هنري لورَنس

مسألة فلسطين

المجلد الخامس

١٩٨٢-٢٠٠١

السلام المستحيل



الكتاب العاشر

١٩٩٢-٢٠٠١

مصائرُ عملية السلام

ترجمة: بشير السباعي

المشروع القومي للترجمة
المركز القومي للترجمة
3033



مسألة فلسطين
المجلد الخامس ١٩٨٢-٢٠٠١
السلام المستحيل
الكتاب العاشر ١٩٩٢-٢٠٠١

يونيو / حزيران ١٩٨٢ - يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١: إذا كانت هذه الأعوام العشرون قد تميزت بالعديد من أعمال العنف، فى إسرائيل والأراضي الفلسطينية، فإنها قد شهدت أيضا قيام ما سمي بعملية السلام.

ويتصادم هنا منطقان : منطق الوضع فى الساحة ومنطق المبادرات الدبلوماسية. ويقدم هنري لورنس رصداً تاريخيًا تفصيليًا لهذا الوضع كما لتلك المبادرات، مع عرضه للتطويرات السياسية الخاصة بالأطراف المختلفة المنخرطة في الأمر - السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وإن كان أيضًا الولايات المتحدة وسوريا ومصر. وهو يفسر بوضوح إحرازات التقدم وتحولات المواقف والمآزق ونقاط التعثر الرئيسية، موضحًا المفاهيم والتطورات التي تبدو أحيانًا غامضة بالنسبة لغير المتخصصين. وهو إذ يقترب اقترابًا كبيرًا من الفاعلين، يبين كل أهمية العامل البشري في المفاوضات المتعلقة بشعوب وأراض.

وفى هذا العمل الذي لا نظير له، وهو نتاج تدريس على مدار عدة أعوام فى الكوليج دو فرانس، يتابع هنري لورنس تركيبه التاريخي الضخم لنزاع ترجع أصوله إلى أواخر القرن الثامن عشر.

مسألة فلسطين :

المجلد الأول، اختراع الأرض المقدسة،١٧٩٩ - ١٩٢٢ (صدر مترجمًا إلى العربية فى كتابين).

المجلد الثاني، رسالة مقدسة للعالم المتمدن، ١٩٢٢-١٩٤٧ (صدر مترجمًا إلى العربية فى كتابين).

المجلد الثالث، تحقق النبوءات، ١٩٤٧ - ١٩٦٧ (صدر مترجمًا إلى العربية فى كتابين).

المجلد الرابع، غصن الزيتون وبندقية المقاتل، ١٩٦٧ - ١٩٨٢ (صدر مترجمًا إلى العربية فى كتابين).

المجلد الخامس، السلام المستحيل ، ١٩٨٢-٢٠٠١ (صدر مترجمًا إلى العربية فى كتابين هذا ثانيهما).

يشغل هنري لورنس منذ عام ٢٠٠٣ منصب أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي فى الكوليج دو فرانس، نشر خاصة "الإمبراطورية وأعداؤها" (سوى ٢٠٠٩) و"السلام والحرب فى الشرق الأوسط" (آرمان كولان ، ٢٠٠٣).

تصميم الغلاف: هبة حلمي

مسألة فلسطين

المجلد الخامس - الكتاب العاشر

١٩٩٢ - ٢٠٠١

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ بإشراف: جابر عصفور
مدير المركز : أنور مغيث

- العدد : 3033
- مسألة فلسطين (مج ٥ – ك ١٠)
- هنري لورنس
- بشير السباعي
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب :

La Question de la Palestine, Tome cinquième 1982-2001
La paix impossible
Par: Henry Laurens

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة - ت: ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel: 27354526 Fax: 27354554 Email: egyptcouncil@yahoo.com

هنري لورَنس

مسألة فلسطين

المجلد الخامس

١٩٨٢ - ٢٠٠١

السلام المستحيل

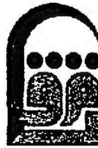
الكتاب العاشر

١٩٩٢ - ٢٠٠١

مصائرُ عملية السلام

ترجمة

بشير السباعي



القاهرة

2017

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنري.
مسألة فلسطين ج٥ / هنرى لورنس؛ ترجمة بشير السباعى.
ط ١ – القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٧
٧٠٠ ص، ٢٤ سم
١- فلسطين – تاريخ.
٢- النزاع العربى الفلسطين.
٣- القضية الفلسطينية.
(أ) السباعى ، بشير (مترجم).
(ب) العنوان ٩٥٦,٩

رقم الإيداع: ٣١٤١ /٢٠١٧
الترقيم الدولى 9 - 0960 – 92 – 977 – 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

الكتاب العاشر

مصائرُ عملية السلام

١٩٩٢ - ٢٠٠١

الفصل الثامن

أوسلو I

من الواضح أن فلسطينيي الأراضي المحتلة لهم تطلعات ومطالب وحاجات معينة مختلفة عن تطلعاتنا ومطالبنا وحاجاتنا. على أن الحقائق الواقعية التي نعايشها مختلفة. فإخوتنا الذين يحيون في ظل الاحتلال يواجهون الاحتلال يوميًا بجانبيه الأكثر بشاعة: انتهاك حقوق الإنسان والاضطهاد السياسي، من جهة ؛ والاستيطان والضياع المتواصل للأرض، من الجهة الأخرى. وتلك هي التهديدات التي يود فلسطينيو الداخل زوالها، وهذا لا يحول دون معاناتهم، مع إخوتهم في الخارج، من أعباء المصاعب الاقتصادية القاسية.

والآن، لو نظرنا في حالة الفلسطينيين المنفيين، فإن المطلب الأكثر إلحاحًا هو مطلب استرداد هويتهم السياسية حتى يتمكنوا من ممارسة حقهم في العودة إلى أرض آمنة، إلى بلد، هو بلدهم، يوفر لهم الحماية والاعتراف.

تلك هي، بشكل بالغ العمومية، الحاجات الأكثر إلحاحًا لفلسطينيي الداخل والخارج. ثم إنني أضيف أنهم يتقاسمون بالأخص التزامًا قوميًا واحدًا فيما يتعلق بالطموح إلى إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة وإلى تحقيق لم شمل كل مكونات شعبهم. وغالباً، عندما كان الفلسطينيون، في الداخل أو في الخارج، يواجهون مواقف يتعين عليهم فيها الاختيار بين هدف فئوي وطموحاتهم القومية العامة، كانوا يولون الأولوية دومًا للهدف القومي.

وهذا هو السبب في أنه يجب التأكيد أيضًا على أن القول بأن الداخل لا يريد سوى الانتهاء من الاحتلال وأن الخارج لا يريد سوى تحقيق حقه في العودة هو تبسيط للأمور إلى حدٍّ ما. وإذا كنا نقوم بهذه التمييزات، فما ذلك إلاّ لمجرد إبراز الجوانب الرئيسية لهذين الوضعين الفلسطينيين. لكن السائد هو الالتزام الوطني العام.

نبيل شعث، ٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٢[(١)(×)]

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

المسألة الأساسية هي ما إذا كان بالإمكان عقد صلح حقيقي مع بلد عربي، علمًا بأن بعض [البلدان العربية] لا تتمتع بالاستقرار بحكم طبيعتها ويتعذر تمامًا أن نكون متأكدين من أن هذا النظام [العربي] أو ذاك سوف يحترم التعهدات التي التزم بها النظام الذي سبقه. ويرى البعض أنه لا طائل من التفاوض والحال كذلك. وأنا لا أوافق على هذه المقاربة. فإسرائيل لا يمكنها أن تنتظر إلى حين قيام الديموقراطية في كل البلدان العربية.

لأنه، عندئذ، قد لا تكون هناك إمكانية للصلح قبل عقود. لذا يجب علينا التفاوض الآن، حريصين، في كل مرة، على اهتمامين رئيسيين: إذ يجب الاطمئنان أولاً إلى أن يفضي الصلح إلى اتصالات متواترة بين الشعوب المعنية، فهذا هو السبيل الوحيد للقضاء على العداوات والتحيزات المتبادلة. ومن ثم يتعين على معاهدةٍ أن تجد ترجمة لها في حدود مفتوحة، مع حرية الحركة وتبادل السفراء، إلخ. ثم يجب علينا دومًا الاحتفاظ بهامش للأمن.

إسحق رابين، لوموند، ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٣

انتصار حزب العمل

تشهد انتخابات ٢٣ يونيو/ حزيران الانتصار الواضح لحزب العمل. إذ تنتقل المقاعد التي يفوز بها من ٤٠ مقعدًا إلى ٤٤ مقعدًا، بينما يهبط الليكود إلى الفوز بـ ٣٢ مقعدًا بعد أن كان حائزًا لـ ٣٩ مقعدًا. ويفوز حزب ميريتز بـ ١٢ مقعدًا، بينما تفوز القوائم العربية بـ ٥ مقاعد. وتحتفظ الأحزاب الدينية بدورها الرئيسي، فهي التي تكفل تحقيق الأغلبية بين أعضاء الكنيست الـ ١٢٠.

وترتبط هزيمة الليكود بالظرف الاقتصادي السيئ، والذي تبرزه مسألة الضمانات المصرفية. والحال أن المهاجرين، المعرَّضين بشكل خاص للبطالة وللوظائف متدنية الأجور، كانوا منجذبين لحجج حزب العمل. كما أن انقسام قيادة الحزب القومي [الليكود] قد لعب دوره، إذ استاء السيفارديون من المكانة الثانوية التي تُركت لديفيد ليفي حتى وإن كان شامير قد اضطر، في اللحظة الأخيرة، إلى تقديم تنازلات مهمة له.

وكان تأثير شخصية رابين على نتيجة الانتخابات تأثيرًا ملحوظًا. وقد لبس بزة «السيد أمن». وماضيه ضمانة للدفاع عن إسرائيل وقد وعد بالحصول على السلم عبر حل وسط سياسي. وبالمقابل، نجد أن شامير، بتمسكه المعلَن بإسرائيل الكبرى، لم يبد ذا مصداقية فيما يتعلق بهذا الملف الرئيسي. وهذا صحيح تمامًا من

جهة أخرى، لأنه سوف يعترف، غداة الانتخابات، بأنه كان مستعدًا لتمثيل دور المعتدل من دون التخلي البتة عما هو رئيسي. ومن المفترض أنه كان سيعمل على أن تدوم المحادثات بشأن الحكم الذاتي عشر سنوات، وهي مهلة كان سيتمكن خلالها من توطين نصف مليون شخص في الأراضي المحتلة(٢). كما أن تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة قد أزعج الرأي العام الإسرائيلي.

وكان انتصار حزب العمل مأمولاً في واشنطون وفي البلدان الغربية الرئيسية. وقد قوبل بالاستحسان بالأحرى في البلدان العربية. لكن الفلسطينيين، الذين يعرفون وحشية رابين لأنها طالتهم، إنما يبدون أكثر حذرًا. والعوامل الإيجابية الرئيسية هي رغبته في تحقيق نجاح ولا مبالاته النسبية بالعلاقات بين الوفد الفلسطيني وقيادته [منظمة التحرير الفلسطينية].

وإذا كان رابين يعلن عزمه المضي بسرعة بالغة إلى حكم ذاتي يصاغ بحسب اتفاقات كامب ديفيد، فإن عليه أولاً تشكيل حكومة ائتلافية جديدة. وهو لا يريد التمتع بأغلبية محدودة تتألف من حزب العمل وحزب ميريتز والنواب العرب (٦١ مقعدًا من إجمالي ١٢٠ مقعدًا). ولا بد له من توسيع لأغلبيته باجتذاب الأحزاب الدينية، على الرغم من صعوبة تحقيق تعايش بين هذه الأحزاب وعلمانيي حزب ميريتز الراسخين في علمانيتهم، وهم الأعداء الثقافيون للأحزاب الدينية.

وفي ٢٥ يونيو/ حزيران، تشكل الأحداث تذكيرًا قاسيًا بالواقع. ففي غزة، يجري قتل تاجرين إسرائيليين طعنًا بالسكين. وقرب جنين، يتم اعتراض سبيل قوة خاصة فلسطينية مسلحة: والحصيلة مصرع ثلاثة فلسطينيين وجندي إسرائيلي. وعلى الفور، يقوم رابين بتوجيه تحذير قاسٍ «إلى القتلة الذين يحاولون النيل من فرص السلام»: «إن من يتخيلون أن حكومة نقودها نحن لن تلجأ إلى القوة ضد الإرهاب إنما يرتكبون خطأ جسيمًا».

وتؤدي هزيمة اليمين إلى انسحاب شامير المتوقع من الحياة السياسية. والأكثر مفاجأة هو انسحاب موشيه آرينس، الذي كان يُنظر إليه على أنه خليفته. وتتحدث وصيته السياسية عن ضرورة ترك قطاع غزة:

إنه [قطاع غزة] عبء لا جدوى منه، ولسنا ملزمين بتحمله: هذا لا يستحق الأذى الذي نلحقه بأنفسنا هناك. فمع الوقت، سوف يصبح هذا العبء باهظًا بشكل متزايد باطراد بالنسبة لنا وسوف يكون مآله أن يكلفنا ثمنًا فادحًا.

ويجب إشعار مصر ومنظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة بأننا سوف نخرج [من قطاع غزة] في الموعد كذا وأن يأخذوا هذا في حسبانهم. وأنا لا يخامرني أي وهم بشأن ما سوف يحدث بعد خروجنا من غزة. فما سوف يحدث سوف يكون بعيدًا عن أن يكون سلامًا. فسوف تكون لدينا مشكلات مع من سوف يتولون السلطة في غزة، لكنها سوف تكون مشكلات أقل من المشكلات الموجودة الآن[٣].

وبينما الليكود غارق في التنافسات على خلافة شامير، يجري رابين المفاوضات بسرعة مع الحزبين الدينيين، حزب شاس (ستة نواب) وحزب التوراه الموحَّد (أربعة نواب)، اللذين يوافقان على الدخول في الائتلاف في مقابل إعفاءات من الخدمة العسكرية لطلبة المدارس الدينية. ويجري الإبقاء على الوضع القائم فيما يتعلق بالعلاقات بين الدين والدولة: فأي مشروع قانون يتعلق بالدين سوف تتعين الموافقة عليه من جانب كل أعضاء الحكومة قبل عرضه على البرلمان، ما يكفل للأحزاب الدينية حق الفيتو. وفي النهاية، لا يوقع على اتفاق الائتلاف سوى حزب شاس [من بين الأحزاب الدينية].

والحال أن رابين، الذي يجمع بين رئاسة مجلس الوزراء والشؤون الاجتماعية وشؤون العبادات، إنما يتمكن في النهاية من أن يقدم، في ١٣ يوليو/ تموز، حكومة «صغيرة متضامنة» تتألف من ١٧ عضوًا، من حزب العمل (يتولى شيمون بيريز حقيبة الشؤون الخارجية) ومن أعضاء في حزب ميريتز وحزب شاس، مع دعم من الخارج من جانب أحزاب عربية.

ولا يقدم خطاب تولي السلطة أي شيء جديد فيما يتعلق بما هو جوهري وإن كان يقدم الكثير فيما يتعلق بالشكل:

يا قادة العالم العربي، يا ملك الأردن، يا رئيس سوريا، يا رئيس لبنان، إنني أدعوكم إلى يورشالايم، هنا، إلى الكنيست، لكي نتحادث بشأن السلام! واليوم أو غدًا، ولأجل السلام، أعتبر نفسي مستعدًا لزيارتكم، في عمّان، في دمشق، في بيروت. ولكم، يا فلسطينيي الأراضي، أقول: أعطوا السلام فرصة! دعوا السكاكين والحجارة! توقفوا عن كل عمل عنيف خلال المفاوضات!

أما لو استمر العنف،

فسوف تستمر المفاوضات، لكننا سنعامل الأراضي كما لو أنه ما من حوارٍ بيننا. وبدلاً منه أن نمد لكم يد المودّة، فسوف نستخدم كل الإمكانات الممكنة لمنـــع الإرهـــاب والعنــف. والخيار لكم.

ورابين غامض نسبيًّا فيما يتعلق بالاستيطان:

من الطبيعي أن بعض من اختاروا الإقامة في الأراضي يشعرون بـــالقلق. لـــذا فـــإنني أبلغهم بأن قوات إسرائيل المسلحة وأجهزة الأمن الأخرى سوف تواصل تحمل المسؤولية عن أمنـــ[ـــهم].

وتعتزم حكومته «مواصلة تعزيز المستوطنات اليهودية على طـــول خطـــوط المواجهة وفي يروشالايم الكبرى»، مع تحذيرها من أن السلطات سوف تمتنع عـــن اتخاذ تدابير من شأنها إرباك حسن إدارة المفاوضات.

ويحصل رابين على الموافقة على حكومته بأغلبيـــة ٦٧ صـــوتًا (الائـــتلاف بالإضافة إلى النواب الخمسة العرب) في مقابل ٥٣ صوتًا. وسرعان مـــا تحـــدد الحكومة مبدأها: سوف يكون بوســـع «المـــستوطنات الأمنيـــة» الحـــصول علـــى المساعدة، وسوف يجري السماح لـــ«المستوطنات السياسية» بتنمية نفـــسها تبعًـــا لمعدل نموها الطبيعي. أمّا زيادة كثافة المستوطنات القائمة فسوف يتم السماح بها. وفي الوقت نفسه، يجري الإعلان عن دراسة تعاقدات البناء التي أبرمتها الحكومـــة السابقة حالة بحالة. علـــى أن التـــشديد ينـــصبُّ علـــى الاحتياجـــات الاقتـــصادية والاجتماعية لمجمل السكان الإسرائيليين ممَّا على احتياجات المستوطنين.

وردود فعل الفلسطينيين حذرة بالأحرى، لأن المعنيين يدركون أن مقترحـــات رابين إنما تظل ضمن حدود اتفاقات كامـــب ديفيـــد. وترصـــد عـــشراوي نقاطًـــا ومؤشرات جد مهمة، خاصةً إعادة إطلاق المفاوضـــات، لكنهـــا تنتظـــر بـــراهين ملموسة على جدية النوايا:

نتوقع أن تستغل الحكومة الجديدة صورتها الدولية المؤاتية لكي تحاول انتزاع تنـــازلات جديدة من الفلسطينيين مع اختزال اتخاذ تدابير واقعية. وأنا أعتقد أننا سوف نتعرض لضغوط ثقيلة ؛ فسوف يكون من الأصعب بكثير التصدي للرصيد الأدبي الذي يتمتع به حزب العمـــل على المستوى الدولي(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

ثم إن الحوادث العنيفة تتعاقب منذ مستهل شهر يوليـو/ تمـوز، إذ تتـوالى الحوادث العنيفة في قطاع غزة بين حماس وأنصار عملية السلام، ما يـؤدي إلـى مصرع شخص واحد وإصابة ٩٠ آخرين على الأقل. فحتى ذلك الحين، لم تنخرط الحركة الإسلامية إلاَّ في معارضة كلامية، لأنها رأت أنه ما من هناك سوى مظهر مفاوضات. وقد عُقدت اتفاقات وقف لإطلاق النار بين حماس وفتح تَنُصُّ بالأخص على إنشاء لجنة ميثاق شرف مشتركة لأجل تدشين حوار دائم بين المنظمتين سعيًا إلى إعادة السكينة. وفي المعسكرين، فإن أي تقدم حقيقي في عملية الـسلام إنمـا يستثير خطر نشوب حرب أهلية (والمستوطنون الإسرائيليون يدّعون هذا الخطـر يلوح في الأفق).

والاختبار الأول هو مسألة جامعة النجاح. إذ يذهب إلى هناك ألفان وخمسمائة طالب للمشاركة في الانتخابات الجامعية. ويقوم الجيش الإسرائيلي بتطويق المنشأة لتوقيف العناصر الجذرية التي شاركت في الانتفاضة. ويرفض الطلاب الخـروج والامتثال لتدابير التحقق من هوياتهم. ويتضامن معهم فيصل الحسيني وعدة قـادة ويشرعون في إضراب عن الطعام. ويتم التوصل في نهاية المطاف إلى حل وسط: إذ يجري اقتياد ستة فلسطينيين مطلوبين إلى الحدود الأردنية تحت حراسة الصليب الأحمر الدولي. وسوف يكون بوسعهم زيارة عائلاتهم مرة واحـدة فـي الـسنة. ويوضح رابين أنه يفضل طرد الإرهابيين على حمام الدم الذي كان من شـأنه أن يترتب على هجوم من جانب الجيش الإسرائيلي.

وللاستفادة من الدينامية التي أوجدها وصول رابين إلى الحكم ولإضفاء رونق جديد على حملة جورج بوش، الذي يواجه صعوبات في استطلاعات الرأي، أعلـن بيكر على الفور عن اعتزامه الذهاب إلى الشرق الأدنى. وهو يصل إلى إسـرائيل في ٢٠ يوليو/ تموز. والتباين كامل مع عهد شامير. فرابين يوضح له أنـه لـيس مستعدًا للمغامرة بمستقبل ٣,٩ مليون إسرائيلي يهودي ومليون إسـرائيلي عربـي بسبب ١٠٠ ٠٠٠ مستوطن. وهذا كله يبدو جد مشجِّع لبيكر، إلاَّ أن مـن الـسابق لأوانه بكثير إطلاق مبادرة ديبلوماسية كبرى. وهذا الأخير يشجع رابين على عدم الاكتفاء بالتفاوض مع الفلسطينيين وعلى الانخراط بقوة في السعي إلى السلام مـع سوريا.

وهو يوصي أعضاء الوفد الفلسطيني بإبداء المرونة. ومحاوروه يطالبون بتدابير ملموسة من جانب رابين، كرفع الرقابة والإفراج عن السجناء السياسيين، كما يطالبون باستئناف الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهم يرفضون التمييز بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية إذ يعتبرونه تمييزًا مُصطنعًا.

وبينما يذهب بيكر إلى الأردن، يقوم رابين بزيارة خاطفة إلى مصر، بدعوة من مبارك، الذي كان قد رفض أي لقاء مع شامير. والرئيس المصري يريد تعزيز موقع بلاده في عملية السلام والظهور كداعمٍ للدينامية الجديدة. وما نحن بإزائه هو اتصال وتبادل لوجهات النظر، لكنهما مهمين من الناحية الرمزية. ويَسْعَدُ رابينُ لتحقّقِ «انعطافةٍ بعد سنوات من السلام الفاتر».

وفي الأردن، يحاول بيكر طمأنة الشركاء العرب، المنزعجين من التقارب الإسرائيلي – الأميركي. فهو يعلن في مؤتمره الصحافي أنه لا يقبل التمييز بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية، المحدَّدة كلها على حدٍّ سواء بأنها عقبات في طريق السلام. وقد أُعطيت التطمينات نفسها للسوريين، الذين جرى التأكيد لهم على أن رابين ينوي بالفعل التفاوض بجدية مع دمشق. والحال أن اقتراحًا من رابين بالاعتراف بالسيادة السورية على الجولان في مقابل التنازل عن الهضبة بتأجيرها إنما يُقَابَلُ بالرفض، الأمر الذي كان متوقَّعًا(٤). وكان قد جرى تقديم حل من هذا النوع نفسه إلى السادات بالنسبة لسيناء وقد لقي المصير نفسه. على أن ما يجري توجيهه بهذا الشكل هو رسالة رئيسية: إن رابين مستعد للتخلي عن مواقف شامير القصوية.

ويعرف وزير الخارجية الأميركي أن صديقه جورج بوش يود منه ترك وزارة الخارجية ليتفرغ لقيادة الحملة الانتخابية. وقلّما يسعد بيكر لهذا التصور، لكن حدثًا ديبلوماسيًا كبيرًا هو وحده الذي قد يسمح له بالاحتفاظ بمنصبه. وهو يفكر في عقد قمة للقادة الرئيسيين لدول الشرق الأدنى في البيت الأبيض في مستهل سبتمبر/ أيلول لأجل تكريس إعادة إطلاق عملية السلام. وموافقة الأسد ضرورية، فالفاعلون المعنيون الآخرون تابعون بهذه الدرجة أو تلك للولايات المتحدة. وهو يقدم طلبًا بهذه الموافقة خلال لقاء خاص مع الرئيس السوري. وهذا الأخير يرى جيدًا أهمية أن يصبح الرئيس الأميركي مدينًا له، لكنه يخشى من تقديم تنازل

رئيسي للإسرائيليين، من قبيل تنازل السادات، من دون مقابل إسرائيلي. وبعد بضعة أيام، سوف يوجه ردًا سلبيًا.

ولأول مرة، يذهب بيكر إلى لبنان، في زحلة، لكي يلتقي بالرئيس إلياس الهراوي، ووزير خارجيته، ما يشكل تلبية جرى تقديمها بهذا الشكل لطلب مُلِحّ. وهو يرصد تباينات مع دمشق في تفسير تطبيق اتفاقات الطائف.

ومن بين مكتسبات جولة وزير الخارجية الأميركي يبرز الإبقاء على مواصلة المفاوضات في واشنطون، إذ تخلى رابين عن المطالبة الإسرائيلية بنقلها إلى الشرق الأدنى أو، إن لم يكن هناك مفر من ذلك، إلى أوروبا. وبالمقابل، فإن تحديد موعد استئناف المفاوضات يظل موضع جدل. وكان الأميركيون قد اقترحوا العاشر من أغسطس/ آب، لكن الإسرائيليين طالبوا بأن يتم تحديد الموعد بعد اللقاء المرتقب في الولايات المتحدة بين بوش ورابين في يومي ١٠ و١١ أغسطس/ آب. وفي نهاية المطاف، يجري اختيار يوم ٢٤ أغسطس/ آب بالنسبة للمحادثات الثنائية، ومنتصف سبتمبر/ أيلول بالنسبة للمحادثات متعددة الأطراف.

ويصرح رابين في أواخر يوليو/ تموز بإعادة فتح مركز الدراسات العربية، الذي يرأسه فيصل الحسيني، في القدس. والحال أن هذا المركز، المسمى عمومًا ببيت الشرق، كان قد أُغلق من جانب السلطات الإسرائيلية قبل أربع سنوات من ذلك لأسباب أمنية(٥). وكان قد أصبح بمثابة موقع إعلامي وموقع فكري للفلسطينيين في القدس. وهذه اللفتة من جانب رابين غامضة. فبالإمكان اعتبارها لفتة انفتاح، وإن كان بالإمكان اعتبارها أيضًا محاولة لإضفاء طابع مؤسسي على المركز خارج منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من أن فيصل الحسيني يعلن تعلقه بحركة فتح. وتسمح إعادة فتح بيت الشرق لفلسطينيي الداخل بامتلاك مركز خبرات للتحضير لمفاوضات واشنطون. وهكذا سيكون بالإمكان تكوين لجان دراسات وسوف تقوم بصوغ مقترحات. وبالنسبة للقائمين على هذه اللجان، فإن الهدف هو إجراء دراسات بشأن نموذج جنيني لإدارة فلسطينية مستقلة. وهذا يكفي لإزعاج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة، خاصة وأنه يجري الحديث عن تشكيل قوة شرطة من شأنها أن تكون خارج سيطرتها.

وتحرز جولة رابين الأميركية نجاحًا باهرًا. ومن المؤكد أن النقاش مع بوش، في مقر الإقامة العائلي لرئيس الولايات المتحدة، كان شاقًا فيما يتعلق بمسألة

«المستوطنات الأمنية»، خاصة تلك الموجودة في الجولان وفي وادي نهر الأردن. فالأميركيون لا يقبلون التمييز بين المستوطنات، لكنهم يجدون طمأنة في تعهدات رئيس الوزراء الإسرائيلي بعدم السعي إلى تعزيز المستوطنات. وبشكل أعم، ترصد إدارة بوش تغيرًا في الأولويات[٦]: فالحكومة الإسرائيلية لن تنشئ ولن تدعم إنشاء مستوطنات جديدة من جانب الأفراد. ولن تعود هناك مصادرة للأراضي العربية في الأراضي المحتلة لصالح الاستيطان. ويتم الاتفاق على خصم كل مبلغ يجري إنفاقه على البناء في المستوطنات من المبلغ الإجمالي للمساعدة المقدَّمة إلى إسرائيل. ويرى رابين أن أرض بلدية القدس ليست معنية بهذا الاتفاق.

وعلى هذا الأساس واعتمادًا على تطمينات من النوع نفسه، يعلن الرئيس الأميركي أنه سوف يطلب إلى الكونجرس الموافقة على تقديم الضمانات المصرفية لمبلغ ١٠ مليارات من الدولارات. وفي ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، سوف يوافق الكونجرس على هذا الطلب.

والحق إن إدارة بوش، التي تمر بمصاعب انتخابية كبيرة، لم يعد بوسعها أن تجيز لنفسها التشدد حيال إسرائيل. وتطمينات رابين الشفاهية تبدو مرضية، بل فوق المأمول. والشيء الأهم، في اللحظة المباشرة، هو الاستعراض الساطع للوفاق الإسرائيلي- الأميركي الجديد، القائم على القيم الديموقراطية، التي تجهلها البلدان المحيطة بإسرائيل.

وفي ١٣ أغسطس/ آب، يعلن جيمس بيكر قرب تنحيه عن منصبه كوزير للخارجية. وسوف يحل محله، في ٢٣ أغسطس/ آب، دبلوماسي محترف، هو لورانس إيجلبرجر، بصفة مؤقتة في البداية، ثم بممارسة كاملة لمهام منصبه. ويصحبه دينيس روس إلى البيت الأبيض. وهكذا نجد أن الفريق الأميركي المكلَّف بالإشراف على عملية السلام قد أزيل من الناحية العملية.

وفي ٢٠ أغسطس/ آب، يتعين على الملك حسين الخضوع لعملية جراحية في الولايات المتحدة. ويجري الإعلان بعد وقت قصير من ذلك أنه كان تحت العلاج من سرطانٍ لم ينتشر. وحالته الصحية تعود عليه بارتفاع لا جدال فيه لشعبيته في الأردن: إنه يحكم منذ أربعين عامًا والجانب الرئيسي من السكان لم يعرف سواه.

وفي لبنان، تتميز الانتخابات التشريعية بمقاطعة السكان المسيحيين لها، فهم يرفضون القانون الانتخابي. وبالمقابل، يقرر حزب الله تقديم مرشحين، ما يُعدُّ

علامة إضافية على رغبته في الاندماج في النظام السياسي، حتى وإن كانت المقاومة الإسلامية تظل رسالته الأولى. ومن غير المسموح به الإدلاء بالأصوات في المنطقة المحتلة. والنتيجة الأبرز هي الانتصار المزدوج، بين الطائفة الشيعية، لحركة أمل وحزب الله، اللذين يزيحان الأعيان والمستقلين.

ولا تخرج الجمهورية اللبنانية الثانية أكثر قوة من هذه الانتخابات، التي جرت في ظروف مريبة. وتترافق صعوبات الإعمار مع أزمة اقتصادية، تتميز بانهيار جديد لقيمة العملة، كما تترافق هذه الصعوبات مع غياب مشروع سياسي حقيقي.

استئناف المفاوضات

أبقى رابين على روبنشتاين كرئيس للوفد في المفاوضات الثنائية الأردنية – الفلسطينية – الإسرائيلية، لكنه قام بتعيين الجامعي إيتامار رابينوفيتش كرئيس للوفد في المفاوضات الثنائية مع سوريا. وهو مقرَّبٌ من رئيس الوزراء. ولم يتغير الوفد في المفاوضات الثنائية مع لبنان.

وقد قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي متابعة ملف المفاوضات الثنائية متابعة مباشرة ؛ وتجري إزاحة بيريز إلى المفاوضات متعددة الأطراف، التي يتولى المسؤولية المباشرة عنها نائبه، بيلين. ويرضخ بيريز لهذا الإذلال، وعلى الرغم من شعوره بأنه منفيٌّ في داخل الحكومة، إلاَّ أنه يجد عزاءً في إطلاق مشروعات عملاقةً للتنمية الإقليمية، على أن تقوم أوروبا واليابان وبلدان الخليج بتمويلها، تمهيدًا للمستقبل، فيما يقول. وفي البلدان العربية، يفسرون رؤيته على أنها رغبة في تحقيق هيمنة اقتصادية إسرائيلية مكمّلة لهيمنة إسرائيل العسكرية.

وكان رابين مقتنعًا منذ عدة سنوات بضرورة التوصل إلى حل سياسي وسط مع الفلسطينيين. وهذا تحول فكري، غذّته تحليلات سياسية. والحال أن شخصيته المتحفظة والانطوائية لم تجعله في أي يوم من الأيام ميّالاً إلى الإيماءات الاستشراقية الصادرة عن شخص كموشيه دايان. وقد امتنع دومًا عن التردد على الفلسطينيين، الذين غالبًا ما يُعلن حيالهم عن احتقار يصعب عليه ستره. والشعور المماثل حياله موجود في المعسكر الآخر. ففي العداوة للفلسطينيين، لا يتفوق على رابين سوى شارون. فرابين رجل عمليات طرد السكان في عام ١٩٤٨ ومذابح

الأسرى في عام ١٩٦٧ والقبضة الحديدية في لبنان، وهو عازم على «قصم الظهور» في قمع الانتفاضة.

ويبدو رابين متفائلاً بشكل خاص في تصريحاته للصحافة: من شأن الأول من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢ أن يكون الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين حول أشكال الانتخابات، وأن يكون الأول من فبراير/ شباط الموعد النهائي لتحديد مجالات النشاط التي سيكون بإمكان الفلسطينيين إدارتها في إطار الحكم الذاتي، وهي مجالات من المفترض أنه سوف يُستبعد منها، على أي حال، «الأمن والمسؤولية عن المستوطنات الإسرائيلية».

وتبدأ الدورة الجديدة للمفاوضات الثنائية في ٢٤ أغسطس/ آب ويتعين أن تستمر حتى ٢٣ سبتمبر/ أيلول، مع انقطاعات. وقد أبدى رابين لفتة بالإفراج عن عدة مئات من السجناء السياسيين الذين قضوا ثلثي مدة عقوبتهم، كما قام بإلغاء أوامر الطرد التي صدرت في مستهل العام. وبالمقابل، فإن الفلسطينيين غير مرتاحين بالمرة للإبقاء على روبنشتاين. والأطراف العربية كلها منزعجة من التقارب الإسرائيلي – الأميركي ولا تتوقع أي شيء إيجابي من الولايات المتحدة خلال فترة الحملة الانتخابية الأميركية. وتكمن الجدة في المواقف الإسرائيلية.

وفي مستهل الدورة، يطرح الإسرائيليون وثيقة عمل مسهبة تعرض تفاصيل شروط نقل الاختصاصات الإدارية في خمسة عشر قطاعًا من قطاعات النشاط. ويتعلق التطور الرئيسي بالموافقة على إجراء انتخابات عامة في الأراضي المحتلة. لكن هذه الانتخابات لا يجب أن تسمي غير مجلس إداري من ١٥ عضوًا، لا الجمعية التشريعية التي ستتألف من ١٨٠ عضوًا. فنجد أنفسنا لا نزال ضمن التعارض بين سلطة الحكم الذاتي الانتقالية الفلسطينية وترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية. ويذكّر الفلسطينيون بالحقائق الواقعية القاسية لمواصلة الاستيطان ووجود ١٣٠٠ سجين سياسي وضرورة دمج مسألة القدس في المفاوضات. وهم يريدون جعل احترام حقوق الإنسان موضوعًا من موضوعات النقاش. ثم يفحصون بشكل تفصيلي المقترحات الإسرائيلية فيسترعي انتباههم أن أي قرار فلسطيني سوف يتعين عليه الحصول على موافقة من جانب سلطات الاحتلال. فنكون كالعادة إزاء الاستحالة نفسها: استحالة حكم ذاتي من دون سيادة، إذ ليس من شأنه إلاّ أن يكون ترتيبًا للاحتلال لا يحول بالفعل دون تجريد الفلسطينيين مما يملكون.

وفي نهاية الدورة، يشدّد رابين في تصريحاته العلنية على ضرورة فترة انتقالية واتفاقات مرحلية مع الفلسطينيين. وهو لا يستبعد بعد ذلك إمكانية قيام اتحاد يكفل لإسرائيل الأمن والحق في النمو في إطار كونفيدرالية أو فيديرالية إسرائيلية - أردنية - فلسطينية. وهو يرى أنه إذا كانت المفاوضات مع الفلسطينيين لا تحرز تقدمًا، فإن «السبب في ذلك هو أنهم لا يتزعمهم سيّد حقيقيٌّ قادرٌ على اتخاذ قرارات». وهذا هو رأي الوفد الإسرائيلي في واشنطون، الذي استنتج أن الطرف الفلسطيني في العاصمة الأميركية لا يتمتع بالصفة التمثيلية الضرورية لعقد اتفاق، وأن القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة لن تسمح له بلعب دور كهذا(٧). فهذه القيادة سوف تعترض على كل ما لا يشكل إقامة لدولة فلسطينية، ولن تقدم تنازلاً بشأن هذه المسألة، كما أنها ليست مستعدة لعقد اتفاق على أي أساس آخر.

والأجواء أفضل في المفاوضات مع الأردن، حيث تجري مناقشة توزيع مياه الحوض الهيدروليكي لنهر الأردن على أساس خطة چونستون، التي صيغت في خمسينيات القرن العشرين، كما في المحادثات مع سوريا. فلدى رابينوڤيتش تعليمات بتوضيح أن إسرائيل تتخلى عن دعوى مبادلة السلام بالسلام وتعترف بانطباق القرار رقم ٢٤٢ على الجولان، ما قد يؤدي إلى انسحاب جزئي على الأقل من جانب الإسرائيليين(٨). وبعد أن سعى السوريون إلى الحصول على تعهد أكثر وضوحًا، يقدّمون مشروع إعلان مبادئ، يتضمن التأكيد على سلام شامل يشمل المسار الفلسطيني وضرورة انسحاب كامل من الجولان. ويكمن الغموض في العلاقة بين المسار السوري والمسارات الأخرى في المفاوضات: أهيَ مشروطة بعضها بالبعض الآخر أم أن بالإمكان معالجة كل واحد منها على حدة؟ ولا بد من معالجة ضرورات الأمن بالنسبة للطرفين بشكل متكافئ (فخلافًا لما حدث خلال نزع سلاح سيناء، يتعين مراعاة قرب دمشق النسبي من الحدود). وعلى الرغم من أننا أقرب ما نكون إلى اقتراح بإنهاء حالة الحرب ممّا إلى عرض يتعلق بمعاهدة سلام، فإننا بإزاء تدشين ملموس لمفاوضات. والحال أن الوفد السوري، الخاضع للسيطرة المحكمة من جانب دمشق، ليس مستعدًا للمضي إلى ما هو أبعد مما جاء في الوثيقة المقدَّمة. وإذا كان هذا يحد من تلقائية وابتكار الدبلوماسيين، المحرومين من إمكانية النقاش بشكل غير رسمي، ومن دون محضر مباحثات، فإن هذا يسمح بنقل الرسائل المباشرة إلى الشخصيات الأهم.

ويوضح رابين علنًا أن معاهدة السلام القادمة مع سوريا لا يمكن عقدها على أساس المعاهدة المصرية – الإسرائيلية، التي نصت على العودة إلى خطوط ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧ – وهو لا يرتأي غير ردٍّ جزئي للجولان في مقابل صلح شامل يتضمن إنهاء حالة الحرب وفتح الحدود وإقامة علاقات ديبلوماسية. ويعلن الأسد استعداده للسلم، وإن كان على أساس استرداد كامل للأراضي التي خسرتها سوريا في عام ١٩٦٧. وهو يستعيد التعبير الديجولي الخاص بـ«سلام الشجعان» لدى استقباله لوفد من دروز الجولان، في ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٢: إن سوريا لن تتخلى عن حبة رمل من ترابها الوطني، كما أنها لن تقدم تنازلاً عن حقوقها ؛ وهي تريد «سلام الشجعان، سلام الفرسان، السلام الحقيقي القابل للدوام والضامن لمصالح الجميع. ولو أراد الآخرون كلهم هذا السلام، فسوف يتسنى له أن يتحقق»(×).

وهذا كله يزعج الـ ١٢ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في الجولان، وهم من الموالين لحزب العمل ويرون أن حزبهم وقائدهم يغدران بهم. أمَّا اليمين القومي، وعلى رأسه شارون، فهو يتحدث عن أننا بإزاء استسلام. ولا طائل من إلحاح رابين على عقد قمة مثيرة بينه والرئيس السوري، فالأسد يمتنع عن أي تصرف يشبه تصرف السادات.

وفيما يتعلق بلبنان، يبدي الإسرائيليون استعدادهم للموافقة على وجود إداري أكبر للدولة اللبنانية في «المنطقة الأمنية»، وهو ما لا يقبله اللبنانيون بالمرة، لأن هذا يعني الإبقاء على الاحتلال.

تصاعد التوترات

تنتهي الدورة في ٢٤ سبتمبر/ أيلول. ويتعين على الدورة التالية أن تبدأ في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول لمدة أربعة أسابيع، في واشنطون أيضًا، مع تعليق لها وقت إجراء الانتخابات الأميركية. والرأي السائد هو أنه حتى مع أن التقدم بشأن المسائل الجوهرية يعدُّ طفيفًا، فإن تحسن الأجواء يشكل تقدمًا ملحوظًا. فلأول مرة، جرى تناول جدوى السلام. وخلافًا للتوقعات، فإن التقدم الملموس أكثر من سواه

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

كان في المسار الإسرائيلي- السوري، لكن الشلل كليٌّ فيما يتعلق بلبنان، حيث لا يرتأي الإسرائيليون سوى عودة إلى اتفاق ١٧ مايو/ أيّار. وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، تستأنف المقاومة الإسلامية عملياتها ضد المنطقة الأمنية ويَدُكُّ الجيشُ الإسرائيلي البلدات الرئيسية في الجنوب اللبنانيّ، ومن بينها مدينة صور ومدينة النبطية. وفي مستهل أكتوبر/ تشرين الأول، يستأنف حزب الله عملياته ضد جيش لبنان الجنوبي.

والأفق السياسي المباشر تحدده الانتخاباتُ الرئاسية الأميركية. وجورج بوش يضعفه ترشيحُ المرشح المستقل روس بيروت كما يجد نفسه في مركز صعب في مواجهة المرشح الديموقراطي بل كلينتون. وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تبدي الحكومة الإسرائيلية «لفتة» بقبولها انضمام فلسطينيين من فلسطينيي الخارج إلى اللجان الخمس في المفاوضات متعددة الأطراف، شريطة ألاّ يكونوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وألاّ يكونوا مسجلين في القدس الشرقية وألاّ يجري طرح مسألة الحق في العودة. وهذا ينهي المقاطعة الإسرائيلية للّجان الخاصة باللاجئين وبالتنمية الاقتصادية.

وفي الأسبوع الأول من شهر أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن الـ ٥٠٠٠ فلسطيني المحتجزين في السجون الإسرائيليين، والذين يجب تمييزهم عن الـ ٧٠٠٠ الموجودين في معتقلات الجيش الإسرائيلي، إنما يقومون بإضراب عن الطعام. وهم يشكون من المعاملات الوحشية من جانب الحراس ومن ازدحام الزنازين ومن الاستخدام المتزايد لتدابير العزل ومن النوعية الرديئة للرعاية الصحية والعلاجية ومن خفض الحصص الغذائية ومن الحرمان من التمارين البدنية. أمّا مصلحة السجون فهي ترى أنه لم يحدث مؤخرًا تدهور في ظروفهم المعيشية: فهذا الإضرابُ نظّمته عناصر متطرفة لأجل غايات سياسية وليست له علاقة بظروف الاحتجاز.

وتبدو الطبقة السياسية الفلسطينية متضامنة مع المحتجزين. وترجع التظاهرات إلى الأراضي المحتلة ويدور الحديث عن نَفَسٍ ثانٍ للانتفاضة. وبعد مواجهات عنيفة بشكل خاص في يومي ١٠ و ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، «يعلق» المحتجزون حركتهم. ورابين يدرك تمامًا مدى الشعبية التي تتمتع بها قضيتهم. وهو يذكُر في التليفيزيون بأن ٨٠٠٠٠ فلسطيني كانوا قد أوقفوا منذ بداية

الانتفاضة: «هذا ما يفسر نجاح التعبئة الشعبية، سواء كانت منظَّمة أم غير منظَّمة». وهو يشير إلى أن كل أسرة فلسطينية كان واحد على الأقل من أقاربها في السجن في لحظة أو أخرى. وقد قدمت مصلحة السجون عددًا معينًا من التنازلات دون أن تتراجع فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

ويظل التوتر قويًّا في الأراضي المحتلة. إذ يقضي أحد المحتجزين نحبه على أثر الإضراب ويلقى إسرائيليٌّ مصرعه قرب جنين كما يجري قذف باصات إسرائيلية بالحجارة، و، من باب الانتقام، يُكثر المستوطنون من الأعمال التخريبية في القرى العربية في الضفة الغربية. وفي ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري قتل إسرائيلية ويصاب خمسة إسرائيليين آخرين بجراح، إصابة أحدهم جسيمة، وذلك جراء مقذوف انفجاري أُلقيَ على باص قرب رام الله، في الضفة الغربية. وينتقد رابين ما يصفه بـ«عجز القادة الفلسطينيين عن الرد على المقترحات البراجماتية التي قدمت إليهم» على طاولة المفاوضات. لكن حنان عشراوي، مع إعرابها عن الأسف لـ«كل ضياع لحياة إنسان»(×)، إنما ترى أن «هذه الأحداث تبيِّن من جديد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال وللتوصل إلى تسوية سلمية»(×).

وفي مقابله مع صحيفة لو موند في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢، يؤكد رابين على مواقفه: لا بد للفلسطينيين أن يدركوا أنهم لن يحصلوا على شيء عن طريق العنف أو العداوة أو الحرب أو الإرهاب. والحل على طاولة المفاوضات. وسوف يجري الرد على العنف بالقوة. ولا بد من التصدي للمشكلات الأساسية:

هذا تحديدًا ما ننتظره من الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام: أن يتفاوض على المسائل الأساسية بدلاً من تركيز كل جهوده على الإيماءات واللفتات. إن كل ما يطالب به، هذا الوفد، هو إنشاء لجنة فرعية للنظر في حالة حقوق الإنسان في الأراضي. إن أعضاء الوفد يريدون التصدي بلا توقف لأعراض المشكلة، وهم ليسوا على استعداد بعدُ لمناقشة حل المشكلة.

ويجب على الفلسطينيين أن يدركوا أنه يجب السير، مرحلة فمرحلة، صوب اتفاق مرحلي:

إننا نتفاوض، وقد اتفقنا على إطار – مؤتمر مدريد – وعلى منهج – فترة انتقالية مدتها خمس سنوات سوف يدير فلسطينيو الأراضي خلالها بأنفسهم شؤونهم. وبعد ذلك، وبعد ذلك

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

فقط، اعتبارًا من العام الثالث للحكم الذاتي الانتقالي، سوف نبدأ معًا في التفاوض على الوضع الدائم للأراضي [...].

إننا نناقش اتفاقًا مرـــ حــ ـــ لــ ـــ يــأ، هذا واضح! ولا يجب لشيء في هذا الاتفاق أن يؤثر على النتيجة النهائية. فكل شيء يظل مفتوحًا. وسوف يكون من حــق الفلــسطينيين التفاوض على الوضع النهائي للأراضي، اعتبارًا من العام الثالث للحكم الذاتي، على أســاس قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨. ولندع جانبًا ما يتمناه كل طرف منًا فيما يتعلــق بشروط التسوية النهائية. ولنركز جهودنا على ما تم قبوله قبل مدريد من جانــب الطــرفين: إقامة حكم ذاتي انتقالي. وأنا مستعد، وقد قلت ذلك بالفعل، لتحديد الموعد – أبريل/ نيــسان أو مايو/ أيّار القادم – الذي سيكون بوسع سكان الأراضي أن ينتخبوا فيــه بأنفــسهم المجلــس الإداري، أي الجهاز التنفيذي الذي سيدير الفترة الانتقالية. فلننشئ هذا الجهاز!

ومن المستبعد منح هذا الجهاز سلطات تشريعية، لأن هذا من شأنه أن يــؤول إلى المساس بالتسوية النهائية. فهذا الجهاز سوف تكون له سلطة التنظيم لا ســلطة التشريع.

أما المفاوضات مع السوريين فيبدو أن فرصها في النجاح أفضل. ففي دمشق من يملك سلطة اتخاذ القرار، والسوريون لا يزالون ضمن الإطــار الــذي جــرى تحديده في مدريد:

لقد قلنا علنًا للشعب الإسرائيلي – وليس فقط لمفاوضينا– أننا نعترف بــالقرارين رقــم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ لتطبيق معاهدة سلام بيننا وبينهم. وهذا يعني أنه سوف يكــون هنــاك بُعــدٌ ترابي، في سياق سلام. وببساطة، فإنني لن أدخل في التفاصيل قبل التأكد مــن أن الــسوريين يفكرون في سلام فعلي يتضمن حدودًا مفتوحة وحرية الحركــة للنــاس والــسلع وعلاقــات دبلوماسية مع فتح سفارات، إلخ. ويجب لمعاهدة السلام بين بلدينا أن تقف على قــدميها. ولا يجب لها أن تتأثر أو أن تكون مشروطة بما تسفر عنه أو لا تسفر عنه المفاوضات مع الوفود الأخرى [اللبناني والأردني والفلسطيني].

وكل غموض سياسة رابين في مسألة القمع يعبر عن نفسه مــن جديــد فــي مسألة نسف البيوت الفلسطينية كشكل من أشكال العقاب الجماعي. فحكومة رابــين

تعلن التخلي عن هذه الممارسة، إلاّ أنه، بعد أقل من شهر من هذا الإعلان، يدشن جنود الحكومة الجديدة طريقة جديدة: استخدام الصواريخ المضادة للدبابات في تدمير المساكن المشتبه لا أكثرَ بأنها ملاذات لـ«إرهابيين» يبحث عنهم جهاز الشين بيت...

الدورة السابعة

تبدأ الدورة السابعة للمفاوضات في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول دون تعبير كبير عن التفاؤل من جانب المعنيين، بينما تنتهي الأيام المائة الأولى لحكومة رابين. والتقدم الأكبر هو التقدم الذي يتم إحرازه في المسار الإسرائيلي – السوري كالعادة. فالوفد الإسرائيلي يتحدث الآن عن «انسحاب» من الجولان من دون أن يحدّد نطاقه. وهو يريد الحصول أولاً على ضمانات حول طبيعة السلم وحول انعدام الارتباط بالمسار الفلسطيني. والسوريون يحيلون مسألة التطبيع إلى المفاوضات متعددة الأطراف، التي يقاطعونها الآن. وتبرز مسألة حق اللاجئين في العودة، ما يُعدُّ أمرًا غير مقبول بالنسبة للإسرائيليين. ثم إن الرهان هو معرفة ما إذا كنا نتجه إلى سلام منفرد أم إلى سلام شامل. ومفاوضات واشنطون مصحوبة بديبلوماسية عامة، حيث تصدر تصريحات من رابين والأسد. ويحدد الأول موقفه بصيغة: «أنّ نطاق الانسحاب سوف يكون تعبيرًا عن نطاق السلم»(٩)، ما يدع إمكانية السلام الكليّ مفتوحة. ويشدّد الثاني على التزامه بـ«سلام الشجعان» الذي يعني استرداد كل الأراضي التي ضاعت في عام ١٩٦٧. ويرد السوريون على صيغة رابين بصيغة «انسحاب كامل في مقابل سلام كامل»، لكنهم يعزفون عن تناول هذا المسار الثاني من دون الحصول أولاً على ضمانات كاملة بشأن المسار الأول.

ونحن بالأحرى في مأزق فيما يتعلق بالمسارات الأخرى، فيما عدا الملف الأردني. ففي هذه الحالة الأخيرة، يتم التقدم بشكل براجماتي نحو معاهدة سلام محتملة. ويصوغ الطرفان جدول أعمال مشتركًا (*common agenda*). وهنا أيضًا، تنطرح مسألة ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق أردني- إسرائيلي منفرد أو ما إذا كان يجب جعل ذلك مشروطًا باتفاق شامل. ونظل في الغموض

البناء، مع صيغة من نوع «توقيع معاهدة سلام بين البلدين والتوصل إلى اتفاق سلام شامل في الشرق الأوسط». والنقطتان الأهم هما مبدأ حصص استخدام مياه نهر الأردن ومبدأ اتفاق بشأن رسم واضح للحدود الدولية بين إسرائيل والأردن بالإحالة إلى حدود زمن الانتداب البريطاني، ومن دون التأثير على وضع الأراضي الموجودة حاليًا تحت الإدارة العسكرية الإسرائيلية. وهكذا توصل الإسرائيليون إلى عدم الحديث عن أراض محتلة، وتوصل الأردنيون إلى عدم الحديث عن «حدود آمنة».

وفي لبنان، يجري، في ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول، تنصيب رفيق الحريري رئيسًا للوزراء. وهذا منعطف رئيسي في تاريخ الجمهورية اللبنانية الثانية. وبرنامج هذا الملياردير الذي يملك مليارات الدولارات هو إعادة بناء اقتصاد البلد، وهو يحفز الكثير من الأمل. إلا أنه، في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤدي هجوم من جانب حزب الله إلى مصرع خمسة جنود إسرائيليين في المنطقة الأمنية. وفي اليوم نفسه، يلقى جندي إسرائيلي مصرعه، في الخليل، في هجوم نُسب إلى الإسلاميين. وهذا يضع حكومة رابين في موقف صعب، فتقوم، من باب الانتقام، بدك عدة مواقع في الجنوب اللبناني. إلا أن من غير الوارد الدخول في مواجهة عسكرية مع سوريا.

ويجري تعليق الدورة في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول بسبب الانتخابات الأميركية التي ستجرى في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، بينما تبدأ في باريس الدورة الثانية للمفاوضات متعددة الأطراف بشأن التنمية الاقتصادية الإقليمية، وذلك بحضور الإسرائيليين هذه المرة. وعلى الرغم من تحذيرات بعض الاقتصاديين بشأن عدم قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على العثور على منافذ تصريف مهمة في الشرق الأوسط بسبب نوع المنتجات المعنية والمنافسة من جانب البلدان الصناعية الكبرى في هذه الأسواق، فإن فريق شيمون بيريز يصل ومعه مشروعات إنمائية كبرى، مع إدراكه أن الأولوية هي التوصل إلى إنهاء المقاطعة العربية المسماة بالمقاطعة من الدرجة الأولى (مقاطعة المنتجات الإسرائيلية)، وخاصة المقاطعة من الدرجة الثانية (مقاطعة الشركات التي تستثمر في إسرائيل) والمقاطعة من الدرجة الثالثة (مقاطعة الشركات التي تتاجر مع إسرائيل).

ويتم التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بالوفد الفلسطيني. فرئيسه عضو بالفعل في المجلس الوطني الفلسطيني، لكنه يجد نفسه «مجهدًا»، ما يسمح بأن يحلّ محله نائبه، وهو ليس عضوًا في المجلس الفلسطيني. وتعبّرُ الوفود العربية على الفور عن ريبتها حيال المقترحات الإسرائيلية الطموحة: فمن السابق لأوانه التفكير في تدابير تطبيع اقتصادي قبل إحراز أي تقدم جاد في المحادثات الثنائية. وينتج عن ذلك أن يومي المحادثات إنما يكرّسان للنظر في مقترحات مشاركين غير منخرطين في النزاع. يوزعون فيما بينهم القطاعات التي يجب إدارتها وتنشيطها: السياحة لليابان، النقل والمواصلات لفرنسا، التدريب المهني للولايات المتحدة، بنوك المعلومات الإنمائية لكندا، الطاقة والشبكات للجماعة الأوروبية، الزراعة لإسبانيا، الأسواق المالية لبريطانيا العظمى، التجارة لألمانيا.

وفي ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢، يفوز بل كلينتون في الانتخابات الرئاسية الأميركية. وفي إسرائيل، تفرح غالبية السكان لهزيمة «صديق العرب»، چورج بوش. واليمين الإسرائيلي بالأخص هو الذي يهلل ؛ ويعبر شامير عن سعادته علنًا. ومن ثم فنحن في وضع تنقلب فيه الجبهات. فاليسار الإسرائيلي، وعلى رأسه رابين، كان مؤيدًا للمرشح الجمهوري، بينما كان اليمين مؤيدًا للمرشح الديموقراطي. وهزيمة چورج بوش كبيرة بما يكفي (٤٣% لبل كلينتون في مقابل ٣٨% لچورج بوش و١٩% لروس پيروت) بحيث لا يمكن عزوها إلى مجرد موقفه من الدولة العبرية، إلاّ أنه يبقى مع ذلك، في نظر الجانب الأكبر من المعلقين، أن نزاعه مع حكومة شامير لم يكن مفيدًا له. وسوف ينتج عن ذلك، لوقت طويل، أن أي إدارة أميركية لن تجرؤ على تكرار اختبار القوة هذا باسم المصلحة القومية. والحال أن رابين، «ذا الهوى الجمهوري»، إنما ينزعج من انشغال الإدارة الأميركية الجديدة خاصة بالسياسة الداخلية والاقتصاد كما ينزعج من تنصلها من مسائل الشرق الأوسط. ومنظمة التحرير الفلسطينية تُشدّدُ من نبرتها وترفض فكرة حكم ذاتي مدته خمس سنوات. فهي لا تقبل سوى الإقامة الفورية لدولة فلسطينية.

والحال أن إيهود باراك، النصير المتحمس لممارسة الاغتيالات السياسية، قد أقنع رابين وپيريز بجدوى عملية تهدف إلى القضاء على صدام حسين، انتقامًا من

إطلاقه صواريخ سكاد في عام ١٩٩١ وبرهنةً على الردع الإسرائيلي. وهو يدعوهما إلى بروفة للعملية في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢. إلاَّ أنه، خلال المناورة، تؤدي «إصابة عمل» إلى مصرع خمسة أفراد من القوات الخاصة الإسرائيلية. فيتوارى عن الأنظار كبار المسؤولين، وعلى رأسهم باراك، حتى لا يجري ربطهم بهذا الفشل.

وفي الجنوب اللبناني، يختبر كل طرف قدراته على الردع. ففي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، تؤدي غارة جوية إلى مصرع أربعة أشخاص في صفوف حزب الله. وتردُّ المقاومة الإسلامية في اليوم التالي بإطلاق قذائف الكاتيوشا على الجليل، دون أن يسقط ضحايا، حيث إن الجيش الإسرائيلي قد وضع في حالة الاستعداد كل البلدات المجاورة للحدود ودعا السكان إلى النوم في المخابئ. وتقصف المدفعية الإسرائيلية بدورها مواقع في الجنوب اللبناني. وعند استئناف المفاوضات في واشنطون، يستمر الصدام بين اللبنانيين والإسرائيليين. فالأوائل يطالبون بانسحاب من طرف واحد من أرضهم، والأخيرون يطالبون باتفاق أمني كشرط مسبق لانسحابهم. ويظل التوتر قويًا على مدار عدة أيام، لكن الأطراف المعنية تسعى إلى تفادي التصعيد. وضمن هذا السياق تحديدًا تحصل حكومة الحريري الأولى على موافقة واسعة في مجلس النواب اللبناني. وقد صوَّت حزب الله ضدها. وعلى الرغم من التطمينات الشفاهية، فإن هناك تناقضًا رئيسيًا بالفعل بين مشروع التنمية الاقتصادية الذي يطرحه الملياردير اللبناني، الذي يريد جعل لبنان «سنغافورة» الشرق الوسط، وبرنامج حزب الله، الذي يهدف إلى بناء «هانوي» النضال ضد إسرائيل.

وفي أوتاوا، يرفض الإسرائيليون حضور الدورة الثانية للمفاوضات متعددة الأطراف بشأن اللاجئين، متذرعين بأن المندوب الفلسطيني عضو في المجلس الوطني الفلسطيني. ويتم التوصل إلى تسوية بالاستبعاد المؤقت للمعني من القيادة الفلسطينية. وفي واشنطون، تعد الأجواء مكفهرة بالأحرى في مجمل المفاوضات الثنائية. وبقدر كبير من المصاعب، يجري تحديد السابع من ديسمبر/ كانون الأول موعدًا لبدء الدورة التالية.

وفي ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يقترح بيريز علنًا سيطرة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة على «أراضي الدولة غير المستغلة حيث توجد مستوطنات

إسرائيلية وبلدات عربية» في الأراضي المحتلة، خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالية. وهذا يعني الاعتراف بأن الحكم الذاتي يتميز بالفعل بمضمون ترابي، لكنه يعني في الوقت نفسه تجسيد السيطرة الإسرائيلية على جزء لا بأس به من الأراضي. ويبدي فيصل الحسيني اهتمامه، لكن المسألة الأساسية هي ما إذا كان من شأن اتفاق كهذا تمكين الفلسطينيين من تقييد أو وقف الاستيطان. ففي الحالة المخالفة، لن يكون للاتفاق معنى بالنسبة لهم.

وجرّاء الإحباط من مسلك الفلسطينيين، الذين يرفضون مشروع الحكم الذاتي، يلقى رابين المسؤولية عن ذلك على عرفات، فهو، في نظره، العقبة الوحيدة في وجه عقد اتفاق. ولا يريد رابين أن يفهم أن ممثلي الأراضي المحتلة أكثر حذرًا بكثير من فلسطينيي الخارج فيما يتعلق بطبيعة اتفاقٍ ينذر بأن يقود إلى تأبيد الاحتلال. على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يستبعد التفاوض يومًا ما مع منظمة التحرير الفلسطينية وهو يطلب، الآن، إلغاء القانون الذي يحظر أي اتصال بممثلي القيادة الفلسطينية. والمناخ العام متباين. ففي الأسابيع الثلاثة الأخيرة من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢، قتل الجيش الإسرائيلي ١٤ فلسطينيًا في الأراضي المحتلة، ما يصل بعدد القتلى الفلسطينيين إلى ٤٦ منذ تشكيل حكومة حزب العمل في منتصف يوليو/ تموز. وفي الوقت نفسه، لا يعود هناك احتجاج على الاتصالات المتكررة بين الوفد الفلسطيني وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، بل إنه يجري قبول استخدام كلمة «الضفة الغربية» بدلاً من استخدام كلمة «يهودا-السامرة».

ويتم اعتماد قانون الإلغاء في مستهل ديسمبر/ كانون الأول في القراءة الأولى في الكنيست. وهو يسهل «القنوات الموازية» (*track II*) التي تكاثرت مؤخرًا[١٠]. وأكثرها علنية هي المبادرات الجامعية الغربية التي كان القانون الملغى قد أجازها في سياق مؤتمرات أكاديمية مشروعة. وهي تسمح بتبادل الأفكار وبمعرفة أفضل لمواقف الطرفين. والحال أن منظمات غير حكومية لبلدان مختلفة إنما تحبذ هذا النوع من اللقاءات. وبصورة منتظمة، يجري إبلاغ القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بمضمون هذه اللقاءات، مع تمتعهما بإمكانية التبرؤ منها عند الضرورة. كما يذهب برلمانيون عرب إسرائيليون إلى تونس العاصمة. ومن بين الأفكار التي يجري طرحها، ترجع بصورة منتظمة فكرة انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة.

ويبدو بيريز محبذًا علنًا لهذه الفكرة، ثم يتراجع، متحدثًا عن مخاطر الفوضى، بل «اللبننة»، في حالة انسحاب إسرائيلي من جانب واحد.

والحال أنه ضمن هذا الإطار تحديدًا يبدأ في العمل واحد من الطرق الموازية الموعودة بمستقبل عظيم[١١]. وفي البداية، تأتي مبادرة تيري لارشن، مدير المعهد النرويجي للعلوم الاجتماعية التطبيقية (FAFO)، وهو منظمة غير حكومية قريبة الصلة بوزارة الخارجية النرويجية. ومنذ وقت طويل، يقوم لارشن بإنماء اهتمام قوي بالشؤون الخارجية شرق الأوسطية وقد أجرى اتصالات مع تقدميين إسرائيليين وفلسطينيين. وفي مايو/ أيار ١٩٩٢، التقى يوسي بيلين في تل أبيب. ويتفق الرجلان على فتح طريق موازٍ بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي سبتمبر/ أيلول، تقدم وزارة الخارجية النرويجية دعمها للمبادرة. وعندئذ يجري التفكير في فيصل الحسيني كي يكون ممثلاً للفلسطينيين، إلاَّ أن انفتاحًا يرتسم من تونس العاصمة. فقد سعى محمود عباس (أبو مازن) إلى إيجاد اتصال مع الحكومة الإسرائيلية عن طريق وزارة الخارجية المصرية، لكن رابين رفض ذلك.

وقد سمّى بيلين جامعيين ومثقفين يساريين إسرائيليين لتسيير الطرف الإسرائيلي: يائير هرشفيلد ورون پانداك. وبالإمكان التبرؤ منهما في أي لحظة. وهما جزء من المحاورين الإسرائيليين المألوفين مع شخصيات الأراضي المحتلة. وفي ٣ ديسمبر/ كانون الأول، ينعقد في لندن اجتماع للجنة القيادية للمفاوضات متعددة الأطراف. والحال أن أحمد قريع، المكني بأبي علاء، والمسؤول عن استثمارات منظمة التحرير الفلسطينية، موجود هناك بوصفه موفدًا إلى المباحثات بشأن التنمية الاقتصادية. وتطلب إليه عشراوي والحسيني مقابلة هرشفيلد، الذي يعرفانه جيدًا. فيطلب الفلسطيني تصريحًا مسبقًا من القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة للاجتماع بمن يعتبره ممثلاً للحكومة الإسرائيلية. وتنصبُّ المناقشة على الملف السياسي. وأبو علاء شخص مخالط بالفعل للدبلوماسيين النرويجيين، وهو يتأثر على نحو إيجابي بالعرض الخاص بإجراء المحادثات سرًّا في النرويج. وهو يقدم تقريره إلى عرفات وإلى أبو مازن. وهذا الأخير يصرح له بمواصلة الحوار. وبعد ذلك ببضعة أيام، يذهب لارشن إلى تونس العاصمة، حيث يؤكد لأبي العلاء الدعوة إلى الحضور إلى النرويج. وهو يجري لقاءً مع عرفات ويلتقط صورة فوتوغرافية معه. ويؤكد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية موافقته على

المبادرة. ومن هناك، يذهب لارشن إلى إسرائيل ويستخدم صورته الفوتوغرافية مع عرفات لكي يثبت أن لديه بالفعل تعهدًا من جانب الفلسطينيين.

شلل المفاوضات

لا تسهل فترة الانتقال بين الإدارتين الأميركيتين إحراز تقدم في المفاوضات، على الرغم من أن كلينتون قد تعهد بمواصلة السير في الدرب الذي شقه سلفه. وقد تقرر عقد دورة ثامنة في واشنطون اعتبارًا من ٧ ديسمبر/ كانون الأول، ودورة تاسعة بعد شهر من ذلك. وعلى الرغم من الرفض الذي أعرب عنه الأسد عدة مرات لتنظيم قمة مع رابين، واعتمادًا على التقدم الذي تم إحرازه مع الأردن، يبدو أن الديبلوماسية الإسرائيلية تريد عزل الفلسطينيين، الذين يطالبون بمشاركة أميركية للخروج من المأزق. ويعلن الإسرائيليون أنهم لن يقدموا مقترحات جديدة خلال هذه الدورة ويؤكدون على المناخ الإيجابي للاجتماعات مع الوفود العربية الأخرى. وهم يتحدثون عن إمكانية التوصل بسرعة إلى كتابة وثيقة مشتركة مع السوريين. ويتحدث رابين عن ثقته بأنه سيتم التوصل إلى اتفاق سلام في عام ١٩٩٣، «إن لم يكن مع كل الوفود العربية، فمع بعضها على الأقل».

وفي يوم استئناف المفاوضات نفسه، يلقى ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم في قطاع غزة في هجوم تبنته حماس. فيجري حظر التجول في الأرض فورًا. وفي ٩ ديسمبر/ كانون الأول، ولأجل إحياء الذكرى الخامسة للانتفاضة، تعلق الوفود العربية محادثات واشنطون ليوم واحد. وفي الأراضي المحتلة، ينجح الإضراب العام. ويلقى شابان فلسطينيان مصرعهما على يد الجيش الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية. والتوتر قوي، في يومي ١١ و١٢ ديسمبر/ كانون الأول، حيث يلقى أربعة فلسطينيين وإسرائيلي واحد مصرعهم.

وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، تخطف قوة خاصة تابعة لحماس حارس حدود في قلب الأرض الإسرائيلية وتطالب مقابل الإفراج عنه بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، الذي حكم عليه الإسرائيليون بالحبس المؤبد. ويتم قتل جندي إسرائيلي آخر في الخليل. ويعلن رابين أنه مستعد للتفاوض مع الخاطفين إذا ما قدموا إليه دليلاً على أن الرهينة لا يزال حيًا. ويقوم الجيش الإسرائيلي بتمشيط الأراضي بحثًا

عن مكان احتجاز الرهينة. وفي ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، يتم العثور على جثة الرهينة، الذي كان قد قتل طعناً بالسكين.

وهذا لأن الانتفاضة كانت قد كفت، منذ بعض الوقت، عن أن تكون حركة لا عنف وحركة عصيان سلبي. ونحن بسبيلنا إلى الاتجاه إلى انتفاضة مسلّحة. فالحركات شبه العسكرية قد تغلبت، كصقور فتح والفهود السود المؤيدين لفتح وجماعة النسر الأحمر المنتمية إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومقاتلي النجم الأحمر المنتمين إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وكتائب عز الدين القسام التابعة لحماس. وهناك مجموعات صغيرة أخرى تتميز بالطابع نفسه. وهي تجند أعضاءها إلى حد بعيد من بين صفوف الشبان، الذين أدت إغلاقات المدارس من جانب سلطات الاحتلال إلى خروجهم منها. وهؤلاء المناضلون القاعديون يرفضون اتباع تعليمات الاعتدال الصادرة عن الشخصيات الفلسطينية، كفيصل الحسيني، ولا تملك منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العاصمة إمكانات لفرض انضباطها عليهم. وتنخفض المشاركة الشعبية في الانتفاضة والانتقال إلى الكفاح المسلّح مأمول بمثل ما أنه مصدر مكابدات. فمع توقف الأموال القادمة من فتح، تقوم هذه الميليشيات بجباية نوع من الضريبة الثورية من السكان: وأول ضحاياها هم التجار ورجال الأعمال.

وتستهدف العسكرة بشكل خاص المتعاونين مع إسرائيل. ولا تشمل هذه الفئة مجرد مرشدي الاستخبارات الإسرائيلية، بل كل المسهمين بأشكال مختلفة في إدارة الاحتلال. وتجري مكافحة كل انحراف أخلاقي، لأن بإمكان المحتلين استغلاله: انتهاك الأخلاق العائلية، البغاء، العلاقات خارج الزواج، تجارة وتعاطي المخدرات، السرقات، أعمال السطو وغير ذلك من أشكال الجنوح. وهكذا فإن شبه العسكريين، الإسلاميين وغير الإسلاميين، يفرضون نظاماً أخلاقيًا يُخضع المجتمع لرقابة محكمة، باسم «الشرف». وفي قطاع غزة، يجري إرغام النساء على ارتداء الحجاب. والعقوبات وحشية وفورية. والهدف هو ضمان أمن المقاتلين بالحيلولة دون الاختراق الإسرائيلي للمجتمع الفلسطيني. كما يمكننا أن نرى في ذلك شكلاً من أشكال الثأر الشعبي من الأعيان والبورجوازية والسلطات التقليدية التي تعاني من هذا الوضع. والحال أن الاغتيالات التي تطال المتعاونين ومن تجري مماهاتهم

بالمتعاونين إنما تصبح أوفر عددًا. وقد وصل عددها إلى ٢٣٨ في عام ١٩٩٢، بينها ١٩٩ في قطاع غزة وحده. وهذه المؤشرات ليست سوى درجات تدل على ضخامة حجم الاغتيالات. ومن الواضح تمامًا أن بعض هذه الأمور تعدُّ أيضًا تسويات حسابات ترتبط بتنافسات شخصية وعائلية حيث يجد بعض الأفراد الفرصة للاتجاه إلى العنف المتطرف. لكن الجيش الإسرائيلي يقوم أيضًا بتسليح المتعاونين معه الذين يرافقون الجنود في مختلف التحركات القمعية، بما في ذلك الاغتيالات المسماة بالاغتيالات الاستهدافية. ومن المفارقات أن هذا الفرض للأخلاق على المجتمع إنما يترافق مع هذا الانهيار للقانون والنظام، خاصة في قطاع غزة.

ورابين عازم على توجيه ضربة قاسية لأجل استعادة الردع الإسرائيلي: إذ يجري توقيف ١٥٠٠ ناشط أو متعاطف من المفترض أنهم موالون لحماس. وهم أساسًا سياسيون وأناس يعملون في قطاع الأعمال الخيرية. وحيال عسكرة الانتفاضة، يرجع رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى سياسة القوة. وكان قد قام بحملته الانتخابية استنادًا إلى تيمة السلام والأمن. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، في غياب بيريز، الذي سافر إلى الخارج، توافق الحكومةُ الإسرائيليةُ بالإجماع على ترحيل ٤١٧[١٢] ناشطًا إلى لبنان، في حين أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين جرى طردهم منذ بداية الانتفاضة يصل إلى ٦٥. وهذا يعني إعادة إنتاج أسوأ كابوس للفلسطينيين، الطرد، وأسوأ كابوس للبنانيين، توطين الفلسطينيين. وتأتي الفكرة من العسكريين وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. والحال أن المحكمة العليا الإسرائيلية، التي تنعقد على وجه السرعة، إنما توافق على هذا الإجراء الاستثنائي الذي يتعارض مع اتفاقيات جنيف، وإن كان رابين قد صوَّره على أنه السبيل إلى الحفاظ على عملية السلام. ويجري تعريف الطرد بأنه طرد مؤقت لمدة عامين.

وعلى الفور، يغلق الجيش اللبناني المدخل عند مشارف المنطقة الأمنية التي يسيطر عليها الإسرائيليون. وفي اليوم التالي، ١٧ ديسمبر/ كانون الأول، يجد المطرودون الـ ٤١٧ أنفسهم محاصَرين في الأرض الفاصلة بين مواقع جيش لبنان الجنوبي والجيش اللبناني. وبينهم الدكتور محمود الزهار وعبد العزيز الرنتيسي، وهما مقربان من الشيخ ياسين. ومن الواضح تمامًا أن الصحافة الدولية تسارع إلى تغطية الحدث وتُثيرُ القضية ضجة كبرى. ويدعو لبنان على الفور

مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في الأمر. وفي واشنطون، وكعلامة على الاحتجاج، تُقاطعُ الأطرافُ العربية اليوم الأخير للدورة الثامنة للمفاوضات الثنائية. وإدارةِ بوش التي تقضي آخر أيامها في وضع حرج وتحاول إنقاذ عملية السلام. ثم إن الموقف الأميركي كان يتمثل دومًا في اعتبار عمليات الطرد عمليات غير مشروعة.

والحال أن بل كلينتون، الذي يعتبر أقرب إلى إسرائيل من الناحية الوجدانية، إنما ينكب على تعليق متوازنٍ توازنًا دقيقًا. فهو يخشى من أن يمتد الطرد إلى مدى أبعد ومن أن يؤدي إلى تهديد محادثات السلام، وهو يحث إسرائيل على العثور على سبيل آخر للرد على هجمات حماس. لكنه يقول إنه يتفهم شعور الإحباط والغضب والسخط الموجود في إسرائيل بعد مصرع أحد حراس الحدود.

ويستغرب رابين من الاستياء الدولي ويتهجم على لبنان الذي يعتبره مسؤولاً عن الأزمة لرفضه دخول المطرودين، الذين يقيمون في مخيم أقامته اللجنة الدولية للصليب الأحمر على عجل وكيفما اتفق. والظروف المعيشية صعبة، فنحن على ارتفاع ١٠٠٠ متر والحرارة تقترب من درجة الصفر. واللاجئون الجدد، وبينهم جانب لا بأس به من خريجي معاهد التعليم العالي، يعرفون كيف ينظمون أنفسهم ويفرضون على أنفسهم انضباطًا قويًا. ونصبح على أبواب إقامة مخيم آخر للاجئين فلسطينيين.

ويعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه على قناعة بأن عملية السلام سوف يجري استئنافها في فبراير/ شباط، بمجرد تولي إدارة كلينتون مهام حكمها، لكن ما نجده في الأراضي المحتلة هو الاتحاد المقدس بين أعضاء حماس وأنصار منظمة التحرير الفلسطينية. ويرى إيهود باراك، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، أن عمليات الطرد سوف تستثير في مرحلة أولى موجةً من أعمال العنف ضد الدولة العبرية، لكنها سوف تكون مؤاتية لأمنها في الأمد الطويل.

ويذكِّر القرار رقم ٧٩٩ الصادر عن مجلس الأمن في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢ بالقرارات السابقة بشأن الموضوع: فهو يشجب بحزم عمليات الطرد هذه، والتي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، ويطالب بأن تكفل إسرائيل، الدولة المحتلة، العودة الفورية والآمنة تمامًا إلى الأراضي المحتلة لجميع من جرى طردهم.

وقد لقي ستة فلسطينيين مصرعهم في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول خلال تظاهرات احتجاجية في قطاع غزة. ثم إن حكومة رابين، وقد استقوت بالتأييد الهائل من جانب الرأي العام الإسرائيلي، إنما ترفض تطبيق القرار رقم ٧٩٩. فهي ترى أن إسرائيل وحدها صاحبة القرار فيما يتعلق بالتدابير الضرورية لكفالة أمنها. وقد أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية عمليًا نفي المطرودين الـ ٤١٥ برفضها الطعون المقدَّمة والمؤيدة لعودتهم الفورية. وقد جرى تقديم طعون أخرى. وتقوم الوفود العربية بتعليق مشاركتها في المفاوضات الثنائية وفي المفاوضات متعددة الأطراف مادامت مسألة المطرودين لا تجد حلاً.

وتظل السلطات اللبنانية صامدة، فهي لا تسمح إلاّ بنقل المساعدات الملحة. وإذا كانت تسمح باستقبال بضعة مرضى ومصابين في المستشفيات اللبنانية، فإنها ترفض نقل المساعدات عبر أرضها. ويستمر اختبار القوة حول مسألة الجهة التي ستصل المساعدات من خلالها، إسرائيل أم لبنان، ما من شأنه أن يعطي وضعية قانونية للمكان الذي يوجد فيه المطرودون: منطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي أم أرض تحت سيطرة الدولة اللبنانية. وكل طرف يتهم الطرف الآخر بأنه يتصرف بسوء نية. فنجد أنفسنا بإزاء التقاطع بين ما هو إنساني وما هو سياسي. وقرويو القطاع يقدمون مساعدة سريّة للمطرودين، ما يعود عليهم بقصف السلاح الإسرائيلي لهم. وعواصف الشتاء تجعل الظروف المعيشية جد صعبة في مخيم مرج الزهور العشوائي هذا الذي أصبح رمزًا للمقاومة. ويصبح عبد العزيز الرنتيسي منظِّم المطرودين والمتحدث بلسانهم، ما لا يحول دون نشوب خلافات بين مناضلي حماس ومناضلي حركة الجهاد الإسلامي.

وتحاول الحكومة الإسرائيلية الخروج من هذه الزلة باقتراح عودة ستة مطرودين طُردوا «من باب الخطأ» ونقل الآخرين إلى بلد ثالث. وترفض منظمة التحرير الفلسطينية والمعنيون اقتراح النقل الذي يتطلب، على أي حال، موافقة البلد المعني. كما يجري استبعاد اقتراح فرنسي بأن يُعهَدَ بمصير المطرودين إلى القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان. ثم يقترح رابين عودة هؤلاء اللاجئين بعد توقف الانتفاضة لفترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر. إلاّ أن هناك اتجاهًا إلى تجذر الأراضي بالأحرى. ففي ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣، يجري اغتيال عميل لجهاز

الشين بيت خلال لقاء سري مع أحد المرشدين. وعلى الفور، تنخرط الشرطة الإسرائيلية في مطاردة الجناة. ومن المفترض أن الاغتيال قد قام به أعضاء في حماس. وتدعو الحركة الإسلامية إلى جعل شهر ينـاير/ كـانون الثـاني شهر المواجهة. والحال أن الجيش الإسرائيلي قد قتل في الشهور الستة الأولى لحكومة رابين عددًا من الفلسطينيين يفوق عدد من قُتلوا في الشهور الستة الأخيرة لحكومة شامير. وتتكاثر الهجمات ضد الجنود الإسرائيليين في قطـاع غـزة. والانتفاضة بسبيلها بالفعل إلى التحول إلى كفاح مسلّح.

الخطوات الأولى لإدارة كلينتون

يحث بطرس بطرس غالي، وقد أصبح أمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، على إقرار عقوبات ضد إسرائيل – باللغة الديبلوماسية، «على التوصية بأن يتخذ مجلس الأمن تدابير لفرض احترام القرار رقم ٧٩٩»[١٣]. ويرفض رابين أي تحرك قبل استنفاد الطعون المقدمة إلى المحاكم الإسرائيلية. وإدارة بوش في أيامها الأخيرة لا تملك أي سُلطة. وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني، تتولى إدارة ريجان الحكم. و وارن كريستوفر وزير للخارجية وأنتوني ليك مستشار للأمن القومي ومادلين أولبرايت مندوبة لدى منظمة الأمم المتحدة بدرجة عضو في الوزارة. والحال أن كريستوفر، وهو حقوقي من حيث تكوينه العلمي، كان مساعدًا لسيروس ڤانس في عهد كارتر، لكنه لم يتعامل مع الشرق الأوسط إلاّ فيما يتعلق بالشؤون الإيرانية. أمّا أنتوني ليك فهو ديبلوماسي سابق عمل في ڤيتنام. وبسبب خلافه مع كيسنجر، استقال لكي ينخرط في مسيرة عملية كجامعي وسياسي في آن واحد. وأمّا أولبرايت فهي متخصصة في شؤون أوروبا الشرقية وروسيا. وبوصفها جامعية، فقد كانت من خبراء الحزب الديموقراطي في السياسة الخارجية. وأمّا كلينتون نفسه فهو لا يملك سوى دراية سطحية بالشؤون الخارجية، إلاّ أن لديه قدرة على استيعاب الملفات وسرعة قراءة لافتتين.

وفي ٢٣ يناير/ كانون الثاني، يهاتف كلينتون رابين لكي يقول له إنه نجح في تأخير المناقشات في منظمة الأمم المتحدة ترقبًا لقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية. وفي اليوم نفسه، تجري إعادة سبعة عشر مطرودًا – ثلاثة عشر طردوا من باب

الخطأ وأربعة لأسباب صحية – بمروحيات أعارتها بريطانيا العظمى للجنة الدولية للصليب الأحمر. وسوف يتعين على جانب منهم قضاء عقوبة الحبس في إسرائيل.

والحال أن المحكمة العليا الإسرائيلية إنما تقر من جديد بشرعية عمليات الطرد في ٢٨ يناير/ كانون الثاني: فهي تتماشى مع قوانين الطوارئ المعتمدة في عهد الانتداب البريطاني والتي أبقى عليها التشريع الإسرائيلي. ويناشد كريستوفر رابين العثور على حل يجنب الولايات المتحدة الاضطرار إلى اللجوء إلى استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن. فيعرض رابين العودة الفورية لمائة من المطرودين، مع التصريح للآخرين بالعودة على مجموعات صغيرة تتعاقب حتى أواخر عام ١٩٩٣، أي قبل سنة من انقضاء مدة عقوبة الطرد الأصلية. وفي الوقت نفسه، يمارس رابين ابتزازًا في المفاوضات: إن من شأن أي إدانة من جانب مجلس الأمن تترتب عليها آثار ملموسة أن تؤدي إلى إنهاء مفاوضات السلام، إذ من المفترض أن الأطراف العربية قد تتصور عندئذ أن بالإمكان فرض أشياء على إسرائيل عن طريق مجلس الأمن. وفي هذه الحالة، لن تعود هناك أي فرصة للوصول إلى السلام. والحال أن العرض الإسرائيلي، المعلن بالكاد، إنما يتم رفضه فورًا من جانب الرنتيسي، الذي يتمسك بالتطبيق الكامل للقرار رقم ٧٩٩. على أن كريستوفر، على العكس من ذلك، يرحب بهذه الخطوة في الاتجاه الصحيح، هذا الحل الوسط الذي يسير في اتجاه قرار مجلس الأمن.

وفي ١٢ فبراير/ شباط، يسجل مجلس الأمن، من خلال بيان عادي، أخذه علمًا بالقرار الإسرائيلي ويطلب من الدولة العبرية ضمان عودة المطرودين الـ ٣٠٠ الآخرين بأسرع ما يمكن.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٩٣، يشن السلاح الجوي الأميركي عدة غارات ضد منشآت عراقية لفرض احترام قرارات منظمة الأمم المتحدة. فتشير الصحافة والرأي العام العربيان إلى سياسة «الكيل بمكيالين»، للمقارنة بين ردود الفعل حيال العراق وردود الفعل حيال إسرائيل فيما يتعلق باحترام قرارات مجلس الأمن.

وفي ١٩ يناير/ كانون الثاني، يلغي البرلمان الإسرائيلي بأغلبية ٣٩ صوتًا في مقابل ٢٠ صوتًا رفع الحظر على مقابلة المواطنين الإسرائيليين أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية. وكالعادة، لا يجري الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية

كمحاور ؛ فالمفاوضات لا تخصّ سوى سكان الأراضي. ومن ٢٠ إلى ٢٢ يناير/ كانون الثاني، ينعقد، على بُعد مائة كيلومتر من أوسلو، الاجتماع الأول للقناة النرويجية. ومن الناحية الرسمية، يتعلق الأمر دومًا بحلقة دراسية جامعية بشأن حالة الأراضي المحتلة. ويتألف الوفد الفلسطيني من أبو علاء وماهر الكرد وحسن عصفور، وهم ثلاثة من موظفي منظمة التحرير الفلسطينية من المستوى المتوسط ؛ ويشكل هرشفيلد وبانداك الوفد الإسرائيلي. وقد وجه إليهما بيلين تعليمات بجس نبض الفلسطينيين لمعرفة نواياهم. ودور النرويجيين رئيسي. فهم يكفلون السرّية المطلقة لهذه اللقاءات ويعرفون أنفسهم بأنهم «عنصر تسهيل». والحديث كله يدور بالإنجليزية بين المتحاورين الخمسة. ولتفادي المهاترات، يجري الاتفاق على عدم الحديث عن الماضي والتركيز على الوضع الحاضر. ويعرض الفلسطينيون مبادئهم العامة، وهي المبادئ نفسها التي جرى عرضها في واشنطون. والأفكار الجديدة هي الجلاء عن قطاع غزة وكتابة الطرفين لإعلان مبادئ وتدابير مؤاتية للتنمية الاقتصادية للأراضي، وذلك بالأخص مع «خطة مارشال» دولية لصالح قطاع غزة.

وفي ٩ فبراير/ شباط، عشية استئناف المحادثات في النرويج، يبلغ بيريز رابين بوجود هذه القناة. والحال أن رئيس الوزراء على علم بما يدور بالفعل، بفضل الاستخبارات الإسرائيلية، التي اخترقت المحيطين بعرفات (لم يكن الجهاز الفلسطيني المسؤول عن مكافحة التجسس قد تأكد من وجود جاسوس في تونس العاصمة، وشت به الاستخبارات الفرنسية بعد حادثة عاطف بسيسو). ويطلب رابين تأجيل الاجتماع الثاني إلى ما بعد المبادرات الأميركية الأولى، لكن بيريز يتصرف بشكل مغاير: فهو قد أعطى بالفعل موافقته للمبعوثين الإسرائيليين، اللذين يمكن التبرؤ منهما لا يزالان. كما أنهما قد سافرا بالفعل إلى السويد استعدادًا للدورة الثانية. وتبدأ هذه الدورة في ١١ فبراير/ شباط. كما يتساءل الفلسطينيون عن الصفة التمثيلية لمحاوريهما ويقررون اختبارهما بالبدء في تناول الجوانب العملية للانسحاب من غزة، لكن الإسرائيليين الاثنين يتمسكان دومًا بعموميات بشأن التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية في الأراضي المحتلة. ويصبح النقاش أكثر حدة فيما يتعلق بإجراء انتخابات فلسطينية، كما فيما يتعلق بقوام واختصاصات السلطة الفلسطينية القادمة. ويجري البدء في كتابة إعلان النوايا.

وقد أبلغ النرويجيون الأميركيين بوجود قناتهم، التي تبدو دومًا بوصفها ممارسة جامعية بصورة خالصة.

والحال أن الإدارة الأميركية الجديدة، التي تبدو عديمة الخبرة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، إنما يتعين عليها أن تواجه منذ أيامها الأولى طوارئ الموقف في فلسطين وفي العراق. فيقرر المسؤولون الإبقاء على الجانب الرئيسي من فريق بيكر بسبب درايته الجيدة بالمفات. والحال أن يهوديًا من أصل أسترالي، هو مارتن إنديك، إنما يخلف ريتشارد هاس في مجلس الأمن القومي(١٤). وقد رأسَ معهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى، وهو مركز أبحاث جد منحاز لإسرائيل. ويقدم الرجل نفسه بوصفه متخصصًا في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط وهو نصيرٌ لإعطاء الأولوية للملف السوري. أمَّا دينيس روس، جد المنخرط في الإدارة السابقة، فيجري الاحتفاظ به لبضعة أشهر. وبطلُ الصراع البيروقراطي هذا ينجح في فرض نفسه وسوف يصبح بعد وقت معين رئيس مفاوضي الفريق الأميركي.

وبحكم ذلك، تدخل عملية السلام في مجال وزارة الخارجية الأميركية، بما يشكل استمرارًا لسياسة الإدارة السابقة، وإن كان، بفضل وجود رابين وبيريز، من دون التوتر الذي ساد بين إدارة بوش وحكومة شامير. والنهج الاستراتيجي المتبع بالنسبة للشرق الأوسط هو الاحتواء المزدوج (*dual containment*) للعراق وإيران وحفز عملية السلام الإسرائيلي – العربي. والمراد هو دعم سياسة رابين الجسورة، ومن الواضح أن من غير الوارد ممارسة ضغوط على إسرائيل.

وقد خصص وارن كريستوفر للشرق الأوسط رحلته الأولى إلى الخارج، والتي تبدأ في ١٧ فبراير/ شباط ١٩٩٣(١٥). وهو يذهب أولاً إلى مصر والأردن وسوريا والعربية السعودية والكويت، قبل أن يصل إلى إسرائيل. وهو يستنتج من لقاءاته مع قادة الدول العربية أنهم لا يمانعون في قبول «الحل الوسط» الذي يطرحه رابين وأنهم راغبون بقوة في استئناف عملية السلام. ويشير له الأسد إلى أنه مستعد للموافقة على سلام كامل وعلى ترتيبات أمنية، في مقابل انسحاب كامل من الجولان. وهذا هو ما أبلغ به كريستوفر رابين في ٢٣ فبراير/ شباط. ويهتم رابين اهتمامًا خاصًا بالمسار السوري. وهو يوضح لكريستوفر أن الأسد زعيم قادر على اتخاذ قرارات وأن من شأن السلام اختزال خطر الحرب اختزالاً

ملحوظًا- وهذا مكسب استراتيجي مهم لإسرائيل. لكن رابين يمتنع عن تحديد نطاق الانسحاب الإسرائيلي، الذي يشرطه بطبيعة السلام وبضرورة فصل التسوية مع سوريا عن التسوية مع الفلسطينيين. وهو يفكر في صلح منفرد مع سوريا من شأنه جعل الفلسطينيين أكثر استعدادًا للتجاوب مع المطالب الإسرائيلية.

والوحيدون الذين يبدون حازمين هم الفلسطينيون، الذين يطالبون كالعادة بالعودة الفورية للمطرودين ويعيدون طرح مسألة مشاركة فلسطينيين من القدس في المفاوضات. وبعد لقاء شكلي مع نظيره الروسي، يدعو كريستوفر إلى استئناف المفاوضات في شهر أبريل/ نيسان. وهو يرجع من جولته متفائلاً تفاؤلاً خاصًّا. فيوضح لكلينتون أن لديه فرصة استثنائية (*tremendous opportunity*) للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط ويحثه على استثمار هيبته ونفوذه فيها. أمَّا كولن پاول، الذي استشاره كلينتون بوصفه رئيسًا لهيئة الأركان فهو يرى أن أي عسكري ليس من شأنه الموافقة على الانسحاب من الجولان وأنه قد يتعين على الولايات المتحدة أن تقترح مرابطة لواء (٤٠٠٠ جندي) هناك بشكل دائم لإظهار جدية الالتزام الأميركي في التسوية. ويرى المسؤولون الأميركيون أنه لو سقط الدومينو السوري، فإن كل الدومينوات العربية الأخرى سوف تتلوه في السقوط (لبنان، الأردن، الفلسطينيون). ويجري إيلاء الأولوية لسوريا، على حساب البُعد الفلسطيني.

والحال أن طرد الفلسطينيين الأربعمائة إنما يؤجج التوترات، بدلاً من أن يعيد السكينة. وتستفيد حماس من صورتها كبطل للمقاومة، بينما يتعين على فتح عمل شيء ما لإظهار إنها لم تتخل عن الكفاح المسلَّح. وبما أن العمليات المنفَّذة تتبناها حركات مختلفة، فمن الصعب فصل العمليات الفردية عن العمليات التي تخططها منظمة ما عند استئناف حرب السكاكين، التي تدور خلال الجزء الأعظم من شهر مارس/ آذار.

ففي ٢٦ فبراير/ شباط، يجري في القدس طعن ضابط من حرس الحدود على يد شاب فلسطيني من الضفة الغربية. وفي الأول من مارس/ آذار، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما ويصاب تسعة آخرون جراء طعنات بالسكين في أحد شوارع تل أبيب. وبحسب الشرطة، فإننا بإزاء عمل من جانب مختل قادم من قطاع غزة.

وتصدر الحكومة الإسرائيلية قرارًا بالإغلاق المؤقت لهذه الأرض. وفي ٢ مارس/ آذار، يجري قتل إسرائيلي ضل طريقه ودخل مخيَّمًا فلسطينيًّا في قطاع غزة. وفي ٨ مارس/ آذار، لدى رفع الإغلاق، يلقى مستوطن إسرائيلي في قطاع غزة مصرعه طعنًا بالسكين من جانب أحد العاملين عنده. ويرد المستوطنون على ذلك فيقتلون عاملين فلسطينيين. وفي ١٠ مارس/ آذار، يصيبُ غزاويون جنديين إسرائيليين بجراح. وفي يوم ١٢، يتم العثور على إسرائيلية ميتة قرب غزة، بينما يجري البحث عن جندي إسرائيلي اعتبر مفقودًا وسوف يتم العثور فيما بعد على جثته. وفي ١٥ مارس/ آذار، يصاب سائح بجراح في إسرائيل، بينما يلقى في الضفة الغربية مستوطنان إسرائيليان مصرعهما ويُصابُ ثالث بعد أن صدمتهم سيارة تحمل لوحة تسجيل فلسطينية وتمكن سائقها من الهرب.

وفي إسرائيل، يُعاد إطلاق النقاش حول مصير قطاع غزة. وترى غالبية الرأي العام أن القطاع «قرحة»، «سرطان». والإبقاء على احتلال هذه الأرض التي لا تتميز بقيمة استراتيجية كبيرة يكلف غاليًّا. وحماية المستوطنين الذين يبلغ عددهم ثلاثة آلاف إنما تستتبع نفقات ضخمة من دون أي مكسب سياسي مهم. لكن انسحابًا من جانب واحد من شأنه أن يجازف بتحويل هذه الأرض إلى قاعدة إرهابية، تهدد كل بلدات جنوبي إسرائيل. ويتحدث رابين بصورة منتظمة عن «حل سياسي» مع الفلسطينيين، من دون أن يحدد بالفعل معالمه. والسكان الإسرائيليون أعصابهم جد متوترة حيال موجة الاعتداءات هذه. ويجري استنفار قوات الأمن. ويتم الإعلان عن تجنيد ٢٠٠٠ شرطي إضافي كما يُدعى الناس إلى الحفاظ على برودة أعصابهم. ومن جهة أخرى، تُبدي الحكومة الإسرائيلية استعدادها لتقديم مساعدة مالية لكل العاطلين اليهود الذين قد يقبلون الحلول محل العمال المياومين العرب المستخدمين في المستوطنات في غزة.

وفي ١٠ مارس/ آذار، تدعو وزارة الخارجية الأميركية الوفد الفلسطيني إلى استئناف المفاوضات في واشنطون في ٢٠ أبريل/ نيسان. فيمتنع الفلسطينيون طالما أن مسألة المطرودين لا تجد تسوية لها. وهم يطالبون بأن يتخلى الإسرائيليون بشكل نهائي عن هذا النوع من التدابير. وتقرر الأطراف العربية الأخرى التشاور فيما بينها قبل تقديم رد.

وفي ١١ مارس/ آذار، يغادر رابين إسرائيل إلى الولايات المتحدة في زيارة لمدة تسعة أيام. فتبدأ على الفور علاقة قوية بينه وكلينتون، خاصة خلال لقائهما على انفراد. ويوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن لديه تفويضًا من شعبه بالإقدام على المجازفات الضرورية لتحقيق السلام. فيتعهد الرئيس الأميركي بعمل كل شيء من أجل تقليل هذه المجازفات. وفيما يتعلق بالملف السوري، يعلن رابين أنه يدرك أن الأسد ليس من شأنه أن يرضى إلاَّ بانسحاب كامل وأنه لا بد له من جهته بتعهدٍ لصالح السلام مماثل للتعهد الذي قدمه السادات في القدس. فيقترح الرئيس الأميركي المرابطة الدائمة للواء أميركي في الجولان، ما يؤثر في نفس محاوره. ولا يستبعد رابين إمكانية انسحاب كامل إذا ما توافرت الشروط الأخرى. إلاَّ أنه قد يتعين عندئذ أخذ رأي الإسرائيليين عبر استفتاء، لأن خيارًا كهذا لم يكن قد جرى التعبير عنه خلال الحملة الانتخابية. ومن الواضح تمامًا أننا بإزاء افتراض مطروح للعمل عليه. لا بإزاء تعهد.

وخلال لقاء رابين مع كريستوفر، يتحدث الأول عن إعادة إطلاق المفاوضات مع الفلسطينيين. وهو يوحي له بأن تقترح الولايات المتحدة فيصل الحسيني كرئيس للوفد الفلسطيني. فبما أنه يتمتع بشرعيته الخاصة بوصفه زعيمًا لفلسطينيي القدس، فإن من شأنه التمكن من رفض سلطة عرفات ومن عقد اتفاق مع الإسرائيليين بشأن الحكم الذاتي. ورئيس الوزراء الإسرائيلي لا يمكنه أن يطرح هو نفسه اقتراحًا كهذا وذلك بسبب اعتراض الليكود على كل ما قد يظهر بوصفه تعديلاً لوضعية القدس. وكما سوف تكون تلك هي الحال غالبًا في ظل إدارة كلينتون، فإن ما هو اقتراح أميركي هو اقتراح إسرائيلي تقوم واشنطون بنقله لجعله مقبولاً أكثر عند البعض وعند البعض الآخر.

وفي التحليل الذي يقوم به رابين أمام الدبلوماسيين الأميركيين، يبدو الرجل سلبيًا بالأحرى فيما يتعلق بالوفد الفلسطيني. فهو يرى أن هذا الوفد عاجز عن التصرف بما يخالف تعليمات عرفات، والحال أن هذا الأخير سوف يتمسك دومًا بدولة فلسطينية، من المستحيل جعل الإسرائيليين يوافقون على قيامها. وسوف يعترض الزعيم الفلسطيني دومًا على اتفاق مرحلي من شأنه إعطاء السلطة لأناس من الداخل.

وترى الولايات المتحدة الآن أن الحل الذي اقترحه رابين لمسألة المطـــرودين حل جيد. بل إنها ترى فيه نجاحًا ديپلوماسيًا أولاً لإدارة كلينتون. وشـــهر العسل الجديد بين إسرائيل والولايات المتحدة يجد له ترجمة في رفع مـــستوى تعاونهمـــا الاستراتيچي.

وفي الأراضي المحتلة، لا يكف العنف عن الاحتدام. إذ يلقى عدة فلـــسطينيين مصرعهم خلال تظاهرات، ما يرفع عدد القتلى الفلـــسطينيين إلـــى ٥٧ منـــذ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول، يوم بداية تدابير الطرد الجماعية. وفي ١٧ مـــارس/ آذار، يقرر رابين عودةً عاجلة إلى إسرائيل. ويجري اتخاذ تدابير صارمة، مـــع فـــرض إغلاق جديد للأراضي المحتلة. ولن يجري بعد الآن إرسال جنود الاحتيـــاط إلـــى هناك حتى لا يؤثر ذلك في معنويات الأمة. وتجري مناشدة العاطلين الإســـرائيليين من جديد لكي يحلوا محل العمال الفلسطينيين. علـــى أن عطلـــة يـــومي ٢٠ و٢١ الأسبوعية دامية بشكل خاص: فأربعة فلـــسطينيين وجنـــديان إســـرائيليان يلقـــون مصرعهم، في حين أن أربعة من التلاميذ الإسرائيليين ومدير ليسيه بالقدس الشرقية يتعرضون لإصابات جراء طعنات بالسكين في يـــوم الإثنـــين ٢٢ مـــارس/ آذار. ويعلن رابين إصراره على موقفه، على الرغم من تعرضه للنقد العنيف من جانـــب اليمين الذي يطالب بتنحيته:

> لن ينال الإرهاب من رغبتنا في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين والدول العربية. وأنا مازلت على قناعة بأنه سيتم إحراز تقدم مهم في هذا الطريق في ١٩٩٣ وبأن أمن الجمهـــور سوف يتحسن.

وفي اللحظة نفسها، في ٢٠ و٢١ مارس/ آذار، بعيدًا عن حـــرب الـــسكاكين هذه، انعقد اللقاء الثالث في النرويج. والشاغل الرئيسي للممثلين الفلـــسطينيين هـــو معرفة ما إذا كانت قناة الاتصال هذه تتمتع فعلاً بدعم من الحكومة الإسرائيلية. ففي هذه الحالة، يجب وضع حد لطرق الاتصال الأخرى. فيشير الطـــرف الإســـرائيلي إلى أن عرض السلام قد قوبل بالاستحسان بالفعل في إسرائيل وأن الأولوية معطاة للمسار الفلسطيني لا المسار السوري. ويجري تناول مسألة الجلاء عن قطاع غزة ومشاركة ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية في الانتخابات الفلسطينية. وفيما يتعلق

بالقدس، يحرص الطرف الإسرائيلي على أن لا يُذكر اسم المدينة المقدسة أصلاً، لكنه يوافق على إدخال تحسينات على وضع العرب فيها، كمواصلة نشاطات بيت الشرق. وعلى أي حال، فسوف يتعين بالفعل التفاوض على الوضع النهائي. وتجري مواصلة العمل على كتابة إعلان المبادئ بإدخال تعديلات متعاقبة عليه. وقياسًا إلى مباحثات واشنطون، فقد تزحزح الفلسطينيون فيما يتعلق بنقاط رئيسية: فهم يقبلون وثيقة لا توفر لهم سلطة كاملة على الأرض، وتستبعد القدس الشرقية من الحكم الذاتي ولا تقدم ضمانة بالحصول على دولة.

ويبلغ الفريق النرويجي الأميركيين بتطورات المحادثات، لكن كريستوفر لا يهتم إلاّ بالآفاق الواعدة لاتفاق مع سوريا، والمفاوضون الأميركيون على قناعة بأن إسرائيل لن تبدأ أبدًا حوارًا علنيًا مع منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات. على أن هذا الأخير يواصل تقديم ضمانات[١٦]. وهكذا يشجب علنًا الدعم الذي تقدمه إيران للمتطرفين الفلسطينيين: فاستقلالية القرار الفلسطيني لا تعبر عن نفسها في العلاقة مع الأشقاء العرب وحدهم، بل تعبر عن نفسها أيضًا في مواجهة التدخلات غير العربية. وإيران تلعب دورًا سلبيًا على المسرح الفلسطيني منذ حرب الخليج الأولى. وتهديد دول الخليج العربية تهديد لفلسطين أيضًا.

وفي إسرائيل، في ٢٤ مارس/ آذار، يجري انتخاب عيزر ڤايتسمان، الصقر القديم الذي صار من الحمائم، رئيسًا للدولة اليهودية. خلفًا لحاييم هرتسوج. وهذا الرجل غير الممتثل للمألوفات، والبالغ من العمر ٧٩ عامًا، عازمٌ على الاحتفاظ بصراحته. فهو نصيرٌ معلنٌ لتدشين حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد أعمال عنف جديدة، يجري من جديد إغلاق قطاع غزة، في ٢٩ مارس/ آذار. ويبدو أن حماس قد انتقلت إلى حرب عصابات حقيقية مستديمة ضد قوات الاحتلال. واغتيال جنديي شرطة إسرائيليين قرب تل أبيب في ٣٠ مارس/ آذار يرفع عدد القتلى الإسرائيليين في شهر مارس/ آذار إلى ١٥ قتيلاً في مقابل ٣٠ على الجانب الفلسطيني.

ويؤدي إغلاق الأراضي إلى تقسيم مجالها إلى أربعة جيتوات منفصلة بعضها عن البعض الآخر: شمالي الضفة الغربية (منطقة جنين) وجنوبيها (منطقة الخليل) والقدس وقطاع غزة. وحظر الذهاب إلى القدس الشرقية يحول دون الانتقال من

شمالي الضفة الغربية إلى جنوبيها. وفي كل هذه القطاعات، يجري الإكثار من عمليات التمشيط. ويرتفع عدد الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية إلى أكثر من اثنى عشر ألف. وباسم ضرورات مكافحة الإرهاب، ينخرط رابين في منطق فصل للجماعتين السكانيتين. وهدفه المعلن هو التوصل إلى الاستغناء عن اليد العاملة الفلسطينية، على الرغم من عزوف الإسرائيليين عن قبول الأعمال التي لا تتطلب مهارة عالية والتي تُعدُّ أجورها منخفضة. ويدور الحديث عن خطط عجائبية للتنمية الاقتصادية للأراضي، في حين أن شلل المواصلات يجعل أي مشروع يتميز بهذه الطبيعة مشروعًا عبثيًا.

ويستحضر رابين الزمن المجيد لرواد دولة إسرائيل لكي ينتقد الاعتماد على اليد العاملة العربية (٧ أبريل/ نيسان ١٩٩٣):

من غير المعقول أن يكون بين إجمالي عدد عمال البناء البالغ ١٢٠٠٠٠ والعاملين في إسرائيل ٧٠٠٠٠ عامل من سكان الأراضي [...]. ففي الماضي، شَكَّلَ البناءُ والزراعةُ رمزي انغراس الشعب اليهودي في إسرائيل. ولا يجب أن يسقط هذان القطاعان في أيدي الأجانب ولا أن نعتمد على الفلسطينيين. وقد آن الأوان لكي يقوم عمال البناء الإسرائيليون بالبناء ولكي يقوم المزارعون الإسرائيليون بجني المحاصيل.

وفي اللحظة المباشرة، تشارك وحدة من الجيش الإسرائيلي في أعمال حقول المستوطنات الموجودة في قطاع غزة. ويبدو الإغلاق والتمشيط فاعلين بصورة مؤقتة في مساعدتهما على الحد من الاعتداءات على الإسرائيليين. إلاَّ أننا يجب أن نلاحظ مع ذلك وقوع أول هجوم انتحاري، في ١٦ أبريل/ نيسان ١٩٩٣، بسيارة مفخخة ضد مركبة عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية، وهو هجوم يسفر عن مصرع فلسطينيين اثنين وإصابة ثمانية إسرائيليين.

استئناف المفاوضات

لم تسفر المشاروات العربية – العربية في أواخر مارس عن قرار إيجابي بشأن استئناف المفاوضات وذلك بسبب المطالبة الفلسطينية بتطبيق القرار رقم ٧٩٩ بشأن عمليات الطرد. ولم تثمر الوساطات، الأوروبية خاصة، شيئًا. ويوضح

الممثلون الفلسطينيون أن عليهم مراعاة قواعدهم. ومنظمة التحرير الفلسطينية تجد نفسها في مأزق: فهي إن رفضت استئناف المفاوضات، فإنها إنما تعزز بذلك حماس والمعارضين اليساريين لعملية السلام ؛ وهي إن وافقت من دون مقابل، فإنها سوف تواصل خسارة الساحة بما يعود بالفائدة على الإسلاميين.

وتلعب منظمة التحرير الفلسطينية بورقة مبارك، الذي يذهب إلى الولايات المتحدة في مستهل أبريل/ نيسان ١٩٩٣. والرئيس المصري له شواغله الخاصة. فمنذ مستهل العام، اعتدت الجماعات الإسلامية الجذرية المصرية على صناعة السياحة، ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية. ومصر بحاجة إلى الإبقاء على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية – أكثر من مليار دولار سنويًا – لكي تطبق خطتها المتحسبة في لبرلة الاقتصاد. ويتعلل مبارك بأن أعداء مصر هم أعداء الولايات المتحدة: إيران والسودان، فهما مركزا الهدم الإسلامي. وفي ٦ أبريل/ نيسان، يدافع لدى كلينتون عن المطالب الفلسطينية. فيردُّ عليه محاوروه بأن الولايات المتحدة بذلت كل ما في وسعها فيما يتعلق بملف المطرودين الفلسطينيين وبأن الكرة الآن في ملعب الفلسطينيين بشكل واضح. ويعلن الرئيس المصري في مؤتمره الصحافي أنه سوف يلح لدى عرفات على استئناف المفاوضات: فالعالم لن يظل مهتمًا بالمشكلة الفلسطينية إلى الأبد. واتخاذ موقف سلبي سوف يثبط همة الأميركيين، لاسيما أن سوريا أكثر رغبة من ذي قبل في استئناف عملية السلام. ويوضح كريستوفر أنه قد يتسنى حدوث أمور إيجابية إذا ما تراجع الفلسطينيون عن قرارهم الخاص بمقاطعة المفاوضات. فتنتقد الصحافة الفلسطينية غدر مصر التي تبيع المصالح الفلسطينية للأميركيين.

وضم فيصل الحسيني في المفاوضات، والذي جرى التفكير فيه في الأصل كمناورة تهدف إلى إضعاف سيطرة عرفات على الوفد الفلسطيني، إنما يجري تصويره على أنه لفتة لصالح الفلسطينيين (٩ أبريل/ نيسان ١٩٩٣). ولأجل فائدة القضية، يجري إسكانه خارج القدس الشرقية. وقد استقبل مبارك عرفات والحسيني في القاهرة في ١٣ أبريل/ نيسان. وفي اليوم التالي، بينما يلقى ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم في هجوم قام به حزب الله في الجنوب اللبناني، يعقد مبارك قمة في الإسماعيلية مع رابين. وعلى الملأ، يعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي

بانطباق القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ على الأراضي المحتلة وإن كان يؤكد أن من غير الوارد العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. وكان بيريز قد استكشف قبل ذلك مع السفير الإسرائيلي فكرة انسحاب إسرائيلي من أريحا كما من غزة في الوقت نفسه. ويقدم المصريون خريطة تغطي كل قضاء أريحا حتى جسر أللينبي ويقترحون ممرًا بين غزة والخليل. ويرفض رابين فورًا هذا الأفق ؛ فذكر أريحا هو ذكر رمزي بشكل خالص ويهدف إلى بيان أن الانسحاب من غزة يبشر بانسحابات قادمة من الضفة الغربية. ومن غير الوارد تمكين الفلسطينيين من الوصل الحر إلى الأردن وإلى مصر: فهذا من شأنه أن يشكل خطرًا كبيرًا على أمن إسرائيل، التي يجب أن يكون بمقدورها السيطرة على تحركات الأفراد والعتاد العسكري.

ولدى عودة رابين إلى إسرائيل، يهاجم بيريز، الذي يدافع عن نفسه بالتأكيد على أن مشروع المضي في الانسحاب إلى جسر أللينبي هو مبادرة مصرية خالصة. ومن جهته، يدعو كريستوفر فيصل الحسيني إلى الحضور إلى واشنطون للتحضير لاستئناف المفاوضات. لكن عرفات يمنعه من ذلك ويدعوه إلى الحضور إلى تونس العاصمة. والرسالة واضحة: من غير الوارد أن يكون بوسع زعيم فلسطينيي القدس الدخول في منافسة معه. وبشكل موازٍ، نجد أن السفير إدوارد جيريجيان، المسؤول لا يزال عن عملية السلام، إنما يتم إيفاده سرًّا إلى دمشق لنقل رسالة من الرئيس كلينتون. فيطلب الأميركيون من حافظ الأسد تحديد مفهومه عن السلام والتعهد به شخصيًا في الدبلوماسية العلنية مثلما فعل السادات و، ثالثًا، فتح قناة اتصال سريّة من شأنها تحسين تبادل الآراء مع الإسرائيليين بشكل أكثر فعالية مما تسمح به بنية محادثات واشنطون. والحال أن الرئيس السوري إنما يتريث، كعادته.

ويطلب فيصل الحسيني رسميًا تأجيل الدورة التاسعة للمفاوضات. وفي اجتماع للوفود العربية في دمشق، في ١٦ أبريل/ نيسان، تعلو النبرة بين الفلسطينيين والمصريين، الذين يشجبون رفض الأولين الذهاب إلى واشنطون. وما يتعرض للخطر هو مصداقية مصر. وفي تلك الأثناء، ينظم مطرودو مرج الزهور مسيرة احتجاجية ضد خيانة وجبن كل الأطراف العربية ويندّدون بعملية السلام. وعلى تخوم المنطقة الأمنية، تستقبلهم ثلاثون قذيفة إسرائيلية.

وفي النهاية، يذهب عرفات بدوره إلى سوريا لكي يجتمع بحافظ الأسد. فيستسلم لفكرة الموافقة على استئناف المفاوضات اعتبارًا من يوم ٢٧ أبريل/ نيسان، موضحًا بذلك أن من غير الممكن تجاهله، بينما أوضح الرئيس السوري عزمه هو على العمل على دفع عملية السلام إلى الأمام. وأمَّا فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإنها تتعهد بأن تكون شريكًا أصيلاً (*full partner*) في عملية السلام، إلاَّ أن من الواضح للوفود العربية أن الولايات المتحدة منحازة بالكامل إلى المواقف الإسرائيلية.

ويذهب الوفد الفلسطيني إلى واشنطون على مضض. فقد كان معاديًا إلى حد بعيد جدًّا لهذا القرار. فأعضاؤه يدركون أن شعبيتهم بين السكان الفلسطينيين قد انخفضت كثيرًا. ومن الواضح أنه تجري مؤاخذتهم على تصورهم أن بإمكانهم التوصل إلى تطبيق القرار رقم ٢٤٢ في حين أنهم عجزوا عن التوصل إلى تطبيق القرار رقم ٧٩٩. وقد اضطروا إلى الرضوخ حيال الضغط المزدوج من جانب عرفات والدول العربية. فتستأثر حماس باحتكار الوطنية وتشجب استئناف المفاوضات. وفي بيانٍ منشور في عمَّان، تُبدي تشددها:

إن تصعيد الانتفاضة والعمليات ضد العدو الصهيوني سيكون الرد الملموس على هذا القرار الذي اتخذته أقليه معزولة ومرفوضة من جانب أغلبية الشعب الفلسطيني الساحقة(×).

وقد وُجِّهت تهديدات بالقتل إلى المفاوضين الفلسطينيين، من جانب الجذريين العرب كما من جانب المتطرفين اليهود.

وتتولى فتح الدفاع عن الموفدين الفلسطينيين:

إن أي شخص أو فريق يهدد الوفد بأي شكل كان سوف يعتبر مسؤولاً عن هذا التهديد. وأي تهديد ضد عضو في الوفد أو عائلته أو ممتلكاته سوف يعتبر هجومًا على فتح. وسوف تتخذ فتح كل التدابير الضرورية لمعاقبة كل من قد يهدد أو يعرض للخطر أرواحهم(×).

ويتم اختيار مائة حارس شخصي من صفوف مناضلي الحركة لتأمين سلامة الشخصيات الفلسطينية. فمن شأن حماية إسرائيلية لهذه الشخصيات أن تحددها بشكل واضح على أنها شخصيات متواطئة مع إسرائيل.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وقد جرى التصريح لبضعة آلاف من العمال الفلسطينيين باستئناف عملهم في إسرائيل سعيًا إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للاقتصاد الإسرائيلي. ويظل التوتر جدّ قوي في الأراضي، الخاضعة لا تزال للإغلاق. وتؤدي أعمال عنف إلى سقوط عدة قتلى من الفلسطينيين في قطاع غزة.

الدورة التاسعة

في توازٍ مع ذلك، تظل جبهة الجنوب اللبناني نشطة كالعادة. ففي ٢٢ أبريل/ نيسان، تمتد نيران صواريخ حزب الله على المنطقة الأمنية إلى الجليل، ما يؤدي إلى إصابة ثلاث نساء إصابات طفيفة. ويتهم رابين «رجال الميليشيا الموالين لإيران» في لبنان بالرغبة في تقويض عملية السلام من الناحية السياسية.

وتبدو بدايات الدورة التاسعة مشجّعة: فلأول مرة، يبدو أن الإسرائيليين يفكرون في الجانب الترابي للحكم الذاتي الفلسطيني القادم، والذي قد يتمتع بصلاحيات تشريعية. ويجري تشكيل لجان عمل مكلّفة بمناقشة مسائل الأرض والمياه وحقوق الإنسان. ثم يجري البدء في مناقشة مشروع إعلان مبادئ. ويتم التصريح لخمسة آلاف فلسطيني من الأراضي ممنوعين من الإقامة فيها بالعودة إلى ديارهم، إلى جانب ثلاثين جرى طردهم منذ عام ١٩٦٧. فيتم استقبالهم في أجواء من الفرحة. ولا ينتمي أي واحد منهم لفتح.

وعلى الجانب الإسرائيلي – السوري، يتواصل الجدل حول المعنى الذي يجب أن يُعطى لمفهوم السلام الكامل في مقابل انسحاب كامل. فتتم مناقشة شروط التزامن بين الانسحاب وتطبيع العلاقات. والحال أن مقابلة يتيحها الأسد للصحافي باتريك سيل، كاتب سيرته، إنما تسمح بتصور إمكانية أن تُبدي دمشقُ مرونةً فيما يتعلق بالصلات بين المفاوضات المختلفة: فالرئيس السوري يعترف بوجود أربعة مسارات وبأن كل مسار يمكنه التقدم بإيقاعه الخاص.

وفي الوقت نفسه، يرد الأسد على كلينتون بأن من غير الوارد إيجاد قناة اتصال سرّية بين سوريا وإسرائيل، إلاّ أن بوسع الولايات المتحدة أن تكون «مؤتمنة» على مواقف الطرفين. فيعلن كلينتون عندئذ أن لديه أمانة الموقف الإسرائيلي وأنه ينتظر أمانة سوريا. فيرسل إليه الأسد على الفور ردًا سلبيًا. وتعقب ذلك فترة توتر ديبلوماسي بين سوريا والولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسار الإسرائيلي – اللبناني، يقترح الإسرائيليون تشكيل لجنة عسكرية مشترك تهدف إلى تسوية كل المشكلات الأمنية التي تمس البلدين، لكن اللبنانيين يرفضون أي تعدٍّ على سيادتهم بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني. ويجري الاتجاه إلى تبادل أسماء الأسرى اللبنانيين في إسرائيل والمفقودين الإسرائيليين في لبنان. وعلى أي حال، فإن الأوهام لا تخامر أحدًا: فالتقدم فيما يتعلق بهذا الملف مشروط بالتقدم فيما يتعلق بالمسار الإسرائيلي – السوري.

وفي المسار الإسرائيلي – الأردني، يستمر التقدم في كتابة جدول الأعمال المشترك. ويجري تبادل نصوص بشأن ثلاث «سلال»، حيث تعالج الأولى مسألة الحدود والمسائل الترابية والأمنية ومسألة الحد من التسلح، وتعالج الثانية مسألة اللاجئين والتعاون الثنائي، وتعالج الثالثة مسائل المياه والطاقة والبيئة.

وفي توازٍ مع ذلك، تدور دورات المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بمسألتي اللاجئين والمياه. وهي في مأزق، إذ لا يوجد اعتراف بالسيادة للفلسطينيين. ومن ثم يُحال النقاش إلى المفاوضات الثنائية. وبالمقابل، تنتهي المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية نهاية أكثر مدعاة للتفاؤل. إذ يجري الإعلان عن تخصيص مساهمة قدرها ١٩,٤ مليون دولار لإيجاد وظائف في الأراضي المحتلة. وقد سيطرت تيمتان على أعمال هذه المفاوضات: الطلب الذي تقدم به الفلسطينيون للحصول على مساعدة عاجلة للأراضي وتشديد الإسرائيليين على التعاون الإقليمي والتنمية في أمد أطول.

وفي مستهل مايو/ أيّار، في واشنطون، يبدو أننا ندخل في دينامية مشجّعة ؛ ولذا فإن الأميركيين يمدون الدورة الجارية أسبوعًا. وهم جد منخرطين في المحادثات، خاصة على الجانب الإسرائيلي – الفلسطيني. وتوافق إسرائيل على مبدأ رقابة دولية على الانتخابات الفلسطينية. لكن كل شيء يتوقف اعتبارًا من ٣ – ٤ مايو/ أيّار، عندما يقتل الجيش الإسرائيلي ثمانية فلسطينيين في الأراضي المحتلة. واحتجاجًا على القمع، يختزل الوفد الفلسطيني مشاركته من ١٤ عضوًا إلى ٣ أعضاء في ١٠ مايو/ أيّار. ويتوقف فيصل الحسيني علنًا في تونس العاصمة، التي ذهب إليها لاستجلاء الموقف مع عرفات.

وفي ١٢ مايو/ أيّار، تستأنف حماس هجماتها على قوات الاحتلال، بعد سقوط ستة قتلى جدد من صفوفها في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، ينشط حزب الله في

الجنوب اللبناني، ويجري التساؤل عن درجة التعاون بين الحركتين. ومن المؤكد أنها ضعيفة في تلك اللحظة، إلاّ أن المطرودين الأربعمائة كانوا بالفعل تحت رعاية التنظيم الشيعي. وفي ختام الدورة، في ١٣ مايو/ أيّار، يحاول الأميركيون فرض إعلان مبادئ مشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهؤلاء الأخيرون يرفضون النص ويتهمون الأميركيين بأنهم ناقشوه سلفاً مع الطرف الإسرائيلي. وبين النصوص الفلسطيني والإسرائيلي والأميركي لإعلان المبادئ نجد التباينات المألوفة حول المعنى الذي يجب أن يُعطى للإحالة إلى القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، كما حول طبيعة واختصاصات السلطة المؤقتة الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، يتحدث الإسرائيليون عن «نقل وظائف» إدارة الاحتلال المدنية، ويتحدث الفلسطينيون عن «سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية»، ويتحدث الأميركيون عن «سلطات ومسؤوليات يتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات. وهذا سيشمل سلطات تنفيذية وقضائية، إلى جانب سلطات تشريعية تتماشى مع المبادئ التي يتم التفاوض عليها. وسوف يجري النظر في مراجعة التشريعات في مجالات معينة». وفيما يتعلق بالحدود الجغرافية، لا يستخدم الإسرائيليون سوى مصطلح «الأراضي»، التي سوف يتحدد وضعها النهائي على أثر مفاوضات ؛ ويتحدث الفلسطينيون عن «الأراضي الفلسطينية المحتلة» ؛ أمّا فيما يتعلق بالأميركيين، فقد تبنوا الصيغة الإسرائيلية، بما يتناقض مع تعهداتهم السابقة. وبشكل عام، يشكل النص الأميركي تلطيفاً للمواقف الإسرائيلية من دون أن يُعدّل مضمونها الرئيسي.

ويتباين المأزق في واشنطون مع التقدم المحرز في المحادثات السريّة في النرويج، والتي انعقدت دورتها الرابعة في ٣٠ أبريل/ نيسان والأول من مايو/ أيّار. فالحال أن الفلسطينيين متيقنون الآن من أن الجامعيّين الإسرائيليّين على اتصال بالفعل بأعلى سلطتين في بلدهما، بيريز ورابين. وهذا هو ما يوحْي به محاوراهم. فيحث أحمد قريع على إضفاء طابع رسمي على المحادثات، بحيث يُشارك فيها ممثل رسمي للدولة العبرية، لكن الطرف الإسرائيلي يتهرب. ومن الواضح أن الإسرائيليين يولون الأولوية آنذاك للمفاوضات الثنائية في واشنطون لا للقناة النرويجية، في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية تُفضّل هذه الأخيرة، التي تعطيها الدور الرئيسي.

وآنذاك تجد منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في وضع شبه إفلاس يؤثر على مختلف المؤسسات ومختلف الخدمات التي تقوم بتمويلها في الأراضي وفي الخارج. ويضاف هذا إلى استمرار إغلاق الأراضي، التي يتدهور وضعها الاقتصادي بسرعة. ويتهم عرفات العربية السعودية علنًا بأنها تشارك في حرب اقتصادية ضد الفلسطينيين بتوقفها عن تقديم التمويلات. وهو مخنوق من الناحية المالية عمليًا، ومن هنا إلحاحه على إضفاء طابع رسمي على القناة النرويجية.

ولذا فإن الممثلين الفلسطينيين يهدّدون بإنهاء المحادثات إن لم تجر على مستوى أعلى. والنرويجيون يحثونهم على البقاء. وتدور الدورة الخامسة في ٨ و٩ مايو/ أيّار. وهذه المرة، يملك الجامعيان الإسرائيليان صلاحية الإعلان عن قرب وصول مندوب رسمي إسرائيلي.

وفي ١٥ مايو/ أيّار، تقوم حماس وفتح بعمليتهما المشتركة الأولى في قطاع غزة، والتي تؤدي إلى مصرع إسرائيليين اثنين وفلسطينيين اثنين متهمين بالتعاون الاقتصادي مع الإسرائيليين. ويحظر رابين على الإسرائيليين الذهاب إلى تلك الأرض. وفي ١٨ مايو/ أيّار، يقتل الجيش الإسرائيلي خمسة من مناضلي حماس في قطاع غزة، ما يرفع إلى ٢٧ عدد القتلى الفلسطينيين منذ بداية الشهر. وفي ٢٠ مايو/ أيّار، يلقى فلسطينيان آخران مصرعهما قرب الخليل. فيطلب حيدر عبد الشافي تعليق المفاوضات *sine die*(×). فتجري دعوته علنًا إلى الامتثال من جانب فيصل الحسيني، الذي يتولى إفهامه أن قرارًا من هذا النوع هو من اختصاص قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ٢٣ مايو/ أيّار، يتحدث رابين عن إمكانية حكم ذاتي فلسطيني قد يقتصر، في مرحلة أولى، على قطاع غزة. فيرفض المفاوضون الفلسطينيون فصل مصير هذه الأرض عن مصير الضفة الغربية. وفي ٢٤ مايو/ أيّار، يدعو كريستوفر فيصل الحسيني إلى واشنطون لمناقشة دورة المفاوضات القادمة. فيردُّ الفلسطينيون بمذكرة تتضمن أسئلة محدَّدة. وتعقب ذلك تبادلات لطيفة بعض الشيء، إلاَّ أنه لا يجري الرد على التساؤلات الفلسطينية.

وفي مستهل يونيو/ حزيران، يعلن رابين بنفسه عن غنيمة واسعة. فهي تفضي إلى توقيف ١٢٤ مناضلاً من حماس ومن حركة الجهاد الإسلامي. ومن

(×) إلى أجل غير مسمّى، باللاتينية في الأصل. – م.

المفترض أن بينهم من ارتكبوا عدة هجمات استهدفت إسرائيليين. ويصف بيريز هذه العملية بأنها وسيلة للقضاء على المعارضة المسلَّحة لعملية السلام.

والحال أن مصاعب عملية واشنطون إنما تسلط الضوء على التقدم المحرز في القناة النرويجية. فاللحظة الحاسمة قد تمثلت في موافقة إسرائيل على رفع مستوى ممثليها، ليس عبر عضو في الحكومة، بل عبر موظف رفيع المستوى، هو أوري سافير، الأمين العام الشاب لوزارة الخارجية(١٧). وكان قد اختير في منتصف مايو/ أيَّار ويشارك في اللقاء السادس في يومي ٢١ و ٢٢ مايو/ أيَّار ١٩٩٣. ولا يعود الجامعيان الإسرائيليان الآن سوى مسجلين لملاحظات. والتعليمات الصادرة إلى سافير واضحة: يجب على الفلسطينيين قبول فكرة أن تظل القدس خارج اتفاق الحكم الذاتي وأن يكفوا عن تعليق كل المسائل بإحالتها إلى تحكيم دولي ضاغط مُلزم. وسوف يكون بوسع مجلس الأمن الإكثار من القرارات المرقَّمة، لكنها ستكون فارغة من المعنى من دون اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأخيرًا، يجب اقتراح منح الحكم الذاتي لغزة في مرحلة أولى، ثم تسكين الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية فيها في نهاية المطاف.

والشركاء الخمسة المعتادون يراقبون القادم الجديد بانتباه. وتصبح الأجواء رسمية أكثر. ويشير الطرف الفلسطيني إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي التي يمكنها عقد الصلح. ويتخذ الحوار شكلاً صريحًا بشكل خاص، حيث يجتهد كل طرف في بيان أنه ضحية للطرف الآخر. إلاَّ أنه يجري البدء في تحديد طريق الخروج من المأزق: إنهاء الاحتلال في مقابل أمن إسرائيل. وبوجه عام، يُعدُّ هذا الاتصال مثمرًا. والحال أن الفلسطينيين، وقد اتصلوا بالقيادة الفلسطينية في تونس العاصمة، قد تلقوا تصريحًا بترك مسألة القدس جانبًا بصورة مؤقتة.

وبناء على تعليمات صادرة من القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة إلى فيصل الحسيني، ومن دون علمٍ لديه بوجود القناة النرويجية، يوافق الرجلُ الآن على خيار «غزة أولاً» قبل تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية. ويتعلق الأمر بمرحلة أولى في تسوية شاملة (٦ يونيو/ حزيران ١٩٩٣). وفي تونس العاصمة، يوضح عرفات أنه قد يحدث اختراق رئيسي إذا ما وافقت إسرائيل على حكم ذاتي، ليس فقط في قطاع غزة، وإنما أيضًا في إحدى مدن الضفة الغربية أو في جزء بأكمله من هذه الضفة. أمَّا وزير الإعلام الأردني فهو يعيد التأكيد على

التزام بلاده بعدم توقيع صلح منفرد ولا أي حل من جانب واحد من شأنه إلحاق الضرر بالفلسطينيين. وفي المحادثات مع الأميركيين، والممهِّدة للدورة الجديدة للمفاوضات والمقرر عقدها في ١٥ يونيو/ حزيران، يتمسك الوفد الفلسطيني بـ«خطوط»ـه «الحمراء»، والتي تتعلق بوضعية الأرض خلال الفترة الانتقالية (أي وقف الاستيطان) ووضعية القدس.

وكل هذه الإشارات المتبادلة تساعد على إثبات صلاحية القناة السرّية النرويجية. وقد قدم أوري سافير تقريرًا جد مؤات، ويخطو رابين وبيريز خطوة أكثر حسمًا بكثير بإضافتهما إلى التمثيل الإسرائيلي حقوقيًّا محنكًا، هو يوئيل سنجر، الذي شارك في اتفاقات الفصل بين القوات مع مصر وفي اتفاقات كامب ديڤيد. ومن المعروف عنه أنه من المقربين إلى رابين، ما يدل على الاهتمام المباشر من جانب هذا الأخير بهذه المفاوضات السرّية. وبالنسبة لدورة ١٤ – ١٥ يونيو/ حزيران، قام بإعداد حشد بأكمله من الأسئلة المراد بها إعطاء طابع حقوقي للمقترحات التي وافق عليها الطرفان بالفعل. والحال أن أحمد قريع، حرصًا منه على سلطته، قد رفض تزويده بحقوقي ولذا يجد نفسه أعزلاً حيال أسئلة محاوره؛ وهو يرى محقًّا أنه يتعرض لاختبار يستلهم بشكل مباشر تعليمات صادرة من رابين. والأجواء متوترة غالبًا والدورة منهكة. لكن الفلسطينيين على قناعة الآن بأنهم على اتصال، عبر وسيط، مع رابين، الذي يملك سلطة اتخاذ القرار، وليس بيريز. أمَّا فيما يتعلق بسنجر، فهو يبلغ رؤساءه بأن اتفاقًا يلوح له في الأفق.

وفي واشنطون، تبدأ الدورة العاشرة في ١٥ يونيو/ حزيران. وقد جرى تكليف دينيس روس للتوّ بملف المفاوضات الإسرائيلية – العربية بوصفه منسقًا خاصًا لشؤون الشرق الأدنى، حيث إن سلفه إدوارد وجيريجيان قد عُيِّن سفيرًا لدى إسرائيل. وقد أبدى الأميركيون رغبتهم في التوصل إلى إحراز تقدم ملموس، لكن رابين أعلن على الملأ حدوده أمام الكنيست: «لقد أبلغت السوريين بالفعل بأنهم لن يأخذوا الجولان كلها». وهو يعترف بوجود «خلافات في المفاهيم» مع الفلسطينيين:

إننا نقول إن المسؤولية عن حياة الفلسطينيين اليومية سوف يجري نقلها إلى المجلس التنفيذي للحكم الذاتي، فيما عدا ما يخص الأمن العام وأمن الإسرائيليين المقيمين هناك. لكن الفلسطينيين، بالمقابل، يقولون لنا: «أعطونا المفاتيح وعودوا إلى بيوتكم».

وهو يحافظ على موقفه المبدئي بشأن منظمة التحرير الفلسطينية:

ليس خافيًا على أحد أن الفلسطينيين لا يفعلون شيئًا من دون موافقة المؤسسات الموجودة في تونس العاصمة. وموقفنا واضح: إن سكان الأراضي هم المسؤولون الوحيدون عن مفاوضات السلم، لا جماعة تونس العاصمة.

وعلى الجانب الإسرائيلي – الفلسطيني، يتم الاتفاق على تكوين مجموعة عمل مكلَّفة بكتابة إعلان مبادئ مشترك. فيطلب المفاوضون الفلسطينيون على الفور إدخال مسألة القدس في إعلان المبادئ، بينما يرى الإسرائيليون أن هذه المسألة سوف يتعين تناولها في المفاوضات النهائية. والطرف الفلسطيني مدركٌ لمعاناة السكان، الخاضعين لا يزالون للإغلاق. ويوضح الطرف الإسرائيلي أن من شأن بعض وجوه التقدم في الساحة مواكبةَ ما يمكن إحرازه من تقدم في مفاوضات واشنطون. وتندد عشراوي بـ«التهديد الدنيء لحقوق الإنسان»(×)، مذكِّرةً بأن الحقوق التي نحن بصددها هي على وجه التحديد ... حقوق وليست عناصر تفاوض أو عناصر «ضغط» على الطرف المقابل.

ثم يقترح الإسرائيليون تسليم الفلسطينيين فورًا اختصاصات إدارية في مجالات التعليم والصحة والسياحة والعمل. والمراد هو تيسير إقامة نظام حكم ذاتي مرحلي قبل الحكم الذاتي النهائي. ويرى الفلسطينيون أن هذا سابق لأوانه: إذ لا يمكن بناء طابق ثان لمنزلٍ قبل الانتهاء من إرساء أسس هذا المنزل. ولا بد من اتفاق شامل وسلطة حكم ذاتي منتخبة، لا جعل المسؤولين الفلسطينيين موظفين عند الاحتلال الإسرائيلي.

وفي المسار الإسرائيلي – السوري، يحافظ كل معسكر على مواقفه. فالسوريون يريدون الحصول على تعهد بانسحاب كامل للعسكريين والمدنيين الإسرائيليين من الجولان إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والإسرائيليون يمتنعون عن ذلك، و، إذ يعتبرون تعبير «السلام الكامل» تعبيرًا مسرفًا في غموضه، يريدون تدقيقات بشأن تدابير التطبيع. وهم يحاولون إفهام محاوريهم أننا لسنا بصدد اتفاق على معنى القرار رقم ٢٤٢، بل بصدد صفقة سياسية بين بلدين. ويرى المعنيون إن الإسرائيليين يسعون إلى فرض معاهدة بالاعتماد على التأييد

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الأميركي لإسرائيل. فيشددون مواقفهم ويعيدون إطلاق مسألة حق الفلسطينيين في العودة.

وعلى الجانب الإسرائيلي – اللبناني، يسود مأزق من النوع نفسه. فالإسرائيليون على قناعة بأن الجيش اللبناني لن يملك القدرة على التصدي لعمليات حزب الله والجماعات الجذرية في حالة حدوث انسحاب إسرائيلي من الجنوب اللبناني، ومن هنا ضرورة الإبقاء على جيش لبنان الجنوبي. والحال أن هذا الأخير إنما تعتبره الجمهوريةُ اللبنانية الثانية وحزبُ الله مؤلفًا من خونة. وكما يلخص الموقف رئيسُ الوفد اللبناني، فإن

المشكلة هي أن الإسرائيليين يرفضون التسليم بحقيقة أنهم قوة احتلال في لبنان. وهذه ليست مجرد مسألة مصطلحات. فاللغة تعبر عن حالة ذهنية، وطالما أنها لن تتغير، فسوف يستمر عدم توافر الشروط اللازمة لإحراز تقدم(×).

ثم إن النضال ضد احتلال الجنوب اللبناني لا يمكن خوضه إلاّ بدعم من سوريا، التي تتهمها إسرائيل بالازدواجية. وترى دمشق أن النضال التحرري مشروع ثم إنه يشكل عنصرًا في علاقة القوى، بينما تطلب إسرائيل تهدئة للتوترات قبل أي اختراق دبلوماسي.

ويؤكد ممثل إسرائيل أنه سيحدث بالفعل انسحاب من الجنوب اللبناني ما إن يتم عقد اتفاقات بشأن الأمن، وهو يستعيد حجج بيجن: بما أنه سيحدث انسحاب، فليس هناك من احتلال إسرائيلي، ومن ثم فإن القرار رقم ٤٢٥ لا يشكل بالمرة أساس المفاوضات الجارية.

وتجري مواصلة التقدم بشكل براجماتي في المسار الإسرائيلي – الأردني، إلاَّ أن من المستبعد أن يوقع الأردن معاهدة سلام من دون حدوث تقدم رئيسي على الجانب الإسرائيلي – الفلسطيني، وإسرائيل ترفض أي أفقٍ لاتفاق مرحلي.

وتتهم الأطرافُ العربية إسرائيل بأنها تريد إملاء شروطها، لذا تناشد هذه الأطراف الأميركيين التدخل لتعديل الموقف. وهي تريد تعريفًا حقيقيًا لدور الولايات المتحدة: إذ كيف يمكن لها أن تكون وسيطًا نزيهًا مع كونها حليفًا استراتيجيًا للدولة العبرية التي تكفل لها الولاياتُ المتحدة التفوق العسكري على

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

جيرانها؟ ويأخذ الفلسطينيون على الأميركيين بوجه خاص تحركهم بشكل يتعارض مع خطاب ضمانات مؤتمر مدريد. ثم إن الولايات المتحدة لا تردُّ على إغلاق الأراضي المحتلة، والذي يقطع العلاقات مع القدس الشرقية، كما لو أن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية لم تعد جزءًا من الأراضي المحتلة. وموقف إدارة كلينتون هذا يتعارض مع موقف إدارة بوش. والآن فإن الوحيدين الذين يعتبرون الولايات المتحدة وسيطًا نزيهًا هم الإسرائيليون ...

والحال أن الديبلوماسيين الأميركيين، الذين يستميتون في إعادة صوغ المواقف الإسرائيلية لجعلها أكثر استحقاقًا للقبول من جانب العرب، إنما يرون أن المؤاخذات الموجَّهة إليهم ظالمة بدرجة عميقة. لكنهم تبنوا الرفض الإسرائيلي للحديث عن ملف القدس وللتفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وبحكم هذا، فإن الوثيقة الأميركية[١٨] المقدمة في ٣٠ يونيو/ حزيران إلى الفلسطينيين إنما تظهر لهؤلاء الأخيرين بوصفها انحيازًا كاملاً إلى المواقف الإسرائيلية: ما دامت المفاوضات تستند إلى القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، فإن الاتفاق على الوضع الدائم سوف يشكل تطبيقًا للقرارين. ومرحلتا المفاوضات تشكلان كُلاً واحدًا ؛ ولن يكون من شأن أي شيء يتم قبل الوضع الدائم أن يؤثر بالسلب على النتيجة النهائية. وخلال التفاوض على الوضع الدائم، سيكون بالإمكان طرح كل المسائل، بما في ذلك مسألة القدس. وسوف تتمتع السلطة الفلسطينية بالسلطات والمسؤوليات الضرورية لممارسة الاختصاصات المنقولة إليها بموجب الاتفاق. وعبر نقل اختصاصات السلطة المدنية الإسرائيلية، سوف يتمتع الفلسطينيون بالقدرة (*empowerment*) على امتلاك رقابة فعلية على القرارات التي تمس حياتهم ومصيرهم. وسوف تسوَّى مسألة السلطة على الأراضي خلال المفاوضات بشأن الوضع الدائم.

ويتمحور النص الأميركي على فكرة التمكين (*empowerment*)، التي نترجمها إلى الفرنسية بـ autonomisation أو capacitation، أي إمساك الفرد زمام مصيره الاقتصادي والمهني والعائلي والاجتماعي بنفسه. وهو يتجنب كليًا فكرة حقوق للفلسطينيين، إذ لا يرتأي غير نقل للاختصاصات متفاوض عليه. وإذا كانت اللغة تبدو جذابة، فإنها لا تراعي واقع علاقات القوى، والممارسة المستمرة للأمور الواقعة، كما لا تراعي تقدم الاستيطان، خاصة في حدود بلدية القدس. وهكذا يبدو

التمكين (*empowerment*) بالفعل بمثابة رفض للموافقة على إيجاد بُعد ترابي للمطلب الفلسطيني. وكان الإسرائيليون قد صاغوا بالفعل مقترحات لها هذا الطابع نفسه وقوبلت برفض فلسطيني مماثل.

والحال أن اجتماع الأزمة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورفض القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة لأي هامش تصرف من جانب الشخصيات الفلسطينية – التي لا تتمتع إلاَّ بسلطة أدبية على سكان الأراضي المحتلة – مع الاستحالة السياسية لنقلٍ فوري للاختصاصات إنما يحول دون أي إعداد فعلي للحكم الذاتي قبل عقد اتفاق. وبعبارة أخرى، فعندما تحلُّ اللحظة، سوف يتعين بناء كل شيء من الصفر.

والطرف الإسرائيلي يرفض هو أيضًا الوثيقة الأميركية، متهمًا إياها بأنها تمنح الفلسطينيين حق فيتو، بقبولها إعادة الكتابة الجزئية لإعلان المبادئ سعيًا إلى التقريب بين الطرفين. ويرى رابين أنه ما كان يجب للأميركيين أن يصبحوا شركاء أصلاء وكان يجب أن يظلوا مجرد وسطاء. ويبدو أن سبب الاستياء الإسرائيلي هو ذِكر القدس في غمرة خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد.

وبشكل موازٍ، تنعقد الدورة السرِّية الثامنة للقناة النرويجية، في ٢٧ يونيو/ حزيران. ويحضرها سنجر من دون ساڤير. وبحكم تفويضٍ من رابين، يقدم مقترحات جديدة. وفي تلك اللحظة، يتعلق الأمر كالعادة بنصٍّ يُراد إرساله إلى المتفاوضين في واشنطون، والذين سيتعين عليهم قبوله دون مناقشته أولاً. ويُشارُ الآن بوضوح إلى أن من المفترض أن يكون بوسع السلطة الفلسطينية الوجود في الأماكن التي من شأن القوات الإسرائيلية الانسحاب منها، أي غزة أو أريحا. ثم إن هناك اتفاقًا على عدم تناول مسألة القدس، إلاَّ خلال المرحلة النهائية للمفاوضات. والرسالة الرئيسية هي أن إسرائيل تأخذ الآن مأخذ الجد القناة النرويجية، إذ يتم فيها الدخول في التفاصيل. كما يجري تناول مسألة الاعتراف المتبادل.

وفي غمرة ذلك، تنعقد الدورة التاسعة في ٤ يوليو/ تموز بحضور ساڤير وسنجر. وهما ينقلان مشروعًا أوليًا يتكون من مراحل: فمن شأن الحكم الذاتي أن يبدأ في غزة، ثم يمتد إلى أريحا ؛ وبعد ذلك، من المفترض أن يمده اتفاقٌ انتقالي إلى بقية الضفة الغربية، على أن يجري الانتقال في النهاية إلى المفاوضات النهائية. ويرى الفلسطينيون أن هذا المشروع يهدد كل العمل الذي تم إنجازه!

ويحتج أحمد قريع بقوة، ثم يوضح أنه تلقى تخويلاً بالموافقة على البنود الخاصة بالأمن. وهذا هو الموضوع الرئيسي للنقاش حتى ٦ يوليو/ تموز. وقد أُخذت الاعتراضات الفلسطينية في الحسبان.

وفي الأول من يوليو/ تموز، يستولي ثلاثة فلسطينيين على باص في القدس. فيلقى اثنان من المهاجمين مصرعهما ويتم أخذ إسرائيلية رهينة. ويتهم الجيش الإسرائيلي حماس بالقيام بالعملية. وفي واشنطون، يعرب حيدر عبد الشافي عن أسفه للهجوم ويؤكد أن «استمرار الاحتلال الإسرائيلي يولّد مثل هذه الأعمال الفردية التي تعبر عن إحباط الفلسطينيين»(×).

والحال أن رابين، الموجود في باريس، إنما يتهم المتطرفين المسلمين بالسعي إلى نسف عملية السلام. وبما يجاوز حماس، يتّهم إيران: «إن المحور الرئيسي للإرهاب اليوم يمر عبر الجماعات الأصولية، إنها الخمينية من دون الخميني».

وفي تونس العاصمة، في ٤ يوليو/ تموز، تؤكد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية رفض الوثيقة الأميركية. فيعبر وارن كريستوفر عن تبرمه: إذا كانت الأطراف المعنية لا تريد عون الولايات المتحدة، فإننا لن نفرض هذا العون. ووزير الخارجية الأميركي ورئيس الولايات المتّحدة لديهما شواغل أخرى. ويجري إرسال دينيس روس للقيام بجولة في الشرق الأدنى، بصحبة مارتن إندايك. وبينما تتحدث الصحافة العربية عن «وفد إسرائيلي ثانٍ»، تقترح حنان عشراوي استئناف المحادثات انطلاقًا من المواقف الأميركية التقليدية، التي تعترف بأن القدس تشكل جزءًا من الأراضي المحتلة. وفي توازٍ مع هذا، تتعهد مصر بالعمل على التقريب بين المواقف.

وبسبب التعليمات المتضاربة الصادرة من تونس العاصمة، فإن التشوش يهيمن على الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بالموقف الذي يجب اتخاذه حيال مهمة روس، بينما يعلن رابين الآن استعداده لقبول الوثيقة الأميركية، شريطة أن يفعل الفلسطينيون المثل.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

عملية «تسوية الحساب»
أو «المحاسبة» (*ACCOUNTABILITY*)

اعتبارًا من ٥ يوليو/ تموز، يتصاعد التوتر من جديد تصاعدًا خطيرًا في الجنوب اللبناني. فحزب الله يقصف «المنطقة الأمنية»، ما يؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف السكان المدنيين. وفي ٨ يوليو/ تموز، يلقى جنديان إسرائيليان هناك مصرعهما ويُصاب اثنان آخران بجراح في عملية تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل. وفي اليوم التالي، فإن حزب الله هو الذي يُلحق خسائر جسيمة بالجيش الإسرائيلي: مصرع ثلاثة وإصابة خمسة، في المنطقة الأمنية كالعادة. وبينما يقصف الطيران الإسرائيلي قواعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في لبنان، نجد أن أوري لوبراني، منسق النشاطات الإسرائيلية في لبنان، يهدد بيروت بـ«أعمال انتقامية جديدة». ويتناول رابين مسألة الجنوب اللبناني مع دينيس روس، الذي يتعين عليه المغادرة إلى دمشق. وهو يطلب إليه إلزام النظام السوري باحتواء الجماعات المسلّحة الفلسطينية واللبنانية وإغلاق سبل وصول الأسلحة القادمة من إيران. فتردُّ دمشق بشكل استباقي مؤكدةً على حق كل شعب في مقاومة الاحتلال.

وتُمنى مهمة روس بفشل واضح. ويشدِّد الممثلون الفلسطينيون الذين التقى بهم (يمتنع عن لقائه فيصل الحسيني وحيدر عبد الشافي) على محورية مسألة القدس والتعليمات الصادرة إليهم من تونس العاصمة هي عدم صوغ مقترحات تعديلية على الوثيقة الأميركية. وتنزعج عشراوي من الخطر الذي يشكله التمكين (*empowerment*) في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وجباية الضرائب: فهذه المقاربة الوظيفية الإسرائيلية سوف تؤدي إلى فصل الشعب عن الأرض. وكلما جرى تقسيم المرحلة الانتقالية إلى عدة مراحل، زاد خطر ألاّ يُسلّم الإسرائيليون سوى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية واحتفاظهم ببقية المناطق في إطار مشابه لإطار الفصل العنصري(١٩). ومن جهة أخرى، تتلقى مصر نسخة معدّلة من المقترحات الفلسطينية، يجري نقلها إلى الأميركيين من دون موافقة الوفد الفلسطيني. أمّا فيما يتعلق بعبد الشافي، فإنه ينتقد علنًا سلطوية عرفات ويدعو إلى قيادة جماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية. والحق إن الأزمة المالية للقيادة الفلسطينية إنما تؤدي إلى تعليق لدفع رواتب الموظفين والإعانات المالية، ما يؤدي إلى سخط عام حيال إدارة عرفات.

ويُرجع السوريون تصاعد التوتر في الجنوب اللبناني إلى عدم احترام إسرائيل للقرار رقم ٤٢٥. على أن رابين يتلو على روس رسالة من عرفات قام المصريون بنقلها: إن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يشير إلى استعداده لإرجاء كل المسائل الحساسة، بما فيها مسألة القدس والولاية، سعيًا إلى التوصل إلى عقد اتفاق مرحلي. وفيما يتعلق بالجولان، يصرّح رابين لروس بإبلاغ الأسد بأنه يدرك أنه لن يكون هناك أي اتفاق من دون انسحاب كامل، وأنه يسعى إلى اتفاق كهذا. وبعبارة أخرى، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي لديه الاختيار بين خيارين: عرفات أو الأسد.

ويبدو الرئيس السوري مهتمًا بالانفتاح الإسرائيلي. وهو يستعيد صيغة «سلام كامل في مقابل انسحاب كامل»(٢٠). وهذا يرضي روس، الذي يرى أن بوسعه استكشاف هذا الطريق في الأسابيع القادمة. وفي واشنطون، يجري الإعلان عن جولة من جانب وارن كريستوفر في الشرق الأدنى من المقرر أن تبدأ في مستهل شهر أغسطس/ آب.

وأثناء وجود روس في إسرائيل وفي سوريا، ينعقد اللقاء السرّي العاشر في النرويج في يومي ١١ و ١٢ يوليو/ تموز. وقد جاء كل طرف بقائمة تعديلاته على إعلان المبادئ. وتترتب على ذلك لحظات توتر عند الإشارة إلى الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها. لكن الفلسطينيين ينقلون رسالة تصالحية من عرفات، يبدي فيها رغبته في مصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل ورفضه للعنف. ولا بد من مراعاة الرأي العام الفلسطيني عبر التجسيد السريع للانسحاب من غزة ومن أريحا وعبر وضع منظمة التحرير الفلسطينية هناك. ويشدّد عرفات على ضرورة تحكيم خارجي ووجود أجنبي في الأراضي لضمان تطبيق الاتفاقات، ما لا يقبله الطرف الإسرائيلي. على أن هذا الطرف يرى ارتسام إمكانية شراكة قائمة على شرعنة متبادلة وعلى ضمانات متبادلة بشأن أمن كل طرف وعلى الازدهار الاقتصادي. ويمكن تصور حدوث انفراج في الموقف.

والحال أن يوهان يورجن هولست، وزير الخارجية النرويجي، إنما يعمل بنشاط على تحقيق انفراج في الموقف. فهو يذهب على الفور إلى تونس العاصمة لينقل ضمان رابين وبيريز بأن القناة النرويجية هي بالفعل قناة مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبأنهما مستعدان لإبداء المرونة فيما

يتعلق بنقاط معينة. فيبيّنُ عرفات أنه قد تابع بانتباه ووافق على أعمال هذه القناة. وهو يبرز أنه كلما صارت المنطقة الموضوعة تحت سيطرته أوسع، صار بإمكانه قمع صانعي المتاعب رأسًا. ويجب له أن يكون موجودًا في الأراضي المحتلة حتى يتمكن من التصدي لحماس. فعندما كان يتمتّع بانغراسٍ في لبنان، كان قادرًا على شق صفوف من عارضوا سلطته، وهذا هو ما سوف يفعله من جديد في الضفة الغربية وفي غزة.

ويسارع النرويجيون إلى إبلاغ الإسرائيليين بهذه الرسالة. فيكلفهم بيريز بالردّ من دون لبسٍ بأن ثلاث نقاط غير مقبولة ولا يمكن التفاوض عليها: مد الحكم الذاتي إلى القدس وتوسيع مساحة منطقة أريحا ومنح الفلسطينيين أي شكل أيًا كان من أشكال الانتقال بلا قيود – عبر إسرائيل- بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فينقل النرويجيون الرسالة ؛ فيردُّ عرفات في ٢٠ يوليو/ تموز بأنه مستعد للتعاقد والتوقيع، وبأننا بإزاء فرصة فريدة تجازف بأن لا تسنح مرة أخرى.

وهكذا، ففي منتصف يوليو/ تموز تتكثف تبادلات الرسائل بين تونس العاصمة وإسرائيل عبر المصريين والنرويجيين، بينما تردد الصحافة بشكل متزايد الإلحاح باطراد الأنباء عن اتصالات سرّية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لكن التوتر يظل قويًا في الجنوب اللبناني، حيث يُصابُ جنديان إسرائيليان في كمين، في ١٧ يوليو/ تموز. وتُماهي الحكومة الإسرائيليةُ الدفاعَ عن المنطقة الأمنية بالدفاع عن شمالي إسرائيل. أمّا الرئيس اللبناني، إلياس الهراوي، فهو يؤكد من جديد، بعد لقائه مع حافظ الأسد، أن المقاومة سوف تستمر حتى انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، وأن لبنان لن يوقع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل قبل البلدان العربية الأخرى، وفي المقام الأول سوريا. والحال أن إيهود باراك، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، إنما يهدد لبنان علنًا بتدخل عسكري جديد.

وفي ٢٢ يوليو/ تموز، يشن حزب الله هجومًا كبيرًا على مواقع جيش لبنان الجنوبي. ويلقى جندي إسرائيلي إضافي مصرعه في المنطقة الأمنية. وعلى الفور، يقدم الإسرائيليون الدعم من جانب مدفعيتهم وسلاحهم الجوي لأتباعهم اللبنانيين. ويطال الدكُّ الإسرائيلي مدينة النبطية، ما يؤدي إلى إصابة عدة مدنيين. وفي يوم ٢٣، تطال قذائف الكاتيوشا الجليل الإسرائيلي، من دون إحداث إضرار أو سقوط ضحايا.

وفي يوم ٢٥، تقصف إسرائيل مجمل الجنوب اللبناني. ويجري ضرب مواقع للجيش السوري. وهذه العملية هي أهم عملية في لبنان منذ عام ١٩٨٥. وباراك يتوعد:

ما لم تهيمن السكينة على البلدات اليهودية في شمالي إسرائيل، فإنها لن تهيمن أيضًا على لبنان. إن أي هجوم علينا سوف يتلوه ردٌ بالغ القسوة والألم والفورية.

لكن المقاومة الإسلامية تعتزم الحفاظ على منطق الردع المضاد الذي تتبناه. وإصبع الجليل، وهو المنطقة الواقعة في أقصى شمالي إسرائيل، هدفٌ لعدة موجات من إطلاق الصواريخ. ونحن الآن في سيرورة تصعيد.

والاستراتيجية الإسرائيلية يحددها جنرال الاحتياط أوري أور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست، وهي اللجنة الأوسع نفوذًا:

إن هذه العملية لن توقف هجمات حزب الله. إلا أنه قد يتعين عليها السماح بخلق سياق جديد: فمن المفترض أن السكان القرويين الشيعة، وقد طفح بهم الكيل جراء غارات القصف التي نقوم بها، لا بد لهم من أن يضغطوا على الحكومة اللبنانية لكي تجتث حزب الله من قراهم. ومن ثم فسوف يضطرون إلى النزوح إلى الشمال، وسوف ترجع السكينة إلى المنطقة. وإلاّ فسوف نواصل ضربهم.

فالهدف المنشود هو ضرب السكان المدنيين لدفعهم إلى الانفصال عن حزب الله. وفي ٢٦ يوليو/ تموز، يُدعى سكان الجنوب اللبناني إلى مغادرة ديارهم. فيهرب عدة مئات آلاف من اللاجئين إلى الشمال. وتلك هي عملية «تسوية الحساب»، التي تُترجم إلى الفرنسية لأغراض الدعاية إلى «Justice rendue» [حكم العدالة] (كما تترجم إلى الإنجليزية بـ *accountability* [المحاسبة]). ويجري تصوير العملية على أنها المواجهة الأولى بين إيران وإسرائيل. ويواصل حزب الله إطلاق قذائفه على الجليل، حيث يضطر السكان إلى الاحتماء بالمخابئ. وتُلقي واشنطون بالمسؤولية عن الأزمة على حزب الله، وإن كانت تُراعي جانب سوريا وتحاول التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وبما أن الأميركيين لا يملكون كما لا يريدون التحدث مع حزب الله، فإن المفاوضات إنما تجري بشكل مباشر مع سلطات دمشق التي ترى بذلك تأكيد موقعها بوصفها أحد الممسكين بخيوط اللعبة.

واعتبارًا من ٢٨ يوليو/ تموز، يتمسك الجيش الإسرائيلي بالتدمير المنهجي للبنية التحتية للقرى. وعيب استراتيجية من هذا النوع هو إغراق وسائل الإعلام الدولية بصور ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ، مع ما يترتب على ذلك من مجهودات إنسانية تتناسب مع حجمهم، وإرسال مساعدات عاجلة. ثم إن حزب الله يتبنى لغة مناظرة للغة باراك: عندما تصادر إسرائيل أمن قرانا، فمن الطبيعي أن لا ينعم شمالي إسرائيل بالأمن. والحال أن المقاومة الإسلامية، المستعدة لمعركة طويلة الأمد، قد خلقت توازنًا جديدًا مع العدو.

وهكذا يعطي نصر الله نفسه إمكانية إملاء الحل: إن حزب الله يعلن استعداده لوقف إطلاق نيرانه على الجليل إذا ما أنهت إسرائيل عدوانها وعمليات القصف التي تستهدف بها الجنوب اللبناني. وعلى هذا الأساس، يتم عقد اتفاق «شفاهي»: سوف يمتنع الطرفان في المستقبل عن مهاجمة السكان المدنيين، على أن يحتفظ الإسرائيليون بحق الرد على النيران في حالة إطلاق النار عليهم في المنطقة الأمنية. ويتم تدشين وقف إطلاق النار في يوم ٣١ يوليو/ تموز. ويعلن كل طرف انتصاره: فإسرائيل تَسعدُ لاستعادة قدرتها على الردع، مع اعترافها بأن الخسائر التي طالت حزب الله خسائر طفيفة: «إنَّ الأصوليين سيحرصون في المستقبل على الحذر والتفكير مرتين قبل إطلاق الصواريخ على الجليل». أمّا نصر الله فهو يؤكد:

> سوف تواصل المقاومة سياستها الخاصة بخوض مواجهات بكل السبل المتاحة. وهناك الآن معادلة جديدة: إذا ما اضطررنا إلى النزوح، فسوف نرغم الإسرائيليين على النزوح عبر قصف المستوطنات(×).

وقد حافظت الولايات المتحدة على عملية السلام، لكنها ظهرت من جديد بوصفها الحليف القريب للدولة العبرية، ومن هنا صعودٌ جديدٌ لمعاداة أميركا في المنطقة.

والحصيلة البشرية، علاوة على الـ ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ وتدمير الديار، إنما تتمثل في مصرع ١٣٠ لبنانيًا، بينهم ٩ مقاتلين لا غير و٥١٠ مصابين. وقد أدت قذائف الكاتيوشا التي استهدفت الجليل الإسرائيلي إلى مصرع شخصين وإصابة ٣٤ آخرين خلال أسبوع.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي ٥ أغسطس/ آب، يستأنف حزب الله عملياته ضد جيش لبنان الجنوبي. ومن المؤكد أن الجيش اللبناني يبدأ انتشاره في القطاعات المتاخمة للمنطقة الأمنية، حيث تعمل بالفعل القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان، لكنه يعلن أن مهمته هي

مساعدة سكان الجنوب اللبناني على البقاء في ديارهم في وجه الاعتداءات الإسرائيلية وتفادي وقوع أي حادث أمني في القرى. وأي معلومات تذهب إلى أن الانتشار موجَّهة ضد مقاومة الاحتلال، والتي تظل حقًا طبيعيًا للمواطنين حتى إنهاء الاحتلال، هي معلومات لا أساس لها بالمرّة(×).

ويرفض الجيش اللبناني أي أفق للدخول في مواجهة مع المقاومة الإسلامية.

وفي ١٩ أغسطس/ آب، يخسر الجيش الإسرائيلي ثمانية رجال في كمين في المنطقة الأمنية، وهذه عملية تتماشى مع الاتفاق الشفاهي الذي تم الاتفاق عليه من خلال الأميركيين. فيتبنى رابين موقفًا غير زاعق:

يؤسفني أن حزب الله تغلب علينا أمس. ويجب علينا تكييف موقفنا مع أشكال صراعه مع التقليل إلى أدنى حدٍّ من خسائرنا، إلاَّ أنه لا يمكن ضمان أنه لن يكون هناك ضحايا.

وهو يعترف بأنه قد لا تكون هناك أي فائدة من المضي إلى بيروت أو من توسيع المنطقة الأمنية. وهكذا، فعلى الرغم من أعمال التدمير التي قام بها الجيش الإسرائيلي، فإن المقاومة الإسلامية بالفعل هي التي فرضت قواعد اللعبة.

المفاوضات الأخيرة

في اللحظة نفسها التي شُنَّت فيها العملية الإسرائيلية، تنعقد في النرويج الدورة الجديدة(××) للمفاوضات السرّية، من ٢٤ إلى ٢٦ يوليو/ تموز. وهي تبدأ في أجواء متوترة، على حافة القطيعة، حيث يتمسك الفلسطينيون بمواقفهم السابقة. فيتم الاتفاق في نهاية المطاف على إعادة صوغ كل بند من بنود النص من دون الالتفات إلى الأحداث الجارية في لبنان، لكن المهاترات عديدة. والمسألة هي ما إذا كان الطرف

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.
(××) الحادية عشر. ـ م.

الفلسطيني يقبل أن أمن الإسرائيليين في أراضي الحكم الذاتي يظل من اختصاص إسرائيل، أي ما إذا كان يقبل الاستيطان، بل ومواصلته المحتملة. وتضاف إلى ذلك مسألة السيطرة على الحدود. وبشكلٍ متوقَّع، لا يرى الفلسطينيون في الحكم الذاتي المعروض عليهم غير استمرار للاحتلال. ويشدّد الطرف الإسرائيلي على الدينامية المترتبة على نقل الاختصاصات، والذي يرمز إلى بداية فترة السنوات الخمس التي ستؤدي إلى التسوية النهائية. ويتدخل النرويجيون لإنقاذ الموقف. وعندئذ يقترح ساقير، بالأصالة عن نفسه، إعلان اعترافٍ متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل يتضمن حل النزاعات بالسبل السلمية والتخلي عن اللجوء إلى العنف. فيتم نقل الاقتراح فورًا إلى تونس العاصمة.

ويمكن تفسير هذا الاقتراح بطريقتين مختلفتين، قد تكونان متكاملتين. إذ يمكن اعتباره بمثابة صفقة: الحكم الذاتي بالشروط الإسرائيلية في مقابل قبول منظمة التحرير الفلسطينية كفاعلٍ رئيسي يصبح شريكًا ؛ وهكذا فقد يجري دمجها بالكامل في اللعبة السياسية والدبلوماسية. كما يمكن فهمه بوصفه اعترافًا بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج، ومن بينها قيام دولة فلسطينية في الأمد المتوسط.

ويبدي عرفات اهتمامه بهذا العرض، الذي يقبله رابين بلا تحفظ، حيث إن الاعتراف المتبادل يبدو له التتمة المنطقية للحكم الذاتي.

والمرحلة التالية هي زيارة كريستوفر إلى الشرق الأوسط، والتي كانت الأزمة اللبنانية قد أخّرتها. وترسل القيادة الفلسطينية في تونس العاصمة رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية عبر الوفد الفلسطيني المستبعد عن ظروف وملابسات محادثات النرويج. وفي ٢ أغسطس/ آب ١٩٩٣، عشية استقبال وزير الخارجية الأميركي للوفد الفلسطيني، يتلقى الوفد تعليمات بإبلاغ الأول بالنص المعدّل المنقول عبر مصر. فيؤدي هذا إلى عصيان حقيقي، إذ يرى الوفد أن الوثيقة تقدم تنازلات كبيرة. ويقوم أعضاء الوفد بتعديل الوثيقة خلال الليل، لكن عرفات يرفض التعديلات. وهو يتجاوز التهديدات بالاستقالة، مؤكدًا أنه هو الذي يتخذ القرار. وعلى الرغم من كل شيء، يمتنع الوفد، في ٣ أغسطس/ آب، عن نقل الوثيقة إلى كريستوفر، والتي كان على علم بها بالفعل من خلال المصريين. فيحصل الوفد

على تغييرات طفيفة من جانب القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة وينصاع، على مضض، للأوامر، وإن كان يقوم بإعداد خطابات استقالة.

ويحدث التقدم الأهم في الملف السوري، في اليوم نفسه. إذ يستقبل رابين كريستوفر، بحضور رابينوفيتش وروس كآخذي ملاحظات. فيشير رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أن من غير الممكن التقدم بشكل متزامن فيما يتعلق بكل المسائل. وهو يفضّل تسويةً مع سوريا ولبنان. وهو مستعد للجلاء عن الجنوب اللبناني بعد ستة أشهر من الهدوء، شريطة أن تحصل إسرائيل على ضمانات أمنية وشريطة أخذ حلفائها في المنطقة الأمنية (جيش لبنان الجنوبي) في الحسبان. وهو يشك في الحصول على موافقة سوريا على هذه النقطة الأخيرة (لاسيما أن الأمر لا يعدو أن يكون إعادة صوغ لمقترحات إسرائيلية سابقة).

والخيار الثاني هو التعامل بشكل مباشر مع سوريا. فيجري تكليف كريستوفر بعرض الاقتراح التالي على سوريا: في مقابل انسحاب كامل من الجولان، من المفترض أن يتعين على سوريا عقد معاهدة سلام من دون ارتباط بالمفاوضات الإسرائيلية – العربية الأخرى والتعهد بسلام حقيقي يتضمن تطبيع العلاقات الديبلوماسية. ومن المفترض أن يدور الانسحاب على خمس سنوات، في توازٍ مع تدابير التطبيع، وفق نموذج التسوية الإسرائيلية – المصرية. ومن المفترض أن تقدم الولايات المتحدة ضمانها، خاصة في الشأن الأمني، و، قبل أي تطبيق، من المفترض إجراء استفتاء في إسرائيل على هذا الاتفاق. ويجب لمضمون هذا الاقتراح أن يظل سرّيًا بصورة مطلقة (بما في ذلك حيال شيمون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي، الذي لم يجر إبلاغه به) وعرضه كمجرد افتراض.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين، يتحدث رابين عن اتفاق يقتصر على قطاع غزة، لكنهم إن بادروا بقبوله فسوف تضاف أريحا إلى القطاع.

وفي ٤ أغسطس/ آب، يذهب كريستوفر وروس إلى دمشق وينقلان إلى الأسد رسالة رابين، في اجتماع خاص محدود. ويدرك الرئيس السوري أهمية الاقتراح، الذي لا يتعامل معه بوصفه مجرد افتراض. وهو يرفض مصطلح «التطبيع»، مفضّلاً الحديث عن «علاقات ديبلوماسية طبيعية». وليس بمقدوره جعل التجارة والسياحة إلزاميتين، لكنه لن يمنعهما[٢١]. ويجب للترتيبات الأمنية أن تكون متبادلة،

وكذلك إدارة الموارد المائية. وهو يقبل عدم الربط بين المسار السوري والمسار الفلسطيني، لكنه يتمنى على الأقل اتفاقًا محدودًا في هذا الملف ؛ والأميركيون يقدمون له تطمينًا فيما يتعلق بهذه النقطة.

ويوضح الأسد، مستخدمًا صيغة الإثبات بالنفي (*understatement*)، أنه لا يرى عقبة أمام تسوية إسرائيلية – لبنانية، ما إن يتم تحقيق تسوية مع سوريا، وما إن توافق إسرائيل على علاقات خاصة بين سوريا ولبنان (أي ما ألاّ تطالب بانسحابٍ سوري من لبنان). وبالمقابل، يرفض الأسد مهلة السنوات الخمس لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي.

وينقل الأميركيون إلى رابين ردَّ الأسد، الذي لا يجده ردًّا مرضيًا. وهو لا يريد الدخول في عملية صفقة تحت الرعاية الأميركية. وبالنظر إلى الحزم السوري، من شأن الصفقة أن تتم على حساب المواقف الإسرائيلية. لأن من شأن الأميركيين اقتراح حلولٍ وسط. ولما فيه خيبة أمل رابين الكبرى، فقد رفضَ الأسدُ فتح قناة سرية للتواصل. وعندئذ، يمضي رابينوفيتش إلى مواصلة التفاوض مع الممثلين السوريين الذين يجهلون تبادل الرسائل الذي حدث بين رابين والأسد، بينما يحتفظ الأميركيون بالاقتراح كوديعة، «في الجيب» (*in our pocket*)، ويتعهد الرئيس السوري بالتزام السرّية الصارمة فيما يتعلق بهذا الموضوع. على أن الأسد يطلب من الأميركيين الحصول من إسرائيل على رد واضح فيما يتعلق بالدعاوى المحتملة بشأن الأرض السورية أو بشأن خط الجبهة. فيحصل روس من رابينوفيتش على التأكيد بأنه لا وجود لدعوى. لكن الغموض يستمر، إذ يفكر الإسرائيليون في الانسحاب من زاوية حدود زمن الانتداب، بينما يفكر السوريون من زاوية خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والتي تعطيهم قطعة صغيرةً من فلسطين زمن الانتداب، وهي قطعة مهمة للسيطرة على الموارد المائية. وأخيرًا، يترتب على استمرار عمليات حزب الله في الجنوب اللبناني أثر سلبي على تقدير الجانب الإسرائيلي للسياسة السورية.

وكان النرويجيون والإسرائيليون قد أبلغوا كريستوفر، خلال جولته، بعقد المحادثات السرّية، إلاّ أنه لم يول لها أهمية. وقد نظَّم النرويجيون لقاءً أكثر انعدامًا للرسمية بكثير من اللقاءات الأخرى في باريس، في ٦ أغسطس/ آب، حيث كان هرشفيلد الإسرائيلي الوحيد الذي حضره. وقد ساعد هذا اللقاء على تحقيق انفراج

فيما يتعلق بجزء من النقاط المتنازع عليها. أمّا الوفد الفلسطيني الرسمي، الذي يجهل لا يزال كل شيء عن هذه المحادثات، فقد عقد لقاءات متوترة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العاصمة من ١٠ إلى ١٢ أغسطس/ آب. وهو يسحب تهديده بالاستقالة، ويجري تقديم وعد له بمراعاة تحفظاته في المستقبل مراعاةً أكبر، خاصة بالنسبة للدورة التالية، المقرر عقدها في واشنطون في أواخر الشهر. ويجري تكليفه بإدارة المفاوضات «تحت توجيه منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»(×)، ما يجعل منه ممثلاً شبه رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان يضعه في الوقت نفسه تحت السيطرة المباشرة من جانب القيادة الفلسطينية.

أمّا حماس، فهي تُبرز التعارض بين «جماعة الحسيني»(×) والقيادة الموجودة في تونس العاصمة، وتعبر عن شكها تجاه الحل السياسي:

في أفضل الحالات، لن تُسلِّم الدولة الصهيونية شيئًا أكثر من حكم ذاتي محدود للسكان، لكنها لن تسلِّم السيادة على الأرض ولن تعيد القدس الشرقية أبدًا(×).

وترتيبًا على ذلك، فإنه «لا يبقى غير طريق واحد أمام الفلسطينيين: الكفاح المسلح والانتفاضة ضد الاحتلال»(×) (تصريح المتحدث بلسان المنظمة في الأردن، في ١١ أغسطس/ آب ١٩٩٣). وقد انتقل الإسلاميون بالفعل إلى الكفاح المسلح. ففي ٩ و ١٠ أغسطس/ آب، يلقى ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم في عمليتين منفصلتين في الأراضي المحتلة. على أن حماس تقبل العودة التدريجية لمن جرى طردهم إلى لبنان: «إن القرار النهائي إنما يرجع إلى المطرودين أنفسهم. وتؤيد حركتنا أي موقف يتخذونه في هذا الموضوع»(×). فيقبل المعنيون على مضض الاقتراح الإسرائيلي. ويفسر الرنتيسي هذا التراجع بتزايد عدد المرضى واستمرار مفاوضات السلام (أداة الضغط التي تخصهم) وانصراف وسائل الإعلام عن الاهتمام بهم. ولدى عودتهم، سيتم من جديد توقيفهم ثم حبسهم.

وفي ١١ أغسطس/ آب، يعبر رابين علنًا عن أمله في سلام سريع مع سوريا(٢٢):

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

آمل كثيرًا في أن المحادثات مع سوريا سوف تُنجَزُ قبل نهاية العام. وأنا أعتقد أن هناك اليوم فرصًا أكثر للتقدم نحو السلام مع سوريا، حتى وإن كان هذا لن يحدث غدًا، ولا في غضون شهر، لكن من المحتمل أن يحدث في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر.

ولا شك هناك في أنه منذ الجولة الأخيرة التي قام بها في الأسبوع الماضي في المنطقة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، حَدَثَ تغير معين في مواقف سوريا فيما يتعلق بانخراطها في عملية السلام وطموحها إلى التوصل إلى السلام.

وعندما يدرك الفلسطينيون أننا نحرز تقدمًا مع السوريين واللبنانيين، سوف نحرز بالمثل تقدمًا معهم [...]. ويبدو أنه قد طرأت بالفعل مرونةٌ على المفهوم السوري للسلام.

وعلى أساس تكهنات وإفضاءات، تقدمُ الصحافة الإسرائيلية الفحوى العامة للاقتراحات التي قدمها رابين إلى الأسد، وهي اقتراحات من المفترض أنها سرِّية كليًا. ويحدث الشيء نفسه من جانب الصحافة العربية، التي تبرز تفاؤل دمشق بعد موافقة الأميركيين على الربط بين المسارين السوري واللبناني فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي. ويتزايد الضغط على الطرف الفلسطيني بشكل ملحوظ خلال الدورة الثانية عشر السرِّية، والتي تبدأ في ١٣ أغسطس/ آب في النرويج[٢٣]. ويجري إحراز تقدم فيما يتعلق بعدد معين من النقاط عبر تنازلات متبادلة، مع إيلاء الأولوية لإعلان المبادئ على الاعتراف المتبادل. وفي مساء ١٤ أغسطس/ آب، تبقى خمس نقاط يتعين حسمها، لكن القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة، والتي تم الرجوع إليها عن طريق الهاتف، ترفض التنازل فيما يتعلق بالمسألة الرئيسية، مسألة السيطرة على الحدود. فلا يقبل سافير تمديد الدورة. وعليه العودة إلى القدس لتدارس الموقف مع بيريز، ثم مرافقة وزيره في زيارة رسمية إلى سكانديناڤيا.

والحال أن بيريز عازم بالفعل على الإمساك بالملف بشكل مباشر، بالاتفاق مع رابين، للانتهاء منه. فتجري تسوية الأمر في ١٧ أغسطس/ آب في ستوكهولم. فالوزير الإسرائيلي، مصحوبًا بسافير، يجتمع بالفريق النرويجي. ثم إن هولست، بوصفه وزيرًا للخارجية، يتولى التواصل الهاتفي مع عرفات في تونس العاصمة. وهذا الأخير بصحبة أحمد قريع، بينما يتم إبلاغ رابين في كل لحظة بهذا التفاوض الهاتفي الذي يستمر لسبع ساعات. وكان الفلسطينيون قد بوغتوا، ويجد عرفات

صعوبة في جمع فريقه التفاوضي، المبعثر في العاصمة التونسية. وهذه المرة، فإن فاعلين يملكون سلطة اتخاذ القرار - عرفات وبيريز ورابين- هم الذين يتحادثون عن طريق هولست. ويهدّدُ بيريز في إحدى اللحظات بالعودة إلى الخيار السوري، لكن الفلسطينيين لا يسمحون لأنفسهم بالتأثر بهذا التهديد. وفيما يتعلق بالنقاط الخمس المتنازع عليها، يتغلب الفلسطينيون فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية: الإحالة منذ البداية إلى القرار رقم ٢٤٢، وجدول أعمال المحادثات النهائية وإلغاء الحكم العسكري للأراضي المحتلة ؛ ومن جهة أخرى، يجري الاتفاق على صيغة غامضة بشأن السيطرة على الحدود، ويتم العثور على حل وسط فيما يتعلق بالوجود المحتمل لمقر للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ويتنازل الفلسطينيون فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، في مقابل وضع جدول زمني يعتبرونه إلزاميًا: الانسحاب من غزة ومن أريحا بين ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ وأبريل/ نيسان ١٩٩٤، انتخاب المجلس الفلسطيني في يوليو/ تموز ١٩٩٤، نقل الاختصاصات خلال الفترة التالية وإعادة نشر القوات الإسرائيلية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الضفة الغربية، وأخيرًا، بدء المفاوضات بشأن الوضع النهائي في عام ١٩٩٥ لتطبيق هذا الوضع في أواخر عام ١٩٩٩.

وعندئذ، يأتي الوقت لكي يسارع الفريقان إلى الذهاب إلى النرويج، حيث ينعقد الاجتماع الأخير في أوسلو في ١٩ أغسطس/ آب. ويُعيدُ حقوقي مصري الاطلاع على نص إعلان المبادئ لحساب الفلسطينيين فيؤكد لهم أنه لا يتضمن فخاخًا. ثم يجري الانتقال إلى بروتوكول تعاون اقتصادي. وفي الليل، يتخلى بيريز عن التزاماته الرسمية وينضم إلى الوفدين المجتمعين الآن في الجناح الذي كانت قد وقّعت فيه في عام ١٩٠٥ المعاهدة التي كرست استقلال النرويج عن السويد. ويتم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى من جانب رئيسي الوفدين في حضور وزير الخارجية الإسرائيلي كشاهد (فيما عدا رابين، لم يكن قد تم إبلاغ الحكومة الإسرائيلية بالأمر ؛ ومن ثم لا يملك بيريز سلطة التعاقد). والتأثر جد عظيم من جانب كل المشاركين. وحتى إن كان نحو مائة شخص على علم الآن بالأمر، فإن قاعدة السرّية تتم مراعاتها كالعادة.

كشف النقاب

اعتبارًا من ٢٠ أغسطس/ آب، نجد أن الشائعات بشأن مفاوضات سرّية جارية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تصبح شائعات ملحة بشكل متزايد باطراد، وذلك من دون ذكر القناة النرويجية. وهذا يؤدي إلى انشقاقات جديدة في القيادة الفلسطينية. فالشاعر الكبير محمود درويش، النصير المعروف لعملية السلام، يستقيل من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون إبداء أسباب. والواقع أن فريقًا من «المعتدلين» لا يوافق على التنازلات التي قُدِّمت في مستهل الشهر عند تعديل الوثيقة الأميركية: فالموافقة على مبدأ «غزة – أريحا» إنما تعني السماح بمرحلة تمهيدية لوضعية الحكم الذاتي التي تعتبر هي نفسها بالفعل مرحلة تمهيدية للوضعية النهائية للأراضي المحتلة. وهذا لا يُبَشِّر بأي خير.

وهذا الرفض لأسلوب إجراء المفاوضات يتغذى على الأزمة المالية التي تمس المنظمة الفلسطينية: فآلاف من الموظفين لم يعودوا يتسلمون رواتبهم، والمؤسسات السياسية والخدمات الاجتماعية مشلولة، وعائلات «الشهداء» لم تعد تحصل على الإعانات المستحقة لها. وإدارة عرفات تتعرض للنقد من جميع الجهات.

والحال أن فيصل الحسيني، إذ يربط بين جانبي الملف، إنما يؤكد أن الفلسطينيين لن يرضخوا للابتزاز المالي:

> لا بد للعالم من أن يُطلق بشكل عاجل ميزانية لتغطية نفقات مؤسساتنا حتى اللحظة التي سيتم فيها نقل السلطة إلينا. فعندئذ سوف نبدأ في تحصيل ضرائبنا ورسومنا الجمركية.
>
> إلاّ أنه إذا جرى تعريضنا لضغوط وإجبارنا على قبول ما لا نريد قبوله، فإننا عندئذ سوف نعهد بكل بساطة بهذه المسؤولية إلى قوى أخرى في صفوف الشعب الفلسطيني(×).

ويجب الاختيار بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس:

> لقد تحملنا مسؤولية [الانخراط في محادثات السلام] لأجل تحقيق سلام شامل ولأجل التوصل إلى الانسحاب الإسرائيلي وبناء دولة فلسطينية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إلاّ أنني اعتبارًا من اللحظة [...] التي سأرى فيها أن عملية السلام لن تتمكن من أن تفضي إلى هذه الأهداف، فإنني سوف أترك عندئذ هذه المسؤولية لمن يرون أن هناك إمكانية لحل آخر(×).

والوحيدون الذين يبدون متفائلين في هذا الملف هم الإسرائيليون. ومن المؤكد أن المصاعب المالية التي تمر بها منظمة التحرير الفلسطينية تعود بالفائدة على الإسلاميين، الذين تتسع شبكة أعمالهم الخيرية بينما تتراجع الخدمات الاجتماعية التي تقدمها القيادة الفلسطينية، لكن رابين يؤكد أن «الفلسطينيين سوف ينتهي بهم الأمر إلى الاتفاق. فالأمر يخصهم. وعليهم إعمال فكرهم».

وفي إسرائيل، يبدأ رابين في نشر المعلومة. والحال أن إيهود باراك، رئيس هيئة الأركان، إنما يتخذ موقفًا مناوئًا، ليس تجاه مبدأ الاتفاق، وإنما تجاه مضمون الاتفاق. فهو، شأنه شأن رابين، نصيرٌ لانفصالٍ بين الشعبين، لكنه يرى أن النص يعطي الكثير للفلسطينيين على حساب الضرورات الأمنية للدولة العبرية، التي تخسر عدة أرصدة لا غنى عنها في المفاوضات النهائية. ويرى شارون أن إدراج أريحا خطأ، إلاّ أنه ليس بالإمكان التراجع.

وفي ٢٥ أغسطس/ آب، يتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بكريستوفر لكي يطلب إليه أن يستقبل بشكل عاجل بيريز وهولست بصحبة رابينوفيتش، سفير إسرائيل الآن لدى الولايات المتحدة. ويُدرك الإسرائيليون أن إدارة كلينتون كانت محبذة للخيار السوري وهم منزعجون من رد فعلها. وقد جرى اللقاء في ٢٧ أغسطس/ آب في قاعدة عسكرية في كاليفورنيا على مقربة من مقر عطلات وزير الخارجية الأميركي. فيتولى هولست إبلاغه بمضمون إعلان المبادئ ويقترح أن يتم التوقيع في واشنطون وأن يتم تدبير مساعدة اقتصادية ضخمة للفلسطينيين. ويشدّد رابين على ضرورة أن يتعلم الشعبان العيش معًا. وسوف يسمح اتساع التعاون في مجالات الاقتصاد والأمن بالتغلب على المشكلات الأصعب. وحتى مع أن النرويجيين كانوا مؤثّرين، فإن الولايات المتحدة وحدها هي التي يمكنها بيع الاتفاق للمجتمع الدولي وتعبئة الموارد الضرورية لمواجهة حاجات الفلسطينيين الاقتصادية(٢٤). بل إن بيريز يقترح تصوير الاتفاق على أنه قد تم التفاوض عليه

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تحت الرعاية الأميركية. والحال أن كريستوفر إنما يرفض فوراً هذه المكرمة ويدرس الوثيقة.

ويتفق وزير الخارجية الأميركي وروس على أن النص يشكل تقدماً تاريخيًّا، وإن كانا يريان أن الصعوبة كلها تكمن في تطبيقه. ولا بدَّ أيضًا من اعتراف متبادل. ويقترح كريستوفر البيت الأبيض كمكان للتوقيع.

وعشية ذلك اليوم، كان قد جرى، في تونس العاصمة، إبلاغ فيصل الحسيني وحنان عشراوي في صيغ عمومية بتطور مباحثات القناة النرويجية. وفي يوم ٢٧، يتسنى لهما دراسة إعلان المبادئ دراسة تفصيلية. وردُّ فعلهما الفوري يعبر عن التعارض بين الداخل والخارج:

من الواضح أن من وقعوا بالأحرف الأولى على الاتفاق لم يحيوا تحت الاحتلال. إنكم تؤخرون تسوية مسألة المستوطنات والقدس حتى من دون أن تحصلوا على ضمانات بأن إسرائيل لن تواصل فرض أمور واقعة في الساحة من شأنها رسم معالم النتيجة النهائية والإساءة إلى هذه النتيجة. وماذا عن حقوق الإنسان؟ هناك أناس ندين لهم، هناك شعبٌ أسيرٌ يجب حماية حقوقه وتخفيف مكابداته. ماذا عن كل خطوطنا الحمراء؟ إن السلطة على الأرض ووحدة التراب إنما يجري نفيهما من حيث الجوهر ونقل السلطة هو مجرد نقل وظيفي[٢٥] [×].

ويؤكد أبو مازن أن هذا كله يجب التفاوض عليه. وهناك مكاسب استراتيجية، بينها أن الأمر يتعلق باتفاقٍ مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا مع وفد فلسطيني، وأن هناك اعترافًا بالفلسطينيين كشعب له حقوقه السياسية. أمَّا النقاش بشأن المشرَّدين واللاجئين والقدس فسوف يكون في جدول أعمال المفاوضات النهائية. فتردُّ عليه عشراوي بأنه عند ذاك سيكون الإسرائيليون قد جعلوا عددًا معينًا من الأمور واقعًا لا يمكن التراجع عنه. ثم يذهب أبو مازن إلى موسكو لإبلاغ الروس بحالة المفاوضات. فيوافق هؤلاء الأخيرون على القرار الفلسطيني.

ومن المستحيل الآن الحفاظ على سرِّيَّة المعلومات. ففي ٢٩ أغسطس/ آب، تكشف الصحافة النقاب عن الخطوط العريضة للاتفاق: غزة - أريحا أولاً، ثم الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وفي يوم ٣٠، نجد أن

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

الحكومة الإسرائيلية، المجتمعة في اجتماع استثنائي، توافق بأغلبية جد واسعة على إعلان المبادئ. وأمام الكنيست، يبرر رابين سياسته بالتهديد الذي تمثله إيران الثورية في كل العالم الإسلامي. وهو يوضح أن الوقت قد حان للإقدام على مجازفات من أجل السلم. ولم يتم التخلي عن أي شيء فيما يتعلق بيروشالايم التي ستظل العاصمة الموحدة لإسرائيل ولا فيما يتعلق بمسألة المستوطنات الموجودة في الأراضي [المحتلة] والتي لن تجري إزالة أي مستوطنة منها، ولا فيما يتعلق بالأمن، الذي يظل بين الأيدي الإسرائيلية بالكامل. وهو يحدد للصحافة أن ما نحن بإزائه ليس غير اتفاق مرحلي لا يظهر فيه أي عرض لمعالم الحل النهائي. ويتحدث اليمين الإسرائيلي عن «بداية تدمير دولة إسرائيل». ويقارن نيتانياهو الاتفاق باتفاق ميونخ في عام ١٩٣٨: «لقد كنتم أسوأ من تشامبرلين، الذي جازف بأمن شعب آخر، بينما أنتم تعرضوننا نحن للخطر». والتأثر جد قوي في البلد، حيث تجري متابعة الجدل بانفعال.

وفي ٣١ أغسطس/ آب، تبدأ في واشنطون الدورة الأخيرة للمفاوضات. وهي دورة شكلية إلى حد بعيد. وقد بقي فيصل الحسيني في القدس لإطلاق حملة توضيح للسكان الفلسطينيين. ولم يكن رئيس الوفد الإسرائيلي على علم بمضمون الاتفاق إلاّ من خلال الصحافة. أمّا «الوفد الفلسطيني» فهو يعمل على الاختفاء ليترك مكانه لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها تلك.

وعلى الجانب السوري، لا يجري إخفاء السخط الذي تستثيره ما يعتبرونها «اللعبة المزدوجة»(×) من جانب عرفات، الذي خان وحدة العمل العربي (لا يعرفون أن الأسد قد وافق على مبدأ الفصل بين الملفين). ويتواصل النقاش، سواء كان ذلك عبر الطريق الرسمي للاجتماعات بين الوفدين، أم عبر طريق لقاءات «خاصة» في حضور دينيس روس. ويرى الإسرائيليون أن من غير الوارد التحدث من جديد عن انسحاب كامل من الجولان – وهو انسحاب لم يكن قط غير افتراض– قبل الحصول من السوريين على تدقيقات بشأن مضمون اتفاق سلام. وقد حدث شيء من التقدم الطفيف بشأن هذه المسألة، إلاّ أن رابين، على أي حال، لا يريد سماع شيء عن تحقيق اختراق في الملف السوري قبل أن يرى ما سوف

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يُسفر عنه تطبيقُ الاتفاق مع الفلسطينيين. وبما أنــه مخلِــصٌ لمقاربــةٍ تدريجيــة ومجزَّأة، فإنه يرفض «علاجًا بالصدمة» يتعامل مع كل ملفات عملية السلام علــى قدم المساواة. أمَّا فيما يتعلق بالحكومة السورية، فإنها تمتنع عــن اتخــاذ موقــف رسمي، وتدع صحافتها تشن الهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية التي قــدمت تنازلات مجانيةٍ تجازفُ بزيادة صعوبة المفاوضات بالنسبة للبلدان العربية الأخرى. والسلطات اللبنانية تحوز تصريحًا بتوجيه نقد أقوى إلى الاتفاق الذي، والحق يقال، يُهَمِّشُ الدياسپورا الفلسطينية بالكامل، ويمضي مــن ثــم فــي اتجــاه «تــوطينٍ» للفلسطينيين في لبنان، وهو توطين ترفضه كل القوى السياسية اللبنانية.

ولم يخف الملك حسين غضبه من أنه لم يكن قد جرى إبلاغــه مــن جانــب عرفات، الذي كان يلتقي به بصورة منتظمة، بما يجري إحرازه مــن تقــدم فــي مباحثات القناة النرويجية. وبناءً على تعليمات من رابين، كان هاليڤي قد نفى أمــام الملك في عدة مناسبات الشائعات التي تتحدث عن اتصالات ســرِّية بــين منظمــة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وشأنه شأن الأسد، كان الملك حسين يــؤمن بوحــدة عمل عربي، أو، على الأقل، استحالة تمزيق وحدة العمل هذه. أمَّــا فيمــا يتعلــق بأعضاء الوفد الأردني، فإنهم يبغضون شركاءهم الفلسطينيين، لأنهم لــم يحترمــوا التعهدات الخاصة بتنسيق التحركات. ويجد هؤلاء الأخيرون صعوبة في إفهــامهم أنهم هم أيضًا قد فوجئوا مثلهم بالأحداث. والمسألة الملحة الآن هــي مــا إذا كــان إعلان المبادئ، الذي يرجئ إلى موعدٍ تالٍ تسوية ملف اللاجئين والمشردين، سوف يؤثر على الاتفاق الإسرائيلي – الأردني القادم.

ويعاود أبو علاء السفر إلى النرويج لكي يناقش مع ساڤير وسنجر الاعتراف المتبادل. فيحدث تصادم بشأن مسألة إنهاء الانتفاضة وميثــاق منظمــة التحريــر الفلسطينية. فالقيادة الفلسطينية لا تملك سلطة إصدار أمر إلى السكان الفلــسطينيين بأن يتصرفوا في اتجاه أو سواه، لاسيما أن حماس واليسار الفلــسطيني يعارضــان الاتفاق بقوة. وعرفات نفسه مثقلٌ بتحدٍّ قوي في داخل فتح. وهو يذكرُ بأن القــرار المتخذ يندرج في استمرارية العمل الذي بدأ في عام ١٩٧٤. وفيما يتعلق بتعــديل الميثاق، فمن المفترض أنه يحتم عقد مجلس وطني فلسطيني، والقيادة الفلــسطينية ليست متأكدة من الحصول على أغلبية في هذا الاتجاه.

وينشط الفريق النرويجي للعثور على حلول، بينما تنتقل المفاوضات السرّية إلى باريس. ويتم التوصل في نهاية المطاف إلى حلول وسط: إن منظمة التحرير الفلسطينية، في خطاب إلى هولست، «سوف تنبذ» - وليس «سوف تتخلى عن»- الإرهاب، وبنود الميثاق التي تطرح مشكلة سوف يتم اعتبار أنها لم تعد سارية المفعول. ويتعهد الإسرائيليون باحترام المؤسسات الفلسطينية في القدس، مع امتناعهم عن قول ذلك علناً. ويتم عقد الاتفاق الثاني في فندق باريسي في ٩ سبتمبر/ أيلول. وفي اليوم التالي، يحصل عرفات على أغلبية واسعة في المجلس التنفيذي، على الرغم من المعارضة التي يقودها فاروق قدومي.

وتذاع الوثائق الموقّعةُ على الفور، فيما عدا الوثيقة المتعلقة بالإبقاء على المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس. والوثيقة الأولى هي رسالة من عرفات إلى رابين:

السيد رئيس الوزراء،

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز إلى عهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط. وبهذه القناعة الراسخة أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية التالية:

منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود والعيش بسلام وأمن.

منظمة التحرير الفلسطينية توافق على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨.

منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط وبحل سلمي للنزاع بين الطرفين وتعلن أن جميع القضايا الخلافية المتعلقة بالوضع النهائي ستتم تسويتها عن طريق التفاوض.

منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر التوقيع على إعلان المبادئ حدثًا تاريخيًا يدشن عهدًا جديدًا من التعايش السلمي وتجنب العنف وغيره من الأعمال التي تُعَرِّضُ السلام والاستقرار للخطر. وطبقًا لذلك، تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية الإرهاب وغيره من أعمال العنف وستتولى مسؤوليتها عن جميع الأفراد والموظفين المنتمين إلى المنظمة وذلك بهدف ضمان امتثالهم لالتزاماتها ومنع الخروقات ومعاقبة المنتهكين.

ضمن أفق عهد جديد والتوقيع على إعلان المبادئ وضمن الموافقة الفلسطينية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية أن المواد والنقاط الواردة في الميثاق الفلسطيني والتي تنفي حق إسرائيل في الوجود، والبنود الواردة في الميثاق والتي تتعارض مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي اعتبارًا من الآن غير فاعلة ولم تعد

سارية المفعول. وبالتالي، منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد برفع التعديلات الضرورية في الميثاق الفلسطيني إلى المجلس الوطني الفلسطيني للمصادقة عليها.

ياسر عرفات

رئيس [*Chairman*] منظمة التحرير الفلسطينية(×).

والملاحظ أن عرفات لم يوقع بوصفه رئيس (*president*) دولة فلسطين.

وبهذه الصفة نفسها كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية يوجّه بعد ذلك رسالة إلى وزير الخارجية النرويجي:

عزيزي الوزير هولست،

أودُّ أن أؤكد لكم أنه لدى التوقيع على إعلان المبادئ سوف أُدرج العناصر التالية في تصريحاتي العلنية:

في ضوء العهد الجديد الذي يرمز إليه توقيع إعلان المبادئ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المشاركة في التدابير المؤدية إلى التطبيع ونبذ العنف والإرهاب، والإسهام في السلام والاستقرار والمشاركة بنشاط في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص،

ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية(××)

أمَّا رابين فهو يردُّ برسالة قصيرة:

السيد الرئيس[*Chairman*]،

ردًا على رسالتكم المؤرخة في ٩ سبتمبر ١٩٩٣، أودُّ أن أؤكد لكم، في ضوء تعهدات م. ت. ف. الواردة فيها، أن حكومة إسرائيل قد قررت الاعتراف بـ م. ت. ف بوصفها ممثلة الناس الفلسطينيين [*Palestinian people*] والانخراط في مفاوضات مع م. ت. ف. في إطار عملية السلام في الشرق الأدنى.

إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل

(×) ترجمة م. ت. ف. بعد تدقيق لها. – م.

(××) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وينطوي النص على غموض في إنجليزيته: إن الـ «*Palestinian people*» تعني «الفلسطينيين» لا «الشعب الفلسطيني». ويحرص رابين بالفعل في كل تصريحاته على عدم استخدام تعبير «الشعب الفلسطيني»، ولا يستخدم سوى تعبير «الفلسطينيين». وهكذا يتحدث عن التصالح بين «اليهود والفلسطينيين»، مع توضيحه أن من غير الوارد العودة إلى خطوط ١٩٦٧. ويسمح الاتفاق للفلسطينيين بإدارة شؤونهم الخاصة خلال الفترة الانتقالية، ولا شيء أكثر من ذلك. والرسائل المتبادلة تفتقر إلى التوازن، لأن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف *de jure*(×) بدولة إسرائيل، بينما تعترف هذه الأخيرة *de facto*(××) بوجود الفلسطينيين.

ويعبر رابين للمحيطين به عن نفوره من مصافحة عرفات، خلافًا لبيريز الذي يذكِّرُ بأن إسرائيل ليست من يملك تسمية القادة العرب. وأخيرًا، ينشط الإسرائيليون والأميركيون لدى الجماعة الأوروبية حتى تتولى تقديم مساعدة مهمة لفلسطينيي الأراضي المحتلة. فالجماعة الأوروبية هي التي يجب عليها تمويل السلام.

التوقيع والوثائق

في البداية، كان قد جرى التفكير في أن يكون أبو مازن وشيمون بيريز الموقعين على الوثائق، لكن عرفات سرعان ما أدرك أهمية أن يستقبله رئيسُ الولايات المتحدة. وعندئذ، فإن رابين، على كره منه وعلى حساب بيريز، إنما يضطر إلى الذهاب إلى واشنطون. وكان قد جرى تحديد يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول موعدًا للتوقيع. وتبقى مشكلات أخيرة يجب تسويتها، إذ يُطالِبُ الفلسطينيون بذكر منظمة التحرير الفلسطينية في إعلان المبادئ، بينما يطالب رابين بأن لا يرتدي عرفات بزته العسكرية. وتستمر بضع درامات نفسانية صغيرة حتى اللحظة الأخيرة، إلاَّ أن من الواضح أن هذه التفاصيل لا يمكنها منع التوقيع.

وفي نهاية المطاف، ينال عرفات الحق في ارتداء بزته المعتادة، وإن كان من دون حمل سلاح، ويضيف بيريز بقلمه، في بداية الوثيقة ونهايتها، ذكر «م. ت. ف.» إلى جانب «الوفد الفلسطيني». ويشهد ثلاثة آلاف مدعو حفل التوقيع في ساحة البيت الأبيض الخضراء. ويحث جيمي كارتر كلينتون على دفع رابين

(×) من الناحية القانونية، باللاتينية في الأصل. ــ م.

(××) كواقع، باللاتينية في الأصل. ــ م.

وعرفات إلى لقاء مباشر. ويدرك الرئيس الأميركي أهمية اللفتات ويقنـــع رابـــين، الذي يبدو تحفظه واضحًا، بمصافحة عرفات. وبشكل أكثر من أن يكـــون رمزيًّـــا، يقف كلينتون بين الرجلين.

ويدعو رابين، في تصريح أدلى به بالإنجليزية، إلى إنهاء أعمال العنف:

نأتي من أرض معاناة وألم. نأتي من شعب، من بيت، من عائلة لم يعرفوا سنة واحدة، شهرًا واحدًا لم تبك خلالهما أمهات أبنائهن. نأتي للسعي إلى إنهاء العداوات حتى لا يـضطر بعد ذلك أطفالنا، وأطفال أطفالنا، إلى دفع الثمن الأليم للحرب والعنف والإرهاب.

ودعوني أقول لكم، إيها الفلسطينيون، إن مصيرنا هو العيش معًا، على البقعة نفسها من الأرض نفسها. ونحن الذين اصطدمنا بكم، أيها الفلسطينيون، نقول لكم اليوم بـصوت قـوي وواضح: «كفى إراقة للدماء وكفى ذرفًا للدموع».

أمّا عرفات، الذي يلقي كلمته بالعربية، فهو يشدّد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أود الإعراب عن عظيم تقديرنا للرئيس كلينتون وإدارته لرعايتهما هذا الحدث التاريخي الذي ترقبه العالم بأسره. إننا نشاطركم قيم الحرية والعدل ولصالح حقوق الإنسان، وهي القيم التي ناضل شعبي دومًا في سبيلها. إن شعبي يتطلع إلى أن يرمز هذا الاتفاق الذي نوقعه اليوم إلى بدء انتهاء فصل من الألم والمعاناة، دام على مدار هذا القرن كله.

ويتطلع شعبي إلى أن يفضي هذا الاتفاق الذي نوقعه اليوم إلى عهد من السلام والتعايش والمساواة في الحقوق. ونحن نعتمد على جميع البلدان المؤمنة بأن السلام في العالم ليس مـن شأنه أن يقوم من دون قيام السلم في الشرق الأوسط.

الآن ونحن نقف على عتبة هذا العهد التاريخي الجديد، اسمحوا لي أن أخاطب شـعب إسرائيل وقادته، الذين نلتقي بهم اليوم لأول مرة، ودعوني أؤكد لهم أن القرار الصعب الـذي اتخذناه معًا كان واحدًا من القرارات التي تتطلب شجاعة استثنائية.

إن تطبيق الاتفاق والتحرك نحو التطبيق النهائي، بعد عامين، لكل بنود القرارين رقـم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وحل جميع المسائل المتصلة بالقدس والمـستوطنات واللاجئـين والحـدود ستكون مسؤولية الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وعلى المجتمع الدولي بأسره أيضًا مساعدة الطرفين في التغلب على المصاعب الجسيمة التي تقف دومًا في طريق التوصل إلـى اتفـاق شامل ونهائي.

ولا يرى شعبنا أن ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه يمكن أن تنتهك حقوق جيرانه أو أن تهدد أمنهم. على العكس، فإنهاء شعوره بأنه قد أسيئت معاملته وبأنه عانى ظلمًا تاريخيًا إنما يشكل أرسخ ضمان للوصول إلى تعايش وانفتاح بين شعبينا والأجيال القادمة. ويترقب شعبانا اليوم هذا الأمل التاريخي ويريدان إعطاء فرصة حقيقية للسلام.

ولا بد من أن أوجه الشكر إلى الاتحاد الروسي وحكومة النرويج. كما أحيي كل القادة العرب، الأشقاء، وكل قادة العالم الذين أسهموا في هذا الإنجاز.

السيدات والسادة، إن معركة السلام هي المعركة الأصعب في حياتنا. وهي تستحق بذل أقصى جهودنا. السيد الرئيس، شكرًا، شكرًا، شكرًا(×).

ويثني كلينتون على الجهود التي سمحت بالعمل على تقدم عملية السلام ويعبر عن تعهد بلاده بالانخراط في تتمة الأحداث:

إنني أتعهد بتقديم دعم الولايات المتحدة النشيط للمهمة الشاقة التي تبدأ أمامنا. والولايات المتحدة عازمة على ضمان أن الاتفاق الذي يعني الشعوب سوف يجعلها أكثر ثقة وعلى قيادة مسعى دولي لتدبير الموارد الضرورية لتطبيق التفاصيل الصعبة والتي من شأنها أن تجعل المبادئ التي التزمتهم بها اليوم حقيقة واقعية [....].

إن أبناء إبراهيم، أحفاد إسحق وإسماعيل قد شرعوا في رحلة شُجاعة. ومعًا، اليوم، نتمنى لهم من كل فؤادنا وروحنا شالوم، سلام، السلام.

والحال أن الاتفاق، الذي سيدخل التاريخ باسم أوسلو I، إنما يشتمل على شقين. والشق الأول هو تبادل خطابات تُكَرِّسُ الاعتراف المتبادل وهي مؤرخة في ٩ سبتمبر/ أيلول، والشق الثاني هو إعلان المبادئ الموقَّع في واشنطون من جانب محمود عباس وشيمون بيريز:

إعلان مبادئ حول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني – الفلسطيني إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط) ("الوفد الفلسطيني") [في تتمة النص]، ممثلاً الشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة، والسعي للعيش في (ظل)

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية

المادة (١) هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

المادة (٢) إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا

المادة (٣) الانتخابات

١) من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديموقراطية[٢٦]، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما، بينما ستقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢) سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق (١)، بهدف إجراء انتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣) هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة (٤) الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

وهذا التحديد ككيان ترابي واحد هو مصادرة على المطلوب بأكثر من كونه شيئاً آخر، وذلك بقدر ما إن الاتفاق يقسّم الضفة الغربية وقطاع غزة

بالفعل إلى ثلاثة أجزاء على الأقل: القطاع الذي ينسحب منه الجيش الإسرائيلي والقطاع الذي يعيد انتشاره فيه والمستوطنات الإسرائيلية. ثم إن النص الإنجليزي (*«the jurisdiction of the Council will cover West Bank and Gaza Strip territory»*) إنما يحذف من جديد أداة التعريف كما في القرار رقم ٢٤٢ (*«withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict»*) من دون تحديد ما إذا كان المقصود بالفعل هو كل قطاع غزة والضفة الغربية.

ويُحالُ ما هو رئيسي إلى المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم:

المادة (٥) الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١) تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا [Jericho area].

٢) سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣) من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها: اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

والنقطة الرئيسية هي التالية:

٤) يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

والحكم الذاتي هو نقل للسلطة من الدولة المحتلة من دون تعريفها بصفتها هذه:

المادة (٦) النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١) فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و(فور) الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢) مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل

السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

وليس اتفاق أوسلو سوى المرحلة الأولى في سلسلة مفاوضات. وليس له سريان مفعول فوري كما أنه لا يتميز بمدى قوة عملي:

المادة (٧) الاتفاق الانتقالي

١) سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي)

٢) سوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضًا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقًا للمادة (٩) المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣) سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقا وفقًا للمادة (٤) المذكورة أعلاه.

٤) من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطيني للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، وسلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحيتها ومسؤولياتها.

٥) بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

ولا بد من قول إن الإدارة المدنية الإسرائيلية، المؤلَّفة من عسكريين أساسًا، كانت خرافة خالصة من الناحية الحقوقية. وأمَّا فيما يتعلق بالحكومة العسكرية، فلها مقرها العام في إسرائيل نفسها وهي تسترد كل الاختصاصات غير المنقولة إلى السلطة الفلسطينية، حيث لا تتمتع هذه الأخيرة إلاَّ باختصاصات مخوَّلة لها من جانب الحكومة العسكرية.

وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود والمستوطنين، غير المذكورين بصفتهم هذه:

المادة (٨) النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

وتظل القوانين الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية:

المادة (٩) القوانين والأوامر العسكرية

١) سيخول المجلس سلطة التشريع، وفقًا للاتفاق الانتقالي، في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢) سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة (١٠) لجنة الارتباط الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل، فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية- فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

ويجري التشديد على التعاون الاقتصادي:

المادة (١١) التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية – فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق (٣) وملحق (٤) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

كما تنصبُّ السيطرة الإسرائيلية على عودة الأشخاص الذين شُرِّدوا في عام ١٩٦٧:

المادة (١٢) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق أشكال السماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

ويجري التحدث عن إعادة تموضع القوات الإسرائيلية، وليس عن انسحابها:

المادة (١٣) إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

١) بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة (١٤).

٢) عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣) سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة، بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة (٨) أعلاه.

المادة (١٤) الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق (٢).

وكبندٍ رئيسي، من غير الوارد اللجوء إلى التحكيم الخارجي للفصل في المنازعات:

المادة (١٥) تسوية المنازعات

١) ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أي اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقاً للمادة (١٠) أعلاه.

٢) المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣) للأطراف أن تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكـن تسويتها من خلال التوفيق، على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطــرفين، ستنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

وتجرى استعادة فكرة خطة كبرى للتنمية الاقتصادية الإقليمية:

المادة (١٦) التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل المنشأة في إطار المفاوضات متعددة الأطـراف أداة ملائمة للنهوض ب (خطة مارشال) وببرامج إقليمية وبرامج أخرى، بما فيها برامج خاصـة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق (في الملحق ٤).

المادة (١٧) بنود متفرقة

١) يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢) جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من هذا (الاتفاق).

وتتضمن الملاحق حق فلسطينيي القدس في المشاركة في العملية الانتخابيـة، بموجب اتفاق بين الطرفين. وسوف يتم تحديد أشكال الانتخابات عن طريق اتفـاق بين الطرفين. والصياغة غامضة بما يكفي لتفادي مسألة ما إذا كان سكان القـدس الشرقية سوف يدلون بأصواتهم في مدينتهم. كمـا يجـري تحديـد شـروط نقـل اختصاصات السلطة العسكرية الإسرائيلية، ويقال الكثيـر بإسـهاب عـن أشـكال التعاون الاقتصادي الإسرائيلي – الفلسطيني.

تفسير الاتفاق[٢٧]

يلقى عقد اتفاق أوسلو صدىً عالميًا هائلاً، ويجري الاحتفال بمن سهروا عليه بوصفهم أبطال سلام. وكما هي الحال دومًا في التاريخ، فإن للحدث أسبابًا مباشـرة وأسبابًا بعيدة.

فعلى الجانب الفلسطيني، هناك حقيقة أن عرفات قد أدرك منذ وقت طويل أنه إن كان الكفاح المسلح عاملاً لا جدال فيه بالنسبة لاسـترداد الكرامـة الفلـسطينية وتلاحم الشعب الفلسطيني وتعبيره السياسي عن نفسه، فإنه لن يسمح أبدًا، بـالنظر

إلى علاقات القوة في الساحة، بالتوصل إلـى تحريـر فلـسطين وإزالـة الكيـان الصهيوني. والإطار مختلف بالفعل عن إطار حركات التحرر الوطني الأخرى في العالم الثالث. وعندئذ، احتفظ عرفات بإمكانية حل سياسي على شكل حـلٍ وسـط. قابلاً الثمن الذي لا بد من دفعه، وهو التخلي عن العنف الـسياسي، الـذي يعرّفـه الآخرون بأنه الإرهاب. والانتفاضة الأولى، في بُعدها الأوسع، يمكـن اعتبارهـا حركة عصيان مدني، بحكم عدم اللجوء إلى استخدام الأسلحة الناريـة. إن العزلـة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على أثر حـرب الخلـيج الثانيـة (١٩٩٠ – ١٩٩١) وأزمتها المالية بالأخص قد هددتا وجودها، لاسيما أن حماس، باسـتردادها الجذرية الأولى للنضال الفلسطيني، قد بدت لأول مرة كمنافسٍ ذي مصداقية، فـي الأراضي المحتلة على الأقل. وقد تمكن عرفات من تفادي التهديد السياسي الـذي كان من شأن الوفد الفلسطيني في عملية مدريد أن يشكله. وكان قد جـرى اختيـار هذا الوفد من داخل اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية وفتح، وقد اعتبر نفسه دومًـا مفوَّضًا من القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة. وعلى أي حال، فبسبب سياسة القمع نفسها التي انتهجتها إسرائيل، لم يكن بالإمكان أن توجد قوى مـستقلة في الأراضي المحتلة: فمن النواحي المالية واللوجستية والسياسية، لم يكـن بوسـع الوفد أن يكون سوى تعبير عن إرادة منظمة التحرير الفلسطينية. وأقصى ما كـان بوسعه القيام به هو إبداء حساسية أقوى حيال ظروف الاحتلال، التـي لا تـدركها القيادة الموجودة في تونس العاصمة إلاَّ بشكل محدود، ومن هنا دفاعه الشرس عن المبادئ ومن ثم الالتفاف عليه عبر قناة المحادثات النرويجية.

ولا يخفي حيدر عبد الشافي عدم رضائه عن الاتفاق[٢٨]. وهو يكـشف كـل عيوبه من وجهة النظر الفلسطينية: رفض الاعتراف بأن الأمـر يتعلـق بـأراضٍ محتلة، مع ما يترتب على ذلك مـن آثـار حقوقيـة، إمكانيـة مواصـلة توسـع المستوطنات، حق الڤيتو الممنوح لإسرائيل فيما يخص عودة المشرَّدين منـذ عـام ١٩٦٧، ناهيك عن لاجئي ١٩٤٨، إلخ. وهو يعلن قناعته بأنه كـان مـن الـوارد التوصل لا محالة في واشنطون إلى اتفاق أكثر وضوحًا وأقـل انعـدامًا للمؤاتـاة بالنسبة للفلسطينيين. لكن الدينامية الخاصة بقناة المحادثات النرويجية قد تمثلت في الاستغناء عن الولايات المتحدة. فالقيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة قد

رأت أن المأزق المستمر في واشنطون قد دلَّ على عدم إمكـان الاعتمـاد علـى الولايات المتحدة للتوصل إلى تسوية مُرضية للفلسطينيين. وحتى نـستعيد تعبيـر السادات، فقد تمثلت المسألة في معرفة ما إذا كان الأميركيون يحوزون «٩٩% من أوراق اللعبة»، ومن ثم القدرة على دفع الإسرائيليين إلى الرضوخ. وقـد أثبتـت عملية مدريد أن الحالة لم تكن كذلك. وبما أن الوفد الفلسطيني لـم يـتمكن مـن الحصول على أي شيء ملموس من الأمريكيين، فلم تكن لديه أي وسيلة للـتخلص من وصاية منظمة التحرير الفلسطينية، حتى لو أراد ذلك.

وتمثل أوسلو بالنسبة لعرفات الأسلوب الوحيد لإنقاذ دوره السياسي ولـضمان بقاء منظمة التحرير الفلسطينية، التي توشك على الانهيار من الناحية المالية. كمـا أنه يجني ثمار ربع قرن من العمل الديپلوماسي ما يضمن له اعترافًا دوليًا لا يتمتع به كل منافسوه الفلسطينيون. وفي الوقت نفسه، عليه أن يرصد كل ما تم التنـازل عنه خلال هذه الحقبة: محدِّدات كامپ ديڤيد، قبول القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، عملية مدريد – واشنطون التي لم يجر قبول الفلسطينيين فيها كطرف مـستقل(٢٩). وعليه عندئذ أن يكفل الانتقال من خارج فلسطين إلى داخلها لكي يواجه العقبة التي تمثلها حماس.

ويبدو المفاوضون الفلسطينيون أكثر تفاؤلاً، في تـصريحاتهم العلنيـة علـى الأقل. فحسن عصفور(٣٠)، أحد المشاركين في اجتماعات أوسلو، يبـرر الاتفـاق بوصفه قائمًا على مبدأ «لا غالـب ولا مغلـوب». فإسـرائيل تعتـرف بالـشعب الفلسطيني وممثله، منظمة التحرير الفلسطينية، وتحصل في المقابل على إمكانيـة الاندماج في المنطقة. ويكسب الفلسطينيون عبر الاتفاق حـق تقريـر مـصيرهم بأنفسهم وإقامة دولة. وقد تعهدت إسرائيل بتجميد النشاطات الاستيطانية. وسـوف تستمر المستوطنات بشكل مؤقت، حتى إخلائها بعد الاتفاق النهائي.

وبالنسبة لرابين، فإن ما يتغلب هو الواقعية. فالمقاتل القديم في حـرب ١٩٤٨ يرى أن الشعب الإسرائيلي قد «تعب». فهو لم يعد يملك القوة المعنوية التي ميزت الأعوام الأولى للدولة، كما يثبت ذلك نزوح جزء من سكان تل أبيب خلال إطـلاق صواريخ سكاد [العراقية] في عام ١٩٩١. ومنذ بداية الانتفاضة الأولى، شدَّد رابين على أنه ما من حل عسكري هناك للتمرد الفلسطيني، وإن كان قد انـتهج سياسـة

قمعية قاسية: ففي كل مرة يتولى فيها إصدار الأوامر، يتزايد عدد الفلسطينيين القتلى. وشجاعته السياسية الحقيقية تكمن في رغبته في الخروج من حالة عدم التحرك المجتمعة بممارسة قوامها الأمر الواقع والاستيطان وهي ممارسة تشكل الجانب الرئيسي من الفعل الإسرائيلي منذ بداية الاحتلال. والحال أن تجدد العنف الفلسطيني، مع حماس التي تنتقل إلى الكفاح المسلح، قد قاده إلى الاقتناع بأن الحل الواقعي الوحيد هو الفصل بين الجماعتين السكانيتين. وقد اقتنع بأن عرفات وحده هو الذي سيملك إمكانات إنهاء حماس. ولن يكون على القائد الفلسطيني الاهتمام بالحدود القانونية التي تفرض نفسها على المسلك الإسرائيلي. والحق إن المفاوضين الفلسطينيين قد أكدوا ذلك غالبًا خلال المحادثات في النرويج. وقد عبَّر رابين عن هذه الفكرة علنًا في ٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣:

إنني أُفضِّلُ أن يأخذ الفلسطينيون على عاتقهم مهمة التعامل مع مشكلة حفظ النظام في قطاع غزة. فالفلسطينيون سوف يفعلون ذلك بشكل أفضل منّا، لأنهم لن يسمحوا باللجوء إلى المحكمة العليا وسوف يمنعون الجمعية الإسرائيلية لحقوق الإنسان من انتقاد أحواله بمنعهم دخولها إلى هذا القطاع. وسوف يحكمون بأساليبهم معفين جنود الجيش الإسرائيلي، وهذا هو الشيء الأهم، من القيام بما سوف يقومون به(٣١).

وقد بدا أن عرفات يؤيده في اليوم التالي:

سَبَقَ لي أن سيطرتُ على كل لبنان. فهل تظنون أنني لن أتمكن من عمل ذلك في فلسطين؟ بوسعي أنْ أؤكد لكم أننا سوف نسيطر على غزة وأريحا من دون أي مشكلة. كما أن تنسيقًا كاملاً بشأن المسائل الأمنية سوف ينشأ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(×).

وهذه ليست المرة الأولى التي يشير فيها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية هكذا إلى «حكمـــه» «للبنان»، إلاَّ أنه لا يبدو أن أحدًا يتذكر أنه، آنذاك، كان يتصرف عبر المراوغات والتعهدات التي لا يلتزم بها وكسب الموالين والإفساد بأكثر مما عبر الإكراه. ومن المفترض أن تجربته «الحكومية» اللبنانية لا بد لها من أن تظهر بوصفها أسوأ إعداد على الإطلاق للدور الجديد الذي ينتظره.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

واتفاق أوسلو حلقةٌ صغيرة في سلسلة نصوص تتميز، منذ بداية مسألة فلسطين، بالغموض. فعلى الرغم من الاعتراف المتبادل – من طرف الشفتين، خاصة من الجانب الإسرائيلي، حيث يستمر الحديث عن «الفلسطينيين» بدلاً من الحديث عن «الشعب الفلسطيني»–، فإن كل المسائل الأساسية (القدس، التعريف الترابي، مصير الاستيطان، مسألة اللاجئين) قد أُرجئت إلى المفاوضات النهائية. فهذا اتفاق مرحلي يترك كل الأمور مفتوحة، لأنه لا يقنن أي مبدأ سياسي منشئ لحقوق. كما أنه يسمح بتعددية قراءات، تمضي من مجرد الحكم الذاتي لأشخاص كما عرَّفه بيجن في كامب ديفيد إلى إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. واختصاصات السلطة الفلسطينية لا تتعلق إلاَّ بمن ليسوا إسرائيليين في منطقة جغرافية محدَّدة وفي مجالات محدَّدة تحديدًا دقيقًا.

والاتفاق لا يذكر الاحتلال الإسرائيلي، بكل أموره الواقعة التي شجبتها بشكل منتظم قرارات منظمة الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، كما لا يذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه. إلاَّ أن بالإمكان، في الوقت نفسه، ترَقُّب نشوء دينامية تعتمد على لغة المصالحة بين الشعبين وتؤدي بالفعل إلى تكوين دولتين. وفي السياق السياسي لعام ١٩٩٣، لا غنى عن الغموض لأجل التمكن من قطع مسافة أبعد، وذلك بالنظر إلى علاقات القوى والحالة السيكولوجية للمجتمَعين. وهكذا فمن المفترض أن الأمر يتعلق بخلق واقعٍ جديد قد يتعين بعد ذلك استخلاص النتائج المترتبة عليه. وهذا هو ما يُسمّى، في لغة العلاقات الدولية، بالغموض البنّاء. وفي هذه الحالة المحدَّدة، ربما أمكن الحديث عن «الصدمة النفسية»، التي لا غنى عنها عندما نأخذ في الحسبان آثار الرفض المزدوج – الرفض الفلسطيني لوجود دولة إسرائيل والرفض الإسرائيلي لوجود الشعب الفلسطيني. ويبقى مع ذلك أن الضعف الرئيسي للاتفاق إنما يتمثل في أنه يَدعُ الفلسطينيين عُزْلاً بالكامل في وجه الأمور الواقعة الإسرائيلية الجديدة، كمصادرة الأراضي أو الاستيطان المباشر. والإمكانية الوحيدة المتبقية لهم هي رفض قانونيتها ومشروعيتها بوضعها موضع تساؤل خلال المفاوضات النهائية.

والتفسير الذي يقدمه الإسرائيليون للاتفاق – بشكل صريحٍ فيما يخص رابين وبلغة خلابة أكثر فيما يخص بيريز – إنما يندرج في استمرارية خطة آللون، التي

كانت دومًا برنامج الاشتراكيين: شكلٌ للحكم الذاتي يتميز ببُعدٍ ترابي لكنه محصورٌ يتألف من مناطق مأهولة بالعرب، وضم المناطق الباقية إلى إسرائيل. ويشدّد الرجلان دومًا على أن من غير الوارد الوصول إلى قيام دولة فلسطينية، بل الوصول بالفعل إلى تأكيد أمن إسرائيل الذي لم يعد احتلالها المباشر للأراضي يسمح به. وكما مع سوريا، يمتنع رابين عن الإفصاح عن نواياه النهائية، حتى لأقرب الأشخاص إليه. أمّا بيريز، فهو يستحدث دومًا مشروعات حاذقة إلى أقصى حدٍّ لحلولٍ وظيفية، من دون أن تكون لديه رغبة في طرح مبادئ من شأنها إنجاب حقوق سيادية للفلسطينيين. وبالنسبة للرجلين كما بالنسبة للمحيطين بهما، يبدو من الواضح أن الطرف الفلسطيني قد وافق بالفعل على هذا الحل وأن تمسكه بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧ ليس غير معركة خطابية في المؤخرة[٣٢]. والشيء نفسه صحيح بالنسبة للقدس الشرقية: سيجري منح الفلسطينيين شكلاً من أشكال الوجود السياسي الرمزي. أمّا تحسين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين فسوف يكفي لإقناعهم بقبول الحل النهائي الذي سيُعرَضُ عليهم.

وبحكم دور رابين في التاريخ، فإنه قادر على فرض الاتفاق على المجمع العسكري – الأمني، المناوئ له. ومن المفترض أن إيهود باراك كان يريد إسماع صوتٍ منشقٍّ في الحكومة الإسرائيلية بتعريفة الاتفاق على أنه «جبن سويسري» مليئ بالـ«خروم» شديدة الخطورة على أمن إسرائيل. وقد منعه رابين من ذلك. أمّا أوري ساجي، رئيس الاستخبارات العسكرية، فهو يصوغ النقد الأنسب: إن إرجاء حل المسائل الأساسية إلى ما بعد خمس سنوات بينما تجري إقامة سلطة فلسطينية هو تناقض مع حقائق الواقع. فإمّا أنه سوف يتم إخلاء السبيل أمام هذه السلطة أو أنه سيجري وضعها في موقفٍ مستحيلٍ حيال شعبها[٣٣].

والحال أن رابين وبيريز، بعودتهما إلى خطة آللون من دون قول ذلك حقًّا، إنما ينهيان توافق الآراء على عدم التحرك والذي كان جوهر الخطاب الإسرائيلي، لأنهما يرفضان، باسم الأمن، خيار إسرائيل الكبرى، والذي يتماشى مع قراءة اليمين الإسرائيلي لاتفاقات كامب ديڤيد. وعلى أي حال، لم يسع الليكود جديًّا البتةَ إلى تطبيق هذا الحكم الذاتي للأشخاص، والذي كان بالدرجة الأولى استجابة للضغوط الدولية بشأن المسألة الفلسطينية. والتخلي عن فكرة إسرائيل الكبرى يشكل

قطيعة سافرة مع جذرية اليمين الصهيونية. وخطاب المصالحة بين الشعبين قطيعة أخرى مع هذه الجذرية. وبتعامله مع عرفات، يتخلى رابين، الذي لا يخفي عدم سعادته، عن أي شيطنة للفلسطينيين، الذين جرتِ مماهاتهم بكل أعداء اليهود عبر التاريخ بوجه عام وبالنازيين بوجه خاص، ما أدى إلى مذبحة صبرا وشاتيلا. وتحت قيادة نيتانياهو، يشن اليمين الإسرائيلي حملة ضد اتفاق أوسلو الذي يسمح، بحسبه، بإقامة دولة فلسطينية إرهابية على كل الأراضي، بما فيها القدس. وبشكل ضمني أو بشكل سافر، يجري تعريف الفلسطينيين بأنهم إرهابيون ونازيون. وسوف يؤدي اتفاق أوسلو إلى محرقة جديدة لليهود. كما يجري السعي إلى ردّ حجة اليسار الإسرائيلي: إن «التنازلات» الترابية والرمزية المتمثلة في التخلي عن إسرائيل الكبرى لن تكفل أمن الدولة العبرية وأمن سكانها ؛ على العكس تمامًا، فالدولة والسكان سوف يكونون في خطرٍ أعظم.

ويتطابق التعارض بين اليمين واليسار الإسرائيليين مع تباينٍ ثقافي. فاليسار الإسرائيلي يبدو حديثًا أكثر، وأكثر انخراطًا في عولمة الاقتصاد وفي النظام الجديد الأكثر سلمية والذي يبدو أنه لا بد له من أن ينبثق بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي المقابل، تبدو نزعة اليمين القومية نزعةً أكل الدهر عليها وشرب. والمفارقة هي أن اليسار يتطابق مع موجات الهجرة الأقدم، موجات مؤسسي الدولة، الأشكيناز الذين قدموا من أوروبا الشرقية. ومن ثم فإنه يبدو بوصفه أوروبيًّا وعلمانيًّا وبورجوازيًّا، في حين أن اليمين يكسب أنصاره، ليس بشكل حصري بالطبع، من بين صفوف السيفارديين، ومن ثم من بين الأوساط الأكثر شعبية.

لكن الوضع في بداية تسعينيات القرن العشرين لا يسمح بتمايزات على هذه الدرجة من الحسم. فحكومة رابين تتمتع بالتأييد من جانب حزب شاس السيفاردي، ذي مصدر الإلهام الديني، والذي من المفترض أنه كان من المتوقع منه أن يساند اليمين. فبالنسبة لقادته وأساتذته المتدينين، يمكن لقدسية الحياة أن تكون أفضل من قدسية الأرض. وبشكل ملموس أكثر، يجري إيلاء الأولوية لتسوية المسألة الفلسطينية لا للمواجهة الحتمية بين العلمانيين والمتدينين[٣٤]. وبالمثل، فإن المهاجرين «الروس» الجدد، على الرغم من عداوتهم للاشتراكية وعلى الرغم من كونهم جد مشربين بالنزعة القومية، قد صوتوا في غالبيتهم لصالح رابين، إذ بدا

حزب العمل بوصفه الحزب الوحيد القادر علـى ضـمان الازدهـار الاقتـصادي الضروري لدمجهم في المجتمع الإسرائيلي. وهذا الاجتماع لمصالح متباينة، إنمـا يسمح للحكومة بالاحتفاظ بالأغلبية التي تتمتع بها، وإن كان الـثمن هـو تـوترات ناجمة بشكل خاص عن النزاعات بين علمـانيين ومتـدينين، وبـين سـيفارديين وأشكيناز.

وبشكلٍ مُناظِر، على الجانب الفلسطيني، ينصبُّ الرفض في آن واحـد علـى معنى الاتفاق ومدى أهميته. فاليسار الفلسطيني، وهو جد مهمَّش بالفعل، يرفـضه ويجد ملجأ جديدًا في سوريا، حيث ينضم إلى الحركات المـسماة بأنهـا «مواليـة لسوريا» والموجودة هناك بالفعل. ومن دمشق، يخوضون حملـة مـشتركة ضـد عرفات وأوسلو، خاصةً باستخدام محطة إذاعتهم الفلسطينية التي تبث إرسالها مـن الأرض السورية، ما يستثير استياء الولايات المتحدة وإسرائيل. ويستغل رابين ذلك لكي يتنصل من انفتاحاته الخاصة بالسلم مع نظام دمشق. ويرى بعـض المثقفـين كإدوارد سعيد أن عرفات قد رضخ أكثر من اللازم لإسرائيل وأن الدينامية الجارية لن تثمر أي شيء طيب. ولو كان المراد هو الوصول إلى هذه النتيجة، فقد كان من الأفضل عمل ذلك في وقت أسبق. وهؤلاء المثقفون يجدون أنفسهم من جديد، إلـى حد معين، على النهج النقدي نفسه الذي تنتهجه حماس(٣٥). ومن الواضح تمامًـا أن المقاومة الإسلامية ترفض أي اتفاق مع الصهيونية، وهـو موقـف ينـدرج فـي استمرارية مشروع تحرير كل فلسطين، لكنها تشجب أيضًا اتفاق أوسـلو بوصـفه فخًا، مؤامرةً، خيانة، فهو، بعيدًا عن أن يحرر جزءًا من فلـسطين، سـيؤبِّدُ علـى العكس من ذلك احتلالها. فالاتفاق قنبلة زمنية تجازف بإثارة فتنة بين الفلسطينيين. وسوف يؤدي الاتفاق إلى طردٍ جديدٍ للفلسطينيين. وتدعي حمـاس علـى منظمـة التحرير الفلسطينية بأنها عديمة الشرعية، فهي لا تملك صـلاحية تمثيـل الـشعب الفلسطيني ولا صلاحية الإقدام على مثل هذه التخليات. وسـوف يـستمر الكفـاح التحرري الإسلامي. وتعمل حماس على تكثيف حدة المعركة.

لكن الاتفاق يُقابَلُ بحماسة في الأراضي المحتلة، على الرغم من الإسلاميين. فالناس يرون فيه وعدًا بنهاية سريعة للاحتلال وبإقامة دولة فلسطينية. وإذا كانـت أعمال العنف تستمر من الجهتين، فإن قوات الاحتلال مضطرة بالفعل، بما في ذلك

في القدس، بعد المصافحة بين رابين وعرفات، إلى عدم التعرض للأعلام الفلسطينية والرموز الوطنية الأخرى. وتجد حماس نفسها عاجزة عن تنظيم تظاهرة جماهيرية حاشدة، حتى في غزة.

على أن التعارض بين «الداخل» و«الخارج» يظل حقيقة واقعية كامنة. فـ«الشخصيات» الفلسطينية، على الرغم من تعرفها على نفسها في منظمة التحرير الفلسطينية، إنما تعتبر نفسها المتحدثة بلسان مجتمع مدني يرفض فرض النموذج السياسي السلطوي المميز للأنظمة العربية آنذاك. وبالمثل، تعتبر حماس نفسها ممثل مجتمع مدني إسلامي يمد جذوره في التربة الاجتماعية للأراضي المحتلة. ومنظمة التحرير الفلسطينية، بنموذجها الذي ظهر في بيروت وتونس العاصمة، إنما تبدو كشيء دخيلٍ مُنفّر.

وفي البلدان العربية الرئيسية، لا نجد من جديدٍ موقفَ الرفض الحاسم الذي رافقَ عقد اتفاقات كامب ديفيد. وردُّ الفعل الأكثر انتشارًا هو الترقب الحذر، من دون إدانة قاسية. وتمضي دمشق إلى حد التصريح بحضورِ رسمي سوري ولبناني خلال احتفال ١٣ سبتمبر/ أيلول. والمسلك نفسه تسلكه العربية السعودية، التي يمثلها الأمير بندر. وتحافظ بلدان الخليج على تباعدها الفعلي عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهو موقف يرجع إلى موقف عرفات خلال حرب الخليج الثانية.

وفي صفوف الدياسبورا الفلسطينية، كانت منظمة التحرير الفلسطينية متقطعة الأنفاس بسبب مصاعبها المالية التي لم تعد تسمح لها بتأمين الخدمات الاجتماعية. وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا، يتركون الناس يعبرون عن معارضتهم لاتفاق أوسلو. وهذا لأن اللاجئين، كبار الغائبين عن الاتفاق، لديهم مبررات حقيقية للانزعاج: فمنظمة التحرير الفلسطينية، بانتقالها إلى داخل فلسطين، إنما تجازف بكل بساطة بالتخلي عنهم. وبشكل موازٍ، يُقَابَلُ الاتفاق بعدم الارتياح بالأحرى من جانب المسؤولين اللبنانيين، الذين ينزعجون من أن يتأبد الانغراس الفلسطيني في لبنان. وحزب الله يَعتبرُ عرفات «جاسوسًا يهوديًا» ويتّجاوز حظر تظاهرات الاحتجاج العامة بتنظيمه تجَمُّعًا في ١٣ سبتمبر/ أيلول: فيطلق الجيش الرصاص ويقتل ٨ أشخاص ويصيب ٤٠ آخرين بجراح. وفي اليوم التالي، يحشد حزب الله نحو ١٠٠٠٠٠ شخص في جنازات أنصاره ويحوّل الجنازات إلى تظاهرة جماهيرية ضد السلطة والحريري واتفاق أوسلو.

وللتوصل إلى اتفاق، تعيَّن بالتأكيد تنحية ما كان يتعذر توفيقه، في اللحظة المباشرة على الأقل. فرهان المتفاوضين هو إيجاد ثقة متبادلة بين الشعبين، بما يسمح فيما بعد بالتغلب على المصاعب القادمة، ومن هنا الأهمية المعطاة للتدابير الاقتصادية. فيجري الحديث فورًا عن تعبئة تمويلات أوروبية ودولية مهمة لأجل تحسين الحالة الاقتصادية للأراضي المحتلة تحسينًا محسوسًا. ومن شأن الفلسطينيين أن يحصلوا بذلك على مكسب مباشر وملموس. لكن الأراضي المحتلة وإسرائيل تشكل دومًا فضاءً اقتصاديًّا موحَّدًا، ما يعني بالنسبة لمنتقدي الاتفاق أنه حتى لو كانت هناك «خطة مارشال»، فليس من شأنها إنهاء تبعية الأراضي الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، ولو لمجرد عدم التناظر الحتمي بين الاقتصادين.

وإذا كانت تصريحات صانعي القرار الدوليين الرئيسيين تعترف بأن الطريق صعب، فإنها من حيث الجوهر تصريحات جد متفائلة. ويذهب توافق الآراء العام، من دون إعلان بذلك، بسبب الطابع المرحلي للاتفاق، إلى أننا نتجه، على غرار السوابق الأوروبية، إلى نزعٍ للاستعمار سوف يقود بالفعل إلى دولة فلسطينية. والحق إنهم لا يأخذون في حسبانهم التناقضَ الكامن في الاتفاق: فهو إذ يُرجئُ الملفات الرئيسية إلى المفاوضات النهائية، إنما يدفع الفاعلين إلى الإكثار من الأمور الواقعة على الأرض، ما لا يمكن له إلاَّ أن يفضي إلى منطق مواجهة يتناقض مع الرغبة في إيجاد مناخ ثقة.

وحتى إذا كانت ستجري تعبئة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لخدمة الاتفاق، فقد حصلت إسرائيل على عدم وجود حَكَمٍ أو وسيط خارجي. وقد رضخت منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بما هو رئيسي بتخليها عن مجمل فلسطين زمن الانتداب – فهي تقتصر على الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ – وبوضعها بين قوسين القانون الدولي المعرِّف بمبدأ تقرير المصير، واتفاقات جنيف وقرارات منظمة الأمم المتحدة بشأن الأراضي المحتلة. وينجم عن ذلك أن اللغة هي لغة مفاوضات ثنائية وأن الواقع هو واقع عدم تناسب رهيب في القوى. وبما أن الفلسطينيين لا يحوزون شيئًا، لأنهم تحت الاحتلال، فإن الإسرائيليين هم الذين

يملكون كل مرةٍ تحديد طبيعة التنازل ومداه. وعلى الرغم من الاستحقاقات المسجَّلة في الاتفاقات، فإنهم هم الذين يحددون الجدول الزمني الفعلي. لكنهم، في حالة رفضٍ فلسطينيٍّ باتٍ فيما يتعلق بما يُعتبرُ حيويًّا، عاجزون عن تحويل القوة إلى حقٍّ.

الفصل التاسع
غزة، أريحا

أودُّ قول الحقيقة. منذ سبعة وعشرين عامًا سيطرنا على أناس آخرين لا يريدون سلطتنا. منذ سبعة وعشرين عامًا، يستيقظ الفلسطينيون كل صباح – وعددهم الآن زهاء ١٨٠٠٠٠٠ – والغضب في قلوبهم ضدنا بوصفنا إسرائيليين وبوصفنا يهودًا. وكل صباح، ينهضون من فراشهم ليواجهوا حياةً شاقة، وهذا ذنبنا، جزئيًا... وليس كليًا. ولا يمكن إنكار هذه الحقيقة: إن السيطرة الدائمة على أناس أجانب لا يريدوننا لها ثمنها. والثمن الأول ثمن أليم، فهو ثمن مواجهة دائمة بينهم وبيننا.

وخلال ستة أعوام ونصف، شهدنا انتفاضة شعبية فلسطينية ضد سيطرتنا، شهدنا الانتفاضة. وقد سعوا، بالعنف والإرهاب، إلى إيذائنا وإلحاق الخسائر بنا وتحطيم إرادتنا.

وأحبُّ أن أقدم لكم بعض المعطيات المقدّمة من الجيش الإسرائيلي. منذ بدء الانتفاضة، لقيَ ٢١٩ إسرائيليًا مصرعهم، اغتيالاً، كان ٦٨ منهم جزءًا من قوات قوات الأمن وكان ١٥١ منهم من المدنيين. هذا ثمن فادح [...].

وقد أصيب منّا ٧٨٧٢ شخصًا، منهم ٥٠٦٢ من قوات الأمن و ٢٨١٠ من المدنيين.

ولقي ١٠٤٥ فلسطينيًا مصرعهم على أيدي قواتنا، الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، ولقيَ ٦٩ آخرون مصرعهم على أيدي مدنيين إسرائيليين، ولقيَ ٩٢٢ فلسطينيًا مصرعهم على أيدي أناس من أناسهم هم، ولقيَ ٩٩ مصرعهم في ظروف غير معلومة، وانفجر ٢١ وهم يفجرون متفجرات. فيصل الإجمالي إلى ٢١٥٦ قتيلاً.

والفلسطينيون المصابون بحسب الأرقام التي قدّمها الجيش عددهم ١٨٩٦٧. أما أنا، فإنني أقدر عددهم بـ ٢٥٠٠٠ على الأقل. وقد جرى احتجاز وحبس ما بين ١٢٩٠٠ و ١٤٠٠٠٠ شخص.

تلك أرقام المعركة في الأعوام الستة ونصف الأخيرة.

فما الاحتمالات التي تنتظرنا بعد سبعة وعشرين عامًا من السيطرة، لا أودُّ استخدام كلمة أخرى – على كيان مختلف عنّا، دينيًا وسياسيًا وقوميًا، على أناس آخرين؟

الاحتمال الأول هو تأبيد الوضع على ما هو عليه، تقديم اقتراحات من دون شريك نقدمها إليه. والحال أنه لم يحدث قط أن كانت هناك، وليست هناك، إمكانية للتوصل إلى تسوية من دون شريك. والسعي إلى تأبيد السيطرة على أناس آخرين، استمرار السير على درب محفوف بعنف لا نهاية وبترويع، سوف يؤدي إلى مأزق سياسي.

والحال أن حكومة إسرائيل، كل حكومات إسرائيل، منذ حرب كيبور بالتأكيد، قد أدركت تمامًا الخطر المستمر الذي ينطوي عليه تجميد الوضع. لذا سعت كل الحكومات [الإسرائيلية] إلى الخيار الثاني. والخيار الثاني هو العثور على حل سياسي [...].

واليوم، يبدو السلام أقرب منالاً مما في أي وقت مضى. فهناك فرصة، فرصة كبرى لإنهاء الحروب، لإنهاء مائة عامة من الترويع والدماء، لإنهاء مائة عام من الكراهية. وعندما انخرطنا في طريق السلام، كنا ندرك أنه قد يكون من المستحيل محو مائة عام من الكراهية بتوقيع واحد. كنا ندرك أنه قد يكون من المستحيل تغيير الأفكار والتربية المكتسبة منذ الميلاد. كنا ندرك أن من شأن هذا السلام أن يكون له أعداء. كنا ندرك أن من المفترض أن تكون هناك جماعات من الناس ومنظمات، وجودها نفسه قائم على العداوة بين الشعبين، من شأنها أن تُواصِلَ بأقوى إمكاناتها إلهاب المشاعر.

رابين، متحدثًا أمام الكنيست، ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٤[١]

استندت إمكانية عقد اتفاق أوسلو إلى حد بعيد على التباسات النص وعلى افتراضاته المتناقضة. ويتطلب تطبيق المبادئ دورات مكثفة جديدة من المفاوضات والانتقال التدريجي من غير المحدَّد إلى المحدَّد، ومن التوقعات إلى الواقع. ولا بد للمفاوضات الآن أن تكون علنية وأن ينخرط فيها عدد أكبر من الفاعلين.

أعقاب الفرحة

يجني الإسرائيليون المغانم الأولى للاتفاق مع توقيع جدول أعمال مشترك بين الوفدين الإسرائيلي والأردني في واشنطون. وكان النص جاهزًا منذ وقت طويل، لكن عدم إحراز تقدم في الملف الفلسطيني كان قد حال دون توقيعه. وعلى طريق العودة [من واشنطون]، جرى استقبال رابين وبيريز في المغرب من جانب الحسن الثاني. وعلاوة على الاستعراض العام للموقف، يطلب المسؤولان الإسرائيليان من الملك المغربي، الذي كانت لهما اتصالات منتظمة به، استخدام نفوذه لإقناع بلدان

الخليج بتقديم مساعدة مالية مهمة للفلسطينيين. ويتعهد الملك بالتحرك في هذا الاتجاه. وبوصفه رئيسًا للجنة القدس التابعة للمؤتمر الإسلامي، فإنه يذكِّر بأنه إذا كان لا بد للمدينة المقدَّسة أن تظل موحَّدة، فلا بد من تعديل وضعيتها الحالية – وضعية السيادة الإسرائيلية الكليّة عليها.

وتبرز عزلة سوريا السياسية. فرابين يشير لدى عودته إلى أن بإمكان التسوية مع دمشق الانتظار. وهو يقترح على لبنان عقد معاهدة سلام تتضمن تعهدات أمنية، شريطة أن يقوم الجيش بنزع سلاح حزب الله أولاً: «بالنسبة لنا، لا وجود للقرار رقم ٤٢٥». والاقتراح لا معنى له، لأنه يتجاهل سوريا. ويرى رابين أن استئناف المفاوضات مع هذه الأخيرة لا بد له من الانتظار عدة شهور وأن يكون مشروطًا بالتطور الإيجابي للملف الفلسطيني.

أمَّا فيما يتعلق بعرفات، فإنه يتم استقباله من جانب مؤسسات أميركية مختلفة، ثم في الأمم المتحدة. فينتقل من وضع الإرهابي إلى وضع رئيس دولة. ثم ينخرط في جولة عبر عدة بلدان عربية لشرح الموقف.

وفي ٢١ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، يبدأ النقاش في الكنيست بشأن التصديق على الاتفاق، وهو نقاشٌ تَقَرَّرَ أن يستمر لثلاثة أيام. ويصور رابين الموافقة على الاتفاق على أنها تصويت بالثقة. وهو يتحدث عن انتصار الصهيونية، لأن إسرائيل فازت بالاعتراف من جانب أعدائها الأكثر حزمًا. كما يتحدث عن حدود القوة العسكرية وعن ضرورة كسر دورة الحروب وعن المجازفات الكبرى التي جرى الإقدام عليها. ويبدو نيتانياهو ضعيف المصداقية في تهجماته على رابين، الذي يتهمه بالسذاجة وانعدام الوعي: إن م. ت. ف. تريد القضاء على دولة إسرائيل، و«سوف يتحد عرفات مع العراق والأردن لتشكيل جبهة مشتركة ولرفع رايته على يروشالايم». ويصدق الكنيست على الاتفاق بأغلبية ٦١ صوتًا في مقابل ٥٠ صوتًا وامتناع ٨ عن التصويت (حزب شاس بالإضافة إلى ٣ أعضاء في الليكود).

وبسبب قضية فساد، ينسحب حزب شاس من الحكومة، لكنه يقدم دعمه خلال اقتراعات حاسمة، ولو بمجرد الامتناع عن التصويت. والحال أن زعيمه، آريه درعي، قد اتهم بتلقي رشىً عندما كان وزيرًا للداخلية. وتتخذ القضية ملمحًا إثنيًا – طائفيًا. فالمعني، المولود في المغرب، يتهم الأشكيناز بأنهم فعلوا ما هو أسوأ بكثير

وبأنهم يتطاولون على أهم شخصية سيفاردية. وهو يصور نفسه على أنه ضحية ويكثر من التحايلات على القانون حتى لا يُدان من القضاء. والحال أن هذه القضية سوف تؤثر بشكل جد مقيم على الحياة السياسية الإسرائيلية.

ويحشد ائتلاف اليسار ٥٨ صوتاً من إجمالي الأصوات الـ ١٢٠ ويعتمد في بقائه على أصوات النواب الخمسة العرب والشيوعيين. والحال أن رابين يريد، فيما يخص القرارات الكبرى، كسب أغلبية النواب اليهود إلى صفه.

وكان الملك حسين قد فوجئ باتفاق أوسلو وهو لم يخف غضبه أمام محاوريه الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلاوة على حقيقة أنه لم يجر إخطاره بما كان يدور، فإنه يأخذ على الفلسطينيين أنهم قد تنازلوا فيما يتعلق بكل النقاط الرئيسية التي رفضها هو نفسه خلال كل اتصالاته مع الإسرائيليين. وهو يخشى من أن تعطي إسرائيل تفضيلها لشراكة مع الفلسطينيين لا لشراكة مع الأردن، كما ينزعج من آثار الاتفاق على مملكته التي تُعدُّ غالبية سكانها فلسطينية. وينعقد لقاء سرّي جديد مع رابين في ٢٦ سبتمبر/ أيلول. فيتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بحماية المصالح الأردنية وبالحفاظ على التحالف بين البلدين. وهو يود التوصل فورًا إلى معاهدة سلام على أن يتم تحديد بنودها الدقيقة بعد ذلك، لكن الملك يطالب أولاً بمفاوضات جادة حول مضمون هذه المعاهدة. فحتى فيما وراء الدفاع عن مصالح مملكته، يدرك الملك عداوة الرأي العام الأردني العميقة لمعاهدة مع إسرائيل. وقد قام للتوّ بتعديل القانون الانتخابي لإعطاء وزن أكبر للقبائل ولمختلف زبائن الملكية قياسًا إلى السكان الحضريين. وسوف تُجرى الانتخابات في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني وسوف يكسبها «اللاسياسيون» أساسًا، ما يعطي الملك حسين من ثم هامشًا أوسع للمناورة.

وفي الأراضي المحتلة، أصدرت فتح تعليمات بوقف الأعمال العدائية، لكن حماس تُواصل هذه الأعمال. وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، يتم العثور قرب تل أبيب على جثمانِ إسرائيليٍّ قتلته حماس. وفي اليوم التالي، تتبنى المقاومة الإسلامية محاولة هجوم انتحاري بسيارة مفخخة ضد مستوطنة نيتزاريم الإسرائيلية، في قطاع غزة. ولا يأخذ الجيش الإسرائيلي في حسبانه التعليمات التي أصدرها عرفات ويواصل مطارداته للكوادر السرّية لحركة فتح. وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول،

تؤدي عملية عسكرية واسعة في الضفة الغربية إلى أسر خمسة كوادر من الفهود السود مطلوبين منذ عدة أعوام. وفي اليوم التالي، تُطلق فتح في الضفة الغربية إضرابًا عامًا يتم الالتزام به على نطاق واسع. وترى السلطات الإسرائيلية أن اتفاق أوسلو لا يمنع الملاحقات ضد مناضلي فتح ولا ضد مناضلي حماس.

والتحرك الدبلوماسي الأول هو قيام الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر دولي للنظر في المساعدة المالية التي يتعين تقديمها للحكم الذاتي الفلسطيني. وينعقد المؤتمر في واشنطون في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ ويجمع البلدان المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف. والجماعة الاقتصادية الأوروبية هي المانح الأول، لكن الولايات المتحدة تريد فرض نفسها كمنسّق رئيسي. ومن شأن المبلغ أن يرتفع إلى ٢,٥ مليار دولار على خمس سنوات. ويقع العبء بالأخص على كاهل الغربيين (الجماعة الاقتصادية الأوروبية: ٦٠٠ مليون ؛ الولايات المتحدة: ٥٠٠ مليون ؛ اليابان: ٢٠٠ مليون). وبما أن الأوروبيين لا يرضخون، فسأمًا من الخصام يجري التخلي عن إنشاء آلية مشتركة للتوزيع – إذ سوف يواصل كل بلدٍ أو فريق توزيع مساعداته، المؤلَّفة من منحٍ وقروض، من خلال قنواته هو–، إلاّ أنه يجري الاحتفاظ بلجنة تنسيقية (لجنة الاتصال الخاصة)، ترأسها النرويج ويُعهَدُ بسكرتاريتها إلى البنك الدولي. وقد عرضت العربية السعودية تقديم ١٠٠ مليون دولار، وإن كانت تبدي تحفظها على دفعها لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولا بد أيضًا من التذكير بأن البترول سعره منخفض في تلك الفترة وبأن بلدان الخليج مضطرة إلى الاقتراض للمحافظة على نمط معيشتها.

ويُكتشف فجأة أنه، بحكم الاحتلال، لا يُوجَد أي هيكل مالي لتلقي المساعدات. فتعلن منظمة التحرير الفلسطينية عن إنشاء هيئة طارئة لإعمار وتنمية فلسطين (الهيئة الطارئة الفلسطينية للتنمية والإعمار)، والتي ستصبح فيما بعد المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار. وتنطرح على الفور مسألة مراقبة الحسابات واستخدام المساعدات، أي مسألة موقع كلٍ من المانحين والمستفيدين. ثم يجري الاصطدام بمشكلة ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني: فمن شأن مبلغ المساعدة السنوية أن يساوي نسبة ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي، وهو ما لم قد لوحظ البتة بعدُ. بل إنه لا وجود هناك لإحصائيات جادة

بشأن تعداد السكان وحالة الاقتصاد. والإسرائيليون وحدهم هم الذين يحوزون بيانات، تبدو موثوقيتها مشكوكًا فيها من جهة أخرى.

وعلى هامش المؤتمر، يلتقي شيمون بيريز في البيت الأبيض بالأمير الحسن، شقيق الملك حسين وولي عهد الأردن. ويعلن الرئيس كلينتون تشكيل لجنة اقتصادية أردنية - إسرائيلية وتعزيز المساعدة الاقتصادية الأميركية للأردن. وسوف يكون الأميركيون «مسهّلين» للحوار الإسرائيلي- الأردني.

والأمن هو الملف الكبير الآخر الذي يتعين تطبيقه في عملية الحكم الذاتي. وفي إسرائيل، قام رابين بسحب هذا الملف من مفاوضي عملية أسلو ليعهد به إلى العسكريين. وهؤلاء الأخيرون يجدون بالطبع عيوبًا عديدة في الاتفاق الموقَّع. وفي اللحظة المباشرة، في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول، تشن الحكومة الإسرائيلية عملية قمعية واسعة ضد حماس في قطاع غزة، تتلوها عملية مماثلة في اليوم التالي في الضفة الغربية. ويجتمع هذا التمشيط مع مداهمة تؤدي إلى سقوط عدة ضحايا وتقود إلى توقيفات جديدة، ما يستثير احتجاجات حامية من جانب عرفات. لكن هجومًا انتحاريًّا بسيارة مفخّخة، في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤدي إلى إصابة ٣٠ إسرائيليًّا، إصابات بعضهم جسيمة، في الضفة الغربية. وتتبنى حماس العملية بوصفها «ردًّا على سياسة إسحق رابين ضد المقاومة الإسلامية»(×). وتحدث حوادث مماثلة خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول كله، لكن رابين يبرئ شركائه الفلسطينيين من المسؤولية عن هذه الأعمال ويحذر السكان الإسرائيليين: «إننا ندرك تمامًا أننا سوف نعيش لحظات صعبة، لكننا سنظل عازمين بحزمٍ على توخي غايتنا، ألا وهي الوصول إلى السلام».

مفاوضات صعبة

على أن هذه الأحداث تخلق مناخًا سيئًا بالنسبة للمفاوضات، المقرر أن تبدأ في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول. ويواجه عرفات دومًا معارضةً قوية في داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتنسحب عدة شخصيات من المؤسسات وترحل إلى دمشق. وغالبًا ما تكون تصويبات الانتقادات التي يوجهها المعارضون في الصميم،

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

لكن هؤلاء الأخيرين عاجزون، فيما وراء طرح مبادئ عمومية، عن طرح برنامج بديل ذي مصداقية. وهذا التجمع الجديد لخصوم عرفات، «جبهة الرفض» الجديدة هذه، يجمع شتاتًا من اليسار الماركسي إلى إسلاميي حماس. والحال أن الأوائل، باسم معاداة الإمبريالية، إنما يدعون أنفسهم يسيرون في فلك الأخيرين.

ويؤخر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تسمية فريق مفاوضين جديد، بينما يشير رابين إلى أنه يقوم بتفسيرٍ للاتفاق ضمن حدودٍ أدنى. ففي ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، مثلاً، يتحدث عن مسألة المشردين في عام ١٩٦٧: «إن الأرقام التي قدَّمها الفلسطينيون بشأن هذه النقطة هي محض هراء. وإذا كانوا يتوقعون منًّا السماح بعودة عدة عشرات من مئات الآلاف، فإنهم إنما تخامرهم الأوهام». ولا يمكن أن يكون من الوارد الآن سوى زيادة عدد حالات لمّ الشمل العائلي. وكل شيء يجب أن يكون موضع تفاوض، ما يعني حق سيطرة إسرائيلية على السكان الفلسطينيين.

وفي ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، ينعقد في القاهرة اللقاء الأول بين رابين وعرفات. ويتم الإعلان عن تشكيل أربع لجان. وفي القمة، سوف تنعقد لجنة اتصال على المستوى الوزاري في القاهرة. وسوف تنعقد لجنة ثانية في طابا، في سيناء، مهمتها تطبيق اتفاق غزة – أريحا، بما في ذلك المسائل الأمنية ومسألة الانتشار الجديد للقوات الإسرائيلية. أمَّا اللجنة الثالثة، التي ستنعقد في واشنطون، فسوف تتفاوض على تطبيق الفترة الانتقالية في بقية الضفة الغربية وأشكال الانتخابات الفلسطينية. وسوف تناقش اللجنة الرابعة المسائل الاقتصادية ومسألة التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني. كما يعلن عرفات إنشاء لجنة للقدس، لكن الإسرائيليين يوضحون أن اختصاصاتها لن تتصل إلاَّ بدخول فلسطينيين إلى المدينة المقدسة، الخاضعة دومًا للإغلاق في وجههم. ولا يدور حديث عن أهمية هدنة في الأراضي المحتلة.

وفي ليلة ١١ – ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول، تصدِّق اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق بأغلبية ٦٣ صوتًا، في مقابل ٨ أصوات وامتناع ٩ عن التصويت. ومن بين أعضائها الـ ١٠٧، لم يحضر الاجتماع سوى ٨٠. وقد قاطعت المنظماتُ المعارضةُ الاجتماع. ومن ١٢ إلى ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول، تنعقد المفاوضات متعددة الأطراف بشأن اللاجئين لأول مرة في تونس العاصمة.

ويمثل إسرائيل فيها يوسي بيلين. وإذ يستقبله عرفات، يقترح الإسرائيليُّ عليه إعادة فتح قناة مفاوضات مماثلة لقناة المحادثات النرويجية. فيقدم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية موافقته المبدئية، لكنه لن يقدم ترجمة ملموسة لنيته. وخلال المفاوضات متعددة الأطراف نفسها، يتساءل المشاركون عن الآثار المترتبة على حقيقة أن مسألة اللاجئين قد أحيلت إلى المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. وبقدر ما إن لاجئي الأراضي المحتلة سوف يكونون مشمولين بالمساعدات الدولية، فإن الأولوية إنما تعطى للاجئين الموجودين في لبنان، الذين يُرجى تحسين حالتهم المادية.

وفي ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول، تنعقد في القاهرة لجنة التنسيق الأولى. ويصف رئيسا الوفدين، شيمون بيريز ومحمود عباس، محادثاتهما بأنهما «بنّاءة وجدية». ويتعين على اللجنة الانعقاد كل أسبوعين أو كل ثلاثة أسابيع. وفي طابا، دارت المحادثات في جوٍّ «وديٍّ» وجرى الاتفاق على تحديد جدول زمني للمحادثات. ويرأس الجنرال عمنون ليپكين - شاحاك الوفد الإسرائيلي، بينما يرأس نبيل شعث الوفد الفلسطيني. والمسألة التي تثير المجادلات الأكثر تميزًا بالانفعال هي مسألة الأسرى. فالفلسطينيون يرفضون التمييز الذي تجريه إسرائيل بين من «على أيديهم دم» (دم إسرائيليين أو دم متعاونين مع إسرائيل)، الذين لم يجر التحدث عن مصيرهم، والآخرين. وهم يدعون إلى «طي الصفحة» حتى يتسنى تحقيق السلام. ومن بين ١٢ ٥٠٠ أسير، أُتهم ١٢٠٠ بقتل أو إصابة متعاونين مع إسرائيل واتُهم ١١٠٠ بالمشاركة في هجمات على إسرائيليين. ويتعلق الجدل أيضًا بمعاوني قوات الاحتلال ومرشديها الفلسطينيين. فالإسرائيليون يرجون عفوًا عامًّا عنهم، بينما لا تفكر منظمة التحرير الفلسطينية إلاَّ في إخضاعهم لإجراءات قضائية أمام محاكم من المنتظر إيجادها. أمَّا حماس فهي تعلن أنها سوف تواصل مطاردة وإعدام المتعاونين مع إسرائيل، كما تعلن أنها ستواصل النضال ضد إسرائيل.

وسرعان ما يجري إدراك تعقد الملفات التي يجب التعامل معها. ففي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يوافق رابين على أنه لن يكون بالإمكان الالتزام بالجدول الزمني المقرَّر - مدة شهرين للتوصل إلى اتفاق جديد. وبسرعة بالغة، تنبثق المصاعب. فالفلسطينيون يريدون الحصول على كل ما يمكن له أن يبدو بوصفه من أمارات السيادة، بينما يتمسك الإسرائيليون بمفهوم من أكثر المفاهيم محدودية عن الاختصاصات المرتبطة بالحكم الذاتي. وتندمج مسألة الأسرى بهذا السياق.

فالفلسطينيون يرون أن من غير الممكن الحديث حقًا عن المصالحة بينما آلاف من بينهم يظلون محبوسين في السجون الإسرائيلية. ويرى الإسرائيليون أن هؤلاء إرهابيون من شأن الإفراج الجماعي عنهم أن يكون خطرًا للغاية. ثم إنهم يرون أنه لا بد من أن يكون لهذه الإفراجات ما يقابلها. والحال أن الأميركيين، وعلى رأسهم دينيس روس، إنما يتواصلون بشكل مستمر مع الطرفين، على الرغم من عدم مشاركتهم بشكل مباشر في المفاوضات الدائرة بينهما. ومن دون الفصل في التفسير الذي يجب أن يُعطي لاتفاق أوسلو، فإنهم يعترفون بأن الأولوية هي تغيير الأمور في الساحة بشكل ملموس.

كما يسعى الأميركيون إلى إعادة تنشيط المفاوضات الإسرائيلية – السورية، لكن رابين لا يريد سماع شيء عن ذلك قبل تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني. أمّا الأسد، فهو يرضخ للّعبة الدبلوماسية، ما يسمح له بالإبقاء على حوار مباشر مع إدارة كلينتون، وإن كان يصوِّر نفسه في صورة حامي جبهة الرفض الفلسطينية الجديدة.

وفي ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يلقى جنديان إسرائيليان عائدان من قطاع غزة مصرعهما في هجوم تبنته المقاومة الإسلامية، في اللحظة ذاتها التي تعلن فيها إسرائيل عن الإفراج عن ٧٠٠ أسير – هم صبية وشيوخ ونساء ومرضى، وبالأخص «من يؤيدون مواصلة عملية السلام بين إسرائيل و م. ت. ف.»، ما يستبعد الإسلاميين واليسار الفلسطيني. ويشجب نيتانياهو مكافأة حكومة رابين هذه للفلسطينيين على اعتداءاتهم. ويعتبر المفاوضون الإسرائيليون الإفراجات القادمة عنصر صفقة في المفاوضات.

وفي ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري خطف وقتل مستوطن في الضفة الغربية. فينخرط المستوطنون آنئذ في «انتفاضة يهودية»، مهاجمين السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم. ويشبّهُهُم رابينُ بحماس، ما يضاعفُ غضبهم:

هناك أعداء وخصوم للسلام. لقد قتل أعداء السلام الفلسطينيون إسرائيليًا لأنه يهودي. وقام خصوم السلام من الجانب الإسرائيلي بإلقاء الحجارة وحرق سيارات لأنهم كانوا يستهدفون عربًا. وواجبنا هو التغلب على أعداء وخصوم السلام، لأن بوسع كل طرف منهم النيل من عملية السلام التي تتحرك من جديد.

أمّا عرفات فهو يذهب إلى فرنسا في زيـارة رسـمية (٢١ – ٢٣ أكتـوبر/ تشرين الأول)، حيث يتم استقباله تقريبًا كرئيس دولة. وبصرف النظر عن المسائل السياسية، فإن الأعمال الإنمائية الكبرى المنتظر القيام بها فـي فلـسطين بفـضل التمويلات الدولية إنما تهم الشركات الفرنسية.

وخلال الانتخابات البلدية لمدينة القدس، في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن تيدي كوليك، والي المدينة القديم المنتمي إلى حزب العمل، والحاكم الأول لها منـذ ثمانية وعشرين عامًا، إنما ينهزم في وجه ائتلاف من الليكود واليهود الأرثـوذكس يقوده إيهود أولمرت. والحال أن هذا الباني الكبير [تيدي كوليك] كـان قـد تمكـن بالأخص من تحقيق النجاح لعمليته الإعلامية، موحيًا بتحقيق توحيد فعلي للمدينـة المقدسة بينما هو قد اجتهد أساسًا في توطين يهود في القدس الشرقية. فالتعـارض بين الجماعتين السكانيتين يظل كاملاً. وكانت سياسة كوليك سياسة جد تمييزية على حساب السكان العرب، الذين لم يستفيدوا إلاً قليلاً جدًّا من الخـدمات الاجتماعيـة والذين كانت تصاريح البناء تُمنح لهم بالقطارة. وتظل المشكلة الرئيسية للبلدية هي ضعف مواردها المالية، بسبب فقر جزء كبير من سكانها اليهود المتدينين والسكان العرب.

وهزيمة حزب العمل هذه تؤثر على حكومة رابين. وينتصر نيتانيـاهو: «إن سكان يروشالايم قد فضّلوا التحالف بين الليكود والأحزاب الدينيـة علـى تحـالف حزب العمل مع م. ت. ف. وأنا أنصح رابين بتأمل الرسالة التـي ينطـوي ذلـك عليها». ويقبل رابين تحمل المسؤولية عن هذا الإخفاق الانتخابي، لكنه يرى أنه لا يهدد عملية السلام. وهو يعلن أنه أيًا كان الأمر فـإن يروشـالايم «سـوف تظـل العاصمة الأبدية والموحَّدة لإسرائيل، وأنا لست بحاجة إلى الليكود لبيان ذلك».

وفي طابا، سرعان ما يتكشف أن المقترحات الإسـرائيلية الخاصـة بإعـادة الانتشار، لا بالانسحاب، إنما تبدو أكثر من قاصرة في نظر الفلسطينيين. إذ يـرى نبيل شعث، رئيس الوفد الفلسطيني، أن من شأن إعادة الانتشار هذه أن تؤول إلـى تحويل قطاع غزة إلى «سلسلة من الجزر[×]» المعزولة بعضها عن البعض الآخـر بمستوطنات إسرائيلية أو بطرق يسيطر عليها الجيش الإسـرائيلي. أمّـا نظيـره

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الإسرائيلي، الجنرال عمنون ليبكين – شاحاك، فهو يرى أن هذه الخطة ليست مجرد خطة منطقية، بل هي أيضًا خطة ضرورية بالنسبة للأمن.

وتُعلَّقُ المفاوضات لمدّة تسعة أيام ليعاد استئنافها خلف أبواب مغلقة في القاهرة في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني. وبشكل موازٍ، في تونس العاصمة، تقوم الاستخبارات الفلسطينية بتوقيف كادرين كبيرين من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية، من المفترض أنهما مذنبان بالتجسس لحساب إسرائيل. والحال أن المعلومات التي قدمتها الاستخبارات الفرنسية على أثر اغتيال عاطف بسيسو في عام ١٩٩٢ في باريس، والتي ذهبت إلى أن من المفترض وجود «جاسوس» في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العاصمة، كانت قد أُخذت مأخذ الجد. ومن المرجح أيضًا أن هذين العميلين قد أبلغا الإسرائيليين بجدية النوايا الفلسطينية خلال المحادثات التي جرت في النرويج.

وخلال تلك الأثناء، ينحاز بيريز إلى بذل أقصى الجهود على الجانب الأردني، في اللحظة التي يعدُّ فيها الملك حسين بسبيله إلى استعادة السيطرة على الحياة السياسية. وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يذهب في زيارة سرّيّة إلى عمّان. ويطور الوزير الإسرائيلي رؤيته العجيبة عن تعاون اقتصادي إسرائيلي – عربي. ويتم الاتفاق على مبدأ عقد مؤتمر دولي كبير يحشد الأوساط الاستثمارية لمناقشة المستقبل الاقتصادي للمنطقة. وبشكل ملموس أكثر، يجري الاتفاق على أشكال السلام الرئيسية: فسوف تتخلى إسرائيل لصالح السيادة الأردنية عن الأراضي التي تحتلها في وادي عربة وعلى تخوم البحر الميت، لكن هذه الأراضي ستظل «مؤجَّرة» للإسرائيليين لقاء مبلغ رمزي. وسوف ينشئ البلدان علاقات ديبلوماسية طبيعية، مع تبادلٍ للسفراء، وسوف يتعاونان في مجالات الزراعة والنقل والسياحة وتنمية موارد الطاقة. وستستخدم إسرائيل نفوذها لدى الولايات المتحدة لتسهيل إعادة ترتيب أداء الديون الأردنية الضخمة. وسوف تتولى الدولة العبرية حماية الأردن من عدوان محتمل من جانب بلد ثالث. فيبوح الملك بأن حالته الصحية تزعجه وبأنه يود أن تكون معاهدة السلام مع إسرائيل جزءًا من التركة التي سيتركها لخلفه.

ويرجع بيريز إلى إسرائيل منتشيًا ويعلن للصحافة أن الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني سيكون يومًا تاريخيًا. فتترتب على ذلك بداية أزمة بين البلدين.

ويوضح الملك حسين لرابين أنه لن تعود هناك لقاءات ما لم يتمسك الإسرائيليون بتعهدهم بالتزام السرّية الكاملة. فيسحب رئيس الوزراء الإسرائيلي الملف الأردني من وزير خارجيته ليعهد به إلى أفراد من المحيطين به: إفرايم هاليفي وإيتان هابر والجنرال داني ياتوم. والحال أن كلينتون، وقد وثق بتأكيدات بيريز، إنما يتصور أن معاهدة السلام وشيكة ويقترح أن يتم التوقيع عليها في البيت الأبيض في منتصف يناير/ كانون الثاني. لكن الملك حسين، المضطر إلى تكذيب النبأ، إنما يبدو مرة أخرى في نظر الأميركيين بوصفه الرجل الذي يمتنع عن الانتقال إلى الفعل. فتتعرض مصداقيته للأذى.

والحاصل أن انتخابات ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني «اللاسياسية» الأردنية إنما تطلق يد الملك، الذي يستبعد الإسلاميين واليسار من المناصب ذات المسؤولية. فالمحتفظون بالمناصب الرئيسية الآن هم الموالون للقصر. وتنطوي عملية السلام على تقهقر سياسي بعد الدمقرطة النسبية التي عرفتها الأعوام السابقة. ويصبح هاليفي المحاور الإسرائيلي الرئيسي للملك، الذي لا يريد أن تتم التضحية بمصالح بلاده في صلح إسرائيلي – فلسطيني أو إسرائيلي- سوري. ويوضح الملك أن عليه الآن تهدئة سوريا وإبطاء إيقاع عملية السلام. وعلى المستوى الاقتصادي، يحصل الأردن على حق إعادة فتح بنوكه في الضفة الغربية، ما يستثير ريبة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تخشى من وصاية اقتصادية أردنية على الأراضي خلال الفترة الانتقالية.

وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن حاخامًا، هو المتحدث بلسان حركة جوش إيمونيم، وهي حركة سياسية محبذة للاستيطان، يُصابُ ويلقى سائقه حتفه في هجوم في الضفة الغربية. وفي اليوم التالي، ينظّم المستوطنون تظاهرات عنيفة معادية للحكومة ويهاجمون السكان العرب. فيعبر رابين عن أسفه العميق ويحرص على التشديد على أن منظمة التحرير الفلسطينية لم ترتكب أي عمل من أعمال الإرهاب. ويتهم فيصل الحسيني الحكومة الإسرائيلية بأنها «تكيل بمكيالين» في استعادة الأمن في الأراضي المحتلة ولا تقمع بما يكفي اعتداءات المستوطنين، التي تستمر لعدة أيام.

وتضطر الضغوطُ الأميركية والإسرائيلية عرفات إلى أن يشجب علنًا الهجمات المرتكبة ضد المستوطنين الإسرائيليين. وهذا التصريح يُقابَلُ باستياء شديد

في الأراضي المحتلة، حيث يجري التذكير بأن عشرين فلسطينيًا لقوا حتفهم على أيدي الجيش الإسرائيلي منذ ١٣ سبتمبر/ أيلول. ومن سيدفعون الأموال في المستقبل يدعون عرفات إلى تشكيل إدارة لإدارة المساعدات بدلاً من الانخراط في مجرد تعيينات سياسية وزبائنية. وهذه الانتقادات يتلقفها عدد معين من شخصيات الأراضي المحتلة ومن الدياسبورا، وهي شخصيات ترفض نمط الحكم الأوتوقراطي الذي يسير عليه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. ويضطر هذا الأخير إلى اختزال رحلاته إلى الخارج حتى يتمكن من التصدي للمنازعة الجديدة المتربصة به.

والتحدي الذي لا مفر من أن يواجهه عرفات تحد ملحوظ. فعليه، في قطاع غزة، أن يسيطر على قوات فتح شبه العسكرية، الحساسة للاستجابة إلى حجج المعارضين لإعلان المبادئ. وقد استدعي عدد معين من الكوادر إلى تونس العاصمة وجرى استجوابهم وتم أحيانًا احتجازهم. والحال أن عرفات، لاجئًا بدهاء إلى استخدام القمع والتحفيزات إلى الانحياز إلى الجناح «المدني» للحركة، إنما يلعب مرة أخرى بورقة الزبائنية لتفادي الاضطرار إلى اللجوء إلى القوة. وعلى الرغم من وجود مجتمع مدني حقيقي، فإن حالة العنف التي توجد فيها هذه الأرض لا تساعد على الانبثاق الفوري لدولة قانون.

وإذا كانت وجوه تقدم ملموسة قد أُحرزت في المفاوضات، فإن المصاعب الرئيسية تستمر: السيطرة على محاور طرق قطاع غزة من جانب الإسرائيليين ورسم حدود المستوطنات في هذه الأرض والسيطرة على الحدود مع مصر والأردن وتحديد نطاق منطقة أريحا المحرَّرة والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. والأجواء ليست مؤاتية للثقة: إذ يبدو أننا نرجع من جديد إلى العنف الذي كان موجودًا قبل اتفاق ١٣ سبتمبر/ أيلول. ويُطالِبُ فيصلُ الحسيني بإرسال قوة دولية لحماية السكان الفلسطينيين من تعديات المستوطنين. والحق إن السلطات الإسرائيلية تتردد في استخدام الجيش لقمع هؤلاء المستوطنين، لأن هذا قد يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في صفوفه ويهدد تلاحمه. وبشكل أعم، تتعرض حكومة رابين للإحراج بسبب اعتراض اليمين، الذي يؤيد المستوطنين. والسياق لا يشجع على تقديم تنازلات في المفاوضات والشيء نفسه مماثل إلى حدٍّ ما فيما يخص الطرف الفلسطيني.

وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن قائد قوات حماس الخاصة المسلَّحة يلقى مصرعه في غزة على أيدي حرس حدود إسرائيليين. فيرحب باراك بهذا «الانتصار العظيم على الإرهاب». وتعلن حماس الحداد لمدة ثلاثة أيام في قطاع غزة. ويشهد يوم ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني اشتعالاً للعنف لا سابق له منذ توقيع الاتفاق. ويُراعى الحداد بشكل كامل في الأرض، بل يجري الالتزام به جزئيًا في الضفة الغربية. وتستمر أعمال العنف عدة أيام، وتهدأ مؤقتًا، ثم ترجع بقوة في مستهل ديسمبر/ كانون الأول. وعندئذ يصل عدد القتلى إلى عشرة إسرائيليين وتسعة وعشرين فلسطينيًا منذ ١٣ سبتمبر/ أيلول.

ويعلن رابين أن موعد الثالث عشر من ديسمبر/ كانون الأول ليس موعدًا مقدسًا وأن من الأفضل تأخير تطبيق الاتفاق أسبوعين أو ثلاثة أسابيع لتفادي إساءات الفهم. أمَّا عرفات فهو يعتبر هذا الاستحقاق استحقاقًا لا يجوز انتهاكه. وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، تطالبُ منظمة التحرير الفلسطينية بتدخل سريع من جانب الدولتين الراعيتين لعملية السلام، الولايات المتحدة وروسيا، وتشجب مماطلات إسرائيل، وهي المماطلات المسؤولة عن المأزق الذي يهدد مصداقية العملية التي بدأت.

وردُّ رابين واضح:

> لقد وقع الإسرائيليون والفلسطينيون الاتفاق من دون أي رعاية. وحتى نطبق هذا الاتفاق، فإننا لسنا بحاجة إلى أعمام أو آباء أو أجداد أو جدات.

ومن غير الوارد عقد لقاء فوري مع عرفات:

> إن الشيء المهم الآن هو مواصلة المفاوضات في اللجان. فمن دون أعمالها، ليس من شأن أي لقاء أن يكون له من مبرر، مادمنا لن نتمكن من تحديد مواضع الخلاف.

وهو ينتقد بيان منظمة التحرير الفلسطينية بشأن مأزق المفاوضات:

> هذا البيان يهدف إلى خلق أزمة مصطنعة، وهذا يشكل جزءًا من المفاوضات. فأحيانًا يجري تصعيد التوتر بخلق أزمات صغرى، وأحيانًا يجري خفض التوتر.

ويتابع الأميركيون بشكل يومي تطور الموقف. وهم على اتصال منتظم بالمعنيين. وإذا كان لا يمكنهم طرح أنفسهم كمحكمين، لأنهم قد حُرِموا من هذا الدور، فإنهم يعتبرون أنفسهم مسهّلين. وعلى الرغم من القيود المتعلقة بالميزانية، فقد تعهدوا بالإبقاء على مساعداتهم المدنية والعسكرية لإسرائيل، مع إسهامهم من الناحية المالية في تحسين أحوال الفلسطينيين. وهم ينزعجون من عودة العنف إلى الأراضي المحتلة. فهناك، كما في إسرائيل، يجد «معسكر السلام» نفسه وقد أصابه الضعف. وقد حان الوقت لكي يقوم كريستوفر بجولة جديدة في الشرق الأدنى. وتبدأ هذه الجولة في ٣ ديسمبر/ كانون الأول.

وقد تولى رابين إفهام روس وكريستوفر أن من غير الوارد الآن تجديد «رسالة» شهر أغسطس/ آب السابق بشأن انسحاب كامل من الجولان في مقابل سلام كامل. فالأولوية يجب أن تُعطى للفلسطينيين والأردن قبل أي مفاوضات جادة مع سوريا. وضعف موقفه البرلماني لا يسمح له بعمل المزيد (فهو لا يحوز أصوات أغلبية النواب اليهود). وفي دمشق، يحاول الفريق الأميركي القيام بمناورات لحرف الأنظار، لكن الأسد يطالب بردٍّ واضح في هذا الصدد. وهو يلمح إلى أنه إذا ما جرى استبعاد سوريا من عملية السلام، فإنه سوف ينزل بكل ثقة لعرقلة هذه العملية. وهو يقدم في الوقت نفسه «لفتات» إيجابية، كالتصريح الممنوح لآخر اليهود السوريين بمغادرة البلد أو استقبال بعثة أميركية مهمتها جمع معلومات عن «المفقودين» الإسرائيليين «خلال القتال» في لبنان، ومن بينهم الطيار رون آراد (لن تعثر البعثة على شيء بشأنه). وكردٍّ للجميل، يعرضون عليه لقاءً مع كلينتون في يناير/ كانون الثاني.

وينخرط عرفات في أداء نمرة مسرحية حقيقية أمام وزير الخارجية الأميركية ليشكو من الفظاعات الإسرائيلية ومن انتهاكات التعهدات المتخذة. وهو يقول إنه إن لم يحدث اتفاق قبل ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، فمن شأن المنطقة كلها أن تتأثر بهذه الكارثة. والحال أن كريستوفر، الذي لا يتأثر بهذا الكلام، إنما يستنتج منه أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لا يتصرف كمفاوضٍ عقلاني وأنه، بالأخص، ليس أهلاً للثقة. ولا بد من قول إن وزير الخارجية الأميركي، وراء كياسته

كحقوقي، إنما يكنُّ بالأحرى رأيًا سلبيًا في محاوريه العرب، الذين لا ينشأ لديه أي تعاطف شخصي معهم. وخلال لقاءٍ ثانٍ، في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول، في تونس العاصمة، يبدو عرفات أكثر براجماتيةً ويعد بأنه لن تكون هناك أزمة، حتى مع عدم وجود اتفاق فوري.

وعلى هامش رحلة وزير الخارجية الأميركي، جرى إحراز تقدم. فقد نجح عمنون ليبكين - شاحاك ورئيس جهاز الشين بيت في إقامة علاقات عمل ممتازة مع محمد دحلان، المسؤول عن أمن قطاع غزة، وجبريل الرجوب، المسؤول عن أمن الضفة الغربية. وهذان المسؤولان المنتميان إلى منظمة التحرير الفلسطينية يتحدثان العبرية بسهولة، حيث قضى أولهما خمس سنوات وقضى ثانيهما إثنى عشر عامًا في السجون الإسرائيلية. وتجري مناقشة الأسلوب الذي سوف تتولى به أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تنسيق مكافحة الإرهاب. والمفاوضون الإسرائيليون أسرى تناقضاتهم هم: فهم يريدون أن تقوم الشرطة الفلسطينية القادمة بكبح معارضي عملية السلام - حماس واليسار الفلسطيني-، لكنهم يريدون، في الوقت نفسه، أن تكون أعداد وأسلحة هذه الشرطة محدودة. والحال أن التدابير الأولى لتشكيل هذه الشرطة، وهي تدابير متضاربة إلى حدٍّ ما، قد اتخذت بأخذ عناصر من أوساط فتح ومن جيش تحرير فلسطين. ومن الواضح للجميع أنه، على الرغم من التصريحات الفاضلة عن لا سياسيَّة المؤسسات الفلسطينية القادمة، فإن الجانب الرئيسي من الشرطة سوف يتشكل من وسط حركة فتح والقوى السياسية التي تدور في فلكها(٢). والمصلحة المشتركة للإسرائيليين ومانحي الأموال الدوليين وعرفات هي أن يكون الحكم الذاتي الفلسطيني القادم متماهيًا على نحو وثيق بحركة فتح. وضمن هذا الأفق، يترك أتباع حركات فلسطينية أخرى منظماتهم لكي ينضموا إلى فتح على أمل الحصول على وظيفة.

ويعرض الأردن ومصر مراكز تدريب للشرطة الفلسطينية من الواضح أن برامجها متباينة. أمَّا البلدان المانحة، وقد اعتبرت المهمة قليلة الجاذبية، فهي تعزف عن عرض مساعدتها وتعد بإرسال عتاد، سبق استخدامه غاليًا، مع مجازفةٍ بعدم الانسجام بين العناصر المتباينة المكوِّنة له.

وفي ١١ ديسمبر/ كانون الأول، يلتقي بيريز بعرفات في جرينادا على هامش مؤتمر لليونسكو. والنبرة صريحة من الجانبين. فالأول يتحدث عن الأهمية الحاسمة التي ترتديها المسائل الأمنية بالنسبة لإسرائيل، والثاني يؤكد أن من غير الوارد قبول إقامة بانتوستان فلسطيني. وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، انعقد اجتماع رسمي أكثر بين رابين وعرفات في القاهرة. ويسلّم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الاستراتيجية الضاغطة على ديارها، لكنه يطالب بأن يدير الفلسطينيون بحرية علاقاتهم مع العالم الخارجي. فيوضح له رابين أن أمن إسرائيل الخارجي يجب فهمه على مستويين. فأولاً، نجد أن أي شخص داخل إلى أراضي الحكم الذاتي من مصر أو من الأردن إنما يدخل أيضًا بالفعل إلى الأرض الإسرائيلية، إذ لا تفصل أيُّ حدود إسرائيل عن أراضي الحكم الذاتي. وثانيا، فإن قوات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية لن تكون مكلّفة إلاّ بحفظ النظام، ومن ثم فسوف تكون غير قادرة على حماية الحدود، وهي حماية تقع على عاتق إسرائيل.

وتسمح صراحةُ الحوار بتجاوز الموعد النهائي لاستكمال الانسحاب من دون أن يخلق هذا التجاوز عراقيل. ويكلّف رابين بيريز باستئناف الإدارة الكاملة لملف المفاوضات. وهو يشدّد على رسوخ نواياه:

> لا تخامرني أي نية، وأنا متأكد من أن هذا هو أيضًا موقف الحكومة، لتقديم أدنى تنازل فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. وأضيف أنه، فيما يخصني، فإن أي موعد ليس مقدّسًا. لا الثالث عشر من ديسمبر/ كانون الأول ولا الثالث عشر من أبريل/ نيسان [موعد انتهاء الانسحاب].

بحثًا عن حلّ وسط (٣)

يكمن قلب المشكلة في تعريف الأمن الإسرائيلي. إذ يستند هذا الأمن على عدد كبير من المطالب بحيث إنه ينطوي عمليًا على الإبقاء على الاحتلال تحت شكل آخر. وخلافًا لإعلان المبادئ، فلم يعد الدبلوماسيون المحترفون هم الذين يسيطرون، بل الجهاز الأمني الإسرائيلي. والحالة الذهنية هي حالة ريبة عميقة حيال العالم الخارجي بوجه عام، والعالم العربي والإسلامي بوجه خاص، وحيال الفلسطينيين بالدرجة الأولى. ولا بد لإسرائيل من تأمين دفاعها بنفسها وحدها، إذ

لا يمكنها الاعتماد على أحد. واستخدام القوة يجب أن يضمن الردع الحيوي لحفظ الأمن. وأي تنازل هو علامة على الضعف بوسعها أن تجر إلى تنازلات أخرى. وفي تبنٍ للصراحة الصارمة التي من شأنها تمييز علاقات الإسرائيليين فيما بينهم، يجري استخدام نبرة حازمة عدوانية، لاسيما أنهم يحتقرون بهذه الدرجة أو تلك من العلانية المحاور الفلسطيني الذي، ويجب التذكير بذلك، كان لا يزال يعتبر حتى وقت قريب إرهابيًا يواصل عمل النازية. فنجد من جديد الصورة المعتادة للمسلك الإسرائيلي: صورة الخوف الدائم على البقاء والذي يجد ترجمة له في لجوءٍ إلى استعراض القوة. ووراء ذلك، فإن ما يعاود الظهور هو العلامة الكولونيالية: فالآخر هو في آن واحد خطر مميت يجب التصدي له وكائن ضعيف يجري النظر إليه نظرة متعالية عليه.

ومن المؤكد تمامًا أن بالإمكان نشوء علاقات ودية بمرور الوقت بين المتحاورين، الذين يتبادلون مثلاً أخبار عائلات كل منهم، لكن المحدِّدات الأمنية تظل كلية الحضور. ولا بد من درء كل خطر محتَّد ببند حقوقي مُلزِم، ولا يجب لشيء أن يفلت من الفرز الدقيق للمتطلبات الأمنية. ونرى ذلك في استخدام القانون: فالمبادئ الكبرى، كحق تقرير المصير أو الشرعية الدولية المحدَّدة بقرارات منظمة الأمم المتحدة، إنما تتعرض للنبذ لصالح إكثار من البنود الفرعية الملزِمة. وبشكل ملموس، يجب تحديد الالتزامات الفلسطينية بأقصى قدر من الدقة، بينما تصاغ التعهدات الإسرائيلية بالشكل الأكثر غموضًا. وبما أن من غير الوارد قبول تحكيم خارجي، فإن تفسير الطرف الأقوى هو الذي يجب أن يتغلب، أي التفسير الذي تقدمه إسرائيل، التي يعدُ بقاؤها عرضةً للخطر إلى الأبد. أمَّا الاعتبارات الأوسع التي يطرحها الديبلوماسيون المحترفون فإنه يجري اعتبارها مفرطةً في افتقارها إلى الدقة، ومن ثم خطرة. ولا رغبة هناك في مراعاة أن تراكم المطالب الأمنية نفسه هو الذي يشكل الخطر الأكثر على هذا الأمن.

ثم إن عرفات لا يمكنه تقديم المزيد من التنازلات لاسيما أن موقفًا كهذا من شأنه أن يعني انتصار خصومه الإسلاميين، المتحالفين مع اليسار الفلسطيني. لكنه، في الوقت نفسه، بما أنه غير موجود دائمًا في الساحة، إنما يجد نفسه في موقف ضعف. ثم إن منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها حركة تحرر وطني، لا تملك

في اللحظة المباشرة لا الكفاءات اللازمة لتولي إدارة الأراضي وممارسة «بناء الدولة» (*state-building*)، ولا الإمكانات المالية لعمل ذلك قبل وصول المساعدات الدولية. وأسلوب عرفات الأوتوقراطي في الحكم يعقّد المهمة تعقيدًا فريدًا: فهو يرفض تفويض سلطات للآخرين ويلعب على التنافسات فيما بين المحيطين به، على حساب فعالية التحركات المتخذة. وحقيقة أنه يكاد يكون متنقلاً بشكل مقيم من مكان إلى آخر إنما تزيد من مفاقمة الأمور، لأنه هو الذي يتخذ القرار في نهاية المطاف، حتى بالنسبة للأمور هزيلة الأهمية. ولو كان قد جرى احترام استحقاق الثالث عشر من ديسمبر/ كانون الأول، لكان من الوارد أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية عاجزة عن تولي إدارة الأراضي المحرَّرة.

ومن ثم فإن المفاوضين الفلسطينيين إنما يتميزون بعدم الجاهزية وبالافتقار إلى معرفة الملفات. فأناس الخارج لا يملكون سوى رؤية غير دقيقة للوضع في الأراضي المحتلة. وهم لا يحوزون معرفة إحصائية وإدارية. وخشونة المسلك الإسرائيلي تؤثر في نفوسهم. ولإدراكهم لضعف موقفهم، يأملون دومًا في ملاذ أميركي. ووراء ذلك، فإن التنازلات المقدَّمة ليست لها غير أهمية نسبية، لأنها لا تخص سوى الفترة الانتقالية وسوف يكون كل شيء مفتوحًا لمناقشته في المباحثات النهائية. وخلف خطاب حكومة رابين الغامض، فهموا أن هناك تجميدًا فعليًا للاستيطان ومن ثم فإن أي شيء غير قابل للتراجع عنه لن يحدث في مرحلة تكوين السلطة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، فإن قوة عرفات إنما تكمن في ضعفه. وقد بذل المجتمع الدولي والولايات المتحدة الكثير في اتفاقات أوسلو بحيث لا يمكنهما السماح لها بأن تفشل. ومن المؤكد أن حكومة رابين سوف يكون بوسعها الاستفادة مؤقتًا من موقفها المتسم بالحزم، إلاَّ أنها هي أيضًا، في التحليل الأخير، لا يمكنها أن تسمح لنفسها بإخفاق من شأنه جعل كل المكاسب التي أحرزتها حتى الآن مكاسب مرتهنة. وهي، إذ تجعل الجدول الزمني موضع تساؤل، إنما تسمح بالفعل بأن يخيم تهديدٌ على دينامية عملية السلام التي يجب لها، في نهاية المطاف، أن تستند إلى التصالح بين الجماعتين السكانيتين، لا إلى تعارضهما.

ويكمن الحل في تسوية صريحة لعدد معين من النقاط الرئيسية سعيًا إلى مراعاة حساسية الفلسطينيين القومية، كما في التمفصل مع المرحلة النهائية التي

يجب لها، من الناحية النظرية، أن تكون منشئة لحقوق قطعية. وبعبارة أخرى، سيكون بوسع منظمة التحرير الفلسطينية أن تسمح لنفسها بتقديم تنازلات، معرّفة بأنها تنازلات مؤقتة، لأنها تملك إمكانية العودة إلى وضعها موضع تساؤل. ثم إن من المفترض أن التسوية النهائية المقترحة يجب أن تكون مقبولة من الفلسطينيين. وهنا، فإن عدم تناظر المواقف صارخ: فأقصى ما يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجيزه لنفسها هو المطالبة بدولة فلسطينية على كل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع التخلي عن بقية فلسطين التاريخية، في حين أن حكومة رابين ترفض التحدث عن مضمون هذه التسوية، غير مدركةً هي نفسها إلى أين تريد المضي، وفي حين أن الولايات المتحدة تنحاز إلى المواقف الإسرائيلية، وإن كانت تأمل صامتةً في ألاّ تكون هذه المواقف مسرفة في عدم مؤاتاتها بالنسبة للفلسطينيين.

ومنطق مفاوضي أوسلو هو أن العملية سوف تعود على الفلسطينيين والإسرائيليين بـ«زائد» سوف يعوض عمّا هم مضطرون إلى التنازل عنه. وهم يريدون الخروج من هذه اللعبة الصفرية التي تتحقق فيها كل ميزة يكسبها أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، ومن هنا الأهمية المعطاة لتحسين الأحوال المادية. واستراتيجيتهم، باسم البراجماتية، ليست هي مراعاة المشروع القومي الصهيوني الذي يشمل بالفعل مجمل أرض إسرائيل، ومن هنا المعارضة الحامية من جانب اليمين ومن جانب حركات المستوطنين، والطابع، غير المقبول بالنسبة للفلسطينيين، للإبقاء على سيطرة دائمة على حيواتهم باسم ضرورات أمن إسرائيل.

والمساعدات الدولية تُدخِلُ فاعلين جددًا، ما يخلق فضاءً متعدد الأطراف للتدخل. وقد أنشأ البنك الدولي سلسلة بأكملها من الصناديق بهدف تمويل إقامة السلطة الفلسطينية: ففي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣، جرى إنشاء الـ (TATF) Technical Assistance Trust Fund، المسؤول عن إعداد الدراسات التحضيرية لإنشاء مؤسسات فلسطينية ؛ وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، جرى إنشاء الـ Trust Fund for Gaza and the West Bank (TFGWB)، المسؤول عن التمويل العاجل لأولى المؤسسات الفلسطينية ؛ وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤، جرى إنشاء الـ Holst Fund، المراد به تمويل الأعوام الأولى لتسيير عمل المؤسسات

الفلسطينية. والفكرة العامة هي الإنشاء السريع لحقائق واقعية ملموسة في الساحة، على أن يتم تأمين تمويلها بعد ذلك عبر جهاز فلسطيني لتحصيل الضرائب.

وبما أنه ليس بالإمكان التحدث، من الناحية السياسية، عن «بناء دولة»، يدور الحديث عن «بناء المؤسسات» (*institution-building*) وعن التنمية الاقتصادية. وإذا كانت الإدارة تعتبر نفسها بشكل ما إدارة غير سياسية، فإنها تصطدم دومًا بمطالب الفلسطينيين والإسرائيليين المتناقضة، كما تصطدم بريبة الأميركيين، الذين من شأنهم أن يتمنوا امتلاك سيطرة على تمويلات لا يقدمونها. ودور البنك الدولي المحرّك يجد تفسيره أيضًا في الرفض المزدوج من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل لإعطاء دور لمنظمة الأمم المتحدة في إقامة السلطة الفلسطينية. على أن الواقعية تفرض انخراط وكالات منظمة الأمم المتحدة في إعادة البناء هذه، وخاصة انخراط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، التي تتمتع فيما يخصها بوجودٍ في الساحة منذ نحو نصف قرن، وتحوز رأسمالاً من الخبرات والكفاءات.

وبينما يجري استئناف المفاوضات، في النرويج أولاً، ثم في فرنسا، وأخيرًا في مصر، مع تبادلات لمقترحات، نجد أن العنف يستمر في الأراضي المحتلة، حيث تستهدف هجماتٌ المستوطنين والجيش الإسرائيلي. والمفاوضون الإسرائيليون يتهمون الفلسطينيون بالسعي المستديم إلى المساومة وبالإكثار من المماحكات على حساب البنية العامة لإعلان المبادئ. ومن دون مراعاةٍ لأوجه الغموض العديدة في النص، يقدمون له قراءة حقوقية جامدة. ويجري التسليم بمبدأ رقابة مشتركة على طرق الدخول إلى الأراضي الفلسطينية، من دون التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة من الذي سيكون له القرار في نهاية المطاف. ويظل الإسرائيليون ثابتين على موقفهم بشأن مسألة دخول فلسطينيِّي الدياسبورا. ويعلن رابين، في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول:

> من المستحيل أن نقدم تنازلات فيما يتعلق بالسيطرة على مداخل الأراضي؛ فليس بوسعنا غض البصر عن خطر تدفق ما بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف لاجئ فلسطيني إلى غزة وأريحا [...]. ولسنا في عجلة من أمرنا. فالوضع الموجود في اللحظة الراهنة في الأراضي يمكنه البقاء على حاله.

والحال أن الإسرائيليين، إذ يريدون الإبقاء على الوضع القائم الديموغرافي في الأراضي، إنما يتمتعون بذلك بسيطرة مطلقة على التكوين السكاني الفلسطيني وعلى التفاعل بين فلسطينيِّي الداخل وفلسطينيِّي الخارج.

أمَّا عرفات فهو يطالب بـ«تطبيق دقيق وحرفي(×)» للاتفاق:

عندما نقول الانسحاب من غزة وأريحا، فهذا يعني الانسحاب، وليس إعادة الانتشار. ولا بد لهذا أن يكون واضحًا للجميع، فنحن لن نحيا في جيتو أو بانتوستان. ولن نقبل بأي حال من الأحوال تلك الشروط التي يسعى إسحق رابين وآخرون إلى فرضها على الشعب الفلسطيني(×).

فتنشأ حالة مسرحية بأكملها، تتميز بتعليقات للمفاوضات واستئنافات لها. وكلفتهِ سياسية، تخلي إسرائيل سبيل مائة أسير فلسطيني. ويحدث تقدم سريع فيما يتعلق بمسألة نقل الاختصاصات المدنية. وفي ٧ يناير/ كانون الثاني، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن راوغت طويلاً، بتوقيع إعلان تعاون مع الأردن في المجال الاقتصادي يستعيد الخطوط العريضة لاتفاق كان موضع تفصيل منذ شهرين. وسوف يسمح هذا الحل الوسط بفتح بنوك أردنية في الأراضي المحتلة وبتنسيق اقتصادي، لكنه يرجئ إلى ما بعد فحص الرسوم الجمركية والعملة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية. والالتباسات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن بعيدة عن أن تكون قد بُدِّدت، خاصة فيما يتعلق بالاختصاصات الأردنية في إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

ويبدو الإسرائيليون والفلسطينيون متأثرين برحيل يوهان يورجن هولست، في ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤. وبما أن تيري لارشن سوف ينتقل بسرعة إلى خدمة منظمة الأمم المتحدة، فإن النرويج سوف تنفصل إلى حد بعيد عن الإدارة السياسية لعملية السلام، لكنها ستحتفظ بدور حاسم في تنظيم المساعدات الدولية. وعلى الرغم من ادعائها أنها تحتفظ بموقف متوازن بين الأوروبيين والأميركيين، فإنها سوف تنحاز إلى الولايات المتحدة فيما هو جوهري.

وفي أواخر عام ١٩٩٣، تصل مفاوضات أخرى إلى نهايتها(٤). فقد استفاد الكرسي الرسولي من الظرف الناشئ عن مؤتمر مدريد لكي يبدأ، في يوليو/ تموز

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

١٩٩٢، مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لتسوية المنازعات المختلفة وللوصول إلى اعتراف بدولة إسرائيل. وقد ساعدت أوسلو I على التعجيل بالإجراء.

وهدف الاتفاق هو تطبيع للعلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل. وتحيل الديباجة إلى الطابع الفريد والأهمية العالمية للأرض المقدسة وإلى الطبيعة الفريدة للعلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والشعب اليهودي وإلى عملية المصالحة التاريخية وأخيرًا إلى الفهم والصداقة المتبادلين المتعاظمين بين الكاثوليك واليهود. وعلى الجانب الإسرائيلي، فإن حرية الدين والضمير إنما تُعرَّفُ وفقًا لإعلان استقلال دولة إسرائيل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية الأخرى التي تعد إسرائيل طرفًا فيها. ويستحضر الكرسي الرسولي في هذا إعلاني مجمع الفاتيكان الثاني الصادرين تحت عنواني *Dignitatis Humanae*(×) و *Nostra Aetate*(××) (١٩٦٥). ويجري شجب معاداة السامية وكل شكلٍ من أشكال العنصرية.

ويتوصل الفاتيكان إلى الموافقة على أن تُمَارَسَ الشخصيةُ الاعتبارية الكاثوليكية بحسب القانون الكنسي ممارسةً كاملة بما يتماشى مع القانون الإسرائيلي، ما ينطوي على استكمال للمفاوضات. وفيما يتعلق بالأماكن المقدّسة:

تؤكد دولة إسرائيل الحفاظ على تعهدها بصون واحترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة المسيحية حيثما كان، وحقوق كل طائفة من الطوائف المسيحية في هذه الأماكن المقدسة. ويؤكد الكرسي الرسولي تعهد الكنيسة الكاثوليكية المستمر باحترام الوضع القائم والحقوق المذكورة أعلاه.

وسوف تنطبق الأحكام السابقة على الرغم من تفسير يتعارض مع أي مادة من مواد هذا الاتفاق الأساسي.

وتتفق دولة إسرائيل مع الكرسي الرسولي على الالتزام بمواصلة احترام وحماية الطابع الخاص للأماكن المقدسة الكاثوليكية: الكنائس والأديرة والرهبانيات والجبانات وغير ذلك.

وتتفق دولة إسرائيل مع الكرسي الرسولي على ضمان مستمر لحرية العبادة الكاثوليكية.

وسوف يجري تشجيع رحلات الحج المسيحية. وتحصل الكنيسة الكاثوليكية على تأكيد لحقها في إنشاء ورعاية وإدارة مدارس ومراكز دراسات على كل

(×) الكرامة الإنسانية. – م.

(××) عصرنا. – م.

المستويات، بما يتماشى مع قوانين الدولة في مجال التعليم. ويسري الحق نفسه في شأن وسائل الإعلام والاتصال والنشاطات الخيرية. وسوف يتفاوض الطرفان بحسن نية على مشكلات الملكية والمسائل الاقتصادية والضريبية المتعلقة بالكنيسة الكاثوليكية عمومًا أو بمؤسسات أو جماعات كاثوليكية خصوصًا. ويجري شجب اللجوء إلى العنف و

مع احتفاظ الكرسي الرسولي في كل مناسبة بالحق في ممارسة تعليمه الأخلاقي والروحي، فإنه يرى أن من المناسب التذكير، بسبب خصوصيته نفسها، بالتزامه المهيب بأن يظل بمنأى عن كل النزاعات ذات الطابع الزمني حصريًا، حيث ينطبق هذا المبدأ بالأخص على النزاعات الترابية والحدود المتنازع عليها.

وسوف تجري إقامة علاقات ديبلوماسية على مستوى سفارة بابوية وسفارة إسرائيلية – وهو ما سيتم في ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٤.

وكما يبين النصُّ ذلك، فإن الأولوية قد أوليت لحفظ المصالح الكاثوليكية في الأرض المقدسة. وقد تُركت وضعية القدس جانبًا. ويمكن العثور على مصدر إلهام في اتفاقات لاتيرانو(×) مع إيطاليا، وإن كان مع فارق ملحوظ: هو الفارق، الراجع إلى مجمع الڤاتيكان الثاني، والمتمثل في إدخال مبدأ حرية الدين والضمير. والحال أن الكاثوليكية، بوصفها ديانة أقلية في هذا الجزء من العالم، إنما تدافع بقوة عن هذا المبدأ لاسيما أن حرية الضمير إنما تعني الحق في تغيير العقيدة.

على أن هذا الاتفاق إنما يقابل بالاستياء الشديد من جانب اليمين المتدين الإسرائيلي، الذي يلقي المسؤولية عن المحرقة النازية لليهود على المعاداة المسيحية للسامية، كما تشجبه حماس، التي تعلن في بيان لها أنه «ما كان ليتم أبدًا لولا اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وبيعها لحقوق الفلسطينيين»(××). ويتبنى حزب الله موقفًا مماثلاً. وتعبر جامعة الدول العربية عن «قلقها الشديد وخشيتها من أن يتم تفسير المادة التي تنص على احترام الوضع القائم في الأماكن

(×) وقعت في قصر لاتيرانو بروما في ١١ فبراير/ شباط ١٩٢٩ بين الكاردينال جاسباري وموسوليني. – م.

(××) ترجمة عن الفرنسية. – م.

المقدّسة في الأراضي المحتلة على أنها موافقة على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية»(×).

ويتركز الاهتمام بعد ذلك على القمة الأميركية – السورية في جنيف. وقد راجت شائعات بشأن وجود اتصالات سرّية بين إسرائيل وسوريا. لكن الطرفين قاما بتكذيبها، حيث تحدث الإسرائيليون عن تبادل للآراء بين جامعيين، وهو ما يعدُّ، بحد ذاته، غريبًا، لأن الرعايا السوريين واللبنانيين محظور عليهم، تحت طائلة الملاحقة، الوجود في مكان واحد مع رعايا إسرائيليين. ومن جهة أخرى، فمنذ مستهل يناير/ كانون الثاني، أكدت سوريا أن من شأنها الالتزام بهدنة حقيقية في الجنوب اللبناني. وقد أوضحت دمشق لحزب الله أن عليه عمل كل شيء لتفادي قيام إسرائيل بتخريب القمة.

وقد أبلغ الإسرائيليون الأميركيين بأن الشيء الوحيد الذي كانوا ينتظرونه هو علامة من جانب الأسد لصالح تطبيع العلاقات بين إسرائيل وسوريا. وخلال لقاء ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤، يسعى كلينتون إلى إقناع الأسد بأن في جيبه تعهدًا من جانب رابين بانسحاب كامل من الجولان، لكنه لن يُخرجه إلاّ في مقابل تعهد من جانب الأسد بشأن الترتيبات الأمنية والتطبيع. أمّا الأسد فهو يريد تحسينًا للعلاقات مع الولايات المتحدة، حيث إن بلده لا يزال خاضعًا لعقوبات بسبب دعمه لمنظمات إرهابية. ويرفض كلينتون تقديم تعهد، محيلاً المسألة إلى لجنة أميركية – سورية مشتركة، ويدرك الرئيس السوري الطابع التسويفي لهذه المناورة البيروقراطية. وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، يذكّر بأن دمشق أقرب إلى الجولان من القدس أو تل أبيب، وأن هذه الترتيبات يجب أن تكون متوازنة وأن تأخذ في الحسبان حاجات الطرفين. وهو يطالب بانسحاب إسرائيلي متدرج على مدّة لا تزيد عن عام واحد، لا خمسة أعوام، كما اقترح رابين. وبالمقابل، يوافق على فصل التسوية السورية عن الملف الفلسطيني وعلى مبدأ «العلاقات السلمية والطبيعية» مع إسرائيل.

وخلال المؤتمر الصحافي المشترك، يأخذ الأسد الكلمة أولاً. وتصريحه بالعربية يتضمن عددًا معينًا من الكلمات المفتاحية:

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

من المفترض أن العام الذي هلّ يجب أن يكون عام سلام عادل وشامل في الشرق الأدنى. لقد حاربنا بشرف، وسوف نتفاوض بشرف، وسوف نصنع السلم بشرف [...]. إننا نريد سلام الشجعان وعهدًا جديدًا من الأمن والاستقرار للجميع في المنطقة [...]. أجل، نحن مستعدون لتوقيع السلم، الآن(×).

والعبارة القصيرة المهمة هي:

إننا نريد سلامًا يضمن مصالح كل طرف ويعترف بحقوق الجميع. وإذا كان لدى القادة الإسرائيليين ما يكفي من الشجاعة للتجاوب مع سلام كهذا، فسوف يكون هناك عهد جديد من الأمن والاستقرار سيتعين أن توجد فيه علاقات طبيعية وسلمية بين الجميع(×).

ويؤكد كلينتون، مغتبطًا، أن الأمر يتعلق بـ«علاقات ديبلوماسية كاملة، مع وجود سفارتين وتجارة وسياحة»، فلا يكذّبه الرئيس السوري. ويجري على الفور إرسال إندايك وروس إلى إسرائيل ليزُفّا النبأ السار. فيخفف رابين من التفاؤل الأميركي: ما من جديد في تصريحات الأسد، وما نحن بإزائه هو خدعة من جانبه. وبينما يركز رابين على السلام مع الفلسطينيين والأردن، فإنه لا يريد الدخول في عملية تنازلات متبادلة مع السوريين.

وفي اليوم التالي، يطرح رابين فكرة إجراء استفتاء في حالة الاتفاق على انسحاب من الجولان، ما يستثير سخط دمشق، فالأرض أرضٌ سورية. كما يحتج اليمين ودعاة السلام الإسرائيليون، لأسباب متناقضة تمامًا. فيتراجع رابين ويعلن أن الاستفتاء «سابق لأوانه». كما يوافق على مبدأ استئناف محادثات واشنطون بين السوريين والإسرائيليين.

وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤، يلقى باسل، ابن الرئيس الأسد، مصرعه في حادث سيارة، ما يعيد فتح مسألة الخلافة في سوريا. والتأثر جد قوي في البلد، فهو يشبه حدادًا قوميًا يترجم انزعاجًا حيال المستقبل. وفضائل الراحل التي يُشاد بها، كالسخاء والرحمة، يمكن أن تظهر بوصفها انتقادًا مستترًا لمسلك أبيه. ويجري استدعاء الابن الثاني، بشار، من بريطانيا العظمى، حيث أجرى

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

دراساته في طب العيون. ويجري الاستعداد لإعداده للخلافة. وينقل رابين تعازيه عبر الأميركيين.

ويعاد فتح محادثات واشنطون في ٢٤ يناير/ كانون الثاني. فيرجع الجدل نفسه الذي بلا نهاية. فالإسرائيليون يريدون التحدث عن تعريف السلام قبل تناول تعريف الانسحاب ؛ ومن الواضح أن أولويات السوريين هي العكس. وينحاز الأميركيون إلى موقف الإسرائيليين، وإن كانوا يشكون في أن لديهم رغبة حقيقية في إحراز تقدم في الملف السوري. وتتعارض مدرستان في تفسير النوايا السورية. فالمدرسة الأولى ترى في الموقف السوري مجرد تاكتيك لاسترداد الجولان من دون المضي إلى ما هو أبعد من إنهاء حالة الحرب، ومن هنا رفض الأسد القيام بتحرك مماثل لتحرك السادات في القدس. إذ لا بد من صدمة سيكولوجية من هذا النوع للعمل على تقدم السلام. وهذا هو ما يوضحه رابين لصحيفة ليبيراسيون في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤:

في بلد ديموقراطي كإسرائيل، لا يمكن حل مشكلة رئيسية من دون موافقة الرأي العام أو على الأقل غالبية الرأي العام. ولتتذكروا الصلح مع مصر. إنه لم يكن ممكنًا إلاّ لأن الرئيس السادات، بمجيئه إلى يروشالايم، قد أقنع الإسرائيليين بنواياه السلمية بخطابه في الكنيست. لقد بدّد بذلك الكراهية والريبة اللتين تراكمتا خلال ثمانية وعشرين عامًا من النزاع. ولم يقطع الرئيس الأسد ٢% من الطريق الذي قطعه الرئيس السادات لإقناع الرأي العام الإسرائيلي. وعندما سألَ صحافي أميركي الرئيس الأسد، خلال المؤتمر الصحافي في جنيف عن المعنى الذي يعطيه لكلمة «السلام»، ترك هذا الأخيرُ بل كلينتون يردُّ بدلاً منه.

أمّا القراءة الثانية للموقف السوري فهي تشدّد على تماسك تحرك الأسد الذي يقدم نفسه، منذ عدة سنوات، كـ«بطل للحرب وبطل للسلام»، لكنه ليس على استعداد للتنازل فيما يتعلق بالضرورات الأمنية لبلده، ولا عن شرفه، وهو شرف يتحقق عبر استرداد كامل للأراضي التي خسرها. ومن جهة أخرى، فإن الإغلاق الذي يفرضه النظام البعثي على بلده إنما يصعب أن يتكيف مع تطبيع: فالتطبيع يتطلب انفتاحًا على الخارج، وهو انفتاح يُعتبرُ خطرًا على بقاء الديكتاتورية. ولا بد من ملاحظة أن الصحافة السورية، التابعة كليًا للنظام، إنما تقوم، على الرغم من

حفاظها على نبرة جد كفاحية ضد الدولة العبرية، بتهيئة الرأي العام لاتفاق سلام مع إسرائيل، شريطة إدراجه في الدفاع عن المصالح القومية السورية(٥).

وعلى أي حال، نجد، في الأيام الأولى من فبراير/ شباط، أن حزب الله يستأنف عملياته في الجنوب اللبناني، ملحقًا بإسرائيل خسائر عسكرية جديدة (مصرع أربعة جنود وإصابة خمسة في ٧ فبراير/ شباط). ويضطر إيهود باراك إلى الاعتراف بأن «ما يجري هنا هو حرب حقيقية. إننا نلحق خسائر قاسية بالخصم، إلاَّ أن مما لا مفر منه أن نتكبد خسائر».

وبحسب أوري لوبراني، المنسق الإسرائيلي المختص بالشؤون اللبنانية، فإن «الرئيس الأسد، بتركه حزب الله يمارس عملياته في الجنوب اللبناني، إنما يريد أن يثبت لنا أنه يتمتع بورقة في المفاوضات. وهو يريد أن يفرض علينا ثمنًا لوقف هذا التهديد».

اتفاق ٩ فبراير/ شباط ١٩٩٤

في هذه المرحلة من مراحل المفاوضات، لعب العسكريون الإسرائيليون دورًا رئيسيًا. وهم يريدون إنهاء أوجه الغموض البنّاءة في إعلان المبادئ لكي يتوصلوا إلى جرد تفصيلي ودقيق للشروط الأمنية الضرورية لإسرائيل. ويجري الاشتباه بأنهم إنما يريدون بذلك وضع عقبة في طريق إتمام عملية السلام. ويبدو بيريز وفريقه أكثر مرونة فيما يتعلق بتفاصيل معينة، لكنهما يظلان متشدّدين فيما يتعلق بما هو أساسي. ومجرد مسألة الداوريات الإسرائيلية على طرق المواصلات، مع عمق مجال إمكانية تدخلها، إنما تهدد طبيعة الحكم الذاتي نفسها، لأن بوسع العسكريين الإسرائيليين بهذا الشكل أن يكونوا موجودين في كل مكان من الناحية العملية. والتعامل مع الفلسطينيين عند نقطة العبور مع الأردن (جسر أللينبي) وعند نقطة العبور مع مصر (رفح) سوف يحدد طبيعة التغير في وضعيتهم: إذ تساء معاملتهم إساءة خاصة، حيث يجري تركهم ينتظرون لساعات طوال ويتم تفتيشهم تفتيشًا ذاتيًا لساعات طوال كما يتعرضون لاستجوابات. ويجب التمكن من تغيير الأمور من دون تعريض الأمن الإسرائيلي للخطر. لذا تُضافُ هنا مؤشرات السيادة، كالأعلام.

وخلال جلسات التفاوض الطويلة هذه تتصادم ضرورات الأمن الإسرائيلي وضرورات الكرامة الفلسطينية. ويغضب بيريز من الاضطرار إلى التعامل مع مسائل على هذه الدرجة من التفاهة ويتهم محاوريه بالإكثار من المماحكات، في حين أن التطلبات تأتي من معسكره هو.

ومن الواضح تماماً أن المعارضات كامنة أيضاً في كل معسكر. فالعسكريون الإسرائيليون لا يريدون ترك القرار لرجال وزارة الخارجية، ورابين، المنبثق من هذا الوسط العسكري، يميل إلى الإنصات لهم. أمّا عرفات، فهو يأخذ على عاتقه توضيح أنه هو الذي يملك سلطة القرار، حتى ولو تطلب الأمر التبرؤ من المفاوضين التابعين له أو اتخاذ قرارات نهائية من دون التشاور معهم. ومن ثم نشهد لقاءات منتظمة بين الفريقين الإسرائيلي والفلسطيني. وسلسلة من اللقاءات على انفراد بين بيريز وعرفات.

وبشكل عشوائي إلى حدٍّ ما، يتم التوصل إلى اتفاق، جرى توقيعه في القاهرة في ٩ فبراير/ شباط ١٩٩٤ من جانب عرفات وبيريز، في حضور مبارك[٦]. وبحكم نتائجه، سوف يحكم العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لسنوات عديدة. وبعد إعادة التأكيد على أن إسرائيل تظل مسؤولة عن الأمن الخارجي خلال الفترة الانتقالية، يجري تحديد ترتيبات المعابر الحدودية (جسر أللينبي، رفح وسواهما):

يلتزم الطرفان بعمل كل ما في إمكانهما للحفاظ على كرامة الأشخاص العابرين للمعابر الحدودية. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستكون الآليات مستندةً بقوةٍ إلى إجراءات قصيرة وحديثة.

وستكون عند كل معبر حدودي محطة نهائية ذات جناحين. وسيخدم الجناح الأول المقيمين الفلسطينيين في قطاع غزة وزائري هذه المناطق («الجناح الفلسطيني» في ما يلي من هذا الاتفاق). وسيخدم الجناح الثاني الإسرائيلي والآخرين («الجناح الإسرائيلي» في ما يلي من هذا الاتفاق). وستكون هناك منطقة مراقبة إسرائيلية مسوّرة، على النحو المشار إليه أعلاه.

أمّا الإجراء التالي فسوف يكون منشأ قيام طبقة فلسطينية مميّزة: «سوف يجري تطبيق ترتيبات خاصة للشخصيات البارزة (VIP) السالكة للجناح الفلسطيني».

وقد حُدِّدت شروط الانتقال بشكل تفصيلي. فبالنسبة لكل عبور، سوف يكون هناك مدير إسرائيلي عام مسؤول عن الإدارة والأمن، ومساعدان، واحدٌ فلسطيني بالنسبة للجناح الفلسطيني وآخرٌ إسرائيلي بالنسبة للجناح الإسرائيلي. وعند مدخل الجناح الأول، سيكون هناك شرطي فلسطيني، وسوف يجري رفع العلم الفلسطيني:

قبل دخول الجناح الفلسطيني، سوف يحدد العابرون حقائبهم الشخصية التي ستوضع على بساطٍ نقّال. وسيكون بوسع كل طرف تفتيش هذه الحقائب في داخل مجال رقابته الخاص، مستخدمًا موظفيه هو، وإذا ما لزم ذلك، سوف يكون بوسعه فتح هذه الحقائب لتفتيشها، في حضور صاحبها وشرطي فلسطيني.

أمّا المراقبة الإسرائيلية فسوف تكون أقل سفورًا قدر الإمكان:

الأشخاص الداخلون في الجناح الفلسطيني سوف يمرون تحت سقيفة مغناطيسية. وسوف يوجد شرطي إسرائيلي وشرطي فلسطيني عند كل جهة لهذه السقيفة. وفي حالة الاشتباه. سيكون بوسع كل طرف أن يطلب إجراء تفتيش ذاتي في كبائن التفتيش المجاورة للسقيفة. وسوف يجري تفتيش العابرين من جانب شرطي فلسطيني في حضورِ شرطيٍّ إسرائيلي. كما سيكون بالإمكان تفتيش الأغراض الشخصية في هذا المكان.

ثم سيجري تقسيم العابرين إلى ثلاثة صفوف:

الصف الأول سيستخدمه المقيمون الفلسطينيون في قطاع غزة ومنطقة أريحا. سيتجه هؤلاء العابرون إلى شباك فلسطيني سيتم فيه التحقق من وثائقهم وهوياتهم. وسوف يتم التحقق من وثائقهم من جانب موظف إسرائيلي سوف يتحقق أيضًا من هوياتهم على نحو غير مباشر بأسلوب غير مرئي.

وسيخدم الصف الثاني المقيمين الفلسطينيين الآخرين في الضفة الغربية. وسوف يتجه هؤلاء العابرون أولاً إلى شباك فلسطيني حيث سيتم التحقق من وثائقهم وهوياتهم. كما سيتجهون إلى شباك إسرائيلي حيث سيتم التحقق من وثائقهم وهوياتهم. وسيتم الفصل بين الشباكين بلوح زجاجي مظلّل وباب دوّار.

أمّا الصف الثالث فهو يخص الزائرين، الذين سيتجهون أولاً إلى شباك إسرائيلي، ثم إلى شباك فلسطيني. وفي حالة الاشتباه، سيكون لكل طرف سلطة رفض دخول أشخاص ليسوا مقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يجري إعطاء الإسرائيليين حق تحديد من هو المقيم ومن هو غير المقيم:

بالنسبة لتطبيق هذا الاتفاق، فإن من سوف يكونون مقصودين بـ«المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية» هم الأشخاص المسجلون، وقت سريان مفعول هذا الاتفاق، بوصفهم مقيمين في هاتين المنطقتين في سجل السكان الذي تحتفظ به الحكومة العسكرية لقطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك الأشخاص الذين سيكونون قد حصلوا بعد ذلك على إقامة دائمة في هاتين المنطقتين، بموافقة من جانب إسرائيل، بما يتماشى مع هذا الاتفاق.

وبعد إجراءات التحقق، سيجري تسليم العابر كارتًا سوف يتباين لونه بحسب فئته وسيتم استرداده، لدى الخروج، من جانب الموظفين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحتفظ إسرائيل بحق التصريح أو عدم التصريح للزائرين (الفلسطينيين) بالبقاء في الأراضي مدة أطول:

سيكون بوسع زائري قطاع غزة ومنطقة أريحا البقاء في هاتين المنطقتين لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، بما يتماشى مع التصريح الممنوح من السلطة الفلسطينية والمعتَمَد من إسرائيل. وسيكون بوسع السلطة الفلسطينية تمديد هذه المدة لثلاثة أشهر وستقوم بإبلاغ إسرائيل بهذا التمديد. ويتطلب أي تمديد جديد موافقة إسرائيل(×).

كما جرى تحديد المعالم الكبرى لتقسيم منطقة أريحا وقطاع غزة. ففي هذا القطاع، سوف تظل المستوطنات والمنطقة الحدودية مع مصر تحت السلطة الإسرائيلية. وسوف تكون هناك منطقة مسمَّاه بالمنطقة الصفراء ستحتفظ فيها إسرائيل بالمسؤولية عن الأمن، بينما ستحتفظ السلطة الفلسطينية بالمسؤولية عن الشؤون المدنية. وعلى طرق الوصول إلى المستوطنات، ستكون للسلطات الإسرائيلية كل السلطات والمسؤوليات الضرورية للقيام بنشاط أمني مستقل، بما في ذلك عبر داوريات إسرائيلية. كما ستكون هناك داوريات مشتركة.

ولم تكن الحدود النهائية لمنطقة أريحا قد حُدِّدت بعدُ. والحال أن المواقع الدينية الثلاثة المجاورة – مسجد النبي موسى ودير القديس يوحنا المعمدان ودير الكرنتينة– والتي طالب الفلسطينيون بدمجها بالمنطقة لن يتم إدراجها في هذه الأرض المحصورة. وبالمقابل، سوف تكون معابرّ تسمح بالوصول إلى هذه

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

المواقع مفتوحةً بمناسبة الأعياد الدينية المسيحية والإسلامية. وقد تقرر إيجاد معبر رابع لربط أريحا بضفاف البحر الميت، حيث من المفترض وجوب استحداث وتطوير موقع سياحي – صناعي مشترك.

ويَسعدُ بيريز بهذا الاتفاق، الذي يعفي الإسرائيليين من ضرورة السيطرة على شعب آخر والتسلط على حياته. على أن من شأن قراءة واقعية للنص أن تبين أن هذا الهدف بعيد عن أن يكون قد تم بلوغه. فالسيطرة على الأمن الخارجي إنما تعني مواصلة السيطرة على السكان الفلسطينيين بوسائل أخرى. والواقع أنه إذا كان الاتفاق يُقابَلُ بالارتياح في إسرائيل، فإنه يُقابَلُ بالشك والكآبة من الجانب الفلسطيني، بينما يشيد كلينتون بـ«مرحلة مهمة».

وفي لبنان، يدعو الشيخ نصر الله إلى القضاء على القيادة الفلسطينية:

> إننا نحث الشعب الفلسطيني على التعجيل بثورته، وعلى الانتفاض والعمل بجدية من أجل الإطاحة بقيادته الخائنة. إننا نحثه على القضاء على هذه القيادة الخائنة والصهيونية التي يمثلها رمزُها الأسودُ، ياسر عرفات(×).

ويبقى التفاوض على العناصر الأخرى لاتفاق غزة – أريحا بمستوى التفصيل نفسه. ويجري استئناف المحادثات في طابا في منتصف فبراير/ شباط ١٩٩٤. فيجري البدء بالعمل على أشكال إعادة الانتشار القادمة للجيش الإسرائيلي. وحجر العثرة في المحادثات يتعلق بأعداد الشرطة الفلسطينية القادمة، كما بسلاحها. فالإسرائيليون يودون تقييدها بـ ٦٠٠٠ رجل، بينما تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون عددها ١٠٠٠٠ رجل. وما يقلق إسرائيل ليس قدرة هذه القوة في الساحة بقدر ما هو أنها سوف تتألف بالأخص من عناصر قادمة من الدياسبورا وسوف تأتي مع عائلاتها. ومع افتراض وجود ١٠٠٠٠ شرطي، فهذا من شأنه أن يعني دخول ٢٥٠٠٠ شخص إلى الأراضي. والحال أن إسرائيل تريد الحدَّ إلى أقصى درجة من عودة الفلسطينيين، خلال الفترة الانتقالية على الأقل. وعلى العكس من ذلك، يريد عرفات تنظيم عودة أكبر عدد ممكن من مخضرمي النضال الفلسطيني. وهؤلاء الرجال الذين ليسوا في مقتبل العمر سوف يكونون رجال

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

شرطة بصورة مؤقتة، ثم سوف يحالون إلى التقاعد ويحل محلهم مناضلون سيتم تجنيدهم من داخل الساحة. وإذ يسعى عرفات إلى الالتفاف على الحظر الإسرائيلي للعودة، فإنه يُعلي مرة أخرى من الجانب السياسي، مهملاً الآثار السلبية على كفاءة القوة الفلسطينية.

إلاً أن الجيش الإسرائيلي، بما يشكل علامة مشجّعة، يبدأ في نقل العتاد والمعدات من القطاعات التي يجب عليه الجلاء عنها عند إعادة انتشاره. وكلما اقتربنا من أواخر فبراير/ شباط، صار الخطاب متفائلاً. ويجري الحديث عن تصديق نهائي على الاتفاق الذي من المفترض أن يتم تطبيقه على الفور.

مذبحة الخليل

يظل مستوى العنف جد قوي في الأراضي المحتلة. وفي قطاع غزة، لم يعد هناك أمل في انسحاب إسرائيلي مماثل للانسحاب الذي حدث في عام ١٩٥٧[٧]. وتدهور المستوى المعيشي على عدة سنوات تدهور ملحوظ، كما يجري دفع ثمن إغلاق الإسرائيليين لشبكة التعليم. وقد تحولت الانتفاضة إلى فوضى. فالعناصر المسلّحة المنبثقة من «عسكرة» الانتفاضة إنما تشكل عصابات جانحة إلى هذا الحد أو ذاك، خاصة العصابات المنبثقة من صفوف صقور فتح. والانحلال أقل تقدمًا في صفوف الجماعات الإسلامية الأكثر انضباطًا. ويواصل الجيش الإسرائيلي مطارداته، مستهدفًا بشكل خاص الإسلاميين ومتجهًا إلى أسلوب يمكن تشبيهه بأسلوب الاغتيالات الاستهدافية. وهكذا، فبين ١٣ سبتمبر/ أيلول و ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، لقي ٣٠ فلسطينيًا مصرعهم في قطاع غزة. كما يستمر قتل المتعاونين مع إسرائيل أو المعتبرين كذلك، على الرغم من النداءات الصادرة من القيادة الفلسطينية الموجودة في تونس العاصمة بالتوقف عن ذلك. والتزويد بالأسلحة النارية والذخيرة يأتي بالأخص من إسرائيل من خلال «بيئة» إسرائيلية، وإن كان أيضًا من خلال عسكريين إسرائيليين فاسدين يبيعونه للعرب. كما تجري مبادلة المخدرات بالسلاح. بل إن عرفات يتهم الجيش الإسرائيلي بالتآمر على الحكم الذاتي القادم، بإقدامه على هذه التصرفات. وبالإمكان على الأقل اتهام الحكومة العسكرية بالتساهل في هذا المجال: فمن شأن الفوضى والحركات الإسلامية إضعاف عرفات في الصفقة الكبرى للمفاوضات.

أمَّا في الضفة الغربية، فإن مرحلة الفوضى والانحلال ليست متقدمة إلى هذا الحد، لكن أعمال العنف مستمرة بين المستوطنين والسكان العرب. وعلاوة على الأعمال الانتقامية المنظَّمة بعد كل اعتداء على المستوطنين، نجد الرغبة المعلنة من جانب حركات ومنظمات المستوطنين في إحباط اتفاق ١٣ سبتمبر/ أيلول بإطلاق «انتفاضة يهودية». ومع ذلك فقد أبقت حكومة رابين على الإعفاءات الضريبية وتمويلات عديدة لصالح المستوطنين. ووقف الاستيطان «السياسي» يؤول دومًا من حيث الجوهر إلى مجال الكلام. فالمخططون يرتأون تكوين «كتل كبرى» للاستيطان تفضي إلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. و«أمن» المستوطنات يتحقق عبر بناء طرق تلتف على البلدات العربية، ومن ثم عبر مصادرة أراض جديدة. وللتمكن من الاحتفاظ بأفضل الأوراق الممكنة في المفاوضات النهائية، رفض رابين تمويل إعادة توطين شريحة صغيرة من المستوطنين أعربت عن رغبتها في مغادرة الأراضي المحتلة. فهو لا يريد خلق «سوابق»، حتى بالنسبة للمستوطنات التي يفكر في إخلائها عند التسوية النهائية(٨). وفيما يتعلق بهذا الموضوع، فإن تَوَافُقَ الآراء كبير بين صانعي القرار الإسرائيليين.

وفي ١٩ فبراير/ شباط، تلقى امرأة في الشهر الخامس من حملها وتنتمي إلى مستوطنة آرئيل مصرعها في اعتداءٍ تبنته حماس. فيفرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على البلدات العربية المجاورة لحمايتها من هجمات المستوطنين. وتشجب منظمةُ التحرير الفلسطينية الاعتداء.

والتوتر قويٌّ قوةً خاصةً في الخليل، حول ضريح الأنبياء الذي أصبح رهانًا محوريًا للمشاعر القومية والدينية. والعداوة مستديمة بين المدينة العربية ومستوطنة كيريات عربه اليهودية، كما مع بضع مئات من المستوطنين المقيمين بشكل مباشر في المدينة العربية. والحركات اليهودية الجذرية كحركة كاخ موجودة بشكل خاص، حيث تمزج بين التعصب الديني والروح القومية. وتؤدي أعمال العنف المستديمة وانعدام الأمن الناشئ عن اتفاق أوسلو إلى خلق مناخ خطر خطورة خاصة، يقلل من شأنه الجيش الإسرائيلي الذي لا يرى غير خطر الاعتداءات التي تقوم بها حماس.

وفي فجر ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٩٤، نجد أن الدكتور باروخ جولدشتاين، وهو ناشط يهودي من ناشطي حركة كاخ أميركي الأصل ويسكن كيريات عربه، يتسلل إلى ضريح الأنبياء. وقد تركه الحراس الإسرائيليون يدخل بسلاحه، لأنهم اعتبروه ضابطًا عاملاً. وعلى أي حال، فإنهم موجودون هناك لحماية المؤمنين المسلمين، لا المؤمنين اليهود. ويفتح جولدشتاين النار ببندقية أوتوماتيكية على المسلمين الذين جاءوا لأداء صلاة الفجر في هذه الفترة من رمضان. فيقتل ٢٩ شخصًا ويصيب نحو ١٢٥ آخرين، قبل إمساك الناجين به وضربهم إياه حتى الموت.

ويدور الحدث في أضخم تشوش. فالمؤمنون المسلمون يظنون أنهم يرون عدة مهاجمين كما يتهمون الحراس الإسرائيليين بإطلاق النار على الجمع. ويخرج سكان الخليل إلى الشوارع ويهجمون على الجيش الإسرائيلي، ثم يمتد العنف إلى كل الأراضي المحتلة. وخلال يومين، لقيَ ١٩ فلسطينيًّا مصرعهم وأصيب عدة مئات. ومن جديد، يجري إخضاع الأراضي المحتلة للإغلاق، كما يجري الاتجاه إلى مئات من التوقيفات.

ويجتمع رابين فورًا بالحكومة الإسرائيلية ويؤكد أن: «العمل الجنوني الذي قام به مريض نفسي لن يحول دون التصالح بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولن يوقف عملية السلام». وتشجب السلطات السياسية والدينية العمل الذي قام به مختلٌ، لكن المستوطنين يجدون له أعذارًا. ويؤكد عمدة كيريات عربه أن جولدشتاين قد تعرَّض لـ«انهيار عصبي»:

> نعرف أنه، منذ عدة أيام، كان يعتني عن طيب خاطر بيهود تعرضوا للإصابة جراء قذفهم بالحجارة وأن هذا قد عكّر صفوه بدرجة عميقة. كما نعرف أنه كان يتحدث منذ وقت طويل عن ضرورة استثارة وقف لعملية السلام بكل الوسائل.

وبالنسبة للشريحة الأكثر جذرية، يصبح جولدشتاين شهيدًا ويصبح مدفنه مزارًا.

وتطالب منظمة التحرير الفلسطينية بنزع سلاح المستوطنين وبحماية دولية لسكان الأراضي المحتلة. ويدعو عرفات إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن. وتعد حماس بالثأر للشهداء كما تهدد المعارضة الفلسطينية رابين وعرفات على حد سواء. ويدعو بل كلينتون منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى اللقاء بأسرع ما

يمكن في واشنطون لاتخاذ قرار بالتطبيق السريع لإعلان المبادئ. ويبدأ عرفات بالموافقة، ثم، حيال احتجاجات مجمل الفلسطينيين، يتراجع، حيث يشرط مجيئه بصدور قرار من مجلس الأمن من شأنه تأمين الحماية الدولية.

وفي ٢٦ فبراير/ شباط، ينضم عرب إسرائيل إلى التظاهرات الاحتجاجية. وفي يوم ٢٧، تَعتبرُ الحكومةُ الإسرائيلية حركة حماس حركة خارجة على القانون وتأمر بنزع سلاح عدد معين من ناشطيها. ويجري الإعلان عن إنشاء لجنة تقصّ للحقائق. إلاّ أن من غير الوارد معاقبة المستوطنين معاقبةً جماعية، ولا حتى نسف بيت مرتكب المذبحة، الشيء الذي من المفترض أن يحدث لو كان من ارتكب المذبحة عربيًّا.

وخلافًا لرأي بيريز، يرفض رابين رفضًا قاطعًا إزالة المستوطنة اليهودية الموجودة في داخل الخليل، في حين أن الرأي العام كان من المؤكد، في هذا السياق، أن يوافق على هذه الإزالة. ويتمسك رابين بنهجه الاستراتيجي الخاص بعدم إزالة المستوطنات خلال مجمل مدة الفترة الانتقالية. والحال أن هذا الثبات، والذي لن يقلل البتة من العداوة التي تكنها له حركات الاستيطان، سوف يدفع شركاءه الفلسطينيين إلى فقدان الثقة به. وبالمثل، فمن غير الوارد بالنسبة لرابين نزع سلاح المستوطنين، الذين يجب أن تكون لديهم الإمكانات اللازمة لتأمين حمايتهم. وهو يوضح أن إسرائيل ليست دولة شمولية. فالمواطنون الإسرائيليون يملكون حقوقًا يجب احترامها والمحاكم تضمنها. وهو لا يرى التناقض بين الطبيعة الديموقراطية للدولة والنظام الاستثنائي الذي يَخضع له السكان العرب. والرهان الحقوقي هو ما إذا كان التشريع الخاص بمكافحة الإرهاب والموروث من الانتداب البريطاني يمكن تطبيقه على السكان اليهود. فمن الناحية القانونية، ليس هناك ما يحول دون ذلك، إلاّ أنه لو أوجد رابين سابقةً، فقد يكون بوسع اليمين الإسرائيلي استخدامها فيما بعد ضد اليسار.

ثم إن رابين يريد توسيع أغلبيته البرلمانية لتشمل حزب تسوميت اليميني الذي يقوده الجنرال السابق رافاييل إيتان، رجل غزو لبنان في عام ١٩٨٢، والذي يعارض اتفاق ١٣ سبتمبر/ أيلول ويدافع عن تكثيف الاستيطان. لكن ميريتز، حزب اليسار الداعي إلى السلام، والنواب العرب يرفضون هذا التوسيع، مهددين بالانسحاب من الأغلبية إذا ما قام رابين، الذي يؤيده بيريز، بتنفيذه.

وإذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يشن في خطبه هجومًا حاميًا على المتعصبين المتجاسرين على رفع جولدشتاين إلى السماء، فإنه لا يمارس ضدهم سوى عقوبات رمزية، لا جدوى منها بالمرة. ويوافق الكنيست بأغلبية ٩٣ صوتًا من ١٢٠ صوتًا على اقتراح بشجب المذبحة. وعلى سبيل جبر الخاطر، يجري إخلاء سبيل ألف سجين فلسطيني، لكن هذا القرار كان قد اتخذ منذ وقت طويل بحيث يواكب تنفيذه نهاية رمضان [حلول عيد الفطر]. ويجري تقديم وعد بصرف تعويضات مالية لعائلات الأشخاص الذين قُتلوا في المسجد (وليس لعائلات القتلى الآخرين). وسوف يتم تحديد المبالغ من زاوية المستوى المعيشي للسكان العرب، ومن ثم فسوف تكون أدنى من المبالغ المقترحة بالنسبة للضحايا اليهود.

وقد جرى تعليق المفاوضات الثنائية مع سوريا والأردن في واشنطون. وتطالب منظمةُ التحرير الفلسطينية بفتح ملف المستوطنات وبطرح حماية دولية للسكان الفلسطينيين، وهو ما تود حكومة رابين تفاديه مهما كان الثمن. وعبثًا يحاول الفلسطينيون بيان أنه لا تُولى أهمية واحدة لأمن الإسرائيليين وأمن الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، يؤدي ضعف موقع عرفات في الرأي العام الفلسطيني والعربي إلى تضييق هامش تحركه. وتتواصل أعمال العنف خلال عدة أيام، حيث يسقط ضحايا فلسطينيون جدد. بل إن مستوطنًا يهوديًا يلقى مصرعه على أيدي عسكريين إسرائيليين ظنّوه إرهابيًا عربيًا. والجانب الرئيسي من الأراضي المحتلة خاضع لحظر التجول. وفي ٧ مارس/ آذار، يعطي بيانٌ صادرٌ عن حماس للمستوطنين اليهود في كل الأراضي المحتلة مهلة ثمانية أيام لإخلاء المستوطنات، وإلاَّ فإنها سوف تُطلِقُ «ردًّا مسلَّحًا على مذبحة الخليل»(×).

والحال أن لجنة تقصّي الحقائق، وعلى رأسها مئير شَمجار، رئيس المحكمة العليا، ومن ثم فهي مستقلة عن السلطة السياسية، إنما تعقد عددًا من جلسات الاستماع العلنية، التي تعيد بثها بشكل مباشر وسائلُ الإعلام الإسرائيلية. ويترك قاضٍ عربيٌ ذكي وحازم انطباعًا قويًا لدى الجمهور الإسرائيلي. وعلاوة على الثغرات العديدة في حماية المكان المقدّس، تكشف جلسات الاستماع عن اتساع التواطؤ بين الجيش والمستوطنين: إذ يتكشف أن من المحظور إطلاق النار على

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

مستوطنٍ قام بإطلاق النار على عربٍ، فقد يكون في موقف دفاعٍ عن الـنفس. ولا يجوز نزع سلاحه، لأن هذا قد يؤول إلى تعريض حياته للخطر. ومـن ثـم فمـن المسموح به للمستوطنين دخول المكان المقدَّس مسلحين. ويؤكد إيهود باراك، خلال استماع لجنة تقصّي الحقائق إليه، أن هذه المقتلة كانت مستبعَدَة تمامًا:

لقد اتخذنا تدابير معينة، إلاَّ أننا لم نكن لنتصور أن بالإمكان وقوع جريمة كهـذه. كنـا نتوقع أن يقوم مستوطنون [...] بثَقب إطارات سـيارات أو بتكـسير الواجهـات الزجاجيـة لسيارات أو بالانخراط في أعمال بلطجة. لكننا لم نكن لنتوقع فعلة كهذه.

وأمام القاضي العربي، يزعم أنه منذ بداية الانتفاضة لم يَر فـي أي لحظـة مدنيًّا إسرائيليًّا يطلق النار لكي يقتل. فيرد عليه القاضي ملوحًا بتقرير صادر عـن جمعية بيتسيليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان يُحصي أكثر من خمسين حالة لمـصرع فلسطينيين على أيدي مستوطنين. فيظل الجنرال ثابتًا على موقفه ويزعم أنه ما من كيلٍ هناك بمكيالين: إن مسلك الجيش الإسرائيلي مسلك مثالي إذا ما قـورن مـثلاً بمسلك الجيش الفرنسي في الجزائر الذي قضى في صفوفه آنذاك فترة تدريب.

ومثول باراك اعترافٌ بممارسات الجيش الإسرائيلي: فمثلما يردُّ هذا الأخيـر بقسوة على أعمال العنف الفلسطينية، مستخدمًا الأسلحة النارية ضد قذف الحجارة، فإنه لا يهتم بالتصدي لبلطجة المستوطنين. ومن المستحيل علـى بـاراك اعتبـار هؤلاء الأخيرين أعداء، وإلاَّ فقد يعني ذلك الدخول في منطق حرب أهلية لا مفـر منه. بل إن المستوطنين مساعدون للجيش الإسرائيلي – بأساليب تـدعو للأسـف أحيانًا بالتأكيد– في السيطرة على الأراضي، في حين أن الفلسطينيين مشتبهٌ دومًـا بارتكابهم الإرهاب. ومن ثم فعلى باراك الـسيطرة علـى الفلـسطينيين وحمايـة المستوطنين.

وسوف تودِع لجنة شَمجار استنتاجاتها في أواخر يونيـو/ حزيـران ١٩٩٤. وتذهب هذه الاستنتاجات إلى أن المذبحة هي من فعل رجـل واحـد. ولا تُـصدر اللجنة أي توصية جزائية ولا أبسط لوم رسـمي ولا حتـى أدنـى تـشكيك فـي المسؤوليات السياسية والعسكرية، فكل ما يصدر عنها هو مجرد توصـيات تقانيـة بشأن حماية المكان المقدَّس. وهكذا فسوف يتعين علـى الزائـرين اليهـود تـرك

أسلحتهم في المدخل. ومن ثم فإننا بإزاء ردّ يرغب في أن يكون تقانيًا على مسألة سياسية أساسًا. وسوف تُصدِّق الحكومة على هذه التوصيات بلا صعوبة.

وخلال الأزمة، انحازت إدارة كلينتون تمامًا إلى مواقف حكومة رابين، لكنها تنزعج من خطر انقطاع عملية السلام. وعليها الضغط على الطرف الفلسطيني، شبه المعتبرَ مذنبًا، والتفكير في الوقت نفسه في تدابير تسمح له بألاّ يفقد ماء وجهه أكثر من اللازم. وهكذا يجري تأخير التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن. ويدرك روس، خلال زيارته إلى تونس العاصمة، أن عرفات بحاجة إلى قرار «قوي»، في حين أن جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة تطالب باستخدام حق الفيتو الأميركي. ورابين مُوافقٌ على قرار قوي لو كان من شأن صدوره السماح باستئناف المفاوضات، لكنه يرفض التحرك لإنهاء تحركات الجماعات الموالية لإسرائيل في واشنطون. والحق إن حكومة رابين تشكو من نشاطية المؤسسات اليهودية الأميركية، التي تبدو أقرب إلى الليكود مما إلى حزب العمل.

وللضغط على عرفات، يتصل بل كلينتون بالأسد، ويتفق الزعيمان على أن سوريا سوف تستأنف المفاوضات إذا لم تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن. ويحذو الأردن هذا الحذو. وهكذا يفقد عرفات رصيد التضامن العربي. وفي تواز مع ذلك، يوضح الإسرائيليون أنهم قد يقبلون الوجود المؤقت لمراقبين دوليين غير مسلَّحين، إلاّ أنه مازال يتعينَ التفاوض على الشكل الذي قد يتخذه هذا الوجود.

ويتسنى الانتقال إلى التصويت على مشروع القرار رقم ٩٠٤ في مجلس الأمن في ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٤. وتستخدم الولايات المتحدة حيلة إجرائية تسمح بالتصويت على كل فقرة على حدة ويمكنها بفضلها الامتناع عن التصويت على نقاط حاسمة معينة:

إن مجلس الأمن،

وقد تأثر عميق التأثر للمذبحة المريعة التي ارتكبت ضد المؤمنين المسلمين أثناء صلاتهم في مسجد إبراهيم في الخليل في ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٩٤ خلال شهر رمضان المقدّس،

وقد انتابه القلق الشديد لسقوط ضحايا فلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، نتيجة لهذه المذبحة التي تُبرز ضرورة توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني.

وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على هذه الفقرة بسبب تسمية «الأرض الفلسطينية المحتلة» بدلاً من تسمية «الأرض المحتلة» المألوفة التي تستخدمها المؤسسات الدولية عادة.

وقد عقد العزم على التغلب على الآثار السلبية للمذبحة على عملية السلام الجارية،

وإذ يسجّل بارتياح الجهود المبذولة لضمان المواصلة الطبيعية لعملية السلام، وإذ يدعو كل الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها لأجل هذا الهدف،

وإذ يسجل شجب هذه المذبحة من جانب كل المجتمع الدولي،

وإذ يعيد التأكيد على قراراته ذات الصلة والتي تؤكد أن اتفاقية جنيف الرابعة الموقّعة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، بما فيها القدس، وإذ يعيد التأكيد أيضًا على مسؤوليات إسرائيل في هذا الصدد،

وتتعرض هذا الفقرة لامتناع أميركي جديد عن التصويت بسبب الإشارة إلى القدس بوصفها أرضًا محتلة. وبما أن الفقرتين موضع النزاع تظهران في الديباجة، فقد اعتبرتا أقل أهمية. ولولا ذلك لاستخدمت الولايات المتحدة ضدهما حق الڤيتو.

١٠ يشجب بقوة مذبحة الخليل وأعقابها التي أدت إلى مصرع أكثر من ٥٠ مدنيًا فلسطينيًا وإصابة عدة مئات ؛

٢٠ يطلب من إسرائيل، الدولة المحتلة، مواصلة اتخاذ وتطبيق تدابير، تشمل، بين تدابير أخرى، مصادرة الأسلحة، سعيًا إلى درء ارتكاب أعمال عنف غير مشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين ؛

٣٠ يطلب اتخاذ تدابير لضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين في كل الأرض المحتلة، تشمل، بين تدابير أخرى، وجودًا دوليًا أو أجنبيًا مؤقتًا، كان قد جرى النص عليه في إعلان المبادئ، وذلك، ضمن إطار عملية السلام الجارية ؛

٤٠ يرجو الدولتين الراعيتين لعملية السلام، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الروسي، مواصلة جهودهما لتنشيط هذه العملية لتوفير الدعم اللازم لتطبيق التدابير المذكورة أعلاه ؛

٥ - يعيد التأكيد على دعمه لعملية السلام الجارية ويطلب أن يتم من دون تأخير تطبيقُ إعلان المبادئ الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، في واشنطون (.D.C).

ويعلن الفلسطينيون غضبهم حيال الموقف الأميركي، خاصة امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على الفقرة المتعلقة بالقدس. ويزيد من غضبهم تصريحٌ أدلى به كلينتون أمام أعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية: «إنني أعتبر جيروزاليم الموحَّدة عاصمة إسرائيل». أمَّا الملك حسين فهو ينتقد الفلسطينيين بقوة، لأنهم، بمطالبتهم بذكر القدس في مشروع القرار، اضطروا الأميركيين إلى الامتناع عن التصويت:

كان ليكون من الأفضل ألاَّ يجري ذكر القدس حتى يتسنى تفادي امتناع الولايات المتحدة عن التصويت وضرورة العودة من جديد إلى مطالبة واشنطون بضمانات فيما يتعلق بموقفها تجاه المدينة المقدَّسة(×).

وفي الأراضي المحتلة، يصبح العنف مستديمًا بمجرد إلغاء حظر التجول. ففي ٢٨ مارس/ آذار، يلقى ستة من مناضلي فتح مصرعهم في قطاع غزة على يد وحدة إسرائيلية بلباسٍ مدني تزعم أنها تصرفت على هذا النحو في موقف دفاع مشروع عن النفس. وبحسب بن إيليعيزير، وزير الإسكان:

عندما يرى الجنود الخارجون في مهمَّة فلسطينيين متراصين ومسلحين، فإنهم ليس لديهم الوقت للتحقق ممَّا إذا كان هؤلاء إرهابيين مطلوبين أم مناضلين فتحاويين أم ناشطين إسلاميين. فالشيء الوحيد الذي يجب القيام به هو الهجوم وفتح النار.

والضحايا من رجال دحلان المكلَّفين بالتمهيد لعودة منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الزعيم الفلسطيني [دحلان] يُبقي على حواره مع ليبكين - شاحاك.

ويبقى تسوية مسألة «الوجود الدولي أو الأجنبي المؤقت». وهي موضع محادثات متوترة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في تونس العاصمة. فهؤلاء الأخيرون يقترحون القيام في الخليل بنشر قوة شرطة فلسطينية تُوضع تحت

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

المسؤولية الإسرائيلية، وهو ما لا يقبله الطرف الفلسطيني. وفي ٣١ مـارس/ آذار ١٩٩٤، يتم التوصل إلى اتفاق ينص على النشر المؤقت لـ ١٦٠ مراقبًا (٩٠ نرويجيًا و ٣٥ دانمركيًا و ٣٥ إيطاليًا) من دون أي وظيفة عسكرية أو شرطية، مهمتهم حفز الاستقرار واستعادة الحياة الطبيعية. وستكون ولا يتهم قابلة للتجديد كل ثلاثة أشهر باتفاق متبادل. وتكلفة المهمة المسماة بالوجود الدولي المؤقت في الخليل (TIPH)[٩]، سوف تتحملها البلدان المانحة.

والهدف المعلن للـ TIPH هو الإسهام في تحقيق الأمن للفلسطينيين:

سوف تتمثل مهمات أفراد الـ TIPH في:

أ) أن يحفزوا، بوجودهم، شعورًا بالأمن بين فلسطينيي الخليل ؛

ب) أن يساعدوا على حفز الاستقرار وحفز بيئة مناسبة من شأنها مؤاتاة هناء فلسطينيي الخليل ونموهم الاقتصادي ؛

ج) أن يتابعوا الجهود الهادفة إلى استعادة أمن الفلسطينيين والأحداث التي قد تؤثر على هذا الأمن، إلى جانب متابعة عودة الحياة الطبيعية إلى مدينة الخليل.

على أن العمل الملموس الوحيد هو نقل التقارير إلى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وإلى لجنة الاتصال الخاصة التابعة للبلدان المانحة.

وقد اضطر عرفات إلى التنازل عن الجانب الرئيسي من طلباته، ما يجعله يبدو محاورًا جادًا في نظر المفاوضين الإسرائيليين. ويصرخ اليمين الإسرائيلي بتهمة التخلي عن السيادة. إذ يعلن نيتانياهو: «إن رابين، بتخليه عن سيادتنا على هذه الأرض، إنما يخون الصهيونية واليهودية وإسرائيل». ويرى الفلسطينيون أن ما حدث يشكل نجاحًا ديبلوماسيًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذا لن يوفر أي حماية فعلية لسكان الخليل.

ويمكن الآن العودة إلى فتح المباحثات حول اتفاق غزة – أريحا.

غزة – أريحا

بينما يجري استئناف المحادثات في القاهرة، يقوم الإسرائيليون بإبداء عدد معين من اللفتات. فهم يصرحون بعودة عدة عشرات من الكوادر الفلسطينية المطرودة في ثمانينيات القرن العشرين. وقد أصبحت غالبيتهم كوادر في منظمة

التحرير الفلسطينية مكلّفة بمتابعة الأمور في الأراضي المحتلة. وعند معبر جسر أللينبي، جرى تعريضهم لمضايقات من جانب الجيش الإسرائيلي تدقق تدقيقًا على توافه الأمور بشكل خاص. وهذه العودة إلى البلد لا تدع مجالاً لأي دفقة ولا لأي فرحة شعبية، وهو ما يترجمه انتشار الشعور بالإحباط. ويعاد مجلس بلدية الخليل، الذي سبق حله في عام ١٩٨٣. وسوف يكون بوسع قوة تتألف من ١٥٠ شرطيًا آتين من الخارج أن توجد في قطاع غزة وأريحا، لكن الإسرائيليين يعارضون قيامهم بالدخول دخول الظافرين. إذ يجب أن يصلوا بشكل مستتر. وتدور الاستعدادات لإخلاء جزء من قطاع غزة بشكل ظاهر، إلاّ أنه يجري بذل كل شيء لإظهار أننا بإزاء إعادة انتشار، لا بإزاء انسحاب، بحيث يكون هذا الإظهار جليًا.

وفي ٦ أبريل/ نيسان، يؤدي هجوم انتحاري بسيارة مفخخة إلى مصرع سبعة إسرائيليين. وتتبنى حماسُ الهجوم بوصفه عملاً انتقاميًا بمناسبة اليوم الأربعين بعد مذبحة الخليل (أي اليوم التأبيني). والهدف هو توجيه «ضربات مؤلمة(×)» للإسرائيليين. وهذا هو الهجوم الانتحاري السابع منذ ١٣ سبتمبر/ أيلول. والحال أن بيان حماس إنما يدعو ياسر عرفات «شخصيًا(×)» إلى

> وقف المحادثات مع إسرائيل لمدة عام، لأن وحداتنا سترغم القادة الإسرائيليين على سحب جنودهم ومستوطنيهم من غزة وأريحا والخليل من دون شروط، وذلك كمرحلة أولى قبل تحرير كل الضفة الغربية وقطاع غزة(×).

واستراتيجية حماس واضحة: أن تحتكر النزعة القومية الفلسطينية لصالحها بتجريد عرفات وفتح من الاعتبار تمامًا. وعلى الرغم من أنها تصوّر نهجها أحيانًا على أنه وسيلة لخلق علاقة قوى أكثر مؤاتاة للفلسطينيين، بما يسمح من ثم بنيل المزيد، فإن هدف حماس هو بالفعل إزالة منافستها السياسية، حركة فتح، التي تشكل عقبة في وجه تكوين مجتمع سياسي إسلامي خالص. والنضال ضد إسرائيل والنضال ضد فتح لا ينفصلان، حتى وإن كان يجري التشديد على النضال الأول في الحديث العلني. وبشكل مُناظر، من جهة أخرى، فإن عملية السلام، بالنسبة لإسرائيل كما بالنسبة لعرفات، إنما تهدف أيضًا إلى إزالة حماس من حيث كونها عاملاً سياسيًا.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي اليوم التالي، يؤدي هجومان آخران إلى مصرع فرد إسرائيلي وإصابة عدة إسرائيليين. فيعزل الجيش الإسرائيلي الأراضي المحتلة عن بقية العالم. وتقرر حكومة رابين الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية للحلول محل العمال الفلسطينيين، الذين سيجري الحد من عددهم.

ويؤكد نيتانياهو:

إن هذه المقتلة هي النتيجة المباشرة للسياسة الحمقاء التي تنتهجها هذه الحكومة. إننا نطالب بالوقف الفوري للمفاوضات مع العرب ووضع حدٍّ لإخلاءات سبيل الإرهابيين الفلسطينيين وتشكيل لجنة تقصٍّ للحقائق للنظر في ملابسات هذه المذبحة.

وتشير حكومة إسرائيل إلى أنه ما من بديل هناك عن مواصلة المفاوضات، بل عن التعجيل بها. وفي ١٢ أبريل/ نيسان، يتم التوصل إلى اتفاق، في القاهرة، على النشر التدريجي لـ ٩٠٠٠ شرطي فلسطيني في غزة وأريحا، وعلى إخلاء سبيل ٥٠٠٠ أسير فلسطيني غير منتمين لحماس. وفي ١٣ أبريل/ نيسان، بينما يتبادل الطرفان الاتهام بالمسؤولية عن التأخير – لأن هذا اليوم كان الموعد النهائي لإعادة الانتشار التي نصَّ عليها إعلانُ المبادئ–، يؤدي هجوم جديد تبنته حماس إلى مصرع ٦ وإصابة ٢١ في محطة طرق إسرائيلية.

والحال أن عرفات، الذي يتحدث في ستراسبورج أمام مجلس أوروبا، إنما يعرب عن الأسف لهذه

الهجمات، التي لا تستهدف إلاّ المدنيين، الإسرائيليين أو الفلسطينيين. إن كل هذه القوى المتطرفة، على الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، إنما تنخرط في تصعيد من المستحيل وقفه(×).

وهو يلقي بالمسؤولية عن الوضع على حكومة رابين:

لقد واصلت سياستها في الذبح والاعتقالات وحظر التجول وعزل المدن، خاصةً القدس، وواصلت تشجيع المستوطنين المتعصبين الذين يرتكبون جرائم القتل والاعتداءات بتواطؤ من جانب وحدات معينة في الجيش الإسرائيلي(×).

فيوضح رابين لأول مرة أنه مستعد للعمل على إخلاء المستوطنات، ولكن في إطار الاتفاق النهائي. وهو يطالب الأردن بوضع حدٍّ لنشاطات حماس على أرضه

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

– فالواقع أن العمليات الأخيرة كان قد جرى تبنيها أو تبريرها إنطلاقًا من عمّان:

لا يجوز السماح بأن تتمتع حماس، هذا العدو لعملية السلام، بنوع من الملاذ في الأردن. إننا ننظر بأعظم استشعار للخطر إلى حقيقة أن الأردن وحكومته لم يفعلا شيئًا بالمرة لمنع حماس من التصرف بحرية في الأردن وتبني الجرائم. ونحن لسنا على استعداد للصفح عن ذلك وقبول استمرار هذا الوضع.

ويرى الأردن أن هذه الانتقادات غير مبرَّرة: إذ لا يوجد غير مكتب تمثيل سياسي واحد لحماس في المملكة. والواقع أن حماس تستفيد من الحماية الفاعلة التي يوفرها لها الإخوان المسلمون الأردنيون[١٠]. وقد عقدت السلطات الأردنية صفقة مع المنظمة الإسلامية: فقد حصلت هذه المنظمة على تصريح شبه رسمي بإقامة قيادتها الخارجية في الأردن، في مقابل التعهد بعدم القيام بعمل مسلَّح انطلاقًا من الأرض الأردنية. وعلى أي حال، فإن الملكية تحمي نفسها من خطر تكرار وضع ١٩٦٧ – ١٩٧٠، حيث كاد الفلسطينيون يقضون على الدولة الأردنية، وتُزوِّد نفسها بوسيلة ضغط إضافية على منظمة التحرير الفلسطينية، التي تظل علاقاتها معها سيئة. والآن ترى السلطة الأردنية أن حماس قد تمادت في إعلان تبني الهجمات انطلاقًا من العاصمة الأردنية. فتجري ممارسة عدد معين من الضغوط البوليسية على الحركة لتوصيل الرسالة.

وفي الأراضي المحتلة، يقوم الإسرائيليون بتوقيف عدة مئات من الفلسطينيين المشتبه بانتمائهم لحماس. ومن عمّان، يوضح متحدث بلسان هذه المنظمة أنها قد توافق على «هدنة» مع إسرائيل في حالة الجلاء عن كل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وفي ٢٢ أبريل/ نيسان، تعقد فتح وحماس اتفاقًا لإنهاء مواجهاتهما وتسويات حساباتهما في الأراضي المحتلة. وهما تعلنان عفوًا عن الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع إسرائيل إذا ما قاموا بتسليم أنفسهم في غضون مهلة لا تزيد عن شهر واحد. ولا يدور حديث عن مسألة الهجمات المعادية للإسرائيليين، ما يقود المسؤولين الإسرائيليين إلى الخوف من توزيع للأدوار بين الحركتين الفلسطينيتين.

وفي الجنوب اللبناني، يسفر هجوم قام به حزب الله، في ١٤ أبريل/ نيسان، عن مصرع ستة أفراد في صفوف جيش لبنان الجنوبي. وردًا على ذلك، تقصف

الميليشيا مدينة صيدا، ما يؤدي إلى مصرع أربعة أشخاص وإصابة عديدين ووقوع أضرار مادية مهمة. وعندئذ تطلق المقاومة الإسلامية وابلاً من قذائف الكاتيوشا على الجليل الإسرائيلي، من دون أن يؤدي ذلك إلى سقوط ضحايا. وتوبّخ السلطات الإسرائيلية جيش لبنان الجنوبي لارتكابه «الخطأ» المتمثل في قصف صيدا، معترفةً ضمنيًّا بالقاعدة التي فرضها حزب الله. ويعلن لوبراني:

> يظل جيش لبنان الجنوبي رأس حربتنا في الجنوب اللبناني ويواصل التصرف كما يجب فيما يتعلق بحماية حدودنا الشمالية. وسوف يستمر التعاون بين جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي. ومن المفترض أن جيش لبنان الجنوبي أراد أن يكون أكثر نشاطًا في قمع العمليات الموجهة ضده. وهو لا يتمكن، أحيانًا، من ضبط النفس فيردُّ بإطلاق النار، كما كانت تلك هي الحال يوم الجمعة حين قام بقصف صيدا.

ويواصل رابين المطالبة بدمج جيش لبنان الجنوبي في القوات الأمنية اللبنانية كشرطٍ للجلاء عن الجنوب اللبناني. وفي ٢٠ أبريل/ نيسان، يلقى ثلاثة من المدنيين اللبنانيين مصرعهم في الجنوب اللبناني جراء عمليات قصف من جانب المدفعية الإسرائيلية.

وفي لبنان أيضًا، يجري حظر القوات اللبنانية ويتم توقيف قائدها، سمير جعجع. ويجري اتهامه بارتكاب جرائم مختلفة، بينها التعاون مع إسرائيل. وهكذا تجد القوة السياسية المسيحية المستقلة نفسها وقد أُزيلت.

والعيب الكبير في إعلان المبادئ هو غموضه فيما يتعلق بعدد كبير من المسائل، ما يسمح بتقديم قراءات جد متباينة له. وعلى العكس من ذلك، فإن مفاوضات القاهرة محكوم عليها بتحديد كل التفاصيل التي تنطوي، عدا جانبها المادي، على بُعد رمزي قوي من زاوية مسألة السيادة. وكان قد تم إحراز تقدم ملحوظ على الرغم من الأجواء المضطربة التي ميزت شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٤، لكن كل ملف إنما يؤدي إلى مواجهات حادة. والدبلوماسية الأميركية عازمة على التدخل لخلق دينامية حاسمة.

وفي أواخر أبريل/ نيسان، يبدأ كريستوفر وفريقه جولة جديدة في الشرق الأوسط. ولدى مرورهم الأول بالقاهرة، في يوم ٢٨، تنعقد قمة بين عرفات

ومبارك وبيريز وكريستوفر. ويعلن الرئيس المصري أن توقيع الاتفاق سيتم في ٤ مايو/ أيار. فيمكث في القاهرة دبلوماسي أميركي للإسهام في دفع الأعمال إلى الأمام. فمن غير الوارد قبول تأخير جديد في عقد الاتفاق.

ويعلن بيريز أن من المفترض وجوب بدء تطبيق الوضع النهائي للأراضي المحتلة بعد ثلاث سنوات من الحكم الذاتي، لا بعد خمس سنوات، كما نصَّ على ذلك إعلان المبادئ:

> لقد قررنا منح الفلسطينيين وثيقة سفرٍ، هي في آن واحدٍ تصريح بالانتقال وجواز سفر [سوف تحمل الإشارتين على حدٍّ سواء] مدة صلاحيتها ثلاث سنوات، الموعد الذي سيجري فيه تدشين الوضع النهائي. وقد قررنا بدء المفاوضات بشأن الوضع النهائي في ختام العام الثاني للحكم الذاتي ويجب أن تُختتَم بعد عام من ذلك. وهذا هو السبب في أننا قررنا إصدار تصريحات انتقال للفلسطينيين مدة صلاحيتها ثلاث سنوات. [...] وهذا حلٌّ لائق وأصيل وذكي لا يستبق الحكم على قيام دولة فلسطينية.

وفي ٢٩ أبريل/ نيسان، بعد عدة شهور من المفاوضات، يتم التوقيع في باريس على الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي – الفلسطيني[١١]. وهو ينص على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل وتحديد حصص فيما يتعلق بمنتجات معينة وضريبة على القيمة المضافة نسبتها ١٥% في الأراضي المحتلة، في مقابل ١٧% في إسرائيل وتحديد رسوم جمركية مشتركة مع إعفاءات يتم التفاوض عليها وإنشاء هيئة نقدية فلسطينية سوف تراقب البنوك وتدفقات رؤوس الأموال، لكنها لن تُصدرَ عُملةً. وسوف يتعين على الإسرائيليين تسليم ما نسبته ٧٥% من الإسهامات الضريبية الاجتماعية المجباة عن أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. وسوف يكون الشيكل والدينار الأردني والدولار الوسائل المشروعة للدفع في الأراضي المحتلة.

ويرى أحمد قريع، الذي قاد الوفد الفلسطيني، أن بروتوكول باريس يتضمن رمز السيادة الفلسطينية ويُرسي معالم دولة فلسطينية مستقلة، حتى وإن لم يكن من الوارد الآن إيجاد عُملة جديدة. والواقع أن هذا البروتوكول إنما يضع السلطة الفلسطينية في تبعية مستديمة لإسرائيل فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، لأن المورد الرئيسي يظل الرسوم الجمركية، التي ستقوم إسرائيل بتحصيلها ثم تسليمها

للفلسطينيين. وسوف تضطر الأراضي الفلسطينية إلى الحفاظ على نِسَب متساوية، ما يعني استحالة منافسة المنتجات الإسرائيلية وعدم مراعاة الدخول بالنسبة للفرد الواحد. وكما سوف نرى فيما بعد، فإن سعرًا واحدًا للوقود وللمنتجات الأساسية لا يمثل عبئًا متساويًا بالنسبة للفلسطينيين وبالنسبة للإسرائيليين. وبشكل عام، يَفرضُ بروتوكول باريس قواعد واحدة على اقتصاد متطور واقتصاد كان قد حيل في الواقع على مدار عقود دون تنمية قدراته الإنتاجية. وسوف تبين الحقائق الواقعية أن الاتفاق لا يسمح لا بالتنمية الاقتصادية ولا بالاستقلال الاقتصادي. ومن المفترض أن التوجه إلى منطقة للتجارة الحرة بدلاً مما إلى اتحاد جمركي كان من شأنه أن يكون أفضل من زاوية تحقيق الرخاء للفلسطينيين، لكن هذا كان من شأنه أن يفترض تعيين حدود، وهو ما يعدُّ مستحيلاً في سياق وضع مؤقت.

ويحث الأميركيون دومًا على التوصل إلى اتفاق إسرائيلي – سوري. وبما أن الاتفاق مع الفلسطينيين بات الآن أكيدًا، فليس بإمكان رابين استخدام هذه الذريعة. ومن ثم يقدم كريستوفر إلى الأسد مجموعة من المقترحات التي تم الاتفاق عليها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. فمن شأن الجلاء عن الجولان أن يمتد على أربع سنوات ونصف وأن يتم على ثلاث مراحل. ومن شأن المرحلة الأولى، بعد تسعة أشهر من التوقيع، أن تكون محدودة وأن لا تتعلق بأي مستوطنة من المستوطنات الإسرائيلية، وإن كان من الوارد أن تتعلق بقرية درزية. ومن شأن مرحلة الانسحاب الثانية أن تجري بعد ما بين ثمانية عشر شهرًا وأربعة وعشرين شهرًا من التوقيع، أمَّا المرحلة الثالثة فمن شأنها أن تمضي إلى خطٍ يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. ويضيف باراك بنودًا أمنية تقسِّم الأرض السورية إلى أربع مناطق، مع تدابير لنزع السلاح والحد من التسلح. والعلاقات السلمية والانسحابات والتدابير الأمنية مشروطة بعضها بالبعض الآخر. ويرى الأميركيون أن هذه مقترحات قصوية يُراد بها بدء المفاوضات.

ويردُّ الأسد على كريستوفر وروس بمقترحات مضادة تتميز بالطابع نفسه: من المفترض أن تتميز التدابير الأمنية بمدى جغرافي محدود وأن تكون ذات طبيعة تبادلية ؛ ومن شأن العلاقات السلمية أن تكون مشروطة بالانسحابات، التي لا يجب لها أن تستغرق أكثر من ستة أشهر، كما يجب لهذه العلاقات أن تكون مشروطة

باتفاقي سلام مع لبنان والأردن. ويحدّدُ الأسد، بالأخص، مـرة وإلـى الأبـد، أن الانسحاب «الكامل» يعني الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لا إلى حدود فلسطين زمن الانتداب.

وبعبارة أخرى، فإن سوريا تطالب بتلك الأجزاء من الأرض الفلسطينية (٦٦ كيلومترًا مربعًا) التي كانت تسيطر عليها حتى عام ١٩٦٧. وبصرف النظر عـن رفضها التنازل عن أي جزء من الأرض العربية، فإن هذا المطلب إنما يتماشى مع رغبة قديمة في إعادة النظر في الحدود التي رسـمها الفرنـسيون والبريطـانيون، والتي حالت دون وصول سوريا إلى بحرية طبريه، خلافًا لحـدود ولايـة دمـشق العثمانية السابقة. وإلى ذلك الحين، لم يكن الإسرائيليون قد أخذوا مأخذ الجـد هـذا المطلب، الذي يعيد طرح مسألة توزيع الموارد المائية في المنطقة. وهم يعتبـرون أنفسهم الورثة الشرعيين الوحيدين لفلسطين زمن الانتداب. ومـن جهـة أخـرى، طالبت منظمةُ التحرير الفلسطينية هي أيضًا بهذه الأجزاء مـن الأرض. وبالنـسبة للأميركيين، يبدو هذا المطلب السوري بمثابة اكتشاف، على الأقل إذا ما صدقنا من كتبوا مذكراتهم من مسؤولي إدارة كلينتون. وهذا يثبت بالأخص أنهـم مُـشرَّبون تمامًا بالرؤية الإسرائيلية للأمور ولا يأخذون في حسبانهم الرؤى العربية.

ولدى عودة كريستوفر إلى إسرائيل، يصطدم برابين. فهـو يـرى أن الـرد السوري له الطابع نفسه الذي للاقتراح الإسرائيلي، وهو موقف قصوى يتيح أفقًـا لعقد صفقة. بينما يرى رابين، بالمقابل، أن من غير الوارد إدخال تعديل على مـا يبدو بالفعل بمثابة تضحية ملحوظة. ويرى رابينوفيتش[١٢] هنا تباينًا صارخًا بـين رؤية دولة صغيرة تتشبث بأبسط متر مربع من الأرض وبكل ذرة مـن الكرامـة، ورؤية دولة عظمى مترامية الأطراف تسعى إلى حلولٍ وسط واتفاقات وتتعامل مع الشواغل الزهيدة للأطراف المحلية بمزيجٍ من نفاد الصبر والإحسان. ولا يخطـر بباله أن سوريا والفلسطينيين يتقاسمون هذه الرؤية للأمور.

ويرى الأميركيون أن من شأن اتفاق إسرائيلي – سوري أن يـستتبع تلقائيًـا اتفاق سلام مع لبنان والأردن، ما يُفترض أن يسهل إدارة الملـف الفلـسطيني وأن يعزل بالكامل صانعيّ المتاعب، العراق وإيران، آخر دولتـين تقاومـان الهيمنـة الأميركية على المنطقة.

والحال أنه ضمن هذا المناخ المتوتر إلى حدٍّ ما يـذهب الفريـق الأميركـي ورابين إلى القاهرة في ٣ مايو/ أيّار للتفاوض النهائي مع عرفات تحـت رعايـة مبارك. وكان من المتفق عليه أن من شأن عرفات أن يمضي إلـى الوجـود فـي أراضي الحكم الذاتي معتمدًا على مجلس من أربعة وعشرين عضوًا. وتظل بـضع نقاط ساخنة واجبة التسوية: فعرفات يريد أعظـم اتـساع ممكـن لجيـب أريحـا والمسؤولية عن المنطقة الساحلية جنوب قطاع غزة ومرابطة شـرطي فلـسطيني على جسر أللينبي، بينما يطالب رابين بالحصول على قائمة بأسماء أعضاء المجلس الفلسطيني الأربعة وعشرين. ويعمل الوفدان حتى فترة متأخرة من الليل ويتفقـان على تسوية المسائل العالقة بعد التوقيع.

وقد حدّد هذا التوقيع بالساعة الحادية عشر صباحًا، من يوم ٦ مايو/ أيّار، في القاهرة، أمام ١٥٠٠ شخص – بما يشبه طبعة جديدة من حفل التوقيع الذي جـرى في واشنطون. وعرفات هو الذي يبدأ بتوقيع الوثائق. ويلاحظ رابـين أن الـزعيم الفلسطيني لم يوقع على الخرائط المدرجة في نهاية الوثيقة. فيعقب ذلك نـوع مـن التمثيل النفساني، لما فيه عظيم غضب المصريين. ولا يوافق عرفات في النهايـة على التوقيع إلاّ في مقابل خطاب من رابين يعدد النقاط العالقة. والحال أن الحفـل الذي نظمه مبارك إنما يَفسَدُ جزئيًا. وسوف يتذكر الرئيس المـصري ذلـك ولـن ينخرط بعد ذلك بشكل مباشر في المفاوضات.

وقد قُدّمَ تفسيران، غير متناقضين، لتبرير مسلك عرفات: فمن جهة، يُفترض أنه لم يكن قد جرى إبلاغه من جانب مرؤوسيه بأن هناك اتفاقًا على تأجيل تـسوية المسائل التي لم يتم حلها ؛ ومن جهة أخرى، يُفترض أنه أراد أن يبين لجمهـوره الفلسطيني أنه، على الرغم من رضوخه للمطالب الأمنية الإسرائيلية فـي جانبهـا الرئيسي، فإنه قد تشبّث حتى النهاية بأبسط قطعة أرض فلسطينية وبالـدفاع عـن كرامة شعبه.

الاتفاق

تشتمل الوثيقة على نص الاتفاق الذي يشغل ١٩ صفحة وملاحـق وخـرائط تشغل ٤٠٠ صفحة، ما يشهد على درجة دقة المفاوضات[١٣]. وتتدرج الوثيقة فـي

استمرارية مؤتمر مدريد وتشكل تطبيقًا لإعلان المبادئ. وهي جزء من عملية السلام. ويتقرر أن تؤدي المفاوضات بشأن الوضع الدائم إلى تطبيق القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

ويتعهد الإسرائيليون بالقيام بانسحابٍ في الأسابيع الثلاثة التالية للتوقيع وبنقل صلاحيات الحكومة العسكرية إلى السلطة الفلسطينية:

المادة الرابعة: بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها

١. تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم ٢٤ عضوا تمارس جميع السلطات الاشتراعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق، وستكون مسؤولة عن ممارسة وظائف قضائية [...].

٢. تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشئ في حدود اختصاصاتها إدارات أخرى أو تلحق بها وحدات إدارية [...].

٣. على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية، وأي تغيير في هؤلاء الأعضاء [...].

المادة الخامسة: الولاية القانونية

١. تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي الوظيفي والشخصي، على النحو المبين أدناه:

أ. يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي أرض قطاع غزة ومنطقة أريحا باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية، طبقًا لنصوص هذا الاتفاق.

ب. يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية ولا الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيلية، ولا الأمن الخارجي.

ج. تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأشخاص الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي [...] باستثناء الإسرائيليين [...].

٢. تخول السلطة الفلسطينية، في حدود صلاحياتها، سلطات ومسؤوليات اشتراعية وتنفيذية وقضائية على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق.

٠٣ أ. تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين [...].

ب. تمارس إسرائيل سلطتها من خلال حكومتها العسكرية [...]. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على الأشخاص الحاملين للجنسية الإسرائيلية.

ويجري اللعب على التمييز بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

المادة السادسة: صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها

٠١ للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الآتية طبقًا لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه:

أ. الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضًا الصلاحيات التنفيذية،

ب. تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة،

ج. تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات [...].

٠٢ أ. [...] لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات [...].

ب. [...] لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط:

١) اتفاقات اقتصادية [...]،

٢) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات [...]،

٣) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية [...] أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف،

٤) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتربوية.

وسوف تكون القرارات التشريعية للسلطة الفلسطينية تحت الرقابة الدائمة من جانب إسرائيل:

المادة السابعة: الصلاحيات التشريعية للسلطة الفلسطينية

٠١ للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها إصدار قوانين، بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وتشريعات أخرى.

٠٢ يجب أن تكون القوانين [...] مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

٠٣ يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية [...] بأية قوانين [...] ولإسرائيل أن تطلب في مهلة ٣٠ يومًا من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية [...].

٠٥ في حالة عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل في غضون ١٥ يومًا إلى قرار [...]، يُحالُ الموضوع إلى هيئةٍ لإعادة النظر تتألف من قاضين [...]، بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف [...].

٠٩ تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة أو منطقة أريحا، ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها بما يتماشى مع هذا الاتفاق.

وسوف تتمتع السلطة الفلسطينية بقوة شرطة قوية تحتكر السلاح:

المادة الثامنة: ترتيبات الأمن والنظام العام

٠١ تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية [...]. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضًا المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات العام [...].

ويتعهد الطرفان بالتعاون:

المادة الثانية عشرة: العلاقات بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية

٠١ تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين وفي ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي استفزاز، خاصة في شأن الدعاية المعادية [...].

٠٢ [...] تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التعديات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات [...] والتهريب والاعتداءات على الأملاك [...].

المادة الثامنة عشر: منع النشاطات العدائية

يتخذ الجانبان كل التدابير الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر [...].

المادة العشرون: تدابير تعزيز الثقة

[...] يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يأتي:

١. لدى توقيع هذا الاتفاق، تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو ٥٠٠٠ محتجز وسجين فلسطيني [...]

٢. [...] يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين [...].

٤. يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية [...].

وترقبًا لتسوية نهائية، لن يتعرض المتعاونون [مع إسرائيل] للملاحقة القضائية. وفلسطينيو الخارج المصرَّح لهم بالمجيء إلى قطاع غزة أو أريحا لن يتعرضوا للملاحقة القضائية عن مخالفات ارتكبت قبل ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣.

والتوقيع الذي تم في ٤ مايو/ أيّار هو بداية الفترة الانتقالية التي تتألف من خمس سنوات:

المادة الثالثة والعشرون: بنود ختامية

١. يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بمجرد توقيعه [...]

٣. تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نصَّ عليها إعلان المبادئ اعتبارًا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق [...]

٥. ينبغي ألاَّ يسيء أي بند في هذا الاتفاق أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق المرحلي أو بالوضع الدائم الذي سيتم تحديده بما يتماشى مع إعلان المبادئ.

ويرى الطرفان أن قطاع غزة والضفة الغربية يشكلان كيانًا ترابيًّا واحدًا يجب صون وحدته خلال الفترة الانتقالية.

وفي الملاحق، نجد رقابة إسرائيلية دقيقة على قوام وتسليح وتحركات الشرطة الفلسطينية، كما على الترتيبات المتفق عليها بالفعل بشأن إدارة النقاط الحدودية وبروتوكول باريس الاقتصادي.

إشكالية المساعدات

بما أن اتفاق ٤ مايو/ أيّار قد تأخر خمسة أشهر عن استحقاقه المقرَّر، فإن الأطراف المعنية تستقبله بحذر. ونحن بعيدون عن الدفقات الغنائية التي لوحظت

بعد توقيع إعلان المبادئ. واليمين الإسرائيلي والإسلاميون واليسار الفلسطيني يتحدثون عن إعلان يوم حداد.

والشيء الملح العاجل هو وصول المساعدات الدولية، المشروطة إلى هذا الحد أو ذاك بتوقيع الاتفاق. ويجب إعادة بناء كل البنية التحتية للأراضي المحتلة، التي تعدُّ حالتها مؤسفة بشكل خاص بعد أكثر من ربع قرن من الاحتلال الإسرائيلي. وبالنسبة لقطاع غزة، أمكن الحديث عن «تصفية للتنمية». فالبنى الإنتاجية كانت قد تعرضت للإعوجاج جرّاء كبح إسرائيل للإنتاج الصناعي وجرّاء الارتهان بالتحويلات الآتية من الخارج (المساعدات العربية والدولية والتحويلات العائلية) وأجور العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. ومن ثم فإن الزراعة والتشييد والخدمات هي القطاعات السائدة:

بنية الإنتاج في الأراضي المحتلة الفلسطينية في عام ١٩٩٢[١٤]

القطاع	الضفة الغربية (% من الناتج الداخلي – الإجمالي-)	غزة (% من الناتج الداخلي الإجمالي)
الزراعة	٤٣ – ٤٥	٢٥ – ٢٦
الصناعة	٧ – ٨	١١
التشييد	١٠ – ١١	٢١
الخدمات العامة والجماعاتية	٩	١٦ – ١٧
خدمات أخرى	٢٩	٢٨

سيطرة إسرائيل على اليد العاملة وعلى التبادلات التجارية

العمال الفلسطينيون في إسرائيل في عام ١٩٩١

	القادمون من الضفة الغربية	القادمون من غزة
الإجمالي	٦٩ ٤٠٠	٤١ ٧٠٠
% من إجمالي اليد العاملة	٢٩	٢٧

التبادلات التجارية

الواردات في عام ١٩٩٢

الواردة من إسرائيل	٨٩,٧ %
الواردة من الأردن	٧,٧ %
الواردة من بلدان أخرى	٩,٥ %

الصادرات في عام ١٩٩٢

إلى إسرائيل	٨٥,٤ %
إلى الأردن	١٢,٩ %
إلى بلدان أخرى	١,٨ %

وكانت إسرائيل قد استولت على نحو ٦٠% من الأراضي المحتلة الفلسطينية بذرائع مختلفة. وبين عام ١٩٦٧ وأوائل تسعينيات القرن العشرين زاد استهلاك المياه بنسبة ١٠% (إذ انتقل من ٢٠٠ إلى ٢١٥ – ٢٢٨ مليون متر مكعب) بينما تضاعف عدد السكان، في حين انتقل استهلاك المستوطنين من صفر إلى ٤٥ مترًا مكعبًا أي بزيادة ثلاثة أضعاف للفرد الواحد.

وقد شجعت الحكومة العسكرية تنمية الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية على حساب الاستثمارات الإنمائية. وهي تستخدم ٢١ ٠٠٠ فلسطيني كموظفين. وكان نشاط المنظمات غير الحكومية قد جرى توجيهه في هذا الاتجاه. ويتجه الجانب الرئيسي من الميزانية إلى الرعاية الصحية والتعليم الأولي والثانوي. أمّا التعليم العالي فيتم تمويله من الخارج.

وفي عام ١٩٩٣، تدهورَ الوضع الاقتصادي تدهورًا ملحوظًا جرّاء الانتفاضة والقمع الإسرائيلي وانهيار المساعدات التي كانت تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بسبب الأزمة المالية للمنظمة، كما جرّاء انخفاض المساعدات العربية

والتحويلات العائلية (بسبب انخفاض عائدات البترول). وزيادة المساعدات الخارجية لا تعوّض إلاً بشكل جد جزئي عن انحدار المساعدات العربية: ١٧٣,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢، ثم ٢٦٢,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣ بضمّ المساعدات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة [الأونروا]. وهي، كالمساعدات العربية، تُموّلُ قطاعًا جد واسع يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ منظمة غير حكومية ما يشكل أكثر من مجاوزَةٍ للإدارة المدنية من حيث عدد العاملين ومن حيث الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى السكان. فمن المفترض أن المنظمات غير الحكومية قد وظَّفت في مستهل تسعينيات القرن العشرين ما بين ٢٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ شخص. وأدوات الخدمة العامة هذه يجب مقارنتها بالقطاع الخاص، المؤلَّف أساسًا من مشروعات تُوَظِّفُ أقل من عشرة عاملين بالأجر.

وتتأسس المساعدة الخارجية وفق نموذج الإعمار بعد الحرب، وهو نموذج جد ممثل للربع الأخير من القرن العشرين (كمبوديا، أنجولا، ناميبيا، السلفادور، البوسنه ...). ويجري استخدام الصيغة السحرية، صيغة «مشروع مارشال»، لكن الواقع السياسي في فلسطين مختلف تمامًا. ففي الأماكن الأخرى، نجد إمّا سلطات دولتية مستقلة أو إخضاعًا فعليًا لوصاية دولية أو مزيجًا من الإثنين، ما يسمح بإدارة مركزية فعالة للإعمار ضمن أفق إنمائي وتكنوقراطي. أمّا الحالة الفلسطينية فهي حالة فريدة، لأن المجهود يتعين بذله في ظل محنة الاحتلال الإسرائيلي، مع دولة يتعين أن تُبنى من الصفر من الناحية العملية وتعريفها نفسه رهانٌ سياسي رئيسي. على أن النزاع – الذي يسمى الآن بالنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، ولم يعد يسمى بالنزاع الإسرائيلي – العربي- إنما يجتذب، بسبب صداه، نوايا حسنة أوفر بكثير من تلك التي تجتذبها الساحات الخلفية البائسة الأخرى في العالم الثالث.

إلاَّ أنه لا بد أيضًا من أن نأخذ في الحسبان المطالب المشروعة للبلدان المانحة فيما يتعلق باستخدام المساعدات المالية. فهي تطالب بالعمل على مشروعات محدَّدة بأكبر قدر من الشفافية، بينما يتمسك عرفات بالحفاظ على سيطرة شخصية على استخدام الأموال ويرتاب في كل ما قد يبدو بوصفه سلطة منافسة لسلطته. وهو بحاجة ماسّة إلى المساعدات الدولية، إلاَّ أنه لا يمكنه السماح بأن تؤدي هذه المساعدات إلى تأسيس مراكز قوة منافسة. كما أنه يستنفر نزعة

قومية ضد مشروطيةِ للمساعدة، يُشَبِّهُها بأنها فرضٌ لوصايةِ أجنبية. ثم إن المانحين يريدون إنجازات مرئية لتبرير تبرعاتهم وهم أكثر من مترددين حيال تحمل نفقات تشغيل المؤسسات الفلسطينية. فهم، باختصار، مستعدون لدفع ثمن البنايات، لكنهم ليسوا على استعداد لدفع رواتب الموظفين العاملين فيها.

وفي ٢٥ مايو/ أيار، يجري تعيين تيري لارشن منسقًا خاصًا للأمم المتحدة لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو مكلَّف بتنسيق نشاط كل وكالات منظمة الأمم المتحدة في فلسطين - بدءً بالأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وإلى جانب البنك الدولي واللجنة الخاصة للبلدان المانحة، والتي ترأسها النرويج بالفعل، ستكون منظمة الأمم المتحدة الفاعل الكبير الثالث في مجال المساعدة. وسوف يتدخل نحو ثلاثين وكالة دولية بأشكال مختلفة. وسينشأ عن ذلك وضعٌ سوف يتنافس فيه فاعلو المساعدة الدولية، لاسيما أن عليهم أن يأخذوا في الحسبان قيود المانحين السياسية. كما أن المساعدة الأميركية جد الكبيرة سوف يجري تنسيقها إلى حد بعيد مع المسؤولين الإسرائيليين، بينما سيسعى الأوروبيون بالأحرى إلى تقليل تبعية الفلسطينيين لإسرائيل.

والآلية التي تتشكل في ١٩٩٣ - ١٩٩٤ تحفز انبثاق فاعل جديد يتألف من عناصر جد متباينة، هو المساعدة الدولية، والتي تتألف رسالتها من الإسهام في آن واحد في بناء دولة فلسطينية، حتى وإن كانت اللياقة السياسية تحول دون قول ذلك (فالمعجم هو دومًا معجم الـ *empowerment* - التمكين، أي تولي الفرد المسؤولية عن مصيره الاقتصادي والمهني والأسري والاجتماعي بنفسه)، وفي تعزيز المجتمع المدني عبر تمويل المنظمات غير الحكومية.

تطبيق الاتفاق

تنشأ ظروف غير مناسبة منذ البداية. فالشرطة الفلسطينية، هزيلة التجهيز، لا تصل إلاَّ بمجموعات صغيرة، ما يؤدي إلى إبطاء نقل الأقسام الشرطية إليها. ومن جهة أخرى، فإن هذه الأقسام أكثر من أصداف خاوية، حيث إن الإسرائيليين قد أخذوا منها كل ما يمكن نقله، بما في ذلك المواسير وأسلاك الكهرباء. ثم إنهم يتثبتون من الملف الفردي لكل شرطي قبل السماح له بالدخول إلى القسم. وعلى

الرغم من قيامهم بكل هذه التحكمات الدقيقة، فإنهم يتركون الحبل على الغارب لصقور فتح، الذي يمارسون من الناحية الفعلية الوظائف الشرطية ويحملون أسلحتهم علناً. وتتكاثر المسائل الإجرائية. وقد تعهد الأميركيون بتزويد الشرطة الفلسطينية بمركبات مأخوذة من المخزونات العسكرية الموجودة في أوروبا. ولاعتبارات قانونية، لا بد لها من أن تصل عبر المساعدة الأميركية لإسرائيل: وهذا غير مقبول بالنسبة لرجال الشرطة الفلسطينيين، الذين لا يجب لهم الظهور بمظهر من يقوم الإسرائيليون بتجهيزهم بالمعدات. وفي النهاية، يتم العثور على ترتيب لنقل هذه المركبات عن طريق سيناء.

ويدور الإفراج عن السجناء بإيقاع بطيء. ويجد عرفات صعوبة في التوصل إلى ضم عدد معين من شخصيات الأراضي المحتلة إلى مجلس السلطة الفلسطينية الذي يرأسه.

وفي ١٤ مايو/ أيار، يصدق الكنيست على اتفاق غزة – أريحا بأغلبية ٥٥ صوتاً في مقابل لا شيء، حيث إن النواب اليمينيين قد غادروا القاعة نصف المستديرة قبل التصويت.

وفي منتصف مايو/ أيار، يستقر الوضع. ويجرى استقبال الشرطة الفلسطينية في أجواء فرحة عامة. ويبدأ السجناء في الوصول. وأريحا هي الأرض الأولى التي ترفع العلم الفلسطيني محل العلم الإسرائيلي. ويرجع كريستوفر إلى المنطقة في جولة مكرَّسة بالأخص للملف الإسرائيلي – السوري. ويوافق الأسد على مبدأ «تداخل المراحل» (*interfacing*) بين مختلف موضوعات الاتفاق، لكن رابين يرفض تقديم «إيضاح» بشأن مسألة خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وينشط روس للعثور على صيغ حل وسط. ويذهب وزير الخارجية الأميركي إلى أريحا، لكن منظمة التحرير الفلسطينية تطالب أيضاً بلقاء معه في بيت الشرق في القدس. فيرفض الأميركيون ؛ ويهدِّد فيصل الحسيني بمقاطعة الاجتماعات. ويتم العثور على حل مقبول من الجميع: عقد اجتماع عمل في القنصلية الأميركية في القدس الشرقية. والموقف الأميركي هو أنه، بما أن مسألة القدس يجب التفاوض عليها خلال المرحلة النهائية، بحسب ما أشار إلى ذلك إعلان المبادئ، فإنه لم يعد بالإمكان الإشارة إلى القدس الشرقية على أنها أرض محتلة(١٥). والأفضل، بوجه عام، تجنب الإشارة إلى المدينة المقدسة.

وعلى الرغم من التأكيد على أنه لم يحدث تغيير في السياسة، فإن إدارة كلينتون لا تعود تعتبر المستوطنات «عقبة في طريق السلام» (an obstacle to peace)، بل تعتبرها «عامل تعقيد» (complication factor). ولا تريد الإدارة الأميركية اتخاذ موقف بشأن مسألة شرعية المستوطنات. وبوجه عام، فإن إدارة كلينتون، على الرغم من تصورها أنها تحافظ على موقفها كوسيط نزيه، قد تبنت وجهة النظر الإسرائيلية التي تذهب إلى أن كل شيء يجب التباحث بشأنه. وبحكم هذا، فإن الشرعية الدولية التي تحددت سابقًا بمجموعة مركبة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، والمعتمدة، بين أمور أخرى، على اتفاقيات جنيف، لم تعد مناسبة في الملف الفلسطيني. والحال أن المفاوضين الأميركيين، على الرغم من سعيهم مخلصين إلى مساعدة الفلسطينيين، لا يفعلون سوى تمرير المواقف الإسرائيلية باقتراح حوافز مختلفة.

وتكتشف الصحافة الإسرائيلية تصريحًا لعرفات أدلى به في الأسبوع السابق في مسجد في جنوب أفريقيا، حيث نادى إلى الجهاد لتحرير القدس وتحدث عن خطاب سريّ من المفترض أن الإسرائيليين تعهدوا فيه بأن يتم التفاوض على وضعية المدينة المقدسة، بما أن الفلسطينيين مسؤولون عن كل الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة. وقد أعلن أيضًا أن الاتفاق مع إسرائيل له الطابع نفسه الذي كان لصلح النبيّ مع قريش في عام ٦٢٧. وهذا الاتفاق الخاص بالصلح، والذي عُقِدَ ليدوم عشر سنوات، لم يدم غير سنتين. وتنفي الحكومة الإسرائيلية وجود خطاب كهذا وترى أن التصريح يشكل انتهاكًا جسيمًا للاتفاق يخاطر بتهديده. فيوضح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أنه استخدم كلمة «الجهاد» بمعنى بذل المجهود وليس بمعنى الحرب. أمّا فيما يتعلق بالإشارة إلى النبي، فإنه يوضح أن قريش هي التي نكثت بالعهد ...

ولا تملك الحكومة الإسرائيلية الإمكانات لدرء «الدعاية المعادية»، بحسب ما نصَّ عليه الاتفاق. وتنطلق بصورة منتظمة دعوات إلى اغتيال عرفات في أوساط اليمين الإسرائيلي، خاصة من جانب الحاخام الأكبر السابق شلومو جورين، الذي يرى أن «قتل ياسر عرفات وصية دينية مفروضة فرض عين».

ويظل التوتر قويًا في الخليل. ففي ١٦ مايو/ أيّار، يستثير المستوطنون مواجهات تؤدي إلى مصرع فلسطيني واحد وإصابة ١٨ آخرين. ويرصد

المراقبون ما يجري وينسحبون بعد الإغلاق الذي قام به العسكريون. وفي اليوم التالي، يلقى مستوطنان مصرعهما ويصاب آخر إصابة جسيمة في هجوم تبنته حماس. فيجري فرض حظر التجول التام على المدينة.

وفي ليلة ١٧ – ١٨ مايو/ أيار، يخلي الجيش الإسرائيلي مواقعه الأخيرة في مدينة غزة تحت وابل من الحجارة والزجاجات الفارغة. وفي ١٩ مايو/ أيار، يصل جبريل الرجوب إلى الضفة الغربية ويصل محمد دحلان إلى قطاع غزة لتأمين عمل «الأمن الوقائي». وتتشكل لجان اتصال مع السلطات الإسرائيلية، لكن تطبيق الاتفاق يظل شاقًا. وليست هناك بعد ترجمة عربية مزوّدة بتفسير للنصوص المكتوبة بالإنجليزية. ويفعل الفلسطينيون كل شيء للظهور بمظهر المحرِّرين، بينما يريد الإسرائيليون إبراز أن ما يحدث ليس انسحابًا، بل إعادة انتشار.

وتظهر المصاعب في التوّ والحال. ففي ٢٠ مايو/ أيّار، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما في إيرز، نقطة العبور بين قطاع غزة والأرض الإسرائيلية، وذلك في هجوم تبنته حركة الجهاد الإسلامي. وعشية ذلك اليوم، كان مستوطن قد أصيب إصابة جسيمة في هجوم تبنته حماس. ولم تتحرك الشرطة الفلسطينية، التي لا تحوز بعدُ غير جزء من قوامها العددي وتعتمد على السكان في تدبير غذائها والوقود الذي تحتاج إليه مركباتها. ويفرض الجيش إغلاقًا جديدًا حتى ٢٩ مايو/ أيَّار، بينما يجري تشكيل الداوريات المشتركة الأولى. ويعلن رابين:

طالما لا يتوافر لدينا الدليل على إمساك الشرطة الفلسطينية بزمام السيطرة الفعلية على الشؤون المدنية في غزة وأريحا، فلن نطبق المرحلة التالية من الاتفاقات.

والحال أن منشورًا صادرًا عن حماس إنما يوجه تحذيرًا إلى منظمة التحرير الفلسطينية:

آخر ما يحتاج إليه الفلسطينيون هو أن تنشب حرب بين السلطة القائمة ومن يرفعون لواء الإسلام. إننا لا نريد أن نرى هنا ما يحدث في الجزائر أو في مصر أو في أماكن أخرى. ولنقل بوضوح، فيما يخص الصراعات الداخلية، إن الكرة في ملعب منظمة التحرير الفلسطينية(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

فتردُ هذه الأخيرة بأنها لا تسعى إلى الحرب الأهلية. وفي نهاية المطاف، يقوم الإسرائيليون، في ٢٧ مايو/ أيّار، برفع الإغلاق.

كما تضطر السلطة الفلسطينية الناشئة إلى المناورة بين إسرائيل وحماس. فمن جهة، يقوم عرفات، في ٢٤ مايو/ أيّار، بإلغاء كل القرارات التنظيمية العسكرية الإسرائيلية المتعلقة بغزة وأريحا ويستعيد كل القوانين السابقة، ما يستثير احتجاجات من جانب رابين، الذي يذكّر بأن كل قرار تشريعي يجب عرضه أولاً على لجنة قانونية فرعية مشتركة. وفي ٣٠ مايو/ أيّار نجد أن السلطة الفلسطينية التي مازالت قيد التشكل تعتمد برنامجًا سياسيًا. ويشار في ديباجته إلى أنها مرتبطة بالكامل بالتعهدات التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية – الخطابات المتبادلة، إعلان المبادئ، اتفاق غزة – أريحا. وفي الوقت نفسه، يجري التأكيد على أن السلطة الفلسطينية امتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهي، ضمنيًا، ليست نتاجًا لنقل اختصاصات الحكومة العسكرية الإسرائيلية:

إن السلطة الفلسطينية، التي نشأت بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، هي امتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذه الأخيرة ستعطي السلطة شرعيتها وستظل مرجعها السياسي والحقوقي.

إن السلطة الفلسطينية سلطة انتقالية ستمارس صلاحياتها حتى إجراء انتخابات ديموقراطية عامة في الأراضي الفلسطينية. وسوف تكون مسؤولة عن تنفيذ برنامج الفترة الانتقالية حتى إنجاز المشروع الوطني وربط الفترة الانتقالية بالتسوية النهائية.

وسوف تمارس سلطة تنفيذية كاملة وصلاحيات تشريعية مؤقتة حتى إجراء الانتخابات العامة(×).

ومن الجهة الأخرى، تعلن حماس وقف إعدامات المتعاونين مع إسرائيل لأجل تمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مهامها. وفي ٣١ مايو/ أيّار، يلقى مناضلان من حماس مصرعهما على يد وحدة خاصة من الجيش في ضاحية القدس الشمالية، ما يستتبع تظاهرات فلسطينية يتحد فيها الجميع. ومن الناحية العملية، يجد جيب أريحا نفسه معزولاً عن بقية الضفة الغربية. ثم إن رابين يعلن أن عرفات

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

persona non grata[×] في القدس على مدار الفترة الانتقالية كلها. وفي الوقت نفسه، يهاجم المجتمع الدولي، الذي يتأخر في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الفلسطينيين. فلا بد للسلطة الفلسطينية من حيازة الإمكانات اللازمة لدفع رواتب الموظفين ورجال الشرطة إذا كان لا يراد للفوضى أن تعم في أراضي الحكم الذاتي. وفي ٦ يونيو/ حزيران، يضطر رابين إلى إعلان الخطاب الموجّه إلى هولست والمؤرخ في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ والذي تتعهد فيه إسرائيل باحترام الوضع القائم الموجود في القدس وبالإبقاء على كل المؤسسات الفلسطينية الموجودة فيها:

عزيزي الوزير هولست،

أودُ التأكيد على أن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ومصالح ورفاهية فلسطينيي القدس الشرقية لها أهمية كبيرة وسوف يتم الحفاظ عليها. كما أن كل المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية والتي لها علاقة بالاقتصاد والمسائل الاجتماعية والتعليم والثقافة، وكذلك الأماكن المقدسة المسيحية والمزارات الإسلامية، تؤدي دورًا رئيسيًا بالنسبة للسكان الفلسطينيين. ومن نافلة القول أننا لن نعرقل نشاطها ؛ على العكس، فإنجاز هذه الرسالة المهمة يجب تشجيعه.

على أن وزير الخارجية الإسرائيلي يرى أن هذا لا ينطبق إلاّ على المؤسسات الموجودة قبل التوقيع على إعلان المبادئ، لا على المؤسسات المنشأة حديثًا من جانب السلطة الفلسطينية.

وفي ١٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٤، توافق البلدان المانحة المجتمعة في مؤتمر في باريس على تمويل انطلاق عمل الإدارة الفلسطينية فتدفع على الفور ٤٢ مليون دولار، وتوافق بالأخص على رصد ٢٥% من المساعدات المخصصة للاستثمار كنفقات لتسيير عمل الإدارة بالنسبة للعام الجاري ١٩٩٤. ثم إن من المفترض أن تكون الضرائب التي تقوم السلطة الفلسطينية بجبايتها مسؤولة عن القيام بهذا الدور بعد ذلك. وتصل الكوادر القيادية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أراضي الحكم الذاتي. وكان الإسرائيليون قد فحصوا بعناية كل ملف فردي.

(×) شخص غير مرغوب فيه، باللاتينية في الأصل. – م.

وتظهر مصاعب أخرى من الجانب الإسرائيلي. وهكذا فإن المحتجزين الفلسطينيين الـ ٢٨٧ المفرج عنهم مدعوون إلى البقاء في منطقة أريحا حتى انتهاء مدة عقوبتهم، وهذا قرار تعتبره منظمة التحرير الفلسطينية قرارًا ظالمًا، فهي ترى أن هذا البند لم يكن يتعلق إلاَّ بسجناء الحق العام. ومن ثم فقد جرى حرمان المحتجزين من الذهاب إلى عائلاتهم، على الرغم من التعهد المتخذ بالتخلي عن العنف وباحترام عملية السلام. وهناك جدل بشأن الأعداد. فالجيش الإسرائيلي يزعم أنه قد أخلى سبيل ٣٤٠٠ سجين، بينما لا يحسب الفلسطينيون غير ٢٤٧٥ منهم. والحال أن نبيل شعث، الموفد من جانب ياسر عرفات، إنما يجري منعه من الذهاب إلى القدس في زيارة خاصة ويجري سد الطريق أمامه لعدة ساعات عند حاجز للجيش الإسرائيلي لدى خروجه من أريحا. وهو يوضح: «إن الجيش الإسرائيلي يسعى إلى إذلالنا وينتهك الاتفاقات. وأنا لا أريد أن يكابد الرئيس [عرفات] ما كابدته أنا نفسي عند الحواجز العسكرية»[×]. على أنه يستخلص من رحلته الاستكشافية أن مركز حماس في قطاع غزة قد ضعف بشكل ملحوظ جرَّاء مناخ الحرية المهيمن في القطاع منذ رحيل قوات الاحتلال.

وفي ٢٨ يونيو/ حزيران، تبدأ المفاوضات على المرحلة التالية من الحكم الذاتي في معبر إيرز، عند مدخل قطاع غزة. ويجري التحضير لدخول عرفات القريب إلى أراضي الحكم الذاتي. وبعد أن كان قد تأخر في تحديد موعد هذا الدخول، يعلن أنه سيتم في غضون ثلاثة أيام. وفي واشنطون، يجري العمل على جولة جديدة لكريستوفر في الشرق الأدنى من المقرر أن يقوم بها في منتصف يوليو/ تموز.

عرفات في غزة

في الأول من يوليو/ تموز، يعبر عرفات موقع رفح الحدودي. وقد صحبه مبارك حتى الحدود. وسوف يعلق الرئيس المصري:

> كان في حالة صدمة. كما لو كان شخصًا سيأخذ حقنة، ويخشى الحقن، لكنه يدرك، عند شكّه الإبرة، أن لا مشكلة في الأمر. وقد قلت له إنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف، وإن من شأنه أن يُقَابَلَ استقبالاً حَسَنًا من جانب شعبه[١٦] [×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

فنشهد انفجارًا استثنائيًا للفرحة بين السكان الفلسطينيين، على الرغم من جهود حراس عرفات الشخصيين لحرمانه من غطسة بين الجماهير قد تجازف بتعريض سلامته للخطر. وقد استنفرت إسرائيل ٨٠٠٠ جندي وشرطي لتأمين حفظ النظام في البلد كله. وتلك عملية «الصحراء المحروقة»، تلميحًا إلى حرارة الصيف، لكنها أيضًا إشارة ساخرة إلى حرب الخليج. وفي تصريحاته، يدعو عرفات إلى الوحدة قبل كل شيء: «إنني أعد جميع العائلات بأننا سوف نصلي في المسجد الأقصى في القدس»(×). وهو يطالِب بالإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم الشيخ ياسين، المحكوم عليه بالحبس مدى الحياة. ومن دمشق، تعرب حماس عن أسفها لواقع أن «عرفات، الذي كان رمزًا للمقاومة الفلسطينية، يضطر اليوم إلى طلب تصريح رسمي من الحكومة الصهيونية بالمجيء إلى غزة [...]. إننا سوف نواصل الرد على الاحتلال الإسرائيلي بالكفاح المسلَّح»(×).

وبما أن رئيس السلطة الفلسطينية لا يحوز مقارًّ إدارية، فإنه يقيم في فندق فلسطين، المكان الوحيد الذي يتمتع بتكييف الهواء. وتتوالى الوفود للترحيب به.

وفي اليوم التالي، يذهب إلى مخيم اللاجئين في جباليا، حيث ينخرط في غطسة كبرى بين الجماهير، خالقًا الاتصال المباشر بالشعب والذي كان قد جرى تفاديه في اليوم السابق. ومع قيامه بإعادة التأكيد على حججه، يتولى الدفاع عن الاتفاق المعقود مع الإسرائيليين، «أفضل ما كان بوسعنا عقده»(×). وهو يهاجم بقوة البلدان المانحة:

> تعرفون أن البنك الدولي والبلدان المانحة قد حاولت أن تفرض علينا شروطًا يتعذر قبولها. وقد رفَضتُ هذه الشروط باسمكم، لأنني لا أقبل أن يجيز من ليسوا فلسطينيين لأنفسهم تسيير اقتصادنا القومي. باختصار، نحن لن ننتقل على أي حال من احتلال سياسي إلى احتلال اقتصادي(×).

ثم يسافر جوًّا إلى أريحا على متن مروحية أعارتها له مصر. وقد حظر الإسرائيليون عليه استخدام الطريق البري والمرور بالقدس. وأطلق نيتانياهو نداءً إلى «جميع المواطنين الحريصين على مستقبل إسرائيل ليعبئوا قواهم دفاعًا عن

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يروشالايم»، وينزعج رابين من خطر وقوع اضطرابات في المدينة المقدَّسة، بل ومن خطر محاولة من جانب المتطرفين للاستيلاء على الوزارات الرئيسية. والواقع أن العناصر الجذرية قد بدأت بالفعل في التظاهر، رافعة شعارات «الموت لعرفات» و«الموت لرابين». ولا يبدو أن هذا يزعج قادة الليكود، الذين نظموا هذه التظاهرات.

وفي أريحا، يعقد عرفات اجتماع «مجلس وزراء» السلطة الفلسطينية الأول مع الأعضاء الإثنى عشر المعينين الأوائل. والحال أن فيصل الحسيني، المسؤول عن القدس، لا يؤدي اليمين، لأن إسرائيل تطلب أن تكون مقار المؤسسات الجديدة كلها خارج المدينة المقدَّسة. والقرار الأول هو أن يكون مقر السلطة الفلسطينية في غزة، وليس في جيب أريحا، التي لا تزيد مساحتها عن خمسين كيلومترًا مربعًا وكثافتها السكانية جد ضئيلة.

وكانت التعبئة الشعبية لاستقبال عرفات في أريحا ضعيفة – ٥٠٠٠ فلسطيني فقط– وذلك بسبب المصاعب اللوجستية والحواجز التي أقامها المستوطنون والعقبات التي وضعها الجيش الإسرائيلي في وجه الحركة، وإن كان أيضًا بسبب ترددات من جانب جزء من سكان الضفة الغربية، الخاضعين لا يزالون للاحتلال.

وفي ٦ يوليو/ تموز، يحصل عرفات ورابين وبيريز في مقر اليونسكو، في باريس، على جائزة فيليكس هوفويه – بوانييه للسعي إلى السلام، والتي منحتها لجنة تحكيم دولية برئاسة هنري كيسنجر. وتتلو ذلك قمةٌ تعتمد، في اليوم التالي، بيانًا مشتركًا. فيتعهد عرفات بعقد المجلس الوطني الفلسطيني لأجل تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. وسوف يجري إنشاء ثلاث لجان: الأولى لدراسة المسائل التي تركها اتفاق ٤ مايو/ أيَّار معلقة (حدود أريحا، الأسرى ...) ؛ والثانية، وهي رباعية، إذ يشارك فيها الأردن ومصر، لتناول مسائل المشردين في عام ١٩٦٧ ؛ والثالثة للنظر في مد الحكم الذاتي إلى بقية الضفة الغربية.

ولم تُسَوّ مسألةُ حماس. ففي ٧ يوليو/ تموز، تلقى جندية مصرعها قرب رام الله بينما يلقى مستوطن مصرعه قرب الخليل. فيجري إخضاع هذه المدينة الأخيرة لحظر التجول، بينما تطلب إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية درء الهجمات وتحييد حماس. وفي ١٢ يوليو/ تموز، يرجع عرفات إلى الإقامة في غزة. وهو

يحاول أن يأخذ معه خمسة من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية ممنوعين من جانب إسرائيل من الخروج بحكم نشاطاتهم السابقة. فيضطر عرفات إلى التخلي عن محاولته، وقد طالته الإهانة. لقد سعى بالفعل إلى الالتفاف على الاتفاقات، لكنه لم ينجح إلاَّ في إثبات ضعف موقفه أمام إسرائيل.

وتبين أحداث ١٧ يوليو/ تموز خطورة الوضع الاقتصادي لقطاع غزة. فآلاف من العمال الفلسطينيين يسارعون إلى معبر إيرز على أمل العثور على عمل في إسرائيل. وكثيرون منهم لا يحوزون تصاريح. وفي أجواء ارتباك عظيم، يسارع العسكريون إلى إطلاق النار على الجمهور، الذي يطلق مقذوفات ويخرب المنشآت. ولا تتمكن الشرطة الفلسطينية من احتواء الموقف – ومن المفترض أن بعض أفرادها أطلقوا النار على الإسرائيليين. وعلاوة على الأضرار المادية المهمة، فإن الحصيلة فادحة: إذ يلقى فلسطينيان مصرعهما ويُصاب أكثر من مائة، بينهم ١٧ إسرائيليًا. وبينما يتبادل الإسرائيليون والفلسطينيون الاتهامات، يجري إغلاق قطاع غزة لأجل غير مسمى. ويتم إطلاق إضراب احتجاجي عام في الأردن. وفي ١٩ يوليو/ تموز، تقتل حماس ضابطًا إسرائيليًّا في رفح. ويجري تصوير العملية على أنها ردٌّ على «مذبحة إيرز»(×).

ويذهب كريستوفر، خلال جولته، إلى قطاع غزة لكي يجتمع بعرفات. وهو لا يأخذ على نفسه أي تعهد، ما عدا التعهد بمساعدة الفلسطينيين في إعداد الوثائق الحسابية الضرورية للحصول على المساعدة من البلدان المانحة.

وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، ترفض إسرائيل تمديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل [TIPH]. وحصيلة عملها محدودة، لأنها ليست غير قوة فصل. إلاَّ أنه خلال فترة عملها، بحسب المتحدث بلسانها، لم يلق أي فلسطيني مصرعه، كما أن عدد الحوادث قد انخفض إلى ثلاثة في اليوم الواحد، في مقابل عشرة قبل سريان مفعول نشاطها: «اعتمد الجنود الإسرائيليون، خلال وجودنا، موقفًا أكثر إنسانيةً حيال السكان الفلسطينيين». وهناك خشية من رجوع العنف العادي المميز لمدينة الكراهية هذه، بعد رحيل الوجود الدولي المؤقت. وضريح الأنبياء مغلق منذ

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الاعتداء الذي جرى فيه: إذ يستمر تنفيذ أعمال للسماح بفصل كامل بين المؤمنين المسلمين والمؤمنين اليهود. ويرى المسلمون أن هذا الفصل غير مقبول، لأنه يؤدي إلى تحويل مسجد إلى كنيس.

الإبقاء على الجبهة اللبنانية

في توازٍ مع ذلك، أعادت الحكومة الإسرائيلية تنشيط الجبهة اللبنانية. ففي ٢١ مايو/ أيّار، تختطف قوة خاصة مصطفى الديراني، أحد مسؤولي حزب الله، في قطاع يسيطر عليه الجيش السوري. ويسعد رابين لهذا «النجاح الباهر». والهدف هو الحصول على معلومات عن مصير رون آراد، الطيار الإسرائيلي المفقود منذ سبع سنوات. ويهددُ حزبُ الله إسرائيل بالانتقام. وتتقدم الحكومةُ اللبنانية بشكوى إلى مجلس الأمن. وفي ٢٤ مايو/ أيّار، تؤدي غارات جوية إسرائيلية على مواقع لحزب الله إلى إصابة شخصين. فيتهم حسن نصر الله إسرائيل بممارسة إرهاب الدولة، بدعم من المجتمع الدولي وبمباركة أميركية وبتواطؤ من جانب العرب. وهو يؤكد أن هدف العملية الإسرائيلية هو إعادة رفع معنويات قوات [إسرائيل] وعملائها في الجنوب اللبناني، التي زعزعتها بصورة خطيرة الهجماتُ العديدة من جانب المقاومة»(×). وهو يهاجم الحكومة اللبنانية ويلجأ إلى التهديد:

> لقد اختار العدو توسيع ساحة اعتداءاته. فليتحمل إذًا المسؤولية عن ردّ المقاومة، التي ستَضرب حيث يتوقع وحيث لا يتوقع(×).

وفي ٢ يونيو/ حزيران، تؤدي غارة جوية إسرائيلية على معسكر تدريب تابع لحزب الله إلى مصرع ٤٥ وإصابة مائة على الأقل. فتردُّ المقاومةُ الإسلامية بإطلاق الصواريخ على الجليل، بينما تتحول جنازات الضحايا إلى تظاهرات ضخمة معادية لإسرائيل. وقد اضطرت عدة عشرات من آلاف المدنيين الإسرائيليين إلى اللجوء إلى المخابئ. ويدعو رابين سوريا إلى العمل على وقف إطلاق الصواريخ ويوضح أن هذا يندرج في إطار الترتيبات غير الرسمية، لأن الجيش الإسرائيلي لم يهاجم المدنيين. وهو يرسل تعزيزات إلى الحدود، مخضعًا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

البلد [لبنان] للتهديد بغزو جديد. وبما أن حزب الله يدرك علاقة القوى، فإنه يوقف نيرانه، لكن الإسرائيليين يشتبهون بأنه يُعدُّ لاعتداء كبير في الخارج.

وفي مجلس الأمن، تحول الولايات المتحدة دون طرح مشاريع القرارات المقدمة من جانب الدول غير المنحازة والتي تدين إسرائيل. فهي تريد نصًّا يضع إسرائيل ولبنان على مستوى واحد، وهو ما لا تقبله بيروت.

وفي ٢٠ يونيو/ حزيران، يلقى ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم في كمين نصبه حزب الله في الجنوب اللبناني. فتستأنف إسرائيل غاراتها الجوية ضد المواقع المفترضة للمقاومة الإسلامية. وفي يوليو/ تموز، يبدو أن روتيناً يسود - هجمات من جانب حزب الله وغارات انتقامية إسرائيلية. وتتحسن أساليب المقاومة الإسلامية، خاصةً فن تمويه القنابل والألغام على طرق مرور جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي. وبعد متابعة دقيقة لتحركات العدو، يجري الضرب بقوة، ثم الانسحاب فورًا. والسرّية أعظم، ومن هنا الكفاءة الأقل للغارات الجوية الإسرائيلية.

وفي ١٨ يوليو/ تموز، في بوينوس آيريس، في الأرجنتين، يتعرض مقر الجمعية التعاونية الإسرائيلية الأرجنتينية لهجوم يؤدي إلى مصرع ٨٤ وإصابة ٢٥٠. وعلى الفور، تتهم إسرائيلُ إيرانَ وحزب الله بالانخراط في الهجوم، وذلك من دون أن تقدم براهين قاطعة. ومن المفترض أن الهجوم عمل انتقامي من العمليات الإسرائيلية في لبنان، خاصة خطف الديراني وغارة ٢ يونيو/ حزيران. وبشكل شبه تلقائي، تردُّ طهران بتوجيه الاتهام إلى إسرائيل ووكالة الاستخبارات المركزية. والحال أن تقصّي الحقائق الذي سيجري فيما بعد إنما يُجرى بكثير من مخالفات الأصول وبانعدام للكفاءة. وكان قد جرى الحديث عن تواطؤات بين الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم وسوريا أو إيران. وقد أعيد بصورة منتظمة إطلاق ملاحقات قضائية في ما أصبح قضية أرجنتينية غامضة. وفي ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣، سيجري الإعلان عن عقد اتفاق بين البلدين لـ«تشكيل لجنة تقَصٍّ للحقيقة، تتألف من خمسة حقوقيين دوليين بارزين». ولن يكون بوسع أي منهم أن يكون حاملاً لجنسية بلد من البلدين، وهذا شرط لا غنى عنه لاستقلالية اللجنة.

وفي أواخر يوليو/ تموز، تؤدي هجمات ناجحة من جانب حزب الله إلى عودة التوتر إلى الجنوب اللبناني، لاسيما أن سفارة إسرائيل ومؤسسة للطائفة اليهودية في لندن قد وقعتا ضحيتين لهجوم أدى إلى إصابة عشرين شخصًا. وتطالب إسرائيل بتحرك دولي ضد الإرهاب. ويدور الحديث عن تدابير عسكرية إسرائيلية ضد حزب الله، بل ضد إيران. وفي ٤ أغسطس/ آب، تؤدي غارة ضد موقع لحزب الله إلى مصرع ٧ وإصابة ٢٨ مدنيًا. وتسارع إسرائيل إلى التأكيد على أن ما حدث كان نتيجة خطأ وأنه يجري التحقيق في ما حدث: «إن الجيش الإسرائيلي لا يسعى إلى ضرب المدنيين الأبرياء وقد جرى فتح تحقيق لتحديد سبب هذا التقصير». وهو ما يعطي حزب الله، بحسب الاتفاق غير الرسمي، الحق في الرد بإطلاق النار على الجليل. والواقع أن زخات من الصواريخ تسقط، في ٥ و ٦ أغسطس/ آب، على الجليل الأعلى، ما يؤدي إلى مصرع أربعة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال. وفي ٦ أغسطس/ آب، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما في المنطقة الأمنية خلال عمليات لحزب الله. وعندئذ يتولى الجيش الإسرائيلي إغلاق قريتين شيعيتين قرب المنطقة الأمنية لعدة أسابيع، عقابًا لهما على استقبالهما مقاتلين تابعين للمقاومة الإسلامية.

وهكذا تتواصل حربٌ منخفضة الكثافة في الجنوب اللبناني. وكما يوضح لوبراني في أواخر الشهر، فإن

حزب الله، بتكثيفه هجماته في الجنوب، إنما يسعى إلى جرّ الإسرائيليين إلى مواجهة عسكرية معه، وهو ما يعني نسف مفاوضات السلام، لكننا لن نسمح لأنفسنا بالوقوع في الفخ الذي ينصبه. ولا تنوي [إسرائيل] القيام بعملية واسعة ضد حزب الله في لبنان، لكنها سوف تواصل الرد على هجماته ضد شمالي إسرائيل والقطاع الحدودي.

الأردن وإعلان واشنطون وسوريا

أحيا اتفاق غزة – أريحا انزعاجات الملك حسين من أن يجد نفسه وقد جرى تهميشه، لاسيما أن الولايات المتحدة تحث علنًا على عقد اتفاق إسرائيلي – سوري. وبما أنه لم يعد بوسعه الاعتماد على جبهة متحدة عربية، فإن عليه قبل كل شيء تأمين الدفاع عن مصالح مملكته. وفي ١٩ مايو/ أيار، يلتقي سرًا في لندن وفدًا إسرائيليًا يرأسه رابين. فيسأله الملك ما إذا كان مستعدًا لتحقيق تقدم في الملف الأردني. فيردُّ عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي بالإيجاب. وهو يضمن للأردن دورًا مميّزًا في إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. ويقدم الملك موافقته على

كتابة معاهدة سلام وعلى نقل المفاوضات من واشنطون إلى الشرق الأدنى. وفي المقابل، يتعهد رابين باستخدام نفوذه لدى البيت الأبيض وفي الكونجرس للتوصل إلى إلغاء ديون الأردن وإلى استئناف إرسال شحنات من الأسلحة إلى جيشه.

وتنعقد في مستهل يونيو/ حزيران الدورة الأخيرة للمفاوضات الثنائية الأردنية – الإسرائيلية في واشنطون. وقد أصدر الملك إلى ممثليه تعليمات بالتمسك على نحو حصري بالدفاع عن المصالح الأردنية ؛ فالفلسطينيون هم المدعوون إلى تدبير أمورهم مع الإسرائيليين. ويتم إحراز تقدم فيما يتعلق بجداول الأعمال الخاصة بالمياه والطاقة والبيئة، وفيما يتعلق بمبدأ التعاون في مجال السياحة والمناطق الحدودية. وفي ٧ يونيو/ حزيران، جرى إحراز تقدم بما يكفي للتمكن من الحديث عن إنهاء حالة الحرب. وفي يوم ٨، يؤدي تغيير وزاري في عمّان إلى تعزيز موقف أنصار التوصل إلى اتفاق سلام. وفي يوم ٩، يتم تحديد إطار حقيقي للمفاوضات. وهو يشتمل على تعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بالحدود، يَنُصُّ على أن

> الطرفين سوف يسويان المسائل الترابية والترسيم والتحديد النهائي المقرَّر للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل بالرجوع إلى تحديد الحدود زمن الانتداب، وذلك من دون التأثير على الأراضي التي انتقلت تحت سيطرة الحكومة العسكرية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧. وسوف يحترم الطرفان ويمتثلان للحدود الدولية المشار إليها أعلاه وسوف يحافظان على التعايش السلمي على طول الحدود، بما يخلق حالة واقعية نشيطة ودافئة لما فيه فائدة السكان على الجانبين(×).

وفي ١٨ يونيو/ حزيران، يذهب الملك حسين إلى واشنطون في زيارة خاصة. وهو يوضح لمحاوريه الأميركيين أنه مستعد لتوقيع الصلح، إلاَّ أن عليه إثبات أنه ليس وحيدًا، أي أن عليه الحصول على خفض أو إلغاء للديون، كما على أسلحة لجيشه. فتبدو إدارة كلينتون متجاوبة، لكنها تُبرز عداوة الكونجرس، الذي ينتظر أولاً لفتة مثيرة من جانب الأردن. وبعبارة أخرى، فإن الأولوية للمعاهدة، أمَّا المساعدة فتأتي بعد ذلك. وفي الكواليس، ينشط إفرايم هاليفي لصالح تلبية الطلبات الأردنية، إلى درجة أنهم يسألونه ما إذا كان يمثل إسرائيل أم الأردن. وهو يجيب: «الاثنين».

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي ٢٢ يونيو/ حزيران، يجري استقبال الملك من جانب كلينتـون، الـذي يترك في نفسه انطباعًا قويًّا لاستيعابه للملف. ويتولى الرئيس الأميركي إفهامـه أن تقديم لفتة يُعدُّ ضروريًّا: وقد تكون هذه اللفتة عقد لقاء علني مع رابين في حضور أميركيين. ويخرج حسين مقتنعًا بالدعم الأميركي. وكان قد أعلن بالفعل في اليـوم السابق: «إننا على وشك بدء مفاوضات جادة من المفترض أن بمقدورها أن تفضي إلى إحلال السلم»[×]، وقد كرَّر علنًا أن عقد لقاء مع السيد رابين قبل توقيع معاهدة، هو أمر «ممكن جدًّا، ممكن جدًّا»[×].

على أنه يأخذ بضعة أيام للتفكير والراحة (فحالته الصحية لم تتحسن). وفي ٤ يوليو/ تموز، يقترح على الأميركيين عقد اجتماع ثلاثـي أميركـي – أردنـي – إسرائيلي على ضفة البحر الميت. وفي يـوم ٧، تعلـن الإذاعـة الإسـرائيلية أن المحادثات الإسرائيلية – الأردنية سوف تستأنف في ١٨ يوليو/ تمـوز فـي وادي عربه، على حدود البلدين. ويؤكد الملك حسين ذلك فورًا. وفي ٩ يوليـو/ تمـوز، يلقي الملك خطابًا أمام مجلس نواب بلده على غرار ما فعل السادات: لقد آن الأوان لأن يأخذ الأردن في اعتباره مصالحه الخاصة، وفي مقـدمتها اسـترداد أراضـيه والموارد المائية والمساعدة الاقتصادية والعسكرية من جانب الولايـات المتحـدة. وهو مستعد لعقد قمة علنية قريبة مع رابين:

> إذا كان هذا اللقاء هو الثمن الذي يجب دفعه لتغيير سيماء الأردن، فإنني لن أتردد البتة بل إنني سأعتبر ذلك خدمة يجب أن أقدمها لبلدي، الذي يواجه تهديدات من جميع الجهات[×].

وعلى أي حال، فإن الأرض الأردنية التي تحتلها إسرائيل تبلغ ٣٨٦ كيلومترًا مربعًا، أي مساحة أكبر من مساحة قطاع غزة.

وفي ١٢ يوليو/ تموز، يرسل الملك رسالة إلى كلينتون يقترح فيها لقاءً مـع رابين على الحدود الأردنية – الإسرائيلية، تتلوه بعد ذلك بثلاثة أو أربعة أيام قمـة ثلاثية في واشنطون. لكن كلينتون لا يوافقه على ذلك. فهو يريد أن يـدور اللقـاء الأول في البيت الأبيض. وهو يوضح للعاهل الهاشمي أن هذا ضروري للحـصول على موافقة الكونجرس على إلغاء الديون الأردنية، التي تقترب من مليـار دولار. فيرضخ الملك، ويتحدد ٢٥ يوليو/ تموز موعدًا للقاء.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ومن ثم يجري اتباع الخطة المقرَّرة. ففي ١٨ يوليو/ تموز، يجتمع الوفدان في خيام في وادي عربه. وبعد الطقوس البروتوكولية، يجري تناول الملفات التقانية، التي أعدها الأردنيون إعدادًا جيدًا بشكل خاص. وعلى الضفة الأردنية للبحر الميت، ينعقد، في ٢٠ يوليو/ تموز، اللقاء الثلاثي بين بيريز وكريستوفر وعبد السلام المجالي (رئيس الوزراء الأردني). ويقترح بيريز، كعادته، مشروعات اقتصادية عجائبية، بينما المجالي، الأكثر براجماتية، يقتصر على مسائل التعاون. والشيء الجوهري ليس هو مضمون المباحثات، بل انعقادها علنًا في الأرض الأردنية. وقد تأثر الإسرائيليون لذلك تأثرًا خاصًا. أمَّا السكان الأردنيون فهم مستسلمون بالأحرى. فالسلطة تحاول أن تبيع لهم السلام القادم مع إسرائيل على أنه وعدٌ برخاء قادم. ولإدراك الإخوان المسلمين أن علاقة القوى غير مؤاتية، فإنهم يمتنعون عن الانخراط في مواجهة مع الملكية. أمَّا الفلسطينيون، فهم يتهمون الملك بأنه مستعد للتضحية بالوضعية السياسية للقدس في مقابل الاعتراف بسلطته على الأماكن المقدسة الإسلامية.

وفي الأيام التالية، يعمل مبعوثو البلدين، في الكواليس، على كتابة الإعلان المشترك الذي تتعين الموافقة عليه في واشنطون. وإذا كان يجري إبلاغ الأميركيين به، فليست تلك حالة بيريز، الذي لا يخبره رابين. ويهتم روس وفريقه بالحصول على موافقة الكونجرس على المقابل المالي الذي يطلبه الأردن.

ويدور اجتماع ٢٥ يوليو/ تموز في أجواء دافئة بشكل خاص. والمصافحة بين رابين والملك حسين لا تحمل الطابع الاضطراري الذي تميزت به المصافحة التي جرت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي وعرفات في هذا المكان نفسه. والحال أن «إعلان واشنطون»، الذي امتد التفاوض عليه حتى اللحظة الأخيرة تقريبًا، إنما يتم التوقيع عليه في البيت الأبيض من جانب رابين والملك حسين، بينما يقوم كلينتون مقام الشاهد والمضيف. ويعبر الإعلان عن إنهاء النزاع الإسرائيلي – الأردني[١٧]:

بعد أجيال من العداوة والدم والدموع، وعلى أثر أعوام من الألم والحروب، عقد صاحب الجلالة الملك حسين ورئيس الوزراء إسحق رابين العزم على وضع حد لإراقة الدماء وللأحزان. وضمن هذه الروح، التقى اليوم في واشنطون الملك حسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس وزراء ووزير دفاع إسرائيل، بدعوة من الرئيس ويليام ج. كلينتون. وتشكل مبادرة الرئيس ويليام ج. كلينتون مرحلة تاريخية في مساعي الولايات المتحدة التي لا تكلُّ

لأجل حفظ السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. وقد أتاح الانخراط الشخصي من جانب الرئيس إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن مضمون هذا الإعلان التاريخي. ويشكل التوقيع على هذا الإعلان شهادة على سعة رؤية الرئيس وإخلاصه لقضية السلم(×).

وقد حدّدت خمسة مبادئ للتوصل إلى سلام عادل ودائم، خاصة عقد معاهدة سلام بين بين الأردن وإسرائيل، تستند إلى كل جوانب القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وتقوم على الحرية والمساواة والعدل. ويجري تكريس المطلب الأردني بشأن الأماكن المقدّسة:

تحترم إسرائيل الدور الخاص الراهن الذي تلعبه المملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس. وعندما تبدأ المفاوضات بشأن الوضع الدائم، ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور التاريخي الذي لعبه الأردن في هذه الأماكن المقدّسة. وعلاوة على ذلك، فقد اتفق الطرفان على العمل سويًا في سبيل تطوير العلاقات بين أصحاب الديانات التوحيدية الثلاث(×).

ويعترف البلدان بحقهما وواجبهما في العيش في سلام أحدهما مع الآخر كما مع جميع البلدان الأخرى، في إطار حدود آمنة ومعترف بها، ضمن احترام السيادة والوحدة الترابية والاستقلالية السياسية والاعتراف بها.

ينشد البلدان تطوير علاقات حسن الجوار القائمة على التعاون لضمان أمن دائم وتفادي التهديدات واللجوء إلى القوة فيما بينهما.

إن النزاع الطويل بين الدولتين يصل الآن إلى ختامه. وضمن هذه الروح، أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل.

وعلى أثر هذا الإعلان وبما يتماشى مع جدول الأعمال المشترك، سوف يمتنع البلدان، كل من جانبه، عن الأعمال أو النشاطات التي قد تؤثر سلبًا على أمن البلد الآخر أو قد تؤثر على النتيجة النهائية للمفاوضات. إن أي طرف من الطرفين لن يهدد الطرف الآخر وسوف يتصديان معًا للتهديدات التي تستهدف أمنهما أيًا كان شكل الإرهاب الناشئة عنه(×).

ويسجل الإعلان العلم بالتقدم الذي أحرزه المفاوضون في جميع المجالات. كما يجري السعي إلى التعامل مع الأبعاد السيكولوجية للنزاع:

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يرى صاحب الجلالة الملك حسين ورئيس الوزراء إسحق رابين أنه يجب اتخاذ تدابير للتغلب على الحواجز السيكولوجية وللتخلص من ميراث الحرب. إن الأردن وإسرائيل، إذ يعملان بروح من التفاؤل من أجل جني ثمار السلم لصالح كل شعوب المنطقة، قد عقدا العزم على تحمل مسؤولياتهما فيما يتعلق بالبُعد الإنساني لتوطيد السلم. وهما يعترفان بأن الاختلالات والتفاوتات سببٌ كامن في منشأ التطرف، الذي يتغذى على الفقر والبطالة والحط من الكرامة الإنسانية. وضمن هذه الروح، وافق اليوم صاحب الجلالة الملك حسين ورئيس الوزراء إسحق رابين على سلسلة من التدابير الرامزة للعهد الجديد الذي أصبح الآن في متناولنا(×).

وتشمل هذه التدابير إيجاد اتصالات تليفونية مباشرة بين البلدين وربط الشبكات الكهربائية وافتتاح نقاط عبور جديدة وحرية وصول السياح القادمين من بلدان ثالثة وإيجاد ممرات جوية وإقامة تعاونٍ شرطي، خاصة في مكافحة المخدرات، ومواصلة المفاوضات بشأن التعاون الثنائي، بما يشمل إلغاء أي شكل من أشكال المقاطعة، وعقد لقاءات منتظمة بين الملك حسين وإسحق رابين.

وفي اليوم التالي، يلقي الزعيمان معًا كلمتين أمام كونجرس الولايات المتحدة. فتجري تحية خطابيهما الغنائيين بالتصفيق. وعلى الفور، تجري المبادرة بإجراء تشريعي لشطب ٢٢٠ مليون دولار من ديون الأردن، أي نحو رُبع ما يدين به للولايات المتحدة. وتذكِّر السلطة الفلسطينية بأن إسرائيل، بوصفها دولة محتلة، لا تملك أي حق للتحدث عن القدس الشرقية وأن الفلسطينيين وحدهم هم الذين يحق لهم التعامل مع هذا الملف. ويتحدث عرفات عن انتهاك لإعلان المبادئ، لأن مصير القدس قد جرى الحديث عنه بين الإسرائيليين والأردنيين. فيردُّ المعنيون بأنهم يفصلون الشؤون الدينية عن المسائل السياسية، ما يبدو صعبًا فيما يتعلق بمدينة مقدَّسة. ويجري حظر دخول صحيفة مقدسية موالية للأردن إلى الأراضي المحتلة، ما يجرُّ إلى إغلاقها. وينشأ انزعاج من الخطر على حرية التعبير والذي يشكله النظام الذي يتهيأ عرفات لإقامته. ويردُّ المحيطون بهذا الأخير بأن من المستحيل إصدار صحيفة موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وضمن نسق الأفكار هذا نفسه، وتذرعًا بالمصاعب المالية التي تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية، تتوقف هذه الأخيرة بشكل نهائي عن دفع أي أموال لقوة جيش تحرير فلسطين المرابطة في الأردن، والتي تعتبر أكثر ولاءً للملك حسين ممًا لعرفات. وهكذا تتخلى السلطة الفلسطينية عن استخدام هذه القوة ذات الانضباط الجيد بشكل خاص والتي تلقت تدريبًا خاصًا على المهام الشرطية.

ويتسنى للملك حسين، لدى عودته، أن يحلق فوق القدس في طائرة يقودها بنفسه. وهكذا يدشن الممر الجوي الجديد الذي يسمح باختصار مسافة الوصول إلى الأردن (قبل هذا، كان يتعين تفادي إسرائيل). وهذا الموقف يتباين مع موقف عرفات، المحصور في غزة. بل إن الإسرائيليين يحظرون عليه استخدام مروحياته للذهاب إلى أريحا. وخلال الشهرين التاليين، يعمل المفاوضون الأردنيون والإسرائيليون بنشاط على كل الملفات التي يجب تسويتها.

ويبدو وارن كريستوفر متفائلاً تفاؤلاً خاصًا، لدى وصوله إلى المنطقة: «إن نزاع الشرق الأدنى يصل إلى ختامه». وخلال مروره بالقدس، يسأل رابين عن مواقفه. والعنصر الجديد الوحيد هو اقتراح محطة إنذار سورية في الأرض الإسرائيلية، في مقابل الإبقاء على المحطة الإسرائيلية في جبل حرمون. ويقوم روس، بالتعاون مع رابينوفيتش[١٨]، بصوغ صيغة غامضة جديدة: من شأن الحدود أن تكون حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، شريطة ألاَّ تشكل تهديدًا لأمن إسرائيل ولاحتياجاتها المائية. وفي القراءة الإسرائيلية، قد يعني هذا بالتحديد تعديلاً لخطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ... ويجيز رابين لكريستوفر أن يقول للأسد إن لديه كل الأسباب التي تدعوه إلى الاعتقاد بأن هذا هو ما سيكون عليه المآل، وإن كانت إسرائيل لن تعلن ذلك إلاَّ حين تتم تلبية احتياجاتها[١٩].

فيتحدث كريستوفر بوضوح أمام الأسد: ما إن تتم تلبية المطالب الإسرائيلية، فإن الرئيس السوري سيحصل على خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهذا التعهد في جيب الأميركيين، وليس في جيب السوريين[٢٠]. فالإسرائيليون لن يتكلموا طالما لم يتم الاتفاق على الباقي. وفي منطق المفاوضين الأميركيين، فإنه عندما يدرك السوريون ضخامة المكاسب المترتبة على الاتفاق، فسوف يكونون جد مهتمين بإبداء المرونة فيما يتعلق بالتحديد النهائي للحدود.

ويقدم الأسد تنازلاً أوليًا بعرضه إتمام الانسحاب الإسرائيلي في غضون عام، وليس في غضون ستة أشهر. ولا يبدو رابين سعيدًا سعادة خاصة لهذا العرض، لكنه يوافق على مبدأ إجراء مباحثات بين رابينوفيتش ونظيره السوري الموجود في واشنطون، وليد المعلم، في منزل روس، في مريلاند. ويُنظَرُ إلى نقل التليفزيون السوري لقاء رابين – حسين في واشنطون باعتباره لفتة مشجِّعة، لاسيما أن الصحافة القومية قد قدّمت أيضًا تقريرًا عنه يتميز بنبرة محايدة بالأحرى.

وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، يقوم كريستوفر بجولة جديدة في الشرق الأدنى احتفالاً بتطبيق إعلان واشنطون. وهو يفتتح، مع رابين والحسن، ولي عهد الأردن، نقطة العبور الجديدة قرب العقبة، والمخصصة بالدرجة الأولى للسياح الأجانب. وهو يحث إسرائيل وسوريا على الحفاظ على الهدوء في الجنوب اللبناني: فمن شأن انفجار جديد للعنف أن يسيء إلى عملية السلام. وهو ينقل اقتراحًا إسرائيليًا بالانسحاب التدريجي من الجنوب اللبناني، وإن كان شريطة أن يسبق ذلك نزعُ سلاح حزب الله ودمج جيش لبنان الجنوبي في الجيش اللبناني، وهو ما لا تريد لا بيروت ولا دمشق سماع شيء عنه.

وتعلن دمشق ارتياحها إلى الطابع «الجاد» للمحادثات الجارية، ويؤكد رابين أن هناك علامات إيجابية صغيرة تشهد على الرغبة السورية في إحراز تقدم في عملية السلام. والواقع أن المحادثات بين السفيرين قد بدأت في ٢٩ يوليو/ تموز. وعلى الرغم من طابعها «غير الرسمي»، فإنه يجري تسجيل كل شيء بدقة سعيًا إلى تفادي حدوث «إساءات فهم» محتملة لاحقة. والحال أن رابينوفيتش إنما يتبع بشكل مباشر رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي يُبعد شيمون بيريز عن الملف.

وفي القاهرة، يعد وزيرُ الخارجية الأميركي عرفاتَ بتعجيل وصول المساعدات الدولية، وإن كان يطالبه بالتعهد باحترام شروطها. ويعلن كريستوفر، في ختام جولته، أن السلام بين إسرائيل وكل جيرانها العرب يمكن أن يتحقق بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

الحكم الذاتي الفلسطيني في مواجهة المصاعب

لا يجب لتفاؤل وزير الخارجية الأميركي أن يحجب مصاعب الحكم الذاتي الفلسطيني.

ففي ١٠ أغسطس/ آب، يلتقي رابين بعرفات في إيرز. والهدف من هذا اللقاء الذي دام ساعةً هو بيان أن الزعيم الفلسطيني ليس مُهَمَّشًا جرَّاء الاتفاق الإسرائيلي – الأردني. ويجري التذكير على نحو مهيب بأهداف إعلان المبادئ كما يجري التهوين عن طيب خاطر من شأن الخلافات.

لكن حماس تواصل هجماتها. ففي ١٤ أغسطس/ آب، يلقى إسرائيلي مصرعه في المنطقة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. وهذا عمل استفزازي يضطر عرفات إلى الدخول في اختبار للقوة. فتشنُّ شرطته مداهمات حقيقية. ويجري توقيف عشرين من كوادر حماس واستجوابهم باستفاضة. ولكي يتسنى إخلاء سبيلهم، يتعين عليهم توقيع وثيقة يتعهدون فيها بعدم الاعتداء على القانون والنظام في منطقة الحكم الذاتي. فتندد حماس بعرفات الذي تعتبره أداة بيد الاحتلال. لكنها تمتنع عن الدخول في مواجهة مباشرة. وتتبنى حركة الجهاد الإسلامي خطابًا مساويًا: إن السلطة الفلسطينية سلطة علمانية ومتغرّبة واستبدادية تتحول إلى أداة بيد السياسة الإسرائيلية خاضعة للولايات المتحدة، إلاَّ أن من غير الوارد الانخراط في حرب أهلية. وترى الحركة أنه لو كان المفاوضون الفلسطينيون أذكياء لاستفادوا من علاقة القوى التي أوجدتها العمليات التي تخاض ضد الاحتلال[٢١].

وبحسب مبدأ «فَرِّق تَسُد»، يكثر عرفات من الأجهزة الأمنية: شرطة للمرور والحركة وقوة للأمن الوطني وشرطة سياسية «وقائية» وجهاز استخبارات وحرس رئاسي. وهو يجند على نطاق واسع ناشطين سابقين في الانتفاضة لكي يعطيهم وظيفة ويحيدهم. ويبدأ السكان في الشكوى من تعسفهم وفظاظتهم. والحق إن المجتمع الفلسطيني، بحكم احتلالات متعاقبة، هو مجتمع مبنيٌّ بالأحرى ضد سلطة الدولة وإن رجال الشرطة الذين جرى تجنيدهم بشكل ارتجالي، ولكونهم لم يتلقوا أي تدريب على حفظ النظام، إنما يميلون إلى اعتماد سلوكيات ميليشاوية. بل إن مواجهات مسلَّحة تحدث فيما بين الأجهزة الأمنية. والمراد هو أن تصبح الأجهزة المختلفة مؤسسات منفصلة للدولة الفلسطينية القادمة: الشرطة، الجندرمة، مكافحة الجاسوسية، الجمارك، حرس الحدود، خفر السواحل ...

ويشرط رابين مواصلة عملية السلام بالقمع:

> إننا نطالب بتدابير جادة ضد الجماعات الإرهابية، وإلاَّ فسوف يكون بوسعنا إعادة النظر في احتمال نقل السلطات المدنية في الضفة الغربية إلى الفلسطينيين.

وهو يعلن ارتياحه إلى التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية. ثم إنه يتغاضى عن تدخل رجال عرفات في المناطق المحتلة وفي القدس الشرقية ماداموا يهاجمون خصوم عملية السلام.

ويذهب بيريز إلى قطاع غزة في ١٩ أغسطس/ آب بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاتفاقات أوسلو. وهو أول زعيم إسرائيلي يطأ تراب أرض فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي. وهو يعلن عن النقل الوشيك للسلطات المدنية في الضفة الغربية، ويشدّد على تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية (بوسع جميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذهاب إلى غزة، إلاّ أنهم لن يتمتعوا بالحق في الإقامة)، ويدافع دفاعًا حارًا عن التمويل الدولي وضرورة السيطرة على معارضي عملية السلام. وسوف يجري إخلاء سبيل مائتين وخمسين سجينًا فلسطينيًا وترحيلهم إلى أريحا. أمَّا عرفات، فهو يطالب باحترام الجدول الزمني المقرَّر ويعترض كالعادة على الدور المميَّز الذي جرى تخويل الأردن القيام به في القدس. ومع دفاعه عن حفظ النظام، فإنه يرفض أفق خوض حرب أهلية مع حماس. لكن هذه الأخيرة تواصل تحدي سلطته بتبنيها قتل اثنين من الإسرائيليين طعنًا بالسكاكين في الرملة، قرب تل أبيب، على أيدي عمال فلسطينيين غير مسجَّلين لاذوا باللجوء إلى قطاع غزة. وتطالب إسرائيل بتسليمهم إليها. ويتم مع ذلك إحراز تقدم بشأن مسألة اختصاصات السلطة الفلسطينية.

ويرجئ عرفات تعديل الميثاق الفلسطيني إلى وقت لاحق. فهو غير واثق من القدرة على حشد أغلبية كافية في داخل المجلس الوطني الفلسطيني، بتركيبته الحالية على الأقل. وقد ائتلف معارضو نهجه السياسي لكي يحرموه من سلطة عقد اتفاق مع إسرائيل ومن سلطة عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي[٢٢].

وتتمثل استراتيجية عرفات في تجريد منظمة التحرير الفلسطينية تدريجيًا من اختصاصاتها بحيث تؤول هذه الاختصاصات إلى السلطة الفلسطينية، ثم إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بحيث يحظى بأغلبية كافية. وهو يركز إمكاناته على الأراضي الفلسطينية، تاركًا الدياسبورا الفلسطينية لمصيرها.

وفي أواخر شهر أغسطس/ آب ١٩٩٤، يجرى نقل كل قطاع التعليم في الأراضي المحتلة إلى السلطة الفلسطينية، ما يفرض عليها عبئًا ماليًا جديدًا. وهي

لا تدير إلاّ ما هو قائم. فتشييد بناية لمدرسة جديدة مع ما يستلزمه ذلك من خدمات مائية وكهربائية إنما يفترض تصريحًا مسبقًا من سلطات الاحتلال. وفي ٢٤ أغسطس/ آب، يجري التوقيع في القاهرة بالأحرف الأولى على اتفاق جديد، وُصِفَ بـ«التاريخي»، ويتم التوقيع النهائي عليه في يوم ٢٩. إذ تبدي الدولة العبرية استعدادها لأن تترك لسكان الأراضي المحتلة إدارة الثقافة والرياضة والتعاون الدولي وشؤون الشباب والشؤون الاجتماعية. كما سوف يكون بوسع الفلسطينيين إقامة نظامهم الضريبي الخاص. ويبقى الآن تناول المسألة الأصعب والخاصة بتنظيم الانتخابات الفلسطينية، والذي يشمل إعادة الانتشار المسبقة للقوات الإسرائيلية الموجودة في المدن الفلسطينية الرئيسية. ويدور الحديث لا يزال عن شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٤ [كموعد لإجراء الانتخابات]، إلاّ أنه يجري البدء في الشك في ذلك.

ويتقاطع هذا مع تبعية عرفات. فهذه التبعية تجد تأكيدًا جديدًا لها عندما يدعو بينظير بوتو، رئيسة وزراء باكستان، وهي بلد ليست له علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إلى المجيء إلى قطاع غزة. فإسرائيل تطلب أن تقدم لها بينظير بوتو طلبًا بتصريح مسبق وتمنع دبلوماسيًا باكستانيًا قادمًا من مصر من دخول غزة. فتلغي السيدة بوتو زيارتها، بينما يهاجم رابين «هذه السيدة التي يجب تعليمها حسن السلوك»[٢٣].

ويفتح المغرب مكتب اتصال في إسرائيل. وتحاكيه الدولة العبرية في الرباط. ولتحقيق توازنٍ مناسبٍ، يجري إيجاد مكتب مغربي ثانٍ في غزة. ويشكّل هذا علامة إضافية على انفتاح العالم العربي على إسرائيل بعد اتفاقات أوسلو. كما يسعى الحسن الثاني إلى تعزيز مركزه الدولي وهو مهتم بالآفاق الاقتصادية للسلام. كما يحرص على مواصلة الاتصال باليهود الإسرائيليين ذوي الأصول المغربية وعلى صون دوره كرئيس للجنة القدس التابعة للمؤتمر الإسلامي. وإسرائيل مستعدة من جهة أخرى للاعتراف له بدور ديني في المدينة المقدّسة، لما فيه هنا أيضًا عظيم استياء الفلسطينيين. والشيء نفسه بالنسبة لتونس، التي تظل بشكل موازٍ المقر الدبلوماسي لدولة فلسطين. وتتفق إسرائيل وتونس على إنشاء «مكاتب مصالح» في سفارتي بلچيكا في تونس العاصمة وفي تل أبيب. أمّا البلدان الأعضاء

في مجلس التعاون الخليجي فهي تقوم برفع جزئي لمقاطعة الدولة العبرية – المقاطعة من الدرجة الثانية (التي تستهدف الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المحتفظين بعلاقات أعمال مع إسرائيل أو الذين لديهم مجرد تعاطفات صهيونية بسبب انتمائهم الطائفي أو بسبب انتماء قادتهم الطائفي). وبشكل ملموس، فإنه يجري إلغاء القائمة السوداء التي تتضمن أسماء الشركات والأشخاص المشار إليهم. وهذا القرار، الذي يجري تقديمه على أن بإمكانه مساعدة عملية السلام، هو بالدرجة الأولى نتاج ضغوط أميركية مكثفة.

وبعد كمين نصبته حركة الجهاد الإسلامي لداورية إسرائيلية قرب مستوطنة في قطاع غزة، وهو كمينٌ أدى إلى مصرع فرد بين الصفوف الإسرائيلية في ٤ سبتمبر/ أيلول، يأمر عرفات بمداهمة كوادر الحركة، لما فيه عظيم غضب المعارضة. وسوف يجري إخلاء سبيلهم بعد بضعة أيام.

وفي مؤتمر البلدان المانحة في باريس، في ٩ سبتمبر/ أيلول، تُقدِّمُ السلطة الفلسطينية ميزانية تفصيلية تشمل مشروعات إنمائية. ويبدو الحصول على القروض الائتمانية مضموناً، إلاَّ أنه بما أن الميزانية تتعلق أيضًا بمشروعات في القدس، فإن إسرائيل تنجح، على الرغم من توسط النرويج، في العمل على إلغاء الاجتماع. ويتهم نبيل شعث الإسرائيليين بالتضييق المتعمَّد، لأن مشروع الميزانية كان لديهم منذ أسبوعين. وهو يتحدث عن الكارثة التي من المفترض أن يشكلها انهيارٌ اقتصادي للسلطة الفلسطينية. وقوة الفلسطينيين على المستوى الدولي تكمن في ضعفهم. والمجتمع الدولي عازم على الاستثمار بشكلٍ واسع في عملية السلام، وعرفات هو الشريك الممكن الوحيد. ولا يمكن السماح بفشله، ومن هنا ضرورة المساعدة.

وتشكل الذكرى السنوية الأولى لإعلان المبادئ مناسبة لرصد نتيجة محدودة. فمن جهة، شهدنا اختفاء عدد معين من الحواجز السيكولوچية والانسحاب الإسرائيلي من جزء كبير من قطاع غزة، كما شهدنا النقل الجاري لمجالات اختصاص عدة ؛ ومن الجهة الأخرى، نشهد حكمًا ذاتيًا محدودًا تحت مراقبة إسرائيلية عليا في أراض منكوبة من الناحية الاقتصادية، خاضعة لإحسان دافعي المال الأجانب. وبالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، فإن الشيء الأهم هو إنهاء أعمال

العنف، ومن هنا خيبة أمل قوية لدى رؤية أن عرفات لا يبدو ذلك الدركي الذي كانوا يتوقعونه. ويرى الفلسطينيون أنهم بعيدون إلى أقصى حدٍّ عن إقامة دولة. وعلى السلطة الفلسطينية أن تقوم في آن واحد ببناء إدارة والتصدي لمعارضة نشطة، خاصة المعارضة الإسلامية، والتفاوض مع إسرائيل، المشتبه بأنها، ولأسباب وجيهة، تريد اختزال الحكم الذاتي إلى مستوى إدارة من الباطن.

وهكذا تُكثر اللغةُ السياسية الفلسطينية من الثنائيات: عائدون/ مواطنون، لاجئون/ مقيمون، السلطة/ الشعب، فتح/ حماس، مفسد/ طاهر، مالك/ غير مالك. وعلاوة على المعارضة الإسلامية القوية، فإن هناك، إلى حد معين، مجتمعًا مدنيًّا يحاول أن يكون يقظًا فيما يتعلق بحقوق الأشخاص. وعندما تتخذ السلطة الفلسطينية تدابير ضد الإسلاميين، فإنها تضطر إلى مواجهة انتقادات من جانب المنظمات غير الحكومية. لكن عرفات يعمل على أن يضم إلى نظامه جانبًا من المعارضين بمنحهم وظائف إدارية مجزية، بينما تتحول المساعدة الدولية عن المنظمات غير الحكومية، التي تفقد بذلك جانبًا لا بأس به من إمكاناتها.

ويحتفل بيريز وعرفات في النرويج بالذكرى السنوية الأولى للاتفاقات. وهما يوقعان «إعلان أوسلو» الذي يتعهد فيه الطرفان

> باتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء أعمال العنف والعمل على تطبيق الاتفاقات الاستثنائية وتدابير بناء الثقة المتبادلة وتطوير علاقاتهما الاقتصادية وتنمية اقتصاد السلطة الفلسطينية(×).

ولا يجب عليهما «أن يطرحا على المانحين مسائل سياسية يختلفان عليها»(×) وسوف يتوجب تناولها بشكل ثنائي. والحال أن تقهقر منظمة التحرير الفلسطينية إنما يدل على مدى ضغط وضعها المالي عليها.

وليس بوسع النوايا الحسنة حجب المشكلات. فعرفات يريد إجراء الانتخابات الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. لكن رابين مناوئ لذلك. فهو يتمنى مقاربة «تدريجية» للمفاوضات بشأن توسيع للاتفاق الانتقالي يخصُّ كل الضفة الغربية. وهو يتمسك بمفهومه الإداري للحكم الذاتي (١٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤):

> عبر انتخابات مزعومة في الأراضي، تسعى السلطة الفلسطينية إلى نيل علامات سيادة وطنية. ولا شك أن هذا هو السبب الرئيسي لتأخير إجراء هذه الانتخابات.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وهو يرفض بشكل خاص رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في انتخاب مجلس تشريعي من مائة عضو، لا مجـرد جهـاز تنفيـذي مـن ثلاثـين شخـصًا ذي اختصاصات محدودة. وترفض سلطات الاحتلال أن تنقل إلى الفلسطينيين بيانـات السجل المدني الضرورية لإعداد القوائم الانتخابية في الضفة الغربية، كما تحظـر أي محاولة لإجراء تعداد للسكان.

والمشكلة الأخرى هي أمن المستوطنات وأمن الأرض الإسرائيلية. فإذا كـان قطاع غزة مغلقًا بالكامل، فليست تلك حالة الضفة الغربية. إذ كيف يمكـن الجـلاء عن المدن الفلسطينية في حين أن آلافًا من المستوطنين يحيون على مقربة منها، بل في قلبها، كما في الخليل؟ ومن المفترض وجوب القيام في كل مكان، كما تمَّ ذلـك في جنين وبيت لحم وأريحا، بفتح طرق التفافية مخصـصة للمـستوطنين بـشكل حصري، ما يتطلب مهلات ملحوظة (ومصادرات جديـدة لأراضـي فلـسطينية). ويؤكد البعض أنه قد يكون من المناسب الاتجاه فورًا إلـى إجـراء المفاوضـات النهائية، إذ لا يمكن وضع مسألة المستوطنات بين قوسين خلال الفترة الانتقاليـة. ولا يريد رابين سماع شيء عن ذلك. وهو لا يرى الحلقة المفرغة التي هو بسبيله إلى أن يمكث فيها[٢٤]. وهو يرى أن المستوطنات أرصدة لا غنى عنهـا للحفـاظ على السيطرة على الأرض كما أنها عناصر رئيسية في الصفقة النهائيـة. وهكـذا فإن بقاء المستوطنين في الخليل يسمح باحتلال الساحة ويُنشئ حقوقًا. لكن ضرورة كفالة أمن المستوطنين تتطلب القيام في الساحة بإبقاء قوات عسكرية مهمـة علـى مقربة من البلدات العربية، ما يحـول دون أي تواصـل ترابـي للحكـم الـذاتي الفلسطيني. وجرَّاء السعي إلى تأمين التسوية النهائية، يصبح الحل المرحلي هشًا.

وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، يدور في ايرز لقاء جديد بـين رابـين وعرفـات. فيجري الاتفاق على إعادة إطلاق للمفاوضات المتعلقـة بتوسـيع الحكـم الـذاتي والسجناء وطرق العبور إلى الأردن ومصر. ويشدّد رابين على أنه لم يجر تحديـد أي موعد لإجراء الانتخابات. والاتفاق مشروط بوصول المساعدات الدولية. ويعلن باراك، الذي يرافق رئيس الوزراء الإسرائيلي:

> لن نجلو عن أي موقع في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ما لم نكن واثقين من ضمان سلامة [المستوطنين]. إننا لن نتخلى أبدًا عن أي إسرائيلي.

وفي اليوم التالي، يوافق رابين على بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنة قرب الخط الأخضر. وهكذا يضع حدًا لـ«تجميد» الاستيطان، والذي قلّما جرى الالتزام به من الناحية الفعلية على أي حال. فخلال العام التالي لإعلان المبادئ، زاد عدد المستوطنين في قطاع غزة من ٤٣٠٠ إلى ٥١٠٠، بينما زاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية من ١٢٥ ٠٠٠ إلى ١٣٦ ٠٠٠. ونشهد في الساحة بالفعل تطبيق استراتيجية تتألف من تكثيف المستوطنات على طول الخط الأخضر وشقّ ممراتٍ عبر الضفة الغربية، ما يؤدي بذلك إلى تقسيم الأرض إلى سلسلة من الجيوب. وترفض الدبلوماسية الأميركية سماع شكاوى الفلسطينيين. فالأولوية المطلقة هي دعم رابين في سعيه إلى الصلح مع الأردن وبالأخص مع سوريا، ما من شأنه أن يشكل مكسبًا جيوسياسيًا رئيسيًا للولايات المتحدة.

وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول، تسمح المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية بتحديد العقبات الرئيسية فيما يتعلق بمسألة الانتخابات. ويرى الإسرائيليون أنه بما أن المجلس ليست وظيفته وظيفة إدارية محضة، فإن من غير الوارد التصريح لمعارضي إعلان المبادئ بترشيح أنفسهم للانتخابات. فالمجلس لا يمكنه أن يكون منتدىً يمكن أن تحدث فيه مواجهات بين أنصار عملية السلام وخصومها، لأن هذا من شأنه أن يجعل منه برلمانًا حقيقيًا. كما تَطرحُ شروطُ اقتراع سكان القدس الشرقية مشكلةً. ويطلب الفلسطينيون توسط مصر.

وفي ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤدي هجوم قامت به حماس إلى مصرع أربعة في القدس، بينهم المهاجمان الاثنان، ويُصاب ١٣ إسرائيليًا. فيحث رابينُ عرفات على اختيار اللجوء إلى القوة، لكن جنازة «الشهيدين» مناسَبَةٌ لتظاهرة شعبية مهمة. وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، تخطف حماس قرب تل أبيب رقيبًا إسرائيليًا في التاسعة عشرة من عمره، هو نحشون ڤاكسمان. وفي مقابل الإفراج عنه، تطلب المنظمة الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين وعن ٢١٥ أسيرًا فلسطينيًا وعشرين مناضلاً من مناضلي حزب الله. والتأثر الشعبي عارم في إسرائيل.

فيجري إغلاق قطاع غزة وتعليق المفاوضات. ويحمل رابينُ عرفاتَ المسؤولية عن حياة الجندي. وتجري عمليات تمشيط مشتركة. وعلى الرغم من أن الرهينة موجود بالتأكيد خارج غزة، فقد تم توقيف ٣٠٠ من مناضلي وكوادر

حماس. وتطرح الحركة الإسلامية نفسها كمدافع وحيد عن الأسرى الفلسطينيين. وفي نهاية المطاف، يجري رصد مكان احتجاز الرهينة في قرية في الضفة الغربية. ويقوم الجيش الإسرائيلي بالهجوم على المكان في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول. فيلقى ڤاكسمان وجندي إسرائيلي وثلاثة من السجانين مصرعهم. ويتبنى رابين المسؤولية عن الفشل، لكنه يعترف بحسن تصرف السلطة الفلسطينية خلال الأزمة.

وفي هذا السياق، يأتي نبأ فوز رابين وبيريز وعرفات بجائزة نوبل للسلام لـ«إسهامهم في تحقيق السلم في الشرق الأوسط»(٢٥).

وفي ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، تقرر الحكومة الإسرائيلية استئناف المفاوضات ورفع الإغلاق عن قطاع غزة:

سوف تواصل الحكومة التفاوض مع م. ت. ف. على أساس الاتفاقات الموقعة وسوف تخوض حربًا بلا رحمة ضد الإرهابيين.

وتُهدّدُ حماسُ بالانخراط في اختبار للقوة مع السلطة الفلسطينية إذا ما واصلت توقيفاتها لمناضلين إسلاميين:

إن كتائب عز الدين القسّام سوف تردُّ بإشعال الحريق في قطاع غزة الذي ستتهاوى أنقاضه على رأس الصهاينة وأزلامهم، أيًا كانت النتائج التي سوف تترتب على ذلك(×).

وفي اللحظة المباشرة، يجري تنظيم تظاهرات سلمية للمطالبة بالإفراج عن المناضلين المحبوسين.

وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤدي هجوم انتحاري ارتكبه فلسطيني يرتدي حزامًا ناسفًا إلى مصرع ٢٢ وإصابة ٤٨ في باص في تل أبيب. فيجري إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة على الفور. وتقوم الأجهزة الإسرائيلية بالبحث عن يحي عياش، المكني بـ«المهندس»، والذي يُعتبر مدبر الهجوم.

وتدعو واشنطون كل البلدان العربية في المنطقة إلى مكافحة الإرهاب قولاً وعملاً.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

ويفصح رابين عن سلسلة بأكملها من التدابير القمعية ضد حماس، خاصة رفع القيود القضائية التي تؤثر على حبس واستجواب المشتبه بهم. كما يعبر عن رؤيته في الأمد الطويل للعلاقات مع الفلسطينيين، وهي رؤية تعتمد على «فصل كامل» بين الشعبين:

فيما يتعلق بيهودا والسامرة، فإنني لا أريد العودة إلى حدود ١٩٦٧، لكننا سنجد حلاً سوف يضمن أمننا من دون الاضطرار إلى حكم شعب آخر.

وترقبًا لذلك، يتمحور عمله حول ثلاثة أقطاب: «إغلاق الأراضي والمطالبة بتعاون أوثق في مكافحة الإرهاب مع السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا ومواصلة عملية السلام».

وهذه المرة، نجد أن إغلاق الأراضي المحتلة لأجل غير مسمّى إنما يوصف بأنه إغلاق «استراتيجي»، فهو لم يعد إغلاقًا «تقانيًا». والفصلُ بين الشعبين مطروحٌ بالفعل. وتصف السلطة الفلسطينية الإجراء بأنه «إعلان حرب اقتصادية واجتماعية حقيقي»(×). والحال أن إسرائيل، إذ تُعامل الفلسطينيين بهذا الشكل، إنما تعيد إنتاج منطق العقوبات الجماعية الذي استخدمته في حربها الحدودية مع مصر والأردن بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠: إلحاق أقصى حدٍّ من الأضرار بالخدمات الجماعية وبالسكان لأجل إرغام السلطات على التصدي لما يصفه البعض بالمقاومة ويصفه البعض الآخر بالإرهاب. وإذا كان نهج التصرف هذا قد نجح مع البلدين، فإنه قد جرَّ فيما بعد إلى انهيار الدولة اللبنانية وإلى تزايد انخراط إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية، ثم إلى انبثاق حزب الله. وفي الوضع الحاضر، فإن الإجراء الإسرائيلي لا يبدو أنه ينجح في حفز عداوة شعبية حقيقية لحماس، بينما يقوض أساس عملية أوسلو نفسه والذي يتمثل، بحسب واضعيه، في أن من شأن التحسين الملموس لأحوال الفلسطينيين المادية خلق ركيزة شعبية حقيقية مؤاتية للعملية وتأمين موافقة السكان على الحل النهائي. والحال أن الأولوية المطلقة المعطاة للأمن، أو، على أي حال، لما يبدو أنه يكفل الأمن، وضرورة البرهنة للسكان على العمل في هذا الاتجاه، إنما تعميان الحكومة الإسرائيلية عن رؤية الآثار التي سوف تترتب في الأمد المتوسط والأمد الطويل على الإجراء الذي اتخذته.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

وهكذا فإن عرفات مُعذَّبٌ بين حماس، التي تشبّهه بالعماد لحد وجيش لبنان الجنوبي، وإسرائيل، التي تطالبه بالتصرف بقوة ضد الحركة الإسلامية.

وفي الجنوب اللبناني، في يوم ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول هذا نفسه، يستخدم الجيش الإسرائيلي قذائف مضادة للأفراد (قذائف عنقودية)، وهي سلاح حرّمته اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩، ضد قريتين في منطقة النبطية، وهي قطاع كان هادئًا نسبيًا حتى ذلك الحين. والحال أن جنديًا من الجيش النظامي اللبناني وستةُ مدنيين، بينهم صبيتان، إنما يلقون مصرعهم. وترى السلطات اللبنانية، أن هذه الطلقات الإسرائيلية التي أطلقت «من دون عمل استفزازي» يبررها، قد تكون ردَّ فعل غاضبًا على الهجوم الذي وقع في تل أبيب. وفي إسرائيل، يوضحون أن حزب الله هو الذي بدأ الهجوم لدعم إسلاميي حماس الفلسطينيين بعد أن تبنى هؤلاء الهجوم. والحال أن حزب الله، تماشيًا مع مبدأه، إنما يرد بإطلاق زخات من الصواريخ على الجليل. ويعترف رابين بأن الطلقات [الإسرائيلية] تشكل «خطأ من المفترض أنه كان يجب تفاديه».

المسار السوري والسلام الإسرائيلي – الأردني

بينما تدور المداولات بعيدًا عن الأضواء في واشنطون بين السفيرين الإسرائيلي والسوري، تتواصل الدبلوماسية العلنية. فتقترح الحكومة الإسرائيلية انسحابًا جزئيًا من الجولان، بينما لا تريد دمشق سماع شيء إلاَّ عن انسحاب كامل في مقابل سلام شامل. ويخوض اليمين الإسرائيلي حملة ضد أي تخلٍ عن الجولان. ويتهم نيتانياهو رابينَ بأنه مستعد لإعادة هضبة الجولان كلها. فتردُّ الحكومة بأنها لم تقدم أي وعد في هذا الاتجاه (يجهل الوزراء ما وَضَعَهُ رابينُ في جيب الأميركيين)، وإن كان من شأن أي اتفاق مع سوريا أن يشمل انسحابًا «مهمًا». والحكومة عليها واجب أخلاقي بالتفاوض ثم إبلاغ الشعب بنتائجه بعد ذلك. ويعود لهذا الشعب إصدار قراره عن طريق الاستفتاء.

والحال أن شريحة مهمة من حزب العمل إنما تتخذ موقفًا عدائيًا حيال إزالة مستوطنات من الجولان، وهي مستوطنات تنتمي إلى التيار الاشتراكي. ويضطر رابين إلى التهديد بطرح مسألة الثقة لإرغام النواب المتمردين على العودة إلى

صوابهم، فهم نواب لا يريدون تحمل المسؤولية عن سقوط الحكومة. لكن هذا ليس غير أمر مؤجّل، فهم يفكرون في الانشقاق عن حزب العمل.

وخلال المداولات التي جرت في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، يسهب رئيسُ الوزراء الإسرائيلي في عرض استراتيجيته الخاصة بالصلح مع سوريا. فعلى أثر الاتفاق، سيحدث انسحاب محدود إلى أقصى حد، من دون إزالة المستوطنات. وبعد ذلك، سيجري تطبيق عملية تطبيع للعلاقات مع سوريا سوف تمتد على ثلاث سنوات وسيجري فتح «سفارة إسرائيلية في دمشق وقنصلية سورية في يروشالايم (وليس في تل أبيب، كما هي الحال مع كل السفارات الأخرى)، وتسيير باصات إسرائيلية إلى حلب أو دمشق أو أماكن أخرى، وطائرات تتبع شركة العال، وإيجاد علاقات ثقافية وتجارية»، وكل هذا على أساس التبادلية. وسيجري التفاوض على «الترتيبات الأمنية» الشهيرة، والتي تشمل «خفضًا متبادلاً» للقوات المسلَّحة في المنطقة المعنية ونزعًا تدريجيًّا للسلاح «على أساس غير تناظري». وفي ختام العملية، سيجري نشر «قوة دولية وفق نموذج القوة الدولية الموجودة دومًا في صحراء سيناء». وسيتم إجراء استفتاء لإقرار اتفاق السلام.

ولا يفصح رابين عن مدى الانسحاب النهائي ويحصل على تصويت بالتأييد بأغلبية ٥٣ صوتًا في مقابل ٤٥ صوتًا. ويظل الردُّ السوري الرسمي هو هو: فالانسحاب الكامل يجب أن يسبق التطبيع، الذي لم يكن قد ورد ذكرٌ له في القرار رقم ٢٤٢ - فهذا القرار لم يذكر سوى إنهاء حالة الحرب. لكن فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، يوافق على إجراء مقابلة مع التليفيزيون الإسرائيلي، جرى بثها في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وهذه الموافقة حدث لا سابق له:

> السلام رابح، وهو قريب، دعونا لا نضيع الوقت: حين يتم عقد ونشر اتفاق، سيرى الجميع الثمار وسيرتاحون إليها. ومن المصلحة المشتركة للطرفين ألاّ يتمهلا طويلاً: فكلما كان الانسحاب أسرع، تصبح ثمار السلم مرئية(×).

وسوف يشمل هذا الاتفاقُ الجنوب اللبناني:

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

[من شأن] اتفاق إسرائيلي – سوري [أن يجعل] من السهل أكثر عقد اتفاق إسرائيلي – لبناني، سيحتِّمُ القيام أولاً بانسحاب إسرائيلي من الجنوب اللبناني.

ولن يعود هناك مبرر لوجود المقاومة اللبنانية والمقاومة التي يقوم بها حزب الله. وعندئذ سيحل عهد سلام وصفاء على الحدود الشمالية لإسرائيل، وستكون كل فكرة عن هجوم مفاجئ مستحيلة(×).

ويبدو كريستوفر متفائلاً، خلال جولته في شهر أكتوبر/ تشرين الأول: فهو يعترف بعمق الهوة الفاصلة بين المواقف السورية والإسرائيلية، لكنه يؤكد أننا في «الاتجاه الصحيح».

وفي ٢٤ سبتمبر/ أيلول، تعلن السلطة الفلسطينية أنها ستقوم، اعتبارًا من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، بمد سلطتها على وقف القدس والضفة الغربية، أي على ٩٥٠ مسجدًا و ٢٥٠٠ موظف ديني. فيضطر الأردن إلى قبول هذا الاسترداد في الضفة الغربية، لكنه يرفض التخلي عن سيطرته على الأماكن المقدسة في القدس. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، على أثر وفاة مفتي القدس، يسمّي الأردن والسلطة الفلسطينية كلٌّ من جهته خلفًا له. وسيكون الفوز من نصيب رجل عرفات.

والملك حسين عازم على التعجيل بالمفاوضات مع إسرائيل، فالمأزق في الملفين السوري والفلسطيني يمنحه فرصة أفضل. وهو يعتمد كثيرًا على علاقاته الشخصية مع رابين، الذي يبدو له أنه يملك القدرة اللازمة لتحقيق سلام شامل في المنطقة.

وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يلتقي رابين والملك حسين في العقبة. وقد أراد الطرف الإسرائيلي فرض نسخته من معاهدة السلام، لكن الطرف الأردني كان لديه الوقت لاقتراح مشروع مضاد. والمسألة مثار الخلاف الأكبر هي مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وترى إسرائيل أن هذه المسألة لا تعني الأردن ولا بد من معالجتها في المرحلة النهائية للمفاوضات مع الفلسطينيين. ويرى الأردن أننا في المرحلة النهائية بالفعل، ومن غير الممكن تنحية موضوع له أهميته بالنسبة

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

لجانب لا بأس به من السكان الفلسطينيين، فيتم الاتفاق على ذكر هذه المسألة في المعاهدة.

وينصَبُّ النزاع الآخر على الـ ٣٨٦ كيلومترًا مربعًا من الأرض الأردنية التي تحتلها إسرائيل، والتي أنشأت فيها مستوطنات متخصصة في إنتاج الزهور. ومن الواضح تمامًا أن الملف يتضمن أيضًا الموارد المائية المحلية الضرورية لهذه الزراعة. ويقترح رابين الاعتراف بالسيادة الأردنية على هذه الأراضي في مقابل تعهد بمواصلة تأجيرها لإسرائيل. فيرى الملك في ذلك إمكانية الدخول في مساومة، ثم يتراجعُ في ٣٠ سبتمبر/ أيلول: لن يتحقق السلام من دون الإعادة الفعلية لكل الأرض الأردنية.

ويرجع المتفاوضون إلى العمل بنشاط للعثور على صيغة مرضية. وهم يفكرون في تبادل لأراض ذات أحجام متساوية تساويًا دقيقًا، مع تعويض في الموارد المائية. والمفاوضات الإسرائيلية – الأردنية جد مختلفة عن المفاوضات مع الفلسطينيين. فالأردنيون قد أعدوا ملفاتهم إعدادًا جيدًا ثم إنهم على دارية جيدة بها. وقد جرى التعامل معهم كأنداد من جانب نظرائهم الإسرائيليين وهم، مثلهم، دبلوماسيون ومديرون. ونحن بعيدون عن التعطف الاحتقاري غالبًا والذي يميز مسلك العسكريين الإسرائيليين حيال المفاوضين الفلسطينيين. وكان رأي الإسرائيليين ساميًا دومًا في الملوك الهاشميين. ورابين بوجه خاص يُكنُّ احترامًا عظيمًا للملك حسين، بينما لا يخفي رأيه المستخف بعرفات. وكما مع مصر تمامًا، و، إلى حد ما، مع سوريا، فإننا في علاقة دولة مع دولة، لا في وضع استعماري. والحق أيضًا إن رهانات هذه المفاوضات، على الرغم من أهميتها الكبيرة، لا تتميز بالنسبة للطرفين بقيمةٍ وجودية، خلافًا لرهانات المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية.

وقد جرى لقاء جديد بين الملك حسين ورابين في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول. وعلى الفور، يؤكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه لا يدعي بأي حق له في أصغر جزء من الأرض الأردنية ولا في أصغر قطرة ماء. ويبقى مع ذلك أن المفاوضات بشأن الأرض والمياه تستمر لبضعة أيام أخرى. وتتصل النقاط المعلقة الأخرى بتسوية المنازعات. فالأردنيون يريدون تحكيمًا، وهو ما يرفضه الإسرائيليون،

الذين يتذكرون هزيمتهم في ملف طابا. وأخيرًا، فإن الوسواس المهيمن على الطرف الأردني هو خطر نزوح جماعي جديد للفلسطينيين وهو يريد أن يسجل في المعاهدة أن الطرفين لا يجب لهما الانخراط في تحريك إجباري لأشخاص بين الدولتين (*both parties must not engage in the forced movement of persons between the two states*). ويجد الطرف الإسرائيلي أن هذا إلزام زائد عن الحد.

وفي ليلة ١٦ – ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، ينضم الملك حسين وشقيقه، الأمير الحسن، وكذلك رابين وبيريز وباراك، إلى المفاوضين لوضع اللمسات الأخيرة. ويتم التوصل إلى صيغ حل وسط بشأن النقاط الخلافية. إذ سيحتفظ الإسرائيليون بحق استخدام أراضي عربه الصالحة للزراعة (٣٠ كيلومترًا مربعًا) في إطار اتفاق تأجير لمدة ٢٥ سنة قابل للتجديد. ومن زاوية توزيع الموارد المائية لحوض نهر الأردن، فإن المعاهدة مفيدة بشكل خاص للأردن.

وفي صباح يوم ١٧، يتم توقيع المعاهدة بالأحرف الأولى. وفي الأيام التالية، يتم الاتفاق على التعديل الخرائطي ويجري إعلانه[٢٦].

وتنص الديباجة والمادة الأولى من المعاهدة على إقرار السلام بين البلدين. وتحدّدُ المادة الثانية المبادئ العامة، القائمة على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والطرفان «يعترفان وسوف يحترمان بشكل متبادل السيادة والوحدة الترابية والاستقلال السياسي لأحدهما الآخر»[×].

أمّا القرار رقم ٢٤٢، الذي يجري الاستشهاد به في الديباجة، فيجري استخدامه من دون ذكره:

٢• يعترفان وسوف يحترمان حق أحدهما الآخر في العيش في سلام، ضمن حدود آمنة ومعترف بها[×].

والبنود التالية هي التعهدات الخاصة بالمسلك السياسي:

٣• سوف ينميان علاقات حسن الجوار والتعاون لأجل ضمان أمن دائم، وسوف يمتنعان عن اللجوء إلى التهديدات باستخدام القوة وعن اللجوء إلى استخدام القوة أحدهما ضد الآخر وسوف يسويان جميع المنازعات الثنائية بالسبل السلمية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

٤ • يحترمان ويعترفان بالسيادة والوحدة الترابية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة.

٥ • يحترمان ويعترفان بالدور المحوري للتنمية البشرية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والثنائية(×).

وكان الإسرائيليون قد أدخلوا تخفيفاً على البند الخاص بالترحيلات الإجبارية للسكان:

كما يعتقدان أن الترحيلات، تحت سيطرتهما، لأشخاص ضد رغبتهم، والتي قد يكون من شأنها المساس بأمن أحد الطرفين، قد لا يجب السماح بها(٢٧)(×).

وتُعَرِّفُ المادة الثالثة الحدود الدولية بأنها حدود فلسطين زمن الانتداب، «من دون أي مساس بوضعية أي أرض انتقلت تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧»(×). وسوف يجري الاتجاه إلى ترسيمها.

وتتناول المادة الرابعة مسائل الأمن. إذ سوف يعمل البلدان على إنشاء منطقة للأمن وللتعاون في المنطقة وفق نموذج عملية هلسكني في أوروبا. وعلاوة على التأكيدات المعتادة والتي تذهب إلى أن أي طرف لن يسمح بأن يتم على أرضه أي عمل معادٍ للطرف الآخر، يتعهد كل طرف بالامتناع

عن التصريح بأن يتم على أرضه أو عبرها دخول ومرابطة قوات عسكرية، سواء كانت أفراداً أو عتاداً، تخص طرفاً ثالثاً، وقيامها بعمليات، في ظروف قد تؤدي إلى المساس بأمن الطرف الآخر(×).

ويتوافق هذا مع خوف إسرائيل المتسلط عليها بشكل تقليدي من أن ترابط قوات بلدان عربية أخرى على الأرض الأردنية. وسوف يتعاون البلدان في مكافحة الإرهاب. وسيعملان سويًّا على خلق منطقة إقليمية خالية من الأحلاف العسكرية وعلى

بناء شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية وغير التقليدية، في سياق سلام شامل ودائم ومستقر، يتميز بالتخلي عن استخدام القوة، وذلك عبر المصالحة والنوايا الحسنة(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

وتتصل المادة الخامسة بإقامة علاقات ديبلوماسية وثقافية، فيما تتصل المادة السادسة بالتعاون في مسألة الموارد الهيدروليكية، بينما تختص المادة السابعة بالتعاون الاقتصادي وحظر تدابير المقاطعة.

وتتناول المادة الثامنة مسألة المشرَّدين واللاجئين، والتي سوف تجري معالجتها ضمن إطارٍ متعدد الأطراف. وتكرّس المادة التاسعة والخاصة بالمواقع الدينية والتاريخية المطلب الأردني في القدس:

١. سيمنح كل طرف حرية الوصول إلى الأماكن الدينية والتاريخية.

٢. في هذا الصدد، فإن إسرائيل، وبما يتماشى مع إعلان واشنطون، تحترم الدور الخاص الذي تؤديه حاليًا المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة للأماكن المقدّسة الإسلامية في القدس. وعند إجراء المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم، ستولي إسرائيل أولوية فائقة للدور التاريخي الذي أداه الأردن بالنسبة لهذه الأماكن.

٣. سينسق الطرفان تحركهما من أجل تطوير العلاقات عبر الطائفية بين الديانات التوحيدية الثلاث، ومن أجل تحقيق الوفاق الديني والالتزام الأخلاقي وحرية العبادة إلى جانب التسامح والسلم(×).

وتتعلق المواد الأخرى بالتبادلات الثقافية والعلمية، والتفاهم المتبادل وحسن الجوار، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والاتصالات اللاسلكية، والسياحة، والبيئة، والطاقة، وتنمية غور الأردن، والصحة، والزراعة، وميناءي العقبة وإيلات، والدعاوى، والتشريع، والتصديق، والتدابير المرحلية.

وفي المادة التاسعة والعشرين، نال الأردنيون استعادة النص الوارد في معاهدة واشنطون بين إسرائيل ومصر:

١. المنازعات التي تظهر على أثر تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة سوف يتم حلها عن طريق المفاوضات.

٢. كل نزاع من هذا النوع قد لا يتسنى حله عن طريق المفاوضات سوف تتم تسويته بالتراضي أو سوف يتم طرحه للتحكيم(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

ويجب تنظيم ما أصبح طقسًا: الاحتفال الكبير تحت الرعاية الأميركية. وهكذا فسوف يكون الرئيس الأميركي حاضرًا عند التوقيع، ما سوف يسمح له بالذهاب أيضًا إلى مصر وإسرائيل والكويت والعربية السعودية.

والتأييد ضعيف في العالم العربي. وترى السلطة الفلسطينية في هذا الاتفاق «محاولة لتأبيد وضع الاحتلال الإسرائيلي في المدينة المقدسة وأماكنها المسيحية والإسلامية المقدسة، تحت غطاء اتفاق إسرائيلي – أردني»(×). ويصف حافظ الأسد فكرة تأجير أراضٍ عربية لإسرائيل بأنها فكرة «مارقة»(×) (هو يخشى من أن تكون إرساءً لسابقة)، لكنه يظل معتدلاً:

على الرغم من اقتناعنا بأنكم مخطئون وبأنكم ألحقتم مساسًا بكل عمل مشترك، فإننا نتمنى لكم النجاح، من دون أن نكون متفقين معكم. إننا لن نرتكب أي عمل مُعارضٍ مادي وملموس لعرقلة عملكم(×).

وبالمثل، يذكِّرُ مبارك بأن مصر لم تؤجر أراضيَ لإسرائيل.

وفي إسرائيل، يسود شبه إجماع قومي على تأييد المعاهدة. ويصدق الكنيست عليها بأغلبية ١٠٥ أصوات في مقابل ٣ أصوات وامتناع ٦ نواب عن التصويت. أمَّا في الأردن، فإن المعارضة، والتي يقودها الإخوان المسلمون، لا تملك حق التعبير عن رأيها. ويسود قبول الأمر الواقع، لكن المنظمات المهنية توضح أنها سوف تتصدى لأي تطبيع للاتصالات.

ومع احتياطات عسكرية مهمة، يجري تنظيم حفل مهيب للتوقيع في صحراء عربه، في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول. وكانت الدعوة قد وجِّهت إلى خمسة آلاف ومائتي شخصية، لكن سفراء بضع دول عربية فقط حضروا ممثِّلين لها. ويلقي الملك حسين ورابين وكلينتون الخطابات المتوقَّعة المؤيدة للسلام. وعندما يتحدث الرئيس الأميركي، أمام مجلس النواب الأردني، فإنه يعِدُ بالازدهار الذي سيصاحب السلام. وفي الأراضي المحتلة، دعت حماس وفتح، كل واحدة على حدة، إلى يوم حداد، جرى الالتزام به بنسبة ١٠٠%.

وفي الشهور التي ستلي ذلك، سيحصل كلينتون من الكونجرس – ليس من دون مشقة، وذلك بحكم معارضة جانب من اليمين الجمهوري، الذي يرفض أن

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يرى الولايات المتحدة تدفع بشكل منهجي ثمنًا لكل صلح إسرائيلي – عربي – على شطب جزء كبير من الديون الأردنية المستحقة للولايات المتحدة (٤١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥)[٢٨]. وسوف يعيد نادي باريس جدولة ١,٢١ مليار دولار من الديون الأردنية على عشرين سنة. وسوف تُزاد المساعدة المدنية الأميركية، بينما سيعاد تجهيز الجيش الأردني بالعتاد، بفضل المساعدة العسكرية. ومن ثم فسوف يستفيد الأردن بالكامل من «أرباح السلام»، إلاّ أن عليه أن يلتزم بالتحول من دولة ريعية إلى اقتصاد حر، وهو ما لا يخلو من خطر بالنسبة للنظام. ويَسعد الرأي العام الإسرائيلي للحصول على «سلام دافئ»، لا على «سلام فاتر»، كما مع مصر، لكن المجتمع الأردني، خلافًا للمَلَكية، ليس مستعدًا للسير في هذا الاتجاه.

وفي مصر، اجتمع كلينتون بمبارك وعرفات. ويتعهد هذا الأخير بمكافحة الإرهاب. وفي دمشق، يقدم الأسد لفتة باقتراحه العمل على تمديد مدة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان من اثنى عشر شهرًا إلى ستة عشر شهرًا والتصريح خلال هذه الفترة بوجودِ ديبلوماسي إسرائيلي (وليس سفارة) في العاصمة السورية. لكن الرئيس السوري يمتنع، خلال المؤتمر الصحافي، عن شجب الإرهاب ويعمل على إلقاء المسؤولية عن العنف على إسرائيل. وهذا التصريح يعتبر خيبة جسيمة بالنسبة للديبلوماسية الأميركية.

وفي إسرائيل، يعيد كلينتون التأكيد أمام الكنيست على دعمه الدائم لإسرائيل في خطاب حافل بالإشارات المأخوذة من الكتاب المقدّس. وفي القدس، يمتنع الرئيس الأميركي عن زيارة الأماكن المقدّسة المسيحية والإسلامية، ويقال على المستوى الرسمي إن السبب في ذلك هو ضيق الوقت. أمّا الواقع فهو أن فيصل الحسيني كان قد أعلن عن إغلاق ساحة المساجد لو ذهب إليها كلينتون بصحبة عمدة القدس، إيهود أولمرت.

ويصف البيت الأبيَض جولة الرئيس الأميركي بأنها جولة ناجحة. ولا يبدو أن أحدًا قد لاحظ عدم حدوث استقبال شعبي للرئيس، إذا استثنينا ما حدث في إسرائيل وفي الكويت.

وفي ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، تبدأ في الدار البيضاء القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (Middle East and North Africa

"MENA") التي نظمها منتدى دافوس الاقتصادي العـالمي والمجلـس المخـتص بالعلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations). وقد حضر القمة ممثلو ٦١ بلدًا ؛ وحضر ١٠ من قادة الدول، كما حضر ١١١٤ رئيس شركة. والإسرائيليون والأميركيون عديدون بوجه خاص، ويبدو الأوروبيون أكثر تحفظًا. والهـدف هـو إيجاد شراكة بين العالم الاقتصادي وفاعلي السلام بهدف تعزيـز السلام.

ومن الصعب على المندوبين الإسرائيليين أن يعربوا عن التأييد أمام نظرائهم العرب والغربيين لحرية حركة الناس والسلع ولإنشاء سوق مشتركة إقليمية بينمـا يتواصل أصلاً إغلاق الأراضي المحتلة. وفي لقاء مـع عرفـات علـى هـامش المؤتمر، يعلن رابين انتهاء العزلة. ويجري رفع المقاطعـة عـن إسـرائيل فـي المجريات الفعلية، وإن كانت تظل مسجّلة في قرارات جامعة الدول العربية، ويـتم الإعلان عن إنشاء بنك يُراد به مساعدة الإنماء الاقتصادي للشرق الأوسط.

وفي الوثيقة الختامية[٢٩]، تشدّد البلدان المشاركة على دور القطاع الخاص في تحقيق السلم:

المشاركون في القمة ملتقون حول رؤية كانت الدافع إلى حضورهم إلى الدار البيضاء، رؤية سلامٍ شامل وشراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال الذين نذروا أنفسهم لتعزيـز السلم بين العرب والإسرائيليين.

٠٣ إن القادة السياسيين وقادة عالم الأعمال قد انخرطوا في هذه الشراكة بأعمق إدراك للاعتماد المتبادل فيما بينهم ولأهدافهم المشتركة. ويعترف ممثلو القطاع الخاص بـأن علـى الحكومات مواصلة صوغ اتفاقات سلام وخلق البيئة الحافزة للتبادلات والاستثمارات وإرسـاء أسسها. ومن جهة أخرى، يعترفون بمسؤوليتهم في حشد أرصدتهم للإسهام في تقـدم عمـل السلام في الشرق الأوسط. وتشدّد الحكومات على الدور الحاسم للقطاع الخاص فـي التعبئـة السريعة لموارد كافية لتحقيق الآثار الإيجابية للسلام. ويتعهد المشاركون بالبرهنـة علـى أن عالم الأعمال يمكنه الوفاء بواجبه لصالح السلم، مع مواصلته لأهدافه الاقتصادية، مُبَيِّنًا بـذلك أن الربح يمكن أن يسهم إسهامًا ملحوظًا في العمل على ازدهار الاقتصاد لما فيه خدمة سـلام دائم[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والمشروعات طموحة: إقامة جماعة اقتصادية تشمل الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا من شأنها أن تتطلب، في مرحلة محددة، حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والناس في المنطقة، وإنشاء بنك إنمائي لمنطقة MENA. وسوف يجري إنشاء سكرتارية دائمة للقيام بالمتابعة. وسيستقبل الأردن القمة الثانية في عام ١٩٩٥.

ونجد أنفسنا هنا ضمن اليوتوبيا الكاملة للّيبرالية الاقتصادية المميزة لتسعينيات القرن العشرين. وهم لا يريدون رؤية قوة الانغلاقات الداخلية في المنطقة، وحالة إسرائيل والأراضي الفلسطينية ليست غير حالة من نوع هذه الانغلاقات، كما لا يريدون رؤية رسوخ السيطرة الدولتية على الريوع المختلفة. وبمعنى ما، فإن الليبرالية الاقتصادية برنامج ثوري بالفعل في الشرق الأوسط، لأنها، لو طبّقت، لأدت إلى تهديد العلاقات الزبائنية بين الأنظمة السياسية والسكان، بما يحفز انعدامًا جد قوي للاستقرار، وهو انعدام قد لا يكون بوسع السيطرة البوليسية والقمع تصويبه.

ثم إن المشروعات العجائبية للتنمية الاقتصادية الإقليمية إنما تصطدم بالخوف العربي من هيمنة اقتصادية إسرائيلية. وهو خوف لا أساس له إلى حد بعيد، وذلك بحكم عدم تكاملية الاقتصادات العربية والاقتصاد الإسرائيلي وانفتاح الأسواق العربية، خاصة الخليجية، على التيارات الكبرى للاقتصاد العالمي، خاصة على منتجات البلدان الآسيوية حديثة التصنيع. وإمكانيات الصادرات الإسرائيلية في الأسواق العربية ضعيفة. وبالمقابل، سوف يكون الاقتصاد الإسرائيلي مستفيدًا كبيرًا، خاصة في الأسواق الآسيوية، من الرفع الفعلي للمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة. وهذه السياسة، باجتماعها مع استراتيجية خفضٍ للحمايات الجمركية، سوف تسمح بتنمية الصادرات الإسرائيلية، بما في ذلك منتجات التكنولوجيا العالية، ضمن إطار عولمة التبادلات التجارية. وتحصد الدولة العبرية بالفعل أرباحًا مهمة من السلام، ولكن ليس ضمن الإطار الإقليمي للشرق الأوسط.

الفصل العاشر

أوسلو II

- يأخذ الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز على المثقفين الفلسطينيين عدم قيامهم بالنقد الذاتي ويأسف إذ يراك ضمن معسكر «الصقور»، بينما كان يعتبرك من «الحمائم» (لوموند بتاريخ ٢٦-٢٧ فبراير/ شباط).

- يتصور الإسرائيليون للأسف أن على الفلسطينيين الفوز بإعجابهم. ويحزنني معاينة أن الصورة التي يتخيلها عاموس عوز عني، بوصفي واحدًا من «الحمائم» تارة وبوصفي واحدًا من «الصقور» تارة أخرى، هي نتاج خياله وتتوافق مع معايير إسرائيلية خالصة. وهي تترجم عجزًا عن فهم موقفي. فأنا لا أعرف ما إذا كنت من «الحمائم» أم من «الصقور». وبالنسبة لي، فإن السلام مبدأ وقيمة مطلقة. وهو يتماشى مع صالح الأمة والإنسانية.

وتردداتي وتحفظاتي تَنصَبُّ على نهج التحرك، وليس على المبدأ، ولا على الهدف. وقد قلت بشكل واضح ومازلت أرى أن الاتفاق لا يشق الدرب السليم إلى السلام كما أنه لا يشكل مدرسة للمطالبين بالسلام. وهو ليس جذابًا بما يكفي لكي يجتذب العرب. وأنا جد متألم لمعاينة أن صورة جيتو فلسطيني والتي رأيتها تتبدى لدى قراءة الاتفاق قد تأكدت صحتها جزئيًا.

إن ما يُملي موقف عاموس عوز هو الإيمان بالتفوق الأخلاقي للمجتمع الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني. فكلامه يؤول إلى قول: إنهم لا يقومون بالنقد الذاتي مثلما نفعل نحن. وإذا كان راضيًا عن نفسه وعن أخلاق المجتمع الإسرائيلي، وهو مجتمع احتلالي، فهذا شأن يخصه. والحال أن هذا الشعور بالتفوق إنما ينبع من تاريخ ثقافي طويل لا يَسَعُ الإسرائيليين بحكمه اغتفارَ منازعتهم دور الضحية. إنهم يريدون أن يكونوا ظافرين ومتمتعين بقوة نووية، متذرعين بالدفاع عن أمنهم، إلاّ أنهم لا يسعهم الاعتراف بأن قوتهم العسكرية واحتلالاً ممتدًا يجعلان من شعب آخر ضحية. فبالنسبة لهم، ليس في العالم من ضحايا آخرين سواهم هم.

لقد انتقد عاموس عوز مقتلة الخليل. على أنه رأى أنها الدليل على وجود حركة كحركة حماس في داخل المجتمع الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، فإن الشر المطلق، أو النموذج الأولي

للشر، موجود في مجتمع آخر، هو المجتمع الفلسطيني. وما كان يُفترض أن يقوم به عاموس عوز هو توجيه النقد إلى السياسة التي أدت إلى الاحتلال وأفرزت مجرمين في داخل المجتمع الإسرائيلي(×).

مقابلة صحافية مع محمود درويش،
لوموند، ١٢ مارس/ آذار ١٩٩٥

يوميات فترة عادية

تشهد انتخابات التجديد النصفي الأميركية انتصار اليمين الجمهوري الأكثر تشددًا. فالانعزاليون يعلنون عزمهم اختزال المساعدة الخارجية اختزالاً حادًا. ويلجأ كلينتون على الفور إلى طمأنة رابين مؤكدًا له أن هذا لن يتعلق بإسرائيل. والأمر الأصعب هو أن المرابطة المحتملة لقوات أميركية في الجولان في إطار تسوية قد تكون موضع شك. وتصمد إدارة كلينتون. فهي تدرك أنها تتمتع بتوافق آراء شعبي واسع في حالة التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. ويبقى مع ذلك، بحسب بعض استطلاعات الرأي، أن الرأي العام الأميركي لا يستحسن هذا المشروع إلى حد بعيد(١).

وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤، ترفع إسرائيل بشكل جد جزئي وتدريجي إغلاق الأراضي المحتلة. ويُقابَلُ عرفات بصيحات الاستنكار في غزة خلال تشييع جثمان مسؤول من حركة الجهاد الإسلامي لقيَ مصرعه في هجوم بالقنابل نَسَبَهُ الجميعُ إلى الإسرائيليين. وفي الخليل، يُعاد فتح ضريح الأنبياء، مع فصلٍ تامٍّ بين اليهود والمسلمين وشروط أمنية حادة. ويشكو الجميع من هذا الوضع، فكل معسكر يرى أن المكان المقدس يجب أن يؤول إليه دون سواه. والحال أن تانسو تشيلير، رئيس الوزراء التركي، الذي يزور إسرائيل والأراضي المحتلة، إنما يذهب إلى بيت الشرق، في القدس، من دون إخطار الإسرائيليين مسبقًا. فيتحدث رابين عن خديعة. أمّا الوزيرة الفرنسية سيمون ڤيل فهي تفعل الشيء نفسه، ولكن بعد إخطار الإسرائيليين به. فيرى رابين أنها استجابت لـ«نصيحة سيئة» لا أكثر.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وعندئذ يعتمد الكنيست مشروعًا أوليًا لقانون يعاقب كل شخص قد يشارك في نشاطات م. ت. ف. في القدس الشرقية، ما يستهدف بشكل محدد بيت الشرق. وقد جرى النص على عقوبات حبسٍ للمخالفين لمدة خمسة عشر عامًا.

وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني جرى اللقاء المعتاد بين رابين وعرفات. والنتائج متواضعة. إذ يتعهدان باستئناف المفاوضات على المرحلة الثانية للحكم الذاتي. وفي حين أن الجدول الزمني الذي نصَّ عليه إعلان المبادئ قد تأخر تنفيذه عدة شهور بالفعل، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يبدو في عجلة من أمره:

> علينا مناقشة شروط إعادة الانتشار والانتخابات، وعلينا بلورة ترتيبات أمنية للإسرائيليين وللمستوطنات، وعلينا مناقشة الأمن الخارجي ونقل السلطات والمشكلات الحقوقية، قبل الانتقال إلى المرحلة التالية.

والمسؤولون العسكريون الإسرائيليون معادون لإعادة الانتشار، والتي قد تؤدي إلى منعهم من ضمان أمن المستوطنين. وتجري دراسة افتراضات من شأنها قصر إعادة الانتشار على يوم واحد عند إجراء الانتخابات أو في أماكن معينة، وهو ما لا يسع الفلسطينيين قبوله.

وفي ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤، نجد أن هجومًا انتحاريًا قام به عضو في حركة الجهاد الإسلامي ضد موقع للجيش الإسرائيلي قرب مستوطنة نيتزاريم، في قطاع غزة، إنما يؤدي إلى مصرع ٣ أفراد وإصابة عدة أفراد آخرين بين صفوف العسكريين الإسرائيليين. ويرى الفلسطينيون أنه قد تم بذلك الثأرُ لاغتيال زعيم إسلامي في مستهل الشهر. والطبقة السياسية الإسرائيلية كلها تهاجم عرفات. فيقوم المعنيُّ بمداهمة جديدة ضد مسؤولي حركة الجهاد الإسلامي. وينشب الجدل من جديد في إسرائيل حول التكاليف التي يتعذر تحملها والتي تستتبعها حماية مستوطنات صغيرة كمستوطنة نيتزاريم (٢٨ أسرة)، إلاَّ أن من غير الوارد، بالنسبة لرابين، إزالة ولو أصغر مستوطنة قبل ختام المفاوضات النهائية.

وفي ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتحول قمعُ تظاهرة مؤيدة لحركة الجهاد الإسلامي إلى مواجهة دامية. ففي مواجهة قذف الحجارة، يستخدم شرطيو عرفات الأسلحة النارية. ويؤدي الشغب إلى مصرع ١٥ شخصًا، بينهم شرطي واحد، كما

يؤدي إلى إصابة أكثر من ٢٠٠. وتتهم حماس وحركة الجهاد عرفات بارتكاب فعلٍ شائن وبالتعاون مع إسرائيل. فتتحدث فتح عن «مؤامرة حاكتها أطراف خارجية»(×). والحال أن عبد الشافي، بوصفه رئيسًا للهلال الأحمر في غزة، إنما يقوم بالوساطة بين الأطراف. ويُرجعُ الغربيون أعمال العنف إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا ضرورة التعجيل بوصول المساعدات الدولية.

وفي اليوم التالي، يخرج المتظاهرون من جديد في قطاع غزة والضفة الغربية للهتاف ضد رابين وعرفات في آن واحد. وهم يصطدمون هذه المرة بالقوات الإسرائيلية. وحصيلة الصدام ٣ قتلى وعدة مصابين بين الفلسطينيين، وقتيل واحد بين الإسرائيليين. ويدعو عرفات إلى الوحدة الوطنية. وتواصل حماس رفض الحرب الأهلية رفضًا علنيًّا، وإن كانت تشكك في شرعية السلطة الفلسطينية.

وينظِّم عرفاتُ حشدًا ضخمًا لنحو خمسة عشر ألف شخص في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني على سبيل استعراض القوة. وهو يقوم بإبراز ميليشيا صقور فتح. ويهتف الرجال بولائهم للزعيم وبعدائهم للإسلاميين. ووراء الحدث نفسه، وبشكل مستقل عن الأجهزة الأمنية العديدة التي جرى تشكيلها، فإن سياسة عرفات إنما تتمثل في استعادة حركة ناشطين في صفوف فتح تكون قادرة على التصدي لحماس في الساحة. وهذا هو منشأ التنظيم، والذي يُعدُّ بمثابة جناح مسلّح لفتح.

وبعد عقد حماس لهدنة، تقوم بدورها بتنظيم تظاهرة مماثلة في اتساعها في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني. ويجري حظر دخول صحافة القدس الفلسطينية إلى غزة حظرًا مؤقتًا وذلك لاجترائها على تقديم تقدير لعدد المتظاهرين أعلى من عدد رجال الشرطة. وقد جرت مفاوضات. ومن المفترض أن عرفات قد أعرب عن تمنيه مشاركة حماس في الانتخابات البلدية القادمة، لكن الحركة الإسلامية طالبت بأن تكون هذه الانتخابات انتخابات «غير سياسية»، أي لا تتطلب الموافقة على عملية أوسلو.

وفي هذا السياق تُستأنفُ المفاوضات. وفي إسرائيل، تتخذ المدرسة الأمنية، التي يمثلها الجيش بوجه خاص، موقفًا معاديًا لأي إعادة انتشار جديدة وتتمنى تجميدًا للوضع الحاضر: فقد تبين عجز عرفات عن مواجهة الإرهاب، وقطاع غزة

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بسبيله إلى أن «يتلبنن». ويحظى هذا الموقف بتجاوب كبير في صفوف الرأي العام، الذي تثير الهجمات سخطه. وعلى الجانب الفلسطيني، تعلن حماس عزمها على الانفراد بتحرير الأراضي المحتلة، فالطريق الدبلوماسي خديعة. والعنصر المشجع الوحيد هو الاجتماع الذي تم في بروكسل، في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، للجنة الاتصال الخاصة للبلدان المانحة، والتي تفرج فورًا عن مبلغ قدره ١٢٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للسلطة الفلسطينية. وقد جرى دفع إجمالي ١٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤، تم دفع الجانب الأكبر منها خلال الثلث الأخير للعام.

والمشكلة هي العثور على سبيل لتوصيل تمويل الشرطة الفلسطينية. فلا البنك الدولي ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يريدان تولي هذه المهمة، والتي لا تنتمي إلى المساعدة الإنمائية. وفي النهاية، يتم تصور حل مؤقت. فالأونروا، بناءً على تصريح من الجمعية العامة للأمم المتحدة، سوف تهتم بـ«غسل» المال بجعله ينتقل بين البلدان المانحة والسلطة الفلسطينية من خلالها.

أمّا فيما يتعلق بالهبات العينية الممنوحة للفلسطينيين، فهي ضحية لما يبدو على الأقل بمثابة سوء نية من جانب البيروقراطية الإسرائيلية. وهكذا فقد جرى منع تسليمها لعدة أسابيع، بل لعدة شهور، من جانب إدارة الجمارك، التي تطلب دفع نفقات تخزينها. وفي حالة الرفض، فإن هذه المواد، التي غالبًا ما يجري التحفظ عليها لعدم مراعاة المعايير الإسرائيلية، إنما يجري بيعها في مزادات. ومجمل هذه المواد غير متجانس: عربات صغيرة لنقل القمامة، دراجات نارية، سيارات إسعاف، أجهزة حاسوب، أجهزة علمية، إلخ.

وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يفكر المسؤولون الإسرائيليون في إدخال تعديلات على الاتفاقات. فقد يتسنى لإعادة انتشار الجيش أن تكون جزئية وعلى مراحل. وقد قدّم بيريز اقتراحًا في هذا الاتجاه إلى عرفات، الذي لم يرفضه على الفور. ورابين مؤيد لهذا الاقتراح، لكنه يرى خطر كسر دينامية الحكم الذاتي: فليس من شأن عرفات ضعيف امتلاك الإمكانات السياسية للتصدي للإسلاميين. وينحاز كريستوفر إلى فكرة تأجيل إعادة الانتشار طالما أن عرفات لا يسيطر على المعارضة المسلّحة التي تواجهه، وإن كان بشرط التفاوض على هذا التأجيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٤، وبمناسبة تسليم رابين وبيريز وعرفات جائزة نوبل للسلام في أوسلو - وهي مدينة تبدو من الناحية العملية على أهبة حرب بسبب التدابير الأمنية التي اتخذتها -، يجدد الثلاثة علنًا تعهداتهم، على الرغم من العقبات الماضية والحاضرة والقادمة. وتكشف خطاباتهم عن فهمهم للأمور. فعرفات يتحدث عن المشكلات الملموسة، عن المستوطنات وإعادة الانتشار الإسرائيلي ونقل السلطات للفلسطينيين والانتخابات والقدس. وهو يطالب بإقدام الولايات المتحدة وروسيا على تقدم يد العون بوصفهما راعيتين لعملية السلام وبإقدام النرويج ومصر على تقديم يد العون لتذليل العقبات، كما يدعو البلدان المانحة إلى الوفاء بوعودها. وينخرط رئيس الوزراء الإسرائيلي في مرافعة غنائية لصالح السلم وإزالة العنف. ويبدو بيريز الأكثر تفاؤلاً، إذ يتحدث عن شرقٍ أوسطٍ من دون حرب ومن دون أعداء ومن دون صواريخ باليستية ومن دون رؤوس نووية، قوامه التبادل وتقاسم الثروات والمنافسة وليس السيطرة. وفي الكواليس، يقترح الاتجاه أولاً إلى إجراء الانتخابات الفلسطينية، ثم التفاوض بعد ذلك على شروط إعادة الانتشار. فيطلب عرفات وقتًا للتفكير.

وفي لبنان، تصبح حرب العصابات التي يخوضها حزب الله أكثر كفاءة، إذ تُلحقُ خسائر بالإسرائيليين وأعوانهم. ويطالبُ القادة العسكريون الإسرائيليون بعمليةٍ جديدة واسعة النطاق، لكن رابين يعارض ذلك. ومن اليابان، حيث يقوم بزيارة رسمية، يضع النقاط على الحروف في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول: «إن أي إنسان يرتأي ردًا عسكريًا مضمونًا لحلِّ هذه المشكلة إنما يرتكب خطأ». بل إنه يعترف بأن عمليات معينة مثيرة قامت بها القوات الخاصة ضد الشيعة، كخطف مصطفى الديراني أو قصف قاعدة حزب الله، قد ترتبت عليها آثارٌ مأساوية: «لقد جاء ردهم في بوينوس آيريس وفي لندن، ولا يجب أن ننسى ذلك».

وعلاوة على علاقة القوى مع حزب الله، يأخذ رابين في حسبانه تطور محادثات واشنطون مع سوريا. ولإحراز تقدم فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، جرى الاتفاق على عقد لقاءات، بعيدة عن الأنظار، بين مسؤولين عسكريين إسرائيليين وسوريين. وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، التقى من ثم باراك، يرافقه الجنرال داني ياتوم، المستشار العسكري لرابين، بالسفير السوري. وهو يبدو حازمًا بشكل

خاص فيما يتعلق بالمطالب الأمنية الإسرائيلية. وقد بدا السوريون خائبي الأمل، لكنهم وافقوا على أن يرسلوا إلى واشنطون حكمت الشهابي، نظير باراك. والحال أن الشهابي، هذا المقرَّب من الأسد، إنما يلتقي برابينوفيتش في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ويكرر المواقف المعتادة التي تلتزم بها سوريا. والشيء المهم هو مجيئه واجتماعه بباراك في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول. ويبدو أن النقاش يأخذ منعطفاً جديًّا: إذ يتم الاتفاق على الهدف الذي يجب بلوغه في الشأن الأمني، ولكن ليس على المبادئ. ويستقبل كلينتون الرجلين العسكريين في البيت الأبيض، ما يشكل علامةً على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لهذا الملف.

وتظل المشكلات قائمة. إذ يجهل باراك التعهد الذي وضعه رابين في جيب الأميركيين ويواصل التفكير ضمن إطار الحفاظ على وجود إسرائيلي واسع في الجولان، بينما يوضح الشهابي أن من غير الممكن تحديد التدابير الأمنية من دون التعرف أولاً على الموقع الذي ستكون عليه الحدود. وبما أن باراك مضطرٌ إلى ترك منصبه في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول لكي يدخل حقل السياسة، وبما أن خلفه، عمنون ليبكين – شاحاك، لا يمكنه التغيب في اللحظة المباشرة عن إسرائيل، فإنه يجري تعليق المحادثات. أمّا فيما يتعلق بالأسد، فإن قراءة محضر المحادثات لا تبدو له مشجِّعة: فمطالب باراك المتطرفة تضعه في وضع أسوأ من الوضع الحاضر.

ومن المفترض أن لقاءً كهذا ما كان يمكن أن يمر من دون أن ترصده وسائل الإعلام. وقد رددت الصحافةُ الإسرائيلية صدى انعقاده في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول[٢]، قبل أن تؤكد دمشق النبأ في يوم ٢٥. ويرى السوريون أن باراك قد طرح «شروطًا تُبطلُ الصفقة[×]» منافيةً للقانون الدولي. ويعقد الأسد قمة ثلاثية في الإسكندرية مع مبارك والملك فهد، عاهل العربية السعودية. وهو يحصل على تأييدهما العلني، بينما يقوم رابين بزيارة سرّيّة إلى عُمان. ويجري تعليق محادثات واشنطون لعدة أسابيع، لاسيما أن الصحافة الأميركية قد كشفت وجودها.

وفيما يتعلق بمصر، فإنها تعيد إطلاق حملة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتهدّدُ بعدم تجديد انضمامها إلى معاهدة حظر السلاح

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

النووي، ما يؤدي إلى إزعاج إدارة كلينتون بشكل جديٍّ في لحظة تبدأ فيها إسرائيل في الحديث عن الخطر الذي قد يشكله البرنامج النووي الإيراني، مثلما فعل ذلك رابين في ٨ يناير/ كانون الثاني:

تمثل إيرانُ خطرًا مزدوجًا على المجتمع الدولي، بسبب رغبتها في حيازة السلاح النووي وبسبب دعمها للإرهاب الدولي.

وبحسب بعض الخبراء الإسرائيليين والأميركيين، فقد يتطلب الأمر خمس سنوات حتى تحوز طهرانُ القنبلة الشهيرة. ويتحدث البعض علنًا عن عملية وقائية من جانب السلاح الجوي الإسرائيلي ضد المنشآت النووية الإسرائيلية.

ولابد من مقارنة مسألة البرنامج النووي الإيراني بمسألة البرنامج النووي الباكستاني(٣). ففي ثمانينيات القرن العشرين، راجت شائعة عن عمل إسرائيلي – هندي مشترك ضد المراكز النووية الباكستانية، وقد استعيدت هذه التيمة بصورة منتظمة من جانب الصحافة الباكستانية. والأرجح أنه قد جرت محادثات بهذا الشأن، إلاَّ أنه لم يجر المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. فالهند عرضة للخطر كثيرًا في وجه الأعمال الانتقامية الباكستانية، وإسرائيل لا تملك إمكانات التصرف بمفردها. والحال أن باكستان، المنزعجة، قد أكثرت من التأكيدات بأن طموحاتها طموحات وطنية خالصة، وأن من غير الوارد صنع «قنبلة ذرية إسلامية» ولا نشر التكنولوجيا العسكرية النووية في بلدان إسلامية أخرى (ظهر الواقع فيما بعد أكثر تعقيدًا). ويبدو أن إسرائيل قد قبلت هذه التأكيدات. ومن جهة أخرى، فإن باكستان، شأنها في ذلك شأن الهند وإسرائيل، وخلافًا لإيران، ليست من البلدان الموقعة على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. ولم تتعرض الدولتان المنتميتان إلى شبه القارة الهندية إلاَّ لضغوط وعقوبات أميركية. وبالمقابل، فإن التسلح النووي لهذين البلدين، القريبين من إيران، من المؤكد أنه يُعَدُّ بالنسبة لطهران دافعًا إضافيًّا للانخراط في هذا الطريق. وهكذا نجازف بخطر انتشار السلاح النووي بحكم العدوى الإقليمية.

وفي ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، يتفق عرفات وبيريز على استئناف المفاوضات في القاهرة حول موضوع الانتخابات الفلسطينية. ولا بد أن يكون ذلك بمثابة غطاء لقناة ثانية لمفاوضات بين أوري سافير وأبو علاء حول مجمل الاتفاق

الانتقالي. وتظل مسألة الأمن مسألة ذات صدارة. ففي ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول، يؤدي هجومٌ انتحاريٌّ حمساوي إلى إصابة ١٢ شخصًا في القدس، بينهم ٥ جنود. أمّا «الاستشهادي» فهو شرطي سابق في السلطة الفلسطينية تخلى عنها بعد المواجهات مع حماس.

بدايةُ سَنة كئيبة

تنشب أعمال عنف بمناسبة توسيع مستوطنة إفرات اليهودية، قرب بيت لحم. وتؤكد حكومة رابين أنها لا تستطيع فعل أي شيء، لأن تمويل التوسيع تمويل خاص. على أن قرار التوسيع كان قد اتخذ في عهد حكومة شامير، أي من جانب... رابين، الذي كان آنذاك وزيرًا للدفاع. ويعلن الجيشُ الإسرائيلي هذا القطاع منطقةً عسكرية مغلقة حتى يتمكن من حظر التظاهرات العربية، التي يشارك فيها مناضلون إسرائيليون من دعاة السلام، وهو ما لا يحول دون وقوع مواجهات جديدة. ويرى الفلسطينيون أن هذا انتهاك جسيم لروح ونصوص اتفاقات أوسلو. ويحاول رابين التوصل إلى حل وسط: سيكون التوسيع مقتصرًا على مشارف المستوطنة القائمة. وهو يعلن:

- إن القرار يتماشى مع سياستنا، إذ لا يحظر أيُّ قانون قيام مستوطنة ببناء بيوت، شريطة ألاّ تكون هذه البيوت بعيدة عن حدود المستوطنة بأكثر من ١,٥ كيلو متر وأن لا تتاخم قرية عربية.

وبعد عدة أيام من التسويفات، يمنح تصريحًا جزئيًّا، ما يؤدي إلى سخط الجميع تقريبًا.

وفي ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥، قرب إيرز، تؤدي «مشاجرة» بين جنود إسرائيليين ورجال شرطة فلسطينيين إلى مصرع ثلاثة بين صفوف هؤلاء الأخيرين. ويتبادل الطرفان الاتهام بالبدء في إطلاق النار. ويحاول شيمون بيريز نزع فتيل الأزمة، إلاّ أن صدامات جديدة، في اليوم التالي، تؤدي إلى إصابة فلسطينيين اثنين. فيجري اتخاذ قرار بإيجاد «خط هاتفي أحمر» بين الجيش الإسرائيلي ورجال الشرطة الفلسطينيين لتنسيق تحركاتهم تنسيقًا أفضل.

وفي يوم ٣ يناير/ كانون الثاني هذا نفسه، يلقى ثلاثة فلسطينيين مصرعهم في رام الله على أيدي وحدة خاصة من وحدات الجيش الإسرائيلي. وفي الأيام التاليـــة، يلقى أربعة فلسطينيين آخرين مصرعهم في ظروف مماثلة. والحـــال أن الجـــيش الإسرائيلي إنما يستخدم، في تعليقاتـــه، مـــصطلحات ملطّفـــة كــــ«التحييــد» أو «التصفية».

أمّا المحادثات التي تُستأنف في القاهرة فهي ليست ســوى حــوار طرشـــان. ويزعم بيريز:

> إن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء إنما يتمثل في عدم بناء أي مـــستوطنة جديــدة، وعدم مصادرة أراضٍ لتوسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة، وعدم اســتثمار المال العام في توسيع المستوطنات.

وهذا لعبٌ على الكلام في أقل تقدير، كما تثبت ذلــك المــصادراتُ الجديـــدة للأراضي لبناء طرق التفافية تتفادى المرور بالبلدات العربية. وترتسم بشكل جـــد واضح خريطة الدعاوى الترابية الإسرائيلية انطلاقًا من الأمور الواقعة في الساحة. ويدور الحديث عن ضم ١٢% من الضفة الغربية، التي ستـــشكل بقيتهـــا منطقـــة محصورة، لأن الجيش الإسرائيلي سوف يبقى في وادي نهر الأردن. وكتعـــويضٍ عن ذلك، سوف يتمتع الفلسطينيون بطريق بين غزة والضفة الغربية، وبمدخل إلى الموانئ والمطارات الإسرائيلية، ومن المحتمل أن يتمتعـــوا بتبـــادلات ترابيـــة أو تأجيرات لأراضٍ وفق النموذج الأردني.

وفي بداية عام ١٩٩٥ هذه، نرصد تلاقيًا حقيقيًّا بين المستوطنين البراجمـــاتين والجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية. وتتمثل مقاربتهم في ضـــمان إمكانـــات ضم هذا الجزء من الضفة الغربية بإنشاء طرق التفافية تتفادى المـــرور بالبلـــدات العربية. وعلاوة على التبسيط المخلّ لأهداف العنف العربي، مادام اليهود وحـــدهم هم الذين لهم الحق في استخدام هذه الطرق، فإنه يجري تقطيع أوصال الأرض كما يجري الإكثار من الجيوب المحصورة. ويرى الـــسكان الفلـــسطينيون أن الطـــرق مرادفات لمصادرة الأراضي ولمنع المزارعين من الذهاب إلى حقولهم، كما أنهـــا، بوجه أعمّ، مرادفاتٌ لتقييدٍ ملحوظٍ لإمكانيات التنقل.

أمَّا المفاوضات الحقيقية بشأن تعريف إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فهي لا تدور بين إسرائيليين وفلسطينيين، بل بين حكومة رابين والمسؤولين عن حركات المستوطنين، على الأقل بالنسبة لمن هم متأكدون من أنهم سيكونون موجودين في المنطقة التي ستضمها إسرائيل في المستقبل. وينتج عن ذلك إسراعُ استيطاني جارف. فبينما كان العدد المتوسط في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لتحضيرات البناء الجديدة ٤٨٠ في السنة، يرتفع عددها في عام ١٩٩٥ إلى ١٨٠٠. وفي هذا العام نفسه، يشهد عدد المستوطنين أقوى زيادة له في الضفة الغربية وقطاع غزة: فبينما كانوا ٩٨ ٠٠٠ في أواخر عام ١٩٩٢، سوف يصبحون ١٣٨ ٠٠٠ في أواخر عام ١٩٩٥. وفي الوقت نفسه، تتمسك حكومة رابين في تصريحاتها الرسمية بالخرافة التي تذهب إلى أن هذا الزخم في أعمال البناء ناشئ بشكل حصري عن مبادرات خاصة ضمن حدود مستوطنات قائمة بالفعل. وهكذا تجري تهدئة الانتقادات الصادرة من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وبحكم هذا، تتكاثر بؤر التوتر. فكل مشروع بناء جديد هو مناسبة لتظاهرات ومواجهات. ويبدأ الحديث عن انتفاضة جديدة.

وفيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين الذين يصل عددهم إلى ٦٠٠٠، يوضح نبيل شعث:

> هؤلاء مناضلون وطنيون ناضلوا ضد الاحتلال. وقد قُلت للوفد الإسرائيلي إننا نرفض دعاواه التي تذهب إلى أن أيديهم ملطّخة بالدماء. وقلت لهم إن كل طيار إسرائيلي قام بقصف مخيم فلسطيني يده ملطّخة بالدماء، شأن أي قائد إسرائيلي أصدر أمرًا بإطلاق النار على أطفال الانتفاضة(×).

واستطلاعات الرأي، الكارثية بالنسبة لحكومة رابين، بسبب الأحوال الاقتصادية كما بسبب مأزق عملية السلام، لا تسهل مهمتها. ومن الذائع أن الانقسام يدور في داخل حزب العمل بين أنصار المدرسة الأمنية، القريبة من الجيش والأجهزة الأمنية، ومن يتمسكون بمقاربة دبلوماسية.

وترصد استطلاعات الرأي في الأراضي المحتلة خيبة أمل مماثلة في عرفات وفي عملية السلام. وسعيًا من رابين وعرفات إلى إنقاذ كل منهما لموقعه، فإنهما

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

يجتمعان في ٢١ يناير/ كانون الثاني في إيرز. ويعرب الأول عن تفهمه لتخوفات الفلسطينيين فيما يتعلق بالاستيطان، بينما يعرب الثاني عن تفهمه للحاجات الأمنية الإسرائيلية.

ولا تدوم التهدئة. ففي ٢٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥، يؤدي هجوم انتحاري ثنائي من جانب حركة الجهاد الإسلامي إلى ضرب محطة طرق في نيتانيا، في شمال تل أبيب، حيث يحتشد جنود عائدون من الإجازة. والحصيلة ١٩ قتيلاً وستون مصابًا. ويؤكد بيان تبني الهجوم:

[إن هذه العملية هي] الرد الوحيد المناسب على مواصلة إقامة مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وفي القدس. فهكذا يجب أن يكون الرد، والذي لا يجب أن يكون ردّ مفاوض ضعيف، يتسول السلم من مغتصبي الأرض(×).

وتقرر حكومة رابين إغلاق الأراضي المحتلة. وتوافق، في الوقت نفسه، على إنشاء ٨٠٠٠ وحدة سكنية إضافية في محيط القدس الكبرى، أي حتى حدود مدن رام الله وبيت لحم وأريحا الفلسطينية. وفي اليوم التالي، يتوجه رابين بخطاب إلى الإسرائيليين عبر التليفزيون. وهو يدعو إلى الوحدة الوطنية وإلى مواصلة عملية السلام، ويدعو إلى الفصل الكُلّيّ بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

من المؤكد أن الفصل لن يكون على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، لأن نهر الأردن يظل حدود أمننا. وسوف تظل يروشالايم موحَّدةً إلى الأبد. لكننا لا نريد أن يظل السكان الإسرائيليون عرضة للإرهاب.

وهو يزعم، ضمن هذا الإطار، إنهاء الاحتلال:

إنني على قناعة بأن الطريق الذي سلكته هذه الحكومة هو الطريق الصحيح: إنهاء السيطرة على الفلسطينيين في الأراضي، لأنهم يشكلون كيانًا متمايزًا عن كياننا على جميع المستويات، السياسي والديني والقومي.

وسوف نصل إلى فصل بيننا وبينهم، لأن علينا كسر دائرة الكراهية. وسوف نحقق السلم، وهذا هو الحل الوحيد في الأمد الطويل، بما في ذلك لأجل استئصال الإرهاب(٤).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويبدأ الحديثُ عن «سياج أمني» في الضفة الغربية. ويجري إنشاء لجنتين لدراسة المسألة. فنصطدم على الفور بالمشكلة الرئيسية، مشكلة مسار السياج. إذ ليس بإمكانه إلاَّ أن يستشرف التسوية النهائية، سواء حاذى الخط الأخضر أم استوعب جزءًا من الضفة الغربية. فماذا ستصبح عندئذ المستوطنات الواقعة خارج السياج؟ من جهة، سيزيد هذا الأخير كفاءة تدابير الإغلاق بإنهائه استخدام الدروب والمدقات لتفادي الحواجز الإسرائيلية ؛ ومن الجهة الأخرى، سوف يحد من التبادلات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن شأن إفقار الأولين تسهيل تجنيد إرهابيين، بينما سيفقد الثانون سوقًا اقتصادية مربحة. ويود رابين بالأحرى التمسك بالخط الأخضر، لكنه، أمام المصاعب، يقرر تأجيل الخيار النهائي إلى ما بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية.

وفي اللحظة المباشرة، يجري الهجوم على شبكة الجمعيات الخيرية الإسلامية، المتهمة بأنها تساعد في دعم الحركات الإسلامية وبأنها موقع تجنيدي لها. وهكذا يجري بالمناسبة نفسها ضرب الهيئة الأكثر كفاءة في مساعدة السكان الفقراء. ويحذو كلينتون حذو إسرائيل، إذ يقوم بتجميد أموال اثنتي عشر منظمة متطرفة يُشتبه بأنها تريد تدمير عملية السلام. فتوضع كاخ على مستوى واحد مع حماس وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامي. وتتعرض للاستهداف منظماتٌ تعمل تحت أسماء مستعارة وتجمع تبرعات في الولايات المتحدة لأهداف خيرية.

وفي الوقت نفسه، تقرر حكومة رابين اللجوء على نطاق واسع إلى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، الأفريقية والآسيوية، للحلول محل العمال الفلسطينيين. فالأمن يتطلب الفصل بين الجماعتين السكانيتين، ولم يعد بوسع المشروعات الاستثمارية الإسرائيلية تحمل الإغلاقات الفجائية. والحال أن الشرق الأدنى المتوسطي إنما يعتبر بالفعل منطقة تلاقي هجرات العمل الأفريقية والآسيوية. وعند التطبيق، سيطرح هذا الحل أيضًا الكثير من السلبيات. فالمجتمع الإسرائيلي، بحكم تعريفه الإثني – الديني الذي يجعل منه منظومة مغلقة، هو أشبه بالفعل بمجتمعات الخليج العربية ممَّا بالمجتمعات الصناعية الأوروبية والأميركية الشمالية والتي لا بد أن تفضي الهجرة بالنسبة لها إلى اندماج المهاجرين فيها. وسوف تتضخم المشكلات المعاصرة المرتبطة بالسكان المهاجرين لاسيما أن المقيمين الجدد،

خلافًا للفلسطينيين، الذين كانوا يعودون إلى ديارهم في المساء، مضطرون إلى السكن في ظروف بالغة الهشاشة. وهم يتمتعون بتعاقدات عمل لمدة سنة غير قابلة للتجديد، من الناحية النظرية، لكن أرباب العمل يستمرون في استخدامهم سرًا. وسرعان ما يجري الانزعاج من تطور الجريمة بأشكال مختلفة.

والعزاء الوحيد لعرفات هو عقد اتفاق تعاون اقتصادي مع الأردن، الذي سيفتح مكتب اتصال في غزة، هو المكتب الثالث بعد مكتبي المغرب ومصر. وسوف يُعَالَجُ ملفُ القدس فيما بعد.

شركاءٌ أصابهم الضعف

يحاول الأميركيون إطلاق مبادرة مثيرة لإبهار الرأي العام الإسرائيلي (لا يأخذون في حسبانهم الرأي العام العربي والفلسطيني): جمع الملك حسين ومبارك وعرفات في إسرائيل للإدلاء ببيان مشترك، ليس فقط لصالح السلم، بل ضد أعداء الدولة العبرية. على أن الرئيس المصري يتمسك بنهجه التقليدي المتمثل في الامتناع عن الذهاب إلى إسرائيل. فيتعين الاكتفاء بقمة مصرية - فلسطينية - أردنية - إسرائيلية في القاهرة، في ١٢ فبراير/شباط. ويسارع بيريز إلى وصف القمة بـ«الائتلاف من أجل السلم». ويجري الاتفاق على استئناف المفاوضات العلنية، من دون رفع الإغلاق ولا الحد من الاستيطان.

ويبدو عرفات ورابين كشريكين أصابهما الضعف، يعتمد أحدهما على الآخر في بقائه السياسي. ويسحب حزب شاس تأييده للحكومة وينتقل إلى صفوف المعارضة، متذرعًا بتدهور الظروف الأمنية. ولا يعود الائتلاف الحاكم يتمتع إلاً بـ ٥٨ صوتًا من إجمالي ١٢٠ صوتًا في الكنيست ويعتمد في بقائه على تأييد ٥ نواب عرب. فيجري اتهامه بأنه لم يعد يتمتع بـ«أغلبية يهودية».

وفي ٦ فبراير/شباط، يؤدي الاغتيال الذي جرى في قطاع غزة لحارسٍ ليليٍّ إسرائيلي، وهو اغتيال تبنته الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، إلى تعطيل عملية نزع التصعيد الجارية. وتردُّ السلطةُ الفلسطينية بتوقيف عشرات من أعضاء الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين و«عدد معين» من المناضلين الأصوليين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي وحماس. وكالعادة، سيتم إخلاء سبيلهم بعد

ذلك ببضعة أيام. ويجري إنشاء محكمة لأمن الدولة يتولى ضباطٌ لعب دور القضاة فيها، ما يثير انزعاج المناضلين من أجل حقوق الإنسان.

وفي القاهرة، يوافق المفاوضون الإسرائيليون على مشاركة القوى السياسية المعادية لعملية السلام في الانتخابات الفلسطينية القادمة. وفي ٩ فبراير/ شباط، لا يسفر لقاء بين عرفات ورابين في إيرز عن أي نتيجة. ويدور الحديث علنًا عن «أزمة». ويجعل رابينُ من وقف الهجمات الشرط الذي لا غنى عنه لاستئناف عملية السلام. وهو يوضح موقفه لوفدٍ أوروبي رفيع المستوى:

بعد توقيع [اتفاقية] أوسلو (في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣)، كنت، بالنسبة لإسرائيل، رجل السلام. كنا نتمتع بالتأييد بنسبة ٧٠%. أمّا اليوم، فقد أصبحت رجل الهجمات [الفلسطينية على الإسرائيليين]، وانحدرت سيرورة التأييد بين صفوف الرأي العام إلى نسبة ٣٠%. والحال أن مواصلة تطبيق إعلان المبادئ إنما تُعَدُّ اليوم مستحيلة بالنسبة لي من الناحيتين السياسية والعملية.

والحاصل أن مبادرة أميركية جديدة – تتمثل في اجتماع لوزراء الخارجية الإسرائيلي والمصري والأردني وممثل فلسطيني في واشنطون، في ١٢ فبراير/ شباط، افتتحه الرئيس كلينتون – لم تسفر عن شيء، سوى الإعلان عن قرب إنشاء «مناطق صناعية» في الضفة الغربية وغزة والأردن، على أن يجري السماح بدخول منتجاتها إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم. وكان الأميركيون قد راودهم الأمل في مشاركة العربية السعودية، لكن الملك فهد نَبَذَ الفكرة بعد أن كان قد وافق عليها. والأجواء بين مصر وإسرائيل سيئة بشكل خاص. فبمناسبة تجديد معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، لأجلٍ غير محدَّد هذه المرة، يواصل مبارك حملته لإرغام إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة. ويصل الأمر بين عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، وشيمون بيريز، إلى حد التشاتم. فعندما أكد الأول أن على إسرائيل السعي إلى التكيف مع المنطقة وليس إلى السيطرة، ردَّ عليه الثاني: «لماذا تتصورون أننا قد نسعى إلى السيطرة على فقركم؟»(٥).

وأخيرًا، خلال لقاء جديد مع عرفات، في ١٥ فبراير/ شباط، يعلن رابين الرفع الجزئي للإغلاق. وهو يقترح حكمًا ذاتيًا في جنين، في الضفة الغربية، مع

بقاء قوات احتلال وغياب رجال شرطة فلسطينيين. والحال أن هذا الاقتراح عديم الشعبية بالكامل إنما يجري رفضه فورًا. وفي الأيام التالية، يلجأ عرفات عن قصد إلى تصوير الوضع تصويرًا دراميًّا حتى يكفل لنفسه الحصول على أكبر عدد من المساندات الدولية والعربية.

وعندئذ يجري اللجوء إلى الإجراء المعتاد لإحداث انفراجٍ في الوضع: جولة لوزير الخارجية الأميركي في المنطقة. ويأمل روس في الحصول على إعلان مشترك، مع تعهدٍ فلسطينيٍّ حازم بمكافحة الإرهاب في مقابل تعهد إسرائيل بعقد الاتفاق المرحلي قبل الأول من يوليو/ تموز. وفي القاهرة، في ٩ مارس/ آذار، يصطدم كريستوفر بالرفض المصري للتزحزح فيما يتعلق بمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي. فمبارك يرفض اقتراح إسرائيل انضمامها إلى المعاهدة بعد عامين من عقد صلح شامل يشمل إيران. وفي إسرائيل، يحصل الأميركيون على تصريحين منفصلين، تصريح من عرفات ضد الإرهاب، وتصريح آخر من بيريز يؤكد أن التوقيع سيتم في الأول من يوليو/ تموز ١٩٩٥ إن لم تظهر عقبات غير متوقَّعة.

وكان قد جرى استئناف محادثات واشنطون بين السفيرين الإسرائيلي والسوري في مستهل فبراير/ شباط. وقد جرى إحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة المبادئ، وبينها مبدأ نزع سلاح المناطق الحدودية وإجراء مراقبة متبادلة للانتشارات العسكرية، لكن الأميركيين يتساءلون عن مدى رغبة رابين في إحراز تقدم بشأن هذا الملف، وذلك بالنظر إلى المصاعب الداخلية التي يواجهها. ويؤكد رئيس الوزراء الإسرائيلي لكريستوفر جدية نواياه. وكما في كل مرة تبدو فيها المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في مأزق، يبدو أن الإسرائيليين يعيدون اكتشاف أهمية التوصل إلى تسوية مع سوريا، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر إظهار السوريين بمظهر الخونة لأشقائهم الفلسطينيين. وينقل وزير الخارجية الأميركي إلى الأسد الاقتراح الإسرائيلي الخاص بنزعٍ للسلاح أو بتسليح محدود بالنسبة للمنطقة الممتدة من صفد، في الجليل الإسرائيلي، إلى دمشق. فيتمسك الأسد بالمطالبة بمساواة نسبية للطرفين في التسلح (من صفد إلى القنيطرة، في الجولان).

ولا يمكنه أن يجيز لنفسه نزعًا للسلاح، ولو جزئيًا، لعاصمته. وعلى الرغم من الإلحاح الأميركي على عقد اتفاق قبل نهاية عام ١٩٩٥ (عام ١٩٩٦ هو عام انتخابات في الولايات المتحدة)، فإن الطرفين يتجادلان بحدةٍ حول كل جزئية في المفاوضات. ومن ثم يجري الإعلان رسميًا عمّا كان معروفًا بالفعل بشكل شبه رسمي: استئناف اللقاءات بين السفيرين في واشنطون.

وفي ١٩ مارس/ آذار، يلقى مستوطنان مصرعهما ويصابُ خمسةٌ آخرون في هجومٍ قرب الخليل. وبما أن العملية قد وقعت في الضفة الغربية المحتلة، فمن غير الممكن اتهام السلطة الفلسطينية بالمسؤولية عن وقوعها. وفي ٢٠ مارس/ آذار، تحبطُ الشرطةُ الإسرائيلية محاولة هجوم انتحاري بشاحنة مليئة بالمتفجرات كانت تستهدف السكان المدنيين في بير سبع، في النقب. وقد جرى التشكيك فيما بعد في هذه الرواية لما حدث: إذ من المفترض أن الشرطة قد «ضخمت» الحدث لكي تتباهى بأنها تتمتع بالكفاءة. وقد لا تكون المسألة سوى مسألة قنبلتين بدائيتي الصنع. وهذه المرة، جاءت العملية من قطاع غزة، ومن هنا حظر دخول أي عربة إلى إسرائيل قادمة منه. فلا يعود بوسع المزارعين الفلسطينيين تصدير منتجاتهم. ويجري تعليق إخلاء سبيل الأسرى الفلسطينيين ولا يعود موعد الأول من يوليو/ تموز موعدًا نهائيًا.

وفي ٢٤ مارس/ آذار، يذهب آل جور، نائب الرئيس الأميركي، إلى جيب أريحا الصغير بصحبة عرفات. فلأسباب أمنية، لم يكن من المتصور أن يذهب إلى غزة. ويطلب الفلسطيني قيام الولايات المتحدة بالمساعدة على تطبيق الاتفاقات. فيكتفي الأميركي باللفتة الرمزية التي يمثلها حضوره وبوعد بتقديم مساعدة اقتصادية. والحال أن الجيب الصغير لم يتوقف عن التداعي منذ بدء حكمه الذاتي. فشركات السياحة الإسرائيلية تستبعده من دوائر رحلاتها، وحواجز الجيش الإسرائيلي تُعقّدُ بدرجة عظيمة أبسط حركة. وللذهاب إلى القدس، والوصول إليها لا يستغرق على الطريق البري سوى نصف ساعة، لا بد من تصريح مكتوب مسبق.

أعمال العنف والأعمال الانتقامية

لا تظل الجبهة اللبنانية غير نشطة. ومنذ بداية مارس/ آذار ١٩٩٥، يفرضُ الجيشُ الإسرائيلي الحصار على الجانب اللبناني من الحدود حتى مشارف صيدا، بل إنه يحظر صيد السمك. ثم يجري رفع الحصار جزئيًا بطلب من الولايات المتحدة. وتتواصل الهجمات ضد جيش لبنان الجنوبي وقوات الاحتلال. وعلى أثر مصرع رقيب إسرائيلي في عملية خارج المنطقة الأمنية، يعطي رابين، في ٣١ مارس/ آذار، ضوءه الأخضر لاغتيال كادر مهم من كوادر حزب الله عبر صاروخين جو – أرض أطلقتهما مروحية هجومية. فتردُّ المقاومة الإسلامية بإطلاق قذائف الكاتيوشا على الجليل الإسرائيلي، ما يؤدي إلى مصرع شخص واحد وإصابة تسعة آخرين.

ويرى رابين أن إطلاق هذه القذائف يشكل انتهاكًا صارخًا للترتيبات التي جرى الاتفاق عليها مع دمشق، وهي ترتيبات كانت تحظر الهجوم على المدنيين. وبالمقابل، يرى أوري لوبراني أن الهجوم الإسرائيلي لم يكن انتهاكًا لاتفاقِ عام ١٩٩٣، لأن الرجل الذي اغتيل كان منخرطًا بنشاطٍ على المستوى العسكري في النيل من الدولة العبرية: «لقد كان هدفًا، وكان يعرف ذلك تمامًا».

وبحكم تطور المفاوضات الإسرائيلية – السورية، فإن لدمشق مصلحة بالفعل في تهدئة اللعبة في الجنوب اللبناني. ويبقى معرفة ما إذا كان الترتيب المتفق عليه في عام ١٩٩٣ لا يزال ساري المفعول.

وفي ٢ أبريل/ نيسان، نجد أن انفجار ورشةٍ حمساوية لصنع الأسلحة في غزة قد اعتبر في البداية انفجارًا غير مُدَبَّر. وتنفي المنظمة الإسلامية ذلك وتتحدث عن مؤامرة شاركت فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية في آن واحد. ويصف رابين وفتح ما حدث بأنه حادثة عمل. وكان من المعتقد في أحد الأوقات أن يحي عيَّاش – «المهندس»– قد عُثِرَ عليه بين القتلى، لكن المسؤولية الإسرائيلية عن الانفجار تبدو مؤكَّدة.

وتسارع السلطات إلى دفن الضحايا، بينما لا يسع حماس سوى تنظيم جنازات رمزية تجري الدعوة خلالها إلى الثأر. والتوتر جد قوي بين الإسلاميين والسلطة الفلسطينية، المتهمة بالتعاون مع إسرائيل. ويؤكد أحد مسؤولي حماس:

علينا الاستعداد لمزيد من التوقيفات والاغتيالات من جانب هؤلاء الناس الذين هم حراس خصوصيون لليهود [...]. عودوا إلى تونس، أمّا نحن فسوف نبقى هنا بحجارتنا لمواجهة اليهود. إننا نريد حيفا ويافا وعسقلان، نريد كل فلسطين(×).

وفي ٩ أبريل/ نيسان، تصدم سيارةٌ باصًا في طريقه إلى مستوطنة كفار داروم الإسرائيلية، في قطاع غزة، ما يؤدي إلى مصرع خمسة جنود شبان ومدني واحد، بالإضافة إلى السائق. وتتبنى حركةُ الجهاد الإسلامي العملية. وبعد ذلك بساعتين، يضربُ هجومٌ آخرٌ مماثلٌ سيارة جيب تابعة للجيش قرب مستوطنة نيتزاريم، ما يؤدي إلى مصرع حارس حدود وإصابة خمسة أفراد. وتتبنى حماسُ الهجوم. وتلك هي أفدح الخسائر الإسرائيلية المسجّلة في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧. والنموذج الذي تتبعه حماس هو نموذج حزب الله في الجنوب اللبناني. والحال أن عدم وقوع الهجمات في الأرض الإسرائيلية إنما تقدمه حكومة رابين كمبرر لسياسة الإغلاق. ويرجع الجدلُ حول تكلفة الإبقاء على مستوطنات معزولة. إذ يرى بيريز أن نيتزاريم «شوكة مغروزة في قدم دافعي الضرائب الإسرائيليين الذين يتعين عليهم دفع ١٠ مليون دولار سنويًا لتأمين سلامة سكانها». لكن رابين يرى أنه «لا يجب إزالة أي مستوطنة قبل تحديد الوضع النهائي للأراضي».

والحال أن عرفات، الذي يتهمه الإسرائيليون بأنه لا يفعل شيئًا، إنما يقدم تعازيه ويأمر بالاتجاه إلى توقيف عدة مئات، بينهم مناضلون قاعديون في الحركات الإسلامية. ويجري الإعلان عن نزع سلاح السكان. وفي الوقت نفسه، تحاول السلطة الفلسطينية إجراء مفاوضات سياسية مع الإسلاميين لأجل تفادي نشوب حرب أهلية.

وهذه المرة، لا يجري تعليق المحادثات، إلاّ أنه تجري مطالبة الفلسطينيين بالاختيار «بين الإرهاب والتنمية الاقتصادية». ويوضح رابين أنه مستعد لقبول دولة فلسطينية تقتصر على قطاع غزة وحده، وهذا اقتراح يرفضه المعنيون في التوّ والحال. ويشدّد رابين على أن أي اتفاق بين الفلسطينيين، لا ينهي الهجمات، من شأنه أن يكون غير مقبول.

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

وفي ١٧ أبريل/ نيسان، تقوم قوة خاصة إسرائيلية بـ«تصفية» ثلاثة من مسؤولي حماس خلال عملية في الخليل، في الضفة الغربية.

وفي يوم ٢٥، تؤدي عملية انتحارية لحزب الله إلى إصابة تسعة جنود إسرائيليين في بنت جبيل، في الجنوب اللبناني. ويهدّدُ نصر الله على الفور بإطلاق عدة صواريخ على الجليل لو قامت إسرائيل بأعمال انتقامية ضد السكان اللبنانيين. وبعد أن اكتفى الجيش الإسرائيلي بتمشيط القطاع، يقوم، في ٤ مايو/ أيّار، بقصف عدة قرى في الجنوب اللبناني، ما يؤدي إلى مصرع اثنين من المدنيين، بينهما صبية، وإصابة ثلاثة مدنيين آخرين. فيردُّ حزب الله على الفور، موقعًا ثلاث إصابات طفيفة في شمالي إسرائيل.

وفي ٣ مايو/ أيّار ١٩٩٥، يجري إحياء الذكرى السنوية الأولى للحكم الذاتي في أجواء من الكآبة، في وضع الإغلاق. فعلى الرغم من المساعدات الدولية، التي تتعهد بسد العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية، فإن المستوى المعيشي للأراضي قد واصل الانخفاض. ومن إجمالي أيام الحكم الذاتي الـ ٣٦٠، استأثر الإغلاقُ بـ ٢٠٠ يوم. وكان ١٠٠٠٠٠ عامل غير مؤهل قد استبعدوا من سوق العمل الإسرائيلية. وفي أيام رفع الإغلاق، سُمِحَ لعشرة آلاف شخص متزوج ويزيد عمره عن ٣٠ عامًا بالدخول. ويصف أحد سكان غزة الوضع كما يلي: «بوسعنا الذهاب بحرية إلى البلاج، لكننا لم نكن قط على مثل هذه الدرجة من العوز من الناحية الاقتصادية»[×]. وغياب أرباح السلام مساوٍ أيضًا على الجانب الإسرائيلي، مع تكاثر الهجمات القاتلة.

السلاح النووي والقدس والجولان

في ١١ مايو/ أيّار ١٩٩٥، يجري تمديد معاهدة حظر انتشار السلاح النووي لأجل غير مسمّى. وتضطر الدول العربية إلى الاكتفاء بقرار:

٠٣ يرصدُ بقلقٍ أنه مازالت توجد في الشرق الأوسط منشآت نووية غير خاضعة للضمانات، ويؤكد من جديد في هذا الصدد التوصية المتضمَّنة في الفقرة ٣ من القسم VI من تقرير اللجنة الكبرى الثالثة والتي تحث الدول غير الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتي تستغل منشآت كهذه على قبول كل ضمانات الوكالة ؛

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

٠٤ يعيد التأكيد على أن من المهم أن تنضم كل الدول في أقرب وقت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويحث كل دول الشرق الأوسط، من دون استثناء، والتي لم تفعل ذلك بعد، على الانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن وتطبيق الضمانات الكاملة للوكالة على منشآتها النووية ؛

٠٥ يحث جميع دول الشرق الأوسط على أن تتخذ في المؤسسات المناسبة ترتيبات ملموسة للتقدم، خاصة، على طريق إيجاد منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، وناقلاتها، وخاضعة للتفتيش، كما يحثها على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها الحيلولة دون تحقيق هذا الهدف ؛

٠٦ يحث جميع الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وخاصة الدول التي تحوز أسلحة نووية، على إبداء تعاونها وعدم ادخار أي جهد بما يدفع الأطراف الإقليمية بسرعة إلى إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وناقلاتها في الشرق الأوسط[×].

وهكذا لا يجري مجرد ذكر إسرائيل في النص. وكانت الدول العربية ضحية لانقساماتها، على الرغم من نشاط مصر المكافح. وكان بعضها يريد الحفاظ على مبدأ تجديد دوري للمعاهدة، بينما كان بعضها الآخر يعارض ذكر الأسلحة الكيميائية، خاصة سوريا.

وكانت قد صودرت ممتلكات عربية جديدة في القدس الشرقية لأجل توسيع الأحياء اليهودية. فتدعو الدول العربية مجلس الأمن إلى النظر في هذا الأمر، على الرغم من العداوة الأميركية لذلك. والحال أن الولايات المتحدة إنما تستخدم حق الفيتو «بتحفظ، وإن كان من دون تردد[٦]»، ضد نصٍّ معتدل بالأحرى لم يفعل سوى التأكيد على بطلان القرارات الإسرائيلية (١٧ مايو/ أيّار ١٩٩٥). وتوضح مادلين أولبرايت، المندوبة الأميركية لدى منظمة الأمم المتحدة، أن المسألة ليست مسألة موافقة على مصادرة إسرائيل لأراض، بل مسألة «تصويت مبدئي» ضد انخراط مجلس الأمن في عملية السلام في الشرق الأدنى. فهي ترى أن وضع القدس يجب أن يكون موضوع مفاوضات بين الطرفين، «بدعم من المجتمع الدولي ومن دون تدخله»[٧]. ويكشف القرار الأميركي عن التبني الضمني للأطروحة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

الإسرائيلية، التي تذهب إلى أن إعلان المبادئ يحل محل الشرعية الدولية المعرّفة بقرارات منظمة الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن. ولا يشار إلى القرار رقم ٢٤٢، بحكم تعددية القراءات الممكنة له، ويجري إبراز فكرة المفاوضات كسبيلٍ لحلّ جميع المشكلات. ثم إن المعارضة الجمهورية تخوض حملة في الكونجرس لنقل السفارة الأميركية إلى القدس الغربية. وكان قد جرى الاحتفاظ بقطعة أرض لهذا الغرض، لكنها تشكل جزءًا من الممتلكات العربية التي صادرتها إسرائيلُ في عام ١٩٤٩. ويحاول الفلسطينيون التصدي لهذه العملية عبر الطريق القانوني. وسيعثرون من جهة أخرى على معنيين فلسطينيين – أميركيين بالأمر، ما سوف يمنحهم إمكانية القيام بذلك.

ويؤكد عرفات أن الولايات المتحدة قد فقدت كل ثقة بها كما فقدت كل مصداقية لها عند الشعب الفلسطيني. ويتحدث فيصل الحسيني عن خطر نشوب انتفاضة ثانية انطلاقًا من مسألة القدس:

لقد طفح الكيل بالفلسطينيين، والمناخ الشعبي في البلدان العربية شديدُ الوطأة، ومسؤولو سلطة الحكم الذاتي مُحبَطون بالكامل. إن كل عناصر انتفاضة شاملة، تَعُمُّ ليس فقط الأراضي المحتلة بل كل العالم العربي، قد أصبحت ماثلة. وإذا ما نشبت الانتفاضة من جديد، فلن يعود بوسع أحدٍ وقفها. ولو فقدنا السيطرة على الموقف، فسوف تُمسك بزمامه قوى فلسطينية وعربية أخرى(×).

ويتظاهر المفاوضون الفلسطينيون بتحديد الأول من يوليو/ تموز كموعد نهائي للمفاوضات، مع تهديدٍ لعملية السلام كلها إن جرى تخطي هذا الموعد من دون الحصول على نتائج.

إلاّ أنه عندما يخطط النواب العرب في الكنيست لإيداع بيان لوم احتجاجًا على مصادرات الأراضي العربية في القدس الشرقية، يتدخل عرفات لصرفهم عن ذلك، فالخطر جد كبير في أن ينتهز اليمين الإسرائيلي الفرصة للإطاحة بالحكومة. على أن رابين يضطر إلى تعليق مشروعات مصادرة أراضٍ في القدس بسبب التلاقي المتناقض بين اليمين الإسرائيلي والأصوات العربية في الكنيست. ويهاجم شيمون

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بيريز اليمين، الذي يفضل العمل على الإطاحة بالحكومة على بناء الوحدة الوطنية بشأن مسألة القدس.

وفي هذا السياق، نجد أن لقاءً بين بيريز وعرفات، في ٢٨ مايو/ أيار، رُتِّبَ في المغرب تحت رعاية الحسن الثاني، يجدِّدُ التعهد بعقد الاتفاق قبل الأول من يوليو/ تموز. وفي الوقت نفسه، يُعادُ علناً إطلاق الملف السوري عبر تصريحات صادرة إلى الصحافة. ويهيئ رابين الرأي العام الإسرائيلي متحدثاً عن احتمال إزالة مستوطنة إسرائيلية في الجولان خلال المرحلة الأولى للانسحاب وطارحًا شروط إجراء استفتاء على ذلك.

ويلتقي السفيران بصورة منتظمة في العاصمة الأميركية. ويقوم دينيس روس بالانتقال المكوكي بين المعنيين ويُعِدُّ «وثيقة عمل بشأن أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية» («*Non-Paper on the Aims and Principles of the Security Arrangements*»)[٨]، تهدف إلى تنظيم لقاء جديد بين رئيسي الأركان الإسرائيلي والسوري. وهذه المبادرة تتلوها جولة لكريستوفر، تبدأ في ٧ يونيو/ حزيران. وكما في السابق، فإن المسألة المركزية هي تعريف الحدود القادمة. ويرفض رابين أي ذكرٍ مكتوبٍ لخط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، الذي لا يجب سوى الحديث عنه، وباعتباره مجرد فكرة أميركية (يستخدم روس صيغة «استنادًا إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧»)، ما يسمح بإمكانية إجراء تعديلات طفيفة على الأقل). ويردُّ الأسد بأن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران غير قابلة للتفاوض عليها: فمن دونها، لن يتسنى التوصل إلى اتفاق. ويحاول روس تركيز النقاش على الترتيبات الأمنية. فيتم إحراز ما يكفي من التقدم للاتفاق على اجتماع رئيسي الأركان.

ويَسعدُ الأميركيون للتقدم الذي جرى إحرازه في المسار السوري، بما يتباين مع التوقف الواضح على الجانب الفلسطيني. ويحدد رابين موعد الأول من يوليو/ تموز بوصفه «هدفا»، لا موعدًا نهائيًا. على أن المحادثات لم تتأثر بأعمال العنف، إذ يبدو أن هدوءًا يوشك أن يسود. والحال أن القمع الذي قام به رجال عرفات قد تمكن من لعب دور في ذلك، إلى جانب قدر معين من توافق الرأي الفلسطيني ترقبًا للوقوف على مضمون اتفاق الحكم الذاتي.

وبالمقابل، في لبنان، يقدم حزب الله تفسيرًا دقيقًا للترتيب الضمني. فمصرع أي مدني لبناني على يد الجيش الإسرائيلي إنما يجري الرد عليه فورًا بإطلاق النار

فورًا على الجليل. وهو ما حدث في ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٥ بعد غارات جوية إسرائيلية. ويردُّ الجيش الإسرائيلي على أعمال حزب الله الانتقامية بأعمال انتقامية، ويبدو أننا نتجه إلى تصعيد جديد، لاسيما أن ثلاثة جنود إسرائيليين يلقون مصرعهم، في ١٨ يونيو/ حزيران، في كمين في المنطقة الأمنية. ويطلب رابين من دمشق سيطرة صارمة على نشاطات المقاومة الإسلامية. فتردُّ الإذاعة السورية بأن الاحتلال هو الذي خلق المشكلة. والواقع أنه غداة قصف إسرائيلي يتسبب في مصرع فتاة لبنانية، تسقط، في ٢٢ يونيو/ حزيران، صواريخ حزب الله على قرية من قرى نادي البحر المتوسط على بُعد ٥ كيلومترات من الحدود، ما يؤدي إلى مصرع طبَّاخ فرنسي. ويحاول الأميركيون تهدئة اللعبة للمحافظة على لقاء رئيسي الأركان في واشنطون.

وفي يوم ٢٢ يونيو/ حزيران هذا نفسه، يجري في غزة اغتيال واحد من المسؤولين الرئيسيين لحركة الجهاد الإسلامي. فتتهم الحركة الإسلامية إسرائيل بقتله وتهدِّدُ بالضرب «في قلب تل أبيب»(×). ولا يصدر تبنٍّ للعملية من الجانب الإسرائيلي، لكن فترة الهدوء تجازف بالانتهاء. وفي يوم الأحد ٢٥ يونيو/ حزيران، لا تؤدي عملية انتحارية قرب مستوطنة في قطاع غزة إلاَّ إلى ثلاث إصابات طفيفة. ويردُّ عرفات على الفور بتوقيف أربعين من المسؤولين الإسلاميين. وهو يوضح بجلاء أن اتفاقًا كان هناك بالفعل على وقف الهجمات.

وتتضح تناقضات السياسة الأمنية الإسرائيلية في رائعة النهار. فهذه السياسة تقوم على مبدأ الردع، الذي يشمل الإزالة الجسدية للمسؤولين عن الأعمال الإرهابية ؛ لكن الاغتيالات الاستهدافية، بعيدًا عن أن تؤدي إلى الردع، إنما يستثير أعمال عنف جديدة، مولِّدةً بذلك دورة أعمال انتقامية وأعمال انتقامية مضادة نتيجتها عكسية بشكل خاص في فترة هدوء أو هدنة. ويبدو أن فصلاً كان هناك بين التقدير السياسي للَّحظة وفرصة إصدار الأمر باغتيالٍ استهدافيٍّ، إلاَّ إذا تطلَّب الظرف مراعاة الحاجة إلى الظهور بمظهر الحزم في أعين الرأي العام الإسرائيلي، ناهيك عن روح الثأر والعقاب والتي يجري سترها تحت ضرورة استعادة الردع الإسرائيلي.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وعلى الرغم من هذا السياق، تنعقد المحادثات بين رئيسي الأركان الإسرائيلي والسوري في واشنطون من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو/ حزيران، في حضور مستشارين عسكريين أميركيين. والحوار حادٌ ومتوتر وتقاني. وهو ينصب على المسائل الأمنية، مع المسألة المتواصلة الخاصة بالعمق المقارن للبلدين: فدمشق أقرب تمامًا إلى الجولان من قرب تل أبيب أو القدس إلى الهضبة، لكن سوريا أكبز بكثير من الدولة العبرية ؛ إلاّ أنه يجب أيضًا مراعاة مساحة المناطق المأهولة في كل بلد. وحول هذه المسألة، يطرح السوريون عرضًا رئيسيًّا بالصيغة المسماة بـ ١٠ إلى ٦ (١٠ كيلومترات ذات سلاح محدود على الجانب السوري و٦ كيلومترات على الجانب الإسرائيلي). ويواصل الإسرائيليون المطالبة بإيجاد محطة إنذار في الجولان، وبشكل أكثر تحديدًا على جبل حرمون.

وتبدو النتائج واعدة. وفي ١٠ يوليو/ تموز، يسافر روس وفريقه إلى الشرق الأدنى. وتتحدث الإذاعة السورية عن إمكانية صفقة تتمثل في أن يُعهَد بمحطة الإنذار إلى قوات دولية أو صديقة. لكن حافظ الأسد يرفض في اليوم التالي رفضًا حازمًا مجرد مبدأ وجود محطة إنذار في الأرض السورية. وهذا إيقاف جديد للمفاوضات، حتى وإن كان يجري الإبقاء على مبدأ اللقاءات بين السفيرين.

ولا بدَّ من أن نأخذ في الحسبان البُعد السيكولوجي عند صانعي القرار. فبما أن رابين يمسك بكل المزايا، لأن الإسرائيليين يسيطرون على الأرض، فإن أبسط تنازل إنما يعتبر تخليًا عن عنصر ملموس في مقابل مجرد طمأنة لفظية، بينما أوضح السوريون منذ البداية أن الخطوط من شأنها أن تكون خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وإلاّ فلا. ولا يتمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي من دفع الطرف الآخر إلى قبول أن يكون تعريف الحدود موضع تفاوض. فالأسد يرفض رفضًا حازمًا أفقًا كهذا، وهو يملك إمكانات رفض الإجراء الذي جرى فرضه على الفلسطينيين، ألاّ وهو إرجاء تسوية المسائل الأهم إلى مرحلة تالية. والرئيس السوري شديد النفور من الصيغ الغامضة التي يكثر روس منها لأجل دفع المفاوضات إلى الأمام. ويخامر الأسدَ الانطباعُ بأنه منذ مؤتمر مدريد، قبل أربع سنوات، لم تحصل سوريا على شيء، بل إن مواقعها قد أصابها الضعف، لأن الدول العربية الأخرى تستخدم المفاوضات الإسرائيلية – السورية لتبرير انفتاحاتها على إسرائيل ورفع المقاطعة العربية.

وفي الجنوب اللبناني، يُوقِعُ الجيش الإسرائيلي خسائر جديدة. ففي ٨ يوليو/ تموز، يلقى طفلان لبنانيان مصرعهما جراء إطلاق قذيفة مضادة للأفراد على مدينة النبطية. وقد أصيب أطفال آخرون. وتعترف سلطات إسرائيلية مختلفة بأن هذه الطلقات كانت «غير ضرورية» أو أنها شكّلت «خطأ». وفي اليوم التالي، يردُّ حزب الله بزخات من الصواريخ على الجليل من دون وقوع ضحايا أو حدوث أضرار.

نحو الاتفاق مع الفلسطينيين

تدور المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشكل متزامن على عدة مستويات: لقاء الوفود في القاهرة ولقاءات بين مبعوثي الجانبين في إيطاليا ووساطة أميركية بين الطرفين وفي داخل كل معسكر (يدعم روس مواقف المفاوضين لدى رابين وعرفات)، وأخيرًا مفاوضات اقتصادية مهمة في توازٍ مع المفاوضات السياسية.

ويتم التوصل، ليس من دون مصاعب، إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة أ، والتي من المفترض أن يتمتع فيها الفلسطينيون بالسيطرة العسكرية والمدنية ؛ والمنطقة ب، والتي من المفترض أن لا يتمتع فيها الفلسطينيون إلاّ بالسيطرة المدنية، على أن يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة العسكرية ؛ والمنطقة ج، والتي من شأنها أن تكون تحت السيطرة الإسرائيلية بشكل حصري. وعندئذ ينصب الجانب الرئيسي من النقاش على المنطقة ب، حيث يشدّد الفلسطينيون على اقتسام الأدوار: فمن شأنهم تأمين سلامة السكان العرب على أن يتولى الإسرائيليون تأمين سلامة المستوطنين، وهو ما يرفضه الطرف الآخر. وحتى ذلك الحين، لم يكن تعريف المناطق الثلاث قد وجد له ترجمة بعدُ من زاوية أراضٍ.

وفي ٢٣ يونيو/ حزيران، ينقل أوري سافير الاقتراح الإسرائيلي. وهو اقتراح يستند إلى مطالب العسكريين، الذين حددوا الجدول الزمني وخريطة الطرق الالتفافية التي تتفادى البلدات العربية لأجل فصل الفلسطينيين عن المستوطنين. ومن شأن المنطقة أن تشمل بلديات جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس. وفي موعد لاحقٍ، مشروطٍ بإنجاز الطرق الالتفافية، من شأن الجيش أن ينسحب من رام الله

وبيت لحم. ومن شأن الخليل أن تحصل علـى معاملـة خاصـة بـسبب وجـود مستوطنين يهود. ومن المفترض أن تغطي المنطقة ب قرى الـضفة الغربيـة وأن تغطي المنطقة ج الأقاليم ذات الكثافة السكانية الضعيفة والمستوطنات الإسـرائيلية. وبعد الانتخابات، من المفترض أن تقوم إسرائيل تدريجيًا، تبعًا لتقديراتها الخاصة، بنقل المسؤولية عن الأمن بالنسبة للمنطقتين ب وج، وذلك، كما هو واضح تمامًـا، مع استبعاد كل ما قد يعرض سلامة المستوطنين للخطر. وبعبارة أخـرى، فـإنهم يطلبون من الفلسطينيين الموافقة على العرض مع الإيحاء لهم بأنهم سوف ينـالون في المستقبل ما هو أفضل.

وبعد دراسة الاقتراح، يبدو الردُّ الفلسطيني، الذي قدمه أبو علاء، حاسمًا:

نحن مستعدون للتعاون معكم في تطبيق إعلان المبادئ. لكن ما تقترحونه ينـأى عـن الاتفاقات التي قمنا بتوقيعها. إنكم تريدون ٩٠% من الأرض و ١٠٠% من المـسؤولية فـي مجال الأمن. وأنتم لا تأخذون على أنفسكم أي تعهد بشأن ما ستفعلونه بعد ذلـك كمـا أنكـم تقيدون حرية حركتنا. ونحن لا نستطيع قبول ذلك. والواقع أنكم تسعون إلى إضفاء الـشرعية على الوضع القائم عبر تغييرات تافهة في الساحة. وأنتم تمارسـون سـيطرة حقيقيـة كقـوة احتلال، وبهذه الصفة نقاومكم. وليس عبر تغيير طفيف في الوسائل يمكنكم نيل موافقتنا علـى استمرار هذا الوضع. إننا نقترح التغيير الحقيقي الذي وعد به إعلانُ المبادئ.[٩] (×).

ويطالب أبو علاء بأن يتمتع الفلسطينيون بكل السلطات في المجال الأمني في كل المناطق المأهولة بالسكان العرب. فمن غير الوارد وضع الشرطة الفلـسطينية تحت السلطة الإسرائيلية:

لو وافقنا على مقاربتكم، والتي تُبقي الجانب الرئيسي من الأرض والأمن فـي أيـديكم، فمن شأن الضفة الغربية أن تصبح ساحة معركة. وليس هذا هو الهدف الذي نتوخاه. والفتـرة الانتقالية يجب أن تكون جسر تعاون حتى الاتفاق النهائي(×).

فيردُّ عليه سافير بأن مقترحاته غير مقبولة. إذ لا يمكن قطع شوط أبعد طالما لم يتم ضمان الثقة. فيردُّ عليه الفلسطيني:

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

بوسعي أن أؤكد لكم أن الريبة متبادلة. وبوسعكم دومًا محاولة إقناع عرفات ؛ فإذا ما استخدمتم قوتكم لدفع ظهره إلى الحائط، فمما لا شك فيه أنه لن يملك خيارًا سوى قبول رؤيتكم للموقف. إلاّ أن عليكم أن تتذكروا شيئًا: إنكم لو فعلتم ذلك، فسوف تحكمون عليه بالعزلة. ولن يصمد اتفاقٌ ثنائي. إن عليكم أن تجدوا وسيلة لضمان أمنكم وإضفاء طابع متوازن على هذا الاتفاق – إن كان الأمن هو شاغلكم الوحيد إلى هذه الدرجة. إننا لن نتنازل عن شبر فيما يتعلق بالجانب الترابي[10](×).

ويفترق الجانبان في غضب.

وفي ٢٨ يونيو/ حزيران، يؤدي لقاء جديد بين المتفاوضين إلى تنحية مؤقتة لمسألة حجم المناطق حتى يركزوا على تعريف اختصاصات كل طرف في المنطقة ب. ويقترح أبو علاء تقسيمًا للعمل: للفلسطينيين حفظ النظام وللإسرائيليين مكافحة الإرهاب، مع تنسيق للنشاطات. ثم يجري نقل الملف إلى قمة تجمع بين عرفات وبيريز، في الأول من يوليو/ تموز، في إيرز. والحال أن بيريز، على الرغم من خطاب يتظاهر بالسخاء، إنما يمارس الحد الأقصى من الضغوط على محاوره فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. ويرفض عرفات الانصياع. وتستمر المفاوضات في الأيام التالية. وبالنسبة لرابين، من غير الوارد تسليم الضفة الغربية كلها تدريجيًا. وقد تمت الموافقة الآن على مبدأ تقسيمها إلى ثلاث مناطق. وسوف يكون هناك وجودٌ شرطيٌّ فلسطيني في المنطقة ب وسيجري نقل بقية الأرض إلى الفلسطينيين في غضون الفترة الممتدة من الآن إلى منتصف عام ١٩٩٧، أي قبل عامين من انتهاء الفترة الانتقالية والتسوية النهائية. ويتم تحديد ٢٥ يوليو/ تموز كموعد نهائي لتوقيع الاتفاق.

وعندئذ يجري تكوين سلسلة من لجان العمل لمعالجة كل جانب من جوانب نقل الاختصاصات. ويرفض الفلسطينيون التزحزح طالما لم يجر تحديد حجم كل منطقة، بينما يريد الإسرائيليون الحصول على كل التعهدات الأمنية قبل طرح مقترحاتهم فيما يتعلق بالأرض. وكل مسألة معرَّفة بأنها مسألة تقانية إنما تتميز بقيمة سياسية: فعدد المنتخَبين الفلسطينيين في المجلس القادم رمزٌ للسيادة والتباحث

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بشأن الزراعة يتضمن تناول مشكلة استئثار إسرائيل بالموارد المائية. والشيء نفسه بالنسبة للأراضي العامة.

وتتدهور الأجواء العامة بشكل متصل. ويُطلِق الفلسطينيون حركة تضامن مع آلاف الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام. وتجمع الحملة كل القوى السياسية الفلسطينية، بما فيها فتح التي تتصرف، فيما يقال بشكل شبه رسمي، ضد رأي عرفات. ويَعِدُ الإسرائيليون بإخلاءات سبيل جماعية، وإن كان بعد عقد الاتفاق. فيشجب عرفات ابتزازًا لا يمكن اغتفاره. وفي ٥ يوليو/ تموز، يعلن مروان البرغوثي، قائد فتح في الضفة الغربية، انتهاء الحركة.

ويصطدم رابين بآثار سياسة سالفيه، لكنه يرفض الاعتراف بأنه كان مشاركًا فيها إلى حد بعيد. وهكذا يعلن في ٢ يوليو/ تموز ١٩٩٥:

> لم يكن قد جرى تطبيق جانب مهم من برنامج الاستيطان لأسباب أمنية، وإن كان من دون مراعاة السلامة الشخصية لم يقيمون هناك. ففي هذه المواقع المعزولة، لم يكن هناك عمل ولا أسواق. إذ كان المراد هو مجرد الحيلولة دون تسوية سلمية محتملة [...].
>
> فهل تعرفون أن الجيش يقوم كل يوم بألف تحرك لحماية السيارات المدرسية التي تنقل أطفال المستوطنين؟ وإذا كان الإرهابيون يتمتعون اليوم بفردوس، فإن هذا إنما يرجع بالفعل إلى سياسة البعثرة المنهجية، وخلط الجماعات السكانية التي كانت متَّبعة [...]. وبفضلها، فإن ما يتحرك يوميًا على طرق يهودا والسامرة هو ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف هدف محتمل.

ويتصدى رابين دومًا لأبسط تخلٍّ عن المستوطنات، حتى الأكثر عزلة بينها. وبعيدًا عن أن يكون المستوطنون ممتنين له، فإنهم يشنون حملة احتجاج جماعية ضد الاتفاق القادم. وهم يقومون بإنشاء مستوطنة «عشوائية» في كفار أدوميم، قرب الخط الأخضر. ويُصدر حاخامات متطرفون مرتبطون بحركة جوش إيمونيم فتوى دينية تؤكد أن «الشريعة اليهودية» تتنافى مع الجلاء عن «قواعد عسكرية لتسليمها للجوييم [الأغيار، غير اليهود]». وغضب العلمانيين عظيم حيال ما يظهر بمثابة دعوة إلى العصيان موجَّهة إلى الجنود. لكن الحكومة تمتنع عن أي ملاحقة قضائية.

ويؤدي قتل صبيين إسرائيليين في الضفة الغربية، في ١٨ يوليو/ تموز، إلى تصاعد التوتر. ويتظاهر المستوطنون أمام مقر رئيس الوزراء في القدس مطالبين بتنحيه. وفي اليوم نفسه، يتم تعيين إيهود باراك وزيرًا للداخلية. والجميع يعتبرونه خَلَفَ رابين. وبالمناسبة نفسها، يحصل يوسي بيلين على وزارة الاقتصاد.

وفي ٢١ يوليو/ تموز، يغلق مستوطنون طرق الضفة الغربية ويقذفون السيارات الفلسطينية بالحجارة. ويجري نقل أماكن المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية لإبعادها عن التظاهرات.

وفي ٢٤ يوليو/ تموز، عشية الموعد النهائي، يؤدي هجوم في باص في رامات جان، قرب تل أبيب، إلى مصرع سبعة أشخاص وإصابة ٣٢. فتعلق الحكومة الإسرائيلية المحادثات مؤقتًا، مع رفضها إعطاء حق فيتو للجذريين الإسلاميين على عملية التفاوض. ويعبر عيزر فايتسمان، رئيس الدولة العبرية، عن التأثر الشعبي داعيًا الحكومة إلى «التفكير مرتين قبل استئناف المفاوضات». ويجري التظاهر حول فكرة: «هذا السلام يقتلنا». ويتم فرض إغلاق جديد على الأراضي الفلسطينية. والمحققون الإسرائيليون مقتنعون بمسؤولية يحي عياش في هذا الهجوم. وبعد ذلك ببضعة أيام، سوف يتم تبني هذا الهجوم من جانب حماس، التي تقول إنها تثأر بذلك لمصرع عدة مناضلين من مناضليها في الشهور السابقة.

وفي ٢٧ يوليو/ تموز، نجد أن كادرًا مهمًّا من كوادر القيادة الخارجية لحماس، هو موسى أبو مرزوق، يتم توقيفه في الولايات المتحدة، حيث يحمل بطاقة إقامة (*green card*). وكان قد طُرد مؤخرًا من الأردن بعد تشدد الموقف الأردني حيال خصوم عملية السلام، وعائلته تقيم في الولايات المتحدة (يتمتع بعض أطفالها بالجنسية الأميركية). ويوضح المتحدث بلسان حماس في قطاع غزة أن المعنى «لم يقم قط بأي نشاط جنائي على الأرض الأميركية»[×]. وتتوارى السلطة الفلسطينية بعيدًا عن المسألة. وترتبك الحكومة الإسرائيلية. فرجال القانون يخشون من عدم التمكن من تقديم معلومات أكيدة لتبرير تسليم أبو مرزوق لإسرائيل، لكن رابين، مصغيًا لرأي رؤساء الاستخبارات الذين يصورون الرجل على أنه عدو الشعب رقم واحد، يتصرف على نحو مغاير.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

فتلجأ حماس إلى التهديد:

إن احتجاز أبو مرزوق في سجن إسرائيلي سوف يحفز الجهاز العسكري للحركة إلى القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل والمصالح الأميركية(×).

ولا ترى السلطة الفلسطينية مصلحة في إضافة عوامل جديدة للتوتر.

وتمتد المسألة لعدة شهور، إلى أن تقرر المحاكم الأميركية ترحيل أبو مرزوق إلى إسرائيل. فيلجأ هذا الأخير إلى استئناف القرار، ما يعطيه مهلة إضافية. وهو يعترف بأنه جَمَعَ تبرعات لحماس، لكنه ينفي ممارسته لمسؤوليات عملياتية. وفي الأردن، يحل محله كادر أكثر جذرية، هو خالد مشعل. والحال أن هذا «المبْعَدُ من مُبعَدي عام ١٩٦٧»، والذي عاش في الكويت، إنما يصبح تدريجيًا رئيس القيادة الخارجية لحماس.

وفي ٣١ يوليو/ تموز، بعد فتوى من المحكمة العليا الإسرائيلية، يخلي الجيش مستوطنة عشوائية قرب بيت لحم. والرهان هو السيطرة على الأراضي العامة. وعلى الفور، يعيد المستوطنون احتلال الأماكن وينشئون مستوطنات جديدة. ويتأسس الطقس: فالمستوطنون يقيمون على المرتفعات بخيامٍ ويضعون النساء والأطفال في المقدمة لمواجهة العسكريين الإسرائيليين، والتعليمات الصادرة إليهم هي عدم استخدام العنف إلاّ بشكل معتدل إلى أقصى حد (لم يصدر قط أمر كهذا عندما كان الأمر يتعلق بفلسطينيين). ومن الواضح أن «معركة التلال» إنما تهدف إلى الحيلولة دون عقد اتفاق الحكم الذاتي. ويؤدي تدخلٌ من جانب فايتسمان إلى تهدئة الموقف مؤقتًا، لكن هذا ليس سوى هدنة قصيرة.

وقد جرى استئناف المفاوضات بشكل مكثف في طابا، إلاّ أننا نصطدم دومًا بالصعوبة نفسها ؛ فالإسرائيليون لا يريدون الكشف عن مدى إعادة انتشارهم ما لم تُسَوَّ المسائل الأخرى، ما لا يقبله الطرف الآخر. وخلال قمة مع بيريز، في ١٠ أغسطس/ آب، يتزحزح عرفات فيما يتعلق بهذه المسألة الرئيسية في مقابل تعهد بوجودِ شرطيٍّ فلسطيني في الخليل. وبعد الحصول على موافقة رابين، يوقع بيريز بالأحرف الأولى «بروتوكول طابا». وبوسعه أن يعلن انتصاره: «إن الاتفاق يترك

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

في الأيدي الإسرائيلية ٧٣% من مساحة الأراضي و ٩٧% من [المسؤولية عن] الأمن و ٨٠% من المياه».

وقد حصل الإسرائيليون على الجانب الرئيسي ممًا أرادوه، أي إعادة انتشار على ثلاث مراحل متمايزة، من دون تحديدات بشأن التعريف الترابي. وهذا أكثر بكثير مما نصت عليه كامب ديڤيد (انسحابٌ واحد إلى مناطق محدَّدة سلفًا). إلاَّ أنه خلال المناقشات في داخل الحكومة الإسرائيلية، يعترض باراك على هذا الاتفاق باسم ضرورة الاحتفاظ بإمكانات ضغطٍ تحسُبًا للنقاش بشأن الاتفاق النهائي. وهو يمتنع عن الإدلاء بصوته عند التصويت. وتحفظات رئيس هيئة الأركان السابق وتحفظات رئيسها الحالي، والذي يخشى من عدم التمكن من تأمين سلامة كل المستوطنين، إنما تشق طريقها إلى العلانية. والحال أن المعارضة اليمينية، التي يقودها بنيامين نيتانياهو، إنما تتحدث عن تفريط في أرض إسرائيل وتدعو إلى إجراء استفتاء قبل أي تطبيق للاتفاق.

ويبقى تسوية مسألة نقل السلطات المدنية. ولا مفر من أن تمر بمماحكة حقيقية حول التفاصيل، والتي تعبر بوضوح عن البُعد الذي اتخذه الاحتلال الإسرائيلي. ويرسم أوري ساڤير لوحة لذلك الاحتلال تتميز بأنها كاشفة:

إن هذه المفاوضات، التي انصبَّت على السلطات التي مارستها إسرائيل على مدار جيل بأكمله، قد جعلتني اكتشف عالمًا بأكمله. فعلى مرِّ السنين، خلق الإسرائيليون وروَّجوا أسطورةً تُرضي ذواتهم صَوَّرَت احتلالنا على أنه «احتلالٌ مستنير». وكنت أعرف أن هذين مصطلحين يستحيل اجتماعهما، لكنني كنت أجهل – شأن كثيرين من الإسرائيليين، فيما أعتقد– إلى أي درجة غَزَونا وجود جيراننا الفلسطينيين. كنا نخفي هذه الحقيقة عن أنفسنا، إلى درجة أننا كنًا بلا شك الفاتحين الوحيدين في تاريخ الإنسانية الذين خامرهم الانطباع بأنهم المغلوبون. فالصورة التي لدينا عن أنفسنا كمجتمع إنساني وعادل، وفي الوقت نفسه كضحيةٍ أبدية للتاريخ، بالإضافة إلى التناحر العربي، قد أعمتنا عمًا كان يدور في الأراضي المحتلة. وقد أكتشفت [...] أن فلسطينيي الضفة الغربية لم يكن بوسعهم أن يبنوا أو يعملوا أو يدرسوا أو يشتروا أراضي أو يزرعوها أو ينشئوا مشروعًا استثماريًا أو يتنزهوا في المساء أو يدخلوا إسرائيل أو يذهبوا إلى الخارج أو يزوروا عائلاتهم في غزة أو في الأردن، من دون أن نكون قد أعطيناهم تصريحًا بذلك أولاً. وكان الجهاز الضروري لإدارة هذا الأخطبوط جهازًا ضخمًا.

وقد نجم بعض هذه القيود عن شواغل تتعلق بالأمن. لكن أغلبها كان نتاج الجمود ونتاج بيروقراطية في عجلة من أمرها، هي وحش أخطبوطي تغذيه ميزانية لا حدود لها. وعلى مدار ثمانية وعشرين عامًا من الاحتلال، كان نحو ثلث فلسطينيي الأراضي المحتلة محتجزين أو سجناء، في لحظة أو أخرى، على يد إسرائيل. أمَّا فيما يتعلق بالسكان في مجملهم، فقد أذلتهم إسرائيل بفظاعة. وفي الوقت الحاضر، تجري مطالبة الموظفين الذين حكموا الفلسطينيين بتسليم سلطتهم لمن كانوا تحت «رقابتـ»ـهم. وكان هذا جد شاق عليهم، من الناحية المفاهيمية كما من الناحية العاطفية على حدٍّ سواء. وفي إيلات، كنا بسبيلنا إلى إزالة الاحتلال، لكن بعضنا وجد صعوبة في التكيف مع هذا التغير.

وقد وجد بعض هؤلاء المديرين أن مما لا يكاد يحتمل أن يجلسوا في إيلات إلى طاولة واحدة مع من كانوا يُعتبرون «رعايا»هم. وكنا قد انخرطنا منذ وقت جد طويل في سيرورة تجريد [للفلسطينيين] من إنسانيتهم بحيث اعتبرنا أنفسنا بالفعل «أكثر تساويًا»[×]. وفي الوقت نفسه، وبما أننا كنا نشعر بأننا مهذَّبون، فإن ترددنا حيال ذلك بدت مشروعة. إن الفريق الذي تفاوض على نقل السلطات المدنية لم يتمرد على التكليف الصادر إليه، إلاَّ أنه في كل مرَّة قمنا فيها بتقديم تنازل أو وافقنا على حلٍّ وسط، كان رجالنا ميالين إلى بدء كل كلامهم بـ«لقد قررنا السماح لكم بـ ...»[11].

وفي ٢١ أغسطس/ آب ١٩٩٥، يؤدي هجوم انتحاري جديد في باص إسرائيلي في القدس إلى مصرع ستة أشخاص، بينهم حامل القنابل، وإلى إصابة عديدين. ولا تُقطع المفاوضات إلاَّ ليومٍ واحد. ويعترف رابين بتعاون السلطة الفلسطينية:

إلى حدٍّ ما، تُخاض هذه الحرب اليوم بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ضد أناسٍ هم أعداء لها أيضًا. وقد حان الوقت للتمييز بين أولئك الفلسطينيين المنخرطين في الإرهاب وأولئك الباحثين معنا عن حلٍّ سياسي. وسوف نواصل النضال بكل قوانا ضد الأولين وسوف نتعاون مع الأخيرين.

ويبدو أن الهجوم قد ارتكبته امرأة، وهو ما يتعارض مع عادة حماس، التي تبنت العملية مع ذلك. وقد توقف الإسلاميون عن إذاعة وصايا الشهداء، وكانت

(×) في مجتمع «مزرعة الحيوانات» المساواتي، في رواية چورچ أورويل الشهيرة، تستأثر بعض الحيوانات بالنفوذ لأنها «أكثر تساويًا». – م.

هذه الممارسة قد سهلت عمل الاستخبارات الإسرائيلية. ويتهم رابين القيادة الخارجية للحركات الإسلامية، الموجودة في دمشق، متهمًا النظام السوري ضمنيًا بالتواطؤ. وهو يشدّد، في الوقت نفسه، على أن الهجومين الأخيرين ارتكبتهما عناصر جاءت من الضفة الغربية، أي من منطقة خارج مسؤولية السلطة الفلسطينية. وهذا ما يثبته التحقيق الذي قاد إلى القضاء على الشبكة المعنية، المنتمية إلى تيار حماس. ومن المفترض أن الأشخاص الموقوفين كانوا قد تلقوا تدريبًا على يد يحي عياش، المحدَّد على نحو حاسم بأنه العدو الذي يجب القضاء عليه. ويجري توقيف عشرات من ناشطي حماس في الضفة الغربية. وتتعهد شرطة عرفات بالبحث عن «المهندس» في قطاع غزة. والحال أن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تتهم جهاز الشين بيت الإسرائيلي وأجهزة الأمن الوقائي الفلسطينية على حدٍّ سواء باللجوء إلى أساليب تعسفية، وإلى العنف والتعذيب.

وفي ٢٧ أغسطس/ آب، يتم في القاهرة التوقيعُ على بروتوكول بشأن نقل ثمانية مجالات من مجالات النشاط إلى السلطة الفلسطينية. وهذا يتعلق بالزراعة والتجارة والصناعة، والتأمينات، والعمل واليد العاملة، والشؤون البلدية، والخدمات البريدية، والوقود والإحصاء. وفي الوقت نفسه، يجري إغلاق ثلاث مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، ثم يتم العثور على حلٍ وسط: يجب على رؤساء المجلس الفلسطيني للبث الإذاعي ومجلس الإحصاء ومجلس الصحة أن يتعهدوا بألاَّ يكون لهم أي اتصال أو أي صلة «مالية أو أخرى» بـ«حكومة» ياسر عرفات انطلاقًا من القدس.

وفي إسرائيل، تخلق المعارضة من جانب اليمين المتطرف والمستوطنين مناخ توتر. ويبدأ الانزعاج من مخاطر اعتداء على شخصيات حكومية، خاصة على رئيس الوزراء. ويرى هذا الأخير أن المتطرفين الإسرائيليين يلعبون لعبة حماس، التي «تعتبر المتطرفين اليمينيين الإسرائيليين الداعين إلى وقف عملية السلام بمثابة أداة للتوصل إلى تحقيق أهدافها».

وفي الجنوب اللبناني، يزداد التوتر قوةً على أثر مصرع عدة مقاتلين منتمين إلى حزب الله. ويهدّدُ الجيشُ الإسرائيلي بالهجوم على السكان المدنيين اللبنانيين في حالة إطلاق نار على الجليل. وهذه المرة، يُثمر الردع المتبادل ويَحول دون

الدخول في دائرة العمل الانتقامي والعمل الانتقامي المضاد الجهنمية. وفي ليبيا، يقرر العقيد القذافي طرد ١٥ ٠٠٠ فلسطيني لإثبات عبثية الحكم الذاتي الفلسطيني. وترفض البلدان العربية استقبالهم. ويقطع لبنان كل مواصلاته مع ليبيا: فمن غير الوارد السماح بعودة فلسطينيين، حتى ولو كانوا يحوزون تصريح إقامة في بلد الأرز. وتوافق الآراء اللبناني كاملٌ فيما يتعلق بهذه المسألة: فمن الشيعة إلى المسيحيين، يجري رفض أي توطينٍ فلسطيني. وبالمثل، تُغلق مصر حدودها مع ليبيا، ويجد عدد معين من الأسر الفلسطينية نفسه عالقًا في العراء بين البلدين. ويتولى الصليب الأحمر الدولي أمر هذه الأسر وسوف تبقى في العراء لشهور عديدة.

وتشهد العلاقات المصرية – الإسرائيلية أزمة على أثر نشر الصحافة الإسرائيلية شهادات تتعلق بإعدامات فورية لأسرى مصريين في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧. وتطلب مصر فتح تحقيق، وهو ما ترفضه إسرائيل، التي تهدد بالإعلان عن شناعات مصرية معينة (استخدام الغاز الحربي خلال حرب اليمن على الأرجح).

ويبقى معالجة المسائل الأكثر حساسية. ففيما يتعلق بالمياه، من غير الوارد بالنسبة لإسرائيل تعديل توزيعها الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد يكون بوسع هؤلاء الأخيرين في أقصى تقديرٍ التمتع بموارد إضافية إذا ما تم العثور عليها. ويتحدث بيريز، كعادته، عن آفاقٍ عجائبية – كتحلية مياه البحر في غزة–، شريطة العمل على تنفيذها من جانب المجتمع الدولي ... وبالنسبة للخليل، يجب العثور على صيغة تسمح ببقاء المستوطنين الـ ٤٠٠ المتطرفين في المدينة تحت الحماية العسكرية الإسرائيلية مع إعطاء سكانها الفلسطينيين الذين يصل عددهم إلى ١٢٠ ٠٠٠ نسمة وضعية مساوية لوضعية سكان المدن الكبرى الأخرى. وتتفاقم المشكلة جرَّاء تعديات المستوطنين، الذين لا يترددون في قتل الفلسطينيين. ويحتج السكان الفلسطينيون على المصير المُبيَّت لهم وينشب نوع من انتفاضة صغرى في المدينة.

وهناك أيضًا مسألة تصويت سكان القدس الشرقية في الانتخابات الفلسطينية ومسألة اختصاصات السلطة الفلسطينية في المنطقة ج. ويشارك دينيس روس

بصورة منتظمة في المناقشات ويعثر على مقترحات حلٍ وسط تستند غالبًا إلى مجرد تغييرات معجمية. وهو يمارس ضغوطًا على الطرف الفلسطيني: ما لم يتم قبول الاتفاق، فإن الكونجرس سوف يقوم بإلغاء التصريح الممنوح لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيازة مكتب لها في واشنطون (من الواضح أن من المستبعد ممارسة ضغوط على الطرف الإسرائيلي). ويتم القيام بابتزازٍ مماثلٍ بشأن المساعدة المالية الأميركية للسلطة الفلسطينية.

وبما أن التفاوض يجري «على حافة الهاوية»، فمن غير الوارد أن يتم توقيع في واشنطون في ٢١ سبتمبر/ أيلول، كما كان ذلك مقررًا في البداية. والموعد النهائي الجديد هو ٢٤ سبتمبر/ أيلول، عشية دورة الأعياد اليهودية، ما من شأنه إرجاء توقيع الاتفاق إلى شهر أكتوبر/ تشرين الأول، في حالة عدم الالتزام بهذا الأجل.

ومع التوصل إلى الاتفاق بشأن الخليل، نصل إلى ساعة الحقيقة. فالطرف الإسرائيلي يقدم خريطة إعادة الانتشار: المنطقة أ تغطي ٣% من الضفة الغربية، والمنطقة ب تغطي ١٩%. فيغادر عرفات قاعة المفاوضات غاضبًا. ويهدِّدُ الفلسطينيون بوضع حد للتباحث. فيخفف الإسرائيليون الوطء ويوسعون المنطقة ب لتصبح نسبتها ٢٤%. ولا بدَّ أيضًا من تسوية عدد معين من التفاصيل، خاصة مسألة انتقال رجال الشرطة الفلسطينيين من المنطقة أ إلى المنطقة ب – سوف يتعين عليهم الحصول على تصريح مسبق من السلطات العسكرية الإسرائيلية. كما يتم العثور على عدة صيغ مُلطَّفة للتعبير عن الشروط القاسية المفروضة على الفلسطينيين. ويتسنى توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في ٢٥ سبتمبر/ أيلول، قبل بداية الأعياد اليهودية.

أوسلو II

كما لا بدَّ منه، يلقى الاتفاقُ الترحيب من جانب المجتمع الدولي بينما تشجبه المعارضة الفلسطينية. وتُنذِرُ حماسُ بأن معركتها «سوف تستمر حتى تحرير كل الأراضي الفلسطينية المحتلة»[×]. وتحدّدُ الإذاعة السورية نبرة الانتقادات: فالاتفاق

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

لا يمكنه أن يدوم، لأن الأرض مازالت محتلة والحقوق مازالت سليبة. لقد تم عقد هذا الاتفاق على حساب الطرف الفلسطيني، الذي عانى ضغوطًا قوية ووافق على القيود والإذلالات. [وسوف يؤدي الاتفاقُ إلى] النيل من مشكلة القدس والمسألة الفلسطينية(×).

ومن غير الوارد أن توقع سوريا اتفاقًا كهذا. وفي المنطقة، لا يؤيد الاتفاق بشكل صريح سوى الأردن ومصر وقطر. وتدافع القيادة الفلسطينية عن النص، الذي يشكل خطوة إلى الأمام ويفتح الطريق إلى أخلاء سبيل آلاف من الأسرى الفلسطينيين، لكن الشعور الشعبي في الضفة الغربية يتميز بالعداء السافر، خاصة في نابلس والخليل، حيث يبدو أن الانتفاضة تعود.

وقبل التوقيع في واشنطون، لا بد من الحصول على موافقة المؤسسات التمثيلية الفلسطينية. واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجتمعة في تونس العاصمة، توافق على النص، في غياب المعارضين، الذين امتنعوا عن المشاركة في الاجتماع. وفي اليوم نفسه، توافق الحكومة الإسرائيلية على النص بأغلبية ١٦ صوتًا في مقابل صوتين. ويعبر رابين علنًا عن سعادته لعملية الفصل بين الشعبين وانتهاء «هلوسة إسرائيل الكبرى». فالكيان الفلسطيني «لن يعود تحت سلطتنا، إلاّ أنه لن تكون هناك أيضًا عودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧».

وقد أعدت الدبلوماسية الأميركية حفلاً عظيمًا لتوقيع الاتفاق في واشنطون، بحضور حسني مبارك والملك حسين، علاوة على المعنيين. ويمثل أوروبا فيليب جونزالز، رئيس الوزراء الإسباني، الرئيسُ الممارس ساعتها للاتحاد الأوروبي. وقد أكثر دينيس روس من الضغوط حتى لا يكرر عرفات المشهد الذي حدث في القاهرة، حين امتنع عن توقيع اتفاق غزة – أريحا. إلاّ أنه لا مفر من القيام في عجلة بتوضيح بضع نقاط غامضة في الوثيقة. وتستعيد الكلماتُ التي أُلقيت الأفكار التي سمعناها بالفعل عن السلم والمصالحة. ويدعو كلينتون إلى مشاركة سوريا ولبنان في اتفاق سلام قريب.

والحال أن الوثيقة، المكتوبة بالإنجليزية، إنما تستغرق أكثر من ٤٠٠ صفحة بملاحقها(١٢). وقد عُقدت بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية،

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الممثلة للشعب الفلسطيني. ومرة أخرى، فإن الكلمة *people* إنما تستخدم بشكل يمكن أن يعني «le peuple» أو «الناس». وتحيلُ الديباجة إلى إطار عملية السلام المحدَّد في مدريد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١. وهي تنص على ما يلي:

إذ تعترفان بأن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط هو، بين أمورٍ أخرى، إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني مرحلي [لا يُتّبعُ استخدام مصطلح السلطة الوطنية الفلسطينية]، أي المجلس المنتخب (يشار إليه فيما بعد هنا بـ«المجلس» أو «المجلس الفلسطيني») والرئيس[١٣] المنتخب للسلطة التنفيذية للناس الفلسطينيين في الضفة الغربية[١٤] وقطاع غزة، لفترة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (يشار إليه فيما بعد هنا بـ«اتفاق غزة - أريحا») في ٤ مايو/ أيار ١٩٩٤، بما يؤدي إلى تسوية دائمة تستند إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

وترتيبًا على ذلك، سيجري الاتجاه إلى إجراء انتخابات مباشرة وحرة في الضفة الغربية وغزة. ولا يُشار إلى القدس الشرقية، إذ يجري دمج الفلسطينيين الذين يحيون في القدس بفئة من المقيمين الأجانب في جزء من الأرض الإسرائيلية. ويتم التعهد بالتحرك فورًا وبكفاءة وعمليًا ضد الأعمال الإرهابية وضد التحريضات على العنف، سواء كان مرتكبوها من الفلسطينيين أو من الإسرائيليين.

وينص الفصل الأول على أنه، ترتيبًا على ذلك، تنقل إسرائيل السلطات والمسؤوليات المبينة في هذا الاتفاق من الحكومة العسكرية الإسرائيلية ومن إدارتها المدنية إلى المجلس. وهي تحتفظ بالسلطات والمسؤوليات غير المنقولة. وسوف تتمتع السلطة الفلسطينية باختصاصات المجلس إلى حين تكوين هذا الأخير. وقد جرى تعريف أشكال النقل في الملاحق المختلفة:

بعد قيام المجلس، سيجري حل الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وسيجري سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية. وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية لن يمنعها من مزاولة السلطات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

وسوف يجري إنشاء لجان تنسيق مشتركة للشؤون المدنية على مستويات مختلفة.

وسوف تجري الانتخابات في أول موعد مناسب تالٍ لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية. وسيتمتع المجلس بسلطات تشريعية وتنفيذية. وعدم الفصل هذا بين السلطات هو ثمرة حل توفيقي بين الرؤية الإسرائيلية عن مجرد جهاز تنفيذي إداري والمطلب الفلسطيني الخاص بجمعية تشريعية. وسوف يجري انتخاب المجلس والرئيس لفترة انتقالية لا يجب أن تزيد عن خمس سنوات واعتبارًا من تاريخ توقيع اتفاق غزة – أريحا. وسوف ينتخب المجلس «speaker»، أي رئيسًا.

سوف يكون تنظيم المجلس وبنيته وأسلوب عمله في تماشٍ مع هذا الاتفاق ومع القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي المرحلي الفلسطينية، وهو القانون الذي سيعتمده المجلس. ولن يكون القانون الأساسي وأي لوائح صادرة بموجبه في تعارض مع بنود هذا الاتفاق.

وسوف يتألف المجلس من ٨٢ عضوًا ومن الرئيس، على أن يتم انتخابهم في وقت واحد. وسوف تتقلد السلطة التنفيذية مهامها عن طريق المجلس. وستتألف من الرئيس المنتخب وعدد من أعضاء المجلس. وسيكون بوسعها أن تشمل أعضاء غير منتخبين لا تزيد نسبتهم عن ٢٠%.

لا بُدَّ للأعضاء غير المنتخبين من عنوان مستوف للشروط القانونية في منطقة تخضع لولاية المجلس.

وهذا يعني استبعاد فلسطينيي القدس وفلسطينيي الدياسبورا.

وسلطات المجلس هي تلك المحدَّدة بالاتفاق أو باتفاقات لاحقة، أي السلطات التي تنقلها إسرائيل. ولا يتمتع المجلس بصلاحيات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وسوف تتفاوض منظمة التحرير الفلسطينية لصالح المجلس على اتفاقات اقتصادية وثقافية وعلمية.

ويتعلق الفصل الثاني بإعادة الانتشار وبالترتيبات الأمنية.

وسوف يجري إتمام انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية (بما في ذلك الشرطة) قبل موعد الانتخابات باثنين وعشرين يومًا:

ستبدأ إعادات انتشار تالية للقوات العسكرية الإسرائيلية إلى مواقع عسكرية محدَّدة بعد قيام المجلس وسوف يجري تنفيذها بقدر تولي الشرطة الفلسطينية للمسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي، على أن تتم في غضون ١٨ شهرًا من تاريخ قيام المجلس.

ويخرج المستوطنون عن الولاية الفلسطينية:

ستواصلُ إسرائيلُ تولي المسؤولية عن الأمن الخارجي، وكذلك المسؤولية عن الأمن الشامل للإسرائيليين لأجل تأمين سلامتهم الداخلية والنظام العام.

أمّا التعريف الترابي فهو يُطرَحُ بشكل متناقض. فمن جهة، يجري إقرار الوحدة الترابية:

يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، سيتم الحفاظ على وحدتها ووضعها خلال الفترة الانتقالية.

إلاّ أنه، من الجهة الأخرى،

يتفق الطرفان على أن أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، إلاّ فيما يتعلق بالمسائل التي سيجري التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، سوف تخضع لولاية المجلس الفلسطيني على مراحل، تكتمل في غضون ١٨ شهرًا من تاريخ قيام المجلس.

وهنا نصل إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق.

ففي المنطقتين أ و ب، ستكون للمجلس الولاية على الأراضي العامة وأراضي الأوقاف. وفي المنطقة ج، لن تكون هناك سوى سلطات ومسؤوليات في المجال المدني، غير مرتبطة بالأرض. وسوف تجري إعادات الانتشار التالية على مراحل، تستغرق كل مرحلة منها ستة أشهر، على أن تكتمل كلها خلال ثمانية عشر شهرًا. وسوف تجري مناقشة مصير المواقع العسكرية المحدّدة لإعادات الانتشار هذه خلال المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم. وسوف تُشكِّل المستوطناتُ الإسرائيلية المنطقة ج.

وسيتمتع المجلس بقوة شرطة قوية.

ستكون هناك إعادة انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية من المنطقة ب. وسوف تنقل إسرائيل إلى المجلس المسؤولية عن النظام العام بالنسبة للفلسطينيين وسيتولى المجلس المسؤولية عنه. وسوف تتحمل إسرائيل المسؤولية الشاملة عن الأمن لأجل حماية الإسرائيليين ومواجهة التهديد الذي يمثله الإرهاب.

وسوف يتمتع الفلسطينيون بـ ٢٥ قسمًا للشرطة في المنطقة ب ولن يتدخلوا إلاّ في الحوادث التي تقع بين فلسطينيين. وسوف يسيطر الإسرائيليون سيطرة محكمة على تحركات الشرطة الفلسطينية. وستكون هناك داوريات مشتركة على محاور مرور محدّدة.

ومن باب «تدابير بناء الثقة» (*confidence-building measures*)، ستخلي إسرائيل سبيل محتجزين وأسرى فلسطينيين، على أن يتم إخلاء سبيل دفعة أولى عند توقيع الاتفاق، ودفعة ثانية قبل موعد الانتخابات، ودفعة ثالثة فيما بعد.

وفيما يتعلق بالمتعاونين مع إسرائيل:

لن يتعرض الفلسطينيون الذين كانوا على اتصال بالسلطات الإسرائيلية لأعمال تحرش أو عنف أو ثأر أو ملاحقة. وسوف تتخذ التدابير العادية المناسبة، بالتنسيق مع إسرائيل، لأجل تأمين حمايتهم.

أمّا فلسطينيو الخارج، الذين تتم الموافقة على دخولهم، فلن تجري ملاحقتهم قضائيًا عن الجرائم المرتكبة قبل ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣.

ويتناول الفصل الثالث المسائل القانونية:

ستغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفها وحدة ترابية واحدة، فيما عدا:

أ. المسائل التي سوف يتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية المحدّدة واللاجئون الفلسطينيون والحدود والشؤون الخارجية والإسرائيليون ؛

و

ب. السلطات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

وسوف تحتفظ الحكومة العسكرية بكل الاختصاصات فيما يتعلق بالإسرائيليين والمنطقة ج.

وفيما يتعلق بالصلاحيات التشريعية:

كُلُّ التشريعات، بما في ذلك التشريعات التي تعدّل أو تلغي القوانين والأوامر العسكرية السارية، والتي تخرج عن ولاية المجلس أو لا تتماشى بشكلٍ ما مع بنود إعلان المبادئ أو مع

هذا الاتفاق أو مع أي اتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية، لـن يكون لها أي أثر وسوف تكون باطلة *ab initio*(×).

يجب إبلاغ كل تشريع إلى الطرف الإسرائيلي في اللجنة القانونية.

وبوجه عام، سوف يتعين حل الخلافات عن طريق لجنة الاتصال. وفي حالة عدم الاتفاق، سوف يتعين العثور على آليات للتوفيق. وفي حالـة الفـشل، سـوف يتعين اللجوء إلى تحكيم.

أمّا العلاقات الاقتصادية فيحددها بروتوكول باريس والاتفاقات التالية.

ولن تبدأ المفاوضات بشأن الوضع الدائم في موعد يتجاوز الرابع من مارس/ آذار ١٩٩٦.

ويجري تكرار تعريف الوضع المرحلي، الذي لا يجـب أن يـشمل الأمـور الواقعة:

لا شيء في هذا الاتفاق سوف يمس أو يستبق نتيجة المفاوضـات بـشـأن الوضـع الدائم والتي ستُجرى بما يتماشى مع إعلان المبادئ. ولن يعتبر أيٌ مـن الطـرفين، بحكـم دخوله في هذا الاتفاق، متخليًا أو متنازلاً عن أيٍّ مـن حقوقـه أو دعاويـه أو مواقفـه القائمـة.

لن يبدأ أي من الطرفين أو يتخذ أي خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة حتى ختام مفاوضات الوضع النهائي

يَعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، سـيتم الحفـاظ علـى وحدتها ووضعها خلال الفترة الانتقالية(××).

وتتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بأن تعمل، خلال الشهرين التـاليين لقيـام المجلس، على تعديل المجلس الـوطني الفلـسطيني لميثـاق منظمـة التحـرير الفلسطينية.

(×) بحكم المبدأ، باللاتينية في الأصل. – م.

(××) ترجمة عن الأصل الإنجليزي للاتفاق. – م.

ويحدّد الملحق الأول بشكل بالغ الدقة اختصاصات الشرطة الفلسطينية وتسليحها وانتشارها. وهو يتضمن الاتفاق بشأن الخليل. إذ سوف تراعي إعادة الانتشار الإسرائيلية ضرورة حماية المستوطنين الإسرائيليين الذين يتراوح عددهم بين ٤٠٠ و ٥٠٠ شخص. ومن ثم فسوف يجري تقسيم المدينة إلى منطقتين: المنطقة خ ١، حيث سيكون بوسع رجال الشرطة الفلسطينيين ذوي التسليح المحدود التواجد فيها، والمنطقة ٢، حيث سيكون الإسرائيليون تحت حماية الجيش الإسرائيلي. والحال أن المنطقة خ ٢ يسكنها ربع سكان المدينة الذين يصل عددهم إلى ٠٠٠ ١٠٠ نسمة وهي تشغل الجانب الرئيسي من وسطها.

تفسيراتُ الاتفاق وتطبيقه

المسؤولون الفلسطينيون هم أول المعترفين بأن اتفاق أوسلو II يترجم عدم تناسب علاقات القوى. إنّ فلسطينَ ممزقةً، تتألف من كانتونات صغيرة منفصلة، هي ما سوف يؤول إلى السلطة الفلسطينية. وإذا أضفنا إلى ذلك بروتوكول باريس والاتفاقات السابقة، فإن إدارة الفلسطينيين لشؤونهم الخاصة محدودة إلى أقصى حد: فهم لا يسيطرون لا على الأرض، المحرومة من كل اتصال ترابي، ولا على السكان (إسرائيل لها حق الاعتراض على عودة أي فلسطيني من الخارج، بمن في ذلك من شُرّدوا في عام ١٩٦٧)، ولا على التبادلات مع الخارج، والتي تمر عبر المنظومة الضرائبية الإسرائيلية. وإذا كان جزء كبير من الفلسطينيين سوف يتحرر من الوصاية الصارمة لما يُسمّى زعمًا بالإدارة المدنية الإسرائيلية، فإن سياسة الجزرة والعصا المحدّدة في عام ١٩٦٧ سوف تتأبد. فبوسع الحكومة الإسرائيلية أن تمنع في أي لحظة انتقالات الأشخاص والسلع، أو تحديد من هو الشخص الفلسطيني البارز (VIP) الذي يحق له الحصول على معاملة متميزة ومن هو الذي ليس كذلك، أو أيضًا تجميد التحويلات المالية المرسلة إلى الإدارة الفلسطينية.

إلاَّ أنه، مع تجديد الجدول الزمني، يفتح الاتفاق عددًا معينًا من الآفاق. فمن المتوقع حدوث إعادات انتشار جديدة في مواعيد محدّدة، وقد جرى الإعلان عن بدء المفاوضات بشأن الوضع النهائي في موعد قريب. وحتى مع أن ما يهدف إليه بيريز ورابين هو صيغة معدّلة من خطة آللون، فإنه لم يجر الاعتراف بأي أمر

واقع بالنسبة للفترة الانتقالية. والملفات الكبرى - القدس، الأماكن المقدسة، اللاجئون- تظل مفتوحة. وعلى الرغم من عدم البت في مسألة قيام الدولة الفلسطينية، فإن السلطة الفلسطينية سوف تتمكن من السعي إلى أن تكرس، عبر صناديق الاقتراع، إدارةً يتعين إيجادها واقتصادًا لا بد من بنائه.

ويستفيد اتفاق أوسلو II من الدعم المالي الأميركي. فمن المفترض، بشكل طبيعي، أن الدولة العبرية كان عليها أن تتعرض لخصم ٣٠٣ ملايين من الدولارات من الضمانات المصرفية التي يبلغ حجمها ١٠ مليارات من الدولارات، عقابًا لها على الإنفاقات التي أنفقتها لصالح المستوطنات في عام ١٩٩٥. إلاّ أنه جرى خفض عقوبة الخصم إلى ٦٠ مليون دولار مراعاةً لتكلفة إعادة الانتشار الإسرائيلية(١٥).

وفي ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥، يصدّق الكنيست على الاتفاق بأغلبية ٦١ صوتًا في مقابل ٥٩ صوتًا. ويضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى مواجهة غضب الأنصار الأكثر جذرية لإسرائيل الكبرى. ودائمًا ما يحاكمون شرعيته: إنه لا يملك تكليفًا سياسيًا بالاتجاه إلى تخليات كهذه ؛ إنه بحاجة إلى أصوات النواب العرب لتمرير الاتفاق، ومن ثم فإنه لا يتمتع بأغلبية يهودية للتصديق عليه. إنه رجل العرب. ويجري رسمه مرتديًا كوفية فلسطينية. وبما أنه عربي وفلسطيني، فإنه نازي. وسرعان ما سوف يرسمه رسامو الكاريكاتور مرتديًا بزة سرايا الحماية النازية (SS).

وتتمثل استراتيجية رابين في تصوير نفسه في صورة بانٍ لسلامٍ براجماتي يكفل أمن إسرائيل ومصالحها. وهو ينبذ رمزية إسرائيل الكبرى باسم السلام مُذكّرًا ببضع حقائق غير مريحة(١٦): إن اليهود لم يرجعوا إلى أرض خالية من السكان ؛ وبعد عقود من المعارك وأعمال العنف، تحكمُ إسرائيلُ أكثر من مليوني فلسطيني ؛ وهذا ليس حلاً سلميًا. فبالإمكان مواصلة القتل والتعرض للقتل، أو اختيار السلم. والحل الدائم للنزاع لا ينطوي على العودة إلى حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وسوف تحتفظ إسرائيل بيروشالايم الكبرى ووادي نهر الأردن وعددٍ معين من كُتل المستوطنات التي تبدأ في إعداد قوائمها. ولا مفر من الاختيار بين دولة يهودية والدولة الثنائية القومية التي من شأن قيام إسرائيل كبرى أن ينطوي عليها. والاتفاق

يحافظ على إمكانية الوصول إلى الأماكن المقدَّسة اليهودية، وفي المقام الأول ضريح الأنبياء في حبرون [الخليل] وضريح راحيل قرب بيت لحم. وإعادات الانتشار الثلاث القادمة ليست محدَّدة سلفًا. ولن يتم التخلي عن أي مستوطنة.

وهذا التذكير استفزاز حقيقي للمتطرفين. فهم يرون أن من الواضح أن رابين يسعى إلى تهميشهم بالتعامل معهم بأقصى احتقار. وكلما تورط معهم اليمين البرلماني، الذي يستعيد جانبًا لا بأس به من حجابهم، ستزيد سمعته سوءًا. وهذا نهجُ تصرفٍ محفوفٌ بالمخاطر. والشرطة الإسرائيلية منزعجة من مخاطر اعتداء على وزيرٍ، بل على رئيس الوزراء نفسه، الذي يركز كُلَّ العداوات عليه. لكن رابين يظل رابط الجأش ويصرح للإذاعة العسكرية:

لستُ قلقًا على سلامتي الشخصية. ولن يتمكن أحدٌ من إخراسي. لقد مررت بمواقف أخطر بكثير، محفوفة بنيران القصف ونيران الرصاص عندما كُنتُ في الجيش.

ومنذ أواخر سبتمبر/ أيلول، تتعرض الأراضي الفلسطينية من جديد للإغلاق، حيث لا يُرفع هذا الإغلاق إلاَّ جزئيًّا في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول.

العقبة الأولى أمام الاتفاق: خلافًا للتعهدات المتخذة، يرفض الرئيس ڤايتسمان العفو عن أربعة سجناء فلسطينيين. وهذا يطرح من جهة أخرى مسألة دستورية بشأن سلطات كلٍّ من الرئيس والحكومة والكنيست والمحاكم العسكرية. وفي نهاية المطاف، يجري إخلاء سبيل ١١٠٠ سجين. وبما يتماشى مع الاتفاقات، فإن أيًّا منهم ليست يده «ملطَّخة بالدماء»، وكلهم ينطبق عليهم أحد الشروط التي يجب توافرها: أن يكونوا قد «قضوا ثلثي المدة المحكوم بها عليهم على الأقل» أو أن يكونوا قد قضوا في السجن «عشر سنوات أو أكثر» أو أن يكونوا «في الخمسين من العمر أو أكثر أو في الثانية عشرة من العمر أو أقل» أو أن يكونوا أيضًا «مرضى أو في حالة صحية سيئة». وكان نحو ٦٠٠ منهم سجناء حقٍّ عام لم تكن لجرائمهم وجنحهم علاقة مباشرة بالنضال الوطني الفلسطيني. ويتعين على الجميع التعهد بـ«الكف عن الانخراط في الإرهاب والعنف». ويُبدي خمسة وعشرون سجينًا تضامنهم مع السجناء الآخرين ويرفضون أخذ هذا التعهد على أنفسهم.

ويتفاوض عرفات، من جهته، على اتفاق مصالحة مع حماس. وهو يخلي سبيل عدد معين من كوادرها ويقترح على الإسلاميين المشاركة في المؤسسات

الجديدة في مقابل وقف الهجمات. ويدور الحديث عن تشكيل حزب سياسي قد يدخل الانتخابات. وتدعم الحكومة الإسرائيلية عرفات بالتصريح لوفد من حماس بمغادرة قطاع غزة حتى يتسنى له إجراء محادثات مع قيادة الخارج.

وقد حصل اتفاق أوسلو II على التأييد المستكين إلى هذا الحد أو ذاك من جانب غالبية كبيرة من الفلسطينيين. وبحسب استطلاع للرأي جرى في ٦ و ٧ أكتوبر/ تشرين الأول[١٧]، يحصل الاتفاق على موافقة ٦٦% ممن جرى استطلاع رأيهم، بينما عارضه ١٦,٤% ؛ ويرى ٦٩,٣% أنه يعدّ خطوة إلى الأمام في اتجاه التحقيق الجزئي أو الكلي للطموحات الفلسطينية في دولة مستقلة عاصمتها القدس. ويرى نصف المعارضين أن الاستراتيجية التي تتبعها حماس لا تقود إلى شيء. وتدرك المقاومة الإسلامية أن علاقة القوى ليست في صالحها إلى حد بعيد، ولو مؤقتًا على الأقل. وحتى إذا كان بعض المسؤولين يرفضون أي اعتراف بدولة إسرائيل، فإنهم يفكرون في هدنة إلى أجلٍ غير مسمًى قائمة على الردع المتبادل. وهم مستعدون «لوقف كل عمل ضد المدنيين شريطة قيام إسرائيل بالشيء نفسه مع مدنيينا»[×]. وقد يتسنى أيضًا الحدُّ من الأعمال العسكرية التي تستهدف المستوطنين وقوات الاحتلال، وهي الأعمال الأكثر فوزًا بالشعبية بكثير من الهجوم على الأرض الإسرائيلية بمعناها المحدّد.

وفي ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول، تبدأ إعادة الانتشار في المنطقة ب بقرية سلفيت، قرب نابلس. وتتلوها ثلاث قرى أخرى. ونحن متأخرون بالفعل قياسًا إلى الجدول الزمني المنصوص عليه، في حين أن مسألة السجناء تظل من دون تسوية. وفي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يبدأ الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره من جنين، أول مدينة فلسطينية في المنطقة أ يتم تحريرها.

ويدرك رابين هشاشة أغلبيته البرلمانية. وليس بإمكانه الاستغناء عن صوتي نائبين عماليين مدافعين عن مستوطني الجولان. وهو يقوم من جهة أخرى بإلقاء المسؤولية عن مأزق المفاوضات الإسرائيلية – السورية على حافظ الأسد. وهذا الأخير يخامره الانطباع بأنه يجري استخدامه على نحو منتظم للضغط على الفلسطينيين والسماح بانفتاح العالم العربي على إسرائيل. وفي حديث صحافي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

طويل مع صحيفة الأهرام المصرية، في ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥، ينخرط في نقد منهجي لعملية السلام التي لم تتقدم منذ أربع سنوات، فيما يخص سوريا. وإذ يقوم بتوسيع تصوره، يهاجم «شرق الأوسطية» التي تُبرز فكرة الشرق الأوسط على حساب العروبة والعروبية. ولعله يقصد اقتراح شيمون بيريز الخاص بانضمام إسرائيل إلى جامعة الدول العربية، والتي من شأنها أن تصبح عندئذ «جامعة متوسطية»[١٨]. ولهذا السبب تحديدًا يرفض مشاركة سوريا في قمة عمَّان الاقتصادية، المقرر عقدها في أواخر الشهر. فالمشاركة من شأنها أن تعني قبول «التطبيع من دون السلام»[×]. وهو يوضح أن ظروف التفاوض على السلام قد تكون أفضل بعد الانتخابات الإسرائيلية، المتوقع أن تُجرى في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦- وهو ما يعني أنه يحبذ الليكود ... وتبدي الحكومة الإسرائيلية دهشتها وتذكّرُ بأن اليمين الإسرائيلي يرفض مبدأ ولو مجرد انسحابٍ جزئي من الجولان. ويعبر بيانها بشكل واعٍ عن أسباب المأزق:

أساس المشكلة هو أن سوريا تسعى إلى الحصول على كل شيء حتى قبل بدء المفاوضات. فدمشق تريد أن تعلن إسرائيل منذ اليوم أنها مستعدة للانسحاب من الجولان إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وأنها تتخلى عن محطات الإنذار.

وفي هذا السياق، تؤدي سلسلة من عمليات حزب الله في المنطقة الأمنية إلى مصرع تسعة جنود إسرائيليين. وتتهم حكومة رابين سوريا، التي لا تفعل شيئًا لإعاقة حزب الله طالما أن المفاوضات متوقفة. وفي ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يرفض اجتماع طارئ للوزارة الإسرائيلية أفق القيام بأعمال انتقامية واسعة: «تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق ضرب حزب الله عندما وأينما يكون ذلك ضروريًّا ومن دون التفكير في تغيير انتشارها في لبنان». كما يهاجم الإسرائيليون إيران، التي «تُسلِّحُ إرهابي حزب الله».

وتعترف الصحافة الإسرائيلية بأن قواعد اللعبة كانت مرعية (دارت المعارك في المنطقة الأمنية) وبأن الخسائر الإسرائيلية ترجع بالدرجة الأولى إلى سوء الحظ لا إلى تصعيد من جانب العدو. وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، يعترف رابين

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

للتليڤزيون الإسرائيلي بعدم وجود حل عسكري صرف لمسألة الجنوب اللبناني وبأن حلاً سياسيًا مع سوريا هو وحده الذي سيسمح بتسوية مشكلة الإرهاب القادم من لبنان[١٩].

وثيقة بيلين – أبو مازن[٢٠]

في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، وبمناسبة بدء دورة الكنيست الشتائية، يستعيد بيريز الحجج المعتادة بشأن الطابع المؤقت للاتفاق[٢١]. وهو يعيد إلى الأذهان إلى أي حدٍّ يندرج هذا الاتفاق في استمرارية اتفاقات كامب ديڤيد، التي عقدها بيجن. ومن المفترض أنه كان من شأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي أن تضع مسألة يروشالايم في المقدمة، ما كان من شأنه قطع عملية السلام. لكن اتفاقا أوسلو I و II قد نحيا جانبًا يروشالايم، التي حافظت على وضعها كمدينة موحَّدة وعاصمة لإسرائيل. والمفاوضات ليست لعبة روليت يقامر فيها المرء بكل فيشاته بطلقة واحدة. فبوسعها أن تتقدم خطوة فخطوة، وبالإمكان تسوية ٨٠% من الملفات من دون قطع شوط أبعد. وسوف يكون بالإمكان العيش في هذا الوضع. والمواقف الإسرائيلية واضحة: جعل الحكم الذاتي واقعًا، عدم حكم شعب آخر، درء قيام دولة ثنائية القومية، عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، الحفاظ على يروشالايم موحَّدة كعاصمة لإسرائيل.

ويرتأي بيريز، في دخيلته، دولة فلسطينية مقتصرة على قطاع غزة ونوعًا من كوموندومينيوم إسرائيلي – فلسطيني – أردني على الضفة الغربية، في حين أن مسألة القدس قد لا تكون مطروحة للنقاش.

إلاّ أن يوسي بيلين كان قد قام، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣، بالاجتماع بالفريق نفسه الذي كان فريق مفاوضات أوسلو لأجل تحديد خصائص الوضع النهائي. ثم جرى التحرك عبر لقاءات ذات طابع أكاديمي نظَّمتها مراكز بحث إسرائيلية. وهكذا تم تناول الملفات المختلفة عبر مقاربة براجماتية. وقد توافر إدراكٌ بأن من المجازفة بدء المفاوضات النهائية في مايو/ أيار ١٩٩٦ من دون تحضير، في حين أن الانتخابات الإسرائيلية كان من المقرر أن تُجرى في أكتوبر/ تشرين الأول. وبالمقابل، فإنه لو تم التوصل قبل هذا الموعد إلى تفاهم حول

الملفات الرئيسية، فقد يكون بالإمكان التحرك بشكل جد سريع وجعل الانتخابات الإسرائيلية نوعًا من الاستفتاء الذي قد يتسنى لرابين الفوز فيه بأغلبية جد واسعة. والحال أن السويد، وقد غارت من النرويج، تعرض مساعيها الحميدة. وتبدأ المحادثات في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤. ويقوم أبو مازن، الذي يرعاها من الجانب الفلسطيني، بتسمية ممثّلين، هما أحمد الخالدي (ابن المؤرخ وليد الخالدي) وحسين أغا، بينما يستعيد هرشفيلد وبانداك الدور الذي قاما به في أوسلو.

وتدور اللقاءات السرّية في ستوكهولم على مدار شهورها كلها. فيجري تبادل مقترحات ومقترحات مضادة. ويُعدُّ الفريق الإسرائيلي خريطة تستند إلى أقل ما يمكن من حالات الضم لأراضٍ وإن كان مع استيعاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين. وهكذا يتم الوصول إلى نسبة ٤% من الضفة الغربية، ما يقلل عدد الفلسطينيين المتأثرين بذلك. وقد تتوافق هذه الخريطة مع ما كان رابين قد عبَّر عنه من دون إعطاء تحديدات.

ويبقى تحديد التعويضات التي من المفترض أن يحصل الفلسطينيون عليها: ممر بين غزة والضفة الغربية، الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية، توسيع أرضهم في النقب. وبشكلٍ موازٍ، يلتقي بيلين من حين إلى آخر بأبو مازن و«خبراء» آخرين يشاركون في لقاءات العاصمة السويدية، بينهم فيصل الحسيني. وما إن يصبح بيلين وزيرًا للاقتصاد، فإنه يقصر لقاءاته على القدس وتل أبيب.

وبعد عقد اتفاق أوسلو II، تتسارع المحادثات. فيتم الانتهاء من صوغ «وثيقة بيلين – أبو مازن[٢٢]» في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥. وهي تطرح نفسها بوصفها اتفاقًا – إطارًا. وهي تنص على اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس (الاسم العربي ليروشالايم) قبل ٥ مايو/ أيّار ١٩٩٩. وبشكل مزامنٍ لذلك، ستعترف دولة فلسطين بدولة إسرائيل وعاصمتها يروشالايم (الاسم العبري للقدس). وسوف تتبادل الدولتان الاعتراف بالحق في العيش في سلام وأمن ضمن حدودٍ مقبولة بشكل متبادل. وستمتنعان عن استخدام القوة وتناضلان ضد أي تحريض على العنف.

وستبقى القدس مدينة مفتوحة وغير مقسّمة. وسوف تتوزع مدينة القدس إلى أحياء فلسطينية وأحياء إسرائيلية. وسينتخب ممثلو هذه الأحياء عمدتهم. وسوف

تكون هناك بلدية فرعية للإسرائيليين وأخرى للفلسطينيين، كما ستكون هناك لجنة ذات تمثيل متكافئ مختصة بالمدينة العتيقة وأخرى مختصة بالشؤون العامة المشتركة. وسوف يسمّى الجزء الإسرائيلي بيروشالايم بينما سيسمّى الجزء الفلسطيني بالقدس. وسوف يجري إضفاء طابع مكانٍ يتمتع بالحصانة على الحرم الشريف.

وسوف يتوافر ممرٌّ يتمتع بالحصانة بين قطاع غزة والضفة الغربية. ويجري تحديد جدول زمني للانسحابات (وليس لإعادات الانتشار) الإسرائيلية بين الخامس من مايو/ أيار ١٩٩٩ والرابع من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠. وستحتفظ إسرائيل بقوات متبقية وثلاث محطات إنذار. وسيكون وادي نهر الأردن والحدود الإسرائيلية - الفلسطينية موضع داوريات مشتركة. وسوف تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح. وسيخضع الإسرائيليون المقيمون في الدولة الفلسطينية للقانون الفلسطيني إلاّ أنه سوف يكون بوسعهم الاحتفاظ بالجنسية الإسرائيلية.

وسوف يعترف الطرف الفلسطيني بأن الحق في عودة اللاجئين غير قابل للتحقق ؛ بينما سيعترف الطرف الإسرائيلي بالمكابدات المعنوية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني جرّاء حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩. وسوف يكون من حق اللاجئين الحصول على تعويضات تحدّدها لجنةٌ دولية. وستواصل إسرائيل التصريح بلمّ شمل العائلات وسوف تتولى استيعاب لاجئين فلسطينيين في حالات يتم تحديدها مع اللجنة نفسها.

وسوف يتعاون الطرفان في إدارة الموارد المائية. وستقوم دولة إسرائيل بتسهيل عودة المستوطنين إلى أرضها.

ويتم تحديد المراحل المختلفة لتطبيق الوثيقة.

ويدرك بيلين وأبو مازن أن النص لن يتم قبوله كما هو عليه من جانب صانعي القرار السياسيين، إلاّ أن بإمكانه أن يكون نقطة انطلاق للمفاوضات بشأن الوضع الدائم. وليست هناك على أي حال حاجة ملحة إلى نقله إلى الأشخاص المعنيين. ومن ثم ينتظر بيلين عودته من مهمة في الولايات المتحدة لكي يبلغ بيريز به، أي في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥.

اغتيال رابين[٢٣]

في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري في مالطة اغتيالُ فتحي الشقاقي، زعيم حركة الجهاد الإسلامي، على أيدي قوة خاصة من الواضح أنها تتألف من محترفين. وكان الرجل يقيم عادة في دمشق، وكان قد ذهب إلى ليبيا لمحاولة إقناع القذافي بالكف عن عمليات طرد الفلسطينيين. وبما أن ليبيا كانت تحت الحظر، فإن الطريق السالك الوحيد هو الطريق البحري (من المفترض أن مصر قد حظرت مروره بأرضها). وتُسارع المنظمة الإسلامية إلى اتهام الاستخبارات الإسرائيلية بارتكاب الاغتيال وتهدّدُ بأعمال انتقامية:

على أثر هذه الجريمة المريعة، فإن جميع الصهاينة، أينما كانوا على وجه الأرض، سوف يصبحون هدف هجمات مثيرة من جانبنا وبأجسادنا التي تنفجر بالغضب(×).

وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، سوف يؤدي هجومان انتحاريان بسيارتين مفخختين إلى إصابة بضعة إسرائيليين في قطاع غزة، بينما يلقى الجانيان حتفهما في الانفجار.

وفي ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، تبدأ في عمّان القمة الاقتصادية الثانية للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية (MENA). والمراد هو حفز التنمية الاقتصادية الإقليمية لأجل تعزيز عملية السلام. ويحضر القمة ألفان من الشخصيات الاقتصادية والسياسية العربية والإسرائيلية والدولية. ويقود رابين وبيريز الوفد الإسرائيلي. ويحاول بيريز نفي مشاريع السيطرة الإسرائيلية التي تُنسَبُ إلى إسرائيل.

وما هو اقتصادي له دومًا أيضًا جوانبه السياسية. فالأميركيون يريدون فرض إنشاء بنك لتنمية الشرق الأدنى وأفريقيا الشمالية من شأن مقره أن يكون في القاهرة. والأوروبيون، وهم الدافعون الرئيسيون، أقل حماسة ويحصلون على الموافقة بأن تمتد المفاوضات حول هذا الموضوع حتى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول. ويرى الفرنسيون والألمان أن هذه المؤسسة [البنك] من شأنها أن تكون جد مكلفة ومن شأنها أن تكرر من دون جدوى عمل الأجهزة الموجودة بالفعل في المنطقة. ويرجع هذا الموقف إلى أن أوروبا تُعِدُّ لإطلاق العملية المسماة بعملية برشلونة،

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

التي تهدف إلى خلق شراكة أوروبية - متوسطية (Euromed) من دون الأميركيين. ومن ثم فإن هناك تنافسًا بين المشروعين.

ويُعلي البيان الختامي الصادر في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥ من شأن توسيع القطاع الخاص في شراكة مع القطاع العام. ويُراد تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بإضفاء طابع مؤسسي عليه عبر إنشاء مجالس ومكاتب مختلفة. ويرحب المشاركون بتقدم عملية السلام ويعبرون عن أمانيهم في أن تعقد سوريا ولبنان بسرعةٍ اتفاقيتي سلام.

ومن عمَّان، يصل كريستوفر إلى دمشق لمحاولة تحقيق انفراجٍ في الملف السوري، لكن كل طرف يظل على موقفه. ويسمح رابين بأن يُنقل عنه قوله إنه لا يفكر في إجراء مزيد من المفاوضات قبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية في خريف عام ١٩٩٦. فالحكم الذاتي الفلسطيني يكفي إلى حد بعيد لتغذية المجادلات في صفوف الرأي العام.

والتوتر جد قوي في إسرائيل. والمعارضة اليمينية خارج البرلمان تكثر من الدعوات إلى القتل. وفي أواخر أغسطس/ آب ١٩٩٥، يعطي استطلاع للرأي ردودًا إيجابية بنسبة ٧,٠% على السؤال: «هل من شأن اغتيالٍ سياسيٍّ أن يكون عملاً مقبولاً إن كان ينهي عملية السلام؟». وتحصل التيارات الأكثر تطرفًا على فتاوى دينية تجيز مشروعية عمل كهذا. ويسود تشبيه السياسة الحكومية بالنازية. والحال أن اليمين البرلماني، الذي يقوده نيتانياهو، لا يشجب إلاَّ برخاوةٍ مثل هذا الكلام كما يحاول الاستفادة من المناخ الذي تشكَّل على هذا النحو حتى يتوصل إلى إسقاط الحكومة: فمن المفترَض أن هذه الحكومة «غير يهودية وغير إسرائيلية»، فهي حكومة «خونة». وينتقد رابين بقسوة بالغة هذا المسلك ويتهم نيتانياهو، عبر التليفزيون، بأنه لا يتخذ موقفًا على المكشوف ضد تطرف اليمين، قبل أن يوجه لطمةً إليه بقوله إنه لن يتحادث مع «منافقٍ»، على الرغم من أنه يتوقع تصعيدًا قريبًا للعنف. وردًا على من يدعونه إلى اتخاذ مزيد من الاحتياطات، يقول: «لا يمكنني تصور أن بوسع يهوديٍّ قتل يهوديٍّ آخر». وهناك تخوفٌ أكثرَ من عملٍ انتقامي من جانب حركة الجهاد الإسلامي.

وحيال هذا الطوفان من الهجمات، يقترح استراتيجيو حزب العمل تنظيم تجمع سياسي حاشد مؤيد للسلام في تل أبيب. وهذا سيرمز أيضًا إلى التوافق المتأخر

ولكن الواقعي بين بيريز ورابين. ولما فيه دهشة المنظمين الهائلة، يحضر التجمع ۱۰۰ ۰۰۰ شخص، وهو حضور ملحوظ قياسًا إلى حجم السكان الإسرائيليين. ويطرح رابين نفسه بوصفه بطلاً مؤيدًا للسلم ويشجب العنف، الذي يتعارض مع الديموقراطية الإسرائيلية. والخلافات يجب حسمها عبر الانتخابات وليس في الشارع. وهو يعبر عن اعتزازه بحضور ممثلي مصر والأردن والمغرب. أمَّا منظمة التحرير الفلسطينية، التي تخلت عن الإرهاب، فقد أصبحت شريكًا في العمل من أجل السلام. وهو يختتم كلمته قائلاً:

تلك هي الرسالة التي يجب أن ينقلها هذا التجمع إلى كل الإسرائيليين، إلى كل يهود الأرض، إلى كل العرب، إلى العالم بأسره: إن الأمة الإسرائيلية تريد السلام. ولهذا أشكركم. شكرًا جزيلاً لكم جميعًا.

وحماسة الجمهور منقطعة النظير. وجرَّاء التأثر، يعانق رابين بيريز. وعلى الرغم من أنه متحفظ، فإنه يقبل المشاركة في ترديد أغنية لأجل السلام. ولدى خروج رابين من هذا التجمع، وعند وصوله إلى ساحة انتظار السيارات، حيث تنتظره سيارته، يتعرض للاغتيال بثلاث طلقات نارية. فيلقى مصرعه بعد بضع دقائق، متأثرًا بجراحه.

وقاتله هو يجال عامير، وهو طالب في الخامسة والعشرين من عمره تتمكن الشرطة من إلقاء القبض عليه في التوّ والحال. وهو يبرر ما أقدم عليه بالشكل التالي:

لقد أطلقتُ الرصاص لإنقاذ دولة إسرائيل. فمن يعرِّضُ الشعب اليهودي للخطر يستحق الموت. لقد قمت بما قمت به لإنقاذ شعبي. والتضحية بحياتي هي الثمن الذي يجب سداده كيما تنجح المهمة التي عهد بها الله إليَّ. إنني لا أنوي الهرب.

وينحدر عامير من أسرة يمنية من ثمانية أبناء. وكان قد تلقى تعليمه في المدارس اليهودية الأرثوذكسية. وقد أدى خدمته العسكرية، حيث كان يجد متعة حقيقية في ترويع السكان الفلسطينيين في غزة(٢٤)، ثم التحق بجامعة بار – إيلان، ذات السمعة اليمينية. وهو يبدأ آنذاك في النشاط لصالح قضية المستوطنات. وقد نظَّم الاغتيال بمساعدة شقيقه ووجد سوابق توراتية لتبرير ما قام به.

والصدمة المعنوية في المجتمع الإسرائيلي هائلة. ويُنحى باللائمة على العنف الذي شهدته الشهور السابقة ويصبح رابين شهيدًا من شهداء قضية السلم. ويضطر الليكود إلى أن يرفض بحدّة الاتهامات التي تحمّله المسؤولية عن الاغتيال. ويكشف استطلاعٌ للرأي أجري في الأسبوع التالي عن موافقة تصل نسبتها إلى نحو ٧٤% على برنامج الحكم الذاتي. وقد انحاز عدد كبير من الحائرين إلى هذا الموقف. لكن الجذريين يظلون على مواقفهم التي تتعلق بعدم شرعية حكومة تعتمد على أصوات النواب العرب. أمّا الأكثر تطرفًا فإنهم يبتهجون لموت رابين. وعلى الأثر، سوف تتطور نظرية تآمرية بأكملها تجعل من الاغتيال مؤامرة حاكها جهاز الشين بيت (لأن عامير كان قد تردد على أحد مرشدي الأجهزة السرّية).

وتتجه دولة إسرائيل إلى تنظيم جنازة مهيبة، بينما يمارس شيمون بيريز بصورة مؤقتة مهام رئيس الوزراء. ويحضر أكثر من مليون من المواطنين للانحناء أمام جثمان رجل يرمز إلى كل تاريخ إسرائيل منذ الحركة الصهيونية: فهو من مواليد البلد (من الصابرا) وأحد رواد الكيبوتزات ومقاتل في حرب الاستقلال وهو الغالب في حرب ١٩٦٧ و«السيد أمن» والحافز لعملية السلام. وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يصل عدد ملحوظ من قادة الدول لحضور تشييع الجثمان.

والتأثر قوي بشكل خاص في صفوف السكان العرب الإسرائيليين. فعلى الرغم من ماضي رابين الذي تميز بالعنف، يتذكرون قبل كل شيء رجل عملية السلام، الذي اعتمد على التمثيل السياسي العربي. وتتكاثر مظاهر الحداد بشكل عفوي، حتى في داخل الاتجاه الإسلامي. ولمرّة، يجري الشعور بانتماء مشترك مع اليهود الإسرائيليين. لكن الإحباط لن يتأخر في التعبير عن نفسه: فوسائل الإعلام الإسرائيلية تتجاهل كليًا تظاهرات التضامن من جانب العرب الإسرائيليين.

ويحضر الملك حسين، بل وحسني مبارك، الذي يخرق مبدأه الخاص بعدم الذهاب أبدًا إلى إسرائيل. ويتحدث مبارك عن «بطل السلام»، بينما يعلن العاهل الهاشمي:

> ما كان ليخطر ببالي البتة أنه قد تأتي لحظة أرثي فيها أخًا وزميلاً وصديقًا، رجلاً وجنديًا أتى ليلتقي بنا مُجتازًا الهوة التي فصلت بيننا(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وقد حضر ممثلون لقطر وموريتانيا والمغرب. ومع ذلك، فإن موقف الشخصيات العربية التي جاءت إلى القدس لا يعبر عن موقف الرأي العام في بلدانها. وتتخذ الصحافة العربية موقفًا نقديًا أكثر، إذ تعزو مصرع رابين إلى «ثقافة العنف الإسرائيلية»(×). وفي لبنان، يُقابَلُ الاغتيال بالأحرى بإطلاق أعيرة نارية ابتهاجًا.

وفي الولايات المتحدة، يجري تنكيس الأعلام المرفرفة على البنايات الرسمية، ومن بينها البيت الأبيض، ويعبر كلينتون عن مشاعر الأميركيين:

لقد كان شريكي وصديقي. وكنت أحترمه وأحبه كثيرًا. وبما أن الكلمات لا يمكنها التعبير عن مشاعري الحقيقية، دعوني أقول لكم: «شالوم، هاثير توف». إلى اللقاء يا صديقي.

ولم يكن قد جرى التصريح لعرفات بحضور العزاء الرسمي، إذ تذرَّع الإسرائيليون باعتبارات أمنية [تحول دون حضوره]. وقد أمكنه تكليف ممثلين له بالحضور، إلاّ أنه يضطر إلى متابعة الجنازة على شاشة التليفزيون والاكتفاء بتقديم تعازيه إلى أرملة رابين بعيدًا عن الأضواء، في وقت لاحق.

والحال أن الملك حسين، الذي شعر بصدمة عميقة جرّاء اغتيال «صديقــ»ـه، إنما يرجع إلى مملكته عازمًا على إلزام معارضي السلام مع إسرائيل حدودهم. وهو يتهمهم بأنهم «قوى الظلام والهدم والموت»(×). وهو يتهم الصحافة على اختلاف اتجاهاتها والتي، شأنها في ذلك شأن الرأي العام، ترفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، كما يتهم الاتحادات المهنية التي تحظر على أعضائها، تحت طائلة الفصل، أي اتصال مع الدولة العبرية، ما قد يؤول في حالات معينة إلى حظر ممارسة المهنة. كما تُعِدُّ الحكومة الأردنية قانونًا قمعيًا جديدًا يرمز إلى ما بين الديموقراطية وعملية السلام من تناقض.

بيريز في السلطة

يمارس شيمون بيريز على الفور، وهو في الثانية والسبعين من العمر، الخلافة المؤقتة لمن كان قد أصبح مؤخرًا صديقه. وإذا كان يتمتع باعتراف بخبرته

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

الكبيرة في إدارة شؤون الدولة، فإنه يؤخذ عليه من دون وجه حق أنه لا يملك خبرة عسكرية (وإن كان الجيش الإسرائيلي يدين له بتسليحه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين). كما أنه يعاني من سمعته كرجل يميل إلى الحيل، بل إلى المناورات المريبة، وفي الوقت نفسه كرجلٍ طوباوي، في المجال الاقتصادي على الأقل. وهذا كله يضعه في موقع ضعف قياسًا إلى الجهاز العسكري – الأمني. فهو ليس في موقع من يمكنه الحلول محل رابين بوصفه «السيد أمن». ومن ثم فإن عليه إبداء حزمه: ففي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بقصف قاعدة في لبنان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة– وهي منظمة يعتبر وجودها في الأراضي [المحتلة] معدومًا – ما يؤدي إلى مصرع شخصين وإصابة ثمانية آخرين.

واللفتة الأولى التي يبديها بيريز هي الإعلان عن مواصلة إعادة الانتشار في الضفة الغربية واستئناف المحادثات مع السلطة الفلسطينية. وفي ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، تحتفل تظاهرة من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في تل أبيب مرة أخرى ببطل السلام [الراحل]. وفي اليوم التالي، يكتمل الجلاء عن جنين. وبانتهاء طقوس الحداد الرسمية، يتسنى لبيريز العكوف على تشكيل حكومة جديدة. ولا بدَّ له من الاتجاه إلى المشاورات المعتادة، لكن الطبقة السياسية تختاره بالإجماع رئيسًا للوزراء. والمسألة هي ما إذا كان بوسعه أن يضم إلى أغلبيته حزبًا أو حزبين دينيين. فالشيء الرئيسي أكثر من سواه هو وجوب استخلاص دروس الأحداث الأخيرة، أي اختيار إمَّا المواجهة بين معسكر السلام، وهو معسكر علماني في أغلبيته العظمى، والمعسكر القومي، الذي يعتمد على المتدينين، فتنفصلُ بذلك الحربُ الثقافيةُ من جديد بين أنصار عملية السلام وخصومها، أو، خلافًا لذلك، الوحدةِ الوطنية، على أمل الحفاظ على دينامية لصالح السلام.

ولا يتحدث بيريز في العلن عن هذا الموضوع. وعندما يبلغه بيلين بالوثيقة المحرَّرة مع أبو مازن، يكتفي بقول إنها تتضمن عناصر تستحق الاهتمام، ما يعني أنه يستبعد الاستراتيجية التي تتألف من الإسراع بعقد اتفاقٍ بشأن الوضع الدائم حتى يتسنى إجراء انتخابات شبه استفتائية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦. والأرجح أنه يرى أن الوثيقة تعطي الفلسطينيين أكثر مما يجب بكثير – فهي

تعطيهم دولة و ٩٦% من الضفة الغربية. وهو يحتفظ بفكرته المتمثلة في أن يدع مسألة مستقبل الضفة الغربية لنهر الأردن مسألة مفتوحة لوقت أطول. وقراره الأول هو عدم تنظيم الانتخابات فورًا، أي في غضون ثلاثة أشهر، وهو متأكد من كسبها، لكن هذا قد يكون بفضل ظل رابين، وليس بسبب جداراته الشخصية هو.

ويسمح هذا التفكير بإيضاح خياره الأولي: إيلاء الأولوية للمسار السوري في المفاوضات. وقد اتفق على هذه المسألة مع الفريق الأميركي في المفاوضات، على هامش مأتم رابين. والحال أن رابينوفيتش، رجل رابين، إنما يجري تجريده من الملف ليتولاه أوري سافير. ويقوم دينيس روس على الفور بإبلاغ السوريين بذلك. ويقدم الأمير بندر دعم العربية السعودية. ومن المؤكد أن بلده ليس مستعدًا لممارسة ضغوط على سوريا، إلاّ أنه قد يكون بوسعه الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها في حالة التوصل إلى صلح إسرائيلي – سوري.

وفي ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يعلن بيريز تشكيل حكومته والتي تندرج في استمرارية الحكومة السابقة. فهو لم يتمكن من توسيع أغلبيته. وشأن سلفه، يجمع بيريز بين رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع. ويحصل باراك على حقيبة وزارة الخارجية، بينما يصبح بيلين وزيرًا بلا حقيبة مسؤولاً من الناحية الفعلية عن المفاوضات مع الأحزاب الدينية، لضمان حيادها الإيجابي على الأقل. وسوف يشكل بيلين وموشيه شاحال (وزير الأمن الداخلي) وباراك ويوسي ساريد (زعيم حزب ميريتز المشارك في الائتلاف) معًا اللجنة الوزارية المشتركة التي أنشئت لإدارة عملية السلام مع الفلسطينيين ومع بقية العالم العربي.

وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يحصل بيريز على التصديق على حكومته من جانب الكنيست بأغلبية ٦٢ صوتًا من إجمالي الأصوات الـ ١٢٠. ومع قيام بيريز بالوعد بالعمل على تقدم عملية السلام، فإنه يدعو إلى مصالحة عامة: «إن الحكومة المقدَّمة إليكم اليوم سوف تجتهد في بناء الانسجام الداخلي في إسرائيل». وهو يعرب عن تفهمه لـ«مشاعر الحزن» الموجودة لدى ١٣٠ ٠٠٠ مستوطن في الأراضي المحتلة: «إننا لن نظل عميانًا حيال احتياجاتهم».

وترحب دمشق بوصول شيمون بيريز إلى السلطة، كما يعبر عن ذلك فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري: «السيد بيريز مختلفٌ عن إسحق رابين

بمعنى أنه يعمل فعلاً من أجل السلام»(×). إلاّ أن من المنتظر منه القيام بأفعال ملموسة.

وفي مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي الذي يبدأ أعماله في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، تبدو الأجواء مشجِّعة. فلأول مرة، تشترك إسرائيل في منظمة إقليمية تضم بلدانًا عربية، ما يُعدُّ علامة إضافية على اندماجها. وتشكل السلطة الفلسطينية جزءًا من البلدان المتوسطية الاثنى عشرة الداخلة في شراكة مع الاتحاد الأوروبي (مع الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطه والمغرب وسوريا وتونس وتركيا). ويشرح باراك، لدى وصوله، نواياه بجلاء لخابيير سولانا، وزير الخارجية الإسباني:

اسمي إيهود باراك وأريد أن أكون يومًا ما رئيسًا لوزراء إسرائيل. لا يمكنني العودة إلى بلدي وفي يدي بيانٌ يتضمن فقرةً تُكرِّسُ مبدأ: الأرض في مقابل السلام وتعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم. كما أن من غير المسموح به الحديث عن كفاح حزب الله المسلح ... فهذا إرهاب، في نظري(٢٥).

ويتحادث باراك والشرع بشكل ودي ويذكِّرُ كلٌّ منهما بمواقف حكومته فيما يتعلق بالسلام. على أن البلدين يختلفان على صيغة البيان الختامي: فسوريا تود التمييز بين «الإرهاب» و«المقاومة»، وهو ما لا تناله. وتحاول إسرائيل تفادي ذكر التسلح النووي، الذي يجري إدراجه في نهاية المطاف في صيغة عامة أوسع («حفز الأمن الإقليمي وإزالة أسلحة الدمار الشامل والالتزام بالأنظمة الدولية والإقليمية لحظر انتشار السلاح النووي وباتفاقات الحد من التسلح ونزع السلاح»). وتشدِّد الدولة العبرية على أن هذا ليس المجال المناسب لمناقشة مثل هذه المسائل. وبالمقابل، تمضي الصيغة المعتمدة بشأن عملية السلام، بالأحرى، في اتجاه الأطروحات العربية:

يؤيد المشاركون التسوية العادلة والشاملة والدائمة للنزاعات في الشرق الأوسط، وذلك بالاستناد خاصةً إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي اللحظة نفسها، يُطلق حزبُ الله زختين من الصواريخ على الجليل مُصَوِّرًا إياهما على أنهما بمثابة «تحذير»(×) و«ردّ»(×) على «الحرب الواسعة»(×) التي تخوضها الدولة العبرية ضد «القرى والمدنيين في جنوبي لبنان»(×). ويرى أوري لوبراني أن إسرائيل قد راعت الترتيبات الأمنية: «إن الضربات جد القاسية التي ألحقناها بحزب الله هذه الأوقات الأخيرة ليس من شأنها تبرير انتهاك هذه الترتيبات». ويقوم بيريز بجولة في المناطق الشمالية من إسرائيل ويتخذ نبرة تهديدية: لا بد من تغيير قواعد اللعبة، ويجب إشعار قرويي الجنوب اللبناني بأنهم أقل أمنًا. ويبدو أن العسكريين الإسرائيليين، وقد نسوا التحذير الأخير الصادر عن رابين والذي يذهب إلى عدم وجود حل عسكري، إنما يدعون إلى عملية واسعة النطاق وأن رئيس الوزراء الجديد يجد صعوبة في فرض سلطته عليهم.

وتطلب الولايات المتحدة وإسرائيل إلى سوريا العمل على وقف إطلاق حزب الله صواريخه. فتعد دمشق بالعمل على تهدئة الموقف. ويواصل سلاح الجو الإسرائيلي غاراته، بينما تستخدم المدفعية قذائف فُسفورية، وهي سلاح تحرِّمه الاتفاقيات الدولية.

وفي الضفة الغربية، في قباطية، والتي كان الجيش الإسرائيلي قد انسحب منها من الناحية الرسمية وإن كان موجودًا في المنطقة ب، تحاول وحدة خاصة من الجيش الإسرائيلي في ثيابٍ مدنية توقيف أحد ناشطي الانتفاضة. فيردُّ السكان بعنف، فيما تصل تعزيزات إسرائيلية. وبعد ساعتين من المواجهات، يقوم رجل من الفهود السود باختطاف حارس حدود وضابط إسرائيليين عائدين إلى موقعهما عابرَين جيب جنين ويُطالبُ برفع الحصار عن قباطية. وتتفاوض قوات حفظ النظام بنشاط: فيجري إخلاء سبيل الإسرائيليين الاثنين، بينما يتم تسليم الناشط للشرطة الفلسطينية. ويَسعد كل جانب للتسوية السريعة للمسألة.

وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يقوم دينيس روس بجولة مكوكية بين دمشق والقدس. وتتمثل الصعوبة في إقناع كل طرف بأن الطرف الآخر مستعد لتحقيق تقدم مهم. ويعرض روس على الأسد ما يُعدُّ، بحسبه، حاجات إسرائيل الرئيسية: سلامًا يتجاوز الإطار السوري ليمتد إلى مجمل العالم العربي، وعزل

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وتبديد نفوذ أولئك الذين من شأنهم استخدام العنف والترويع ضد إسرائيل، وترتيبات أمنية لها مصداقيتها، واستثمارًا اقتصاديًا مهمًا في السلام (على سبيل المثال، قد يتسنى لهضبة الجولان أن تصبح منطقة إنماء مشتركة) وإيجاد منظومة مفاوضات تتميز بالكفاءة والسرعة.

ويعترف الأسد بأن اللحظة مؤاتية بشكل خاص وأنه يجب انتهازها. ويبدو بيريز له بمثابة قائد يتحلى بسعة الرؤية والخيال والإبداع. ويتم الاتفاق على التعامل مع مجمل العناصر المتمثلة في الانسحاب والعلاقات السلمية الطبيعية والترتيبات الأمنية ومراحل التنفيذ.

وعند سؤال الرئيس السوري عن مسألة الجنوب اللبناني، يوافق على أن حزب الله يعارض السلام. بل إنه يمضي إلى حد اقتراح ترتيب ضمني للعمل على وقف العنف في الجنوب اللبناني وقت المفاوضات.

وهذا كله يبدو أكثر من مشجّع لروس وبيريز. ويعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي استعداده لاستعادة تعهد رابين بشأن انسحاب من الجولان وهو تعهد كان قد أفضى به إلى الأميركيين، لكن بيريز يريد أسلوبًا آخر للتفاوض. كما يطلب من الأميركيين معاهدة تحالف رسمية بين إسرائيل والولايات المتحدة تضمن سلامة الدولة العبرية وقدرتها على الردع في مقابل الانسحاب من الجولان. وهو يتصور دخول الشرق الأوسط في تعاون اقتصادي واسع تحت وصاية الولايات المتحدة، بما يحفز تنمية سريعة وتحديثًا فعليًا في إطار المبادرة الاستثمارية الخاصة.

ويذهب بيريز إلى واشنطون ويجري محادثات مع كلينتون في ١١ ديسمبر/ كانون الأول. وهما يتفقان على الخطوط الرئيسية: تنفيذ تدريجي ودقيق لاتفاق أوسلو II و، في الوقت نفسه، استراتيجية جريئة حيال سوريا تفضي إلى السلم في أقل من عام، ما من شأنه إنهاء النزاع الإسرائيلي – العربي. ثم يجري الرئيس الأميركي مكالمة هاتفية مع الأسد لكي يخبره بأن كريستوفر سيأتي إلى الشرق الأوسط حاملاً «أنباءَ سارّة». وأمام الكونجرس، في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، يدعو بيريز الأسد إلى اغتنام هذه «الفرصة التاريخية» لتدشين سلام شامل في الشرق الأوسط.

ويقوم وزير الخارجية الأميركي بجولة مكوكية بين دمشق والقدس في منتصف ديسمبر/ كانون الأول. ويستغرب الأسد من أن بيريز لا يفضّل الاطمئنان

أولاً إلى الفوز بأغلبية برلمانية راسخة. ويتولى كريستوفر إقناعه بحسن نوايا رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو ما يُفهَمُ في دمشق على أنه التعهد الشهير بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ويقوم الجانب الأميركي بتطوير خطة عمل من عشر نقاط تعتبرها دمشق اقتراحًا إسرائيليًا. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، يصبح بوسع كريستوفر أن يعلن، شاعرًا بالانتصار، عن عقد محادثات إسرائيلية – سورية اعتبارًا من ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول قرب واشنطون: «هذه حقبة جديدة، من أجل انطلاقة جديدة، بقواعد جديدة للُعبة».

والفارق الرئيسي في المقاربة بين رابين وبيريز يكمن في أن الأول كان يُعلي من شأن منهج تدريجي، ملفًا بعد ملف، بينما يريد الثاني جميع الملفات في آن واحد بالاستفادة من دينامية مؤاتية. وهكذا، فلم يعد هناك من شرط مسبق، كالاحتفاظ بمحطة إسرائيلية للإنذار المبكر في الأرض السورية ؛ فهذا الموضوع سوف تجري مناقشته في وقت واحد مع العناصر الأخرى في المفاوضات.

وفي تلك الأثناء، يُجري الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره في الضفة الغربية. وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، يتم الجلاء عن نابلس، المدينة الثالثة في الضفة الغربية من حيث عدد سكانها الذي يصل إلى ١٣٠٠٠٠ نسمة. والمشكلة المحورية هي مشكلة حفظ النظام. فالميليشيات المنتمية لفتح تمارس محاسبةً فورية تتحول أحيانًا إلى الترويع واغتصاب الأموال. فتقوم الشرطة الفلسطينية بتطويق المدينة ويستسلم زعماء العصابة من دون قتال.

وتُواصل السلطة الفلسطينية المحادثات مع ممثلي حماس، بينما يجري الإعداد للإجراءات الانتخابية، انتخاب المجلس الفلسطيني ورئيسه في آن واحد. وفي نهاية المطاف، تعلن المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية أنها لن تشارك في الانتخابات، وإن كانت تتعهد بعدم الوقوف في وجه إجرائها. وفي ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، يتسنى لعرفات تقديم ترشحه للرئاسة. ويجري إعداد القوائم الانتخابية بفضل طرق الأبواب والانتقال من بيت إلى بيت والذي يتولاه ٧٠٠٠ مدرس. ويتحفظ سكان القدس الشرقية في تسجيل أسمائهم، خوفًا من أن يُلغي الإسرائيليون حقهم في الإقامة في المدينة المقدّسة. وبموافقة هؤلاء الأخيرين، يرتفع عدد أعضاء المجلس الفلسطيني من ٨٣ إلى ٨٨.

وفي ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، يجلو الجيش الإسرائيلي عن بيت لحم، لما فيه عظيم فرحة السكان. ويتمكن عرفات من حضور قداس الكريسماس الذي يقيمه بطريرك الكنيسة اللاتينية [الكاثوليكية] في القدس. وفي يوم ٢٧، يأتي الدور على رام الله، العاصمة الاقتصادية للضفة الغربية والتي ستصبح مقر السلطة الفلسطينية.

واي بلانتيشن والانتخابات الفلسطينية(٢٦)

في ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، أي بعد خمسين يومًا من موت رابين، تبدأ المحادثات المباشرة بين السوريين والإسرائيليين، في مركز مؤتمرات في واي بلانتيشن، في مريلاند. وخلافًا لما كان قد حدث في واشنطون، يجري عزل الوفدين عن الصحافة، ويتمتع الفريق الأميركي، الذي يقوده دينيس روس، بوضع مساوٍ لوضع الطرفين الآخرين. والنوم يتم في المركز كما يتم تناول الوجبات معًا. ويجري العمل بالتتالي من يوم الاثنين إلى يوم الخميس، حيث يجري تكريس الأيام الثلاثة الباقية – وهي أيام عطلة عند المسلمين واليهود والمسيحيين بحسب الترتيب- لإجراء كل طرف محادثات مع حكومته. وتتمثل قاعدة اللعبة في أن أي شيء لا يُعَدُّ منتهيًا ما لم التوصل إلى اتفاق شامل. وينطلق السوريون من فرضية أن الإسرائيليين وافقوا على مبدأ العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ولا ينفي الشريكان الآخران ذلك. وتُحال المسألة إلى المرحلة النهائية للمفاوضات.

ومن الواضح أن كل طرف ينوي التوصل إلى اتفاق خلال عام ١٩٩٦. والحال أن الدورة الأولى، والتي تمتد حتى ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦، إنما تتركز على نوعية السلام: التطبيع والتعاون الاقتصادي. ويوافق الطرف السوري على مبدأ العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود. وهو أكثر تحفظًا فيما يتعلق بفتح الأسواق. فالاقتصاد السوري اقتصاد جد دولتي ويتميز بنزعة حمائية قوية. وعدم التناسب صارخٌ بين الدخل السنوي للفرد في سوريا والذي يتألف من ٩٠٠ دولار والدخل السنوي للفرد في إسرائيل والذي يتألف من ١٥ ٠٠٠ دولار. ولا يأخذ المفاوضون الإسرائيليون في حسبانهم أن مجمل الاقتصاد السياسي للنظام السوري من شأنه أن يتأثر [جرّاء فتح الأسواق] ويشدّدون على ضرورة صوغ برنامج تفصيلي لأبواب التطبيع المختلفة. وفي التصور الإسرائيلي، فإن دمجًا أفضل

لسوريا في الاقتصاد العالمي من شأنه أن يكون ضمانة للسلام. فكلما اندرج البلد في اعتماد اقتصادي متبادل مع إسرائيل، قلَّت مجازفته بتهديد الاتفاق المعقود. وكالعادة، يفكر المسؤولون الإسرائيليون في تمويلٍ خارجي للسلام، عن طريق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع شطب ٧ مليارات من الدلاورات من الديون السورية المستحقَّة للبلدان الغربية.

كما يجري تناول الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق. ويتم اشتراط أن تكون مراحل الانسحاب الإسرائيلي المختلفة متوقفة على التطبيق التدريجي لتدابير التطبيع. كما يجري الاتفاق على أن السلام الإسرائيلي – السوري من شأنه أن يقود إلى سلام بين إسرائيل ومجمل العالم العربي.

على أن جبهة الجنوب اللبناني تظل إلى حدٍّ ما نشطة كالعادة. فحزب الله يواصل عملياته ضد جيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي في المنطقة الأمنية. وعلى أثر إطلاق قذائف إسرائيلية مضادة للأفراد أدت إلى سقوط ضحايا مدنيين لبنانيين، تردُّ المقاومة الإسلامية بإطلاق القذائف المعتاد على الجليل. ونقطة الضعف الكبرى في اتفاق عام ١٩٩٣ الضمني هي عدم وجود مراقبين محايدين للتحقق من صحة مزاعم كل معسكر. وفي الأول من يناير/ كانون الثاني، يهدد إيهود باراك لبنان:

> لو ردَّت إسرائيل عسكريًّا، فسوف يكون ذلك ضد لبنان وسوف يكون الضحايا لبنانيين. ولو استمر حزب الله في استفزازنا، فسوف يتعين علينا اتخاذ تدابير.

وفي ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦، نجد أن يحيِ عياش، حرَّاق حماس، يلقى مصرعه في قطاع غزة عن طريق هاتفٍ محمولٍ مفخخ. ومن المفترض أن أحد المقربين إليه قد سلَّمه الهاتف قبل أن يسافر فجأة إلى الولايات المتحدة. ومن دون تبني العملية، تَسعد الحكومةُ الإسرائيلية لإزالة عدوها رقم واحد، المسؤول وحده عن مصرع سبعة وستين إسرائيليًّا في هجمات انتحارية. وكان الفلسطينيون يعتبرونه بطلاً، وتدعو الحركات الإسلامية في التوِّ والحال إلى أعمال انتقامية رهيبة. والجنازة فرصةٌ لتظاهرةٍ حاشدة: إذ يحضرها ١٠٠ ٠٠٠ شخصٍ، علمًا بأن عدد سكان قطاع غزة أقل من مليون.

والسلطة الفلسطينية جد مُحرجَة جزاء هذا الحادث الذي يقع في قلب الحملة الانتخابية. وهي بين نارين: فالإسرائيليون يتهمونها بالسكوت على نشاطات «المهندس»، والإسلاميون يتهمونها بمدّ يد العون لاغتياله. ويكشف الحدث عن أهمية شبكة التواطؤات مع الإسرائيليين والتي بنيت في قطاع غزة ويعيد إطلاق المطاردة الدموية للمتعاونين معهم. ثم إن العملية الإسرائيلية تضع حدًا للهدنة الضمنية في الهجمات والتي كانت قائمة منذ عدة شهور (فالهجوم الأخير يرجع إلى ٢١ أغسطس/ آب). وقد تمكن مسؤلو المجمع العسكري – الأمني من إقناع بيريز بأن عياش يمثل خطرًا كبيرًا على إسرائيل وأنه لا يجب الخوف من ردود الفعل الفلسطينية. والحال أن الحجة التي جعلته يتخذ قراره هي التالية: «ما الذي قد يقوله الرأي العام الإسرائيلي إذا ما علم الناس، بعد وقوع هجوم، أن بيريز قد رفض تصفية عياش لاعتبارات انتخابية؟»[٢٧].

وردُّ الفعل الإسرائيلي المباشر هو إعادة إغلاق الأراضي الفلسطينية. ويرى المعلقون السياسيون أن قرار اغتيال يحي عياش يتوافق مع رغبةٍ في تحسين سمعة جهاز الشين بيت، والتي تأثرت تأثرًا شديدًا جرّاء الثغرات العديدة في تأمين رابين. ثم إن بيريز قد أراد إثبات أنه خليفة «السيد أمن» بالفعل. وتَسعدُ الصحافة الإسرائيلية، في مجملها، لهذه الإزالة، وإن كانت تعترف بأنها تعزز الوزن السياسي لحماس وتجازفُ بأن تستتبع أعمالاً انتقامية دامية.

وفي ٩ يناير/ كانون الثاني، نجد أن مؤتمرًا وزاريًا للبلدان المانحة ينعقد في باريس يتحول إلى دعم ضخم لياسر عرفات. فإلى الخمسمائة مليون دولار التي كان قد جرى الوعد بتقديمها بالفعل تُضاف منح جديدة. ويصل الاتحاد الأوروبي إلى رأس قائمة البلدان المانحة (١٢٠ مليون دولار)، تليه العربيةُ السعودية (١٠٠ مليون دولار) والبنك الدولي (٩٠ مليون دولار) والولايات المتحدة (٧١ مليون دولار) واليابان (٥٣ مليون دولار). ويجب تكريس الجانب الأكبر من الأموال لتجديد البنى التحتية، المقدمة اللازمة لأي تنمية اقتصادية. وفي ١٠ و ١١ يناير/ كانون الثاني، تُخلي إسرائيل سبيل ألف من السجناء الفلسطينيين، بما يتماشى مع التعهدات المتخَذة. لكن خيبة الأمل جد قوية عند الفلسطينيين: فالغالبية العظمى لمن أخلي سبيلهم إنما تتألف من «عمال غير شرعيين» ؛ وكان قد جرى حبسهم لعدم

قدرتهم على دفع الغرامات الباهظة المطالَبين بها لدخولهم إسرائيل من دون تصريح.

وقد دارت الحملة الانتخابية الفلسطينية في عجلة كبيرة، تحت إشراف مراقبين دوليين. ولم يؤد إعداد قوائم الناخبين إلى منازعات كبرى، على الرغم من طابعه الارتجالي إلى حدٍّ بعيد. ولم تقف حماس في وجه التسجيلات. والنظام الانتخابي المعتمَد هو نظام انتخابٌ بالأغلبية في جولة واحدة، بالنسبة للرئيس كما بالنسبة لأعضاء المجلس. وقد جرى تحديد ست عشرة دائرة انتخابية قوامها الديموغرافي جد متباين. وكان قطاع غزة الأوفر حظًا من حيث عدد المقاعد قياسًا إلى الضفة الغربية. وقد خُصِّصت ستة مقاعد للمسيحيين، بالإضافة إلى مقعد واحد للسامريين، ما يُعَدُّ أعلى بكثير من وزنهم الديموغرافي (لم يزد عدد الناخبين السامريين المسجلين عن ١٨٧ شخصًا). وقد طلبت حنان عشراوي حصة للنساء نسبتها ٣٠%، إلاَّ أن هذا الطلب قد رُفِضَ. ولا يوجد سوى ٢٧ ترشّحًا نسائيًّا. وبالنسبة للرئاسة، فإن الترشح الوحيد المنافس لترشح عرفات هو ترشح سميحة خليل، وهي شخصية قوية منبثقة من وسط المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية، كان الإسرائيليون قد سجنوها عدة مرات.

وبوسع المرشحين طرح أنفسهم كممثلين لـ«كيانات حزبية» أو كـ«مستقلين». ونصل في النهاية إلى ١٦٩ مرشَّحًا لهم انتماءات حزبية في مقابل ٥٠٣ من المستقلين. والواقع أن فريقًا لا بأس به من المستقلين إنما ينبثق من تشكيلات سياسية، خاصةً من فتح، التي لم تنجح في تشكيل قائمة مرشحين موحَّدة. أمَّا حماس، فهي تقرر الامتناع عن المشاركة، بعد أن كانت قد ترددت. على أن عددًا من كوادرها، بينهم إسماعيل هنيّة، قد سجلوا أنفسهم كمرشحين مستقلين، ما أثار جدلاً حادًا في داخل الحركة. وقد سحبوا ترشحهم في نهاية المطاف.

ويجد المرشحون الكثير من المصاعب في الحركة. ومن المستحيل من الناحية العملية الانتقال من الضفة الغربية إلى قطاع غزة والعكس، أللهم إلاَّ بالنسبة لعدد جد محدود من الشخصيات البارزة (VIP). والدخول إلى المنطقة ج محظور فعليًّا. وفي القدس الشرقية، تعرقل إسرائيل بصورةٍ منهجيةٍ الحملةَ الانتخابية. فالاجتماعات العامة والملصقات محظورة. وقد مورست ضغوط ملحوظة على السكان.

وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني، يلقى جنديان إسرائيليان مصرعهما في الضفة الغربية في منطقة تخضع للسيطرة الإسرائيلية في منطقة الخليل. وفي يوم ١٩، يقتل الجيش الإسرائيلي ثلاثة فلسطينيين، خلال تبادل لإطلاق النار بحسب البيان الرسمي. والتوتر جد قوي في الخليل، حيث يقوم المستوطنون، تحت حماية عسكرية، بتنظيم تظاهرات معادية للفلسطينيين.

وتُجرى الانتخابات في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ من دون أن يقع حادث جسيم. وقد يكون السبب في اختيار يوم السبت هو الرغبة في تفادي وقوع تظاهرات من جانب المستوطنين ذوي مصدر الإلهام الديني. والحال أن المراقبين الدوليين، وأشهرهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، هم الضامنون لحسن سير العمليات الانتخابية.

وقد سعى عرفات إلى أن يجعل من الانتخابات في آن واحد استفتاءً على ما قام به ووسيلة لمد جذور السلطة الفلسطينية في مجتمع فلسطينيي الداخل. ولا يبدو أنه قد حدثت تزويرات كبيرة، أمّا الأخطاء العديدة في عدّ الأصوات فهي ترجع أساسًا إلى انعدام الخبرة وإلى العجلة. وتصل نسبة المشاركة إلى ٧٩,٧% في قطاع غزة و ٦٧,٤% في الضفة الغربية و ٤٢% في القدس الشرقية، أي بمتوسط نسبته ٧١,٧%. ويحصل عرفات على ٨٨,١% من الأصوات.

والحاصل أن المنتخَبين الـ ٥٣ المنبثقين من كيانات حزبية إنما ينتمون إلى تيار فتح، إلاّ أن بينهم خصومًا لاتفاقات أوسلو. ويشير تحليل العوامل إلى أن المفتاح الرئيسي لتفسير اتجاهات التصويت ليس التسيس، بل الجهوية. فمن أدلوا بأصواتهم قد أبدوا تفضيلاً شبه حصري للمرشحين المنحدرين من ساحتهم التضامنية – حيهم أو مدينتهم، قريتهم أو مجموعة قراهم، أو أيضًا مخيم اللاجئين الذي ينتمون إليه. وفي عدد معين من الحالات، نجد من جديد خارطة تجمعات المجتمع الريفي الفلسطيني ذات التاريخ الطويل. وهذا يثبت بقاء التضامنات التقليدية على الرغم من التحديث والنزاعات، وإن كان يثبت أيضًا الدور النشيط لهذه التضامنات في المقاومة اليومية للاحتلال. ولم يكن ناشطو الانتفاضة الشبان هم من جرى انتخابهم، بل «الأعيان الجدد» الذين يراكمون قدرةً مستقلة قوية على التأثير المحلي ومدخلاً إلى السلطة يسمح لهم بتوظيف هذه القدرة. وتلعب الوساطة

السياسية في الاتجاهين والانتماء الحزبي يعزز المركز المحلي. وهكذا فإن عائلة البرغوثي (عدة آلاف من الأعضاء) لم تنتخب زعيمًا تقليديًا من عشيرتها، بل انتخبت مروان البرغوثي، وهو ناشط سابق في الحركة الطلابية كانت إسرائيل قد حظرت عودته وعاد مع عرفات لكي يصبح مسؤول فتح عن الضفة الغربية. وقد فاز على واحد من أبناء عمومته البعيدين، هو مصطفى البرغوثي، وهو كادر سياسي شاب كان قد عمل في الشبكات الخيرية، لكنه، لكونه معارضًا لعرفات، لم يتمكن من الفور بحظوات السلطة المركزية.

وفي الوقت نفسه، فإن دمج الفلاحين، وبالأخص اللاجئين، في قوام الناخبين، قد مكّنهم من التحرر من سيطرة السلطات الخارجية ومن أن يكون لهم أعيانهم هم. ولا يخطئ عرفات إذ يعين في المراتب الأعلى للسلطة الفلسطينية أعضاء من العائلات الكبيرة القديمة ومن العشائر لم يجتازوا تجربة الانتخابات. وهذا التلاعب المتمثل في استخدام النزعة المحلية من جانب عرفات إنما يسمح بفهم تحفظات المعارضين الإسلاميين والمتمركسين حيال المشاركة في الانتخابات. فعجزهم المتوقّع عن الفوز بمقاعد من شأنه أن يتحول إلى هزيمة لنهجهم السياسي، بينما يسمح لهم امتناعهم عن المشاركة بالحفاظ على قوتهم السياسية لمنازعة اتفاقات أوسلو.

وهذه النزعة المحلية الانتخابية، والتي تقود إلى تسمية الشخصيات التي تتمتع بالنفوذ، ليست خصوصية فلسطينية. فنحن نجدها أيضًا في البلدان العربية الأخرى في الشرق الأدنى حيث تخضع الانتخابات لسيطرة السلطة إلى هذا الحد أو ذاك، كما في مصر أو الأردن. وفي كل هذه الأشكال، فإن الانتخابات التي تتميز بتعارض صريح بين خطوط سياسية متباينة إنما تدور في داخل النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات غير الحكومية.

وأعضاء المجلس الفلسطيني يشكلون تلقائيًا جزءًا من المجلس الوطني الفلسطيني. والآن يتمتع عرفات بأغلبية في هذه الهيئة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبالاتفاق مع بيريز، يمكنه إطلاق انعقاد لـ«البرلمان» الفلسطيني في غزة، مع السماح بحضور كبار معارضي عملية السلام كحبش أو حواتمة أو جبريل. والهدف، كما هو متوقّع، هو تعديل الميثاق الفلسطيني لجعله متماشيًا مع

اتفاقات أوسلو. ويستنفر اليمين الإسرائيلي قواه للوقوف ضد العودة المؤقتة لـ«القتلة»، الذين يشبههم بأيخمان.

وفي ٢٤ يناير/ كانون الثاني، تبدأ الدورة الثانية لمحادثات واي پلانتيشن. فيجري فيها تناول المسائل الصعبة في حضور عسكريين من البلدين. وكما كان بالإمكان توقع ذلك، يكرر الطرف الإسرائيلي مطلبه الخاص بتحديدٍ للوجود المسلّح السوري يمتد حتى دمشق. وهذا غير مقبول بالنسبة للنظام السوري، الذي يرى في ذلك تهديدًا لأمنه هو. فيدور الحديث عندئذ عن حلٍّ براجماتي: قد يكون بالإمكان نشر فرق من جنود الاحتياط لا غير في غرب العاصمة السورية. لكن پيريز يبدو أنه يتجه إلى إجراء انتخابات مبكرة، ووزير خارجيته، إيهود باراك، يبتعد عن المفاوضات السورية، مُشككًا في محدّداتها (التوصل إلى سلام شامل مع العالم العربي) بل وفي إمكانية التوصل إلى سلام مع سوريا في عام ١٩٩٦. وهو يجسد تحفظات المجمع السياسي – الأمني حيال تغيير الوضع القائم الترابي. وهذا، من جهة أخرى، أحد الأسباب وراء ميل پيريز في نهاية المطاف إلى إجراء الانتخابات، والتي من شأنها أن تسمح له بالفوز بمركز قوة لفرض المجازفات التي ينطوي عليها الصلح.

وعندما يذهب كريستوفر إلى واي پلانتيشن في ٢٩ يناير/ كانون الثاني، يعرف أن پيريز قد اختار خيار الانتخابات المبكرة. فيقوم من طرفٍ خفيٍّ بإبلاغ ذلك للجانب السوري، الذي يشعر أنه قد غُدِرَ به. ويحاول الأميركيون الحدَّ من الأضرار بالتقليل من أهمية التأخير الحاصل. وفي مستهل فبراير/ شباط، يقوم وزير الخارجية الأميركي بجولة جديدة في الشرق الأدنى. فيبلغه پيريز بأن موافقة الأسد على عقد قمة معه هي وحدها التي قد تسمح بتأجيل الانتخابات. لكن الرئيس السوري يرى أنهم يهزءون به. فهو قد قدّم سلسلة بأكملها من التنازلات بقبوله إجراء محادثات واي پلانتيشن والمحدّدات التي اقترحها پيريز. ومرة أخرى، تراجع عن مبادئه من دون أن يحصل على شيء في المقابل. ومن غير الوارد عقد قمة من دون القيام أولاً بتسوية الجانب الرئيسي من المشكلات، إذ يتعين على اللقاء تناول نقاط الخلاف الأخيرة. على أنه يوافق على دورة ثالثة في واي پلانتيشن اعتبارًا من ٢٨ فبراير/ شباط.

وحتى نفهم تطور الموقف فهمًا أفضل، يجب الالتفات إلى تركيا[٢٨]. فهي كانت أول بلد مسلم يعترف بدولة إسرائيل وقد احتفظت معها بعلاقات دبلوماسية – على مجرد مستوى القائمين بالأعمال خلال فترة طويلة، حتى لا تستفز البلدان العربية أكثر من اللازم. واعتبارًا من خمسينيات القرن العشرين، نَسَجَ البلدان علاقات تجارية مهمة إلى جانب نوع من التحالف غير الرسمي في إطار الاستراتيجية المحيطية التي حدَّدها بن جوريون. وبعد عام ١٩٧٣، تعرضت تركيا لضغوط جد قوية من جانب البلدان العربية البترولية لكي تدعم القضية الفلسطينية، التي كانت، من جهة أخرى، قضية جد شعبية عند الرأي العام التركي. وهكذا أمكنها أن تطرح نفسها بوصفها بلدًا يحتفظ بعلاقات مع الطرفين، خاصة مع اعترافها بالدولة الفلسطينية في عام ١٩٨٨. وقد اغتنمت فرصة عملية مدريد لكي تنسج علاقات مع إسرائيل على مستوى السفراء. وعلاوة على المسائل الچيوسياسية الإقليمية والتعاون في مجالي التسلح والاستخبارات، طلبت تركيا دعم جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في واشنطون، خاصة للتصدي لمطالبتها بالاعتراف بالإبادة الأرمنية في عام ١٩١٥.

وهناك عدة منازعات بين تركيا وسوريا. فدمشق لم تعترف قط بضم سنجق الإسكندرون من جانب تركيا في عام ١٩٣٩، ومشاريع الأعمال الكبرى الخاصة بتنظيم استغلال المياه في الأناضول تهدّدُ التزود بمياه نهر الفرات لدى مروره بسوريا. ويقدّم النظام السوري دعمًا متصلاً للأكراد دعاة الاستقلال المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني، الذين يخوضون تمردًا داميًا ضد السيطرة التركية. وفي هذا السياق، فإن الدور الرئيسي الذي تلعبه دمشق في تسوية النزاع الإسرائيلي – العربي إنما يزعج أنقره التي تخشى، علاوة على ذلك، من أن يُعرَضَ على سوريا جزءٌ أوفر من المياه الأناضولية تعويضًا عن تخصيص موارد الجولان المائية لإسرائيل. وعبثًا تحاول الدولة العبرية نفي ذلك، فقد جرى التفكير بالفعل في مشروعات من هذا النوع في إطار شراكة اقتصادية في الشرق الأوسط من المتصوَّر أن ترافق عملية السلام. والحال أن الانزعاجات التركية قد أحياها بدءُ محادثات واي پلانتيشن: فقد يتسنى شطب سوريا من قائمة البلدان الداعمة للإرهاب، بينما هي تواصل دعم حزب العمال الكردستاني.

والحاصل أن العسكريين الأتراك إنما يرغمون الحكومة المدنية، التي يقودها حزبٌ إسلامي، على تكثيف العلاقات مع إسرائيل. وهكذا قد يتسنى لتركيا الحصول من دون قيد على السلاح الحديث وعلى دعم جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في واشنطون. وقد جرت مفاوضات سرية ومكثّفة في مستهل عام ١٩٩٦، حيث أدت إلى عقد اتفاق تعاون عسكري في ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٩٦. وينص هذا الاتفاق على إجراء مناورات تدريبية مشتركة وتبادلات بين الأكاديميات العسكرية والاستخدام المتبادل للمجالين الجويين وزيارات للموانئ.

وهذا الاتفاق، الذي تؤيده الولايات المتحدة علنًا، إنما يستثير سخط سوريا، التي ترى أنها تُهَاجَمْ من الخلف من جانب مجمل العالم العربي، باستثناء الأردن.

وفي ١٢ فبراير/ شباط، وبعد التشاور الواجب مع المعارضة، يعلن بيريز عن إجراء انتخابات مبكرة في ٢٨ مايو/ أيار. وتبشر استطلاعات الرأي بانتصار عظيم لحزب العمل. ورئيس الوزراء الإسرائيلي يحاول تحويل الانتخابات إلى استفتاء على عملية السلام:

> لقد قرّرت الاتجاه إلى إجراء انتخابات مبكرة بأسرع ما يمكن. وبعد مقتل رابين، قررت وجوب إخراج البلد من حالة الصدمة التي كان قد غرق فيها. لكن العمل لم يُنجَز. وقد أعرب الشعب عن إصراره الصلب على مواصلة طريقه إلى السلام، ضمن الرخاء [...].
>
> إن الاتفاق مع الفلسطينيين يتم تطبيقه بحذافيره. وقد جرت الانتخابات الفلسطينية على نحو ممتاز والإرهاب يرتجف. إن برنامجنا السياسي هو البرنامج الوحيد القادر على الإسهام في تحقيق السلم والأمن. لقد جرى تقديم البرهان على أن هناك فرصة لكي نشهد أخيرًا قيام سلام شامل في الشرق الأوسط.

ويَردُّ نيتانياهو:

> لو أعطيتم أصواتكم لبيريز، فهذا معناه أنكم تعطون أصواتكم لتقسيم يروشالايم ولقيام دولة فلسطينية في قلب إسرائيل وللانسحاب من الجولان.

أمّا إيهود أولمرت، عمدة القدس، فهو يقوم بإفشاء فحوى وثيقة بيلين – أبو مازن، التي كان على علم بها. وتنتاب الدهشة حزب العمل، فهو لم يكن يتوقع بالأحرى هجمات بشأن الملف السوري. ويؤكد بيريز أنه لم تكن هناك سوى

نقاشات «أكاديمية» بشأن يروشالايم وأن وضعية المدينة غير قابلة للتفاوض. وهو يشدِّد على أن قيام دولة فلسطينية هو أمر لا يتميز براهنية:

لقد قلنا في مناسبات عديدة إننا نفضِّل اتحادًا كونفيدراليًا بين الفلسطينيين والأردن. ومسألة دولة فلسطينية ليست مسألة ذات راهنية وأنا أنبذ هذه المسألة.

والحال أن موشيه شاحال، وزير الأمن الداخلي، إنما يحظر حتى إشعارٍ آخر أي زيارة من جانب شخصيات أجنبية لبيت الشرق في القدس الشرقية.

زمن الهجمات

بعد ستة أشهر من الهدوء، يؤدي هجوم انتحاري، في ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٩٦، إلى تفجير باص مزدحم بالركاب في قلب القدس. ومشاهد الدمار مريعة: أجساد طريحة في نطاق مائة متر وأشلاء متناثرة على الأرصفة. وبعد ذلك ببضع دقائق، يَضربُ هجومٌ انتحاري ثان مجموعةً من الجنود قرب عسقلان، وهي مدينة تقع على بُعد عشرة كيلومترات من شمال قطاع غزة. والحصيلة ٢٧ قتيلاً (بينهم منفذا الهجوم) و ٨٠ مصابًا. وتتبنى الهجوم المزدوج كتيبة يحي عيَّاش الحمساوية. وكان المسؤولون عن العملية قد انتظروا مرور أيام الحداد الأربعين وانتهاء إغلاق الأراضي الفلسطينية. ويبدو أن العملية كلها قد نُظِّمت من جانب فرع حماس المسلَّح في الضفة الغربية، من دون أي تنسيق مع القيادة السياسية في غزة. وهذه القيادة تنفي أي انخراط لها في العملية وتشدِّد على تمسكها بالاتفاق المعقود مع السلطة الفلسطينية. ولاعتبارات أمنية واضحة، فإن شبكات حماس جد منفصلة، وفرع الضفة الغربية، الذي يجد صعوبة في الاتصال بغزة، إنما يتصرف بشكل مستقل. وتنافر الأداء شديدٌ لاسيما أن قيادة حماس تعرض هدنة في مقابل إخلاء سبيل مناضليها السجناء ووقف الاغتيالات الاستهدافية. ومن دون ذلك، من شأن الهجمات أن تبدأ اعتبارًا من ٨ مارس/ آذار. ويستبعد إيهود باراك «أي تفاوض مع الخلايا الإرهابية التي تعمل في داخل أراضي الحكم الذاتي، لأن هذا من شأنه إعفاء السلطة الفلسطينية من مسؤولياتها».

ومن جديدٍ، يغلق بيريز الأراضي ويُطالبُ عرفات باتخاذ تدابير جديدة ضد الإرهابيين. وهم يقدمون له قوائم بأسماء أشخاص يجب توقيفهم. وإذا لم يفعل شيئًا،

فسوف تهتم إسرائيل بالقيام بذلك مباشرةً. والحال أن عرفات إنما يصدر الأمر بالاتجاه إلى توقيف عدة مئات من الأشخاص وهذا التوقيف حماية للمعنيين أيضًا: فلو قام الفلسطينيون بتوقيفهم، فلن تقوم إسرائيل بذلك. وينتقل المسؤولون الإسلاميون الآخرون إلى السريّة. ويدور الحديث عن نزع سلاح إجباريٍّ للسكان الفلسطينيين. وكان قد أعيد إغلاق الأراضي ويقترح باراك الإبقاء عليه حتى الانتخابات الإسرائيلية. ويكشف التحقيق فيما بعد أن المنفذين المفترضين للهجوم قد جاءا من منطقة تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وإن كان من قطاع تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي قرب الخليل. وهذا يطرح مسألة تفتت الفضاء الفلسطيني في الضفة الغربية، والذي يجعل السيطرة الأمنية صعبة.

وتصبح نبرة الأحاديث بين عرفات وشركائه الإسرائيليين حامية. فالأول يرفض الجانب الرئيسي من مطالب الأخيرين: إنه غير مسؤول عن الأمن في الخليل وفي القدس، ناهيك عن عسقلان. وحتى مع أن «شركاء»ه «في السلام» يمرون بفترة انتخابات، فليس عليه أن يدفع هو الفاتورة السياسية للهجمات. وهو يذكّرهم بأن إغلاق الأراضي الذي جرى فرضه من جديد «لأجل غير مسمًى» ليس من شأنه إلاّ أن يفاقم البؤس وأن يرمي في أحضان الجذرية الإسلامية الفلسطينيين، الذين يدعمون، في مجملهم، عملية السلام.

ويتسلط على السكان الإسرائيليين وسواس حقيقي خوفًا من الهجمات. وفي ٢٦ فبراير/ شباط، يقتل إسرائيليون سائقًا عربيًا فقد السيطرة على عربته فقتل امرأة وأصاب عشرين شخصًا. وسوف يبين التحقيق أننا قد نكون بإزاء حادث، حتى وإن كانت الشكوك تتواصل، لاسيما أن ما حدث قد تبنته القيادة الخارجية لحماس في دمشق. والأرجح أنه لو كان ما حدث هجومًا بالفعل فإنه تصرفٌ من جانب شخص منفرد.

وبسبب الهجمات، يصعد الليكود من جديد في استطلاعات الرأي ويصبح الآن ندًا في المباراة مع حزب العمل. أمَّا ديڤيد ليڤي، الذي كان قد قام بإنشقاق، فإنه يوافق على إدراج اسمه في قائمة مشتركة، ما يعزز مركز الليكود في صفوف الناخبين السيفارديين. ويؤكد نيتانياهو أنه إذا ما جرى انتخابه فإنه يأمل في «عدم الاضطرار البتة إلى مقابلة رئيس السلطة الفلسطينية»، ياسر عرفات. وبالمقابل،

فإن «عملية السلام سوف تستمر، بتأنٍّ»، ضمن الإطار الضيق لمبادئ الحكم الذاتي المحدود الذي اعترفت به اتفاقات كامب ديفيد للفلسطينيين. وهو يحبذ فصلاً بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية والمناطق الإسرائيلية: «يجب للعرب أن يحيوا في مناطق سكانية جد محدَّدة، علمًا بأن الأمن الشامل» للأراضي يجب أن يظل في أيدي الإسرائيليين. وإذا ما تم انتخابه، فإنه سيقوم، «متى كان ذلك ضروريًا» وبما يشكل انتهاكًا للاتفاقات المعقودة حتى الآن، بالتصريح للجيش الإسرائيلي بالعمل في جيوب الحكم الذاتي. وفيما عدا ذلك، فإن «البناء في المستوطنات القائمة» سوف يستمر على قدم وساق، ربما حتى في المناطق غير الواقعة تحت الحكم الذاتي.

وفي يوم السبت ٢ مارس/ آذار، في القدس، يؤدي هجوم جديد إلى مصرع ١٩ شخصًا وإصابة ١٠ آخرين في المنطقة نفسها والساعة نفسها اللتين وقع فيهما الهجوم السابق، من الناحية العملية. فيشجب المجتمع الدولي بالإجماع هذا العمل ويدعو إلى مواصلة عملية السلام. والحال أن بيريز، إذ يقوم بزيارة خاطفة إلى موقع الهجوم، إنما يتعرض للغضب الشعبي. وتقرر الحكومة الإسرائيلية إقامة سياج أمني لعزل الضفة الغربية. وينتقد نيتانياهو هذا المشروع: «إن ما هو ضروري ليس إقامة حاجزٍ للفصل بقدر ما هو حرية حركة قواتنا على الجانب الآخر من الحاجز».

ويعلن بيريز «حربًا شاملة» على حماس. وهو عازم بحزم «على اجتثاث هذه المنظمة من جذورها» وعلى عدم التقهقر «أمام أي شيء للوصول إلى هذا الهدف». وهو يُطلق تحذيرًا قاسيًا لياسر عرفات: «إذا كانت الأمور على ما هي عليه الآن، فليست هناك أي أهمية للانخراط في مفاوضات مع الفلسطينيين»(×).

ويعلن عرفات اعتبار الجماعات المسلَّحة جماعات خارجة على القانون. ومن جديد، تتبنى الهجوم كتيبةُ يحي عياش، التي تعلن وقف عملياتها لأجل «تمكين الحكومة الإسرائيلية والقيادة السياسية لحماس من التوصل إلى وقف لإطلاق النار من خلال السلطة الفلسطينية»[٢٩]. ويسمح التناقض بين بيانات حماس المختلفة بافتراض أن فرع الضفة الغربية لا يتبع نهج القيادة السياسية في غزة، الأكثر تصالحًا. وهذا هو ما توضحه هذه القيادة للسلطة الفلسطينية. ومرة أخرى، ربما

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يكون مرتكب الهجوم قد جاء من الخليل. ويرى البعض أن من المفترض أن القيادة الخارجية الموجودة في دمشق قد تكون مصدر إلهام هذا النهج الأكثر جذرية وقد تكون بذلك على وفاق جيد مع الإيرانيين، المنزعجين من تقدم المفاوضات بين سوريا وإسرائيل. والحق إن نائب الرئيس الإيراني قد ذهب إلى دمشق في ٢٧ فبراير/ شباط وإنه، علاوة على لقائه بالمسؤولين السياسيين السوريين، قد التقى بوفد من حزب الله يقوده نصر الله، كما التقى بوفد من المعارضين الفلسطينيين لعملية السلام ضَمَّ ممثلاً لحماس والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي.

ومع الإسرائيليين، ينصبُّ الخلاف أيضًا على المسؤولية عن الأزمة. فيحيي عياش كان قد أصبح بمثابة روبن هود في نظر الرأي العام الفلسطيني، غير المبالي بالقتلى الإسرائيليين بالنظر إلى عدد الضحايا الأكثر في صفوف الفلسطينيين. ويعلن نبيل شعث:

لقد كان اغتياله تجربة شبه صادمة للرأي العام الفلسطيني. فنحن قد ضمنًا سلامة هؤلاء الأشخاص وحصلنا من إسرائيل على طمأنة مطلقة بأنه طالما ظلت الهدنة في الهجمات سارية فإن أجهزتها لن تمس شعرة واحدة من شعرهم[٣٠] (×).

والاغتيال هو سبب زوال الهدنة، وهو ما يرفض الإسرائيليون التسليم به. كما أنهم لا يريدون الاعتراف بعدم جدوى الاغتيالات الاستهدافية، التي لم تنجح قط في وقف أعمال العنف – على العكس، إنها، بوجه عام، تنعشها. وبينما يحرص نبيل شعث هذا نفسه على تبرئة حماس والسلطة الفلسطينية من التهمة الموجهة إليهما، فإنه يتهم الخارج بأنه المحرض على الهجمات ويشير بإصبع الاتهام إلى الأردن:

إن الهجمات الثلاث الأخيرة ضد الإسرائيليين هي من فعل خلايا عز الدين القسّام في الخليل، وهي منطقة ليست تحت ولايتنا. وهؤلاء الناس مرتدون، مقطوعو الصلة بالقيادة السياسية لحركتهم كما بقيادتها «العسكرية» الداخلية. ويؤكد لنا القادة السياسيون الداخليون لحماس ولحركة الجهاد الإسلامية – وأعتقد أن ما يؤكدونه صحيح- أنهم ليست لهم أي سلطة على هذه الجماعات المسلّحة. وعلى مدار شهور، رَصَدنا بالفعل أن الأوامر الصادرة [إلى الفرعين المسلَّحين للحركتين الإسلاميتين] إنما تأتي دومًا من الخارج.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

من أين؟ [سؤال من أحد الصحافيين].

من الأردن ومن سوريا. ففي الأردن، هناك القيادة التاريخية لحماس. وفي سوريا ولبنان، هناك الجناح العسكري الأكثر تشدُّدًا. وحلقة الوصل الإيرانية – وطهران لها نفوذ جد عظيم على هؤلاء الناس- إنما تمر عبر عمّان [...]. إنني لا أتهم الأردن، ولكن لماذا يجري اتهامنا [من جانب إسرائيل] بعدم الهجوم على البنية التحتية لحماس؟ وإذا كان أناس [في الأردن] يتمتعون بالحق في العمل وإصدار الأوامر، فلماذا يجري التعامل معنا دومًا بوصفنا كباش فداء؟[×]

وفي ٢٧ فبراير/ شباط، بدأت الدورة الثالثة لمحادثات واي پلانتيشن. والأمل ضئيل في إحراز تقدم وذلك بسبب الوضع في إسرائيل وخيبة الأمل السورية حيال المفاوضات وحيال التقارب الإسرائيلي – التركي. ويقترح السوريون تشكيل مجموعات عمل للنظر في الموضوعات المختلفة، ومن بينها تحديد الحدود. فيوضح سافير أن تعبير «خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧» يجب إخضاعه للتفسير. ويؤدي هجوم ٢ مارس/ آذار إلى تعليق المحادثات ليوم واحد. ويطلب الإسرائيليون والأميركيون شجبًا علنيًا للهجمات من جانب دمشق، ما يتعارض مع الموقف السوري – مشروعية العنف في وضع الاحتلال.

ويجمع روس رئيسي الوفدين في منزله في ٣ مارس/ آذار. وهو يوضح لمحاوره السوري أن إدارة كلينتون ترتاب في استخدام الإيرانيين لسوريا كوسيط لنقل تعليمات إلى حماس بالانخراط في تصعيد إرهابي ضد إسرائيل. فيطالبُ السوريُّ بتقديم أدلة على ذلك.

وفي يوم ٣ مارس/ آذار هذا نفسه، يضربُ هجومٌ جديد القدس، ثم، في اليوم التالي، يطال هجوم آخر تل أبيب، ما يؤدي إلى مصرع عدة أطفال كانوا يحتفلون بعيد پوريم اليهودي. فيصل عدد القتلى إلى ستين شخصًا في غضون تسعة أيام. ويسود تشوش عظيم فيما يتعلق بالجهات المتبنية للهجمات. فهجوم تل أبيب تتبناه حركة الجهاد الإسلامي بوصفه عملاً انتقاميًا من اغتيال زعيمها[٣١]. وهناك افتراض بأن لحماس خلية سرّية في القدس، ما يسمح لها بالالتفاف على إغلاق الأراضي. وفي جميع الأحوال، يعلن فرع حماس العسكري هدنةً:

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

نقرر وقف جميع الهجمات المسلَّحة ضد إسرائيل حتى مستهل يونيو/ حزيران، وهي فترة قابلة للتجديد، وذلك سعيًا إلى توفير الظروف الملائمة للتهدئة في المنطقة ولهدنة بين حماس والحكومة الإسرائيلية(×).

وبعد بضع ساعات من ذلك، تعلن كتيبة يحي عيَّاش أنها ستحترم هذا القرار وأنه لن يكون بالإمكان اعتبارًا من الآن «اعتبارها مسؤولة عن الأعمال التي تتم في داخل الكيان الصهيوني»(×).

وقد جرت تمشيطات منهجية في المخيمات الفلسطينية القريبة من الخليل. ونُسِفَت بيوت مدبري الهجمات المفترَضين. بل يجري التفكير في طرد عائلاتهم من فلسطين، إلاَّ أنه ما من بلد واحد يوافق على استقبال هذه العائلات. وفي الخليل، يغلق الجيش الإسرائيلي المؤسسات الخيرية الإسلامية المشتبه بانتمائها إلى تيار حماس. وجرى وضع حوائط أم مداخل البنايات. وفي الضفة الغربية، تحتشد الدبابات الإسرائيلية قرب مناطق الحكم الذاتي المحصورة. وكقاعدة عامة، لا تؤدي العقوبات الجماعية إلاَّ إلى تعزيز عزيمة الحركات المسؤولة عن الهجمات، فهي تمنحها مشروعية القيام بها، وذلك بموجب المنطق الخبيث للأعمال الانتقامية الأبدية.

وفي ٤ مارس/ آذار، يُلحِقُ حزب الله خسائر جسيمة بالإسرائيليين في المنطقة الأمنية، إذ يقتل أربعة جنود، بينهم كولونيل. ولا يوجد تنسيق مع الحركات الفلسطينية، بل رغبة مشتركة في زيادة حدَّة الضغط في الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل. وبعد ذلك بأسبوع، يشرح الشيخ نعيم قاسم، الرجل الثاني في حزب الله، استراتيجية المقاومة الإسلامية:

نحن مستعدون لتقديم كل التسهيلات الضرورية لمن يقاومون إسرائيل. وعوننا يتم عبر نفوذنا وكفاءتنا في الساحة. ومبدأ التعاون [مع حماس] قائم، لكنه محدود بحدود العامل الجغرافي. فحماس تركز نضالها في داخل فلسطين، بينما تقع ساحة عمل حزب الله في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

ونحن نتوقع ضربات منتظمة، وإن كانت قاتلة، لكننا لا نتوقع هجومًا واسع النطاق من شأنه تعريض ما يسمى بعملية السلام للخطر. ثم إن من غير الوارد بالنسبة لإسرائيل نسف

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

اتفاق يوليو/ تموز، لأنها في هذه الحالة من شأنها أن تكون الخاسر الأكبر. أيمكنها تحمل مصرع عدة إسرائيليين في الجليل بينما لم يجف بعدُ دمُ قتلى القدس وتل أبيب؟[٣٢] [×]

وحيال هذا الوضع، يسحب بيريز وفده الموجود في مريلاند، منهيًا المفاوضات الإسرائيلية – السورية، على الرغم من الظن آنذاك بأن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة تعليق لها. وباعتراف دينيس روس، فإن صدور شجب علني من جانب دمشق ما كان له ليبدل شيئًا. والمسألة ببساطة هي أن بيريز لم يعد يتمتع بالقاعدة السياسية اللازمة للتصرف. فالليكود الآن يحتل المركز الأول في استطلاعات الرأي.

صانعو السلام (*PEACEMAKERS*)

يُكثر عرفات من التدابير القمعية المثيرة. فيجري تفتيش المساجد ومؤسسات حماس الخيرية في غزة تفتيشًا منهجيًّا. وتتزايد التوقيفات ومصادرات الأسلحة. وحماس في موقع الدفاع. ويتم توقيف أحد منظمي الهجمات. وهو يعلن على شاشات التليفزيون الفلسطيني أن هدف هذه العمليات كان يتمثل في إنهاء عملية السلام عبر إيصال الليكود إلى السلطة. فيحتج اليمين على التلاعب، فآثار التعذيب بادية تمامًا على الرجل.

والحال أنه في هذا المناخ تبدأ في غزة، في ٧ مارس/ آذار ١٩٩٦، الجلسةُ الافتتاحية لمجلس السلطة الفلسطينية المنتخب. ويتم انتخاب أحمد قريع رئيسًا (*speaker*) بأغلبية ٥٧ صوتًا في مقابل ٣١ صوتًا لحيدر عبد الشافي. وهذا يعطينا فكرة عن علاقة القوى في داخل المؤسسة الجديدة بين أنصار ياسر عرفات ومعارضيه. ويقدم عرفات نفسه، في خطابه الذي استغرق ساعةً، كرئيس دولة. وهو ينتقد الحصار المفروض من جانب الإسرائيليين على الأراضي الفلسطينية ذات الحكم الذاتي: «إن الحصار والعقوبات الجماعية ليست الحل»[×]. والجانب الرئيسي من خطابه مُكرَّسٌ للتنديد بالإرهاب، حتى وإن كان يحترس من نطق اسم حماس. وهو يربط الإرهاب النابع من الإسلام السياسي بالإرهاب النابع من

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الأصولية اليهودية، ما يسمح بشيطنة الإرهاب الأول شيطنة أفضل. بل إنه يزعم أن هناك تعاوناً بين النزعتين المتطرفتين، وهذه تيمة تطيب له.

ويُصاب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل الكامل جرّاء الإغلاق الإسرائيلي. فمن المحظور الانتقال بين المناطق المحصورة المختلفة. وكل شيء خاضعٌ للحصار. وتسود ندرة المواد الغذائية والأدوية. وعبثًا تحاول السلطة الفلسطينية إبراز أن هذا يهدم أحد الأعمدة الرئيسية لعملية السلام، تحسين الوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين، وأن العقاب ينزل بأبرياء.

ويترك شيمون بيريز الحبل على الغارب للجيش لكي يضرب الإرهابيين، لكن تحديد الأهداف صعب بسبب سرّية الحركات المسلّحة الإسلامية. وإدارة كلينتون عازمة على تقديم كل دعمها له لأجل إنقاذ عملية السلام. والحال أن إيران هي التي يجري تحديدها الآن بوصفها العدو الرئيسي، كما يؤكد ذلك دينيس روس:

إن بلدًا كإيران، التي تستخدم الإرهاب كأداة لسياستها، يجب عزله، كما يجب عزل وفضح من ينفذون هذه الأعمال الإرهابية.

والرهان هو كسب مشاركة الأوروبيين في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، بينما يتمسك الاتحاد الأوروبي بـ«حوار نقدي» يهدف إلى العمل على تطوير مواقف الجمهورية الإسلامية.

وتنفي طهران أي انخراط لها في الهجمات المرتكبة في إسرائيل كما تنفي أنها قدمت أي تمويلات لحماس. والأرجح أيضًا أن هذا صحيح، لأن الحركة الإسلامية تمول نفسها قبل كل شيء من خلال تبرعات الدياسبورا الفلسطينية وجمع أموال من مسلمي العالم بأسره. وبالمقابل، فإن حزب الله يعبر علنًا عن سعادته بالمساعدة المالية والعسكرية التي تقدمها له إيران.

ويقنع روس وكريستوفر كلينتون بتنظيم قمة تجمع قادة الدول العربية وغير العربية لشجب الإرهاب وإنقاذ عملية السلام. والمراد هو إطلاع المجتمع الإسرائيلي على أنه «ليس وحيدًا في المحنة».

والحال أن حسني مبارك، وهو أول من يجري الاتصال به، إنما يقترح عقد القمة في منتجع شرم الشيخ، في سيناء، والذي يتمتع بالبنى التحتية الضرورية (مطار دولي خاصةً) وتسمح عزلته النسبية بضمان الأمن على نحو أفضل. أمّا

الأمير بندر بن سلطان، الذي جرى التشاور معه، فهو يؤكد دعم العربية السعودية ومشاركتها. ثم يجري إرسال دعوات. ويعلن ثلاثون بلدًا مشاركتهم، لكن سوريا تمتنع، ويحذو لبنان حذوها. ويرجع خيار دمشق إلى خيبة أملها حيال قطع المفاوضات. وخلال القمة، ستجري مطالبة السوريين بالقيام من دون أي مقابل بوضع حدٍّ لوسائل الضغط التي يحوزونها في مواجهة الدولة العبرية: التحالف مع إيران، حزب الله، المعارضة الفلسطينية لعملية السلام.

وإيران هي المستهدفة على نحو واضح بشكل متزايد باطراد، كما يشير إلى ذلك بيريز:

> إيران اليوم مركز الإرهاب، مركز الأصولية، مركز التخريب. إنها أخطر من النازية، لأن هتلر لم يكن يملك القنبلة النووية.

ويحتج اليمين الإسرائيلي على التدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية والذي يشكله دعم كهذا من جانب إدارة كلينتون لحكومة حزب العمل.

وفي نهاية المطاف، نجد أن ٢٦ بلدًا بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يحضرون، في ١٣ مارس/ آذار ١٩٩٦، إلى مؤتمر «صانعي السلام»، وهو العنوان الذي اقترحته مصر بديلاً عن عنوان «مكافحة الإرهاب».

ومن بين ضيوف مصر الأكثر مهابة يبرز بل كلينتون وشيمون بيريز، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية والملك حسين، عاهل الأردن، والملك الحسن الثاني، عاهل المغرب، وجاك شيراك، رئيس الدولة الفرنسية، وبوريس يلتسين، رئيس الدولة الروسية، والمستشار الألماني هيلموت كول ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور. ومن بين البلدان الغربية، تحضر أيضًا كندا وإيطاليا وأيرلنده والنرويج وإسبانيا وتركيا واليابان. وبلدان الخليج البترولية ممثلة على المستوى الوزراي، فيما عدا قطر، التي لم تستجب للدعوة. وكان منظمو القمة قد استبعدوا العراق والسودان وليبيا وإيران بسبب دعمهم للإرهاب.

والقمة بمعناها الدقيق لا تدوم سوى ثلاث ساعات، فالمهم قبل كل شيء هو الصورة الجماعية الرمزية. ويَثْبُتُ الأوروبيون على موقفهم حيال إيران. ويُكثر كلينتون من أمارات الدعم والتعاطف حيال الشعب الإسرائيلي الموجوع. ويتلقى

عرفات التهنئة على موقفه ضد الإرهاب، إلاّ أن من غير الوارد الضغط على إسرائيل كيما تخفف المكابدات الفلسطينية. وقد استبعد شيمون بيريز أي رفع قريب للحصار. ويُعرب بل كلينتون عن الأسف لاستخدام هذا «العقاب الجماعي»، لكنه يعتبره «ضروريًا» في فترة الهجمات. ويدعو بيريزُ إلى عمل ضد إيران:

الإرهاب ليس من دون اسم. إنّ له اسمًا وعنوانًا. وله حسابات في البنوك وبنية تحتية وشبكات مستترة على شكل منظمات خيرية. ويقوده بلد، هو إيران.

إن النظام الإيراني هو الذي يُلقّن العنف والتعصب ويشجع عليهما ويصدّرهما. لقد أصبحت طهران عاصمة الإرهاب. ويجب استخلاص الاستنتاجات الدولية من ذلك [...].

إن الإرهاب لا يعرف حدودًا، وهذا هو السبب في أن الحدود لا يجب أن تَحُدّ من عملنا الرامي إلى سحق الأفعى الإرهابية.

ويكرر البيان الختامي[٣٣] التعبير عن دعم عملية السلام ويدعو إلى تنسيق للسياسات ضد الإرهاب. ويظل النصُّ غامضًا، لأن أي بلد لا يُذكَرُ بالاسم (لا سوريا ولا إيران). ويتحدث البيان عن «الحاجات الاقتصادية الملحة» للفلسطينيين من دون الإشارة إلى مَنشأها.

وفي غمرة ذلك، يحضر بل كلينتون اجتماعًا لمجلس وزراء الحكومة الإسرائيلية. كما يشدّد على مدى أهمية أمن إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة. ويجري تقديم مساعدة مالية خاصة تزيد عن مائة مليون دولار لأجل مكافحة الإرهاب. كما تجري دراسة إمكانية ميثاق دفاعي بين البلدين، إلاّ أنهم يصطدمون بمشكلة الترسانة النووية الإسرائيلية، المعتَبَرَة غير موجودة. والآن تطرح الحكومة الإسرائيلية كشرط لاستئناف المفاوضات مع سوريا شجبًا صريحًا للإرهاب يَصدر عن هذه الأخيرة. وفي استطلاعات الرأي، يسترد حزب العمل التفوق بالنسبة للانتخابات التي من المقرر أن تُجرى في ٢٩ مايو/ أيّار.

ويؤيد مسؤولو السلطة الفلسطينية الأطروحة التي تتحدث عن دور إيران في الهجمات الأخيرة. وهم يزعمون أنهم وجدوا الدليل على ذلك خلال التفتيشات المختلفة التي تم القيام بها في الأوساط الإسلامية. وهذا يسمح بتبرئة قيادة حماس وقيادة كتائب عز الدين القسّام من أي تورط مباشر. ويدور الحديث عن وجود تشكيلٍ ثالث، يسمّى بالنظام الخاص أو السرّي، ما يشكل بالتأكيد ذكرى لمنظمات

الإخوان المسلمين السرّية القديمة. وقد يكون اكتسب استقلالية واحتفظ بصلات مع إيران، التي قد تكون أصدرت الأمر بالانتقال إلى الفعل سعيًا إلى تقويض عملية السلام والسلطة الفلسطينية.

ويودُّ شيمون بيريز ارتداء ثوب «السيد أمن». فهو لا يخفف حصار الأراضي إلاً بشكل طفيف ويوضح أن الحصار سوف يستمر حتى إجراء الانتخابات على الأقل. وتُصرِّحُ المحكمة العليا الإسرائيلية بهدم بيوت الإرهابيين، إذ رأى القضاة الثلاثة أن مرتكبي الهجمات ربما كان من شأنهم التخلي عن مهامهم الانتحارية لو كانوا على علم بأن عائلاتهم من شأنها أن ترى بيوتها وقد سويت بالتراب. ويجري توقيف جانب كبير من الطلبة الفلسطينيين المنحدرين من قطاع غزة والذين يدرسون في جامعة بير زيت [بالضفة الغربية] يشتبه بأن لهم علاقة بالإرهاب. أمّا إعادة الانتشار الإسرائيلية في مدينة الخليل فيجري تأجيلها رسميًا *sine die*(×)، وكان من المقرّر بشكل شبه رسمي أن تتم في ١٥ يونيو/ حزيران، بعد الانتخابات الإسرائيلية. وتزداد كثافةُ التعاون الشُرطي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومحمود عباس أحدُ الرجال الرئيسيين وراء هذا الترتيب الأمني.

والاقتصاد الفلسطيني مشلول بالكامل. ولم يعد بالإمكان تداول المنتجات الأكثر أوليّة، كالإسمنت. وينزعج المانحون من تجميد كل مشروعات التنمية. ولم يعد للمساعدات الدولية من وظيفة سوى ضمان بقاء السلطة الفلسطينية. وشعار حزب العمل في الحملة الانتخابية هو: «إسرائيل قوية مع بيريز». وتتركز المنافسة بين بيريز ونيتانياهو، لأنه، لأول مرة، يتم انتخاب رئيس الوزراء من جانب الناخبين بشكل مباشر وبشكل مستقل عن التصويت للأحزاب السياسية.

وفي تلك الأثناء، يشن حزب الله هجومًا واسعًا في المنطقة التي تحتلها إسرائيل، وهو هجوم مصحوب بتصعيد لفظي بين الدولة العبرية والمقاومة الإسلامية. ويهدّدُ أوري لورباني بالكفِّ عن مراعاة اتفاق يوليو/ تموز ١٩٩٣. ويؤكد إيهود باراك أن بلده قادر على ضرب مقاتلي حزب الله من دون إصابة المدنيين. وكما قبل يونيو/ حزيران ١٩٨٢، يجري اعتبار لبنان ملاذًا للإرهابيين.

(×) إلى أجل غير مسمى، باللاتينية في الأصل. ـ م.

وتتحدث الصحافة الدولية في ٢٠ مارس/ آذار عن هجوم إسرائيلي ضد لبنان من المفترض أن الولايات المتحدة قد أوقفته *in extremis*(×)، فهي حريصة على الحفاظ على فرص التوصل إلى سلام مع سوريا. وفي اليوم نفسه، تؤدي عملية انتحارية من جانب حزب الله، هي الأولى منذ أحد عشر شهرًا، إلى مصرع فرد وإصابة فردين في صفوف الجيش الإسرائيلي. وعلى سبيل الانتقام، تقصف المدفعية الإسرائيلية عدة قرى شيعية في خارج المنطقة الأمنية. فيردُ حزب الله بإطلاق النيران على مواقع جيش لبنان الجنوبي. ويشدّد بيان المقاومة الإسلامية على المقصد السياسي للعملية:

> في اللحظة التي يركع فيها الاستسلاميون على باب البيت الأبيض، ألقى أحد مجاهدينا الاستشهاديين جسده على طابور مفجّرًا حزامه الناسف. والمقاومة الإسلامية، بقيامها بهذا الهجوم الانتحاري، إنما تؤكد أنها ستواصل حقها المشروع في تحرير الأرض أيًا كانت حملات الترهيب(××).

والآن يَشرطُ بيريز استئناف المفاوضات مع سوريا بوقف عمليات حزب الله. وهو يهاجم الحكومة اللبنانية وإيران بشكل مباشر، في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٩٦:

> إن الحكومة القائمة في طهران هي حكومة قتلة وإرهابيين. إنها تعمل بكل الوسائل على قتل الإسرائيليين واليهود. [...]. وتزعم الحكومة اللبنانية أنها صاحبة المسؤولية عن كل ما يحدث في لبنان. إننا نطالبها بالبرهنة على صحة ذلك.

وردُ بيروت هو أنه يجب أولاً تطبيق القرار رقم ٤٢٥، ما يعني الانسحاب غير المشروط من الجنوب اللبناني.

وبما أن بيريز متردد في القيام بعملية كبرى في هذه المنطقة، فإنه يحث الأميركيين على زيادة تحذيراتهم لدمشق سعيًا إلى التوصل إلى تخفيف، بل إلى وقف عمليات حزب الله. وهو يَشرطُ استئناف المفاوضات مع سوريا بهذا الوقف. ويرفض النظام السوري أي مشروطية لاستئناف المفاوضات كما يرفض المشاركة في اجتماعات مكافحة الإرهاب التي يتوقعها «صانعو السلام». ولا يريد

(×) في آخر لحظة، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الأميركيون والإسرائيليون الحديث إلاّ عن مكافحة الإرهاب، بينما يريد المشاركون الآخرون أيضًا أن يُدرَجَ في جدول الأعمال مصيرُ السكان الفلسطينيين. وفي نهاية المطاف، يجري الاتفاق على عقد اجتماع عاجل لمؤتمر المانحين الذي ترأسه النرويج، لأجل إطلاق برنامج أعمال كبرى سعيًا إلى تشغيل اليد العاملة العاطلة. ويرى المعارضون الفلسطينيون أن المراد هو إيجاد مُسكِّنٍ يهدف إلى الإبقاء على إغلاق الأراضي.

ويسجل بيريز نجاحًا ديبلوماسيًا مهمًّا بذهابه إلى عُمان وقطر في مستهل أبريل/ نيسان. على أنه يشدّد دومًا من نبرة خطابه. فمن غير الوارد رؤية بناء دولة فلسطينية، والجانب الرئيسي من المستوطنات سوف يظل تحت السيادة الإسرائيلية. وبدعم من باراك، الذي يبدو كزعيم لـ«صقور» حزب العمل، يتحدث عن إمكانية إجراء استفتاء للتصديق على الاتفاق النهائي عندما يتم عقده:

> إن محدّدات هذا الاتفاق القادم واضحة: لا لدولة ثنائية القومية، لا للترانسفير، لا للسيطرة على شعب آخر، يروشالايم عاصمة لإسرائيل، وادي نهر الأردن هو الحد الأمني لإسرائيل والإبقاء على كل المستوطنات القائمة، هذا كل ما هناك.

وحيال الانتقادات الصادرة من اليمين، يردُّ بأن الاستفتاء سوف يحول دون أي تنازلٍ بالغ الأهمية للفلسطينيين.

وفي لبنان، يؤدي إطلاق نيران من مدرعة إسرائيلية إلى مصرع مدنيين لبنانيين اثنين في ٣٠ مارس/ آذار، ما يستثير وابلاً من صواريخ حزب الله على الجليل.ويعترف بيريز بأن ما حدث كان «خطأً». وفي الأول من أبريل/ نيسان، بعد مصرع فتى لبناني سقَطَ ضحية لُغم، يؤدي إطلاق جديد للنيران على كيريات شمونه إلى إصابة ثلاثة عشر شخصًا(٣٤). ثم يسود هدوء هش، تميَّز بزيارة من جانب جاك شيراك. وهذا الأخير يدعو إلى استقلال كامل لبلد الأرز.

«عناقيد الغضب»

في ٩ أبريل/ نيسان ١٩٩٦، يؤدي تفجير قنبلة إسرائيلية بالتحكم فيها عن بُعدٍ إلى مصرع صبي لبناني في الرابعة عشرة من العمر وإلى إصابة ثلاثة أشخاص في قرية برعشيت. وردًا على ذلك، يطلق حزب الله ثلاث زخات من صواريخ

الكاتيوشا على كيريات شمونه، ما يؤدي إلى إصابة ثلاثين شخصًا. ويعترف بيريز بأن العمل الديبلوماسي لم يؤتِ شيئًا، ويعلنُ عن عمليات استهدافية. وبشكل ملموس أكثر، يعلن القائد العسكري لمنطقة شمالي إسرائيل: «إن سكان الجنوب اللبناني المسؤول عنهم حزب الله سوف يجري ضربهم بقسوة أكثر، كما سيجري ضرب حزب الله».

وبالمقابل، يؤكد الشيخ نصر الله أنه «يجب تجنب استهداف المدنيين على الجانبين»، وإن كان يشدّد على «انقضاء الزمن الذي كانوا يقتلوننا فيه من دون أن نردَّ عليهم بالمثل، الزمن الذي كانت فيه بيوتنا وحدنا هي التي تتعرض للدمار»[×]

وفي ١٠ أبريل/ نيسان، عيد الفصح اليهودي، لم تقع أي عملية إسرائيلية، لكن جنديًّا إسرائيليًّا يلقى مصرعه ويُصابُ اثنان آخران في كمين في المنطقة المحتلة.

والحال أن إيهود باراك، على الرغم من كونه وزير الخارجية، هو الذي صاغ العملية: استخدام قوة النيران الإسرائيلية لإحداث كارثة إنسانية ولدفع السكان المدنيين إلى الهرب. فهذا من شأنه إرغام الحكومة اللبنانية وسوريا على تقييد نشاطات حزب الله، ما من شأنه السماح بعودة الهدوء إلى المنطقة الأمنية[٣٥]. ومن المستحيل على بيريز معارضة العسكريين: فهو إن رَفَضَ خطتهم، فسوف تحدث تسريبات مناسبة في الصحافة تشير إلى أنه يضع أمن البلد في المرتبة الثانية. وعلى العكس من ذلك، فلو جرى تطبيق هذه الخطة، فسوف يصبح من جديد «السيد أمن».

ويبدأ الهجوم الجوي الإسرائيلي في ١١ أبريل/ نيسان بغارات على الضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع وجنوبي البلد، ما يؤدي إلى مصرع خمسة أشخاص. ويلجأ سكان المنطقة الشمالية في إسرائيل إلى المخابئ. ويحدد أوري لوبراني النوايا الإسرائيلية:

> لن نرحم أي ملاذ للإرهابيين، سواء كان في بيروت أم في سهل البقاع، به مراكز لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. ولن تعرف بيروت السلام لو جرى قصف كيريات شمونه ونهاريا.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وتُحمِّلُ إدارة كلينتون حزب الله المسؤولية عن الأزمة. وبشكل لا مفرّ منه، يردُّ هذا الأخير بوابل من الصواريخ على شمالي إسرائيل، تتلوه تبادلات لنيران المدفعية في الجنوب اللبناني. ويهرب سكان هذه المنطقة بشكل جماعي إلى الشمال – ما بين ٣٠٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ شخص. ويتعلق نزوح أضيق بالسكان الإسرائيليين القريبين من الحدود اللبنانية. وفي ١٣ أبريل/ نيسان، يسمى الجيش الإسرائيلي عمليته بـ«عناقيد الغضب». والآن تطال غارات قصفه الواسعة البنية التحتية المدنية اللبنانية. وهكذا يجري ضرب واحدة من المحطات الكهربائية الرئيسية للبلد.

ويجري وصف السكان المدنيين بأنهم «درع بشري» لحزب الله. ويتم «نصحهم» عبر البث الإذاعي بالابتعاد حتى يتسنى قصف القرى، بل والمدن في الجنوب اللبناني، كصور. وإذا كان الخطاب العسكري يتحدث الآن عن خسائر جانبية غير مقصودة ويستخدم النظرية الأخلاقية عن «الشرّ الأهون» (فضرب المدنيين شرٌّ، لكنه مقبول إن كان هذا يسمح بالقضاء على قوة العدو)، فإن استراتيجيته تظل في الواقع ثابتة: ضرب السكان المدنيين لفصلهم عن المقاتلين، لأن حزب الله يعمل وفق مبدأ «السمك في الماء»(×) بين صفوف السكان. على أن التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية يبين أن استراتيجية كهذه تفشل دائمًا، في الأمد القصير على الأقل، فالتضحيات تعزز المساندة الأدبية للمقاتلين.

وتقترح فرنسا جاك شيراك وساطتها ويبدأ ايرفيه دو شاريت، وزير الخارجية الفرنسي، جولة مكوكية إقليمية، بينما تجد الدبلوماسية الأميركية نفسها مشلولة بانحيازها غير المشروط إلى السياسة الإسرائيلية. ومن جديد، تمر الولايات المتحدة بفترة انتخابات وإدارة كلينتون مقتنعة بأن بقاء عملية السلام يتوقف على بقاء حكومة بيريز. وقد قبلت التصور العام الذي يذهب إلى وجود إرهاب منظَّم انطلاقًا من إيران وهي تعتبر هذه الحرب الجديدة حربًا ضد الجمهورية الإسلامية أيضًا.

وسرعان ما تصطدم إسرائيل بحدود استخدام القوة. فإذا كانت مكابدات السكان اللبنانيين ملحوظة، فإن قوة نيران حزب الله تظل مع ذلك سليمة وتجد ترجمة لها عبر إطلاق النيران على شمالي الدولة العبرية. وتتردد إسرائيل في

(×) هكذا صاغ ماو زي دونج مسألة الحاضنة الشعبية. – م.

الانخراط في عملية برية قد تجازف بان تؤدي إلى تكــرار لحــرب عــام ١٩٨٢ الكارثية. وإذا كان يبدو، في اللحظة المباشرة، أن بيريز يكسب من جديد أصــواتًا ضمن أفق الانتخابات، فإنه يخسر بالكامل هالته كرجــل ســلام ويبـدد رأســماله السياسي الدولي. وكلما طال أمد العملية، تصبح المكاسب السياسية أقل وضــوحًا، لكن حزب الله لا يبدو أنه على وشك الرضوخ.

وهكذا يوضح أحد القادة السياسيين لحزب الله الخط الاســتراتيجي لحركتـــه، والذي يتمثل في الحفاظ على ردعٍ مضادٍ حيال إسرائيل:

المقاومة الإسلامية تؤدي واجبها، المتمثل في التصدي للعــدوان. وصـــحيح أن هــذا العدوان قد أدى إلى حركة نزوح، لكن المقاومة كانت مضطرة إلى القيام بأعمال انتقامية أليمة حولت المستوطنين [الإسرائيليين] إلى لاجئين. ونحن لدينا معلومات عن عــدد المـــستوطنين الذين نزحوا عن أماكنهم، وهو عدد مساو لعدد اللبنانيين الذين اضطروا إلى النزوح [...].

إن الشيء المهم هو نتيجة المعركة. فإذا نجح العدو الــصهيوني فــي تحقيــق أهدافـــه السياسية، فسوف يكون قد استفاد عندئذ من الحد الأقصى من مساندة الولايات المتحــدة لـــه. لكننا على قناعة تامة بأن العدو لن يتمكن من تحقيق أي هدف من أهدافه. فهو سوف يــضطر إلى الارتداد على عقبيه مغلوبًا وسوف يدفع لعدوانه ثمنًا جد غالٍ [...].

وتجربتنا مع الإسرائيليين واسعة والغالب هو من سيكون أطول نَفَسًا. والعدو هــو أول من سوف يرضخ [...].

والحد الأدنى المقبول بالنسبة للمقاومة هو تعزيز الاتفاق الضمني الذي جرى في يوليو/ تموز ١٩٩٣ [...].

إن الإسرائيليين هم الذين نسفوا الاتفاق الضمني بشنهم عدوانهم ويجب أن يدفعوا ثمــن ذلك. والآن، لا يوجد أي تحرك. فالأفق السياسي ملبّدٌ تمامًا ولا يبدو أن اتفاقًا جديــدًا بــسبيله إلى التحقق. وعلى أي حال، فإننا لسنا معنيين بالاتفاق الضمني إلاّ بقدر حمايته للمــدنيين. إلاّ أنه إذا كان المدنيون لا يعدُّون بعدُ جزءًا من الخطوط الحمراء، فإننا لسنا مهتمين بعدُ باتفاقات شكلية خالصة[٣٦] (×).

وهدف حزب الله واضح: إثبات قدرته على المقاومة وفرض عودة إلى اتفاق عام ١٩٩٣، ما من شأنه أن يتيح له إمكانية مواصلة حرب العصابات الدائمة التــي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يخوضها ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية. أمّا هدف العملية الإسرائيلية فهو أكثر تشوشًا، إذ يتوزع بين القضاء على حزب الله ومجرد وقف عمليات القصف التي تطال مناطق لبنان الحدودية.

وفي مجلس الأمن، في ١٥ أبريل/ نيسان، تعارض الولايات المتحدة صدور أي قرار معادٍ لإسرائيل. ويرى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة أن هجمات حزب الله هي التي اضطرت الحكومة الإسرائيلية، مرة أخرى، إلى اتخاذ تدابير لحماية سكانها. وفي الساحة، تبذل القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان كل ما في وسعها لنجدة جماعة سكانية غالبًا ما تكون هذه القوة أملها الأخير بالفعل. والحال أن نحو ٦٠٠٠ من سكان الجنوب اللبناني، الذين أرغمهم الإسرائيليون على هجر بلداتهم المعرَّضة للقصف بلا هوادة، إنما يجدون ملاذًا في مواقع الكتائب المختلفة للقوة الدولية والموجودة على طول طرق صغيرة ضيقة متعرجة بين القرى. كما يحاول جنود القوة الدولية تسهيل الإجلاء عن مناطق القصف، معرضين أنفسهم لخطر نيران المدفعية الإسرائيلية.

وكما في عام ١٩٨٢، تغطي الصحافة الدولية الملمات التي تحيق بلبنان، إذ يُكثر الصحافيون من الريبورتاجات انطلاقًا من الجنوب اللبناني المدمَّر، وهكذا يتعرضون للاتهام بالتحيز. ولغياب القدرة على ضرب حزب الله بكفاءة، يوسع الجيش الإسرائيلي مدى هجماته، فيهاجم محطة كهربائية ثانية أو يهاجم مقر نبيه برّي، زعيم حركة أمل. ومن الواضح أن الهدف هو الضغط على المقاومة الإسلامية باستهداف الدولة اللبنانية وعملية إعادة إعمار البلد.

وتبدأ الدبلوماسية الأميركية في الانزعاج من أصداء العملية الإسرائيلية على الرأي العام العربي والدولي. وما يتعرض للتهديد هو كل استراتيجية مكافحة الإرهاب التي وضعت خلال قمة «صانعي السلام»: فالدول العربية مضطرة في الحد الأدنى إلى الامتناع عن المشاركة في الاجتماعات القادمة، في حين أن معاداة الصهيونية ومعاداة الإمبريالية ومعاداة أميركا تتغذى على أعمال التدمير الإسرائيلية، والتي لا يمكنها إلاّ أن تكون مؤاتية لتجنيد أنصارٍ للحركات المعرَّفة بأنها إرهابية.

ويدخل الدبلوماسيون الأميركيون إلى اللعبة، فيحثون هذه المرة على اتفاق مكتوب وأكثر تحديدًا بحيث يحل محل اتفاق عام ١٩٩٣. وحجر العثرة يتصل

بالحق الممنوح لإسرائيل في الرد على النيران ضد قرية قد تنطلق منها نيران حزب الله، كما يتصل بمطالبة إسرائيل بوقف هجمات حزب الله في المنطقة الأمنية. وفي مقابل ما من شأنه أن يكون إنهاءً لعمليات حزب الله، من المفترض أن يتعهد الإسرائيليون بالجلاء عن الجنوب اللبناني في ختام تهدئة مدتها تسعة أشهر، من دون تحديد مصير جيش لبنان الجنوبي.

والأميركيون في تنافس مع الفرنسيين، إذ يعلن ايرڤيه دو شاريت أنه لن يغادر المنطقة من دون التوصل إلى اتفاق. واختلاف المقاربة بين الديپلوماسيتين يتعلق أولاً بالموقع الذي يجب تقديمه لسوريا – موقع بلد موقِّع [على الاتفاق] في نظر الأميركيين، أم موقع مجرد ضامن [للاتفاق] في نظر الفرنسيين، الحريصين على صون استقلال لبنان–، ثم إقامة آليات للمراقبة. وبشكل أعم، فإن هدف الديپلوماسية الفرنسية هو التوصل إلى إضفاء طابع رسمي على اتفاق عام ١٩٩٣.

وفي غضون أسبوع واحد، أدت العمليات الإسرائيلية إلى مصرع أربعين شخصًا في صفوف السكان اللبنانيين. والحال أنه ضمن هذا السياق يسقط، في صباح ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٦، صاروخ إسرائيلي على بيت في النبطية، ما يؤدي إلى مصرع أمٍّ لأسرة وسبعة أطفال، بينهم رضيع. ويؤكد المسؤولون العسكريون الإسرائيليون أن البيت المستهدف كان يخص أحد مسؤولي حزب الله وكان ملاذًا لقوة خاصة تتبع التنظيم. وهذا زعم زائف بصورة مزدوجة: فالمالك كان ميكانيكي تراكتورات سافر للحج إلى مكة، وهوية الضحايا تؤكد أنه لم يكن في البيت مقاتلون. وبعد وقت قصير من ذلك في اليوم نفسه[٣٧]، تسقط ٣٨ قذيفة إسرائيلية على موقع للقوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان كان يلوذ به سكان قرية قانا. ويصل عدد القتلى إلى مائة إنسان بينما يصل عدد المصابين إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. وحيال التأثر الدولي، تلجأ الحكومة الإسرائيلية إلى الحديث عن خطأ في إطلاق النار وعن قرب عناصر حزب الله من الموقع. لكن شهود العيان يشيرون إلى وجود طائرة مراقبة من دون طيار ومروحيتين إسرائيليتين قبل إطلاق القذائف بقليل، وهو ما ينفيه الإسرائيليون، وإن كان يؤكده ڤيديو التقطه أحد جنود القوة الدولية. والحال أن الحكومة الإسرائيلية، وقد طالها الإحراج، إنما توضح عندئذ أنه كانت هناك بالفعل طائرة من دون طيار، إلاَّ أنها لم تتمكن من

رصد شيء. ومن المفترض أن الرادارات هي التي حددت موقع مُطلقي صــواريخ قرب موقع القوة الدولية.

أمَّا تقرير التحقيق الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة فهو يشير بوضوح، على الرغم من نبرته المخففة، إلى أن الموقع التابع لمنظمة الأمم المتحدة والــذي كــان يوجد فيه ٨٠٠ مدني كان مُستهدَفًا بشكل متعمَّد (الاحتمال ضئيل فــي أن المــسألة مسألة خطأ في إطلاق القذائف). وعلى أي حال، فإن مسألة معرفــة مــا إذا كــان المدنيون قد استُهدفوا مسألة ثانوية، لأن الهدف، وهو موقع تــابع لمنظمــة الأمــم المتحدة، لم يكن بالفعل هدفًا مشروعًا في ذاته[٣٨]. وهذا التقرير يُقَابَــلُ بــالرفض القطعي من جانب السلطات الإسرائيلية[٣٩]، التي تتمسك بالأطروحة التي تتحــدث عن خطأ في إطلاق القذائف يرجع إلى مؤشرات خرائطية غير دقيقــة. وســوف تنشر الصحافة الإسرائيلية مقابلات صحافية دامغة مع جنود إسرائيليين قاموا بتنفيذ إطلاقات القذائف القاتلة:

> لقد قالوا لنا إننا أنجزنا مهمتنا وإننا كنا جد رائعين وإن الأمر لا يتعلق فــي الواقــع إلاَّ بــ«عَرَبوخيم» [مصطلح عنصري معاد للعرب في اللغة العبرية].

ولن يكون هناك أي عقاب، ولا حتى تسجيل خطأ لهذا المستوى من مستويات الجيش.

وسوف تكون مسألة تقرير منظمة الأمم المتحدة واحدة مــن العوامــل التــي ستؤدي إلى عدم التجديد لبطرس بطرس غالي في الأمانة العامــة لمنظمــة الأمــم المتحدة. وسوف تمارس جماعات الضغط الموالية لإسرائيل نفوذها في هذا الاتجاه، أمَّا مادلين أولبرايت، المندوب الأميركي لدى منظمة الأمم المتحدة، فسوف تجعــل من هذا الموضوع قضية شخصية.

وما يجري تسميته على الفور بــ«منبحة قانا» إنما يندرج في ســجل تــاريخ المقَاتِل على مستوى واحد مع مذابح دير ياسين في عام ١٩٤٨ أو كفر قاســم فــي عام ١٩٥٦ أو صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ (الإسرائيليون لهــم ســجل تقَــاتِلهم الخاص). وفي لبنان، تصبح قانا رمزًا وطنيًا للاضطهاد الإسرائيلي. وقــد جــرى تشييع جثامين الضحايا في جنازات مهيبة في مستهل شهر مايو/ أيَّار.

والصدى الدولي ملحوظ، على الرغم من التعبيرات الإسرائيلية عن «الأسف». ومسألة المسؤولية المباشرة مسألة ثانوية، لأن ما هو مهم هو استخدام القوة. والجيش الإسرائيلي، بهجومه على مجمل البنية التحتية المدنية في الجنوب اللبناني (خزانات المياه مثلاً) وباعتباره المدنيين «دروعًا بشرية»، لم يكن هناك مفر من ارتكابه «أخطاء». وعلى أي حال، فإن الرغبة في خلق كارثة بشرية كانت رغبة معلَنَةً بشكل واضح.

واعتبارًا من هذا، فإن دينامية عملية «عناقيد الغضب» تتكسر، كما تتكسر صورة بيريز كـ«صانع للسلام». وفي ١٩ أبريل/ نيسان، يطالب قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٢ بالوقف الفوري للأعمال العدائية ناجحًا في تحقيق معجزة عدم ذكر إسرائيل أو حزب الله.

وفي حين أن سوريا كانت قد هُمِّشَت خلال قمة شرم الشيخ، فإنها تجد نفسها الآن في مركز اللعبة الدبلوماسية: فالدولة اللبنانية عاجزة عن التصرف، ومن غير الممكن التعامل بشكل مباشر مع حزب الله من دون إعطائه شرعية. وبالمثل، تستطيع الدبلوماسية الفرنسية التعامل مع إيران، وهو أمر محظور على الأميركيين. وفي تلك الأثناء، تستمر عمليات القصف.

ويبدأ وارن كريستوفر ودينيس روس من جديد الجولة المكوكية بين دمشق والقدس، بينما يتوجه الوزراء الفرنسي والروسي والإيطالي والإيراني إلى العاصمة السورية. ولا يريد الإسرائيليون سماع شيء إلا عن الوساطة الأميركية، لكن وزير الخارجية الأميركي لا يتمكن، خلال إحدى زياراته إلى دمشق، من لقاء الرئيس السوري، والسبب المعلن رسميًا هو ضغوط المواعيد - وهو مبرر قد يكون صحيحًا، لأن تحركات المسؤولين الأميركيين لا يُعلَنُ عنها مسبقًا، وذلك لاعتبارات أمنية.

إلاَّ أنه يجري إحراز تقدم في كتابة نصٍّ يلجأ إلى كل حيل اللغة الدبلوماسية. وهكذا، ففي ٢٦ أبريل/ نيسان، يتم الإعلان عن وقف لإطلاق النار بشكل متزامن في القدس من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، وفي بيروت من جانب رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووزير الخارجية الفرنسي ايرفيه دو شاريت. ويَنصُّ الاتفاق غير الموقَّع[٤٠]، والذي يرافق وقف إطلاق النار، على ما يلي:

ترى الولايات المتحدة أنه بعد المحادثات مع حكومتي إسرائيل ولبنان، وفي تشاور مع سوريا، سوف يطبَّقُ لبنان وإسرائيل البنود التالية:

١. لن تقوم الجماعات المسلَّحة في لبنان بهجمات على إسرائيل بمساعدة قذائف الكاتيوشا أو أي نوع من الأسلحة.

٢. لن تلجأ إسرائيل ومن يتعاونون معها إلى إطلاق النار بأي نوع من الأسلحة ضد المدنيين أو ضد أهداف مدنية في لبنان.

٣. بشكل أعم، يتعهد الطرفان بالعمل أيًا كانت الظروف على ألاَّ يكون المدنيون هدفًا للهجمات وألاَّ تكون المناطق المأهولة بالمدنيين هدفًا للهجمات وألاَّ يجري استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية كمنطلقٍ لشن هجمات.

٤. لن يكون بوسع أي بند في هذا الترتيب منع طرف من ممارسة حقه في الدفاع المشروع، وذلك من دون الإخلال بهذا الترتيب.

يتم إنشاء فريق مراقبة، يتألف من الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا، كما من الطرفين، لبنان وإسرائيل. وسوف تتمثل مهمته في مراقبة تنفيذ الترتيب المبيَّن أعلاه. وسوف تُعرَضُ الشكاوى على فريق المراقبة. وفي حالة ادعاء وقوع انتهاك للترتيب، سوف يتعين على الطرف الشاكي تقديم شكواه في غضون أربع وعشرين ساعة. وسوف يحدد فريق المراقبة إجراءات التعامل مع الشكاوى(×).

وليس لهذا أن يمثِّل حلاً دائمًا. فسوف تعمل الولايات المتحدة على استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا ولبنان في مناخ استقرار وسكينة.

نهاية حكومة بيريز

تصل الحصيلة البشرية لعملية «عناقيد الغضب» إلى ١٦٤ قتيلاً على الجانب اللبناني وعدد معين من المصابين على الجانب الإسرائيلي. والحال أن حزب الله، بحكم أنه لم يجر القضاء عليه أصلاً، بل بحكم أنه قد احتفظ بالجانب الرئيسي من قواته، إنما يمكنه اعتبار نفسه منتصرًا، لاسيما أن اتفاق ٢٥ أبريل/ نيسان يستعيد الجانب الرئيسي من مواقف الحزب. ووجود فريق مراقبة يحد أصلاً من قدرات الضرب الإسرائيلية بإيجاده شكلاً من أشكال التحكيم الخارجي. وقد كسرت مأساة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

قانا الدينامية التي حفزتها قمةُ «صانعي السلام»، إذ يتم الردُّ على وقــوع ضــحايا للهجمات في إسرائيل بإيقاع ضحايا لغارات القصف الإسرائيلية. وإيران وســوريا، بدلاً من أن تكونا معزولتين، أحرزتا عودةً إلى صدارة المشهد الدولي.

ويضع اليمينُ الإسرائيلي حدًّا للهدنة السياسية: فهو ينتقد بحدَّةٍ فــشل حكومــة حزب العمل. ولو صدقناه، فقد كان من المفترض على هذه الحكومة أن تمضي إلى حد القيام بعملية برية للقضاء على حزب الله قضاءً مبرمًا. وعندئذ، عبثًــا يحــاول حزب العمل التذكير بالعواقب الوخيمة لحرب عام ١٩٨٢. والحال أن استطلاعات الرأي إنما تعيد وضع المتنافسين في الانتخابات على قدم المساواة.

وقد أدت العمليات في لبنان إلى إرجاع تحقيق تقدم بشأن الملــف الفلــسطيني إلى الوراء. وفي ٢٢ أبريل/ نيسان، تسنى للمجلس الــوطني الفلــسطيني الحــادي والعشرين الانعقاد في غزة، حيث جرى التصريح بالحضور إلى هناك لعدد معــين من الأشخاص المطلوبين من جانب إسرائيل، بينهم أبو العباس (المتورط في قضية أكيلي لاورو)، وأبو داوود (المتورط في أخذ رهائن في ميونخ فــي عــام ١٩٧٢) وليلى خالد (الأيقونة القديمة للثورة الفلسطينية ولعمليات خطف الطائرات). ومــن الواضح تمامًا أن المعارضة الفلسطينية تمارس سياسة المقعد الخالي [الامتناع عــن الحضور].

وبعد ثلاثة أيام من المناقشات، بينها بضع ساعات فقــط خُصِّــصت لــصميم الموضوع، يوافق «برلمان منظمة التحرير الفلسطينية» بأغلبية ٥٠٤ أصوات فــي مقابل ٥٤ صوتًا وامتناع ١٤ عضوًا عن التصويت على تعديل الميثاق الفلــسطيني المعتَمَد في عام ١٩٦٨: إذ يجري إلغاء كل المــواد المتعارضــة مــع خطابــات الاعتراف المتبادل الصادرة في عام ١٩٩٣. كما تشير الديباجة إلى قرارات منظمة الأمم المتحدة المختلفة، خاصة القرار رقــم ٢٤٢ والقــرار رقــم ٣٣٨ وإعــلان الاستقلال الذي تمت الموافقة عليه في الجزائر العاصمة في عام ١٩٨٨ واتفاقــات الحكم الذاتي المعقودة مع إسرائيل. وباختصار، فإن المجلس الــوطني الفلــسطيني يتبنى مجمل السجل الحقوقي لعملية السلام. وقد أحسن عرفات تدبير الأمور: فهــو الذي اختار الــ ٩٨ عضوًا الممثلين للضفة الغربية وقطاع غزة، والذين يُــضافون إلى نواب السلطة الفلسطينية المنتخَبين الــ ٨٨[٤١]. وهكذا أمَّنَ لنفسه أغلبية واسعة

في داخل أعضاء المجلس الـ ٦٦٩. ويجري الإعداد لميثاق جديد، إلاّ أنه يجري انتظار التوصل إلى الاتفاق النهائي مع الإسرائيليين، المتوقع حدوثه في عام ١٩٩٩، حتى تتم كتابته.

والحال أن ياسر عرفات إنما يتوصل، بفضل سعة حيلته في المناورات، إلى تكريس نفسه في مناصبه الثلاثة: قائد فتح، أهم الحركات الفلسطينية ؛ رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب من الشعب ؛ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي مستهل شهر مايو/ أيّار، يقدم «حكومتـ»ـه، التي تضم شيوعيًّا قديمًا وإسلاميًّا، بل وأحد المعارضين القدماء لنهجه السياسي. ومن الواضح تمامًا أنه ينوي تركيز كل السلطات بين يديه.

ثم يجري استقبال عرفات في واشنطون، حيث يلتقي بالرئيس كلينتون. ويهنئونه على عمله في مكافحة الإرهاب. ولا يعود البرنامج الانتخابي لحزب العمل يتحدث عن الاعتراض القاطع على إقامة دولة فلسطينية، فهذه المسألة موضع مفاوضات.

وفي موعد ٥ مايو/ أيّار المقرَّر، يبدأ ما يجب له أن يكون مفاوضات بشأن الوضع النهائي. ويرأس كل من أبو مازن وأوري سافير وفده. وتشير الكلمات الافتتاحية إلى اتساع الخلافات. إذ يذكِّرُ أبو مازن بقائمة التعهدات التي لم يف بها الإسرائيليون (المرور الآمن بين غزة والضفة الغربية، إخلاء سبيل الأسرى، إعادة الانتشار الخاصة بالخليل، عودة من شُرِّدوا في عام ١٩٦٧). وهو يشدِّد على أن «توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي والحصار تتعارض مع السلم»[×]. ويُفَضِّل سافير التشديد على أن إسرائيل «سوف تواصل التطبيق الكامل للاتفاق المرحلي»، الذي «لا يُعَدُّ مثاليًّا»، لكنه «يشكل تغيرًا ثوريًّا في تاريخ العلاقات [الإسرائيلية – الفلسطينية]». فكل ما جرى منذ ثلاث سنوات يثبت أن «الاتجاه» الذي سارت فيه الأحداث «لا سبيل إلى الرجوع عنه».

ويعلن الفلسطيني: «لقد اعترفنا بدولة إسرائيل، وقد حان الوقت لكي تزيل إسرائيل العقبات الموضوعة على طريق استقلالنا ودولتنا»[×]. وفيما يتعلق بهذه النقطة، يشير سافير إلى أنه إذا كان «من الضروري الفصل بين الشعبين من

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الناحية السياسية لأجل تشجيع التعاون بينهما، فقد يكون بالإمكان أن توجد عدة خطوط للفصل». وهو يبدو صامدًا فيما يتعلق بمسألة القدس: «إن يروشالايم بالنسبة لنا قضية أزلية». ومن غير الوارد أن يلعب الفلسطينيون دورًا سياسيًّا فيها.

وكالعادة، يجري تشكيل لجان مشتركة لدراسة كل ملف كبير ويتم إنشاء قناة اتصال سرية بين رئيسي الوفدين للبتّ في المسائل الحاسمة. وفي ٩ مايو/ أيار ١٩٩٦، يجري عقد اتفاق تكميلي يعلن عن إعادة الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

ويقوم اليمين الإسرائيلي بحملة ضد عملية السلام. والحال أن كليبات الليكود المتلفزة إنما تلعب على الخوف:

> سوف يقوم بيريز بتقسيم يروشالايم وسوف نحيا في خوف. وسوف يقبل بيريز الدولة الفلسطينية ولن نجرؤ بعدُ على ركوب الباصات. وسوف يعطي بيريز الجولان للسوريين وسوف يعودون إلى ضفاف بحيرة طبريه ونحن نحيا في خوف.

وهذه الأصوات التي تتردد على الأسماع ترافقها صورٌ للهجماتُ الإسلامية الأخيرة في القدس وتل أبيب. «هذا ما قادنا إليه الطريقُ الذي اختاره حزب العمل». كما يجري عرض صور بيريز مبتسمًا تمامًا، بل ويده في يد ياسر عرفات. «لقد عَهِدَ بيريز بأمننا إلى هذا الرجل. والليكود سوف يستعيد الإمساك بزمام أمننا».

وينجح نيتانياهو في جمع الأحزاب الدينية السيفاردية والأشكينازية. وهو إذ يعتمد على الهوية اليهودية يهدد الانفتاح على العالم الواسع، وهو الانفتاح الذي يمثله اليسارُ الإسرائيلي. والشعار المطروح هو: «بيبي [كنية نيتانياهو] مناسبٌ لليهود». والمعنى المضمر هو أن بيريز مسرفٌ في ميله إلى العرب وأنه يخون المصالح اليهودية، بل الهوية اليهودية.

ولا يشدّد حزب العمل أكثر من اللازم على عملية السلام، التي لا تزال معالمها النهائية جد غائمة. وهو يُفَضِّلُ التشديد على حزم بيريز في الشأن الأمني (إغلاق الأراضي، «عناقيد الغضب»، إلخ.). وإذا كانت استطلاعات الرأي تُبرز تقدمًا طفيفًا للحزب، فإنه يدرك هشاشته في حالة وقوع هجمات جديدة. ويتهم بيريز

إيران بالسعي إلى حوكها لأجل تمكين اليمين من الوصول إلى السلطة ومن ثم القضاء على عملية السلام. والأميركيون والسلطة الفلسطينية يؤيدون هذه الأطروحة، ما يستثير احتجاجات من جانب الليكود، الذي يتهمهم بالتدخل في الحملة الانتخابية. والأمر كذلك مع تصريحات بعض المسؤولين الأردنيين أو الفلسطينيين أو المصريين أو المغاربة والتي تدعو الإسرائيليين إلى انتخاب بيريز.

وفي ١٣ مايو/ أيّار، يلقى مستوطن شابٌّ من أصل أميركي مصرعه بنيران فلسطينية. وبما أن القوة الخاصة التي قامت بذلك قد جاءت من المنطقة ب، فليس بالإمكان تجريم السلطة الفلسطينية.

ولم تأخذ استراتيجية حزب العمل الانتخابية في حسبانها عواقب الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الإسرائيلي. فحتى الآن، كان الناخبون العرب يصوتون إمّا لصالح حزب العمل، بحكم الزبائنية الانتخابية غالبًا، أو لصالح الأحزاب العربية غير الصهيونية، اليسارية أو ذات الاتجاه الإسلامي. والحال أن حزب العمل، في لحظة يشعر فيها بالحساسية تجاه اتهامه بالاعتماد على النواب غير اليهود للاحتفاظ بأغلبيته في الكنيست، لا يريد الظهور بوصفه حزبًا يميل إلى العرب. والعرب الإسرائيليون يتحررون. وشخصية كاللامع والمستَفِزّ عزمي بشارة تُنازع الهوية اليهودية للدولة لتدعو إلى مساواة بين جميع مواطني إسرائيل. والرجل لا يريد أن «يكون ابنـ[ـه] اليوم، صاحب حقوق أقل في الأرض من أي يهودي من بروكلين أو من كييف يهاجر إلى بلده، إسرائيل»(×). والمراد هو الدفاع عن برنامج عربي خاص في داخل دولة إسرائيل بنبذ التعارض بين اليمين واليسار الإسرائيليين. وبشارة لن يعطي صوته «لرجل يقيم نظام فصل عنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى إذا كان هذا الفصل العنصري أقل حدّةً إلى حدٍّ ما من الفصل العنصري الذي يرتأيه نيتانياهو، فإنه يظل فصلاً عنصريًا»(×). كما أن هناك مشكلات خاصة بـ«الفلسطينيين في إسرائيل»(×). فإذا كان فلسطينيو غزة والضفة الغربية «يقاتلون للعمل على الاعتراف بدولتهم، فإننا نقاتل هنا للعمل على اعتراف دولتنا بنا»(×).

ويوضح بشارة:

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

لقد حان الوقت لكي يكون لدينا برنامجنا السياسي الخاص ومرشحونا نحن. فنحن لم نتمكن قط من صوغ مشروع قومي عربي حقيقي. ولم نجرؤ قط على التصدي لمجرد القيام بتعريف دولة، كان لا بُدَّ لها أن تكون أيضًا دولتنا، لكنها اليوم دولة يهودية *de facto*(×) كما *de jure*(××). (×××)

والناخبون العرب، على الرغم من اندراجهم في الإطار السياسي الإسرائيلي (١٨% من السكان، ١٢% من الناخبين) لديهم حساسية تجاه إغلاق الأراضي المحتلة وتجاه ما شهدته عملية «عناقيد الغضب» من أعمال العنف. وكلما تباهى حزب العمل بمآثر سياسته الحازمة، زادوا من إثارة نفور هؤلاء الناخبين الذين لا غنى عنهم للحصول على الأغلبية في انتخاب مباشر لرئيس الوزراء. ونحن الآن بعيدون عن الإجماع اليهودي – العربي الذي رافق اغتيال رابين. فالحال أن بيريز قد بَدَّدَ رأس المال السياسي الثمين هذا، جرَّاء السياسة التي انتهجها.

وعلاوة على ذلك، فإن عرفات لم يعد يثق بسياسة حزب العمل. ومن الصعب عليه بشكل متزايد باطراد أن يُهَوِّن من شأن تقدم الاستيطان اليهودي في الأراضي وفي القدس. ولدى خروجه من اجتماعه الأخير بشيمون بيريز، قال للمحيطين به الذين حثّوه على دعم حزب العمل: «ولماذا أفعل ذلك؟ إنهم جميعًا سواء»(٤٢). على أنه يدع أبو مازن يتحرك في هذا الاتجاه.

ويتخلف تشكيل لجنة المراقبة في الجنوب اللبناني، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر عودة الصدام جرَّاء نشاطات حزب الله. ولا تتوصل البلدان الخمسة الأعضاء إلى الاتفاق على آماد الرد وآلية أخذ الأصوات وإيقاع التناوب على رئاسة اللجنة. وبسبب استئناف الاشتباكات، يتهم كل طرف الطرف الآخر بانتهاك اتفاق ٢٦ أبريل/ نيسان.

وفي ليلة ٢٩ – ٣٠ مايو/ أيار، تشير النتائج الجزئية الأولية إلى فوز بيريز، ثم ينقلب الاتجاه. وفي النهاية، يحصل نيتانياهو على نسبة ٥٠,٤% من الأصوات

(×) بحكم الواقع، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) من الناحية الحقوقية، باللاتينية في الأصل. – م.
(×××) ترجمة عن الفرنسية. – م.

التي جرى الإدلاء بها. ومن ثم يصبح رئيسًا للوزراء وهو المدعو إلى تشكيل الائتلاف الحاكم.

وقد استحق شيمون بيريز وصفه بالخاسر الأبدي في الانتخابات العامة. فولايته الثانية كرئيس للوزراء كانت سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية. ويتمثل أول هذه الأخطاء في عدم اتجاهه إلى إجراء الانتخابات بعد مصرع رابين مباشرة، ثم التبكير بها بينما كانت المفاوضات مع السوريين والفلسطينيين جارية. وبحكم ذلك، لم تكن هناك نتيجة ليقدمها. أمّا الخطأ الثاني فقد تمثّل في اغتيال يحي عيّاش، وهو الاغتيال الذي أدى إلى إنهاء الهدنة الضمنية مع حماس، التي كانت قد تعهدت بعدم خلق تعقيدات للسلطة الفلسطينية، أي بعدم ارتكاب هجمات. والارتياح لإنزال العقاب بمجرمٍ شيءٌ، والرغبة في إيجاد ردعٍ شيءٌ آخر. والحال أن الاغتيالات الاستهدافية لم تنجح قط في وقف الهجمات ؛ على العكس، إنها تحفزها. وأمّا الخطأ الثالث فقد تمثّل في شن عملية «عناقيد الغضب»، والتي أبطلت مكاسب قمة «صانعي السلام». وقد ظن كثيرون في الشرق الأوسط على الفور أن العمليةِ قد قُرِّرَت على هامش هذه القمة. وكان ذلك هو التفسير الصادر عن سوريا، التي أحست أنها مستهدفة على نحو مباشر بالعملية الإسرائيلية. ولو رضخت دمشق، لخسرت سوريا من دون مقابلِ تحالفها مع إيران ولوجدت نفسها من جديد معزولةً وفي مواجهة إسرائيل، ومن هنا ضرورةُ تَمَسُّكِ حافظ الأسد بموقفٍ حازم. والحال أن مذبحة قانا قد أدت إلى خسارة الأصوات العربية التي لا غنى عنها لانتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وقد أراد بيريز طرح نفسه بوصفه «السيد أمن»، كما كانت عليه الحال مع رابين، لكنه لم يكن يملك الخبرة العسكرية التي لا بدُّ منها لإلزام الجهاز العسكري – الأمني حدوده. على العكس، لقد كان عليه السير في ركابه فيما يتعلق بعيّاش وحزب الله، بينما كان رابين على قناعة بأن من شأن عملية عسكرية في لبنان أن تكون بلا طائل. ومن جهة أخرى، فإن مشروعات بيريز الواسعة بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي قد أزعجت بالأحرى محاوريه العرب وعرّضته لانتقادات من جانب اليمين الإسرائيلي.

وقد تمكّن نيتانياهو من اللعب بورقة الخوف وصدام الثقافات. وهو يَعِدُ بالحصول على السلام من دون ترك الأراضي، كما يَعِدُ بضمان الأمن. وهو إذ

يُحي ائتلافًا يتألف من أحزاب دينية ومن اليمين القومي، إنما يضع هويـــةً يهوديـــةً معرَّفَةً على نحو قويٍّ بشكلٍ إثنيٍّ – دينيٍّ في مواجهة هوية إسرائيلية أكثر التباسًا، على الرغم من أنها مطروحة بوصفها أكثر حداثة.

الفصل الحادي عشر

نيتانياهو في السلطة

ليست سياسة نيتانياهو الحقيقية تجاه الفلسطينيين في الأراضي مختلفة حقًا عن سياسة بيريز الحقيقية. فبالنسبة للاثنين، يشكل اتفاق أوسلو II الحل الدائم. والاختلاف هو في موقفهما من عرفات. ففي حين أن كل واحد من الاثنين يعتبره أداة جاهزة للاستعمال في توجيه الفلسطينيين، يودُ بيريز تملق عرفات بينما يودُ نيتانياهو تخويفه. والطريقة الثانية تتجاوب أكثر مع ذائقات «إسرائيل B» [إسرائيل غير الاشتراكية].

وبالإمكان توقع أن حالة الفلسطينيين الإسرائيليين سوف تتحسن أكثر في ظل حكم نيتانياهو، على الرغم من أن المساواة لغير اليهود ليس مسموحًا بها في نظر الصهيونية. وعلى أي حال، فإن بيجن هو الذي أوقف المصادرة الواسعة للأرض العربية في إسرائيل، وهي المصادرة التي تم القيام بها في عهد حكومة رابين الأولى، ما استثار يوم الأرض الأول في عام ١٩٧٦.

والخلاصة أن بالإمكان توقع سلسلة من الخصخصات وسياسة اقتصادية تتماشى مع ميول البنك الدولي، وإن كان بمزيد من الاهتمام بما بقيَ من المساعدة الاجتماعية والذي من المفترض أن بيريز قد أبداه. وبوجه عام، بالإمكان التأكيد على أنَّ من الأرجح أن تبدي السياسة الإسرائيلية في ظل حكم نيتانياهو درجة كبيرة من التواصل مع السياسات الحقيقية التي اتَّبعها رابين وبيريز (إلاَّ فيما يخص الكلام الديماجوجي).

إسرائيل شاحاك، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦[١]

نيتانياهو

إذا كان نيتانياهو قد قدَّمَ نفسه بوصفه رجلاً جديدًا في السياسة الإسرائيلية، فإن عائلته مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الحركة الصهيونية واليمين الجذري. فجده، الحاخام ناثان ميليكوفسكي، كان واحدًا من الشخصيات الدينية النادرة لليهودية الروسية الملتزمة بشكل جد نشيط بالعودة إلى أرض إسرائيل. وكان بنزايون، والد

نيتانياهو، قد ولد في عام ١٩١٠ في وارسو. وقد استقرت العائلة في القدس في عام ١٩٢٩.

والحال أن بنزايون إنما يقوم بعبرنة اسم العائلة ليصبح نيتانياهو - «هبة الله» - ويلتحق بالجامعة العبرية ليستكمل دراساته. وهو ينتمي إلى الفصيل الأكثر جذرية في الحركة التصحيحية ويشغل على مدار عامين، من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٠، منصب سكرتير جابوتينسكي في الولايات المتحدة. وهو يواصل دراساته هناك ويصبح ممثل الحركة التصحيحية في البلد الديموقراطي الأميركي الكبير. وهو إذ يرى أن إدارة روزفلت لا تفعل شيئًا لإنقاذ اليهود، يتجه إلى القيام بحملة لدى الحزب الجمهوري، مع أن هذا الحزب أكثر ابتلاءً بكثير برهاب الأجانب من الحزب الديموقراطي. إلاّ أن من غير الوارد استقبال اللاجئين اليهود في الولايات المتحدة. والمراد هو إرغام بريطانيا العظمى على إعادة فتح أبواب فلسطين. وبعد قيام دولة إسرائيل، لا يجد بنزايون مكانًا له في المؤسسات الجامعية الإسرائيلية ويرجع إلى الولايات المتحدة، لكن أبناءه الثلاثة يؤدون خدمتهم العسكرية في إسرائيل. والحال أن يوناثان، الأكبر، ثم بنيامين، إنما يخدمان في وحدة من وحدات النخبة، هي سيريت [سرية] متكال (القوة الخاصة لهيئة الأركان).

وقد اندرج بنزايون نيتانياهو في مسيرة عمل جامعي في الولايات المتحدة كمتخصص في دراسات العصر الوسيط العبري. وكان بالأخص مؤرّخًا لأعمال الاضطهاد التي خيضت ضد اليهود من جانب محكمة التفتيش الإسبانية. وهو يرى أن التاريخ اليهودي في الدياسپورا ليس غير سلسلة من أعمال الاضطهاد والمذابح. ومن الناحية السياسية، أكّدَ في مناسبات عديدة أن العرب أعداء لإسرائيل وأنه لا بُدَّ من طردهم من الأرض الإسرائيلية. فهم لا يعرفون سوى القوة ولن يحققوا السلم أبدًا.

وبعد موت يوناثان، بطل عملية عنتيبي، في عام ١٩٧٦، ترجع العائلة للاستقرار في إسرائيل. ويبدو أن بنيامين قد فكّر في البداية في مسيرة عمل في الولايات المتحدة، التي يعرف تمامًا لغتها وثقافتها. ومن المفترض أنه حصل على الجنسية الأميركية أو فكّر في الحصول عليها. وجرّاء تأثره العميق بالشخصية الحيوية لأبيه[٣]، الذي سيحيا حتى يبلغ عمره مائة عام وعامين (مات في ٣٠

أبريل/ نيسان ٢٠١٢)، فإنه يعمل أولاً في الصناعة الخاصة ويهتم بمعهد يوناثان لدراسة الإرهاب، وهو المعهد المهدى لذكرى أخيه.

ومركز الأبحاث هذا، غير الحكومي من الناحية الرسمية، هو في واقع الأمر مركزٌ وثيقُ الارتباط بالطبقة السياسية الإسرائيلية. ويضم مجلس إدارته شخصيات مهمة من اليسار كما من اليمين: جولدا ميئير، موشيه دايان، شيمون بيريز، إسحق رابين، عيزر ڤايتسمان، مناحم بيجن، آرئيل شارون. ومنجزه الرئيسي هو عقده، في يوليو/ تموز ١٩٧٩، لمؤتمر في القدس حول الإرهاب الدولي[٣]. إذ نجد في المؤتمر شخصيات ظهرت خلال الحروب المعادية للاستعمار، كچاك سوستيل، الذي يضع في سلة واحدة جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومناضلي حرب العصابات في روديسيا، وإن كنا نجد بالأخص تشكيلة ممثّلين مرتبطين بحركة المحافظين الجدد، كهنري چاكسون وريتشارد پايپس ونورمان پودورتز وخبراء في الإرهاب يقدمون أنفسهم بهذه الصفة إلى هذا الحد أو ذاك. ويشارك في المؤتمر شخصيات كچورج هـ. و. بوش. وفي تاريخ معاداة الإرهاب[٤]، تُعَدُّ هذه اللحظة لحظةً جوهرية، فهي اللحظة التي جرى فيها إنتاج خطاب جديد. فحتى مستهل سبعينيات القرن العشرين، كان التصور السائد هو التصور الخاص بالصراع المعادي للانتفاضات والذي صيغ في سياق الحروب الثورية وحروب التحرر الوطني[٥].

والهدف المعلَن لهذا المؤتمر هو العمل على اعتماد إطارٍ مرجعي جديد: إظهار أن الإرهاب حركة مثلما هو تاكتيك، وأنه خطر يستهدف بشكل مباشر «الحضارة»، «الديموقراطية»، الغرب، وأن الاتحاد السوڤييتي هو الذي يدبره سرًّا. أمَّا من ينفون هذا الواقع فهم المغفَّلون الذين يتلاعب بهم التضليل الذي تقوم به موسكو. وليست هناك ضرورة للاهتمام بالأسباب التي تحفز الإرهاب ولا بالمشاريع السياسية التي يدافع عنها ؛ والإرهاب هو بالدرجة الأولى تعبير عن الهمجية. وسبب الإرهاب هو الإرهاب. ومن شأن قيام دولة فلسطينية أن يوفر للإرهاب الدولي إمكانات لا نظير لها إلى جانب الإمكانات التي يتمتع بها الآن. والحال أن إدوارد تيلر، أب القنبلة الهيدروچينية الأميركية، إنما يوجه إلى المؤتمر وثيقة حول الخطر النووي: من غير المرجح إلى حدٍّ بعيد أن يتمكن الإرهابيون من

صنع قنبلة نووية في جراج، إلاَّ أن من المفترض أن بوسع دولة تحوز السلاح النووي تزويدهم بواحدة منها سرًّا، متحررةً بذلك من منطق الردع النووي[٦]. وهو يستعيد هنا تصورًا كان قد طرح خلال الحرب الباردة[٧]، وهو التصور الذي يذهب إلى أن السوفييت قد يقومون بإدخال سلاح نووي صغير إلى الأرض الأميركية. وقد رُؤي آنذاك أن هذا مستحيل بحكم منطق الردع. وفي سبعينيات القرن العشرين، كانت هناك بضع حالات ابتزازٍ نووي، لكنها كانت ذات طبيعة غوغائية وليست سياسية.

والحاصل أن الرؤية التآمرية التي تتهم الاتحاد السوفييتي إنما ترتبط بالخلط بين التضامن الذي يربط بين الحركات المختلفة المعادية للإمبريالية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، من جهة، وقيام الـ KGB [لجنة أمن الدولة] بالاستخدام الفعلي، في إطار الحرب الباردة، لمنظمات معينة تمارس إرهابًا ارتزاقيًّا (جماعة كارلوس مثلاً).

وفي الأعوام التالية، يواصل نيتانياهو طرح نفسه كخبير في الإرهاب في مؤلفاتٍ لا تتميز بأصالة كبيرة وتستعيد الأفكار المألوفة لمن تدخلوا بالحديث عن هذا الموضوع[٨]. وهو يُعَرِّف الإرهاب بأنه «هجوم متعمَّد ومنهجي على المدنيين لحفز الخوف سعيًا إلى تحقيق غايات سياسية»[٩]. وهو إذا كان يعترف بوجود إرهاب «داخلي» (*domestic*)، في أوساط اليمين الارتيابي والعنصري الأميركي مثلاً، فإنه يحرص على بيان وجود إرهاب دولي، كان مدعومًا في السابق من جانب الاتحاد السوفييتي المتحالف مع بلدان عربية، وتمثله الآن الحركاتُ الجهادية الإسلامية. وهو يرى أن ممَّا لا بُدَّ منه النضال ضد الإرهاب بكل الإمكانات وعدم قبول أي عذر له. وبانعدام التماسك المنطقي المميز لهذا النوع من الأدبيات، يزعم نيتانياهو أن الهجوم على مشاة البحرية الأميركية في بيروت في عام ١٩٨٣ يشكل عملاً من أعمال الإرهاب (في حين أن الضحايا لم يكونوا مدنيين). وهو يرى أن إيران وحزب الله والمنظمات التي تدور في فلكهما قد حلت محل الشيوعية والفاشية العربية الجامعة كقوة محركة للإرهاب الدولي. فبعد الهزيمة السوفييتية في أفغانستان، قامت أمميةٌ إرهابية سنية. وإسرائيل والغرب أعداؤهما مشتركون. وجنود الإسلام الكفاحي وجنود النزعة العربية الجامعة لا يكرهون الغرب بسبب

إسرائيل ؛ فهم يمقتون إسرائيل بسبب الغرب[١٠]. وعدواهم تصل إلى الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. أما منطقة غزة المحصورة، والتي خلقتها اتفاقات أوسلو، فقد أصبحت قاعدة للإرهاب. ويدق نيتانياهو ناقوس خطر امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا وإمكانية قيامها بتسليمه لجماعات إرهابية قد تستخدمه ضد نيويورك أو إسرائيل.

وقبل التفرغ للانخراط في السياسة، عمل نيتانياهو في السلك الديبلوماسي الإسرائيلي، حيث أثبت براعته الدعائية في مخاطبة الرأي العام الأميركي. وهو مندوب لدى منظمة الأمم المتحدة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٨، قبل دخوله الليكود. وهو يصعد بسرعة في داخل هيراركية الحزب بفضل سعة حيلته في المناورة وبفضل مواهبه التواصلية، ويتفوق على «أمراء الليكود»، أبناء مؤسسي الحركة.

وفي عام ١٩٩٣، يعرض نيتانياهو رؤيته للعالم في كتاب مكرَّسٍ لمكانة إسرائيل بين الأمم[١١]. وما نحن بإزائه هو تركيبٌ لحصاد قرن من الدعاية الصهيونية، مع بضع غرائب، كالزعم بأن اليهود كانوا لا يزالون أغلبيةً في فلسطين وقت الفتح العربي لها في القرن السابع. وهو يفترض أن العرب قد اتجهوا آنذاك إلى استيطان منهجي، حيث أنشأوا مستوطنات مسلَّحة وصادروا الأراضي والممتلكات اليهودية. وهكذا فإن اليهود ليسوا هم الذين اغتصبوا أرض العرب، بل إن العرب هم الذين اغتصبوا أرض اليهود[١٢]. ونجد هنا ثمار مخيلة داعية يُسقط المجريات الواقعية للقرن العشرين على القرن السابع إسقاطًا عكسيًّا[١٣]. فمن المعروف أنه في العصر البيزنطي بقيت جماعات سكانية يهودية في الجليل (ولكن ليس في بقية فلسطين) وأنها قد تحولت فيما بعد إلى اعتناق الإسلام. وكان الصهيونيون الأوائل، ومن بينهم بن جوريون، قد تساءلوا عما إذا كان بالإمكان إرجاع الأحفاد العرب البعيدين [لهذه الجماعات السكانية اليهودية] إلى ديانة أسلافهم المفترضين[١٤]. وقد قام الرومان ثم المسيحيون بحظر أي وجود لليهود في القدس ؛ والحال أن المسلمين هم الذين سمحوا لهم بالعودة إلى المدينة المقدَّسة. وهذا المختصر التأريخي يسمح باختزال عدد القرون التي من المفترض أن اليهود لم يكونوا فيها أغلبية من عشرين قرنًا إلى اثنى عشرة قرنًا. وهكذا تظهر الصهيونية بوصفها مساوية للاسترداد المسيحي في إسبانيا.

والتطور التاريخي التالي هو استعادة لخطاب صيغ منذ عقود. فإسرائيل ليست سبب مشكلات الشرق الأوسط، وليست هناك «مركزية فلسطينية». فالأصل الحقيقي للنزاع هو الرفض العربي للاعتراف بإسرائيل أيًا كانت حدودها[١٥]. والأردن هو الدولة الفلسطينية الحقيقية ؛ وليس بالإمكان أن توجد دولة فلسطينية ثانية. ويهودا والسامرة هما «سوديت» إسرائيل، ومن ثم فإن حق تقرير المصير لأقلية، وهو الحق الذي يطالب به العرب، إنما تجري مطابقته باستراتيجية النازيين[×]. ثم إن هذا ليس الشيء الوحيد الذي يأخذه العرب عن هتلر. فاليهود لهم الحق التاريخي في العيش على أرض أسلافهم. وجعل هذه الأرض أرضًا خالية من اليهود (*judenrein*) هو، هنا أيضًا، مواصلةٌ للنازية. ومن غير الممكن للسلام الدائم أن يتحقق إلاّ باعتراف العرب بشرعية إسرائيل. إلاّ أنه ليس بالإمكان قيام سلام حقيقي إلاّ بين ديموقراطيات، والحال أنه لا وجود هناك لأي ديموقراطية في البلدان العربية. ومن ثم فإن أمن إسرائيل إنما يتطلب السيطرة على يهودا والسامرة والجولان، ما يعطيها الوقت الضروري للتمكن من التصدي لغزو. إن [يهودا والسامرة والجولان] هي الجدار الذي يحمي الدولة العبرية. وليس هناك من تهديد ديموغرافي عربي، لأن الهجرة اليهودية والنزوح العربي يعوضان عن الإنجابية العربية الأكبر، إلاّ أنه يجب في الوقت نفسه الحد من حجم السكان العرب الموجودين في ظل السيادة الإسرائيلية.

أمّا قطاع غزة فهو لا يشكل خطرًا استثنائيًا بالنسبة للأمن الإسرائيلي. وبالإمكان منحه أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي، وإن كان مع الاحتفاظ بالمستوطنات اليهودية الموجودة فيه. وفيما يتعلق بيهودا والسامرة، فيجب للعرب أن يتمكنوا من إدارة شؤونهم المحلية. لكن هذا الحكم الذاتي لا يمكن تطبيقه إلاّ على المراكز الحضرية، وليس على المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة. ويقترح نيتانياهو تكوين أربعة كانتونات (*counties*) عربية: جنين ونابلس ورام الله والخليل، أي خُمس الأرض، ومن شأن مواردها المائية أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما قد يتمكن الفلسطينيون من بناء ديموقراطية من شأنها أن تكون

(×) بموجب اتفاق ميونخ (١٩٣٨)، تمكنت ألمانيا النازية من ضم إقليم السوديت (في تشيكوسلوفاكيا) إليها. ــ م.

مثلاً يُحتذى بالنسبة لبقية العالم العربي. ومن ثم فإنه يدعو، قريبًا في ذلك من المحافظين الأميركيين الجدد، إلى ديموقراطية فلسطينية، وإن كانت من دون أرض تقريبًا.

وفي ختام عشرين عامًا من السلم، إذا ما أثبت العرب ولاءهم، سيكون بالإمكان عندئذ منحهم المواطنة الإسرائيلية.

والحاصل أن الرؤية الخاصة بتسوية نهائية بحسب نيتانياهو ليست، في جوهرها، جد بعيدة عن رؤية حزب العمل. فالفارق ضئيل فيما يتعلق بطابع الحكم الذاتي المتصوَّر. أمَّا الفارق الكبير فهو يكمن في حجم الأرض التي يتعين تسليمها للفلسطينيين. فضمن نهج خطة آللون، يمضي الأفق إلى ثلثي الضفة الغربية. أمَّا فيما يتعلق بالاتصال الترابي، فهو يتعرض لتهديد خطير بالفعل جرَّاء تقدم الاستيطان اليهودي، خاصة في ظل حكومتي رابين وبيريز. وتَوَافُقُ الآراء كاملٌ فيما يتعلق برفض تقسيم القدس بين الشعبين.

وفي معسكر اليمين الإسرائيلي، كانت هذه الرؤية تعتبر بالفعل مسرفة في ليبراليتها. والأكثرُ جذرية أنصارٌ للضم الكامل ولطرد السكان الفلسطينيين في نهاية المطاف، أو على الأقل طرد سكان الضفة الغربية. والحال أن نيتانياهو بحاجة إلى هؤلاء المتطرفين للتمتع بأغلبيةٍ برلمانية.

تشكيل الحكومة

الآلية الانتخابية الجديدة هي التي أتاحت فوز نيتانياهو. فخلافًا للتوقعات، ساعد التصويت المزدوج على تفتت الأحزاب السياسية. إذ يجري التصويت، بشكل ما، «تصويتًا قوميًّا» بالنسبة لمنصب رئيس الوزراء و«تصويتًا جماعاتيًّا» بالنسبة للكنيست. ويخسر حزب العمل ١٠ مقاعد، لكنه يحتفظ بـ ٣٤ مقعدًا، ما يجعل منه الحزب الأول في البلد. ويحصل ائتلاف القوى اليمينية القومية على ٣١ مقعدًا، مع خسارة مساوية في عدد المقاعد. والرابحون الكبار هم القوى الدينية، إذ تحصل على ٢٥ مقعدًا، بينها ٩ مقاعد لحزب شاس و ١٣ مقعدًا لليمين الاستيطاني المتطرف و ٧ مقاعد لحزب المهاجرين الروس الجدد. وعلى اليسار، يحتفظ حزب ميريتز بـ ٩ مقاعد من المقاعد الـ ١٢ التي كانت له قبل ذلك، بينما يتقدم

الحزبان العربيان فيفوزان بـ ٩ مقاعد، بما يمثل ٧٠% من أصوات الناخبين العرب الذين أدلوا بأصواتهم.

ويحصد نيتانياهو أغلبية كبيرة من أصوات الناخبين اليهود، ومن هنا فوزه في الانتخابات لمنصب رئيس الوزراء، حيث إن العجز الطفيف في التصويت العربي لصالح بيريز ليس كافيًا لتفسير هزيمته (تقدَّم عليه نيتانياهو بفارق ٣٢ ٠٠٠ صوت بينما كان عدد الأصوات الباطلة(×) في المناطق العربية ١٢ ٠٠٠).

ويُكثِر المنتَخَبُ الجديد من التصريحات التطمينية، وإن كان يمتنع عن أخذ تعهدات حازمة. وهو قد شجب عملية السلام، لكنه يقول إنه مستعد للتماشي معها. وقد حفز انتخابه انزعاجات قوية في صفوف المجتمع الدولي. وعرفات، الذي راهن بكل شيء على حزب العمل، هو في حالة صدمة.

وفي اللحظة نفسها التي تُظهِرُ فيها النتائج فوز نيتانياهو، تؤدي عملية لحزب الله إلى مصرع أربعة أفراد في صفوف الجيش الإسرائيلي في جنوبي لبنان. ومن غير الوارد القيام بعمل انتقامي طالما أن الحكومة الجديدة لم تتشكل بعدُ، و، من دونها، لا يمكن إحراز تقدم فيما يتعلق بتشكيل لجنة المراقبة.

والبرنامج الذي يعرضه الليكود على شركائه المحتملين في الائتلاف يستعيد صيغة اللاءات الثلاث: لا لقيام دولة فلسطينية، لا لأي تنازل بشأن هضبة الجولان، لا لتقسيم يروشالايم. كما يرى البرنامج مواصلة الاستيطان ويَنصُّ على أن وادي نهر الأردن سوف يظل الحدود الشرقية للدولة العبرية أيًا كانت نتيجة مفاوضات السلام. وهو يَعِدُ بتقديم كل الأموال الضرورية لبلدية يروشالايم للحيلولة دون تقسيم المدينة المقدَّسة من جديد. وأخيرًا، لن يكون من الوارد عقد اتفاقٍ جديد مع الفلسطينيين إن لم يتعهد هؤلاء الأخيرون بدرء أعمال العنف وبتسليم مرتكبيها. ومع التأكيد على الرغبة في مواصلة عملية السلام، فمن غير الوارد تعديل الوضع القائم الترابي. وفي حين أن نيتانياهو قد شجب اتفاقات أوسلو، فإن بوسعه إدراك أن الكانتونات الأربعة التي اقترحها تتطابق بما يكفي بالفعل مع المنطقتين أ و ب، غير أن تصورًا كهذا يبدو مسرفًا في ليبراليته بالفعل في نظر العناصر الأكثر جذرية في حزبه هو.

(×) أصوات من تركوا بطاقاتهم الانتخابية خالية. ــ م.

والقوى الدينية تستعيد طرح مطالبها المعتادة فيما يتعلق بالإعانات لمؤسساتها ومراعاة قدسية السبت اليهودي وزيادة الفصل بين الجنسين. ولإجبار هذه القوى على الاعتدال، يدع نيتانياهو الحبل على الغارب للتهديد بتشكيل حكومة وحدة وطنية بالاشتراك مع حزب العمل.

وتتشاور الدول العربية فيما بينها وتدعو إلى عقد قمة عربية لمواجهة النهج السياسي الإسرائيلي الجديد. ويوفد نيتانياهو مبعوثين إلى قادة الدول العربية شريكة إسرائيل لتهدئتهم، لكنه يمتنع عن أي اتصال بعرفات.

وفي ١٠ يونيو/ حزيران، يؤدي كمين جديد من تدبير حزب الله إلى مصرع خمسة أفراد وإصابة ثمانية آخرين من الإسرائيليين في الجنوب اللبناني. ومن باب الانتقام، تقصف إسرائيل على نطاق واسع المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية، ما يؤدي إلى مصرع جندي لبناني. ويمتنع حزب الله عن الرد بإطلاق قذائف على الجليل. وفي اليوم نفسه، يلقى مستوطنان يهوديان مصرعهما قرب القدس. وفي ١٦ يونيو/ حزيران، يلقى شرطي إسرائيلي مصرعه في الضفة الغربية.

ومن المفترض أن نيتانياهو يود إضفاء بُعد رئاسي أكثر على منصب رئيس الوزراء وذلك بفضل الانتخاب المباشر، إلاَّ أنه مضطر إلى الدخول في مواءمة مع كبار شخصيات حزبه هو ومع مطالب شركائه في الائتلاف. وتشكيل الحكومة الجديدة يتطلب مجهودات شاقة، ويشهد تعاقبًا للمفاجآت.

ويتم تحديد برنامج الحكومة في ١٦ يونيو/ حزيران ١٩٩٦. وهو ينص، في ديباجته، على أن «الحكومة مؤمنة بالحق الأبدي للشعب اليهودي في إيريتز إسرائيل» («أرض إسرائيل»)، من البحر المتوسط إلى نهر الأردن):

تودُّ الحكومة توسيع دائرة السلام مع جيرانها، مع السهر على أمن الدولة وسكانها.

وسوف تتفاوض الحكومة مع السلطة الفلسطينية لأجل التوصل إلى اتفاق نهائي، شريطة أن يلتزم الفلسطينيون بتعهداتهم التزامًا صارمًا.

وسوف تعرض الحكومة على الفلسطينيين ترتيبًا يسمح لهم بالعيش بحرية في إطار نظام حكم ذاتي.

وسوف تعارض الحكومة إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو أي سيادة أجنبية أخرى غرب نهر الأردن.

وسوف يتعين على أي اتفاق سياسي أن يضمن حفظ وتعزيز الاستيطان اليهودي وضمان ارتباطه بدولة إسرائيل.

وترى الحكومة أن الاستيطان في الجولان وفي وادي نهر الأردن وفي يهودا والسامرة وفي قطاع غزة هو مهمة ذات أهمية قومية.

وتحتفظ الحكومة لنفسها بالحق في استخدام الجيش والقوات الأمنية الأخرى ضد الإرهاب، بحسب الضرورات، وذلك في أي مكان.

وترى الحكومة أن هضبة الجولان منطقة حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل وبالنسبة للحفاظ على مواردها المائية.

ولا بُدّ لأي اتفاق مع سوريا أن يستند إلى حفظ السيادة الإسرائيلية في الجولان.

وسوف تعمل الحكومة على إزالة التهديدات التي تخيم على أمن سكان منطقة شمالي إسرائيل.

وستعمل الحكومة على أن تظل يروشالايم العاصمة الموحّدة غير القابلة للتجزئة لإسرائيل، وستحول دون أي نشاط من شأنه المساس بهذا المبدأ.

وتتعلق بقية البرنامج بمطالب الأحزاب الدينية، أمّا الاتفاقات التي تشكل أساس عملية السلام فلا يُشار إليها.

وفي ١٨ يونيو/ حزيران، يصدّق الكنيست على تشكيل الحكومة الجديدة بأغلبية ٦٢ صوتًا في مقابل ٥٠ صوتًا. ويحصل ديڤيد ليڤي على حقيبة وزارة الخارجية، بينما يحصل آرئيل شارون على حقيبة «وزارة عليا» للبنية التحتية القومية. أمّا فيما يتعلق بإسحق موردخاي، الجنرال السابق الشهير بتأييده للأساليب القاسية، فهي يرث وزارة الدفاع.

وأحد القرارات الأولى للحكومة هو تشكيل مجلس للأمن القومي، وهو إجراء كان قد جرى التفكير فيه منذ وقت طويل لإجادة التنسيق بين مختلف القائمين على تسيير السياسة الخارجية. وهذا يحد بالمثل من صلاحيات ديڤيد ليڤي.

وتشهد القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يومي ٢٢ و ٢٣ يونيو/ حزيران تعارضًا قويًا بين الأردن وسوريا بشأن معاهدة السلام مع إسرائيل. ولم يكن العراق قد دُعيَ إلى القمة. وتتهم سوريا تركيا بتدبير هجمات على أراضيها. والموضوع الملتهب الآخر هو إيران، المتهمة بحوك قلاقل في البحرين. وتلعب مصر دورًا رئيسيًا. ويعرض البيان الختامي المواقف العَربية بشأن عملية السلام:

انطلاقًا من المسؤولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها

القدس العربية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، والانسحاب الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والانسحاب الإسرائيلي الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليًا، وذلك تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ و ٤٢٥، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون إلى استئناف المفاوضات على كل المسارات دون إبطاء.

إن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدفٌ وخيارٌ استراتيجي، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزامًا مقابلاً تؤكده إسرائيل بجدية ومن دون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، وفقًا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدّمة إلى الأطراف.

ويؤكد القادة العرب أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، أو المماطلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر، وأن يضطر كل الدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

كما يؤكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراءً غير مشروع لا يُرَتِّبُ حقًا، ولا يُنشئ التزامًا. وهم يعتبرون أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقًا لاتفاقات جنيف وإطار مدريد، وتعويقًا لعملية السلام، ممّا يتطلب وقف كل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة القدس، وإزالة هذه المستوطنات. كما يؤكدون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، ويشدّدون على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لا يكون إلاّ بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادًا إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، ومن أجل إنجاح عملية السلام على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، يدعو القادة العرب راعيي عملية السلام، والاتحاد الأوروبي واليابان ودول

مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية، والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية، إلى العمل على ضمان عدم إخلال إسرائيل بأسس عملية السلام، ووفائها بالتعهدات التي تم التزامها، سواء بالنسبة إلى الاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أو بالنسبة إلى قضايا مفاوضات المرحلة النهائية، مع مواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. وفي هذا الصدد، أكد القادة ضرورة إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني.

وترفضُ حكومةُ نيتانياهو على الفور «إملاءات» الدول العربية. وأثناء زيارة وارن كريستوفر إلى الشرق الأدنى في ٢٥ يونيو/ حزيران، تجعلُ [حكومةُ نيتانياهو] إدارةَ كلينتون تدفع ثمن تأييدها لشيمون بيريز. إذ يكتفي نيتانياهو بالاستماع إلى المواقف الأميركية بشأن عملية السلام، مرجئًا عرض النهج السياسي الإسرائيلي إلى حين زيارته القادمة إلى واشنطون. وفيما يتعلق بعقد لقاء مع عرفات، يكتفي رئيس الوزراء الإسرائيلي بقول: «إن كان هذا أمرًا جوهريًا بالنسبة لأمن إسرائيل، فسوف أنظر عندئذ في هذه الإمكانية». والحال أن كريستوفر، إنما يشدِّد، بوصفه دبلوماسيًا، على أن «الأمن وحده من دون السلام ليس ممكنًا».

وفي ٢٦ يونيو/ حزيران، يلقى ثلاثة جنودٍ إسرائيليين مصرعهم على أيدي قوة خاصة فلسطينية على الحدود الأردنية. وتتبنى العمليةَ فتحُ – الانتفاضة التي يقودها أبو موسى، والتي تتخذ من دمشق قاعدة لها. ويوجِّه نيتانياهو الاتهام إلى النظام السوري:

هناك عدة بؤر للإرهاب في الشرق الأدنى، أهمها إيران، إلاَّ أن من سوء الحظ أن سوريا تُنَشِّطُ الإرهاب ضد إسرائيل باستخدام الأراضي اللبنانية والأردنية.

ويحاول رئيس الوزراء الإسرائيلي الاستفادة من الهجوم الذي حدث مؤخرًا في الظهران، في العربية السعودية، حيث لقيَ ١٩ جنديًا أميركيًا مصرعهم، لكي يجري النظر في جميع المشكلات من زاوية الإرهاب. ويتلو ذلك تصعيدٌ لفظي، إذ تقوم الصحافة السورية بتشبيه نيتانياهو بهتلر. وسوف ينتهي التحقيق الأميركي بشأن هجوم الظهران إلى مسؤولية حزب الله السعودي، وهو جماعة شيعية تحت التأثير الإيراني[١٦]. على أن أسامة بن لادن، الذي استقر مؤخرًا في أفغانستان،

إنما يثني على الجماعة، من دون أن يتبنى العملية. وبعد وقت قصير من ذلك، سوف يدعو إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة، مؤكدًا أنها تحتل شبه الجزيرة العربية.

ويجري تكليف دور جولد، المستشار السياسي لنيتانياهو، بالاتصال بالفلسطينيين. فيلتقي، من خلال لارشن، بصابر عريقات وأبو مازن. وفي ٢٩ يونيو/ حزيران، يستقبله عرفات فينقل إليه تأكيدًا بمواصلة الحوار مع السلطة الفلسطينية. ويتناول الطرفان قوائم بانتهاكات للاتفاقات المعقودة. ويتمثل أحد أول المطالب الإسرائيلية في الإلغاء الحاسم للبنود المتنازع عليها في الميثاق الفلسطيني. ويرى المفاوضون الفلسطينيون أن هذا ليست له أهمية كبيرة: فالوثيقة وثيقة «تاريخية» ليست لها أهمية عملية ؛ إنها ليست إنجيل منظمة التحرير الفلسطينية ولا هي كتابها الأحمر الصيني أو الأخضر الليبي. ويرى الفلسطينيون أن إلحاح الإسرائيليين المتجدد على هذا الموضوع هو وحده الذي أضفى عليه أهمية[١٧].

ويتواصل إغلاق الأراضي الفلسطينية، مع بضعة تخفيفات بالكاد.

مبدأ نيتانياهو

في مستهل يوليو/ تموز، يبدو مبدأ نيتانياهو واضحًا. فمن غير الوارد قبول مبدأ «الأرض في مقابل السلام»، لا بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة ولا بالنسبة للجولان. والتخلي عن سيناء يكفي لتحديد حجم الانسحاب الذي نَصَّ عليه القرار رقم ٢٤٢. والحال أن نيتانياهو إنما يذهب مستقويًا بهذا الموقف إلى الولايات المتحدة التي يقضي فيها أسبوعًا اعتبارًا من ٩ يوليو/ تموز. وفي تصريحاته العلنية، يخاطب جيرانه العرب بشكل غير مباشر: «إن المنحازين إلى السلم يجب عليهم البرهنة على التزامٍ كاملٍ في مكافحة الإرهاب: فليس بوسعنا المضي قُدُمًا من دون تبادلية». وسوف يتعين على العرب التكيف مع هذا الواقع الجديد وسوف يُجبَرونَ على التصالح.

وفي اللحظة نفسها، يجري تثبيت شارون كوزير للبنى التحتية القومية، ما يتيح له إمكانات لتكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في قلب الضفة الغربية، لا في أطرافها، كما ارتأت ذلك خطة آللون التي يتبناها حزب

العمل. ويتباين هذا مع تدابير الميزانية التقشفية التي اتخذتها الحكومة الجديدة، على حساب الانفاقات الاجتماعية ورواتب العسكريين.

والعلاقات بين نيتانياهو وكلينتون فاترة بالأحرى. فالأول يأخذ على الثاني انخراطه في صف بيريز، والثاني يتهم الأول بالتآمر مع اليمين الجمهوري لتقويض الديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط[١٨]. وبما أن رئيس الولايات المتحدة يخوض حملة من أجل إعادة انتخابه، فليس بإمكانه السماح لنفسه بالدخول في مواجهة سافرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وبما أنه رجل واقعي، فإنه يرصد استحالة التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا بحكم الرفض الإسرائيلي لردِّ الجولان[١٩]. وما يسعى إليه هو العمل على إعادة توطيد مركز عرفات كشريك. وقد أبدى رئيس السلطة الفلسطينية تعاونه في مكافحة الإرهاب ومن الأرجح أن من شأن خلفه المحتمل أن يكون خصمًا لعملية السلام. ويراهن كلينتون على مبارك، الذي يسعى إلى توحيد العرب على موقف مشترك لصالح السلام.

وبدهاء، يحاول نيتانياهو التمايز عن متطرفيه، من أمثال شارون، الذي يريد إنشاء مستوطنات في كل مكان في الضفة الغربية. وهو يبدي عزمه بدء مفاوضات بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، من دون مراعاة مصير جيش لبنان الجنوبي، على ما يبدو، وإن كان شريطة قيام دمشق بنزع سلاح حزب الله. وفيما يتعلق بالاستيطان، فإنه يذكِّر بأنه، في ظل حكومة حزب العمل، ارتفع عدد المستوطنين من ٩٦ ٠٠٠ شخص إلى ١٤٥ ٠٠٠ شخص: «أعتقد أن أحدًا لا يتوقع أن نقوم بأقل ممًا قامت به حكومة حزب العمل». وفيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، فإنه يعلن استعداده لاحترام الاتفاقات المعقودة، لكنه يطالب بإعادة التفاوض على جزء منها، يتضمن الاتفاق – غير المطبَّق- بشأن الخليل. وهو يخاطب رئيس الولايات المتحدة بنبرة متعالية، بحيث إن الأخير سيبدي الملاحظة التالية لمرؤوسيه: «إنه يظنُّ أنه القوة العظمى وأننا موجودون هنا لتنفيذ ما يطلبه»[٢٠].

أمَّا أداؤه أمام الكونجرس فهو يُقابل باستحسانٍ بشكل خاص وبالتصفيق في عدة مرات. ويلعب نيتانياهو بدهاءٍ على كل الأوتار الحسَّاسة: الإرهاب بعد هجوم الظهران، الخطر النووي الإيراني، حفز الديموقراطية، حيث تمثل إسرائيل هذه الأخيرة في مواجهة الديكتاتورية التي تجسِّدها سوريا.

وإذا كانت الطائفة اليهودية الأميركية تصوت في غالبيتها العظمى لصالح الحزب الديموقراطي وتميل إلى التماهي مع حزب العمل الإسرائيلي بأكثر مما إلى التماهي مع الليكود، فإن اليمين الجمهوري، خاصة جماعة المحافظين الجدد جد المؤثرة، إنما يتألف من أنصار متحمسين لليكود ولنيتانياهو. وهذا الأخير، الذي قضى سنوات عديدة في الولايات المتحدة، يجيد استخدام وسائل الإعلام الأميركية.

وأمام مبارك، الذي يعمل على انبثاق موقف عربي موحَّد، نجد أن نيتانياهو، وهو في زيارة إلى القاهرة في ١٨ يوليو/ تموز، إنما يتراجع ظاهريًا. وهو يُكثر من التعبيرات الغامضة:

> نحن ملتزمون باحترام مرجعية مؤتمر مدريد. هذا كان نهجنا دائمًا: ما من شروط مسبقة [...]. أمَّا فيما يتعلق بمبدأ «الأرض في مقابل السلام»، فهناك تفسيرات مختلفة وسبل مختلفة لتطبيقه.

لكنه يبدي إيثاره لصيغة «السلام في مقابل السلام»: «حتى يتم التوصل إلى سلام دائم، يجب أن نطرح أولاً وقبل كل شيء الحلول الأمنية».

ويعرب الرئيس مبارك عن تفاؤله بالنسبة للمستقبل. وعليه هو نفسه الذهاب إلى واشنطون في أواخر الشهر لإعادة التفاوض على المساعدات الأميركية لمصر، وهو يدرك أنه، طالما أن الفترة الانتخابية مستمرة في الولايات المتحدة، فإن من غير الممكن حدوث مواجهة بين إدارة كلينتون والحكومة الإسرائيلية.

وفي ٢١ يوليو/ تموز، جرى تبادل لأسرى وجثامين بين إسرائيل وحزب الله. فهذا الأخير يخلي سبيل ١٧ فردًا من رجال ميليشيا جيش لبنان الجنوبي ويسلِّم جثماني عسكريين إسرائيليين. وتفرج الدولة العبرية، من جانبها، عن ٤٥ أسيرًا يحتجزهم من الناحية الرسمية جيش لبنان الجنوبي في سجن الخيام وتسلم جثامين ١٢٣ مقاتلاً معادين لإسرائيل. وحتى مع أن هذا لا يشير إلى أي تغير في مواقف الطرفين، فإنه يشكل نجاحًا خالصًا لحزب الله، الذي يرقى لأول مرة إلى وضعية شريك في هذا النوع من المفاوضات. ويَعِدُ حزب الله بالتحري عن مصير الطيار الإسرائيلي رون آراد، الذي اختفى في لبنان في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٦؛ ويبقى من جهة أخرى ٢٠٠ أسير لبناني في سجن الخيام إلى جانب بضعة

محتجزين في إسرائيل. وبما يشكل علامة مشجّعة، يتم النجاح في الاتفاق على فريق مراقبة وقف إطلاق النار في لبنان، والذي ترأسه بالتناوب واشنطون وباريس، لمدة خمسة أشهر لكل واحدة منهما. ويتشكل الفريق في مستهل شهر أغسطس/ آب.

وتتمثل لفتة انفراج أخرى، في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٩٦، في لقاء ديفيد ليفي، وزير الخارجية الإسرائيلي، بعرفات. ويعقد الرجلان مؤتمرًا صحافيًا مشتركًا ويتصافحان، في حين أن الدعاية الانتخابية لليمين الإسرائيلي كانت قد استخدمت المصافحة بين بيريز وعرفات استخدامًا سلبيًا. ويتميز اللقاء بأهمية رمزية بسبب الإعلان عن استئناف الحوار. وترى الصحافة الإسرائيلية أن الليكود بسبيله إلى التكيف مع الواقع والتخلي عن رفضه للسلطة الفلسطينية بوصفها كيانًا إرهابيًا. إلا أنه يظل من غير الوارد عقد لقاء بين نيتانياهو وعرفات.

ويذهب روس إلى الشرق الأدنى لكي يحاول إعادة إطلاق عملية السلام. وهو يتفاوض مع الأسد على صيغة غامضة للسماح باستئناف محادثات واي على أساس ما تم إنجازه في الملف السوري. وهذا لا يشمل تعهد رابين بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، الموجود دومًا «في جيب» الأميركيين. ويراوغ نيتانياهو لعدة أسابيع قبل أن يقترح صيغة أخرى، وهي صيغة يرفضها الأسد فورًا.

ومع الفلسطينيين، يجري فتح قناة اتصال بين دور جولد وأبو مازن. لكن هذه البداية للتطبيع يهددها في ٢٥ يوليو/ تموز هجومٌ يؤدي إلى مصرع إسرائيليين اثنين على طريق القدس. وتطالبُ إسرائيل بإغلاق مكتبين موجودين في بيت الشرق: مكتب الشباب والرياضة ومكتب الطوبوغرافيا، المكلّف بدراسة الاستيطان. ويعتقد أبو مازن أنه فهم كلام محاوره بأنه سوف يكون هناك مقابل فيما يتعلق بالخليل، وعلى هذا الأساس، يقنع عرفات بالموافقة. وبما أن نيتانياهو لا يقترح شيئًا، فإن أبو مازن وعرفات يذهبان إلى أنهما قد تعرّضا لخديعة. فلا يهتم الأول بإجراء اتصالات مع الإسرائيليين، بينما يطلق الثاني حملة للدفاع عن المصالح الفلسطينية في المدينة المقدّسة.

وتتصاعد النبرة لدى المسؤولين الفلسطينيين، الذين يَعِدون بانفجارٍ للعنف إذا ما تأكد تكثيف الاستيطان اليهودي. والواقع أن حكومة نيتانياهو تلغي القيود التي

فرضتها الحكومة السابقة وتعيد إقرار الحوافز الضريبية. ويصبح الطريق مفتوحًا أمام إنشاء مستوطنات جديدة، في حين أنه كان قد جرى الاكتفاء حتى ذلك الحين بتوسيع البنى القائمة. وهكذا سيكون بالإمكان البناء على الأراضي المصادَرة لأجل إنشاء الطرق الالتفافية، ما سوف يسمح بتضخيم كتل المستوطنات ضمن أفق المفاوضات القادمة. وفي اللحظة المباشرة، يجري التصريح باستخدام بيوت متنقلة في الضفة الغربية.

وعلى الجانب العربي، نجد أن الملك حسين وحده هو الذي يبدو منفتحًا على الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وهو يعرف أن من غير الوارد المساس بالمعاهدة الإسرائيلية – الأردنية ويسعى إلى تهدئة انزعاجات القادة الآخرين للدول العربية. وهو يستقبل نيتانياهو في ٥ أغسطس/ آب في عمَّان. ويدور الحديث بالأخص عن «لبنان أولاً»، عن انسحاب إسرائيلي من المنطقة الأمنية يتم التفاوض عليه. ويعرب نيتانياهو عن استعداده للتفاوض مع سوريا «من دون شرط مسبق»، وهو ما يُعَدُّ غير مقبول بالنسبة لدمشق، التي تشترط مبدأ العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وتتساءل الصحافة السورية:

> ما نوع الحوار الذي يتمنى السيد نيتانياهو استعادته بينما هو يعارض دومًا الجلاء عن الجولان وبينما تنمو المستوطنات في الوقت نفسه وتستقر أعدادٌ متزايدة باطراد من اليهود في الأراضي السورية المحتلة؟(×).

والمقترحات الإسرائيلية ليست «سوى كلام معسول بلا أساس. والمشكلة ليست هي متى سوف تبدأ المفاوضات من جديد، بل ما سوف يكون عليه مضمونها»(×). وبمناسبة قمة مع مبارك، يردُّ الأسد بشكل مباشر أكثر: «لبنان وسوريا أولاً، في وقت واحد وفي تحرك واحد»(×).

وفي النصف الثاني من شهر أغسطس/ آب، يُصاب مركز المملكة الهاشمية بالضعف جرَّاء تمردات شعبية عنيفة. وقد نجمت هذه التمردات عن خفض لدعم أسعار السلع الأساسية، وهو خفض طالب به صندوق النقد الدولي كمقابل لتقديم مساعدة مالية تسمح للمملكة بمواجهة العجز المهم في ميزانيتها. ويردُّ الملك حسين

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بتدابير سلطوية، على حساب المظهر الديموقراطي الشكلي للنظام. وهو يتهم «أطرافًا أجنبية مرتبطة بالعراق»(×) بأنها مسؤولة عن القلاقل. ويستهدف الأحزاب اليسارية ويعفي الإخوان المسلمين من أي مسؤولية عن الأحداث.

وفي الأيام الأخيرة من شهر أغسطس/ آب، تنزعج إسرائيل فجأة من التهديد السوري. فقد تكون سوريا قد حصلت على صواريخ سكاد مُطَوَّرة قياسًا إلى نظيراتها العراقية التي استُخدمت في عام ١٩٩١. وقد يكون بالإمكان تزويد الصواريخ الجديدة برؤوس بيولوجية وكيميائية تم الحصول عليها مؤخرًا من كوريا الشمالية. وتتهم الصحافة السورية إسرائيل بأنها تسعى إلى «شن حروب جديدة في المنطقة للضغط على العرب»(×). والحال أن الدولة العبرية «ربما تَوَجَّب عليها أن تعيد التفكير في ذلك مائة مرة، بل ربما ألف مرة، قبل أن تنخرط في عمل أحمق، فعالم اليوم ليس عالم الأمس، وما كان جائزًا آنذاك لا يتماشى مع النظام الدولي الحاضر»(×). وفي الوقت نفسه، تقترح دمشق استئنافًا للمفاوضات على أساس المحادثات السابقة. ويحاول نيتانياهو تجريد الموقف من الإثارة مذكرًا بأنه ما من جديد في التسلح السوري وأن الترتيبات الإسرائيلية المضادة للصواريخ كافية للتصدي للتهديد.

وفي منتصف سبتمبر/ أيلول، تحتدم الأزمة من جديد. ومن المفترض أن منشأها هو حركة تبديل للقوات السورية في لبنان فسرتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على أنها تشكل تهديدًا. فقد تكون سوريا على وشك شن هجوم مفاجئ على الدولة العبرية. ويرسل الإسرائيليون تعزيزات إلى الجبهة الشمالية ويتجهون إلى مناورات في الجولان. وتؤدي التحركات العسكرية للطرفين إلى تأجيج التوتر، إذ ينسب كل طرف إلى الطرف الآخر أسوأ النوايا. وتتهم مصرُ إسرائيل بأنها تريد جر المنطقة إلى الحرب وهدم المصالح الاستراتيجية لجميع بلدانها، بما في ذلك مصالحها هي نفسها. ويضطر الأميركيون إلى التدخل لتهدئة الموقف. وبناء على طلب من إسرائيل، يتحادث جاك شيراك مباشرة مع حافظ الأسد، الذي ينفي وجود أي نية عدوانية حيال الدولة العبرية ويزعم أنه لا يعلم أي شيء عن أي توتر معها(٢١).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

أمّا القمع الذي تقوم به السلطة الفلسطينية ضد الإرهابيين المفترَضين فإنه يميل إلى أن يصبح تعسفيًا بشكل متزايد باطراد. ويموت محتجَزون على أثر معاملات سيئة، ما يستثير حركات احتجاج شعبية، نظّمتها حماس. وتؤدي المواجهات مع الشرطة إلى مصرع شخص وإصابة أشخاصٍ عديدين. فينظّمُ عرفات محاكمات عاجلة لمحاكمة رجال الشرطة المذنبين بارتكاب معاملات سيئة. وهو يسعى إلى امتصاص الغضب الشعبي.

ويحاول نيتانياهو اعتراض سبيل لقاء بين بيريز، زعيم المعارضة، وعرفات. فبما أن مروحية رئيس السلطة الفلسطينية ممنوعة من التحليق لـ«أسباب تقانية»، لا يتمكن عرفات من الذهاب إلى رام الله. وهذه الإهانة، المراد بها بيان من هو السيد، لا تحول دون عقد اللقاء في إيرز، في ٢٢ أغسطس/ آ ب. ثم إن الرئيس عيزر ڤايتسمان هو الذي يقوم بعد ذلك بدعوة عرفات إلى لقائه لأجل إرغام رئيس الوزراء على تغيير موقفه، لكن هذا الأخير يواصل المراوغة.

ويتصاعد التوتر على أثر تدابير إسرائيلية جديدة لصالح الاستيطان. فتدعو السلطةُ الفلسطينية إلى القيام في ٢٩ أغسطس/ آب بإضرابٍ احتجاجي عام. ويجب للحركة أن تمتد إلى القدس الشرقية. ويعلن عرفات:

> لقد أعلنت إسرائيلُ الحرب على القدس. إنهم بلهاء! فلن تكون هناك دولة فلسطينية من دون القدس [كعاصمة]. ويجب على نيتانياهو أن يدرك أنه غبي لشنه معركة القدس. ويوم الجمعة، سوف يخرج المسلمون كلهم، بمن فيهم الفلسطينيون في إسرائيل، لأداء الصلاة في الأقصى(×).

ويسارع الأميركيون إلى التحرك لتهدئة الموقف. وفي الأراضي، يتم الالتزام بالإضراب على نطاق واسع. ويتحول الزحف على القدس إلى تظاهرات سلمية أمام الحواجز الإسرائيلية، لكن عرفات يتحدث عن إمكانية استئنافٍ للانتفاضة. وقد جرى توزيع منشورات في هذا الاتجاه في الخليل[٢٢].

وفي ٢ سبتمبر/ أيلول، يُفتتَحُ للمرور طريقٌ طوله ١٢ كيلو مترًا يربط القدس بكتلة إيتزيون. وقد كلّف ٤٣ مليون دولار، ليصبح بذلك المشروع الأكثر تكلفة على الإطلاق الذي قامت به إسرائيل في مجال شق الطرق. وهو محظورٌ على

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

العرب، ما يعفيه من أن تعرقل الحركةُ عليه الحواجزُ العديدة للجيش الإسرائيلي. وهو يختصر زمن الانتقال بين المستوطنات اليهودية والخليل اختصارًا ملحوظًا. ويندد الفلسطينيون بسياسة الفصل العنصري. وكما يعلن ذلك آرئيل شارون لدى الافتتاح، فإن هذا الطريق يضمن أن كتلة إيتزيون سوف تظل من الناحية العملية جزءًا من دولة إسرائيل.

وحيال توقف عملية السلام، تهدّدُ مصرُ بإلغاء المؤتمر الدولي الثالث بشأن التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، والمقرر عقده من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني في القاهرة. وفي نهاية المطاف، انعقد، في ٤ سبتمبر/ أيلول، الاجتماع الأول بين نيتانياهو وعرفات. وهو يستمر خمسًا وسبعين دقيقة ويتضمن مصافحة بروتوكولية قصيرة وفاترة بالأحرى. وبناءً على طلب المصورين، تعيَّن تكرارها بشكل أطول إلى حدٍّ ما. وبالنسبة لنيتانياهو، فإن هذا هو الثمن الذي يجب دفعه لنيل لقاء مع كلينتون خلال زيارته القادمة إلى الولايات المتحدة. ويحتج جذريو اليمين الإسرائيلي بعنف، بينما يهلل اليسار.

ويضطر نيتانياهو إلى التذكير بمواقفه علنًا:

ليست هناك ولن تكون هناك دولة فلسطينية. كما أنني أشرت بوضوح إلى أن يروشالايم ستظل موحّدة تحت سيادتنا. وقد أبلغتُ السلطة الفلسطينية أننا لن نقبل بعدُ الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل وأن المحادثات سوف تدور من الآن فصاعدًا على أساس التبادلية.

كما أشرت إلى أن الاستيطان من شأنه أن يستمر في يهودا والسامرة وفي غزة، وإلى أن حبرون [الخليل] ليست مدينة كسواها في الضفة الغربية، فهي مدينة يهودية توجد فيها رموز شعبنا، وأن من الواجب توفير ظروف حياة طبيعية فيها لليهود.

وعلى أي حال، فقد كان احتجاج عرفات على الاستيطان أقل عندما كان حزب العمل في السلطة. وعليه الآن أن يتكيف مع واقع أن اليمين هو الذي يحكم. ويعلن نيتانياهو استعداده لإقالة أي وزير قد يحتج. وهذا يستهدف بشكل خاص آرئيل شارون، الذي يقود التمرد ضد رئيس الوزراء.

ويجري استقبال نيتانياهو في البيت الأبيض في ٩ سبتمبر/ أيلول. وهو يظل ثابتًا على موقفه ويرفض اتخاذ أي إجراء ملموس، خاصة فيما يتعلق بالخليل. وفي

نهاية المطاف، تبدأ المحادثات مع الفلسطينيين لأجل إتمام الاتفاق بشأن الخليل. وبالنسبة للفلسطينيين، من غير الوارد إعادة التفاوض على اتفاق معقود بالفعل، إذ لا يجب خلق سابقة. ويجري اللعب على الكلمات لإيجاد مظهر إحراز تقدم. والواقع أن نيتانياهو، وهو بارع في العلاقات العامة، إنما يوحي بأنه معتدل، في حين أنه يتمسك مخلصًا بالمواقف المعلنة في برنامجه الانتخابي. وشأنه في ذلك شأن شامير، وإن كان بدهاء أكبر، فإنه عازم على العمل على إطالة العمليات الدبلوماسية مع إيجاد أكبر عدد ممكن من الأمور الواقعة على الأرض.

مسألة النفق

أدى نيتانياهو خدمته العسكرية في قوات النخبة الخاصة في الجيش الإسرائيلي، حيث برز أخوه، بطل عملية عنتيبي، لكنه لم يمارس وظيفة قيادية مهمة. وبعد أن خدم ست سنوات في الجيش، قضى جانبًا منها تحت قيادة إيهود باراك، عاد إلى الحياة المدنية. وشأنه في ذلك شأن بيريز، فإنه لا يحظى بثقة الجهاز العسكري - الأمني. والحال أن إيهود باراك، الذي يستعد لخلافة بيريز كزعيم للمعارضة، إنما يتمتع بتجاوب أكبر لدى المسؤولين العسكريين. ثم إن برنامج نيتانياهو الخاص بخفض الميزانية يطال الجيش، ومن هنا وجود عداوة قوية لشخصه. ولأن حكومته تتألف من منافسين سياسيين، كآرئيل شارون وديڤيد ليڤي، فإنه يميل إلى اتخاذ القرارات الرئيسية بمفرده، معتمدًا على مستشاريه المقربين.

وفي الأرض المقدَّسة، تتميز عمليات التنقيب عن الآثار بأهمية سياسية، خاصة عندما تتعلق بالأماكن المقدَّسة. ومنذ عام ١٩٦٧، قام الإسرائيليون بأعمال تنقيب في القدس الشرقية. وقد شجبت اليونسكو هذه الأعمال، فالأرض أرض محتلة بحسب القانون الدولي. كما اكتشف الإسرائيليون نفقًا يرجع إلى العصر الهاسموني وكان يستخدم في تغذية قناة اصطناعية. وهو يرتبط بنفق آخر يبدأ من حائط المبكى ليمتد إلى الحي المسلم. ويمر النفق الهاسموني بالقرب من الحرم الشريف. وسعيًا إلى تحقيق هدف هو في آن واحد اقتصادي (إيجاد جاذبية سياحية) وديني (إبراز حقوق اليهودية في هذه الأماكن)، أرادت الهيئات العاملة في مجال

التنقيب عن الآثار فتح طرف النفق الأقصى، لكن أوقاف الحرم الشريف اعترضت على ذلك اعتراضًا منهجيًا. وفي منطق الوضع القائم في الأماكن المقدّسة، ترفض المرجعية الإسلامية أي تَعَدٍّ يعتبر تهديدًا للأماكن المقدّسة الإسلامية. وصدمة عام ١٩٦٧، مع هدم حي المغاربة لإنشاء ساحة أمام حائط المبكى، لا تزال عالقة بالأذهان.

والحال أن قيام حكومة نيتانياهو بإغلاق عدة مؤسسات فلسطينية قد أسهم في تصاعد التوتر. وكما رأينا، فقد دعا عرفات إلى «معركة القدس»، مستخدمًا رمزية الدفاع عن الأقصى. ومن دون التشاور مع السلطات العسكرية وضد مشورة الاستخبارات، نجد أن نيتانياهو، بالاتصال مع أولمرت، العمدة، يقرر مع ذلك فتح النفق. وتبدأ الأعمال في ليلة ٢٣ – ٢٤ سبتمبر/ أيلول. وعلى الفور، تنشب القلاقل في الجزء العربي من القدس. ويتصور رئيس الشرطة أنه يسيطر بإحكام على الموقف. ويعلن نيتانياهو، وهو في رحلة في أوروبا: «إنني فخور باتخاذي قرارًا كان من المفترض تطبيقه منذ وقت طويل تمامًا». ويؤكد عرفات من جهته أن ما حدث يشكل «جريمة جسيمة بحق أماكننا المقدّسة»[×].

وبما يشكل واقعًا جديدًا، فإن الفضائيات العربية، التي أُنشئت مؤخرًا، إنما تبث صور الأحداث. ولأول مرة أيضًا، تسمح المواقع الفلسطينية على الإنترنت بقياس اتساع الغضب، قبل انفجار أعمال العنف[٢٣].

وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، ينظّم مروان البرغوثي، قائد فتح في الضفة الغربية، تظاهرةً قرب رام الله. والحال أن الجيش الإسرائيلي إنما يرد على القذف بالحجارة بإطلاق رصاصات معدنية مغلّفة بالمطاط، وهي مقذوفات بإمكانها القتل من مسافة ٤٠ مترًا. ويسقط عدة عشرات من الشبان، مصابين إصابات جسيمة. وهذا فوق احتمال الشرطة الفلسطينية، التي لا يمكنها البقاء بلا حول ولا قوة حيال سقوط الضحايا. وهي تقوم بدورها بإطلاق النار على العسكريين الإسرائيليين. ويمتد العنف إلى كل الضفة الغربية. وحصيلة اليوم سبعة قتلى و ٢٥٣ مصابًا.

ومن باريس، يطلب نيتانياهو من الرئيس مبارك التدخل لتهدئة الموقف، لكنه، في الوقت نفسه، يجعل من القدس رهان اختبار القوة: «إن ما هو موضع رهان هنا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

هو سيادتنا على يروشالايم. ويجب أن نقرر ما إذا كانت السيادة لنا أم لا. وقد اتخذت قراراي».

وفي ٢٦ سبتمبر/ أيلول، قرب رام الله، تحدث المواجهة من جديد، فيصاب ١٦ فلسطينيًّا. وقرب نابلس، يوجد ضريح يوسف، الذي صار جيبًا إسرائيليًّا في أرض الحكم الذاتي. والحال أن الجنود الإسرائيليين الثلاثة عشر الذين يحرسونه إنما يتعرضون للهجوم بضربات بالحجارة وزجاجات المولوتوف الحارقة. وهم يردون بإطلاق رصاصات حقيقية. فيردُّ رجال الشرطة الفلسطينيون بإطلاق نيران كالاشنيكوفاتهم. ويصل ثلاثون جنديًّا كقوة تعزيز، لكن الحامية الصغيرة تجد نفسها مطوَّقةً. ويخسر طابور تعزيز ستة من رجاله أثناء اجتيازه ضواحي نابلس. وتصبح أعمال العنف عامة، بما في ذلك في قطاع غزة. ويرجع نيتانياهو على وجه السرعة إلى القدس. أمَّا جبريل الرجوب، المسؤول عن الأمن في الضفة الغربية، فهو ينجح في التفاوض مع الإسرائيليين على الجلاء عن ضريح يوسف.

وفي ٢٧ ستبمبر/ أيلول، بينما ينشأ هدوء هش بفضل التحرك المتلازم، بل المشترك، للشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، يلقى ثلاثةُ فلسطينيين مصرعهم ويصاب عدة عشرات في شغب لدى الخروج من المسجد الأقصى. وحصيلة هذا التصاعد للعنف نحو ٨٠ قتيلاً فلسطينيًّا و ١٥ قتيلاً من الجنود الإسرائيليين. ويجري تطويق الأراضي الفلسطينية من جانب الجيش الإسرائيلي، المستعد لاقتحامها. وإذ تدعو الدول العربية مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في الأمر، يوافق المجلس بأغلبية ١٤ صوتًا في مقابل امتناع بلدٍ واحد عن التصويت، هو الولايات المتحدة، على القرار رقم ١٠٧٣، الذي يذكِّر بكل القرارات ذات الصلة المتعلقة بالقدس، من دون ذكر مضمونها. وتتعرض المبادرة الإسرائيلية للشجب ضمنيًّا، لأن القرار

> يطلب الوقف الفوري لكل الأعمال التي أدت إلى تفاقم الموقف وذات الآثار السلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط و[يطلب] استعادة الحالة السابقة على هذه الأعمال.

ومجلس الأمن

> يطلب استئناف المفاوضات فورًا على الأساس المتفق عليه في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيق الاتفاقات المعقودة في الآجال المقرَّرة.

وفي إسرائيل، يعقد نيتانياهو مؤتمرًا صحافيًا بصحبة مسؤولي أجهزة الاستخبارات. فيجري اتهام عرفات بأنه تلاعب بالفلسطينيين بخصوص إجراءٍ إسرائيلي كان هدفه سياحيًا بصورة خالصة. إلاَّ أنه ردًا على سؤالٍ عن السبب في أن الحكومة لن تحذ حذو الحكومات السابقة في إرجاء إجراءٍ يمكن أن يكون على هذه الدرجة من الخطورة إلى لحظةٍ أنسبَ، نجد أن الإجابة هي:

لأنني ليس عندي أي مبرر لتأخير سيادتنا على يروشالايم. لأن الفتح الذي أجري [للنفق] ليس غير تعبير عن سيادتنا على العاصمة الأبدية لإسرائيل.

وبما أن من غير الوارد قبول الاعتراف بما قد لا يكون غير خطأ في التقدير، فإنهم يجعلون من عرفات المذنب المسؤول عن كل ما جرى. فهو الذي يجري اتهامه باستغلال الشعور الديني الفلسطيني، في حين أن نيتانياهو يؤكد أن «هذا النفق يلامس الصخرة التي يقوم عليها وجودنا»، أي جبل الهيكل.

وخلال الأزمة كلها، تَحَاوَرَ كريستوفر وروس هاتفيًا مع المسؤولين في المعسكرين. والمسألة هي من الذي ستكون له الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالقدس، عرفات أم نيتانياهو. والحال أن كلينتون إنما يخاطر، في خضم الحملة الانتخابية، بكل ما يملك من هيبة ويدعو المعنيين إلى المجيء إلى واشنطون. وهو ليس غافلاً بالمرة عن مسلك نيتانياهو، الذي دَبَّرَ عملاً استفزازيًا[٢٤]. لكن الشيء الرئيسي هو إنقاذ عملية السلام. ويوافق الملك حسين على الذهاب إلى واشنطون، بينما يوفد الرئيس مبارك عمرو موسى، وزير خارجيته.

وتنعقد القمة من ٣٠ سبتمبر/ أيلول إلى ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦. والمباحثات جد متوترة. ويرفض نيتانياهو التزحزح فيما يتعلق بمسألة النفق، ما يعود عليه بتوبيخٍ من جانب الملك حسين:

خلال القمة العربية التي تلت انتخابك، قُلتُ علنًا إنه يجب منحك فرصة. وكنت أعتقد أنك بحاجة إلى الوقت. ويبدو أنك رجل عنده قناعات إيديولوجية قوية. وأنا آمل أن ينتهي بك المطاف إلى التمتع بحكمة إسحق رابين وشجاعته، فلم يحدث قط أن كُنتُ منزعجًا على المنطقة بهذه الدرجة[٢٥] (×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

على أن رئيس الحكومة الإسرائيلية لا يجب أن يظهر بوصفه من قَوَّضَ عملية السلام. وهو الآن من يحتاج إلى مصافحة عرفات علناً، وهو ما يحدث في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول. والقرار الإيجابي الوحيد هو بدء مفاوضات مكثفة بشأن إعادة الانتشار الخاصة بالخليل.

وقد تمثَّل الشيء الأبرز خلال هذه الأحداث في موقف الشرطة الفلسطينية، التي انحازت إلى المتظاهرين وأطلقت النار على العسكريين الإسرائيليين. فمن الناحية السيكولوجية، كان من الصعب عليها التصرف بشكل آخر وهي ترى فلسطينيين يُقتلون. وبالنسبة للمسؤولين الإسرائيليين، فإن انهيار الثقة كاملٌ، لكنهم يستخلصون من ذلك استنتاجات متناقضة من الناحية الظاهرية. فمن جهة، يرى القادة العسكريون أن نيتانياهو قد تصرَّف بشكلٍ خَطِرٍ وأن عليهم التدخل في اتخاذات القرار حتى يتسنى تفادي التصعيد(٢٦). وهم يطرحون أنفسهم بوصفهم مدافعين عن عملية السلام مهمتهم الحيلولة دون وقوع أعمال استفزازية خطرة. وهم يفعلون ذلك لأسباب عملياتية، لأن الزج بالجيش في هذا النوع من العمليات من شأنه أن يكون محفوفاً بالمخاطر في سياقٍ يتميز بعدم وجود توافق في الآراء في داخل المجتمع الإسرائيلي - حيث يجري تعريف توافق الآراء بانعدام وجود الخيار. وكلُّ حربٍ لا بدَّ من تلقيها بوصفها مفروضة لا بوصفها منشودة. وهم لا يريدون تجديد حرب لبنان، التي كانت مشروعيتها موضع نقاش في داخل البلد. وهذا له صداه على كفاءة الجيش، الذي يجد بالفعل صعوبة في استدعاء جنود الاحتياط خلال فترات التوتر. ويمضي بعض المعلقين إلى حد الحديث عن خطر انقلاب عسكري للإطاحة برئيس وزراء فاقد للثقة، ما يستثير إعرابات عن الغضب من جانب مسؤولي الجيش. وعلى أي حال، فإن رئيس الوزراء يأخذ عليهم انحيازهم إلى مواقف حزب العمل وتأييدهم لاتفاقات الحكم الذاتي مع الفلسطينيين.

ومن الجهة الأخرى، يجب على هؤلاء القادة العسكريين أنفسهم الاستعداد لاحتمال نشوب انتفاضة مسلَّحة فلسطينية في حالة فشل عملية السلام. وفي هذه الحالة، من المفترض التمتع بتوافق قوي للآراء حول استخدام القوة. وعملية «حقل الأشواك» تقوم على الاستخدام الواسع لقوة النيران. ومن شأن المناطق الرئيسية للحكم الذاتي أن يتم عزلها بوحدات مدرعة. ومن المفترض «تحييد» (مصطلح

مخففً لـ«قتل») العناصر الخطرة بين المتظاهرين الفلسطينيين. ومن المفترض ممارسة أعمال عقابية ضد «أهداف ذات قيمة» (البنية التحتية المدنية) باستخدام المدفعية أو السلاح الجوي، وخطف أو اغتيال قادة. كما أن من المفترض فرض حصار اقتصادي على الأراضي الفلسطينية مصحوب بوقف انتقائي للمعاملات المالية. ومن المفترض السيطرة على دخول وسائل الإعلام إلى الأراضي الفلسطينية وإطلاق حملة اتصال إعلامي واسعة للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي.

وبمجرد تحقيق التوافق في الآراء، من شأن استخدام القوة السماح بسحق التمرد الفلسطيني وإثبات من هو المنتصر ومن هو الذي يجب أن يرضخ. والآن، ليس هذا سوى افتراض عمل، إلاّ أنه يجب تحضير الجيش لتطبيقه.

وعلى الجانب الفلسطيني، أعادت الأحداث صورة عرفاتٍ يقاوم الإسرائيليين، لا صورة عرفاتٍ يتعاون معهم. وبالنسبة لعدد معين من الكوادر الفلسطينية، بينه مروان البرغوثي، فإن ما يجري هو الدليل على أنه لن يتسنى نيل شيء من دون ضغط. ويعاد تنشيط التنظيم، منظمة فتح السرّية. ويجب على التنظيم المساعدة على التصدي لحماس، إلاّ أنه يجب عليه أيضًا، عند الاقتضاء، أن يتصدى للجيش الإسرائيلي. وفي اللحظة المباشرة، سوف يجري استخدامه في التظاهرات الحاشدة للمطالبة بإخلاء سبيل السجناء السياسيين أو للاحتجاج على إنشاء مستوطنات جديدة. ويشجّع عرفات سرًا هذه النشاطات ويصرّح بحيازة أسلحة نارية كما يصرّح بتدريب مناضلي فتح على القتال. كما أنه ينشئ لجنة حوارٍ وطني تجمع كل القوى السياسية الفلسطينية، بما فيها حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية[٢٧].

واستعدادات الطرفين لا تمر من دون رصدٍ لها كما أنها تقوي إحداها الأخرى بشكل متبادل. ويقوم المسؤولون الإسرائيليون بتحريات عن نشاطات التنظيم، بينما يشتبه نظراؤهم الفلسطينيون بوجود عملية «حقل الأشواك».

استئناف المفاوضات

في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦، تبدأ في إيرز، في حضور دينيس روس، المحادثات بشأن تعريف الاتفاق المتعلق بإعادة الانتشار الخاصة بالخليل، بينما يقوم

كريستوفر بزيارة نيتانياهو ثم عرفات. والوفد الفلسطيني يرأسه صائب عريقات، أمّا الوفد الإسرائيلي فيرأسه دان شومرون، وهو جنرال متقاعد. وتتطرح مشكلة تتعلق باللغة: فشومرون لا يجيد الإنجليزية، خلافًا لعريقات، الذي عاش فترة طويلة في الولايات المتحدة. فينشأ طقس للكلام: إذ يتحدث شومرون بالعبرية، ثم يقوم جبريل الرجوب، وهو سجين سابق في إسرائيل، بالترجمة إلى العربية، ثم يقوم المترجم الأميركي بالترجمة من العربية إلى الإنجليزية. وسرعان ما يقوم روس بإيجاد مفاوضات موازية وسرّية بين أبو مازن وعمنون ليبكين – شاحاك، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي.

والمسألة الرئيسية هي ما إذا كان تقسيم الخليل إلى خ ١ و خ ٢، كما يفهم ذلك الفلسطينيون، يتوافق مع التقسيم إلى المنطقة أ والمنطقة ب، أو ما إذا كان الإسرائيليون سيحتفظون بحق ملاحقة في المنطقة الواقعة تحت السيطرة العربية في حين أن رجال الشرطة العرب يفترض أنهم لا يملكون الحق إلاَّ في حيازة مسدسات لا في حيازة بنادق.

وبينما تظل الأجواء جد متوترة، تستمر المناورات الدبلوماسية. ويلتقي عيزر فايتسمان بعرفات في مقر إقامته في قيصرية في إسرائيل. ويتبادل الرجلان رسائل سلام (٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦). وتحاول الحكومة الإسرائيلية تهدئة استياء الملك حسين، الذي يمضي إلى قول إنه قد حذَّر نيتانياهو من غطرسته، التي تجازف بجر المنطقة إلى الكارثة. ويجري إيفاد مبعوثين مكلَّفين بالقول الطيب إلى عمّان. ويتحادث عرفات مع شيمون بيريز، ثم يستقبل الملك حسين، لأول مرة، في أريحا، في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول. وهذه لفتة سياسية قوية من العاهل الهاشمي، فهي إظهارٌ جد واضح لموافقة الأردن على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإضفاء للشرعية على سلطة عرفات.

ثم يذهب رئيس السلطة الفلسطينية إلى القاهرة، حيث يتهم إسرائيل بأنها غير جادّة في المفاوضات المتعلقة بالخليل وبأنها تريد إقامة نظام فصل عنصري هناك. ودينيس روس حاضر دائمًا في المحادثات بشأن الخليل. ويبدو للحظة أننا قريبون من التوصل إلى اتفاق، إلاَّ أنه سرعان ما يتكشف أن هذا وهم. ويُكثر الدبلوماسي الأميركي من الضغوط والملاطفات في التعامل مع المعنيين ؛ وهو يلجأ أحيانًا إلى التهديد بترك المسألة والعودة إلى الولايات المتحدة، أو يحاول أيضًا اللعب على

التنافسات بين الأشخاص في صفوف الفريق التفاوضي الواحد. وشأنه في ذلك شأن كثيرين من نظرائه، فإنه يؤمن بتفاعل عدد معين من الشخصيات بأكثر مما يؤمن بطبيعة وأهمية الرهانات التي هي موضع التفاوض[٢٨]. وبالنسبة له، فإن الأمر كله إنما ينحصر غالبًا في حيَلٍ سيمانطيقية في كتابة النصوص (استخدام صيغة المجهول وصيغة الغائب بدلاً من صيغة الفاعل، مثلاً). وفي أواخر شهر أكتوبر/ تشرين الأول، بعد ثلاثة أسابيع من العمل المكثّف، يستسلم للفشل ويرجع إلى الولايات المتحدة.

وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يستهل الرئيس جاك شيراك بسوريا جولة في الشرق الأدنى. وهو يتخذ موقف المعبر عن المواقف الأوروبية. ولا تريد إسرائيل سماع شيء عن وساطة فرنسية في عملية السلام وتتمسك بدور المسهّل الذي تلعبه الولايات المتحدة، لكن دمشق ترى أن باريس «لديها ما تقوله»[×] بشأن هذه المسألة. وفي إسرائيل، في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول، يعبر شيراك عن تأييده لإقامة دولة فلسطينية ولردّ الجولان إلى سوريا وللجلاء عن الجنوب اللبناني.

وفي ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول[٢٩]، يقوم الرئيس الفرنسي بـ«زيارة خاصة» إلى القدس الشرقية، أي من دون ممثل سياسي إسرائيلي، لأن فرنسا لا تعترف بضم الجزء العربي من المدينة. وتشمل الزيارة الأماكن المقدّسة الكبرى كحائط المبكى وكنيسة القيامة والحرم الشريف. وقد أكثر الإسرائيليون من التدابير الأمنية الخانقة، والتي كان المراد بها أيضًا الحد من الاتصالات مع السكان العرب. ويتصاعد التوتر بسرعة مع المحيطين بالرئيس. ويهجم هذا الأخير على شرطي إسرائيلي تَعَاملَ بخشونة مع أحد الصحافيين ويقول الرئيس للشرطي بالإنجليزية: «تريدون أن أرجع إلى ركوب طائرتي وأعود إلى باريس؟ هذه ليست طريقة. هذا استفزاز»[٣٠]. وهذه الـ «Do you want me to go back to my plane» تلف العالم وسوف تعود على شيراك بشعبية كبيرة في العالم العربي، لاسيما أنه يمتنع عن دخول الحرم في ظل حماية مسلّحة إسرائيلية. وهكذا يتم استقباله في رام الله بحماسة شعبية.

وعلى الرغم من أن الرئيس الفرنسي لم يفعل سوى استعادة مواقف الاتحاد الأوروبي المعلَنة، فإن جولته في الشرق الأدنى لم تلق استحسانًا كبيرًا في بريطانيا

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

العظمى وألمانيا، حيث يوجد حرص على مراعاة جانب الأميركيين والإسرائيليين. على أن وزراء خارجية الدول الخمس عشر يقررون، في ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تعيين ميجيل آنخيل موراتينوس، سفير إسبانيا لدى تل أبيب، مبعوثاً للاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأدنى مهمته الإسهام، قدر الإمكان، في إعادة إطلاق عملية السلام.

وفي إسرائيل، في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، يبدو التوتر قويًا. وهناك خوف من وقوع هجوم من جانب حركة الجهاد الإسلامي بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاغتيال قائدها، فتحي الشقاقي. وقد جرى تعزيز التدابير الأمنية وإعادة إغلاق الأراضي، إلاً أنه لا يحدث شيء، فيما عدا اختناقات مرورية مهمة. بل إن نيتانياهو قد طلب إلى الولايات المتحدة وألمانيا التدخل لدى سوريا وإيران لمنع وقوع هجوم.

وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم انتخاب بل كلينتون لولاية ثانية بنسبة ٤٩,٢% من الأصوات في مواجهة منافسة الجمهوري بوب دول (٤٠,٧%) وروس بيروت (٨,٤%). على أن الجمهوريين يحتفظون بالسيطرة على الكونجرس. ويجري الإعلان عن خروج وارن كريستوفر عند تغيير الإدارة.

وفي ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، يلقى فلسطيني مصرعه في مواجهة مع الجيش الإسرائيلي خلال تظاهرة احتجاج على مصادرة أراض لأجل إنشاء مستوطنة جديدة. وقد قام مبارك في نهاية المطاف بصون القمة الاقتصادية الثالثة للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، والتي تبدأ أعمالها في القاهرة في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني. وكانت ضغوط أميركية جد قوية قد مورست عليه. والمراد أيضًا هو الإشادة بالفرص الاقتصادية التي تتيحها مصر. لكن الإسرائيليين لا يعودون أبطال الفَرَح. إذ تجري معاملتهم كمشاركين عاديين ويجري التشديد على التبادلات التجارية العربية – العربية. والفلسطينيون غائبون من الناحية العملية: فمثل هذا الاجتماع لا معنى له بالنسبة لهم، حيث إن الأراضي لا تزال خاضعة للإغلاق. ويجري دفن مشروعات الاندماج الاقتصادي الإقليمي الكبرى وقصر الطموحات على بضعة اتفاقات جد متواضعة، خاصةً في مجال السياحة.

وعلى هامش المؤتمر، يحاول دينيس روس مرة أخرى تحقيق انفراج في المفاوضات بشأن الخليل، لكن ذلك لا يسفر عن شيء. وكالعادة، يلقي المسؤولية

عن الفشل على عرفات. وفي حديث لصحيفة ليبيراسيون، في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يرى مبارك أن المطالب الإسرائيلية باهظة:

ليس هناك أي منطق ولا حتى حسن فهم في المطلب الإسرائيلي الخاص بالحق في الملاحقة، ما يؤول إلى خلق سلطة فوق السلطة الفلسطينية. هذا لن يكون مقبولاً، حتى من جانب المواطنين البسطاء في فلسطين. هذا سيقود إلى أعمال عنف جديدة، أعمال انتقام. والتعاون بين الطرفين أفضل من حق الملاحقة هذا. وأنا متأكد من أن من شأن الفلسطينيين التعهد بأن يقوموا هم أنفسهم بملاحقة أي شخص يرتكب أعمال عنف. وهذا من شأنه أن يكون أكرم من أن يدخل الإسرائيليون في كل مرة إلى المناطق الفلسطينية بذريعة وجوب توقيف شخصٍ ما. وهذه الشروط لم تُذكر قط في المفاوضات جد الطويلة على هذا الاتفاق مع رابين وبيريز، والتي أسفرت عن تشكيل داوريات مشتركة. يجب خلق الثقة بين الطرفين: دعوا السلطة الفلسطينية تعمل، إن لها مصلحة في الاستقرار(×).

وفي مستهل ديسمبر/ كانون الأول، يُعادُ دينيس روس إلى الشرق الأدنى بقرار من كلينتون. وهو يقوم بجولة مكوكية بين الإسرائيليين والفلسطينيين من دون إحراز نجاح كبير ظاهر، حتى وإن كانت الصحافة تتحدث بشكل دوري عن التوقيع الوشيك لاتفاقٍ بشأن الخليل. وفي ١١ ديسمبر/ كانون الأول، يؤدي هجوم إلى مصرع شخصين بين المستوطنين (أم وطفلها البالغ من العمر ١٢ عامًا) على طريقٍ التفافي قرب رام الله. ويلجأ المعتدون إلى المدينة العربية، التي يفرض الجيش الإسرائيلي الحصار عليها. ومن دمشق، تتبنى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الهجوم. ويدافع نيتانياهو عن المستوطنين، «الرواد، أبطال العصر»، الذين يؤكد لهم أنه ليس عليهم القلق على مستقبلهم. وهو يؤكد أن جذور الشعب اليهودي هنا، في يهودا والسامرة، ويَعِدُ بأن حكومته «سوف تستثمر الموارد الضرورية لبقاء الشعب اليهودي على أرضه التاريخية»:

إن ردّنا الأول على هؤلاء القتلة، هؤلاء الحيوانات، هو أن الشعب اليهودي سيبقى هنا، سيبنى هنا، سيحيا هنا. وسوف نتذكّر [الضحايا] مع كل بيت سنبنيه وكل طريق نمهده.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وهو يطالب بتسليم مرتكبي الهجوم، وهو ما لا تنص عليه اتفاقات أوسلو صراحةً ما إن يتم توقيف الجناة ومحاكمتهم والحكم عليهم من جانب قضاء الحكم الذاتي الفلسطيني. وتَشجب السلطة الفلسطينية الهجوم وتتعاون الشرطة الفلسطينية في القضية. فيتم توقيف الجناة ومحاكمتهم فورًا من جانب محكمة الأمن الفلسطينية، التي تحكم عليهم بعقوبات مشدَّدة (الأشغال الشاقة المؤبدة لاثنين وعقوبة الحبس لمدة خمسة عشر عامًا لواحد). وهكذا لا يعود بالإمكان تسليمهم لإسرائيل. ويبدو المسؤولون الإسرائيليون متشككين فيما يتعلق بتنفيذ هذه العقوبات، لكن نظراءهم الفلسطينيين يردّون بأن من شأنهم أن يودوا رؤية أحكام مماثلة بحق المدنيين الإسرائيليين الذين قتلوا فلسطينيين (بوجه عام، يستفيد هؤلاء المدنيون من ظروف مخفِّفة جد واسعة).

والواقع أن الحكومة الإسرائيلية تعطي وضعية الأولوية القومية لمستوطنات الضفة الغربية، ما يوفر لهذه المستوطنات سلسلة بأكملها من المزايا الضريبية والقانونية. والحال أن عرفات ونيتانياهو، اللَّذَين يتحادثان هاتفيًا، إنما يتبادلان الاتهام بالسعي إلى المواجهة.

وفي هذا السياق، يعلن الرئيس كلينتون في مؤتمر صحافي، في ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، أن كل ما قد يقرر سلفًا نتائج المفاوضات لا يمكن أن يسهم في إحلال السلم. وردًّا على سؤال حول ما إذا كانت المستوطنات تشكل عقبة في طريق السلم، يجيب: «قطعًا، قطعًا»[٣١].

وتأسف إسرائيل لهذه التصريحات، ويسلِّم كلينتون، بعيدًا عن الأضواء، بأنها كانت زلة لسان (*split*) تتماشى مع ما هو مستقر في تفكيره، إلاّ أن بإمكانها التسبب في حرج له في مواصلة الدبلوماسية[٣٢]. لكننا نجد التوجه نفسه مرة أخرى في رسالة وجهها إلى نيتانياهو وأذاعها في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ثمانية أعضاء سابقين في إدارات جمهورية وديموقراطية على حدٍّ سواء – إدارات الرؤساء كارتر وريجان وبوش. ويُذكَر ثلاثة وزراء خارجية سابقين (چيمس بيكر ولورانس إيجلبرجر وسايروس ڤانس) وثلاثة مستشارين سابقين للأمن القومي (زبجنيو بريچينسكي وفرانك كارلوتشي وبرنت سكاوكروفت)، ومفاوضين خاصِّين سابقين لشؤون الشرق الأوسط (روبرت ستروس وريتشارد فيربانكس) بأن:

من شأن المبادرات من جانب واحد، كمبادرات استئناف بناء المستوطنات، أن تكون في تناقضٍ كليٍّ مع هدف التوصل إلى سلام متفاوضٍ عليه و[...] هي تجازف بمحو ما أحرزته عملية السلام من تقدم خلال السنوات العشرين الأخيرة.

وقد أوضح مسؤولان سابقان آخران عن الدبلوماسية الأميركية، هما جورج شولتز وهنري كيسنجر، أنهما ليسا على خلافٍ مع روح هذه الرسالة، حتى وإن كانا لم يوقّعا عليها. وقد سارع مسؤولون رفيعو المستوى في فريق كلينتون إلى التصريح للصحافة بأن النصَّ «يتماشى تمامًا مع رؤية الإدارة».

ويعلن كريستوفر في مؤتمره الصحافي الأخير، في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، أنه يعيد دينيس روس إلى الشرق الأدنى. وهو يخشى من عودة الإرهاب ويحث الفلسطينيين على التجاوب مع التنازلات الإسرائيلية الأخيرة (التي لم يحددها)، ما يستثير غضبهم.

وينجح روس في ترتيب قمة بين عرفات ونيتانياهو في إيرز في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول. ويتم إحراز تقدم ملحوظ في اتجاه حل مسألة الخليل، إلاَّ أن من المبكر تمامًا عقد اتفاق. فالطرفان ينكبان على التفاصيل. ثم إن الفلسطينيين يطلبون استعادة للالتزامات الإسرائيلية المتعلقة بإعادات الانتشار الثلاث القادمة في الضفة الغربية ويطالبون بأن تكون لهم كلمتهم في إدارة المسجد الإبراهيمي (ضريح الأنبياء). أمَّا فيما يتعلق بنيتانياهو، فهو معرض للانتقادات من جانب متطرفي معسكره، المعارضين لمبدأ عقد اتفاق مع الفلسطينيين أصلاً. وعليه في الوقت نفسه العمل على تمرير الموافقة على الميزانية، والتي تشمل تخفيضات مهمة، ومن هنا ظهور مصاعب برلمانية.

وتتكثف المفاوضات في أواخر ديسمبر/ كانون الأول. ويتصور روس أنه قريب من التوصل إلى اتفاق. وفي الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧، يفتح جندي إسرائيلي النار على تجمع عربي في الخليل. وهو يصيب عشرين شخصًا قبل أن يتمكن أحد زملائه من السيطرة عليه. ويجري على الفور اعتباره مريضًا عقليًا، على الرغم من أن نيته المعلَنة كانت تتمثل في الحيلولة دون عقد الاتفاق بشأن الخليل. والحال أن تعاونًا نموذجيًا في المجال الأمني، قاده من الجانب الفلسطيني جبريل الرجوب، إنما يسمح بالحدِّ من الأضرار.

ويجد عرفات نفسه مرة أخرى في مركزٍ أفضل للتفـاوض. وهـو يطالـب بمعرفة ما إذا كانت إعادات الانتشار الإسرائيلية سوف تتم في عام ١٩٩٧ أم فـي عام ٢٠٩٧، لكن نيتانياهو يرفض التحرك فيما يتعلق بهذا الملف. ويرتـب روس لقاءً سريًا بين الزعيمين السياسيين في إيرز في ليلة ٤ – ٥ يناير/ كانون الثـاني، وهو لقاءٌ تكشفُ الصحافة الإسرائيلية فورًا عن حدوثه. ولا يريد رئيس الـوزراء الإسرائيلي التعهد إلاَّ بإتمام إعادات الانتشار قبل نهاية الفترة الانتقالية، في مـايو/ أيَّار ١٩٩٩. فيقترح روس أن يكتب وزير الخارجية الأميركيّ رسالةً تحدّدُ التفسير الذي يجب أن يُعطى للتعهدات الإسرائيلية.

وتستمر المفاوضات لبضعة أيام، مع انفجارات غضب من جانـب عرفـات وروس محسوبة الإعداد، وتدخلٍ من جانب مبارك، ثم من جانب الملـك حـسين، ونداءات هاتفية من جانب كريستوفر لمتخذي القرار، وتهديدات من جانـب روس بترك كل شيء للانهيار وفذلكات وحيل لغوية كثيرة.

وخلال الفترة نفسها، وعلى أثر هجوم بالقنبلة في باص في دمشق، في الأول من يناير/ كانون الثاني، أدى إلى سقوط ضحايا عديدين، تتهم الـصحافة الـسورية إسرائيل، وتركيا علاوة على إسرائيل. وتحتج الولايات المتحدة على هذا الاتهـام، لكن دمشق تردُّ بأن الولايات المتحدة لم تشجب الهجوم أصلاً. فتتدارك الدبلوماسية الأميركية هذه الزلة وتقدم تعازيها. ونلحظ تجددًا للعنف في الجنوب اللبناني، حيث تتواصل الحرب منخفضة الحدَّة. وتسمح لجنة المراقبـة بالحيلولـة دون تـدهور الوضع وتحوله إلى مواجهة معمَّمة.

وفي نهاية المطاف، يجري توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في إيرز في ليلـة ١٤ – ١٥ يناير/ كانون الثاني. ثم يوافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي بأغلبيـة ١١ صوتًا في مقابل ٧ أصوات، ثم يصدق الكنيست عليه في ١٦ ينـاير/ كـانون الثاني بأغلبية ٨٧ صوتًا (تشمل أصوات نواب حزب العمل والنواب العرب) فـي مقابل ١٧ صوتًا. وقد أعرب جانب مهم من اليمين الإسرائيلي عن ريبتـه حيـال نيتانياهو، الذي بدت مصداقيته في عدة مرات مشكوكًا فيها. وسوف يتعـين علـى الأميركيين التدخل في مناسبات كثيرة لتأكيد التفسير الذي أعطاه رئـيس الـوزراء الإسرائيلي للتعهدات المتَّخذَة. لكن نيتانياهو، على الرغم من تعرضه للنقـد، إنمـا

يحتفظ بمركزٍ برلماني قويٍ. وهو يشدّد التهديد باللجوء إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في حالة إذا ما انشق عليه جانب من أغلبيته.

مضمون الاتفاق[٣٣]

هذه المفاوضات، التي دامت أكثر من سبعة أشهر والتي لم تكن سوى إعادة تفاوض على اتفاق معقود بالفعل، وكذلك التعهد باحترام الاتفاقات السابقة، طرحت صعوبات ليست عديمة الإزعاج من منظور المفاوضات القادمة. والعنصر الأول هو البروتوكول الخاص بتنفيذ إعادة الانتشار في الخليل. إذ يجري الحفاظ على تقسيم المدينة إلى قطاعين، القطاع خ - ١ تحت المسؤولية الفلسطينية، والقطاع خ - ٢ تحت السيطرة الإسرائيلية. والترتيبات الأمنية جد تفصيلية، إذ تشمل على سبيل المثال تحديدًا دقيقًا لعدد رجال الشرطة الفلسطينيين وتسليحهم. ويعاد إقرار الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

وكان دينيس روس قد حرّر «مذكرة للتلخيص». ومن المفترض أنها تلخص ما اتفق عليه عرفات ونيتانياهو في ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧. وقد أعاد الزعيمان التأكيد على التزامهما بتطبيق الاتفاق المرحلي على أساس التبادلية. ويدور الحديث عن المرحلة الأولى لإعادة الانتشار المقرر أن تتم في شهر مارس/ آذار - إذ لا يُشار إلى شيء بالنسبة للمراحل التالية. ويجري التذكير بأن المفاوضات بشأن الوضع الدائم سوف تبدأ في الشهرين التاليين لتنفيذ البروتوكول. ويتعهد الفلسطينيون بتنشيط عملية تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وبمكافحة الإرهاب والعنف.

والحال أن صعوبة التوصل إلى اتفاق وترف التفاصيل إنما يتكرران في «الخطة الأميركية لشارع الشهداء»، وهو شارع رئيسي في مدينة الخليل مغلقٌ آنذاك. فبما أن الأميركيين، من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (المساعدة الأميركية للخارج)، منخرطون في تجديد الشارع، فإن النص الديبلوماسي يحدّدُ ما يلي:

تنوي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تمويل وإدارة عملية تحسين البنى التحتية، وبشكل أساسي توصيلات مياه الشرب والمجاري الصحية، في منطقة شارع الشهداء

لتسهيل الحصول على الخدمات. وارتباطًا بعملية إصلاح البنى التحتية هذه، سوف تقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أعمال التجديد في المنطقة الواقعة ضمن حدود شارع الشهداء بالشكل الذي يوفر بيئة آمنة وجاذبة للمشروعات الاستثمارية والمتاجر المحلية، وللمشاة ولحركة السيارات. إن الشارع بالحالة التي هو موجود عليها اليوم سوف يُعاد بناؤه بالكامل على مسافة نحو ٧٠٠ متر، بما في ذلك ساحة غروس، إلى جانب جزء طوله ٢٠٠ متر في شارع السهلة، وشريحة طولها ١٠٠ متر تُفضي إلى باب المدينة العتيقة.

وتشمل الأعمال إعادة بناء شبكة توزيع المياه ونزح البراز في البالوعات والإنشاءات الصحية والخطوط الكهربائية. بل إنه يجري تحديد اتساع رصف الشوارع وعرض الأرصفة وتجصيص الواجهات وطلاء الأبواب ووضع صناديق القمامة ومؤشرات أخرى من النوع نفسه.

والحال أن عدم التوصل إلى تحديد عرض الأرصفة المبنية بالتمويل الأميركي إنما يبين إلى أي مدى أصبحت عملية السلام بسبيلها إلى الضياع في التفاصيل.

وينتهي مجمل الوثائق بخطابي تطمينات مرسلين من كريستوفر أحدهما إلى نيتانياهو والآخر إلى عرفات. والخطاب الأول، الذي يُعلَنُ فورًا، يشتمل على إعادة تأكيد على الالتزام الأميركي بالعمل لصالح عملية السلام ولعقد صلح عادل ودائم. وبعد هذه الشكليات البلاغية، يأتي ما هو جوهري. فقد شدَّد وزير الخارجية الأميركي لعرفات على الضرورة الوجوبية لبذل السلطة الفلسطينية كل الجهود من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. فتطبيق هذه المسؤولية الرئيسية سوف يكون أساسًا حاسمًا لإنجاز تنفيذ الاتفاق المرحلي، كما لعملية السلام في مجملها. وقد أبلغ كريستوفر عرفات بالتصورات الأميركية حول إعادات الانتشار ونقل الاختصاصات. ومن المفترض أن المرحلة الأولى يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن، على أن تُجرى المراحل الأخرى قبل منتصف عام ١٩٩٨. وهو يختتم خطابه [إلى نيتانياهو] بما يلي:

السيد رئيس الوزراء، يمكنكم الاطمئنان إلى أن التزام الولايات المتحدة بالعمل لصالح أمن إسرائيل هو التزامٌ صلب كالصخرة[٣٤] وهو يشكل حجر الزاوية لعلاقاتنا الخاصة. إن العنصر الرئيسي في مقاربتنا للسلام، بما في ذلك المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات بين إسرائيل

وشركائها العرب، كان يتمثل دائمًا في الاعتراف بمتطلبات أمن إسرائيل. ومن جهة أخرى، فإن جوهر سياسة الولايات المتحدة يظل متمثلاً في التزامنا بالعمل في تعاون من أجل السعي إلى تلبية الاحتياجات الأمنية التي تحددها إسرائيل. وختامًا، يطيب لي أن أعيد التأكيد على موقفنا المتمثل في أن إسرائيل محقّة في أن تتمتع بحدود آمنة ويمكن الدفاع عنها، من المفترض وجوب التفاوض عليها تفاوضًا مباشرًا وتحديدها باتفاقات مع جيرانها.

أمّا الخطاب إلى عرفات فلم يعلنه المعني، ما يبدو أنه يدل على أن الخطاب لا بدَّ أنه لم يكن مختلفًا[٣٥]. ومن ثم فإن وصية كريستوفر السياسية هي شبه انحياز إلى مواقف إسرائيل، التي ستكون، في الممارسة العملية، حرّة في تحديد مدى ومواعيد إعادات الانتشار. أمّا الاعتراف بالاحتياجات الأمنية فهو يشكل ضمنيًا اعترافًا بإجراءات الضم القادمة.

والحال أن المجتمع الدولي، أو ما يقوم مقامه على أي حال، إنما يسعد لتحول نيتانياهو إلى الإيمان بعملية السلام. ولا يجب أن تكون هناك عقبة كبرى الآن مادامت القوة الرئيسية في المعارضة الإسرائيلية لعملية السلام قد اضطرت إلى قبولها. والواقع أن المنتصر الحقيقي هو نيتانياهو الذي، بتجديده لا أكثر لتعهد اتخذه سابقوه، يعتقد أنه واثق من السيطرة النهائية على الجانب الرئيسي من الضفة الغربية. وهو ما سوف يفضي به فيما بعد للصحافي شارل أندرلان:

كان ذلك جد صعب بالنسبة لي. والواقع أنني لم أتخل عن الجزء اليهودي من حبرون [الخليل]. لم نتخل عن الحي اليهودي وعن المكان المقدس، ضريح الأنبياء. وعلى الرغم من كل شيء، بلى، كان ذلك صعبًا. ومن المؤكد أن الاتفاق كان قد عقده سلفي، لكنني كانت عندي فكرة. فلو حصلت على التبادلية فيما يخص نقاط عرفات العشر، خطاب الأميركيين، لبادلتُ الجزء العربي من حبرون في مقابل بقية يهودا والسامرة. إن التخلي عن أرض مسألة صعبة. والأمر يتعلق بجزء من أرضي، بمكانٍ عاش فيه أسلافي، أنبياء وملوك إسرائيل وحلمت أجيالٌ كثيرة من اليهود بالعودة إليه. ومن ثمَّ فقد قررت المضي إلى تطبيق الاتفاق عازمًا على الاحتفاظ في المقابل بكل يهودا والسامرة أو بكلها تقريبًا[٣٦].

وعرفات ليس غبيًا. فهو قد ارتاب بالفعل كثيرًا في بيريز وليست لديه أي ثقة في نيتانياهو. وهو لم يعد يأمل في شيء من عملية السلام، في حالتها القائمة على

أي حال. وقد بدا روس له منحازًا تمامًا إلى الجانب الإسرائيلي، فهو لا يمارس ضغوطه إلاّ على الطرف الفلسطيني[٣٧]. وهو لم يخطئ في ذلك، باعتراف المعني نفسه: إن مقاومات محاوريه الفلسطينيين المتفاوتة إنما تظهر له بوصفها اختلالات أداء كثيرة في وسط فريق المفاوضات الفلسطيني[٣٨]. وخلال التفاوض بشأن الخليل، نجد أن شخصيات فلسطينية قد تحدثت من جهة أخرى بصورة منتظمة عن تحيزه لصالح إسرائيل. وقد تولت وزارة الخارجية الأميركية الدفاع عنه، قائلة، وهذا صحيح، إن من المفترض أن الفلسطينيين لم يطلبوا من يكون الوسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكن هؤلاء الأخيرين لم يكن لهم الخيار حقًّا.

ويرى عرفات أن عليه الاستعداد، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، للبدء في اختبار القوة، مع مواصلة اللعب على العملية الديبلوماسية. ومن دون أوهام، يقدِّم للفلسطينيين الاتفاق بشأن الخليل على أنه انتصار، لكنه فَقَدَ الإيمان بطريق المفاوضات الوحيد. ومن الواضح تمامًا، أن المعارضة الفلسطينية تتحدث عن استسلام جديد. وترى حماس أن «إبقاء الحرم الإبراهيمي تحت سيطرة الصهاينة، بموافقة عرفات، إنما يعدُّ سابقة خطيرة تُعادِلُ جريمةً قومية»[×]. وتشدِّد سوريا ولبنان على السابقة الخطيرة المتمثلة في إعادة التفاوض على اتفاقات معقودة. وهذا يعزز قناعة دمشق بوجوب الكف عن عقد اتفاقات جزئية تفضي إلى إيجاد أمور واقعة لصالح إسرائيل.

ويجري تطبيق الاتفاق في الساحة في ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧ بعملية «تسليم المفاتيح»، التي نظَّمها الجيش الإسرائيلي. ويحدث نقل السلطات من دون صدامات، برفقٍ تقريبًا. وفي ١٩ يناير/ كانون الثاني، يجري استقبال عرفات في الخليل في أجواء فرحةٍ شعبية. وهو يبدو متفائلاً تفاؤلاً خاصًّا:

> تنبأ البعض بأننا لن نذهب إلى ما هو أبعد من غزة وأريحا. واليوم، نحن هنا، في الخليل. وغدًا، سنكون في القدس[×].

وهو يسعد لموافقة الكنيست، بل إنه يصور نيتانياهو على أنه «صديقي وشريكي في عملية السلام»[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

وتأمل الولايات المتحدة بأن سوريا، في غمرة ذلك، سوف توافق على استئناف المفاوضات. لكن الحكومة الإسرائيلية تطالب بأن يكون ذلك من دون شروط مسبقة، في حين أن دمشق لا تريد الاستئناف إلاَّ من حيث آلت إليه الأمور مع حكومة بيريز. وقد أوضح السوريون أنه كان واضحًا دومًا منذ البداية أن من المفترض حدوث انسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران، بينما يريد نيتانياهو عقد الصلح مع الاحتفاظ بالجولان. ثم إن تصريحًا لمادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية الجديدة، خلال جلسات استماعها في مجلس الشيوخ لتثبيتها في منصبها، إنما يزعج السوريين: فبدلاً من الصيغة المألوفة والتي تدعم بموجبها الولايات المتحدة «سلامًا عادلاً وشاملاً ودائمًا» (*just, comprehensive and lasting peace*)، تتحدث الوزيرة عن «سلام آمن وشامل ودائم» (*secure, comprehensive and lasting peace*). وهكذا يبدو أنها تؤيد المطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بالأمن، والتي تترجم نفسها دومًا في دعاوى ترابية.

وفي ٢٤ يناير/ كانون الثاني، تؤدي مادلين أولبرايت اليمين. وهي أول امرأة تمارس هذه الوظيفة. والحال أنه عند هذه اللحظة تقريبًا تكتشف، وتكتشف معها الصحافة في الوقت نفسه، أن أبويها (كان والدها دبلوماسيًّا تشيكيًّا نزح إلى الغرب بعد انقلاب براغ(×) ثم أصبح أستاذًا جامعيًّا في الولايات المتحدة) كانا من أصل يهودي وتحوّلا إلى اعتناق الكاثوليكية، قبل مولدها على الأرجح. وقد رُبِّيت على الكاثوليكية ولم يحدثها أبواها قط عن هذا التحول الديني. ولم تكن تعرف أن ثلاثة من أجدادها الأربعة ماتوا في معسكرات الاعتقال.

وأخيرًا، تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا على جنوب أفريقيا، التي عقدت للتوّ عقدًا مهمًا مع سوريا لبيع أسلحة لها. وتهدّدُ الولاياتُ المتحدة بقطع عدد معين من المساعدات باسم القانون الأميركي المضاد للبلدان الداعمة للإرهاب، حيث إن سوريا مدرجة في هذه الفئة. وعلاوة على المصلحة الاقتصادية، لم تنس جنوب أفريقيا التي يقودها مانديلا التواطؤ بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري.

وعلى الصعيد الداخلي، لا مفرّ أمام نيتانياهو من مواجهة فضيحة سياسية جسيمة. فهو قد عيَّن في منصب المدعي العام (المستشار القانوني للحكومة) وكيل

(×) في فبراير/ شباط ١٩٤٨، انتقل جماع السُلطة في تشيكوسلوفاكيا إلى يد الحزب الشيوعي، وأصبح هذا الانتقال يُعرفُ بـ «انقلاب براغ». – م.

نيابة مغمورًا اضطر إلى الاستقالة بسرعة لضعف مؤهلاته قياسًا إلى منصب كهذا. وتتهم الصحافةُ رئيسَ الوزراء بأنه عقد صفقة مع حزب شاس، الذي يفترض أنه وافق على الاتفاق بشأن الخليل في مقابل تعهد بمنح زعيمه، آريه درعي، المتهم بالفساد، ترتيبًا قضائيًّا (*plea bargain*) من شأنه تمكينه من مواصلة عمله. وهذا هو السبب في أن وجود نائب عام مطواع، كان، فيما يُفترض، ضروريًّا. والحال أن هذه الفضيحة، المسماة بـ«بيبي [بنيامين نيتانياهو] جيت»، سوف تلقي بعبئها لعدة شهور على رئيس الحكومة. والحاصل أن شخصًا محترمًا، هو إيلياكيم روبنشتاين، المفاوض السابق مع الأردنيين والفلسطينيين، هو الذي يصبح نائبًا عامًّا، ويجري فتح تحقيق قانوني، بينما يتهم نيتانياهو الصحافةَ والتليفزيون بأنهما يخدمان المعارضة.

وقد أدت العلاقةُ بين نيتانياهو والأحزاب الدينية في ائتلافه إلى إعادة إطلاق النقاش التقليدي حول الهوية اليهودية. ففي إسرائيل، تعدُّ الأرثوذكسية اليهودية ديانة الدولة وهي ترفض الاعتراف بشرعية اتجاهات كبرى غير أرثوذكسية في الدياسبورا، خاصة اتجاه «المحافظين» واتجاه «الليبراليين»، والأغلبية لهما [بين اليهود] في الولايات المتحدة. والحال أن نيتانياهو، سعيًا منه إلى إرضاء حلفائه السياسيين، قد اقترح قانونًا يرفض صحة تحولات اليهود غير الأرثوذكس إلى اعتناق الأرثوذكسية اليهودية، ما أثار عاصفة احتجاجات لدى اليهود الأميركيين. وتتصادم رؤيتان للعالم: فالطائفة اليهودية الأكبر قد تبنت مبدأ التعددية الدينية والفصل الكامل بين الدولة والدين، في حين أن الدولة العبرية ترفض هذه التعددية وهذا الفصل. والرهان المباشر هو تخلي اليهودية المحدثة عن حصرية انتقال الهوية اليهودية عبر النساء (الانتقال عبر خط الأم) وقبولها للانتقال عبر الرجال (الانتقال عبر خط الأب). والآن، فإن عشرات الآلاف من اليهود الأميركيين لا تعترف المؤسسة الدينية الإسرائيلية بيهوديتهم. وحيال خطر حدوث انشطار في داخل العالم اليهودي، تُقرِّرُ الحكومةُ الإسرائيلية تشكيل لجنة مكلَّفة بالتوصل إلى حل وسط يمكن للطرفين قبوله، ما يسمح على الأقل بكسب الوقت. وبعد بضعة أشهر، سنجد أن الحل الوسط المقترح يتعرض للرفض من جانب المتمسكين الأكثر تشدُّدًا بالأرثوذكسية اليهودية، إلاَّ أنه، في تلك الأثناء، كان مشروع القانون قد تم التخلي عنه، وهذا هو المهم.

والمفارقة الإسرائيلية هي أن بالإمكان أن تكون للمرء هوية يهودية موضع اعتراف بها على الرغم من علمانية مؤكدة إذا ما قُبلت هذه الهوية في الأصل، في حين أن التحول إلى اعتناق الأرثوذكسية اليهودية يتطلب تبني القواعد الأكثر صرامة لهذه الأرثوذكسية. ويتعرض نيتانياهو للمؤاخذة من جانب فريق من الرأي العام لإثارته أزمة جسيمة سعيًا وراء هدف سياسيوي صرف.

أمَّا أبو مرزوق، مسؤول حماس، الموقوف في الولايات المتحدة والمحبوس منذ ثمانية عشر شهرًا، فهو يتخلى عن الاعتراض على الطلب الذي تقدمت به إسرائيل لتسليمه إليها. وهو يؤكد أن «الفلسطيني لا يمكنه الأمل في الاستفادة في الولايات المتحدة من العدالة نفسها كسواه ما إن يتعلق الأمر بالمصالح الإسرائيلية»(×)، وهو يعلن استعداده لمكابدة الاستشهاد. ويخشى المسؤولون الفلسطينيون من أن يؤدي حكم بحقه في إسرائيل إلى استثارة عنف في الأراضي المحتلة. وهكذا تجد الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية أنفسها في موضع حرج ملحوظ. وفي نهاية المطاف، في شهر مارس/ آذار، يتخلى الإسرائيليون عن المطالبة بتسليمه خوفًا من تَجَدُّد ما حدث بعد اغتيال يحي عيَّاش. وهذه عقدة قانونية: فالقضاء الأميركي يُطالبُ بأن يعترف أبو مرزوق بأنه كان إرهابيًا حتى يتسنى طرده. وفي مستهل شهر مايو/ أيار، يوافق المعني على عدم رفض التهم الموجَّهة إليه وعلى التخلي عن وضعه كمقيم دائم في الولايات المتحدة. فيجري إرساله إلى الأردن، الذي يستقبله لاعتبارات «إنسانية». وعبثًا يحاول الملك حسين بيان عدم تماسك السياسة الأميركية: إنهم يطالبونه بحظر نشاطات حماس في مملكته وباستقبال أحد قادتها الرئيسيين في آن واحد. وهذا لا يمنعه من المراهنة على أبو مرزوق لإقناع حماس باعتماد نهج معتدلٍ أكثر، وخاصةً بعقد هدنة مع إسرائيل. لكن أبو مرزوق كان قد فقد اعتباره لدى زملائه بذهابه إلى الولايات المتحدة، ضاربًا عرض الحائط برأيهم، وكان قد حل محله في المناصب القيادية خالد مشعل، المعروف بأنه أكثر جذرية بكثير.

وفي ٤ فبراير/ شباط، تضربُ دراما الجيشَ الإسرائيلي: إذ يلقى ٧٣ جنديًا مصرعهم في تصادم بين مروحيتين كانتا ذاهبتين إلى الجنوب اللبناني، حيث

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

التوتر جد قوي – خسرت إسرائيل هناك أربعة جنود في يناير/ كانون الثاني، بينهم ثلاثة فقط قبل الحادث ببضعة أيام. وعلى الرغم من أننا بإزاء حادث، فإنه يطـرح مع ذلك مسألة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة الأمنية. ويطلب نيتانياهو من الإسرائيليين ألاّ يستخلصوا استنتاجات سياسية من الكارثة.

أمّا مسألة الـ ٣١ أسيرًا فلسطينيًا الذين كان من المفترض إخلاء سبيلهم منـذ عام، لولا اعتراض الرئيس الإسرائيلي عيزر ڤايتسمان، فهي تسوّى في نهاية الأمر على أثر لقاء جديد بين عرفات ونيتانياهو في إيرز. ويوافق الـرئيس الإسـرائيلي على استخدام حقه في العفو. وعلى الرغم من اعتراض «متشددي» الليكود، يغادر المحتجزون السجن في ١١ فبراير/ شباط، ليس من دون صعوبات إجرائيـة فـي اللحظة الأخيرة.

الاقتصاد السياسي للسلطة الفلسطينية

في مستهل فبراير/ شباط ١٩٩٧ تحديدًا يبدأ سماع انتقـادات ملحّـة بـشأن التنظيم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية. وكما رأينا، فإن الإنتاج إنما تَغلُـبُ عليـه، بحكم الاحتلال، مشروعات جد صغيرة (أقل من عشرة عمال). وتطمح المـساعدة الدولية إلى السماح بخلق مشروعات أكبر حجمًا، لا غنى عنها للتنمية وتشكل فـي الوقت نفسه أدوات للسيطرة السياسية للسلطة العرفاتية. وفي المتوسط، يعتمد تمويل السلطة الفلسطينية في ثلثيه على تنازل إسرائيل عن الإيرادات الجمركية ويعتمد في ثلثه الأخير على المساعدات الدولية.

ومن الواضح تمامًا أن هناك فارقًا بين الموعود به وما يجري تقديمه بالفعل. وهذا الفارق هو من جهة أخرى مؤشر لقياس الأهمية التي يوليها المجتمع الـدولي للسلطة الفلسطينية.

تعهدات المساعدة الدولية ومدفوعاتها الفعلية[٣٩]

	التعهدات بملايين الدولارات	المدفوع بملايين الدولارات	النسبة المئوية للمدفوع من التعهدات
١٩٩٤	٧٨٩	٥٢٤	٦٦
١٩٩٥	٦٠٥	٤١٦	٦٩
١٩٩٦	٨٨٦	٥٣٧	٦١
١٩٩٧	٦٢٠	٤٨٦	٧٨
١٩٩٨	٦٥٥	٣٣٠	٥٠

على أن المساعدة تصطدم بقدرات استيعاب اقتصادية جد ضعيفة. فبحكم الوضع السابق، ليس قطاع البناء قادرًا على تلبية الطلب، والخدمات المالية تطورها منخفض والبنية التحتية قاصرة. ثم إن هناك، خاصةً في غزة وفي رام الله، مضاربة قوية على أراضي البناء. وأخيرًا، فإن تمزق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق يشكل عقبة ملحوظة: فالسلطة الفلسطينية لا تملك سلطة فعلية في المنطقة ج ولا بدَّ لها من الحصول على التصاريح الإسرائيلية في المنطقة ب. وكل ما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية محدَّدٌ بشكل صارم، خاصة بالنسبة للمياه.

وقد راهن المخططون الدوليون على الاستثمارات الخاصة القادمة من الخارج، خاصةً من الدياسبورا الفلسطينية. وإذا كان قد حدث اهتمام فعلي في بداية التجربة، فإن خيبة الأمل قد حلت بسرعة. وانعدام اليقين السياسي وعبء اللوائح – التي تُراكم مع التعليمات العسكرية الإسرائيلية التركات العثمانية والبريطانية والمصرية في غزة والتركة الأردنية في الضفة الغربية، والتي تجد ترجمة لها في فوضى نصوص متناقضة–، وبالأخص صدمة فترات الإغلاق الطويلة والتي فرضتها إسرائيل، إنما تضغط بشكل ملحوظ على الإنتاجية الفلسطينية. وحتى في الأوقات الطبيعية، فإن حركة السلع تعرقلها الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية: فعند نقطة مراقبة الخروج، يطلبون تفريغ المنتجات ثم إعادة تعبئتها، ما يؤدي إلى تكلفة إضافية وإضاعة ملحوظة للوقت. كما أن المنتجات القابلة للعطب تصبح غير قابلة

للاستخدام من الناحية العملية. وعند دخول منتجات المساعدة الدولية، كالشاحنات أو الحواسيب أو المواد المضادة للحريق، قد يجري وقف تسليمها لشهور، مع الإلزام بدفع تكاليف التخزين. أمّا المواد المرسلة إلى ميناء ومطار غزة فهي مستهدَفة بشكل خاص وذلك بحكم حساسية هذين الموقعين.

والأكثر جاذبية بكثير هو الاستثمار في الأردن. وبحكم هذا، فإن القطاع الخاص لا يجد حافزًا للحلول محل المساعدة الدولية في الأراضي، لاسيما أن الوصول إليها مقيد بشكل جد صارم: ففيما عدا المقربين من عرفات والمسموح لهم من جانب الإسرائيليين بالإقامة في فلسطين، لا يتمكن رجال الأعمال المنتمون إلى الدياسبورا من الدخول إلاّ بجواز سفر غربي (أميركي في الأغلب) وتأشيرة سياحة قابلة للتجديد كل ثلاثة أشهر من جانب السلطات الإسرائيلية. وهذا بمثابة وسيلة قوية للنهي عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

وفي القطاع العام، تفتقر السلطة الفلسطينية إلى الكوادر ذات الخبرة، وسوف يتطلب الأمر عدة سنوات لتكوين بنية تحتية حقيقية. والبنية التنظيمية متضخمة حيث توجد مؤسسات متنافسة كالمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، الذي يكرر اختصاصات «وزارات» السلطة الفلسطينية. وعدد الموظفين يتزايد بشكل جد سريع. ففي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٣٥ موظف، بينهم ٠٠٠ ١٢ في الأجهزة الأمنية. وفي أواخر عام ١٩٩٧، يصل عددهم إلى ٨٠٠ ٨٦ موظف، بينهم ٤٠٠ ٣٨ في الأجهزة الأمنية، أي بنسبة ١٦% من اليد العاملة المتاحة. ورواتب الموظفين تمثل عندئذ ٥٥% من نفقات الميزانية و ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن تنمية كهذه للقطاع العام لا غنى عنها لتجنب اتساع البطالة وللحفاظ على مستوى معيشي عام معين بالنسبة للسكان. وبالنظر إلى أهمية التضامنات العائلية، فإن نصف مليون من الأشخاص يستفيدون على نحو غير مباشر من المال الذي توزّعه السلطة الفلسطينية. وهذا في الوقت نفسه شكل لممارسة عرفات زبائنيته عبر توفير الوظائف، حتى وإن كانت غير منتجة. وهكذا تجري مكافأة الولاء السياسي وتحويل الناس عن المعارضة، خاصة المعارضة الحمساوية.

وبالنظر إلى الحجم المحدود للأرض والسكان، فإن من غير الوارد أن تتطور بنى متنافسة، وهو داء تعاني منه إسرائيل أيضًا. وهكذا تحبذ السلطة الفلسطينية توسع الاحتكارات العامة أو الخاصة المسيطرة على استيراد المنتجات الأساسية: البترول والإسمنت والتبغ والدقيق والصلب ومواد البناء، إلخ. ويرجع هذا بالأخص إلى أن إسرائيل تعيد تسليم الرسوم الجمركية بالنسبة لما كان الفلسطينيون يشترونه بشكل مباشر من الخارج وحده لا بالنسبة لما مَرَّ عبر المشروعات الاستثمارية الإسرائيلية وكانت إعادة توزيعه تتم عن طريق هذه الاستثمارات. وبما أن الاحتكارات الفلسطينية لا تملك إمكانات مخاطبة الخارج بشكل مباشر، فإنها تتفق مع الاحتكارات الإسرائيلية ذات النشاط المماثل بحيث يجري تقسيم العائد. والضحية الرئيسي هو المستهلك.

ومنظومة الاحتكارات هذه هي أداة الفساد بامتياز: فعلاوة على أنها أسلوب لضمان الولاء المصلحي من جانب عدد معين من الكوادر العليا للسلطة الفلسطينية، نجد أنها تسمح لعرفات بأن يفرض هو نفسه جباية على هذه الموارد لتغذية «صندوقــ»ــه «الأسود»، الذي يفلت من الرقابة المالية للمساعدة الدولية ومن الرقابة المالية لمجلس السلطة الفلسطينية المنتخب. وهذا بالنسبة له أداة سلطة رئيسية وضمان بألاَّ يجد نفسه مرة أخرى من جديد في الوضع الكابوسي الذي عرفه بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١. وإسرائيل تُحَوِّل إليه على حساب في بنك ليومي الخاص، في إسرائيل، مال رسم ضريبة على الواردات من المنتجات البترولية.

ولا بد من أن يكون من المفهوم جيدًا أن آلية الفساد هذه قد أُنشئت بارتباط متواصل مع الجانب الإسرائيلي، الذي يستفيد منها هو أيضًا. وفي عدد معين من الحالات، يستفيد مفاوضون فلسطينيون وإسرائيليون استفادة مادية من عملية السلام. وهكذا تنشأ طبقة من الشخصيات الفلسطينية البارزة (VIP) تمزج التجارة بالسياسة وتتمتع بامتيازات غير قانونية ممنوحةً من جانب الإسرائيليين، خاصة فيما يتعلق بحرية الانتقال. ويتمتع رجال الأعمال المرتبطون بالاحتكارات بمعاملة مماثلة. وعلاوة على التقسيم الجغرافي للسكان الفلسطينيين، فإنهم يتوزعون من ثم إلى ثلاث فئات تعتمد بشكل وثيق على طيب المشيئة الإسرائيلية: الــ VIP ومن

يحق لهم الحصول على تصريح بالدخول إلى إسرائيل للعمل (بضع عشرات آلاف من الأشخاص) ومن لا يملكون حرية الحركة إلاَّ حالة بحالة. وبعبارة أخرى، فإن هناك تدرجًا في استخدام الجزرة والعصا.

ومن جهة أخرى، ومن دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، فإن الأفضل موقعًا للاستفادة من المنظومة هم فلسطينيو الخارج المصرَّح لهم بالإقامة. وسواء كانوا قادمين من الدياسبورا أم مطرودين من الأراضي المحتلة من جانب إسرائيل لعدد معين من السنوات، فإنهم يُبدون ممارسةً استثمارية لا نظير لها في تجربة من ظلوا دومًا تحت نظام الاحتلال.

والمستوى الفعلي لفساد السلطة الفلسطينية، على الرغم من جسامته، يجب مقارنته بمستوى فساد جيرانها العرب المباشرين، حيث يُعَدُّ أعلى. وفساد إسرائيل مرتفع بالمثل، إلاَّ أنه تكافحه مؤسسات قانونية قوية لا تتردد في الهجوم على زعماء، بمن في ذلك وزراء، بل ورؤساء وزارات. وهذه الآليات الديموقراطية لا وجود لها في السلطة الفلسطينية، ليس فقط لأن الفساد فيها وسيلة للحكم، وإنما أيضًا لأنه نتيجة لوضع الاحتلال أو، بشكل مباشر أكثر، شيء مترتب على عملية السلام. ويتمثل الحساب المباشر في خلق طبقة من المستفيدين من عملية السلام ذوي المصلحة في الإبقاء عليها. وهذا يسري على المفاوضين رجال الأعمال كما يسري على صغار الموظفين الناجين من البطالة. وفي هذه العملية، لا يبدو عرفات فاسدًا (فهو يتمسك بأسلوب معيشة زاهدٍ تمامًا وهو بعيد كل البُعد عن جنون العظمة الموجود لدى بعض الديكتاتوريين العرب)، بل يبدو مُفسدًا. فعلاوة على المسلك المسمى بالمسلك الباتريموني (الخلط بين موارد الزعيم الشخصية والموارد العامة)، المشترك عند كثير من الأنظمة العربية، نجد عند الرجل عقيدة قديمة مفادها أن الفساد هو الوسيلة الوحيدة لتفادي اللجوء إلى العنف الذي يفضي إلى الحرب الأهلية.

وكان أحد المبادئ المؤسِّسة لعملية السلام يتمثل بالنسبة للمبادرين بها في التحسين المنتظم للمستوى المعيشي للفلسطينيين، وهو تحسينٌ من المفترض أن يدفعهم إلى الانحياز للسلام بوصفهم مستفيدين اقتصاديين منه وإلى القبول في نهاية المطاف بتناول الحبة المرَّة المتمثلة في الخسائر الترابية. والحال أن السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، بعيدًا عن أن تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي

وعلى الرغم من التقدم الفعلي في مجال البنى التحتية، إنما تمضي في الاتجاه المعاكس بشكل مباشر. فخلال الأعوام الثلاثة الأولى التالية لاتفاقية أوسلو ا، هبط الناتج القومي الإجمالي للأراضي بنسبة ٢٢,٧%، وبين عامي ١٩٩٣، و ١٩٩٨، ارتفع معدل البطالة من ٥,٦% إلى ١٨,٣%. وقد قُدِّرَت تكلفة الإغلاق والحد من الانتقال بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ بـ ٢,٨ مليار دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي في عام أو إجمالي المساعدة الدولية(٤٠).

والحال أن زبائنية السلطة الفلسطينية وفتح وفسادهما أنما تؤثران تأثيرًا سلبيًّا على سمعتهما. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الإسلاميين، خاصةً حماس، بشبكتها الخيرية التي تقدم مساعدة للناس الأكثر عوزًا، إنما يتمتعون بصورةٍ تتصف بالنزاهة والتفاني تُضاف إلى نقاء التزامهم في سبيل الدفاع الكامل عن القضية الفلسطينية. والحاصل أن معارضي عملية أوسلو، كإدوارد سعيد، إنما يهاجمون بقوةٍ أوتوقراطية نظام عرفات البوليسية وفساد هذا النظام. وهذا الاتهام نفسه يلوِّح به الإسرائيليون والأميركيون ما إن يبدو عرفات أقل إذعانًا لمطالبهم. ولا يريد رعاة عملية السلام الاعتراف بأن هذه الحكومة السيئة هي إلى حد بعيد نتاج اتفاقات أوسلو. فالفساد هو وسيلة «تمرير» قيود يعتبرها الرأي العام الفلسطيني غير مقبولة، وذلك عبر خلق طبقة من المستفيدين من النظام. ويجري الحديث عن ديموقراطية فلسطينية نموذجية بينما تجري المطالبة في الوقت نفسه بإقامة نظام سلطوي، قادرٍ على السيطرة على السكان الذين يحكمهم، باسم مكافحة الإرهاب.

حار حوما

في منتصف فبراير/ شباط ١٩٩٧، يذهب نيتانياهو إلى واشنطون. وقد ردَّ اتفاق الخليل إليه اعتباره لدى القادة الأميركيين. ويود روس أن يقدِّم إعادة انتشار حقيقية، بنسبة ١٠% من الضفة الغربية، من شأنها أن تحدث في المنطقة ب. فيراوغ نيتانياهو ويطلب تفهمًا أميركيًّا للحاجات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي الجولان. وهو يتحدث أيضًا عن الأعمال التي يجب القيام بها في القدس. فيشير الأميركيون إلى أنهم يتفهمون المطالب الإسرائيلية فيما يتعلق بالجولان، إلا أن من غير المجدي، في هذه الحالة، محاولة استئناف المفاوضات مع

سوريا. وفي تتمة الزيارة، يوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن أغلبيته تـضطره إلى إنشاء حي يهودي جديد على الرابية المسماة بالعربية بجبل أبو غنيم والمـسماة بالعبرية بحار حوما، والواقعة بين القدس وبيت لحم، ما من شأنه عـزل المدينـة المقدسة أكثر إلى حدٍّ ما عن بيئتها العربية. والتحدي البرلمـاني ظـاهر – إن ١٧ نائبًا ملقبين على نحو ساخر بـ«القوة ١٧»، يهددون بالانسحاب من الأغلبية إن لم يجر تنفيذ المشروع بالكامل، وعمدة القدس، إيهود أولمرت، يدفع في هذا الاتجاه–، لكن نيتانياهو يتقاسم في الواقع رؤية معارضيه الظاهريين للعالم. وهو لا يعلـن أن الأحداث هي التي ترغمه إلاَّ لكي يعفي نفسه من المسؤولية أمام الأميركيين. وهـو يعرف أنه يتمتع فيما يتعلق بهذا الملف بالتأييد من جانب الجانـب الأعظـم مـن مواطنيه اليهود. ثم إن المسألة تمنحه تحويلاً مناسبًا للأنظار في لحظة يتعرض فيها هو والمحيطون به، بحكم «بيبي جيت»، لاستجوابات من الشرطة، ما يـسهم فـي إضعاف مركزه السياسي.

وقد أعلن الفلسطينيون، على الفور، معارضتهم الحازمـة للمـشروع، الـذي اعتبروه منافيًا لعملية السلام ومهدِّدًا بإنهائها. وبشكل جـد واضـح، نتجـه نحـو «معركة قدس» جديدة. وفي الوقت نفسه، يفتتح عرفات مؤتمرًا للحوار الوطني مع كل قوى المعارضة، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، التي تقاطع اللقاء. وهو يدعو إلى الوحدة الوطنية بوصفها «السبيل الوحيد للتوصل إلى إقامـة دولـة فلـسطينية عاصمتها القدس»(×).

وفي ٢٦ فبراير/ شباط، يتم إعلان القرار الخاص بإنشاء ٦٥٠٠ وحدة سكنية مخصَّصة لليهود، بينما يتخذ الجيش والشرطة الإسرائيليان استعداداتهما لمواجهـة أعمال العنف المتوقَّعة. وتعلن الولايات المتحدة أنه ما كـان يجـب اتخـاذ هـذا القرار[٤١] وأنه يتعارض مع مفاوضات السلام، إلاَّ أن من غير الوارد القول، كمـا فعل الاتحاد الأوروبي، بأن المستوطنات غير مشروعة من زاوية القانون الدولي.

وقبل الذهاب إلى واشنطون في زيارة مقرَّرة منذ وقت طويل، يهدد عرفـات بأن يعلن من جانبٍ واحد استقلال دولة فلسطين. وتسيطر فتح علـى التظـاهرات حتى لا تُربك اللقاء بين عرفات وكلينتون. ويجري هذا اللقاء في ٣ مـارس/ آذار

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

بحضور مادلين أولبرايت. وتلك هي المرة الأولى التي يتم فيها استقبال رئيس السلطة الفلسطينية بمفرده من جانب رئيس الولايات المتحدة (في المرات السابقة، كان بصحبة مسؤولين إسرائيليين أو عرب). فيعيد الأميركيون تأكيد انتقاداتهم للقرار الإسرائيلي، الذي كسر الزخم الذي أوجده الاتفاق بشأن الخليل. إلاَّ أنه، باسم احترام حرية المفاوضات، من غير الوارد بالنسبة للولايات المتحدة إبداء وجهة نظرها فيما يتعلق بمشروعية الإجراء الإسرائيلي: فهذا قد يؤثر على النتيجة النهائية [للمفاوضات]. ويجب استعادة الثقة بين الطرفين للتمكن من إحراز تقدم(٤٢). وهذا هو التحدي الذي لا مفر من مواجهته.

كما يتقرر إنشاء لجنة فلسطينية – أميركية مشتركة لإجادة إدارة المساعدات الأميركية وللمساعدة على توفير مناخ مؤاتٍ للاستثمار الخاص في الأراضي الفلسطينية. وسوف تكون اللجنة تحت رئاسة مشتركة من جانب وزيرة الخارجية الأميركية ورئيس السلطة الفلسطينية. وهذا رفع ملحوظ لمستوى العلاقات، على الرغم من أنها ليست علاقات دولة بدولة. كما يدل هذا على عزم مادلين أولبرايت الانخراط في الملف بالدرجة التي انخرط به فيه سلفها(٤٣).

ويعبِّر عرفات عن ارتياحه إلى حسن النوايا الذي أبداه كلينتون. ولا يرى المحيطون بنيتانياهو في ذلك أي شيء جديد. ويقوم رئيس الوزراء الإسرائيلي بصبِّ الزيت على النار بإعلانه إغلاق أربعة مكاتب فلسطينية في القدس. ويواصل عرفات زيارته للولايات المتحدة، حيث يحصل على تشريفات قريبة من تلك التي تُقَدَّمُ لرئيس دولة. إذ يجري استقباله في الكونجرس ويلتقي بالرئيسين السابقين كارتر وبوش. كما يذهب إلى مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، حيث كان قد جرى إخطار مجلس الأمن بمسألة حار حوما للنظر فيها.

وتستمر المناقشة في مجلس الأمن لعدة أيام. وفي النهاية، تقدم فرنسا وبريطانيا العظمى والسويد والبرتغال مشروع قرار يستعيد مضمون القرارات السابقة بشأن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، التي تشكل عقبات في طريق السلام، وبشأن احترام اتفاقيات جنيف. وفي ٧ مارس/ آذار، يؤيد ١٤ بلدًا النص، لكن الولايات المتحدة تستخدم حق الفيتو الذي تتمتع به للاعتراض عليه: فهي ترى أن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب لمعالجة هذه المسائل، لأن الطرفين قد جعلا

منها موضع مفاوضات. فيقرر الفلسطينيون دعوة الجمعية العامة إلى النظر في المسألة.

وفي تواز مع ذلك، ترجع مسألة إعادة الانتشار الإسرائيلية الأولى. وقد وافق روس على أن نسبة الـ ١٠% يمكن أن تشمل نقلات من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ كما يمكن أن تشمل نقلات من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ب. وإذ يقبل نيتانياهو عرضه على الفور، يقترح الأخير نقل نسبة ٧% من الضفة الغربية من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ (٥٠ قرية، أي ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، ولكن من دون اتصال ترابي) ونسبة ٢% من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ب. وبشكل آخر، فإن الإسرائيليين لن ينسحبوا إلاّ من ٢% من الضفة الغربية. ويجد نيتانياهو صعوبة بالفعل في الحصول على أغلبية في هذا الاتجاه في داخل حكومته، وهو يصوّر نفسه هذه المرة بأن الولايات المتحدة تضغط عليه. والحال أن الأميركيين، وقد انتابهم الكدر، إنما يعلنون أنهم ينتظرون مزيدًا من إعادات انتشار قريبة.

ويرفض الفلسطينيون الاقتراح بحدة ويتهمون نيتانياهو بأنه يريد قتل عملية السلام. وكانوا قد فهموا من بيريز شفاهةً أن من شأن إعادات الانتشار الثلاث أن تعطيهم ٩٠% من الضفة الغربية وأنه قد لا يبقى بعدُ ما يجب التفاوض عليه سوى وضعية الـ ١٠% الأخيرة. ويحاول روس تهدئة اللعبة بالحصول على تعهد من رئيس الوزراء الإسرائيلي بإرجاء الأعمال في حار حوما وباتخاذ تدابير تسهل معيشة الفلسطينيين. وفي اللحظة المباشرة، ولعدم التوصل إلى اتفاق مع هؤلاء الأخيرين، يجري تعليق إعادة الانتشار، بينما تصبح الخطابات أكثر جذرية بشكل متزايد باطراد. إذ يعلن عدد من المسؤولين الفلسطينيين عن إطلاق انتفاضة جديدة. أمّا ديفيد ليفي، وزير الخارجية الإسرائيلي، فهو يعلن موقف حكومته: «إذا كنتم تريدون السلام، فعليكم قبول قراراتنا».

وفي ٩ مارس/ آذار، يوجه الملك حسين خطاب مؤاخذات لنيتانياهو، يتهمه فيه بأنه يريد القضاء على عملية السلام. وهو لا يمكنه أن يصدق أن رئيس الوزراء الأقوى من الناحية الدستورية في تاريخ إسرائيل مضطر إلى التصرف تحت الضغط، ولا أن الشعب الإسرائيلي يسعى إلى إراقة الدماء والكارثة ويعارض السلام. ولماذا يُراد دومًا إذلال الشريك الفلسطيني؟. ويردُّ عليه نيتانياهو بأنه لا

يقبل لا نبرة الخطاب ولا مضمونه: لقد ورث عملية سلام مأزومة بعد أسوأ موجة هجمات إرهابية عرفها البلد. وإعادة الانتشار المعلن عنها تتماشى مع التعهدات المتخذة، حتى وإن كانت لا تتطابق مع توقعات عرفات.

وتبادل الخطابات هذا يثبت عدم دقة إحدى فرضيات مبدأ الليكود: الفرضية التي تذهب إلى أن العلاقات مع البلدان العربية لا تتأثر بتطور الملف الفلسطيني. فهذا هو ما تكشف عنه أقوال رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما يعلن أن العلاقات الإسرائيلية - الأردنية لا يمكن أن تصبح رهائن لمصائر المفاوضات مع الفلسطينيين. وبينما يُبلغ عرفات كل الشركاء الدوليين في عملية السلام بشكواه، يحتج الإسرائيليون بأن هذا المسلك يتنافى مع روح ونصوص هذه العملية، والتي لا تنص إلا على مفاوضات ثنائية. ويرد صائب عريقات، رئيس المفاوضين الفلسطينيين، قائلاً:

المشكلة مع هذه الحكومة هي أنها تتفاوض مع نفسها. فأرئيل شارون يتفاوض مع نيتانياهو، الذي يتفاوض مع ديفيد ليفي، الذي يتفاوض عندئذ مع ناتان شارانسكي... ثم، عندما يتفقون فيما بينهم، يقومون بإذلالنا بفرضهم قراراتهم علينا. والواقع أن نيتانياهو لا يسعى إلى صنع السلام مع الفلسطينيين، بل فقط مع ائتلافه، وعلى حسابنا(×).

ويرفض عرفات الردَّ على النداءات الهاتفية، بينما يقدم فريق المفاوضين الفلسطينيين استقالته، وهي استقالة يرفضها رئيس السلطة الفلسطينية من جهة أخرى.

وفي ١٣ مارس/ آذار، فإن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة والمجتمعة لهذه المناسبة خصوصًا توافق بأغلبية ١٣٠ صوتًا في مقابل صوتين وامتناع دولتين عن التصويت (لم تشارك ٥١ دولة في التصويت) على قرار يستعيد لغة القرار الذي استخدمت الولايات المتحدة ضده حق الڤيتو الذي تتمتع به في مجلس الأمن. وهذا يبرز العزلة الدولية للدولة العبرية. وترفض الولايات المتحدة هذا التدخل غير المثمر في عملية السلام.

وفي اليوم نفسه، يفتح جندي أردني النار على فتيات إسرائيليات في المنطقة الحدودية (وهي أرض تحت السيادة الأردنية، لكنها «مؤجَّرة» للإسرائيليين) ؛ وهو

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

يقتل سبعًا منهن ويصيب ستًا قبل أن يسيطر عليه زملاؤه. والحال أن الملك حسين، وهو آنذاك في زيارة إلى إسبانيا، إنما يسارع بالذهاب إلى إسرائيل ليبدي تعاطفه مع عائلات الضحايا، وهو يأمر بتوصيل تعويض مادي لهذه العائلات قدره مليون دولار. وهذه اللفتات تؤثر في الرأي العام الإسرائيلي، إلاّ أنها لا تحظى بالارتياح بالأحرى على الجانب العربي، لاسيما أن عادات التعازي متباينة بالكامل بين العرب واليهود. وممارسات العزاء اليهودية، التي رَضَخَ الملكُ لها بالطبع، إنما يفسرها الأردنيون على أنها إذلالات(٤٤).

وتلقي الأوساط الحكومية الإسرائيلية المسؤولية عن الحادث على المناخ الذي خلقه خطابُ الملك ؛ ويفسر العربُ هذا التوتر بالقرارات التي اتخذها الإسرائيليون. والحال أن السلطات الأردنية إنما تسارع إلى وصف المذبحة بأنها عمل جنوني، وهو اتهام معتاد في هذا النوع من الحالات. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، يُحكم على الجندي من جانب القضاء الأردني بالسجن مدى الحياة. وبما أن تهمة التعمد وسبق الإصرار لم توجه إليه، فقد نجا من عقوبة الإعدام. ويرى رئيس المحكمة أن «من الواضح أن المتهم يعاني من اضطرابات في الشخصية، ويتميز بطابع وحشي لا يملك السيطرة عليه»(×). وهو قد أكد أنه أطلق النيران لأن التلميذات سخرن منه وقطعن عليه صلاته. وقد تضامن الإسلاميون الجذريون في الأردن معه.

والحاصل أن نيتانياهو، الواثق من أنه ليس هناك ما يجب توقعه من الفلسطينيين ولا من المجتمع الدولي، إنما يقرر البدء بالأعمال في حار حوما. وهو يقترح على عرفات التعجيل بإجراء المفاوضات النهائية، و، في حالة حدوث فشل بعد ستة أشهر، اللجوء إلى عقد قمة في كامب ديفيد. لكن اقتراحًا كهذا لا يمكن أن يعتبره الفلسطينيون سوى وسيلة للالتفاف على الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المرحلي، أي إعادات الانتشار الثلاث، وميناء ومطار غزة، والمرور الآمن بين غزة والضفة الغربية. ثم إن التحرك عبر قناة الملك حسين لا يمكن أن يعتبره عرفات سوى عودة إلى الخيار الأردني. وبشكل ملموس، لم يحصل العاهل الهاشمي من الإسرائيليين إلاّ على إمكانية استخدامه شخصيًا هو وحده مطار غزة. على أنه قد تحدث أمام الأميركيين عن مشروع مُعقَّد للسيادة المزدوجة على القدس والأماكن المقدَّسة(٤٥).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وعلى الرغم من تحذيرات الأجهزة الأمنية حول الجانب العنيف لا محالة للاحتجاجات العربية، تؤكد الحكومة الإسرائيلية قرارها الخاص ببدء الأعمال. ويطلق نيتانياهو حملة علاقات عامة مُتّهمًا عرفات بأنه أعطى الضوء الأخضر لأعمال الإرهاب. وينسحب هذا بشكل خاص على الحوار الوطني الفلسطيني. وفي تفكير رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن هذه الحملة إنما تهدف إلى الردع. وسوف تلقي المسؤولية عن العنف على الطرف الفلسطيني. ومن جهة أخرى، يَعدُ نيتانياهو ببناء عدة آلاف من الوحدات السكنية لعرب القدس. ومثل هذه التطمينات مصداقيتها محدودة: فمنذ الاحتلال في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لم تكن هناك من الناحية العملية مساكن عامة للسكان العرب، الذين لا يجري إعطاء تصاريح بناء لهم إلاَّ في أضيق نطاق ممكن. وبشكل متكرر أكثر بكثير، يجري هدم المساكن المبنية من دون تصاريح. وفي الوقت نفسه، يجري الإكثار من تدابير مصادرة وثائق تحقيق الشخصية بذرائع مختلفة سعيًا إلى إلغاء أكبر عدد ممكن من وضعيات المقيم في المدينة المقدَّسة.

أمَّا عرفات، فقد تلقى في البداية نداءً من كلينتون يرجوه فيه التحلي بالصبر، ثم يطلبون منه تجديد تعهده بالتخلي عن العنف.

وفي يوم الثلاثاء ١٨ مارس/ آذار، تبدأ إسرائيل الأعمال في حار حوما. والصدامات مع المتظاهرين الفلسطينيين فورية. ويدعو نيتانياهو الفلسطينيين إلى الاختيار بين «الإرهاب والسلم». وفي ٢٠ مارس/ آذار، تتخذ المواجهات في بيت لحم ملمح انتفاضة صغيرة. ويتكفل رجال الشرطة الفلسطينيون بحماية ضريح راحيل، قرب المدينة. وفي ٢١ مارس/ آذار، تجدد الولايات المتحدة استخدامها لحق الفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يشجب السياسة الإسرائيلية بلغة معتدلة.

وفي يوم ٢١ مارس/ آذار هذا نفسه، يؤدي هجومٌ انتحاري في تلك أبيب إلى مصرع ثلاثة أشخاص، علاوة على حامل القنبلة، وإصابة عدة عشرات. وعلى الفور، يتهم نيتانياهو عرفات بأنه أعطى الضوء الأخضر للإرهابيين. ويجري فرض حظر التجول على الخليل ويُعاد إغلاق الأراضي. وتتولى إدارة كلينتون الدفاع عن عرفات، لما فيه عظيم غضب نيتانياهو. وتتهم السلطة الفلسطينية هذا الأخير بأنه يكذب عمدًا على شعبه:

لم يعط الرئيس عرفات الضوء الأخضر لأحد. بل إنه قد فعل على العكس من ذلك كل شيء من أجل الحيلولة دون انطلاق أعمال العنف التي قد تنشأ عن سياسة السيد نيتانياهو الاستفزازية، في القدس كما في غيرها(×).

وتتبنى حماس العملية، التي جاء من قام بها من قطاعٍ خاضعٍ للسيطرة الإسرائيلية.

وتستمر المواجهات في الأيام التالية، بينما يتوقف التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وبينما تنشط الدبلوماسية الأميركية، يظل عرفات خارج إمكان اللحاق به، فهو يجوب العالم متابعًا الزيارات الرسمية.

مقاربةٌ أميركيةٌ جديدة

يرى بل كلينتون أنه، على الرغم من الأزمة الراهنة، فإن الغالبية العظمى من الرأي العام الفلسطيني والرأي العام الإسرائيلي مازالت تؤيد عملية السلام[٤٦]. وما يجب القيام به هو التخلي عن المقاربة التدريجية المتمثلة في نهج «الخطوات المحدودة» (*step by step*) والتصدي للمسائل الرئيسية. ويشجعه في هذا الاتجاه دينيس روس، الذي يبدو أنه يعتقد أن نيتانياهو يريد التوصل إلى تسوية نهائية من شأنها إدخاله التاريخ. وفي اللحظة المباشرة، يجب استعادة الحوار بين الطرفين.

وفي ٢٧ مارس/ آذار، ينجح روس في الإمساك بعرفات في المغرب على هامش اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. فيبلغه برسالة من بل كلينتون يتعهد فيها الرئيس الأميركي بإعادة إطلاق عملية السلام وباقتراح مبادرة في هذا الاتجاه إذا ما اتخذ عرفات التدابير الضرورية في الشأن الأمني. فيعلن هذا الأخير ارتياحه إلى ذلك. ويطلب إليه روس أن يقوم بشجب علني للإرهاب وأن يتخذ إجراءات فعالة ضد الجماعات الداعمة للإرهاب وأن يستأنف تعاونًا جادًّا مع الإسرائيليين في المجال الأمني وأن يقوم بتوقيف من يرتكبون أو ينظّمون أعمالاً إرهابية (يجري تقديم قائمة بأسماء إليه) وأن يعيد الحوار مع الإسرائيليين بشأن إخلاء سبيل السجناء. والحال أن رئيس السلطة الفلسطينية إنما يتعهد بالقيام بهذا كله.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي القدس، يبلغ روس الإسرائيليين بنتائج لقائه مع عرفات. فيردُ نيتانيـــاهو بأنه ينتظر ليرى وبأنه يتمسك باقتراحه الخاص بالتوصل مباشـــرة إلـــى إجـــراء محادثات بشأن الوضع النهائي. فيحثه روس في هذا الاتجاه ويطلب تدابير بناء ثقة مع العرب خلال هذه المحادثات، تتمثل عمليًا في تجميد فعلـــي للاســـتيطان فـــي الأراضي وفي القدس. فيوحي نيتانياهو بأن هذا ممكن، بمجـــرد انقـــضاء مهلـــة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من شأن عرفات أن يتخذ فيها التدابير الأمنية المنتظـــرة منه. ثم إن على عرفات إعلان معارضته للعنف، في حين أن مـــن المفتـــرض أن يتعهد نيتانياهو بالحد من الاستيطان أو تجميده من طرف خفيّ. وهذا يتماشى مـــع الخطاب الأميركي، الذي تحدث عن «تسامح صفري [تـــسامح مـــستحيل] » مـــع الإرهاب، لكنه لا يفعل سوى الإعراب عن الأسف حيال الاستيطان.

وحيال اقتراب يوم الأرض، تنشر إسرائيل قوات ملحوظة قرب مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. ويمر يوم ٣٠ مارس/ آذار من دون حادث كبير وذلـــك بـــسبب سيطرة محكمة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية علـــى التظـــاهرات. ويتظـــاهر العرب الإسرائيليون، من جانبهم، تظاهرًا جماعيًا، ولكن من دون عنف.

وقد نجح نيتانياهو في إجادة المناورة بطرحه التـــدابير الفلـــسطينية كـــشرط مسبق. ولا يعود الأميركيون ينتقدونه ويطالبون الآن علنًا بـــ «ضوء أحمر» مـــن جانب عرفات ضد الإرهاب[٤٧]، مع عدم صوغهم غير وعود غامضة بـــالانخراط في المفاوضات القادمة، بينما يود الرئيس الفلسطيني تزامنًا بين المحادثات السياسية والتدابير الأمنية. ثم إن نيتانياهو يوضح علنًا أن على الفلسطينيين إعادة النظر فـــي توقعاتهم وألاّ يأملوا في أي شيء فيما يتعلق بالقدس وجزء لا بأس به من الـــضفة الغربية. وعلى الجانب الفلسطيني، تتبدد آخر الآمال التي حفزهـــا الاتفـــاق بـــشأن الخليل. وينتهج نيتانياهو سياسةً تستلهم الإيديولوجية الأكثر جذريةً، وليس هناك ما يمكن انتظاره منه[٤٨].

وفي ٣١ مارس/ آذار، توصي جامعة الدول العربية المنعقـــدة فـــي القـــاهرة أعضاءها الاثنين والعشرين بـــ«وقف كل تدابير التطبيع المتخذة تجاه إسرائيل فـــي إطار عملية السلام»[×]. ويتهم ديڤيد ليڤي البلدان العربية بأنها «تسعى إلـــى عـــزل

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

إسرائيل على المسرح الدولي لأجل التسبب في إسقاط الحكومة الإسرائيلية». وهو يهاجم القاهرة بوجه خاص:

ننتظر من مصر أن تتصرف كبلد وقَّعنا معه الصلح. ومن المفترض أن عليها أن تكون نموذجًا يجب حذو حذوه وليس من حقها حفز نهجٍ معادٍ لإسرائيل، سواء كان ذلك في العالم العربي أم على الصعيد الدولي.

وفي الأول من أبريل/ نيسان، يضرب هجومان انتحاريان المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة، من دون أن يؤديا إلى ضحايا آخرين غير مرتكبيهما.

وفي الأيام التالية، يذهب نيتانياهو إلى الولايات المتحدة للقاء أصدقاء إسرائيل. وهو يُدعى، يُستدعى تقريبًا، إلى البيت الأبيض من جانب الرئيس كلينتون في ٧ أبريل/ نيسان. وبحسب اللغة الخشبية الديبلوماسية، فإن المحادثة «جد تفصيلية وصريحة ومباشرة وطويلة»(٤٩)، ما يُعَدُّ مرادفًا لغياب الاتفاق. ويواصل نيتانياهو اتهام عرفات بتشجيع الإرهاب ويؤكد حق إسرائيل في إنشاء وحدات سكنية جديدة في عاصمتها.

ومن غير الوارد ممارسة ضغوط على الدولة العبرية: فبل كلينتون قد قدَّم نفسه دومًا بوصفه «صديقًا» لإسرائيل، والكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية أكثر صداقة لها بكثير. ويجري الاكتفاء بـ«مقترحات»: فمن المفترض أن يبرهن الإسرائيليون للفلسطينيين على فوائد السلام وأن يثبتوا جدية نوايا نيتانياهو ببناء وحدات سكنية للعرب في القدس ؛ ومن المفترض وجوب عقد اتفاقٍ في الكتمان على عدم مد أعمال البناء إلى المناطق المتنازع عليها خلال أمد محادثات السلام ؛ ومن المفترض وجوب التفاوض مع الفلسطينيين على نطاق إعادة الانتشار الإسرائيلية القادمة ؛ وأخيرًا، من المفترض وجوب احترام الإسرائيليين للتعهدات المنصوص عليها في الاتفاق بشأن الخليل، والتي تشمل فتح مطار غزة وتيسيرات لنقل السلع الفلسطينية عند مدخل ومخرج أراضي السلطة الفلسطينية، والمرور الآمن بين غزة والضفة الغربية، وإلغاء شرط حصول الفلسطينيين على تصريح لدخول إسرائيل.

وفي الساحة، تتواصل المواجهات. وفي ٨ أبريل/ نيسان، في الخليل، يلقى ثلاثة فلسطينيين مصرعهم ويصاب ١٠٣ آخرون جرَّاء إطلاق النار عليهم من جانب مستوطنين يهود وجنود إسرائيليين.

وفي منتصف أبريل/ نيسان، يرجع دينيس روس إلى الشرق الأدنى. ويعمل المبعوث الأميركي على استعادة العلاقات الأمنية بتنظيم لقاءات بين قادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ونظرائهم الفلسطينيين. وتظل النتيجة هشةً في غياب أفق سياسي. والحال أن الوضع الداخلي في إسرائيل لا يسمح بوجود أفق كهذا.

ومركز نيتانياهو آنذاك ضعيف جدًا. فالشرطة توصي القضاء باتهامه بالتحايل على القانون وبعدم الأمانة في وظيفته في فضيحة «بيبي جيت». وعدة أفراد من المحيطين به معنيون هم أيضًا، وبينهم أفيجدور ليبرمان، رئيس مكتبه. والحال أن مصير الحكومة الائتلافية في مهب الريح. ويرفض بيريز أفق حكومة وحدة وطنية قد تسبق المفاوضات على الوضع النهائي. وفي النهاية، ترفض السلطة القضائية الاتهامات ضد رئيس الوزراء وإن كانت تلوم بقسوةٍ مسلكه. وتزداد فداحة الاتهامات الموجهة ضد آريه درعي. فيرى حزب شاس في ذلك مواصلةً لاضطهاد اليهود الشرقيين. أمَّا فيما يتعلق برئيس الوزراء، فإنه يتحدث عن مؤامرة حاكتها ضد حكومته مؤسسة حزب العمل، ليس بسبب جرائم مزعومة، وإنما لأنه يريد بناء حار حوما ويعارض قيام دولة فلسطينية ويرفض انسحاب إسرائيل من الجولان. فتتجه المعارضة بالشكوى إلى المحكمة العليا، ما يطيل القضية حتى منتصف مايو/ أيار. وتؤكد المحكمةُ القرارات السابقة.

ويتم إغلاق هذا الملف في منتصف يونيو/ حزيران. على أن نيتانياهو يظل موضع نقد قوي في داخل أغلبيته وحزبه. إذ يجري اتهامه بأنه إداري متوسط الكفاءة، يحكم بشكل أوتوقراطي وإن كان يومًا بيوم، وبأنه خسيس الخُلُق: فهو رجل لا يمكن الثقة به ودائمًا ما يتنكر لكلمته. والحال أن إسحق شامير، الغارق في تقاعده السياسي، إنما يصفه على النحو التالي: «هذا رجل كذاب وانتهازي وأناني».

ويتواصل المأزق السياسي في شهر مايو/ أيار، على الرغم من لقاء في إيرز بين الرئيس ڤايتسمان وياسر عرفات، في يوم ٦. ويواصل نيتانياهو المطالبة باتخاذ تدابير قوية من جانب السلطة الفلسطينية ضد الإرهاب. وهذه الأخيرة تضع عندئذ العنف والاستيطان على مستوى واحد. وهي تحكم من جديد بالإعدام على كل فلسطيني قد يبيع أرضه لإسرائيل، مستعيدة بذلك حكمًا أردنيًا. وهكذا يُحَرمُ من

الدفن وفق الطقوس الإسلامية سمسارُ أراض كان قد تم اغتياله. أمّا سمعة عائلتـه فهي تتحطم. وتنفي السلطة الفلسطينية أنها قامت بإعدامٍ «خـارج القـانون»، وإن كانت توحي بأن المعني استحق المصير الذي حاق به. وهي تشدّد على أن الملكية تعني، بالنسبة للإسرائيليين، السيادة، عندما يتعلـق الأمـر بممتلكـاتهم. وتطلـب الولايات المتحدة من السلطة الفلسطينية احترام دولة القانون (*rule of law*). وبعـد عشرة أيام، يجري اغتيال سمسار آخر.

وليس بالإمكان عقد لقاء إسرائيلي – فلسطيني إلاّ بحضور طرف أميركـي. وهذا تقريبًا هو النتيجة الوحيدة للجولة الجديدة التي يقوم بهـا دينـيس روس فـي الساحة في منتصف مايو/ أيّار، حيث يتم عقد لقاء إسرائيلي – فلسطيني في مقـر إقامة سفير الولايات المتحدة. والحال أن ما يحدث بين الطرفين هـو المواجهـة لا تبادل الآراء. ثم إن لقاءً بين نيتانياهو ومبارك في ٢٧ مايو/ أيّار ليس أكثر إثمارًا. ولا تستطيع الدبلوماسية الأميركية سوى تسجيل معاينة الفشل. وعلى الملأ، يعلـن المسؤولون الفلسطينيون أن عملية السلام ميتة إكلينيكيًا ويتهمـون روس بـالتحيز لصالح إسرائيل. وتتولى مادلين أولبرايت الدفاع عنه: «لقد قـام بعمـل يـستحق الإعجاب».

وتتبدى سلطوية عرفات عبر احتجازه لمدة أسبوع واحدًا من ألمع الصحافيين الفلسطينيين، هو داوود كُتّاب، الحامل للجنسية الأميركية. وجريمته هي بثه علـى قناة تليڤيزيونية تعليمية مداولات المجلس الوطني الفلسطيني التي تعرضت خلالهـا السلطةُ الفلسطينية للنقد بقوة، خاصة بسبب فضائح الفساد المفتـرض. وكـان قـد جرى التشويش على ما يبثه من جانب التليڤيزيون الفلسطيني الرسمي وقد أوضـح الصحافي ذلك للصحافة الدولية.

كما يستهدف الاعتراضُ على سلطة عرفات وحشيةَ رجال شرطته. ويحمـل المدافعون عن حقوق الإنسان إلى صدارة المشهد العام حالات تعذيب ووفيات فـي السجون الفلسطينية. فتراوغُ السلطةُ الفلسطينيةُ، وتتحدث عـن إجـراء تحقيقـات ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحالات. وفي الأسابيع التالية، يهاجم مجلس الـسلطة الفلسطينية الفساد ويتهم بالأسماء وزراء «حكومة» عرفات باسـتغلالات مختلفـة للأملاك العامة. ويتركز سخط السكان الفلسطينيين علـى الشخـصيـات البـارزة

(VIP) ذات أسلوب الحياة الباذخ وعلى «جماعة تونس»، أولئك الـ ١٠ ٠٠٠ شخص الذين عادوا إلى فلسطين مع عرفات والذين يجري اتهامهم بالتربح من النظام.

وفي ٢٩ مايو/ أيَّار، تنشر صحيفة هاآرتس الإسرائيلية اليومية خطة لتقسيم الضفة الغربية تنص على ردّ ٤٠% من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى الفلسطينيين. ثم إن من المفترض تجزئة الأراضي التي تسيطر عليها سلطة ياسر عرفات الفلسطينية إلى خمس مناطق منفصلة بعضها عن البعض الآخر. وتنفي حكومة نيتانياهو وجود الوثيقة، التي تستثير غضب الفلسطينيين. وبحسب هاآرتس، من المفترض أن أغلبية الحكومة الإسرائيلية متفقة على خطة من هذا النوع. والتعليق الفلسطيني المصرَّح به رسميًّا هو تعليق جبريل الرجوب، مسؤول الأمن في الضفة الغربية:

لم تعد إسرائيل تكتفي بفرض الأمور الواقعة على أرضنا. لقد نسيت أن الضفة الغربية شأنها في ذلك شأن غزة والقدس الشرقية تُعَدُّ، من زاوية القوانين الدولية، أراضيَ فلسطينية محتلة يجب إعادتها إلينا حتى نتمكن من إقامة دولتنا عليها. فهذا هو السبيل الممكن الوحيد لكي تحصل إسرائيل على السلم والأمن. وبوسع بنيامين نيتانياهو أن يحكم كما يشاء. إلاَّ أنه ما لم يتم احترام الاتفاقات المعقودة، فإن كل الخيارات، بما فيها العنف والمواجهات، تظل مفتوحة... (×)

وفي ٣١ مايو/ أيَّار، يجري اغتيال سمسار أراض ثالث. والحال أن الشرطة الإسرائيلية إنما توجِّه الاتهام بشكل مباشر إلى أجهزة الاستخبارات الفلسطينية. ويتهم نيتانياهو الفلسطينيين بأنهم يتحركون ضد عملية السلام باتجاههم إلى هذه الاغتيالات. ويطلب «أصدقاء» إسرائيل في الكونجرس، على سبيل العقاب، وقف المساعدة الأميركية للسلطة الفلسطينية. فتردُّ وزارةُ الخارجية الأميركية بأن إسرائيل هي التي طلبت تقديم هذه المساعدة لتشجيع عملية السلام.

وفي ٣ يونيو/ حزيران، يجري انتخاب إيهود باراك بأغلبية ٥٧% من الأصوات لقيادة حزب العمل. ولم يحصل منافسه، يوسي بيلين، إلاَّ على ٢٨% من

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

الأصوات. والحال أن «الجنرال الأكثر حصولاً على الأوسمة في إسرائيل»، وعمره ٥٥ سنة، إنما يبدو قادرًا على إلحاق الهزيمة بنيتانياهو في الانتخابات القادمة. وموقفه المتحفظ تجاه عملية السلام معروف للجميع. ومن ثم لا يمكن اتهامه بأنه يريد التنازل عن كل شيء للفلسطينيين. وعلى الرغم من أنه يقدم نفسه على أنه وريث رابين، فإنه يبدو أكثر «صقرية» بشكل واضح.

ركودٌ خطير

في منتصف يونيو/ حزيران، يتجدد الاحتجاج في الأراضي الفلسطينية على الاستيطان، ما يؤدي إلى إصابة عدة عشرات من الأشخاص. ويبين الاحتجاج الخطر القائم المتمثل في الانتقال إلى مواجهة عنيفة إذا ما استمر الركود. ويكمن العائق أمام المفاوضات في الرفض الإسرائيلي للقيام بتجميد، ولو مؤقت، للاستيطان، على الرغم من التعهدات الملتبسة التي اتخذها نيتانياهو بشكل شخصي أمام دينيس روس، الذي يبدو أنه الوحيد الذي صدقها. ومن الواضح أن فتح والسلطة الفلسطينية تؤيدان من طرفٍ خفيٍّ هذه التظاهرات، بل تنظمانها، وإن كان مع الاجتهاد في السيطرة عليها حتى يتسنى تفادي تحولها في اتجاه سيء.

ويلعب الخطابُ الإسرائيلي على الخلط بين اليهودي والإسرائيلي، بين الامتلاك والسيادة، كما يعبر عن ذلك إسحق موردخاي، وزير الدفاع(٥٠):

> نحن نرى أن من حق اليهود العيش في يهودا والسامرة، مثلما أن من حقهم العيش في باريس أو لندن أو نيويورك أو بيروت قريبًا. وقد تعهدنا بألاّ نبني المزيد من المستوطنات ونحن نحترم هذا التعهد. لكن المستوطنات القائمة يجب أن تحيا وأن تواصل البقاء بشكل طبيعي.

وسوف تتحدد خريطة التسوية النهائية من زاوية الضرورات الأمنية الإسرائيلية، على أن تتولى السلطة الفلسطينية السيطرة على الفلسطينيين. ومن غير الوارد الاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم: «المشكلة بسيطة: من المستحيل تمكين أيٍّ كان من تعريض إسرائيل للخطر اليوم أو في المستقبل».

ويتزايد التوتر في مستهل يوليو/ تموز على أثر توزيع منشور تجديفي في الخليل يصور النبي على شكل خنزير. وتقوم الشرطة الإسرائيلية بتوقيف ناشطة

يهودية من اليمين المتطرف، هي تاتيانا ساسكند، البالغة من العمر ٢٥ عامًا، والتي تعترف بأنها مرتكبة هذه الإساءة إلى المقدسات. والحال أن هذه الناشطة، وهي عضو في جماعة كاخ العنصرية الصغيرة، قد تمكنت من توزيع منشوراتها من دون إزعاج لها. وقد أوضح الجنود الإسرائيليون فيما بعد أنهم آثروا عدم التدخل خلال عطلة السبت اليهودي، الراحة الأسبوعية التي تبدأ عند غروب شمس يوم الجمعة. وهم لم يقوموا بتوقيفها إلاّ مساء يوم السبت، في اللحظة التي ألقت فيها حجارة على سيارات فلسطينية. وهذا يكفي لاستثارة أعمال عنف جديدة ولدفع حماس إلى التهديد باستئناف الهجمات. وسوف يُحكَمُ على تاتيانا ساسكند في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨ بالحبس لمدة عامين، إلاّ أنه سيتم الإفراج عنها في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه لحسن سلوكها.

والحال أن المأزق في عملية السلام هو الذي يفسر الهدنة التي احترمتها المنظمة الإسلامية، إذ لا حاجة بها إلى معارضتها. وتقدم السلطات الإسرائيلية اعتذاراتها. إلاّ أننا سرعان ما نجد بعد ذلك مباشرة رسمًا كاريكاتوريًا مسيئًا لمريم العذراء في مجلة علمية إسرائيلية. ويعبر نيتانياهو من جديد عن تأسفاته.

وتتواصل أعمال العنف في الخليل خلال كل النصف الأول من يوليو/ تموز. ويفرض الجيشُ الإسرائيلي إغلاق المحال العربية في المنطقة التي يسيطر عليها ويسدُّ عددًا معينًا من المداخل إلى المدينة لأجل خنق نشاطها الاقتصادي. ثم إن القائد العسكري لمنطقة الوسط يهدد بأن يجعل ظروف الفلسطينيين المعيشية «جد صعبة» إن لم يضعوا حدًا لأعمال العنف. وفي النهاية، تستعيد الشرطة الفلسطينية السيطرة على الموقف حتى تتوصل إلى رفع التدابير الإسرائيلية.

وتحاول مصر والاتحاد الأوروبي، كل طرف منهما من جانبه هو، إعادة إطلاق عملية السلام، لكنهما يصطدمان بالشرط المسبق الذي تشترطه السلطة الفلسطينية: تجميد الاستيطان اليهودي. وليس بوسع أيهما ممارسة ضغوط على إسرائيل، فالأولى لا تملك إمكانات لذلك، والثاني تعوزه الإرادة. وتهددُ العربية السعودية بتنظيم مقاطعة للقمة الاقتصادية الرابعة للشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، المقرر عقدها في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٧ في الدوحة، عاصمة قطر. والآن، فإن الأردن وحده هو الذي يؤكد اعتزامه حضور القمة. أمّا بلدان الخليج (فيما عدا

قطر) فهي أقل تحمسًا للمشاركة لاسيما أنها تبدي مقاومةً للمشروع الأميركي الخاص بإنشاء بنك لتنمية الشرق الأوسط. ومن المفترض أن يتم ذلك بأموال هذه البلدان، وذلك في لحظة يتدنى فيها الريع البترولي تدنيًا ملحوظًا.

ويتمكن جهاز الشين بيت من تفكيك شبكةٍ مجنّدةٍ في داخل الشرطة الفلسطينية ومن المفترض أنها كانت تُعدُّ لهجمات على مستوطنةٍ يهودية. وتتهمُ الحكومةُ الإسرائيلية السلطة الفلسطينية بالتورط في هذه المسألة. ويشار بالاسم إلى غازي الجبالي، رئيس الشرطة الفلسطينية. والحال أن عرفات، كعادته، يراوغ، قبل أن يضطر إلى الإعلان عن اتخاذ تدابير. وفي الوقت نفسه، يُبرزُ نجاحات شرطته في مكافحة الإرهاب.

ويسعد الأوروبيون لنجاحهم في تنظيم لقاء بين ياسر عرفات وديڤيد ليڤي في بروكسل، في ٢٢ يوليو/ تموز. وهم يعلنون استئناف المفاوضات، إلاَّ أنهِ يبدو أنهم هم وحدهم الذين يصدقون ذلك. فنحن نشهد بالأحرى «شرحًا صريحًا» بشأن المسائل الجارية، خاصة مسألة رجال الشرطة. وفيما يتعلق بالفساد، يتعهد عرفات بأن يفتح بكل شفافية حسابات السلطة الفلسطينية للأوروبيين، وهم المانحون الرئيسيون.

وينزعج الأميركيون بشكل متزايد باطراد من المخاطر التي ينطوي عليها استمرار الجمود. وفي شهر يوليو/ تموز، يبعث كلينتون روس في زيارة سرّية إلى إسرائيل لدفع نيتانياهو إلى الحركة. والحال أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية هي التي تقوم بتنظيم الزيارة. فينزعج رئيس الوزراء الإسرائيلي، إذ يرى في هذا الإجراء شكلاً من أشكال الضغط. ويوضح له المبعوث الأميركي أن رئيس الولايات المتحدة ينوي إطلاق مبادرة وأن من الواجب إبلاغ السلطات الإسرائيلية بها قبل طرحها (ولكن ليس إبلاغ الفلسطينيين). وتتمثل الفكرة في الحصول على تعهدات من الطرفين. فمن المفترض وجوب اتخاذ الفلسطينيين تدابير ملموسة في الشأن الأمني، كالقيام بتوقيفات أو إعلان المعارضة لكل شكل من أشكال العنف، والموافقة على الإسراع بإجراء مفاوضات بشأن الوضع الدائم. ومن المفترض وجوب بناء الإسرائيليين وحدات سكنية للعرب، والتوقف عن مصادرة وثائق تحديد الشخصية المراد بها إلغاء وضعية المقيم في القدس الشرقية،

والتوقف عن هدم البيوت المبنية من دون تصريح، والسماح باستكمال بناء مطار وميناء غزة، وتعليق توسيع المستوطنات خلال فترة الإسراع بالمفاوضات. وفي اللحظة المباشرة، يجب دمج إعادتي الانتشار واحترام الموعد المقرر، وهو شهر سبتمبر/ أيلول.

ومن الواضح تمامًا أن نيتانياهو يوافق على التعهدات المطلوبة من الفلسطينيين بينما يبدو متحفظًا فيما يتعلق بالتعهدات المطلوبة من الطرف الإسرائيلي. وهو يحاول كسب الوقت. ويدرك روس تمامًا أن هدف رئيس الوزراء الإسرائيلي هو تجريد التعهدات الإسرائيلية من كل قيمة وهو يبلغ كلينتون بذلك لدى عودته إلى الولايات المتحدة. فيقرر الرئيس الأميركي تأجيل إطلاق المبادرة قليلاً. وسوف يجري إبلاغ الفلسطينيين بالمشروع في مستهل شهر أغسطس/ آب. ومن المؤكد أنهم سيقومون بـ«تسريبات» بشأن التعهدات الإسرائيلية وسيجد نيتانياهو ظهره للحائط: إذ سوف يكون مضطرًا إلى القبول أو الرفض، إلاَّ أنه لن يعود بوسعه المراوغة.

ويبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يعطي إشارة إيجابية باعتراضه على مشروع عقاري لعمدة القدس، أولمرت، من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد جيب يهودي جديد في القدس الشرقية. وهذا المشروع يموله الملياردير اليهودي الأميركي ارفنج موسكوفيتز، الذي كان قد قدَّم دعمه المالي بالفعل لعدة مشاريع مستوطنات في القدس وفي الضفة الغربية. وهذا الرفض العلني يسمح للسلطة الفلسطينية بإعلان استئناف أعمال لجان المفاوضات على أن يكون هذا الاستئناف في مستهل شهر أغسطس/ آب. وهي لا تأخذ في حسبانها مطلبًا جديدًا جرى تقديمه إلى الكنيست لتخصيص قروض ائتمانية لصالح استيطان الضفة الغربية. وبما أن دينيس روس قد أعلن عن عزمه المجيء في أواخر الشهر، فإن نيتانياهو يعلن بشكل وقائي أن إسرائيل ليست محمية أميركية.

وفي ٢٨ يوليو/ تموز ١٩٩٧، بمناسبة مرور عام على حكومة نيتانياهو، يهنئ هذا الأخير نفسه في التليفزيون الإسرائيلي على حزمه في وجه الإرهاب، والذي يتباين مع مسلك سابقيه. وقد أفاق الفلسطينيون، وهم الآن يكافحون حماس وحركة الجهاد الإسلامي. وأمن الإسرائيليين مكفول بشكل أفضل بالفعل. فهم

يتمتعون في آن واحد بالسلم والأمن. إلاّ أنه، في ٣٠ يوليو/ تموز، يؤدي هجومان انتحاريان على سوق عامة في القدس إلى مصرع ثلاثة عشر شخصًا (علاوة على إرهابيين اثنين) وإصابة عديدين من الإسرائيليين.

وعلى الفور، يخوض نيتانياهو اختبار القوة مع عرفات، المتهم بأنه المسؤول الرئيسي عن العنف. وهو يهدّدُ بإدخال الجيش الإسرائيلي إلى أراضي الحكم الذاتي للقيام بعمليات عسكرية محددة أو لملاحقة المناضلين الإسلاميين إذا لم تُبدِ الشرطةُ الفلسطينية تعاونًا كافيًا من جانبها. وفيما عدا ذلك، فإننا نجد أنفسنا بـإزاء الـنهج القمعي المعتاد نفسه: تعليق المفاوضات، إغلاق الأراضي، وقف تحويل الضرائب. وعلى الجانب الفلسطيني، يجري توقيف المشتبه بهم المألوفين. ويصف المحيطون بعرفات التدابير الإسرائيلية بأنها إعلان حرب على الـسلطة الفلـسطينية وعلـى الشعب الفلسطيني، وليس على الإرهاب. ويتأخر مجيء روس.

ومع أن حماس قد تبنت الهجوم، إلاَّ أنه لا يتم التوصل إلى تحديد مرتكبيه – وهذا شيء نادر–، الأمر الذي لا يسمح بمعرفة ما إذا كانوا قد جاءوا مـن قطـاع تحت السيطرة الفلسطينية أم من قطاع تحت السيطرة الإسرائيلية. بل إن عرفـات إنما يمضي إلى حد التلميح بأنهم جاءوا من الخارج، ما يستثير غـضب الـسلطات اللبنانية. وإغلاق الأراضي صارم صرامةً خاصة، بل إنه ينطبق على الشخصيات البارزة (VIP). والسكان محبوسون في مدنهم وقراهم. ومن الواضح أن الاقتـصاد يُصابُ بالشلل التام.

ويبدو كل طرف من الطرفين وقد أصابه الضعف. فعرفات، المتهم بالفـساد، لا يجني نتائج ملموسة من عملية السلام يمكنه تقديمها. والاتفاق بشأن الخليل هـو إعادة تفاوض ولم تحدث إعادة انتشار. وفخ تمزيق فلسطين إلى كانتونات وجيتوات هو الآن أكثر وضوحًا لاسيما أن الاستيطان اليهودي يزداد كثافة على المكـشوف (كان يتم في تستر أكثر في ظل حكم حزب العمل). ونيتانياهو، الذي يناور يومًـا بيوم، متلاعبًا بفصائل الليكود المختلفة ليضع بعضها في مواجهة البعض الآخـر، إنما يشهد تكذيب الحقائق الواقعية لبرنامجه الخاص بـ«السلام مع الأمن». ويبـدو أن المتطرفين من كل طرف من الطرفين يفوزون. فالعقوبـات الجماعيـة ضـد السكان الفلسطينيين تعزّز مركز الإسلاميين، الذين يعتبرون عملية الـسلام مجـرد

خدعة. وأنصار إسرائيل الكبرى ينتصرون، مؤكدين أن الحكم الذاتي الفلسطيني خطر على الأمن الإسرائيلي.

وأحد طلبات نيتانياهو الأولى حين يهاتفه كلينتون ليقدم له تعازيه هو تعليق المشروع الأميركي. ويتم قبول هذا الطلب، لكن إدارة كلينتون تظل مهمومة بخطر حدوث انهيارٍ للسلطة الفلسطينية تحت ضربة العقوبات الجماعية الإسرائيلية، خاصةً وقف تحويل الضرائب، التي تمثل ثلثي ميزانية السلطة الفلسطينية. ثم إن رئيس الولايات المتحدة يرى أن التدابير المتخذة ضد ياسر عرفات آثارها عكسية: فهو لو سَقَطَ سيحل محله إرهابيون. ويلخص كلينتون قائلاً إن من شأن أي أحد آخر غير نيتانياهو أن يكون أفضل بالنسبة لعملية السلام، في حين أن من شأن أي أحد آخر غير عرفات أن يكون أسوأ بالنسبة لهذه العملية(٥١). ومن ثم يجب استعادة المبادرة السياسية.

وتتكفل مادلين أولبرايت بذلك في خطاب ألقته في ٦ أغسطس/ آب ١٩٩٧(٥٢). فهي تستعرض تاريخ عملية السلام المفيدة للجميع. والإرهاب شر مطلق يجب مكافحته. وعملية السلام لا رادّ لها، إلاّ أنه يجب تعجيل سيرها. وللقضاء على الأزمة الخطيرة الحالية في الثقة، يجب العودة إلى المبادئ الأساسية: وأولها التعهد المتبادل بتوفير الأمن والتصدي للعنف. ومن غير الممكن انتظار نجاحٍ بنسبة ١٠٠% من جانب السلطة الفلسطينية، إلاّ أن بالإمكان انتظار تعهد بنسبة ١٠٠% بالتصدي للإرهاب، في تعاون وثيق مع الإسرائيليين. ويجب للتعهد أن يكون ثابتًا ومطلقًا. أمّا المبدأ الثاني فهو أن كل شيء يجب أن يُسوّى على طاولة المفاوضات وأن أي شيء في الساحة لا يجب أن يؤثر على النتيجة النهائية.

والحال أن وزيرة الخارجية الأميركية، مُبديةً انعدامًا كاملاً لفهم الوضع التاريخي للفلسطينيين، إنما تعلن أن من غير الممكن أن يكون هناك ما يجمع بين اللجوء إلى العنف وبناء البيوت(٥٣). على أنها تضيف أن على الإسرائيليين ليس فقط حساب مشروعية تدابيرهم، بل حساب حكمتها أيضًا. وهذا هو أقصى ما يمكن للدبلوماسية الأميركية السماح لنفسها به فيما يتعلق بتوجيه النقد إلى السياسة الإسرائيلية. ولا يجب أن يكون عند كل طرف من الطرفين غير خيارٍ ممكنٍ واحد: السلام.

وتذكِّرُ مادلين أولبرايت بأن عملية السلام تقوم على القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وعلى مبدأ مبادلة الأرض في مقابل السلام. ويجب استعادة دينامية العملية بمتابعة التحرك التراكمي في تواز مع تكثيف المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

ولأن الديبلوماسية الأميركية لا تضع الاستيطان والعنف على مستوى واحد، أو لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بسبب صلابة التحالف والصداقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإنها لا تستطيع، خلافًا لسوابق جورج بوش وجيمس بيكر، إدعاء موقف وسيطٍ نزيه: فالواقع أنها لا تمارس الضغوط إلاّ على الطرف الأضعف بين الطرفين، والمتمثل في الفلسطينيين. والحال أنه في تلك اللحظة تحديدًا تصبح عملية السلام، بشكل واضح، هدفًا في حد ذاته بالنسبة لواشنطن، بصرف النظر عن نتائجها الفعلية. وبما أن الديبلوماسيين الأميركيين لا يتصورون غير هذا الأفق، وغارقون في العمل اليومي الذي لا يكل من أجل محاولة إعادة ضفر خيوط التفاوض، فإنهم لا يرون ولا يستطيعون رؤية ولا يريدون رؤية أن ما يقومون به محكومٌ عليه بالفشل بسبب عدم تماثل مقارباتهم.

وآنذاك، نجد أن إدوارد سعيد، الذي تُعَدُّ كتاباته محظورة في فلسطين عرفات، يصوغ نقدًا كاسحًا لتعبير مادلين أولبريت[٥٤]:

عندما يكرر بل كلينتون ومادلين أولبرايت الصيغة المستخدمة الآن من جانب اللوبي الإسرائيلي كدعاية متصدِّرة، «ليس هناك ما يجمع بين القنابل والبولدوزرات»، فإنهما بحاجة إلى أن يفسِّرا لعائلة فلسطينية طُردت مؤخرًا أو لفلسطيني خاضع لحظر التجول أو للفلسطينيين الذين دُمِّرت بيوتهم أو يتعذب شبانهم ونساؤهم في السجون الإسرائيلية، أو الذين يجردهم الجنود الإسرائيليون من ملابسهم لتفتيشهم أو يتم طردهم من القدس حتى يتسنى إسكان يهود روس في بيوتهم أو يتم قتلهم في مذابح أو حرمانهم من أي حق في مقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ما الذي يجمع بين بولدوزر إسرائيلي – أميركي في سياق كهذا؟(×)

وتعلن وزيرة الخارجية الأميركية عن قرب وصول دينيس روس إلى المنطقة، ثم زيارتها هي في أواخر الشهر. وخطابها يُقَابَلُ قبولاً حسنًا على

(×) ترجمة عن الأصل الإنجليزي. – م.

المستوى الرسمي من جانب المعنيين، الذين يستخلصون منه استنتاجات متناقضة كليًّا. ويتواصل تبادل الشتائم. فنيتانياهو يشبّهُ السلطة الفلسطينية بدول إرهابية كليبيا والعراق وإيران. وعرفات يهدد الدولة العبرية بـ«انفجارٍ للعنف» إذا ما واصلت الاعتداء على السكان الفلسطينيين. والاثنان يلقيان التوبيخ من جانب مادلين أولبرايت ووزارة الخارجية الأميركية.

وبشكلٍ موازٍ، يتصاعد التوتر في الجنوب اللبناني. فبعد عدة أيام من المواجهات التي تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين على الجانب اللبناني، يُطلقُ حزبُ الله في ٨ أغسطس/ آب وابلاً من الصواريخ على الجليل. وتحتدم المعارك في الأيام التالية. ويلقى جندي إسرائيلي مصرعه ويصاب ثلاثةٌ آخرون. ويلقى أربعة عشر لبنانيًّا مصرعهم في أسبوع واحد.

ويبدأ دينيس روس وساطته في ١٠ أغسطس/ آب. وهو يستغل الزيارة التي ستقوم بها وزيرة الخارجية الأميركية قريبًا كأداة لابتزاز عرفات، الحريص دومًا على عقد اتصالات على أعلى مستوى على المسرح الدولي. فهو إن لم يرضخ فيما يتعلق بمسألة الأمن، فلن تكون هناك زيارة. وعرفات يسعى إلى زيادة الانخراط الأميركي. فيوافق على استئناف التعاون مع إسرائيل فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، ولكن شريطة أن تشارك الولايات المتحدة في هذا التعاون. ومن ثم يجري عقد اجتماعات مكرَّسة للأمن تحت إشرافٍ أميركي. والواقع أن الأميركيين، أي خاصةً مسئولي وكالة الاستخبارات المركزية المحليين، إنما يجدون أنفسهم مكلَّفين بمهمة تحكيم للفصل في مدى جدية هؤلاء وأولئك في إجراءاتهم. وبالنظر إلى المأزق السياسي، فإن الاستراتيجية الوحيدة التي يتبعها عرفات، الذي لا ينتظر شيئًا بعدُ من الحكومة الإسرائيلية، هي إشراك الأميركيين إلى أبعد حدٍّ ممكنٍ في إدارة الأمور. ثم إنه، بوصفه ابنًا طيِّبًا من أبناء الشرق الأوسط، يميل إلى تصديق جهاز الاستخبارات الأميركية كليِّ القدرة.

ويقرر الاتحاد الأوروبي أن يرسل إلى السلطة الفلسطينية خبيرًا سويديًّا في مكافحة الإرهاب، ما يدعو إلى ابتسام الأطراف المعنية (تتمثل مهمته على نحو خاص في تدريس المناهج السليمة فيما يتعلق باستجواب الأشخاص). وبما أن الكونجرس لم يقم بتمديد العمل بالقانون الذي يجيز بصورة مؤقتة إقامة علاقات مع

منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه يجري إلزام مكتب المنظمة في واشنطون بإغلاق أبوابه بناءً على أمرٍ من وزارة الخارجية الأميركية. إلاّ أنه يجري الإبقــاء علــى المساعدة الأميركية للفلسطينيين.

وفي منتصف أغسطس/ آب، بالنظر إلى ما تم إحرازه من تقدم، تؤكد مادلين أولبرايت قرب مجيئها إلى الشرق الأدنى. إلاّ أنه، فيما عــدا اللقــاءات المتعلقــة بالأمن، فإن أي شيء لا يطرأ عليه تحسُّنٌ حقًا. وقد عقد أبو مازن لقاءات ســرّية مع مسؤولين إسرائيليين لا تسفر عن شــيء. وفــي القــدس، تُكثّــفُ الــسلطات الإسرائيلية حملة هدم البيوت العربية المبنية من دون تصاريح بناء. وتُطلقُ السلطة الفلسطينية مقاطعة جزئية للمنتجــات الإســرائيلية ردًا علــى تجميــد الأرصــدة الفلسطينية. وعندئذ تعلن إسرائيل عن إلغاء جزئي للتجميد. وفــي الوقــت نفــسه، يستأنف عرفات الحوار مع الحركات الإسلامية، داعيًا إلى وحــدة وطنيــة ضــد العقوبات الجماعية الإسرائيلية:

الفلسطينيون ليسوا غير فرد واحد وذاتٍ واحدة في الظروف الراهنة، التي لن تنجح في القضاء على شعبنا، فهو يناضل منذ ١٠٠ عام كفرد واحد وذاتٍ واحدة(×).

وهو يعانقُ علنًا عبد العزيز الرنتيسي، الذي تطالِب إسرائيلُ بحبسه. وتتمسك حماس بنهجها السياسي: الكفاح المسلح وحده هو الذي سيسمح بتحريــر فلــسطين. لكن عرفات يتمسك بــ«سلام الشجعان»:

هذا هو السلام كما نفهمه. سلام الشجعان لا سلام الضعفاء ولا الجبناء. ولا يجب نسيان أن غالبية الإسرائيليين تريد السلام. ونحن نقول لهم: «نحن معكم»(×).

وعرفاتُ مدركٌ تمامًا لاتساع سخط السكان الفلسطينيين على إدارته الحكومية وعلى تدهور الاقتصاد ومأزق عملية السلام في آن واحد. وهو يعرف أنه ليس في مركز يسمح له بمحاربة الإسلاميين محاربةً شاملة، وهو، على أية حال، يــرفض الأفق الكارثي لحرب أهلية، من شأنها أن تبدو علاوة على ذلك على أنهــا وقعــت بتحريضٍ من الإسرائيليين والأميركيين. وهو يردُّ ضد رغاة عملية الــسلام تهمــة

(×) ترجمة عن الفرنسية. ـ م.

السلطوية الموجَّهة إليه: إن عليه احترام دولة القانون ومن ثم احترام الحريات العامة. ومن غير الوارد القيام بتوقيفات تعسفية ولا بتدابير استثنائية أخرى.

وتغضب الحكومةُ الإسرائيلية من «اللغة المزدوجة» لرئيس السلطة الفلسطينية وتعتبر مسلكه بمثابة استفزازٍ حقيقيّ.

لكن لبنان هو الذي يجذب الانتباه. ففي ١٨ أغسطس/ آب، وانتقامًا من تفجير قنبلة أدى إلى مصرع ثلاثة أشخاص، بينهم صبيَّان – وهو هجوم يمتنع حزب الله عن تبنيه–، يقصف جيشُ لبنان الجنوبي عدة بلدات، بينها مدينة صيدا. والحال أن حزب الله و، لمرَّة، الجيش اللبناني يردَّان بقصف مواقع الميليشا المكمِّلة [لجيش الاحتلال الإسرائيلي]. والحصيلة خمسة عشر قتيلاً، بينهم ستة في صيدا. وتسعى إسرائيل إلى تخليص نفسها مما جرى، ملقيةً المسؤولية عن الأحداث على جيش لبنان الجنوبي. فما حدث «شأن لبناني». ثم يطلق حزب الله زختين من الصواريخ التي تطال الجليل. وبما أن الأضرار هينة نسبيًا، يتعهد نيتانياهو بعدم الانخراط في تصعيد. لكن هذا ليس غير تظاهر. ففي ٢٠ أغسطس/ آب، يهاجم سلاح الجو الإسرائيلي البنية التحتية المدنية في جنوبي لبنان، خاصة شبكة التغذية الكهربائية. والمراد هو معاقبة الدولة اللبنانية على دعمها للمقاومة الإسلامية بوجه عام وعلى انتقال جيشها هي إلى الفعل بوجه خاص. ويردُّ حزب الله بتكثيف حرب العصابات التي يخوضها في داخل المنطقة المحتلة، فتنتقم إسرائيل بقصف القرى اللبنانية المجاورة، من دون سقوط ضحايا. وفي ٢٩ أغسطس/ آب، يخسر الجيش الإسرائيلي أربعةَ جنود في تغلغلٍ خارج المنطقة الأمنية. وهم ضحايا قصفٍ جاء من صفوفهم هم.

وفي أواخر أغسطس/ آب، نجد أن بيت لحم ومشارفها، الخاضعة دومًا لإغلاقٍ كامل، خلافًا للمدنِ الكبرى الأخرى في الضفة الغربية، تدخل في مرحلة تمرد شعبي. فتتهم إسرائيلُ السلطة الفلسطينية بتأجيج نيران الحركة، فتردُّ هذه السلطة بأن العقوبات الجماعية هي سبب هذه الحركة. ولتهدئة الموقف، ترفع إسرائيل الحصار عن المدينة.

وفي ٢٩ أغسطس/ آب، يجري إعلان أن جولة مادلين أولبرايت سوف تبدأ في ٩ سبتمبر/ أيلول وسوف تقودها إلى إسرائيل وإلى الأراضي الفلسطينية ومصر

والأردن وسوريا والعربية السعودية. ومن الوارد تناول الملفات العراقية والإيرانية أيضًا، غير أن الموضوع الرئيسي هو عملية السلام بالفعل.

وفي ٤ سبتمبر/ أيلول، يؤدي هجوم انتحاري ثلاثي في مكان عام في القدس إلى مصرع أربعة إسرائيليين علاوة على مرتكبي الهجوم. وقد أصيب ثمانية أشخاص إصابات جسيمة وأصيب ١٨٠ آخرون إصابات طفيفة. ويتبنى العملية فرع حماس العسكري، لكن مسألة التحقق من ذلك تظل مطروحة، لاسيما أن مرتكبي الهجوم لا يتم، للمرَّة الثانية، تحديد هوياتهم. وعلى الفور، نجد أن إغلاق الأراضي، الذي كان قد جرى تخفيفه إلى حد ما، إنما يُعاد فرضه فرضًا محكمًا. بل إن عرفات يجد نفسه للحظةٍ ممنوعًا من الانتقال إلى خارج غزة. والحال أن الحكومة الإسرائيلية إنما تسارع إلى إلقاء المسؤولية عن الهجوم على السلطة الفلسطينية، التي لم تقم بما هو ضروري لمكافحة الإرهاب. ويُلغى الاجتماعُ الأمني الثلاثي القادم.

ويرى الطرف الفلسطيني أن هذا يثبت عدم جدية الإسرائيليين الذين، وقد أحرجهم الحضور الأميركي، لا يمكنهم قول أي شيء عقب الاجتماعات. وفي توازٍ مع ذلك، تتجه السلطة الفلسطينية إلى توقيف مناضلين إسلاميين، هم المشتبه بهم عادةً في هذا النوع من الظروف، مع تذكيرها بأنه، في غياب تحديدٍ لهويات مرتكبي الهجوم، يمكن اعتبار أنهم قد أتوا من خارج المنطقة أ، بل من الخارج. ومن الممكن من جهة أخرى أنهم كانوا يتمتعون بتواطؤات في القدس الشرقية. وهذه الافتراضات لا تتماشى مع قائمة المطلوب توقيفهم والتي قدمتها إسرائيل ومن المفترض أنها تتضمن مئات الأسماء. والمطالباتُ الأخرى هي إلغاء البنية التحتية المدنية لحماس والسيطرة على المساجد. وبشكل متناقض، تطلب الحكومةُ الإسرائيلية أيضًا خفض عدد رجال الشرطة الفلسطينية من ٣٥ ٠٠٠ رجل إلى ٢٤ ٠٠٠ رجل. أمَّا فيما يتعلق بالأشخاص الذين قامت شرطة عرفات بتوقيفهم، فإن نيتانياهو يرى أنهم ليسوا سوى «سردينات، وليسوا أسماك قرش».

وفي ٥ سبتمبر/ أيلول، غداة الهجوم، نجد أن قوة خاصة من قوات النخبة في البحرية الإسرائيلية عاملةً في منطقة صيدا، أي خارج المنطقة المسماة بالمنطقة الأمنية بالفعل، بهدف خطف شخصية شيعية بارزة على الأرجح، إنما تتعرض

لنيران مشتركة من جانب مقاتلي حزب الله ومقاتلي حركة أمل وجنود الجيش اللبناني. والحصيلة فادحة: مصرع أحد عشر جنديًّا إسرائيليًّا بالإضافة إلى مفقود واحد، ما يرفع حصيلة الخسائر الإسرائيلية في لبنان منذ عام ١٩٨٢ إلى ٨٦٤ قتيلاً. ولا بدَّ أيضًا من حساب مصرع مدني فلسطيني كان مارًّا بسيارته، وإصابة عدة مدنيين ومقاتلين لبنانيين. ويعلن نيتانياهو في التليفزيون:

> إننا نخوض على جهتين معركة صعبة وقاسية ضد إرهابيين أنذال هدفهم الوحيد هو القضاء على دولة إسرائيل وقتل مواطنيها. إننا نقول بوضوح: هؤلاء القتلة لن ينجحوا في إبادتنا.

على أن مسألة الإبقاء على احتلال الجنوب اللبناني تجد نفسها مطروحة من جديد، إلى جانب مسألة ما إذا كان يُوجَدُ حلٌّ عسكري للإرهاب أو ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى حل سياسي. ويؤكد نصر الله أن منظمته تحوز رفات عدة جنود إسرائيليين وأنها مستعدة لمبادلتها في مقابل الأسرى اللبنانيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

ويطرح آرئيل شارون، من جانبه، المشكلة السياسية الخاصة بالصلة بين الجنوب اللبناني واحتلال الجولان. فطالما دام هذا الأخير، سوف تتواصل حرب الاستنزاف في لبنان:

> إذا كانت إسرائيل تريد الاحتفاظ بهضبة الجولان وبمواقع استراتيجية أخرى ضرورية لأمنها، بما يتعارض مع المطالبات السورية، فإن حزب الله سوف يكثف عملياته الإرهابية إلى أن نرضخ.

وبما أنه لا يؤمن بإمكانية التوصل إلى ترتيب منفرد مع لبنان الواقع تحت الوصاية السورية، فإنه يقترح حلين: إمَّا التصعيد العسكري، مع تجنب العمليات البرية ومع إعطاء الأولوية لسلاح الجو، أو «الانسحاب من جنوبي لبنان، من تلقاء أنفسنا وبحسب روزنامتنا نحن». وهذا يمكن أن يتحقق «في غياب مفاوضات مع سوريا ومن دون الاضطرار إلى دفع ثمن سياسي وأمني في المقابل».

رحلة مادلين أولبرايت

تبدأ رحلة وزيرة الخارجية الأميركية في ظل أسوأ طالع. والحال أن انفجار العنف إنما يقود الوزيرة إلى التركيز بشكل شبه حصري على المطالب الأمنية الإسرائيلية، في حين أن المأزق في عملية السلام يستتبع إضعاف الائتلاف العربي المراد به احتواء العراق. والمملكة السعودية، التي تواجه تجذرًا إسلاميًا لفريق من الرأي العام بها، تقوم بحملة لصالح مقاطعة قمة الدوحة الاقتصادية. والأمر جد خطير لاسيما أنه يتم للتوّ، في إيران، انتخاب مصلح معتدل، هو محمد خاتمي، رئيسًا للجمهورية. فعلى الرغم من أنه لا يسيطر على السياسة الخارجية لبلده، والتي تظل حكرًا على المرشد الأعلى، فإن صورة إيران تتحسن تحسنًا ملحوظًا. والقمة القادمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المقرر عقدها في مستهل ديسمبر/ كانون الأول في طهران، والخطر كبير في أن تقوم البلدان العربية التي تقاطع قمة الدوحة بالمشاركة في قمة طهران، ما من شأنه إبراز انحطاط مركز الولايات المتحدة في المنطقة.

وتبدأ إقامة مادلين أولبرايت في ١٠ سبتمبر/ أيلول في القدس بزيارة إلى نصب ياد ڤاشيم التذكاري – وهذا طقس مؤثر بشكل خاص بالنسبة لمن تكتشف للتوّ أن ثلاثة من أجدادها قضوا نحبهم في معسكرات الاعتقال النازية. ثم تذهب الوزيرة إلى فندق إسرائيلي لكي تلتقي بضحايا الهجوم الأخير. واجتماعها السياسي الأول يتم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي تسأله ما إذا كانت عملية السلام قد ماتت. وهو يجيبها بأن على عرفات توقيف قادة حماس ومصادرة الأسلحة وإنهاء التحريضات على الإرهاب، بما في ذلك التحريضات الصادرة عن وعاظ المساجد. وعندئذ، سيكون بالإمكان التوصل إلى إجراء محادثات بشأن الوضع النهائي، إذ إن الاتفاقات المرحلية بما تنص عليه من انسحابات ليس من شأنها سوى تشجيع النزاع والإرهاب. وهو يرفض النظر في الجوانب الأخرى للملف، كالفوائد الملموسة التي من المفترض أن يكون بوسع الفلسطينيين كسبها من عملية السلام. كما يدور الحديث عن خطر امتلاك إيران أسلحة دمار شامل، خاصة امتلاك صواريخ باليستية تقدمها روسيا وكوريا الشمالية، إلى جانب الحديث عن إمكانية استئناف المفاوضات مع سوريا.

وفي المؤتمر الصحافي المشترك(٥٥)، تنحاز أولبرايت بالكامل إلى مطالب إسرائيل الأمنية. فمكافحة الإرهاب هي الشرط الـ *sine qua non*(×) لإحراز تقدم في عملية السلام. وليس هناك ما يجمع من الناحية الأخلاقية بين قتل الناس وبناء البيوت(٥٦). والوزيرة أكثر غموضًا فيما يتعلق بما عدا ذلك، وإن كانت تؤكد ضرورة الجمع بين الاتفاقات المرحلية والتفاوض على الوضع النهائي.

وهذا الموقف يُدانُ على الفور من جانب عدة شخصيات فلسطينية، تتهم الوزيرة بالانحياز إلى المواقف الإسرائيلية من دون أخذ المكابدات الفلسطينية في الحسبان.

وفي اليوم التالي، تصل أولبرايت إلى رام الله للقاء عرفات. وخلال هذا الاجتماع الذي دام ثلاث ساعات، تُشدِّدُ الوزيرة على ضرورة التعهد الكامل بمكافحة الإرهاب. وهي تعترف بأن وقف تسليم المبالغ المستحقة للسلطة الفلسطينية على إسرائيل لا يمكن اعتباره إجراءً مشروعًا. وخلال المؤتمر الصحافي(٥٧)، تعترف بمكابدات الفلسطينيين. فهي تتفهم شعورهم بالإحباط، وتؤكد أن هذه المكابدات لم تكن ما كان يُراد لعملية السلام أن تحققه. وعلى الفلسطينيين ألاّ يفقدوا الأمل وألاّ يتخلوا عن منطق أوسلو. وسوف يتعين للمفاوضات النهائية الاستناد إلى القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، اللذين يشتملان على مبدأ الأرض في مقابل السلام.

وفي مساء هذا اليوم نفسه، تقوم وزيرة الخارجية الأميركية ببضعة تصويبات خلال لقاء مع تلاميذ ثانويات إسرائيليين، أعيد نقل وقائعه في التليفزيون: على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ إجراءات من جانب واحد كالتوسيع الاستفزازي للمستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت ومصادرة وثائق تحديد الشخصية. ولا بد من مهلة في هذا النوع من التدابير، وذلك لأجل إيجاد مناخ يتسنى فيه لمفاوضات تجري بسرعة أن تفضي إلى اتفاق سلام نهائي(٥٨). وعلى الفور، يستثير هذا الكلام احتجاجات من جانب المتحدث بلسان نيتانياهو: من غير الوارد وقف نمو المستوطنات، فهي أجسام حية.

وفي اليوم التالي، يأتي الدور على تلاميذ ثانويات فلسطينيين. فتصطدم اللغة الخشبية الدبلوماسية الأميركية بواقع الحياة اليومية الفلسطينية. ذلك أن تلميذًا من

(×) الذي لا غنى عنه، باللاتينية في الأصل. – م.

مواليد القدس يَسأل عن السبب في أنه، منذ ثلاث سنوات، لم يتمكن من الذهاب إلى المدينة مسقط رأسه ؛ ويقترح تلميذ آخر أن تكون المدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل ولفلسطين في آن واحد ؛ ويَسألُ تلميذ ثالث وزيرة الخارجية الأميركية عن شعورها حيال الإرهاب الذي يمكن أن تستثيره عملياتُ توقيف أشخاص أبرياء في عمق الليل والأسلحةُ المصوَّبة والعبارات المهينة عند الحواجز والتهجمات على الديانة الممارَسة ونسف البيوت والأحلام[٥٩]. فتستأنف مادلين أولبرايت معزوفتها الرتيبة عن عدم وجود مبرر أخلاقي للهجمات، ما لا يجيب عن السؤال المطروح، وتحيل إلى ضرورة مواصلة عملية السلام. وليس بوسع الولايات المتحدة إلاّ أن تسهم في ذلك، فهي لا يمكنها فرض حلّ. وتدرك الوزيرة تمامًا أن كلامها ليس فيه ما يطمئن مستمعيها، الذين لا يخفون عن الصحافة الدولية خيبة أملهم.

ثم تذهب مادلين أولبرايت إلى دمشق في زيارة قصيرة من دون مؤتمر صحافي ولا لقاء مع الشبيبة. ويعلن الأسد احترامه لرئيس الولايات المتحدة ولوزيرة خارجيته. وهو يتمسك تمسكاً حازمًا بموقفه: السلام في مقابل العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وهو ما يرى أنه كان قد تم الاتفاق عليه خلال الجلسات الأخيرة للمفاوضات.

ومرور وزيرة الخارجية الأميركية بسوريا يتلوه استئناف للمعارك في الجنوب اللبناني. ويعترض الجيش الإسرائيلي سبيل قوة خاصة تتبع حزب الله، بينما تضرب غارات جوية إسرائيلية الجيش اللبناني، فتقتل ستة عسكريين، عقابًا على مشاركة هذا الجيش في اعتراض سبيل غارة إسرائيلية في الأسبوع السابق. ومن بين مقاتلي حزب الله القتلى ابن حسن نصر الله. فيشكر زعيم الحزب الله على موت ابنه شهيدًا. ويحمل الإسرائيليون جثامين القتلى في أفق مبادلة جديدة. وفي الأيام التالية، يخسرون جنديين في انفجار قنبلة. ويعلن حزب الله أنه ليس مهتمًا بتبادل جثامين، لكنه مستعد لتسليمها في مقابل الإفراج عن الأسرى اللبنانيين في إسرائيل أو الذين يحتجزهم جيش لبنان الجنوبي.

ثم تذهب مادلين أولبرايت إلى مصر، ثم إلى العربية السعودية. والحال أن الرئيس مبارك إنما يهنئها على عملها لصالح عملية السلام. والمسؤولون السعوديون يستقبلونها باحترام، لكنهم يظلون حازمين فيما يتعلق برفضهم المشاركة

في قمة الدوحة. على أنهم بحاجة إلى الحماية الأميركية في مواجهة العراق وإيران. والأميركيون يطلبون منهم أيضًا وقف تمويل حماس عبر التبرعات الخاصة. ثم يأتي الدور على الملك حسين، الذي يبدو دومًا صديقًا مخلصًا للولايات المتحدة أو الذي، على أي حال، يبث هذه الصورة.

وتختتم وزيرة الخارجية الأميركية رحلتها بزيارة مفاجئة (لأسباب أمنية) إلى لبنان، حيث تسعد لإعادة إعمار البلد.

ويستخلص دينيس روس استنتاجات الرحلة مع محاوريه الفلسطينيين[٦٠]. فيرى أبو مازن أن السلطة الفلسطينية لا تملك خيارًا آخر سوى التحرك ضد حماس. ويرفض عرفات أي تعليق، لكنه، تحت إلحاح الدبلوماسي الأميركي، يشير إلى أنه سوف يتحرك ضد الحركة الإسلامية.

والواقع أن السلطة الفلسطينية تحظر الاتحاد الطلابي القريب من حماس. وتدابير مكافحة الإرهاب يراقبها ممثلو وكالة الاستخبارات المركزية لضمان جديتها عند مخاطبة الإسرائيليين. ويتجه هؤلاء الأخيرون إلى دفع جزئي للمبالغ المستحقّة للسلطة الفلسطينية. ويعيد نيتانياهو التأكيد على معارضته لمشاريع ارفينج موسكوفيتز العقارية في القدس العربية، إلاَّ أنه لا يستطيع منعها «لأسباب قانونية». ويجري رفع «الإغلاق الداخلي»، الذي يوقف الحركة بين البلدات المختلفة في الضفة الغربية.

ويظل هذا كله متواضعًا. وقد كشفت رحلةُ مادلين أولبرايت بالأخص عجز إدارة كلينتون عن تحقيق انفراجة في الموقف كما كشفت تحيزاتها، بقدر ما أنها تُكثر من لفتاتها المخلصة في الصداقة لإسرائيل ومن مؤاخذاتها للسلطة الفلسطينية. وإذا كان بالإمكان الخوض في رفض الجمع بين العنف السياسي والاستيطان، فإن هذا الأخير لا يلقى سوى انتقادات، من دون القيام البتة باستخدام إمكانات وقفه. وهكذا، فعندما تعلن الحكومة الإسرائيلية، في ٢٤ سبتمبر/ أيلول، عن إنشاء ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة قرب بيت لحم، لا تملك وزيرة الخارجية الأميركية سوى إعلان أن هذا لا يسهم في بناء الثقة بين الطرفين. وكانت لتودّ بالفعل أن يتم احترام «المهلة» في الاستيطان والتي تمنّتها[٦١]، لكن احتجاجاتها احتجاجات لفظية لا أكثر ولا تفضي إلى أي شيء ملموس، وعندئذ تسعى وزارة الخارجية الأميركية إلى

فرض الفكرة القائلة بأنه، من دون «المهلة»، لن يتسنى للمفاوضات النهائية أن تنجح[٦٢]. وكأن التسوية النهائية هدف له الأولوية عند حكومة نيتانياهو.

وبعبارة أخرى، فإن الضغوط لا تطال غير طرف واحد. وليست هناك أهمية كبيرة لقول شيء حيال المعاناة الفلسطينية، أللهم إلاّ لإلقاء المسؤولية على الفلسطينيين عن هذه المعاناة بسبب الإرهاب. وعندما تُحَدِّدُ الشرطةُ الإسرائيلية، بفضل أخذ عينات من الحمض النووي لآباء مشتبهٍ بهم، هويةَ أربعة من مرتكبي الهجمات الأخيرة وتحدّدُ أنهم أتوا من قرية واقعة في المنطقة ب، فإنها تسارع إلى ادعاء أن تدبير العمليات تمَّ في المنطقة أ. وتجنيد منفذي العملية الانتحارية من المنطقة ب قد يكون تاكتيكاً مقصودًا من جانب حماس لعدم التسبب في إحراج مسرفٍ للسلطة الفلسطينية. والحال أن القرية المعنية، والتي تضم ٨٥٠٠ ساكن، إنما يجري إخضاعها للعقوبات الجماعية. ويتم هدم بيوت عائلات مرتكبي الهجمات. كما يتم تخريب بيوت أخرى ومحاصيل زراعية.

أمّا الفرع العسكري لحماس فهو ينفي أن الفلسطينيين الأربعة هم الذين نفذوا الهجومين: فمن المفترض أن الإسرائيليين قد قاموا بخطفهم وقتلهم للإيهام بأنهم الجناة. لكن أحدًا لا يصدق هذه الخرافة، والتي تدل بالأخص على رغبة في النأي عن هذه الأعمال لعدم التسبب في إساءة مسرفة للسلطة الفلسطينية ولعدم دفعها إلى اتخاذ تدابير ضد الحركة الإسلامية.

حادثة مشعل[٦٣]

غداة زيارة أولبرايت، يرسل الملك حسين رسالة جديدة إلى نيتانياهو. ولمرةٍ، يبدو متفائلاً: فبحسب ما توافر لديه من معلومات، قد تكون حماس مستعدة للتفاوض على هدنة لمدة ثلاثين سنة. ويتم نقل هذه الرسالة إلى مسؤول الموساد في عمّان لكي ينقلها في أقرب وقت ممكن إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي. والعلاقات بين الملك الهاشمي والإسرائيليين ممتازة: فهو يستقبل للتوّ في زيارة خاصةٍ داني ياتوم، مدير الموساد.

وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، يتعرض خالد مشعل، أحد قادة حماس الرئيسيين في الخارج، لاعتداءٍ في الشارع من جانب شخصين. ومن الناحية الظاهرية، لم يُصب

بأي أذى، لكن حارسه الشخصي ينخرط في ملاحقة المعتَدِين الاثنين. وبفضل عون السكان، يتم توقيف هذين الأخيرين وتسليمهما للشرطة. وهما يحملان جوازي سفر كنديين. وبما أن الشرطة الأردنية تشتبه في الأمر، فإنها تقوم بتطويق سفارة إسرائيل، التي لجأ إليها أربعة «كنديين» آخرين. فيسارع داني ياتوم بالذهاب إلى عمَّان ويعترف أمام الملك بأن رجاله قاموا برش مشعل بالسم وبأن هذا الأخير سوف يقضي نحبه سريعًا.

ويدرك الملك حسين على الفور أن من شأن جنازته أن تكون موضع حركة شعبية عارمة قد تجازف باجتياح الملكية، التي سوف يعتبرها السكان متواطئة في قتل الرجل. ويمضي الملك حسين إلى حد تصور أن هذا هو الهدف الحقيقي للعملية: خلق وطن فلسطيني بديل، التيمة التقليدية لدى اليمين الإسرائيلي. ومن ثم فإن نجاة العرش تتوقف على نجاة زعيم حماس. فتجري مطالبة الإسرائيليين بأن يقدموا ترياقًا على الفور، وإلاَّ فسوف يجري إلغاء معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية. ويرفض الملك حسين إجراء اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وبالمقابل، يجري بشكل مباشر إبلاغ المسؤولين الأميركيين ذوي المستويات الأعلى بجسامة الأزمة الدائرة.

ويراوغ نيتانياهو حيال الضغوط الأردنية والأميركية. فتفكر السلطات الأردنية في اقتحام سفارة إسرائيل في عمَّان وتعهد بمسؤولية القيام بهذا العمل إلى الأمير عبد الله، الابن الأكبر للملك. ويدرك كلينتون حرج الموقف وأن السلام في الشرق الأوسط يتوقف على نجاة مشعل. ولحسن الحظ، ينجح الأطباء الأردنيون في تحقيق استقرار حالة المريض بإدخاله في غيبوبة اصطناعية. ويؤكد نيتانياهو أنه؛ بما أن السم «سرٌّ من أسرار الدولة»، فإنه لا يستطيع الإفصاح عن تركيبته ولا تقديم ترياقه.

ثم يدرك أن عليه الرضوخ: فيستدعي على وجه السرعة إفرايم هاليفي، الصديق الشخصي للملك، وممثل إسرائيل آنذاك لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل. والرهان الآن ليس مجرد إنقاذ حياة مشعل، بل التوصل إلى إخلاء سبيل العميلين الإسرائيليين المحبوسين في عمَّان. وليس من شأن حماس والإخوان المسلمين أن يقبلوا ألاَّ يُحاكما وينزل بهما أشد العقاب. وبعد ثلاثة أيام من الأزمة،

يبدو أن الحل يظهر في وقت واحد للملك حسين وهاليفي: إخلاء سبيل الإسرائيليين الاثنين في مقابل عودة الشيخ ياسين وبضعة سجناء آخـرين حمـساويين رفيعـي المستوى.

وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يتم أخيرًا تقديم وصفة الترياق. ويتبـين أن الـسم مشتقٌ من مُخَدِّرٍ، هو الفنتانيل. وعلاوة على تركيبته القاتلة، فإنه يتميـز بأنـه لا يترك آثارًا. ومن الوارد أن هذا المنتج كان قد جرى استحداثه أصلاً مـن جانـب شركةٍ صيدلانيةٍ أميركية، من المفترض أنها تخلت عنه. ومن المفترض أنه كان قد استعيد كسلاحٍ ممكن في الاتحاد السوفييتي وأدخلـه إلـى إسـرائيل يهـودٌ مـن روسيا(٦٤).

وبفضل الترياق، تتحسن حالة خالد مشعل بسرعة. ويتـسنى إجـراء تبـادل السجناء. فيتم تسليم الشيخ ياسين إلى السلطات الأردنية، وسوف يتمكن من العـودة بعد ذلك للإقامة في قطاع غزة.

ويبدو الملك حسين بوصفه الرابح الأكبر من الأزمة: فهو قد نجح مرة أخرى في أداء لعبة أكروباتية سياسية رشيقة، إذ أنقذ مملكته وعزَّزَ أواصـره بالولايـات المتحدة وحافظ على الرغم من كل شيء على المعاهدة مع إسرائيل وطرح نفـسه بوصفه حاميًا للإسلاميين الفلسطينيين. والرابح الآخر هو حماس، التي تـم إخـلاء سبيل مؤسسها والتي تتعزز مكانتها في صفوف السكان الفلسطينيين.

أمَّا نيتانياهو وعرفات فخاسران كلاهما. فالأول قد أثبت من جديـد انعـدامًا خطيرًا للكفاءة بتعريضه مصلحة حيوية إسرائيلية للخطر من أجـل النجـاح فـي تحقيق اغتيالٍ استهدافيٍّ كان من شأن نتيجته الوحيدة أن تتمثل في رفـع معنويـات السكان الإسرائيليين. ولا يجري التشكيك في سياسة الاغتيالات، إلاَّ أن الرأي هـو أنه قد ضَرَبَ في البلد الخطأ وفي اللحظـة الخطـأ. ويحـاول رئـيس الـوزراء الإسرائيلي إلقاء المسؤولية عن الفشل على ياتوم، رئيس الموساد، في حين أنه هـو الذي اتخذ القرار – وهو قرارٌ يُجيز اتخاذه، والحق يقال، توجيـهٌ أعـم اعتمدتـه الحكومة الإسرائيلية. ومن دون تردد في مناقضة النفس، يوضح نيتانياهو عندئذ أن مشعل هو الذي دَبَّرَ الهجومين الأخيرين من الأردن، في حين أنه، على مدار الفترة السابقة، قد وجَّه الاتهام إلى السلطة الفلسطينية.

وفي النهاية، فإن الرأي العام الإسرائيلي، المنجذب انجذابًا عميقًا إلى ممارسة الاغتيالات الاستهدافية، إنما يوافق على أن ما حدث كبوة، ضربة سوء حظ. ومرة أخرى، ترفض إدارة كلينتون شجب الفعلة الإسرائيلية شجبًا حازمًا. فهي تكتفي بالتذكير بأنها ترفض ممارسة الاغتيالات السياسية، وإن كانت تُبدي تفهمها لضرورات المكافحة الإسرائيلية للإرهاب. وفي الصحافة العربية، يجري التساؤل بسخرية عن ردّ فعل نزيل البيت الأبيض لو أن دولة عربية رأت السعي إلى اغتيال شخصية يهودية، أيًّا كانت هذه الشخصية.

والحال أن عرفات، الذي كان قد شن للتوّ، في ٢٥ سبتمبر/ أيلول، عمليةً شُرطية أولى ضد البنية التحتية المدنية لحماس، إنما يجد نفسه من ثم وقد غَدَرَ به نيتانياهو والملك حسين. وهو يضطر إلى الإسراع بالذهاب إلى عمّان لمقابلة الشيخ ياسين في حضور الملك الهاشمي. وهو والمحيطون به ليسوا بعيدين عن الاشتباه بأنهم بإزاء مناورة مركَّبة تهدف في التحليل الأخير إلى إضعافه أكثر فأكثر – مؤامرة «أردنية – إسلامية»، بل وبمشاركة إسرائيلية.

الفصل الثاني عشر

واي پلانتيشن

ثم إن المذكرة المنبثقة عن المحادثات إنما تنصبُّ، من حيث الجوهر، على الترتيبات الأمنية التي تُخضِعُ السلطةَ الفلسطينية، في واقع الأمر، لأمن إسرائيل وحدها: فحيوات وإمكانات وجود الفلسطينيين لا تستحق ولو جملة واحدة في لغة الاتفاق المسرفة في خداعها. ومن جهة أخرى، سوف تلعب وكالة الاستخبارات المركزية دورًا مؤثرًا في التعامل مع المشكلات الأمنية.

وفي تلك الأثناء، بوسع إسرائيل الانكباب على ما يحلو لها: بناء مستوطنات جديدة والاستيلاء على مزيد من الأراضي والتوسع في القدس وأخذ كل ما تريد من مياه الضفة الغربية.

أمّا مستقبل حقوق الإنسان عند الفلسطينيين فهو يعلن عن نفسه في الحقيقة تحت نُذُرٍ سوداء، فهم رازحون تحت السلطة الديكتاتورية لعرفاتٍ استبدادي بالفعل تدعمه وكالة الاستخبارات المركزية وإسرائيل، والمشكلة الحقيقية التي تطرحها أحكام تسليم الأراضي ليس فقط أنها تعطي إسرائيل الحق في أن تقرر وحدها عن أي أرض سوف تتنازل: فهي تمنحها أيضًا عددًا سخيًا من «المراحل» للوصول بهذا التسليم إلى نهايته، وذلك من دون أي بندٍ يُلزِم في حالة التأخر أو في حالة التنكر لإلتزاماتها.

وعندما نعاين مسلك الجيش الإسرائيلي منذ توقيع اتفاقات أوسلو وكيف أنه تجاهَلَ كليًا البنود المتعلقة بحرية الحركة، فمن المفترض أن المرء لا بدّ أن يكون ساذجًا حتى يصدق أن إعادات انتشاره سوف تتم في المواعيد المنصوص عليها، خاصة إذا كانت تتوقف على سيء الصيت أرئيل شارون.

وأمّا فيما يتعلق بتعديلات الميثاق الوطني الفلسطيني والتي تشترط إسرائيل إدخالها، فإنها سوف تفرض استدعاءً عاجلاً للمجموعة التي اختار السيد كلينتون مخاطبتها، لاعتبارات لا تُشرِّفه. فالمطار الفلسطيني وميناء غزة قد تركا عن عمد في حالة ضبابية، لكن الإسرائيليين ألحوا بدناءة مسلية على تفتيش طائرة عرفات نفسها قبل كل إقلاعٍ وبعد كل هبوط. ومرة أخرى، سوف يكون أمن المطار والميناء الوهميين في أيدي الإسرائيليين.

ومن ثم فإن الأمر إنما يتعلق، عند إمعان النظر في كل الجوانب، بوثيقة قصيرة النظر وتافهة في مماحكاتها بشكل ميئوس منه وقلما تتمتع بفرصٍ لتطبيقها (سوف تكفي قنبلة يدوية فلسطينية لتأخير إعادة الانتشار الإسرائيلية عدة أشهر) ولا تتمتع بفرصة واحدة لتغيير العلاقات بين المعسكرين. فالإسرائيليون سوف يظلون السادة والفلسطينيون – ولتغفروا لي هذه الصيغة– سوف يظلون العبيد السود المهانين.

فما العمل الآن؟ إن عددًا معينًا من الأمور إنما يفرض نفسه تلقائيًا. وبادئ ذي بدء، من المفترض وجوب توبيخ الإدارة الفلسطينية توبيخًا شديدًا من جانب أكبر عدد ممكن من الناس وذلك لانبطاحها بشكل جد مشين خلال المفاوضات. إن عرفات وعصابته إنّما ينتميان الآن تمامًا للأجهزة السرّية الإسرائيلية والأميركية المشتركة، حائلين بحكم ذلك دون أن تعرف فلسطين في أي وقت من الأوقات ظاهرَ حياة وطنية ديمقراطية.

إدوارد سعيد، لوموند، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨[١][٢]

التفاوض لأجل التفاوض

منذ الاتفاق بشأن الخليل، تتمثل استراتيجية عرفات في جعل تجميد الاستيطان الشرط الذي *sine qua non*[××] لاستئناف عملية السلام. وقد أجاز لمروان كنفاني، المتحدث بلسانه، فتح قناة اتصالٍ مع أحد المقربين من نيتانياهو، لكن ما يدور هو حوار طرشان. فالإسرائيلي يذكِّر بأنه، منذ مدريد، وعلى الرغم من احتجاجات الفلسطينيين المتكررة، تفاوضَ الطرف الفلسطيني بينما كان الاستيطان يتقدم: فلماذا يُفترض حدوث تغير الآن في هذا الصدد؟ وإذ رأى رئيس السلطة الفلسطينية عدم جدوى هذه الخطوة، فقد وضع حدًّا لهذا الطريق الموازي[٢].

ويراهن عرفات كثيرًا على الضغوط العربية والدولية لتحقيق هذا الهدف [تجميد الاستيطان]. فقطر، في سعيها إلى إنقاذ لقاء الدوحة، إنما تقوم بخفض مستواه: فلم يعد هذا مؤتمر قمة يُدعى إليه قادة الدول، بل مؤتمرًا عاديًّا يجمع وزراء. ويجري توجيه الدعوات في هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه، يتعرض عرفات لضغط دائم من جانب الأميركيين، وليس عليه إهمال حقيقة أن من شأن إعادات الانتشار الإسرائيلية الثلاث – المنصوص

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

(××) لا غنى عنه، باللاتينية في الأصل. – م.

عليها والتي لم يتمّ القيام بها مع ذلك- تأمين جزء من الضفة الغربية من الاستيطان. وخلال التفاوض على الاتفاق المرحلي، كان الفلسطينيون قد فهموا أن من المفترض أن يحصلوا، بعد إعادة الانتشار الثالثة، على ٩٠% من الضفة الغربية. والأرجح أن حكومة حزب العمل كانت تنوي تسليم نصف الضفة الغربية، في حين أن حكومة نيتانياهو ليست مستعدة في أحسن الأحوال إلاّ لتسليم جزء جد صغير من الأرض. ولا يملك الأميركيون اقتراح أرقام ويكتفون بالتمسك بمعزوفتهم المكررة عن «أزمة الثقة». فلو تم التوصل إلى التغلب على هذه الأزمة، فمن شأن كل شيء أن يدور عندئذ على خير ما يرام. وهم ينالون الموافقة على مبدأ استئناف للمباحثات بين أبو مازن وديفيد ليفي في الولايات المتحدة في حضور دينيس روس. وبسوء نية كامل، وافق نيتانياهو بالفعل على فكرة وقف للعبة (*time out*)، وإنما فقط خلال مدة الأعياد اليهودية في مستهل الخريف... وبوجه أعم، يوافق على مهلة فيما يتعلق بنمو المستوطنات المسمّى بالنمو «الطبيعي».

وفي ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يجري استقبال الشيخ ياسين في غزة بتظاهرة حاشدة تضم عشرة آلاف من أنصاره. وهو يدعو إلى الوحدة الوطنية ويراعي في العلن جانب عرفات. لكن النضال من أجل تحرير فلسطين سوف يتواصل. وقد خرجت المعارضة لعملية السلام من الأزمة معزَّزةً بالفعل. على أن عودة مؤسس الحركة إلى غزة تعيد التماسك إلى عمل المقاومة الإسلامية، الموزع بين جناح مدني وجناح عسكري، وبين الداخل والخارج. والحال أن إعادة التنظيم الجارية سوف تجد ترجمة لها في تعليق طويل الأمد للهجمات لا يمكن رده حقاً إلى القمع الذي تقوم به السلطة الفلسطينية. بل يجب بالأحرى اعتباره بمثابة وضع لسياسة عرفات في موضع الاختبار، وهي سياسة يتوقعون فشلها المحتوم. وعندئذ، ستكون الأجواء مؤاتية لاستيلاء محتمل على السلطة. وفي الوقت نفسه، يخطو الشيخ ياسين خطوة إلى الإمام: فهو إن كان يرفض أي أفق للتصالح مع إسرائيل، فإنه يقترح هدنة طويلة الأمد في مقابل عودة الإسرائيليين إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وعلى أي حال، فإن هذا يمثل تقاربًا مع النهج السياسي للسلطة الفلسطينية.

وفي صباح ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يلتقي عرفات ونيتانياهو على مدار ساعتين ونصف ساعة في إيرز. فتجري مناقشة استئناف المحادثات من دون تناول الموضوعات مثار الإزعاج ويجدان هذه النتيجة مشجّعة.

وفي اليوم نفسه، يلقى أربعة جنود إسرائيليين مصرعهم ويصاب عدة آخرون بجراح في جنوبي لبنان، قرب الحدود الإسرائيلية، في عملية لحزب الله ؛ وتعقب ذلك التبادلاتُ المعتادة لنيران المدفعية.

وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، تقتصر الدبلوماسية الأميركية على الموضوعات الأقل إثارة للإزعاج: مطار وميناء غزة، والمواصلات بين غزة والضفة الغربية. وتود إسرائيل ألاّ تكون المداخل إلى قطاع غزة مفتوحةً إلاّ للبلدان التي لها علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية، ما يستبعد الجانب الأكبر من العالم العربي. ثم إن المطالب الأمنية تؤثر دومًا على تركيب السكان الفلسطينيين. والبيانات الصحافية مشجّعة، إلاّ أنه لا يجري إحراز أي تقدم ملموس. وهذا لأن الحكومة الإسرائيلية لا تنجح في تحديد نهج واضح فيما يتعلق بالمفاوضات القادمة. وفي مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني، يذهب ديفيد ليفي إلى واشنطون للقاءٍ ثلاثيٍّ مع أبو مازن ومادلين أولبرايت. وباعترافه هو، لم يكن يحوز تكليفًا محدّدًا. ثم إنه يتراجع ويدعي العكس، لكن أحدًا لا ينخدع. فالمراد بالفعل هو تفاوضٌ للإبقاء على مبدأ التفاوض ولإنقاذ مؤتمر الدوحة.

وبما أن الطرف الإسرائيلي يرفض أي إبطاء حقيقي للاستيطان كما يرفض تطبيق إعادات الانتشار الثلاث المنصوص عليها في الاتفاقات السابقة، فإن محادثات واشنطون لا تسفر عن شيء، أللهم إلاّ بضعة تصريحات جوفاء. وعندئذ تقرّرُ مادلين أولبرايت أن تقابل عرفات ونيتانياهو – كُلاًّ على حدة– في أوروبا. وهذان الأخيران يريدان الاتجاه مباشرةً إلى المفاوضات النهائية من دون التزامٍ بتعهداتهما السابقة.

وعلى الملأ، يهدّدُ رئيس السلطة الفلسطينية بإعلان دولة فلسطين من جانب واحد في مايو/ أيّار ١٩٩٩، عند انقضاء الفترة الانتقالية. فيردُّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن هذا من شأنه دفع إسرائيل إلى إلغاء اتفاقات أوسلو.

العرقلة

سياق منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٧ تسيطر عليه قفزات الأزمة العراقية. ذلك أن الـ UNSCOM، اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

المعنية بنزع سلاح العراق، والمكلَّفة بالتحقق من أن البلد لم يعد يحوز أسلحة دمار شامل، إنما تتعرض للاتهام من جانب نظام صدام حسين بأنها أصبحت أداة بيد السياسة الأميركية. والمأزق كليٌّ، أولاً لأن التأكيدات التي قدمتها الديكتاتورية العراقية ومفادها أنها قامت بالفعل بنزع السلاح هذا (ما سوف يتكشف في عام ٢٠٠٣ أنه صحيح) تبدو محدودة في مصداقيتها، وثانيًا لأن السياسة الأميركية تهدف بالفعل إلى الإطاحة بنظام صدام حسين. وعندئذ، وبصرف النظر عن الحالة الفعلية للتسلح العراقي، فمن غير الوارد رفع العقوبات، المعرَّفة بأنها حظر، وإن كانت في الواقع حصارًا مدمِّرًا للمجتمع العراقي. وفي تفكير واشنطون، فإن عراقًا من شأنه استرداد جميع موارده وسيادته سُرعان ما سوف تتوافر له إمكانات حيازة ترسانة مدمِّرة أخرى. وبعبارة أخرى، فإن العقوبات إنما تتميز أيضًا بهدف وقائي: فحتى إن كان العراق لا يحوز أسلحة دمار شامل، فلا بد من الحيلولة دون حيازته لها في المستقبل.

ثم إن الـ UNSCOM، في سعيها إلى التمكن من القيام بعملها، قد لجأت إلى معلومات تقدمها لها وكالة الاستخبارات المركزية وإسرائيل، بينما لا تثق في الخدمات التي قد تقدمها فرنسا وروسيا، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن ويذهب الرأي إلى أنهما تميلان إلى جانب العراق وتحبذان رفع العقوبات. والحال أن اللجنة التي تسيطر عليها البلدان الأنجلو – ساكسونية (الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، أستراليا) إنما تتصرف بشكل مستقل عن الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان.

ومن ثم فإن الاتهامات العراقية ليست بلا أساس، لكن المطلب العراقي الخاص بإقصاء العنصر الأميركي عن البعثة هو مطلب غير مقبول، لا بالنسبة للولايات المتحدة ولا بالنسبة للمنظمة الدولية، التي تسحب أعضاء الـ UNSCOM إلى خارج العراق. فنتوقع ضربات أميركية جديدة لإرغام بغداد على الإذعان. ولكي تبرر واشنطون عملها هذا، فإنها تستند إلى قرارات مختلفة لمجلس الأمن، ما يعطي مصداقية للاتهام الموجَّه إليها ومفاده أنها تمارس «الكيل بمكيالين»، وذلك لأن القرارات المتعلقة بالملف الفلسطيني مازالت غير مطبَّقة. ومن المؤكد أن هذه القرارات ليست مزوَّدة بسلطة عقابية (الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم

المتحدة)، لكنها تتحدث عن الحق. والحال أن الولايات المتحدة إنما تـرى أن هـذه القرارات قد باتت لاغية بحكم اتفاقات أوسلو، التي تجعل كل شيء قابلاً للتفاوض.

والرأي العام العربي جد حساس لمكابدات السكان العراقيين الرهيبة وهو يلقي المسؤولية شبه الحصرية عنها على السياسة الأميركية. وحتى مع أن صدام حسين قد خسر الكثير من شعبيته السابقة، فإنه يبدو بوصفه ذلك الذي يقـاوم الإمبرياليـة الأميركية الحليفة لإسرائيل. وفي الدولة العبرية، هناك خشية من استئناف للأعمال العدائية بإطلاق صواريخ سكاد جديدة قد تكون محمّلة بأسلحة كيميائيـة. فيجـري الاتجاه من جديد إلى توزيع أقنعة واقية من الغاز، الأمر الذي يعيد إحياء مخـاوف رهيبة. ويتماشى هذا تمامًا مع النهج السياسي لنيتانياهو، الذي يلعب دومًـا علـى شعور الخوف واللجوء إلى القوة.

وفي ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، تلتقي أولبرايت بنيتانياهو في لنـدن. وفـي ختام هذا اللقاء، لا تخفي ضيقها حيال جمود السياسة الإسرائيلية: ولأجـل صـالح عملية السلام والمصالح العامة للولايات المتحدة، فقد آن الأوان للتحـرك قـدمًا[٣]. والمأزق في هذا الملف يؤثر على ملف العراق. ويُوصَفُ اللقاء في اليوم التالي في برن مع عرفات بأنه مفيد (*useful*). على أنه لا يسفر عن أي جديـد، إذ يـشترط رئيس السلطة الفلسطينية عقد مباحثات حول التسوية النهائية بالقيام أولاً بتنفيذ كـل التعهدات المنصوص عليها بالنسبة للفترة الانتقالية. وينصبُّ المـؤتمر الـصحافي على العراق بأكثر مما على فلسطين. ويبدو عرفات مجهَـدًا وتـتكهن الـصحافة الدولية باحتمال إصابته بمرض باركينسون.

ثم تذهب وزيرة الخارجية الأميركية إلـى الدوحـة، حيـث بـدأ المـؤتمر الاقتصادي أعماله للتوّ في غياب شخصيات مؤثرة وبلـدان جـد مهمـة كمـصر والعربية السعودية والمغرب والسلطة الفلسطينية. وهنا أيضًا، تتحدث الوزيرة عن المسألة العراقية بأكثر بكثير ممّا عن الملف الفلسطيني. ثم تـذهب إلـى البحـرين والعربية السعودية والكويت لمحاولة إعادة تشكيل جبهة عربية ضد العراق. ويتلقى محاوروها بأدب زعمها الذي يذهب إلى أنها إنما تدافع عن القانون الدولي.

ويرمز فشل مؤتمر الدوحة إلى زوال الركن الاقتصادي لعملية الـسلام. ولا يقدمُ أي بلد على ترشيح نفسه لاستقبال دورة العـام التـالي. وتـسمح تحركـات

ديبلوماسية في اللحظة الأخيرة بإرجاء اللجوء إلى القوة ضد العراق، إلاّ أنهم يدركون تمامًا في واشنطون أن المأزق الفلسطيني لا يسهل صون ائتلاف ضد العراق. وإذا كان بوسع مفتشي الـ UNSCOM استئناف عملهم في الساحة، فإن مسألة دخول المواقع الرئاسية العراقية إنما تنطرح في التوّ والحال.

وفي ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، يؤدي هجوم بالسلاح الناري في مدينة القدس العتيقة إلى مصرع شخص وإصابة آخر إصابة جسيمة – والاثنان مستوطنان من اليمين غير مسلَّحين، يدرسان في معهد تلمودي. وفي ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، ولأجل تهدئة السخط في داخل حزب نيتانياهو، حيث يتهمونه بأنه يحكم حكمًا أوتوقراطيًا، يقبل نيتانياهو استقالة رئيس مكتبه، أڤيجدور ليبرمان. وفي اليوم نفسه، يتعرض سكان المنطقة الأمنية في الجنوب اللبناني للوقوع بين نيران الإسرائيليين وحلفائهم من جهة، ونيران حزب الله من الجهة الأخرى. والحال أن ثلاثة عشر لبنانيًا بينهم تسعة من المدنيين إنما يلقون مصرعهم بنيران مضادة للإسرائيليين.

وعلى الجانب الأميركي، يصل الإحباط إلى ذروته. ويعترف كلينتون، في الكتمان، بأن نيتانياهو يمارس بشكل منهجي العرقلة (*filibuster*) في كل ما يتصل بتطبيق اتفاق أوسلو، مُلغمًا بذلك أسس عملية السلام. فهو لا يسمح بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية. والمنطق الحديدي للاحتلال يتطلب سيكولوچية العبد، لكنه يقود أيضًا إلى نقل الدعم الشعبي من عرفات إلى حماس. ويدرك كلينتون السبب في أن بوش وبيكر كان عليهما اللجوء إلى تخفيضات في الميزانية تستهدف إسرائيل، لكن هذا لن يخدم شيئًا. فهذا لا معنى له إلاّ في إطار حلٍّ مفروض، في حين أن سياسته تتمثل في التوصل إلى سلام يتم التفاوض عليه بين الطرفين. وقد تكون أقصى عقوبة في نظره هي تعليق المشاركة الأميركية في المفاوضات وإن كان مع الإبقاء على المساعدة العسكرية لإسرائيل. وليس في صالح الولايات المتحدة أن تضفي كرامةً على مفاوضات زائفة[٤]. وبحكم ذلك، يرفض كلينتون استقبال نيتانياهو خلال زيارة خاصة لهذا الأخير إلى الولايات المتحدة (تتمثل في القيام بجولة يطوف خلالها بالمنظمات اليهودية الأميركية) في نوفمبر/ تشرين الثاني. وعلى المستوى الرسمي، يقولون إن هذه مشكلة مواعيد، لكن الرئيس الأميركي ليست عنده مشكلة كهذه عندما يلتقي بشيمون بيريز أو بأرملة رابين ولا

حتى بالملك حسين، الذي يتلقى علاجًا طبيعيًا في الولايات المتحدة. لذا يعلن نيتانياهو أن الدولة اليهودية كلها هي التي أهينت بذلك، وليس شخصه هو.

ويبدو أنه لا وجود هناك إلاّ لدينيس روس الذي لا يكل لتصديق أن بالإمكان إحراز تقدم. وقد قام بإرسال رسالة إلى نيتانياهو تفترض أن إعادات الانتشار القادمة يجب أن تشمل ٢٠% على الأقل من الضفة الغربية. وهم يردون عليه بأنهم سوف يدرسون المسألة في الاجتماعات القادمة، المقرر عقدها في شهر ديسمبر/ كانون الأول. ويلمح المسؤولون الإسرائيليون عبر تسريبات إلى الصحافة إلى أنهم قد يكونون على استعداد لاقتراح ما بين ٦% و ٨%، ما يكفي لاستثارة رفضٍ مزدوجٍ: رفض الفلسطينيين ورفض جزء لا بأس به من أغلبية نيتانياهو البرلمانية. وتظهر بالفعل ملصقات تصوّر نيتانياهو معتمرًا كوفية مع ذكر «الكذّاب»، ما يذكّر بالمعاملة التي كانت من نصيب رابين.

وفي النهاية، توافق الحكومة الإسرائيلية على مبدأ إعادة انتشار واحدة من دون إبداء تحديدات. وهي إعادة انتشار مشروطة باشتراطات أمنية حادة وبصوغ خطة تسوية نهائية تحدّدُ الأراضي و«المصالح الحيوية الأخرى» التي يجب على إسرائيل الاحتفاظ بها. والتصور العام هو أن مصداقية نوايا نيتانياهو ضعيفة: فهذا يبدو بمثابة وسيلة لكسب الوقت ولإلقاء الذنب على السلطة الفلسطينية حين ترفض هذه المقترحات – وهو رفض من المحتم أن يحدث. ومن الواضح أن هذه السلطة تدعو إلى احترام الاتفاقات، بينما يتلقى الأميركيون باهتمام مقترحات إسرائيلية غامضة. والحال أن عرفات إنما يوضح، في خطوة ذكية، أنه لن يبدي رأيه ما لم يتلق رسميًا «عرضًا محدَّدًا ومنسجمًا مع الاتفاقات المعقودة» بشأن الانسحاب الترابي(×).

حلُّ الـ ١٣%

بما أن الاجتماعات التالية مع مادلين أولبرايت كان قد تحدد عقدها في أوروبا، فقد اقترح نيتانياهو أن تكون باريس مكانًا لاجتماعٍ في ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧. وهو يسعى إلى الحصول على دعمٍ ديبلوماسيٍّ أوروبي. واللقاء مع

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

جاك شيراك يدور بشكل سيء بشكل خاص، فالرئيس الفرنسي يتهمه بأنه يقول ترهات وبأنه يستفز الفلسطينيين باستمرار(٥).

والاجتماع بمادلين أولبرايت لا يضم غير إسرائيليين ويهود أميركيين (إذا ما أخذنا في اعتبارنا أصول وزيرة الخارجية). ويجري تناول المسألة الأساسية. والحال أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، معتمدًا على مشورات خبرائه العسكريين، إنما يعترف بأن الضرورات الأمنية لا تسمح إلاَّ بإعادة انتشارٍ كلِّية بنسبة ١٣%. وردًا على سؤال من روس، يؤكد أن هذا يشكل التسوية النهائية، فالمنطقتان أ و ب في الضفة الغربية تغطيان بالفعل نسبة ٤٠% من الأرض. فيلفت الدبلوماسي الأميركي انتباهه إلى أن أي فلسطيني قيد الحياة لن يقبل أفقًا كهذا. فيوحي رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن ما نحن بصدده هو موقف أولي في المفاوضات. بل إنه يسلِّم بأن نسبة الـ ١٣% قد تمثل إجمالي إعادات الانتشار الثلاث المنصوص عليها. فيرى الجانب الأميركي في ذلك نجاحًا كبيرًا، فنيتانياهو قد وافق على التحدث عن مضمون إعادات الانتشار!

وفي اليوم التالي، ٦ ديسمبر/ كانون الأول، تلتقي أولبرايت بعرفات في جنيف. وهي تود تركيز النقاش على المسائل الأمنية، لكن الزعيم الفلسطيني يحيل إلى التعهدات المتخَذَة: في ختام إعادات الانتشار الثلاث، لا بدَّ له من التمتع بالسيطرة على ٩٠% من الضفة الغربية. فهو أيضًا عليه مراعاة الرأي العام الفلسطيني، الذي أثارت حنقه التنصلات الإسرائيلية من التعهدات. فيلحظ الجانب الأميركي أن هناك فجوة ملحوظة بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني، من دون أن يتعهد بشيء.

ويصبح واضحًا أن روس كان قد حدَّد آنذاك «حل الـ ١٣%» كهدف لإعادتي الانتشار الأوليين من دون تحديد قوام تقسيم هذه النسبة بين المنطقة أ والمنطقة ب. وهدفه هو إلزام رئيس الوزراء الإسرائيلي بما قاله وإرغامه على التحرك. لكن هذا الأخير يطلب الآن مهلة مدتها خمسة أشهر قبل قيامه بأي شيء، وهي فترة يجب أن تساعد على رصد المسلك الفلسطيني. وفي منطق روس، فلإرغام نيتانياهو على التحرك، يجب على الفلسطينيين الرضوخ لكل مطالبه الأمنية.

ولدى عودة نيتانياهو إلى إسرائيل، يضطر إلى مواجهة فضيحة جديدة تسيء إلى الموساد. فعلى مدار سنوات، قدّمَ الضابطُ المتعامل مع المسائل السورية، وهو ناشط من ناشطي اليمين المتطرف الإسرائيلي، تقارير من المفترض أنها آتية من عسكريٍ ذي موقع مهم في الهيراركية السورية. والحال أنه إذا كان هذا الأخير قد وجِدَ فإنه قد تقاعد منذ وقت طويل. وقد سمح ذلك للضابط المتعامل بأن يحول لحسابه هو المكافآت المالية المخصصة لعميله. والحال أن المعلومات المقدَّمة، والمفتقرة إلى أي أساس، قد شددت على النوايا الحربوية لدى سوريا. وتؤدي هذه المعلومات خاصةً إلى أزمة خريف عام ١٩٩٦، والتي كان من الوارد أن تتسبب في حرب وقائية من جانب الدولة العبرية، حتى وإن كان صحيحًا أن معلومات الاستخبارات العسكرية قد تناقضت دومًا مع معلومات الموساد في هذا الصدد. ويجري توقيف الضابط المذنب وتخرج القضية إلى العلن، ما يترتب عليه، فيما يبدو، توقيف مخبره السابق في سوريا.

وقمة طهران لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من ٩ إلى ١١ ديسمبر/ كانون الأول، نجاحٌ كبير بالنسبة لإيران، وذلك لتمثيلَ ٥٥ بلدًا فيها على أعلى مستوى، ما يتباين مع الفشل الأميركي في مؤتمر الدوحة. ويشجبُ البيانُ الختامي إرهاب الدولة الإسرائيلية والاستيطان اليهودي في الأراضي، من دون ذكر عملية السلام ولا تحرير كل فلسطين. ويتم التعبير بشكل واضح عن الاستياء العربي من إسرائيل والولايات المتحدة. وتركيا وحدها هي التي تمتنع عن التضامن مع هذه القرارات.

ويلعب نيتانياهو على حقيقة أن أغلبيته البرلمانية غير قادرة على تحديد موقف. فآراء البعض والبعض الآخر تمضي في اتجاه ضم نسبة تتراوح بين ٥٠% و ٧٠% من الضفة الغربية. وحيال المطالبات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، يتحدث الرجل عن المصلحة العليا لإسرائيل، التي لن تنتحر لأجل إدخال السرور على أفئدة الآخرين. فمن سوف يتأثرون بنتائج قرار الحكومة ليسوا الأميركيين ولا الفرنسيين، بل شعب إسرائيل. وسوف تزن الوزارة «الحاجات الأمنية لإسرائيل، وهي الحاجات التي تعدُّ الحكومة وحدها مسؤولة عنها».

وعلى هذا الأساس تحديدًا يلتقي رئيس الوزراء الإسرائيلي بوزيرة الخارجية الأميركية في باريس، في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول. وهو يوضح أن أولويته

المباشرة هي إقرار الميزانية قبل نهاية العام، وإلاً فسوف يتعين على حكومته الاستقالة. وبما أن المناقشات ملتهبة بالفعل، فليس بالإمكان أن تُضاف إليها المسألة الأكثر خلافيةً بكثير والخاصة بإعادات الانتشار. وكل حزب سياسي يطلب أموالاً لصالح زبائنه من الناخبين، في حين أن العجز بسببه إلى التفاقم. وليبرالية نيتانياهو الاقتصادية المعلنة، والتي لا مفر من أن تقود إلى خفض للإنفاقات العامة، إنما تصطدم بواقع الإعانات الممنوحة للاستيطان ولرجال الدين الذين لا يمارسون أي نشاط إنتاجي. واليهود السيفارديون هم أول ضحايا الخفض المعلن للإنفاقات الاجتماعية.

وفي اليوم نفسه، في لندن، يكتب الفلسطينيون مذكرة تفاهم (*memorandum of understanding*) مع الإسرائيليين تحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية. فيرضخون لكل ما هو مطلوب في الشأن الأمني[6]. فهم يتعهدون بالتعاون الكامل مع الإسرائيليين في درء وقمع الأعمال الإرهابية ومصادرة الأسلحة غير المرخصة وحظر دخولها إلى الأراضي الفلسطينية، وملاحقة الميليشيات المسلحة غير الشرعية، وتوقيف المنخرطين في الأعمال الإرهابية وتسليمهم للعدالة، وحظر تمويل مثل هذه الأعمال، ووضع البنية التحتية المدنية لمن يستغلون الدين لأغراض سياسية تحت المراقبة، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لاختراق المنظمات الإرهابية ووضعها تحت المراقبة عن قرب لأجل إضعافها وتقويضها من داخلها. وفي عدة مناسبات، يشار إلى التبادلية – أي وجوب تعهد إسرائيل بوضع حدٍّ للنشاطات غير المشروعة والإرهابية التي يقوم بها مواطنوها هي.

وعندئذ، يدور اللقاء بين عرفات وأولبرايت في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول في باريس في أجواء ممتازة. ويطالب الفلسطيني بإعادة الانتشار التي طرحها بنسبة ٣٠%. فيحاول الجانب الأميركي أن يوضح له أن إعادة الانتشار سوف تكون فعلاً بـ «رقمين»[×]، لكنها ستكون أقرب بالفعل إلى ١٠% منها إلى ٣٠%.

وفي ختام اجتماعين، تعلن وزيرة الخارجية الأميركية عن مهلة بسبب أعياد الكريسماس ورأس السنة. وهي تطلب إلى نيتانياهو وعرفات الاستعداد، بنوايا جادة، للقاء كل واحد منهما بكلينتون على حدة، على أن يلتقيا بها معًا بعد ذلك في

(×) أي ليست أقل من ١٠%. – م.

النصف الثاني من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨. فيوافق نيتانياهو، لأن هذا يتيح له كسب مزيد من الوقت ولأنه يراهن على تعبئة أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة للضغط على البيت الأبيض. أمَّا فيما يتعلق بعرفات، فهو يرى إمكانية نقل المسألة الفلسطينية إلى المستوى [الأميركي] الأرفع.

ولدى عودة نيتانياهو، يعيد إطلاق الجدل بتأكيده على أن الضفة الغربية كلها تشكّل جزءًا من أرض إسرائيل، التي لها الحق في ادعاء ملكيتها لها. وهو يلعب على حقيقة أن جزءًا من أغلبيته يرفض مذكرة التفاهم والتي من المفترض أنها، بسبب البنود الخاصة بالتبادلية، تُماهي المستوطنين بالإرهابيين. والحال أن العسكريين الإسرائيليين الذين تفاوضوا بشأنها إنما يغضبون من الاستخدام المستهتر لمذكرة تفاهم تُلبي كل المطالب الإسرائيلية. ويطلبُ رئيس الوزراء الإسرائيلي إعادة التفاوض بشأنها ويصوغ مطالب جديدة. ومن الواضح تمامًا أن الفلسطينيين يرفضون هذه المطالب الجديدة جملة وتفصيلاً ويتمسكون باحترام الاتفاقات المعقودة. ولأجل درء الترجمة الترابية للمطالب الأمنية الإسرائيلية، يقترح عرفات مرابطة قوات دولية في القطاعات المعنية. أمَّا فيما يتعلق بإيهود باراك، زعيم حزب العمل المعارض، فهو يتهم نيتانياهو بالرضوخ للمطالب الأميركية. والحق إن الجنرال السابق يعمل على إعادة محورة حزبه في اتجاه يميني، تاركًا الباب مفتوحًا أمام إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الليكود. ولذا فهو ينتقد «عدم كفاءة» نيتانياهو و«خفته»، لا برنامجه. وهو لا يرتأي ردَّ أكثر من نصف الأراضي المحتلة للفلسطينيين.

وفي مستهل يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨، يستقيل ديفيد ليفي من منصبه كوزير للخارجية. والسبب المعلن رسميًّا هو عدم موافقته على المقترحات الخاصة بالميزانية، لكنه لا يخفي مع ذلك معارضته لمماطلات نيتانياهو بشأن إعادة الانتشار. ويضاف إلى ذلك تنافسٌ قديم بين الرجلين والمكانة الصغرى المعطاة لوزير الخارجية والذي يتم إبعاده، هو وإدارته، عن المفاوضات مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من اعتراض خمسة نواب من حزب ليفي (حزب جيشر)، فإن الكنيست يعتمد الميزانية بأغلبية ٥٨ صوتًا في مقابل ٥٢ صوتًا في ٦ يناير/ كانون الثاني. لكن الائتلاف الحاكم ليس لديه بعدُ إلاَّ ٦١ نائبًا من نواب الكنيست الـ ١٢٠ وهو يظل منقسمًا انقسامًا عميقًا بين أنصار عملية السلام وخصومها.

وضمن هذا السياق تحديدًا يرجع دينيس روس لأجل التمهيد لمحادثات واشنطون (المقرر عقدها في ٢٠ يناير/ كانون الثاني مع نيتانياهو وفي ٢٢ مع عرفات). ويحاول نيتانياهو الالتفاف على مسألة إعادة الانتشار بالمطالبة بعقد اجتماع جديد للمجلس الوطني الفلسطيني لتعديل الميثاق الفلسطيني وبألاّ تحدث ضغوط فيما يتعلق بإعادة الانتشار الثالثة وبتقديم تطمينات فيما يتعلق بمفاوضات الوضع النهائي. ويرفض روس أي مطلب في الشأن الأمني ويتمسك بمذكرة التفاهم. وهو يحاول أيضًا إفهام عرفات وأبو مازن أن إعادة الانتشار سوف تكون فعلاً برقمين، وإن كانت أقرب إلى ١٠%. وهو يحصل من دون مشكلة على وعد بتوجيه خطابٍ يعيد التأكيد على إلغاء البنود المتنازع عليها في الميثاق الفلسطيني.

وقبل أقل من أسبوع من محادثات واشنطون، تحدّدُ الحكومة الإسرائيلية «مصالحـ»ـها» «الحيوية والقومية في يهودا والسامرة»»، والمقرر أن تكون أساس الاتفاقات المرحلية والنهائية. ومن دون تحديد هذه المصالح على خريطة، فإنها تغطي ما بين نصف وثلثي الضفة الغربية: منطقة غربية أمنية على طول خط الهدنة القديم، منطقة شرقية تغطي الحدود مع الأردن، منطقة محيطة بإقليم (وليس مدينة) القدس، المناطق المحتلة من جانب المستوطنين الإسرائيليين، المصالح المرتبطة بالبنى التحتية، ومن بينها الموارد المائية والمنشآت الكهربائية والطرق، المواقع العسكرية – الأمنية ذات الأهمية الاستراتيجية أو ذات الصلة بقدرة إسرائيل على الردع، المناطق المحيطة بالطرق العَرْضية والطولية والحيوية بالنسبة للأمن العام وبأمن المجتمعات الإسرائيلية، وأخيرًا المواقع التاريخية المقدّسة بالنسبة للشعب اليهودي. ومن جهة أخرى، تُكثِر الحكومةُ من المطالب الأمنية وتطالبُ بوضع حدٍّ للدعاية المعادية لإسرائيل – وخاصة، لا يجب القولُ بعدُ بأن القدس مدينة فلسطينية. وكما يلخص الموقف أحد مستشاري عرفات، فإنه إذا ما ردّدَ هذا الأخير نشيد الليكود، فقد يُعتبر هذا أيضًا غير كاف ... وردًا على هذا الموقف، يوضح رئيس السلطة الفلسطينية أن كل شيء واردٌ في حالة فشل عملية السلام، بما في ذلك إطلاق انتفاضة جديدة.

عرفات ونيتانياهو ومونيكا وصدَّام

عندما يصل نيتانياهو إلى واشنطون في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨، تكون اتصالاته الأولى مع صديقيه الجمهوريين نيوت جينجريتش، رئيس مجلس النواب، وچيري فولويل، الداعية الأصولي الذي يقف على رأس إمبراطورية حقيقية في وسائل الإعلام. ويلعب الليكود أساسًا بورقة الأصولية البروتستانتية، التي تعتبر دعم الدولة اليهودية فريضة مسيحية ضمن أفق ألفيّ. وهذا التحالف السياسي – الديني يترسخ حول رفض أي تخلٍ عن أرض إسرائيل ويجعل من الإسلام عدوًا مشتركًا لليهود والمسيحيين. وهو تحالف يزعج الأوساط الليبرالية اليهودية، التي، على الرغم من كونها نصيرة حازمة للدولة العبرية، تنزعج من آثار معاداة السامية الموجودة عادةً في الأصولية البيروتستانتية.

واليمين الجمهوري يتخذ من تأييد الحكومة الإسرائيلية سلاحًا ضد إدارة كلينتون. وهكذا يجري إبلاغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بالكشف الوشيك عن فضيحة زنا قد يخسر كلينتون بسببها رئاسته(٧).

وخلال لقاءات نيتانياهو مع المسؤولين الأميركيين، يرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي حل الـ ١٣% بالنسبة لإعادتي الانتشار الأوليين، متحدثًا عن إمكانية انسحابٍ وحيد بنسبة أقل من ١٠%، وذلك بثلاثة شروط: إلغاء إعادة الانتشار الثالثة، وعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني لتعديل الميثاق الفلسطيني، وفترة اختبارٍ للتعهدات الفلسطينية قبل القيام بأي إجراء فعلي. ويحاول كلينتون التفاوض على الـ ١٣% في مقابل التخلي عن إعادة الانتشار الثالثة، لكن نيتانياهو يتمسك برفضه. وعندئذ يقترح عليه الرئيس الأميركي إضافة عقد رسمي لمعاهدة تحالف بين الولايات المتحدة والدولة العبرية، وهو ما لم يكن مطروحًا إلاَّ في إطار التسوية النهائية. ويبدو نيتانياهو مترددًا، فالعرضُ مهم أهمية خاصة بحكم انعدام إحساس الإسرائيليين بالأمن من الناحية السيكولوچية.

وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني، تخرج فضيحة لوينسكي إلى العلن. فالإفضاءات الهاتفية من جانب المتدربة الشابة في البيت الأبيض كانت قد سجلتها محاورتها، وهي ناشطة جمهورية وقريبة الصلة بالجمعية الأميركية لأصدقاء الليكود. فيكون لدى المدعي المستقل كينيث ستار ما يدعو إلى الحكم على الرئيس الأميركي بتهمة الحنث بالقسم.

وعلى الرغم من قدرة كلينتون على الفصل بين الأمور، فإن اللقاء مع عرفات في ٢٢ يناير/ كانون الثاني إنما تربكه آثار الفضيحة. ويحاول الرئيس الأميركي دفع محاوره إلى قبول فكرة مُقَارَبَة تتضمن التزامات متوازية: فمن شأن الفلسطينيين اتخاذ التدابير الأمنية المنصوص عليها (التوقيفات ومصادرات الأسلحة) على أن يكون من شأن الإسرائيليين الاتجاه إلى تنفيذ إعادة انتشار تدريجية. وقد أقنع روس كلينتون بأن يقترح قبولاً فوريًا لمبدأ إقامة دولة فلسطينية على أثر التسوية النهائية وذلك في مقابل التخلي عن إعادة الانتشار الثالثة. ولما فيه عظيمُ عدم استيعاب الجانب الأميركي، يفضّلُ الزعيمُ الفلسطيني الأرض على الرمزية السياسية. وأبو مازن تغريه الموافقة، لكن عرفات يردُّ عليه بأنه، في هذه الحالة، على استعداد للتنحي وتركه لتسوية الأمور في غزة. ويقدّمُ الفلسطينيون خطابًا جديدًا يؤكد إلغاء كل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني المتعارضة مع اتفاقات أوسلو، مع الإشارة، هذه المرة، إشارة دقيقة إلى البنود المقصودة، لكن هذا لا يكفي نيتانياهو، الذي يواصل المطالبة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على هذا الإلغاء.

ويخرج عرفات من الاجتماع منزعجًا للغاية. وخلال المؤتمر الصحافي للرئيس الأميركي، تطمس المسائلُ المتصلة بنزواته الجنسية عمليةَ السلام طمسًا كليًا. وعرفات بحاجة إلى كلينتونٍ في مركز قوة، قادرٍ على إرغام نيتانياهو على احترام التزاماته. والحال أن المشهد الذي يشهده في واشنطون إنما يتعذر عليه استساغته. وبسرعة بالغة، تنتشر في الأوساط الفلسطينية والعربية فكرة أن فضيحة لوينسكي هي مؤامرة صهيونية يرادُ بها إضعاف رئيس الولايات المتحدة ومنعه من ممارسة ضغوط على إسرائيل. والواقع أن الصحافة الإسرائيلية تشدّدُ على أن المتدربة يهودية وأنها بالأحرى يهوديةٌ ممارسةٌ لديانتها. ويرى بعض الحاخامات القوميين فيها إستيرَ جديدةً تسعى إلى كسب حظوة ملكٍ لأجل إنقاذ شعبها. وعلى الجانب الآخر، يرى الشيخ ياسين أن هذا برهان جديد على أن اللوبي الصهيوني والصهيونية العالمية يسعيان إلى القضاء على كل من قد يسببون لهما مشكلة. وهذا الرأي تتقاسمه إلى حدٍّ بعيدٍ صحافة البيت الأبيض كما تتقاسمه بعض الأوساط الحكومية، كالوسط الحكومي لرئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

وقد أدت زيارة عرفات إلى واشنطون إلى إثارة نزاع رمزيٍّ بالفعل. فقد اقترحت عليه وزارة الخارجية الأميركية القيام بزيارة رسمية إلى متحف الهولوكوست. وقد وافق الرئيس الفلسطيني على ذلك، لكن إدارة المتحف رفضت إضفاء طابع رسمي على هذا الاستقبال. فبالنسبة لأعضاء مكتب هذه المؤسسة الخاصة، يكاد ذلك يصل إلى أن يكون تدنيسًا للمقدسات. وقد أدت هذه المسألة إلى جدل علني قوي. وفي النهاية، تراجعت إدارة المتحف ووجهت دعوةً، لكن الوقت كان قد فات لذلك. وعلاوة على هذا، فإن المتحف غير مرتاح للربط المتزايد بين الأصوليين المسيحيين والحركة الصهيونية. وهكذا يجد نفسه موضع انتقادٍ لتوضيحه علنًا أن معاداة السامية ذات أصولٍ مسيحية.

وتُضَافُ إلى هذا السياق المضطرب أزمةٌ جديدة مع العراق، الذي يرفض السماح للـ UNSCOM بتفتيش المواقع الرئاسية. ويزيد ريتشارد بتلر، رئيس الـ UNSCOM من حدة الأزمة بزعمه أن العراق يحوز صواريخ ذات رؤوسٍ مليئة بالأنثراكس [الجمرة الخبيثة]، بوسعها إبادة سكان تل أبيب. وهذا يكفي لانبثاق شعور بالرعب في صفوف السكان الإسرائيليين، وهو شعور يرتبط بذكرى عام ١٩٩١، وبذكرى الهولوكوست، الأبعد منها. وتردُّ الأوساط الرسمية الإسرائيلية بأن إسرائيل لديها إمكانات الردّ بأعمال انتقامية أكثر هولاً. ويغتنم نيتانياهو هذه الفرصة لكي يشدّد على خطورة البيئة التي تحيط بالدولة العبرية، ما يبرر سياسة القوة التي ينتهجها حيال الفلسطينيين. فنرجع من ذلك إلى تنافس الضحايا بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبشكل ملموس، نرجع إلى توزيع الأقنعة الواقية من الغاز، على الرغم من أنه يعتبر دومًا غير كافٍ، ويدور الحديث عن حملة تطعيم جماعي ضد الجراثيم البيولوچية التي قد يلجأ العراق إلى إطلاقها. ومن الواضح تمامًا أن السياحة تتأثر بمناخ الخوف هذا.

وترى باريس وموسكو أن هذه المعلومات لا يؤيدها مضمون تقارير الـ UNSCOM. ويدور الحديث عن ضربات أميركية وبريطانية قريبة، لكن المصداقية الأميركية يطالها الشك ؛ إذ يجري اتهام إدارة كلينتون بأنها تسعى إلى حرفٍ للأنظار عن فضيحة لوينسكي.

وتقوم مادلين أولبرايت بجولة تطوف فيها على الحلفاء الأوروبيين والعرب للولايات المتحدة، لكنها لا تجد غير القليل من التأييد لضربةٍ أميركية، فيما عدا

بريطانيا العظمى والكويت. ويشدّدُ محاوروها على ضرورة إحراز تقدم في الملف الفلسطيني. وعلى الجانب الفلسطيني، فإن التظاهرات الشعبية المؤيدة لصدام حسين أقل ضخامة ممّا في ١٩٩٠ – ١٩٩١ ولا تدعمها السلطات. على أنها تظل مهمة وتتخذ ملمحًا معاديًا لأميركا بشكل واضح، ومن هنا حظرها في النهاية. والأمر كذلك في الأردن، حيث تتفاقم الحالة الصحية للملك حسين من جديد. وتتضامن حماس مع العراق وتؤكد أن من شأن هجوم على هذا البلد أن يكون عدوانًا على العالم الإسلامي. ويغتنم نيتانياهو هذه الفرصة لكي يشدّد على ديمومة رفض وجود دولة إسرائيل، لكنه يرصد في الوقت نفسه أن خطر هجومٍ عراقي خطرٌ ضئيل.

وفي النهاية، تسوّى الأزمة العراقية بفضل الزيارة المثيرة التي يقوم بها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، كوفي عنان، في أواخر فبراير/ شباط. إذ يتم العثورِ على حلٍ وسط بالنسبة لتفتيش المواقع الرئاسية ويتسنى للـ UNSCOM استئناف نشاطاتها. والارتياح عامٌّ، لكن إسرائيل منزعجة مما يبدو بوصفه انتصارًا لصدام حسين.

وقد بيّنت المسألةُ اتساع المعاداة لأميركا في المناطق العربية والقناعة الراسخة لدى سكانها بأن هناك «كيلاً بمكيالين» (*double standard*) فيما يتعلق بالعراق وإسرائيل.

وعبر قنوات مختلفة، تعيد الدبلوماسية الأميركية التأكيد على مقترحاتها الخاصة بتوازٍ بين الانسحابات الإسرائيلية والتدابير الأمنية التي يجب على [الفل]سطينيين تطبيقها. وهذا من شأنه أن يشمل الـ ١٣% الشهيرة، باستعادة [...]ح الإسرائيلي الخاص بإعادة الانتشار الأولى واستكماله بإعادة الانتشار [الثا]نية. ومن المفترض أن يتم، في غضون ثلاثة أشهر، إنجاز تنفيذ كل التعهدات المتخذة والتي تشمل ميناء ومطار غزة، فيما عدا إعادة الانتشار الثالثة. فيتعهد الطرفان بدراسة المقترحات الأميركية وعدم إعلانها. وتستأثر فضيحة لوينسكي والأزمة العراقية بالاهتمام الخارجي و، من الناحية الاستراتيجية، فمن الأفضل أن يكون الخصم هو البادئ بقول «لا» للأميركيين.

وفي إسرائيل – بعد نشر تقرير حول حادثة مشعل وفي لحظة فشلٍ جديد للموساد، في سويسرا هذه المرّة، حيث يجري ضبط عملاء إسرائيليين متلبسين

بارتكاب جريمة سطو – يضطر رئيسُ الجهاز السرّي، داني ياتوم، إلى الاستقالة. ويحل محله في منصبه إفرايم هاليفي، «صديق» الملك حسين. وهذا يسمح باستئناف مثير للعلاقات السياسية بين إسرائيل والأردن، حيث تحدث لقاءات على أعلى مستوى.

وفي مستهل مارس/ آذار، يُطلِقُ نيتانياهو حملة دعائية كبرى في الولايات المتحدة سعيًا إلى وأد مقترحات إدارة كلينتون. فيطوف مبعوثون بـ«أصدقاء إسرائيل» لكي يشرحوا لهم أن شعب إسرائيل وحده هو الذي يمكنه تحديد حجم احتياجاته الأمنية. ومن المفترض أن الضغوط على دولة إسرائيل لن تترتب عليها سوى نتائج غير مثمرة. وتضطر وزارة الخارجية الأميركية مستخفةً إلى التشديد على عدم وجود «خطة» أميركية، فكل ما هناك هو «أفكارٌ» تهدف إلى التقريب بين مواقف الطرفين.

وبشكلٍ موازٍ، يحاول نيتانياهو القيام بمناورة دبلوماسية، فيقترح انسحابًا من الجنوب اللبناني بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. فتعترض سوريا على ذلك في التوّ والحال، رافضةً أي عدم ربطٍ بين مصير الجنوب اللبناني ومصير الجولان. والحرب الدائمة منخفضة الكثافة في الأرض اللبنانية المحتلة هي أفضل أداة ضغط لديها للتوصل إلى استرداد الجولان. وفي المفاوضات، لم يكن من الوارد البتة أن تحظر دمشق نشاطات حزب الله، إلاّ أنه كان من المفهوم بشكل واضح أن من المفترض، في حالة التوصل إلى اتفاق، أن تكون سوريا ضامنةً لأمن الحدود اللبنانية. وينصُّ القرار رقم ٤٢٥ على انسحاب غير مشروط من جانب الإسرائيليين من الأرض اللبنانية، لكن كوفي عنان، الذي يزور بيروت في ٢٠ مارس/ آذار، يناور بدهاءٍ بين المواقف لكي يعبر في آنٍ واحد عن تمسكه بتطبيق حَرفيٍّ لهذا القرار وضرورة مراعاة وجهتي النظر اللبنانية والإسرائيلية حول هذه المسألة. وبفظاظةٍ، يسفر هذا عن: «لا بدَّ من وجود طرفين لتطبيق القرار رقم ٤٢٥».

وفي ١٠ مارس/ آذار ١٩٩٨، يكادُ حادثٌ استثارة انفجار في الضفة الغربية. فعند حاجزٍ قرب الخليل، يلقى ثلاثة فلسطينيين مصرعهم ويصاب اثنان آخران على أيدي جنود إسرائيليين. ويدلي شهود الحادث بروايات متناقضة عمّا جرى.

والاحتجاجات عنيفة، لكن الموقف يظل تحت السيطرة بفضل قوات حفظ النظام الإسرائيلية والفلسطينية. ويوجّه نيتانياهو تعازيه إلى عرفات، إلاّ أنه لا تتم ملاحقة الجنود الإسرائيليين قضائيًا على هذه «الشائبة» الناشئة عن اتفاق ظروف. وعلى الرغم من إعلان رئيس السلطة الفلسطينية عن التزامه الكامل بالسير في عملية السلام، فإنه يطالب بإرسال قوة دولية لحماية شعبه.

ويحاول دينيس روس الالتفاف على العرقلة التي يبديها نيتانياهو فيسعى إلى نيل موافقة عرفات على حل الـ ١٣%، والتي من المفترض أن تضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الظهور بوصفه العقبة الرئيسية في طريق السلام. ولأجل هذا الهدف، يذهب روس إلى الساحة اعتبارًا من ٢٥ مارس/ آذار. وسعيًا إلى درء المناورة الأميركية، تعلن الحكومة الإسرائيلية في ٢٢ مارس/ آذار أن مشروعًا كهذا من شأنه أن يكون غير مقبول إذا ما تجاوز نسبة الـ ٩%. ويمارس المبعوث الأميركي أقصى ضغط على عرفات، الذي ينتهي بإعطاء «نعم» [موافقة] مبدئية على ما جرى تقديمه إليه شفاهيًا على أنه يتضمن كل مطالب إسرائيل الأمنية. فيأتي الدور الآن على نيتانياهو لكي يُسَوِّف ويماحك حول التفاصيل، مع رفضه التفاوض على حجم إعادة الانتشار.

وبشكل واضح بما يكفي، تفصح إدارة كلينتون للصحافة عن أن المأزق الحالي يرجع إلى جمود نيتانياهو، الذي يفضّل الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة على الدخول في مواجهة مع أغلبيته هو. وعلى الفور، تجري تعبئة أصدقاء إسرائيل: فثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ يوقعون خطابًا يحث الرئيس الأميركي على عدم طرح مقترحات السلام التي من شأنها أن تتعارض مع رأي الحكومة الإسرائيلية. ويجب دفع الفلسطينيين إلى قبول عرض إسرائيل الأخير وإلى الانتقال إلى المفاوضات بشأن الوضع النهائي (٢ أبريل/ نيسان ١٩٩٨).

ويعاود دينيس روس الهجوم. فيسعى إلى إيجاد حل وسط بين الـ ١٣% التي يطرحها والـ ٩% التي يطرحها نيتانياهو مقترحًا أن يشمل الفارق المناطق الصناعية والمحميات الطبيعية. ويبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يوافقه، ثم، إذ يجد الفكرة حاذقة، يريد تطبيقها على الـ ٩% التي يطرحها... وعندئذ فإن مادلين أولبرايت، التي ينفد صبرها، تقترح لقاءً في لندن في ٤ مايو/ أيار، حيث من

المفترض أن تجري محادثات بالتعاقب مع نيتانياهو وعرفات. والحال أن توني بلير، الذي أحرز للتوّ النجاح الكبير المتمثل في اتفاق السلام في أيرلنده الشمالية، سوف يكون المنظِّم الرسمي لهذا اللقاء وسوف يضفي عليه بذلك تأييدًا أوروبيًا.

وتشارك الولايات المتحدة مشارك وثيقة في احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لقيام دولة إسرائيل بحسب التقويم العبري. وتتباهي الدولة العبرية بأنها أصبحت القوة العسكرية الأولى في الشرق الأوسط وتنزعج من حدة الخلاف بين العلمانيين والمتدينين، والذي يجازف بأن يتحول إلى حرب ثقافية. ويذكِّرُ الفلسطينيون في الأراضي، والخاضعون لإغلاق وقائي لأراضيهم، بأن الذكرى، بالنسبة لهم، هي ذكرى النكبة، نكبة طردهم. والعرب الإسرائيليون مشتركون في هذه النظرة، ما يدل على صعوبة تشكيل مشروع قومي يضم غالبي ومغلوبي ١٩٤٨. فيسارع اليمين الإسرائيلي إلى اتهامهم بانعدام الولاء.

ويمثل آل جور، نائب الرئيس الأميركي، بلده في الاحتفالات الرسمية. وهو يطرح نفسه كنصيرٍ حازم للصداقة الإسرائيلية – الأميركية، مشيدًا بمآثر الديموقراطية الإسرائيلية. فنرى في ذلك اهتمامًا انتخابيًا ضمن أفق الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام ٢٠٠٠ بأكثر بكثير مما نرى فيه تحركًا ديبلوماسيًا. وفي لقاء عرفات مع نائب الرئيس الأميركي، يبدو الأول متساهلاً حيال كل الطلبات الأميركية.

وحتى قبل لقاء لندن، يسيطر التشاؤم على أولبرايت. إذ لا يسمح أي شيء بتصديق إمكانية تحقيق تقارب (*bridge*) بين مواقف الطرفين. وفي الوقت نفسه، يدعوهما الأميركيون إلى تحقيق تقدم. ويعلن نيتانياهو أنه متأكد من أن حدوث فشل لن يهدد أسس الصداقة الإسرائيلية – الأميركية. ويوضح الفلسطينيون أنه، في حالة استمرار المأزق، فإن العنف إنما يجازف بأن يعاود الظهور.

وتدور لقاءات ٤ مايو/ أيّار على النحو الذي كان بالإمكان توقعه، حتى وإن كانت تمتد إلى اليوم التالي. فنيتانياهو يرفض بادئ ذي بدء النظر في مسألة الـ ١٣%. فهو يريد ضمانات أمنية من جانب الفلسطينيين وتعهدًا من جانب الأميركيين بشأن مضمون التسوية النهائية. وتحت إلحاح من محاوريه، يشير إلى أنه قد يمضي إلى الموافقة على ١٢%، على أن تتلوها نسبة ١% إضافية بعد ثلاثة

أشهر. وقد تشكل نسبة الـ ١% هذه إعادة الانتشار الثالثة. أمّا عرفات، فهو لا يطرح أي مشكلة، إذ يتمسك بنسبة الـ١٣% التي طرحها الأميركيون. وفي النهاية، تقترح أولبرايت لقاءً جديدًا في الأسبوع القادم في واشنطون لإطلاق المفاوضات بشأن الوضع النهائي. وفي البيان الأميركي وفي التصريحات للصحافة، يُشار إلى أن عرفات قد وافق من حيث المبدأ على المقترحات الأميركية، بينما بذل نيتانياهو «جهدًا بنّاءً»، ما يشير إلى عدم تماثل الموقفين. ولقاء واشنطون مشروطٌ بالقبول المسبق للمواقف الأميركية، ولن يكون بالإمكان التصدي للتسوية النهائية إلاَّ بعد تسوية المسائل الأخرى.

وعلى الفور، يقوم الجمهوريون، تحت قيادة نيوت جينجريتش، باتهام إدارة كلينتون بالعمل على ابتزاز إسرائيل لإرغامها على المشاركة في المفاوضات، وبأنها تتحالف مع عرفات ضد نيتانياهو.

ورئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي تباهى في البداية بنجاحاته في الشأن الأمني، يرفض الآن الرضوخ لما يعتبره بمثابة إنذار أميركي. وهو يطلب من دينيس روس الحضور إلى القدس. ويظهر تعقيد جديد: فهيلاري كلينتون، إذ تتكلم عبر ڤيديو كونفرانس بوصفها السيدة الأولى للولايات المتحدة، خلال لقاء بين فتية عرب وفتية إسرائيليين في سويسرا، تعلن تحبيذها لقيام دولة فلسطينية. وهذا يتعارض مع الموقف الرسمي لبلدها. فيسارع البيت الأبيض إلى إعلان أن ما أبدته هو «رأي شخصي». كما يضطر إلى التأكيد على عدم توجيه إنذار إلى إسرائيل.

ويشن نيتانياهو حملة شعواء حقيقية على دينيس روس أمام حكومته، ثم يتفاهم معه على تأجيل لقاء واشنطون إلى نهاية الشهر. والحال أن المهلة التي تم الحصول بهذا الشكل عليها إنما تسمح للحكومة الإسرائيلية بالبت في مسألة إعادة الانتشار. أمّا فيما يتعلق برئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن عليه الذهاب إلى الولايات المتحدة في زيارة مقرَّرة منذ وقت طويل.

ولا يسفر اللقاء بين نيتانياهو وأولبرايت في ١٣ مايو/ أيّار عن أي شيء جديد. والحال أن آرئيل شارون، زعيم المتشددين، قد رفض المشاركة فيه. ثم إنه هو الذي حدَّدَ الـ ٩% كحدٍّ لا يجب تخطيه. فقد تبجح بمعارفه العسكرية لكي يؤكد أن أمن إسرائيل لن يعود مكفولاً إذا ما جرى تخطي هذا الحد، وهو الآن يدلل على

أن نيتانياهو لا يملك تفويضًا سياسيًا لكي يقترح نسبةً أكبر. ومن الواضح الآن أنه لن ينعقد اجتماع في واشنطون في أواخر الشهر لبدء المفاوضات بشأن الوضع النهائي. وبوجود رئيس أميركي أضعفته فضيحة لوينسكي، فمن المستحيل على الإدارة الأميركية الدخول في اختبارٍ للقوة مع نيتانياهو، لاسيما أن هذا الأخير يغتنم فرصة وجوده في الولايات المتحدة لكي يحشد إلى صفه المكونات الرئيسية للطائفة اليهودية الأميركية.

وفي ١٤ مايو/ أيار، يحي الفلسطينيون الذكرى الخمسين للنكبة بحسب التقويم الجريجوري. وتمتد التظاهرات إلى كل الأراضي المحتلة وإلى القدس الشرقية. وفي غزة، يطلق الجيش الإسرائيلي النار على المتظاهرين الذين يقتربون من المستوطنات. والحصيلة فادحة: ثمانية قتلى، بينهم طفلان، يجب أن نضيف إليهم مصرع شخص واحد في رام الله. والإصابات عديدة. ويتذرع الإسرائيليون بالدفاع المشروع، إلاّ أننا لا نجد مصابًا واحدًا في صفوفهم. والسيناريو الأرجح هو أن السلطة الفلسطينية أرادت توجيه رسالة سياسية، مع السيطرة على الموقف، بما في ذلك بفضل قدر معين من التنسيق مع الإسرائيليين، لكن الأمور أفلتت من سيطرتها في غزة.

ومن وجهة نظر الفلسطينيين، فإن التظاهرات تذكّر بأنهم موجودون وبأن لهم حقوقًا. والشعاران الرئيسيان هما إقامة دولة فلسطينية وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية. ويرى نيتانياهو أن هذه التظاهرات هي الدليل على أن الفلسطينيين لا يقبلون الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

ويقل التوتر ببطء في الأيام التالية. وتستأنف الداوريات الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة نشاطها بشكل تدريجي.

وكان من المتفق عليه في واشنطون مواصلة النقاش بين الإسرائيليين والأميركيين عبر الهاتف. ويحاول نيتانياهو في عدة مناسبات إحراز انتصار سيكولوجي باقتراحه نسبة ١٢,٥%، لكن روس يردُّ عليه بأن بوسعه، في هذه الحالة، أن يوافق بالفعل على نسبة الـ ١٣% المصيرية. وعندئذ يجري استكشاف إمكانية سدّ الفارق بين الموقف الأميركي والموقف الإسرائيلي بابتداع فئة وسطى من الأراضي من شأنها أن تكون أكبر من المنطقة ج وأقل من المنطقة ب. وقد

تكون المنطقة خ – ٢ في الخليل نموذجًا لذلك (لا يأخذون في حسبانهم حقيقة أن هذه التجربة لا تسير على ما يرام). والمسألة الرئيسية هي السيطرة على البناء العقاري. ففي المنطقة خ – ٢، يملك الإسرائيليون حق الاعتراض على مشروعات الفلسطينيين العقارية.

وعندئذ يقترح نيتانياهو الصيغة التالية: ٩% زائد ٤% مع وضعية مماثلة لوضعية المنطقة خ – ٢، وعقد عرفات لاجتماعٍ للمجلس الوطني الفلسطيني لتعديل الميثاق الفلسطيني، وامتناع الولايات المتحدة عن طرح موقف بشأن إعادة الانتشار الثالثة. وبعد دراسة هذا الاقتراح، يقترح الأميركيون ١١% زائد ٢%. فيرفض نيتانياهو هذا الموقف رفضًا حادًا بينما يهدّدُ روسُ بإنهاء الوساطة الأميركية علنًا. وتتواصل المساومة بحدَّةٍ لتصل إلى اتفاق على أساس ١٠% زائد ٣%.

ويتعين الآن بيع المشروع للفلسطينيين. فيلتقي روس سرًا بأبو مازن وأبو علاء في لندن. وهو يقدم المشروع بوصفه فكرة أميركية. ولعلّه الوحيد الذي يَتَصَوَّرُ أن لكلامه مصداقية. ويحدّد محاوراه المشكلةَ على الفور: في المنطقة خ – ٢، سوف يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة على البناء العقاري – وهذا هو الفارق الوحيد مع المنطقة ب. ويقترح أبو مازن أن تتألف نسبة الـ ١٣% من محمية طبيعية، حيث البناء فيها محظور على أي حال. ويومئ أبو علاء إلى احتفاظ الإسرائيليين بكل الوظائف الشُرَطية، ما من شأنه أن يشكل فارقًا مع المنطقة ب. وعندئذ، يميل روس إلى حل المحمية الطبيعية.

ويبقى الانتقال إلى الكتابة. واستراتيجية نيتانياهو هي التفاوض مع الأميركيين حصريًا، على أن يقوم هؤلاء الأخيرون بعرض – أي بفرض- النتيجة على الفلسطينيين. ومن ثم يتعين على المفاوضين الأميركيين أن يأخذوا في حسبانهم المطالب الإسرائيلية وحدود المقبول بالنسبة للفلسطينيين. ولا يتم الانتهاء من الاتفاق على النص الإسرائيلي – الأميركي إلاَّ في الأسبوع الأول من يوليو/ تموز. وفي تلك الأثناء، تنشط فرنسا لكي تقترح، بالاتصال مع مصر، عقد «مؤتمر للبلدان العازمة على إنقاذ السلام». وتبدو سوريا مهتمةً، إلاَّ أن الإسرائيليين والأميركيين لا يريدون سماع شيء عن ذلك. لكن المؤسسات الأوروبية تُفوِّضُ موراتينوس، مبعوثها الخاصَ إلى الشرق الأدنى، لمتابعة الأمر.

وقد واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي عدم التشاور مع حكومته حول حجم إعادة الانتشار، ما يستثير سخطًا قويًا في صفوف أغلبيته. وهو يرتأي علنًا إجراء استفتاء حول هذه المسألة، ما من شأنه أن يكون بالنسبة له وسيلة إضافية لكسب الوقت.

وخلال ذلك، قام الشيخ ياسين بجولة في بلدان مختلفة في الشرق الأوسط لكي يجمع تبرعات لحماس. ومن المفترض أنه حصل على تمويلات من إيران، لكن موارده الأهم تأتي من تبرعات خاصة قادمة من الخليج. وهذا يسمح بالاستعاضة عن التبرعات التي كان يتم جمعها في الولايات المتحدة عبر منظمات خيرية إسلامية، تُعَدُّ الآن محظورة.

ويتردد الإسرائيليون في السماح لياسين بدخول غزة. فتهدّدُ حماسُ بموجة هجمات غير مسبوقة، في حالة منعه. وبما أنه قد تم الاعتراف للتوّ بهدنة فعلية طويلة الأمد بما يكفي، فمن غير الوارد الإقدام على مجازفة كهذه. فيرجع الشيخ ياسين في ٢٥ يونيو/ حزيران، بعد أن كان الإسرائيليون قد أبقوه على الحدود لبضع ساعات.

ومركز عرفات يصاب بالضعف. وهو يضطر إلى حل حكومته تحت ضغط من جانب مجلس السلطة الفلسطينية، الذي شنَّ حملة ضد الفساد. وقد قدّم عروضًا لحماس، مقترحًا عليها المشاركة في السلطة، ما استثار على الفور الاعتراضَ الحازم من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

والحال أن الإعلان عن مد الخدمات البلدية لمدينة القدس إلى عدد معين من المستوطنات عند محيطها، وهو ما يؤول إلى إنشاء «يروشالايم كبرى»، إنما يستثير توترًا قويًا مع الفلسطينيين واستنكارًا دوليًا واسعًا. فتدافع الحكومة الإسرائيلية عن نفسها بادعاء أن المسألة مسألة إجراء «تقاني» يرادُ به تحقيق إدارة أفضل للبنى التحتية ولا يتميز بطابع سياسي. فتعرّف مادلين أولبرايت هذا الإجراء بأنه «استفزازي»، ثم تحاول الدبلوماسية الأميركية تفادي المشكلة بإحالتها إلى المفاوضات بشأن الوضع النهائي. ويدعو نيتانياهو إلى اتحاد جميع الإسرائيليين للدفاع عن يروشالايم. ويجب التذكير بأن تدابير الضم السابقة للقدس كانت قد صوّرت على أنها تدابير توسيع جغرافي لمجال سلطة القوانين الإسرائيلية. وتحال

المسألة إلى مجلس الأمن. فتصف الولايات المتحدة هذا التحرك بأن «ثماره عكسية»، لأنه يزيد من حدة التوترات بين الطرفين. والأمر نفسه بالنسبة للمطالبة الفلسطينية برفع وضعية فلسطين في الجمعية العامة إلى مستوى يكاد يكون مستوى دولة.

وفي ٢٥ يونيو/ حزيران، تتجه إسرائيل إلى مبادلة مع حزب الله: رفات جندي إسرائيل لقي مصرعه في لبنان في سبتمبر/ أيلول من العام السابق في مقابل ٤٠ جثمانًا لمقاتلين لبنانيين (بينها جثمان ابن حسن نصر الله) وإخلاء سبيل ٦٠ أسيرًا. والحال أن المفاوضات، من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفرنسا والحكومة اللبنانية، قد استغرقت ستة أشهر. وتلك هي المرة الأولى التي توافق فيها إسرائيل على مبادلة أسرى في مقابل رفات، لكن الشخصيات الشيعية المحتجزة كرهائن لم تؤخذ في الحسبان في هذه المبادلة.

وفي ٨ يوليو/ تموز، تقدم الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة انتصارًا رمزيًا للفلسطينيين بمنحها وفدهم حقوقًا إضافية، كالحق في المشاركة في مناقشاتها والحق في المشاركة في صوغ مشروعات قرارات ومقررات تمس فلسطين أو الشرق الأوسط. ويحتفظ الوفد بوضعية المراقب من دون حق في الاقتراع. وتتم الموافقة على هذا القرار بأغلبية ١٢٤ صوتًا في مقابل ٤ أصوات (الولايات المتحدة وإسرائيل وميكرونيزيا وجزر مارشال) وامتناع ١٠ بلدان عن التصويت. وفيما يتعلق بـ«يروشالايم الكبرى»، فسعيًا إلى تجنب الفيتو الأميركي، يكتفي مجلس الأمن ببيان صادر عن رئيسه، في ١٣ يوليو/ تموز، يلزم إسرائيل بـ«عدم المضي في تنفيذ هذا القرار وعدم اتخاذ أي إجراء آخر قد يسيء إلى نتيجة المفاوضات بشأن الوضع النهائي» للأراضي المحتلة. وفي هذين الملفين، من الواضح أن هناك توافقًا دوليًا في الآراء يتصدى للتحالف الإسرائيلي – الأميركي.

وفي يوم ٨ يوليو/ تموز هذا نفسه، يجري نقل النص الإسرائيلي – الأميركي إلى صائب عريقات، الذي جاء إلى واشنطون لأجل هذا الهدف. ولدى القراءة الأولى، يوضح هذا الأخير أن النص يجب أن يتضمن مزيدًا من التبادلية وتفصيلات إجرائية أقل. ويجري نقل النص لدراسته إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي ترفض هذه «الوثيقة الإسرائيلية» وتتمسك بمذكرة ١٧ ديسمبر/

كانون الأول. وعلى أي حال، فإن هذه الأخيرة كان المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون قد وافقوا عليها ومن ثم فهي تناسب الطرفين. والحال أن رغبة نيتانياهو في إعادة التفاوض عليها إنما تُعدُّ ذريعةً لوضع عقبة إضافية في وجه إعادة الانتشار.

ويرى روس في هذا الرفض شغل محمد دحلان. وللخروج من المأزق، يتقرر إيجاد قناة سرّية لمفاوضات بين أبو علاء ومبعوث إسرائيلي. وهما يعملان عبرها بشكل شبه يومي على مدار جانب كبير من الصيف. فيتم التوصل إلى الاتفاق على صياغات لا تُغير كثيرًا من جوهر الأمور. وبمجرد انتهاء هذا العمل، يحيل عرفات الوثيقة لدراستها من جانب لجنة تتألف من منافسي أبو علاء. والحال أن هذا الأخير، وقد انتابه الغضب، إنما ينسحب من المفاوضات.

وبشكل علني، جرى تنظيم لقاءات على مستويات مختلفة بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين: وهي لا تقود إلى شيء، لأن الفلسطينيين يتمسكون بالمواقف الأميركية، التي تشكل بالنسبة لهم حدًا أدنى. وهم يريدون إثبات أن العرقلة تأتي من الطرف الآخر وأن الأميركيين هم الذين يجب عليهم وضع حدٍّ للمأزق. وإلاً فإنهم، لغياب أفق سياسي، سوف يعلنون الدولة الفلسطينية في نهاية الفترة الانتقالية، في مايو/ أيار ١٩٩٩.

وهناك انزعاج على صحة الملك حسين، الذي لا يسلم من التعرض لعودة السرطان ويتلقى العلاج في الولايات المتحدة.

وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، يقود شارون المعارضة لأي إعادة انتشار تزيد عن ٩% من الضفة الغربية. وهكذا يتخذ الرقم قيمة مقدّسة بالنسبة لأمن إسرائيل. وفي مستهل شهر أغسطس/ آب، يقوم عرفات بتعديل «حكومته»، لكنه يبقي على الوزراء المتهمين علنًا بالفساد، ما يؤدي إلى استقالة حنان عشراوي وعبد الجواد صالح، عمدة البيرة السابق. وبعد جدل عنيف بما يكفي يتعرض خلاله عرفات شخصيًا للهجوم، يوافق مجلس السلطة الفلسطينية على الحكومة الجديدة بأغلبية ٥٨ صوتًا في مقابل ٢٥ صوتًا وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت.

وفي ٧ أغسطس/ آب ١٩٩٨، يستهدف هجومٌ انتحاري مزدوج السفارتين الأميركيتين في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا). والغالبية العظمى من

الضحايا أفارقة. وإجمالي القتلى ٢٣٤ شخصًا، بينهم ١٢ أميركيًا. فيتجه التحقيقُ بسرعة إلى تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامه بن لادن، الذي أطلق للتوّ جهاده العالمي ضد الولايات المتحدة. وفي ٢٠ أغسطس/ آب، يتخذ الردُّ الأميركي شكل إطلاق صواريخ من بارجة على مواقع لتدريب مقاتلين في أفغانستان وعلى مصنع منتجاتٍ صيدلانية في السودان (كان اختيار هذا الهدف الأخير موضع جدل). وتربط الألسن الخبيثةُ ما جرى بفيلم «أصحاب نفوذ»، والذي يحدث فيه اختلاق حرب ضد ألبانيا، المشار إليها بوصفها قاعدة للإرهاب، سعيًا إلى صرف انتباه الرأي العام عن الفضيحة السياسية – الجنسية التي يتورط فيها الرئيس.

ويربط نيتانياهو مكافحة الولايات المتحدة للإرهاب بالمكافحة التي تقوم بها إسرائيل، والتي تتألف ليس من استهداف الإرهابيين وحدهم، وإنما البنية التحتية التي تدعمهم أيضًا. فنرى هنا تأكيدًا للتهديد، الذي كرره عدة مسئولين إسرائيليين، بالهجوم على البنى التحتية المدنية اللبنانية على أثر الخسائر الجديدة للجيش الإسرائيلي في المنطقة المحتلة في الجنوب اللبناني. والشجب عامٌّ في الشرق الأدنى. ويجري إبراز غياب ضغط أميركي على «إرهاب الدولة» الإسرائيلي والإسراع إلى مهاجمة المسلمين. وتتولى مصر الدفاع عن السودان الذي تعرَّض للعدوان. وفي الأراضي الفلسطينية، وقعت تظاهرات احتجاج على السياسة الأميركية. وتعبر السلطة الفلسطينية عن قلقها حيال الضربات الأميركية، لكنها تشجب أيضًا الإرهاب العالمي من دون تحفظ. أمَّا حزب الله، الذي لا يخفي من جهة أخرى عداوته لحركة طالبان الأفغانية التي تستقبل بن لادن، فإنه يدعو إلى «التصدي للإرهاب الدولي الأميركي»(×).

وفي الضفة الغربية، على أثر مصرع رئيس ديني للمستوطنين في الخليل، يبدو التوتر قويًا قوةً خاصة. ويجري فرضُ حصار على سكان المدينة البالغ عددهم ١٥٠٠٠٠ نسمة، وهو حصار يهدف في جانب منه إلى البحث عن الجاني، كما يهدف في جانب آخر إلى حماية السكان من غضب المستوطنين. ويعلن نيتانياهو تمسكه بتوسيع الاستيطان اليهودي في الخليل، لكنه لا يذهب إليها خوفًا من التعرض لهجوم من جانب المستوطنين.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

كما يمتنع عن المشاركة في الاحتفال، في أوسلو، بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاقات التي تحمل هذا الاسم نفسه، في ٢٤ أغسطس/ آب. وترى الحكومة الإسرائيلية أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاحتفال به. فلا اعتراف هناك إلاّ بالواقع الناشئ عن الاتفاقات. ويذهب بيريز وعرفات إلى أوسلو. فيبدو رئيس السلطة الفلسطينية في العلن متفائلاً تفاؤلاً نسبيًا فيما يتعلق بقرب عقد اتفاق فكّ ارتباطٍ في الضفة الغربية. أمّا في اللقاءات البعيدة عن الأضواء، فإن بيريز وروس يوضحان له أنه لن يحصل الآن إلاّ على الـ ١٣%، لكن رئيس السلطة الفلسطينية يريد تحديدات فيما يتعلق بإخلاء سبيل الأسرى ويؤكد أنه لن يتخذ أي قرار إلاّ إذا وضعت كل المقترحات على الطاولة. وهو يطلب عودة المبعوث الأميركي قريبًا إلى المنطقة.

وبعد اغتيال مسؤول لحركة أمل بنيران جوية إسرائيلية وقصف جيش لبنان الجنوبي لقريةٍ في جنوبي لبنان، في ٢٥ أغسطس/ آب، يردُّ حزبُ الله بوابل من الصواريخ على كيريات شمونه، ما يؤدي إلى إصابة اثني عشر شخصًا بإصابات طفيفة. ويرى الجيش الإسرائيلي أن الاغتيال كان عملاً مشروعًا، لأن الضحية كان أحد منظمي العمليات ضد الجنود الإسرائيليين. وفي مستهل سبتمبر/ أيلول، سوف تتوصل لجنة المراقبة إلى أن الطرفين مسؤولان عن انتهاكات لاتفاقات تنص على وجوب الامتناع عن مهاجمة المدنيين.

وفي ٢٧ أغسطس/ آب، يؤدي انفجار قنبلة إلى وقوع بضع إصابات طفيفة في تل أبيب. وهذا هو الهجوم الأول منذ شهور في داخل الأرض الإسرائيلية. وتشجب السلطةُ الفلسطينية الهجوم، بينما تمتنع حماس عن تحمل المسؤولية عنه. ويميل التحقيق الإسرائيلي نفسه بالأحرى إلى أن الهجوم عمل فردي.

نحو القمّة

في الأيام الأولى من سبتمبر/ أيلول، بعد مكالمات هاتفية بين كلينتون ونيتانياهو وعرفات، يجري الإعلان رسميًا عن مجيء دينيس روس قريبًا. ويود الرئيس الأميركي إحراز نجاح سياسي خارجي، وهو مستعد لتنظيم قمة لهذا الغرض. فهذا سوف يحقق حرفًا للأنظار وسط التقلبات القانونية لفضيحة لوينسكي وسوف يمنح الولايات المتحدة مركزًا إقليميًا أفضل في الأزمة العراقية الجديدة التي تعلن عن نفسها، وذلك بشأن دور مفتشي منظمة الأمم المتحدة كالعادة.

وبحسب تصريحات لدينيس روس أدلى بها فيما بعد، فإنه أقل تفاؤلاً فيما يتعلق بهذا الموضوع، لكنه يتعرض لضغوط ملحّة من جانب مادلين أولبرايت ومن ساندي بيرجر، مستشار الأمن القومي. وهو يصل في ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨ ويلتقي على الفور بعرفات، الذي يسأله عن مستقبل بل كلينتون. ويبدو المبعوث الأميركي واثقًا: فهو لا ينقل شكوكه إلى محاوره. وهو يقول لنيتانياهو في اليوم التالي ما قاله لعرفات، لكنه يرى بوضوح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، الخبير في السياسة الأميركية، لا يصدق شيئًا مما يقوله.

والمسألة الرئيسية هي ترتيب الأولويات الذي ستحدده خطة الاتفاق القادم. وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن الأرض أهم من كل شيء، ومن غير الوارد التزحزح فيما يتعلق بهذه المسألة، حتى في حالة إحراز تقدم فيما يتعلق بالملفات الأخرى، كتحسين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين. وبالنسبة لنيتانياهو، في خطابه على الأقل، فإن الأمن هو الملف الوحيد المهم. وتُصَوِّرُ مسألة السجناء المسافة الفاصلة بين الطرفين. فالسجناء، بالنسبة للإسرائيليين، هم قتلةٌ على أيديهم دمٌ يهودي. لكنهم، بالنسبة للفلسطينيين، سياسيون، خاصةً من جرى توقيفهم قبل اتفاقات أوسلو، أي كانوا يتصرفون بأوامر من مسؤولين أصبحوا بعد ذلك شركاء إسرائيل. وإذا كان يُرادُ الحديث عن العنف، فيجب عندئذ أن تُؤخذ في الحسبان أعمالُ العنف المرتكبة ضد العرب. وخطاب النضال من أجل التحرر الوطني يتعارض مع خطاب دولة تعتبر خسائر الطرف الآخر من وجهة نظرها ذات طبيعة جانبية أو مترتبة على ضرورات أمنية لا غنى عنها لبقاء الأمة، ما يبرر كُلَّ انتهاكات النظام القانوني العادي.

ويتفاوض الفلسطينيون في أجواء رفضٍ منتشرٍ لاتفاقات أوسلو، التي أدت إلى إحباطٍ معمَّم، في المجال السياسي كما في المجال الاقتصادي. ومن المؤكد أنه يبدو أن حماس تتمسك بهدنتها الفعلية وامتناعها عن تنفيذ هجمات، جرّاء انتفاء الحاجة إليها لوضع عملية السلام في مأزق (فنيتانياهو يكفي للقيام بهذه المهمة) كما جرّاء التدابير الأمنية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية. وتراهن الحركة على شعور الفلسطينيين المتزايد بالإحباط لكي تضع نفسها في مركز قوة. وعلى الجانب الآخر من الرقعة السياسية الفلسطينية، نجد أن المشاركين السابقين في مفاوضات

واشنطون، كحيدر عبد الشافي، أو المثقفين، كإدوارد سعيد، إنما يشجبون الاستسلام الفعلي الذي تمثله اتفاقات أوسلو، التي سمحت بتسارع تجريد الفلسطينيين مما يملكون، كما يشجبون مثالب نظام عرفات الأوتوقراطي، كالفساد أو الزبائنية أو رفض إقامة دولة قانون حقيقية.

وعلى الجانب الإسرائيلي، نجد أن نيتانياهو وبضعة أفراد من مستشاريه إنما يتفاوضون بمفردهم من الناحية العملية. فالحكومة، بل والدائرة الصغيرة من الوزراء المعنيين مباشرة بالمفاوضات لا يجري إطلاعهما على سير المحادثات. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يمضي إلى حدّ استخدام دينيس روس في نقل رسائل إلى أعضاء مجلس الوزراء المصغر. والغالبية العظمى في الائتلاف الحاكم معادية لأدنى تغيير في الوضع القائم، إذ تعتبر هذا التغيير خطرًا لا يحتمل على أمن إسرائيل. وضمن الفرض غير المؤكد والذي قد تكون فيه لدى نيتانياهو إرادة حقيقية للتحرك قدمًا، فإن الرجل أسيرٌ لخطابه ومواقفه السابقة.

والحال أن مصرع مسؤولين حمساويين اثنين، لقيا مصرعهما في ١٠ سبتمبر/ أيلول في الخليل على يد الجيش الإسرائيلي، إنما يلقي بظلاله على المناخ العام. ويذهب العسكريون الإسرائيليون إلى أنهما لقيا مصرعهما خلال محاولة لتوقيفهما، وأنهما على أي حال من «عتاة الإرهابيين». وترى الحركة الإسلامية أن ما جرى هو اغتيالٌ استهدافي جديد، ومن الأرجح أنه قد تم ارتكابه بالارتباط مع أجهزة السلطة الفلسطينية. وحيال خطر وقوع أعمال انتقامية، يجري إغلاق الأراضي من جديد. أمّا التظاهرات الاحتجاجية فتحتويها قوات الشرطة الفلسطينية، التي تتصرف بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي.

ويجري الإعلاء من شأن افتتاح كازينو في أريحا بوصفه رمزًا للتنمية الاقتصادية. وأفراد الخدمة فلسطينيون، لكن المحترفين يأتون من بلدان غربية. والزبائن إسرائيليون أساسًا. وبما أن القمار محظور في إسرائيل، فإن مدمنيه قد ذهبوا عندئذ إمّا إلى مراكب خارج المياه الإقليمية، في البحر الأحمر، أو إلى الفنادق الكبرى في سيناء المصرية. والمشروع، الذي بلغت تكلفته نحو ١٥٠ مليون دولار، إنما تديره مجموعة من المستثمرين النمساويين، إلاّ أن من المفترض أن هناك مساهمين فلسطينيين فيه.

وفي ٢٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨، يرجع دينيس روس إلى الولايات المتحدة ليحتفل مع العائلة بأعياد السنة اليهودية الجديدة. وسوف تنتقل المفاوضات إلى نيويورك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ويكررُ عرفات تهديده بإعلان الدولة الفلسطينية بعد موعد ٤ مايو/ أيار ١٩٩٩ المصيري. وفي يوم ٢٥، يؤكد نيتانياهو أن من شأن خطوة كهذه أن تقضي على الاتفاقات وأن تؤدي إلى قيام إسرائيل فورًا بضم جزء من الأراضي المحتلة إليها. وأمَّا فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهي تُواصل الاعتراض على أي «إجراء من جانب واحد»، وهذا موقفٌ رأينا عدم فعاليته فيما يتعلق بتوسع الاستيطان. والحال أن عرفات، وقد تعرَّض لضغوط مكثَّفة من جانب الأميركيين، إنما يبدو، خلال إلقائه لخطابه، أكثر تهربًا فيما يتعلق بالموعد المصيري.

وتستمر مناقشة الجانب الأمني للاتفاق. وليس بإمكان الفلسطينيين قبول الظهور وكأنهم مجرد أدوات من أدوات الشرطة الإسرائيلية. فيتجهون إلى وكالة الاستخبارات المركزية، التي قد تشكِّلُ شريكًا غير متحيز، بل حَكَمًا.

وفي ٢٨ سبتمبر/ أيلول، ينظِّم كلينتون لقاءً بين عرفات ونيتانياهو في البيت الأبيض. وبوسعه الآن الإعلان عن عقد قمة ثلاثية في الولايات المتحدة في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول.

وفي الخليل، يصبح العنف شبه يومي في النصف الثاني من سبتمبر/ أيلول. وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول، يقذف فلسطيني قنبلتين يدويتين على داورية إسرائيلية، فيصيب ١٣ إسرائيليًا و ١١ فلسطينيًا. والحال أن السلطة الفلسطينية، التي ترى أن هذا الهجوم يستهدف الحيلولة دون استئناف المفاوضات، إنما تتعاون مع الأجهزة الإسرائيلية. فيتم توقيفُ صانع حمساوي للمتفجرات ومُصادرةُ مواده التفجيرية. ويعترف الشيخ ياسين بنفسه بأن التدابير التي تتخذها السلطة الفلسطينية تَحُدُّ إلى حدٍّ كبير من نشاطات جناح حماس العسكري. وهو يسخر من مشروع إقامة دولة فلسطينية على المزق القليلة من الأرض التي يحوزها عرفات. ويجري إخضاع الخليل للإغلاق لعدة أيام. وفي الجزء المحتل من جانب المستوطنين الإسرائيليين، يجري إخضاع السكان العرب البالغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ نسمة لحظرٍ صارمٍ للتجول.

ومنذ عدة أسابيع، تقف البلدان العربية، فيما عدا الأردن، صفًّا واحدًا خلف سوريا لتنتقد بقوة التعاونَ العسكري بين إسرائيل وتركيا. وفي مستهل أكتوبر/

تشرين الأول، تتهم أنقره دمشقَ بدعم التمرد الكردي الذي يقوده حزب العمال الكردستاني في كردستان التركية. وبحكم ما تمليه حاجات الغربيين الجيوسياسية، فإنهم يرون أن أكراد تركيا المطالبين بالاستقلال أكرادٌ «سيئون»، بينما يرون أن أكراد العراق أكراد «طيبون»، مع أنهم يطالبون بالشيء نفسه. ويشهد جنوبي – شرق الأناضول حرب عصابات حقيقية، لا تغطيها وسائل الإعلام الغربية إلاّ قليلاً. وتنفي السلطة السورية أي تورط من جانبها فيما يجري، لكنها تتحدث عن «التطابق» بين السياسة التركية وسياسة إسرائيل، «التي تهدف إلى حرمان العرب من حقوقهم وإلى فرض هيمنتها على الأراضي والثروات العربية – الإسلامية»[×]. وبشكل استعراضي، يقوم الجيش التركي بمناورات قرب الحدود السورية. فتعرض مصر مبارك وساطتها. ويتمسك الأتراك بمطالبهم: إنهاء كل دعمٍ سوريٍّ لحزب العمال الكردستاني، وطرد قائده، عبد الله أوجَلان، من سوريا ولبنان، والاعتراف بوحدة الأراضي التركية (إشارة إلى قضية سنجق الإسكندرون، الذي ضمته تركيا إليها في عام ١٩٣٩ على حساب سوريا). وعلى المستوى الرسمي، تتمسك إسرائيل بالنأي بنفسها عن الملف، إلاّ أنها، بحسب كل أرجحية، تُزوِّدُ تركيا بمعلومات عن الانتشار العسكري السوري. وتعرض إيران بدورها وساطتها، لكن تركيا ترفع نبرتها. ففي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، يعلن رئيس الوزراء التركي:

ما لم ترجع سوريا إلى جادة الصواب، فمن واجبنا العمل على انهيار عالم سوريا. إننا لا نركِّز أبصارنا على أرض أحد، إلاّ أننا مضطرون لسمل أعين من يركِّزون أبصارهم على أرضنا.

وفي نهاية المطاف، ترضخ دمشق للمطلب التركي الرئيسي: إنهاء الدعم الممنوح لحزب العمال الكردستاني ورفض إيواء قائده على أرضها. وهذا سهل لاسيما أنه، من الناحية الرسمية، لم يستخدم حزب العمال الكردستاني وزعيمه الأرض السورية قط ... وتظل المسائل الأخرى معلَّقة. ويتم عقد اتفاق على هذا الأساس في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي لبنان، تفرض سوريا العماد إميل لحود، قائد الجيش، كرئيس للجمهورية. والموافقة على تعديل دستوري ضرورية لتمكينه من تقديم نفسه. وهو يطرح نفسه بوصفه مصلحًا نشيطًا وخصمًا ثابتًا لرفيق الحريري، الذي ينتقل إلى المعارضة.

وفي ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، تذهب أولبرايت إلى إسرائيل/ فلسطين لكي تمهد للقمة. وبعد لقاءات مع نيتانياهو وعرفات، تبدي تفاؤلها، بينما يظل رئيس الوزراء الإسرائيلي حذرًا. والحال أن دينيس روس ومارتن إنديك، المختص بشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية (Assistant Secretary of State for Near Eastern Affairs)، إنما يبقيان هناك لتسوية أكثر ما يمكن من التفاصيل، لكن الطرفين يحتفظان بمواقفهما النهائية لطرحها في القمة القادمة. ويمارس المفاوضان الأميركيان أقوى الضغوط، إذ يطلبان من الناحية العملية تلبية جميع المطالب الإسرائيلية في الشأن الأمني. فيتمرد دحلان، فهو لا يريد الظهور وكأنه متعاون مع إسرائيل، لكن روس لا يقبل سوى تغييرات في الصيغة، وليس في الجوهر. إذ لا بدَّ له من الحصول على ضمانات أمنية سعيًا إلى دفع نيتانياهو إلى الموافقة على إعادة الانتشار. وفي النهاية، يجري إرسال جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لكي يناقش مع المسؤولين الفلسطينيين مضمون الاتفاق الأمني. فيراوغ المعنيون، إذ لا يريدون تسجيل أي شيء كتابةً قبل بدء القمة[٨]. وهكذا يجري الاتفاق على نصٍّ «شفاهي» يتم إبلاغه بعد ذلك إلى المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، الذين يبدو أنهم يقبلونه.

وكانت كامب ديفيد قد رُفضت كمكان للمؤتمر وذلك بسبب سابقة عام ١٩٧٨. فيتم في النهاية اختيار مركز للمؤتمر في واي ريفر، في ميريلاند، كما يتم اختيار موعد ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول.

وفي ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يقوم نيتانياهو بتعيين آرئيل شارون، البالغ من العمر ٧٠ عامًا، وزيرًا للخارجية. ولا بدَّ لهذا القرار أن يساعده على تهدئة مخاوف يمين ائتلافه، الذي يهدِّد بالعمل على إسقاط الحكومة في حالة تقديم تنازلات للفلسطينيين. ويجري التذكير بأنه لعب دورًا رئيسيًا في الجلاء عن سيناء في عهد بيجن. ويحاول نيتانياهو الحصول من روس على موافقة من الأميركيين بشأن إعادة انتشار ثالثة بنسبة ١% فقط. فيردُّ المبعوث الأميركي بأن هذا مستحيل، لكن الصحافة الإسرائيلية تؤكد أنه قدَّم تعهدًا في هذا الصدد كما في صدد المطالب

الأمنية. فينزعج روس من أن ينظر إليه الفلسطينيون بوصفه متحدثًا بلسان الإسرائيليين. وهو لا يريد أن يأخذ في حسبانه أن هذا هو ما كانت عليه الحالة بالفعل منذ وقت طويل.

وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، تلقى جندية إسرائيلية مصرعها طعنًا بالسكين على يد فلسطيني في الضفة الغربية. فيهاجم نيتانياهو خطاب الكراهية الذي يستهدف اليهود والصادر عن المؤسسات الفلسطينية. وفي يوم ١٣، يلقى إسرائيلي مصرعه ويُصاب آخرّ إصابة جسيمة قرب القدس. فيهدّدُ نيتانياهو بعدم عقد اتفاق ما لم يقبل الفلسطينيون المطالب الأمنية الإسرائيلية. ويردُّ الفلسطينيون بأنه لا بدّ من التبادلية ولا بدّ من أن تسلّم إسرائيل لهم المسؤولين الإسرائيليين عن الاغتيالات التي طالت فلسطينيين.

القمة[٩]

في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨، يستقبل كلينتون في البيت الأبيض نيتانياهو وعرفات، ثم يذهب الرجال الثلاثة إلى واي ريفر[١٠]، على بُعد ١١٠ كيلومترًا من واشنطون، في مروحيات منفصلة. ويجب للاتصالات بالصحافة أن تقتصر على تصريحات يتم الاتفاق عليها فيما بين الأطراف. ولن يكون أي شيء نهائيًا قبل الاتفاق على كل شيء (*nothing would be agreed until everything was agreed*). والمسرحية كلها يجب أن تفضي إلى اتفاق. ومن المنتظر أنّ عرفات، الذي يُعامَلُ على قدم المساواة مع نيتانياهو، سوف يجرى دفعه بذلك إلى التوقيع. وبما أن يوم ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول يوم خميس، فقد توقّع منظمو القمة الانتهاء من ذلك يوم الأحد. وعلى الرغم من الحملة الانتخابية الدائرة بالنسبة لانتخابات منتصف مدة الولاية[×]، والتي ستجرى بعد عشرين يومًا من ذلك، فسوف ينتقل كلينتون بصورة منتظمة بين مركز المؤتمر والبيت الأبيض. أمّا مادلين أولبرايت وفريق المفاوضين فسوف يبقيان بصورة مستديمة.

وفي اليوم الأول، يشدّد الأميركيون في حديثهم مع عرفات على الركن الأمني: فمن دون خطة مقبولة لن يكون هناك من مقابلٍ إسرائيلي فيما يتعلق بإعادة

(×) انتخابات مجلس كونجرس الولايات المتحدة في منتصف مدة ولاية الرئيس الأميركي. – م.

الانتشار. فيردُّ عرفات بأنه يراهن على العمل الذي بدأ مع جورج تينيت، أي على النص «الشفاهي» الذي جرى تقديمه عشية القمة. وفي الحديث مع نيتانياهو، يجري تناول مسألة نقل أراض من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ، كما يجري تناول مسألة إعادة الانتشار الثالثة، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي يمتنع عن الحديث عنهما. وفي مأدبة العشاء، يجري تناول المسائل الأمنية، بشكل غير رسمي. ويذكّر عرفات بأن فلسطينيين عديدين سقطوا ضحايا لعنف المستوطنين. فيردُّ نيتانياهو بأن هؤلاء الأخيرين قد حاكمتهم المحاكم الإسرائيلية وبأن إسرائيل دولة قانون. فيردُّ الفلسطيني بأنهم سرعان ما تم إخلاء سبيلهم. ولا بدَّ لكليهما من قول الحقيقة.

وفي اليوم الثاني، نجد أن الأميركيين، وقد اطمأنوا إلى عرض خطة أمنية من جانب الفلسطينيين، إنما يستعدون لمواجهة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي حول طبيعة إعادة الانتشار. وهم يترقبون نتائج إفطار العمل بين نيتانياهو وعرفات. ويريد الإسرائيليُّ تركيز الجهد على الاتفاق موضع النقاش، لا على ما يجب أن يليه. وهو يطرح مسألة عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني لتعديل الميثاق وتسليم ثلاثة عشر شرطيًا فلسطينيًا، متهمين بقتل إسرائيليين، إلى السلطات القضائية الإسرائيلية. والقائمة الكاملة للأشخاص المطلوب تسليمهم تتضمن ثلاثين اسمًا. فيردُّ عرفات، وقد امتقع وجهه، بأن هذه الاتهامات مبنية على قيلات وقالات نقَلَها مخبرون. وهو يجد صعوبة بالغة في تحمل استخدام نيتانياهو لتعبير يهودا والسامرة بدلاً من تعبير الضفة الغربية. ثم إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يعامله بقلة ذوق واضحة.

فيتدخل روس ويقترح أن يقوم الأميركيون بتحليل صحة القائمة. أمَّا فيما يتعلق بعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني، فإن المسألة تُحالُ إلى لجانٍ يجب أن تجتمع بعد الظهيرة. وهذه اللجان لا تبحث غير طريقين للمرور يتعين إقامتهما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويطلب الفلسطينيون أن يكونا «آمنين»، أي لا يعترضهما تدخلٌ إسرائيلي، لكن الإسرائيليين يلحّون على الشروط الأمنية وعلى سيادتهم، ما يتعارض مع الطلب الفلسطيني. وفي المجال الاقتصادي، يسعى الفلسطينيون إلى التوصل إلى تعديلات لبروتوكول باريس لكي يتمكنوا من التجارة بحرّية مع الأردن. وتؤدي بداية السبت اليهودي إلى وقف المحادثات.

ويومُ الأحد مكرَّسٌ للوفد الفلسطيني. ومن الواضح الآن أن «النص الشفاهي» لن يكون مقبولاً للإسرائيليين. وهم يريدون توقيف الأسماء الثلاثين، وضبط قائمة الأسرى المطلوب الإفراج عنهم، وإزالة الأسلحة «غير المشروعة» تحت الإشراف الأميركي واختزال أعداد أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وهذه المطالب غير مقبولة للطرف الآخر وتتعذر كتابة النص، على الرغم من وصول جورج تينيت، المكلَّف بإيجاد حل. وبما أن الفلسطينيين يمارسون ديبلوماسية جديدة، فإنهم مستعدون للتنازل فيما يتعلق بالجوهر، ولكن ليس فيما يتعلق بالشكل، وذلك حتى لا يظهروا وكأنهم ذيول لإسرائيل ؛ وعلى العكس من ذلك، يريد نيتانياهو إحراز انتصار رمزي يدل على أنه حصل على أكثر بكثير مما حصل عليه حزب العمل في الشأن الأمني. أمّا الأميركيون، المطمئنون في البداية، فإنهم يراهنون على الحصول من نيتانياهو على ما فيه الكفاية، في موضوع التعهدات الترابية (النقل من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ)، لدفع الفلسطينيين إلى تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بالشكل.

وتلك هي المناورة التي يرسم معالمها كلينتون بعد غروب الشمس. لكنه يفشل. فالإسرائيليون، غير المتابعين لما يدور بسبب السبت اليهودي، جد مرتابين ويرفضون التطمينات التي ينقلها الأميركيون، مطالبين بتقديمها من جانب الفلسطينيين مباشرةً. فيضطر تينيت إلى التعهد بأن يحصل منهم على نصٍّ مكتوب. فيفكر نيتانياهو الآن في اتفاقٍ جزئيٍّ: تنفيذ مضمون «النص الشفاهي» في مقابل إعادة الانتشار بنسبة ١٣%، ونقل ١٤,٢% من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ في مقابل تلبية كل المطالب الأمنية الإسرائيلية وعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني.

ويتصرف كلينتون وكأن هذا النقل «في جيبه» ويتوجه إلى عرفات بالخطاب للحصول على نصٍّ مُرضٍ في الشأن الأمني.

وفي يوم الأحد ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يدافع دحلان بحدَّة عن المواقف الفلسطينية في الشأن الأمني. وعلى أي حال، فإن دوره هو نفسه في غزة هو الذي في مهب الريح. ويميل روس إلى اتفاق جزئي خلافًا لرأي أولبرايت وبيرجر. فهذان الأخيران يودان أن يعرض كلينتون اتفاقًا شاملاً إمّا أن يُقبَلَ أو يُرفَضَ.

ويختار الرئيس الأميركي الطريق الوسط المتمثل في التحدث مع نيتانياهو، الذي يتمسك بالحل المتمثل في اتفاق جزئي. وفي منتصف الليل، يلتقي بأرئيل شارون، الذي يدافع عن النهج نفسه ويضيف مطلب إخلاء سبيل جوناثان بولارد، اليهودي الأميركي الموقوف لتجسسه لحساب إسرائيل. أمّا فيما يتعلق بعرفات، فهو يرفض اتفاقًا جزئيًا، لكنه يعلن استعداده للبقاء في واي ريفر طيلة الوقت المطلوب للتوصل إلى اتفاقٍ شامل.

وهكذا نتجاوز الأمد المتوقع، لكن كلينتون يتشبث بالمفاوضات. وفي صباح يوم الاثنين، يصل نبأ بأن هجومًا بالقنبلة اليدوية في بير سبع قد أصاب ٦٧ إسرائيليًا، بينهم أكثر من عشرين جنديًا. وهناك خطر في أن يجري تصوير نيتانياهو على أنه لم يجلب السلم ولا الأمن. وهذا ما تتولى أولبرايت إفهامه إياه بعد تقديم التعازي المعتادة.

وبعد ظهيرة يوم الاثنين، يثبت كلينتون استيعابه لتفاصيل الملف ويقترح أفكارًا جديدة للقفز على التعارضات بين الطرفين. وفي مأدبة العشاء، يرفض نيتانياهو مصافحة عرفات ويتحدث عن الفلسطينيين بضمير الغائب. ثم يوضح الرئيس الأميركي لنيتانياهو ضرورة تعزيز مركز عرفات حيال الجذريين في معسكره، ويوضح لعرفات الحاجة الماسّة إلى إيجاد حل لمسألة عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي يوم الثلاثاء، يعمل كلينتون على كتابة الحلول التوفيقية، بينما ينتهي تينيت إلى الحصول على مشروع فلسطيني أوليّ في الشأن الأمني، يعطي بشكلٍ ما لوكالة الاستخبارات المركزية سلطة التحكيم – وهو الحل الأكثر إرضاءً بالنسبة للفلسطينيين. ثم يجري نقل الوثائق إلى الإسرائيليين، الذين، بحسب التعهد المتّخذ، يجب أن يكونوا أول من يطلّع عليها. وعندئذ يعيد نيتانياهو إطلاق ملف بولارد. ولا يودّ روس التفكير في إخلاء سبيله إلاّ في إطار الاتفاق على الوضع الدائم، على أن كلينتون يبدو ميّالاً إلى الرضوخ إن كان لهذا أن يسمح بالتوصل إلى اتفاقٍ فورًا. ولدى استشارة جورج تينيت في الأمر، يعلن الرجل، باسم المجتمع الاستخباراتي الأميركي، أنه سيستقيل لو أُخليَ سبيلُ بولارد.

وفي صباح يوم الأربعاء، لا يذهب الإسرائيليون إلى جلسات المفاوضات، ثم يحزمون حقائبهم بشكل استعراضي. فلا يتأثر الأميركيون بهذا الاستعراض: لو

كانوا جادين في نواياهم، لكانوا قد رحلوا بالفعل ... وهكذا تبوء المناورة بالفشل، لكن نيتانياهو يشير للصحافة إلى أن الوفد الإسرائيلي سيرحل ما لم يرضخ الفلسطينيون فيما يتعلق بتسليم الأشخاص الثلاثين وعقد اجتماعٍ للمجلس الوطني الفلسطيني. وهو يضطر إلى الاعتذار. والآن نُقلت المقترحات الأميركية كلها إلى الفلسطينيين.

والخميس ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول هو اليوم الأخير للمفاوضات. وكلينتون عازم على الانتهاء من الأمر. وتبدأ الجلسة في العاشرة والنصف وسوف تستغرق إحدى وعشرين ساعة. وتجري في البداية تسوية مسألة مطار رفح، في قطاع غزة: سوف يكون للإسرائيليين حق تفتيش الطائرات، ماعدا طائرة عرفات. ثم يحل الأميركيون مشكلة أعداد الشرطة الفلسطينية. إذ سيجري اختزال هذه الأعداد إلى ٣٠٠٠٠ رجل وسوف تتكفل وكالة الاستخبارات المركزية بتدريبهم على مهامهم. وسوف يجري الاتجاه إلى فتح طريق مرور بين غزة والخليل. ويتم التوصل إلى حلٍّ أنيق فيما يخص مسألة المجلس الوطني الفلسطيني: سوف يجتمع أكبر عدد ممكن من الشخصيات الفلسطينية في غزة في حضور بل كلينتون، وسوف يصوتون برفع الأيدي على القرارات المقترَحَة. وفيما يتعلق بإعادة الانتشار الثالثة، يتم التوصل إلى صيغة تتميز بالدهاء: «سيتم تشكيل لجنة لدراسة المرحلة الثالثة وعلاقتها بالوضع الدائم». فيفهم الفلسطينيون من ذلك أن إعادة الانتشار الثالثة منفصلة عن التسوية النهائية، بينما يفهم الطرف الآخر العكس ...

وفي الساعة ١٧، تصطدم العملية بمشكلة إخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين. إذ لا يفكر نيتانياهو إلاَّ في إخلاء سبيل المحتجزين الذين هم في نهاية مدة عقوبتهم وسجناء الحق العام.

وفي مأدبة الغداء، يظهر الملك حسين ظهوراً مسرحيًّا، فهو يتلقى العلاج في مكان قريب. وهو يبدو منهكًا جرَّاء إصابته بالسرطان وجراء العلاج الكيميائي الذي يتلقاه. وبسبب حالته الصحية، جرى اتخاذ تدابير احترازية لتجنيبه التعرض لأي عدوى ميكروبية. والحال أن الملك، بعد أن اطلع من كلينتون على حالة الموقف، إنما يناشد المشاركين: إن التاريخ سوف يحكم عليهم جميعًا، والخلافات التي تفصل بينهم صغيرة قياسًا إلى حجم الرهانات. وبعد الاتفاق، لن يتذكر أيٌّ من

الطرفين المشكلات. وقد آن الأوان للانتهاء من الأمر ولأدائهما مسؤولياتهما حيال شعبيهما، وخصوصًا حيال أطفال شعبيهما[١١].

وعلى الرغم من التأثر العام، يحتدم الجدل من جديد. فعرفات يود إخلاء سبيل ألف أسير، ونيتانياهو لا يوافق إلا على خمسمائة. وفي الساعة الثانية والنصف ظهرًا، يقع شجارٌ بين الرجلين بشأن المطلب الخاص بالاتجاه إلى توقيفات لأفراد في الأجهزة الفلسطينية. والحاصل أن نيتانياهو قد استفز عرفات استفزازًا مشهودًا. فينفجر كلينتون من الغضب أمام المحيطين به: «ابن العاهرة هذا لا يريد اتفاقًا. لقد حاول إهانة عرفات وإهانتي. ماذا يَتَوَقَّعُ بحق الجحيم من عرفات في هذا الموقف؟»[١٢].

وينتحي كلينتون بنيتانياهو جانبًا لثلاثة أرباع ساعة. فيحصل منه على موافقة على إخلاء سبيل ٧٥٠ سجينًا، يكون ٣٤٠ من بينهم سياسيين. ثم يتعين الانتهاء من الوثيقة في مجملها. فيتم الاتفاق على أن الأشخاص الثلاثين في القائمة الإسرائيلية (٢٨ في الواقع) سوف يتم توقيفهم بقدر إنجاز المراحل المتعاقبة لتطبيق الاتفاق، لكنهم سوف يبقون في سجن الجانب الفلسطيني. ويفترق المجتمعون في الساعة السادسة والنصف.

تبقى أخيرًا قضية بولارد. ويظن نيتانياهو أنه نال إخلاء سبيله، إلاَّ أن كلينتون يضطر إلى إفهامه أن كل ما وافق عليه هو إعادة النظر في ملفه القضائي. ويلتقي الرجلان يوم الجمعة في مستهل ما بعد الظهيرة. فيرضخ نيتانياهو، لكنه يعلن أنه سوف يختزل عدد السجناء السياسيين الذين يجب إخلاء سبيلهم. فيجري نقل المعلومة إلى عرفات.

وبما أن الجميع مُنهكون، يجري الانتقال إلى التوقيع في البيت الأبيض، قبل غروب الشمس، وذلك بسبب السبت اليهودي. والمشاركون، وبينهم الملك حسين، يتذبذبون بين النبرة المهمومة والدعابة. والانطباع العام هو أن صفحةً قد طويت.

المذكرة[١٣]

تطرح المذكرة نفسها كمجموعة من التدابير الرامية إلى تيسير تطبيق الاتفاقات السابقة، سعيًا إلى أن يتمكن الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني من أداء

مسؤولياتهما المتبادلة على نحو كفء، بما في ذلك المسؤوليات المتصلة، بحسب الترتيب، بإعادات الانتشار الإضافية وبالأمن. وضمنيًا، فإن التبادلية التي يجري استحضارها بهذا الشكل ليست تبادلية «الأرض في مقابل السلام» بقدر ما أنها تبادلية «الأرض في مقابل الأمن». وسوف يتم تطبيق التدابير ضمن تحرك متوازٍ وعلى مراحل.

والمسألة الأولى هي مسألة إعادات الانتشار:

بما يتماشى مع الاتفاق المرحلي والاتفاقات التالية المترتبة عليه، فإن تنفيذ الطرف الإسرائيلي لإعادتي الانتشار الأولى والثانية سوف يتألف من تسليم الطرف الفلسطيني ١٣% [من الضفة الغربية] من المنطقة ج على النحو التالي: ١% للمنطقة أ و ١٢% للمنطقة ب.

وقد أبلَغَ الطرف الفلسطيني بأن من شأنه تخصيص منطقة تساوي ٣% من المنطقة ب سالفة الذكر، من شأنها أن تسمّى «منطقة خضراء» و/أو «محمية طبيعية». كما أبلَغَ الطرف الفلسطيني بأنه سوف يتصرف بما يتماشى مع المعايير العلمية المقرَّرة ومن ثم فإنه لن يحدث أي تغيير في وضع هذه المناطق، ومن دون المساس بحقوق سكان هذه المناطق، بمن فيهم البدو ؛ وفي حين أن هذه المعايير لا تجيز بناءً جديدًا في هذه المناطق، فسوف يكون بالإمكان الإبقاء على الطرق والبنايات القائمة.

وبعبارة أخرى، فمن غير الوارد مراعاة الزيادة الطبيعية للسكان العرب.

وكجزء من التطبيق المذكور بالفعل لإعادتي الانتشار الأولى والثانية، فإن ١٤,٢% [من الضفة الغربية] من المنطقة ب سوف يصبح المنطقة أ.

وسوف يجري تكليف لجنة بمسألة إعادة الانتشار الثالثة. وسوف يتم إخطار الولايات المتحدة على نحو منتظم بمجريات الأمور. ولا تعود هناك مسألة علاقة مع الوضع النهائي.

والمسألة الثانية هي مسألة الأمن:

في بنود الاتفاق المرحلي المتعلقة بالترتيبات في الشأن الأمني، وافق الطرف الفلسطيني على اتخاذ كل التدابير الضرورية لأجل الحيلولة دون أعمال الإرهاب والجرائم والأعمال العدائية التي تُرتكب بحق الطرف الإسرائيلي وبحق ممتلكاتهم (أي المستوطنين)، تمامًا مثلما وافق الطرف الإسرائيلي على اتخاذ كل التدابير الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم

والأعمال العدائية بحق الطرف الفلسطيني وبحق الأفراد الواقعين تحت نفوذ السلطة الفلسطينية وبحق ممتلكاتهم.

وهذا التناظر جديدٌ ويشكِّلُ نجاحًا فلسطينيًّا. وهو يمتد إلى موضوع التحريض:

كما وافق الطرفان على اتخاذ تدابير قضائية بحق مرتكبي المخالفات الواقعين تحت سلطة كل منهما وعلى منع أي تحريض من قبل الطرفين أحدهما ضد الآخر من خلال منظمات أو جماعات أو أفراد تحت سلطة كل منهما.

ويُقرُّ الطرفان بأن من مصلحتهما الحيوية مكافحة الإرهاب ومكافحة العنف [...]. كما يعترفان بأن مكافحة الإرهاب والعنف يجب أن تكون شاملة، بمعنى أنها يجب أن تطال الإرهاب والبنية الداعمة له والبيئة المؤاتية لدعم الإرهاب.

وهذه إشارة إلى كل البنية التحتية الجمعياتية والاجتماعية والثقافية للتيار الإسلامي.

يجب أن تكون [هذه المكافحة] مستمرة ومتواصلة في الأمد الطويل، ومن المفترض أن العمل ضد الإرهاب وبناه لا يجب أن يعرف هوادة أو مهلة. ويجب لهذه المكافحة أن تخاض بالتعاون، إذ ليس من شأن أي مجهود أن يكون فعّالا تماما من دون تعاون إسرائيلي – فلسطيني ومن دون تبادل مستمر للمعلومات والأفكار والإجراءات.

إلاّ أنه لا يدور حديث عن التنفيذ إلاّ من جانب الطرف الفلسطيني، بحسب سجل استحقاقات محدَّد:

سيعلن الطرف الفلسطيني سياسته عديمة التسامح مع الإرهاب والعنف بحق الطرفين.

سيتم تقاسم خطة عمل يصوغها الطرف الفلسطيني مع الولايات المتحدة، وسيبدأ تنفيذها المتتابع فورًا وذلك بشكل من شأنه أن يفضي إلى خوض نضال منهجي وفعّال ضد المنظمات الإرهابية وبنيتها التحتية.

وعلاوة على التعاون الثنائي الإسرائيلي – الفلسطيني في الشأن الأمني، سوف تجتمع لجنة أميركية – فلسطينية كل أسبوعين للنظر في التدابير المتَّخَذَة للقضاء على الخلايا الإرهابية وبنية الدعم التي تخطط للإرهاب وتوفر له التمويل والإمدادات وتسنده.

ومن الواضح تمامًا أن المقصود هو وكالة الاستخبارات المركزية، التي تجد نفسها بذلك في موقع الحَكَم في الشأن الأمني. وتمتد المذكرةُ إلى احتمالات تأويلية متناقضة:

خلال هذه الاجتماعات، سوف يُبلغ الطرفُ الفلسطيني الولايات المتحدة بشكل وافٍ بالإجراءات المتَّخذة لحظر المنظمات (أو فروعٍ من المنظمات، بحسب الضرورة) ذات الطابع العسكري أو الإرهابي أو العنيف وبنية دعمها ومن أجل الحيلولة دون قيامها بعمليات انطلاقًا من المنطقة الموضوعة تحت سلطته.

وهكذا يمكن قصر القمع على الجناح العسكري لحماس مع الإبقاء على الجناح المدني. والمراد بـ«العسكري» هو الأعمال التي تستهدف الجنود، بينما المراد بـ«الإرهابي» هو الأعمال التي تستهدف المدنيين، في حين أن «العنيف» مصطلح غامض يمكن أن ينسحب على أشكال العصيان المدني من دون لجوء إلى الأسلحة النارية، ومن بين هذه الأشكال إلقاء الحجارة كما حدث خلال الانتفاضة.

لأجل غايات التحريات التكميلية وملاحقة ومعاقبة جميع الأشخاص المتورطين في أعمال العنف والإرهاب، سوف يقوم الطرف الفلسطيني بتوقيف الأفراد المشتبه على نحو محدَّد بارتكابهم أعمال عنف وإرهاب.

وسوف تجتمع لجنة أميركية – فلسطينية لدراسة وتقييم المعلومات ذات الصلة والتي من شأنها التأثير على القرارات في موضوع الملاحقات والعقوبات والتدابير القضائية الأخرى المتعلقة بوضعية الأفراد المشتبه بارتكابهم أعمال عنف وإرهاب أو بتسترهم عليها.

وفي اتصالٍ مع الولايات المتحدة، سوف يتجه الطرف الفلسطيني إلى حظر كل أشكال الحيازة غير المشروعة للأسلحة و

سوف ينشر مرسومًا يحظر كل شكل من أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب، ويُنشئ آلياتٍ للتحرك بشكل منهجي ضد كل تعبير عن العنف أو الإرهاب أو تهديد بهما. وسوف يكون هذا المرسوم نظيرًا للتشريع الموجود في إسرائيل في هذا الصدد.

وهذا استعذاب لانعدام الوضوح. فنحن لا نعرف ما إذا كنا بصدد إشارة إلى القوانين الإسرائيلية التي تحظر التفوه بتهديدات للدولة العبرية. ولأي شيء يمكن

للمرسوم أن يكون نظيرًا في غياب أي تشريع في إسرائيل يحظر التحريض المعادي للعرب؟ فلم تجر إدانة أحد لأنه تحدث عن «الخطر العربي» أو دعا إلى «ترحيل السكان الفلسطينيين أو حتى قال «الموت للعرب».

وسوف تجتمع لجنة أميركية – إسرائيلية – فلسطينية بصورة منتظمة لاستعراض الحالات المحتملة للتحريض على العنف والإرهاب، ولصوغ توصيات والخروج بتقارير حول سبل درء هذه التحريضات. وسوف يقوم كل طرف من الأطراف الإسرائيلي والفلسطيني والأميركي بتعيين أخصائيٍّ في وسائل الإعلام، وممثلٍ لأجهزة تطبيق القانون، وأخصائيٍّ في التعليم، ومسؤولٍ منتَخَب أو سبَقَ أن كان منتَخَبًا، في هذه اللجنة.

ويتعهد الطرفان في الشأن الأمني بتعاونٍ ثنائي كامل ومستمر ومكثف وشامل. وسوف تجتمع لجنة أميركية – إسرائيلية – فلسطينية مرة على الأقل كل أسبوعين لتقييم المعلومات وأوجه التعاون. وسوف يقدّم الطرف الفلسطيني قائمة بأسماء رجال شرطته. أمّا المجلس الوطني الفلسطيني، فسوف يجتمع في حضور الرئيس كلينتون ليؤكد من جديد على دعمه لعملية السلام وإلغاء بنود الميثاق الفلسطيني المتنافية معها.

وعلى الرغم من أن المذكرة تؤكد سريان الترتيبات السابقة، فإنها تنص بشكل محدَّدٍ على أنها سوف يجري تطبيقها بما يتماشى مع احترام الأعراف الدولية المقبولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ودولة القانون.

وعلى المستوى الاقتصادي، يتم التعهد بالإسراع في إقامة «رحبة صناعية» وفتح مطار غزة الدولي واستئناف المفاوضات بشأن الممرات الآمنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتشييد ميناء غزة.

ويجري الإعلان عن استئناف المفاوضات بشأن الوضع الدائم:

سوف يستأنف الطرفان فورًا المفاوضات بشأن الوضع النهائي على أساسٍ متسارع وسوف يتعين عليهما بذل مجهود يتسم بالإصرار للتوصل في ٤ مايو/ أيَّار ١٩٩٩ إلى الهدف المشترك المتمثل في عقد اتفاق. وسوف تدور المفاوضات بشكل متواصل ومن دون انقطاع. وقد أوضحت الولايات المتحدة أنها مستعدة لتسهيل هذه المفاوضات.

ويتعلق البند الأخير بالتدابير المتَّخذة من جانب واحد:

إذ يعترف الطرفان بضرورة إيجاد بيئة إيجابية للمفاوضات، فإنها يتعهدان بعدم اتخاذ تدابير من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وذلك بما يتماشى مع الاتفاق المرحلي(×).

وبالنسبة للفلسطينيين، فهذا يتعلق بمواصلة الاستيطان، أمّا بالنسبة للإسرائيليين، فهو يتعلق بإعلان دولة فلسطينية.

وبقية المذكرة مكرّسة لسجل استحقاقات، محدّد إلى أقصى حد، لتطبيق الاتفاق، أسبوعًا بعد أسبوع.

ومؤتمر واي ريفر هو بالدرجة الأولى نجاحٌ للدبلوماسية الأميركية، التي نجحت في إعادة إطلاقها لعملية السلام. وهذه المرة، كان الليكود مرغمًا بالفعل على الاندراج في منطق اتفاقات أوسلو. وإذا كان نيتانياهو قد حصل على أكثر مما حصلت عليه حكومة حزب العمل في الشأن الأمني، فإن مسلكه قد جَرّه إلى إشراك الولايات المتحدة بشكل أكبر أيضًا في التفاصيل الملموسة للاتفاق وتطبيقه، في حين أن سابقيه قد رفضوا كل ما كان بالإمكان أن يبدو على أنه وساطة أميركية. وهكذا تجد الولايات المتحدة نفسها في مركز الحَكَم الذي يعمل على التقريب بين المواقف، بل ويقرر على من يلقي المسؤولية عن الفشل. إلاّ أنه صحيحٌ أن نيتانياهو، المسنود بالدعم من اليمين الأميركي ومن الكونجرس، لا يتصور إمكانية حدوث مواجهة مع إدارة كلينتون.

التطبيقُ موضع الجدل

في يوم التوقيع، يجري توقيف أحد عشر صحافيًا أجنبيًا قَدِموا لإجراء مقابلات مع الشيخ ياسين، وهو توقيف قامت به الشرطة الفلسطينية، العازمة، فيما يبدو، على الحد من تعبير حماس السياسي. والحق إن الحركة الإسلامية قد شجبت الاتفاق، جد البعيد عن تلبية المطالب الفلسطينية. وهي تعترف بأن القمع سوف يكون بوسعه الحدّ من إمكانيات عملها، لكنها تؤكد أنه لن يمنعها من مواصلة محاربة إسرائيل. كما يجري حبس مناضلين إسلاميين. والرأي الغالب في الأراضي المحتلة قليل الحماس. إذ يرى الناس أن النتائج غير كافية ولا يصدقون

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وجود رغبة إسرائيلية في تطبيق الاتفاقات. كما أنهم ينزعجون من المخاطر التي ينطوي عليها الاتفاق بالنسبة للحريات العامة. وبعد مصرع أحد المتظاهرين برصاص الشرطة الفلسطينية، تشجبُ فتح نفسها القمع. ومروان البرغوثي، قائدها في الضفة الغربية، يهاجم دور وكالة الاستخبارات المركزية:

إن من كانوا موجودين في واشنطون إنما يُعدُّونَ كلّهم مقاتلين قدامى في سبيل الحرية. وهم يحتفظون بثقتنا [...]، إلاَّ أن هناك في صفوف السلطة خونة يخدمون مصالح إسرائيل والولايات المتحدة(×).

وعلى الجانب الإسرائيلي، ينظِّم المستوطنون تظاهرات احتجاجية. فهم يتهمون نيتانياهو بـ«الخيانة». ويخشى جهاز الشين بيت من تَعرُّض الرجل لاعتداء على حياته. أمَّا الداعمون البرلمانيون للمستوطنين فهم يتقدمون في الكنيست باقتراح بتوجيه اللوم إليه. ويتم رفض الاقتراح في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، لأن نواب حزب العمل يؤيدون الاتفاق، شأنهم في ذلك تمامًا شأن الجانب الأعظم من الرأي العام (تأييد بنسبة ٧٤% بحسب استطلاع للرأي). لكن هذا ليس إلاَّ إلى حين: فباراك يحث على إجراء انتخابات مبكرة ويمضي إلى حدّ القول بأن نيتانياهو قد تنازل أكثر ممَّا يجب في واي ريفر. وعندئذ يسعى هذا الأخير إلى كسب الوقت بتأخير عرض الاتفاق على الحكومة الإسرائيلية. وهو يمتنع عن اتخاذ موقف «وسطيٍّ» قائم على تطبيق الاتفاق ومن شأنه أن يؤدي إلى تعديلٍ للأغلبية البرلمانية يمضي في اتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبعيدًا عن أن يود تركيز نهجه السياسي على الاتفاق، فإنه يتباعد عنه منذ غداة التوقيع، محاولاً الحصول على تطمينات جديدة من الأميركيين. وهذا يطرح مرة أخرى مسألة نزاهته. ألاَ يكشف تمسكه بالإبقاء على ائتلاف يميني متشدد حقيقة نواياه؟ لذا يرفض أي مقارنة بإسحق رابين:

إننا لا نتابع السير في الطريق الذي شقته حكومة حزب العمل السابقة. واليوم كما بالأمس، أعتقد أن اتفاق أوسلو كان اتفاقًا سيئًا، تضطرنا التزاماتُنا الدوليةُ إلى احترامه. لكننا نفعل ذلك بالحدّ على أفضل نحو من مثالبه.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والتوترُ قويٌّ في الأراضي، حيث لقي إسرائيلي ثم فلسطيني مصرعهما في ملابسات لم يتسن كشفُ الستار عنها. وفي ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، يستهدف هجومٌ انتحاريٌّ مدخل مستوطنة جوش قطيف، في قطاع غزة، ما يؤدي إلى مصرع شخصين، جندي إسرائيلي ومرتكب الهجوم. وبالنظر إلى الهدف – وهو باص مدرسي–، فقد كان بالإمكان أن يكون عدد الضحايا أفدح بكثير. ويُوضع الشيخ ياسين تحت الإقامة الجبرية المُراقبة. ويهدّدُ الجناحُ العسكري لحماس بالاعتداء على الشرطة الفلسطينية:

> إن مواصلة السلطة الفلسطينية للقمع وإصرارها على ضرب أبناء حماس وكتائب القسّام إنما يجازف بدفعهم إلى الكف عن الالتزام بتعليمات قادتهم وإلى توجيه أسلحتهم، من دون أدنى ضرورة، ضد القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية(×).

أمّا حزب الله، فهو يُطلق، بصوت أمينه العام، دعوةً إلى القتل، بما في ذلك قتل عرفات:

> إن ما يدور حاليًا لهو أكثر خطورة من تصريح بلفور. فاليوم، هناك خائن يمنح أرض فلسطين للصهاينة، القتلة والعنصريين والهمج، باسم خمسين عامًا من التضحيات والنضال. إن هذه اليد التي تتخلى ولو عن حبة من رمل أرض فلسطين يجب على الشعب الفلسطيني بترها.
>
> أليسَ بين صفوف الشرطة الفلسطينية من رجلٍ قُتلَ أخوه على أيدي الإسرائيليين وأهانَ الصهاينةُ شرفه؟ أليس هناك من رجل عنده من النخوة ليذهب إلى عرفات، كما فعل خالد الإسلامبولي [قاتل السادات]، لكي يقول إنه سُبّةٌ لفلسطين وللعرب والإسلام؟
>
> إنني أدعو كل فلسطيني يحوز سكينًا أو قنبلةً يدوية أو سلاحًا أو قنبلةً صغيرة إلى المضي، في الأسابيع القادمة هذه، إلى قتل الإسرائيليين واتفاق واي بلانتيشن. فما من مدنيين في إسرائيل. وسوف يُلغى هذا الاتفاق بقتل الجنود والمستوطنين الإسرائيليين(×).

والحال أن مثل هذه التصريحات إنما تخدم بالأحرى صورة عرفات لدى الأميركيين. وتخرج إدارة كلينتون من انتخابات منتصف مدة الولاية معززَةً. وإذا كان الجمهوريون يحتفظون بالأغلبية في الكونجرس، فإن الديموقراطيين يحرزون تقدمًا واضحًا في مجلس النواب. ويبتعد أفق عزل (*impeachment*) كلينتون.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

ويُقابَلُ الاتفاقُ بفتورٍ أيضًا في العالم العربي. وفي ختام لقاء مع حافظ الأسد في شرم الشيخ، يعلن مبارك أن عملية السلام لن تفضي إلى شيء إذا ما استبدلنا بمبدأ «الأرض في مقابل السلام» مبدأ «الأرض في مقابل الأمن». ويتعقد الموقف في الشرق الأوسط لأن نظام صدام حسين قد أقدم للتوّ على طرد مستشاري الـ UNSCOM. فهو قد أدرك تمامًا أن ما يريده الأميركيون ليس نزع سلاح العراق، بل الإطاحة بالنظام العراقي. فعلى الرغم من مراعاةٍ صارمةٍ لقرارات منظمة الأمم المتحدة، ليس بالإمكان أن يكون من الوارد الأمل في رفع الحظر، الذي هو حصارٌ في حقيقة الأمر، على الرغم من تخفيفاته التي حدثت مؤخرًا. ويدفع صدام حسين ثمن افتقار نظامه للشفافية (حتى بعض أنصاره يعتقدون أن لديه أسلحة دمار شامل) والرغبة في الإبقاء على غموض بشأن هذا الموضوع لأجل ممارسة شكل من أشكال الردع لإيران وحليفها السوري، اللذين يسعيان للإطاحة به، كما يدفع ثمن فقدانه النهائي للمصداقية منذ صيف عام ١٩٩٠ (كان قد أكد لحلفائه العرب أنه ليس من شأنه أن يغزو الكويت).

ومناخ الثقة الذي نشأ بشق الأنفس في واي ريفر إنما يتداعى بسرعة. فعلاوة على مماطلات نيتانياهو، يؤدي الضوء الأخضر المعطى لاستيطان اليهود في القدس الشرقية إلى إعادة إطلاق التوتر. والشيء نفسه بالنسبة للتوسيع الضخم لعدة مستوطنات في الضفة الغربية. وهذا، بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، ومرة أخرى، «تدابير تقانية». ويصبح واضحًا أن تطبيق الاتفاق إنما يتأجل لبضعة أيام، لأنه لم يجر عرضه على الحكومة الإسرائيلية بعدُ، وهذا العرض مرحلة ضرورية قبل أن يتسنى نقله إلى الكنيست. والحال أن عرفات، الذي يحرص على أن يبدو أمام الأميركيين بوصفه التلميذ المؤدَّب، إنما يقبل هذا التأجيل.

ويعيد نيتانياهو علنًا إطلاق مسألة التوقيف الفوري للفلسطينيين الثلاثين الذي كان قد جرى الإبلاغ عن أسمائهم في واي. وحتى بالنسبة للأميركيين، فإن هذا انتهاك لا لبس فيه للتعهدات المتخذة، إذ كان من المقرر توقيفهم على مراحل متعاقبة بحسب سجل الاستحقاقات، الذي من المفترض أن يبقى سرًا. والحال أن كشف الإسرائيليين له إنما يستثير غضب دحلان، الذي فَقَدَ اعتباره أمام الرأي العام الفلسطيني.

وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، تنفجر سيارة مفخخة في القدس، ما يؤدي إلى مصرع شخصين وإصابة ٢١ شخصًا، بينهم شخص واحد إصابته جسيمة. وسرعان ما يتكشف أن القتيلين هما مرتكبا الهجوم، إذ سقطا ضحية للانفجار السابق لأوانه لقنبلتهما. وهذا يؤخر مرة أخرى المناقشة في الحكومة الإسرائيلية. وتشجب السلطة الفلسطينية الهجوم بقوة، فهو يستهدف عملية السلام، وتُكثّف التدابير ضد حماس وحركة الجهاد الإسلامي، اللتين تبنتا كلاهما العملية. وتتجه اتهاماتها بشكل خاص ضد إيران، التي تود تحويل فلسطين إلى أفغانستان جديدة. ومن يجري توجيه الاتهام إليه ليس خاتمي المعتدل، بل المرشد خامنئي، الرجل الأول في النظام. والحق إن هذا الأخير قد تعامل مع عرفات بوصفه «خائنًا وضيعًا» و«كلبًا للصهاينة».

وفي ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني، توافق الحكومة الإسرائيلية على اتفاق واي ريفر بأغلبية ٨ أصوات في مقابل ٤ أصوات وامتناع ٥ وزراء عن التصويت. وعلى الرغم من التحفظات التي جرى إدخالها على النص، فإن هذا قد يُعتبر فشلاً لنيتانياهو. على أن الشروط المفروضة تُصوِّر مناخ الثقة الذي من المفترض استعادته[١٤]: إن الالتزامات الإسرائيلية مشروطة بتنفيذ الالتزامات الفلسطينية. وكل مرحلة من مراحل تطبيقها سوف تخضع لمناقشة وموافقة من جانب الحكومة الإسرائيلية قبل تطبيقها.

ثم نرجع إلى المسائل التي سويت بالفعل في واي ريفر:

٤ – أ) منذ توقيع الاتفاق، تنافت التصريحات الفلسطينية بشأن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية تنافيًا جوهريًا مع الاتفاق.

ب) ينص الاتفاق على صدور قرار من جانب المجلس الوطني الفلسطيني لتأكيد تصريح رئيس السلطة الفلسطينية في خطابه إلى الرئيس كلينتون بشأن إلغاء مواد الميثاق الفلسطيني التي تتنافى مع تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بشجب الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل والعيش في سلام مع إسرائيل ؛

ج) وفي ضوء ما سبق، فإن تنفيذ التعهدات الإسرائيلية بحسب شروط هذا الاتفاق مشروط بتصويت مستوفٍ للشكل المناسب والواجب في المجلس الوطني الفلسطيني.

٥ – أ) إسرائيل مصرَّةٌ على مطلبها الخاص بتسليم المشتبه بهم والهاربين المطلوبين، بما يتماشى مع الاتفاق.

ب) فيما يتعلق بقائمة المشتبه بهم الثلاثين، تسجلُ الحكومةُ الإسرائيليةُ تصريح رئيس الوزراء الذي يذهب إلى أن «توقيف المشتبه بهم الثلاثين يشكّلُ جزءًا من خطة العمل ضد الإرهاب بحيث يتم توقيف ثلثهم في كل مرحلة من مراحل الأسابيع الاثنى عشرة، وقد وعدت الولاياتُ المتحدة إسرائيل بأن هذا سيتم تطبيقه. كما وعدت الولاياتُ المتحدة إسرائيل بأنه سوف يجري اتخاذ تدابير لمنع سياسة «الأبواب الدوّارة»(×) بالنسبة لهؤلاء السجناء، وبأنه إذا ما حدث إخلاء سبيل لهؤلاء السجناء على الرغم من كل هذا، فإن من شأن ذلك أن يُعتَبَر انتهاكًا للاتفاق».

والنقاط التالية ليست مُدرَجَةً في الاتفاق المرحلي وتصدُرُ عن تحركٍ وحيد الجانب من طرف الدولة العبرية:

٦. فيما يتعلق بإعادة الانتشار الثالثة اللاحقة، وبقدر اتخاذ إسرائيل، على أساس تقديرها الخاص، قرارًا كهذا، فإن حجم إعادة الانتشار هذه لن يتجاوز في مجمله واحدًا في المائة في جميع المناطق.

٧. في المفاوضات بشأن يهودا والسامرة ومنطقة غزة، سوف تحافظ الحكومة على المصالح القومية الحيوية لدولة إسرائيل، على نحو ما جرى التأكيد عليه في القرار الحكومي الصادر في ١٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨. وهذا يشمل المناطق الأمنية والمناطق المحيطة بيروشالايم ومناطق الاستيطان اليهودي والمصالح المتصلة بالبنية التحتية والموارد المائية والمواقع العسكرية والأمنية، والمناطق المتاخمة لطرق النقل بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، والمواقع التاريخية للشعب اليهودي.

٨. تؤكد الحكومة أن إعلانًا من جانبٍ واحد، من طرف السلطة الفلسطينية، بشأن إقامة دولة فلسطينية، قبل التوصل إلى اتفاق نهائي فيما يتعلق بالوضع النهائي، من شأنه أن يمثل انتهاكًا أساسيًا وجوهريًا للاتفاق. وفي حالة ارتكاب انتهاكٍ كهذا، ترى الحكومة أن من حقها اتخاذ كل التدابير الضرورية، بما في ذلك مدّ سيطرة القانون والإدارة الإسرائيلية إلى مناطق الاستيطان والمناطق الأمنية في يهودا والسامرة وغزة، على النحو الذي تراه مناسبًا. وتعيد إسرائيل التأكيد على موقفها – بما يتماشى مع الاتفاق المعقود مع السلطة الفلسطينية– والذي يذهب إلى أن الوضع النهائي يجب أن يكون نتيجة مفاوضات حرّة بين الطرفين من دون اتخاذ تدابير من جانب واحد من شأنها تغيير وضع المنطقة.

(×) أي التوقيف ثم إخلاء السبيل. – م.

ومن ثم فسوف تجري مواصلة ما تعتبره الولايات المتحدة بمثابة تدابير من جانب واحد:

٩. سوف تستمر الحكومة في مواصلة سياستها الخاصة بتعزيز وتنمية المجتمعات [اليهودية] في يهودا والسامرة وقطاع غزة، على أساس خطةٍ متعددة السنوات.

١٠. سوف تضطلع الحكومة ببناء طرق أمنية في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

١١. تُعبِّرُ الحكومة عن أملها في التطبيق الكامل لبنود مذكرة واي ريڤر وفي أن يسهم هذا الاتفاق في تقدم السلم.

والواقع أنه، على أسس كهذه، لا يبقى عمليًا ما يتعين التفاوض عليه فيما يتعلق بالوضع النهائي...

والردُّ الفوري من جانب السلطة الفلسطينية هو التمسك بالاتفاقات الموقَّعة، لا بشروط مفروضة. أمَّا فيما يتعلق بمادلين أولبرايت، فهي تتصرف وكأن هذه الشروط لم تُطرَح وتقدِّم التحية لقرار الحكومة الإسرائيلية بوصفه «خطوة مهمة إلى الأمام في عملية السلام». كما تدعو إلى تطبيق «سريع قدر الإمكان» للاتفاق.

وفي ١٢ نوڤمبر/ تشرين الثاني، تُطلق الحكومة الإسرائيلية دعوات إلى تقديم عطاءات مناقصة (*tender*) لإعادة إطلاق أعمال البناء في حار حوما. وفي الوقت نفسه، تعلن عن بناء طرق التفافية جديدة، أي مصادرات جديدة للأراضي العربية. ومن الواضح تمامًا أن الفلسطينيين يحتجون ويستغيثون بالولايات المتحدة من ذلك. وتتمثل استراتيجية عرفات في الاقتصار على تظاهرات لفظية وجني الحد الأقصى من التنازلات الفعلية من جانب الإسرائيليين. لذا لا يجب لأي شيء أن يعترض سبيل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي المعلن عنها.

وفي منتصف نوڤمبر/ تشرين الثاني، تُكثر الولايات المتحدة من الاستعدادات لعملٍ واسع النطاق ضد العراق. ويبدو أن الإجراءات الديپلوماسية قد فشلت كلها. لكن كلينتون لا يتخلى عن زيارته المقرَّرة إلى غزة، فهي ضرورية لتطبيق اتفاق واي ريڤر. وفي حين أن السكان الإسرائيليين ينزعجون، مجددًا، من خطر إطلاق صواريخ عراقية، بل واستخدام أسلحة كيميائية، يجري إرسال دينيس روس إلى إسرائيل. إذ لا يجب للأزمة العراقية الجديدة أن تُجمِّد تطبيق الاتفاقات. فهناك توقُّع

لمهاجمة وشيكة للعراق، إلاّ أن صدام حسين يبدو أنه يرضخ في اللحظة الأخيرة وأنه يوافق على عودة مفتشي منظمة الأمم المتحدة. فيجري استدعاء القاذفات الأميركية إلى العودة إلى قواعدها قبل عشرين دقيقة من موعد ضربها لأهدافها. لكن هذا ليس غير إرجاءٍ إلى حين.

وفي سياقٍ صعب، ينجح روس في التقريب بين المواقف. ويقوم الإسرائيليون بإبلاغ المضمون الجغرافي لإعادة الانتشار المعلن عنها، والتي تأخرت بالفعل قياسًا إلى سجل الاستحقاقات الأول. ويتمكن روس من العودة إلى الولايات المتحدة وإن كان يترك جزءًا من فريقه في الساحة. وبينما يوافق الكنيست بأغلبية كبيرة على التصديق على اتفاق واي ريفر – إذ يؤيده ٧٥ نائبًا من الأغلبية ومن المعارضة اليسارية، ويرفضه ١٩ نائبًا (بينهم وزيران) ويمتنع ٩ نواب عن التصويت (لم يشارك سبعة وزراء في التصويت)–، تظهر صعوبات جديدة. وبينما يصبح من الواضح أن الائتلاف الحاكم بسبيله إلى التفكك، تنطرح مسألة السجناء من جديد. فالدفعة الأولى من المفرج عنهم، والتي تتألف من ٢٥٠ شخصًا، تتضمن ١٥٠ من سجناء الحق العام «لصوص سيارات». وهذه المسألة تضع تصورين للعالم وجهًا لوجه: فبالنسبة للإسرائيليين، هؤلاء الفلسطينيون كلهم مجرمون، بل إرهابيون ؛ بينما هم، بالنسبة للفلسطينيين، مُقَاوِمون. وجميع سكان الأراضي المحتلة معنيون بمسألة السجناء. وهذا يستثير انفجارًا للغضب ولتظاهرات احتجاجية. وتتولى فتح قيادة الحركة سعيًا إلى منع حماس من احتكار هذه القضية.

وبينما يبدأ الموقف في الهدوء، تجري في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني إعادة الانتشار الأولى، الأكثر سهولة، لأنها تشمل نقل ٧,١% من الضفة الغربية من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ ونقل ٢% من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ب (سبع قرى). ومن حيث الجوهر، لا يتعلق هذا إلاّ بالترتيبات الأمنية، لا بإدارة الأراضي.

وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتم فتح مطار غزة للملاحة الجوية الدولية. ثم يتعين على الركاب الذهاب بالسيارة إلى طرف رفح الحدودي الأخير لاستيفاء إجراءات الدخول. ويقدم الإسرائيليون قائمة سوداء بأسماء فلسطينيين ممنوعين من السفر إلى الخارج «لأسباب أمنية»، أي مُعَاقَبين، في الجانب الأعظم من الحالات، على نشاطاتهم السياسية. ويتعلق هذا أساسًا بمعارضي عملية السلام.

وتجتمع اللجنة الثلاثية لمكافحة أعمال التحريض لأول مرة في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني. والجلسة مكرَّسة بشكل رئيسي لتعريف إجراءات العمل. وسوف تبرهن الجلسات التالية على استحالة تعريف «أعمال التحريض»، فهي نابعة من النزعتين القوميتين الإسرائيلية والفلسطينية وتُحيل إلى مسألة الشرعيات[١٥].

ويرجع لبنان إلى شد الانتباه العام في مستهل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، عندما تؤكد القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان أن سكان البلدات الإسرائيلية المجاورة للحدود قد استولوا على أراض صالحة للزراعة في الجنوب اللبناني لضمها إليهم. وتحتج الحكومة اللبنانية على هذه «السرقة للأرض» وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التدخل. فيعترف دبلوماسي إسرائيلي بالحقائق، لكنه يزعم أن هذا الضم كان لأغراض البناء، لا لأغراض الزراعة. وتَعدُ إسرائيلُ بوضع حد لهذا النوع من الأعمال، غير المسبوق بالمرَّة من جهة أخرى.

وبعد خسارة سبعة جنود في الجنوب اللبناني في النصف الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني، ما يرفع عدد الخسائر إلى ٢٢ قتيلاً منذ بداية العام، تتساءل الحكومة الإسرائيلية علناً عن الاستراتيجية التي يجب اتباعها. إذ يستخدم حزب الله ألغامًا مبثوثة جيدًا بشكل خاص وموضوعة على طرق مرور الجيش الإسرائيلي. والتدابير الاحترازية تعرقل بشكل ملحوظ حركة القوات، لكن المواقع الثابتة تزيد من الهشاشة حيال عمليات القصف.

والمسؤولون الأمنيون معارضون بشكل سافر لانسحابٍ من جانب واحد. فهم يرون أن هذا من شأنه تشجيع حماس على إعادة إطلاق موجة إرهاب. ويود المسؤولون العسكريون التمكن من عقد اتفاق مع سوريا، لكن هذا من شأنه إعادة فتح مسألة الجولان. ويميل شارون إلى انسحابٍ تدريجي، مصحوب بأعمال انتقامية في حالة تَعَرُّض السكان الإسرائيليين للهجوم. ويتحدث عدة سياسيين علنًا عن وجوب تدمير شاملٍ للبنى التحتية المدنية في لبنان.

وفي اللحظة المباشرة، في النصف الأول من ديسمبر/ كانون الأول، يُكثر الجيش الإسرائيلي من العمليات في لبنان، بينما يحلق سلاح الجو فوق المدن اللبنانية الرئيسية: إذ يجب إظهار القوة الإسرائيلية ورفض كل ما قد يبدو على أنه علامات ضعف.

وفي إسرائيل، لا يوافق إيهود بارك على أفق حكومة وحدة وطنية إلاَّ بعد الانتخابات القادمة، التي يعتقد أن بوسعه كسبها. وينجح نيتانياهو في الحصول على انحياز ديڤيد ليڤي وخمسة نواب إلى أغلبيته في مقابل الوعد بمنصب وزاري. وتستغرق المفاوضات دهرًا، ولا يتم الاتفاق في النهاية.

وفي أواخر نوڤمبر/ تشرين الثاني، ينجح مؤتمر جديد للمانحين، اجتمع بحفزٍ من الولايات المتحدة، في جني وعودٍ بمِنَحٍ للفلسطينيين يصل حجمها إلى أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات. وفي الوقت نفسه، يضطر الجميع إلى التسليم بأنه، منذ بدء عملية السلام، لم يتوقف مستوى معيشة الفلسطينيين عن الانخفاض. وقد صيغت انتقادات قوية بشأن إدارة المساعدات، التي شهدت تكاثرًا لخبرات دولية لا تُسفر عن شيء ملموس في الساحة. وتحدث مواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن مسألة إغلاقات الأراضي. فالأولون يرون أنها الردُّ الحتمي على الأعمال الإرهابية، والأخيرون يرون أنها تؤدي إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني. ويتواصلُ الحديث عن اللحظة التي سيصبح فيها الاقتصاد الفلسطيني متمتعًا بالاكتفاء الذاتي بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مع الاعتراف مع ذلك بأن المناخ السياسي يجعل فلسطين قليلة الجذب لهذا النوع من الاستثمارات.

تجميد العملية

يسمح مصرِع فلسطيني طعنًا بالسكين في القدس في مستهل ديسمبر/ كانون الأول – ما يشكِّل ذروةً لسلسلة هجمات من هذا النوع- بافتراض وجود قاتلٍ يهودي متسلسل في المدينة المقدَّسة. ثم تجري ممارسة أعمال عنف في رام الله ضد ركاب سيارة إسرائيلية وقعت بالصدفة في تظاهرةٍ منادية بإخلاء سبيل السجناء. وهذه الحادثة مصوَّرةٌ وتستثير تأثرًا عظيمًا في إسرائيل. ويهدِّدُ نيتانياهو بوضع حدٍّ لتطبيق الاتفاقات إذا لم يتخل عرفات علنًا عن إعلان استقلال دولة فلسطين في ٤ مايو/ أيَّار ١٩٩٩ وإذا لم تقبل السلطة الفلسطينية الطرق التي حدَّدتها إسرائيل لإخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم وإذا لم تتخذ تدابير عقابية ضد الفلسطينيين الذين شاركوا في أعمال العنف في رام الله. فيرفض الفلسطينيون في التوِّ والحال هذه الشروط. وتنزعج الولايات المتحدة وتعلن عن عودة دينيس روس إلى الساحة.

والمراد هو إنقاذ زيارة كلينتون القادمة إلى غزة. وكان نيتانياهو قد اعتبر في واي هذا التعهد بالزيارة نجاحًا عظيمًا، لأنه ألزَمَ الفلسطينيين بتعديل ميثاقهم بشكل نهائي. والآن، يدرك أن هذا يعزّز بشكل ملحوظ مركز عرفات على الصعيد الدولي، ويكرّس بداية قيام دولة فلسطينية، ويُبرِزُ أن الطرف الفلسطيني هو الذي يحترم الاتفاق بالفعل، لا الطرف الإسرائيلي. وهو الآن أكثر من متحفظ حيال فكرة قيام رئيس الولايات المتحدة بزيارة دمشق.

وهامش مناورة السلطة الفلسطينية ضيِّق. فمن جهة، يشدّد عرفات على أنه لن يتسنى قيام سلام من دون قيام الدولة الفلسطينية ؛ ومن الجهة الأخرى، تقمعُ الشرطةُ الفلسطينيةُ بقسوة تظاهرة نظّمتها فتح للمطالبة بإخلاء سبيل السجناء. وهؤلاء الأخيرون يبدءون إضرابًا جماعيًا عن الطعام. كما يتصدى الجيش الإسرائيلي للمتظاهرين الفلسطينيين: وهكذا نجد أن ابن أخٍ لصائب عريقات، وهو شاب في العشرين من العمر، يلقى مصرعه بطلقة إسرائيلية. وبحسب عمه، لم يُلق الشاب حجارةً. وتوجّهُ مادلين أولبرايت ورئيس الوزراء الإسرائيلي تعازيهما، لكن الحكومة الإسرائيلية ترى أن السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن القلاقل. كما يسقط شخص واحد قتيلاً في قطاع غزة.

ويحاول دينيس روس، فور وصوله، نزع فتيل أزمة السجناء بتعريفه فئةً أوسع تتألف من سجناء يمكن إخلاء سبيلهم. وهو يحظى بالتأييد من جانب رؤساء أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. لكن نيتانياهو يرفض: فهو يرى أن المسألةَ مسألةٌ سياسية أساسًا وقد تؤدي إلى سقوط حكومته. كما يمارس المبعوث الأميركي ابتزازًا للفلسطينيين: إذا لم تتوقف التظاهرات، فسوف يتم إلغاء زيارة الرئيس الأميركي لاعتباراتٍ أمنية.

ويرجع روس فورًا إلى الولايات المتحدة للتشاور مع الرئيس الأميركي، تاركًا فريقه في الساحة. والحال أن الرئيس، الذي لا بدَّ له أخيرًا من مواجهة إجراء يرمي إلى عزله، متأكدٌ من أن نيتانياهو يسعى مرة أخرى إلى التهرب من تعهداته[١٦]. وروس وهو متفقان على أن إجراء انتخابات إسرائيلية جديدة بات حتميًا، لأن حزب العمل، المتأكد من كسبها، لن يقبل تشكيل حكومة وحدة. وكلما بدا الفلسطينيون ظافرين خلال زيارة كلينتون، سيضطر الإسرائيليون إلى الترحزح.

وقد فهم عرفات الرسالة تمامًا. وفي ١٠ ديسمبر/ كانون الأول، نجد أن المجلس المركزي الفلسطيني، المؤسسة الأهم في منظمة التحرير الفلسطينية بعد المجلس الوطني الفلسطيني، يؤكد بأغلبية ٨١ صوتًا في مقابل ٧ أصوات وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت إلغاء بنود ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الداعية إلى القضاء على إسرائيل. وتبقى مسألة التظاهرات: ففي ١١ ديسمبر/ كانون الأول، يلقى شابان فلسطينيان مصرعهما على إيدي الجيش الإسرائيلي، وتؤدي جنازتهما في اليوم التالي إلى تظاهرات مهمة. فتطلب السلطة الفلسطينية إلى فتح وقف التظاهرات خلال زيارة الرئيس الأميركي، وتطلب إلى السجناء تعليق إضرابهم عن الطعام. وفي تلك الأثناء، تجتمع المعارضة الفلسطينية، الإسلامية والماركسية، في دمشق لتجريس «استسلامات» عرفات. وفي الأراضي، تدعو الحركات نفسها إلى مقاطعة زيارة كلينتون.

وكانت تفاصيل الزيارة قد تم التفاوض عليها بدقة، لأن كل تفصيل يمكن أن يتخذ دلالة سياسية. وهكذا، فبدلاً من الهبوط في غزة، سيتم استقبال الرئيس الأميركي أولاً في إسرائيل، في القدس، ثم سيذهب إلى غزة على متن مروحية.

ويصل بل كلينتون مع أسرته يوم السبت ١٢ ديسمبر/ كانون الأول إلى مطار بن جوريون في تل أبيب. وخلال مراسم الوصول[١٧]، يشدّد على أن السلام هو الحل الوحيد الذي يسمح بتفادي «سنوات جديدة من حمامات الدم والعذاب والألم»، ويعيد التأكيد على «التزام» الولايات المتحدة «الذي لا يهتز» بالحفاظ على أمن الدولة العبرية. وردُّ نيتانياهو عبارة عن سلسلة من الاتهامات ضد عرفات، الذي من المفترض أنه لم يف بتعهداته.

وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، نشهد في القدس منافسة بين أستاذين بارعين في الإعلام السياسي، لكن الصحافة الدولية مهتمة بالأخص بالعزل المحتمل للرئيس الأميركي. والمؤتمر الصحافي المشترك[١٨] عبارة عن تطوير لكلمات البارحة. ويؤكد كلينتون منح ١,٢ مليار دولار لإسرائيل لتمويل تطبيق اتفاقات واي. وبعيدًا عن الأضواء، أكد نيتانياهو لمحاوره أنه لا يجب له انتظار إعادة انتشار ثانية في موعد ١٨ ديسمبر/ كانون الأول المقرَّر. ويخطب المسؤولان السياسيان في عدد من الطلاب، ويقدم الإسرائيليون للرئيس الأميركي أطفالاً كان آباؤهم قد سقطوا ضحايا لهجمات فلسطينية.

وفي يوم الاثنين ١٤ ديسمبر/ كانون الأول، يصل كلينتون إلى مطار غزة على متن مروحية تتبع البحرية الأميركية، إذ كان نيتانياهو معارضًا لاستخدام الطائرة الرئاسية، والذي من المفترض أنه كان بالإمكان أن يُعتبر اعترافًا بالسيادة الفلسطينية. وبعد الكلمات المعتادة والافتتاح الرسمي للمطار من جانب الرئيس، يجري العمل في لجنة مصغرة على إنجاز التفاصيل الأخيرة المعتبرة جوهرية بشكل خاص: سوف يصوت المجلس الوطني الفلسطيني برفع الأيدي على إلغاء بنود الميثاق الداعية إلى القضاء على إسرائيل.

ويلتقي الرئيس الأميركي بأطفالٍ أباؤهم متحجزون في السجون الإسرائيلية.

ويدور كل شيء على النحو المرسوم. فاجتماع المجلس يصوّت بالشكل الذي طُلب منه، ثم يلقي عرفات خطابًا يجدّدُ فيه التزامه بالسلام. ثم يستعرض كلينتون كلَّ فنّه الخطابي[١٩]. فهو يقدم نفسه بوصفه صديقًا للشعب الفلسطيني ويعلن عن مستقبل مشرق لقطاع غزة ويعترف بمكابدات الفلسطينيين. وهو يخاطب الطرفين في آن واحد لكي يؤكد أن الإسرائيليين لهم الحق في العيش في أمن وأن الفلسطينيين لهم الحق في العيش في حرية. وهو يدعوهما إلى العمل من أجل المصالحة المتبادلة، التي ستعود عليهم بفائدة أعظم بكثير من أي عنف. وهو يضع على مستوى واحد الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين الذين التقى بهم. ثم يقوم بتوسيع منظوره: ليس بإمكان أي شيء تبرير قتل الأبرياء. وقد جرى ارتكاب خطأ عميق بمماهاة الفلسطينيين خصوصًا والإسلام عمومًا بالإرهاب، أو بتصور وجود صدامٍ أساسي بين الإسلام والغرب. فبالنسبة للغالبية العظمى من أكثر من مليارٍ من المسلمين في العالم، يُعَدُّ التسامحُ مبدأً من مبادئ الإيمان بينما يُعَدُّ الإرهاب خيانةً للإيمان. وإذا كان يتحدث عن شكايات الفلسطينيين، فإنه لا يستعرضها تفصيليًا. ويجب التخلي عن خطابات الكراهية. وهو لا يكاد يذكر مسألة الاستيطان، وهي لم تعد مذكورة كموضوع للمفاوضات. ثم إن الرئيس الأميركي قد تجنب أي ذكرٍ لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، المرادف للدولة الفلسطينية.

ويضطر نيتانياهو إلى الاعتراف بأن الفلسطينيين قد احترموا تعهداتهم، لكنه يطلب المزيد أيضًا: فعلى أي حال، ألا يرجع هذا النجاح إلى الضغوط التي مورست عليهم؟ والمسألة هي ما إذا كان بالإمكان الآن عقد قمة ثلاثية في إيرز.

وروس محبّذ لذلك، شريطة قيام الإسرائيليين بخطوة في ملف السجناء. ورئيس الوزراء الإسرائيلي يمتنع عن ذلك، فليس من شأن أغلبيته البرلمانية أن توافق على ذلك. وكلينتون يريد هذا الاجتماع بصورة مؤكّدة بشكلٍ مطلق: فهو بحاجة إلى نجاح ملموس في هذه الفترة الواقع فيها بشكل مستديم تحت تهديد العزل والتي يصبح من المحتم فيها من جديد ضرب العراق بسبب المأزق الجديد في ملف مفتشي الـ UNSCOM. ويتحدد عقد اجتماع القمة في صباح اليوم التالي في إيرز.

ولدى وصول المشاركين، يرفض شارون مرة أخرى مصافحة عرفات، ما يُحدثُ فتورًا. ويتلو نيتانياهو كل قائمة تقصيرات الفلسطينيين المفترضة في تنفيذ الاتفاقات. فيردُّ المعنيون بالنبرة نفسها. ومن الواضح أن من المستحيل إحراز تقدم. والحال أن الأميركيين إنما يقومون، بشكلٍ ديبلوماسي، باقتراح إحالة هذه المسائل إلى لجنة مشتركة مهمتها حلها.

ثم يذهب الرئيس الأميركي مع عرفات إلى بيت لحم، ثم إلى مسادا مع نيتانياهو. وإذا كان الفلسطينيون قد أحرزوا قدرًا من النجاح من زاوية الاعتراف بهم، فإن بالإمكان اعتبار الرحلة الرئاسية رحلة فاشلة إلى حد بعيد، لأن تطبيق اتفاقات واي ريفر يظل مجمّدًا كالعادة. وفور مغادرة بل كلينتون، الذي لا بدَّ له من مواجهة تصويت على عزله في مجلس النواب كما لا بدَّ له من مواجهة الأزمة العراقية، يقترح نيتانياهو تصويتًا بالثقة على سياسته، أي على تجميد تطبيق الاتفاقات. وهكذا يستبق مناورة من جانب خصومه ويسعى إلى الارتماء «يمينًا».

وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول، تشن القوات الأميركية والبريطانية سلسلة من الضربات ضد العراق. تلك عملية «ثعلب الصحراء» (Desert Fox)، التي تستمر حتى ١٩ ديسمبر/ كانون الأول. والرأي العام الدولي متحفظ بالأحرى. وفي العالم العربي، تُعدُّ ردود الأفعال معاديةً بشكل سافر. والعمليةُ تُعيدُ إطلاق تظاهرات الشارع في الأراضي الفلسطينية، والتي كانت قد توقفت خلال زيارة كلينتون. ويُطالبُ المتظاهرون هذا الأخير بوقف «حرب مونيكا». والصدامات عنيفة مع الجيش الإسرائيلي. وتحاول الشرطة الفلسطينية الحدَّ إلى أقصى درجة من تغطية الصحافة الدولية للأحداث.

وبوجه عام، تمحو عملية «ثعلب الصحراء» الآثار الإيجابية لزيارة كلينتون إلى غزة لدى الرأي العام العربي وتستثير موجةً جديدة من موجات معاداة أميركا. وعبثًا يحاول الرئيس الأميركي الإعراب عن أمانيه للمسلمين في هذه البداية لشهر رمضان، فهذا لا يؤدي إلاَّ إلى تعزيز الغضب الشعبي. وخلافًا لمستهل تسعينيات القرن العشرين عندما كانت الـ CNN المصدر الرئيسي للمعلومات، فإن ما يُشاهَدُ الآن على نطاقٍ واسعٍ هو قناة الجزيرة. وهي تقدم تغطية مستديمة من الناحية العملية، تُنَاوِبُ بين الصور والريبورتاچات والمناقشات. فيستخدم صدام حسين ذلك لدعوة الجماهير العربية إلى التصدي للولايات المتحدة وإلى كسر الحظر وإلى الإطاحة بنير حكام هذه الجماهير. وبث التقارير الإخبارية عن التظاهرات الشعبية في مختلف البلدان العربية له تأثير تعبوي قوي.

وفي ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، لا يتمكن نيتانياهو من الحيلولة دون تقديم مشروع قانون يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة. وفي القراءة الأولى، يحصل هذا المشروع على ٨١ صوتًا في مقابل ٣٠ صوتًا وامتناع ٤ نواب عن التصويت.

ومنذ عدة أيام، كثَّفَ الجيش الإسرائيلي عملياته في لبنان. ففي ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول، يؤدي قصفٌ جويٌّ إلى مصرع أمٍّ وأطفالها الستة. فتوجِّه إسرائيل اعتذاراتها وتتحدث عن خللٍ في أداء أحد الصواريخ. ويردُّ حزبُ الله بوابل من الصواريخ على الجليل، ما يؤدي، بحسب الجيش الإسرائيلي، إلى إصابة ثلاثة عشر شخصًا إصابات طفيفة. ويهدِّدُ نيتانياهو بممارسة أعمال انتقامية. فهو لا يعترف بالتساوي بين «قتلى ماتوا عرَضًا» و«رغبة متعمَّدة في القتل».

وفي ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩، يؤكد الكنيست حله، بأغلبية ٨٥ صوتًا في مقابل ٢٧ صوتًا وامتناع نائب واحد عن التصويت. ويتحدد يوم ١٧ مايو/ أيَّار موعدًا للانتخابات ويتم تعليق تنفيذ المراحل التي قررتها اتفاقات واي ريڤر. والحال أن موعد الاقتراع لم يتم اختياره اتفاقًا: فهو يتلو بقليلٍ الموعد المفترض الذي من المحتمل أن يعلن فيه عرفات دولة فلسطين (٤ مايو/ أيَّار ١٩٩٩). وفي داخل الليكود، يجد نيتانياهو نفسه موضع تحدٍّ من جانب منافسيه. والحال أن موشيه آرينس إنما يفارق اعتزاله السياسة لكي يطرح ترشحه لقيادة الحزب.

أمَّا أڤيجدور ليبرمان، المدير السابق لمكتب نيتانياهو، فهو يؤسس الحزب اليميني المتطرف إسرائيل بيتنو [بيتنا]، الذي يجنِّدُ أعضاءً من صفوف المهاجرين

الروس. وهو يطرح نفسه كخصم حازمٍ للنخب الموجودة في السلطة. وأمَّا عمنون ليبكين – شاحاك، الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، فهو يشكِّلُ حزبًا وسطيًا عازمًا على دعم عملية السلام. وفي ٢٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩، يُقَالُ من الحكومة إسحق موردخاي، وزير الدفاع. وكان معروفًا بمواقفه كواحد من «الحمائم» كما كان معروفًا بعدائه لتجميد عملية السلام. وهو يعتبر رئيسَ الوزراء الإسرائيلي «كذَّابًا»، بينما يصفه المعني علنًا بـ«الخائن». وينضم إليه عدة منشقين عن الليكود لتشكيل حزب وسطي يندمج مع حزب ليبكين – شاحاك، الذي يترك لموردخاي الصدارة. وبحسب استطلاعات الرأي، يبدو أن القوة السياسية الجديدة موعودة بإحراز نجاح انتخابي عظيم. ومن المؤكد أن كون موردخاي سيفارديًا منبثقًا من وسطٍ متواضع إنما يلعب دورًا في ذلك، لاسيما أنه يبدو محترِمًا للمتدينين.

ويكسبُ نيتانياهو الانتخابات الأولية في داخل الليكود بسهولة (٨١,٧% من الأصوات في مقابل ١٨,٣%) ويعرض على آرينس منصب وزير الدفاع. فيقبل هذا الأخيرُ. وإذا كان الليكود قد حافظ على وحدته، فإنه قد خسر كل «حمائمه».

ويعلن آرئيل شارون تأييده لإقامة دولة فلسطينية عبر التفاوض. وهذه الدولة سوف تجد نفسها محصورة تمامًا، لأن أرضها سوف تكون من الناحية العملية الأرض التي حدَّدها اتفاق واي ريفر:

> تتحدثون دومًا عن أراض محتلة. إلاَّ أنه لا وجود هناك لسكانٍ تحت الاحتلال. إن ٩٧% من الفلسطينيين إنما يخضعون لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسوف يظلون كذلك. لكن الأراضي الخالية سوف نحتفظ بها، ولا بدَّ أن يدرك الجميع ذلك[٢٠].

وفي تصريحات أخرى، يدقق تصوره: سوف يتعلق الأمر بأرضٍ منزوعة السلاح، ذات سيادة محدودة. وسوف تسيطر إسرائيل على مداخلها وعلى مجالها الجوي.

أمَّا إيهود باراك، زعيم حزب العمل، فهو يُكثر من الوعود بتحقيق تحسن ملحوظ في أحوال الإسرائيليين المادية. وهو يسعى إلى كسب أصوات فئات اجتماعية معادية تقليديًا لحزب العمل، أي الجماعات الاجتماعية ذات الدخول

الأكثر تواضعًا – اليهود المنحدرين من البلدان العربية وروسيا، إلى جانب المتدينين. ويظل باراك جد غامضٍ بشأن مواقفه المتعلقة بعملية السلام، إذ يمضي إلى حد اتهام نيتانياهو بتحبيذ قيام دولة فلسطينية. وهو يتباعد عن بيريز، الذي يدافع عن إقامة دولة فلسطينية لا يُحَدَّدُ حدودها. وهو يطرح نفسه بوصفه وريثًا شرعيًّا لرابين، ضامنًا لمواصلة عملية السلام ولأمن إسرائيل.

وهكذا يبدو أن الحملة الانتخابية لا بدَّ لها من أن تدور على التنافس بين ثلاث قوى سياسية – اليسار، الوسط، اليمين–، وتبدو مسألة عملية السلام بوصفها الملف الرئيسي. وبما أن الاقتراع يدور على قوائم نسبية، فإن المرحلة الأولى هي تحديد المراكز في قوائم كل حزب. ويستعرض المتدينون قوتهم عبر تظاهرة حاشدة، في حين أن الكتل الثلاث المتنافسة منقسمة فيما يتعلق بالموقف الذي يجب اتخاذه حيال مطالبهم، والتي تتميز غالبًا بطابع جد مادي. ووراء كل ذلك، فإن المطروح هو مسألة طبيعة المجتمع الإسرائيلي وطبيعة الدولة الإسرائيلية. ويحاول باراك الانفتاح على اليهود السيفارديين، عارضًا ثلاثة مراكز رابحة على حزب جيشر الذي يقوده ديڤيد ليڤي، والذي سيحتل المركز الثالث على القائمة بعد باراك وبيريز. أمَّا الجامعي شلومو بن عامي، الذي كان قد مارس العمل الدبلوماسي والذي يُعَدُّ مثالاً لصعود السيفارديين الاجتماعي، فإنهم يحفظون له المركز الرابع. ويجري القيام بانفتاح من النوع نفسه على المتدينين اليهود الأرثوذكس المعتدلين.

وقد استأنف الملك حسين علاجه الطبي، بعد مداخلته في واي ريڤر. وتدهور حالته الصحية يفتح مسألة خلافته. فمنذ أربعة وثلاثين عامًا، يمارس أخوه الحسن مهام ولي العهد والوصي على العرش في غياب الملك. والحال أن هذا الاختيار كانت قد أملته في البداية حقيقة أن عبد الله، الابن الأكبر لحسين، كان طفلاً. ولم يكن بالإمكان اختياره كولي للعهد، وهو ما كانه لمدة قصيرة عند مولده، وذلك بسبب ظروف مضطربة عاشتها المملكة. ومن الطبيعي أن من المفترض وجوب ارتقاء أحد أبناء حسين العرش، بعد عهد الحسن، لكن الملك المحتضر لا يمكنه الوثوق بأن هذا ما سوف تكون عليه الحال. والمحيطون به الموجودون معه في الولايات المتحدة معارضون بقوة لخلافة الحسن، خاصة الملكة نور، التي من المفترض أنها تتمنى أن يصبح أحد أبنائها هي ملكًا. لكن ابنها الأكبر، حمزة، لا

يبلغ من العمر سوى ١٩ عامًا، في حين أن عبد الله، الابن من زيجة الملك الأولى، يبلغ من العمر ٣٧ عامًا. وبوصفه لواءً في الجيش الأردني، فإنه يتمتع بشبكة معارف واسعة على المستوى الدولي. وهو يتمتع، بالأخص، بدعمٍ من الجيش ومن الأجهزة الأمنية.

وإذ يغتنم الملك فرصة استقرار لحالته المرضية، فإنه يرجع إلى مملكته في ١٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٩. وهو يحظى باستقبال شعبي غير مسبوق. وفي اليوم التالي، يوضح أنه سيقوم بتعديل نظام الوراثة. وبعد أن التقى بأخيه، يستجيب الحسن. وفي ٢٥ يناير/ كانون الثاني، يُعاد عبد الله إلى منصبه كولي للعهد. وهذا الترتيب القانوني يسمح بتفادي اللجوء إلى تصويت في مجلس النواب. وتنحاز العائلة المالكة كلها إلى القرار. وكما في الخلافتين السابقتين للملكية الهاشمية، فإن نظام ولاية الابن البكر قد تَغَلَّبَ(٢١).

وفي يوم ٢٦، يضطر الملك، وقد تعرَّض للإجهاد، إلى العودة إلى الولايات المتحدة لتلقي علاج فرصة أخيرة. وفي ٤ فبراير/ شباط، لا يعود لدى الأطباء أي أمل. فتجري إعادته إلى الأردن فاقدًا الوعي من الناحية العملية ويقضي نحبه في ٧ فبراير/ شباط محاطًا بذويه. وهذا الرجل، الذي بلغ من العمر ٦٣ عامًا، حَكَمَ على مدار سبعة وأربعين عامًا. إن غالبية السكان الأردنيين لم يعرفوا ملكًا سواه.

والحال أن الجنازة، التي شيعت في اليوم نفسه، جنازة مهيبة بشكل خاص. وقد شارك فيها قادة دول من كل العالم، بينهم ثلاثة رؤساء للولايات المتحدة (فورد، بوش، كلينتون). كما حضر خصوم قدماء للملك، كعرفات والأسد، إلى جانب الرئيس الإسرائيلي عيزر ڤايتسمان. ويشيد بل كلينتون بـ«رجل السلام». والتأثر صادق في إسرائيل، حيث يتحدثون عن رحيل «صديق عظيم». ويصافح الرئيس ڤايتسمان نايف حواتمه، زعيم الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، ما يستثير قدرًا من الانفعال لدى الإسرائيليين – أقل من امتناع شارون من جديد عن تحية عرفات.

وفي الأيام التالية، يبدي العاهل الهاشمي الجديد عزمه على مواصلة سياسة أبيه فيما يتعلق بإسرائيل وعملية السلام. وخلافًا للملك حسين، فإنه ليس متمسكًا بمطلب يمس الضفة الغربية، وهو يمارس سياسة «الأردن أولاً»، وإن كان يلعب

على التمايز بين من أرومتهم شرق أردنية ومن أصولهم فلسطينية في صفوف سكان مملكته. وهو يخشى، كأبيه، من «حلٍّ أردني» للمسألة الفلسطينية – وهو أطروحة يدور الحديث عنها بصورة منتظمة في بعض أوساط اليمين الإسرائيلي–، من شأنه أن يجعل من مملكته الدولة الفلسطينية الوحيدة. كما أنه يعارض فكرة اتحاد فيدرالي أردني – فلسطيني، والتي يستعيدها عرفات في ١٢ فبراير/ شباط.

وفي منتصف فبراير/ شباط ١٩٩٩، يتحرر كلينتون من عبء فادح: إذ تجري تبرئته في قضية العزل في مجلس الشيوخ. وتظل السياسة الأميركية متمثلة في ردع الفلسطينيين عن إعلان دولتهم من جانب واحد. والحال أن الأوروبيين، الأكثر تحبيذاً بشكل عام لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إنما ينحازون مع ذلك إلى هذا الموقف. وفي جميع الأحوال، تراهن القيادة الفلسطينية بالدرجة الأولى على فوزٍ لحزب العمل في الانتخابات ولا تريد من ثم القيام بأي شيء قد يهدد هذا الفوز. ولا يقوم عرفات إلاّ بزيادة المزادات لكي يبرهن بعد ذلك على فضائل اعتداله. لكن الولايات المتحدة مهتمة بشكل متزايد باطراد، في اللحظة المباشرة، بالأزمة التي تتطور في كوسوفو.

وبعد تخلي سوريا الاضطراري عن حزب العمال الكردستاني جرّاء التهديدات التركية، ينتقل عبد الله أوجّلان سرًّا من بلد إلى بلد، حيث يتعرض كل بلد ينتقل إليه لضغوط من جانب أنقره. وفي نهاية المطاف، يتم خطفه في كينيا من جانب قوة خاصة تركية ويُنقل إلى تركيا. فيشن المناضلون الأكراد حملة احتجاج دولية. والتظاهرات عنيفة وتصحبها أعمال تضحية بالنفس حرقًا. ويتهم حزب العمال الكردستاني إسرائيل بأنها شاركت في تعقب أثر أوجّلان، ما تنفيه الدولة العبرية. ويجري اتخاذ تدابير أمنية لحماية ممثليها الديپلوماسيين. وفي ١٧ فبراير/ شباط، يحاول مناضلون من حزب العمال الكردستاني احتلال القنصلية الإسرائيلية في برلين. فيلقى ثلاثة منهم مصرعهم ويصاب ١٥ آخرون على أيدي الحراس الإسرائيليين. ويتذرع نيتانياهو بالدفاع الشرعي وينفي أي مشاركة إسرائيلية في الصراع ضد دعاة الاستقلال الأكراد في تركيا. وفي إسرائيل، يجري التساؤل عن حدود التحالف مع تركيا، والذي يسيء إلى العلاقات مع اليونان وقبرص والأكراد.

وفي الجنوب اللبناني، يقوم الجيش الإسرائيلي، لأسباب أمنية. بتوسيع نطاق المنطقة المحتلة بضمه إليها قرية عرنون، التي تجد نفسها مطوقة بالأسلاك الشائكة. وتحت الضغط الأميركي، تعلق الحكومة اللبنانية لجوءها إلى مجلس الأمن. وفي ٢٣ فبراير/ شباط، يخسر الجيش الإسرائيلي ثلاثة جنود في كمين نصبهُ حزب الله ؛ وقد حدث هذا خارج المنطقة الأمنية، حيث قامت وحدة من قوات النخبة الإسرائيلية باختراق. ويلجأ سلاح الجو الإسرائيلي إلى غارات انتقامية ضد مواقع يُفترض أنها تحت سيطرة حزب الله.

وترجع مسألة الجنوب اللبناني إلى الحملة الانتخابية الإسرائيلية. فتاكتيك الحركية الأكبر قد أثبت للتوّ حدوده. والجيش يتخذ كالعادة موقفًا معاديًا لانسحاب من جانب واحد من شأنه أن يزيد كثيرًا من انكشاف شمالي إسرائيل. ويتحدث إيهود باراك عن هذه الإمكانية من دون تناول أشكالها.

وفي ٢٦ فبراير/ شباط، يزيل ٢٠٠٠ طالب لبناني الأسلاك الشائكة المحيطة بعرنون. فيتركهم الجيش الإسرائيلي يفعلون ذلك. ويبتهج السكان اللبنانيون ويذهب رئيس الوزراء اللبناني إلى الموقع. لكن جيش لبنان الجنوبي سوف يقوم، بعد بضعة أيام من ذلك، باختراق في القرية لنسف بضعة منازل.

وفي ٢٨ فبراير/ شباط، نجد أن جنرالاً إسرائيليًّا هو الذي يلقى مصرعه في الجنوب اللبناني مع ثلاثة إسرائيليين آخرين. فيجري توجيه ضربات انتقامية على الفور. ويردُّ حزب الله بإطلاق النار على الجليل. ويقترح شارون تشكيل حكومة وحدة وطنية لسحب الجيش الإسرائيلي من المستنقع اللبناني وتأجيل الانتخابات. وهذه الفكرة يرفضها نيتانياهو وباراك في التوّ والحال. لكن هذا الأخير يتعهد بسحب القوات الإسرائيلية في الشهور الخمسة عشر التالية للانتخابات:

> أعدكم بأننا، إذا ما شكّلنا الحكومة القادمة، سنخرج في يونيو/ حزيران ٢٠٠٠ من لبنان بضمانات أمنية ومحادثات مسبقة مع السوريين[٢٢].

أمّا فيما يتعلق بآرينس، فإنه نصيرٌ لإلغاء اتفاق عام ١٩٩٦ الذي أنشأ فريق المراقبة. فمن شأن الجيش الإسرائيلي أن يستعيد بذلك حريته في ضرب مجمل الأرض اللبنانية، بما يحول دون اختفاء «الإرهابيين» وسط السكان الأبرياء. وببُعدِ

نظر، يشدّد على أن سوريا وحدها هي التي يمكنها ضمان أمن شمالي إسرائيل وأن الثمن الذي يجب دفعه، وهو ثمن غير مقبول بالنسبة له، هو التخلي عن الجولان.

أمّا المسألة الديبلوماسية فتظل مسألة تطبيق القرار رقم ٤٢٥، الذي يطالب برحيل القوات الأجنبية عن لبنان. ومن الناحية القانونية، لا يتطلب تطبيق القرار مفاوضات مسبقة. وتظل الحكومة اللبنانية ثابتة على هذا الموقف، وتقترح استئناف لجنة هدنة عام ١٩٤٩ لمهامها، بمجرد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي. والحال أن إسرائيل كانت قد ألغت، في عام ١٩٦٧، كل اتفاقيات الهدنة، بما فيها اتفاقية الهدنة مع لبنان. والحق إن اللجان كانت ثلاثية: ومن الناحية العملية، أعطى هذا سلطة تحكيم لممثلي منظمة الأمم المتحدة، وهو ما لم تعترف به إسرائيل قط حقًا.

وفي غزة، في ١٠ مارس/ آذار، تحكم محكمة فلسطينية بالإعدام على عضو في حماس قَتَلَ ضابطًا ينتمي إلى جهاز الأمن. وتستثير المسألة شغبًا يلقى فيه يافعان مصرعهما بنيران الشرطة الفلسطينية. وفي هذا الملف، فإن انتماء الضحية والقاتل إلى عشيرتين مختلفتين في قطاع غزة له وطأة شديدة. فتستمر أعمال العنف لعدة أيام وتؤدي إلى إصابة عديدين.

وعلى أثر مذكرة إسرائيلية تذكِّر بأن من المحظور على الديبلوماسيين الأوروبيين الذهاب إلى بيت الشرق، في القدس، يردُّ الاتحاد الأوروبي بأن الوضعية القانونية للمدينة المقدَّسة مازالت محكومة بمفهوم الـ *corpus separatum* (×) الذي وافقت عليه منظمة الأمم المتحدة في عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٠. فتردُّ إسرائيل زاعمةً أن هذين القرارين ليس لهما أي أثر حقوقي. ويذكِر اجتماع للحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي بهذا الاعتراض. وتواكبُ هذا الموقف مع الحملة الانتخابية ليس من قبيل الصدفة.

وفي ١١ مارس/ آذار، يوافق مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية ٩٨ صوتًا في مقابل صوتٍ واحد على قرارٍ يدعو الرئيس الأميركي إلى معارضة إعلانٍ من جانب واحد لاستقلال الفلسطينيين. ويحذو مجلس النواب الحذو نفسه فيوافق على القرار بأغلبية ٣٨٠ صوتًا في مقابل ٢٤ صوتًا. وهناك انزعاج من موقف إدارة كلينتون، التي أكثرت من الاتصالات مع السلطة الفلسطينية في حين أنها، تحت

(×) الكيان المنفصل. باللاتينية في الأصل. – م.

ذريعة عدم التدخل في الحملة الانتخابية الإسرائيلية، تختزل بشكل ملحوظ علاقاتها مع المسؤولين السياسيين للدولة العبرية. ويوضح الأميركيون بجلاء أنــه، بمجــرد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، سوف يتعين الاتجاه بــسرعة إلــى التــسوية النهائية لعملية السلام، لاسيما أن سنوات الفترة الانتقالية الخمس قد انقضت. ويؤكد نيتانياهو أن هذا هو ما ينوي القيام به، وأنه سيكون جد حازم وأن الفلسطينيون قــد فهموا جيدًا، بفضله، أن من المفترض وجوب قيامهم بالحدّ من طموحاتهم الترابية.

ويواصل عرفات جولاته الدولية لحشد أوسع تأييد ممكن. فيرجوه محــاوروه الغربيون إرجاء إعلانه للدولة الفلسطينية وهم مستعدون في سبيل ذلك لتقديم عــدد معين من التنازلات. والعنصر الأول هو إعلان القمة الأوروبية في برلين، في ٢٦ مارس/ آذار ١٩٩٩:

الاتحاد الأوروبي:

١. يعيد تأكيد دعمه لحلٍّ تفاوضي، يكون انعكاسًا لمبادئ «مبادلة الأراضي في مقابــل السلام» ويكفل الأمن، الجماعي والفردي، للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ؛ ويرحب في هــذا السياق بقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي يلغي بند الميثاق الذي دعا إلى القــضاء علــى إسرائيل والذي يعيد تأكيد التعهد بالاعتراف بإسرائيل وبالعيش معها فــي ســلام. وإذ يــشعر بالقلق حيال المأزق الراهن لعملية السلام، يدعو الطرفين إلى التطبيق الكامل والفوري لمذكرة واي ريفر.

٢. يدعو الطرفين إلى إعادة تأكيد تعهداتهما حيال المبادئ الأساسية المقرَّرة في إطــار مدريد وأوسلو والاتفاقات التالية، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ؛ ويحث الطرفين على الاتفاق على تمديد الفترة الانتقالية التي حددها اتفاق أوسلو.

٣. يدعو بوجه خاص إلى استئناف عاجل للمفاوضات بشأن الوضع النهائي في الشهور القادمة على أساس متسارع، وهي مفاوضاتٌ من المفترض وجوب الوصول بها إلــى نتيجــة سريعة، ولا يجب، بشكل خاص، تمديدها إلى أجل غير مسمّى ؛ ويعبر عن اقتناعه بأن مــن المفترض وجوب التمكن من اختتام المفاوضات خلال فترة مستهدفة مدتها سنة واحدة ؛ ويعبر عن استعداده لتسهيل اختتام سريع للمفاوضات.

٤. يحث الطرفين على الامتناع عن النشاطات المؤثرة على نتيجة هــذه المفاوضــات بشأن الوضع النهائي وعن أي نشاط يتنافى مع القانون الدولي، بمــا فــي ذلــك أي نــشاط استيطاني، كما يحثهما على مكافحة الاستفزاز والعنف.

٥. يعيد تأكيد حق الفلسطينيين الثابت ومن دون قيود في تقرير مصيرهم بأنفسهم، بما في ذلك خيار دولة ؛ ويتمنى التحقيق السريع لهذا الحق ؛ ويدعو الطرفين إلى الاجتهاد مخلصين في التوصل إلى حلٍّ تفاوضي على أساس الاتفاقات القائمة من دون المساس بهذا الحق، والذي لا يخضع لأي نقضٍ ؛ ويعبر عن اقتناعه بأن قيام دولة فلسطينية ديموقراطية، قابلة للحياة وسلمية، على أساس الاتفاقات القائمة وعبر مفاوضات، من شأنه أن يكون أفضل ضمانة لأمن إسرائيل ولقبول إسرائيل كشريك مساوٍ في المنطقة ؛ ويعلن استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المذكورة أعلاه.

٦. يدعو إلى استئناف عاجل للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني لعملية السلام بما يؤدي إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ورقم ٤٢٥.

ويشجب نيتانياهو الإعلان الأوروبي مستحضرًا ذكرى المحرقة النازية لليهود:

إنه لمن المحزن بشكل خاص أن أوروبا، حيث هَلَكَ ثُلثُ اليهود، ترى أن من المناسب السعي إلى فرض حلٍّ خطير على إسرائيل يهدد مصالحها [...].

فمن شأن دولة [فلسطينية] كهذه أن تتمكن من تجنيد جيش هائل وأن تزود نفسها بأسلحة من دون أي قيد، وأن تشكل تحالفات مع أنظمة ترتأي القضاء على إسرائيل، وأن تخلق ظروف إرهاب متزايد ضد إسرائيل، التي من شأن وجودها أن يتعرض بهذا الشكل للخطر.

وتنتصر الديبلوماسية الفلسطينية. فلم يعد من الوارد مناقشة مبدأ إقامة دولة فلسطينية، بل موعد إقامتها فقط.

انتهاء الحملة الانتخابية

في إسرائيل، تجد القضيةُ التي دامت منذ أعوام خاتمتَهَا القضائية المؤقتة: إذ يجري الإقرار بأن آريه درعي، الزعيم السياسي لحزب شاس، مذنب بالتورط في التدليس والفساد وإساءة استخدام الثقة، وهو إقرار صادر عن محكمة القدس. وتذاع عقوبته بعد بضعة أيام من ذلك: الحبس لمدة أربع سنوات وغرامة باهظة. وهو

يستأنف الحكم. والحزب الديني السيفاردي لا غنى عنه، لليمين كما لليسار، لعقد ائتلاف حكومي: ثم إن هذا الحكم يُعزّز الشعور بالتفرقة لدى جزء كبير من المتدينين الشرقيين. والحال أن الحاخام عوباديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس، إنما يتحدث عن كراهية الدين التي من المفترض أن القضاة يكنونها. أمّا بالنسبة لمناضلي الحزب، فإنهم يرون أن السياسيين ذوي الأصول الأشكينازية قد ارتكبوا ما هو أسوأ بكثير [ممّا ارتكبه درعي] ولم تجر إدانتهم قط.

والحال أن الهجمات على النخب الليبرالية ذات الأصول الأوروبية إنما تجد صدىً واسعًا في صفوف الطبقات الشعبية، التي لا تستفيد البتة من اللبرلة المتزايدة للاقتصاد. وفي السابق، كان المجتمع الإسرائيلي واحدًا من أكثر المجتمعات مساواةً في العالم المتقدم. إلاّ أنه بعد انقضاء عشرين عامًا على إزالة الاقتصاد الموجَّه الذي بناه الآباء المؤسسون للدولة، تتعاظم التفاوتات الاجتماعية بشكل لا مفر منه. واليسار الإسرائيلي متماهٍ في آن واحد مع المهاجرين الأوروبيين ومع المستفيدين من العولمة. وهو عاجز عن التجاوب مع احتياجات اليهود المسمين بالشرقيين، المنكفئين بالكامل على هويتهم الشرقية. والوصول الجماعي لمهاجرين قادمين من الاتحاد السوفييتي السابق، والمسمين عمومًا بـ«الروس»، إنما يعزز انقسام المجتمع إلى «طبقات إثنية» محدَّدة في آن واحد بأصلٍ مشترك وعلاقة واحدة بالدين ووضع اجتماعي واقتصادي واحد. وكما في كل مكان آخر، تميل «التقدمية» إلى التماهي مع القيم المسماة بـ«التشاركية» ممًا مع التدابير الاجتماعية. وهكذا تصبح تل أبيب المدينة الرابحة من العولمة، والتي تسير الحرية الاقتصادية بالنسبة لها يدًا بيد مع حرية الأخلاق، بينما يتعزز التأكيد الديني في صفوف جزء لا بأس به من الطبقات الشعبية. و[اليهود] الروس هم في آن واحد ليبراليون في الاقتصاد، ومصدر إلهامهم علماني في الأغلب، وقوميون متطرفون. وهكذا ينضمون إلى المتدينين في موقفهم من عملية السلام وإن كانوا يعارضونهم فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية. وعندما يدور الحديث عن التدابير الاجتماعية التي يجب اتخاذها، يجري الحرص على تفادي بيان أن التدابير العديدة للحث على استيطان الأراضي المحتلة تستأثر بحصة ضخمة من الموارد المتاحة. والمساعدات الاجتماعية تفيد بالأخص الأوساط المتدينة، ذات الأسر كبيرة العدد والبعيدة بشكل جد واسع عن

النشاطات الإنتاجية. والحال أن القوى السياسية الرئيسية الثلاث إنما تحتفظ بتفضيلاتها اللّيبرالية الاقتصادية. ويؤكد اليسار والوسط استلهامهما لـ«الطريق الثالث» الذي يتحدث عنه توني بلير ولبراجماتية بل كلينتون.

ويتركز الانتباه الدولي الآن على حرب كوسوفو، التي بدأت في ٢٤ مارس/ آذار ١٩٩٩، وعلى التدفق الجماعي للمهاجرين الكوسوفيين. وحلف شمالي الأطلسي عازم على خوض حرب جوية ضد صربيا إلى أن ترضخ. وتُخاض العملية خارج إطار منظمة الأمم المتحدة تحت ذريعة تقديم الغوث لجماعات سكانية تتعرض لخطر الموت، ما يشكل استعادة لخطاب الحرب العادلة. وهنا أيضًا يُحيلُ الخطابُ إلى الحرب العالمية الثانية وإلى دمار يهود أوروبا. والحال أن هذه الحرب ذات الصبغة الإنسانوية إنما تطمس معالم الاستدلال المعتادة. ويجد المعادون للإمبريالية صعوبة في ألاَّ يروا فيها دوافع مادية مستترة ويمضون إلى حدّ الدفاع عن الصرب. وفي الشرق الأدنى، تؤدي حقيقة أن الولايات المتحدة تحمي السكان الألبان، المسلمين أساسًا، إلى إزعاج التيارات الإسلامية، التي لا يمكنها الحديث هذه المرة عن حملة الأميركيين الصليبية المفترضة ضد الإسلام. ويتضامن المسيحيون الأرثوذكس مع إخوتهم الصرب في الدين.

وعرفات يشعر بالتأثر بشكل خاص حيال حقيقة أنه قد تعيَّن على الألبان حمل السلاح والتعرض لقمع لا يرحم حتى يتم اتخاذ قرار بتدخل دولي. فيشرع في التفكير في انتفاضة فلسطينية جديدة قد تسمح بإنهاء مأزق عملية السلام. وقد أُعطيت تعليمات في هذا الاتجاه للمنظمات التابعة لفتح[٢٣].

ويتعين على إسرائيل إبداء لفتة علاقات عامة بإرسال مساعدات إنسانية إلى ألبانيا لمساعدة اللاجئين. ويجري الترحيب في صخب عظيم ببضع عائلات يهودية قادمة من يوغوسلافيا السابقة، بما يشكل تذكيرًا بأن الدولة العبرية هي ملاذ يهود العالم بأسره. وفي الوقت نفسه، لا يراد إثارة نفور روسيا أكثر من اللازم. فعلى الرغم من التضامن علنًا مع الخطوة الإنسانوية الغربية، ينزعج مسؤولون إسرائيليون معينون، كأرئيل شارون، من خطر خلق سابقة لتحرر إقلية إثنية عبر تدخل خارجي. ومن الواضح أنهم يفكرون في العرب الإسرائيليين أو في تسوية للمسألة الفلسطينية تُفرضُ من الخارج. ويضيف شارون أن قيام دولة مسلمة في

أوروبا قد يشكل فيما بعد قاعدة للتطرف الإسلامي في تلك المنطقة من العالم. وهذه المواقف تعود على وزير الخارجية الإسرائيلي بالتوبيخ من جانب إدارة كلينتون، ومن باب البرهنة على حسن النية، تستقبل الدولة العبرية بصورة مؤقتة مائة لاجئ مسلم من كوسوفو.

ومصير ألبان كوسوفو يذكّر بأشياء مختلفة بالنسبة للآراء العامة: فهو يذكّر الإسرائيليين بدمار يهود أوروبا ؛ ويذكّر الفلسطينيين بنزوح عام ١٩٤٨. وكما في كل أزمة كبرى، فإن ذكرى كوارث الماضي تصوغ بنية الأحداث الجارية وتضفي عليها معنىً. وتنظِّم حماسُ تظاهرة تضامنية مع مسلمي كوسوفو. فيجري فيها حرق الأعلام اليوغوسلافية، إلاّ أنه يجري التنديد أيضًا بالولايات المتحدة، التي لا تتحرك لصالح المسلمين، بل تتحرك لمجرد البرهنة على قوتها كقوة عظمى ولإضعاف صربيا، التي تقاوم إمبرياليتها. وتتبنى صحافة بلدان عربية عديدة مواقف مماثلة. فبعد كوسوفو، قد يكون الدور على السودان الجنوبي أو كردستان العراق.

وفي النهاية، يتنافس ٣٣ حزبًا في الانتخابات الإسرائيلية. ولم يحدث قط أن كان التشظي السياسي على هذه الدرجة من الاتساع. وهو، في آن واحد، نتاج نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، والذي يناسب تمثيل المصالح الخاصة، والتنوع الاستثنائي للمجتمع الإسرائيلي، بميله إلى التشكل من طبقات إثنية. والشيء نفسه بالنسبة للعرب الإسرائيليين، الذين يقل تصويتهم بشكل متزايد باطراد لصالح الأحزاب الصهيونية بحكم الضعف الذي أصاب العلاقات الزبائنية. وتتقدم القوى السياسية الإسلامية، لكن الانتباه يتركز بالأخص على حزب البلد اليساري، الذي يرفض قائده اللامع، عزمي بشارة، الهوية اليهودية للدولة ويدعو إلى «دولة لجميع المواطنين». وهو يثير الاستنكار بطرحه ترشحه للانتخاب المباشر لمنصب رئيس الوزراء، والذي يتماهى بالكامل مع الطابع اليهودي للدولة. والحال أن مؤيدي عملية السلام، في الداخل كما في الخارج، إنما يتهمونه بخلق حرف خطير للأنظار وبمساعدة نيتانياهو، بتفتيته للأصوات. وهذا الأخير يتهم عرفات بالتدخل في الحملة الانتخابية بمطالبته بشارة بالانسحاب لصالح باراك. فيتعامل بشارة مع نيتانياهو بوصفه ديماجوجيًا. ويردُّ بأن أحدًا لم يطلب منه الانسحاب وأنه، أيًا كان

الأمر، لا يجازف بخطف أصوات من ليهود باراك، ففرصه ضئيلة في اجتياز الجولة الأولى.

وفي مدينة الناصرة العربية، تريد الحركة الإسلامية فرض بناء مسجد بالقرب من كنيسة البشارة. فتحتج الكنائس المسيحية بقوة. ويزعم الإسلاميون أن الموقع الذي وقع عليه الاختيار كان ينتمي في السابق إلى أحد الأوقاف وأن الرحالة في القرن التاسع عشر يذكرون وجود مبنى ديني مسلم صغير في هذا الموقع. فيصبح التوتر طائفيًّا، حيث يُماهي الإسلاميون المعترضين المسيحيين بالصرب (المجلس البلدي مسلم في غالبيته، لكن العمدة مسيحي أُرثوذكسي وشيوعي). وكانت المدينة قد فقدت أغلبيتها المسيحية بحكم الديموغرافيا كما بحكم النزوح عنها، لكن المسيحيين يتمتعون بموقع اجتماعي واقتصادي أعلى، يرجع إلى التركات وإلى حصولهم على تعليم أفضل. وتقع صدامات عنيفة بما يكفي في الأيام الأولى من أبريل/ نيسان. ويتهم المسيحيون الإسلاميين بأنهم مدعومون من الحكومة الراحلة لتفتيت الأصوات العربية، بل أنها قد اشترت بعضهم. وتناشد منظمة التحرير الفلسطينية الطرفين انتهاج سبيل الحوار للحفاظ على الوحدة الوطنية. ويتولى الفاتيكان الدفاع عن المصالح المسيحية، ويتحدث عن استفزاز صادر من أوساط مسلمة ويطالب بأن تتحمل الدولة العبرية مسؤولياتها. ويدور حديث عن إمكانية إغلاق الكنيسة خلال الأعياد الدينية الكبيرة المنتظرة في عام ٢٠٠٠، ما قد يؤثر على السياحة الدينية، ذات الأهمية الملحوظة، والمتوقعة بسبب حلول الألفية الجديدة.

وخلال انتخابات عام ١٩٩٦، كان نيتانياهو قد استفاد من تمويلات قادمة من يهود الدياسبورا، الأميركيين خاصةً، جد الميالين إلى اليمين، وكان قد لجأ إلى خبراء أميركيين في الإعلام والدعاية الانتخابية، بينما كان كلينتون قد قدم تأييدًا ظاهرًا لبيريز. وهذه المرَّة، لا يكرر الرئيس الأميركي الخطأ نفسه(٢٤). فعلى الرغم من اقتناعه بضرورة هزيمة لنيتانياهو حتى يتسنى استئناف عملية السلام، يلتزم على الصعيد العلني بالوقوف خارج الحملة الانتخابية. وبالمقابل، ينظِّمُ الحزب الديموقراطي تمويل حملة باراك بتعبئة مصادره المعتادة في داخل الطائفة اليهودية الأميركية ويقدم أخصائيين في الشأن الانتخابي كانوا قد شاركوا في إعادة انتخاب كلينتون في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من اختلافات جوهرية في مسألة التنظيم

الدستوري، فإن الحياة السياسية الإسرائيلية تتجز «تأمركـ»ـها، في الأساليب المستخدمة كما في التمويلات على حدٍّ سواء.

وخطاب القوى السياسية الكبرى الثلاث (اليسار، الوسط، اليمين) بشأن عملية السلام جد متشابه: لا لتقسيم يروشالايم، لا للعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لا لوجود جيش أجنبي غرب نهر الأردن، لا لإزالة الكتل الاستيطانية الكبيرة، لا لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وما يؤثر هو المصداقية. فمصداقية نيتانياهو ضعيفة ومصداقية باراك يجب امتحانها. ومن غير الممكن الحصول من المرشحين على ما هو أكثر من هذه المبادئ الغامضة. ومن غير الوارد كشف النقاب عن المواقف الحقيقية قبل بدء المفاوضات.

وخلال المناظرة الأولى في الحملة، يتفوق موردخاي إلى حدٍّ بعيد على نيتانياهو، المتهم بأنه كذّاب وعديم النزاهة والاستقامة. وفي ٢٣ أبريل/ نيسان، تقرِّرُ الحكومة الإسرائيلية إغلاق عدة مؤسسات فلسطينية في القدس، هي من الناحية الرسمية مراكز بحوث تتخذ من بيت الشرق مقرًّا لها. فيتحدث الفلسطينيون والمعارضة الإسرائيلية عن هذه التدابير بوصفها تدابير ذات أغراض انتخابية. وتطلب الولايات المتحدة من الطرفين تفادي الأعمال التي قد تزيد من تعقيد مسألة متفجرة بالفعل(٢٥). وهي تحدِّدُ مهلة عام واحد للتوصل، بفضل مفاوضات مكثَّفة، إلى تسوية نهائية. ويكرِّر نيتانياهو تهديداته في حالة إعلان دولة فلسطينية في ٤ مايو/ أيار. وبعد أن كثَّف عرفات مشاوراته الدولية، يتجه إلى الرأي العام الفلسطيني الداخلي، بل إنه يعرض على الشيخ ياسين المشاركة في مناقشات اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ٢٦ أبريل/ نيسان، يوجه كلينتون خطابًا إلى عرفات يلخص فيه المواقف الأميركية. فهو يعترف بالمصاعب الحالية وباحترام الفلسطينيين للالتزامات التي تمت الموافقة عليها في واي ريفر، خاصة فيما يتعلق بالشأن الأمني. وهو يطلب إليه مواصلة المراهنة على عملية السلام والمفاوضات، فهي الطريق الواقعي الوحيد لتحقيق تطلعات شعبه(٢٦). وفي هذا السياق وفي روح تصريحاته في غزة، تدعم الولايات المتحدة تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير مستقبله الخاص على أرضه الخاصة.

فما يمكن للفلسطينيين الأمل في الحصول عليه هو أقرب ما يكون إلى «تصريح بلفوري». فمرة أخرى، يجري تحاشي تعبيرات الحق في تقرير المصير، والسيادة، والتعريف الترابي. وفي إسرائيل، يطمئنون إذ يعاينون أن الخطاب لم يذكر أي إجراء ملموس.

وفي ٢٩ أبريل/ نيسان، تقرّر اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأجيل إعلان الاستقلال. ووفد حماس، الذي يقوده الشيخ ياسين، يوافق على ذلك وإن كان يواصل الدعوة إلى الكفاح المسلّح، ما يستثير قدرًا من الاضطراب في صفوف الحركة. إذ يجري اتهام الشيخ ياسين بالتواطؤ مع عرفات لأجل الإبقاء على البنية التحتية المدنية للحركة. وتتبرأ القيادة الموجودة في الخارج من موقف ياسين، لكن الشيخ يبرره بتحليلٍ سياسي[٢٧]: ليس هناك من فرق حقيقي بين اليمين واليسار الإسرائيليين. فأيديهما ملطخة كلها بالدم الفلسطيني (استعادة للتعبير الإسرائيلي المتعلق بـ«الإرهابيين» الفلسطينيين). والاتجاه العام للناخبين الإسرائيليين يمضي إلى اليمين والتطرف. وحتى لو فاز باراك، فلن يكون بوسعه دفع عملية السلام إلى الأمام، فالأحزاب اليمينية سوف تعقّد له تشكيل حكومة وسوف تفرض قيودًا على تحركه. وقد قال نيتانياهو للإسرائيليين إنه هو الذي حقق لهم الأمن وحال دون الهجمات الانتحارية وإنه، خلافًا لحزب العمل، ليس من شأنه تقديم تنازلات. ورأي الشيخ ياسين هو أنه لا باراك ولا نيتانياهو سوف يقدمان تنازلات للفلسطينيين. وإذا كان قد ذهب إلى اللقاء، فقد فعل ذلك لكي يذكّر محاوريه بعبثية اتفاقات أوسلو وعملية السلام.

والرهان المباشر بين الداخل والخارج هو ما إذا كانت حماس ستشن عمليات للتأثير على الانتخابات الإسرائيلية. وفي النهاية، يتم الإبقاء على الهدنة الفعلية: فضغوط السلطة الفلسطينية قوية وقدرات الحركة الإسلامية على التحرك تبدو ضعيفة.

وبالمقابل، في الجنوب اللبناني، ليست لدى حزب الله هذه التحسبات. فتكثّف المقاومة الإسلامية عملياتها ويشن الإسرائيليون عمليات انتقامية. وبوسع كل طرف بيان تمسكه الحازم بمبادئه.

ويتباهى نيتانياهو بأنه حصل على تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية، لكن باراك يشدّد على أهمية المكاسب السياسية التي فاز بها عرفات على المسرح الدولي. لقد

أصبح «طفل» الأميركيين «العزيز». وفي الأراضي، يُقَابـلُ القــرار بقــدر مــن اللامبالاة، ويرى المراقبون في ذلك تعبيرًا عن تحرر عميق مــن الأوهــام حيــال عملية السلام وحيال إدارة السلطة الفلسطينية.

وتصل الحملة الانتخابية الإسرائيلية الآن إلى ذروتها، مع اســتخدامٍ منهجــي للدعايات التجريحية. وتعطي استطلاعات الرأي نيتانياهو وباراك نتائج متساوية في الجولة الأولى (٣٧% من الأصوات)، في حين أن موردخاي يحتل مركــزًا جــد متأخر قياسًا إليهما. ويبدو باراك رابحًا إلى حد بعيد في الجولة الثانية. ومن المؤكد أن حزب شاس يدعم نيتانياهو، لكن تصريحات درعي التي شــبَّه فيهــا محاكمتــه بمحاكمة دريفوس والتغطية الإعلامية التي شبَّهتها بمحاكمة آيخمان إنمــا تــصدم جزءًا لا بأس به من الرأي العام. ولا يتمكن نيتانياهو من إعــادة خلــق ديناميــة لصالحه بوضعه عرفات وباراك على قدم المساواة. فمن الصعب عليه هذه المــرَّة اللعب على الخوف، لأن هذا من شأنه أن يكون اعترافًا بفشل سياســته وهــو فــي الحكم. والتباسات هذه السياسة ترتد ضده: أيريد مواصلة عملية الــسلام أم يريــد تخريبها؟ في الحالة الأولى، يبدو مركز منافسيه أفضل من مركزه ؛ وفــي الحالــة الثانية، هناك إيثارٌ لمعارضٍ لا يتميز بالالتواء. وأخيرًا، فإنه لم يعد يبــدو رجــلاً جديدًا، خلافًا لما كانت عليه الحال في الانتخابات السابقة، ثم إنه قد خيَّــب آمــال كثيرين من الناس. والوضع الاقتصادي متدهور. والخلافات جليــة فــي صــفوف جمهوره الانتخابي: فحزب شاس يهاجم بعنفٍ [اليهود] «الروس»، المتهمين بــأنهم ليسوا «يهودًا حقيقيين» وبأن أخلاقهم منحلة ؛ والمعنيون يردون مؤكِّدين علمانيتهم. على أن هؤلاء وأولئك أنصار سافرون للاستيطان في الضفة الغربيــة. وكــوادر الليكود تتهم زعيمها بأنه لا يهتم إلاَّ بانتخابه رئيسًا للــوزراء ويهمــل انتخابــات النواب.

ويتباعد إيهود أولمرت، عمدة القدس، عن نيتانياهو ويرفض تبنــي الخطــاب الذي يذهب إلى أن باراك قد يكون مستعدًا لتقــسيم المدينــة المقدَّســة. ويحــاول نيتانياهو إعادة طرح الملف مهددًا بإغلاق بيت الشرق، ما يستثير توترًا قويًا فــي الجزء العربي من المدينة. ويسعى الأميركيون إلى حلّ وسط. وفي النهاية، يــسمح لجوء إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بتأجيل البت فــي المــسألة إلــى مــا بعــد الانتخابات.

ويستخدم باراك أساسًا وضعه بوصفه الجندي الحائز على أعلى الأوسمة في تاريخ الجيش الإسرائيلي. وهو يطرح نفسه بوصفه رابين جديدًا قادرًا على ضمان السلم والأمن. وهو يؤكد على أربعة مبادئ للتسوية النهائية:

أولاً، يجب ليروشالايم أن تظل، دومًا، مدينة موحَّدة، تحت سيادتنا. ثانيًا، من المستبعد بشكل كليٍّ إعادة اللاجئين ضمن حدود ١٩٦٧. ثالثًا، لا يمكن أن توجد قوات مسلحة (فلسطينية) غرب نهر الأردن. ورابعًا، يجب لغالبية المستوطنات في يهودا والسامرة أن تبقى في أيدينا.

واستخدام تعبير «يهودا والسامرة» يدل على مدى قرب موقفه من موقف اليمين.

وهو يتهم محقًّا خصمه بأنه يريد اللعب على التناحرات الموجودة في داخل المجتمع الإسرائيلي – حيث السيفارديون في مقابل الأشكينازيين، و«اليهود» (المتدينين) في مقابل الإسرائيليين. وعلى الجانب السيفاردي، يعتمد باراك على ديڤيد ليڤي. وبشكل أعم، يطرح نفسه بوصفه مدافعًا عن الوحدة الوطنية ويتهم نيتانياهو بالسعي إلى إثارة حرب أهلية.

وتحافظ السلطة الفلسطينية على تباعداتها عن الحملة الانتخابية الإسرائيلية حتى لا تُتَّهم بالتدخل. وهي تطلب إلى الإسرائيليين «التصويت لصالح السلام». وتنزعج من النبرة العدائية حيال الفلسطينيين من جانب المتنافسَين الرئيسيَّين. وبحسب استطلاعات الرأي، تشعر الغالبية العظمى من الرأي العام الفلسطيني بالشك حيال المكاسب المتوقَّعة من فوزٍ لحزب العمل. فهي لا ترى اختلافات ذات شأن بين نبرة ومواقف المرشَّحين لمنصب رئيس الوزراء.

ويتزايد تقدم باراك، على الرغم من المناورات التي يقوم بها خصمه في اللحظة الأخيرة. ويصبح احتمال الفوز في الجولة الأولى احتمالاً له مصداقيته إذا ما انسحب المرشحون الآخرون. فتجري ممارسة أقصى ضغط على موردخاي وعلى عزمي بشارة كي يتخليا عن ترشحهما. وهو ما يقومان به في ١٤ مايو/ أيار: فبشارة ينسحب من السباق، من دون أن يدعو إلى التصويت لصالح باراك، وإن كان يؤكد أن حزب العمل قد تعهد بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

للعرب الإسرائيليين. وفي اليوم التالي، يعلن موردخاي انسحابه ودعمه لباراك. أمّا المرشح الصغير الأخير، بيني بيجن، ابن مناحم بيجن، والذي يمثل نزعة المستوطنين القومية الجذرية، فهو ينسحب بدوره. وكان لترشحه قيمة الشهادة وعداوته لنيتانياهو عميقة. وهو يمتنع عن إعطاء توجيه بانتخاب أحد لمنصب رئيس الوزراء. ويتهم الليكود باراك بالتحالف مع عدو إسرائيل، بشارة، وبالرغبة في تشكيل حكومة «عربية – يسارية» مستعدة لخلق دولة فلسطينية «على أطراف تل أبيب». فينفي مرشح حزب العمل عقد صفقة مع النائب العربي.

وفي ١٧ مايو/ أيار، يفوز باراك في الجولة الأولى بأغلبية مريحة: ١ ٧٩٠ ٠٢٠ صوتًا، أي بنسبة ٥٦,١% ممن أدلوا بأصواتهم. وحتى من دون تصويت العرب لصالحه، كان ليحصل على الأغلبية المطلقة. ويتحول الانتخاب لمنصب رئيس الوزراء إلى استفتاء لصالح أو ضد شخص بنيامين نيتانياهو، كما يلاحظ ذلك الكاتبُ الإسرائيلي ديڤيد جروسمان:

> كانت شخصية بنيامين نيتانياهو في مركز الحملة الانتخابية وقد حددتها بشكل لم يسبق معرفته في إسرائيل قط. فأحيانًا، كنا نحس بأن المواطنين ليسوا مدعوّين إلى اتخاذ قرار بشأن مواصلة عملية السلام أم لا ؛ أو ليسوا مدعوّين إلى الاختيار بين دولة علمانية وحديثة وحكم ثيوقراطي ظلامي ؛ أو ليسوا مدعوّين أيضًا إلى الحكم على أفعال نيتانياهو وتقصيراته. بل أنهم مدعوون إلى التعبير عن رأيهم في شخصية الرجل نيتانياهو [...].
>
> ففي إسرائيل، تحولت المجادلات بشأن شخصية نيتانياهو إلى نوعٍ من هاجسٍ قومي. وقد ظهر هنا نوع من «عبادة الشخصية» بالمقلوب: كما لو أن هذا اللغز، الذي لم يُحَلُّ قط حتى نهايته الأخيرة والموجود في جذر كينونته، قد زاد من حدة الاهتمام الذي أوليَ له. فإسرائيل كلها قد أحست بالحاجة المنهكة إلى محاولة الكشف عن شخصية هذا الرجل، عن دوافعه وانقلاباته جد المتكررة، وعن طبيعة علاقاته بزملائه وزوجته وطفلته من زيجته الأولى، وعن أكاذيبه التي انفضحت في اليوم نفسه الذي روّجها فيه، وعن وعوده، العديدة والمتناقضة، والتي كان يوزعها بلامبالاة هائلة، بل، على ما يبدو، من دون أن يتساءل كثيرًا عن ضرورة الوفاء بها.
>
> ولا ريب في أن نيتانياهو شخصية موهوبة بل ورائعة، لكن الشعبوية المزعجة التي رافقته كظله هي التي جعلته، في نهاية المطاف، بغيضًا، حتى في صفوف مؤيدي الليكود الأكثر حماسةً.

والأسوأ من ذلك هو أن شخصيته قد بهتت على قلب «الشخصية القوميــة» لإســرائيل نفسها كمجتمع ودولة، وأضفت الشرعية على رذائل معينة عبرت عن نفسها بقوة مريعة، في ظل حكومته: أعراف الكذب والازدواجية التي استهلّها ؛ الاســتهانة المطلقــة بالوعـــود والتعهدات ؛ العبادة المغرورة للقوة، هاجس الصـــورة، والصورة وحدهــا ؛ وهــذا المقــت الغــريب – الانتحاري من نواحٍ معينــة– والذي استثاره نيتانياهو ضد «نُخب» البلد. والحال أن هذه المُنكَرات المعيبة قد زعزعت استقرار المجتمع الإسرائيلي وبثت فيه شــعورًا عميقًــا بالانحطاط والحيرة. وتلك إحدى المفارقات التي ميزت عهده: إن شخصية نيتانياهو قد أنتجت نقيض ما وَعَدَ به السياسيُ نيتانياهو شعبه[٢٨].

الفصل الثالث عشر

إيهود باراك في السلطة

واشنطون، ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩

فيما يلي نص التصريح الذي أعلن فيه الرئيس الأميركي بل كلينتون يوم الخميس عن سلسلة محادثات السلام القادمة بين إسرائيل وسوريا، بعد ٤٨ ساعة من المحادثات في واشنطون:

«خلال الساعات الثماني والأربعين الأخيرة، أنجزت سوريا وإسرائيل خطوة حاسمة على طريق السلام. وسوف يكون هذا الطريق شاقًا إلاّ أنه، بجسارة ومثابرة الطرفين، سوف تكون نتيجة السير فيه مجزيةً لشعب إسرائيل ولشعب سوريا.

«إن رئيس الوزراء باراك ووزير الخارجية الشرع، خلال لقاءاتهما مع وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومعي، قد أتفقا على بذل أقصى الجهود للتوصل إلى السلام بين إسرائيل وسوريا في إطار سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأدنى، قائم على قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وبنود مرجعية مدريد.

«ولأجل هذا الهدف، اتفق رئيس الوزراء ووزير الخارجية على العودة إلى واشنطون لأجل مواصلة المفاوضات بشكل مكثّف اعتبارًا من ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠، أي بعد أسبوعين من الآن. وقد طلبا إلى الولايات المتحدة المشاركة في هذه المفاوضات، وهذا مما يشرّفنا. وقد اتفقا على اتخاذ تدابير للاطمئنان إلى أن هذه المفاوضات سوف تُجرى في مناخ مثمر وإيجابي.

«إننا شهود على بداية جديدة في الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأدنى. وبما أن المفاوضات السورية – الإسرائيلية قد بدأت بداية طيبة، فإن المفاوضات الإسرائيلية – اللبنانية لا بدَّ لها من حيث المبدأ أن تبدأ قريبًا وبما أن الملف الفلسطيني يسير في طريق مناسب، فإن بوسعنا أن نستعد بالفعل لميلاد شرق أدنى جديد ومختلف.

«وكما أشرت إلى ذلك منذ البداية، فإن الطريق سيكون طويلاً. ولا يجب لشيء مما جرى في هذه الساعات الثماني والأربعين الأخيرة أن يدفعنا إلى تصور شيء آخر. لكن

الطرفين قد سلكا هذا الطريق. وقد اتفقا على وجوب عدم التراجع عن السير فيه، وذلك لما فيه صالح جيلنا والأجيال القادمة.

«إنني أتوجه بالشكر إلى رئيس الوزراء وفريقه. وأتوجه بالشكر إلى وزير الخارجية وفريقه. كما أُعرب عن شكري للوزيرة أولبرايت وأعضاء الفريق الأميركي. لقد بذلوا جهدًا شاقًا وإنني لحريصٌ على أن تعرف إسرائيل وسوريا أنه سيكون بوسعهما الاعتماد على الولايات المتحدة في كل مرحلة. شكرًا جزيلاً».

بما يشكل عنصرًا رئيسيًا بالنسبة لتتمة الأحداث، لم يجد انتصار باراك الشخصي صدىً له في مركز حزبه. فبينما حاز حزب العمل ٣٧ مقعدًا في الجهاز التشريعي السابق، لم يعد له سوى ٢٦ مقعدًا. ويعرف الليكود تآكلاً من النوع نفسه، إذ ينتقل من حيازة ٢٧ مقعدًا إلى حيازة ١٩ مقعدًا. والرابح الأكبر هو حزب شاس، الذي ينتقل من حيازة ١٠ مقاعد إلى حيازة ١٧ مقعدًا، حيث يشبه انتخاب هؤلاء النواب استفتاءً حقيقيًا ضد إدانة زعيمه، آريه درعي. وبقية المقاعد جد متفرقة: فميريتز يحوز ١٠ مقاعد (+ ١)، أمَّا حزب يسرائيل باعاليًا (روس شارانسكي) وحزب شينوي (وهو حزب علماني) وحزب الوسط فإن كل واحد منها يحوز ٦ مقاعد. والحال أن اجتماع الطبقات الإثنية مع الخلافات في الآراء بين العلمانيين والمتدينين إنما يزيد من التبعثر، بما يحول دون انبثاق أحزاب حاكمة. وعملية السلام، التي لا تزال معالمها النهائية غائمة، كان دورها أقل إثارة للتشظي من دور الصدام التجابهي بين العلمانيين والمتدينين، الذين يريدون دولة قائمة على الشريعة اليهودية، لا على الديموقراطية. والحالَ أن العلمانيين مبعثرون على اليسار واليمين والوسط وينقسمون حول كل الموضوعات الأخرى (إدارة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وعملية السلام).

وبعد نشر النتائج مباشرةً، يعلن نيتانياهو اعتزاله الحياة السياسية، مؤقتًا على الأقل. فيتولى آرئيل شارون قيادة الليكود بصورة مؤقتة. وسوف يتم تثبيته فيما بعد في هذا المنصب من جانب هيئات الحزب العليا.

والحال أن باراك، في خطاب فوزه، إنما يستظل بظل رابين، الذي يعلن أنه وريثه. وهو يعلن نيته في التحرك بسرعة للانفصال عن الفلسطينيين، مع أربعة خطوط أمنية حمراء: يروشالايم موحَّدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، لا للعودة إلى

خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لا لوجود جيش أجنبي غرب نهر الأردن، الإبقاء على الجانب الأعظم من المستوطنين في كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية. وسوف يخضع أي اتفاق نهائي لاستفتاء عليه.

والردُّ الفلسطينيُّ فوريٌّ: قبل أي مفاوضات، لا بُدَّ من تطبيقِ لاتفاقات واي ولا بُدَّ من تجميد للاستيطان. والحال أن الفلسطينيين، وقد نبهتهم إلى الخطر بالفعل خطاباتُ المرشَّح الانتخابية، إنما يرتابون في رئيس الوزراء الجديد. وترى حماس أنه ما من فارق هناك بين اليمين واليسار الإسرائيليين، وأن الخطاب الإسرائيلي الجديد ليس سوى «خدعة». وتَسعد مصر والأردن لنتائج الانتخابات. أمَّا سوريا ومن ثم لبنان فهما يبديان شكًا عميقًا ويعلنان أنهما سوف يحكمان على السياسة الإسرائيلية الجديدة في ضوء أعمالها.

وعلى أي حال، لا يريد باراك الاتصال بالأميركيين والفلسطينيين إلاَّ بعد تشكيل الحكومة الائتلافية. وهو يعلن استعداده لدراسة اتفاقات واي ويجدِّد تعهده بسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني. والحال أن الجندي الحائز لأعلى الأوسمة في إسرائيل معتز بشخصه ويحوز ثقة كبيرة في نفسه. وهو لا يعتبر نفسه لا صقرًا ولا حمامةً، بل المدافع الأفضل عن أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.

والقانون الإسرائيلي يعطيه مهلة ٤٥ يومًا، أي حتى ٨ يوليو/ تموز، لتشكيل الحكومة. وخلال مشاوراته، يسعى إلى جمع أوسع ائتلاف ممكن. وهذا السعي يستبعد العرب الإسرائيليين، الذين تعتبر أصواتهم مضمونة إذا ما جرى استفتاء على التسوية النهائية. ويرجع إلى الذاكرة أن رابين كان قد اتُّهِمَ بأنه حكَمَ استنادًا إلى أقلية من الأصوات اليهودية. لذا يجري عرض مكانة مهمة على الليكود في الحكومة القادمة. ويُشارُ بشكلٍ واضح في المشاورات إلى أن من غير الوارد «خنق» الاستيطان. وإذا كان بالإمكان الحفاظ على قدر من الغموض فيما يتعلق بشروط التسوية النهائية، فإن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بمسائل المجتمع. وهناك خطر اتضاح صعوبة، بل استحالة، قيام تعايش بين العلمانيين والمتدينين. وبقاء آريه دِرعي في قيادة حزب شاس غير مقبول بالنسبة للشركاء الآخرين في الائتلاف القادم. وإذا كانت مسألة مشاركة شاس في الحكومة ترتبط على نحو قاطع بمصير زعيمه من حيث قرار القضاء بشأنه، فإنها تتقاطع إلى حد بعيد مع

التعارض الموجود بين اليهود السيفارديين واليهود المنحدرين من أوروبا (الأشكيناز و«الروس»).

وخلال فترة الانتقال، يوسّع نيتانياهو بعشرة كيلومترات مربَّعة مستوطنة معالي أدوميم، التي تصبح متاخمةً لبلدية القدس الكبرى. وعبثًا يحاول التذكير بأنه لا يفعل سوى اتباع خطة التوسع الحضري المعتَمَدَة في عهد حكم رابين. ويمتنع باراك عن اتخاذ موقف علني بشأن الموضوع قبل توليه منصبه. ولا بُدَّ من قول إنه يوافق على مبدأ هذا الإجراء الذي يميل إلى تقسيم الضفة الغربية إلى نصفين ؛ وما يحرجه هو التوقيت الذي وقع عليه الاختيار لا أكثر. وتستغيث السلطة الفلسطينية من هذا الإجراء بالأميركيين، الذين يديرون لها الأذن الصماء. ويجري تنظيم تظاهرات في القدس. فيتم قمعها بقسوة. وتضربُ الشرطةُ فيصل الحسيني. وفي ٣ يونيو/ حزيران، يتم تنظيم «يوم غضب» ضد الاستيطان. ويلقى أحد الفلسطينيين مصرعه.

وفي لبنان، وحيال تكثيف هجمات حزب الله، يعلن جيش لبنان الجنوبي أنه مضطر إلى الجلاء عن جيب جزّين، الذي احتلُّ في عام ١٩٨٥ والذي لا يشكل، من الناحية الرسمية، جزءًا من المنطقة الأمنية. وقد أعطت الحكومة الإسرائيلية موافقتها على ما قد يظهر بوصفه المرحلة الأولى لانسحابٍ شاملٍ. وفي أواخر مايو/ أيار، تبدأ الميليشيا في إزالة منشآتها. وينزعج المجتمع الدولي من خطر وقوع أعمال انتقامية بعد الانسحاب. وأعمال العنف الرهيبة التي كانت قد وقعت خلال الانسحاب الإسرائيلي في عام ١٩٨٤ لا تزال ماثلةً في ذاكرة الجميع. فتتمسك الدولة اللبنانية وحزب الله بموقف قانوني. فأفراد جيش لبنان الجنوبي الذي قد يبقون في منطقة جزّين سوف يحالون إلى المثول أمام المحاكم اللبنانية، إلاَّ أن من غير الوارد، على الرغم من التحذيرات الإسرائيلية، منع المقاومة الإسلامية من القيام بعمليات انطلاقًا من هذه الأرض المحرَّرة. وإذا ما قام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة السكان المدنيين، فسوف تكون هناك الإطلاقات المعتادة لصواريخ على الجليل.

ويحدث الانسحاب تحت نيران حزب الله، بينما يتدخل سلاح الجو الإسرائيلي لحماية رجال الميليشيا، الذين يغادرون المدينة في ٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٩.

ويسلم مائتان منهم أنفسهم للسلطات الرسمية اللبنانية. ويذهب رئيس الوزراء اللبناني ثم رئيس الجمهورية إلى المكان، حيث يتم استقبالهما في أجواء فرحة شعبية. ودرس الحدث واضح: فبمجرد إعلان قرار الانسحاب، يستحيل تنفيذه بشكل تدريجي. والضغط الذي يمارسه حزب الله يحتِّمُ رحيلاً متسارعًا مع تَخَلٍّ عن معدات عسكرية.

وتتصرف الدولة اللبنانية والمقاومة الإسلامية بذكاء باستخدام المحاكم. فرجال الميليشيا الأقل تورطًا يُعاقَبون بالحبس لبضعة أشهر، بل بعقوبات أخفّ من ذلك أيضًا. وما يبقى من جيش لبنان الجنوبي طاله الضعف البالغ، لأن باراك أكد قرب الجلاء عن جنوبي لبنان ولأن كل رجال الميليشيا يتساءلون عمّا يدخره المستقبلُ لهم.

وعلى الرغم من الدعوات الأميركية إلى «هدنة»، ترجع المعارك إلى الجنوب اللبناني. ويتعرض الجليل للقصف لدى كل خسارة مدنية في صفوف السكان اللبنانيين. فيشعر سكان شمالي إسرائيل بأنهم رهينة للنزاع اللبناني. وفي ٢٤ يونيو/ حزيران، تنخرط حكومة نيتانياهو في تصعيد، فتضرب البنى التحتية المدنية اللبنانية، وبينها محطة كهربائية في محيط بيروت وجسور على الطرق. وحصيلة هذا الاشتعال للعنف عشرة قتلى لبنانيين وقتيلان إسرائيليان.

وبعد ثلاثة أسابيع من المشاورات، يصبح واضحًا أن الأحزاب السياسية تفضِّلُ التمسك بمواقفها الإيديولوجية على إجراء المواءمات الضرورية لتشكيل ائتلاف واسع. وفي نهاية المطاف، يؤدي تنحي آريه درعي في ١٥ يونيو/ حزيران إلى إزالة واحدة من العقبات الرئيسية. ويبقى توزيع المناصب الوزارية، وهو ما لا يُعَدُّ أهون مسألة وذلك بحكم الطموحات الشخصية، ناهيك عن منصب وزير الداخلية الرئيسي، والذي كان يحتفظ به في هذه الأعوام الأخيرة حزبُ شاس ويطالب به الروس. ويلعب باراك على تشظي الحياة السياسية، مهدّدًا المتدينين بعقد شراكة مع الليكود ومستخدمًا التهديد المقابل حيال القوميين.

ويسمح انتهاء حرب كوسوفو في منتصف يونيو/ حزيران بالأمل في انخراط أميركي أكبر في عملية السلام، ويبعث الأسد بإشارة إيجابية بإجراء مقابلة صحافية مع الصحافي البريطاني باتريك سيل، يصف فيها باراك بأنه «رجل قويٌّ ونزيه»

«يتمتع بكل جلاء بتأييد واسع» و«من الواضح أنه يريد التوصل إلى سلام مع سوريا»(×). وهذا تغير أكيد يدل على وجود رغبة حقيقية في السلام في إسرائيل. ويتمسك الرئيس السوري بمطالبته باستئناف المفاوضات من حيث ما آلت إليه. ويردُّ باراك على الصحافي نفسه بأن سوريا بلد قوي ومستقل وقادرٌ يُعَدُّ الوفاق معه السبيل الوحيد لبناء سلام راسخ وشامل في الشرق الأدنى.

وفي أواخر يونيو/ حزيران، ترتسم معالم الائتلاف الجديد. فهو سوف يكون تجمعًا كبيرًا يشمل ميريتز وحزب العمل وروس شارانسكي والوسطيين والأحزاب الدينية الثلاثة، ومن بينها حزب شاس، الذي اضطر إلى التضحية بزعيمه آريه درعي. وهكذا سيتمتع باراك بأغلبية كبيرة قوامها ٧٥ مقعدًا من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، علاوة على النواب العرب،ـ المفترض أن يصوتوا لصالح الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات الرئيسية.

ويتم إعلان قوام الحكومة في ٥ يوليو/ تموز: سوف يكون باراك رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع (علاوة على أربع حقائب وزارية أخرى، بينها حقيبة وزارة الزراعة، بصفة مؤقتة على الأقل)، وسوف يكون ديڤيد ليڤي وزيرًا للخارجية وشلومو بن عامي وزيرًا للأمن الداخلي، بينما سيكون شارانسكي وزيرًا للداخلية (وهذا مطلب قديم للروس)، وسيكون بيلين وزيرًا للعدل وشيمون بيريز وزيرًا للتعاون الإقليمي وموردخاي وزيرًا للنقل ويوسي ساريد (ميريتز) وزيرًا للتعليم. وقد نالت الأحزابُ الدينيةُ الإبقاء على الوضع القائم، وهو وضع مناسب لها. ويجري تهميش الفريق القديم لعملية السلام، إذ يود باراك تركيز الجانب الرئيسي من المفاوضات بين يديه. كما أنه قد عيَّن بالأحرى في مناصب المسؤولية رجالاً يدينون له بالولاء، ما أدى إلى استثارة قدر من السخط في صفوف الحرس القديم في حزب العمل.

وتتم الموافقة على الحكومة الجديدة من دون مشكلة، في ٧ يوليو/ تموز، بأغلبية ٧٥ صوتًا في مقابل ٢٩ صوتًا وامتناع ١١ نائبًا عن التصويت.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

استئناف العملية الديبلوماسية

يدرك باراك أن هناك ترقبات له على المسرح الدولي. وهو يود التصرف بسرعة وقوة، بوصفه رجلاً منبثقًا من قوات الجيش الخاصة. وفي خطاب تنصيبه، استعاد تعبير «سلام الشجعان»، الصادر من الخطاب الديجولي والذي استخدمه عرفات والأسد. وهو «يمد اليد» إلى القادة العرب من دون أن يحدّد الأولويات في الملفات التي يجب تناولها. وقبل ذهابه إلى الولايات المتحدة، يلتقي بالتعاقب مع مبارك وعرفات وعبد الله الثاني. وهو يبدي رغبته في تنحية اتفاقات واي لأجل الانتقال مباشرةً إلى المفاوضات النهائية، حيث يتوجب التوصل إلى اتفاقٍ – إطار في غضون خمسة عشر شهرًا. فيبدي الفلسطينيون خيبة أملهم ويتمسكون بموقفهم، وهو تطبيق الاتفاقات والتفاوض في الوقت نفسه على الوضع النهائي. على أن الرئيس الفلسطيني يحرص، في العلن، على إبداء تفاؤله.

وفي الولايات المتحدة، تعَدُّ رغبة هيلاري كلينتون في الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك عنصرًا جديدًا. ومن المؤكد أن السيدة الأولى كانت قد أعربت، في السابق، عن تحبيذها لقيام دولة فلسطينية، إلاَّ أن عليها إرضاء الناخبين اليهود المهمين في دائرتها القادمة. لذا تؤكد الآن علنًا أن القدس هي العاصمة الأبدية والموحَّدة لإسرائيل وتعبر عن تأييدها لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. ومن المؤكد أن هذا موقفها الشخصي، لكن زوجها مدين لها بما يكفي لكي يراعي مصالحها.

وفي ١٤ يوليو/ تموز ١٩٩٩، يصل باراك إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية لستة أيام. وهو يعبر عن نيته في التعامل مباشرةً مع الرئيس الأميركي، متخطيًا وزيرة الخارجية ودينيس روس. فيقضي يوم ١٥ مع كلينتون، موضحًا له رغبته في التعامل فورًا مع المفاوضات بشأن الوضع النهائي، ويؤكد رفضه لانسحابٍ إسرائيلي كامل من الجولان. ويتأثر الرئيس لإصرار محاوره على التوصل إلى حل قبل انقضاء الولاية الرئاسية الأميركية. وينزعج كلينتون، في دخليته، من هشاشة الائتلاف الحاكم الإسرائيلي ومن خطر إعادة تفاوض على اتفاقات واي. وقد يكون بوسع عرفات خلق عراقيل. فالفلسطيني لا يعتبر باراك وريث رابين، بل مُواصِلَ عمل نيتانياهو[1].

وفي اليوم التالي، يتباحث باراك مع أولبرايت وروس ويوضح لهما أنه، لكي يحافظ على ائتلافه الواسع، لا بُدَّ له من التفاوض من موقع قوة، أي ألاَّ يقدِّم منذ البداية ما قد يبدو على أنه تنازلات. فيحذره محاوراه: إن الخطر هو إثارة نفور السوريين والفلسطينيين في التوّ والحال. ومن المفترض وجوب إيجاد قناة سريّة للتواصل مع عرفات لأجل طمأنته وتقديم «مُحليّات» (*sweeteners*) له لجعله يصبر. أمَّا فيما يتعلق بسوريا، فإن روس يبحث عن مساوٍ لـ «وديعة» رابين، يمكن أن يكون على سبيل المثال انسحابًا إسرائيليًا ليس من شأنه تهديد الوصول إلى موارد الجولان المائية.

ويؤثر باراك على محاوريه بصوغه تكلفة السلام على شكل أرقام: ٢٣ مليار دولار لإسرائيل، تضاف إليها ١٠ مليارات كضمانات بنكية، و ٥ مليارات للفلسطينيين ومبلغ مهم للسوريين لدفعهم إلى تحويل اتجاههم صوب الولايات المتحدة. والحال أن كلينتون، وقد استشير في الأمر، إنما يرى أن ذلك ليس مستحيلاً إذا ما تم التوصل بالفعل إلى السلام، وعندئذ فقد يكون من المستحيل أن يعترض الجمهوريون على ذلك.

والحال أن رغبة باراك في إقامة علاقات متميزة مع كلينتون، الذي تعهد بمقابلته كل أربعة أشهر، إنما لا تُسرُّ بالطبع أولبرايت، وبالأخص روس. وتترافق هذه الرغبة من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي مع طلبٍ بالعودة إلى دورٍ أميركي كمجرد مُسَهِّلٍ، وليس بعد كوسيطٍ وحَكَمٍ، وهو الموقع الذي تم الفوز به في عهد نيتانياهو. وهكذا فقد شدَّد باراك على أن مراقبة وكالة الاستخبارات المركزية لتطبيق الاتفاقات يجب أن تتوقف. والحق إن كشف الحساب الإسرائيلي في هذا المجال سيء للغاية(٢).

وبما أن عرفات قد أبدى علامات انزعاجٍ حيال تقارب إسرائيلي – أميركي على هذه الدرجة من الوضوح، فإن كلينتون يتولى طمأنته هاتفيًا على جدية نوايا باراك، ويؤكد هذا الأخير في العلن التزامه باحترام اتفاقات واي.

وكان من المفترض أن يلتقي باراك بعرفات في ٢٤ يوليو/ تموز، لكن موت الحسن الثاني عشية اللقاء يؤدي إلى اضطراب المواعيد. ويتعين على الرجلين الذهاب إلى الرباط لحضور الجنازة، المقرَّر أن تتم في ٢٥ يوليو/ تموز. والحال

أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إنما تستقبله الوفودُ العربية استقبالاً حسنًا. بل إن الرئيس الجزائري بوتفليقة، الشهير بأنه جذريٌّ، يتحدث إليه أمام عدسة التليفزيون الإسرائيلي، لكن حافظ الأسد امتنع عن المجيء، إمَّا لدواعٍ صحية أو لكي لا يضطر إلى التحدث مع باراك. والحاصل أن غيابه إنما يعتبر نذير شؤم.

ولا يدور اللقاء بين عرفات وباراك في إيرز، في ٢٧ يوليو/ تموز، على ما يرام. فالفلسطيني يرفض أي تأجيل لتنفيذ اتفاقات واي. ويتم الاتفاق على وجوب مناقشة وفدي الطرفين لهذا الموضوع في الأسبوع التالي[٣]. وفي بداية شهر أغسطس/ آب، تبدو الأزمة جلية. إذ تقترح إسرائيل القيام في شهر أكتوبر/ تشرين الأول بانسحابٍ جزئي، بينما يطالب الفلسطينيون بتنفيذ كل التعهدات. فيتهمهم باراك بالجمود. وهم لا يستوعبون رؤيته في الأمد الطويل: فهو لو سَلَّم كل الأراضي التي وعدت اتفاقات واي بتسليمها، فإن المستوطنات اليهودية سوف تجد نفسها من جديد محصورة في داخل الضفة الغربية، بما يخلق نقاط صدام محتملٍ قد يعرِّضُ للخطر التوصل إلى اتفاق نهائي. وبعبارة أخرى، فإن تطبيق الاتفاقات قد يجازف بتهديد تماسك الأغلبية الحاكمة. وفي الوقت نفسه، يرى الطرف الإسرائيلي أن تطبيق اتفاقات واي إنما يعني ضياع العناصر الرئيسية بالنسبة للصفقة النهائية: ومن المفترض أن الفلسطينيين يطبقون «تاكتيك السلامي»[×]، إذ يحرمون الإسرائيليون تدريجيًّا من أوراقهم الرابحة.

ويحزن روس لعجز باراك عن عرض «مُحليّات» حقيقية من أجل كسب الوقت. لكن أولبرايت تستجيب لحثِّ هذا الأخير لها على تأخير مجيئها إلى الشرق الأدنى، بينما من شأن الفلسطينيين أن يأملوا في أن الدبلوماسية الأميركية قد ترغم الإسرائيليين على احترام تعهداتهم. ولمحاولة تحسين الموقف، يُرتِّبُ روس لقاءً سريًّا لفريقي المفاوضين الأميركي والإسرائيلي في زيورخ في ٨ و ٩ أغسطس/ آب. فيجري في البداية تناول الملف الفلسطيني. ويسعى روس إلى إفهام الإسرائيليين أن اتفاقًا «يشكل خصمًا من اتفاق واي» (*Wye minus*)، أي أقل من التعهدات المتَّخَذَة، لن يكون موضع قبول من جانب الفلسطينيين. وإذا كان لا بُدَّ حقًّا من كسب الوقت، فإن من الواجب عندئذ اقتراح اتفاقٍ «يشكل إضافة إلى اتفاق

(×) الحصول التدريجي على شرائح من المكاسب. ـ م.

واي». فيتمسك محاوروه بمواقفهم: التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق – إطار من شأنه السماح بدمج الانسحابات المرتقبة في التسوية النهائية. وإذا ما تم التوصل إلى ذلك، فسوف يتم عندئذ تطبيق اتفاقات واي. ويجب على الفلسطينيين التمكن من الانتظار.

وفيما يتعلق بسوريا، يعاود روس الهجوم: لا بُدَّ بالفعل من حافز لدفع الأسد إلى استئناف المفاوضات، أي لا بُدَّ من «وديعة» رابين الشهيرة أو ما يساويها. فيؤكد الإسرائيليون أن هناك مؤشرات تشير إلى أن الأسد قد يرضى بما هو أقل من انسحاب إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ولدى سؤالهم عن هذه المؤشرات، يظلون غامضين فيما يتعلق بهذه المعلومات. ويجري طرح صيغة غامضة مفادها أن سوريا قد تسترد جزءًا لا بأس به من الجولان، من دون إعطاء تحديدات دقيقة فيما يتعلق بالخطوط.

وعلى أثر لقاء زيورخ، نجد أن فريق المفاوضين الفلسطينيين، والذي يقوده لا يزال صائب عريقات، والفريق الإسرائيلي، الذي يقوده جلعاد شير، وهو حقوقي قريب من باراك، إنما يستأنفان أعمالهما. ويجري إطلاع الأميركيين هاتفيًّا على نحو متواصل بما يدور. وفي الوقت نفسه، يتحرك المصريون كوسطاء. وتتميز المناقشات بالحدَّة. فالحكومة الإسرائيلية ترفض تعديل موقفها بشأن السجناء وتتمسك بالمبدأ جد التقييدي الذي حدَّده نيتانياهو. وتدور مماحكات حول المعنى الذي يجب أن يُعطى لتعبير «الاتفاق – الإطار» ويثور نزاع حول مفهوم الوضع القائم، والذي لا بُدَّ، من وجهة نظر الإسرائيليين، أن يحول دون إعلان عرفات من جانب واحد للاستقلال، بينما لا بُدَّ له، من وجهة نظر الفلسطينيين، أن ينطوي على تجميد للاستيطان. إلاَّ أنه يتم إحراز تقدم فيما يخص الملفات الأخرى التي تُعَدُّ اتفاقات واي معنية بها، خاصة الملفات المتصلة بحركة الفلسطينيين. والحال أن وصول وزيرة الخارجية الأميركية في مستهل سبتمبر/ أيلول إنما يشكل موعدًا نهائيًّا لعقد اتفاق. ويتم التفاهم على توقيع الاتفاق خلال المرحلة المصرية في جولة مادلين أولبرايت.

وفي ١٠ أغسطس/ آب، يقوم سائق سيارة فلسطيني بالانقضاض بسيارته مرتين على مجموعة من الجنود الإسرائيليين، ما يؤدي إلى سقوط عدة مصابين،

قبل قتله. وفي اليوم نفسه، يصاب إسرائيليٌّ بطلقات رصاص في الضفة الغربيـــة. وكان مستوطنان قد لقيا المصير نفسه في الأسبوع السابق. وهذا يؤدي إلى الخوف من استئناف للهجمات مرتبط باستئناف عملية السلام، على الــرغم مـــن أن هــذه الهجمات يبدو أنها من فعل أشخاص يتصرفون بشكل فردي. ويؤكد باراك عزمـــه «وضع حدٍّ للإرهاب، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية». وهو يدلي بهذا الاعتراف:

بإمكاننا توقع قيام عناصر جذرية معارضة لعملية السلام بمحاولـــة ارتكـــاب هجمـــات أخرى على المدنيين الأبرياء بهدف جرّ هذه العملية إلى مأزق.

وتردُّ السلطة الفلسطينية على هذه التصريحات ردًّا إيجابيًّا.

وفي الوقت نفسه، تنطرح مسألة الأماكن المقدَّسة في القدس من جديد. فالوقف الذي يدير الحرم الشريف يضطلع بأعمالٍ من دون أن يطلب أولاً تـــصريحًا مـــن هيئة الآثار في إسرائيل، ما يُعادلُ رفضًا للاعتراف بالسيادة الإســـرائيلية. وهـــذه الأعمال محظورة، إلاّ أنه، حتى بالنسبة للمسموح لهم، تنطرح مسألةُ حفظ الآثـــار، التي من المفترض أنها ترجع إلى زمن الهيكل الثاني.

وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، ترجع الخلافات بين العلمـــانيين والمتـــدينين حول مسألة مراعاة السبت اليهودي. فيتم التوصل إلى حلٍّ وسط بالنـــسبة للمهـــام الأكثر إلحاحًا بالنسبة للمصلحة العامة: اللجوء إلى عمال غير يهود.

وتتواصل الحرب منخفضة الكثافة في الجنوب اللبناني، بين هجمات حزب الله وعمليات القصف الإسرائيلية. وفي ١٧ أغسطس/ آب، يلقى ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم، هم أول من يلقون حتفهم منذ صعود بـــاراك إلـــى الـــسلطة. وتحتـــدم المعارك في الأيام التالية. وفي الأول من سبتمبر/ أيلول، وعلى أثر مصرع ثلاثـــة من رجال ميليشا جيش لبنان الجنوبي، يقصف الإسرائيليون قرى مجاورة للمنطقـــة الأمنية ويُسقطون ضحايا مدنيين، ما يستثير أعمالاً انتقامية من جانـــب حـــزب الله تستهدف الجليل.

اتفاق شرم الشيخ

في الأول من سبتمبر/ أيلول هذا نفسه، تتواصل المفاوضـــات الإســـرائيلية – الفلسطينية، عشية وصول مادلين أولبرايت. وتظل الصعوبة الرئيسية هـــي مـــسألة

إخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين. ويتبارى الطرفان في اللعب على ضيق الوقت وتعلن الحكومة الإسرائيلية فشل المفاوضات. والحال أن اغتيال متنزهين إسرائيليّين إنما يؤدي إلى تعقيد الموقف، فالشرطة الإسرائيلية ترى أن مصرعهما يتميز بطابع سياسي لا شك فيه. وهكذا يُلقي المصريون ودينيس روس بكل ثقلهم السياسي لأجل التوصل إلى اتفاق. ولا بُدَّ في نهاية المطاف من أن تتدخل مادلين أولبرايت وتجري جولة مكوكية بين الطرفين. وبعد الارتياح إلى العرض المسرحي الذي أراد به كل طرف إظهار مدى دفاعه عن مصالحه، يتم التوصل إلى نصٍّ نهائي يجري توقيعه في ليلة ٤ – ٥ سبتمبر/ أيلول في شرم الشيخ من جانب باراك وعرفات. ويوقع عبد الله الثاني ومبارك وأولبرايت على النصّ بالأحرف الأولى كشهود على المذكِّرة. وهو يحمل رسميًا تاريخ الرابع من سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩.

والهدف من المذكِّرة هو تطبيق جميع الاتفاقات الموقَّعة منذ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣[٤].

ويجري التشديد بالدرجة الأولى على المفاوضات بشأن الوضع الدائم والتي يجب أن تفضي إلى تطبيق القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨:

ج. سوف يعمل الطرفان جاهدين بإصرارٍ على عقد اتفاقِ – إطارٍ بشأن كل المسائل المرتبطة بالوضع الدائم في غضون خمسة أشهر تبدأ اعتبارًا من استئناف المفاوضات بشأن الوضع الدائم.

د. سوف يعقد الطرفان اتفاقًا شاملاً بشأن كل المسائل المرتبطة بالوضع الدائم في غضون سنة واحدة تبدأ اعتبارًا من استئناف المفاوضات بشأن الوضع الدائم.

هـ. سوف يجري استئناف المفاوضات بشأن الوضع الدائم بعد تنفيذ المرحلة الأولى لإخلاء سبيل السجناء والمرحلة الثانية لإعادتي الانتشار الأولى والثانية اللاحقتين، وفي موعدٍ أقصاه ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩.

ويجري تحديد جدول زمني جديد لإعادات الانتشار:

يتخذ الطرف الإسرائيلي التعهدات التالية فيما يتعلق بالمرحلتين الأولى والثانية لإعادات الانتشار اللاحقة:

أ – ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩، نقل ٧% من الأراضي من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ب ؛

ب – ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩، نقل ٢% من الأراضي من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ ونقل ٣% من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ب ؛

ج – ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠، نقل ١% من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ألف ونقل ٥,١% من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ.

وسوف تقوم لجنة مختلطة بإعداد قائمة بأسماء السجناء الذين يتعين إخلاء سبيلهم:

ج. سوف تجري المرحلة الأولى لإخلاء سبيل السجناء في ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ وسوف تتعلق بـ ٢٠٠ سجين. وسوف تتم المرحلة الثانية لإخلاء سبيل السجناء في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩ وسوف تتعلق بـ ١٥٠ سجينًا.

د. سوف توصي اللجنة المختلطة بأسماء أخرى لسجناء يتعين إخلاء سبيلهم وسوف يخضعون للسلطات ذات الاختصاص عبر لجنة المتابعة والتوجيه.

هـ. سوف يعمل الطرف الإسرائيلي جاهدًا على إخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين قبل رمضان القادم.

أمّا اللجان المختلطة المختلفة التي نصت عليها الاتفاقات فسوف تستأنف أو تواصل نشاطاتها في موعد أقصاه ١٣ سبتمبر/ أيلول.

وسوف يجري إيجاد طرق مرور آمنة بين غزة والضفة الغربية. وبالإمكان أن تبدأ أعمال بناء ميناء غزة اعتبارًا من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩:

ج. ميناء غزة البحري حالة خاصة، شأنه في ذلك شأن مطار غزة، لأنه يقع في منطقة تعود المسؤولية عنها إلى الطرف الفلسطيني ولأنه طريق مرور دولي. وترتيبًا على ذلك، فمع عقد بروتوكول مشترك يتعلق بالميناء البحري، فإن كل النشاطات والأحكام المتصلة ببناء الميناء يجب أن تكون متماشية مع بنود الاتفاق المرحلي، خاصةً البنود المتصلة بطرق المرور الدولي، على نحو ما صيغت في البروتوكول المتعلق بمطار غزة.

وفيما يتعلق بالأمن:

أ. سوف يتصرف الطرفان بما يتماشى مع الاتفاقات الأسبق لضمان التعامل الفوري والكفء والفعال مع أي حادث ينطوي على تهديدٍ أو عملٍ أرهابي، أو على عنف أو تحريض على العنف، سواء كان من فعل فلسطينيين أم من فعل إسرائيليين. ولأجل هذا الهدف، سوف

يتعاونان لتبادل المعلومات وتنسيق السياسات والنشاطات. وسوف يتولى كل طرف الردّ فوراً وبكفاءة حال وقوع أو حال وجود خطر وقوع عمل من أعمال الإرهاب أو العنف أو التحريض على العنف، وسوف يتخذ كل التدابير الضرورية لمنع هذا الحادث.

ب. بما يتماشى مع الاتفاقات الأسبق، يتعهد الطرف الفلسطيني بتولي مسؤولياته في الشأن الأمني وفي التعاون في تحقيق الأمن والتزاماته الجارية، إلى جانب المسائل الأخرى المنبثقة عن الاتفاقات الأسبق، وخاصة الالتزامات التالية المنبثقة عن منكرة واي ريفر: ١. مواصلة برنامج جمع الأسلحة غير المرخّصة والإبلاغ عن هذا الموضوع ؛ ٢. توقيف المشتبه بهم والإبلاغ عن هذا الموضوع ؛ ٣. تسليم الطرف الإسرائيلي قائمة بأسماء رجال الشرطة الفلسطينيين في موعد أقصاه ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩ ؛ ٤. بدء فحص القائمة من جانب لجنة المتابعة والتوجيه في موعد أقصاه ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩(×).

أمّا توقيع الاتفاق، والذي رحبّ به المجتمع الدولي، فهو يتأثر بوقوع هجومين، في طبريه وفي حيفا، يؤديان إلى سقوط ثلاثة أشخاص ضحايا. وسرعان ما يتكشف أن واضعي القنابل عربٌ إسرائيليون. وهذا الهجوم الأخير يبرئ السلطة الفلسطينية، التي شجبت هذه الأعمال بقوة. وبالمقابل، تنزعج الحكومة الإسرائيلية من خطر السخط المتنامي بين صفوف سكان إسرائيل العرب ومن خطر انغراسٍ محتملٍ لحماس في هذه الأوساط.

والحال أن اتفاق شرم الشيخ إنما تصدق عليه الحكومة، ثم يصدق عليه الكنيست، إلاّ أنه في الوقت نفسه، وبالنظر إلى التهديد الذي تمثله الهجمات، يجري فرض الإغلاق على الأراضي المحتلة خلال الأعياد اليهودية في سبتمبر/ أيلول. وتبدأ الموجة الأولى لإخلاء سبيل السجناء في ٩ سبتمبر/ أيلول وتشمل ١٩٩ سجيناً. وشروط إخلاء السبيل هي الوعد بالتخلي عن العنف، وعدم سبق التورط في قتل إسرائيليين، وعدم الانتماء إلى حماس وإلى حركة الجهاد الإسلامي، وعدم كون من يُخلى سبيله من المقيمين في القدس، وأن تكون الأعمال المجرَّمة قد ارتكبت قبل توقيع اتفاقات أوسلو. ويستقبل السكان الفلسطينيون المحتجزين المفرج عنهم بوصفهم أبطالاً.

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

أمّا نقل نسبة الـ ٧% من الضفة الغربية إلى خانة المنطقة ب فهو يبدأ في ١٠ سبتمبر/ أيلول.

وفي ١٣ سبتمبر/ أيلول، يجري بدء أعمال اللجنة الرامية إلى التفاوض على الوضع النهائي. ويقود محمود عباس الوفد الفلسطيني. والاجتماع طقس بروتوكولي يعيد فيه كل طرفٍ التذكيرَ بمبادئه الأساسية. وفي اليوم التالي، يعلن باراك عن أوسع تعزيز لكتلة المستوطنات القريبة من القدس، ما يعتبره الفلسطينيون، مُحقِّين، عملاً استفزازيًا. ويردُّ عرفات بأن توسيع الاستيطان سيقتل عملية السلام.

وفي الأيام التالية، يذكِّرُ الفلسطينيون بأنهم، عندما يشيرون إلى الضفة الغربية، فإنهم يدرجون فيها القدس الكبرى ؛ ومن ثم، فإن الانسحاب الإسرائيلي الفعلي لا يزيد عن ٦,٥% ولا يصل إلى نسبة ٧%.

وفي ١٦ سبتمبر/ أيلول، يلتقي عرفات بباراك. ولا يحرز الرجلان تقدمًا ملحوظًا، فهما لا يتوصلان إلى إقامة علاقات شخصية، خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد رابين. على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مُدركٌ لأهمية الرهانات. وفي أحاديث صحافية أدلى بها للصحافة الألمانية بمناسبة أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي إلى برلين، يحذِّرُ من أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية، فإن العدَّ التنازلي في اتجاه اشتعالٍ جديدٍ للعنف سوف يبدأ. ويجب وقف ذلك، مهما كانت قسوة هذه المهمة:

> عليـ [illegible] إذا كنا نريد العيش في تحضيرٍ دائم للحرب أو ما إذا كنا نريد ضمان السلم.

وهناك دومًا خطر نشوء وضع كوضع البلقان. ونافذة الفرصة المفتوحة حاليًا لن تدوم إلى الأبد.

لكن الفلسطينيين، في الاجتماعات المختلفة للّجان، إنما يصطدمون بما يسمونه بـ«لاءات» باراك «الأربع»: لن يتم تقسيم يروشالايم وسوف تظل كتل المستوطنات في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية ولن تكون هناك عودة إلى حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ولن يكون هناك من حق للاّجئين الفلسطينيين في العودة إلى إسرائيل.

وبحكم هذا، تدور أعمال اللجان في الفراغ. ويرفض الفلسطينيون اقتراض تسوية مؤقتة من شأنها أن ترجئ إلى موعد لاحق حل المسائل الأكثر صعوبة: مسائل الحدود واللاجئين والقدس. وهم لا يوافقون على مهلة للوفاء بالتعهدات الأخيرة المنصوص عليها في اتفاق واي للسماح بالتعامل، على نحو متزايد، مع التسوية النهائية. فالحال أنهم لا يرون أي شيء في الأفق. وهم يرتابون بالفعل في باراك بحكم معارضته لأوسلو I وأوسلو II وبحكم تكثيف الاستيطان منذ وصوله إلى السلطة ؛ وهم يشتبهون الآن، محقين، بأنه يريد الإعلاء من شأن الخيار السوري.

ومنذ استئناف المفاوضات، يصبح الضعف المؤسسي للسلطة الفلسطينية صارخًا. فعرفات يجمع كل شيء في يديه، من أتفه التفاصيل إلى المسائل الجوهرية. والمفاوضون الفلسطينيون تعوزهم الاستعدادات. ومعارفهم القانونية قاصرة. وعلى وجه الاستعجال، يجري تجنيد خبراء حقوقيين من صفوف الدياسبورا الفلسطينية. وخلال صيف عام ١٩٩٩، وافق الاتحاد الأوروبي على تمويل برنامج لمعهد آدم سميث بلندن، مهمته تزويد المفاوضات الدولية بمستشارين حقوقيين. وتلك بداية الـ Negotiations Support Unit (NSU) [وحدة دعم المفاوضات]، التي يثبت تمويلها الخارجي هشاشة السلطة الفلسطينية. ثم إن هؤلاء المستشارين لا يمكنهم الإقامة في فلسطين إلاّ بتأشيرات سياحة، ما يعرضهم دومًا لخطر طردٍ تأمرُ به الحكومةُ الإسرائيلية. وينكب المستشارون على العمل مستبسلين ويكتشفون الفوضى البيروقراطية الرهيبة المترتبة على أساليب عرفات في العمل.

الخيار السوري

حاول نيتانياهو، خلال ولايته، فتح قناة سرية للاتصال مع دمشق. وفي تلك المرة، حاول الأسد، بشكل استثنائي، دخول التجربة. والحال أن رجل الأعمال والسفير السابق رونالد لودر، الصديق الشخصي لرئيس الوزراء الإسرائيلي، قد وافق على القيام بدور الوسيط. وفي عام ١٩٩٨، ذهب في عدة مناسبات إلى العاصمة السورية وأجرى اتصالات على أعلى مستوى. ولم تكن إدارة كلينتون قد أُبلغت بهذه التحركات. على أن الحكومة السورية أخذت هذه المحاولة مأخذ الجد، إلى درجة أنها درست صيغة أولية لمعاهدة سلام.

وكما كان بالإمكان توقع ذلك، يأتي الفشل من المسألة الترابية. وكان نيتانياهو عاجزًا عن تقديم خريطة دقيقة للانسحاب الإسرائيلي. إذ كان من شأن آرئيل شارون أن يعترض على نقل وثيقة كهذه، من المفترض أن تشكل إلزامًا للسياسة الإسرائيلية(٥). وكانت مفاوضة من النوع نفسه قد جرت بين إسرائيل وسوريا عبر وساطة ميجيل موراتينوس، المبعوث الأوروبي إلى الشرق الأدنى. وكان من المفترض أن يقدم الأوروبيون الغطاء الضروري للمحادثات غير الرسمية، على أن يتولى الأميركيون الأمر بعدهم. وكانت قد صيغت وثيقة عمل (*non-paper*)، تتضمن موافقة السوريين على وجود محطات إنذار وإيجاد ربط بملف الجنوب اللبناني. إلاَّ أنه لم يجر المضي إلى ما هو أبعد من ذلك بحكم ضعف حكومة نيتانياهو وتنظيم الانتخابات المبكرة.

وعندما تولى باراك منصبه، أفضى إليه لودر بأن الأسد كان مستعدًا لأن يقبل كأساس للمفاوضات حدود الانتداب في عام ١٩٢٣، وليس خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ما من شأنه إبقاء كل بحيرة طبريه في داخل الأرض الإسرائيلية. وقد صدق باراك ذلك، لاسيما أن هذا منحه مركزًا أفضل بكثير. ولأجل هذا تحديدًا رَفَضَ «وديعة رابين»، مؤكدًا أن السوريين كانوا مستعدين لأن يطلبوا ما هو أقل.

والحال أن التعهد الذي اتخذه بسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني إنما يجعل من الملف السوري أولويةً. ثم إن سلامًا مع إسرائيل إنما يفترض، ضمنيًا أو بشكل معلن، تحييدًا لحزب الله وإنهاء محور دمشق – طهران، الذي يُنظر إليه بوصفه الخطر الرئيسي. وبوصفه جنرالاً جيدًا، يرى باراك أن الجيش السوري يشكل الخصم الحقيقي الوحيد لإسرائيل. فالإرهاب الفلسطيني ليس غير مصدر إزعاجٍ أليم، لكنه لا يهدد وجود الدولة العبرية. والأسد عدوٌّ يملك إمكانات ملحوظة، إلاَّ أن من المعروف عنه أنه يحترم تعهداته، كما يثبت ذلك الوضعُ في الجولان منذ عام ١٩٧٤. وهو النقيض الكامل لعرفات. ومن شأن التوصل إلى اتفاق مع سوريا زيادة إضعاف مركز الفلسطينيين في المفاوضات النهائية.

وقد أكَّدَ باتريك سيل، كاتب سيرة الأسد، أن نوايا الرئيس السوري كانت جادة. وهكذا فقد جرى تبادل رسائل شفاهية بين الرجلين.

وبعد اجتماع زيورخ، تحدَّثَ باراك في اتصالاته الهاتفية مع كلينتون عن قناة لودر وطلب إلى الرئيس الأميركي السعي لدى الأسد للتثبت من صحة المعلومات

التي نَقَلها الوسيطُ. والحال أن الرئيس الأميركي إنما يستقبل لودر لمدة عشرين دقيقة ويطلبُ لودر أن يكون كلينتون وحده هو العليم بالصيغة الأولية لمعاهدة السلام – والتي لا تزيد عن صفحتين. وهو يؤكد أن الرئيس السوري قد أعطى موافقته على ٩٩% من الوثيقة.

وينقل كلينتون وثيقة النقاط العشر إلى أولبرايت وساندي بيرجر، مستشاره للأمن القومي، وروس. والنقاط العشر هي[٦]: ١) عقد معاهدة سلام ؛ ٢) الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام ١٩٢٣ ؛ ٣) جدول زمني للانسحاب على ثلاث مراحل، حيث يقترح الأسد ١٨ شهرًا بينما يقترح نيتانياهو ٣٠ شهرًا ؛ ٤) من شأن سوريا ضمان اتفاق بين إسرائيل ولبنان يتضمن إنهاء النشاطات المعادية لإسرائيل انطلاقًا من الأرض اللبنانية ؛ ٥) التعاقد على ترتيبات أمنية تضمن لكل طرف استحالة تعرضه لهجمات مفاجئة ؛ ٦) تحديد ثلاث مناطق لنشر القوات: بحيث يتم نزع سلاح الجولان، وعلى أن تحوز المنطقة التالية قوات محدودة وعلى أن تكون المنطقة الثالثة، الممتدة حتى مشارف دمشق، خالية من الأسلحة الهجومية ؛ ٧) من المفترض بقاء محطات إنذار في الجولان، إلاّ أن من شأنها أن يُعهَدَ بها إلى قوة متعددة الجنسيات تتألف من أميركيين وفرنسيين وسوريين (يضيف نيتانياهو إليهم إسرائيليين) ؛ ٨) من المفترض أن يحدث تطبيع كامل للعلاقات بين البلدين على أساس قوانين كل منهما ؛ ٩) من شأن مسألة الموارد المائية أن تسوّى على أساس الأعراف الدولية ؛ ١٠) من المفترض أن تعمل سوريا على مد السلام مع إسرائيل إلى مجمل المنطقة.

وردُّ فعل روس الأول هو: «هذا جيد جدًا بحيث يصعب أن يكون حقيقيًا»[٧]. وهو يعتقد أن لودر نزيه، لكنه يقلل من جسامة المصاعب ويعتبر رغباته أحيانًا حقائق واقعية (*wishful thinking*). ويتصل كلينتون بالأسد مباشرة بالهاتف. فيعترف الرئيس السوري بأنه التقى بلودر في عدة مناسبات، لكنه يؤكد أنه لا يعلم شيئًا عن وثيقة النقاط العشر. وهو يطلب أن يبلغه الأميركيون بها. فيتم نقلها إليه عن طريق السفارة الأميركية في دمشق. فيردُّ بسرعةٍ بأن هذه الوثيقة ليست مناسبةً للسوريين.

ويرفض باراك الاعتراف بها ويدعو إلى لقاء سرّي بين مبعوثي أطراف مختلفة. فبالإمكان التفاوض على هذا الأساس والسماح ببعض التغييرات. فيوافق

الأسد على عقد لقاءٍ سرّي بين الجنرال الإسرائيلي المتقاعد أوري ساجي وروس والحقوقي السوري رياض الداودي، الذي شارك في المباحثات الإسرائيلية – السورية في واي. ويتم تحديد مكان اللقاء: السفارة الأميركية في برن، في سويسرا.

وقد انعقد اللقاء في يومي ٢٦ و ٢٧ أغسطس/ آب ١٩٩٩. وعلى الفور، يقوم المبعوث السوري بإفهام الحاضرين بجلاء أن بلده يريد استئناف المفاوضات من حيث ما آلت إليه وأنه متشبث بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. فيقبل الإسرائيليُّ مبدأ عودة إلى هذه الخطوط، شريطة مراعاة حاجات إسرائيل الخاصة فيما يتعلق بهذه المسألة. وهو يمتنع عن تقديم تعهد مكتوب. فيتولى روس كتابة تعهد لا يُلزم غير الأميركيين ويستعيد ضمنيًا «وديعة» رابين. ويعطي باراك موافقته، بعد استشارته. ولا يريد الداودي نصًّا جد غامض. وعندئذ يستهل روس النقاش حول وثيقة النقاط العشر. فيعترف الداودي بوجودها، لكنه يوضح له أنها كانت صيغة أولية جرت الاستعاضة عنها فيما بعد بصيغة نهائية تتضمن العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. ويتم التوقف عند هذا الحد.

ويخرج الإسرائيليون من الاجتماع مقتنعين بأن الأسد يريد التفاوض فعلاً. ويتأكد هذا خلال جولة أولبرايت في الشرق الأدنى في مستهل سبتمبر/ أيلول. إذ يبدي الأسد موافقته على عقد محادثات سرّية في منطقة واشنطون في منتصف سبتمبر/ أيلول. وباراك متحمس ويرى إمكانية الاتفاق على كل شيء في غضون شهر واحد. والشيء الرئيسي بالنسبة له هو أن يقبل السوريون عدم العودة إلى ضفاف بحيرة طبريه ونهر الأردن. وهكذا فعندما يلتقي بروس في ١٣ سبتمبر/ أيلول، يحدّد على الخريطة ما هو مستعد لقبوله، أي إدخال تعديل على حدود عام ١٩٢٣، ولكن ليس العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران.

وتنعقد المحادثات السرّية في فندق بيثيسدا، على مشارف واشنطون، من ١٥ إلى ١٨ سبتمبر/ أيلول. وقياسًا إلى محادثات برن، كان الوفدان كبيرين. وعلى الجانب الإسرائيلي، جاء يوئيل سنجر حاملاً كفاءاته الحقوقية. ويقترح الإسرائيليون دراسة تحديد مواقع خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. فيُخرج السوريون خريطة اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، لكن الإسرائيليين يرون أن المهم هو التوزيع الفعلي

للقوات في يوم ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. والحال أن الطرفين لا يتوصلان إلى الاتفاق على تحديده. إلاّ أنه فيما يتعلق بمشارف بحيرة طبريه، يعلن الداودي أن من المصرح به له الاعتراف بأن خط ٤ يونيو/ حزيران يمتزج بحدود عام ١٩٢٣، أي ينتقل مسافة ١٠ أمتار عن ضفة المياه، مع احتفاظ السكان السوريين المحليين بحق الري وصيد السمك (ما كان قد تم الاتفاق عليه بموجب اتفاق حسن جوار بين الانتدابين [السوري والفلسطيني]).

ثم يجري الانتقال إلى مباحثات منفصلة مع روس، الذي يُطلع الداودي على خريطة باراك، من دون ذكر صاحبها، بالطبع. فيشير السوريُّ إلى أن حكومته قد تقبل قطاعًا من ٥٠ مترًا مع الاحتفاظ بحقوق استخدام المياه، إلاّ أن من المستحيل التنازل عن أرضٍ سورية. ويذكر إنديك بالأحرى قطاعًا يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ مترًا[٨]، لكن المصادر السورية تنفي وجود اقتراح كهذا، لا بُدَّ أنه قد طُرح بصيغة شرطية [افتراضية].

ويتم التوقف عند هذا الحد. ويرجئ روس المباحثات التالية إلى مجيء فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، قريبًا إلى الولايات المتحدة، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي فسحة الوقت، يظهر لودر، إذ ينقل وثيقة من ثمانِ نقاطٍ يصفها بأنها الوثيقة النهائية. وهذه المرة، يتعلق الأمر بحدودٍ قائمةٍ على خطوط ٤ يونيو/ حزيران، ومعاهدةٍ إسرائيلية – لبنانية من دون ضمانة سورية معلَنَة، وعموميات عادية بشأن الترتيبات الأمنية. ويشتبه روس بأن نيتانياهو قد أراد الاحتفاظ بإمكانية نفي دوره في المسألة وبأنه قد طلب إلى صديقه ألاّ يعرض غير موقفه الأول، لا النتيجة النهائية. وقد اضطر لودر في نهاية الأمر إلى الاستسلام لنقلها.

ويلتقي الشرع بأولبرايت وروس في نيويورك في ٢٢ سبتمبر/ أيلول. فيعرض روس عليه وثيقة النقاط الثماني، ويؤكد الوزير السوري أن هذه الوثيقة يمكن لبلده قبولها. ويسعى روس إلى إفهامه أن باراك بحاجة إلى أن يثبت للرأي العام الإسرائيلي أنه ضَمَنَ الملكية الإسرائيلية لبحيرة طبريه، ومن ثم أنَّ إسرائيل لا بُدَّ لها من الاحتفاظ بقطاع من الأرض على ضفة البحيرة. فيردُّ الشرع بأن السوريين يطالبون بالسيادة على خطوط ٤ يونيو/ حزيران، إلاَّ أن من شأن سوريا أن تقدِّم التطمينات الضرورية فيما يتعلق بالشواغل الإسرائيلية بشأن المياه.

ويلقي عرفات خطابه المنتظر، في ٢٣ سبتمبر/ أيلول، أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، مشدّدًا على النقاط الرئيسية لبرنامجه وداعيًا إلى إقامة دولة فلسطينية في موعد لا يتجاوز العام ٢٠٠٠ اعتبارًا من الآن. ثم يستقبله كلينتون. وفي اليوم نفسه، يعبر باراك علنًا عن تيقنه من استئنافٍ قريب للمفاوضات الإسرائيلية – السورية.

ويستقبل الرئيسُ الأميركيُّ الشرعَ في ٢٩ سبتمبر/ أيلول. فيدافع الوزير السوري عن مواقف بلده المعروفة جيدًا، لكنه يعلن عن تنازلٍ رئيسي: لن يكون بإمكان الإسرائيليين إدارة محطات الإنذار في الجولان، ويجوز أن يتحمل الأميركيون مسؤولية إدارتها، ويستحسن أن يكون ذلك تحت علم منظمة الأمم المتحدة. ويضغط عليه كلينتون فيما يتعلق بتسوية مسألة مشارف البحيرة، فيعلن السوريُّ أن بلده قد ينظر في اتفاق تعاون. ويطرح كلينتون الفكرة، التي أوحى بها ساجي في البداية، والخاصة بإنشاء متنزه سياحي للسلام يُسمَحُ للإسرائيليين بحرية دخوله. فيبدو الشرع مهتمًّا بالفكرة، شريطة عدم المساس بالسيادة السورية على هذه الأرض.

وينقل الأميركيون إلى باراك مضمون المحادثات. لكن هذا الأخير يطرح الشرط المضاد – يجب إخضاع المتنزَّه للسيادة الإسرائيلية– ويتمسك بالمطالبة بوجود إسرائيلي محدود في محطات الإنذار.

ولدى عودة الشرع إلى سوريا، ينتابه مرض جسيم. وفي توازٍ مع ذلك، تتدهور صحة الأسد. فتصاب آليات اتخاذ القرار في دمشق بالشلل. وتحت ضغط من باراك، المتحرق إلى عقد اتفاق، يوجّه كلينتون في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول خطابًا إلى الأسد يُبرز فيه أن الخلافات في المواقف بين إسرائيل وسوريا ليست عصية على التذليل وأن الوقت قد حان للانتقال من المباحثات التقانية إلى المفاوضات السياسية. إلاَّ أنه ما من أحد الآن في دمشق يمكنه الردُّ على هذا الخطاب.

فاصل

تأجّل افتتاح طريق المرور بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي كان من المقرر أن يتم في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، بحكم صعوبة تعريف الشروط الأمنية وشروط حرية الحركة. وتنصبُّ الخلافات على مسألة من الذي سيُصدر تصاريح المرور، الإسرائيليون أم الفلسطينيون، وعلى الرغبة الإسرائيلية في الاحتفاظ بحق توقيف مسافرين من الوارد أن يكونوا مدرجين على قائمة الأشخاص المطلوب توقيفهم. وبعد أسبوع من المفاوضات المكثّفة، يتم العثور على حلٍّ وسط. فطلبات المرور سوف يتعين التقدم بها إلى مكتب فلسطيني. وسوف تقوم السلطات الفلسطينية بإرسالها إلى الإسرائيليين لأجل المراجعة الأمنية، ثم سوف يكون بوسع المسافرين أخذ تصاريحهم – وهي بطاقات ممغنطة سارية المفعول لمدة عام – من مكتب إسرائيلي – فلسطيني مشترك. وسوف يكون بوسع الفلسطينيين استخدام سياراتهم الخاصة. أمّا حركة الباصات فسوف تكون في قوافل تخفرها الشرطة الإسرائيلية. ويتم توقيع الاتفاق في ٥ أكتوبر/ تشرين الأول.

وبعد حلٍّ عدد معين من المشكلات المسمّاة بأنها «تقانية»، يجري، في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، فتح طريق المرور الذي يبلغ طوله ٤٥ كيلومترًا والذي يسلك طرقًا موجودة بالفعل. وهو يتيح تحسنًا لا جدال فيه لأحوال السكان الفلسطينيين. ويكتشف كثيرون من شبان غزة الضفةَ الغربية، التي تبدو لهم كفضاء للحرية قياسًا إلى السجن الكبير المتمثل في الأرض التي جاءوا منها. وفي الضفة الغربية، يحدث انزعاجٌ من تدفقٍ للعاطلين القادمين من غزة، ما قد يضغط على الأجور المحلية في اتجاه انخفاضها.

ويدور السيناريو المألوف بالنسبة للموجة الثانية من إخلاء سبيل السجناء (١٥٠). وتشمل القائمة التي عرضها الإسرائيليون عددًا معينًا من الأشخاص الذين قضوا بالفعل الجانب الرئيسي من مدة عقوبتهم على أن يُخلى سبيلهم قبل ثلاثة أو أربعة أشهر من الموعد الذي كان قد تحدد في البداية. ويرفض الفلسطينيون هذه القائمة ؛ فيجري تأجيل إخلاء السبيل، والذي كان من المقرر أن يتم في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول. وفي نهاية المطاف، يتم العثور على حلٍّ وسط: إذ أُضيف محكومٌ عليهم بعقوبات طويلة إلى القائمة على سبيل التعويض. وقد جرت إخلاءات السبيل في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول.

ومن دون تحديد الحدود القادمة ولا الطبيعة الحقوقية للكيان الفلسطيني القادم، يتحدث باراك عن فصلٍ بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يتخذ شكل سياج دائم. وهذا من شأنه السماح بإقامة علاقات حسن جوار. والحال أن الفلسطينيين، الذين يدركون اعتمادهم على إسرائيل، ليسوا متحمسين لهذا الأفق.

وفي الوقت نفسه، تحتدم النبرة فيما يتعلق بمسألة الاستيطان، الذي لا يعرف أي تقييدٍ له. ويتحدث الفلسطينيون عن هذا الأمر بوصفه «جنونًا». فيغضب باراك: فهذه المسائل يجب تسويتها في المفاوضات، لا أمام الملأ. وعلى أي حال، يتعلق الأمر بكتلٍ استيطانية مصيرها أن تظل إسرائيلية. وفي الوقت نفسه، يدفع باراك حكومته إلى اتخاذ قرارٍ بإزالة بضع مستوطنات تعتبر غير شرعية. وهي عبارة عن ٤٢ مستوطنة «عشوائية» أقيمت خلال الأشهر الأخيرة لحكومة نيتانياهو، بمباركةٍ من شارون، الذي أطلق شعار الاندفاع إلى المرتفعات. وهي تحتل مواقع استراتيجية وتحول دول تكوين فضاء فلسطيني متجانس. وبعد نقاشٍ مع جمعيات المستوطنين، يجري باختزال الإخلاءات الـ ٤٢ إلى ١٢. وهكذا يجري إضفاء الشرعية على المستوطنات الثلاثين الأخرى. ويَسعد باراك لعثوره على حلٍّ عن طريق التفاوض يُنشئ سابقة، ما لا يحول دون تظاهرات احتجاجية تحشدُ عدة آلاف من نشطاء اليمين الجذري أمام منزله. ويحتج الفلسطينيون احتجاجًا حاميًا: فبالنسبة لهم، تُعدُّ المستوطنات كلها عديمة الشرعية، في جميع الأحوال. وتأخذ إزالة المستوطنات مظهرًا مثيرًا، لكنها تدور من دون عنف. ولا يجري الالتفات إلى أن بعض القطاعات المعنية تقوم، في غمار ذلك، بالانتقال إلى وضعية المنطقة العسكرية المغلقة، ما يستتبع انفجارًا لسخط السكان العرب.

وتعاود مسألة الناصرة الظهور من جديد، مع التصريح الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية ببناء مسجد قرب الكنيسة المسيحية. فمن شأن هذا المسجد أن يكون صغير الحجم حتى لا يشعر المسيحيون بالضيق. فتنتفض الكنائسُ وتهدِّدُ بإغلاق الأماكن المقدَّسة خلال أعياد الكريسماس في عام ١٩٩٩، بينما توجد توقعات بتدفق ملحوظ للحجاج بمناسبة الدخول إلى ألفية جديدة. كما يدور الحديث عن إلغاءٍ محتمل لزيارة البابا والتي كان قد تقرر أن يقوم بها في ربيع عام ٢٠٠٠. وللعثور على مخرج، تقترح الحكومة الإسرائيلية بناء المسجد في عام

٢٠٠١، أي بعد الاحتفالات بالألفية الجديدة. فيرفض الإسلاميون هذا العرض. وفي يومي ٢١ و ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، يجري إغلاق جميع الأماكن المقدسة المسيحية، بما فيها تلك الواقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية، إعرابًا عن الاحتجاج. فيحاول عرفات التوسط، ما يجر إلى استياء الحكومة الإسرائيلية، لكن الإسلاميين المعنيين يرفضون الاعتراف بأي سلطة له. ويتهم الكرسي الرسولي إسرائيل بالسعي إلى تأجيج التوترات بين المسيحيين والمسلمين في الناصرة.

والحق إن الكنائس المسيحية إنما تبدي هي أيضًا عجزها عن الاتفاق فيما بينها. فبسبب تدفق الحجاج المتوقع، قد يكون من المأمول فيه توسيع المدخل إلى كنيسة القيامة لأجل تحسين سلامة البناية. لكن الكنائس المعنية تتمسك بقانون الإبقاء على الوضع القائم والذي يرجع إلى مستهل خمسينيات القرن التاسع عشر وترفض أي تغيير، حتى ولو كان طفيفًا.

كما تتخذ الشرطة الإسرائيلية تدابير وقائية ضد الألفيين المسيحيين المشتبه بأنهم قد يثيرون قلاقل بمناسبة الدخول في الألفية الجديدة: فقد يرتكبون أعمال عنف يراد بها بدء نهاية العالم. وقد جرى استجواب وإنذار بعضهم، ووصل الأمر إلى حد طرد بعضهم الآخر.

وتقوم النرويج، في يومي ١ و ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩، بتنظيم قمة تجمعُ كلينتون وعرفات وباراك بمناسبة إحياء ذكرى مصرع رابين. كما تحضر روسيا، بما يشكل تذكيرًا بأنها، منذ مدريد، تعتبر من الناحية الرسمية شريكًا في رعاية عملية السلام. وفي هذه القمة، يقوم بوتين، رئيس الحكومة الروسية منذ ٩ أغسطس/ آب ١٩٩٩، ببدايات تحركاته الدبلوماسية. ويبدأ اللقاء بتوجيه تحية جماعية إلى ذكرى بطل السلام. وخلال مأدبة افتتاح القمة، تطلب ليًا رابين، أرملته، من باراك وعرفات إتمام العمل الذي بدأه زوجها لصالح السلام: «هذا يتوقف عليكما. أهو كثير أن أطلب منكما ذلك؟». وفي اليوم التالي، في الحفلات العلنية، يتبارى المعنيان في إبداء علامات السير في هذا الاتجاه. لكن عرفات يحذر أيضًا من الخطر الذي خلقته المستوطنات: إن جميع أمم الأرض تعترف بأن الاستيطان غير مشروع وبأنه مدمر لعملية السلام. ولا يجب لشيء أن يؤثر على المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

ويلتقي كلينتون بكلٍّ من باراك وعرفات على حدة قبل عقد لقاء مشترك معهما معًا. ولا يفهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الإلحاح الفلسطيني على مسألة الاستيطان. فتصاريح البناء الصادرة لن تترتب عليها آثار ملموسة إلاّ بعد اختتام المفاوضات بشأن الوضع النهائي، وهي وحدها المهمة.

والرئيس الأمريكي خاضع بالكامل لسطوة باراك، الذي ينجح في إقناعه بأنه ما من مشكلة هناك يستحيل حلها، ولا حتى مشكلة الاستيطان أو مشكلة القدس. فسوف تتخلى إسرائيل عن بضع مستوطنات وتحتفظ بالبقية. وسوف تكون القدس مشتركة بين الشعبين وسوف يكون هناك ما يكفي من الأراضي لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة(٩).

وهذه من جهة أخرى القناعة العامة لدى فريق المفاوضين الأميركيين: إن الفلسطينيين يحتجون على الاستيطان من حيث المبدأ، لكنهم سوف يرضخون، مثلما رضخوا دومًا خلال المفاوضات بشأن الاتفاقات المرحلية. وهؤلاء المفاوضون الأميركيون لا يدركون أنه، بالنسبة للطرف الفلسطيني، الذي يقوم بقراءة حَرفية للاتفاقات، ليس في أي شيء مما جرى التنازل عنه ما يشكل إلزامًا مستديمًا لأن الأمر يتعلق، بحكم التعريف، باتفاقات مرحلية، لا تمس النتيجة النهائية.

والحال أن أولبرايت وروس وكل الفريق منحازون بالكامل، مع تحفظ بعضهم، إلى سياسة باراك، لأن هذا هو ما يريده رئيس الولايات المتحدة. وهم يتبعون وقوع اختياره على الخيار السوري وتأجيل المفاوضات مع الفلسطينيين. وهكذا فإنهم لا يلومون بارك على احتياجه إلى نحو شهرين لكي يسمِّيَ رئيس الوفد، عوديد عيران، الذي يجب عليه التعامل مع الفلسطينيين. والشيء نفسه بالنسبة لرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي فتح قناة اتصال موازية مع الفلسطينيين. وبالمقابل، عندما تبدأ المناقشات الاستكشافية، يجد روس أن الفلسطينيين يتمسكون بمواقف قصوية لا تتيح أي فرصة للتفاوض(١٠). لكن هذا لا يزعجه، لأن الأولوية قد أوليت على أي حال لسوريا. وليس بإمكانه إدراك الفارق بين افتراضاته، التي يتقاسمها إلى حدٍّ بعيد مع الإسرائيليين – الذين جعلوه يصدّق أن الفلسطينيين قد وافقوا بالفعل على إطار التسوية الذي حدَّده باراك على الرغم من تأكيداتهم النافية لذلك –، والواقع، المتمثل في ثبات المواقف الفلسطينية.

وبعد لقاء أوسلو، هدّدت حماس باستئناف هجماتها. وفي ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، تنفجر قنبلة في مدينة نيتانيا الساحلية، ما يؤدي إلى إصابة ٢٧ شخصًا، إصابات أغلبهم طفيفة. ولا تتبنى أي حركة الهجوم. وتتجه التحريات إلى اعتباره عملاً عربيًا محليًا، ليست له علاقة مباشرة بحماس. ويرى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي أن السلطة الفلسطينية قد أحرزت تقدمًا في مكافحتها للإرهاب. وإن كان من المفترض أن بمقدورها بذل المزيد فيما يتعلق بجمع الأسلحة واختزال أعداد قوات الشرطة ومراقبة التحريضات على العنف.

ويخلق باراك سجالاً إضافيًا إذ يزعم أن القرار رقم ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أنه يشكل مرجعًا لعملية السلام. والتفكير الإسرائيلي العجيب يذهب إلى اعتبار أن هاتين المنطقتين لم تكونا في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ منتميتين لدولة ذات سيادة (وهذا كلام باطل من الناحية الحقوقية فيما يتعلق بالضفة الغربية، حيث إن أي بلد لم يُبد تحفظًا في هذا الشأن لدى انضمام الأردن إلى منظمة الأمم المتحدة) وأنهما من ثمَّ تشكلان «no man's land(×)». ونجد هنا من جديد واحدًا من ثوابت السياسة الإسرائيلية التي لم تعترف قط، منذ عام ١٩٤٩، بالضفة الغربية كجزء من الأردن والتي ترفض الحديث عن أراضٍ محتلة، ومن هنا عدم الموافقة على تطبيق اتفاقات جنيف، إلاَّ من حيث جوانبها «الإنسانية»، ما يُعَدُّ هراءً من الناحية الحقوقية.

ويجري إنهاء السجال مؤقتًا بالاتفاق على قول إن الطرفين لهما تفسيرين مختلفين للقرار رقم ٢٤٢. وعلى هامش المفاوضات، تجري استعادة فكرة مبادلة للأراضي، بحيث تقوم إسرائيل بالتعويض بأرض مساوية عمّا قد تضمه من أراضٍ وذلك لأجل الاحتفاظ بكتل المستوطنات الرئيسية. فيرفض باراك هذه الفكرة، التي تعادل الاعتراف بأن أرض إسرائيل قبل ١٩٦٧ ليست غير قابلة للمساس بها وبأن القرار رقم ٢٤٢ يحيل بالفعل إلى حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

ويتعلق الخلاف التالي بإعادة الانتشار الثانية، المقرر أن تجري في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني: وجوب نقل ٢% من الضفة الغربية من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة أ ونقل ٣% من خانة المنطقة ج إلى خانة المنطقة ب. ويتعلق

(×) أرض لا تخص أحدًا، بالإنجليزية في الأصل. – م.

الاقتراح الإسرائيلي بالأراضي غير المتصلة فيما بينها في شمالي رام الله، في حين أن السلطة الفلسطينية تود الامتداد بشكل متصل حتى القدس. ويرفض عرفات الخريطة ويعلن باراك أن النقل الذي اقترحه كان لفتة مودّة، فإسرائيل هي صاحبة القرار. وعلى الرغم من اجتماع بين باراك وعرفات عُقد في اللحظة الأخيرة، يجري تأجيل النقل. والحال أن دينيس روس، الذي جاء لمناقشة التسوية النهائية، إنما يجد نفسه وقد استجمع قواه لمحاولة تسوية هذا الخلاف. ثم يجري الانتقال إلى نقاش بين ديڤيد ليڤي وأبو مازن، دون مزيد من النتائج.

ويوجّه فريق من المثقفين والنواب الفلسطينيين خطابًا علنيًا إلى عرفات، يتهمونه فيه بإغماض عينيه عن الفساد المعمَّم للمحيطين به، وإن كانوا يتهمونه فيه أيضًا بتقديم عدد كبير جدًا من التنازلات للإسرائيليين. والحال أن عددًا منهم إنما يتم استجوابهم واحتجازهم لمدة قصيرة من جانب الشرطة الفلسطينية. وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول، تحشد فتح عدة آلاف من الأنصار الذين يتظاهرون معلنين ولاءهم لرئيس السلطة الفلسطينية. ويرى عرفات في شجب الفساد مناورة موجَّهة من الخارج لإضعافه في المفاوضات القادمة. فيقوم بتعزيز نهجه الحازم في الدفاع عن المصالح الفلسطينية.

بلير هاوس

يصل رد الأسد في النصف الثاني من نوڤمبر/ تشرين الثاني. وهو ليس ردًا مشجّعًا. فالرئيس السوري يُطالِبُ قبل أي مفاوضات بالموافقة على خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بوصفها الحدود. وهو لا يرى أهمية لمحطات إنذار ويتحدث عن الحقوق السورية في مياه بحيرة الجليل. ولا يثبط هذا عزيمة باراك، بل يحث الرجلُ الولايات المتحدة على التحرك. بل إنه يتمنى ذهاب كلينتون إلى دمشق لدفع المفاوضات إلى الأمام، وهي زيارة يصورها على أنها سيكون لها وقع الصدمة. وروس يتخذ موقفًا معاديًا لهذه الفكرة – فمصداقية رئيس الولايات المتحدة من شأنها أن تكون في مهب الريح–، وهو يقترح بدلاً من ذلك أن تطلب مادلين أولبرايت، التي يجب عليها القيام بجولة في الشرق الأدنى في ديسمبر/ كانون الأول، من الأسد استئناف المفاوضات.

وفي ٧ ديسمبر/ كانون الأول، يباغت الأسد أولبرايت وروس باقتراحه هو نفسه استئناف المفاوضات. ولتجنب ذكر مسألة خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، يجري الاكتفاء بصيغة «من حيث ما آلت إليه»، من دون تعريف مضمونها. ويبدو الرئيس السوري متجاوبًا بشكل خاص، إذ يوافق على رفع مستوى تمثيل الوفد السوري بتكليف فاروق الشرع، وزير خارجيته، برئاسة الوفد، وذلك بعد شفاء الرجل من أوجاعه الصحية.

والحال أن روس وأولبرايت، وقد دبت فيهما الحماسة، إنما يسارعان إلى الذهاب إلى إسرائيل لإعلان النبأ السّار. وتنطرح على الجانب الإسرائيلي مشكلة إضافية. فديفيد ليفي، وزير الخارجية، شخصيةٌ ثانوية لا تملك سلطة حقيقية في اتخاذ القرار. ومن غير الوارد إيفاد مستشار من مستشاري رئيس الوزراء، فهذا من شأنه أن يكون من الناحية البروتوكولية أمرًا مهينًا للسوريين. ومن ثم فلا بد من أن يكون باراك نفسه هو الذي يحضر. وهذا من جهة أخرى هو ما تطلبه دمشق.

ولتهدئة نفاد صبر باراك، يقترح الأميركيون عقد المحادثات التمهيدية في بلير هاوس، في واشنطون، في يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر/ كانون الأول. ثم، بسبب أعياد الكريسماس والألفية الجديدة، لن يتسنى عقد المؤتمر نفسه إلاّ في يناير/ كانون الثاني.

وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول، يعلن كلينتون في تصريح له عن استئناف المفاوضات الإسرائيلية – السورية. وفي إسرائيل، يتوزع الرأي العام. فكما لا مفر من ذلك، يتهم الليكود تحت قيادة أرئيل شارون باراك بأنه قد استسلم بالفعل تجاه المطالب السورية. والشيء الأهم هو أن الائتلاف الموجود في السلطة إنما يبدأ في التصدع ما إن يتعلق الأمر باتخاذ قرارٍ رئيسي. وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، لا يوافق الكنيست على استئناف المفاوضات إلاّ بأغلبية ٤٧ صوتًا في مقابل ٣١ صوتًا وامتناع ٢٤ نائبًا عن التصويت. ويبدي الحزب القومي الديني، الذي يمثل المستوطنين وحزبُ شارانسكي الروسيُّ اعتراضًا حازمًا ويهددان بترك الائتلاف. والحال أن الرفيوزنيك[×] السابق إنما يهاجم بعنفٍ حافظ الأسد، الذي يعتبره أسوأ

(×) اليهودي السوفييتي المنشق الذي رفضت السلطات السوفييتية السماح له بالهجرة إلى إسرائيل، والمقصود، بالطبع، هو شارانسكي. – م.

من القادة السوفييت السابقين. ويبدو حزب شاس مترددًا ويفضل الامتناع عن التصويت. فيبدأ باراك في التراجع: فبينما بذل كل شيء من أجل التعجيل بالتحرك، يعتقد الآن أن تهيئة الرأي العام لانسحاب كامل من الجولان سوف تستغرق وقتًا.

ومن ثم فإن باراك إنما يذهب إلى بلير هاوس مماطلاً. فالخناق يضيّقه عليه عيبٌ رئيسي في النظام السياسي الإسرائيلي: تسريب المعلومات. وفيما عدا مجال التسلح النووي، حيث تعدُّ عقوبات الحبس شديدة الوطأة بشكل خاص في حالة كشف المعلومات، من المستحيل عمليًا الحفاظ على سرٍّ من أسرار الدولة في إسرائيل. وفي الإدارة كما في الحكومة على حدٍّ سواء، هناك دومًا من يقوم بإبلاغ الصحافة. ومع حكومة ائتلافية ذات مشاريع متناقضة، من الصعب الخروج من الجمود من دون المجازفة بانهيار الأغلبية. وينجم عن ذلك أن باراك مضطر إلى الاكتفاء بدائرة جد ضيقة من المستشارين ذات الولاء الأكيد وأنه لا يستطيع أن يعهد إلى مجموعات من الخبراء بإعداد مشاريع تفصيلية خارجة عن الحد الأدنى لتوافق الآراء الإسرائيلي – السلام بالإضافة إلى عمليات ضم للأراضي لا بأس بها. ومن شأن أبسط دراسة بشأن واحدة من هذه المسائل الرهيبة أن تظهر على الفور في الصحف وأن تستثير مواجهات سياسية. وهكذا تستند الممارسة المنفردة للسلطة على هذا العنصر الضاغط، لكنها تتماشى أيضًا مع شخصية رئيس الوزراء الإسرائيلي، الواثق من جداراته الخاصة والميَّال إلى اعتبار الآخرين أشخاصًا أقل قيمة. والمشكلة هي أن لغة باراك الجسدية كاشفة بشكل خاص في هذا الصدد. وفي غضون بضعة شهور في الحكم، انفصل بالفعل عن عدة أشخاص من القريبين السياسيين إليه، والذين يتهمونه بأنه لا يصغي لنصائحهم، بل لا يطلبها. ومسلكه يعود على مركزه بالهشاشة حتى في داخل حزبه. وهم يشتبهون بأنه ليس اشتراكيًا حقيقيًا وبأنه يريد خلق تشكيل سياسي يخدم طموحاته الشخصية.

وإذ يستلهم باراك استراتيجية الهجوم العسكرية، فإنه يراهن على تفاوض مكثَّف خلف أبواب مغلقة ومن دون انقطاع حتى الوصول إلى النتيجة النهائية. والحال أن أسبوعين سوف يفصلان بين اجتماع بلير هاوس واستئناف المفاوضات. وفي حين أنه قد أراد في البداية الحدَّ من الدور المعهود به إلى الأميركيين، فإنه الآن يراهن عليهم للحصول على تنازلات إضافية من جانب العرب. وبعد أن كان

قد استعجل التحرك لكي يحصل على تسوية بجهد مكثّف، فإنه يسعى إلى تأخير لحظة الاستحقاقات النهائية. ولا يمكن لهذا إلا أن يحيّر محاوريه الأميركيين، الذين يوضح لهم أنه لا يملك ارتكاب خطأ. فهو لو أخفق مرةً، فلن تكون هناك فرصة ثانية. ومن هنا تريثه المفاجئ.

ومن ثم لا يريد باراك التعامل إلاّ مع الجوانب الشكلية للمفاوضات ويرفض تناول أساس المشكلة: خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. كما أن من غير الوارد عقد لقاء منفرد مع فاروق الشرع. والحال أن هذين هما المطلبان اللذان يلحّ عليهما الطرف السوري. ويبدأ اللقاء في البيت الأبيض على غير ما يرام. فخلافًا لما كان مقرَّرًا – إصدار تصريح علني واحد، هو تصريح كلينتون–، يشدّد باراك على أن يدلي كل طرف من الطرفين بتصريحه الخاص. وهو يفكر في النشرات المتلفزة الإسرائيلية المسائية. ويلقي كلينتون وباراك كلمتين قصيرتين، يعربان فيهما عن ثقتهما في المستقبل في مطلع الألفية الجديدة. وكما كان متوقعًا، يعبر وزير الخارجية السوري عن رؤية بلده:

السلام بالنسبة لسوريا يعني عودة كل الأراضي المحتلة، بينما يعني السلام بالنسبة لإسرائيل نهاية الخوف النفسي الذي يحيا فيه الإسرائيليون بسبب احتلالهم، الذي يعدُّ، من دون أي ريب، سبب جميع الأعمال العدائية والحروب(×).

وهو يضيف أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهذا غير صحيح، فالمسؤوليات عن هذه الحرب موزّعة بين أطرافها، لكنه يتعارض بالأخص مع التصور الإسرائيلي، الذي يتبناه الأميركيون إلى حدٍّ بعيد. كما يلفت فاروق الشرع النظر إلى وجود ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوري من الجولان، يقابلهم ١٧ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي حلوا محلهم. وهذا يحرج كلينتون، ما يسمح لروس بوضع الشرع في مركز دونية. إلاّ أنه، خلال اجتماع بلير هاوس، في حضور أولبرايت وروس، يستعيد الوزير السوري التاريخ الكامل للمفاوضات منذ رابين، أي منذ التعهد الشهير بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. فيتهرب باراك من هذا الموقف: إن حكومته لم تأخذ تعهدًا على نفسها، لكنها لا تملك محو التاريخ.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والأجواء طيبة بالأحرى. ومن خلال روس، يقترح الشرع تكوين فريق مكلّف بترسيم الحدود ويوافق على التبكير بعقد المفاوضات المكثفة في ٣ يناير/ كانون الثاني، على الرغم من أن شهر رمضان ينتهي في ٧ يناير/ كانون الثاني. ولدى العودة إلى الجلسة الموسّعة، لا يريد الوفد الإسرائيلي سماع شيء عن مصطلح «الترسيم»، الذي يعني وجوب تعريف الخط الفاصل أولاً. وباراك جد حريص على عدم إعطاء الانطباع بأنه يقدم تنازلات، لذا لا يتشبث باقتراح الحل الوسط الذي يطرحه الشرع: هناك خرائط لحدود عام ١٩٢٣ ولخطوط الهدنة، ولكن ليس لخطوط ٤ يونيو/ حزيران (المختلفة عن خطوط الهدنة بحكم اقتطاع الإسرائيليين المتواصل للمناطق منزوعة السلاح). وللخروج من المأزق، يوافق الطرفان على أن يحدّد الأميركيون توقيتًا وترتيبًا زمنيًا (*timing and sequence*) لعمل مجموعات العمل، ما يسمح الآن بتجنب اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب إيلاء الأولوية للتدابير الأمنية وتغليبها على المسألة الترابية أم العكس.

ويخرج الشرع متفائلاً بشكل خاص من الاجتماع. فبالنسبة له، من الواضح أن إسرائيل قد قبلت مبدأ العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وأنه سوف يجري على الفور تناول مسألة ترسيم الحدود. وهو يبلغ ذلك بشكل مباشر للسفراء العرب لدى واشنطون. فيبدي الأسد لفتة إضافية بموافقته، بناءً على طلب من كلينتون، على إرسال بعثة من الأطباء الشرعيين الأميركيين مهمتها العثور على رفات جنود إسرائيليين اختفوا في البقاع في عام ١٩٨٢. ومن المفترض أنها موجودة في جبانة في دمشق – وهذه معلومة سوف يتكشف زيفها.

وعلى العكس من ذلك، يبدو باراك قلقًا بشكل خاص. وهو يوضح للأميركيين أنه، لكي يتمكن من إقناع الرأي العام الإسرائيلي، قد يتوجب حصوله على لفتات عربية أخرى، كاستئناف المفاوضات مع لبنان، ورفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع عدة بلدان عربية، ومنطقة حرة في الجولان، إلى جانب مساعدة اقتصادية وعسكرية قوية لإسرائيل للتعويض عن الانسحاب. والشيء الأهم هو أنه لا يريد كالعادة التعهد بشيء فيما يتعلق بالخط النهائي للحدود مع سوريا ويودُّ اللقاء أولاً مع الأسد. فيرد عليه روس بأن الرئيس السوري لن يتعهد بشيء إلاّ بعد التعرف على كل تفاصيل الاتفاق.

وتنشطُ الدبلوماسية الأميركية لدى بلدان عربية مختلفة، خاصة بلدان الخليج، للتوصل إلى رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وردود هذه البلدان الأخيرة تتميز بالمجاملة، لكنها ردودٌ تهربية. ومن الواضح أن هذه البلدان تترقب نتائج المفاوضات لكي تتعهد بأي شيء. ويصرح المسؤولون السوريون علنًا بأن لبنان وسوريا سوف يحققان السلام سويًا.

وفي أواخر عام ١٩٩٩ هذه، تهتم إدارة كلينتون أساسًا بالدعم الذي يجب تقديمه لباراك أمام الرأي العام الإسرائيلي، والمعروفة، بفضل استطلاعات الرأي، تطلعاته (السلام بالإضافة إلى الجولان). ويحاول الليكود وقف العملية باقتراحه تحديد الأغلبية في الاستفتاء القادم بشأن الجولان من زاوية المدلين بأصواتهم وغير المدلين بها (وعندئذ فمن شأن الأغلبية أن تكون بنسبة ٦٠% من المدلين بأصواتهم). والحجة هي وجوب تحييد تصويت العرب الإسرائيليين. ثم إن الأغلبية الحاكمة منقسمة انقسامًا خطيرًا فيما يتعلق بمسائل الميزانية، خاصة فيما يتعلق بالإعانات التي يجب تقديمها للمدارس الدينية التابعة لحزب شاس. وبعد تمثيلية سيكولوجية قصيرة، يتم التوصل إلى المواءمات الضرورية، لكن هشاشة الائتلاف الحاكم كانت قد تجلت مرة أخرى.

ولا يأخذ الأميركيون في حسبانهم حساسيات الرأي العام العربي، والذي لا يعتبر عاملاً مهمًا في المعادلات السياسية. وعلى أي حال، فإن الأنظمة العربية ليست أنظمة ديموقراطيات[١١] ... ويترتب على ذلك أن الشاغل المتواصل لإدارة كلينتون سوف يكون هو بقاء حكومة باراك. ولدى كل مرة سوف يطلبون فيها من البلدان العربية تنازلاً إضافيًا، سوف يستغربون من قلة الحماس التي يستثيرها ذلك لديها. ويرجع هذا الموقف الأميركي في آن واحد إلى قوة الشعور المنحاز لإسرائيل في صفوف الرأي العام الأميركي وثقل أصدقاء إسرائيل في النظام السياسي، كما يرجع إلى عدم وجود مستعربين رفيعي المنصب في فريق المفاوضين التابعين لوزارة الخارجية الأميركية وللبيت الأبيض. وقد اعتادوا منذ أمد طويل، على أي حال، على فرض الرقابة الذاتية على أنفسهم لكي يحافظوا على وظائفهم. ولكي نقتنع بذلك، يكفي إلقاء نظرة على رد الفعل الأميركي على كلام الشرع، والذي جرى اعتباره بمثابة مهاترات سلبية: فالرجل يشكو من حقيقة

أنه، في النصف الأخير للقرن العشرين، تعرضت رؤية العرب ومكابداتهم للتجاهل التام بسبب تعذر وصولهم إلى وسائل الإعلام للتعبير عن رأيهم[١٢].

وأول من ينزعجون من تطور العلاقات الإسرائيلية – السورية هم الفلسطينيون. فالمفاوضات مجمَّدة من الناحية العملية. ولمحاولة تهدئة عرفات، يلتقي باراك به في ليلة ٢١ – ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ويغدق عليه بتطمينات غامضة، إلاَّ أن من غير الوارد القيام بتجميد للاستيطان ولا تنفيذ إعادة جديدة لانتشار الجيش الإسرائيلي ولا القيام بإخلاءات سبيل للسجناء. فهذه قرارات سيادية إسرائيلية ولا وجوب هناك لأخذ رأي الفلسطينيين في هذه المجالات. على أنه، كلفتةٍ للتعبير عن حسن النوايا، يجري، بمناسبة انتهاء شهر رمضان، إخلاء سبيل ٣٣ «سجيناً أمنيًّا»، بينهم ٧ من المنحدرين من القدس الشرقية. وتأسف السلطة الفلسطينية لقلة عددهم ولكون غالبيتهم ممن قضوا بالفعل الجانب الرئيسي من مدة عقوبتهم.

شيفاردستاون

فرضت رغبةُ باراك في تفادي أي تسريبات اختيار مكان منعزل. وسوف يكون هذا المكان هو شيفاردستاون، في ڤيرچينيا، على بعد ١٢٠ كيلومترًا من واشنطون، ما سوف يسمح لكلينتون بالحضور بصورة منتظمة بطائرة مروحية. ثم إن السوريين لا يريدون لا واي (التي ارتبط اسمها بالفلسطينيين) ولا كامب ديڤيد (التي ترتبط بها ذكرى السادات). وتبدأ المفاوضات خلف الأبواب المغلقة في ٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠. وعلى الفور، يريد الطرف السوري الحصول على التعهد بعودةٍ إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، بينما يحاول باراك اللعب على هشاشة مركزه في إسرائيل لكي يحصل على دعم متواصل من جانب الأميركيين، الذين، بحسبه، يجب عليهم ممارسة أقوى الضغوط على الطرف السوري.

وينحبس المجتمعون في جدل إجرائي لتحديد الترتيب الذي سيتم به تشكيل مجموعات العمل. فباراك يريد أن تجتمع المجموعتان المخصَّصتان لمسألتي السلم والأمن قبل المجموعتين المكلَّفتين ببحث مسألتي المياه والحدود. والشرع يتمسك باجتماع متزامن للمجموعات الأربع. ويتوصل روس إلى حلٍّ وسط: سوف تجتمع

المجموعتان الثلاثيتان (الإسرائيلية - السورية - الأميركية) في البداية، وستبدأ المجموعتان الأخريان عبر تبادلات غير مباشرة لوجهات النظر. وهكذا فإن اليومين الأولين قد كُرّسا لهذه المسائل الإجرائية. وفي الوقت نفسه، ولأجل تهدئة السوريين، يجري تسليمهم «نسخة» من خطاب من كلينتون إلى أولبرايت يعيد التأكيد فيه على تعهد رابين بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. ومن الواضح تمامًا أن الخطاب قد كُتِبَ للمناسبة الماثلة.

ولا يسفر هذا عن شيء ذي بال. فالسوريون يتشبثون على مواقفهم، مثلما يتثبت الإسرائيليون على مواقفهم، حيث يطالب هؤلاء الأخيرون باستئناف المفاوضات مع لبنان. وهذه المسألة الإضافية - سوف يفعل اللبنانيون ما يريده السوريون، على أي حال - إنما تصبح شرطًا رئيسيًا. والسبب في ذلك هو أن استطلاعات الرأي تكشف أن الرأي العام الإسرائيلي لن يقبل التسوية مع سوريا إلاَّ شريطة اشتراك لبنان فيها.

وعندئذ يقترح روس أن يكتب الأميركيون مذكِّرةً توجز مواقف الطرفين بالشكل الذي فهموه بها. وعلى هذا الأساس، يبدي الشرع استعداده لتقديم تنازلات: سوف تكون للإسرائيليين السيادة على بحيرة طبريه وسوف تكون السيادة للسوريين على الجزء الذي يخصهم من اليابسة على بُعد عشرة أمتار من البحيرة بحسب حدود عام ١٩٢٣، وسوف يكون بوسع الأميركيين إدارة محطة الإنذار المبكر على جبل حرمون بالاشتراك مع الفرنسيين. وهذا لا يكفي باراك، الذي يواصل المطالبة باستئناف المفاوضات مع لبنان.

وسعيًا إلى تفادي الاصطدام بمأزق يحرر الأميركيون مسودة (*drafi*) معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا يتولى كلينتون تقديمها في ٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بكل نقطة، وضعت بين قوسين مواقف الطرفين الخلافية، وليس المتلاقية. وهكذا يظهر أن السوريين قد قبلوا مبدأ السلام وأن الإسرائيليين يرفضون كعادتهم العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وبعد قيام الطرف السوري بدراسة الوثيقة، يُبدي قدرًا من المرونة فيما يتعلق بالتدابير الأمنية التبادلية، وخصوصًا فيما يتعلق بالإشراف على الموارد المائية (الإسرائيليون بحاجة إلى ضمانات فيما يتعلق بجودة المورد المائي ودرجة ملوحته). لكن باراك يرفض تقديم

عروض مساوية. فينزعج الأميركيون: فلو استمرت الأمور بهذا الشكل، فسوف يشعر الأسد بأنه قام مرة أخرى بتقديم تنازلات من دون أن يحصل على أي شيء في المقابل. وفي هذه الحالة، سوف ينسحب من المفاوضات.

والواقع أن الإسرائيليين، عند تناول مسألة الحدود، إنما يتمسكون بالمضمون الحقوقي لحدود دولية من دون قبول تحديد مسارها. وهم يستعيدون تفسيرهم للقرار رقم ٢٤٢ وهو التفسير الذي يفترض سماح القرار بعمليات ضم لأجل ضمان «أمن» الحدود الجديدة. ويرى السوريون أنه لا جدوى من تناول المسائل الأخرى من دون العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران.

ويظل رئيس الوزراء الإسرائيلي حريصًا على المظاهر: فبوصفه مدافعًا شرسًا عن مصالح بلده، لا يجب له إعطاء الانطباع بأنه يستعجل توقيع اتفاق. لذا يطالب باستئناف المفاوضات مع لبنان. ثم إن المفاوضين الإسرائيليين، الخائفين دومًا من التسريبات، ليس لهم الحق في إجراء تبادلات سرّية لوجهات النظر ولا في استكشاف سبلٍ لحلٍّ وسط. فباراك وحده هو الذي يتمتع بإمكانية تعديل المواقف، وفريقه يجهل نواياه، ومن هنا الشلل الحاصل.

ويحاول كلينتون القيام بوساطة أخيرة. فخلال المأدبة الأخيرة، يغدق باراك الثناء على سوريا ورئيسها ووزير خارجيته، لكن هذا الأخير يردُّ بأنه قد غُدر به: فبعد بلير هاوس، أقنع الأسد بأن باراك جاد في نيته في تحقيق السلام. والحال أنه بما أن هذا الأخير لم يستجب للانفتاحات السورية، فإنه يتساءل ما إذا كان سيكون بالإمكان مواصلة المفاوضات.

وفي حديث خاص، يعبر الرئيس الأميركي عن استيائه لباراك: «لقد فزتم في هذه الجولة، إلاَّ أنه لو دارت جولة أخرى بالشكل الذي دارت به هذه الجولة، فسوف يكون ذلك كارثة بالنسبة لكم كما بالنسبة لي»(١٣). فيردُّ الإسرائيلي بأننا بإزاء رهان وجودي بالنسبة لإسرائيل. وهو مدفوع إلى الإقدام على مجازفات أكبر مما هي الحال بالنسبة للأسد أو كلينتون. فيلومه الرئيس الأميركي في دخيلته بأنه قام بتضليل الدبلوماسية الأميركية: فهو لو كان على علم بنوايا باراك لكان من المفترض العمل على تهيئة السوريين(١٤). وكان من شأن ذلك أن يكون بمثابة «كابوكي» دبلوماسي آخر(١٥). وفي الوقت نفسه، يأخذ على السوريين أنهم يحيون

في عزلة عن العالم. فهم غير معتادين على سماع قولة لا، ومن هنا حدة ردود أفعالهم.

وفي ١١ يناير/ كانون الثاني، ينفصل الوفدان، إلاّ أنه يجري الإعلان عن أن المحادثات سوف تستأنف في يوم ١٩. والحال أن باراك إنما يضطر، لدى عودته إلى إسرائيل، إلى مواجهة تظاهرة حاشدة في تل أبيب تعترض على الانسحاب الإسرائيلي من الجولان. وإذا كانت التقديرات تتباين بحسب ما إذا كانت صادرة عن الشرطة أم عن منظمي التظاهرة – من ١٥٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ متظاهر–، فمما لا جدال فيه أنها نجحت نجاحًا كبيرًا. والحال أن مستوطني الجولان، وهم من «اليسار»، قد انضموا إلى مستوطني الضفة الغربية، المرتبطين باليمين. وهذا الرفض يعتبر نفسه رفضًا «غير سياسي»، أي غير حزبي، وقد شارك فيه وزراء في الحكومة كناتان شارانسكي من دون الإدلاء بتصريح.

على أن كلينتون يوافق على أن يضمن عودة إسرائيلية إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وهو ينوي قول ذلك للأسد هاتفيًّا بمجرد عودة الشرع إلى دمشق. فهذه العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران هي الشرط الذي لا غنى عنه لمواصلة المفاوضات. إلاّ أن تسريبًا، في ١٣ يناير/ كانون الثاني، في إسرائيل، إنما يكشف مضمون المشروع الأميركي، فيبين للجمهور أهمية التنازلات السورية وحزم باراك فيما يتعلق بمسار الحدود(١٦). ويتعرض المفاوض السوري للنقد في بلده. وعلى الرغم من تطمينات كلينتون، يجعل السوريون مواقفهم متشدِّدة: لن يحدث استئناف للمفاوضات الإسرائيلية – اللبنانية إلاّ بعد تسوية مسألة ترسيم الحدود. وانفتاحهم الوحيد يتألف من السؤال مرة وإلى الأبد عن ماهية المواقف الإسرائيلية. وبما يشكل علامة تدعو إلى القلق، تعلن الصحافة العربية عن موجة توقيفات في سوريا. فقد جرى توقيف أكثر من ٢٠٠٠ شخص في غضون بضعة أيام. وفي الشوارع، يتهم الناسُ الأسدَ ببيع الأرض السورية لتأمين توريث ابنه بشّار.

وعندئذ تحديدًا يعرض الأمير بندر بن سلطان مساعدته. فينتهز كلينتون الفرصة: فهو يطلب إليه طمأنة الأسد على إمكانية التوصل إلى اتفاق ويود رؤيته عندما يحصل الأميركيون على ما هو ضروري من جانب باراك. فيفهم السفير السعودي من ذلك أن الرئيس الأميركي يعرف ما يحتاج إليه الأسد وأنه مستعد لتحقيق اتفاق على هذا الأساس، وأنه لن يلتقي الأسد قبل التوصل إليه(١٧).

وهذا في أقل تقديرٍ سوء فهم، فالفكرة الأميركية هي مجرد إبلاغ الأسد بمواقف باراك النهائية، وليس قبول هذا الأخير للمواقف السورية.

المأزق الفلسطيني

بعد أن تريث باراك في شيفاردستاون، يسعى فجأة إلى التعجيل بالأمور. فهو يعلن الآن أن السلام ممكن في غضون بضعة أسابيع اعتبارًا من الآن. وهناك خطر زوال سريع للظرف الذي يسمح بالتوصل إلى سلام مع سوريا. إذ يبدأ كلينتون العام الأخير لولايته وهو يود أن يكون السلام العربي – الإسرائيلي تتويج رئاسته. ومبارك، الذي يذهب إلى دمشق في ٢٢ يناير/ كانون الثاني، يبلغ الأميركيين بأن تحقيق هذا الهدف إمّا أن يتم الآن أو أنه لن يتم أبدًا. إذ لم يعد أمام حافظ الأسد وقت طويل للبقاء قيد الحياة، والتوريث لصالح ابنه بشار زاد من هشاشته كشفُ مشروع المعاهدة الأميركي.

وفي هذا السياق، تتواصل المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بصورة شكلية. فالسلطة الفلسطينية تتمسك بمطالبتها بحق عودة للاّجئين الفلسطينيين، بما في ذلك إلى إسرائيل نفسها، ما لا يمكن أن يسمح به الطرفُ الآخر. وفي ١٥ يناير/ كانون الثاني، تقوم الحكومة الإسرائيلية، من جانب واحد، بإلغاء الانسحاب المقرر تنفيذه في يوم ٢٠ (نقل ٦,١% من أراضي الضفة الغربية من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ). وعلى الصعيد الرسمي، يقال إن باراك لم يكن يملك متسعًا من الوقت لدراسة الخرائط قبل نقلها إلى وزارته للتصويت عليها. لكن الرهان الفعلي هو المطلب الفلسطيني الخاص بأن يشمل الانسحاب ثلاث قرى قريبة من القدس، بينها قرية أبو ديس، حيث من المفترض وجوب اتخاذها مقرًّا لمجلس النواب الفلسطيني (يمكن، من هناك، رؤية الحرم الشريف وقبة الصخرة). ويتهم اليمينُ الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي بتقسيم القدس حتى قبل بدء المفاوضات. والحال أن إيهود أولمرت، عُمدة القدس، إنما يقود المعركة ضد هذا التنازل، الذي من شأنه أن يؤدي إلى ضغط دائم لفصل القدس الشرقية عن بقية المدينة.

وبينما يتهم الطرفُ الإسرائيلي السلطة الفلسطينية بأنها لا تهيئ الرأي العام الفلسطيني للتنازلات الضرورية لتحقيق السلم – أي: تلبية المطالب الإسرائيلية–،

يشتبه الطرف الآخر بأن إسرائيل تستخدم المحادثات مع سوريا لإضعاف عرفات في المفاوضات القادمة. وسعيًا إلى تهدئة التوتر، يلتقي باراك برئيس السلطة الفلسطينية في ١٧ يناير/ كانون الثاني. فيبلغه بأنه سوف يحترم تعهدات واي وبأن إعادة الانتشار سوف تتم قبل الموعد النهائي لتنفيذها. لكنه يبدو غامضًا فيما يتعلق بمسألة القرى الثلاث (فهو يؤكد أنه يدرك مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لمحاوره ويقول إننا سنرى ما سوف تؤول إليه). وفي المقابل، يشير بفظاظة إلى أنه لا يجب المراهنة على إعادة انتشار إضافية، إذ لا بد من تسوية هذه المسألة خلال المفاوضات النهائية. فيحاول الفلسطينيون إفهامه أن القرى الثلاث لن يكون بالإمكان في أي حال من الأحوال أن تكون بديلاً عن الجزء العربي من المدينة المقدسة خلال المفاوضات النهائية.

وفي اليوم نفسه، يؤدي هجوم في مدينة حديرا الإسرائيلية إلى إصابة ١٧ شخصًا إصابات طفيفة. فيُنسَبُ الهجوم إلى حركة إسلامية تسعى إلى تخريب عملية السلام.

ثم يذهب عرفات إلى واشنطون، حيث يستقبله كلينتون في ٢٠ يناير/ كانون الثاني. وهو يطلب إلى محاوره التدخل شخصيًا للسهر على أن تؤدي المباحثات الماراثونية الجارية على كل مستويات المسار الفلسطيني إلى النتائج المنشودة. فيتولى الأميركي طمأنته على رغبته في بذل أقصى الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية وإن كان يبين له أنه، في مفاوضات كهذه، فإن الحلول الوسط حتمية، حتى وإن كانت صعبة. وهكذا فإنه يواصل التفكير وكأن هناك تناظرًا بين مواقف الإسرائيليين ومواقف الفلسطينيين، والتي من المفترض إمكان التقريب بينها عن طريق تنازلات متعاقبة.

ومن الناحية الرسمية، يتعهد الإسرائيليون والفلسطينيون بإجراء محادثات مكثفة لأجل التوصل إلى اتفاق - إطار قبل ١٣ فبراير/ شباط، الموعد الذي نصَّ عليه اتفاق شرم الشيخ. إلاَّ أنه يجري الاصطدام كالعادة بمسألة إعادة الانتشار الإسرائيلية، المقرر الآن أن تتم في ١٠ فبراير/ شباط. وفي الوقت نفسه، يحاول مؤتمرٌ عُقد في موسكو في يومي ٣١ يناير/ كانون الثاني والأول من فبراير/ شباط إعادة إطلاق عملية المفاوضات متعددة الأطراف. فيجري إعلان استئناف عمل مجموعات العمل، لكن غياب سوريا ولبنان عن المؤتمر يهدد المحاولة بشكل

ملحوظ. وعلى أي حال، فإن الأطراف العربية لا تفكر في تحقيق تقدم في التطبيع، من دون تحقق تقدم مهم، أولاً، في المفاوضات الثنائية. وبالنسبة للأميركيين، فإن المراد هو إيجاد مناخ ملائم للمحادثات الثنائية ؛ أمَّا بالنسبة لروسيا الرئيس المؤقت ڤلاديمير پوتين، فإن المؤتمر هو وسيلة للعودة إلى المسرح الديپلوماسي.

تعريف خطوط ٤ يونيو/ حزيران

يتواصل الحوار الإسرائيلي – السوري عبر التصريحات العلنية. فدمشق تشترط، لاستئناف المفاوضات، تعهدًا مكتوبًا بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. ويردُّ باراك:

> لن نعلن مسار الحدود الجديدة إلاَّ بعد الحصول على إجابات بشأن الترتيبات الأمنية ونوع السلام الذي تتصوره سوريا واستمرار التزود بالمياه.

وفي ٢٨ يناير/ كانون الثاني وبعيدًا عن الأضواء، يلتقي روس بالأمير بندر، العائد من دمشق، حيث من المفترض أنه التقى بحافظ الأسد لمدة ثلاث ساعات ونصف (الحالة الصحية لهذا الأخير تثير الشك في أن تكون هذه المدة ممكنة). وهو ينقل رسالة واضحة من جانب السوريين: إن الأسد عازم على عقد اتفاق وأنه كان يعتقد أن من شأن باراك أن يكون شريكه في تحقيق هذا الهدف. أمَّا الآن، فإنه لم يعد واثقًا من ذلك. فباراك لم يلعب اللعبة في شيفردستاون. والأسد ليس عرفات، ولا يمكن معاملته بهذه الطريقة. وليس بالإمكان أن يسمح لنفسه بذهابات وإيابات دائمة. ويجب تسوية كل شيء دَفعةً واحدة. ويمكن الاتجاه إلى ترسيم الحدود سرًّا ثم إعلانه بمجرد عقد الاتفاق، إلاَّ أنه لا بد من إجراء ترسيم. والإسرائيليون لا يريدون أن يساومهم الأسد على متطلباتهم الأمنية، ومن ثم لا يمكنهم أن يتوقعوا منه أن يساوم على خطوط ٤ يونيو/ حزيران.

ويتفق الرجلان على أن الرسالة جادة وعلى أنه ما إن يتم التوصل إلى الترسيم، سيتم بعد ذلك التوصل إلى بقية المراد. ويبقى معرفة ما الذي تعنيه خطوط ٤ يونيو/ حزيران: هل تعني مسارًا لا يمكن المساس به أم مبدأً قد يكون بالإمكان التفاوض انطلاقًا منه؟ في الحالة الأولى، لن يعود هناك ما يمكن عمله ؛ وفي الحالة الثانية، يمكن التصرف. وبحسب روس[١٨]، من المفترض أن بندر

يقول إن من شأن الأسد إبداء مرونة فيما يتعلق بهذه المسألة، إلاَّ أن من المحتمل أنه يحاول إعفاء نفسه من مسؤولياته لو انتهت المفاوضات إلى الفشل.

وفي النهاية، يرى روس أن على باراك تحديد موقفه النهائي وإبلاغه للأسد. فإذا ما رفضه هذا الأخير، سيكون بالإمكان الانتقال إلى الملف الفلسطيني ؛ وإلاَّ فسوف يتم الاتفاق. وعلى هذا الأساس، يذهب المبعوث الأميركي إلى إسرائيل في مستهل فبراير/ شباط لحث باراك على عرض مواقفه الأخيرة. فيوافق رئيس الوزراء الإسرائيلي على المبدأ، لكنه يطلب أن يكون كلينتون هو من يبلغ الأسد بهذه المواقف. فعندئذ سوف يكون من الصعب على السوريِّ رفض العرض.

ويجب وضع ترجمةٍ خرائطية لخطوط ٤ يونيو/ حزيران. وممَّا يزيد من تعقيد المسألة أن العقد الأخير كان فترة جفاف ؛ ونتيجةً لذلك، تراجعت ضفة بحيرة طبريه تراجعًا ملحوظًا نحو الغرب. وتلك بوجه خاص هي الحالة في الجزء الشمالي من البحيرة. وكانت حدود عام ١٩٢٣ على بُعد ١٠ أمتار من البحيرة ؛ أمَّا الآن، فإنه إن لم يجر تعديلها فسوف تكون على بُعد عدة مئات من الأمتار.

وخلال شهر فبراير/ شباط، يدور عمل في السرّ بين داني ياتوم، وقد أصبح مستشارًا لباراك، ومارتن إنديك، الذي تولى للتوّ منصبه كسفيرٍ للولايات المتحدة في إسرائيل. وخوفًا من حدوث تسريبات، لا يجري إبلاغ أحد في إسرائيل بما يدور، فيما عدا باراك. وعلى أي حال، سوف يجري تصوير ما يقومان بإعداده على أنه مشروع أميركي. وبشكل موازٍ، يعمل روس على الموضوع بالارتباط بمعدي خرائط تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية، ويجري الاعتماد على مجموعات صور التقطت من الجو وبالأقمار الاصطناعية في فترات مختلفة.

والظاهر أنه لا يبدو أن أحدًا طرح على نفسه مسألة التعريف السوري لخطوط ٤ يونيو/ حزيران.

ويدرك باراك أن الجلاء عن الجولان بعيدٌ عن أن يتمتع بالشعبية عند مواطنيه، لكنه يرى محقًّا أن الملف السوري – وهو ملف نزاع ترابي بين دولتين– أيسر على الحل من الملف الفلسطيني، المشتبك بتعريف الهوية الإسرائيلية ذاتها. ثم إن باراك قد تعهد علنًا وفي عدة مناسبات بالجلاء عن الجنوب اللبناني، حيث تتواصل الحرب. وقد خسر الجيش الإسرائيلي ثلاثة جنود جدد في يناير/ كانون

الثاني وتستمر قوة جيش لبنان الجنوبي في الانحدار. والحال أن الوسيلة الرئيسية لضغط دمشق على إسرائيل هي مواصلة هذه الحرب. ومن ثم تبدو مسألة الجولان مرتبطة بمسألة الجنوب اللبناني. ومن المفارقات أن انسحابًا إسرائيليًا، من جانب واحد، من الجنوب اللبناني من شأنه أن يضعف مركز دمشق إضعافًا جوهريًا.

وتشهد الأيام الأولى من فبراير/ شباط توترًا قويًا في هذه المنطقة، حيث يكثر الطرفان من عملياتهما. ويعلن حسن نصر الله أن السيطرة الإسرائيلية على الجنوب اللبناني آخذة في الضعف وأن الانتصار بات قريبًا. وبعد خسارة جنديين جديدين، تشن إسرائيل غارات على بنية لبنان التحتية. وبحسب المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، فإن هذه الغارات هي رسالة إلى حزب الله وإلى الحكومة اللبنانية لإشعارهما بوجوب وقف التصعيد ووجوب العيش في حسن جوار. ويجري إعلان حالة الطوارئ في شمالي إسرائيل تأهبًا لأعمال انتقامية من جانب حزب الله، لكن المقاومة الإسلامية تتمسك بمواصلة حرب الاستنزاف في الجنوب اللبناني، ما يتسبب في وقوع خسائر جديدة في صفوف الإسرائيليين. والحال أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، على الرغم من إكثاره من التهديدات ضد لبنان، إنما يؤكد أن الانسحاب الإسرائيلي، من جانب واحد أو عبر المفاوضات، سوف يتم في يوليو/ تموز.

وتستثير عمليات القصف الإسرائيلية حركة تضامن واسعة في العالم العربي. ويتولى الرئيس المصري مبارك الدفاع عن لبنان بل يذهب إلى بيروت، حيث يشجب انتهاك إسرائيل لاتفاقات أبريل/ نيسان ١٩٩٦. أمّا عبد الله الثاني، ملك الأردن، فهو يعلق الاتصالات السياسية مع إسرائيل، بينما يشبّه البرلمان السوري الأعمال الإسرائيلية بأعمال النازيين، وهو ما يستثير ردود فعل قوية في إسرائيل.

وفي ٣ فبراير/ شباط، يلتقي باراك بعرفات في إيرز لإبلاغه بمضمون إعادة الانتشار القادمة، المقرر تنفيذها في الأسبوع التالي. ونسبة الـ ٦,١% المعروضة لا تشمل القرى الثلاث القريبة من القدس، بل تشمل قطعًا من الأرض ذات الكثافة السكانية الضئيلة في منطقتي الخليل ونابلس. وبما أنه لم يجر عرض أي اتصال ترابي للمنطقة أ، فإن رئيس السلطة الفلسطينية يرفض الخريطة ويترك الاجتماع. فيجري تعليق المفاوضات، لاسيما أن باراك قد أعلن أيضًا أن عقد الاتفاق –

الإطار، المقرر أن يتم في ١٣ فبراير/ شباط، سوف يتأجل ستة أشهر. والحال أن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجتمعة في الوقت نفسه في غزة، إنما تعلن عن إعلان الدولة الفلسطينية في شهر سبتمبر/ أيلول.

وبشكل ظاهر، يحرص الأميركيون على النأي بأنفسهم عن الملف الإسرائيلي – الفلسطيني ويقللون من شأن جسامة المأزق السياسي. وهم يسعون، حيال الفلسطينيين، إلى كسب الوقت لإيلاء الأولوية للملف السوري. ولأجل هذا الهدف تحديدًا يرجع روس إلى إسرائيل في ٢١ فبراير/ شباط. فهو يأتي لمناقشة خريطة ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ على الجانب السوري، ولكي يماطل عرفات، يشرح له أنه لا يمكن إنهاء المأزق السياسي إذا ما استمر الفلسطينيون في الإلحاح على إعادة انتشار ثالثة قبل إحراز تقدم في اتجاه عقد الاتفاق – الإطار. وفي الوقت نفسه، يحاول إفهام باراك أنه من فرط إضعافه لعرفات سوف ينتهي بألاّ يجد له شريكًا بعدُ. والأجواء متوترة توترًا خاصًا في الضفة الغربية، حيث تتظاهر الشبيبة بعنف ضد عمليات القصف الإسرائيلية في لبنان وضد شلل عملية السلام. كما يجري وضع الأميركيين على مستوى واحد مع الإسرائيليين.

وعلى الرغم من المهلة الممنوحة، فإن باراك ليس مستعدًا لتقديم تمثيل خرائطي لخطوط ٤ يونيو/ حزيران وهو يطلب مهلة إضافية. ولا يبدأ المحادثات مع المبعوث الأميركي إلاّ في أواخر الشهر. فيتمسك رئيس الوزراء الإسرائيلي بخريطة ١٩٦٧، ما يضع الخط على بُعد عدة مئات من الأمتار من الضفة الحالية للبحيرة. وهو يعترف بأن موقفه الأخير من شأنه أن يحدّد الخط بابتعاده مسافة تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ متر عن هذه الضفة. كما أنه يريد وجود عشرة جنود إسرائيليين في محطة الإنذار في جبل حرمون لمدة سبع أو ثماني سنوات على الأقل. وهو يبدو أكثر تجاوبًا فيما يتعلق بتعريف المناطق الأمنية، والذي يمتد حتى دمشق، ولكن ليس بعدها. ومن شأنه أن يكتفي بوضع كاميرات، من شأن عدم تشغيلها أن يكون *casus belli*(×). وهو يطالب بعدد معين من لفتات حسن النوايا من جانب السوريين بمجرد عقد الاتفاق.

وفي تلك الأثناء، يذهب رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان إلى إسرائيل مفعمًا بحسن النوايا. فهو يسعى إلى تحسين العلاقات بين فرنسا ودولة إسرائيل، مع

(×) مبرّر حرب، باللاتينية في الأصل. – م.

إعلانه عن تعاطف بلده مع الفلسطينيين. وفي ٢٣ فبراير/ شباط، يوجه من ثم التحية إلى ذكرى رابين، الذي من المفترض عدم وجوب تبديد رسالته:

إنها الرسالة التي يحملها الآن صديقي ليهود باراك بوصفه وريثًا لإسحق رابين، وهي الرسالة التي آمل أن يحملها إلى مسافة أبعد.

وفي ٢٤ فبراير/ شباط، خلال مؤتمر صحافي، ينحاز بالكامل إلى المواقف الإسرائيلية، واصفًا بـ«الإرهابية» هجمات حزب الله ضد الجنود الإسرائيليين في الأرض اللبنانية وذاهبًا إلى أن الدولة العبرية «اجتهدت» من جانبها «في عدم استهداف السكان المدنيين» في ردودها:

إن فرنسا تشجب هجمات حزب الله، وتشجب على أي حال كل الهجمات الإرهابية ضد الجنود الإسرائيليين أو ضد الجماعات السكانية المدنية الإسرائيلية إن استهدفتها.

وهو يرفض استخدام مصطلح المقاومة في وصف عمل حزب الله ويحمّل سوريا المسؤولية عن توقف مفاوضات السلام. ومن المؤكد أنه، بوصفه «صديقًا واعيًا» لإسرائيل، لا يوافق على استيطان الأراضي المحتلة، لكنه يتمسك باللغة الخشبية الأميركية: فالمستوطنات «مصاعب في طريق السلام»، بينما كانت قد حُدّدت قبل ذلك ببضع سنوات بأنها «عقبات». وهو يدعو إسرائيل إلى إبداء السخاء والشجاعة للسماح بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، دولة ديموقراطية ومستقرة ومزدهرة.

وهذا الكلام يستثير غضب الحكومة اللبنانية ولفت نظر غير علني من جانب رئاسة الجمهورية الفرنسية. والأجواء ملبَّدةٌ بالغيوم لاسيما أن ديفيد ليفي، وزير الخارجية الإسرائيلي، يعلن للتوّ أمام الكنيست أن إسرائيل مستعدة للهجوم على السكان المدنيين اللبنانيين في حالة قصف الجليل: «إذا احترقت كيريات شمونا، فسوف يحترق لبنان، فالدم بالدم ولقاء مصرع طفل سيلقى طفل مصرعه».

وعندما يذهب ليونيل جوسبان في ٢٥ فبراير/ شباط إلى رام الله لكي يلتقي بعرفات وبأعضاء المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، يقوم بتعديل كلامه، فهو يتحدث الآن عن «الأعمال الحربية» التي يقوم بها حزب الله. وهو يشدّد على ضرورة امتلاك الدولة الفلسطينية القادمة لمؤسسات ديموقراطية تمامًا. لكن أوان

هذا الكلام الجديد كان قد فات. ففي ٢٦ فبراير/ شباط، في جامعة بير زيت، يستثير الرجل غضب الطلاب لرفضه تشبيه الاحتلال الإسرائيلي للبنان بالاحتلال الألماني لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. ولدى خروجه من القاعة، يجري استقباله بإلقاء الحجارة علية ويضطر إلى المغادرة على وجه السرعة، ملغيًا زيارة مقرَّرة إلى مخيم فلسطيني. ويقدم عرفات إليه اعتذاراته، لكن من فهمت الموقف على أفضل نحو هي ليلى شهيد، ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا. فهي تأسف لهذا القذف بالحصى، لكنها تردُّه إلى «فيضان كيل» الفلسطينيين حيال توقف عملية السلام: «لقد جرى نقل الرسالة بكثير من العنف، إلاَّ أنه ربما كان ذلك دعوة إلى الغوث»(×).

والحال أن الدبلوماسيين والسياسيين، المنشغلين على نحو مُفرِط بدقائق إجراءاتهم وتحايلاتهم المعجمية، لا يدركون اتساع نقمة الرأي العام الفلسطيني حيال بطء عملية السلام وتوسع الاستيطان اليهودي، الذي يؤدي إلى تضييق حادٌ لهامش المناورة المتاح للقيادة الفلسطينية. وكان من المفترض أن لدى عرفات رغبة في تقديم «التنازلات» (وهي تخليات في نظره) التي طلبها الإسرائيليون والأميركيون والتي من المفترض أنه لم يكن يملك إمكانات تقديمها. وهو يعتبر الانتقادات المتواصلة لأسلوبه الأوتوقراطي ولاستخدامه الفساد كأسلوب للحكمُ حيلاً تهدف إلى تقويض هيبته وإلى إضعافه إضعافًا أكبر. ومن باب رد الفعل، يتقارب مع النهج الأكثر تشدُّدًا. وهو يجد من جهة أخرى صعوبة في فهم مطالبتهم إياه بمكافحة الإرهاب وإدانتهم له في الوقت نفسه بتهمة ارتكاب انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وهي الانتهاكات التي من شأنه أن يكون مذنبًا بارتكابها في خوضه لهذه المكافحة للإرهاب.

والحال أن المراقبين الأكثر دراية، سواء كانوا إسرائيليين أم فلسطينيين، إنما ينزعجون من الحالة الذهنية للشبيبة الفلسطينية، والتي تذكر بالحالة الذهنية عشية الانتفاضة. وهم يشدِّدون على حقيقة أن جيلاً بأكمله قد جرى تكوينه في عالم مغلق بسبب تدابير حظر التجول وحظر الانتقال التي فرضتها السلطات الإسرائيلية. وهذه الشبيبة لا تعرف غير واقع محليّ إلى أقصى حد والإسرائيليون الوحيدون

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

الذين احتكت بهم هم الجنود المتمركزون عند الحواجز. وهكذا، فإن العالم الخارجي هو عبارة عن تجريد، بدءًا بدور الدول العظمى أو وزن معسكر السلام في إسرائيل. وخطابات الدبلوماسيين السائدة ضد التحريضات على الكراهية تبدو جوفاء بالنظر إلى هذه الحقائق الواقعية اليومية.

والحال أن خيبات ليونيل جوسپان، الذي بدا هزيل الاستعداد في مجال السياسة الخارجية، إنما تعزّز مركز جاك شيراك بالنسبة للانتخابات الرئاسية الفرنسية القادمة. ويبقى أن ٣٥ طالبًا من طلاب بير زيت قد جرى توقيفهم من جانب الشرطة الفلسطينية، ما يفجر إضرابًا عامًا في الجامعة. وحيال خطر امتداد الحركة إلى الجامعات الأخرى، يأمر عرفات بإخلاء سبيلهم بسرعة.

وفي أواخر فبراير/ شباط، يوضح باراك أننا نقترب من اتفاق مع سوريا يشمل ردَّ الجولان، على أن تظل بحيرة طبريه وضفتها إسرائيليتين. وفي الوقت نفسه، يؤكد أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني سوف يتم في يوليو/ تموز ويقترح على الفلسطينيين تحديد الانسحاب من ٦,١% من الضفة الغربية باختيار أراض في داخل عرضٍ يشمل ١٠%. لكن هذا لا يشمل القرى الشهيرة القريبة من القدس.

وفي الأول من مارس/ آذار ٢٠٠٠، يؤدي هجوم من جانب حزب الله إلى مصرع ٥ أفراد في صفوف جيش لبنان الجنوبي، الذي يتفسخ بشكل متزايد باطراد جرَّاء أفق الانسحاب الإسرائيلي القريب. وفي اليوم نفسه، تتكبد حكومة باراك إخفاقًا جسيمًا في الكنيست: فمشروع القانون الذي قدمته المعارضة، والذي ينص على أن تكون أغلبية خاصة تزيد عن ٥٠% من المسجلين في الجداول الانتخابية ضروريةً بالنسبة للاستفتاء الذي سيكرس الانسحاب من الجولان، إنما يحصل في القراءة الأولى على موافقة ٦٠ صوتًا في مقابل ٥٣ صوتًا، ما يدل على انسحابات عديدة من الأغلبية الحاكمة. والإشارة قوية، حتى وإن كان لا بد من إجراء تصويتات أخرى.

وبالمقابل، يحصل باراك، في ٥ مارس/ آذار، على موافقة حكومته بالإجماع على مبدأ جلاءٍ عن الجنوب اللبناني في شهر يوليو/ تموز، ولو في غياب اتفاقٍ مع سوريا. وتعبر دمشق عن انزعاجها، متحدثةً عن رغبة إسرائيلية في فصل لبنان

عن سوريا. وهناك خشية بالأخص من ضياع وسيلة قوية للضغط على الدولة العبرية. ويعمل الحلفاء المباشرون للسلطة السورية بنشاط على تعريف المنازعات التي قد يكون بإمكانها إبقاء التوتر على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية بعد الانسحاب الإسرائيلي. والحال أن الرئيس إميل لحود، المنحاز كليًا لسوريا، إنما يحذر إسرائيل: إن الانسحاب من لبنان لن يضمن أمن الحدود، الذي لا يمكن أن يكفله سوى عقد اتفاق مع سوريا بشأن الجولان. بل إنه يتنبأ بخطر حرب جديدة. وردًا على هذه التصريحات، يقوم سلاح الجو الإسرائيلي، في ١٣ مارس/ آذار، بقصف قواعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، التي يتزعمها أحمد جبريل، وقواعد فتح– الانتفاضة، التي يتزعمها أبو موسى، وهما حركتان تابعتان لدمشق تبعية وثيقة، وهي قواعد موجودة في البقاع، على بعد خمسة كيلومترات من الحدود السورية. والرسالة واضحة لاسيما أن هاتين المنظمتين لم تقوما بهجوم ضد إسرائيل منذ عدة سنوات.

وفيما يتعلق بجنود جيش لبنان الجنوبي، فإنهم قلقون على مصيرهم، إذ لا يتلقون من جانب الجيش الإسرائيلي سوى تطمينات غامضة. ويتعين عليهم التفكير في اللجوء مع عائلاتهم إلى إسرائيل من دون تيقن من استقبالهم فيها.

وقد عمل روس بنشاط مع المحيطين بباراك وعرفات من أجل كسر توقف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية. ويتم العثور على شكل من أشكال الحل الوسط: سوف يجري تأجيل إعادة الانتشار الإسرائيلية إلى أواخر أبريل/ نيسان وسوف تشمل بالفعل القرى الثلاث الشهيرة القريبة من القدس، إلاَّ أنه، لعدم إحراج باراك، لن يتم إعلان هذا التنازل إلاَّ في اللحظة الأخيرة. ومن ٧ إلى ٩ مارس/ آذار، تسمح سلسلة من اللقاءات اليومية بين باراك وعرفات بتكريس هذا الاتفاق. والحال أن قمة بين عرفات وباراك ومبارك في شرم الشيخ إنما تكرس هذه الاستعدادات. وهكذا يبرهن باراك على أنه لا يهمل الملف الفلسطيني وعلى أنه ليس أسير المفاوضات مع دمشق. ومع اتفاق الطرفين، يقدم بل كلينتون، في مكالمة هاتفية مع عرفات، الطمأنة الإضافية على أن الإسرائيليين سوف يحترمون تعهداتهم. وهكذا يمكن إعلان استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن كتابة اتفاق – إطار. ويتمسك عرفات بهدفه المتمثل في إعلان دولة فلسطينية قبل

١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، بموافقة إسرائيل أو من دون موافقتها. والحال أن مصطفى البرغوثي، وهو سياسي وناشط بالضفة الغربية – لا يجب الخلط بينه وبين سميّه، مروان البرغوثي–، إنما يحذر من أن السكان لن ينتظروا حتى ذلك الموعد: لقد طفح بهم الكيل.

وعلى الجانب الإسرائيلي، على أثر إفضاءٍ من طرف داني ياتوم، تروج شائعة عن تنازل قريب عن القرى الثلاث، ما يدفع في التوّ والحال الحزبين الدينيين (شاس والحزب القومي الديني) إلى التهديد بالانسحاب من الحكومة ومن الأغلبية. وفي ١٣ مارس/ آذار، لا يتسنى رفض اقتراح في الكنيست بحجب الثقة عن الحكومة إلاّ بـ ٤٧ صوتًا، ما يكشف تآكل الأغلبية الحاكمة. فيضطر باراك إلى إعادة التأكيد علنًا على أن من غير الوارد تقسيم يروشالايم، أو دمج ضاحية عربية في حقل إعادة انتشار مرحلية على أي حال.

على أن الأجواء مستقرة بما يكفي للتمكن من الإعلان عن إعادة انتشار وشيكة للجيش الإسرائيلي تترك ٦,١% من الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية، كما عن استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في واشنطون. وتوفر زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى الأرض المقدسة نوعًا من الهدنة. وهو يصل في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٠ إلى الأردن، المرحلة الأولى في رحلته. وقد اتخذت تدابير أمنية ملحوظة في إسرائيل ؛ وتقوم السلطة الفلسطينية بالشيء نفسه.

ويذكّر يوحنا بولس الثاني بموقف الكرسي الرسولي بشأن الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في أن يتمتع بوطن، ما يعتبر بمثابة اعترافٍ بالحق في التمتّع بدولة. وعند نُصُب ياد ڤاشيم التذكاري، في القدس، يوجه التحية إلى ذكرى ملايين اليهود الذين قُتلوا خلال المحرقة النازية. وعلى الرغم من التوترات فيما بين المسلمين والمسيحيين التي سبقت مجيئه، فإن زيارته إلى الناصرة إنما تدور في أجواء ممتازة. وفي تواز مع هذا، يتم الانسحاب الإسرائيلي في ٢٢ مارس/ آذار وتدور المحادثات في واشنطون بشكل دؤوب، من دون النجاح في التقريب بين المواقف. وأخيرًا، يجري الإعلان عن قمة قريبة تجمع كلينتون بالأسد في جنيف.

وتتواصل زيارة البابا بينما تصل اللعبة الدبلوماسية إلى أوجها. ويذكّرُ قداس أقيم أمام ١٠٠ ٠٠٠ من المؤمنين في جبل التطويبات بأهمية الجماعة المسيحية

الشرقية. ويُكثر يوحنا بولس الثاني من اللفتات المثيرة الموجَّهة إلى اليهود. وفي رسالة يرشقها في حائط المبكى، يطلب الغفران من الرب عن المكابدات التي عانوا منها. وهذه التصرفات تُقابَلُ بعظيم الاستحسان من جان المعنيين، فيما عدا اليهود الأرثوذكس المتطرفين، جد المرتابين دومًا والمفعمين بالسخط جرَّاء المعاداة المسيحية للسامية.

فشل جنيف

عندما يصل روس في ٥ مارس/ آذار، تصبح الخريطة الشهيرة لخطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ جاهزة في نهاية المطاف. وبالنظر إلى أنه من غير المعروف بشكل مؤكد أين كانت المواقع في ٤ يونيو/ حزيران، فإن الخريطة تقدم تفسيرًا يتماشى مع التصور الإسرائيلي: لن يكون هناك من مدخل سوري إلى بحيرة طبريه ؛ بل إن خط الأمتار العشرة في الحدود الدولية سوف يتزحزح عن الجزء الشمالي من البحيرة بمسافة تتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ متر. وبالمقابل، من حيث المساحة، سوف تكون الأراضي المردودة مساوية للأراضي التي جرت خسارتها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، بل أكثر قليلاً (١٠١%).

وبمجرد إقرار ذلك، يريد باراك أن يسارع كلينتون بالذهاب إلى دمشق ليضع الأسد في موقف القبول أو الرفض، من دون أي هامش للمناورة. فمن غير الممكن إجراء مفاوضات إضافية. فيضطر روس إلى إفهامه أنه لا يمكن إملاء مواعيد هكذا على رئيس الولايات المتحدة. ولا بدَّ من أن تؤخذ في الحسبان رحلةُ بل كلينتون القادمة إلى شبه القارة الهندية. فتعقب ذلك مواجهةٌ بين الرجلين. ومن غير الوارد تأجيل الرحلة الرئاسية. فيقترح روس أن يتوقف كلينتون في جنيف، على أن يلتقي هناك بالأسد. وبعد ذلك، سيواصل فريق المفاوضات العمل مع السوريين، وإذا ما سارت الأمور كلها على ما يرام، فسوف يحسم كلينتون الاتفاق في رحلة عودته. فيوافق باراك على ذلك على مضض.

ويبقى أنه لا بدَّ من أن يوافق الأسد على هذه الصيغة. والحال أن الرئيس السوري غارق في تعديل وزاري شامل لأجل التمهيد لتوريث حكمه وهو لا يدرك بشكل جد واضح ما يتوقعونه منه. وفي اتصال هاتفي، يؤكد له كلينتون أن مطالبه

قد لُبِّيت وأنه يحمل إليه أنباء سارَّة، إلاَّ أنه لا يستطيع إعطاءه تفاصيل قبل اللقاء. وكان قد جرى التفكير في إرسال مادلين أولبرايت إلى دمشق، لكن باراك اعترض على ذلك، لخوفه من أن يرى بدايةً لمساومة حول مسار الحدود. ولا يلح الأسد على معرفة التفاصيل. فبالنسبة له، من الواضح أن الاقتراح الذي سيُنقل إليه يلتزم فعلاً بمسار خطوط ٤ يونيو/ حزيران، الذي، كالعادة، لم تجر مناقشة ترسيمه. وبالمقابل، فإن جدول مواعيده و، ربما، حالته الصحية، لا يسمحان له بالذهاب إلى جنيف فورًا. ومن ثم فلدى رحلة عودة كلينتون سوف تنعقد قمة جنيف.

ومن باب الحيطة الإضافية، يطلب كلينتون إلى الأمير بندر الذهاب إلى دمشق لطمأنة الأسد على أن المراد بالفعل هو خطوط ٤ يونيو/ حزيران وأن باراك قد فوضه بالفعل في عرضها عليه. ومرة أخرى، من غير الوارد نقل المضمون الدقيق للاقتراح إلى الطرف السوري. وبما أن الأسد كان قد أكد، في مناسبات عديدة، لمبعوثين أميركيين مختلفين وللرئيس الأميركي نفسه أنه «إمَّا خطوط ٤ يونيو/ حزيران وإلاَّ فلا»(×)، فليس بإمكانه أن يستوعب أن يعدوه في جنيف بما هو خلاف ذلك. وقد رفض دومًا النظر في إمكانية الاتجاه إلى مبادلة للأراضي ؛ وبالمقابل، كان المفاوضون السوريون في شيفردستاون قد أبدوا روح مرونة. وما يجعل الأمور أكثر تعقيدًا بكثير هو أن كلينتون وباراك، على الرغم من عرضهما الخريطة بوصفها إمَّا أن تُقبل أو تُرفض كما هي، فإنهما يتوقعان أن يدور تفاوض بشأنها. وقد يكون بوسع باراك عندئذ أن يعرض، كموقف نهائي، اختزال مسافة الـ ٥٠٠ متر إلى ١٠٠ متر.

وفي ٢٥ مارس/ آذار، يوضح باراك لروس وجوب الالتزام الصارم بالنص الذي أعدَّه كما يوضح له أنه مستعد للذهاب فورًا إلى جنيف. فينهره الدبلوماسي الأميركي عن القيام بذلك. إذ لا بدَّ من الوقوف على رد فعل الأسد قبل طرح الصفقة النهائية. ويصل الوفد السوري إلى جنيف في هذا اليوم نفسه، وهو يضم أكثر من مائة شخص.

وتوضح وزارة الخارجية الأميركية أنه سيتم عقد اجتماعين في اليوم التالي: الاجتماع الأول لإنجاز الصلح الإسرائيلي – السوري، والاجتماع الثاني لتناول

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

مستقبل العلاقات السورية – الأميركية. ويصل الوفد الأميركي في الليل. وهو فريسة انقسامات داخلية قوية. فساندي بيرجر، مستشار الأمن القومي؛ يرى أن روس يتبع الرئيس الأميركي، ومن ثم يجب عليه التعامل معه مباشرة، بينما يتعين على مادلين أولبرايت، التي لا تملك غير دراية سطحية بالملف، أن تبقى في المؤخرة. لكن وزيرة الخارجية الأميركية لا تنوي السماح بذلك، لا سيما أن المسألة سوف تظهر بوصفها نجاحًا عظيمًا لإدارة كلينتون. والحال أن الساعات الأخيرة من الليل قد كرِّست لتسوية مشكلات السلطة في صفوف الوفد الأميركي.

ويبدأ اللقاء المصيري في العاشرة والنصف من صباح ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٠٠. وبعد التحيات البروتوكولية والتقاط الصور الصحافية، يقترح كلينتون أن يقتصر الاجتماع على الرئيسين ووزيري خارجيتيهما ومترجميهما. وسوف يحضر روس لمجرد عرض مقترحاته على أن ينسحب من الاجتماع بعد ذلك. فيوافق الأسد. ويتكدس الوفد الأميركي في الغرفة المجاورة ويحاول الاستماع إلى النقاش عبر الحاجز الزجاجي.

ويبدأ كلينتون بالملاطفات، ثم يلتزم التزامًا صارمًا بتعليمات باراك. وهو يعلن أنه سيقدم عرضًا كاملاً لما أبدى الإسرائيليون استعدادهم للقيام به. فيقاطعه الأسد ليسأله عن المضمون الترابي. فيبدأ كلينتون بالقول بأن باراك موافق على الانسحاب إلى حدود يقبلها الطرفان[١٩]. فيقاطعه الأسد: «ماذا تقصدون بحدود يقبلها الطرفان؟ أهي خط ٤ يونيو/ حزيران؟»[×].

فيعرض روس الخريطة التي تمّ إعدادها مع باراك، والتي تحرم السوريين من أي وصول إلى البحيرة وإلى نهر الأردن. وخلافًا لتوقعات كلينتون وروس، لا يبدو الرئيس السوري مستعدًّا ولو لمجرد فتح نقاش حول مضمون هذا الاقتراح. فهو يعلن على الفور أن المسألة منتهية بالنسبة له: إن الإسرائيليين لا يريدون السلام. ويحاول كلينتون مستميتًا إنقاذ الموقف بالسعي إلى عرض بقية المقترحات الإسرائيلية وبالتأكيد على الالتزام الأميركي لصالح هذا السلام، كما على ضرورة مراعاة هشاشة مركز باراك في البرلمان الإسرائيلي. فيردُّ الأسد بأن هذه مشكلة باراك. والسلام العادل يعني عودة الأراضي التي كانت بيد سوريا في عام ١٩٦٧.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي ذلك العام، كان هو وضباطه يسبحون في البحيرة. ولا يملك روس سلطة القول بأنه لا يزال بالإمكان التفاوض على المسافة بين الخط والبحيرة. ويجري تبادل اتهامات ضمنية: في شيفردستاون، وافق السوريون على السيادة الإسرائيلية على البحيرة، وحدود عام ١٩٢٣ كانت على بُعد ١٠ أمتار من البحيرة. ويطلب السوريون نسخة مكتوبة من المقترحات الإسرائيلية، ما يرفضه الأميركيون، حيث إن باراك قد شدّد على عدم وجود وثيقة مكتوبة من شأنها أن تكون مُلزِمةً له. فيجري اتخاذ قرار باستراحة قصيرة، يعرض خلالها روس على الشرع مضمون العرض.

وفي بضع دقائق، كان كل شيء قد انتهى، إلاّ أنه تجري محاولة لإنقاذ المستقبل. فيؤكد الأسد أنه مازال ملتزمًا بالعمل لصالح السلام، ولكن ليس هذا السلام. وهو لا يريد أن يظهر بوصفه من تسبب في فشله . فيقترح على أولبرايت بحث الموضوع الآخر، وهو مستقبل العلاقات الأميركية – السورية، لكن وزيرة الخارجية تردُّ عليه بجفاف بأن من غير الوارد قيام علاقات طيبة من دون سلام مع إسرائيل. أمّا كلينتون، فهو يكتفي بقول إن «العالم سوف يحكم» (*the world will judge*).

وبالنسبة لرجل يهمه الإعلام كالرئيس الأميركي، فمن غير الوارد أن يقبل تحمل أي مسؤولية عن الفشل، لاسيما أنه قد اعتبر مسلك الأسد بمثابة هجوم شخصي عليه. وفي مؤتمره الصحافي في اليوم التالي، بمناسبة زيارة الرئيس مبارك إلى واشنطون، يبدأ بتوضيح خطابه:

ذهبتُ إلى سوريا للقاء الرئيس الأسد، لكي أوضح له ما اعتبرته الخيارات ولكي استمع منه إلى ماهية حاجاته. وقد طلبت إليه أن يرجع إليّ ومعه ما يرى أنه يجب عمله. ولذا فإن الكرة في ملعبه الآن وأنا أتطلع إلى سماع رده وسوف نتحدث عمّا يمكنني عمله غير ذلك، عمّا يمكننا عمله غير ذلك معًا(٢٠).

ولكنه لم يكن يعلم أن الموقف السوري بشأن خطوط ٤ يونيو/ حزيران هو موقف ثابت لا يتزعزع ... ومن جهة أخرى، يواصل كلينتون تهنئة نفسه على موقف باراك الإيجابي. وعلى الجانب السوري، يجري التأكيد على أن الرئيس الأميركي لم يقترح شيئًا جديدًا في جنيف. والكرة في الملعب الإسرائيلي، الذي ليس أمامه سوى تطبيق القرارات الدولية.

أمّا فيما يتعلق بباراك، فإن الفشل في الملف السوري إنما يسمح له بالحفاظ على أغلبيته المتداعية. وهو يتهم سوريا بأنها ليست ناضجة للسلم: «لقد اتضحت المواقف وسقطت الأقنعة». إذ لا يبدو أن الأسد مستعد «لاتخاذ ذلك النوع من القرارات الضرورية للتوصل إلى اتفاق سلام». بل إن نصيرًا متحمسًا للسلم كشلومو بن عامي يشبّه مسلك النظام السوري بمسلك كوريا الشمالية.

وفشل جنيف جليٌّ، إلاَّ أن أحدًا لا يريد تحمل المسؤولية عنه. وبحكم ذلك، فإن فريق المفاوضات الأميركي، بدلاً من أن ينكبَّ على إعادة نظر في الاستراتيجيات المتَّبعة، إنما يتجه إلى البحث عن كبش فداء. فيرى روس أن الأسد جاء إلى جنيف من دون أن يكون راغبًا في السلام. فنظرًا لانشغاله الزائد بتوفير ظروف لتوريث حكمه، لم يشأ أن يترك لابنه وضعًا يتميز بانعدام عميق للاستقرار. وقد كان مضطرًا إلى تغيير رأيه بعد شيفردستاون، حيث كان من المفترض أن بالإمكان التوصل إلى كل شيء، إلاَّ أنهم يتجنبون تذكر السبب في عدم نجاح شيفردستاون وأنهم ألقوا المسؤولية آنذاك عن فشلها على باراك وعلى التسريبات الإسرائيلية.

ومادلين أولبرايت مشحونة بشكل خاص ضد الأسد. لقد عرضوا عليه ٩٩% مما طلَبه لكنه رَفَضَ! وهي لا تطرح على نفسها سوى مسألة وزن الـ ١% المتبقية. لكنها لن تكتشف إلاَّ بعد ثلاث سنوات المهمة التي قام بها الأمير بندر في دمشق وسوء التفاهم التالي الذي من المفترض أن ذلك قد ساعد على حدوثه[٢١]. فهي لم تكن على علم بهذه الرسالة الغامضة، والتي كانت قد أرسلت من البيت الأبيض رأسًا.

وإذا كان الأسد قد امتنع عن الدخول في لعبة روس، فما ذلك إلاَّ لأنه كان على قناعة تامة بأنهم سوف يعرضون عليه خطوط ٤ يونيو/ حزيران، لا صيغة احتيالية فارغة من أي مضمون. وإلاَّ لما كان من شأنه أن ينتقل من دمشق إلى جنيف ومعه مثل هذا الوفد غفير الأعضاء. ولو كانوا أبلغوه بشكل شبه رسمي بالخريطة التي أطلعوه عليها في جنيف، أو لو كانوا قدموها بوصفها اقتراحًا أميركيًا، لما كان من شأنه أن يحضر إلى جنيف.

ومن المؤكد تمامًا أن فشل المفاوضات مع سوريا إنما يرجع إلى رؤية أميركية عن التفاوض تُشبِّهُ عملية السلام بخلاف تجاري أو بنزاع من نزاعات

العمل. فالوسيط يعمل على التقريب بين المواقف بالتوصل إلى تخلي الطرفين عن مطالبهما الأولية. والحال، بالنسبة للأطراف العربية، أنه إذا كانت الشروط الأمنية (نزع السلاح مثلاً) يمكن أن تكون قابلة للتفاوض، فإن الحالة ليست كذلك بالنسبة للمضمون الترابي. وحتى بالنسبة لفارق يبدو غير مهم من الناحية الظاهرية، فإن من غير الوارد التخلي عن مرجعية خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وهذا هو ما كان السادات قد اشترطه وحصل عليه، إلاّ أن السادات كان يتحدث إلى رئيس أميركي وإدارة أميركية لم يكونا منحازين انحيازًا كليًّا إلى مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي.

والحال أن كلينتون وباراك، بعدم أخذهما في الحسبان أسباب فشل جنيف، إنما يستعدان لخيبات جسيمة بشأن الملف الفلسطيني.

استئنافُ المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية والجنوبُ اللبناني

الأولويتان الجديدتان هما استئنافُ المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية والانسحابُ من الجنوب اللبناني. فيجري استئناف محادثات واشنطون في ٦ أبريل/ نيسان، لكنها تتميز بملمح تبادلٍ لأفكارٍ بأكثر مما تتميز بملمح صوغ مقترحات مكتوبة. والحال أن رسالة من باراك إلى الطائفة اليهودية في الخليل يعيد فيها التأكيد على حقها في العيش في أمن في مدينة الأسلاف إنما تثير الانزعاج. وعبثًا يحاول رئيس الوزراء الإسرائيلي التحدث عن تعايش سلمي، إذ لا يمكنه تجاهل أن مستوطني الخليل معروفون بأنهم من بين العناصر الأكثر جذرية. وهم يواصلون إجلال ذكرى باروخ جولدشتاين.

وكان قد تقرر إيجاد قناتين للاتصال: الأولى، رسمية، وهي قناة واشنطون؛ والثانية، سرّية، وتعود إلى أبو علاء (قريع) وحسن عصفور. وشريكاهما الإسرائيليان هما شلومو بن عامي وجلعاد شير. وهكذا فمن شأننا أن نجد أنفسنا بإزاء استنساخ لنموذج واشنطون/ أوسلو. وتنبع الصعوبة من أن الفاعلين في قناة الاتصال الرسمية لا بدّ من أن يجهلوا وجود قناة الاتصال السرّية. ومن الناحية المنطقية، من المفترض وجوب قيامهم بالتعامل مع المسائل المسمّاة بالمسائل «الوظيفية» (المياه، العلاقات الاقتصادية، تنظيم الحدود، التنسيق الأمني اليومي،

المسائل القانونية، الأماكن المقدّسة، إلخ.)، بينما يُفترض وجوب قيام القناة الثانية بتناول المشكلات الرئيسية (مسائل الحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية). لكن الممثلين الفلسطينيين ليسوا عليمين بالأمور. ثم إنه قد أخذ على المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو أنهم لا يتمتعون لا باستعدادٍ للتعامل مع المسائل الحقوقية ولا بدراية معمّقة بالملفات. وفي واشنطون، يبدو الاستعداد الفلسطيني أفضل وذلك بفضل فريق من الخبراء جرى إعداده قبل ذلك. وهؤلاء الأخيرون لا يمكنهم إدراك أنهم موجودون هناك للقيام بتمثيلية، ويمتنع عرفات عن إعطاء تعليمات دقيقة، إذ يبدو أنه لا يريد الحسم بين القناتين.

وفي مارس/ آذار وأبريل/ نيسان ٢٠٠٠، تقتصر محادثات القناة السرّية على تدارس عمومي بشأن محورية المسألة الفلسطينية في النزاع الإسرائيلي – العربي. وهذه المسألة هي الأصعب على الحل لأنها تتضمن عدة أبعاد وجودية بالنسبة للطرفين (القدس، الأماكن المقدّسة، اللاجئين، المستوطنات، الأراضي)، لكن تسويتها المصدّق عليها هي وحدها التي سوف تسمح بضمان سلام دائم. وما تهتم به إسرائيل هو أن تضمن لنفسها، بمجرد الوصول إلى التسوية، أنه سيكون بوسعها الحيلولة دون ظهور مطلبٍ عربي آخر، وإزالة أي تهديد أمني من جانب الكيان الفلسطيني، والحصول على موقع قوي بما يكفي للتمكن من التصدي لأي ائتلاف إقليمي عربي أو إسلامي قد يقف ضدها.

وإذا كان فريق كبير من الرأي العام والطبقة السياسية الإسرائيليين قد وافق على فكرة قيام دولة فلسطينية، فإن من غير الوارد تسليم هذه الدولة مجمل الضفة الغربية ولا القدس الشرقية. والحال أن باراك، شأنه في ذلك شأن سابقيه من حزب العمل، قد ظل هنا ضمن الإطار الذي حددته خطة آللون، مع تنويعات قليلة عليها. وهذا هو السبب في أنه طلب لقاءً مع كلينتون في ١١ أبريل/ نيسان في واشنطون: من شأن الفلسطينيين أن يحصلوا فورًا على ٦٦% من الأراضي وأن يضم الإسرائيليون ١٢% منها لاعتبارات استيطانية وأمنية، على أن تتمتع الـ ٢٢% الباقية بوضعية انتقالية قبل انتقالها إلى السيطرة الفلسطينية. ومن الواضح أن هذه الأرض الفلسطينية من شأنها أن تكون محصورة داخل الدولة العبرية. وبالنظر إلى الحالة الذهنية للرأي العام الإسرائيلي، فمن غير الوارد التعامل فورًا مع مسألة

القدس. ومن شأن الإسرائيليين قبول هذا الاتفاق، لأن من شأنه وضع حدٍّ للمطالب العربية. وبأدب، يوضح محاورو باراك له أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي ما لم تكن القدس جزءًا منه، لكنهم يرون أن عرض نسبة الـ ٨٨% عرضٌ سخيٌّ ولا يرون ضرورة لإحباط حماسة باراك. وفي العلن، يصرحون بأن هذا اللقاء قد «شجّعـ»ـهم. ومن الواضح أنهم لا يطرحون على أنفسهم مسألة إمكانية التوفيق بين هذا العرض السخيّ إلى هذا الحد وموقف الفلسطينيين الثابت بشأن عودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران.

والأولوية المباشرة هي الانسحاب من الجنوب اللبناني، والذي يشجع عليه الأميركيون، الذين لا يستوعبون التحفظات اللبنانية والسورية. ومراعاة للشكليات، يدور الحديث عن استئناف المفاوضات مع سوريا، لكن باراك يجيز توسع الاستيطان في الجولان.

ومن دون دراية بمضمون محادثات واشنطون، يشن عرفات هجومًا علنيًّا على باراك، الذي يعتبره أسوأ من نيتانياهو، لأنه لا يحترم تعهداته ويرضخ لجميع المتطرفين. والحق إن الصحافة الإسرائيلية إنما تقدم معلومات دقيقة بما يكفي بشأن فحوى مقترحات باراك.

وفي توازٍ مع ذلك، يجري التحضير للانسحاب من الجنوب اللبناني. وبما أن وزيرًا لبنانيًّا قد أوضح أن الجيش السوري قد يتمركز على الحدود فإنه يضطر إلى سحب كلامه، بينما تشير الحكومة الإسرائيلية إلى أن هذا التمركز من شأنه أن يكون غير مقبول. وبشكل جديٍّ أكثر، تعمل إسرائيل على إيجاد تعاون مع منظمة الأمم المتحدة، متذكرةً فجأة وجود القرار رقم ٤٢٥. ويتعلق هذا القرار بمد دور القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان والتثبت من الانسحاب. والحال أن تيري لارشن، منسق منظمة الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأدنى، إنما يصبح المحاور المعتمَد للإسرائيليين. أمَّا اللواء لحد، قائد جيش لبنان الجنوبي، فعبثًا يحاول الادعاء بأن ميليشياه سوف تظل في مواقعها، إذ يجري البدء بالفعل في إعداد مساكن في إسرائيل للعناصر الأكثر تورطًا وعائلاتها. ويوضح العسكريون الإسرائيليون علنًا أنه، بعد الانسحاب، سوف يتم تأمين الردع للهجمات الآتية من لبنان عبر تهديد بأعمال انتقامية كاسحة لتدمير البنية التحتية لبلد الأرز. لكن هذا لا يكفي لتهدئة مخاوف سكان المناطق المتاخمة لحدود لبنان.

ومن الواضح أن الحكومة اللبنانية لا تسعى إلى تعجيل الحركة. ففي مذكرة من ثمانِ نقاط، يسأل الرئيس اللبناني إميل لحود منظمة الأمم المتحدة ما إذا كانت مستعدة لنزع سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان. وهو يستفسر عن قدرة قوات الأمم المتحدة على الانتشار في الجنوب اللبناني ويتحدث عن التعويضات عن الحرب، والتي يقدّرها بـ ٧٠ مليار دولار، وذلك للتعويض عن الخسائر في الأرواح البشرية والأضرار المادية والمعنوية. والحال أن اللواء جميل السيدّ، الرئيس القوي لجهاز الأمن العام، إنما يعرض بشكل جيد الإشكالية اللبنانية: لقد كان الانغراس الفلسطيني في لبنان سبب الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥. وليس من شأن انسحاب إسرائيلي إلى الحدود، يضمنه لبنان أو لا يضمنه، تسوية هذه المسألة الحيوية. على العكس، إذ ليس من شأنه سوى تكريس هذا الانغراس. ويجب مواصلة الضغط على إسرائيل، ومن ثم عدم ضمان أمنها.

ويريد الإسرائيليون إقامة حاجز دائم على طول الحدود الدولية. وعن قصد أو من دون قصد، أكثر العسكريون الإسرائيليون من التعديات التي تبدأ من بضعة سنتيمترات إلى بضعة أمتار، بل وأكثر من ذلك بكثير. ولا بدَّ من استعادة الترسيمات وتحديد المواقع. ولحسن الحظ، يسمح الابتكار الجديد لمنظومة الـ GPS(×) (التي دخلت الخدمة العملية منذ عام ١٩٩٥) بإجراء التصويبات الضرورية بسرعة.

وفي الساحة، يركز حزب الله جهوده على جيش لبنان الجنوبي، الذي يسجل خسائر ملحوظة، بينما يتساءل أفراده عن مستقبلهم المباشر. وبعيدًا عن الأضواء، توضح فرنسا أنها قد تستقبل الأكثر تورطًا من بينهم إن كان من شأن ذلك تيسير الأمور.

وفي ٢٠ أبريل/ نيسان، يأتي الدور على عرفات لاستقباله في واشنطون. وشاغله المباشر هو الاطمئنان إلى أن الضمانة الأميركية المقدَّمة بشأن الانسحاب الإسرائيلي من القرى العربية القريبة من القدس ما زالت قائمة. وكان يوم ٢٣ أبريل/ نيسان هو الموعد المقرر للانسحاب، لكن عرفات، متجاوبًا مع طلب من باراك، وافق على مهلة ثمانية أيام إضافية. فمركزه الداخلي ضعيف. وتشير

(×) الحروف الأولى لـ Global Positioning System (منظومة رصد للأرض بالأقمار الاصطناعية). – م.

استطلاعات الرأي إلى أن شعبيته قد هبطت إلى نسبة ٣٤% وإلى أن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين لم تعد تثق في حسن نوايا حكومة باراك (نسبة الآراء السلبية ٧٧% في مقابل ١٣% للآراء الإيجابية). إلاَّ أنه، في واشنطون، لا يرى الأميركيون سوى مصاعب باراك البرلمانية. وحزب شاس يهدِّد بالانسحاب من الأغلبية إذا لم تتم الموافقة على مطالبه الخاصة بتمويل شبكته المدرسية والدينية. وهو يستخدم ملف القرى الثلاث القريبة من القدس كوسيلة للابتزاز. ولا يحصل عرفات إلاَّ على تعهد بأن الأميركيين سوف يكونون أكثر حضورًا في المفاوضات والتنبيه إلى أن أيًّا من الطرفين لا يجب أن يتوقع تلبية ١٠٠% من مطالبه. وبالمقابل، يجد عزاءً في التشريفات البروتوكولية التي قدِّمت إليه، فهي تتميز بالطابع نفسه الذي تتميز به التحيات المقدَّمة إلى رئيس دولة. ويجري تفسير ذلك بأنه بمثابة اعتراف ضمني بالدولة الفلسطينية التي يجب إعلانها قريبًا.

وكان قد تقرر إعطاء بريقٍ خاص لاستئناف المفاوضات الرسمية في إيلات، في ٣٠ أبريل/ نيسان، سعيًا إلى إظهار أننا بصدد إحراز تقدم. ويصل الفلسطينيون غاضبين بعد الإعلان عن توسيع جديد للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وينضم دينيس روس إلى المباحثات على رأس وفد أميركي في ١٢ مايو/ أيَّار سعيًا إلى إخفاء مشاركته في القناة الأخرى.

ولضمان مصداقية القناة الرسمية، قرَّر الإسرائيليون والأميركيون عرض صيغة أولوية للتسوية الترابية. وينطلق المشروع الإسرائيلي من حاجات إسرائيل ولذا يجري سلسلة من الاستقطاعات. فيترتب على ذلك أن من شأن الفلسطينيين أن يحصلوا فورًا على ٦٠% من الضفة الغربية على أن يحصلوا فيما بعد على ٢٠% إضافية. والحال أن من شأن أرضهم أن تكون ممزقة إذ تخترقها كتل استيطانية ليس من شأنها أن تترك لهم غير ثلاثة ممرات ضيقة للاتصال. وفي نهاية المطاف، قد تكون محصورة كليًّا في داخل الأرض الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الأمر يتعلق هنا بنقطة انطلاق للمفاوضات، فإن الطرف الإسرائيلي لا يملك سلطة تعديل العرض.

فينفجر الغضب الفلسطيني في التوّ والحال: إنهم لا يقترحون عليهم غير بضعة كانتونات منفصلة، وليس دولة. ومن غير الممكن التباحث على هذا الأساس. ويغادر المفاوضون القاعة. فيلحق بهم روس لكي يطلب إليهم إمَّا تقديم

مقترحات مضادة أو العودة إلى موضوع آخر. فيوافقون. ويجري تناول المسألة الأمنية. ويكشف الإسرائيليون عن الهاجس الذي يساورهم بشأن ائتلاف عربي تحت قيادة العراق قد يهدّد الحدود الشرقية، ما يتطلب السيطرة على وادي نهر الأردن. ويرى الفلسطينيون أن هذه سباحة في خيال محض، وذلك بالنظر إلى واقع النظام السياسي العربي وقوة نيران الجيش الإسرائيلي والدعم الدولي الذي يتمتع به. ويجري السعي إلى تناول مسألة الدولة، لكن الفلسطينيين يرفضون هذا التصور: فالدولة التي بلا حدود لا معنى لها. ويبدو دحلان أكثر براجماتيةً. فهو يتحدث عن التنازل عن ٤% من الضفة الغربية لإسرائيل في مقابل مساحة مساوية من الأرض. فيرفض الطرف الإسرائيلي هذا العرض في التوّ والحال.

ويعاود روس الوساطة الأميركية. فهو يتحدث بشكل منفصل مع كل من المعسكرين لحثّ كل معسكر على اقتراح مشروع شامل يغطي كل الملفات. ومن شأن الأميركيين أن يعملوا بعد ذلك على التقريب بين المواقف فيما يتعلق بكل ملف. ويبقى إقناع باراك بأن يوافق على بحث مسألة القدس.

ويعلّق روس كل آماله على القناة الثانية. وخلال المباحثات الأولى، يرفض أبو علاء أن تتمثل نقطة الانطلاق في التوسع الحالي للمستوطنات اليهودية، التي تُعَدُّ غير مشروعة من وجهة نظر القانون الدولي. وهو ليس على استعداد للنظر إلا في الحاجات الأمنية للدولة العبرية حتى يتسنى العثور على مواءمات تتماشى مع إقامة الدولة الفلسطينية. والجميع متفقون على عدم إمكان إحراز تقدم إلا بعيدًا عن وسائل الإعلام وبتفادي حدوث أي تسريب. فمن شأن أبسط كشف للنقاب عن مضمون المباحثات أن يستثير على الفور ردود فعل حامية لدى الرأي العام عند الجانبين. ومن بالغ حسن الحظ، أن الحكومة السويدية قد عرضت استقبال هذه اللقاءات بعيدًا عن الأضواء، ما يسمح بالعزلة اللازمة. فيتم الاتفاق على الاتجاه إلى ستوكهولم.

وفي ٧ مايو/ أيّار، يلتقي باراك بعرفات ويعده بردّ القرى الثلاث القريبة من القدس في «الوقت المناسب». وهو لا يزال لا يتمتع بالأغلبية في الحكومة لاتخاذ قرار كهذا. ويواصل حزب شاس الابتزاز الذي يقوم به، وإذا ما انسحب من الائتلاف فسوف يضطر باراك إلى اللجوء إلى تشكيل وزارة وحدة وطنية، أي

تشمل الليكود، ما سوف يعني التخلي عن عملية السلام. ويوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إعادة الانتشار الأخيرة للجيش الإسرائيلي من المفترض، على أي حال، وجوب تأجيلها بسبب عدم وجود توافق للآراء حول هذا الموضوع عند الرأي العام الإسرائيلي.

وعلى الجانب الفلسطيني، تشن فتح كما حماس حملة جديدة للمطالبة بإخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين، والذي يعتبر قضية تتمتع بأقصى حد من الشعبية. والحال أن حكومة باراك لم تطلق سراح غير حفنة منهم، ما استثار غضب الفلسطينيين. والصدامات متواترة مع الجيش الإسرائيلي.

ستوكهولم والانسحاب من الجنوب اللبناني

تتميز الذكرى السنوية لقيام دولة إسرائيل بحسب التقويم العبري بوقوع حوادث تكشف عن نفور العرب الإسرائيليين المتزايد. إذ يرفض عدد معين من البلديات العربية الاحتفال بما يشكّل مأساة في تاريخها الخاص. والحال أن شارانسكي، وقد جاء لزيارة مدينة عربية بوصفه وزيرًا للداخلية، إنما يُقابَلُ بوابل من الحجارة ويضطر إلى المغادرة تحت حماية الشرطة. وفي الصحافة الإسرائيلية، تجري مقابلة «عدم ولاء» السكان العرب بأشكال التفرقة المختلفة التي يعانون منها. والمشكلة الحقيقية هي أن تعريف دولة إسرائيل بوصفها دولة يهودية، بالمعنى المزدوج، الإثني والديني، إنما يحول دون انبثاق هوية إسرائيلية مشتركة. ولا يجب لمطلب «دولة لكل المواطنين» أن يحجب سيرورة «بروز الطابع الفلسطيني» لسكان إسرائيل العرب، والذين يتباعدون عن الدولة الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، فإن تقدم الحركات الإسلامية إنما يتم على حساب القوى اليسارية العلمانية والقومية، كما تدل على ذلك مسألة مسجد الناصرة التي لم تسوَّ كالعادة.

وفي ١٥ مايو/ أيار، يوم إحياء ذكرى النكبة – الكارثة التي حلت بالفلسطينيين في عام ١٩٤٨–، يتفاقم الموقف في الأراضي المحتلة. إذ يهجم آلاف من الفلسطينيين على مراكز الجيش الإسرائيلي، الذي يردّ بإطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع وبطلقات مغلّفة بالمطاط، ثم بإطلاق الرصاص الحي. وعندئذ يطلق رجال شرطة فلسطينيون النار على الجنود الإسرائيليين. ويلقى خمسة فلسطينيين مصرعهم. وهذا هو أسوأ حادث منذ عام ١٩٩٦.

على أن باراك ينجح، في هذا اليوم نفسه، في الحصول على موافقة الحكومة والكنيست على نقل القرى الثلاث القريبة من القدس من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ.

وضمن هذا السياق تحديدًا تبدأ محادثات ستوكهولم، في ١٢ مايو/ أيار ٢٠٠٠(٢٢). وكان باراك قد أصدر إلى مفاوضيه تعليمات بالتوصل إلى اتفاق على أساس إعطاء ٧٧% من الضفة الغربية للفلسطينيين وما بين ١٣% و ١٥% للإسرائيليين، على أن يتم التفاوض فيما بعد على ما بين ٨% و ١٠%. ومن غير الوارد مبادلة أراضٍ. ولا يجب تناول مصير القدس إلاّ في النهاية القصوى للمحادثات. وبعد الكلمات الطيبة من الجانبين بشأن ضرورة الإقدام على اختيارات صعبة وتهيئة الرأي العام عند الجانبين لذلك، يجري الدخول في صلب الموضوع. وأبو علاء مستعد لأن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الأمنية للدولة العبرية، لكن هذا لا يمكن أن يجد له ترجمة في تعديلات ترابية. فخطوط ٤ يونيو/ حزيران تحدّد حدود الدولة الفلسطينية. وما تكاد المحادثات تبدأ حتى تكشف الإذاعة العسكرية الإسرائيلية عن فحوى الاجتماع، السرّي مع ذلك. ومن المؤكد أن التسريب صادرٌ عن أحد المفاوضين الفلسطينيين في القناة الرسمية، وهو ساخط على تهميشه. والحال أن هذا التسريب إنما يحد بشكل ملحوظ من هامش المناورة المتاح أمام المعنيين.

ويعرض شير وثيقة، يقدمها على أنها تعبر عن أفكاره الشخصية. فيرفض أبو علاء كل ما يمثل ضمًا إسرائيليًا. وهو يرى أن المستوطنات لا تمثل غير ١,٨% من الضفة الغربية ولا يمكن للنقاش أن يتجاوز هذه النسبة. فيرى الطرف الإسرائيلي في ذلك انفتاحًا قد ينهي الإحالة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وفي ١٤ مايو/ أيّار، ينضم روس إلى فريق ستوكهولم. فيجري محادثات منفصلة مع كل طرف من الطرفين. وهو مهتم بانفتاحات أبو علاء، لكنه يشير إلى اتساع الخلافات. ويبدو الفلسطينيون مستعدين لقبول حدٍّ أدنى من الضم، وإن كان من المحال أن يقبلوا نسبة الـ ١٣% التي يفكر فيها الإسرائيليون. وهم الآن يريدون الاستماع إلى مقترحات واضحة ودقيقة، لا إلى الصيغ الغامضة للاتفاقات المرحلية والتي أدت، في نظرهم، إلى ما هو أقل بكثير مما تصوروا أنهم فهموه.

وتؤثر أعمال العنف التي جرت في ١٥ مايو/ أيار على المناخ العام. فروس لا يفهم لماذا يعقّد عرفات بذلك مهمة باراك. ولن يخطر بباله إلا فيما بعد أن الزعيم الفلسطيني قد تكون لديه هو الآخر مشكلاته مع الرأي العام الفلسطيني وأنه ربما كان يسعى إلى الضغط على المفاوضات، مع سماحه مع ذلك للغضب الفلسطيني بأن يعبر عن نفسه. ويذهب المبعوث الأميركي فورًا إلى إسرائيل.

وفي صباح ١٦ مايو/ أيار، يلتقي بياسر عرفات، الذي يبلغه بأنه يسيطر على الموقف. والروزنامة هي كل شيء بالنسبة لروس. إذ لا بُدَّ من إحراز تقدم مهم في الملف الفلسطيني قبل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، لكن الزعيم الفلسطيني لا يبدو مستعجلاً. ويبدو أنه مازال يتصور إمكانية عقد اتفاق إسرائيلي - سوري. وعلاوة على رغبة المفاوضين الفلسطينيين في جعل باراك يدفع ثمن مماطلاته في الأشهر السابقة، فإنهم لا يريدون الدخول في الإشكالية الأميركية. فمن غير الوارد التزحزح فيما يتعلق بالمسألة الترابية. وقد قدّم الفلسطينيون الحدَّ الأقصى من تنازلاتهم باعتمادهم خطوط ٤ يونيو/ حزيران خلال اتفاقات أوسلو. فتخلوا بالفعل عن ٧٨% من فلسطين التاريخية ولن يمضوا إلى ما هو أبعد من ذلك. وهذا هو ما يوضحه أبو مازن لروس خلال لقاء خاص. ولا يودُّ الأميركي تصديق أنه بإزاء توافق فلسطيني في الآراء بل يرى في الأمر تلاعبًا من جانب عرفات الذي يستغل التنافسات الداخلية في فريقه. والحال أن أول من قد يرضخ ويقبل مبدأ التنازلات الترابية من شأنه أن يجد نفسه مسمَّرًا على عمود التجريس. وفيما يتعلق بباراك، فإنه يتذرع بأعمال العنف لكي يؤجل مرة أخرى تسليم القرى الثلاث. كما أن من غير الوارد إخلاء سبيل السجناء. ويطلب باراك تعجيلاً للمفاوضات وإن كان يرفض تنفيذ تعهداته السابقة، على الرغم من الضمانة التي قدّمها كلينتون إلى الفلسطينيين.

والسياسة الإسرائيلية تسيطر عليها مسألة الانسحاب من الجنوب اللبناني. إذ يتوتر الوضع في مستهل شهر مايو/ أيار. ففي يوم ٤، على أثر قصف إسرائيلي أدى إلى مصرع مدنيين لبنانيين اثنين عن طريق الخطأ، ردَّ حزب الله بإطلاق قذائف على الجليل، ما أدى إلى مصرع جندي وإصابة ٢٥ شخصًا. ومن باب الانتقام، تهاجم إسرائيل محطتين كهربائيتين لبنانيتين وطريق بيروت - دمشق.

فيستأنف حزب الله إطلاق نيرانه ؛ فتتوقف الحكومة الإسرائيلية عند هذا الحد تفاديًا للتصعيد. وتعلن المقاومة الإسلامية انتصارها. والواقع أن الجيش الإسرائيلي إنما يُسَرّع تفكيك منشآته في المنطقة المحتلة. ومن الواضح أن موعد شهر يوليو/ تموز الأقصى قد أصبح موعدًا غير واقعي وأنه سوف يتعين الاتجاه إلى الانسحاب قبل ذلك.

وفي تلك الأثناء، يجري العمل على رسم «الخط الأزرق» الذي يجب أن ينسحب الجيش الإسرائيلي إليه. ويقوم فريق منظمة الأمم المتحدة بجولة مكوكية بين الفريقين الإسرائيلي واللبناني. ويجب لهذا الخط الأزرق أن يلتزم بخط هدنة عام ١٩٤٩ (التي ألغتها إسرائيل)، والذي يتطابق هو نفسه مع حدود زمن الانتداب. وتحت قيادة اللواء جميل السيّد، حاول الفريق اللبناني إيجاد أسباب نزاع جديدة لإرباك الانسحاب الإسرائيلي.

وأول هذه الأسباب، وقد مُني بالفشل، هو مسألة «القرى السبع». فالحال أن عددًا معينًا من القرى التي كانت تشكل في البداية جزءًا من دولة لبنان الكبير عند إعلانها من جانب الجنرال جورو في عام ١٩٢٠ كان الفرنسيون قد قاموا فيما بعد بالتنازل عنها للانتداب البريطاني على فلسطين. وكان عددها ٢٤ (اثنتا عشر قرية سنّية وقريتان مارونيتان وقرية رومية – كاثوليكية وقريتان يهوديتان وسبع قرى شيعية). وفي عام ١٩٤٩، استولى الإسرائيليون على هذه القرى وقاموا بهدمها لكي يقيموا في مكانها مستوطنات. وفي إحداهما، أدت مذبحة إلى سقوط ٧٠ ضحية. وقد لجأ السكان إلى لبنان وحُدِّدوا بأنهم فلسطينيون. وفي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، حصل المسيحيون منهم على الجنسية اللبنانية. وتحت ضغط من حزب الله وحركة أمل، جرى منح الجنسية اللبنانية لشيعة القرى السبع في عام ١٩٩٤. وبحكم دور الحركات الشيعية المحرك، لا يؤخذ السنّة في الحسبان. وتحاول الدولة اللبنانية المطالبة بهذه الأراضي، لكن مشروعية مطالبتها هشة للغاية: فالقرى توجد بالفعل خارج حدودها.

وفي ٤ مايو/ أيار، يضع جميل السيّد في الصدارة ملف مزارع شبعا. ويتعلق الأمر بمسألة أكثر تعقيدًا من المسألة السابقة، لأن هذا الموقع موجود عند نقطة التقاء الجولان السورية المحتلة والأرض اللبنانية. ولأسباب مختلفة، لم تكن سلطات

الانتداب الفرنسية قد اتجهت إلى ترسيمٍ في هذا القطاع للحدود اللبنانية – السورية، و، بعد الاستقلال، واصلت دمشق الاعتراض على ذلك. وهناك بالفعل غموض فيما يتعلق بالبلد الذي تنتمي إليه هذه الأرض الصغيرة. ويضاف إلى ذلك مسألةٌ حقوقية، هي مسألة ما إذا كانت قد احتلت في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ففي تلك الحالة ينطبق عليها القرار رقم ٢٤٢، أم بعد ذلك التاريخ، ففي تلك الحالة ينطبق عليها القرار رقم ٤٢٥. وتستخدم دمشق هذا النزاع لكي تعرقل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، لكنها لا تتخلى عن مطالبتها الخاصة بهذا القطاع. أمّا فيما يتعلق بالإسرائيليين، فقد قاموا، كعادتهم، بإعطاء اسم عبراني للمكان وسموه قرية «جبل دوف».

ويدعو قائد جيش لبنان الجنوبي الحكومة اللبنانية إلى منح رجاله عفوًا عامًّا من شأنه أن يكون هو نفسه مستبعدًا منه. وإلاَّ، فإنه يهدد باتخاذ حصن له ولرجاله على الحدود اللبنانية. وهذا إجراء لا أمل منه، لأن الجميع يعرفون أنهم إن ظلوا في لبنان فسوف تجري محاكمتهم بتهمة التعاون مع إسرائيل، وأنهم لا يملكون إمكانات للدخول في مواجهة مع حزب الله من دون دعم الجيش الإسرائيلي لهم. ثم إن منظمة الأمم المتحدة تشترط نزعًا وقائيًّا لسلاح الميليشيا قبل أي نشر للقوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان في المنطقة الحدودية. وفي حالة عدم تنفيذ ذلك، فسوف ترفض إثبات أن القرار رقم ٤٢٥ قد جرى تطبيقه بالكامل. أمّا فيما يتعلق بحزب الله، فإنه يعرض العفو عن كل ميليشياوي قد يقتل إسرائيليًّا أو أحدَ مسؤولي جيش لبنان الجنوبي.

وفي ٩ مايو/ أيّار، يجلو الجيش الإسرائيلي عن قرية عرمتى(×)، قرب جزين، بعد أربع سنوات من الاحتلال. فيبكي السكان من الفرح وهم يستقبلون الزوار الأوائل. والحال أن هذه البلدة، التي كان عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٨، لم يعد فيها غير ١١٠ مقيمين. وتلك بداية انسحاب تدريجي من المواقع الإسرائيلية المسلَّمة لجيش لبنان الجنوبي، الذي يجري تجريده في توازٍ مع هذا من سلاحه الثقيل. ويُكثر حزب الله من هجماته ويتخلى باراك عن الذهاب إلى واشنطون بسبب تفاقم الوضع في الجنوب اللبناني.

(×) يكتب اسمها، أحيانًا، «عَرْمتا». – م.

وفي ١٨ مايو/ أيار، يجري استئناف محادثات ستوكهولم. وبينما أراد أبو علاء تناول الملفات الأهم مباشرةً، يتوقف الطرف الإسرائيلي عند المسائل الإجرائية: أيجب وجود طرف ثالث في المحادثات - هو، في هذه الحالة، الطرف الأميركي؟ أيمكن التوصل إلى اتفاقٍ - إطار من دون تسوية مسألة اللاجئين أو مسألة الأرض؟ في أية لحظة سيتم إعلان انتهاء النزاع؟ ما الذي ستكون عليه وضعية منظمة التحرير الفلسطينية بعد قيام الدولة الفلسطينية؟ إلاَّ أنه يجري البدء في كتابة مشروع اتفاقٍ - إطارٍ يورد قائمة من الاتفاقات والخلافات بشأن كل مسألة من المسائل. وبناءً على تعليمات من باراك، يرفض الإسرائيليون ذكر ملف القدس الشرقية. وفي المناقشات التي تدور في الرواق، يدور الحديث عن وضع الأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية ووضع الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية. وتظل المدينة العتيقة حجر العثرة، حيث تحتل الصدارةَ مسألةُ السيادة على الحرم الشريف/ جبل الهيكل.

وكانت حركة فتح قد أعلنت يومي ١٩ و ٢٠ مايو/ أيّار «يومي غضب» للاحتجاج على الامتناع الإسرائيلي عن إخلاء سبيل السجناء. والحوادث عنيفة بشكل خاص في قطاع غزة، قرب مستوطنة نيتزاريم. ومن جديد، يؤدي تبادل إطلاق النار بين الجنود الإسرائيليين ورجال الشرطة الفلسطينيين إلى مصرع فلسطينيٍّ وإصابة عدة مئات من الأشخاص، بينهم نحو عشرين من العسكريين الإسرائيليين. والحال أن مروان البرغوثي، قائد فتح في الضفة الغربية وقائد ناشطي التنظيم، إنما يبث رسالة موجَّهةً إلى السلطات الإسرائيلية كما إلى السلطة الفلسطينية على حدٍّ سواء: إن حركته سوف ترفض أي اتفاق سلام لا يشمل إخلاء سبيل جميع السجناء.

وحيال تفاقم الوضع في الأراضي المحتلة وفي الجنوب اللبناني، يعقد باراك اجتماعًا طارئًا لوزارة أمنية. فيجري اتخاذ قرار باستدعاء الوفد الإسرائيلي من ستوكهولم. أمّا الشاغل الرئيسي فهو يتعلق بالجنوب اللبناني: فرجال ميليشيا جيش لبنان الجنوبي يهربون من صفوفه بأعداد غفيرة، بينما يقرِّر حزب الله والحكومة اللبنانية تنظيم تظاهرات جماهيرية في وجه ما تبقى من قوات الاحتلال. أمّا السكان الذين كانوا قد طُردوا في عام ١٩٧٨ من المنطقة المحتلة، فإنهم يرجعون إلى

قراهم، تحت حراسة مناضلين غير مسلحين تابعين للمقاومة الإسلامية، ومن الواضح تمامًا أن الصحافة الدولية تغطي كل هذه المجريات. وفي الوقت نفسه، يشن حزب الله، في ٢١ مايو/ أيّار، عملية مسلّحة في قطاع مزارع شبعا بشكل يهدف إلى إبراز حقوق لبنان فيه.

وفي ٢٢ مايو/ أيّار، بات من الواضح أن جيش لبنان الجنوبي آخذ في الانهيار، إذ يجري تحرير كل القطاع الأوسط في المنطقة المحتلة. ويسترد محتَجَزو سجن الخيام الرهيب حريتهم. ولا يسع الجيش الإسرائيلي إطلاق النار على الجمهور الآخذ بالتقدم (وصلت الحصيلة بالفعل إلى مصرع ٥ وإصابة ٣٠ من المتظاهرين)، وهناك خشية من أعمال انتقامية تستهدف الجليل الإسرائيلي. ويبدأ اللبنانيون الأكثر تورطًا في الانتقال إلى الأرض الإسرائيلية مع عائلاتهم. وفي هذا الوضع الذي تسوده الفوضى، لا يبقى سوى تعجيل الانسحاب الإسرائيلي. وما كان يتطلب بضعة أيام أخرى يتم تحقيقه في بضع ساعات. وهذا مجهود لوجستي فذ، لكنه هزيمة سياسية – عسكرية – فنحن بإزاء انسحاب متسارع تحت نيران العدو. وفي صباح ٢٤ مايو/ أيّار، تجتاز المدرعة الإسرائيلية الأخيرة بوابة فاطمة، التي تُغلق بعد ذلك. والحال أن حسن نصر الله، زعيم حزب الله، إنما يهنئ نفسه على «أول انتصار مجيد في خمسين سنة من النزاع الإسرائيلي – العربي»(×).

وفي الوقت نفسه، كانت قد صدرت تعليمات بتفادي أي حادث على طول الحدود، حيث كانت داوريات المعسكرين توجد أحيانًا على بُعد بضعة أمتار إحداها عن الأخرى. والأولوية هي عدم السماح بحدوث أي تسوية فورية للحسابات. فالمتعاونون مع إسرائيل والذين يتم توقيفهم إنما يجري تسليمهم فورًا إلى العدالة اللبنانية. ويصبح يوم ٢٥ مايو/ أيّار عيدًا لتحرير الجنوب. وفي الأيام التالية، يتدفق الناس بالآلاف على طول الحدود للتعبير عن كراهيتهم لإسرائيل بعد اثنين وعشرين عامًا من الإذلالات وأعمال العنف المختلفة. وهذا تعبير شعبي حقيقي عمّا تجيش به النفوس. وعلى أثر بعض انفلاتات الحماس، تعمل السلطات اللبنانية والإسرائيلية على حفظ الهدوء.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والحال أن نحو ٦٥٠٠ لبناني، مسيحيين بالأخص، قد لجأوا إلى إسرائيل، حيث جرى تسكينهم في مخيمات مؤقتة. وهم يشعرون بالمرارة الطاغية وبالسخط على هذا «الخذلان». وكانوا قد انحازوا إلى دولة إسرائيل في بداية الحرب الأهلية لإنقاذ أرواحهم وممتلكاتهم في الجنوب اللبناني الواقع في محنة النزاعات الطائفية. وقد عاد عليهم ذلك في نهاية المطاف بعشر سنوات من الحرب الإضافية وبضياع ممتلكاتهم ورحيلهم إلى المنفى. والحال أن عددًا معينًا من رجال الميليشيا، الشيعة والدروز بالأخص، إنما يعاودون اجتياز الحدود ويسلمون أنفسهم إلى السلطات اللبنانية. وهم يعرفون أن بوسعهم التمتع بحمايات عائلية مهمة. كما أنهم قد شعروا بالاطمئنان لعدم وجود أعمال انتقامية جماعية وللجوء الحصري إلى الإجراءات القانونية ضد المتعاونين السابقين مع إسرائيل. وتُبرهن الأحكام الأولى على قدر من الرأفة: فالعقوبات الأشدّ لا تتجاوز الحبس لمدة خمس سنوات، بينما تتراوح أغلب العقوبات بين الحبس لمدة عشرة أشهر والحبس لمدة ثلاثين شهرًا بالإضافة إلى الغرامات، كما جرى إخلاء سبيل عدة أشخاص من دون محاكمة. ويترافق الانسحاب الإسرائيلي مع تجارة سلاح، إذ يقوم ميليشياويون من جيش لبنان الجنوبي ببيع أسلحتهم الشخصية لفلسطينيين من الضفة الغربية، على حساب السلطة الفلسطينية، التي تحتج على ذلك لدى الإسرائيليين.

وتنطرح مسألة دمج المتبقين في إسرائيل. فالعرب الإسرائيليون لا يريدونهم، واليهود الإسرائيليون يحيون، في غالبيتهم العظمى، منفصلين كُليًا عن العرب.

وفي الكنيست، وباسم المعارضة، ينتقد آرئيل شارون الطريقة العشوائية التي تم بها الانسحاب. وهو يتنبأ باعتداءات جديدة انطلاقًا من لبنان. فمن المفترض أنه كان يجب، قبل الرحيل، تدمير البنية التحتية المدنية لبلد الأرز: المحطات الكهربائية، الجسور، الطرق، إلخ. فيردُّ عليه باراك بأن هذا ما كان يمكن له إلاّ أن يولِّد دورات عنف جديدة.

وتبقى مشكلة تطبيق القرار رقم ٤٢٥، أي إثبات أن الانسحاب قد تم بالفعل إلى الحدود الدولية. ويبدأ الإجراء في ٢٦ مايو/ أيار. ويُكثر الطرف اللبناني من المنازعات. وهناك في الواقع سلسلة بأكملها من التعديات الإسرائيلية التي ينجح في تصحيحها، بوجه عام، خبراءُ الخرائط التابعون لمنظمة الأمم المتحدة. إلاّ أنه تظل

هناك «تحفظات» ترتبط بانعدام دقة الحدود اللبنانية – السورية زمن الانتداب: وهكذا فإن قرية الغجر تمتد على جانبي الحدود، وهو ما لم يطرح مشكلات خلال فترة الاحتلال. والخُرّاج الرئيسي هو ضيعة مزارع شبعا، التي يطالب بها حزب الله باسم لبنان. وتُضاف إلى المسائل الترابية منازعتان لبنانيتان أخريان: عودة جميع الأسرى اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل، في حين أن الدولة العبرية ترفض إخلاء سبيلهم، إذ ترى أن أيديهم ملطخة بالدم اليهودي، واستمرار التحليقات فوق الأرض اللبنانية من جانب سلاح الجو الإسرائيلي، والتي تعتبرها منظمة الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للسيادة اللبنانية. وتَعتبر إسرائيلُ هذه التحليقات نوعًا من حق مكتسب منذ عام ١٩٧٥، لا غنى عنه لأمنها. وفيما يتعلق بالأسرى، فإن الحكومة الإسرائيلية تحيل إلى قرار المحاكم الإسرائيلية.

وبين الفلسطينيين الأكثر تميزًا ببُعد النظر، يحدث انزعاج من أن تكون سابقةٌ بسبيلها إلى التأكد. وهذا هو ما أوضحه أبو علاء، في ٢١ مايو/ أيار، لأوري سافير، المكلّف بنقله إلى باراك[٢٣]:

نحن ضد احتلالكم للجنوب اللبناني، لكن السؤال هو كيف سترحلون عنه؟ ما الذي سيقوله الفلسطينيون؟ إن الإسرائيليين قد تفاوضوا معنا على اتفاق وفّرنا لهم بموجبه الأمن، وإننا نحن، السلطة الفلسطينية، نقتل فلسطينيين لأجل أمن إسرائيل، وإننا في نهاية المطاف لا نحصل على شيء، أللهم تأجيل إعادة انتشار ترابي. أمّا حزب الله، فهو قد قتل جنودًا إسرائيليين، وهو ينال الآن انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. إن الرسالة بالنسبة لكل فلسطيني سوف تكون واضحة: اقتلوا الإسرائيليين فتكون الأرض لكم(×).

ويدرك عرفات إلى أي مدى هو في مركز ضعف. وفي هذه الظروف غير المتكافئة، لا مصلحة له في التفاوض على التسوية الدائمة. إذ يجب أولاً أن يبرهن لشعبه على أنه حصل على مكاسب مهمة. وهو يخبر الأميركيين بأنه لن يتسنى استئناف المفاوضات إلاّ إذا نفّذ الإسرائيليون تعهداتهم السابقة، أي كل إعادات الانتشار والتسليمات التي نصّت عليها الاتفاقات.

لكن رؤية باراك مختلفة تمامًا. فالانسحاب من لبنان يحظى بالشعبية لدى الرأي العام الإسرائيلي، لكنه يجازف بخسارة هذه الميزة لو قام بالانسحاب المقرَّر

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

تنفيذه في ٢٣ يونيو/ حزيران من دون الحصول على مقابل من جانب الفلسطينيين. ويجب لإعادة الانتشار الأخيرة إن تكون ضمن التسوية النهائية. ولهذا السبب نفسه، لا يمكن أن يكون من الوارد نقل القرى الثلاث القريبة من القدس من خانة المنطقة ب إلى خانة المنطقة أ. وأخيرًا، فإن الشائعات والإفشاءات بشأن مضمون محادثات ستوكهولم إنما تؤجِّجُ غضب المستوطنين اليهود، الذين يطلق بعضهم تهديدات بالقتل ضد باراك.

وهكذا، فإن ما من شأنه أن يسمح لطرف بالتفاوض إنما يمنع الطرف الآخر منه بسبب الضعف الداخلي للفاعلَين السياسيَّين الاثنين.

التمهيد لكامب ديڤيد

التحكيم الأميركي ضروري، بالنسبة للطرفين. ويغتنم باراك مرة أخرى فرصة قربه من بل كلينتون. فهو ينتزع مقابلة في لشبونة مع الرئيس الأميركي، الذي يقوم بجولة أوروبية، في الأول من يونيو/ حزيران ٢٠٠٠. ولا يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي حلاً إلاً في عقد قمة ثلاثية في كامپ ديڤيد من المفترض أن تؤدي جهود الإسرائيليين والأميركيين المشتركة فيها إلى إرغام عرفات على تنفيذ «الحلول الوسط» التي ينتظرونها منه. وكلينتون مستعد لعقد القمة، لكنه يود أن يلتزم باراك أولاً بتعهداته حيال الفلسطينيين، وهي تعهدات تولى هو نفسه ضمانها. ومن المفترض أيضًا وجوب إحراز تقدم جدّيٍ في الكتابة المشتركة لاتفاقٍ – إطار. ويرفض باراك ذلك. فلجوء الفلسطينيين إلى العنف لا يسمح بالوفاء بالتعهدات. ومن شأن أي كتابة لاتفاقٍ – إطار أن تستثير على الفور تسريبات قد تستثير ردود فعل حامية لدى الرأي العام الإسرائيلي والرأي العام الفلسطيني. ويتراضى الرجلان. فالولايات المتحدة سوف تدخل في اتصال مع كل من الطرفين قبل اتخاذ قرار نهائي.

ولدى عودة باراك إلى إسرائيل بمناسبة يوم يروشالايم، وهو يوم الاحتفال بذكرى إعادة توحيد المدينة بعد حرب الأيام الستة، يعيد الرجل التأكيد على السيادة الإسرائيلية على مجمل المدينة المقدَّسة، ما يستثير احتجاجات قوية من جانب عرفات. وهذا الأخير يذكِّر بأن هذه المسألة يجب أن تكون على جدول أعمال

المفاوضات وبأن القدس الشرقية سوف تكون عاصمة الدولة الفلسطينية. وتجتمع «القناة السويدية» لآخر مرة في إسرائيل من ١ إلى ٤ يونيو/ حزيران. ولا يتمكن المتفاوضون من الاتفاق على الضمانات الأمنية التي يطلبها العسكريون الإسرائيليون: فهؤلاء الأخيرون يرتأون فترة انتقالية طويلة بالنسبة لوادي نهر الأردن، بينما يرفض الطرف الآخر كل ما قد يبدو بوصفه استمرارًا للاحتلال. والشرط الأول لأمن إسرائيل هو السلام مع الفلسطينيين. ويمكن، عند الضرورة، التفكير في داوريات إسرائيلية – فلسطينية – أميركية على طول وادي نهر الأردن. ويشدّد الفلسطينيون على محورية القدس: فلن يتم التوصل إلى اتفاق ما لم تجر تلبية مطالبهم بشأن هذا الملف. وكان ولي عهد العربية السعودية، الأمير عبد الله، واضحًا فيما يتعلق بهذه المسألة. فالمملكة سوف تؤيد أي اتفاق سلام لا يتضمن تنازلات بشأن القدس. وعلى الرغم من العلاقات الودية بين المتفاوضين، فإن القناة السويدية لم تسمح بإحراز تقدم. فقد اصطدمت بالمسألتين الرئيسيتين الخاصتين بخطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وكان أبو علاء يريد إحراز تقدم بشأن كل الملفات، لكن باراك لم يعط من الناحية العملية هوامش مناورة لممثليه. فهو يريد الاحتفاظ للقمة القادمة بمهمة الانتهاء من كل الملفات.

وفي ٥ يونيو/ حزيران، تصل مادلين أولبرايت إلى إسرائيل سعيًا لإجراء المشاورات المعلن عنها. وعندئذ يثير حزب شاس أزمة وزارية بتهديده بالتصويت لصالح حل الكنيست ما لم تتم تلبية مطالبه الخاصة بالميزانية. ويرفض باراك هذا الابتزاز، بينما يتوجب عليه مواجهة تمرد أحزاب أخرى في الأغلبية – وهو تمرد يقوده حزب شاس – يتهمه بالتفاوض مع الفلسطينيين من دون التباحث في ذلك مع بقية الحكومة.

والحال أن باراك إنما يتباحث مع وزيرة الخارجية الأميركية وروس وهو غارق في مصاعبه الداخلية. فيواصل رفض تنفيذ التعهدات المتَّخَذَة حيال الفلسطينيين، أللهم إلاَّ فيما يخص نقاطًا طفيفة الأهمية. وبالمقابل، يوضح عرفات للأميركيين أنه إذا كان باراك عاجزًا عن التصرف فيما يتعلق بملفات ثانوية، فكيف يمكن أن يكون بمقدوره التصرف فيما يخص الملفات الرئيسية؟ على أنه يوافق

على إرسال مفاوضيه إلى واشنطون. وتحاول أولبرايت إقناع الفلسطينيين بالاكتفاء بالملفات الرئيسية وبتنحية التعهدات التي لم يجر احترامها جانبًا. وبالنسبة للفلسطينيين، يصبح من الواضح أن الأميركيين والإسرائيليين ينسقون تحركاتهم. وإذا لم يحصلوا على تطمينات بشأن مضمون التسوية النهائية، فمن المؤكد أن القمة سوف تفشل وأنه سيجري العمل على تحميلهم المسؤولية عن هذا الفشل.

كما يتعين على عرفات مواجهة الرأي العام الفلسطيني. إذ كان من سوء حظه أنه أعلن للإذاعة الإسرائيلية أن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني لم يكن غير تطبيق للقرار رقم ٤٢٥ وأنه لم تكن له أي صلة بالمقاومة التي قام بها حزب الله. وحيال الاحتجاجات، تأمر السلطة الفلسطينية بإغلاق المحطات الإذاعية المستقلة. ويصدر الاحتجاج من داخل حركة فتح نفسها ويتولى مروان البرغوثي، قائدها في الضفة الغربية، حماية المحتجين.

وفي ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٠، يُعلن نبأ موت حافظ الأسد في التاسعة والستين من عمره. وتتم الخلافة لصالح ابنه بشار من دون معوقات، وإن كان على حساب الإجراءات الدستورية: فبما أن الموعود بالمنصب في الخامسة والثلاثين من عمره، فقد تطلب الأمر الموافقة على وجه السرعة على تعديل دستوري ينزل بالحد العمري الأدنى لانتخابه رئيسًا من ٤٠ سنة إلى ٣٤ سنة. وفي ١٣ يونيو/ حزيران، تُكرّسُ جنازةٌ مهيبةٌ توريث السلطة. وچاك شيراك هو رئيس الدولة الغربي الوحيد الحاضر، حيث تتولى مادلين أولبرايت تمثيل الولايات المتحدة. وقد جاء قادة الدول العربية، كما جاء عرفات والنواب العرب الإسرائيليون. ويتعهد بشّار أمام محاوريه بمواصلة سياسة أبيه، بما في ذلك في السعي إلى السلام في الشرق الأدنى.

وفي واشنطون، يرون أن اختفاء سيد سوريا سوف يقلل الضغط على عرفات، الذي لا يتهدده كثيرًا خطرُ التعرض للاتهام بخيانة القضية العربية، فدمشق منشغلة بالانتقال السياسي. ثم إن تغير الجيل الموجود في السلطة من المفترض أنه لا بُدَّ له أن يسمح بانبثاق طبقة سياسية سورية جديدة، «حديثة» أكثر ومن ثم أكثر انفتاحًا على الغرب. وتتواصل المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية في الولايات المتحدة، لكنها تتحول إلى حوار طرشان مهذب. فالفلسطينيون يتمسكون

بالشرعية الدولية، والتي تعني العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران. وشلومو بن عامي يوضح لهم أن حكومة باراك هي الحكومة الإسرائيلية الوحيدة التي قدمت عروضًا ملموسة للفلسطينيين: «أتريدون مزيدًا من القرارات من منظمة الأمم المتحدة أم تريدون اتفاقًا؟».

وعندما يجري استقبال عرفات، في ١٥ يونيو/ حزيران، في البيت الأبيض، فإنه يبدو مشحونًا بشكل خاص. فقد طلب باراك للتوّ مهلة جديدة لإعادة الانتشار الثالثة، المقرَّر أن تتم في ٢٣ يونيو/ حزيران، كما أن من غير الوارد، على الرغم من الضمانات الأميركية، ردّ القرى الثلاث القريبة من القدس. ولفتة «حسن النوايا» الوحيدة التي يقدمها هي إخلاء سبيل ثلاثة سجناء فلسطينيين... ويُطالبُ رئيسُ السلطة الفلسطينية قبل كل شيء باحترام التعهدات المتَّخَذَة. وهو يتهم باراك بوضع ظهره إلى الحائط سعيًا إلى تحميله المسؤولية عن الفشل. ويتشاجر مع روس، الذي يتهمه بالانحياز إلى صف باراك. ويحاول الأميركيون إنقاذ الموقف بمطالبتهم الطرفين بالتصرف بحسن نية: من شأن التفاوض على الاتفاق – الإطار أن يسمح بالتوصل إلى إعادة الانتشار الأخيرة. ويتعهد كلينتون بعدم إلقاء المسؤولية على عرفات إذا ما فشلت قمةٌ وبتأييد إعادة انتشار مهمة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقٍ – إطار.

وبعد يومين إضافيين من المفاوضات التي لا تسفر عن تحديد بيان يتضمن نقاط الخلاف، يرجع الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني إلى الشرق الأدنى. وفي الأيام التالية، يستكشف روس على انفراد مع كل طرف من الطرفين إمكانيات حل وسط ترابي. وتبدو النتائج له مشجِّعةً، إلاّ أنه لا يستطيع معرفة ما إذا كان محاوروه مفوَّضين لتقديم مثل هذه المقترحات أم أنهم يعبرون لا أكثر عن أفكارٍ شخصية. ويلقى عرفات، في تصريحاته العلنية، باللوم على عدم جدية الإسرائيليين. ويمتنع باراك عن طرح أفكارٍ سعيًا إلى الاحتفاظ بكل هامِش مناورته استعدادًا للمفاوضات.

ومسألة الانسحاب الإسرائيلي [من الجنوب اللبناني] لم تسوّ تسوية كاملة. فالأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يرى أن إسرائيل قد انسحبت انسحابًا كليًا من الأرض اللبنانية، تطبيقًا للقرار رقم ٤٢٥. وترفض الحكومة اللبنانية إقرار ذلك

وتنال تأييد روسيا. وفي ١٨ يونيو/ حزيران، يشهد مجلس الأمن على تحقق الانسحاب الإسرائيلي، لكنه يسجل وجود «تحفظات» من جانب لبنان.

ويذهب كوفي عنان إلى الشرق الأدنى ويتحدث عن «إساءات تفاهم» فيما يتعلق بمسار الحدود. ويجري محادثات مع حسن نصر الله. فبلغة منظمة الأمم المتحدة، يصبح حزب الله «طرفًا غير حكومي». ويشدّد نصر الله على أن تحرير الجنوب إنما يرجع إلى المقاومة المسلّحة، لا إلى الضغوط الدولية. وإذا لم يجر وضع حدّ سريع للتعديات الإسرائيلية، فسوف تتكفل المقاومة الإسلامية بعمل ذلك. وفي صدد الأسرى اللبنانيين، يعيد إلى الأذهان:

> هذه المسألة جوهرية بالنسبة لنا، ونحن ننصح الجميع بإخلاء سبيل الأسرى فورًا ومن دون شروط(×).

وتُحدّدُ الحكومةُ اللبنانية قائمةً بـ ١٧ تصحيحًا يجب إدخالها على مسار الحدود. ويقوم الأمين العام بجولة مكوكية بين البلدين لإيجاد حل. ويسلّم الإسرائيليون بأن هناك «اختلافات في التقدير» بشأن المسار، لكنهم يؤكدون أنها جد طفيفة. وتَشرطُ القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان انتشارها على طول الحدود بتسوية هذه المنازعات، ما يشكّل أداةً جد قوية للضغط على الدولة العبرية كما على لبنان. وينكبُّ خبراء منظمة الأمم المتحدة من جديد على العمل ويعاينون عدة تعديات إسرائيلية. فيطلبون زحزحة بعض الأسلاك الشائكة بضعة أمتار.

وفي أواخر يوليو/ تموز ٢٠٠٠ فقط، يتسنى لمسؤولي منظمة الأمم المتحدة إعلان أن مسألة التعديات الإسرائيلية الأخيرة قد سويت، ما يسمح بنشر القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان في المنطقة الحدودية في الأيام الأولى من شهر أغسطس/ آب. ومن الواضح تمامًا أن هذه المنطقة تظل تحت السيطرة المحكمة من جانب حزب الله، لاسيما أن الجيش اللبناني يحرص كالعادة على أخذ مسافة منها، لكن الأولوية تُعطى لإعادة بناء الاقتصاد. ويتمكن سكان عديدون من العودة إلى ديارهم. على أن النزوح الريفي كان قد حدث. وكثيرون من السكان يحيون الآن في بيروت ولا يعودون إلى ديارهم إلاّ خلال العطلات. وهذا أيضًا أكثر انطباقًا على المغتربين.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وفي إسرائيل، يتواصل اختبار القوة مع حزب شاس. وحيال تهديد الحزب الديني بالانسحاب من الأغلبية، يضطر باراك إلى تقديم التنازلات التي تدفع حزب ميريتز بدوره إلى ترك الحكومة. ويصبح التناحر بين المتدينين والعلمانيين غير قابل للتوفيق. فينسحب حزب ميريتز من الحكومة، لكنه يبقى في الأغلبية.

وعلى مدار الأعوام كلها منذ عام ١٩٩٥، يطالب الكونجرس الأميركي بتطبيق الـ *Jerusalem Embassy Act*[×]، الذي ينص على نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس، في حين أن الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن معظم المجتمع الدولي، لم تعترف قط بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل (ولهذا السبب لا نجد في المدينة المقدّسة سوى قنصليات عامة). وعلى مدار الأعوام، يَرُدُّ رئيسُ الولايات المتحدة بنقضٍ (*waiver*)، ذاهبًا إلى أن من شأن إجراءٍ كهذا أن يمثل خطرًا على المصالح القومية الأميركية حيال عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذه المرة، نجد أن روس، الذي يعمل ابنه لحساب السناتور جو ليبرمان، المشارك في تقديم القانون، يحاول الاعتراض على النقض. وهو يبرر موقفه بأن الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، يعملان في تنسيق فيما بينهما. ويستثير هذا توترًا قويًّا في وزارة الخارجية الأميركية. وفي نهاية المطاف، يتصرف ساندي بيرجر بشكل مغاير ويستصدر النقض في ١٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠٠. وهذا الحادث الصغير يُبرز انحياز روس إلى المواقف الإسرائيلية. وحتى مع أن الفلسطينيين لا يعلمون شيئًا عن هذا الأمر، فإنهم لم تعد لديهم ثقة بالوسيط وقد أوضحوا ذلك خلال محادثات خاصة مع محاوريهم الأميركيين الآخرين[٢٤]. وفي الحملات الانتخابية الجارية في الولايات المتحدة، نجد أن الغالبية العظمى من المرشحين، وبينهم ج. دبليو بوش وريك لازيو، خصم هيلاري كلينتون في انتخابات مجلس الشيوخ في نيويورك، يؤيدون نقل السفارة إلى القدس.

وبالنسبة لإدارة كلينتون، لا بدّ من حساب الفرص المعقولة لنجاح قمّة ثلاثية قبل اتخاذ قرار بعقدها. وهذا هو هدف جولة روس الجديدة، التي تبدأ في ٢٣ يونيو/ حزيران. وهو يستخدم تحفظات ساندي بيرجر ومادلين أولبرايت لكي يضغط على باراك للتعرف على مواقفه النهائية. فيظل رئيس الوزراء الإسرائيلي

(×) قانون نقل السفارة الأميركية إلى القدس. – م.

محدود التعاون. فهو يرفض مبدأ تبادلات الأراضي، حتى ولو كانت رمزية، كما يرفض تناول مسألة القدس. وتحت ضغط من المفاوض الأميركي، يعلن استعداده لردّ ٨٨% من الضفة الغربية. ثم يجري تنظيم اجتماع مع القادة الرئيسيين للائتلاف الحاكم، الذين يستمعون لمواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي لأول مرة.

ولا يرى المبعوث الأميركي انفتاحات، خلال لقاءاته مع الفلسطينيين. فهم يظلون على ثباتهم فيما يتعلق بمسائل اللاجئين والحدود والقدس. وفي تواز مع ذلك، يلتقي وفد إسرائيلي يرأسه شلومو بن عامي بعرفات ومستشاريه الرئيسيين. ويحتدم النقاش فيما يتعلق بالقدس. إذ يشدّد عرفات على أن هذا الملف لا يخص الفلسطينيين وحدهم، بل يخص أيضًا العرب والمسلمين بشكل أعم. ومن غير الوارد تأخير التسوية، ولو على شكل تأجيل بشأن دعاوى المعسكرين.

وبعد مغادرة الإسرائيليين، يقدم أبو علاء استقالته: إذ لم يعد بالإمكان انتظار شيء من المفاوضات مع الإسرائيليين، لأن هؤلاء الأخيرين يريدون تسوية جميع المسائل دفعةً واحدةً خلال القمة الثلاثية. والحال أن هذه القمة لا يمكنها أن تنجح إلاّ إذا جرى التقريب بين المواقف أولاً. وبالنسبة للإسرائيليين، تصبح القمة هدفًا في حد ذاته، لا وسيلةً للتوصل إلى اتفاق. ثم إن الأميركيين منحازون كليًّا إلى باراك. ويرفض عرفات قبول استقالة أبو علاء، إلاّ أن من الواضح أن الطرف الفلسطيني جد منقسم على نفسه. ولزيادة الضغط، يصرّح رئيسُ السلطة الفلسطينية بأنه سيعلن قيام الدولة الفلسطينية في الأسابيع القادمة، وهذا على الأرجح حول موعد ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ المصيري. فيردُّ الإسرائيليون بأن هذه التصريحات «المتطرفة» تُلحق الضرر بآمال التوصل إلى تسويةٍ نهائية. وينزعج العسكريون الإسرائيليون من خطر اندلاعٍ جديد للعنف من جانب الفلسطينيين: فمسؤولوهم لا يهيئونهم للتنازلات الحتمية التي ينطوي عليها عقدُ اتفاق. على أن الجيش الإسرائيلي يوضح أنه مستعد للتصدي لعنف منفلت وأن الفلسطينيين سوف يدفعون ثمنًا غاليًا لانفلات العنف. وأمَّا فيما يتعلق بالقمة الثلاثية، فإن المسؤولين الفلسطينيين يعبرون علنًا عن تحفظاتهم. إذ لا يبدو لهم أن القمة قد جرى التمهيد لها تمهيدًا جيدًا بما يكفي لأن تتمكن من أن تسفر عن نجاح.

وضمن هذا السياق تحديدًا تصل مادلين أولبرايت إلى إسرائيل في ٢٧ يونيو/ حزيران. وهي تضطر إلى مواجهة عدم تحرك الفاعلين. إذ يرفض باراك كالعادة

الكشف عن ماهية نواياه و، بشكل لا مفر منه، تمارس وزيرةُ الخارجية الأميركية ضغوطًا على عرفات، الذي تنفتح أمامه ثلاثة خيارات: ١) رفضُ القمة والاكتفاءُ بمفاوضات على مستوى منخفض وإبقاءُ الشلل الفعلي ؛ ٢) قبولُ قمة تخلق إمكانية التوصل إلى اتفاق ؛ ٣) المقاربة الفلسطينية التقليدية، التي تتألف من السعي إلى إحراز انتصارٍ على غرار انتصار بيروس(×) بالحصول على إعادة انتشار ثالثة محدودة وإعلان دولة في سبتمبر/ أيلول، ما من شأنه استثارة ردّ فعلٍ إسرائيليٍّ قاسٍ. وبحسب تقديره، فإن الخيار الثاني هو الخيار الصحيح.

فيردُّ عليها عرفات بأنه إذا ما عُقدت قمة وآلت إلى الفشل، فسوف يفقد الناسُ الأمل. ولا يمكن السماح بجنيف ثانية. على أنه يوافق على عقد قمة إذا ما جرى منح أسبوعين إضافيين للتحضير لها. ويرفض باراك هذا الأفق: فمن شأن الفلسطينيين أن يرفضوا المقترحات الإسرائيلية ويطلبوا المزيد. والقمة هي الحل الوحيد[٢٥]. وهو يكرّر علنًا هذا الموقف، ما يجعل من العبث طرح أي مشروع لمفاوضات مسبقة. ومرة أخرى، يشعر الفلسطينيون بأن الأميركيين قد خانوهم. أمّا مادلين أولبرايت، فهي تعتقد أنه يجب تعلم إبداء الواقعية. وهي تعرف جيدًا تحفظات الفلسطينيين، لكنها ترى أن باراك هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الوحيد الذي يريد السلام حقًا. وهذه فرصة فريدة.

والأميركيون ظهرهم إلى الحائط، إذ يضغط عليهم الوقت. فالقمة الثلاثية لا يمكن أن تنعقد في لحظة انعقاد مؤتمري الحزب الديموقراطي والحزب الجمهوري، المقرر عقدهما في شهر أغسطس/ آب. ومن ثم يجب أن تنعقد في يوليو/ تموز. ثم إن كلينتون لا بدَّ له من حضور قمة مجموعة الدول الثماني، التي ستنعقد في أوكيناوا من ٢١ إلى ٢٣ يوليو/ تموز. واعتبارًا من سبتمبر/ أيلول، سنكون في غمرة الحملة الانتخابية ولا مفر من تآكل سلطة الرئيس الأميركي الذي سيرحل. والمحيطون بالرئيس الأميركي ليسوا على اتفاق فيما بينهم. فساندي بيرجر، مستشار الأمن القومي، متشائم. وروس وأولبرايت متشائمان بدرجة أقل، لكنهما يريان أنه يجب الحصول على المزيد من باراك، خاصة تقديم لفتات إلى

(×) بيروس (نحو عام ٣١٩ قبل العصر المسيحي – ٢٧٢ قبل العصر المسيحي)، ملكُ ابيبيروس، أحرز انتصارًا مكلفًا ومؤقتًا على الفيالق الرومانية. – م.

الفلسطينيين، كتسليم القرى الثلاث وإخلاء سبيل للسجناء. كما لا بدَّ له من الاعتراف بمبدأ تبادلات الأراضي ورد جزء من الضواحي العربية لمدينة القدس في التسوية النهائية. ويميل كلينتون إلى عقد القمة: فمن شأن عدم فعلِ شيءٍ المجازفة بوضع حدٍّ لعملية السلام.

ويتصل الرئيس الأميركي هاتفيًا برئيس الوزراء الإسرائيلي في الأول من يوليو/ تموز. فيبدو باراك متهرِّبًا حيال الطلبات الأميركية، لكنه يؤكد أنه سيبرهن على مرونته في المفاوضات. ويرى ساندي بيرجر في ذلك علامة سيئة، بينما يرى فيه روس عنصرًا مشجِّعًا.

ويتم اتخاذ القرار النهائي في كامب ديڤيد في ٤ يوليو/ تموز. والآن، يرى بيرجر وأولبرايت أن هذه هي لحظة التحرك التي لن تتكرر أبدًا، وإذا لم يجر اغتنامها فإن كل شيء إنما يجازف بالانهيار في الشرق الأوسط. بل إن أولبرايت تتحدث عن حكم التاريخ إذا ما تراجع الأميركيون في اللحظة الأخيرة(٢٦). وكلينتون أكثر ترددًا. فهو يخشى من آثار فشلٍ للقمة على الحملة الانتخابية الأميركية. وفي الوقت نفسه، فإن آل جور، نائبه والمرشَّح لخلافته، إنما يوصيه بقوةٍ بعقد القمة، إن كان لا بدَّ من عقدها، في أسرع وقت مبكر حتى لا تؤثر بالسلب على حملة الحزب الديموقراطي.

والحال أن مكالمة هاتفية مع باراك إنما تدفع كلينتون إلى حسم تردده. فرئيس الوزراء الإسرائيلي يعلن استعداده لإخلاء سبيل ثلاثين سجينًا في بداية القمة ويرتأي، في حالة إحراز تقدم حاسم، تقديم لفتات رمزية محدودة فيما يتعلق بتبادلات الأراضي وفيما يخص الضواحي العربية لمدينة القدس. وعندئذ، يقترح كلينتون يوم ٩ يوليو/ تموز موعدًا للقمة. ثم يخاطب عرفات، الذي يقترح ذهاب الفريق الفلسطيني فورًا إلى واشنطون، أمَّا هو نفسه فليس من شأنه أن يصل إلاَّ في يوم ١١. ويوضح له كلينتون أنه إذا ما تم التوصل إلى الاتفاق قبل ١٩ يوليو/ تموز، فسوف يكون بوسعه تعبئة المساعدات المالية من مجموعة الدول الثماني. فيعدُ عرفاتُ بأن يصل في يوم ١٠، ويحصل من جديدٍ على التعهد بأنهم لن يلقوا المسؤولية عن فشل محتمل عليه.

الفصل الرابع عشر

الفشل

ومن الواضح أن الوفد الأميركي كله، وهو الوفد نفسه الذي كان قد أدار الأذن الصماء للتوصيات الفلسطينية، كان على توافق مع الاستنتاجات الإسرائيلية: لقد قيّم الطرفان الوضع تقييمًا متماثلاً ورأيا أن عقد اتفاق تاريخي بات مؤكدًا. ولا بد من القول أيضًا بأن بعض الدبلوماسيين الأميركيين قد تصوروا بلا شك أن هذه كانت الفرصة المأمولة لتحسين مسيرة عملية شخصية لم تكن قد تميزت حتى ذلك الحين بإنجازات عظيمة.

والخلاصة أن هذا التقدير للأمور قد نجم عن عجز حقيقي عن فهم خصوصيات الواقع الفلسطيني. وبالنسبة للفلسطينيين، كان هذا الموقف المشترك بين الأميركيين والإسرائيليين منبثقًا عن مزيج غريب من العجرفة والاستعلاء «الاستشراقي»، وكان أشبه ما يكون بـ remake(×) لحماقات الدبلوماسية الأميركية في المنطقة: الرفض العنيد لرؤية الواقع، والإيمان الذي لا يتزعزع بالحلول المفروضة، والضغوط على الفاعلين وعلى مجتمعاتهم. والواقع أن الإسرائيليين شأنهم في ذلك الأميركيين قد بنوا تحليلاتهم على أن الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذين لم يسبق لهم قط أن كانوا على مثل هذه الدرجة من الضعف، كانوا بحاجة ماسّة إلى الانتصار الذي من المفترض أن يشكله إعلان قيام دولة فلسطينية وأن القيادة الفلسطينية كانت مستعدة لأن تدفع في مقابل هذا الانتصار ثمنًا يتألف من تنازلات كبرى. وقد أضافت هذه التحليلات نفسها أن الفلسطينيين، الذين لم يعودوا يتمتعون بالدعم من جانب العرب، قد لا يتمكنون من مقاومة الضغوط لأمد طويل. وبحسب هذه التحليلات أيضًا، فإن الانسحاب من الجانب الرئيسي من الضفة الغربية ومن كل قطاع غزة، بالاجتماع مع سلطات بلدية واسعة على الجزء العربي في القدس، ومع سيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية إلى جانب بضعة امتيازات في المدينة العتيقة، قد يكون كافيًا لتوقيع معاهدة، وتصفية مسألة اللاجئين في مقابل عودة بضع مئات منهم في إطار «لمّ الشمل العائلي».

AKram Haniyé, *Ce qui s'est réelement passé à Camp David*[1]

(×) إعادة عرض، بالإنجليزية في الأصل. – م.

الاستعدادات

في اللحظة نفسها التي يوجّه فيها رئيس الولايات المتحدة دعواته [إلى حضور القمة]، تقرّرُ اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إعلان دولة فلسطين في ختام الفترة الانتقالية التي حدّدتها اتفاقاتُ أوسلو. ولا تحدّدُ اللجنةُ المركزية ما إذا كان هذا سيكون في يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول، إلاّ أن من الواضح أن هذا سوف يحدث قبل انتهاء عام ٢٠٠٠. وتوضح حماس أن من شأنها أن ترفضَ أي تنازل، ولو كان أبسط تنازل، عن الأرض الفلسطينية، «الآن أو في المستقبل»(×)، وأن من غير الوارد الاعتراف بدولة إسرائيل أو التعاون في توفير الأمن لها. لكن حماس لا يمكنها، في الوقت نفسه، سوى الابتهاج لتحرير جزء من الأرض الفلسطينية. أي أنها لن تعترض على إقامة دولة فلسطينية.

والمسؤولون الإسرائيليون مقتنعون بعبثية هذا النوع من الضغوط، لأنهم يسيطرون بالفعل على كل مداخل وكل موارد الأراضي الفلسطينية. لكنهم مدركون لخطر العنف الذي ينجم عن مأزقٍ سياسيٍّ مقيم. على أنهم يهددون علناً بالإقدام على عمليات ضمٍّ في حالة إعلان الدولة الفلسطينية ويوضحون بجلاءٍ أنهم مستعدون لأن يسحقوا بوحشيةٍ أي انتفاضة فلسطينية. وفي هذه الحالة، من شأن باراك أن يشكّل حكومة وحدة وطنية بالاشتراك مع الليكود. والحال أن هذه التهديدات والتهديدات المضادة سوف تكون ماثلة في خلفية مفاوضات الفرصة الأخيرة.

وبعد الإعلان عن القمة مباشرةً، يقدم شارانسكي استقالته من الحكومة الإسرائيلية: إذ لا يمكن إجراء مفاوضات من دون توافق مسبق للآراء في إسرائيل، ما يفترض وجود حكومة وحدة وطنية. والحال أن حزبه، الذي يمثل الناطقين بالروسية، إنما ينسحب من الائتلاف. فيردُّ باراك بأنه سيمضي حتى النهاية للحصول على اتفاق، ولو بحكومة أقلية. وسوف يحسم الإسرائيليون الأمر بعد ذلك. وعلناً، يُقدّرُ فرص النجاح بنسبة ٥٠% ويعدّدُ خمسة خطوط حمراء: لا للعودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لا لتقسيم يروشالايم، التي ستظل إسرائيلية بالكامل، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، لا لوجود جيش

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

أجنبي في غرب نهر الأردن. ومن جهة أخرى، سوف يجري تجميع ما بين ٨٠% و ٩٠% من المستوطنين في كتل مستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية (ما يعني ضم أراض). وسوف يتعين على الفلسطينيين إصدار تصريح ينهي عقودًا من النزاع.

ويردُّ الفلسطينيون بأن هذه التصريحات تشكل انتهاكًا للاتفاقات وتخريبًا للقمة. أمَّا خطوطهم الحمراء فهي تطبيق القرار رقم ٢٤٢ (أي خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بوصفها حدودًا) ودولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

ويتفكك الائتلاف الحاكم الإسرائيلي بالكامل. فبعد الناطقين بالروسية، ينسحب الحزب القومي الديني وحزب شاس بدورهما متذرعَين بأن باراك يرفض إطلاعهما على مواقفه الحقيقية. فلا يعود رئيس الوزراء الإسرائيلي صاحب الأغلبية في الكنيست ويراهن كالعادة على نتائج القمة، إيجابيةً ستكون أم سلبيةً، لاستعادة هذه الأغلبية. وتؤدي المساومات البرلمانية الأخيرة إلى تأخير سفره. فيصل في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة بعد عرفات. ولا يحصل اقتراح بحجب الثقة عنه في الكنيست إلاَّ على أغلبية نسبية بحكم الامتناعات والغيابات عن التصويت: ٥٤ صوتًا في مقابل ٥٢ صوتًا. ويتطلب الأمر ٦١ صوتًا لإسقاط الحكومة.

وترقبًا لوصول الزعيمين، يمكث الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطون. ولمرَّة أخيرة، يناشد المفاوضون الفلسطينيون الأميركيين ألاَّ يراهنوا بكل شيء على قمة وحيدة: فما من أحدٍ على استعدادٍ للتعامل مع مشروع اتفاق إمَّا أن يتم قبوله أو يتم رفضه. لكن أحدًا لا يريد سماعهم.

وخلال هذه الأيام الأخيرة، كرَّس الرئيس كلينتون قدرته المثيرة على العمل للدراسة الدقيقة لعناصر المفاوضات ولجهود سابقيه، خاصة جهود كارتر في كامپ ديڤيد في عام ١٩٧٨ (الاتفاق الذي تبدأ تسميته بكامپ ديڤيد I لتمييزه عن القمة القادمة). والعلاقات بين كارتر وكلينتون متوترة جدًّا بحيث يتعذر قيام تنسيق بين الرجلين. ومن المؤكد أن الملف أكثر تعقيدًا بكثير مما كانت عليه الحال في عام ١٩٧٨، فالأمر لا يتعلق هذه المرَّة بنزاع بين دولتين، بل بمسألة وجودية بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين، في حين أن درجة الاستعداد ليست واحدة.

ففي كامپ ديڤيد I، كان بيجن والسادات يتمتعان بدعم داخلي قوي. وكان المصريُّ يسيطر على الدولة ويتمتع بقاعدةٍ شعبية حقيقية. وكان بيجن يعلم أن

المعارضة التي يقودها حزب العمل من شأنها، على أي حال، أن تصوّت لصالح اتفاق السلام. وليست تلك حالة عرفات وباراك، اللذين يُعَدُّ المركز الداخلي لكل منهما هشًا هشاشةً خاصة. وفي عام ١٩٧٨، حتى قبل رحلة السادات إلى القدس، كان من المفهوم بشكل واضح تمامًا أن الانسحاب الإسرائيلي من شأنه أن يكون انسحابًا إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والتي تطابقت مع حدود دولية. ومن المؤكد تمامًا أن بيجن قد خاض بشأن هذا الموضوع سلسلة من معارك المؤخرة، لكن هذا كان أيضًا بالنسبة له عنصرًا من عناصر المساومة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، كان كارتر متشدّدًا دومًا، إذ جعل من التطبيق الكامل للقرار رقم ٢٤٢ أساس أي اتفاق يمكن التفكير فيه.

وقد تمثلت مفارقة السياسة الأميركية منذ عام ١٩٦٧ في مطالبة الفلسطينيين بقبول القرار رقم ٢٤٢ من دون منع الإسرائيليين من جعل تطبيق القرار في الساحة مستحيلاً جرّاء ضم القدس الشرقية واستيطان الأراضي المحتلة. ومن المؤكد أن واشنطون قد صوتت بالموافقة أو امتنعت عن التصويت على القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والتي اعتبرت التدابير الإسرائيلية «باطلة وفي حكم العدم»، إلاَّ أن تآكل السياسة الأميركية كان متواصلاً، في الممارسة العملية. وهكذا تحوّل الاستيطان من «عقبة في طريق السلام» في عهد چورج بوش وچيمس بيكر إلى مجرد «عاملِ تعقيدٍ» في عهد كلينتون – وهو عاملٌ قلَّلت إدارته من شأنه بشكل منهجي علاوة على ذلك. وباسم الواقعية، المعرَّفة بأنها ما يمكن لحكومة إسرائيلية اعتباره تسوية نهائية، سلّموا في واشنطون بالفكرة القائلة بأن جزءًا من الضفة الغربية، على أي حال، سوف يجري ضمه من جانب إسرائيل، ثم إنهم يتصورون العثور على صيغةٍ سوف تسمحُ بجعل الفلسطينيين يوافقون على الجانب الرئيسي من ضم الإسرائيليين القدس.

ويفكر الفريق الأميركي كما لو كان الأمر يتعلق بنزاع اقتصادي أو اجتماعي. إن الطرفين المتناحرين يطوران مواقف يتعذر التوفيق بينهما ؛ وعلى الوسيط تمكينهما من استخلاص حلولٍ وسط، تكون على الأرجح في منتصف طريق مطالبهما المطروحة في البداية. وبعبارة أخرى، تَقبلُ إدارة كلينتون منذ البداية كلَّ الافتراضات الإسرائيلية بشأن مشروعية إجراءات الضم ؛ وكل ما يجب

عمله هو مجرد الحد من اتساعها. والمشكلة هي أن الفلسطينيين يتشبثون على نحو مستميت بالشرعية الدولية التي حدَّدتها قرارات منظمة الأمم المتحدة، ومــن بينهـا القرار رقم ٢٤٢، كما يتشبثون بحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وهم على قناعة بأن أي تخلٍّ عن هذه الأسس من شأنه أن يستتبع لا محالة خسارات جديـدة تطـال الأراضي. والحال أنهم، بتخليهم عن المطالبة بكل فلسطين التاريخية وباقتـصارهم على دولة فلسطينية ضمن حدود خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، يرون أنهم قـد قدَّموا الحدَّ الأقصى من التنازلات وأنهم لا يمكنهم المضي إلى ما هو أبعد من ذلك: إن بانتوستانًا محصورًا وممزقًا في الضفة الغربيـة لا يمكـن أن يكـون ضـمانة للمستقبل بالنسبة للشعب الفلسطيني.

ومن المؤكد تمامًا أن الممثلين الفلسطينيين، في القنوات الموازية، قد عرضوا مواءمات: ضم ما بين ٢% و ٣% من الضفة الغربية في مقابـل مبادلـة لأراض قيمتها مساوية، بالاتجاه مثلاً إلى توسيع قطاع غزة. وفيما يتعلق بالقدس الـشرقية، قد يكون بوسع الإسرائيليين الاحتفاظ بالأحياء الإسرائيلية التي أقيمـت منـذ عـام ١٩٦٧. وبالنسبة للمدينة المقدَّسة، فهم مستعدون للتنازل عن حائط المبكى والحـي المسمّى بالحي اليهودي. وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين – كعـب أخيـل منظمـة التحرير الفلسطينية، التي لم يعد لها من وجود حقيقـي فـي صـفوف الجمـاهير الفلسطينية في الأردن وسوريا ولبنان–، قد يتعين التوصل إلى اعتـرافٍ رمـزي بحق العودة وإن كان مع تخفيف أهميته بمراعاة الحقائق الواقعيـة الديموغرافيـة الإسرائيلية. وسوف يكون على المجتمع الدولي تحمل التعويضات (بضع عـشرات من مليارات الدولارات)، والمسألة الوحيدة المسلَّم بها من جانب الجميـع هـي أن الإسرائيليين سوف يجلون عن قطاع غزة كله.

وفي كامب ديڤيد II، لا يجري التفاوض على سلع أو أجور، بل على التاريخ، تاريخ حربي ١٩٤٧ و ١٩٦٧، وعلى الشرعية، شـرعية الـصهيونية والحركـة القومية الفلسطينية. على أن الأميركيين لا يبدو أنهم يدركون ذلـك. إن «الوسـيط النزيه» الذي من المفترض أنهم يمثلونه إنما يُعَدُّ في واقع المر منحازًا إلى حدٍّ جـد بعيد إلى مواقف باراك، الذي ينزعجون دومًا من هشاشة مركـزه البرلمـاني (لا يطرحون هذه المسألة فيما يخص عرفات، الذي لا يُعدُّ على أي حـال غيـر قائـد

عربي كسواه من القادة العرب الآخرين). وهم يرصدون جيدًا أنه سوف يكون من الصعب زحزحة القائد الفلسطيني عن مواقفه الأولية، لكنهم استنتجوا من ذلك، على الرغم من إخفاقات شيفردستاون وچنيڤ، أنه يجب ممارسة أقصى حدٍّ من الضغط عليه لإرغامه على الرضوخ.

والعامل الذي يفاقم من الأمر هو وزن الشخصيات. فمنذ أوسلو، كان المتفاوضون يعرفون بعضهم البعض الآخر جيدًا وكانوا ينادون أحدهم الآخر باسمه الأول. وقد نشأ بينهم شكل معين من الصداقة، ما يُسهم من جهة أخرى في تباعدهم عن رأيهم العام. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للزعيمين. فالنفور متبادل بين باراك وعرفات. فالأول يحتقر الإرهابي، الذي يبدو له بمثابة بهلوان ؛ والثاني يرى في شريكه رجلاً تلطخت يداه بالدم الفلسطيني بالمعنى الأكثر حرفية للكلمة. فباراك قد اغتال بشكل مباشر عددًا من رفاق عرفات وسعى بشكل منتظم، منذ وصوله إلى السلطة، إلى استبعاده، بإيثاره المسار السوري وبعدم وفائه بتعهداته، حتى وإن كان الأميركيون قد تولوا ضمانها.

وشأن جميع المسؤولين الإسرائيليين، فإن باراك مسكون بهاجس القوة الأميركية، التي لا غنى عن نيل دعمها بالنسبة لبقاء إسرائيل. ويبدو له أن عرفات الذي يقوم بسياحة ديبلوماسية دولية دومًا لا يمكنه قول لا لرئيس الولايات المتحدة. والحال أن عرفات لم يقبل، منذ أوسلو، التعديات الإسرائيلية إلاَّ لأنها كانت معرَّفة بأنها مؤقتة، فكلها يجب إعادة النظر فيها عند التسوية النهائية. وهو يدرك تمامًا تباين المواقف منذ البداية، ومن هنا إلحاحه على مواصلة المفاوضات التمهيدية، والتي رأي باراك محقًا أن من شأنها أن تقود إلى تآكل المواقف الإسرائيلية. وقد وافق عرفات على الذهاب إلى كامب ديڤيد على مضض، لأنه أدرك أن من شأنه أن يتعرض لضغوط كلينتون وباراك المشتركة. لكنه مستعدٌّ، إذا ما تطلب الأمرُ ذلك، لقولِ لا للرجل الأقوى في العالم. ونحن لسنا في كامب ديڤيد ا، حيث نسَّق كارتر جهوده مع بيجن، ولا في واي پلانتيشن، حيث أيَّدَ كلينتون عرفات ضد نيتانياهو.

وبسبب الضرورات الأمنية، جرى تحديد عدد أعضاء الوفود المسموح لها بالدخول إلى كامب ديڤيد (اثنى عشر شخصًا لكل وفد منها). وسوف يقيم الخبراء

خارج كامب ديڤيد ولن تجري دعوتهم إلى التدخل إلاّ حالةً بحالة. وسعيًا إلى الحيلولة دون أي تسريب، يجري منع المدعوين من أي استخدام للهاتف، بل ومن استخدام الهاتف المحمول. أمّا عرفات وباراك فهما وحدهما اللذان سيكون لهما الحق في خطٍ يسمح لهما بالتواصل مع الخارج. وسوف يحتكر المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية الاتصالات مع الصحافة. ومن جهة أخرى، كان الإسرائيليون والفلسطينيون على قناعة بأنهم تحت التنصت المستديم من جانب الاستخبارات الأميركية. وعندما ستكون لديهم حاجة إلى تبادل إفضاءات، فسوف يخرجون للنزهة في الغابات المجاورة لكي يتمكنوا من ذلك.

ولا يشمل الوفد الفلسطيني حقوقيًا، ومن هنا ضرورة الاعتماد على خبراء فريق الدعم، لكن الأميركيين سوف يحدون من دخولهم، ما سوف يطيل أمد الردّ على الصيغ المقترحة. ويشمل الوفد الإسرائيلي المدعي العام إيلياكيم روبنشتاين، وهو الوحيد الذي كان قد شارك كمستشار شاب لبيجن في كامب ديڤيد I. وكان قد أصدر للتوّ فتوى حقوقية مفادها أن القرار رقم ٢٤٢ لا ينطبق على المفاوضات الجارية، لأن خطوط ٤ يونيو/ حزيران ليست غير خطوط هدنة ولأن الفلسطينيين ليسوا مذكورين في نص القرار. ولا يخطر بباله أن القرار المذكور لا يتحدث أيضًا عن معاهدة سلام ولا عن علاقات ديپلوماسية بين إسرائيل والبلدان العربية وأن تفسيره هو لمفهوم الحدود يهدد الضم الإسرائيلي للجولان. ووجوده في كامب ديڤيد ميزة، لكنه يؤدي في الوقت نفسه إلى إنجاب خطر التشبث بالتفاصيل الحقوقية على حساب المجمل.

والفلسطينيون والإسرائيليون مدركون لخطر الظهور بوصفهم مسؤولين عن فشل محتمل للقمة. وقد حصل عرفات من كلينتون في عدة مناسبات على تعهد بأنه قد لا يجري اتهامه بهذه المسؤولية. وقد تمتّع باراك بفريق إعلامي بأكمله قرب كامب ديڤيد، على اتصال دائم بالمفاوضين الإسرائيليين، وذلك بفضل حرية حركة الديپلوماسيين، المعفيين من الضوابط الأميركية. وفي كل لحظة، وعلى الرغم من التعهدات المتّخذة، يمكن تزويد الصحافة الأميركية والإسرائيلية بالمعلومات بما يتماشى مع الاتجاه الذي يرجوه باراك. ولا يحوز الفلسطينيون هذه الإمكانات. فاختلاف وضعيتهم لا يسمح لهم بالتمتع بالحصانة الديپلوماسية، وروس يتحكم بدقة في تحركات خبرائهم.

والطرفان مُعرَّضان لضغوط الرأي العام. ففي إسرائيل، تناشدُ أحزابُ المعارضة باراك ألاَّ يتنازل فيما يتعلق بالمستوطنات ولا فيما يتعلق بالقدس، وفي فلسطين، فإن تنظيم البرغوثي، على الرغم من انتمائه لفتح، إنما يطالب بتطبيق دقيق لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، ويطالب، بشكل أعم، بألاَّ تتم أي مساومة على حقوق الفلسطينيين. ونجد هذه المطالبة نفسها عند فلسطينيي الخارج، المتحررين إلى حدٍّ بعيد من سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا كان كثيرون من الناس، في الشعبين، يتطلعون إلى السلام، فإن الغالبية تضع الدفاع عن الحقوق والمطالب في صدارة كل شيء. ومن ثم فمن الصعب العثور على حلٍّ سياسي يمكنه إرضاء الجميع، لاسيما أن الوقت لم يعد وقت الصيغ الغامضة «البنّاءة» التي سمحت بالعمل على انبثاق عملية السلام خلال ربع قرن.

الأيام الأولى(٢)

تبدأ القمة أعمالها رسميًا في الدقيقة ١٥ بعد الساعة ١٤ في كامب ديفيد بخطاب يلقيه كلينتون، يدعو فيه المتفاوضين إلى تحمل مسؤوليتهم التاريخية. ويوجِّهُ المعنيون التحية إلى مساهمة الولايات المتحدة التي لا تقدَّر بثمن. وبعد الظهيرة، يتحادث الرئيس الأميركي مع عرفات وباراك. وهو يحاول استمالة الأول بشكل رخيص، زاعمًا أن اليوم الذي سيشهد رفع العلم الفلسطيني على الدولة الفلسطينية الأولى سوف يكون أجمل أيام عمره. لكن هذا الكلام قلّما يؤثر في المعني، المرتاب ارتيابًا خاصًا في النوايا الأميركية. ومع باراك، يحاول كلينتون تناول استراتيجية المفاوضات.

ويشرح له رئيس الوزراء الإسرائيلي رؤيته للأمور. فلن يتم الاتفاق على شيء خلال اليومين الأولين وذلك لإشعار الرأي العام بأن ممثليه يدافعون بشراسة عن مواقفهم الأولى. وبعد ذلك، سيتم اللعب على التوتر المتعاظم للوصول إلى حل الأزمة في ١٦ يوليو/ تموز. وهذا يتعارض مع المشروع الأميركي المتمثل في التركيز على عدد معين من المحدِّدات. فحدود الدولة الفلسطينية من شأنها أن تتحدد بخطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، مع تعديلات لنقل كتل الاستيطان إلى ولاية الجانب الإسرائيلي، وبوادي نهر الأردن مع الحفاظ على ضمانات أمنية لإسرائيل.

ومن المفترض عدم الخوض فورًا في إمكانية تبادلات للأراضي. وبالنسبة للاّجئين، من المفترض الاعتراف بحقٍ في العودة وفي تعويضات دولية. ومن المفترض أن تتمتع إسرائيل بالحق السيادي في تحديد من الذين قد يُسمح لهم بالوجود على الأرض الإسرائيلية. وبالنسبة للقدس، لا بد من أن تؤخذ في الحسبان ثلاثُ حقائق واقعية مختلفة: الإدارة اليومية للمدينة، والمدينة المقدّسة بالنسبة لثلاث ديانات توحيدية، ومسألة مستقبلها السياسي. وسعيًا إلى تحديد تسلسل لتناول المسائل، من المفترض أن يتم أولاً تناول الجوانب الوظيفية، الإدارة اليومية والأماكن المقدّسة، قبل التعامل مع الوضعية السياسية للمدينة.

وفيما يتعلق بالحدود، يردُّ باراك بأن من المفترض وجوب سماحها بوضع ٨٠% من المستوطنين في إسرائيل. وأمن إسرائيل يتطلب ضم وادي نهر الأردن، ومن ثم جعل الدولة الفلسطينية دولة محصورة. وبالنسبة لكل المحدّدات الأخرى، يكرر المواقف الإسرائيلية الأولى.

وهكذا فَقَد الأميركيون السيطرة على جدول الأعمال وندخُل في نوع من المفاوضات الأميركية – الإسرائيلية. ولم يعد من الوارد التصرف بالشكل الذي جرى التصرف به في كامب ديفيد ا، حيث جرى تعديل نصٍّ أميركي عدة عشرات من المرات تبعًا لما يتم أحرازه من تقدم مع الطرفين. ثم إن باراك يرفض التواصل بشكل مباشر مع عرفات، مشترطًا أن يتم كل شيء من خلال الرئيس الأميركي وممثليه. وسوف يتم العمل اعتمادًا على نصٍّ يستعيد في كل مادة منه المواقف الإسرائيلية (إ) والفلسطينية (ف).

وفي المساء، يلتقي كلينتون من جديد بعرفات، الذي يبين له بشكل ملموس حدود ما يمكنه عمله. فمبدأ حق العودة يجب أن يُطرح أولاً، على أن يتم بعد ذلك تحديد الأشكال العملية لتطبيقه. أمّا بالنسبة للمدينة المقدّسة، فالأمر بسيط: القدس الغربية للإسرائيليين والقدس الشرقية للفلسطينيين، مع إيجاد إدارة مشتركة للمداخل والشبكات، إلى جانب حرية حركة الأفراد بين قسمي المدينة. وسوف تكون الأماكن المسيحية والإسلامية تحت السيادة الفلسطينية. والقدس لا تهم الفلسطينيين وحدهم بل تهم كل مسلمي العالم. فيعترض كلينتون في التوّ والحال بأن هذا لن يكون مقبولاً بالنسبة لباراك بسبب ضعفه السياسي الداخلي. ويرتأي الرئيس الأميركي

قدسًا موسَّعةً من شأنها أن تشمل عاصمتي الدولتين، من دون تحديد وضعيتها السياسية. وهو ينتقل بعد ذلك مباشرة إلى الحديث عن وادي نهر الأردن، الذي قد يظل فلسطينيًا مع مرابطة لقوات أميركية ودولية. فيرى عرفات في ذلك عرض مقايضة - وادي نهر الأردن في مقابل المدينة المقدَّسة- ويرفض فورًا هذا الأفق. إذ لا يمكن لأي شيء أن يكون بديلاً عن السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، وإلاَّ فإن الفلسطينيين سوف يصبحون أجانب في بلدهم هم.

ويَعِدُ الأميركيون بأن يقدموا بعد يومين وثيقةً تعرضُ مواقفهم. وترقبًا للتمكن من التعرف عليها، لا يتوافر لدى الطرفين الآخرين أي حافز لإحراز تقدم. ويجهِّز الإسرائيليون وثيقتهم الخاصة على أمل أن يستخدمها الأميركيون كأساس للعمل. وفي المحادثات بين الوفود، يرفض الفلسطينيون التزحزح عن مبدأ خطوط ٤ يونيو/ حزيران وإن كانوا يقبلون فكرة إجراء تبادلات للأراضي، وتتصاعد النبرة بسرعة. وفي مساء ١٢ يوليو/ تموز، يعدد كلينتون أمام الفلسطينيين مبادئ تمضي بالأحرى في اتجاه الأطروحات الإسرائيلية، سائلاً إياهم على سبيل المثال عن النسبة المئوية من الأرض التي قد يكون بوسعهم التنازل عنها. ويشعر عرفات بأن الأميركيين قد أعدوا بالفعل موقفهم في حالة حدوث فشل وبأنهم سوف يلقون المسؤولية عنه على الفلسطينيين. فيخاطب كلينتون:

> هل دعوتمونا إلى كامب ديڤيد لكي تلقوا علينا المسؤولية عن الفشل؟ إنني أذكِّر فخامتكم بأن باراك قد صوَّت ضد أوسلو وبأنه، الآن، ينوي تشكيل حكومة وحدة وطنية بالاشتراك مع الليكود(×)

وفي صباح ١٣ يوليو/ تموز، في غياب كلينتون، تقتصر مادلين أولبرايت على التحدث عن عموميات مع الفلسطينيين. أمَّا روس، فهو يقدم المشروع الأميركي إلى الفريق الإسرائيلي في غياب باراك. وهو يشعر بالمفاجأة حيال ردود الفعل السلبية. فالمشروع قد استعاد، على أي حال، فيما يتعلق بموضوع الحدود، المعجم الذي جرى استخدامه خلال محادثات القناة السويدية: من شأن الحدود الغربية للدولة الفلسطينية أن تتحدد بخطوط ٤ يونيو/ حزيران بعد تعديلها من

(×) ترجمة عن الفرنسية. - م.

زاوية الحاجات الديموغرافية والاستراتيجية الإسرائيلية. ويدور الحديث في المشروع عن مسؤولية، ومن ثم إسرائيلية جزئيًا، عن نزوح اللاجئين. والواقع أنه لا عرفات ولا باراك كان قد وافق على الوثيقة «السويدية». وعندما يجري إبلاغ الثاني من جانب وفده بمضمون الوثيقة الأميركية، فإنه يرفضها فيما يخص كل النقاط من الناحية العملية. فيضطلع روس وفريقه بإعادة كتابتها ويعرضونها مرة أخرى على باراك، الذي يطلب تعديلات جديدة ويحصل عليها.

ولدى عودة كلينتون، في نهاية ما بعد الظهيرة، يجري إبلاغ الفلسطينيين بالنصّ الذي كان قد جرى تعديله عدة مرات[٣]. وكان قد جرى الإكثار من الاحترازات: فالوثيقة لا تمثل موقفًا رسميًا أميركيًا، وجميع القضايا (*issues*) جرت معالجتها على مستوى متفاوت من التفصيل، وتعريف موقفي (إ) و(ف) ليس غير تفسير أميركي وهو غير مُلزِم للطرفين. فينتج عن ذلك مثلاً:

أ) الحدود الغربية للدولة الفلسطينية [إ : سوف تتحدد أخذًا في الحسبان خطوط ١٩٦٧ والحقائق الواقعية في الساحة والحاجات الاستراتيجية لإسرائيل] [ف : سوف تكون خط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧][٤].

وبالنسبة لتقسيم الضفة الغربية، تشير (إ) إلى توزيع بنسبة ١ إلى ٨ أو ١ إلى ٩ بين إسرائيل وفلسطين، وتشير (ف) إلى كل فلسطين.

أمّا القسم المتعلق بالقدس فهو لا ينقسم إلى (إ) و (ف): «سوف تضم منطقة القدس الموسَّعة العاصمتين القوميتين لإسرائيل وفلسطين في آن واحد». وفي الكتابة الأولى، كان ذكر «المنطقة البلدية» قد حُذف بناءً على طلب من باراك[٥]. كما أنه استبدل بتعبير «تنفيذ (*implementation*) القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨»، تعبير «سوف يكون الاتفاق – الإطار أساس تنفيذهما» (*the basis for their implementation*).

ويدرس الفلسطينيون النص في الليل. والحال أن عرفات، وثقته بإنجليزيته ضعيفة، إنما يطلب ترجمة جزء من الوثيقة فينتفض غاضبًا: هذه المفاوضات عبارة عن تلاعب ومضيعة للوقت. فبالنسبة للوفد الفلسطيني، تتبنى الوثيقة إلى حدٍّ بعيد المواقف الإسرائيلية وهي ترمي إلى إضعاف المواقف الفلسطينية. وفي الساعة الرابعة صباحًا[٦]، يذهب الوفد إلى مقر مادلين أولبرايت لإشعارها برفض الوثيقة،

التي يبدو له أن مصدر إلهامها إسرائيلي. فترفض وزيرة الخارجية الأميركية هذا الاتهام. وتتصاعد النبرة. والفلسطينيون يريدون التمسك بالشرعية الدولية. والإميركيون يقبلون رفض الوثيقة. وسوف يجري تكريس اليوم التالي لاجتماعات ثنائية. والنتيجة، بالنسبة لتتمة القمة، أنه لن تكون هناك وثيقة عمل مكتوبة. وسوف يدور كل شيء مشافهةً، ومن هنا حدوث تشوش متعاظم بحكم الدرجات المتفاوتة لفهم الإنجليزية من جانب المتفاوضين وتبعًا لقدرتهم على تسجيل ملاحظات كما تبعًا لذاكرة الفاعلين الانتقائية أحيانًا.

وكما تلاحظ ذلك مادلين أولبرايت، ففي خلال ثلاثة أيام جرى استنفاد نسختين متعاقبتين من وثيقة العمل وجرى الرضوخ أمام رفضي الإسرائيليين والفلسطينيين المتعاقبين. وهذا يستثير قدرًا من التوتر في داخل الفريق الأميركي، المنقسم بين ممثلي وزارة الخارجية وممثلي مجلس الأمن القومي. ويود روس التشبث بالأمر لمحاولة إحراز تقدم، بينما ينشغل بيرجر بالمخاطر التي تتعرض لها مصداقية الرئيس الأميركي.

ويتم تشكيل ثلاث مجموعات عمل في ١٤ يوليو/ تموز: الحدود والأمن، القدس، مسألة اللاجئين. وينتقل كلينتون من مجموعة إلى مجموعة كي يشجِّع المتفاوضين. وفيما يتعلق بالحدود، يبدو أبو علاء حازمًا وإن كان يقترح تبادلات لأراضٍ. ومساحة الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ٦٥٠٠ كيلومتر مربع. وتلك يجب أن تكون مساحة الدولة الفلسطينية وأي ضمٍّ إلى إسرائيل يجب تعويضه تعويضًا كاملاً من حيث مساحة الأرض ونوعيتها. فيردُّ بن عامي بأنه يجب أن تؤخذ أيضًا في الحسبان الحاجات الأمنية لإسرائيل. وحيال خوف كل طرف من حدوث تسريبات تصوِّر التنازلات على أنها خيانات، يطرح كلينتون المبدأ القائل بأنه لا اتفاق على شيء قبل الاتفاق على كل شيء (*nothing is agreed until everything is agreed*). فعندئذ يمكن تكذيب أي تسريب. وفي الوقت نفسه، ينبه الفلسطينيين إلى استحالة التوصل إلى اتفاقٍ من دون تنازلات من جانبهم. وفيما يخص موضوع اللاجئين، يشدِّد على المساعدات الدولية ويطلب أن يتم منذ البداية تحديد عدد الأشخاص المسموح لهم بالعودة إلى إسرائيل. وفيما يتعلق بالقدس، يحثُّ المتفاوضين على أن يعالجوا أولاً جوانب الحياة اليومية، من دون الإشارة إلى مسائل السيادة.

ومساء يوم الجمعة، ينظّم الوفد الإسرائيلي مأدبـــة ســبت يهـودي للجميـــع. والأجواء طيبة. ويبدو عرفات بشوشًا، بل إنه يتلفظ ببضع كلمات بالعبرية.

وفي صباح اليوم الخامس، ١٥ يوليو/ تموز، يأمر باراك وفده بـالكفّ عـن طرح مقترحات جديدة. فيطلب روس إليه الكفّ عن العرقلة التي يقوم بها: لمـاذا طلبتم عقد قمة إن كان ذلك لرفض التقدم؟ فيجيبه باراك بأن عرفات هو الذي يجب عليه أن يتحرك، وإلاّ فسوف يواصل الاستفادة من تآكل المواقف الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالقدس، يقوم عرفات بتشديد النبرة. فهو لا يمكنه التفكير إلاّ في منح الحكـم الذاتي للقرى العربية الموجودة خارج المدينة المقدّسة. ويرى روس أن هذا لـيس غير تاكتيك تفاوضي.

ويجري استئناف إجراء العشية. فينشبُ شجار خلال النقاش المتعلق بالحدود. إذ يطلب بن عامي مرة أخرى أن يوافق الفلسطينيون على مبدأ «تعديل» للحــدود. وعندئذ، سيكون بالإمكان تبادل المقترحات. فيردّ أبو علاء بأنه يجب أولاً اعتمـاد مبدأ التبادلية. فتتصاعد النبرة بسرعة. ويتدخل الأميركيون بين الطرفين.

وعندئذ يقوم بن عامي بإخراج الخريطة التي جرى عرضها في السويد: مـن شأن الفلسطينيين أن يحصلوا بشكل مباشر على ٧٦% من الضفة الغربية (المنطقة المحدَّدة باللون الأصفر)، على أن تُردّ إليهم بعد ذلك على مراحل ومن دون موعـد محدّد منطقة رمادية (*grey*) نسبتها ١٠%، ومن شأن إسرائيل أن تضم إلى نفسـها منطقة برتقالية ونسبتها ١٤%، تشمل وادي نهر الأردن وكُتل الاسـتيطان. ومـن شأن الأرض الفلسطينية أن تكون ممزّقة ومحصورة. فيرفضُ أبو علاء فـي التـوّ والحال هذه الخريطة بوصفها غير مقبولة. ويحاول كلينتون مجادلته ويطلب إليـه تقديم اقتراحٍ مضادٍّ يوضح السبب في وجوب اختزال المنطقة البرتقالية، ما يـؤول في الواقع إلى التسليم بمبدأ الضم من دون تعويض. وبينما يبدي بن عامي تأييـده، يرفض أبو علاء سماع شيء عن ذلك.

وعندئذ ينفجر كلينتون غاضبًا:

يا أستاذ، أنا أعلم أن من شأنكم أن تحبوا أن تكون الخريطة كلها صفراء. لكن هذا غير ممكن. نحن هنا لسنا في مجلس الأمن. نحن لسنا في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. إذا كنتم تريدون إلقاء محاضرة، إذهبوا إلى هناك لإلقاء محاضرة ولا تضيعوا وقتي. إنني رئيس

الولايات المتحدة. وأنا مستعد لأن أحزم حقائبي وأرحل. إنني أغامر بالكثير هنا. وأنتم تعرقلون المفاوضات. إنكم لا تتصرفون بنية سليمة(٧).

ولحسن الحظ أن زخة مطر مفاجئة تُهدّئ النفوس، لكن الضرر كان قد وقع. ويُصابُ المفاوضون الفلسطينيون بالشلل ولا تعود لديهم جرأة على التزحزح، بينما تتعزز قناعة عرفات بأنه جرى إعداد فخ له. ويرى الفلسطينيون أن التضامن الأميركي – الإسرائيلي لا يتزعزع. وعلى أي حال، فإن ثلثي أعضاء الوفد الأميركي يهود. ولو كان الثلثان عربًا لسارت الأمور في اتجاه آخر.

والبرهان على ذلك هو الاجتماع الخاص بالقدس والذي يدور في المساء نفسه. فالإسرائيليون يتمسكون ببلدية واحدة، متنازلين عن مجرد سلطات بلدية للفلسطينيين، فيما عدا التنمية الحضرية والتخطيط (*planning and zoning*). والممثل الفلسطيني ليس أبلهًا: فمنذ عام ١٩٦٧، يرفض الإسرائيليون إصدار تصاريح بناء للعرب ... والفكرة الإسرائيلية هي تشكيل بلدية عربية حول أبو ديس من شأنها أن تأخذ اسم القدس وقد تتمتع ببعض الاختصاصات في القدس الشرقية. وعندئذ تحديدًا يدلي ساندي بيرجر بمداخلة كارثية: «لماذا لا يمكنكم قبول أن يكون بإمكان عدد من اليهود الصلاة في ساحة المساجد؟». فيردُّ الفلسطينيون في التوّ والحال بأن هذا من شأنه تفجير حرب ديانات. ويجب احترام الوضع القائم، الذي يحظر على غير المسلمين الصلاة في الساحة. ويلتزم الإسرائيليون الصمت. وبحسب إفضاء أدلى به روبرت مالي، من المفترض أن هذه الفكرة قد أوحى بها لبيرجر الإسرائيليون، بل ربما باراك(٨).

والمأزقُ مكتمل. فلأسباب مختلفة، لا يعود بوسع المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين طرح أفكار جديدة.

وعندئذ يقترح كلينتون إيجاد قناة سرّية جديدة تتألف من ممثلين اثنين لكل طرف. ومن شأنهم أن يعملوا من دون انقطاع لأجل إيجاد اتفاق. ولو فشلوا، فلن تكون هذه القناة قد وُجدت قط. ويعيّن باراكُ جلعاد شير وبن عامي، بينما يعيّن عرفاتُ دحلان وعريقات. وبما أن أبو علاء قد أُهين، فإنه ينأى بنفسه عن أي فعل. وبعد وقت قصير من ذلك، تجري مضاعفة عدد المتفاوضين.

والتوجيه الوحيد الذي أصدره عرفات لدحلان هو الدفاع عن الحرم الشريف. ويفتتح بن عامي النقاش حول القدس: من شأن الضواحي العربية أن تنتقل إلى السيادة الفلسطينية، ومن شأن الأحياء العربية أن تتمتع بحكم ذاتي وظيفي، ومن المفترض أن تكون للأحياء الإسلامية والمسيحية والأرمنية في المدينة العتيقة وضعية خاصة مع بقائها تحت السيادة الإسرائيلية، ومن شأن الحرم الشريف إن ينتقل إلى ولاية فلسطينية عليه تمثل العالم الإسلامي، على أن تحتفظ إسرائيل بالسيادة. ثم ينتقل جلعاد شير إلى ملف الضفة الغربية. فمن شأن إسرائيل أن تضم نسبة ١٢%، ومن شأن ١٠% على طول وادي نهر الأردن أن تكون تحت السيادة الفلسطينية على أن يتم تأجيرها لإسرائيل لمدة عشرين سنة، وليس من شأنها أن يتم ردُّها إلاّ باتفاق بين الطرفين. وعندئذ يمكن ادعاء أن العرض يقدم ٨٨% من الضفة الغربية، لكن هذا في الواقع ضمن الحدود التي تحددها إسرائيل. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار توسع بلدية القدس، وعمليات الضم الإسرائيلية في نتوء اللطرون والمياه الإقليمية للبحر الميت، فإن النسبة هي بالأحرى ما بين ٨٢% و ٨٣% من الضفة الغربية في عام ١٩٦٧. ولتكوين صورة أفضل عن الاقتراح الإسرائيلي، يجب أن نأخذ في الحسبان أيضًا الرغبةَ الإسرائيلية في الاحتفاظ بالسيطرة على بعض محاور الطرق للوصول إلى وادي نهر الأردن وتمزيق الأرض الفلسطينية بوجود المستوطنات اليهودية فيها. على أن المفاوضين الإسرائيليين يشعرون بأنهم قدّموا عرضًا ملحوظًا، لاسيما أنهم تجاوزوا تعليمات باراك. ومن ثم فإنهم يندهشون من الرفض الفوري الصادر عن محاوريهم الفلسطينيين، الذين يتّهمونهم بممارسة العرقلة. وعندما يطلبون منهم التخلي عن أي مطلب فلسطيني آخر بمجرد التوصل إلى الاتفاق، يُرَدُّ عليهم بأنه يجب أيضًا أن تؤخذ في الحسبان التعويضات عن أمد احتلال الأراضي الفلسطينية، ما يستثير انفجارًا للغضب عند بن عامي.

وفي ظهيرة ١٦ يوليو/ تموز، ينقل المتفاوضون المنهكون من الطرفين مضمون المباحثات، التي يعاد تصنيفها كالعادة تحت البابين (إ) و(ف). ثم يتحادث كلينتون مع عرفات، الذي ينبهه إلى أنه إذا ما واصل الإسرائيليون المطالبة بالحق في الصلاة في الحرم، فسوف تنشب ثورةٌ إسلامية(٩). ويرى الرئيس الأميركي أن

الإسرائيليين طرحوا مقترحات جديدة وأن الدور قد جاء الآن على الفلسطينيين لكي يقوموا بمثل ذلك. ويجب عليهم الرد على ثلاث مسائل: مسألة الموافقة على ضمٍّ إسرائيلي بنسبة ١٠,٥% من الضفة الغربية، ومسألة وجود إسرائيلي محدود في وادي نهر الأردن ومسألة مبدأ إنهاء النزاع، حتى وإن كانت بعض المسائل سوف تظل من دون تسوية.

ويجتمع الوفد الفلسطيني ليكتب خطابًا إلى كلينتون يحدِّد فيه المواقف الفلسطينية: تطبيق القانون الدولي القائم على العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وتصحيح الحدود على أساس تبادلات لأراضٍ متساوية من حيث قيمتها وأهميتها، وتسوية مسألة اللاجئين على أساس القرار رقم ١٩٤ (الأساس الحقوقي لحق العودة)، واسترجاع كل القدس الشرقية فيما عدا حائط المبكى والحي اليهودي في المدينة العتيقة. وسوف تظل المدينة المقدَّسة مدينة مفتوحها في مجملها. ولن يتم إعلان انتهاء النزاع إلاَّ بعد إيجاد آلية لتطبيق الاتفاقات. ويجب للدولة الفلسطينية أن تتمتع بمنافذ إلى الأردن ومصر. وسوف يكون تبادل الأراضي بنسبة تتراوح بين ٣% و ٤% في مناطق غير مأهولة بالسكان.

ويتلو ذلك لقاءٌ بين عرفات وكلينتون. وبحسب الرواية الفلسطينية، من المفترض أن الأجواء كانت طيبة. وبحسب ساندي بيرجر، على العكس من ذلك، من المفترض أن كلينتون طلب الردَّ على المسائل الثلاث، وإلاًّ فإن من شأنه أن يُنهي وجوده في كامپ ديڤيد. وبحسب دينيس روس، من المفترض أن عرفات وَعَدَ بتقديم ردِّه بسرعة.

ولدى الخروج من هذا اللقاء، يتلقى كلينتون رسالة من باراك: إن الفلسطينيين لا يتفاوضون، فهم لا يفعلون سوى تسجيل التنازلات الإسرائيلية من دون أي مقابل. والفرصة الوحيدة لإنقاذ العملية هي أن يهز الرئيس الأميركي عرفات. فهذا الأخير يجب أن يدرك أن ساعة الحقيقة قد حانت وأن أمامه إمكانية أن ينال إمَّا دولة فلسطينية، أو كارثة ستكون الولايات المتحدة فيها منحازة إلى صف إسرائيل. ولو أدرك عرفات ذلك، فسوف يكون بالإمكان إنقاذ القمة(١٠).

ويتعاطف روس تعاطفًا كليًّا مع باراك ويلقي المسؤولية على الفلسطينيين، الذين يجب إبداء الحزم حيالهم. وعندئذ تحديدًا يصل ردُّ عرفات على شكل خطاب

غامض المضمون: إذا حصل الفلسطينيون على القدس الشرقية، فسيتركون للأميركيين تحديد حجم عمليات الضم الإسرائيلية في الضفة الغربية وعلاقة هذه العمليات بتبادلات الأراضي. وهكذا يقلب الزعيمُ الفلسطيني الموقف بفرضه على الأميركيين اتخاذ قرار باسم الإسرائيليين، أي ممارسة ضغوط عليهم.

والمأدبة الرسمية باردة برود الثلج. ويمتنع باراك، كعادته، عن مخاطبة عرفات ويتصرف كما لو أنه غير موجود. ثم يلتقي كلينتون برئيس الوزراء الإسرائيلي ويوضح له أن عرفات قد يوافق على ضم إسرائيل نسبة تتراوح بين ٨% و ١٠% من الضفة الغربية. وهو يطلب إليه إعداد وثيقة على هذا الأساس.

وفي إسرائيل، تنظِّم المعارضةُ تظاهرة ضخمة ضد تنازلات باراك المفترضة. وهي تحشد عدة عشرات آلاف من المتظاهرين، ١٥٠٠٠٠ بحسب الصحافة، وأكثر من ذلك بحسب المنظِّمين. ويتهم آرئيل شارون باراك بأنه يتنازل أكثر من اللازم ويوافق على سلام من دون أمن. وعلى الجانب الفلسطيني، يقوم مروان البرغوثي، بالارتباط مع حماس، بحملةٍ ضد أي تخلٍّ عن القدس الشرقية وعن حق العودة. أمَّا الشيخ ياسين فهو أكثر جزمًا من ذلك، إذ يؤكد أن من شأن أي اتفاق أن يتم على حساب الفلسطينيين. ومن المؤكد أن هذه الاحتجاجات تلقى من دون شك تشجيعًا خفيًّا من جانب القيادة الفلسطينية حتى تُظهِرَ للأميركيين أن تخليات معينة ليست ممكنة، إلاَّ أن من الواضح أن توافق الآراء العام إنما يتمثل بالأحرى في الخوف من أن يُبدي عرفات تساهلاً كبيرًا جدًّا حيال المطالب الإسرائيلية – الأميركية. وهكذا تجد السلطة الفلسطينية نفسها عاجزةً عن تنظيم تظاهرات تأييد لعرفات. وتظل شعبيته ثابتة، ولكن شريطة إبدائه الحزم خلال المفاوضات.

وفي صباح ١٧ يوليو/ تموز، تجس مادلين أولبرايت بحماقةٍ نبض أبو علاء وأبو مازن لكي تعرف ما إذا كان من شأنهما أن يكونا مستعدين لخذلان عرفات في حالة الفشل. فيردُّ عليها محاوراها بأن هذا مستحيل وبأن أي فلسطيني لن يتنازل فيما يتعلق بالقدس.

ولأول مرة، يدرس الوفد الإسرائيلي في داخله مسألة القدس. والتوجه العام هو أنه بما أن السلام قائم على الفصل بين الجماعتين السكانيتين، فإن لإسرائيل كل

المصلحة في التخلص من الأحياء العربية في المدينة. وبالإمكان منح عرفات بعض الترضيات فيما يتعلق بالمدينة العتيقة، إلاَّ أن من غير الوارد التخلي عن جبل الهيكل، الذي يجب أن يظل تحت السيادة الإسرائيلية. بل يجب أن يكون لليهود حق الصلاة فيه. ثم يجري إعداد وثائق العمل التي طلبها الأميركيون. والاتجاه هو إلى إضفاء التشدد على المواقف. ويوضح كلينتون لعرفات أن تبادل الأراضي سيتم لصالح توسيع قطاع غزة.

وبحكم إعادة النظر الإسرائيلية، تنقطع القمة، لما فيه عظيم تبرم كلينتون. فبعد دقيقة واحدة، يُبلغ باراك الأميركيين بالمقترحات الإسرائيلية الجديدة. وهي، على جميع المستويات من الناحية العملية، تشكل تراجعًا عن المقترحات التي سبق لشير وبن عامي تقديمها. وهذه المرة، يهاجم كلينتون باراك:

هذا ليس جديًا. لقد ذَهبتُ إلى شيفردوستاون ولم تقولوا لي أي شيء على مدار أربعة أيام. وذهبتُ إلى جنيف وشعرتُ وكأنني دُميةٌ مهمتها تقديم عرضكم. إنني لن أسمح بأن يحدث هذا هنا[11].

وكان الرئيس الأميركي قد انتظر ثلاث عشرة ساعة لكي يعرف هذه النتيجة. وليس أمام باراك إلاَّ أن يذهب بنفسه لبيع هذه المقترحات لعرفات. فكلينتون لن يقوم بذلك نيابةً عنه.

ويرجع باراك إلى مقره لإعادة صوغ نصّه. فيُدخل عليه بضع مرونات تتألف في نهاية المطاف من التراجع عن مقترحات شير وبن عامي. فيحثه الرئيس الأميركي على إبداء المزيد من المرونة فيما يتعلق بالأماكن المقدّسة. وعلى هذا الأساس، يتعين على كلينتون أن يقدم مجموعة من الأفكار إلى الفلسطينيين، لكنها سوف تكون مقترحات «أميركية»، وليست «إسرائيلية».

ويكتب روس سلسلة من افتراضات العمل يعرضها في صباح ١٨ يوليو/ تموز على الرئيس الأميركي. ثم يجتمع هذا الأخير بعرفات، الذي يتمسك تمسكًا صارمًا بمطلبه الخاص بسيادة فلسطينية على كل القدس الشرقية.

والحال أن كلينتون لا بد له من الرحيل في اليوم التالي لحضور قمة أوكيناوا. فيجري الانتقال إلى «علاجٍ بالصدمة». فيستدعي روس الطرفين ليعلن لهما أنه إن

لم يطرحا شيئًا جديدًا خلال ساعتين، فسوف يعلن الرئيس الأميركي انتهاء القمة. ثم يقترح عليهما أفكاره «الشخصية»: من شأن الأحياء الموجودة خارج القدس الشرقية أن تكون تحت السيادة الفلسطينية ؛ ومن شأن الأحياء الداخلية أن تتمتع بحكم ذاتي واسع يشمل التنمية الحضرية والتخطيط (*planning and zoning*)، والأمن وتسوية المنازعات ؛ وفي المدينة العتيقة، من شأن الأحياء الإسلامية والمسيحية أن تكون تحت السيادة الفلسطينية، على أن يكون الحرم تحت الوصاية (*custodianship*) الفلسطينية والسيادة الإسرائيلية. ويخرج المندوبون لمناقشة كل هذا مع رئيسيهم.

ولا يتم الالتزام بمهلة الساعتين. إذ يقترح الوفد الإسرائيلي على الفلسطينيين صيغة تقييدية أكثر لوجهات نظر روس الشخصية، من الواضح تمامًا أنها مرفوضة من جانب المعنيين. ووفدهم منقسم بين من يقبلون التباحث على أساس وجهات نظر روس ومن يستبعدونها. أمّا فيما يتعلق بعرفات، فإنه يمتنع عن الإدلاء برأيه.

وعندئذ يكشف باراك عن أوراقه، لما فيه استغراب الجميع، بما في ذلك استغراب وفده هو: ضم ٩% من الضفة الغربية في مقابل تبادل للأراضي بنسبة ١% وإبقاء السيطرة على ما بين ١٥% و ٢٠% من المنطقة الحدودية على طول وادي نهر الأردن لمدة اثنتا عشرة سنة، ووضع الأحياء الموجودة خارج القدس تحت السيادة الفلسطينية ومنح الحكم الذاتي للأحياء الداخلية، ووضع الأحياء المسيحية والإسلامية تحت السيادة الفلسطينية. ومن شأن الحرم أن ينتقل إلى وصاية فلسطين والمغرب (باسم المؤتمر الإسلامي)، على أن يظل تحت السيادة الإسرائيلية، واستصدار قرار من مجلس الأمن يصدّق على هذا التقسيم. ومن المفترض إيجاد حلٍ مُرضٍ بالنسبة للاّجئين. ومن الواضح تمامًا أن هذا كله يجب أن يظل «مقترحات» أميركية.

والأميركيون متحمسون: فهم يرون في هذه المقترحات اختراقًا حاسمًا، لأن الإسرائيليين يوافقون، لأول مرّة، على مبدأ تقسيم المدينة المقدّسة. وهم لم يكونوا قد توقعوا مثل هذا الانفتاح.

ويظل هذا التغير في موقف باراك لغزًا. هل نحن بإزاء عرض أخير كان قد ارتأه منذ البداية، أم أننا بإزاء مناورة تتألف من العمل على إلقاء المسؤولية عن

الفشل على عرفات؟ لقد كرَّر باراك في عدة مناسبات، في تصريحاته اللاحقة، أنه سعى بالأخص إلى اختبار عرفات حتى يبرهن على أنه متعصب يرفض التزحزح. كما يجب أن نضع في اعتبارنا أن الهدف الرئيسي من هذه التصريحات كان إبطال المقترحات في حالة الفشل.

ويتعين على كلينتون إقناع عرفات، الذي يلتقي به في حضور المترجم، جمال هلال، وحده، حيث إن المفاوضين الأميركيين الآخرين كانوا متكدسين في المطبخ، حيث يحاولون متابعة المناقشة. ويستجمع الرئيس الأميركي كل مواهبه في الإقناع إلى جانب الحوافز المالية. وتتركز المناقشة على مصير القدس. فيرى عرفات أن الفلسطيني الذي سيتخلى عن القدس لم يولد بعد. ومن غير الممكن تحويل الاحتلال إلى ضمٍّ وسيادة. ولا يمكن لشعبه أن يقبل ما هو أقل من حقوقه التي حدَّدتها القراراتُ الدولية. فلا يتمالك كلينتون أعصابه: في الكتاب المقدس، يحمل المكان اسم جبل الهيكل، إذ كانت الهياكل اليهودية موجودة فيه. ومن المستحيل تجاهل حقوق اليهود في جبل الهيكل.

فيكتفي عرفات بإعلان أنه سيدرس المقترحات «الأميركية» مع فريقه. والحال أن نقاشًا بين المتفاوضين الفلسطينيين ومادلين أولبرايت بشأن القدس إنما يُصوِّر عدم الفهم القائم بين الأميركيين والفلسطينيين[١٢]:

هذا أمر جد معقد، إنكم تتحدثون عن مساحة تتألف من كيلومتر مربع واحد وتقترحون خمسة نظم مختلفة فيها! هذا ليس واقعيًا، هذا يجازف بزيادة تعقيد الأمور! [×]

أولبرايت:

بحسب الصيغة التي قدّمها دينيس، فإن الفلسطيني العادي سوف يتمتع بالسيطرة على شؤونه الخاصة، فلن تكون يد إسرائيل فوق رأسه. ومفهوم السيادة لا يعني بالنسبة له شيئًا.

ياسر عبد ربه:

نحن نعرف أفضل منكم ما يرغب فيه الفلسطيني البسيط. إن السيادة، بالنسبة له، ليست مفهومًا مجرَّدًا، بل هي إمكانية العيش والانتقال بحرية والصلاة بحرية وتكوين أُسرةٍ بحرية[×].

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

والتجربة الفلسطينية منذ عقود تسمح بأن نفهم فهمًا ملموسًا ما تعنيه السيادة وعواقب تعدد الوضعيات الحقوقية. والمماحكة بشأن النصوص درسٌ أليمٌ معروفٌ من تجربة تاريخية، وهو درسٌ عادَ بقوة بشكل خاص منذ أوسلو.

وفي الليل، يرسل عرفات مبعوثين لطلب تدقيقات: فما المقصود بـ«الوصاية»؟ وما الذي يعنيه على المستوى المادي «الحل المرضي» للاّجئين؟ وتلزمه أيضًا تدقيقات بشان مبادلة ٩% في مقابل ١%. ثم يقترح مهلة في المحادثات لتمكينه من التشاور مع قادة الدول العربية. فنحن، على أي حال، بصدد اتخاذ قرار بشأن مصير القدس! ويرفض الأميركيون ذلك. إذ لا بدَّ لعرفات من أن يظل تحت الضغط وألاَّ يتمكن من استثمار المكتسبات التي تم الحصول عليها بالفعل لكي يطلب تنازلات جديدة. ويسيطر على كل هذا فريقُ مجلس الأمن القومي، الذي يتركُ أولبرايت وروس للنوم، فيغضبان عندما يعرفان ما جرى. والواقع أن فرق المفاوضات الثلاثة، في كامپ ديڤيد II، إنما تعدُّ عاطلة إلى حد بعيد.

وفي صباح ١٩ يوليو/ تموز، يردُّ عرفات ردًّا سلبيًّا. ويوضح روس أننا هنا بإزاء ممارسته المعتادة: فهو لا يحسم أمرهُ إلاَّ في «منتصف الليل إلاَّ خمسة»، لكن المشكلة هي أن هذا أحيانًا ما يبدو أنه لا يحدث في الوقت المناسب ...

والحال أن كلينتون ثم أولبرايت يلتقيان بعرفات من جديد للعمل على زحزحته. لكنه لا يرضخ سائلاً الأميركيين ما إذا كانا يتمنيان حضور جنازته: فهذا هو المصير الذي ينتظر من يتخلى عن الحرم الشريف.

وعندئذ يفكر الأميركيون في مخاطبة مباشرة لقادة الدول العربية الأصدقاء (مبارك وبن علي وعبد الله الثاني، ملك الأردن، والأمير عبد الله، ولي عهد العربية السعودية). وهؤلاء الأخيرون إنما يُؤخذون على حين غرة لاسيما أنهم لم يدرسوا الملف وأنهم يجهلون خريطة المدينة المقدَّسة. لذا يوضح كلينتون لمبارك المرتاب فيما يسمع أن مسجد قبَّة الصخرة موجود في موقع هيكل سليمان (وهو ما لم تتم البرهنة عليه حقًّا، من الناحية الأركيولوجية)[١٣]. وهذا جزءٌ من دروس اليهودية التي يعتاد الرئيس الأميركي على إلقائها على محاوريه العرب. ثم إنه يُطلَبُ إليهم حث الفلسطينيين على قبول حل وسط فيما يتعلق بالمدينة، إلاَّ أنه يجري حرمانهم

من التعرف على طبيعة هذا الحل الوسط. والكلام كله قائمٌ على الحساب الغريب الذي يرمي إلى أن تكون القدس المكان المقدّس الأول بالنسبة لليهودية. والمكان المقدّس الثالث بالنسبة للإسلام. والنتيجة هي بالأحرى عكس ما كان متوقَّعًا. فالسعوديون يحثّون عرفات على عدم الرضوخ فيما يتعلق بالقدس. والحال أن هذه المسألة، التي دارت بأقصى درجة من الحماقة، إنما تشهد على الانعدام الكلي للإحساس لدى الفريق الأميركي حيال شواغل المسلمين.

وخلال لقاء جديد بين كلينتون وعرفات، تتصاعد النبرة: إن الحقوق الدينية لليهودية لا معنى لها بالنسبة لمسلم. ويمضي عرفات إلى حدّ القول بأن الهيكل لم يكن موجودًا في القدس، بل في نابلس! ومن المؤكد أنه يشير إلى جبل جَريزيم السامريين، ما لا يعني شيئًا للپروتستانتي الإنجيلي كلينتون (لا يتعين عليه أن يعرف عن السامريين سوى حِكَم الإنجيل). بل إن من المفترض أن عرفات قال إن العبرانيين القدماء لم يقيموا في فلسطين، بل في شبه الجزيرة العربية، بل في اليمن. وهو هنا يستعيد أطروحات المؤرخ اللبناني كمال صليبي (١٩٢٩–٢٠١١)[١٤]. وهذا كله غير مفهوم، بل شائنٌ تمامًا، بالنسبة للفريق الأميركي، وهو في مجمله فريق يهودي – مسيحي (العربي الوحيد، المترجم هلال، قبطي). ويجب أن نضيف إلى ذلك رسوخ التراث الماسوني في الولايات المتحدة، والقائم على الأسطورة التي تذهب إلى أن أصول الماسونية من شأنها أن ترجع إلى إنشاء الهيكل. وبالمقابل، يبدو أن عرفات يجهل التراث الإسلامي بشأن تاريخ اليهود (الإسرائيليات) بل وحقيقة أن المسجد الأقصى قد بُني عند أقصى الطرف الجنوبي لساحة المساجد بحيث تكون قبلة الصلاة إلى مكة، بإدارة الظهر إلى الموقع المفترض للهيكل (في شمال ساحة المساجد)[١٥].

وقد أجّل كلينتون سفره إلى أوكيناوا ليوم واحد. وبدأ باراك العملية الإعلامية الرامية إلى تحميل عرفات المسؤولية عن الفشل، وهذا كله في انتهاك لقواعد السرّية التي ووفق عليها في البداية. لكن كلينتون، الذي لا يريد الوصول إلى اجتماع قمة مجموعة الثماني مُثقلاً بفشل، إنما يأمل لا يزال في التوصل إلى حل. وهو يلعب على الكلمات، فيوضح لباراك أنه ستجري مواصلة المباحثات في غيابه على أساس المقترحات «الأميركية»، ويوضح لعرفات أنه ستجري مواصلة

المباحثات، من دون تحديدٍ إضافي. فيتصور الفلسطيني أن الأمر يتعلق بمباحثات بشأن القدس.

الفشل

في غياب كلينتون، تعود إلى مادلين أولبرايت قيادة النقاشات. لكن الإيقاع أقل سرعةً بكثير قياسًا إلى الأيام الأولى. والحال أن المتفاوضين، المنهكين، إنما يغتنمون هذه الفرصة لكي يأخذوا قسطًا من الراحة. وفي ٢٠ يوليو/ تموز، يكتشف باراك أن عرفات ليس لديه الفهم نفسه الذي لديه عن جدول الأعمال ويتهمه بسوء النية، في حين أن سوء التفاهم يستند إلى الغموض الذي أوجده كلينتون لأجل السماح بمواصلة القمة.

ويضطر روس إلى أن ينشط لإيجاد أساس مشترك يسمح باستئناف المفاوضات. ويود المحيطون بباراك وعرفات التمكن من القيام بمحادثات غير رسمية. فلا يميل باراك إلى ذلك إلاَّ قبيل الغداء. فتعلن مادلين أولبرايت أن الأفكار «الأميركية» لم تعد مطروحة. وهذا مصدر ارتياح بالأحرى بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي. فهو يرى أنه قد مضى إلى أبعد مما يجب. وخلال المأدبة، يظل متجهِّمًا ويمتنع عن تبادل كلمة واحدة مع الفلسطينيين. وفي اليوم التالي، يبتعد عمَّا يدور، لكنه لا يظل عديم الفعل. فهو يتصل هاتفيًا بـ«أصدقاء» إسرائيل في الولايات المتحدة حتى يضغطوا على البيت الأبيض. كما يخاطب المرشحين للانتخابات الرئاسية مثلما يخاطب هيلاري كلينتون، التي تخوض آنئذ حملة الانتخابات لمجلس الشيوخ، مُطالبًا بأن يوجه الأميركيون إنذارًا إلى عرفات: فهو إمَّا أن يوافق على المقترحات التي قدِّمت أو أن الولايات المتحدة سوف تتوقف عن التعامل معه. كما يسرب إلى الصحافة الإسرائيلية القول بأن بعض المفاوضين في وفده يقطعون شوطًا جد بعيد في تقديم التنازلات.

ويقوم الفلسطينيون لأول مرَّة بتقديم اقتراح مصحوبٍ بتمثيلٍ خرائطي: فبدلاً من تشكيل كتلٍ متجانسة، ما يعني استيعاب قرى فلسطينية عديدة، يجري تصوير مجموعات المستوطنات اليهودية كجيوب محصورة تتواصل فيما بينها عبر طرق. فيأتي الدور على الإسرائيليين لكي يُطالبوا بالاتصال الترابي. ثم إن العرض

الفلسطيني لا يمثل غير ٢,٥% من الضفة الغربية وما بين ٣٠% و ٣٥% من المستوطنين. والاقتراح الإسرائيلي المضاد ليس مقبولاً هو الآخر من الطرف الآخر: ضم ١٣,٣% من الضفة الغربية وإبقاء الاحتلال إلى أجل غير مسمّى بالنسبة لجزء من الأرض. وقد تراجع الإسرائيليون من الناحية العملية عن مواقفهم الأولى. فيردُ الفلسطينيون بأن وادي نهر الأردن يجب أن يكون كله لهم وبأن أي ضمٍ يجب التعويض عنه بتبادل لأراض.

وفي ٢٢ يوليو/ تموز، يتغيب باراك للقيام بنزهة في موقع معركة جيتسبورج التاريخي. ومن باب التعويض، تستصحبُ أولبرايت عرفات إلى مقرها الثانوي، جد القريب. فينضم إليهما جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لتناول المسائل الأمنية. وهو يرى أن تنازلات باراك مثيرة بشكل خاص. ويقود روس المباحثات غير الرسمية. فيجري تصور حلول أخرى لمسألة الحرم، كاقتسام السيادة. إلاّ أنه يتم الاصطدام بتمسك الطرفين المتقد بجبل الهيكل/ الحرم الشريف.

وفي ٢٣ يوليو/ تموز، يبدو أن الفلسطينيين يقبلون تقسيمًا للقدس الشرقية، شريطة أن يكون بإمكانهم التمتع بتواصلٍ ترابي وبالسيادة على الحي الأرمني في المدينة العتيقة. وبالمقابل، يختزل باراك العرض الذي شكّلته الأفكار «الأميركية». على أن حقيقة وجود قبولين، أو على الأقل وجود اقتراحين متضادين، إنما تظهر بوصفها علامةً مشجّعة. وفيما يتعلق بعمليات الضم الإسرائيلية، يجري الاصطدام بتعذر تحديد كتلةٍ تشمل أقصى حدٍ من مواطنين إسرائيليين وأدنى حدٍ من الفلسطينيين مع تشكيل قوامٍ كليٍّ متجانس. ولا يجري تناول مصير العرب الذين سيتم ضمهم: هل سيكونون مواطنين إسرائيليين أم مقيمين أجانب على أرضهم أم سيجري طردهم؟ وفيما يتعلق باللاّجئين، ترفض الدولة العبرية الاعتراف بمسؤوليتها عنهم. وهي مستعدةٌ، على أساس اعتبارات إنسانية، أن تقبل منهم ما بين ٧٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص (للمّ الشمل العائلي مثلاً). ويجب للآخرين أن يحصلوا على تعويضات مالية وأن يصبحوا مقيمين بشكل نهائي في البلدان المضيفة (التي لم تُسأل عن رأيها) أو أن يقيموا في الدولة الفلسطينية. ويظل الطرف الفلسطيني حازمًا فيما يتعلق بمبدأي المسؤولية الإسرائيلية وتطبيق حق العودة في آن واحد. ويجب إيلاء الأولوية للفلسطينيين الموجودين في لبنان. ومن

الناحية العملية، يتفق الطرفان على إيجاد آلية دولية مهمتها حل المسألة حلاً نهائيًا.

والنقاشات بشأن الأمن حادّة حدّةً خاصة. فالإسرائيليون يريدون أن يكون لهم الحق في استخدام طرق الضفة الغربية لتغطية وادي نهر الأردن في حالة الطوارئ، لكنها طوارئ يحدّدونها هم ... ولا بُدَّ للدولة الفلسطينية من أن تكون منزوعة السلاح على الرغم من مشاركتها في مكافحة الإرهاب. أمّا مجالها الجوي فيجب أن يكون تحت تصرف إسرائيل. فيجعل دحلان من نفسه المدافع المتشدد عن السيادة الفلسطينية.

وفي مساء ٢٣ يوليو/ تموز، يرجع كلينتون من أوكيناوا.

وقد حدّد باراك مع فريقه الخطوط المبدئية لاتفاقٍ يهدف إلى إنهاء النزاع: دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة لها علاقات اقتصادية تتميز بالتبادل الحر مع إسرائيل، ومنزوعة السلاح لكنها تتمتع بقوات شرطة مهمة ؛ وسوف يتوفر «التواصل» (وليس الاتصال) الترابي[١٦] بين ٨٩% من المنطقة موضع النظر، مع ممر آمن بين الضفة الغربية وغزة، وسوف تتمتع هذه الدولة الفلسطينية بالحق في تسكين اللاجئين الفلسطينيين على أرضها. وسوف يتولى المجتمع الدولي تمويل إعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين عبر صندوق يتراوح حجمه بين ١٥ و ٢٠ مليار دولار.

أما عاصمة الدولة الفلسطينية فسوف تكون القدس[×] وسوف تجمع الضواحي العربية ليروشالايم بدءًا من أبو ديس. وسوف تكون الأحياء العربية الداخلية والأحياء العربية في المدينة العتيقة على علاقات إدارية بالقدس[×]، لكنها سوف تظل تحت السيادة الإسرائيلية. وسوف يكون قطاع من الحي الإسلامي قرب جبل الهيكل تحت السيطرة الفلسطينية. أمّا جبل الهيكل فسوف يظل تحت السيادة الإسرائيلية، وسوف يكون لليهود حق المجيء للصلاة فيه وسوف يتولى الفلسطينيون مهمة الحراسة. وسوف يتعهد الطرفان بعدم الانخراط في تنقيبات أركيولوجية[١٧].

ويشكل هذا الموقف تراجعًا جزئيًا عن الأفكار المسمّاة بـ«الأميركية»، لكنه يفسح المجال لعناصر تفاوض حول حجم ما سيجري التنازل عنه للفلسطينيين وأمد

(×) ترد في المتن بنطقها العربي، تمييزًا لها عن القدس - يروشالايم. ـ م.

الوجود الإسرائيلي في القطاعات الواقعة تحت السيادة الفلسطينية. ويشعر المفاوضون الإسرائيليون بأنهم يقدمون عرضًا سخيًّا بشكل خاص.

وعلى الجانب الفلسطيني، هناك خوف دائم من أن تكون الوضعية الجديدة المقترَحة مجرد شرعنة للاحتلال بشكل آخر. وهناك إصرار على الدفاع بشراسة عن السيادة الفلسطينية، والتمسك بالأماكن المقدَّسة تمسكٌ ثابت. وهناك استعداد للموافقة على تبادلات لأراضٍ، ولكن على أساس تبادلية دقيقة.

ويرجع بل كلينتون من أوكيناوا مفعمًا بالحيوية وعازمًا على الانتهاء من الأمر. وبعد أن التقى بباراك وعرفات كُلاًّ على حدة، يرأس لجنة مصغَّرة يتعين فيها تناول المسائل التي يعتبرونها أيسر على الحل، أي المسائل الأمنية. ويمثل دحلان وأبو علاء الفلسطينيين. فيبدو الأول حازمًا بشكل خاص: فهو يرفض المطلب الإسرائيلي الخاص بإقامة ثلاث محطات للإنذار المبكر في الضفة الغربية، إذ لا يوافق إلاَّ على إقامة اثنتين. وفيما يتعلق بالمجال الجوي الفلسطيني، يطالب الإسرائيليون بالسيطرة عليه وإن كانوا يقترحون تنسيقًا مع الفلسطينيين. والشيء نفسه بالنسبة للطيف الكهرومغناطيسي (والذي يشمل الترددات بالنسبة للهواتف المحمولة). وبما أنه لا يتم إحراز تقدم فيما يتعلق بهذه الموضوعات، تجري إحالتها إلى اجتماع للخبراء. ويريد العسكريون الإسرائيليون حيازة خمسة مواقع لتخزين العتاد العسكري. فيرفض الفلسطينيون مبدأ هذا المطلب ويقترحون المرابطة المؤقتة لعسكريين أميركيين. وتنطرح المشكلة نفسها بالنسبة لتعريف حالة الإنذار؛ فيوحي الفلسطينيون بأن يتولى الأميركيون الفصل في ذلك. والحال أن الجيش الإسرائيلي لا يريد الاعتماد عليهم وكلينتون ليس متأكدًا من تأييد الرأي العام الأميركي لالتزامٍ كهذا. وفيما يتعلق بنزع السلاح مع «قوات شرطة قوية»، يقتصر النقاش على المبادئ التي يطرحها ذلك. والأكثر أهمية هو مسألة المواقع الحدودية. فالإسرائيليون يريدون الاحتفاظ بوجود فيها لمراقبة من وما يدخل. فبمجرد اجتياز الموقع، يمكن الدخول إلى الأرض الإسرائيلية بحرية عن طريق القدس. فيوافق الفلسطينيون على مبدأ تنسيق واللجوء إلى طرف ثالث عند الاقتضاء، لكنهم لا يوافقون على بقاء سيطرة إسرائيلية. وبالمقابل، يرفضون رفضًا قطعيًّا الإبقاء على وجود عسكري إسرائيلي، حتى ولو كان وجودًا مؤقتًا، في وادي نهر الأردن.

وترجع المصاعب إلى اختلاف الحجاجات. فالإسرائيليون يرون أن مطـالبهم الأمنية ذات طبيعة «تقانية»، بينما ينظر الفلسطينيون إلى عواقبهـا فيمـا يتعلـق بالسيادة. ووفق حساباتهم، فلو أضفنا المطالب الإسرائيلية، لن يعود لـديهم سـوى ٨٢% من الضفة الغربية. ثم إنهم قد مروا بالتجربة المريرة لعشرات الأعوام مـن التدابير التقانية الإسرائيلية التي أدت إلى تجريدهم مما يملكون. وفي الليل، يتم مع ذلك إحراز تقدم بفضل إحالة الخلافات إلى لجان الخبراء وبالاعتماد على أطـراف ثالثة، إلاّ أنه لا يتم التوصل إلى حسم مسألة الوجود العسكري الإسرائيلي في وادي نهر الأردن.

وبعد استراحة لبضع ساعات، في ٢٤ يوليو/ تموز، يجري الانتقال إلى مسألة اللاجئين. فيتمسك الطرفان بمقاربة دوجمائية، إذ يُطالِبُ الفلسطينيون بحق العـودة، بينما يرفضه الإسرائيليون. وعلى الرغم مـن المناشـدات الملحـة مـن جانـب الأميركيين، لا يتم التوصل إلى تحديد أعداد [اللاجئين الذين قـد تقبـل إسـرائيل عودتهم] ولا إلى تحديد الجـدول الزمنـي [لاسـتقبالهم]. ويـسجل الفلـسطينيون التناقضات الإسرائيلية: أيمكن للإسرائيليين أن يريدوا، من جهة، الاحتفاظ بعشرات آلاف من العرب في القدس واستقبال عرب جدد يقيمون في مناطق كتل اسـتيطان، بينما يرفضون، من الجهة الأخرى، عودة شريحة من اللاجئين الفلسطينيين تـذرعًا بالضرورات الديموغرافية الإسرائيلية؟ وبعيدًا عن المسألة الديموغرافية، الحيويـة بالفعل، تتطرح مسألة المسؤولية عن نزوح الفلسطينيين في عام ١٩٤٨، وتتطرح، خلفها، مسألة مشروعية الصهيونية. ألا يؤول الاعتراف بأن عـودة لاجئـي عـام ١٩٤٨ وعودة أصحاب الحق منهم في ذلك يهددان الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل إلى الاعتراف بأن طرد الفلسطينيين كان الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق أهـداف الصهيونية؟

والآن نفدت الدينامية التي أوجدها وصول كلينتون. فيرى الفريق الأميركـي أنه قد يكون من العبث عقد اجتماع مشترك جديد بشأن الأراضي والحدود. ويفضّل كلينتون لقاء كل طرف من الطرفين على حدة لينظر معه في هذا الموضوع.

وأول من يلتقي بهما هما شير وبن عامي. وهما يتمـسكان تمـسكًا صـارمًا بخطوطهما السابقة: ضم ما يتراوح بين ١٠% و ١٢% من الضفة الغربية (بحسب

منهجهما في الحساب) تمثل ٨٠% من المستوطنين، وعدم تبادل أراض، واتخاذ وادي نهر الأردن منطقةً أمنيةً لمدة اثنى عشر سنة، ووجوب أن تكون يروشالايم خارج حسابات الأراضي، ووجوب أن تضمن الحدود أمن إسرائيل، خاصة في الأماكن التي تعتبر فيها أرضها أضيق ما تكون. ويوجه كلينتون إليهما أسئلة، مبديًا الآن دراية معمّقةً بالملفات. كما أنه يبلغهما بأن من شأن السكان العرب في المناطق التي سيجري ضمها أن يحتفظوا بـ«صلة» بالدولة الفلسطينية.

أمّا اللقاء مع الفلسطينيين فهو أقصر. فالرئيس الأميركي، إذ يرى أنهم يتمسكون بخريطتهم التي تصوّر ضمًا نسبته ٢% من الضفة الغربية على أساس مبادلة دقيقة للأراضي من حيث الحجم والنوعية، إنما يفضّل وقف النقاش وأخْذَ إغفاءة.

ويغتنم روس هذه الفرصة لكي يدرس مع بن عامي إمكانية حلٍّ بشأن القدس. فندخل في دقائق المعجم، مع تدرُّج في درجات السيادة: سيادة محدودة على الأحياء الداخلية، «مُجَمَّع» (*compound*) يتمتع بالسيادة في المدينة العتيقة، «ولاية ذات سيادة» على الحرم. وكما سوف يقول ذلك فيما بعد أحد المفاوضين الفلسطينيين، فربما تطلَّب الأمرُ أن يكون لدينا بشكل مستديم GPS حتى يتسنى التفاوض على وضعية كهذه للقدس[١٨].

ويوافق كلينتون، لدى استيقاظه، على أفكار روس ويقرر طرحها على عرفات. ويبدأ الاجتماع في الساعة ٢١. فيردُّ الزعيم الفلسطيني بأنه لا يمكنه الظهور كخائن. وفي يوم أو آخر، ستكون القدس حرة. وهذا يستثير غضب كلينتون[١٩]:

لقد قدّم باراك الكثير من التنازلات. وأنتم لم تقدموا أي تنازل! كان ليكون بإمكانكم الحصول على السيادة على الأحياء المسيحية والإسلامية في المدينة العتيقة والولاية الكاملة والكلية على الحرم الشريف. إنها مسألة سياسية وليست دينية. لقد أضعتم فرصة في عام ١٩٤٨، وأضعتم فرصة أخرى في عام ١٩٧٨ زمن كامب ديڤيد [I]. وها أنتم تكررون ما فعلتموه! لن تكون لكم دولة، والعلاقات التي تربط بين أميركا والفلسطينيين سوف تنتهي. وسوف يصوّت الكونجرس لصالح وقف المساعدات الممنوحة لكم وسوف يجري التعامل معكم على أنكم منظمة إرهابية ... ولن ينظر أحد في الشرق الأدنى إليكم وجهًا لوجه. وسوف

يعرف المسلمون أنه كان بوسعكم أن تكونوا القيم على الحرم الشريف وأن تقيموا دولة، وأنكم رفضتم ذلك. لقد قطع باراك شوطًا طويلاً. أمّا أنتم فلم تند عنكم حركة ؛ لقد اكتفيتم بدس ما أعطاه باراك في جيبكم.

فيردُ صائب عريقات، بعد أن سَمَحَ عرفات له بذلك:

السيد الرئيس. أن تتهمنا وتهددنا فهذا لا يكلفك شيئًا. فنحن ليس عندنا لوبي يمكن أن يؤثر على الموقف في واشنطون. ونحن ندرك تحالفاتكم الاستراتيجية، تحالفكم مع إسرائيل، وندرك أن إسرائيل جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية في الولايات المتحدة [...]. ونحن لسنا معادين لإسرائيل. لقد اعترفنا بإسرائيل. لكن ما أود إفهامكم إياه هو أننا ضد الاحتلال الإسرائيلي [...]. السيد الرئيس، إنكم قائد العالم، لا تهدّدوا رئيسي، تعاملو معنا بإنصاف. إن الشعب الفلسطيني، تحت قيادة ياسر عرفات، قد قبل واعترف بدولة إسرائيل [التي تحتل] ٧٨% من فلسطين التاريخية. ولم يسبق قط في تاريخ الفلسطينيين أن اعترف قائد فلسطيني هكذا بدولة إسرائيل ووافق على إقامة الدولة [الفلسطينية] على ٢٢% من الأرض! [...] والحال أنكم تقولون، الآن، إن عرفات لم يقدّم ما فيه الكفاية من التنازلات! [...]. لقد وافق على نسبة الـ ٢٢% لأن الإدارة الأميركية السابقة، والإدارة التي سبقتها أيضًا، وأوروبا معهما، قلن لنا إن من شأنهن دعم مَن من شأنهم العمل في صالح السلام. حسنًا، هذا بالتحديد هو ما أنتظره منكم، سيادة الرئيس.

يريد الإسرائيليون انتزاع تنازلات منّا، تارةً لإرضاء رأيهم العام، وتارة ثانية لأسباب تاريخية، وتارة ثالثة كردّ فعل على استطلاعات الرأي، وأحيانًا لأجل أمنهم أو بسبب الحالة السيكولوجية للشعب الإسرائيلي... ليس بإمكاني... ليس بإمكاني التفاوض في أحد الأيام بسبب المستوطنين، وفي اليوم التالي بسبب التاريخ، وفي يوم آخر بسبب الجنرالات، بسبب الحالة السيكولوجية لليهود، ثم بسبب الطابع الاستثنائي للشعب اليهودي... ليس بإمكاني... إنني أحاول التفاوض على السلام... إن الشعب الفلسطيني يقاوم الجيش الإسرائيلي، ولن يسمح بتخويفه بالاحتلال. وإذا لم نحصل على السلام، سيادة الرئيس، إن لم يقم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين... فلن ينعم أحدٌ بالسلام [...]. لقد ساعدت هذه القمة على إنجاز الكثير [...]. إذ لم يسبق لي قط أن تجاسرت على تصور أنني قد أدخل يومًا ما في محادثات بشأن القدس والحدود والأمن ومشكلة اللاجئين مع حكومة إسرائيلية. من فضلكم، سيادة الرئيس، لا تدعوا هذه القمة تفشل. إنكم لو قدمتموها على أنها منيت بالفشل، فإن النور سوف ينطفئ في المنطقة وأنا لا أدري متى سيعود(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

والآن تنتهي القمة، لكن أحدًا لا يريد الاعتراف بذلك. ويجب الإعداد للتتمـــة. فيجري الاتفاق على أن يلتقي كلينتون بن عامي وعريقات لتنـــاول هـــذا الجانـــب. فيعترف بن عامي بأن القمة قد عالجت لأول مرة جوهر الأمور، لكنها، بحكم عدم التوصل إلى اتفاق، تجازف بأن تفضي إلى انهيار لمعسكر السلام في إســـرائيل إذا ما أذيع أن باراك قدّم تنازلات جد مهمة من دون أن يحصل على شيء في المقابل. ويسلّم عريقات بوجود وجوه تقدم من جانب الإسرائيليين، لكنه يشير إلى وجـــوب تمتع الفلسطينيين بالسيادة على الأحياء العربية في القدس وعلى الحـــرم. ويُخـــرج كلينتون خريطة للقدس وينخرط في محاولة أخيرة لتقسيم المدينة المقدّسة. ويـــدور حديث عن تشكيل «أنظمة خاصة» للأحياء المختلفة، من شـــأنها أن تفـــضي إلـــى اقتسام للسيادة. وهكذا، فمن المفترض أن يحصل الفلسطينيون على «سيادة دينيـــة» على الحرم وأن يحصل الإسرائيليون على بقية السيادة. لكن أحـــدًا لا يمكنـــه أو لا يريد التزحزح فيما يتعلق بمسألة السيادة.

وعندئذ يجري التفكير في تنحية مسألة القدس جانبًا لتناول الملفات الأخـــرى. لكن مسألة اللاجئين لم تكن قد سويت. فيدلل بن عامي على استحالة أفق كهذا: من المفترض أن إسرائيل تخلت عن ٩٠% من الضفة الغربية من دون أن تحـــصل لا على إنهاء النزاع ولا على تسوية المسألتين الأكثر إلحاحًا، مسألة اللاجئين ومسألة القدس. ويرى عريقات أن من شأن حلّ جزئي أن يؤدي إلى حالة واقعية يمكن فيها تجميد هذين الملفين تجميدًا مستديمًا.

ويبقى عرض هذه الأفكار على باراك وعرفات، ومعارضتهما الأساسية لمثل هذه الآفاق معروفة. وتُرفع الجلسة. لكن الأميركيين يحاولون القيام بمرافعة أخيرة لدى عرفات. وفي الساعة ٣ صباحًا، يردُّ بالسلب، ما يجنّبُ باراك إبـــداء رأيـــه. ويطلب الزعيم الفلسطيني مواصلة المفاوضات. وفي الساعة ٤ صـــباحًا، يجتمـــع رئيس الوزراء الإسرائيلي بروس ويطلب التأييد السياسي من جانـــب الأميـــركيين حتى يتمكن من مواجهة المعارضة له في إسرائيل كمـــا مـــن مواجهـــة التـــدهور المرجّح للعلاقات مع الفلسطينيين. وتشمل قائمة الطلبات بيانًا يشير بوضوح إلى أن جميع الأفكار التي طرحت في كامب ديڤيد قد أُلغيـــت، ورفعـــا جديـــدًا لمـــستوى

العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومزيدًا من الدعم العسكري، ونقلاً للسفارة الأميركية إلى القدس لإثبات أن الغلبة كانت لباراك في مسألة القدس، وتعهدًا بالتصدي لإعلانٍ من جانب واحد للدولة الفلسطينية وبالاعتراض على انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة. فيردُّ عليه روس بأنه سيعرض القائمة على كلينتون، وإن كان لا يجب تلخيص الموقف بأنه اختيارٌ فظٌّ بين السلام والحرب. وبينما يستريح الرئيس الأميركي، يكتب ميلر مشروع بيان ختامي سوف يُعَرضُ على باراك، ولكن ليس على عرفات.

ويلحظ الفريق الأمريكي للتوّ أنه لم يحدث في الواقع لقاء ثلاثي بين كلينتون وعرفات وباراك منذ بداية القمة. ولو عُرِفَ هذا، فسوف يكون أثره جد سيء من الناحية الإعلامية. فيتم اللقاء في الساعة ١٠,٣٠ يوم ٢٥ يوليو/ تموز ٢٠٠٠. ومزاج المشاركين فيه مكفهر، لكنهم يتعهدون بمواصلة عملية السلام. ويوافق عرفات وباراك على مشروع البيان. ثم يتولى كلينتون قراءته علنًا:

بين يومي ١١ و ٢٤ يوليو/ تموز، اجتمع رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات في كامب ديفيد، تحت إشراف الرئيس كلينتون، في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. وعلى الرغم من أنهما لم يتمكنا من اختزال خلافاتهما والتوصل إلى اتفاق، فقد كانت مفاوضاتهما غير مسبوقة. من حيث نطاق موضوعاتها كما من حيث التفاصيل التي تناولتها.

وانطلاقًا من التقدم الذي تحقق في كامب ديفيد، اتفق الطرفان على المبادئ التالية لكي تكون مرشدًا لمفاوضاتهما:

١) اتفق الطرفان على أن هدف مفاوضاتهما هو إنهاء عقود من النزاع وتحقيق سلام عادل ودائم.

٢) يلتزم الطرفان بمواصلة جهودهما لعقد اتفاق بشأن جميع قضايا الوضع الدائم بأسرع ما يمكن.

٣) يوافق كل من الطرفين على أن المفاوضات المستندة إلى قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ هي السبيل الوحيد لتحقيق اتفاق كهذا ويتعهدان بتوفير بيئة للمفاوضات خالية من الضغط والتخويف والتهديدات بارتكاب العنف.

٤) يدرك الطرفان أهمية تجنب الأعمال المتخذة من جانب واحد والتي تسيء إلى نتيجة المفاوضات وأن خلافاتهما لن تُحلَّ إلاّ بمفاوضات تدور بحسن نية.

٥) يوافق كل من الطرفين على أن تظل الولايات المتحدة شريكًا حيويًا في السعي إلى السلام وسوف يواصلان التشاور عن قرب مع الرئيس كلينتون والوزيرة أولبرايت في الفترة القادمة[٢٠] (×).

وعرفات سعيد لأنهم لم يحمّلوه المسؤولية عن الفشل.

الأسباب والمسؤوليات

كانت أسباب فشل كامپ ديڤيد II موضع نقاشات ومجادلات حادة ذات آثار سياسية واضحة. وكما بالنسبة لأي حدث تاريخي، يجب أن نحدد في آن واحد الأسباب المسمَّاة بالعميقة (الهيكلية، طويلة الأمد) والأسباب المسمَّاة بالمباشرة (الظرفية، قصيرة الأمَد)، والتي لا تُعَدُّ أقل أهمية.

وتنتمي الأسباب الأولى إلى منطق اتفاقات أوسلو نفسه، بل إلى مراحل أسبق لعملية السلام (منذ كامپ ديڤيد I). فهناك تناقض أساسي بين الرغبة في إقامة علاقات ثقة بين الطرفين المتناحرين، اللذين قد يصبحان شريكين، وضرورة عدم تناول المسائل الجوهرية إلاَّ في إطار التسوية النهائية (مسائل القدس والأراضي واللاَّجئين). ومن الواضح تمامًا أن أيًّا من الطرفين لم يكن بوسعه أن يظل مكتوف اليدين حيال هذه الموضوعات خلال الفترة المسمَّاة بالانتقالية ؛ ومن المفترض أن هذا قد أجج ريبة الطرف الآخر. وفي تصور رابين وپيريز، من المفترض ألاَّ وجود هناك لحق اللاجئين في العودة ولا لتغيير الوضع بالنسبة للقدس. وفيما يتعلق بالتعريف الترابي، فمن شأنه أن يتم على أساس صيغة جديدة من خطة آللون تُقيمُ، في داخل دولة إسرائيل موسَّعة، كيانًا فلسطينيًّا – ليس بالضرورة دولة– محصورًا وعلى الأرجح ممزّقًا. ومن شأن الفلسطينيين أن يرضوا بذلك، إذ من المفترض أن يشهدوا تحسنًا في مصيرهم المادي والأدبي (الاعتراف بوجودهم). وعلى أي حال، فمن المفترض أن يدفعهم التباينُ الهائلُ في علاقات القوى إلى الرضوخ للمحتوم.

وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الضعف الذي أصاب منظمة التحرير الفلسطينية هو الذي أدى بالفعل إلى قبول اتفاقات أوسلو. لكنهم كانوا يتصورون أن إضفاء

(×) ترجمة عن الأصل الإنجليزي للبيان. – م.

الطابع الترابي على القضية الفلسطينية من شأنه أن يندرج في ضفة غربية من شأنها أن تكون فلسطينية بالكامل فيما عدا المستوطنات اليهودية. ومن ثم فمن المفترض أن يحصلوا على ٩٠% من الضفة الغربية عشية المفاوضات النهائية، وكان من الواضح بما يكفي أن من المفترض أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات الموجودة في قطاع غزة، والتي شكلت عبئًا أمنيًا فادحًا من دون أن تمثل رهانًا استراتيجيًا ولا رهانًا تاريخيًا – دينيًا. وكانت خيبة الأمل رهيبة عندما رأوا أن الإسرائيليين يفرضون عليهم تقسيمًا للضفة الغربية إلى مناطق، هي المناطق أ و ب و ج، ما يجعل من مجال السلطة الفلسطينية أرخبيلاً من الأماكن الحضرية التي لا يوجد بينها أي اتصال ترابي، بينما قام اليسار واليمين الإسرائيليان بتكثيف الاستيطان، مزيدين من حجم الأمور الواقعة وجاعلين من التسوية النهائية أكثر صعوبة كالعادة. ثم إن التعهدات الإسرائيلية المختلفة لم يجر احترامها، خاصة إعادات الانتشار التي نصت عليها أوسلو II، والتي لم تنجز إلاَّ في ختام الفترة الانتقالية. ومن ثم فقد كان السلاح الوحيد بيد الفلسطينيين هو الرفض التام لكل الأمور الواقعة التي فُرضت منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك تلك التي فُرضت في القدس، وهو الرفض الذي سمح لهم به التمفصل بين الفترة الانتقالية والتسوية النهائية.

وبحسب التصور الإسرائيلي المقبول من الأميركيين، فإن اتفاقات أوسلو قد ألغت كل المرجعيات الحقوقية السابقة عليها وجعلت كل المسائل قابلة للتفاوض عليها. ولم يجر التسليم إلاَّ بإحالة إلى القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، مع الامتناع عن تقديم تفسير لهما (وكان هذا موقفًا محترسًا من جهة أخرى، لأن القرارين لا يتضمنان إشارة إلى اعتراف ولا إلى معاهدة سلام). ولم يكن من الوارد تطبيق القرارات العديدة لمجلس الأمن التي حكمت ببطلان ولا مشروعية كل الأمور الواقعة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، ناهيك عن قرارات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه. وبشكل ما، لم يعد الأفق الأميركي أفق وجوب إنهاء احتلال، بل صار بالأحرى أفق ترتيب تعايش صعب. لذا كان على الفلسطينيين أن يكونوا ممتنين لتمكنهم من العيش بشكل «طبيعي» أكثر إلى حدٍّ ما ممَّا في السابق.

والحال أن المفاوضات، الجديرة بالثناء بالفعل في حد ذاتها، لأنها تعني التخلي عن اللجوء إلى العنف، كانت قد أصبحت لازمة رتيبة أغفلت التباين في

علاقات القوى وأغفلت في الوقت نفسه استحالة تحويل القوة الإسرائيلية إلى حقٍّ من دون القبول الفلسطيني بذلك. وبعبارة أخرى، فإن عملية أوسلو قد جرت في غياب كاملٍ للثقة بين الطرفين، والأهم من ذلك أنها لم تولِّد منطق نزعٍ للاستيطان.

ولم يتسنَّ للأوهام الإسرائيلية والأميركية أن تبقى إلاَّ بسبب غياب مفاوضات بشأن الوضع النهائي، ونتيجةً لانعدامٍ كامل للاستعداد لما قد تتضمنه هذه التسوية. ومن المؤكد أنه لو كان بيريز فاز على نتيانياهو لأمكن أن تدور الأمور بشكل مختلف، ليس لأن زعيم حزب العمل كان من شأنه أن يكون أكثر «حمائمية» من خصمه، وإنما ببساطة بسبب بدء التفاوض على التسوية النهائية، والذي كان من شأنه أن ينطوي على عودة إلى الواقع.

والحال أن استراتيجية نيتانياهو قد تمثلت في استخدام هذه التسوية النهائية لعدم احترام التعهدات المتَّخَذَة خلال الفترة الانتقالية، ومن هنا توقُّف عملية السلام وتصريف طاقة ديبلوماسية على رهانات هزيلة. والحقُّ إن ما كان يرمي إليه زعيم الليكود، على أي حال، هو وضع حدٍّ لعملية السلام للوصول في المجريات الواقعية إلى صيغته عن فلسطين ممزَّقة على شكل كانتونات وخاضعة لسيطرة أمنية مستديمة.

ومن المفترض أن طاقة باراك كان بإمكانها أن تفرز دينامية أخرى، لاسيما أنه يتمتع بالتأييد الكامل من جانب إدارة كلينتون. لكنه آثر إيلاء الأولوية للتسوية مع سوريا، جارًّا الرئيس الأميركي إلى الفشل الذي آلت إليه قمة جنيف. وفي الوقت نفسه، أدرك أنه، بسبب الأداء المعيب للمؤسسات السياسية الإسرائيلية (حكومة ائتلافية، ممارسة منهجية للتسريبات)، لم يكن من الوارد التحضير بشكل جماعي للتسوية النهائية. وقد لا يقبل الرأي العام الإسرائيلي اتفاقًا يتضمن ما يعتبرونه تنازلات أليمة إلاَّ شريطة الحصول على مرسوم يكرس انتهاء النزاع؛ إلاَّ أن هناك، في الوقت نفسه، استحالة للإدلاء بقائمة تتضمن هذه التنازلات.

وكانت كامب ديڤيد II واحدة من المفاوضات الأقل جودة في التاريخ من حيث التحضير لها. لقد نجحوا في إقناع الفلسطينيين بأنهم ينصبون لهم فخًّا لأجل إرغامهم على قبول تسوية تحت ضغط الأميركيين والإسرائيليين المشترك. وكان الفلسطينيون مرتابين لاسيما أنهم قد خامرهم الشعور بأنهم قد خُدِعوا خلال

المفاوضات السابقة وبأن كلمة رئيس الولايات المتحدة نفسها ليست لها قيمة فعلية. وقد تركت ألاعيب روس اللغوية البهلوانية ذكرى سيئة لديهم. وبشكل مماثل، لم يكن بوسعهم إعداد قائمة تخليات، لأن هذه التخليات لم تكن بكل بساطة معقولة، والأهم من ذلك هو أنه لو تم أولُ تخلٍ فمن شأن التخليات الأخرى أن تتلوه. لقد كان من المستحيل عليهم الاندراج في منطق مساومة، فهذا كان من شأنه التسليم بافتراضات الإسرائيليين والأميركيين المسبقة.

ولم يكن أي بلد عربي منخرطًا في التفاوض. وفي حين أن القدس تُعدُّ رهانًا رئيسيًّا بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، فلم يكن حتى بالمقدور إبلاغهما، وقد حانت اللحظة لذلك، بمضمون المقترحات المتعلقة بالمدينة المقدّسة. وبالمثل، يدور حديث عن تعويضات سخية سوف تُمنَحُ للأجئين الفلسطينيين، بينما يجري تحديد أنهم، في غالبيتهم العظمى، سوف يبقون في البلدان العربية، مع أن وضعية اللاجئ سوف تُلغى. إلاَّ أنه لا يجري طلب رأي البلدان المعنية [بإبقاء اللاجئين فيها]، ناهيك عن دورها في إدارة تصفية ملفهم.

وممَّا له دلالته أن الطرفين الإسرائيلي والأميركي كان يخامرهما الشعور بأنهما يخطوان خطوات كبرى إلى الأمام باقتراحهما تقسيمًا معقَّدًا للقدس الشرقية، في حين أن الطرف الفلسطيني، وبعيدًا عن تعلقه العاطفي بالمدينة المقدَّسة، لم يكن بوسعه أن يخطر بباله سوى مثال الخليل، حيث أدى تقسيم المدينة إلى اقتسام، على حساب المدينة العربية والوصولِ إلى المكان المقدس. وفي حين أن باراك قد صور الرغبة في السماح لليهود بالصلاة في جبل الهيكل على أنها مسألة هينة، فإن مثال ضريح الأنبياء قد شكَّل سابقة تنذر بالسوء بالنسبة للفلسطينيين، الذين عرفوا في تاريخهم الكثير من عمليات الاستقطاع المستديمة من جانب الإسرائيليين على حساب مكتسباتهم، وذلك باسم الضرورات المسمَّاة بالتقانية أو باسم ترتيبات لصالح المعيشة الجماعية. وبالمثل، ففي حين أن أحد دواعي إقامة دولة فلسطينية كان يتمثل في إنهاء تعددية الوضعيات الحقوقية الفلسطينية (سكانُ أراضٍ محتلة مقسَّمة إلى ثلاث مناطق، مقيمون في القدس، عربٌ إسرائيليون، لاجئون)، نجد أن المقترحات السخية المقدَّمة كانت تُنشئ وضعيات حقوقية جديدة بقدر ما هنالك من أحياء عربية في المدينة المقدَّسة، ناهيك عن التساؤل عن مستقبل السكان العرب

الموجودين في كُتل الاستيطان. والحياة اليومية لسكان الأراضي المحتلة تتخللها الترخيصات والتصاريح، ولو بالنسبة لمجرد الحركة. ولم يكن قد جرى طرح أي شيء فيما يتعلق بهذه النقطة في المباحثات: كيف يمكن الإبقاء على القدس موحَّدة، وما الذي سوف تكون عليه طبيعة انفصالها عن الكيان الفلسطيني القادم؟ وهل سيصبح الـ ١٢٠٠ أرمني في المدينة المقدَّسة مواطنين إسرائيليين؟ وكيف قد يكون بوسعهم الاحتفاظ باتصالات مع البؤرتين الأرمنيتين الرئيسيتين في المنطقة، ألا وهما لبنان وسوريا؟

ولم تكن المقترحات التي نحن بصددها موضع تمثيلات خرائطية. وفيما يتعلق بتوزيع الضفة الغربية، رَصَدَ فيه الفلسطينيون في التوِّ والحال أرضًا ممزَّقة. ويزعم روس أن هذا تفسير خاطئ؛ لكن الخريطة التي يقدمها في مذكراته لضفة غربية متجانسة نسبيًا لم تكن قد طرحت قط في كامب ديفيد II وكان الحديث يدور دومًا عن أراض فلسطينية «متواصلة» وليست «متصلة»، خلافًا لكتل الاستيطان اليهودي.

ويضاف إلى انعدام التحضير غياب النُهُج التوجيهية خلال القمة. فقد تخلى الأميركيون بسرعة عن المنهج الذي اعتمده كارتر في كامب ديفيد I، والذي يتمثل في نصٍّ إطاري يمر بإعادات كتابة متعاقبة تبعًا لمسار المحادثات (في عام ١٩٧٨، كانت هناك ٢٣ من هذه الكتابات). وجرى الارتجالُ على نحو مستمر بشكل مشوَّش من دون أستاذ حقيقي في اللعبة. وكان السعي منصبًا على الالتفاف على الصعوبات بأكثر ممَّا على مواجهتها. ولم يكن قد صيغ أي اقتراح إسرائيلي بشكلٍ مباشر، فكل المقترحات الإسرائيلية كان قد جرى تصويرها على أنها آتية من الطرف الأميركي، ما جعل من الصعب على الطرف الفلسطيني رصد مصدرها الحقيقي. وقد أدت رغبة باراك في التمسك بالابتعاد إلى ألاَّ تكون هذه القمة قمة ثلاثية على أعلى مستوى. وبَسَط كلينتون سحره وطاقته. فأبدى استيعاباً مدهشًا للتفاصيل، أو لبعضها على الأقل (فهو لا يلحظ، مثلاً، أن الفلسطينيين يخشون من السابقة التي أوجدها ضريح الأنبياء في الخليل وآثارها فيما يتعلق بالحرم الشريف: فما كان تصريحًا بالمجيء للصلاة قد تحول تدريجيًا إلى تقسيم مفروض للمزار المقدس).

وبحكم هذه الحالة، لا يوجد محضرٌ موحدٌ للقمة. ومن المؤكد أن مسجلي ملاحظات قد رافقوا كلينتون خلال اللقاءات الرئيسية، لكن هذه اللقاءات غالبًا ما كانت تعقد في غياب ممثلين لوزارة الخارجية الأميركية. ولم تكن لدى أحدٍ أولاً بأولٍ رؤية تركيبية للنقاشات. ولم تكن لقاءات عديدة موضع تسجيلات مكتوبة، ومن هنا تناقض ذكريات المشاركين. أمَّا «العروض السخية» الشهيرة التي يفترض أن عرفات قد رفَضَها فلم يتم قط جمعها في وثيقة واحدة تسمح برصد وحدتها الكلية.

والفشل ليس كليًّا. فلأول مرة، جرى تناول ملفات حقيقية وحصر الصعوبات الحقيقية (وهو ما كان من المفترض وجوب القيام به قبل القمة). ويتغذى الغضب الأميركي والإسرائيلي على عرفات على افتقاره إلى التعاون كما على إدراكه المفاجئ أن الثمن الذي يجب دفعه لقاء اتفاق هو أعلى بكثير من الثمن الذي تصوَّره في البداية.

وفي اللحظة المباشرة، فإن عرفات هو الذي يصبح مستهدَفًا.

ويبدأ هذا بتصريح أدلى به كلينتون لدى عودته إلى البيت الأبيض. فهو يعترف بأن المفاوضات كانت صعبة وبأنه قد تم تحقيق تقدم مهم فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية. لكنه يشدّد على أن باراك بذلَ مجهودات أكثر من عرفات:

لقد أبدى رئيس الوزراء باراك شجاعةً خاصة ورؤية وفهمًا للأهمية التاريخية لهذه اللحظة. وقال الرئيس عرفات بوضوحٍ أنه لا يزال هو أيضًا ملتزمًا بالسير في طريق السلام.

على أنه يبدو متفائلاً بالنسبة للمستقبل:

إن البيان الثلاثي الذي أصدرناه يؤكد على التزام كل من الزعيمين بتجنب العنف أو الإجراءات المتّخَذة من جانب واحد، والتي من شأنها أن تجعل السلام أصعب منالاً، وبمواصلة عملية السلام إلى أن تصل إلى خاتمة ناجحة(٢١).

وهو أكثر وضوحًا بكثير في ردوده على أسئلة الصحافيين: لقد قدَّم باراك مقترحات تتميز بالجسارة فيما يتعلق بوضعية القدس، في حين أن عرفات لم يتحرك. وهو لا يريد لوم الفلسطيني، إلاّ أن عليه إطراء الإسرائيلي.

وهذا التصريح يُقَابَلُ باستياءٍ خاص من الجانب الفلسطيني، الذي يرى فيه انتهاكًا للتعهد المتَّخَذ بعدم تحميل عرفات المسؤولية عن الفشل.

وفي اللحظة نفسها من الناحية العملية، يُحمِّل باراك الفلسطينيين هذه المسؤولية بالكامل: إن عنادهم في عدم موافقتهم على حلٍ وسط بشأن القدس هو الذي حال دون عقد اتفاق، ولم يقدم له قادة العالم العربي التأييد الضروري لاتخاذ خطوة إلى الأمام. وما سوف يجري العزف على وتره في الأيام التالية، هو أن باراك قدّم عروضًا سخية وأن عرفات رَفَضها. وفي هذا العزف على هذا الوتر، يتمتع باراك بمساعدة متصلة من جانب إدارة كلينتون، التي يتمثل هدفها الأول في إنقاذ باراك من انهيارٍ برلماني. وهكذا يخاطب الرئيس الأميركي التليفزيون الإسرائيلي في ٢٨ يوليو/ تموز ليقول إن باراك لم يعرّض البتة للخطر المصالح الحيوية لأمن إسرائيل[٢٢]. وهو يوضح أنه سوف يعزز التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة، بل إنه يفكر في نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. والرسالة الضمنية هي أن الفلسطينيين هم الذين يجب عليهم الآن التحرك. ويرجع موقف كلينتون إلى دعمه الثابت لباراك وخيبة أمله حيال مسلك عرفات، الذي لم يقبل ما كان منتَظَرًا منه، والرغبة في دعم ترشح هيلاري كلينتون لمقعد سيناتور عن ولاية نيويورك، وكذلك، بالدرجة الثانية، ترشحِ آل جور لرئاسة الولايات المتحدة. والحال أن هذا الأخير سوف يقوم في التوّ والحال باختيار السناتور جوزيف ليبرمان شريكًا في قائمته الانتخابية(×). وهو أول يهودي يكون مرشَّحًا لمنصب على هذه الدرجة من الرفعة ودعمه لإسرائيل دعمٌ كُليٌّ. ويتحدث هذا اليهودي الممارس لديانته حديثًا منتظمًا عن الميل الطبيعي للشعب الأميركي إلى اتِّباع المقادير الإلهية، ما سوف يعود عليه بتهمة عدم احترام الفصل بين الدين والدولة، ما يُسهِّل بذلك تحرك الأصوليين البروتستانت. وينبع هذا النقد بشكل خاص من رابطة معاداة التشهير، التي تكرّس نشاطها عادة لمكافحة معاداة السامية ولدعم إسرائيل.

والشيء المعيب في الرغبة في مدّ يد الغوث إلى باراك بتحميل الفلسطينيين والعرب الجانبَ الرئيسي من المسؤولية، هو أنه يجري كلَّ مرة إضعاف معسكر السلام في إسرائيل. والمؤشر الأول في هذا الاتجاه هو فشل شيمون بيريز في

(×) كمرشح لمنصب نائب الرئيس. — م.

الفوز برئاسة الدولة، في ٣١ يوليو/ تموز. فقد غُلِبَ بأغلبية ٦٣ صوتًا في مقابل ٥٧ صوتًا. أمَّا مرشّح الليكود، موشيه كاتساف، وهو معارض لاتفاقات أوسلو، فهو يحصل على أغلبية كبيرة. وبالمقابل، فإن اقتراحًا بحجب الثقة [عن باراك] لا يحصد غير ٥٠ صوتًا في مقابل ٥٠ صوتًا، بعيدًا عن حدّ الإقرار الإلزامي والذي لا يجب أن يقل عن ٦١ صوتًا.

والانتقادات الموجَّهة إلى باراك عديدة: لقد قدَّم تنازلات جوهرية، خاصة فيما يخص القدس، من دون أن يحصل على شيء في المقابل. وهكذا أُضعف بشكل ملحوظ المركز الإسرائيلي في المفاوضات القادمة. ويردُّ المحيطون به على نحو متناقض بأن جميع مقترحات كامپ ديڤيد II هي الآن لاغية وبأن الفلسطينيين قد قبلوا مبدأ عدم العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران، لأنهم تباحثوا بشأن حجم كتل الاستيطان التي سوف تحتفظ بها إسرائيل. ولا يمكن لهذا أن يحول دون تنحي ديڤيد ليڤي عن منصبه كوزير للخارجية. فيجري اتهامه بترك سفينة تُشرفُ على الغرق، لكنه يفسر استقالته برفضه التنازلات الكبيرة جدًا التي قدَّمها باراك في كامپ ديڤيد، خاصة فيما يخص القدس. وهو، على أي حال، كان قد جرى إبعاده عن القرارات المهمة وكونه لا يتكلم بالإنجليزية جَعَلَ من الصعب عليه أن يشارك في المفاوضات الدولية الكبرى. ويتولى بن عامي المسؤولية المؤقتة عن وزارة الخارجية، مع احتفاظه بوزارة الأمن الداخلي (١٠ أغسطس/ آب ٢٠٠٠).

ويبدأ الإجراء البرلماني الخاص بالانتخابات المبكرة، لكن باراك يغتنم فرصة لالتقاط أنفاسه على مدار ثلاثة شهور بحكم العطلات البرلمانية. فيتيح له ذلك وقتًا لبناء ائتلاف جديد أو للتوصل إلى اتفاق سلام أو للاثنين. لكن حصته من الشعبية، بحسب استطلاعات الرأي، هي في أدنى مستوياتها.

وعلى الجانب الفلسطيني، يجري الامتناع من الناحية العملية عن الإدلاء بأي تصريح للصحافة الأميركية. فهناك قناعة بأنها، على أي حال، تحت النفوذ الصهيوني وأنها لن تتعامل البتة مع المسألة بإنصاف. وبالمقابل، يلقى عرفات استقبال الظافرين لدى عودته إلى غزة. فهو الرجل الذي رَفَضَ الرضوخ للأميركيين والإسرائيليين. وهم يسمونه بـ«صلاح الدين الجديد». ومن كانوا يخشون من تخليات عن المصالح الحيوية، كحنان عشراوي أو مروان البرغوثي،

ينضوون تحت لوائه. لقد استعاد شعبيته، بضربة واحدة. بل إن إدوارد سعيد قد اعترف بأن عرفات أحسن صنعًا بامتناعه عن التوقيع، لكنه يخشى من أن تمكّنه الشعبية التي استعادها من الاستسلام فيما بعد[٢٣].

ويشير استطلاعٌ للرأي إلى أن ٦٠% من الفلسطينيين يحبذون الدخول في مواجهة عنيفة مع الإسرائيليين في حالة فشل المفاوضات قبل ١٣ سبتمبر/ أيلول. والحال أن قيام مجموعات من الحاخامات بالمطالبة ببناء كنيس على جبل الهيكل إنما يؤدي إلى زيادة التوتر. ويردُ مفتي القدس بأن من شأن قرار كهذا أن يفجِّر حربًا مع مجمل العالم الإسلامي. وتحت ضغطٍ من جانب الحكومة الإسرائيلية، يتم إرجاء المطلب. على أن محاولة من جانب اليهود المسيانيين [الخلاصيين] لدخول الحرم إنما تستثير وقوع حوادث. ويحظرُ الوقف على اليهود الدخول. ومن باب العقاب، تحظر السلطات الإسرائيلية على السياح زيارة الحرم، ما يشكّل خسارة مهمة في الدخول بالنسبة للوقف. وبعد أربعة أيام من الإغلاق، يصبح الموقف طبيعيًا من جديد.

استئناف المحادثات

من جهة، نجد أن الدبلوماسية الأميركية، بعد خيبة كامب ديفيد II، لا تعود راغبة في الانخراط بشكل مباشر في المفاوضات، لاسيما أننا في غمار حملة انتخابية في الولايات المتحدة ؛ ومن الجهة الأخرى، لا يمكن للدبلوماسية الأميركية إلاّ أن تنزعج من تصاعد التوترات في الأراضي المحتلة. ومن المؤكد أن التعاون الأمني يعمل بكل طاقته، لكن العسكريين الإسرائيليين يؤكدون أن لديهم الإمكانات اللازمة لسحق انتفاضة فلسطينية جديدة. والأهم هو أن استحقاق ١٣ سبتمبر/ أيلول، الموعد المحتمل لإعلان دولة فلسطينية، إنما يؤرق الأذهان. فعرفات يؤكد عزمه إعلان «مبدأ» قيامها وإن كان يتحدث عن انغراس تدريجي. ويجري تقديم أقصى حدٍّ من الدعم لباراك وإشعار عرفات بأنه هو الذي يجب عليه أن يتحرك، إلاّ أنه لا يمكن التسليم بانفجار للعنف اعتبارًا من ١٣ سبتمبر/ أيلول.

وفي شهر أغسطس/ آب، ينزعج المسؤولون الإسرائيليون عن الأمن من خطر انغراس لمناضلين إسلاميين جذريين منتمين إلى اتجاه الجهاد الدولي الذي

يقوده بن لادن. فيستثير هذا ردَّ فعل غاضبًا من جانب الشيخ ياسين: إن حماس ليست لها علاقات ببن لادن. ومن حقه التعاون مع أي أحد في العالم ضد العدو الذي يحتل أرضه، لكنه لا يفعل ذلك مع بن لادن. وهذه مناورة إسرائيلية للحصول على المزيد من الأموال من الولايات المتحدة ولزيادة الضغوط لإرغام السلطة الفلسطينية على التحرك ضد حماس. والواقع أن المقاومة الإسلامية، على الرغم من كونها سنيَّة، إنما تتعاون مع حزب الله وإيران الشيعية، وحركة الجهاد الدولي عدوٌّ رئيسيٌّ لهما. فبالنسبة لهؤلاء المتطرفين، يُعتبر الشيعةُ أعداء موضوعين على مستوى واحد مع اليهود والمسيحيين. وبحكم هذا، يمارس حزبُ الله شكلاً من الكوردون الصحي الذي يَحُدُّ من وجود الجهاديين في الجنوب اللبناني، حيث يتمتعون بعلاقات غامضة من جهة أخرى مع الأجهزة الأمنية السورية، التي تستخدمهم بشكل خاص في المخيمات الفلسطينية لمكافحة وجود فتح شبه السرِّي.

والحال أن عرفات، الذي نحَّته واشنطون جانبًا بصورة مؤقتة، إنما يردُّ بمحاولة حشد أقصى حدٍّ من التأييد العربي والأوروبي والدولي. فينخرط في جولة دبلوماسية دولية جديدة تقوده حتى جنوب أفريقيا والصين. وهو يزور ١٥ عاصمة في ثمانية عشر يومًا، لكنه لا يحصل لا على قمة عربية ولا على اجتماع للمؤتمر الإسلامي. وتخوض إسرائيل والولايات المتحدة حملة مضادة فعَّالة لمنعه من حصد مساندات فعلية.

والحال أن مصر مبارك، التي تهنئ الفلسطيني على حزمه، إنما تعرض مساعيها الحميدة للعب دور قناة اتصال مع الولايات المتحدة. ويوضح الرئيس المصري أنه إذا ما تم العثور على حلٍّ مقبول بالنسبة للمساجد، يكفل حرية وصول الحجاج المسلمين إلى أماكن الصلاة من دون أي سيطرة إسرائيلية، فمن شأن ذلك أن يوفر التأييد السعودي. وهو يشدِّد على ضرورة سيادة فلسطينية، لكن الطرف الإسرائيلي يرى في ذلك بداية تمييز بين المساجد وبقية الساحة، ما يبدو له مشجِّعًا. ولا يأخذ هذا الطرف الإسرائيلي في حسبانه التحذير العلني الذي صدر عن مبارك والذي يذهب إلى أن أي حلٍّ وسط فيما يخص القدس لا يترك للفلسطينيين السيادة على الحرم من شأنه أن يستثير في المنطقة انفجارًا قد لا تتسنى السيطرة عليه. وبالمقابل، يؤكد المسؤولون السعوديون الذين تشاور الأميركيون معهم أن من شأنهم

قبول صيغة تسمح للمؤمنين المسلمين بالوصول إلى الحرم من دون أي سيطرة إسرائيلية. ولا يجري تناول مسألة الكيفية التي قد يتسنى بها للمسلمين غير الفلسطينيين الذهاب إلى القدس.

ويبدو الأردن، وسوريا ومن ثم لبنان حازمين بشكل خاص فيما يتعلق بمسألة القدس. فعلاوة على الأهمية الرمزية للمدينة المقدّسة، يزعجهم أن يقايض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة في مقابل تحسين الوضع الفلسطيني في القدس. والبلدان الثلاثة، التي توفر الإيواء لجانب كبير من الدياسبورا الفلسطينية، ليست جد سعيدة بحسم مسألة اللاجئين الفلسطينيين من دون مشاركتها. كما أنها معنية بتلقي جزء من التعويضات الدولية التي قد تُمنح لهؤلاء الأخيرين. ويبدأ بعض المسؤولين في الحديث عن التكلفة التي مثّلها استقبال الفلسطينيين بالنسبة لبلدانهم.

وفي ٣١ يوليو/ تموز، يجري فتح قناة اتصال بين بن عامي وشير من جهة، وعريقات ودحلان من الجهة الأخرى. فتجري تنحية مسألة الحرم الشريف جانبًا بصورة مؤقتة لدراسة الجوانب الأخرى لمسألة القدس. وكالعادة، فإن قيمة تفويض المتفاوضين ليست واضحة: هل يجتمعون لاستكشاف حلول أم أن لديهم سلطة اقتراحها؟ وهم يعملون على تحديد مضمون المقترحات التي اعتبرت رسميًا لاغية وعديمة الأثر والتي لا يحوزون تقريرًا مكتوبًا وموثوقًا به عنها. وفي جميع الأحوال، فإن الابتعاد عن الأضواء كُليٌّ. وسوف يجتمعون أربعين مرة في شهرين، لكن بن عامي، بحكم التزاماته الأخرى، لن يشارك إلاَّ بشكل عَرَضيٍّ في هذه الاجتماعات. فهو يجد صعوبة في التوفيق بين وظيفته كوزير للخارجية – والتي تشمل الدعاية في الخارج والتي تقوده إلى توجيه وابل من الاتهامات المختلفة إلى عرفات– والثقة الضرورية التي يجب لها أن تساعد على تمكين المحادثات السرِّية من إحراز تقدم.

ويجري البحث عن حلول خلاقة للتمكن من الالتفاف على المصاعب. ويقترح الفريق الإسرائيلي تغييرًا لدلالات الألفاظ: فللإشارة إلى قطاع الحرم الشريف، سوف يدور الحديث عن «الحوض المقدّس». ويجري تركيب افتراضات مختلفة تحدّد الدرجات المتغيرة للسيادة على هذا الأخير. وهكذا، فقد يتسنى تدويله، على أن يقوم مجلس الأمن بعد ذلك بتخويل الفلسطينيين حراسته. ومن المفترض أن

تكون للإسرائيليين والعرب مداخل مختلفة إلى هذا القطاع. ويُفترض أن يكون بوسع اليهود الوصول إلى الحرم بعد تشاورٍ مع الفلسطينيين. وبالمثل، يجري العمل على تحديدٍ ملموسٍ أكثر لطبيعة الوضعيات التي يجب منحها للأحياء العربية المختلفة. وقد تم تسجيل وجوه تقدم مهمة، إلاَّ أنه يجري الاصطدام كالعادة بتوزيع المسؤوليات في مجال الأمن والتنمية الحضرية. وفي ٩ أغسطس/ آب، يوضح عرفات أنه يريد بصورة مطلقة التوصل إلى اتفاق: فبقاء السلطة الفلسطينية في مهب الريح. وهو يوجِّه خطابًا إلى رئيس الولايات المتحدة: عند الاقتراب إلى اتفاقٍ في القناة السرِّية، سوف تجري العودة إليه لطلب تدخله. وفي غمار الحملة الانتخابية الأميركية، من غير الوارد بالنسبة لكلينتون أن يردَّ ردًّا إيجابيًّا.

وكردِّ فعل على ذلك، يميل عرفات والمحيطون به، القلقون من اختيار جو ليبرمان كمرشحٍ ديموقراطي لمنصب نائب الرئيس، إلى المراهنة على فوزِ للمرشَّح الجمهوري. فمن المفترض أن يكون بوسع جورج دبليو بوش استئناف نهج أبيه، وهو نهجٌ اعتُبِرَ أكثر مؤاتاة للفلسطينيين. وهو، ومرشَّحه لمنصب نائب الرئيس، ديك تشيني، على ارتباط وثيق بالمصالح البترولية ومن ثم فإنهما على استعداد أفضل للإنصات إلى العرب. فيخامر الفلسطينيين الأمل في عودة إلى الأزمنة السعيدة لجيمس بيكر، الذي لم يتردد في ممارسة ضغوط على إسرائيل. والحال أن الزيارة التي قامت بها إلى إسرائيل كوندوليزا رايس، مستشارة المرشَّح الجمهوري لشؤون السياسة الخارجية، لا تفلح في تبديد هذا الوهم الخطير. فهذه المتخصصة في شؤون الاتحاد السوفييتي السابق تبدي عدم فهم كاملٍ للملف وترفض مصافحة مسؤول فلسطيني أو حتى مقابلته. وقد جاءت لإعلان أن من شأن إدارة جورج دبليو بوش الدفاع عن «الديموقراطية الوحيدة في بيئة جد صعبة»[٢٤]. وفهمُ عرفات للُعبة السياسية الأميركية فهمٌ غير مكتمل على الأقل، وهو يجهل تمامًا الخطرَ الذي يمثله ائتلاف المحافظين الجدد والأصوليين البروتستانت الذين يؤيدون الترشيح الجمهوري.

وفي توازٍ مع ذلك، تنشطُ الدبلوماسيةُ المصرية: حائط المبكى للإسرائيليين والحرم الشريف للفلسطينيين. وإذا كان يجري التسليم بأن إسرائيل سوف تحتفظ بالحي اليهودي وبجزءٍ من الحي الأرمني أو به كله وبحائط المبكى، فإن

الأميركيين يرون أن مجمل الحائط الغربي هو الذي يجب أن يظل للإسرائيليين. والحال أن هذا الحائط إنما يمتد امتدادًا عميقًا إلى داخل الحي الإسلامي (الجزء المرئي طولهُ ٥٧ مترًا، والإجمالي ٤٩٧ مترًا). وفي عام ١٩٩٧، كان عدد سكان المدينة العتيقة ٣١ ٥٥١ شخصًا، بنسبة ٧٠% للمسلمين (٢٢ ١٨٨) و ٢٠% للمسيحيين (٦٢٩٠) و ١٠% لليهود (٣٠٧٣). وهؤلاء الأخيرون يقيمون بالأخص في الحي اليهودي (٢١١٢، أي يشكِّلون ٨٨% من سكان الحي) وفي الحي الأرمني (٦٥٣ من ٢١٩٩، بينهم ١١٩٥ مسيحيًا) [٢٥].

ثم إن المصريين يطرحون فكرة ردِّ ٩٤% من الضفة الغربية إلى الفلسطينيين بالإضافة إلى مبادلة لأراضٍ، بينما يتمسك باراك بنسبة ٩١% بالإضافة إلى مبادلة بنسبة ١% المقتَرَحة في كامب ديڤيد، ويتمسك الفلسطينيون بنسبة ٩٨% بالإضافة إلى مبادلة لأراضٍ.

وتتجه نيةُ دينيس روس في البداية إلى ترك الفلسطينيين في حالة من الترقب، إلاَّ أنه بما أن المباحثات تُستأنف، فإن عليه أن يتدخل. وهو يغتنم فرصة رحلة «سياحية» ليعاود الاتصال بالفاعلين الرئيسيين. ومقابلتـه مـع عرفـات فـي ٢١ أغسطس/ آب مقابلةٌ عاصفة. فمرةً أخرى، يجري النقاش حول موقع الهيكل اليهودي في العصر القديم، حيث يتمسك الفلسطيني بأنه كان إلى جوار الخليل. ويسعى روس إلى إفهامه أن المهم هو أن رئيس الولايات المتحدة يعرف أن الهيكل كان موجودًا في القدس وأنه لن يأخذ مأخذ الجدِّ محاورًا ينفي هذه الحقيقة. وهكذا تنحاز الدبلوماسية الأميركية كليًا إلى الأطروحة الإسرائيلية في ملف الحرم.

ونحن هنا بإزاء نقاشٍ شيق تحدث فيه مقابلة بين النقد التاريخي والمعتقدات الدينية. فعلى الجانب الأميركي والإسرائيلي، يجري التمسك بالرواية التي وردت في الكتاب المقدَّس، وهي الرواية التي تتحدث عن وجودٍ للهيكل دام أكثر من ألف عام، بينما الأرجح أنه لم يدم أكثر من خمسة قرون. والجانبان يريان أيضًا وجودًا ثانويًا للقدس في الإسلام، بينما يُعَدُّ الحرم مزارًا مقدسًا رئيسيًا، في وعي المسلمين. وبشكلٍ مُناظر، فإن الهيكل ليس سوى ذكري، بالنسبة للمسلمين، بينما المساجد والساحة موجودة على مدار أكثر من ثلاثة عشر قرنًا (يُخصم منها الفاصلُ الصليبي، ومدته أقل من قرن). وبالطبع، فإن النقد التاريخي لا بُدَّ له من الامحاء

قياسًا إلى واقع المشاعر الدينية المعبَّر عنها. كما تتعين مراعاة القانون المسمّى بقانون الوضع القائم، والذي يحكم الأماكن المقدَّسة منذ نحو قرن ونصف قرن[٢٦]. وفي المجريات الواقعية، لا ينطبق هذا القانون، بالنسبة لإسرائيل، إلاَّ على الأماكن المقدَّسة المسيحية.

وبينما ينشط الدبلوماسيون للبحث عن إيجاد صيغة حقوقية، يتصاعد التوتر حول الحرم/ جبل الهيكل. فالاقتراب من تسوية نهائية يستثير مزيدًا من النشاط من جانب المسيانيين [الخلاصيين] اليهود، الذين يوصون ببناء هيكل جديد في مكان المساجد والذين يرون أن أيَّ تخلٍّ عن السيادة على الموقع من شأنه أن يشكِّل خيانة للديانة وللهوية اليهوديتين، اللتين لا يمكن الفصل بينهما بالنسبة لهم. وفي اللحظة المباشرة، من شأن بناء كنيس صغير أن يرضيهم، فقد يكون ذلك بدايةً لسيرورة تقسيم للمكان المقدَّس. وبشكل مُناظر، على الجانب الإسلامي، بات معروفًا الآن أن الإسرائيليين قد طالبوا، في كامپ ديڤيد، بحق الصلاة في الحرم، ما لا يمكنه إلاَّ أن يؤدي إلى تأجيج الانزعاجات، التي ترجع إلى عشرينيات القرن العشرين، على مصير المساجد.

ومن ثم تتكاثر الحوادث في ساحة المساجد والأماكن القريبة منها. ويهوِّنْ العلمانيون الإسرائيليون من شأن المشكلة على الرغم من تمسكهم العميق بالمطالبة بالسيادة. والمسألة بالنسبة لهم ليست مسألة التمتع بحق الصلاة بقدر ما أنها مسألة الحفاظ على ما يظهر لهم بوصفه الرمز الأقوى للتاريخ اليهودي. وبحسب تعبير باراك، فإن هذا الرمز هو قلب التجربة اليهودية عبر الأجيال. ومرة أخرى، في الأرض المقدَّسة، يمتزج المقدَّسُ الديني بالمقدَّس القومي في أماكن واحدة، بالنسبة لليهود كما بالنسبة للمسلمين.

وبالمثل، فمن الواضح أن الولايات المتحدة تركز كل تأثيرها على حلفائها العرب، مصر والأردن في المقام الأول، لحثهم على ممارسة ضغوط على عرفات، خاصةً فيما يتعلق بملف القدس. وهذا يستثير وابلاً من الانتقادات الموجَّهة إلى الولايات المتحدة في صحافة البلدان المعنية. ومرة أخرى، تبدو إدارة كلينتون منحازة أكثر من اللازم إلى باراك، وهناك مجازفة بانبعاث نزعة قوية العداء لأميركا في الرأي العام العربي، وهو ما لم يكن بالمرَّة النتيجة المتوقَّعة من تسوية

تهدف إلى تهدئة هذه المنطقة لأمد طويل. وإذا كان المسؤولون العرب يدلون في اللقاءات البعيدة عن الأضواء بكلامٍ تصالحيٍّ نسبيًّا بشأن القدس، فإنهم لا يمكنهم في تصريحاتهم العلنية إلاَّ أن يتمسكوا بدعوى انتماء القدس الشرقية العربي وأن يهدّدوا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أي بلد قد ينقل سفارته إلى المدينة المقدَّسة.

وفي ٢٠ أغسطس/ آب، نجد أن إيهود باراك، إمَّا رغبةً منه في اقتراح جدول جديد للأعمال، أو لإثبات أنه ليس حبيس عملية سلام غاصت في المأزق، إنما يعلن عزمه على العمل على أن يتم في غضون عام واحد اعتمادُ دستورٍ يُرسي مبدأ المساواة بين المواطنين كما يفرض الخدمة الوطنية على الجميع. وهذا إعلان حرب حقيقي على الأحزاب الدينية، التي تتهمه بالرغبة في بث الفرقة بين السكان الإسرائيليين وتفجير حرب ثقافات. وهذا أيضًا فرصة لليكود، بالنسبة لجزء من ناخبيه على الأقل. إذ يرفض آرئيل شارون في التوّ والحال هذا الأفق، الذي يشهد بحسب رأيه على إفلاس ما بقيَ من حكومةً باراك. على أن هذه الأخير يعبر عن رؤيته بشكل أكثر وضوحًا. ففي حالة فشل عملية السلام، سوف يقترح على الليكود تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس كتابة دستور جديد وقانونٍ بشأن الزواج المدني ووجوب تدريس الإنجليزية والرياضيات في المدارس، حتى المدارس الدينية. والقرار الأول هو إلغاء وزارة الشؤون الدينية.

وهذه «الثورة المواطنية» ترمي بشكل سافر إلى محاربة حزب شاس. فينظِّم هذا الحزب في التوّ والحال تظاهرة حاشدة بمناسبة حبس آريه درعي لأداء عقوبة حبس لمدة ثلاث سنوات. ويجري تصويره على أنه ضحية اضطهادِ أدارتهُ النخب الأشكينازية. والنواب العرب، الذين خاب أملهم بالفعل خيبة عميقة جرَّاء عدم احترام باراك لوعوده الانتخابية بشأن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجماعة العربية إنما يوضحون أنه في حالة التخلي عن عملية السلام فإن من شأنهم ألاَّ يؤيدوا الحكومة، ما سوف يجعل الحصول على أغلبية أمرًا أكثر صعوبة. والسكان العرب ساخطون سخطًا خاصًّا على عمليات هدم البيوت المبنية من دون تصاريح بناء، في حين أن هذه التصاريح، بحسب هؤلاء السكان، لا تمنح لهم إلاَّ بالقطَّارة، خلافًا لشركائهم اليهود في المواطنة. ويعمل الإسلاميون على التعبئة حول التيمة المحرِّكة المتمثلة في الدفاع عن المسجد الأقصى الذي تتهدده الدعاوى الإسرائيلية بشأن الحرم.

وتتواصل عمليات القوات الخاصة في الأراضي الفلسطينية. ففي ١٦ أغسطس/ آب، يقتل جنودٌ إسرائيليون متنكرين كعربٍ رجلاً سبعينيًا أطلق عليهم النار لأنه ظنّهم لصوصًا. وقد يبدو أن العملية كانت ممارسة تدريبية. وفي ٢٦ أغسطس/ آب، تنتهي إلى الفشلِ محاولةٌ للقبض على مناضل من حماس اعتبروه مسؤولاً عن عدة هجمات في قرية كبيرة قرب نابلس (أو لقتله). ويستثير المشتبه به تبادلاً لإطلاق النار يلقى فيه ثلاثة جنود إسرائيليين مصرعهم برصاص زملائهم هم. وبعد إصابته، يلجأ إلى نابلس، حيث تقوم الشرطة الفلسطينية بتوقيفه، ما يجعله خارج طائل الإسرائيليين. وبعد ذلك بأسبوع، سوف تحكم عليه محكمة أمن فلسطينية بالحبس لمدة اثنتي عشرة سنة «لتشكيله خلايا عسكرية وتزويده إياها بالأسلحة والذخائر»[×]. ولا تؤخذ الأعمال التي قام بها ضد الإسرائيليين بعين الاعتبار. والأولوية هي توفير غطاء قانوني لهذا الرجل لتفادي تسليمه [للإسرائيليين].

وهذه العمليات التي يقوم بها في المنطقة ب من يشبّههم الفلسطينيون بكتائب الموت إنما تستثير تساؤلات لدى الرأي العام الفلسطيني: لماذا لم يدع الإسرائيليون الشرطة الفلسطينية تتصرف بالتواصل مع الأميركيين، كما في عدة حالات سابقة لم تحدث فيها إراقة للدماء؟ هل نحن بإزاء رغبة لدى العسكريين الإسرائيليين في تحقيق انفجارٍ للعنف في السياق الحالي جد المتوتر بالفعل؟ أم أننا بإزاء إشعار موجّه إلى عرفات لتذكيره بمن هو السيد في المنطقة ب قبل بضعة أيام من إعلانٍ محتمل للدولة الفلسطينية؟

وفي ٢٩ أغسطس/ آب، يتوقف كلينتون في القاهرة خلال جولة في أفريقيا ليلتقي بمبارك. فيقدم إليه الرئيس المصري مجموعة من المقترحات الرامية إلى تسوية النزاع. ولا يجري الكشف عنها للصحافة، إلاّ أننا نعرف أنها تتضمن عدة حلول ممكنة لمشكلات القدس. ويشير كلينتون إلى أن مصر لا غنى عنها لمواصلة عملية السلام.

وفي القدس، يتوصل المتفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون إلى حلول متقاربة، على الرغم من أننا لا نزال بعيدين عن اتفاق. ويبدأ صوغ الوثيقة المراد

(×) ترجمة عن الفرنسية. — م.

بها أن تصبح اتفاقًا – إطارًا. إلاَّ أنه لا بُدّ من رفع المحادثات إلى مستوى متخـذي القرار النهائي. والفكرة هي اغتنام فرصة «قمة الألفية» المقرر عقدها في نيويورك في ٦ سبتمبر/ أيلول بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحـدة. إذ قـد يكون بالإمكان عندئذ عقد قمة مصغَّرة بين عرفات وباراك وكلينتون مـن شـأنها تحديد الخطوط الموجِّهة للكتابة النهائية، على أن يتم إقرار هذه الكتابة خلال قمـةٍ تعقد في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني، بعد إجراء الانتخابات الأميركية.

العدُّ التنازلي

لا يخفي باراك نقمته حيال ما يسميه بعدم تحرك عرفات، الذي يواصل جمع تنازلات إسرائيلية من دون تقديم مقترحات مضادة. وهو عازم على إرغامه علـى التحرك بزيادة الضغوط عليه. وهكذا يؤكد أن لحظة الحقيقة قد حانت: إن لم يكـن هناك من شريك للسلام من الجانب الفلسطيني فسوف يكون ذلـك مأسـاة بالنـسبة للفلسطينيين وسوف يكون على إسرائيل مواجهة اختبارات جديدة. وهو يوضح أنه الآن أضعف مما كان في كامب ديڤيد وأنه لن يتمكن من قطع شوط أبعد في تقـديم التنازلات ما لم يحصل على شيء ملموس من جانب الفلسطينيين. وهـو يـصوغ خطابًا بأكمله مؤدّاه أن عرفات يعتبر نفسه مقاتلاً بأكثر مما يعتبر نفسه رئيس دولة وأنه قد يكون من المستحيل عليه اجتياز الروبيكون[×]، وهو اجتياز مـن شـأنه أن يجعل منه مجرد مدير لمسائل إدارية. وهو، في الوقت نفسه، يُحـذِّرهُ: إن إعـلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد سوف يقود لا محالـة إلـى مواجهـة عنيفـة. وبصدق، لا يفهم رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض مقترحاته، فهي أسخى مقترحات قد يتسنى لمسؤول إسرائيلي تقديمها إلى الفلسطينيين. وهو لا يوافق علـى انتقـاد حقيقة أنه، في عهده، تُبنى وحدات مساكن للاستيطان أكثر ممَّا بُني فـي أي فتـرةٍ مساوية. فالمسألة بالنسبة له هي تهدئة مخاوف اليمين الإسرائيلي. وبالمثل، يُلاحَظ أن نيتانياهو ردَّ إلى الفلسطينيين أرضًا أكثر مما قام هو بردِّه. فهو يُحيـل بـشكلٍ منهجي إلى التسوية النهائية القادمة.

ولدى وصول باراك إلى نيويورك، يوجِّه شبه إنذار إلـى عرفـات: بمـا أن الفلسطينيين سوف يتبعون قرار زعيمهم، فإن عليه حتى آخر سبتمبر/ أيلول حـسم

(×) اتخاذ قرار مصيري نهائي. – م.

خياره ؛ فبعد ذلك، سوف يكون الأوان قد فات لذلك. وبشكلٍ أكثر فظاظة، يوضح للصحافيين:

> لقد وضعتُ ظهر عرفات إلى الحائط، مثلما حدث في بيروت في عام ١٩٨٢. فهذه هي فرصته الأخيرة لعقد اتفاقٍ معي. وعرفات لن يتخذ قرارًا إلاّ تحت الضغط.

ولكي يزيد كلامه وضوحًا، أوضح أنه قد اتصل بشارون هاتفيًا لمناقشة الأمور الجارية.

وقد جاء المتفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون ومعهم الملفات الكاملة التي تشكل أساس تسوية. وهم يأملون في أن الأميركيين سوف يقومون بتوليفة سوف تسمح بالتوصل إلى حلٍ إيجابي. فيلعب روس اللعبة، موضحًا لكل طرف ما يَفتَرِضُ أنه المواقف النهائية للطرف الآخر. فتنبثق خطةٌ ترتأي دولة فلسطينية تتألف ممًا يساوي ما بين ٩٣% و ٩٥% من الضفة الغربية (بما في ذلك تبادلات الأراضي)، منزوعة السلاح، وإن كانت تحوز قوات شرطة مهمة لضمان بقاء نظام عرفات. وحجرا العثرة هما الحرم واللاجئون. وبالنسبة للحرم، قد يتعين العثور على صيغة من دون ذكر السيادة الفلسطينية: على سبيل المثال، وضع الحرم تحت سيادة إلهية، أو تدويله، أو اقتسام ساحة المساجد إذا اقتضى الأمر ذلك، أو أيضًا إيجاد تقسيم بين سطح الساحة، والذي من شأنه أن يكون مسلمًا، وباطنها، الذي من شأنه أن يكون يهوديًا. وبالنسبة لحق العودة، فقد يكون بالإمكان التذرع بالقرار رقم ١٩٤، إلاّ أنه يجب عمل كل شيء لكي يتغلب التعويض على العودة، مع قبولٍ جد محدود لعوداتٍ إلى إسرائيل، ولو على أساسٍ إنساني خالص (لم شمل عائلات، مثلاً). ومن شأن الأولوية أن تُولى للفلسطينيين الموجودين في لبنان. كما يجب توفير شروط الأمن: إذ يجب أن تكون كافية لإدخال الشعور بالسكينة في صدور الإسرائيليين من دون إعطاء الفلسطينيين الشعور بأنهم يحيون كالعادة تحت الاحتلال.

والحال أن باراك قد جاء إلى نيويورك للقيام أساسًا بحملة علاقات عامة هدفها عزل عرفات. والرجلان لا يلتقيان، أللهم إلاّ مصادفةً أسفل سلَّم ميكانيكي متحرك. ويبدو الفلسطيني عصبيًا بشكل خاص. وفي لقائه مع كلينتون، يعلن استعداده لوضع

الحرم تحت سيادة لجنة من المؤتمر الإسلامي مختصة بالقدس ويرأسها المغـرب. فيرى الرئيس الأميركي في ذلك بداية تغير في الموقـف، لكـن المحيطـين بـه يعترضون على ذلك بشراسة. فمن غير الوارد إشراك سـوريا والعـراق وليبيـا وإيران في إدارة القدس! أمَّا فيما يتعلق بالاقتراح الأميركي الخاص بسيادةٍ إلهيـة، فإن عرفات يردُّ بأن البيت الأبيض نفسه تحت سيادة الله. والحال أن مقابلة متلفـزة مع كريستيان أمانبور، المقدِّمة التليفزيونية النجمة في قناة CNN، لا تسير على مـا يرام[٢٧]. والحق إن السيدة تتبنى الخطاب السائد الذي يذهب إلى أن باراك قد قطـع شوطًا جد بعيد في الاستجابة للمطالب الفلسطينية. وعرفات يردُّ عليها بأن الرجـل لم يحترم التعهدات السابقة. فتتصاعد النبرة ويغادر الرئيس الفلسطيني الاسـتوديو فجأة.

والسيناريو نفسه أو نفسه تقريبًا يدور مع مادلين أولبرايت، التي تسأله من أين جاء بفكرة أن إسرائيل قد تتخلى عن المكان الذي كان الهيكل الأعظم موجودًا فيه. فيردُّ عليها عرفات بأن آثارًا رومانية توجد في غزة، ما لا يعني أن لإيطاليا حقوقًا في هذه المنطقة[٢٨]. وبما أن الكيل قد فاض بـه إذ يـرى أن وزيـرة الخارجيـة الأميركية لا تستخدم سوى تعبير «جبل الهيكل»، فإنه يُنهي اللقاء.

وبعد رحيل الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني، يشرع الفريق الأميركـي فـي العمل لأجل صوغ الوثيقة التوليفية المراد بهـا أن تـصبح الخطـة الأميركيـة. والنقاشات تتسم بحيويةٍ خاصة. فميلر ومالي وهلال يؤيدون ردَّ ما يساوي ١٠٠% من الضفة الغربية مع تبادلات لأراضٍ. وحجتهما المزدوجة هي أن الأمر يتعلـق بالإنصاف وأن البلدان العربية الأخرى تفاوضت على هذا الأسـاس. لكـن روس يعترض على ذلك باسم حاجات الإسرائيليين، التي ترجع إلى اعتبارات أمنية كمـا إلى بواعث سياسية. وهو يرى أن الفلسطينيين بحيازتهم ٩٣% من الضفة الغربيـة سوف يتمتعون بدولة قابلة للحياة مع تواصل بين أراضيها. وتوافق الآراء عامٌّ في الاعتراض على حق العودة إلى الأرض الإسرائيلية. والخلافات ضئيلة فيما يتعلق بالقدس والمسائل الأمنية. وسوف ينقل روس إلى كلينتون وثيقة تميـل إلـى ضـمّ إسرائيلي لما يتراوح بين ٤% و ٨% من الضفة الغربية مع تبادل يسـاوي ما بين ٢% و ٣%.

ويرجع عرفات من نيويورك مقتنعًا بأن قصور التأييد الـدولي يحـول دون إعلان الدولة الفلسطينية في ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠. وهـو يجتمـع بـالمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٠ سبتمبر/ أيلول ليعلن أن المفاوضـات سوف تستمر وأنه يتعين إرجاء إعلان الدولة لبضعة أسابيع. والسياق الدولي سوف يكون أكثر مؤاتاة بعد الانتخابات الأميركية، فجميع المرشـحين مـضطرون إلـى إثبات أنهم أنصار لإسرائيل. فيوافق المجتمعون على ما أبداه بأغلبية ٥٨ صوتًا في مقابل ١٥ صوتًا مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت، إلاَّ أنه لم يكن هناك غير ٧٦ صوتًا من إجمالي أعضاء المجلس الـ ١٢٠. فيسودُ الارتياحُ العام فـي المجتمـع المسمّى بالدولي.

ويمر يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول في هدوء، لكن الصحافة الدولية تُبرز جـسامة الشعور بالإحباط في صفوف السكان الفلسطينيين.

وفي تلك الأثناء، تتواصل المحادثات. ويتم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمـسائل الأمنية وإن كان يجري الاصطدام بحقيقة أن المطالب الإسرائيلية في شأن المجـال الجوي الفلسطيني ونشر الجيش الإسرائيلي في حالة وقـوع أزمـة يـستاء منهـا الفلسطينيون بوصفها إبقاءً على الاحتلال تحت شكل آخر. ويجري العمل كالعـادة على مفهوم «الحوض المقدّس» الذي يتمتع في القدس بوضـع خـاص، مـن دون التوصل إلى اتفاق. والفريقان الآن على علم بأنه يجري التحضير لخطة أميركيـة. وبناءً على اقتراح فلسطيني، يتم الاتفاق على عقد اجتماع على مستوى القمة بـين باراك وعرفات، يتلوه ذهابُ الفريقين إلى واشنطون للعمل مع الأميركيين. ولـيس المراد بعدُ هو الارتقاء إلى مرحلة نهائية قد يتفق فيها الطرفان على أساس سلـسلة من المقترحات الأميركية. فهذه المقترحات لا يمكن صوغها إلاّ بعـد الانتخابـات، لأن من شأنها أن تشكل جماع اتخاذات موقف بشأن ملفات ملحة وقد تكون من ثـم موضع مجادلات خلال الحملات الانتخابية الجارية. وتلك بوجه خاص هي الحالـة مع حملة هيلاري كلينتون في نيويورك، والتي قد تجازف بأن تتأثر بمسألة القدس. فهذه السيدة تتعهد بتأييد نقل السفارة الأميركية إلى القدس وفرض شـروط علـى المساعدة الأميركية للفلسطينيين: فمن المفترض أن عليهم وقف التحريضات علـى الكراهية العنصرية والتعهد بالاعتراف بمـشروعية إسـرائيل. وسـوف يجتهـد

الأميركيون في التقريب بين مواقف الطرفين من دون أن يكون لديهم من الناحية الرسمية خطة لاقتراحها عليهما.

وفي ٢٥ سبتمبر/ أيلول، يجري إعلان أن اللقاء بين عرفات وباراك سوف يتم في المساء. وفي اليوم نفسه، يوضح آرئيل شارون أنه ينوي الذهاب إلى الحرم في ٢٨ سبتمبر/ أيلول للتذكير بحقوق إسرائيل في جبل الهيكل وفي يروشالايم كلها. فيحتج الفلسطينيون في التوّ والحال ؛ فهذا استفزاز يهدف إلى وقف مسيرة عملية السلام في لحظة حرجة. فيردُّ الليكود بأن أحدًا لا يملك الحق في منع اليهود من زيارة المكان المقدَّس.

والحال أن زعيم الليكود، الذي لم ينجح في إسقاط حكومة باراك عبر اقتراع برلماني، إنما ينزعج من بلادة الرأي العام الإسرائيلي واليهودي حيال «تنازلات» باراك. وهو يتبنى اقتراح صديقه الصحافي أوري دان بأن يقوم بزيارة إلى جبل الهيكل:

> قم بزيارة الجبل وأيقظ اليهود من سباتهم كيما ينتبهوا إلى ما تقوم به حكومتهم(٢٩).

وهو يعلن قراره من نيويورك، حيث شارك للتوّ في مؤتمر لرؤساء المنظمات اليهودية الكبرى. وهو يتحسر من جهة أخرى على أن مستقبل الشعب اليهودي باتَ متوقفًا على انتخابِ لمجلس شيوخ الولايات المتحدة(٣٠). وتُضاف إلى ذلك ضرورةُ مواجهة عودةٍ جد مرجَّحة لنيتانياهو إلى الحياة السياسية(٣١). فرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق قد يزاحمه على قيادة الليكود. وقد بيّنت استطلاعات الرأي أن آرئيل شارون لم ينجح في كسب شعبيةٍ قوية وأن نيتانياهو قد يكون مرشَّحًا أفضل منه في انتخابات يواجه فيها باراك.

وقد تمت المأدبة بين المسؤولين الفلسطيني والإسرائيلي في منزل باراك. والأجواء ممتازة، و، لأول مرة، يبدو أن علاقة شخصية تنشأ بين عرفات وباراك. وقد تحادثا على انفراد لثلاثة أرباع ساعة. ويغتنم عرفات فرصة لقائه بباراك لكي يحذره من أن زيارة شارون إلى الحرم تُجازفُ باستثارة كارثة، لكن الشيء الأهم عندئذ يبدو أنه يتمثل في أن عرفات أعطى تكليفًا واضحًا لممثليه بالتفاوض، فهم يستقلون الطائرة متجهين إلى واشنطون في الوقت نفسه الذي يفعل فيه ذلك ممثلو باراك.

وبمجرد وصول المندوبين الفلسطينيين فإنهم يَبدون براجماتيين. إذ يوافقون على معظم مطالب الإسرائيليين الأمنية، فيما عدا إعادة انتشار قوات إسرائيلية في الضفة الغربية في حالة وقوع طارئ. وفي ٢٧ سبتمبر/ أيلول، يشدّدون عند الأميركيين على وجوب قيام السلطات الإسرائيلية بمنع زيارة شارون إلى الحرم. فيتحدث روس في هذا الشأن مع بن عامي، المسؤول أيضًا عن الشرطة. فيردُّ عليه هذا الأخير بأنه أجرى مكالمة هاتفية مع جبريل الرجوب، رئيس الأمن الوقائي الفلسطيني في الضفة الغربية، الذي أفضى له بأن الموقف قد يسهل التحكم فيه إذا ما امتنع شارون عن دخول المساجد. ومن جهة أخرى، يؤكد جهاز الشين بيت أنه لا يملك أي معلومات ملموسة عن اضطرابات محتملة، بينما يبدو المسؤولون عن شرطة القدس أكثر انزعاجًا. ولدى استشارة الأجهزة الحقوقية، تعلن أنه لا توجد إمكانات قانونية لمنع زعيم المعارضة من الذهاب إلى الحرم، حتى عشية التجمع الكبير للمسلمين لأداء صلاة الجمعة. وهذا هو ما يردُّ به باراك على كلينتون، المنزعج من الخطر المترتب على هذا الاستفزاز. إلاَّ أنه، ضمن منطق الرئيس الأميركي، لو حدث عنفٌ، فسوف يكون ذلك ذنب عرفات، الذي لم يتمكن من السيطرة على الموقف(٣٢). وأيًا كان الأمر، فإن محادثات واشنطون تمنح المشاركين استعادةً للتفاؤل. فعلى الرغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله وعلى الرغم من انتظار التحكيم الأميركي، فإن الانطباع الماثل هو أن التسوية النهائية باتت قريبة.

الانفجار

منذ يوليو/ تموز، أصبحت مسألة القدس الملفَّ الرئيسي في المفاوضات، إذ تَطمس كل الموضوعات الأخرى. إلاَّ أن شيئًا لم يتغير في علاقة القوى في الساحة. فالأحياء العربية في المدينة المقدَّسة، بما في ذلك الأحياء الموجودة في المدينة العتيقة، إنما تُدار إدارة متدنية منذ يوليو/ حزيران ١٩٦٧ ولا تحصل إلاَّ على شريحة ضئيلة من الميزانية البلدية. وكانت المستوطنات اليهودية قد أقيمت بحيث تلتف حولها وتُطوِّقها. وهناك بالفعل مدينتان مختلفتان غير ممتزجتين، على الرغم من الخطاب الدائر عن وحدة المدينة. وقد عملت السلطات الإسرائيلية، بشكل

دوريٍّ، على الحدّ من الوجود العربي، فهي لم تمنح تصاريح بناء إلاّ بأقصى حدٍّ من المحدودية، كما أنها أكثرت من الذرائع لإلغاء تصاريح الإقامة. لكن حيوية السكان العرب هي الأقوى: فنسبتهم إلى إجمالي السكان، والتي تصل إلى الثُلث، تظل ثابتة على الرغم من المضايقات المختلفة. ومن شأن الانتقال إلى الوقوع تحت السلطة الفلسطينية أن يحد من عدد العرب في إسرائيل من دون أن يغير الشيء الكثير بالنسبة لما عدا ذلك.

والشيء نفسه بالنسبة للحرم. فمنذ عام ١٩٦٧، تحظر السلطات السياسية والدينية الإسرائيلية على غير المسلمين الصلاةَ في المكان المقدّس. وينشأ تقسيم فعلي: فاليهود لهم حائط المبكى، الذي جرى توسيع ساحته بهدم حي المغاربة، والمسلمون لهم ساحة المساجد. ومن المؤكد أن المسيانيين [الخلاصيين] اليهود يفكرون في هدم المساجد وبناء هيكل جديد، لكن نشاطاتهم تظل تحت رقابة الشرطة الإسرائيلية عندما يغامرون باقتحام الساحة. وفي إدارة المكان المقدّس، يتصرف الوقف بوصفه سلطة مستقلة، كما تشهد على ذلك أعمال التوسيع التي جرى القيام بها في باطن الأرض، والتي تهدف خاصةً إلى التصدي لمطالبة إسرائيلية محتملة بالدخول انطلاقًا من الأنفاق.

وهناك بالفعل عدم تناسب بين الضجيج الدبلوماسي والحقائق الواقعية في الساحة. وبالإمكان تصور أن هذه الأخيرة من شأنها أن تتغير تغيُّرًا طفيفًا أيًا كان الحل السياسي الذي سيتم إيجاده. ومن المؤكد تمامًا أن عرفات يحلم بإعلان الدولة الفلسطينية على منبر المسجد الأقصى، لكننا هنا بإزاء مسألة رمزية.

على أن الأصداء العديدة والمتناقضة للمفاوضات قد أدت إلى عودة تصاعد التوتر. والقطيعة الرئيسية تحدث بمناسبة المطلب الإسرائيلي الخاص ببناء كنيس في ساحة المساجد، ما يعني، فيما يخص المكان المقدّس، صبَّ الزيت على النار. ويكفي أن نرى ما علّمنا إياه قرنٌ ونصفُ قرن من التنافسات فيما بين المسيحيين بسبب تعديلات أقل شأنًا بكثير. كما أن الأذهان لم تنس أعمال العنف التي جرت في عام ١٩٩٠ وأعمال العنف التي استثارها فتح النفق في عام ١٩٩٦.

والمدافعون الأوفر حميّة عن الحرم يأتون من الحركة الإسلامية في إسرائيل، وهي حركةٌ تواجه السلطات الإسرائيلية منذ عدة أعوام. وقد رأينا استخدامهم

لأماكن العبادة في قضية بناء مسجد في الناصرة في عام ١٩٩٩. وفي يوليو/ تموز، شنوا حملةً للدفاع عن الأقصى. وتحركهم مستقلٌ كليَّةً عن تحرك السلطة الفلسطينية.

وعلى هذا الجانب الأخير، هناك استعدادٌ للتعبئة الاحتجاجية لشبكات فتح والتنظيم. وشخصية آرئيل شارون تشكّلُ بحد ذاتها استفزازًا. فهو مرتكب مذبحة قبية في عام ١٩٥٣[٣٣]، والقمع الرهيب في قطاع غزة، لكنه أيضًا المسؤول عن غزو لبنان ومذبحة صبرا وشاتيلا، ناهيك عن دوره المحرّك في استيطان الأراضي المحتلة. والأرجح أنه الشخصية الإسرائيلية الأكثر إثارة للكراهية على الجانب الفلسطيني. كما يجب أن نأخذ في الحسبان تصاعد التوترات بعد عودة عرفات «الظافرة» من كامب ديڤيد. فالرأي العام الفلسطيني سعيد لحزم قائده، وإن كان ينزعج من بطء عملية السلام، إلاّ أن هناك خشية أيضًا من أن يتم في نهاية الأمر قبول «تخليات». وتتركز العداوة على المحيطين بعرفات بأكثر ممّا على الزعيم نفسه. فيجري الهجوم على فساد «المستفيدين من عملية السلام»[×]، الذين من شأنهم أن يكونوا من «فلسطينيي الخارج» الذين صادروا بذلك تضحيات فاعلي الانتفاضة. وفي قطاع غزة، جرى بالفعل استخدام قنابل يتم التحكم فيها عن بُعد، وقد تسببت في مصرع جندي إسرائيلي.

والدليل على أن السلطات الإسرائيلية تدرك جسامة الاستفزاز [الشاروني] إنما يكمن في اتساع التعبئة الشُرَطية في ٢٨ سبتمبر/ أيلول. إذ يقوم ألف وخمسمائة شرطي بتأطير الزيارة، التي تبدأ في الساعة ٨ و ٤٧ دقيقة وتدوم ثلاثة أرباع ساعة. وكما كان من المتفق عليه، لا يدخل شارون المساجد. وقد جرى إبعاد المتظاهرين الفلسطينيين. وقد نظِّمت في النهار تظاهراتٌ احتجاجية في القدس. وترتب عليها إصابة بضعة أشخاص إصابات طفيفة، إلاّ أنه يظهر أن العنف قد تسنى احتواؤه.

ويبرر شارون زيارته مؤكدًا أن جبل الهيكل يخضع للسيادة الإسرائيلية وأن من حق أي يهودي زيارته. وليس بالإمكان أن يوجد موقفٌ من شأن اليهود ألاّ يتمكنوا فيه من زيارة المكان الأكثر قدسية في العالم بالنسبة لليهودية. ويشدّد

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

المتحدث بلسان الليكود على أن: الفلسطينيين ليست لهم سيادة على جبل الهيكل ومن حق أي يهودي الصلاة فيه(٣٤).

وفي مساء ٢٨ سبتمبر/ أيلول، يبدو أن الحادث قد تمت السيطرة عليه. ولا يمكن إلاَّ التنبؤ بنوعٍ من معركة شرف في اليوم التالي، وستجري العودة بعد ذلك إلى modus vivendi(×). ويجب فقط إبراز صدمة الجانب الفلسطيني وذلك بسبب أهمية الحرم وشخصية شارون البغيضة. إلاَّ أنه، في صباح ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يلجأ شرطي فلسطيني مشارك في داورية مشتركة في الضفة الغربية إلى فتح النار ويقتل ضابطًا من حرس الحدود الإسرائيليين. فتقوم أجهزة جبريل الرجوب بتوقيفه في التوِّ والحال. ويبدو أننا بإزاء ثأر شخصي ليست له علاقة بأحداث القدس: فقبل ذلك ببضعة أسابيع، كان جنود إسرائيليون قد ضربوه خلال تغلغل إحدى وحدات النخبة هذه الشهيرة في قريته، وكان أحد أقاربه قد أصيب. ومن باب الاحتياط وعلى سبيل التحذير، يلغي الإسرائيليون الأعمال المشتَركة، ما لن يكون عديم الأثر بالنسبة لتتمة الأحداث.

وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يشارك ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني في صلاة الجمعة في الحرم. فيمتدح الخطيبُ متظاهري اليوم الفائت ويحذر من رغبة اليهود في إعادة بناء الهيكل. وقد جاء كثيرون من المتظاهرين ومعهم حجارة وقضبان حديدية وزجاجات المولوتوف الحارقة. وينفجر الشغب عند انتهاء الصلاة. فيجري إلقاء الحجارة على رجال الشرطة الموجودين كما على المؤمنين اليهود الموجودين في الأسفل، عند حائط المبكى. ويُصاب رئيس شرطة القدس في رأسه ويتعين إخراجه على نقَّالة. وعندئذ يُصدرُ نائبه الأمر إلى الشرطة باستعادة السيطرة على الحرم. وتجري الاستعانة، بين آخرين، بقناصة من النخبة يطلقون النار بشكل عشوائي مستخدمين طلقات مُغطَّاة بالمطاط، ثم يطلقون النار بالرصاص الحي. والمعارك عنيفة. ويلوذ فريق من المتظاهرين بالمساجد، وهي مُعرَّضة لإطلاق النار. ويتعين انتظار وصول مسؤول أعلى، في نهاية ما بعد الظهيرة، ينجح في الاتصال بجبريل الرجوب للتوصل إلى سحب رجال الشرطة ورحيل المتظاهرين. والحصيلة فادحة: إصابة خمسة عشر جنديًا وبالأخص مصرع سبعة أشخاص (بسبب طلقات

(×) التعايش، باللاتينية في الأصل. – م.

الرصاص الحي، بحسب المصادر الطبية الفلسطينية) وإصابة ٢٠٠ شخص على الجانب الفلسطيني. وتضخم التليفزيونات العربية، خاصة قناة الجزيرة، من الأحداث. فما حدث هو إدارة شُرطية جد سيئة للموقف: فللحظة، فَقَدَ قائدُ الشرطة بكل بساطة السيطرة على رجاله وكان المتظاهرون محصورين في الحرم من دون إمكانية للتفرق. ولن يحدث تحقيق إسرائيلي رسمي بشأن الأحداث، لكن الشرطة سوف تتخذ فيما بعد سلسلة بأكملها من التدابير التي ستسمح بتفادي وقوع تكرار لمثل هذا المسلسل.

وعلى نبأ الأحداث في القدس، وقعت تظاهرات في الأراضي. ويُصدِرُ عرفات تعليمات متناقضة تعكس معضلات السلطة الفلسطينية. فمن جهة، يُصرِّحُ للتنظيم ولمنظمات الشبيبة بالتظاهرات حتى لا يُترَكُ للإسلاميين احتكار الاحتجاج ؛ ومن الجهة الأخرى، يُصدِرُ تعليمات إلى قوات الشرطة بتأطير الحركة لتفادي وقوع صدامات كبرى مع الجيش الإسرائيلي. وهو وأقرب المحيطين به يذهبون إلى مصر، كما هو متوقع. والوحيد الذي يثني بقوة عن اللجوء إلى العنف هو أبو مازن.

وسوف تدور أحداث ٣٠ سبتمبر/ أيلول من دون تنسيق بين الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. والحال أن الأماكن التقليدية للمواجهة، وهي بوجه عام تقاطعاتٌ عند طرف المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، إنما يجتاحها المتظاهرون الفلسطينيون، بينما يبدأ العسكريون الإسرائيليون في استخدام الإجراءات المقررة سلفًا منذ ثلاثة أعوامٍ لسحق انتفاضة، خاصة استخدام قناصة من النخبة، وكل هذا على الرغم من التعليمات الصادرة من الحكومة والخاصة بالتصرف مع ضبط النفس.

ويبدو أن الحوادث الأكثر عنفًا تقع في الضفة الغربية. والنهج واحد كالعادة: فالمتظاهرون الفلسطينيون يلتفون على قوات الشرطة الفلسطينية لإلقاء الحجارة على الجنود الإسرائيليين، الذين يردُّون بإطلاق أعيرة من الطلقات المغطاة بالمطاط أو بالرصاص الحي. والحال أن عددًا من رجال الشرطة الفلسطينيين، غير القادرين على احتمال إطلاق النار على إخوتهم في الوطن، إنما يفتحون النار بدورهم على الجنود الإسرائيليين.

وقد وقع الحادث المشحون أكثر من سواه بالعواقب عند تقاطع نيتزاريم، في قطاع غزة. فالحاصل أن أبًا وطفله البالغ من العمر ١٢ عامًا إنما يجدان نفسيهما بالصدفة في مرمى تبادل النيران(٣٥). فيتوسل الأب إلى العسكريين الإسرائيليين أن يتوقفوا عن إطلاق النار، بينما الطفل يحتمي به. وبعد بضع دقائق، يلقى الطفل مصرعه، ويُصاب الأبُ إصابة جسيمة. ويصور المشهد مصوِّرٌ فلسطيني يعمل في قناة فرانس ٢، وينقل الصور إلى رئيسه في مكتب القناة بالقدس، الصحافي الفرنسي – الإسرائيلي شارل آندرلان. ويذاع الريبورتاج في المساء نفسه في التليڤزيون الفرنسي، وتستعيد عرض الصور تليڤزيونات العالم بأسره على أثر اتفاقات تبادل بين الشبكات الرئيسية.

ويلقى الحادثُ صدىً دوليًا. وسوف تصبح صور محمد الدرّه الصغير واحدة من الإحالات الأيقونية الكبرى في النزاع الإسرائيلي – العربي. ومن المؤكد تمامًا أن هناك الفضيحة المريعة المتمثلة في قتل طفل، لكن عدةً آخرين سوف يلقون حتفهم خلال هذه الأحداث. والحال أن صدفة الالتقاط الفيلمي قد أدت إلى انبثاق صورة أسطورية تحيل إلى الصورة، الرهيبة، لطفل جيتو وارسو، و، وراءها، إلى إحالات جد قوية، كتهمة المقَاتِل الطقسية للأطفال. وفي البداية، ينقل الجيش الإسرائيلي تأسفاته. وبعد ذلك، تنظِّمُ أجهزته الإعلامية حملة تكذيب، زاعمةً في البداية أن الطفل لم يكن ضحية طلقات إسرائيلية، بل ضحية طلقات فلسطينية، ثم زاعمةً فيما بعد أن وراء الأمر مؤامرة. فيرى الصحافي العظيم شارل آندلان نفسه عرضة للافتراءات بشكل منهجي. وهكذا فسوف يمنحونه «جائزة جوبلز في التضليل». وفي فرنسا نفسها، ترعى شخصيات معروفة هذا السيل من التكذيبات والتهجمات الشخصية بالحديث عن مؤامرة معادية للسامية.

وحصيلة ذلك اليوم ١٦ قتيلاً وأكثر من ٥٠٠ مصاب. وسوف يؤدي يوما ١ و ٢ أكتوبر/ تشرين الأول إلى مفاقمة الموقف بشكل ملحوظ. فيوم الأحد الموافق لأول الشهر يشهد مصرع اثنى عشر شخصًا في أماكن المواجهة التي صارت معتادة، بينما يمتد العنف إلى العرب الإسرائيليين، سواء كان ذلك في المدن ذات الاختلاط السكاني (عكا، يافا، حيفا) أم في البلدات العربية كليًا. وفي يوم الاثنين الموافق لليوم الثاني من الشهر، نجد أن سبعة عرب إسرائيليين وخمسة عرب

فلسطينيين وسائق سيارة وجندي إسرائيليَّين يلقون مصرعهم. وتدل الأحداث التي تقع في داخل إسرائيل على الشرخ الحادث بين اليهود والعرب منذ مصرع رابين. والحال أن الشرطة الإسرائيلية، وقد فوجئت، إنما تردُّ بإطلاق الرصاص الحي. وتدور في الجليل مشاهدُ مماثلة لتلك التي رأيناها في الضفة الغربية. والصدامات مع الجوار اليهودي متواترة. وتُقطَعُ الطرقُ لعدة ساعات. وتتواصل أعمال العنف هذه خلال الأيام التالية، فتسفر كلها عن مصرع ١٣ شخصًا في صفوف العرب الإسرائيليين. وسعيًا إلى تهدئة اللعبة، يعلن باراك عن تشكيل لجنة تقصٍّ للحقائق بشأن الأحداث التي دارت في داخل إسرائيل (ولكن ليس فيما يتعلق بالقدس والأراضي المحتلة).

والمكان الساخن الآخر هو الضريح المسمَّى بضريح يوسف، وهو جيب إسرائيلي صغير قرب نابلس. وقد رفض إيهود باراك سحب الجنود الإسرائيليين الموجودين هناك والمحاصَرين من جانب السكان الفلسطينيين. ويصاب جندي إسرائيلي درزي. فتجري محاولة التفاوض على إخراجه مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وهذه الأجهزة تبذل أفضل ما في وسعها، لكنها لا تتمكن من السيطرة على الجمهور. وفي النهاية، يقضي الجندي نحبه، ما ينشر رغبة في الثأر عند العسكريين الإسرائيليين. وفي نهاية الأسبوع، يترك الجيشُ الإسرائيلي المكان.

ولفهم الأحداث فهمًا جيدًا، لا بُدَّ أن نأخذ في الحسبان رغبة شاؤول موفاز، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، في استعادة قدرة جيشه على الردع لكي يرى الفلسطينيون من هو السيد ولكي يتم إقناعهم بأنهم لن ينالوا شيئًا باللجوء إلى العنف. فالقمع الإسرائيلي ليس مجرد ردّ فعل، بل يرمي إلى أن يكون وقائيًا[٣٦]. والأهم هو أن نتائجه عكسية تمامًا. فكما في الأحداث السابقة، يستثير كل مصرع لأحد الفلسطينيين عنفًا جديدًا. والجنازات تُنجبُ في كل مرّة دينامية تعبئة واحتجاج، ومن هنا وقوع تظاهرات جديدة ومواجهات وسقوط قتلى. ولا يبدو أن الفلسطينيين يريدون استيعاب الدرس المراد تلقينهم إياه. و*A contrario*(×)، نجد أن المواجهات قد توقفت في القدس، حيث كان قد جرى كبح جماح الشرطة ضمن أفق إدارة ذكية للقوة.

(×) في المقابل، باللاتينية في الأصل. – م.

وتجري محاولة تحقيق هدنة في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول لإلزام عرفات بتعهده، فهو يؤكد أنه سوف تجري السيطرة على الموقف إذا ما اختزل الإسرائيليون استخدام قواتهم وسمحوا بمرور يوم من دون جنازات فلسطينية. وكان عدد القتلى قد وصل آنذاك إلى ٥٠ قتيلاً فلسطينيًا. فنشهد هدوءًا نسبيًا، إلاَّ أنه لا يزال يسقط قتلى فلسطينيون.

وتعمل الحكومةُ الإسرائيلية على إلقاء المسؤولية على عرفات، الذي تفترض أنه لم يسع إلى استعادة النظام. لكنها لا تأخذ في حسبانها مسلك جنودها والاستخدام المفرط للقوة، كما يدل على ذلك اللجوء إلى قناصين من النخبة أطلقوا الرصاص الحي على محركي التظاهرات المفترَضين. وبالمثل، يشكو الإسرائيليون من موقف رجال الشرطة الفلسطينيين ويستخدمون مروحيات قتالية لتدمير معسكراتهم بعد إجلائهم عنها. ومن الواضح أن هذه ليست الطريقة المثلى للتشجيع على تنسيق للجهود. وفي الوقت نفسه، يجري السعي إلى إنقاذ عملية السلام. ويلقي المجتمع الدولي المسؤولية عن الانفجار على الاستفزاز الذي شكَّلته زيارةُ آرئيل شارون، لكن الأميركيين يعترضون، في مجلس الأمن، على أي إدانة لإسرائيل.

وفي اللحظة المباشرة، يجري تنظيم اجتماع في باريس لاغتنام فرصة وجود مادلين أولبرايت. والهدف هو أن يجد باراك وعرفات صيغة لإنهاء العنف، صيغة قد تصدِّق عليها بعد ذلك قمةٌ في شرم الشيخ تحت رعاية الرئيس مبارك. ويشرط عرفات مشاركته بتلبية ثلاثة مطالب: وقف النيران الإسرائيلية، انسحاب القوات الإسرائيلية من مدنِ الحكم الذاتي المحاصَرة ومن ساحة المساجد، تشكيل لجنة تقصٍّ للحقائق تضم ممثلين للإسرائيليين والفلسطينيين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبحسب الرواية الفرنسية للموضوع(٣٧)، من المفترض أن مادلين أولبرايت قد وافقت خلال لقائها مع جاك شيراك على مبدأ تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وهو ما يرفضه الإسرائيليون. وبما أنها ترتاب في أي تدويل للأزمة، فإنها تميل إلى أن تكون اللجنة أميركية.

ويأتي باراك إلى باريس مضطرًا ومرغمًا، وهو عازم على ألاَّ يتنازل عن شيء لعرفات: فهذا من شأنه أن يظهر إلى حد بعيد بوصفه تنازلاً تم انتزاعه بالعنف. وفي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول، يلتقي شيراك أولاً بعرفات، حيث يوبخه.

فهو يدعوه إلى الثقة ببل كلينتون، الذي يريد بالفعل التوصل إلى حل. ثم يأتي الدور على باراك، الذي يطالب بوقف لإطلاق النار قبل أي انسحاب إسرائيلي ويرفض أي لجنة دولية. فيشير شيراك إلى التباين في أعداد الضحايا: لقد سقط من الفلسطينيين ستون قتيلاً وسقط من الإسرائيليين ثلاثة قتلى. وينتهي اللقاء على غير ما يرام.

وتدور اللقاءات التالية في سفارة الولايات المتحدة من دون حضور فرنسي. والعلاقات متوترة. وبحسب روس(٣٨)، فمن المفترض أن عرفات قد طالب بوجود دولي لحماية السكان الفلسطينيين. ويقتصر الأميركيون على الموافقة على وجود مراقبين وفق النموذج الموجود في الخليل. ويرفض باراك بشكل قطعي كل هذه الآفاق. فينتهي الفلسطينيون عندئذ إلى اللجنة الدولية. فيوافق باراك إن لم يكن هناك مفر من تشكيلها على أن تكون أميركية، مع مشاركة أوروبية إذا ما اقتضى الأمر ذلك. ثم يطلب مهلة لمناقشة الموضوع مع مستشاريه. لكن المهلة تتأبد. وبعد ساعتين، يقرر عرفات الرحيل. فتضطر أولبرايت إلى محايلته حتى يبقى، بينما يخرج روس للبحث عن باراك. ويُستأنفُ اللقاء، ويتم التوصل إلى سلسلة من نقاط التفاهم: من المفترض ألاَّ يطلق الإسرائيليون النار إلاَّ في حالة الضرورة القصوى وأن يوقف الفلسطينيون التظاهرات. ثم يجري الانتقال إلى كتابة مذكّرة تحدّد الترتيبات الأمنية، وهي مذكرة يتعين توقيعها في اليوم التالي في مصر.

وتغادر أولبرايت وعرفات وباراك الاجتماع متجهين إلى الإليزيه، حيث يوجد بالفعل كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وتعلن أولبرايت أنه تم إيجاد اتفاق بشأن الأمن وأن المفاوضات سوف تُستأنف في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول في حضور بل كلينتون. ويذعن عرفات، لكنه يضيف أن هناك اتفاقًا مبدئيًا بشأن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق. فيردُّ باراك بأن لجنة كهذه قد لا تكون الطريقة المثلى لإعادة خلق الثقة. وتؤكد أولبرايت أن اتفاقًا مبدئيًا قد تم بالفعل. ويتكلم شيراك في النهاية ويدعو إلى تحكيم العقل. وهو يشدّد على أن لجنة تقصي الحقائق ضرورية بالنسبة للرأي العام وأن الأوروبيين يتمنون لها التوفيق وأن من المفترض وجوب مناقشة أساليب عملها بين الأطراف. ولكي تكون لها مصداقية، يجب للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أن يشارك فيها بشكل أو بآخر. وفي ختام

اللقاء، وبناءً على طلب من أولبرايت، يتحدث شيراك مع عرفات على انفراد لكي يطلب إليه بإلحاحٍ أن يوقع بالأحرف الأولى على الاتفاق في المساء نفسه.

والرواية الأميركية مختلفة. فمن المفترض أن شيراك طالبَ بوجود دولي، موافقًا بذلك على طلب فلسطيني كان الأميركيون والإسرائيليون قد رفضوه بالفعل. وقد يكون المعنيون قد أحسوا بأنهم وقعوا في فخ المبادرة الفرنسية.

ولا يرجع عرفات إلى السفارة الأميركية، إذ يُوفِد إليها شعث وعريقات. فيرفض هذان الأخيران الوثيقة التي كتبها روس، الذي يبدو لهما أنه يعمل على تحميل الفلسطينيين المسؤولية عن وقوع العنف. وبحسبهما، فمن المستحسن أن يتم عقد الاتفاق وتوقيعه في شرم الشيخ تحت إشراف مبارك. فيرفض باراك ذلك. فقد يكون هذا فخًا جديدًا، بعد فخ الإليزيه. ويقرر العودة إلى إسرائيل.

وما يتعارض مع هذه الرواية هو أن أجهزة الدعاية الإسرائيلية تهاجم، منذ ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، جاك شيراك، الذي تعتبره مسؤولاً عن فشل مفاوضات باريس لتشجيعه عرفات على إعادة طرح مسألة اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، والتي استبعدها الأميركيون مع ذلك. ولا مفر من الحديث عن تضليل، لأنه، بحسب روس نفسه، حدث بالفعل اتفاق مبدئي على اللجنة، وكل ما بقي هو تحديد قوامها. كما أن جلعاد شير لا يذكر، في مذكراته، المداخلة الفرنسية بشأن الوجود الدولي(٣٩). لذا يجب أن نرى، ترقبًا لمعلومات جديدة، أننا بالفعل بإزاء اختلاقٍ لاحقٍ من جانب روس أرادَ به تبرئة باراك. وما يبدو أكثر مصداقية، هو التفسير الذي قدمه جان - مارك دو لا سابليير، المستشار الدبلوماسي لشيراك:

لا ريب أن قلب المشكلة كان يكمن في حقيقة أن الترتيب الذي تم التوصل إليه بعد الظهيرة بشأن الإجراءات الأمنية لا بدَّ أنه، خلافًا لما تصورنا، كان معيبًا ولا يُرضي أيًا من الطرفين. وكانت مادلين أولبرايت في موقع أفضل لإدراك ذلك. ولاشك أنها لهذا السبب، جرّاء تمسكها بالنهج الأميركي التقليدي، طلبت إلى الرئيس [شيراك] التدخل حتى تطمئن إلى قيام الزعيم الفلسطيني بالتوقيع بالأحرف الأولى بالفعل في باريس على الترتيب الخاص بالآليات الأمنية، وراعت جانب إيهود باراك في عرضها الأولي. وبالإمكان تصور أن ياسر عرفات، وقد ارتاب، وكان بإمكانه الأمل في الحصول على المزيد في شرم الشيخ، قد قررَ النكوص عن وعده وأن إيهود باراك، الذي يشعر بالضيق بالفعل جرّاء إرغامه على المجيء إلى باريس والذي كان يسعى إلى كسب الوقت حتى يتفادى أو، على الأقل، يؤخر قيام لجنة

تقصي الحقائق، قد استغل ذلك ليتملص من الأمر هو أيضًا. وقد فعل ذلك بشكلٍ معيب، فهو يعرف أن هذا من شأنه أن يكون صعبًا على الفهم من جانب الرأي العام العالمي في مناخ العنف السائد آنذاك. ومن ثم كان لا بدَّ من كبش فداء. والحال أن جاك شيراك، الذي لم يراع جانبه، خاصة في تصريحه للصحافة في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول، قد جرى تحديده بوصفه كبش الفداء هذا تمامًا. وقد تطلَّبَ التضليلُ حملةً عنيفة. وقد كانت.

مسألة المسؤوليات

في تتابع الأحداث التي بدأت في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، يتميز تخصيص المسؤوليات بدلالة سياسية كبرى. وقد رأينا أن وجهة النظر العامة تولي أهمية رئيسية للاستفزاز الذي شكَّلته زيارة آرئيل شارون، حيث إن الدافع إلى هذه الزيارة هو في آن واحدٍ الرغبة في الاعتراض على المبدأ ذاته الكامن وراء المحادثات الجارية بشأن مستقبل القدس والشواغل السياسيوية الخاصة بالمنافسة مع نيتانياهو. وقد برَّر المعني موقفه في مناسبات عديدة زاعمًا أن زيارته لم تكن سبب الانفجار وأن هذا الانفجار يرجع إلى خطة أعدَّها عرفات منذ وقت طويل.

والحق إن رئيس السلطة الفلسطينية قد فكر في عدة مناسبات في اللجوء إلى تظاهرات عنيفة بسبب مأزق عملية السلام. وكان لمسألة كوسوفو تأثيرها فيما يخص هذه النقطة، إلاَّ أنه لو كان قد أراد إطلاق حركة من هذا النوع، لقام بذلك بمناسبة ١٣ سبتمبر/ أيلول، وليس بعد خمسة عشر يومًا من ذلك، في لحظة بدا فيها أن المفاوضات تتقدم بسرعة في واشنطون وكانت هناك ترقبات لاتخاذ الأميركيين موقفًا. وقد يُفترض أن كشف النقاب عن هذه «الخطة» قد أخرته الأحداث، لكن الأمر الأرجح، على أي حال، هو أن احتمالات الحياة السياسية قد تكون أرجأته إلى غداة انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

وتتمثل حجةٌ إضافية مؤيدة لغياب التعمد في أن الأجهزة الإسرائيلية لم تتوقع حدوث شيء، خلافًا لما زعمته *a postoriori*(×). ومن المؤكد أنها قد رصدت علامات سخط عند الرأي العام الفلسطيني، لكنها لم ترصد شيئًا مزعجًا بما يكفي لأن يدفعها إلى طلب منع أو تأجيل زيارة شارون – وهو ما من المفترض أن هذا

(×) بشكل بعدي، باللاتينية في الأصل، والمقصود، بالطبع، هو «بعد وقوع الأحداث». – م.

الأخير، في سياق كهذا، كان من شأنه أن يقبله بالتأكيد، إذ إن من المفترض أنه كان سيتم التذرع عندئذ بالضرورات الأمنية. ثم إن الحركة قد اعتمدت، في اليومين الأولين، على العرب الإسرائيليين، الذين احتجوا فيما بعد بعنف. والحال أن السلطة الفلسطينية لا تملك أي قدرة للتأثير على تصرفاتهم، سواء كان ذلك في صفوف قوى اليسار أم في صفوف الإسلاميين. وقد رأينا ذلك في مسألة الناصرة.

والحاصل أن السبب الأول للأحداث هو بالفعل مسألة الحرم، فهي نقطة حساسة في النزاع منذ عام ١٩٢٩. واعتبارًا من كامب ديفيد II، صارت النقطة المحورية في المفاوضات، وقد أسهمت المعلومات التي تسربت بشأنها إسهامًا كبيرًا في تصاعد التوتر، خاصةً المعلومات المتصلة بمشكلة السيادة وبالرغبة الإسرائيلية في تعديل الوضع القائم عبر المشروع الخاص ببناء كنيسٍ في ساحة المساجد. وكانت الطبيعة الدينية للنزاع قد زادت حدّةً جرّاء المواجهة بين رؤية يهودية – مسيحية – ماسونية أيضًا فيما يُحتمل – ورؤية إسلامية للمكان(×). وبحكم ذلك، خامرَ الفلسطينيين الشعورُ بأن هناك جبهة إسرائيلية – أميركية مشتركة بشأن هذا الموضوع. والحال أن عدم وجود مسلمين في الأفرِقة [التفاوضية] الأميركية كان فادح الأثر في سوء الفهم المتبادل هذا.

وتتبع المجموعة الثانية من الأسباب من فشل محدِّدات أوسلو. فقد رأى واضعوها أن من شأن الاتفاقات أن تسمح بتحسين ملحوظ للأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة وبتوفير مناخٍ للثقة. والحال أن هذين الشرطين لم يجر الوفاء بهما. فلم يحدث ارتفاع مهم في المستوى المعيشي، ووجد الفضاء الفلسطيني نفسه أكثر تمزقًا وانحباسًا بكثير مما كانت عليه الحال قبل إيجاد المناطق الثلاث في الضفة الغربية وتكاثر الحواجز والإغلاقات. ومن رابين إلى باراك، أخذ الاستيطان وفرض الأمور الواقعة يتسارعان، مازاد كالعادة من صعوبة حال الفلسطينيين. ثم إن التأخيرات المتعاقبة وعدم احترام الاستحقاقات والتعهدات المتَّخَذَة قد قوضت أي مناخ للثقة.

وضعف السلطة الفلسطينية، في هذا السياق، يشكّل عنصرًا ثالثًا يجب مراعاته. فجرّاء انعدام القدرة على تحسين أحوال سكان الأراضي تحسينًا فعليًا، لم

(×) مكان الحرم/ الهيكل. – م.

تتمكن من توطيد أركانها إلاّ بخلق علاقة زبائنية وإعاشية مع جزء من السكان. وهكذا لا يبدو أنها قدمت تحسينات مادية إلاّ لطبقة صغيرة من المستفيدين من التعايش مع الإسرائيليين، أي للأشخاص البارزين «VIP»، وهم في جانب لا بأس به منهم يتألفون من «فلسطينيِّ الخارج». وحيال المنافسة من جانب الجذريين الإسلاميين، يتعين على السلطة الفلسطينية بالأخص تفادي الظهور بوصفها جهاز تعاون متواطئ مع الإسرائيليين. وتضاف إلى ذلك عواقبُ تعددية مراكز عرفات، الذي تتوزع سلطته بين أجهزة الشرطة من جهة وأجهزة فتح من الجهة الأخرى، خاصةً التنظيم. واعتبارًا من ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يبدو أن عرفات يُصدر لهذه ولتلك تعليمات متناقضة، أو على الأقل، غير منسجمة فيما بينها.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يبدو أنهم يتصورون أن عرفات كليُّ القدرة، إذ يعتبرونه قادرًا على وقف العنف بمجرد تعليمات. والحال أن دينامية الاحتجاج الشعبي إنما تتغذى بالدرجة الأولى على قسوة القمع الإسرائيلي وعدد الضحايا. وقد شعر جاك شيراك بذلك جيدًا حين قال: «إن المرء لا يكافح عاطفة شعب بالمدرعات». ومن المستحيل أن يُصدر عرفاتُ الأمر بإطلاق النار على شعبه، ناهيك عن أن هذا يتطلب أن يكون عنده من هم على استعداد لأن يفعلوا ذلك. وما يلزمه هو الحصول على شيء حتى يتمكن من تهدئة الموقف. والشيء المؤكد هو أنه كالعادة لا يثق بإدارة كلينتون، التي تبدو له منحازة إلى باراك بشكل ثابت. وهذا هو ما يعاينه أيضًا في باريس، حيث تجري ممارسة الضغوط على الفلسطينيين، وليس على الإسرائيليين. كما أنه يعرف أنه لن يحصل على شيء من دون الدعم الأميركي وذلك بسبب انعدام التوازن الساحق في علاقة القوى والذي لا يسير في صالحه. وهو يراهن على بداية الانتفاضة كي يثبت أنه لن يكون بوسعه عقد اتفاق إلاّ على أساس خطوط ٤ يونيو/ حزيران، وإلاّ فإن الاتفاق سوف يرفضه المجتمعُ الفلسطيني. والخطرُ، الذي لا يريد الاعتراف به، هو ألاّ يتمكن بعدُ من الظهور كشريكٍ يُعتَمَدُ عليه في نظر الطرفين المشاركين الآخرَين.

وفي الوقت نفسه، لا تريد حكومة باراك أو لا تتمكن من أن تأخذ في حسبانها أنها عاجزة عن فرض إرادتها على جيشها هي، وأن شاؤول موفاز يمارس سياسةً بعيدة عن تعليمات ضبط النفس الصادرة إليه. فمنذ كامب ديڤيد II، يتهم باراك

منظمة التحرير الفلسطينية بأنها ليست شريكًا في العمل من أجل السلام وإن كان يسعى إلى التفاوض معها، ما لا يريح «معسكر السلام» في إسرائيل – لاسيما أن جانبًا لا بأس به من هذا الأخير ليس مستعدًا لقبول عودةٍ كاملةٍ إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران – ويُزيد من حدة المعارضة التي يبديها خصومُ عملية السلام.

وفي يوم الخميس ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، يَجتمع أولبرايت وعرفات في شرم الشيخ من دون باراك وفي حضور مبارك. ويشجب الرئيس المصري علنًا استخدام الإسرائيليين المفرط للقوة ولا يرى كيف يمكن لغياب باراك أن يسهم في عملية السلام. وهو، شأنه في ذلك شأن جميع القادة العرب، مضطر إلى مواجهة سخط الرأي العام المصري، والذي أججته طوفانات الصور التي تبثها الفضائيات. ومن باب الحيطة، قام الأميركيون من جهة أخرى بإغلاق سفاراتهم في الشرق الأدنى لعدة أيام. وفي شرم الشيخ، يناشدون عرفات احترام التعهدات، التي صارت «شفاهية»، والتي اتخذت في باريس. والحال أن الفلسطيني، وقد جرى حثه على الحفاظ على السكينة بعد صلاة الجمعة، إنما يعترف بأن الموقف مزعج، وكأنه لا يملك ما يمكنه عمله.

ويوجه باراك إليه شبه إنذار:

> سوف يتعين على عرفات والسلطة الفلسطينية أن يقررا ما إذا كانا سيعودان إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى سلام أم سيمضيان في طريق المواجهة والعنف. وسوف يتعين عليهما الاستعداد لتكبد عواقب اختيارهما.

وفي اليوم التالي، يعطيه مهلة ٤٨ ساعة لاستعادة الهدوء. وعبر الهاتف، يوصي كلينتون عرفات بفرض سلطته على التنظيم.

وحصيلة يوم الجمعة ٦ أكتوبر/ تشرين الأول، يوم الغضب، عشرة قتلى فلسطينيين، على الرغم من بضعة انسحابات رمزية من جانب الجيش الإسرائيلي. فيصل الآن إجمالي عدد القتلى إلى ٨٦ شخصًا (٧٣ فلسطينيًا و ١٠ عرب إسرائيليين و ٣ إسرائيليين). وفي القدس، على الرغم من عنف التظاهرة، تسمح إدارةٌ ذكيةٌ للشرطة بتفادي مصرع أي إنسان في الحرم ؛ على أن طفلاً في الثانية عشرة من العمر يلقى مصرعه بطلقة في المدينة العتيقة. ويبدأ الحديث عن «انتفاضة الأقصى».

وفي يوم السبت ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يؤدي هدم ضريح يوسف بعد رحيل الجيش الإسرائيلي عنه إلى إثارة ملحوظة لمشاعر الرأي العام الإسرائيلي. فيأمر عرفات بإعادة بنائه على الفور. وعلى الحدود اللبنانية، تستثيرُ تظاهرةٌ عنيفة من جانب الفلسطينيين إطلاق نيران من جانب الجيش الإسرائيلي. والحصيلة مصرع فلسطينيين اثنين وإصابة ١٧ آخرين. وفي تواز مع ذلك، يعلن حزب الله تضامنه بالقيام بعملية اختراق في قطاع مزارع شبعا وبخطف ثلاثة جنود إسرائيليين. وبحسب قيادته، تتجاوب هذه العملية مع «وعودنا بتحرير كل أسرانا [في إسرائيل] وكل شبر من أرضنا التي مازالت محتلة وبدعم الانتفاضة الفلسطينية»(×). وتجري تسميةُ وسطاء لبدء مفاوضات بشأن تبادلِ للأسرى.

وفي مجلس الأمن، لا تستخدم الولايات المتحدة حق الڤيتو الذي تتمتع به للاعتراض على القرار رقم ١٣٢٢، الذي:

١. يأسف للعمل الاستفزازي الذي ارتُكِبَ في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ في الحرم الشريف، في القدس، كما يأسف لأعمال العنف التي جرت هناك على الأثر، مثلما جرت في أماكن مقدسة أخرى، وفي قطاعات أخرى في مجمل الأراضي المحتلة من جانب إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والتي تسببت في مصرع أكثر من ٨٠ فلسطينيًا وسقوط ضحايا آخرين عديدين ؛

٢. يشجب أعمال العنف، خاصةً اللجوء المفرط إلى استخدام القوة ضد الفلسطينيين، والذي أدى إلى وقوع إصابات وتسبَّبَ في خسائر في الأرواح البشرية ؛

٣. يطلب من إسرائيل، الدولة المحتلة، الالتزام الصارم بما يمليه عليها القانونُ من واجبات وبالمسؤوليات التي تتحملها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب والمؤرَّخة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩ ؛

٤. يُطالِبُ بالوقف الفوري لأعمال العنف وباتخاذ كل التدابير الضرورية بما يؤدي إلى توقف أعمال العنف وعدم حدوث أي عمل استفزازي جديد، وإحداث عودة إلى الأحوال الطبيعية بشكلٍ يساعد على تحسين آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط ؛

٥. يشدِّد على أن من الأهمية بمكان إيجاد آلية للقيام بتقصٍّ عاجل وموضوعي للحقائق بشأن الأحداث المأساوية التي شهدتها الأيامُ الأخيرة، لأجل الحيلولة دون تكرار هذه الأحداث، ويَسعد لكل عمل يتم في هذا الاتجاه ؛

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

٦. يدعو إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط وعلى أساس العناصر المتفق عليها، وذلك لأجل التوصل من دون تأخير إلى تسوية نهائية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني(×).

وترى مادلين أولبرايت(٤٠) أن مشروع القرار هذا غير متوازن. ولا تأخذ في حسبانها أن قاذفي الحجارة الفلسطينيين يضعون إسرائيل في حالة حصار. والامتناع عن التصويت لا غنى عنه لحفاظ الولايات المتحدة على مركزها كوسيط.

ويشهد يوم الأحد ٨ أكتوبر/ تشرين الأول انخفاضًا واضحًا لأعمال العنف، إلاّ أنه يصبح من الواضح أن عرفات لا يتمكن من السيطرة على قواته هو، خاصة تنظيم البرغوثي، الذي يدعو إلى مواصلة الانتفاضة وإلى الحرب الشعبية. ومن الصعب السيطرة على الموقف لاسيما أن المستوطنين في الضفة الغربية يكثرون من الأعمال الانتقامية ضد السكان العرب. وقد وقعت أعمال مماثلة في الجليل الإسرائيلي، خاصة بين الناصرة اليهودية والناصرة العربية.

وتنشطُ الدبلوماسيةُ الدولية لإنقاذ عملية السلام، حيث يتلاحق بشكلٍ تناوبي وسطاءُ روس وأوروبيون ووسطاء من منظمة الأمم المتحدة. ويمدّد باراك إنذاره من يومين إلى ثلاثة أيام. ويخشى المحيطون به من أن تؤدي العودة إلى استخدام القوة إلى القضاء على عملية السلام، ولا يُستبعَدُ عقدُ قمة جديدة في الولايات المتحدة.

ونحو ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يبدو أننا نتجه إلى نزاع ذي كثافة منخفضة. ومن المؤكد أن عرفات يصدر أوامر بالاقتصار على التظاهرات السلمية، لكن الموقف في الساحة مشوَّشٌ لاسيما أن الأحداث تروج عنها رواياتٌ متناقضة. ويتحدث الجيش الإسرائيلي عن هجمات على رجاله يجري التحضير لها، لكن شهادات عديدة تتحدث عن هجمات من جانب مستوطنين مسلّحين على السكان العرب. والآن، فإن فتح هي التي تحتل الساحة، لكننا بين السكان الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة، وحيال عدم التناسب في عدد القتلى، تبدأ دعوةُ حماس إلى ممارسة أعمال انتقامية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

وفي هذا السياق تحديدًا تدور دراما ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول. فالحال أن جنديين إسرائيليين، سائقين، يدخلان بطريق الخطأ إلى منطقة رام الله الفلسطينية. فيتم اقتيادهم إلى قسم شرطة. وتروج شائعة مفادها أنه جرى توقيف فردين من القوات الخاصة مكلَّفين بالتسلل إلى القطاعات الفلسطينية للقيام بتوقيفات أو اغتيالات استهدافية. فيقتحم الجمهورُ الغاضب قسم الشرطة ويعدم الجنديين من دون محاكمة قانونية. ويشارك رجال شرطة فلسطينيون في الافتراس. وتُصوِّرُ المشهد قناةٌ تليفزيونية إيطالية خاصة وتَبُثُّ الصور تليفزيونات أجنبية رئيسية، بينها فرانس ٢.

ويستثير عُنفُ الصور شعورًا بالفزع في إسرائيل. ونحن الآن في قلب حرب إعلامية سافرة، حيث يعرض كل طرف جثامين ضحاياه المدماة ويتهم الطرف الآخر بالنازية. وهذه هي متلازمة «تنافس الضحايا» المعاصرة الشهيرة للأسف.

وعلى الرغم من قيام السلطة الفلسطينية بإدانة الفعل الذي حدث والتأكيدات التي تُقدِّمُها بأنه سوف يجري تفادي وقوع مواجهات جديدة، فإن باراك يأمر بقصف أهداف تتبع السلطة الفلسطينية. ويجري الحرص على إبلاغ المعنيين أولاً حتى يتم إخلاء الأهداف، لكن هذا يُنجز تفكيك الشرطة الفلسطينية، وإن كانت الاتصالات الأمنية تتواصلُ. ففي الضفة الغربية، يظل جبريل الرجوب على اتصال يومي بالإسرائيليين.

وتتمثل نتيجة غير متوقَّعة للتهديدات الإسرائيلية في فتح بعض السجون الفلسطينية خوفًا من تعرضها للقصف. وهكذا يتم إخلاء سبيل مائة محتجز منتمين لحماس. فتطالب إسرائيل بإعادتهم فورًا إلى زنازينهم، ما يبدو صعبًا في سياق الانتفاضة الجديدة (كان قد أُخلي سبيل بضعة محتجزين في السابق، ولكن على أثر قرارٍ قضائي).

وبالنسبة للجيش الإسرائيلي، يتعلق الأمر بإرسال «رسالة» قوية، لكن الفلسطينيين يعتبرونها بمثابة إعلان «حرب شاملة» عليهم، ومن هنا طلبهم الخاص بتدخل دولي. وهنا قلبُ المشكلة. فحتى لو كان بوسع أكثر أعضاء التنظيم جذريةً تصور «انتفاضة استقلالٍ» وفق نموذج حزب الله في الجنوب اللبناني، فإنهم لا يحوزون لا نوعيات تنظيم حزب الله ولا ملاذاته، التي لا تصل إليها يد الإسرائيليين. وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، علاوة على ضرورة التوصل

إلى السيطرة على حركة تستهدفها بشكل غير مباشر، فإن المكسب الحقيقي قد يتمثل في الحصول على وجود دولي في الساحة، وهو ما تطالب به منذ سنوات. أمّا الرهان الذي تمثله اللجنة الدولية لتقصي الحقائق فهو مزدوج: فمن جهة، عليها أن تعمل على إثبات المروية الفلسطينية عن الأحداث – والتي تتحدث عن عمل استفزازي أعقَبَهُ استخدامٌ مفرط للقوة، لا عن خطة حاكها عرفات منذ وقت طويل ؛ ومن الجهة الأخرى لا بُدَّ من أن يؤدي تشكيلها إلى إطلاق تدويلٍ للأزمة. والرفض الإسرائيلي قوي لاسيما أن حكومة باراك في مركز ضعف فيما يتعلق بهاتين النقطتين.

والأراضي المحتلة تخضع الآن لحالة إغلاق كامل. والمدن الفلسطينية الرئيسية تخضع لحصار فعلي. والاستراتيجية السائدة الآن هي التهديد بضرب السلطة الفلسطينية حتى تتخلى عن العنف. كما يجري قصف الأكاديمية العسكرية في أريحا انتقامًا من هدم كنيسٍ عتيق في هذا الجيب الفلسطيني المحصور. وهكذا تُستعاد أُجروميةُ حرب الحدود في خمسينيات القرن العشرين والصراع ضد منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن وفي لبنان. وعيب استراتيجية من هذا النوع هو أنها تؤدي بسرعة إلى التصاعد إلى النهايات وأنها، كما تثبت ذلك الحالةُ اللبنانية، تُجازف بأن تجرَّ إلى انهيار سلطة الخصم، الذي لن يعود بإمكانه أن يكون ضامنًا لأمن إسرائيل.

والصور التي تبثها التليفزيونات العربية بثًّا مستديمًا تستثير هياجًا قويًّا لدى الرأي العام العربي. ففي كل مكان تقريبًا، تنتظم بشكل عفوي تظاهراتُ تضامن مع الفلسطينيين. ومن الواضح أن الشبيبة هي رأس حربة هذه الحركات، التي تتخذ بشكل متزايد باطراد ملمحًا معاديًا لأميركا. وفي هذا السياق، فإن الهجوم الذي جرى شنه في عدن في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ضد المدمرة الأميركية *USS Cole*، والذي يؤدي إلى مصرع ١٧ شخصًا وإصابة ٣٩ آخرين من المارينز، إنما يلقى صدىً قويًّا، على الرغم من أن العملية كان قد جرى التحضير لها منذ وقت طويل من جانب حركة الجهاد الدولي التي يقودها بن لادن. وتُكثر وزارة الخارجية الأميركية من التحذيرات لثني المواطنين الأميركيين عن الذهاب إلى الشرق الأوسط.

وتتزعج الأنظمة القائمة من هذا التصاعد للهياج الشعبي الذي لا تتمكن من السيطرة عليه. وبشكل استرجاعي، سوف يرى فيه المؤرخون العلامات الأولى المنبئة بـ«الربيعات العربية» التي ستحدث بعد عشرة أعوام من ذلك.

وتحاول إدارة كلينتون إنقاذ ما يمكن إنقاذه بتنظيم قمة جديدة في مصر. والحال أن عرفات، مخلصًا في ذلك لنهجه، إنما يشرط مشاركته بإعادة فتح الأراضي المحتلة أمام الاتصالات والمواصلات الدولية، وبانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى المواقع التي كان فيها قبل الانتفاضة، وبتعهُّدٍ بتأييد تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق. وتحشد واشنطون كل وساطاتها القائمة لإفهام الزعيم الفلسطيني أن من غير الممكن طرح شروط وأن هذه الأمور سوف تكون موضوع القمة ذاته. أمَّا باراك، فهو يُطالِبُ بأن يسبق هذه القمة وقفٌ لإطلاق النار لمدة تتراوح بين ٤٨ و ٧٢ ساعة. فيحصل على الردّ نفسه. ومن تصاريف القَدَر الجديدة بالنسبة له أن حزب الله يعلن عن خطف كولونيل بالجيش الإسرائيلي خارج إسرائيل. وسوف يتكشف أن الرجل ضابطُ احتياطٍ أُغري بالذهاب إلى دبي في إطار تجارة مخدرات(٤١).

والحاصل أن قمة شرم الشيخ، في يومي ١٦ و ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول، إنما تأخذ بُعدًا دوليًا أكثر، حيث يرأسها كلينتون ومبارك بشكل مشترك. ويشارك فيها الملك عبد الله الثاني وكوفي عنان وخابيير سولانا، ممثل الاتحاد الأوروبي. وبالمقابل، لم تُدع روسيا إلى القمة. وتجري على المستوى الوزاري مناقشة كتابة بيان مشترك ولا ينجح المجتمعون في الاتفاق على مسألة تحديد المسؤوليات عن الأحداث. وفي توازٍ مع ذلك، يعمل چورچ تينيت وعمر سليمان، مدير المخابرات المصرية، مع المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على بلورة خطة أمنية. وبمجرد الحصول على الوثيقة، تجري ممارسة أقوى الضغوط على عرفات كي يوافق عليها.

وبعد ساعات من المناقشات المتوترة، يتم التوصل إلى اتفاق، يلخصه كلينتون علنًا، مجنبًا بذلك الطرفين وجوب التوقيع عليه: يتعهد الطرفان بالدعوة إلى إنهاء أعمال العنف وباستعادة الوضع القائم قبل وقوع المواجهات، ما يشمل العودة إلى المواقع العسكرية السابقة واستعادة الاتصالات والمواصلات الدولية.

ويتم العثور على حلٍ وسط بشأن لجنة تقصي الحقائق. فهي سوف تكون أميركية وستشمل إسرائيليين وفلسطينيين وستعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة. وسوف يجري تسليم تقريرها قبل نشره إلى رئيس الولايات المتحدة والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والطرفين. على أن يقوم رئيس الولايات المتحدة بنشر التقرير النهائي(٤٢).

وسوف يجري استئناف مفاوضات السلام في غضون أسبوعين تحت إشراف أميركي. ويبقى أن الإسرائيليين يشرطون إعادة نشر قواتهم بفترة هدوء لا تقل عن يومين وأن السكان الفلسطينيين يستاءون بالغ الاستياء من البيان.

ولا يتمكن البيان من إنهاء دورة العنف، الذي يتغذى على القمع الإسرائيلي. كما أن الإغلاق شبه الكلّي للأراضي الفلسطينية ومنع الانتقال بين البلدات يشلان النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية. ولا يعود بوسع المشاريع والمدارس أن تعمل، ما يزيد من كتلة المتظاهرين الغاضبين. وفي مجال الصحة، يتباطئ عمل الخدمات العلاجية، حيث لا يتمكن المرضى والعاملون بالمستشفيات من الوصول إلى منشآت الرعاية الصحية.

وتمزُّق الأرض الفلسطينية يجعل من الصعب على السلطة الفلسطينية القيام بتحرك ملموس بصرف النظر عن رغبتها أو عدم رغبتها في المضي إلى ما هو أبعد من توجيه دعواتها إلى الهدوء. ويعلن التنظيم عزمه على مواصلة «التظاهرات السلمية» التي ينظِّمها ويعلن عدم ارتباطه بالبيان. وبالنسبة لمروان البرغوثي، فليس من الوارد العود إلى حالة ما قبل ٢٨ سبتمبر/ أيلول، لأن أوسلو لم تفعل سوى تأبيد الاحتلال بأسلوبٍ آخر. وكما أن أحدًا لم يكن بمقدوره إصدار الأمر بإطلاق انتفاضة، فليس بالإمكان وقفها بمجرد كلمة مرور. وبما أن نظام قيادة عرفات نظام تعمه الفوضى بشكل خاص، حيث توجدُ كثرةٌ من الجماعات والمؤسسات المتنافسة، فمن الصعب تحديد نوايا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية: إذ لا يبدو أنه أصدر تعليمات منحازة إلى مواصلة العنف، غير أنه يبدو موافقًا على هذه المواصلة بشكل ضمني.

وفيما بعد، على أثر استيلاء الإسرائيليين على وثائق فلسطينية واستجوابهم للعديد من السجناء، لن يكون بوسعهم العثور على أدلة دامغة على صدور تعليمات

من جانب عرفات، عدا صرف أموال لناشطين معروفين (ما قد يكون أيضًا وسيلة للسيطرة عليهم). وسوف تحدث تعارضات فيما بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت القيادة الفلسطينية قد شاعت قبل وقوع الأحداث إطلاق انتفاضة والتخلي عن عملية السلام. ومزاعمها يرافقها خواء وثائقي. والعنصر المؤكد الوحيد هو أنه لم يكن هناك من تنظيمٍ مسبق لانتفاضة مسلحة ؛ والإجابة عن السؤال الخاص بأصول الحركة لا توجد في البيروقراطية الفلسطينية، بل في السوسيولوجيا التي أنجبتها اتفاقات أوسلو. وكما يشرح الرجوب ذلك للإسرائيليين، فليس بالإمكان الحصول في آن واحد على تعايشٍ سلمي والإبقاء على الاحتلال.

وفي النصف الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، يصبح بوسع عرفات أن يشعر بأنه الرابح. فبينما كان، منذ كامب ديڤيد II، في حالة تهميشٍ وعرضةً لضغوط مكثفة، إذا به يرجع إلى صدارة المشهد وإذا بفتح تستعيد قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ إن حماس جد مهمَّشة في الانتفاضة الجارية. على أن اللعبة خطرة بالنظر إلى علاقات القوى. وعرفات يجازف بخسارة العلاقة مع الولايات المتحدة والتي سعى إلى بنائها منذ أوسلو I، ولا يمكنه في الوقت نفسه الانفصال عن الرأي العام الفلسطيني. وهكذا نفهم التباس مواقفه. على أنه ما لم يُفضِ ذلك بسرعة إلى حل سياسي، فهناك خطر دخولٍ في تصعيد متواصل للعنف.

وأوضاع الجيرة حرجة بشكل خاص. وهكذا نجد أن حي – مستوطنة چيلو اليهودي، في القدس الشرقية، يتعرض لإطلاق نيران صادرٍ من القرى العربية المجاورة. فيجري على عجل بناء أسوار لحماية المساكن، ثم يردُّ الجيش الإسرائيلي على قرية بيت جالا العربية، الموجودة في المنطقة أ بالضفة الغربية. وبالمقابل، على الجانب الفلسطيني، فإن عمليات القبض على أشخاص متهمين بأنهم شاركوا في إعدام الجنديين الإسرائيليين إنما يُنظر إليها بوصفها عمليات استفزازية بالمثل. كما يتم الهجوم على التليفزيونات الأجنبية، التي سلّمت الإسرائيليين الصور غير المغبَّشة للحادث. فتحتمي هذه التليفزيونات بحرية الصحافة كي تبرر موقفها وترفضُ محاولات الطرفين الرامية إلى فرض الرقابة على الصور التي يجري بثها.

ومن جهة أخرى، يطلق المستوطنون المسلَّحون النار على الفلسطينيين متذرعين بحق الدفاع المشروع عن النفس. والحال أن سكان الخليل البالغ عددهم

٤٠٠٠٠ نسمة في الجزء الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية إنما يجري إخضاعهم لحظر التجول الدائم سعيًا إلى ضمان أمن ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي.

والمعركة الإعلامية مستعرة. فالجيش الإسرائيلي، وهو في مركز سيء، يحاول الدفاع عن نفسه بتقديم الصور التي التقطها هو إلى الصحافة الدولية كي يثبت أن الفلسطينيين هم الذين يطلقون النار على الجنود الإسرائيليين. فيجري الردُّ عليه بالاستشهاد بعدد الضحايا الفلسطينيين، الذين قُتل أطفال عديدون ضمنهم بإطلاق الرصاص على رؤوسهم. وعندئذ يتهمُ الجيشُ الفلسطينيين بتعريض الأطفال عن سوء نية لخطر قتلهم. لكن التصريحات الرسمية مضطربة: ليست هناك أوامر بإطلاق الرصاص على الرأس ؛ وإذا كان لا مفرَّ من إطلاق الرصاص، فليكن تحت الحزام. ويبقى مع ذلك أن الضحايا قد أصيبوا في رؤوسهم بالفعل. وهناك شعور بعدم الاستيعاب لدى العسكريين الإسرائيليين. فبحيازتهم هذه القوة النارية، فلربما سقط ضحايا أكثر بكثير ؛ وإذا لم تكن تلك هي الحال، فهذا معناه أنهم يلتزمون ضبط النفس في تصرفاتهم. ولتفسير عدد القتلى الفلسطينيين، يتذرع المسؤولون العسكريون الإسرائيليون بوجود ندرة في الأسلحة «غير القاتلة»، ما يكذبه تأكيدهم الذي ذهب إلى أنهم مستعدون لمواجهة انتفاضة فلسطينية.

ومن الواضح أن الإسرائيليين لا يستطيعون السيطرة على التليفيزيونات العربية. وشواغلهم الرئيسية تتعلق بوسائل الإعلام الأنجلو – ساكسونية. وهم يمارسون ضغوطًا قوية على شبكتي الـ CNN والـ BBC، المتَّهمتين بالتحيز للفلسطينيين وبمعاداة السامية. وإذا كان بالإمكان الضغط على وسائل الإعلام المؤسساتية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للإنترنت، التي تجمع آلاف المبادرات الفردية. كما أن للنزاع أصداء على الطوائف اليهودية والإسلامية الأوروبية، حيث تقع حوادث عديدة ترتبط بشعور قوي بالتماهي مع أطراف النزاع. وتضطر السلطات إلى الإكثار من التدابير الشُرطية ومن النداءات الداعية إلى التزام السكينة.

وباراك وفريقه يُتَّهمان في آن واحد بالرخاوة والقسوة. وقد فشلت محاولة إقامة حكومة وحدة وطنية بالاشتراك مع الليكود. فما من سبب هناك يدفعُ حزب

المعارضة الرئيسي إلى إغاثة حكومة في طريقها إلى الانهيار. وباراك بحاجة إلى إيجاد أفق سياسي، ويدرس إمكانية فصل [بين الفلسطينيين والإسرائيليين] من جانب واحد وتدريجي. وهكذا يُفترَضُ القيام تدريجيًّا ببناء الكتل الكبرى للاستيطان وللسيطرة على وادي نهر الأردن والعمل خطوةً خطوةً على الفصل بين البنى التحتية والشبكات. وعلى الورق، قد يكون بالإمكان التوصل إلى ذلك، إلاَّ أنه لا يمكن معرفة السبيل إلى تمكن كيان فلسطيني محصور وممزق من العمل. ويرصد معسكر السلام بالفعل أن مشروعًا كهذا إنما يتطلب إبقاء آلاف من الجنود في الساحة لضمان أمن المستوطنات، في حين أن المستوطنين يعترضون على ذلك، لأن أفقًا كهذا من شأنه أن يعني إزالة المستوطنات المنعزلة والحدَّ من حرية الإقامة.

وفي ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول، نجد أن نزهة لمستوطنين إسرائيليين، صرَّح بها الجيش على هضبة قرب نابلس، تتعرض لنيران سكان مخيم لاجئين فلسطينيين قريب من المكان. فيتهم كل طرفٍ الطرف الآخر بأنه هو الذي بدأ إطلاق النار (بين المجموعة أطفال، لكن عدة متنزهين يحملون السلاح). وسوف يحتاج الجيش الإسرائيلي إلى عدة ساعات، في ظروف صعبة، حتى يتمكن من إخراج المتنزهين. ويلقى حاخام مصرعه ويصاب أربعة متنزّهين. وعلى الجانب الفلسطيني، يسقط قتيل واحد ويصاب ١١ شخصًا. ويرى باراك في ذلك انتهاكًا صارخًا لوقف إطلاق النار ويتهم الفلسطينيين بإطلاق النار على مروحية قتالية كانت تسعى إلى استعادة المصابين (لكنها أطلقت النار هي أيضًا على العرب). ويؤكد سكان المخيم أنهم تصوروا أن المستوطنين بصدد هجوم انتقامي (وهو أمر معتادٌ بما يكفي) وأنهم كانوا يدافعون عن أنفسهم.

وحصيلة يومي اختزال العنف المتفق عليهما في شرم الشيخ ثمانية قتلى فلسطينيين في الضفة الغربية، قُتل أغلبهم بإطلاق الرصاص على رؤوسهم.

وفي ٢١ و ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، تنعقد في القاهرة قمة عربية طارئة. فيتخذ فيها خطابُ عرفات نبرةً جذرية، إذ يعد بأن شعبه سوف يواصل النضال حتى النصر ويتهم إسرائيل بالاتجاه إلى ارتكاب «مذبحة جماعية»(×). فتتحدث الحكومة الإسرائيلية عن «استفزازات لا أساس لها». وإذا كانت النبرة متشدّدة،

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

حيث تجري دعوة البلدان الأعضاء إلى خفض علاقاتها مع الدولة العبرية إلى أدنى حد، فإن كل بلد إنما يحتفظ بحرية تحديد التدابير التي سيتخذها. وتعد العربية السعودية بمساعدة مالية للفلسطينيين. وتغلق تونس مكتب اتصالها في تل أبيب، وسرعان ما يحذو المغرب حذوها. ويقرر باراك «مهلة»، غير محدَّدة الأجل، في عملية السلام. والآن يصل عدد القتلى إلى ١٢٩ منذ بداية الاضطرابات: ١٠٩ فلسطينيين، ١٢ عربيًا إسرائيليًا، ٧ إسرائيليين يهود وجندي درزي.

ويتّهم الإسرائيليون الفلسطينيين بتعريض أطفالهم عن عمد للعنف، وباستخدامهم كـ«دروع بشرية»، بل بالتضحية بهم لجرّ العار على الجيش الإسرائيلي. فيُرَدُّ عليهم بأن أي حجر لا يمكنه أن يطال الجنود على بُعد ٢٠٠ متر، وبأن الهدف من إطلاق النار هو بالفعل قتل المتظاهرين أو إصابتهم بإعاقات. ويتمثل عنصر آخر من عناصر الجدل في «النيران المرتدَّة» الإسرائيلية، أي الموجَّهة إلى الأماكن التي يُفترَضُ أن النيران المعادية للإسرائيليين جاءت منها. فيتحدث الفلسطينيون عن إطلاقات نار عشوائية تسببت في سقوط ضحايا مدنيين عديدين. ونحن لسنا بإزاء خسائر جانبية عرضية غير مقصودة، بل بإزاء رغبة في ضرب السكان المدنيين والمساكن لدفع الناس إلى معارضة الانتفاضة.

وفي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول، لا يؤدي هجومٌ انتحاريٌّ بدرّاجة إلاّ إلى إصابة فرد واحد في صفوف الجيش الإسرائيلي في غزة. وهذا العمل، والذي تبنته حركة الجهاد الإسلامي، هو الأول من هذا النوع. إلاّ أنه، خلال الفترة نفسها، يبدأ استخدام القنابل البدائية في الانتشار على طرق الضفة الغربية. واستعارة أساليب حزب الله في الجنوب اللبناني ذائعة. وفي يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وهو يوم جديد للغضب، يلقى خمسةُ فلسطينيين مصرعهم.

وبعد مصرع مدنيين إسرائيليين اثنين في القدس، يستخدم الجيش الإسرائيلي المروحيات للهجوم على منشآت فتح. وهذه «تحذيرات»، بحسب داني ياتوم، مستشار باراك:

> لم تشكّل هذه الهجمات عقابًا، لكنها شكل من أشكال الردع لإفهامهم أن الجيش الإسرائيلي يملك الإمكانات والقدرة اللازمة لإنزال ضربات أقسى بكثير بمؤسسات ومصالح السلطة الفلسطينية.

فتتحدث السلطة الفلسطينية عن تصعيد في العنف من جانب الجيش الإسرائيلي.

وفي إسرائيل، يحاول باراك كالعادة تجريب حلٍّ وزارة وحدة وطنية بالاشتراك مع الليكود، لكن هذا الأخير يريد أن تكون له كلمته بشأن عملية السلام. وعند عودة البرلمان إلى الانعقاد، في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، يعطي حزب شاس مهلة شهر واحد لحكومة الأقلية. ولتلبية طلب أرملة رابين، يوافق باراك على إرسال بيريز للقاء عرفات في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني. والاستقبال وديّ، إلاّ أنه يجري الانتقال بسرعة إلى تبادل الاتهامات، بينما تصل حصيلة اليوم إلى خمسة قتلى فلسطينيين وثلاثة قتلى من الجنود الإسرائيليين.

على أنه يتم التوصل إلى اتفاقٍ على دعوة إلى وقف إطلاق النار تصدر من جانب الطرفين بلغة متطابقة. وقد صدرت الدعوة في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني في مستهل ما بعد الظهيرة، إلاّ أنه، بعد ساعة من ذلك، تنفجر سيارة مفخخة في القدس الغربية، ما يؤدي إلى مصرع شخصين وإصابة عشرة آخرين. فيتهم باراكُ عرفات في التوّ والحال بالتساهل، بينما تبرّر حماس العمل بوصفه عملاً انتقاميًّا، وإن كانت لا تتبناه (سوف يُعزى فيما بعد إلى حركة الجهاد الإسلامي). ويلقى ثلاثة فلسطينيين مصرعهم في اليوم نفسه، إلاّ أنه يُلاحَظُ مع ذلك حدوثُ انخفاض في عدد الحوادث العنيفة، كما يُلاحَظُ قيامُ قوات الأمن الفلسطينية ببذل جهود لاستعادة قدر من الهدوء.

وهذه المحاولة جد النسبية للتهدئة تتأكد في الأيام التالية، على الرغم من أن تعليمات عرفات تصطدم بمشاعر قاعدة فتح، التي تريد مواصلة النضال حتى الفوز باستقلال فلسطين. وبالمثل، على الجانب الإسرائيلي، يشتبهون بأن الفلسطينيين يريدون جرّ الإسرائيليين إلى عمل استفزازي يفضي إلى «فضيحة» إنسانية جسيمة من شأنها أن تقود لا محالة إلى تدخل دولي. وقد صدرت أوامر صارمة بتجنب التورط في موقف كهذا. وتتمثل أهداف حكومة باراك الآن في الحيلولة دون تدويلٍ للأزمة، مع تفادي حدوث تدهور في الوضع الإقليمي ومع الإبقاء على الحوار السياسي. وهناك ترقب لقيام كلينتون، بمجرد انتهاء الانتخابات الأميركية في ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني، باستدعاء الإسرائيليين والفلسطينيين إلى واشنطون لإجراء مفاوضات جديدة.

والحال أن شاؤول موفاز، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، إنما يعارض على المكشوف مواصلة المفاوضات: إذ لا يمكن إطلاق النار وتبادل الكلام في آن واحد. ويظل باراك غامضًا في مواقفه، فهو يناوب بين الحديث عن مقترحات للنقاش ودعوات إلى الحزم وإلى استعادة قوة الردع الإسرائيلية أولاً. وعلى الرغم من تنظيراته اللاحقة (يُفترض أنه كان يسعى إلى إثبات أن عرفات لم يكن يريد الحل السياسي في حقيقة الأمر)، فليس من المؤكد أنه كان يعرف هو نفسه إلى أين يريد أن يصل. وهو بالأحرى بسبيله إلى التصرف بحسب اللحظة، من دون نهج مُوَجِّه، كما أنه عرضة لضغوط متناقضة جرّاء ضعفه السياسي الداخلي وتطور الموقف في الساحة ومطالب المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة. وهو موزَّعٌ بين الصورتين اللتين تمنى إبرازهما، المقاتل الأوفر حصولاً على الأوسمة في الجيش الإسرائيلي وبطل السلام، وهو يحاول ضمان بقائه السياسي.

ويستمر العنف بكثافة منخفضة نسبيًا – مصرع فلسطيني أو اثنين في اليوم الواحد. ويرى المسؤولون الإسرائيليون في ذلك دليلاً على أن عرفات قادرٌ بالفعل على السيطرة على الموقف في الساحة، لكنهم لا يأخذون في حسبانهم ضبط النفس في استخدامهم لقواهم هم. واعتبارًا من ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، يتصاعد مستوى العنف من جديد. وفي يوم ٩، يتجه الجيش الإسرائيلي إلى أول اغتيال استهدافي من جانبه لكادر من كوادر التنظيم بإطلاق النار من مروحية على سيارته، ما يؤدي إلى سقوط ضحيتين جانبيتين غير مقصودتين (سيدتين). ويبرِّر المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي العملية على النحو التالي: «سنضرب كلَّ من يعرِّض حياة المواطنين الإسرائيليين للخطر». أمَّا فيما يتعلق بالضحيتين المدنيتين «فلم يكن هناك مفر» من سقوطهما. وبعيدًا عن أن تترتب على هذا الاغتيال زيادة قوة الردع الإسرائيلي، تترتب عليه، أثناء تشييع الجثمان، تظاهرةٌ لعدة آلاف من الأشخاص الداعين إلى الثأر وإلى أعمال انتقامية.

وفي اللحظة المباشرة، يبذل الإسرائيليون كل الجهود لثني الأميركيين عن اقتراح إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي بحسب الأساليب نفسها التي جرت في الخليل، وذلك على الرغم من أن واشنطون لا تعتبر ذلك غير لفتة لصالح الفلسطينيين لا تترتب عليها أي نتيجة عملية ذات شأن. لكن المهم هو مبدأ إرسال مثل هؤلاء المراقبين. وبالمقابل، نجد أن القرار الخاص بتسمية السناتور السابق

جورج ميتشل، الذي كان وسيطًا في تسوية مسألة أيرلنده الشمالية، رئيسًا للجنة تقصي الحقائق بشأن منشأ الاضطرابات، إنما يُقَابَلُ باستحسان. وأعضاء اللجنة الآخرون هم الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل، وخابيير سولانا، مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والسناتور الأميركي السابق وارن رادمان والوزير النرويجي ثوربيورن ياجلاند.

وترقبًا للمقترحات الأميركية، يحدّد باراك، في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، موقفًا إسرائيليًا جديدًا يعترف اعترافًا صريحًا بإقامة دولة فلسطينية:

> نحن في مفترق طرق، إزاء معضلة: إمّا أن نستأنف المفاوضات التي من شأنها أن تقود، على أساس الأفكار التي طُرحت في كامب ديڤيد، إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، أو أن نترك أنفسنا للانجرار إلى طريق العنف، هو طريق مبادرة فلسطينية من جانب واحد من شأنها تغذية انعدام مزمنٍ للاستقرار في المنطقة، وتعريض البلدان المعتدلة المجاورة لتهديد فادح وتعريض الاستقرار الإقليمي ومصالح العالم للخطر.

وقد أعدّ روس لكلينتون مجموعة بأكملها من المقترحات التي يجري البدء بتعريفها على أنها المحدِّدات: فعلى الفلسطينيين التوافق مع حل يعطيهم «نحو ٩٠%» من الأراضي التي من شأنها أن تكون منزوعة السلاح وخاضعة لمتطلبات أمنية مختلفة. وبالنسبة للقدس، يجري المضي إلى ما هو أبعد ممّا في السابق: فما هو عربي سيكون فلسطينيًا وما هو يهودي سيكون إسرائيليًا. وبالنسبة للحرم، سيكون لكل طرفٍ السيطرة على ما هو مقدّس بالنسبة له. وفيما يخص اللاجئين، لا بُدَّ من المصارحة: لا يمكن أن يكون هناك من حق في العودة إلى إسرائيل، إلاّ أنه سيكون بالإمكان إنشاء صندوق دولي ضخم للتعويضات. وسوف يتوجب أن يعرف كلينتون ما إذا كان عرفات يرى أن هذا يقع في حقل (*in the ballpark*) ما يمكنه الموافقة عليه. وفي هذه الحالة، سوف يعمل الرئيسُ الأميركي على التوصل إلى اتفاق ؛ وإلاّ فلن يكون بوسعه بعدُ عمل أي شيء.

ويلتقي كلينتون بعرفات في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني. فيضطر في البداية إلى أن يشرح له تعقيدات الحياة السياسية الأميركية، مع إعادة عدّ الأصوات في فلوريدا للتمكن من الحسم بين چورج دبليو بوش وآل جور. وهو يذكّره بأنه، على أي حال، لن يعود رئيسًا بعد ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١. ثم يستعيد الخطوط التي

رسمها روس وإن كان يبدو أقل وضوحًا فيما يتعلق بملف اللاجئين، لكنه يشدّد على أن أي رئيس وزراء إسرائيلي لن يكون بوسعه أن يقبل، علاوة على تنازلات أخرى، قنبلة زمنية ديموغرافية من شأنها أن تهدد الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل. لكن عرفات، معتمدًا على مقال في صحيفة هاآرتس، يحاول طرح الحجة التي تذهب إلى أن إسرائيل تقبل بالفعل «روسًا»، ليسوا يهودًا حقًا.

ويدعوه الرئيس الأميركي إلى قبول المحدّدات. فيردُّ عرفات بأنه يريد أولاً أن يعرف جيدًا ما الذي تعنيه. ففي ذهنه ما جرى مع المبادئ العامة لاتفاقات أوسلو، إلاَّ أنه لا يمكن الدخول في التفاصيل، إذ لا وجود هناك لتفاصيل. وينتهي عرفات إلى الاعتراف بأن هذه المبادئ «يمكن قبولها». وتلك على أي حال هي الرواية التي يقدّمها روس. وضمن ما يقوم الأميركيون بإبلاغه للإسرائيليين، فإن موقف عرفات النهائي يشتمل على ٩٨% من الضفة الغربية، لكن كلينتون يرى أنه سوف يكون بإمكانه أن يرضى بنسبة ٩٥% إذا ما جرى ضمان التواصل الترابي إلى جانب ممر آمن للوصول إلى قطاع غزة. وفيما يتعلق بالقدس، يريد عرفات كلَّ الأحياء العربية على أن تكون تحت السيادة الفلسطينية، كما يريد وضعيةً خاصةً للمدينة العتيقة والحرم تحت السيادة الفلسطينية[٤٣].

ثم يذهب الزعيم الفلسطيني إلى نيويورك، حيث يستقبله سفراء الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن. فيطلبُ إنشاء قوة أمنية دولية. فيطرحُ الأميركيون كشرطٍ مسبقٍ لذلك موافقةَ الدولة العبرية. وتقترح فرنسا وبريطانيا العظمى من جانبهما إرسال عدة مئات من المراقبين. وحصيلة ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ثمانية قتلى فلسطينيين وقتيل واحد من الجنود الإسرائيليين.

والحال أن اللقاء بين باراك وكلينتون، والذي أخرته الأحداث، قد تم في ليلة ١٢ - ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني. فيعرض الأميركيون على رئيس الوزراء الإسرائيلي مضمون المحادثات التي جرت مع عرفات، لكن باراك يمتنع عن اتخاذ موقف من المحدّدات الأميركية. وهو يقتصر على رفض التفاوض في سياق عنف ويوضح أن السلام قد لا يكون واردًا الآن. وهو يبني الخطاب الذي يذهب إلى أن المقترحات الفلسطينية من شأنها أن تكون معادلاً لانتحارٍ من جانب إسرائيل:

من الواضح أننا سوف نتوصل في نهاية المطاف إلى السلام مع الفلسطينيين، إلاّ أن من المحتمل ألاّ يتحقق ذلك في ظل قيادتهم الفاسدة الحالية. لقد عملنا معهم خلال العقد الأخير

على أساس أنهم سوف يكونون جادين بما يكفي للوصول إلى إنهاءٍ للنزاع. لكنهم رفضوا كل ما قمنا به وقمتم به من تقدمٍ صوب حلٍ عادلٍ قائمٍ على حلول وسطٍ متبادلة. إننا لا ننوي الانتحار[٤٤].

والواقع أن طبيعة الانتفاضة بسبيلها إلى أن تتغير. ففي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، يلقى أربعةٌ من الإسرائيليين مصرعهم في ثلاثة كمائن في الأراضي (يموت في اليوم نفسه ثلاثة من الصبيان الفلسطينيين). وفي اليوم التالي، تتبنى هذه العمليات «كتيبة شهداء الأقصى». ويبدو أننا بإزاء مجمل جماعات جذرية متنافسة في داخل تيار فتح. ويكفل لها البرغوثي مساعدة مالية زهيدة بما يكفي من صناديق عرفات. ولا يبدو أن أيًا من المسؤولين الفلسطينيين الاثنين قد أصدر تعليمات مباشرة لعمليات هذه الجماعات، لكنهما تركا لها مجالاً واسعًا للتصرف. كما أن تمويلها يساعد على إبقائها تحت السيطرة إلى حدٍّ ما، لكن الميليشيات الآخذة بالتشكل تقوم بجباية «ضرائبـ»ـها الخاصة في مدن كنابلس. وتضم هذه الميليشيات فريقًا كبيرًا من الجانحين السابقين الذين ظهروا خلال الانتفاضة الأولى مَع الانخلاع الاجتماعي للشبيبة الذي استتبعته. وفي قطاع غزة، يسمح وجود هذه الميليشيات أيضًا بالتأكد من أن حماس لا تحتكر الكفاح المسلَّح، وإلاَّ فإن فتح إنما تجازف بالاختفاء أمام غضب السكان. ويمكننا أن نرى هنا أيضًا الصورة الموجودة لدى الفلسطينيين عن تاريخ الحركة الصهيونية: فمن شأن السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية أن تكون معادلةً للوكالة اليهودية والهاجاناه، ومن شأن «الكتائب» أن تكون مثيلة الإرجون وجماعة شتيرن، يمكن التبرؤ منها بسهولة (لم يصدق العرب قط وجود فارق حقيقي بين هذه المنظمات المختلفة). كما يجري استخدام الحجة الملتوية التي تذهب إلى أن حركة فتح تُقاتِلُ وتتفاوضُ أفضل من حركة حماس التي من شأنها أن تقصر عملها على الكفاح المسلَّح.

وهذا الاختيار الفعلي لعسكرةٍ للانتفاضة لم يتعمده الفاعلون، الذين لم يفكروا في عواقبه في الأمدين المتوسط والطويل. وهو يبدو أكثر بمثابة نتاج لتباين عدد القتلى في الصفوف الإسرائيلية والفلسطينية والدعوات المنادية بالانتقام بعد الأعمال القمعية الإسرائيلية. والحال أن رئيسا الأجهزة الأمنية، دحلان والرجوب، إنما

يتمسكان بالابتعاد، من دون أن يتصديا لعمل الكتائب. وأبو مازن هو الوحيد، في داخل القيادة الفلسطينية، الذي يشجب بشكل سافر هذا الانزلاق إلى عسكرة الانتفاضة. والآن يصل عدد القتلى إلى ٢١٩ شخصًا منذ بداية الانتفاضة، بينهم ٢٤ إسرائيليًا يهوديًا (نصفهم من المدنيين) و ١٣ إسرائيليًا عربيًا.

ويجري فرض الحصار الإسرائيلي على مدن الحكم الذاتي الفلسطينية. ويتم تدمير مكاتب فتح بنيران المروحيات. ويمر يوم ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني من دون إعلان قيام الدولة الفلسطينية. ويجري الاكتفاء بإحياء ذكرى إعلان الجزائر العاصمة في عام ١٩٨٨. وعلى أثر مناشدات هاتفية من جانب كلينتون، يُطلق عرفات دعوة جديدة إلى وقف إطلاق النار لا تلقى أي نجاح. ويلقى ثمانية فلسطينيين مصرعهم في ذلك اليوم. ويقوم دينيس روس بمهمة قصيرة في الساحة (لا يأتي على مجرد ذكرها في مذكراته).

ونحو ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني، نشهد اختزالاً للعنف، فالتعليمات التي أصدرها عرفات تلقى احترامًا أفضل. وهذا يرتبط أيضًا بالانتقال بين حركة شعبية وعسكرة لا يوافق عليها الجميع. ويهنئ موفاز نفسه في التوّ والحال على نجاح سياسته القمعية، ما يُولِّدُ جدلاً مع دحلان، الذي يحذِّر من أنه، في حالة سقوط قتلى فلسطينيين جدد، سوف نشهد صعودًا معمَّمًا للعنف. وهكذا فإن الهجوم الذي وقع في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني – انفجار قنبلة على أحد طرق قطاع غزة عند مرور باصٍ مدرسيٍّ تابع للمستوطنين –، والذي يؤدي إلى سقوط ضحيتين من الإسرائيليين (هما مرافقان بالغان)، إنما يظهر بوصفه انتكاسة بالنسبة لباراك كما بالنسبة لعرفات. والحال أن غارات جوية انتقامية تُدمِّرُ مكاتب الأجهزة الأمنية في غزة، ما يؤدي إلى مصرع فلسطينيين اثنين. ولما فيه عظيم استغراب الحكومة الإسرائيلية، يؤدي ذلك إلى سحب سفير مصر لدى تل أبيب (لم يأت سفير الأردن لتولي مهام منصبه)، بينما يوجه الأميركيون تعازيهم إلى الإسرائيليين، وليس إلى الفلسطينيين. على أنهم يتحدثون عن استخدامٍ مفرطٍ للقوة من جانب الأولين.

وفي اليوم التالي، يلقى ثلاثةُ إسرائيليين مصرعهم في هجمات متفرقة، إذ يقع هجوم في قطاع غزة ويقع الهجومان الآخران في الأرض الإسرائيلية بمعناها المحدَّد. وفي توازٍ مع ذلك، يلقى أربعةُ فلسطينيين مصرعهم في قطاع غزة. وبعد

هجمات جديدة، يجري إغلاق مكاتب الاتصال بين الجيش الإسرائيلي والأجهزة الفلسطينية، ثم يُستعاد حدٌّ أدنى من التعاون. وبناءً على طلب من الأميركيين، يجري فتح قناة سرّية بين الإسرائيليين وعرفات. فيمضي هذا الأخير إلى حدّ اقتراح إرسال شرطته لمنع إطلاق النار على جيلو. وتتوقف الاتصالات جرّاء تصاعد العنف، ثم تُستأنَف.

ويعيد حزب الله إحياء التوتر بقتله جنديًا إسرائيليًا في قطاع مزارع شبعا في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني. فتردُّ إسرائيلُ بشنّ غارات جوية. وتنشطُ الدبلوماسيةُ الدولية للحيلولة دون حدوث تصعيد. وفي اليوم نفسه، يلقى خمسةُ فلسطينيين مصرعهم على أيدي الجيش الإسرائيلي، الذي يتذرع بحق الدفاع المشروع عن النفس، بينما يدور الحديث، على الجانب الآخر، عن مدنيين أبرياء.

وبينما نشهد من جديد اختزالاً لأعمال العنف، يتخلى باراك عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، كان من شأنها إعطاء اليمين الإسرائيلي حق فيتو لمنع استئناف المفاوضات. ويعلن رئيسُ الوزراء الإسرائيلي في ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني عن إجراء انتخابات مبكرة، بالنسبة لمنصب رئيس الوزراء كما بالنسبة للكنيست. وهو يعلن جاهزيته لكسبها على الرغم من الانحدار المثير لشعبيته. فعلى أي حال، يَظهرُ شارون، خصمه الرئيسي، بوصفه المسؤول عن الأزمة الراهنة وسوف يتعين عليه مواجهة منافسة نيتانياهو له. لكن الرهان يبدو محفوفًا بالمجازفات، لأن حزب العمل لا يمكنه الاعتماد بعدُ على أصوات الناخبين العرب. وبعد مساومات معقدة مع الأحزاب الأخرى، يفاجئ باراك الجميع من جديد بإعلانه، في ٩ ديسمبر/ كانون الأول، عن تنحيه عن منصب رئيس الوزراء، ما يترتب عليه قصر الانتخابات القادمة، ومهلةَ إجرائها ٦٠ يومًا، على هذا المنصب، ومن ثم تفادي إجراء انتخابات عامة. ثم إنه، للتمكن من الترشح لمنصب رئيس الوزراء، لا بُدَّ للمرشَّح أن يكون عضوًا بالبرلمان بالفعل، ما يحول دون ترشح نيتانياهو. فيحاول المعنيُّ حث أعضاء البرلمان على المسارعة إلى تغيير القانون الذي يجعله غير مؤهَّلٍ للترشح. لكن الإجراء البرلماني من شأنه أن يأخذ وقتًا طويلاً، ولا بُدَّ لليكود على أي حال أن يسمّي مرشحًا على الفور تقريبًا لتمكينه من القيام بالحملة الانتخابية. ومن شأن الحل الآخر أن يتمثل في قيام البرلمان بحل نفسه، ما من

شأنه التصريح لمن ليس نائبًا بالترشح في إطار انتخابات عامة، لكن أعضاء البرلمان قليلو الحماس لهذا الأفق. وتلك بشكل خاص حالة حزب شاس، المستعد للموافقة على «تعديل نيتانياهو»، ولكن ليس على حل البرلمان.

ثم إنه، للتمكن من الترشح، يجب الحصول على تأييد عشرة نواب على الأقل، ما يستبعد ترشحًا عربيًا بحكم انقسام العرب الإسرائيليين السياسي إلى قوميين يساريين وإسلاميين. وهكذا ينجح باراك في إزاحة منافسة الأخطر - أظهرت استطلاعاتُ الرأي غلبةً جد كبيرة لنيتانياهو -، وفي تحييد معارضيه في معسكره هو نفسه، بل ويمكنه الأمل في الحصول على شريحة من أصوات الناخبين العرب.

وتؤكد الأيام الأولى من شهر ديسمبر/ كانون الأول التراجع الواضح للحوادث العنيفة، بل ولعدد القتلى. ويوافق الإسرائيليون في نهاية المطاف على بدء أعمال لجنة ميتشل، والتي أرادوا أن تكون مشروطة بتوقف للعنف لمدة أسبوعين.

وتعرض مصر وساطتها، بقيادة عمر سليمان، مدير المخابرات. ويتعهد مبارك بأنه لن تحدث تغيرات رئيسية في علاقات بلده مع الدولة العبرية. ويلعب المصريون دور الوسطاء بين الطرفين، اللذين يجريان أيضًا اتصالات مباشرة فيما بينهما. وفي القناتين، يجري الاصطدام كالعادة بمسألة السيادة على ساحة المساجد: فالاعتراف بأنها مكان مقدّس بالنسبة للديانة الأخرى لا يعني بالضرورة الموافقة على مطالبة المنتمين إليها بالسيادة عليه.

ويشهد يومُ ٨ ديسمبر/ كانون الأول، يومُ الغضب وذكرى الانتفاضة الأولى، تصاعدًا للعنف، حيث يلقى سبعة فلسطينيين وثلاثة إسرائيليين (من المستوطنين) مصرعهم. وفي الأيام التالية، يظل مستوى العنف مرتفعًا. فعلاوة على القتلى في الهياجات المعتادة، من الواضح أن هناك عدة اغتيالات استهدافية طالت ناشطين فلسطينيين. ويبدو أن هذه الأعمال قد ارتكبها الجيش الإسرائيلي من دون الرجوع مسبقًا إلى الحكومة.

وتصل لجنة ميتشل إلى بلدِ استقال رئيسُ وزرائه. ثم إن الإسرائيليين والفلسطينيين مختلفون فيما يتعلق باختصاصاتها. ويحاول الأولون إثبات أن اللجوء إلى العنف كان متعمّدًا من جانب عرفات، بينما يعتبره الأخيرون نتيجة حتمية لاستمرار الاحتلال. وهذا شكل من أشكال الاعتراف بأن أوسلو لم تنه الاحتلال

وبأن السلطة الفلسطينية لم تحرز شيئًا. وترتيبًا على ذلك، فإن العرائض الفلسطينية إنما تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية، وليس عن السلطة الفلسطينية، التي لا تملك الحق، من الناحية النظرية، في أن تكون لها علاقات دولية. أمّا فيما يتعلق باللجنة، فإنها تحدد، كمهمة لنفسها، ليس تحديد مسؤوليات هذا الطرف أو ذاك، بل الإسهام بالأحرى في العودة إلى السكينة.

وتتحدد الروزنامة الآن بانتهاء ولاية كلينتون، في ٢٠ يناير/ كانون الثاني، وبانتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد بضعة أيام من ذلك. وتستعيد المبادرة المصرية الفكرة التي غالبًا ما صدرت عن الجانب الإسرائيلي والتي تتحدث عن تسوية جزئية، وإن كان لصالح الفلسطينيين بالأحرى هذه المرّة. فمن شأن الإسرائيليين أن ينسحبوا في غضون ستة أشهر من ٩٠% من الضفة الغربية على أن تدور في الوقت نفسه مفاوضات مكثّفة بشأن الوضع الدائم. وبعد ثلاثة أسابيع من عقد اتفاق، من المفترض رد ٥% إضافية إلى الفلسطينيين. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فمن المفترض عقد مؤتمر دولي لقطع شوط أبعد. أمّا حل مسألة الحرم والقدس الشرقية فمن شأنه أن يؤجّل، باتفاق مشترك.

ويوضح المحيطون بعرفات أن التعليمات تدعو، الآن، إلى الاتفاق. وفي ١٢ ديسمبر/ كانون الأول، يؤكد عرفات ذلك لروس خلال لقاء في المغرب. وبحسب رواية هذا الأخير، فمن المفترض أن الزعيم الفلسطيني قد سلّم بما يجوز اعتباره مواقف باراك الأخيرة: ٩٤ – ٩٥% من الضفة الغربية ؛ وبالنسبة للقدس، المبدأ القاضي بأن يعود ما هو عربي إلى الفلسطينيين وبأن يعود ما هو يهودي إلى الإسرائيليين ؛ سيطرة الفلسطينيين على سطح ساحة الحرم وسيطرة الإسرائيليين على باطنها ؛ انتفاء حق عودة اللاجئين إلى إسرائيل، فيما عدا عودة بضعة آلاف من الأشخاص لاعتبارات إنسانية. وسوف تعطى الأولوية للفلسطينيين الموجودين في لبنان للعودة إلى الدولة الفلسطينية. إلاّ أنه لا بد من تسجيل أن البيان الفلسطيني الصادر بعد هذا اللقاء يتحدث عن فشل في إيجاد اتفاق وأن روس يتحدث، في البداية، عن «مصاعب».

وتنعقد من ١٤ إلى ١٦ ديسمبر/ كانون الأول مفاوضات مكثّفة بين الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي. فتعبر عن نفسها التعارضاتُ المألوفة بين «العدل»

للفلسطينيين و«الأمن» للإسرائيليين. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة لـ«تواصل» الأراضي الفلسطينية واتصال كتل الاستيطان، كما بالنسبة لاستخدام حائط المبكى في مقابل الحائط الغربي. ثم يُدعى المتفاوضون إلى الحضور إلى واشنطون لدورةٍ تحت الرعاية الأميركية.

وبعد خيبة نيتانياهو، والتي تجعل شارون من دون منافسٍ كمرشّحٍ لليكود، يوضح بيريز أنه قد يقدم ترشحه. وبما أن حزب العمل كان قد رشّح باراك بالفعل، فلا بدَّ له من الحصول على التأييد من جانب حزب ميريتز حتى يحصل على التوقيعات المطلوبة. فيمتنع حزب ميريتز عن تأييده، وإن كان يطلب في مقابل التأييد أن يتولى قيادة المفاوضات مع الفلسطينيين. فيمتنع المعنيُّ حتى لا يؤدي ذلك إلى إحداث انقسام في «معسكر السلام». والواقع أن من الذائع أنه جد بعيد عن المواقف التي تم التوصل إليها بشأن الضفة الغربية والقدس في المفاوضات. والحال أن كل هذه التحولات قد أربكت بن عامي، الذي يقود الوفد الإسرائيلي، بوصفه وزيرًا للخارجية. ثم إن بيريز، بعد أن أوشك على القطيعة مع حزب العمل، الذي قضى في صفوفه كل مسيرته العملية الطويلة، إنما يضع نفسه بشكل ما رهن إشارة الحزب، موضحًا أنه في حالة تخلي باراك عن الترشح، فقد يحل محله في التوّ والحال. وهذا وارد من الناحية القانونية حتى قبل ثلاثة أيام من إجراء الانتخابات، ما لا يؤدي إلاَّ إلى إضعاف مركز باراك .

محدِّداتُ كلينتون

في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، يلتقي الوفدان من جديد في القاعدة العسكرية التي تحمل اسم الـ *Bolling Air Force Base*(×)، قرب واشنطون. فيتولى روس نصحهما. لقد حانت، الآن، لحظةُ الحقيقة: فإما أن يتم التوصل إلى اتفاق أو أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق قبل مضي وقت طويل. ثم يتحدث مع كل وفد من الوفدين على حدة. وبناءً على طلب من الإسرائيليين، يؤكد للفلسطينيين أنه سوف يتعين توقع ضم ٧% من الضفة الغربية [إلى إسرائيل]. إلاَّ أنه بعد وقت قليل من ذلك في المحادثات، يُقال إن هذا الرقم قد يمكن اختزاله إلى ٥%، ما يزلزل روس من حيث كونه مدافعًا عن المصالح الإسرائيلية.

(×) قاعدة بولنج، إحدى قواعد السلاح الجوي الأميركي. – م.

والمسألة الرئيسية التي يجري تناولها هي إسرائيل. فيجري العمل على الخرائط والصور الفوتوغرافية الملتقطة من الجو لتحديد ما هو يهودي وما هو عربي. ويقترح الفلسطينيون أن تكون لهم السيادة على الحرم في مقابل اعترافهم بالأحياء اليهودية الأحد عشرة في القدس الشرقية. فيبدي بن عامي استعداده لقبول صيغة من شأنها ألاّ تتضمن السيادة الإسرائيلية، وإن كانت تتضمن اعتراف الفلسطينيين بقدسية المكان بالنسبة للشعب اليهودي ومحوريته بالنسبة لتاريخ هذا الشعب ولتراثه وهويته. ومن المفترض أنه لن يكون بوسع الفلسطينيين القيام بأعمال تنقيب أسفل المكان حتى لا يمسوا بـ«قدس الأقداس» اليهودي وأن يوافقوا على إمكان أداء اليهود الصلاة في مكان في الحرم يُتّفق عليه. وهذه النقاط الأخيرة تستثير رفضًا فوريًا من جانب الفلسطينيين، وتتصاعد النبرة من الجانبين.

وفيما يتعلق بالأراضي، يتم التمسك بالمواقف المتّخذة في كامب ديفيد. فالفلسطينيون ليسوا مستعدين للتنازل إلاّ عن ٤% من الضفة الغربية، مع مبادلات لأراض مساوية إلى هذا الحد أو ذاك. ويبدو أن بن عامي يريد تجاوز الإطار الذي حدّده باراك، لكن الأعضاء الآخرين في الوفد الإسرائيلي يعترضون على ذلك. والحال أن الانقسامات في داخل الفريق الإسرائيلي قد رصدها الفلسطينيون مثلما رصدها الأميركيون.

وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، يستدعي كلينتون الوفدين إلى البيت الأبيض. وفي تصريحه المسبق، يبدو حازمًا. فالأفكار التي سيجري طرحها هي النقطة النهائية (*culmination*) للمساعي الأميركية، لا نقطة بدء المفاوضات. وسوف يكون بالإمكان التفاوض في إطار هذه المحدّدات، ولكن ليس بشأن المحدّدات نفسها، والتي سيكون أمام كل طرف خمسة أيام للردّ عليها بنعم أو بلا. وعدم الردّ أو الردّ بربما سوف يعتبران لا.

ثم يملي الرئيس الأميركي ما سوف يصبح بالنسبة للتاريخ محدّدات كلينتون[٤٥].

فالحل يجب أن يشمل تسليم ما بين ٩٤% و ٩٦% من الضفة الغربية للدولة الفلسطينية. وسوف يتعين التعويض عن عمليات الضم بتسليم أراض إسرائيلية تعادل ما بين ١% و ٣% من الضفة الغربية. ثم إنه سوف يتعين التوصل إلى ترتيبات ترابية كممر محميٍّ بين الضفة الغربية وغزة وأماكن مؤجّرة.

ومن المفترض أن على الطرفين وضع خريطة بحسب المعايير التالية: من شأن ٨٠% من المستوطنين أن يتم تجميعهم في كتل مستوطنات ومن شأن تواصل أراضي الطرفين أن يتم ضمانه وأن يكون حجم الأراضي التي سيتم ضمها وعدد الفلسطينيين المتأثرين بالضم مُختزَلَين إلى أقصى حد.

ولا بُدَّ للأمن من مراعاة حاجات الإسرائيليين المشروعة واحترام السيادة الفلسطينية. ويكمن الحلُّ في وجودٍ دولي غير قابل للإنهاء إلاَّ بموافقة متبادلة من الطرفين.

في تصوري، من المفترض وجوب تحقيق الانسحاب الإسرائيلي على امتداد فترة من ستة وثلاثين شهرًا، على أن يتم إدخال القوة الدولية تدريجيًا إلى المنطقة. وفي ختام تلك الفترة، قد يتم الإبقاء على وجودٍ إسرائيليٍّ صغير في أماكن محدَّدة من وادي نهر الأردن، تحت مسؤولية القوة الدولية، لمدة ستة وثلاثين شهرًا إضافيًا. وقد يكون بالإمكان اختزال هذه المدة على ضوء احتمال حدوث تطورات إقليمية مؤاتية من شأنها اختزال التهديدات الموجَّهة ضد إسرائيل.

ومن المفترض وجوب احتفاظ إسرائيل بثلاث محطات إنذارٍ ورصدٍ في الضفة الغربية، على أن يحافظ الفلسطينيون على وجود اتصال دائم بها. ومن شأن [وضعية] هذه المحطات أن تكون موضع إعادة نظرٍ بعد فترة عشر سنوات، على أن يكون أي تغيير موضع اتفاق بين الأطراف.

وفيما يتعلق بمناطق الانتشار في حالة الطوارئ، أُدركُ أن عليكم وضع خريطة تُحدِّد المناطق والطرق المعنية. لكنني أقترح تعريف ما هو طارئ على النحو التالي: تهديد محدق ومؤكَّد لأمن إسرائيل القومي ؛ تهديد يتميز بطبيعة عسكرية ويتطلب تفعيل حالة طوارئ قومية.

وسوف تحتفظ الدولة الفلسطينية بالسيادة على مجالها الجوي، إلاَّ أنه سوف يتعين عليها مراعاة الحاجات العملياتية والتدريبية للطيران الإسرائيلي.

والموقف الإسرائيلي هو أن من المفترض وجوب تعريف فلسطين بأنها «دولة منزوعة السلاح» بينما يقترح الطرف الفلسطيني تعريفها بأنها دولة «ذات تسليح محدود». والحلُّ الوسط الذي اقترحه هو تعريفها بأنها «دولة غير مسلَّحة».

وهذا من شأنه أن يتماشى مع حقيقة أنه علاوة على قوة أمنية قوية، من شأن فلسطين أن تحوز قوة دولية قد يتم نشرها لضمان الردع وأمن حدودها

وتنصبُ الخلافات بشأن القدس واللاجئين على الصياغات بأكثر ممَّا تنصبُ على الحقائق الواقعية العملية.

بالنسبة للقدس:

المبدأ العام هو أن القطاعات العربية فلسطينية وأن القطاعات اليهودية إسرائيلية. وهذا من شأنه أن ينطبق بالمثل على المدينة العتيقة. وأنا أنصحكم بقوَّة بأن تعملوا على وضع خريطة لأجل تحديد أقصى حدٍّ من التواصل في داخل مناطق كل من الطرفين.

وفيما يتعلق بموضوع الحرم الشريف/ جبل الهيكل، أعتقد أن الخلافات لا تنصبُّ على [الإدارة اليومية لهذا المكان المقدَّس] بل على المشكلة الرمزية المتعلقة بالسيادة و[ضرورة] التوصل إلى اتفاقٍ يحترم المعتقدات الدينية للطرفين.

وأنا أعرف أنكم لم تتفقوا على أي صيغة من الصيغ التي قمتم بدراستها. لذا أقترح عليكم صيغتين تضمنان السيطرة الفعلية على الحرم من جانب الفلسطينيين مع احترام معتقدات الشعب اليهودي. ولا تشمل أيُّ صيغة من هاتين الصيغتين مبدأ إشراف دولي يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة [بين الإسرائيليين والفلسطينيين].

١. السيادة الإسرائيلية على: الحائط الغربي والمكان المقدَّس بالنسبة للديانة اليهودية والذي يشكِّلُ جزءًا منه ؛ الحائط الغربي وقدس الأقداس الذي يشكِّلُ جزءًا منه. ومن المفترض أن يتعهد الطرفان تعهدًا ثابتًا بعدم القيام بأي تنقيب أسفل الحرم أو وراء الحائط الغربي.

٢. السيادة الفلسطينية على الحرم والسيادة الإسرائيلية على الحائط الغربي وسيادة وظيفية مُتَقَاسمَة على أعمال التنقيب أسفل الحرم ووراء الحائط الغربي بحيث تكون الموافقة المتبادلة ضروريةً قبل أن يكون بالإمكان القيام بأعمال تنقيب هناك.

بالنسبة للاَّجئين:

أعتقد أن إسرائيل مستعدة للاعتراف بالمكابدات الأدبية والمادية التي عانى منها الشعبُ الفلسطيني على أثر حرب عام ١٩٤٨، كما بضرورة مساعدة المجتمع الدولي على التعامل مع هذه المشكلة.

ومن المفترض وجوب تشكيل لجنة دولية لأجل تطبيق كل القرارات التي تنبثق عن اتفاقكم: التعويضات، إعادة التسكين، إعادة تأهيل اللاجئين، إلخ.

والولايات المتحدة مستعدة لقيادة هذا المسعى الدولي لصالح اللاجئين.

وتتعلق المشكلة الأساسية بأسلوب التعامل مع مفهوم حق العودة. وأنا أعرف تاريخ هذه المسألة وإلى أي مدى سوف يكون من الصعب على القيادة الفلسطينية إعطاء الانطباع بأنها تتخلى عن هذا المبدأ.

ولم يكن بوسع الطرف الإسرائيلي أن يقبل فكرة حق في العودة من شأنها أن تعني حق الهجرة إلى إسرائيل بما يتعارض مع السياسة الخارجية الخاصة بقبول [مهاجرين]، أو أن تعني حق عودة من شأنها تهديد الطابع اليهودي للدولة.

وسوف يجب لأي حلٍّ أن يأخذ هذين العنصرين في الحسبان.

ومن المفترض وجوب تماشي الحلّ مع مبدأ وجود دولتين، وهو مبدأ وافق عليه الطرفان بوصفه وسيلة لإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني: فدولة فلسطين يجب أن تكون وطن الشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل يجب أن تكون وطن الشعب اليهودي.

وفي إطار حلّ الدولتين هذا، من المفترض وجوب أن يكون المبدأ الموجِّه هو أن الدولة الفلسطينية سوف تكون البؤرة بالنسبة للفلسطينيين الذين سيختارون العودة إلى المنطقة، مع مراعاة أن إسرائيل قد تقبل بعض هؤلاء اللاجئين.

أعتقد أن علينا تبني صيغة بشأن الحق في العودة من شأنها أن تنصّ بوضوح على أنه لا وجود هناك لحقٍّ محدَّد في العودة إلى إسرائيل نفسها، وإن كان من دون أن ينفي ذلك طموح الشعب الفلسطيني إلى العودة إلى المنطقة. وفي ضوء ما قلته للتوّ، فإنني أقترح البديلين التاليين:

١. يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية.

٢. يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم.

ومن المفترض أن على الاتفاق تعريف هذا الحق تعريفًا عامًا وأن يكون متماشيًا مع حل الدولتين. ومن المفترض وجوب مراعاته لخمسة إمكانيات للتسكين النهائي للاّجئين:

١. دولة فلسطين ؛

٢. القطاعات الموجودة في إسرائيل والتي سوف تُسلَّم لفلسطين في إطار مبادلة لأراضٍ ؛

٣. التسكين في البلد المضيف ؛

٤. إعادة التسكين في بلدٍ ثالث ؛

٥. الاستقبال في إسرائيل.

ويطرح هذه الخيارات، من المفترض أن الاتفاق يجب أن يقرَّ بوضوح بأن العودة إلى الضفة الغربية وإلى قطاع غزة والمناطق التي تحصل عليها فلسطين في إطار تبادلٍ لأراضٍ مع إسرائيل من شأنها أن تكون حقًّا لجميع اللاّجئين الفلسطينيين. في حين أن التسكين النهائي في البلد المضيف وإعادة التسكين في بلد ثالث والاستيعاب في إسرائيل من شأنها أن تتوقف على [سياسات الهجرة] التي تتّبعها هذه البلدان.

وقد تنصُ إسرائيل في الاتفاق على أنها سوف تطبّق سياسةً تسمح باستقبال بعض اللاّجئين على أرضها بناءً على قرارٍ من جانبها كدولة ذات سيادة، وبناءً على هذا القرار وحده.

وأعتقد أنه قد يتعين إعطاء الأولوية للاّجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

ومن المفترض أن على الأطراف النص على أن هذا كله إنما يجري ترتيبه تطبيقًا للقرار رقم ١٩٤ [الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حق اللاّجئين الفلسطينيين في العودة].

وسوف يتعين على الاتفاق أن يرمز إلى انتهاء النزاع وإنهاء أي دعوى. وقد يتحقق ذلك من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن يَنُصُّ على أن القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ قد تم تطبيق كليهما، ومن خلال إخلاء سبيل جميع الأسرى الفلسطينيين.

تلك هي الخطوط العريضة لاتفاق عادل ودائم:

من شأنه أن يتيح للشعب الفلسطيني إمكانية تقرير مستقبله على أرضه في إطار دولة ذات سيادة وقابلة للحياة ومعترف بها من جانب المجتمع الدولي، وعاصمتها القدس[×]، [كما يتيح له] السيادة على الحرم و[يتيح] حياة جديدة بالنسبة للاّجئين. ومن شأنه أن يجلب لشعب إسرائيل انتهاء النزاع، وتوفير الأمن، والحفاظ على التزاماته الدينية، ودمج ٨٠% من المستوطنين في داخل إسرائيل واعتراف الجميع بأوسع چيروزاليم يهودية في التاريخ كعاصمة لها.

هذا أفضل ما يسعني القيام به. فلتبلغوا قادتكم ولتقولوا لي ما إذا كانوا مستعدين للحضور [للاجتماع بي] لإجراء محادثات قائمة على هذه الأفكار. فإن كانت تلك هي الحال، فسوف ألتقي بهم في الأسبوع القادم، كل طرف على حدة. وإلاَّ، [فعليهم أن يعرفوا] أنني قطعت أبعد شوط ممكن.

تلك مقترحاتي ؛ وإن لم يجر قبولها، فإنها لن تُنحّى جانبًا وحسب، بل إنها سوف تختفي معي عندما أغادر البيت الأبيض.

ولدى الخروج من الاجتماع، يتساءل أحد أعضاء الفريق الإسرائيلي:

(×) هكذا يرد اسمها في المتن بالحروف اللاتينية، تمييزًا لها عن القدس - يروشالايم. – م.

لماذا تأخرتم كل هذا التأخر؟ كان بإمكان كل شيء أن يكون مختلفًا لو كنتم قدمتم هـذا الاقتراح في سبتمبر/ أيلول أو في كامب ديفيد.

الإيضاحات

سرعان ما تنشر الصحافةُ الخطوط العريضة لمحـددات كلينتـون فتـستثير اعتراضات جد قوية، من الجانب الفلسطيني كما من الجانـب الإسـرائيلي. ففـي المعسكرين، يدور الحديث عن الخيانة وعن زوال المشروع القومي. وفي إسرائيل، يتحدث اليمين عن لا مشروعية ولا شرعية المفاوضات، فمن يقوم بها هو حكومـة أقلية ومستقيلة. وفي الأراضي الفلسطينية، نجد أن قاعدة فتح، التي يوجهها مروان البرغوثي، ترفض أي اتفاق من شأنه ألاَّ يشمل عودة تامة إلى خطـوط ٤ يونيـو/ حزيران ١٩٦٧ وتطبيق حق العودة.

أمَّا فيما يتعلق باليسار الفلسطيني، فهو ينحاز إلى الحركة الإسلامية ليدعو إلى مواصلة الانتفاضة المسلَّحة، أيًا كان الاتفاق المعقود. والتيمة الأوسع انتشارًا هـي تيمة اللاجئين: فمن شأنهم أن يكونوا ضحايا اتفاق من شأنه إبطـال أي حـق فـي العودة.

وفي إسرائيل، نجد أن باراك، في خضم الحملة الانتخابيـة، يعقـد اجتماعـًا للحكومة المصغرة في ليلة ٢٤ – ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول. ويُجمِعُ المجتمعـون على أن من غير الوارد رفض المحدّدات، مثلما سبقَ رفضُ خطة روچرز في عام ١٩٦٩ أو خطة ريجان في عام ١٩٨٢، بل إبداء تحفظات علـى شـكل طلبـات إيضاح. وتصدِّقُ الحكومةُ في مجملها على هذا القرار فـي ٢٨ ديـسمبر/ كـانون الأول. ويشدّد باراك، في طرحه للموضوع، على أنه لن يوقع على وثيقـة تكفـل للفلسطينيين الحقَ في العودة (شكليًا أو عمليًا) والسيادةَ على جبل الهيكل. وسـوف تكون موافقة إسرائيل مشروطة بموافقة الفلسطينيين.

والحال أن وزيرين صوتا بالرفض ووزيرين آخرين امتنعا عن التصويت قـد أعلنوا ذلك على الفور. ويحدث الشيء نفسه مع رئيس هيئة أركان الجيش، الـذي يبلغ الصحافة الإسرائيلية باعتراضه: فبحسبه، لا تكفلُ خطةُ كلينتون أمن إسرائيل. فيردُّ عليه باراك بأن السلام ليس هو الآخر مكفولاً بإبقاء الشعب الفلسطيني تحـت سيطرة مستديمة.

وعلاوة على مسألة جبل الهيكل ومسألة حق العودة، تنصبُّ طلبات الإيضاح الإسرائيلية على مشكلتي الأمن وحجم عمليات الضم. والحال أن الأميركيين، المستعدين كالعادة لدعم باراك، إنما يرون أن طلباته تندرج في نطاق محدِّدات كلينتون. على أن باراك لم يوافق رسميًّا على المحدِّدات وأرجأ القرار الإسرائيلي إلى حين قبول لها أولاً من جانب عرفات، ثم إلى غداة الانتخابات الإسرائيلية. واستراتيجيته هي التصرف «وكأنه» يوافق، سعيًا إلى تحميل الفلسطينيين الذنب. وفي هذا المسعى، يستفيد من تواطؤ دينيس روس، بل من تواطؤ إدارة كلينتون.

وعلى الجانب الفلسطيني، يجري السعي إلى معرفة المقصود بـ«تأجير أراض». والردُّ الإسرائيلي هو: ١% من الضفة الغربية لمدة ٩٩٩ عامًا... ويعلن الأميركيون من جانبهم أن هذا الردَّ ليس مُلزمًا لهم. وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، ينقل عرفات إلى كلينتون طلباته الخاصة بالإيضاح، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على تجربة تطبيق اتفاقات أوسلو الغامضة كثيرًا، وهي تجربة كانت أليمة بالنسبة للفلسطينيين(٤٦).

فحلُّ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، كما على قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤. ولن يكون بوسع الفلسطينيين قبول اقتراح ليس من شأنه ضمان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

والاتفاق النهائي لا يمكن أن يكون تعدادًا لمبادئ عامة ؛ إذ يجب أن يكون مجملاً جد تفصيلي، وإلاَّ فسوف نعود إلى الموقف نفسه الذي حدث مع الاتفاقات المرحلية، والتي تعينت إعادة التفاوض عليها على أساس «حسن نوايا» إسرائيل. ومن ثم فلا بُدَّ من وجود ضمانات فعلية للتطبيق.

ولا يمكن قبول تسوية تكافئ الإسرائيليين وتُعاقب الفلسطينيين. ولا يمكن التفكير من زاوية نسبٍ مئوية غير دقيقة: إذ لا بُدَّ من بيانات خرائطية. والمطالب الإسرائيلية بأراضٍ فلسطينية يجب تقديم مبرراتها على حدة وألاَّ تُلحق ضررًا بالمصالح الفلسطينية. ويجب لمفهوم النسبة المئوية أن يشمل كل الأراضي المحتلة في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ومن ثم فإنه يشمل، بحسب التعريفات الفعلية، الضفة الغربية والبحر الميت والقدس الشرقية، وليس الضفة الغربية وحدها. وبحكم ذلك،

فإن الاقتراح الخاص بالضم إنما يمثل بالفعل ١٠%، وليس ٤ – ٦% من الأراضي المعنية. والتمثيل الخرائطي يبين أنه لا يوفر للدولة الفلسطينية اتصالاً جغرافيًا، ومن ثم فإن تطور هذه الدولة سوف تعترضه العقبات، كما سوف تعترضُ العقبات حقوقها فيما يتعلق بالتزود بالمياه.

ويجب للمبدأ الأساسي أن يتمثل في أن أي فلسطيني لا يجب أن يُضار جرّاء الضم، لا أن يتمثل في «تقليل عدد الفلسطينيين المضارين إلى أدنى حد». ويجب دراسة كل موقفٍ حالةً بحالة، ولا بُدَّ من التعويض عن كل استثناء من القاعدة. والإشارة إلى كتلِ الاستيطان غير مقبولة. فهذه الكتل غير مشروعة وترهنُ الاتصال الجغرافي للدولة الفلسطينية باتصالها هي. وسوف يؤدي ضمها إلى زيادة عدد الفلسطينيين المضارين. ومن دون استباق النتائج، لا بُدَّ من معرفة قائمة المستوطنات التي تريد إسرائيلُ ضمَّها.

أمّا تبادل أراضٍ فيجب أن يتأسس على تساوٍ دقيق في الحجم والقيمة. فلا يمكن مبادلة أراضٍ خصبة في الضفة الغربية في مقابل قطع صحراوية يتم تجميع القمامة فيها. والفلسطينيون ليسوا معنيين بتأجيرات لأراضٍ. والمرور الآمن بين غزة والضفة الغربية حَقّ. ويمكن أن تكون السيادة الفلسطينية على هذا الممر موضع تبادلٍ لأراضٍ.

وفيما يتعلق بالحرم، فإن القانون الدولي لا يعترف بسيادة «أفقية»، بل يعترف بسيادة «رأسية» فقط. والحائط الغربي وحائط المبكى ليسا الشيء نفسه. والاقتراح الأميركي الذي يذهب إلى أن «القطاعات العربية فلسطينية والقطاعات اليهودية إسرائيلية» إنما يعني الاعتراف بعمليات الضم غير الشرعية وسوف يجعل من القدس العربية سلسلة من الجيوب المحصورة من دون تواصل جغرافي، خلافًا للقطاعات اليهودية. ولم تكن قد طُرحت مسألة «الفضاءات الخضراء» التي لا يملك العرب حق البناء فيها. ولم يجر تحديد قائمة بالأماكن الدينية التي تطالب بها إسرائيل في القدس الشرقية.

ويجب لأي حل يمكن للفلسطينيين قبوله أن يضمن الاتصال الجغرافي بين القطاعات الفلسطينية في القدس والأراضي الفلسطينية الأخرى. ولا بُدَّ من أن تظل القدس مدينة مفتوحة مع توافر حرية الحركة. وهذا لا يُشار إليه في المقترحات الأميركية.

وينص القرار رقم ١٩٤ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، لا إلى الوطن الفلسطيني. ويجب على إسرائيل الاعتراف بمسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين.

في اعترافنا بدولة إسرائيل، لا نملك من الناحية القانونية تعريفها بأنها وطن الشعب اليهودي، فالطبيعة الدينية أو الإثنية لدولة ما هي شأن داخلي لهذه الدولة، وبحكم ذلك فمن غير المناسب أن تَنُصَّ على ذلك دولة ثالثة في معاهدة دولية.

وبالمثل وللسبب نفسه، لا نملك قبول تعريف الدولة الفلسطينية بأنها «وطن الشعب الفلسطيني»(×).

واقتراح الرئيس كلينتون يتعارض مع القرار رقم ١٩٤، الذي يوافق على عودة اللاجئين إلى ديارهم، لا إلى وطنهم. كما أن الاقتراح يجعل من قبول لاجئين مسألة مهاجرين أو عائدين. والعودة إلى فلسطين شأن داخلي فلسطيني ولا يمكن أن تخضع لتدخل من الخارج. ولا بُدَّ من أن يتمتع اللاجئ بحق الإقامة في المكان الذي يريد الإقامة فيه في الدولة التي يعود إليها. فجوهر الحق في العودة هو حرية الاختيار. والفلسطينيون مستعدون لإبداء مرونتهم فيما يتعلق بأشكال تطبيق هذا الحق(٤٧).

وسيكون الوجود الدولي ضمانة لتطبيق الاتفاق كله، لا لتطبيق مجرد جوانبه المتعلقة بالأمن. ويمكن للانسحاب الإسرائيلي أن يستغرق عامًا واحدًا ويجب أن يشمل المستوطنين. فعلى أي حال، نجحت إسرائيل في أن تستوعب في بضع سنوات أكثر من مليون مهاجر سوفييتي.

وليست هناك حاجة إلى ثلاث محطات إنذارٍ في الأرض الفلسطينية. إذ تكفي محطة واحدة في الأرض الإسرائيلية. ولا بُدَّ لفلسطين من الاحتفاظ بسيادتها الكاملة على مجالها الجوي.

ولم يكن قد جرى تناول الجوانب التالية: الموارد المائية والتعويضات عن الخسائر التي تسبب فيها الاحتلال، والبيئة، والعلاقات الاقتصادية القادمة والمسائل الثنائية الأخرى.

(×) ترجمة عن الفرنسية. ــ م.

والحال أن طلبات الإيضاح التي قدّمها الفلسطينيون إنما تشكل سلسلة من الانتقادات الرئيسية لمحدّدات كلينتون، وهي انتقادات مشروعة بما يكفي في معظمها، لاسيما أنها تعبر عن خيبات الأمل المترتبة على تطبيق اتفاقات أوسلو. وهي تبرز بجلاءٍ التعارضَ الأساسي بين المقاربة الإسرائيلية – الأميركية، التي يحكمها منطقُ المساومة، والرؤية الفلسطينية، الراغبة في تطبيق عدد معين من الحقوق. وهذا مرئيٌّ بشكل خاص فيما يتعلق بالتفسير القصوي لحق العودة. وفيما عدا ذلك، تنصبُّ الانتقادات على المرحلة التالية في المفاوضات، الانتقال من المبادئ العامة إلى التحديد التفصيلي للتعهدات المتّخَذة.

ويتمثل رد الفعل الأميركي في اعتبار أن هذه الإيضاحات تقع خارج محدّدات كلينتون، إلاّ أنها، ولإنقاذ الموقف، يجري اعتبارها «عدم ردود». ويُرادُ العمل على إدخال مصر في اللعبة لإرغام عرفات على الرضوخ. فيجري الإعلان عن قمة في شرم الشيخ لعرفات وباراك، ثم تتعرض للإلغاء. ويوفد باراك شير إلى مبارك لعرض المقترحات الإسرائيلية. فيعرض عليه خريطةً تمثل ضم ٦% من الضفة الغربية بالإضافة إلى استئجار ٢%، لكنه يرفض تركها له[٤٨]. وبحسب رواية شير، فمن المفترض أن المصريين قد اعتبروا هذه المقترحات «معقولة»، ومن المفترض أنهم نقلوا رأيهم هذا إلى الفلسطينيين (من دون الخريطة، وهي العنصر الرئيسي). ومن المفترض أن هؤلاء الأخيرين قد ردوا بأن «مواقف» الإسرائيليين «الحقيقية» مختلفة بشكل واضح، ومن المفترض أن مصر امتنعت عن ممارسة ضغوط على عرفات.

ويستمر مركز باراك في التعرض للضعف. إذ يتفوق عليه شارون بفارق جد كبير في استطلاعات الرأي ولا يمكنه الأمل في كسب أصوات الناخبين العرب بعد أحداث سبتمبر/ أيلول. وبحسب استطلاعات الرأي، فإن ٥٦% من الإسرائيليين (في مقابل ٣٨%) قد يكونون معادين لخطة كلينتون، على نحو ما عرضتها الصحافة[٤٩]. وبينما يتواصل العنف في الأراضي؛ نجد أن هجومًا في إسرائيل نفسها، في تل أبيب، يستهدف باصًا، ما يؤدي إلى إصابة ١٤ شخصًا في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول. فيجري فرض إغلاق للأراضي الفلسطينية أكثر صرامة بكثير ويتجه الجيش الإسرائيلي إلى توقيف مناضلين فلسطينيين.

وبمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لبدء كفاح فتح المسلَّح، تدعو الحركةُ إلى تصعيد الانتفاضة احتفالاً بقدوم عام ٢٠٠١ بوصفه «عام الاستقلال الوطني»[×]. وهي تكرر التأكيد على «الرفض الكامل للمتقرحات الأميركية، التي يكمن منشأها في خطة إسرائيلية ترمي إلى إلغاء الحقوق التي تعطيها لنا القوانين الدولية»[×]. وتُعيد الحركةُ التأكيد على أن «مواصلة الانتفاضة هي الخيار الوحيد القادر على كسب الاستقلال وإزالة الاحتلال»[×]. بل إن الأكثر اعتدالاً بين الفلسطينيين إنما يعبرون عن تحفظاتهم على مقترحات كلينتون: فهي دقيقة فيما يتعلق بالمطالب الإسرائيلية، التي لا بُدَّ من تطبيقها فورًا، خاصة فيما يتعلق بالأمن، بينما يظل المضمون الترابي غامضًا. والنسب المئوية يجب ترجمتها إلى بيانات خرائطية، ما ينطوي على مفاوضات طويلة وصعبة. ولم تجر بالفعل مناقشة الأشكال التي قد يتخذها حق العودة.

وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، تصل حصيلة الأحداث منذ ٢٨ سبتمبر/ أيلول إلى ٣٦٢ قتيلاً: ٣٠٥ فلسطينيين و ٤٣ يهوديًا إسرائيليًا و ١٣ عربيًا إسرائيليًا وألماني. وفي ذلك اليوم، نجد أن شخصين من عائلة كاهان، الزعيم السابق لليمين المتطرف الإسرائيلي والذي جرى اغتياله في عام ١٩٩٠، إنما يلقيان مصرعهما بينما كانا يتحركان بسيارتهما في الضفة الغربية. وفي اليوم التالي، يقتل الجيشُ الإسرائيلي كادرًا قياديًّا من كوادر فتح معروفًا بمواقفه المعتدلة بالأحرى. ويرى الفلسطينيون في ذلك اغتيالاً استهدافيًّا للثأر من هجوم البارحة، بينما توضح السلطات العسكرية أننا بإزاء ضحية جانبية غير مقصودة خلال تبادلِ لإطلاق النار.

وفي الأول من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١، يجتمع باراك بالمسؤولين عن التفاوض. وبحسب تحليله، فلن يكون عرفات قادرًا على عقد اتفاق لا يشار فيه إلى حق العودة، ومن هنا استحالة إحراز تقدم في الأيام القادمة. ويجب التركيز على وقف العنف وعلى مواصلة العمل على فك للارتباط من جانب واحد.

والحال أن الأصدقاء العرب للولايات المتحدة، وعلى رأسهم الأمير بندر بشكل خاص، إنما يرفعون نبرتهم بإلحاحٍ لإقناع عرفات بأن محدّدات كلينتون هي

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

أفضل عرضٍ قد يحصل عليه وأن الإدارة القادمة - إدارة چورج دبليو بوش، بحسب كل أرجحية - سوف تفك الارتباط بهذا الملف. وهم يتمكنون من ترتيب لقاء جديد بين عرفات وكلينتون، في ٢ يناير/ كانون الثاني. وسوف يكون هذا آخر لقاء بين المسؤول الفلسطيني ورئيس للولايات المتحدة.

والنقاش صعب ومتوتر. فعرفات يرى أن «مقترحات» كلينتون هي «آراء». وهي تفتقر إلى الدقة فيما يتعلق بالمضمون الترابي بينما هي بالمقابل جد دقيقة فيما يتعلق بغير ذلك (الحائط الغربي في مقابل حائط المبكى، حق العودة، المطالب الأمنية الإسرائيلية). لكن موقفه لا يبدو بمثابة رفض. والانطباع الذي يعطيه هو أن بإمكانه العيش ضمن المحدّدات[٥٠]. فبالإمكان قبولها إذا ما عوملت كأسس لاتفاق - إطار، لا كمعاهدة نهائية من شأنها إنهاء النزاع. كما أنه يقدم تأكيدات بشأن استئناف المفاوضات فيما يتعلق بالأمن.

وفي تلك اللحظة، يمكن القول إن هناك «نعم» من جانب باراك مشروطة بقبولٍ من جانب عرفات وإرجاءٍ إلى غداة انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي، وإن هناك «نعم، ولكن» من جانب عرفات تتألف بالأخص من طلب تعريفٍ ملموسٍ للمحدّدات. ويرى كلينتون أنه مازال بالإمكان التوصل إلى اتفاق إذا ما انخفض مستوى العنف بصورة منتظمة. ويذهب وفد إسرائيلي إلى واشنطون في ٦ يناير/ كانون الثاني. فتجري مناقشة المسائل الأمنية واحتمال إرسال شخصية أميركية إلى الساحة مكلّفةً بالوقوف على ما إذا كان تحسن الأحوال الأمنية يسمح بالتفكير في عقد قمة ثلاثية جديدة (الواقع أن چورج تينيت يعمل انطلاقًا من القاهرة على وضع خطة أمنية). ويحدّد شير الشواغل الإسرائيلية فيما يتعلق بالمحدّدات: تقسيم مدينة القدس العتيقة، وضعية جبل الهيكل، الترتيبات الأمنية في وادي نهر الأردن، المعجم المستخدم بالنسبة لمسألة اللاجئين وتبادلات أراضٍ.

وينقل الفلسطينيون التأكيدات: فهم مستعدون لا يزالون للتوصل إلى اتفاق، وعرفات مستعد للتزحزح فيما يتعلق بحق العودة إذا ما سُمِحَ له بحفظ ماء وجهه أمام شعبه وأمام العالم العربي. وفي ٧ يناير/ كانون الثاني، وأمام نخبة من الشخصيات اليهودية الأميركية، يدلي كلينتون بتصريح علني يهدف بشكل ما إلى إضفاء طابع رسمي على السياسة التي يتّبعها. وهو يعمل على أن يبدو متوازنًا بين

الطرفين، لكنه يكثر من التقديرات الإيجابية لباراك. وهو يؤكد أن هذا الأخير وعرفات قد وافقا، وإن كان مع الإعراب عن تحفظات، على المحدّدات التي اقترحها. وهذه المحدّدات ليست مهمتها حل المسائل، بل تحديد الردود عليها(٥١).

والحل يستند إلى دولة فلسطينية تأخذ في حسبانها الحاجات الأمنية لإسرائيل والحقائق الواقعية الديموغرافية. ولضمان قدرة هذه الدولة على الحياة، لا بُدَّ لها من التمتع بتواصلٍ جغرافي.

ويستعيد كلينتون الشروط المبيَّنة بالفعل بالنسبة لضم كتل الاستيطان. وبالمقابل، لا يتردد في الحديث عن حق العودة، وإن كان يرفض تطبيقه على الأرض الإسرائيلية بمعناها المحدَّد. ويجب للقدس أن تكون مدينة مفتوحة، وغير مقسَّمة، سوف تشمل عاصمتي إسرائيل وفلسطين. وما هو عربيٌّ سوف يتعين أن يكون فلسطينيًا.

وسوف تترتب علي هذه الخطة معاناةٌ وتضحيات بالنسبة للطرفين، لكنها سوف تعود عليهما بمكاسب أكثر. فبالنسبة لشعب إسرائيل، سوف تتمثل المكاسب في إنهاء النزاع، والتمتع بحدود آمنة ويمكن الدفاع عنها، واستيعاب الجانب الأكبر من المستوطنين وعاصمة جيروزاليم يهودية تتمتع بالاعتراف من جانب الجميع. وبالنسبة للشعب الفلسطيني، سوف تتمثل المكاسب في فوزه بحرية تقرير مستقبله على أرضه وتوفير حياة جديدة للاجئين وقيام دولة ذات سيادة.

والشعبان لهما وطن مشترك، ومن هنا ضرورة قيام دولتين.

ويبقى مع ذلك أن العنف يتفاقم في الساحة وأن الاجتماعات التي تجري في القاهرة والخاصة ببحث المسائل الأمنية لا تفضي إلى شيء وأن الرأي العام الفلسطيني يتجذر. وكل طرف يفكر في العواقب القانونية للموقف. فالفلسطينيون يتحدثون عن إحالة المسؤولين الإسرائيليين، وعلى رأسهم باراك، إلى القضاء، بتهمة ارتكاب جرائم حرب. والإسرائيليون يهدّدون بإعلان أنهم في حالة حرب، ما من شأنه إنهاء القيود المفروضة على ممارسة القوة وعدم الاضطرار إلى دفع تعويضات عن الخسائر عن الأرواح والممتلكات.

وكان قد جرى التفكير في قيام دينيس روس ببعثة، لكنها ألغيت لانعدام الآفاق. إلاَّ أنه يجري استئناف المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية في ١١ يناير/

كانون الثاني في إيرز، في أجواء متوترة توترًا خاصًا. فالفلسطينيون يعيدون التأكيد على تحفظاتهم على محدّدات كلينتون، ما يعتبره الإسرائيليون رفضًا لها.

وفي ١٣ يناير/ كانون الثاني، يرأس بيريز وعرفات اجتماعًا جديدًا للوفـدين. فيجري الاتفاق على أن الوقت بات قصيرًا بشكل متزايد باطراد، ويتم التفاهم بشأن وضع قائمة بنقاط الاتفاق، ما يحدّدُ من ثم النقاط الباقية للتفاوض عليها.

وفي منتصف يناير/ كانون الثاني، يبدو أن قدرًا من الانخفاض فـي العنـف ينشأ، ما قد يبدو مشجّعًا. والحال أن اجتماعًا محدودًا أكثر فـي القـدس، فـي ١٦ يناير/ كانون الثاني، إنما يعيد طرح مسألة التمثيـل الخرائطـي، والتـي تفاداهـا الإسرائيليون حتى ذلك الحين. وتقع الخريطة التي جرى إظهارها خارج محـدّدات كلينتون، فهي تقود إلى ضم ٩,٦% من الضفة الغربية ولا تـشير إلـى تبـادلات لأراض. وفي اللقاء التالي، يمتنع الفلسطينيون عن تقديم خرائطهم هم.

وفي داخل الحكومة الإسرائيلية، يبدو بيريز أكثر «حمائمية» من باراك. وهذا الأخير يعبر عن شعوره بالإحباط ويعلن استعداده لإنهاء علني للمفاوضات، لكـن المحيطين المباشرين به يعارضون ذلك بالأحرى: فهذا من شأنه هجر كـلّ أمـل وتشجيع العنف وتحميل الإسرائيليين المسؤولية عن الفشل وخسارة الانتخابـات لا محالة.

وفي ١٨ يناير/ كانون الثاني، يقرر بن عامي وعرفات، خلال اجتمـاع فـي القاهرة، الانخراط في مفاوضات ماراثونية قبل الانتخابات الإسـرائيلية. فيقتـرح عرفات طابا، في مصر، قرب إسرائيل. وفي ١٩ يناير/ كـانون الثـاني، يوجـه كلينتون خطابي وداع إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، مناشدًا إياهم عدم الانخـراط في العنف. ولا يجب التخلي عن السعي إلى السلام بينما يكاد يكون في المنال.

وفي مقابلة مع صحيفة جيروزاليم بوست في اليوم نفسه، يتخذ دينـيس روس موقفًا قاطعًا أكثر. فهو يلقي بالأخص المسؤولية عن الموقف علـى الفلـسطينيين، الذين لا يدركون ما هو ممكن وما هو غير ممكن والذين لجأوا إلى العنف. وهـو يعترف بأنه بوصفه يهوديًا قد انزعج عندما شكّك الفلسطينيون في الصلة التاريخية اليهودية بجبل الهيكل(٥٢). وفيما يتعلق بنزاهة عرفات، فإن شعوره هو ما يلي:

كانت في ذهنه دومًا بعض المواقف النهائية والمسألة هي الـتمكن مـن توفيـق هـذه المواقف النهائية مع مواقف إسرائيل النهائية. وما قام به الرئيس كلينتون هو طرح مـا هـو

منصفٌ بحسب أفضل تصور لدينا، وما يتماشى مع الحاجات المحورية لكل طـرف، لا مـع رغباتهما، وما هو ممكن. وكان ذلك هو الحد الأقصى. ومن الواضح أن هذا شيء ليس بوسع الرئيس عرفات قبوله، في هذه المرحلة، إلاّ بتحفظ. والحال أن أفكـار الـرئيس [الأميركـي] سوف ترحل برحيل الرئيس(٥٣).

وفي ٢٠ يناير/ كانون الثاني، يوم نقل السلطات من إدارة كلينتون إلـى إدارة بوش، تُوافق الحكومةُ الإسرائيلية على عقد مؤتمر طابا. وهي تحدّد أولاً خطوطها الحمراء الثلاثة ؛ لا لحق العودة، لا لسيادة فلسطينية على جبل الهيكـل، الـسيادة [الإسرائيلية] على كتل مستوطنات تضم ٨٠% من المستوطنين في الضفة الغربية.

طابا

تبدأ مفاوضات الفرصة الأخيرة في ٢١ يناير/ كانون الثاني في طابـا، فـي غيابِ الأميركيين. وتحرص الإدارة الجديدة على التباعد عن تركة الإدارة الـسابقة ولم ترسل غير مراقبين. والأوروبيون، الذين يمثلهم بالدرجة الأولى موراتينـوس، يَحضرون النقاشَ ويدلون باقتراحات، إلاّ أنهم لا يمكنهم المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. ولأول مرة منذ وقت طويل على هذا المستوى من المسؤولية، يجتمع الطرفان وحدهما ولا يضطران إلى السعي إلى استمالة عطف الوسيط الأميركـي ولا إلـى العمل على استمالته إلى صفهم.

والحال أن عدة أعضاء في الوفد الإسرائيلي تخامرهم الشكوك حول صلاحية ولايتهم [التفاوضية] مع اقتراب كهذا لإجراء الانتخابات الإسرائيلية. وهم يشعرون بأهمية المهمة التي يقومون بها، لكنهم يشعرون أيضًا بعبثية الانخراط فيهـا فـي سياق على هذه الدرجة من الاضطراب.

وتنصبُّ أعمال الجلسة الأولى على تعريف موضوع المؤتمر: التوصل إلـى اتفاقِ – إطارِ على أساس مقترحات كلينتون مع التحفظـات التـي أعـرب عنهـا الطرفان بالفعل. ويتم الاتفاق على قوام لجنتين: فالأولى، برئاسة بيلـين وشـعث، سوف تتناول مسألة اللاجئين ؛ وسوف تتناول الثانيةُ الملفات الأخرى، بينما سيتولى فريق كتابةِ يرأسه شير وعريقات التنسيق بين المجموعتين. ثم يـنفض الاجتمـاع

للسماح بحوارات فردية بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض الآخر منذ وقت طويل.

وفي ٢٢ يناير/ كانون الثاني، يقدّم الإسرائيليون خريطة تترك للفلسطينيين ٩٢% من الضفة الغربية. فيردُ هؤلاء الأخيرون بأن هذا غير مقبول وبأن بالإمكان على أي حال جمع المستوطنين في أماكن ما. وهم يريدون خريطة على أساس ٩٦% من الضفة الغربية، مع إدراج القدس الشرقية فيها. والنقاشات حادَّة أيضًا فيما يتعلق بمسألتي الأمن واللاجئين. فالفلسطينيون يرفضون كل ما يمكن أن يظهر بوصفه مواصلةً للاحتلال. وفي ٢٣ يناير/ كانون الثاني، ينأى الاقتراح الفلسطيني المضاد عن السماح بقبول ٨٠% من المستوطنين.

لكن العنف يتصاعد. وتنشرُ حماسُ صورًا لهجمات ضد الإسرائيليين، والأهم أن إسرائيليين اثنين يتم اغتيالهما في الضفة الغربية. فيعلق باراك المفاوضات مؤقتًا. وفي ٢٤ يناير/ كانون الثاني، جرى مع ذلك لقاءٌ سريٌّ. فيجري تناول إمكانية عقد قمة بين عرفات وباراك من المفترض أن تفضي إلى بيانٍ مشترك. وفي المساء، تصرّحُ الحكومة الإسرائيلية باستئناف المفاوضات في اليوم التالي، الخميس ٢٥ يناير/ كانون الثاني، ما يتيح أقل من يومين قبل السبت اليهودي.

ويوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني مسرحُ نقاشٍ حادٍّ بشأن القدس. ويستمر النقاش في ضحوة ٢٦ يناير/ كانون الثاني. ثم يُشارك الفلسطينيون في مأدبة السبت اليهودي في إيلات، في أجواء ودّية بالأحرى. وفي مساء السبت ٢٧، يتضح أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق، وإن كان قد تم إحراز تقدم بالفعل. ويجري العمل على بيان مشترك يتم نشره في اليوم التالي(٥٤):

أجرى الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني، خلال الأيام الستة الأخيرة، مفاوضات جادة وعميقة وملموسة بهدف التوصل إلى اتفاق دائم ومقيم بين الطرفين.

وكانت محادثات طابا غير مسبوقة من حيث جوها الإيجابي ومن حيث التعبير عن رغبة متبادلة في تلبية الحاجات القومية والوجودية والأمنية لكل طرف من الطرفين.

وبالنظر إلى الظروف وقيود الوقت، تبينت استحالة التوصل إلى تفاهم بشأن جميع المسائل على الرغم ممّا تم إحرازه من تقدم جوهري بشأن كل ملف من الملفات موضع النظر.

ولم يكن الطرفان في أي وقت مضى على هذه الدرجة من الاقتراب من التوصل إلى اتفاق وهما يتقاسمان الاقتناع بأن بالإمكان سد الفجوات التي لا تزال قائمة وذلك عبر استئناف للمفاوضات غداة الانتخابات الإسرائيلية.

ويتعهد الطرفان باستعادة سيرورة تطبيعٍ وبتدشين أمنٍ مستقر مع احترام التعهدات التي اتُخِذَت خلال قمة شرم الشيخ.

وقد أعلى المتفاوضون من شأن أربعة مواضيع رئيسية: اللاجئون والأمن والحدود ووضعية القدس، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي سوف يسمح بإنهاء النزاع بتدشين السلم بين الشعبين.

وقد أخذ الطرفان في الحسبان الأفكار التي اقترحها الرئيس كلينتون، مع ما تنطوي عليه من مزايا وعيوب بالنسبة لكل طرف من الطرفين.

وفيما يخص كل هذه المسائل، حَدَثَ تقدم لا يمكن إنكاره في تفهم كلِّ طرفٍ للطرف الآخر، وفيما يخص بعضها، حدث تقاربٌ بين الطرفين.

وكما سبقت الإشارة إليه، حالت الروزنامة السياسية دون التوصل إلى اتفاق.

إلاَّ أنه، في ضوء ما تم إحرازه من تقدم مهم في التقارب بين الطرفين، فإنهما على قناعة بأنه في وقت قصير، وبحكم الضرورة الملحّة للتوصل إلى اتفاق، سوف يكون بالإمكان تسوية الخلافات والتوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين.

وفي هذا الصدد، يثق الطرفان بأن بإمكانهما بدء التقدم في العملية في أول فرصة.

إن محادثات طابا تنجز مرحلةً مهمة في عملية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بنجاحها في تدشين الثقة من جديد بين الطرفين، اللذين لم يكونا في أي وقت مضى على هذه الدرجة من الاقتراب من التوصل إلى اتفاق.

إننا نغادر طابا يحدونا الأمل وشاعرين بالنجاح المتبادل، معترفين بأن الأسس قد أُرسيت من الجانبين لاستعادة بناء ثقة متبادلة وللعمل على إحراز تقدم فيما يتعلق بكل المشكلات الجوهرية.

ويُعبِّرُ الطرفان عن امتنانهما للرئيس مبارك لاستضافته وتسهيله لهذه المحادثات، كما يعربان عن شكرهما للاتحاد الأوروبي لدعمه المحادثات(×).

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.

وثيقة موراتينوس

كتب ميجيل آنخيل موراتينوس، الممثل الأوروبـــي، «*non-paper*» تُلَخِّــصُ مكتسبات طابا. والحال أن بعض الممثلين الإسرائيليين قد اعتبروا وثيقة العمل هذه وثيقة تجميلية. وإليكم فقراتها الرئيسية(٥٥):

يوافق الطرفان على المبدأ القاضي، بما يتماشى مع القرار رقــم ٢٤٢ الــصادر عــن مجلس الأمن، بأن خط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ يجب أن يشكِّل أساس الحدود بين إســرائيل ودولة فلسطين: سوف يتعين لأيِّ تعديل اتخاذ هذا الخط مرجعًا.

١ - ١ - لأول مرَّة، قدَّم الطرفان خرائطهما الخاصة بالضفة الغربية. وقد شكَّلت هذه الخرائط أساسًا للنقاش بشأن الأراضي والمستوطنات [...] وشكَّلت محدِّدات الرئيس كلينتــون أساسًا عامًّا للنقاش، إلاَّ أنه قد ظهرت خلافات في التفسير تتعلق بدلالة ومدى هذه المحدِّدات. وقد أعلن الطرف الفلسطيني قبوله لمقترحات كلينتون بتحفظات.

وأعلن الطرف الإسرائيلي أن اقتراح كلينتون ارتأي ضم كتل المــستوطنات. وأعــرب الطرف الفلسطيني عن عدم موافقته. ولا تعني المحدِّدات إنشاء كتل مــستوطنات كهــذه. ولا يوافق الفلسطينيون على ضم إسرائيل مثل هذه الكتل [لأن من شأنه] المساس بمصالح وحقوق الفلسطينيين، خاصة مصالح وحقوق المقيمين منهم في القطاعات التي تنوي إسرائيل ضــمها [...]. وقد أكد الطرف الفلسطيني أنه، بما أن إسرائيل لديها التزامات [حاجات] في الأراضي الفلسطينية، فإنها المسؤولة عن اقتراح التعديلات الضرورية للحدود. وقد أكد الفلسطينيون أن مثل هذه المقترحات من المفترض وجوب عدم تأثيرها بالــسلب علــى حاجــات ومــصالح الفلسطينيين.

وقد أعلن الطرف الإسرائيلي أنه ليس بحاجة إلى إبقاء المــستوطنات فــي وادي نهــر الأردن لاعتبارات أمنية، ما ينعكس في الخرائط التي يقترحها. وكانت الخــرائط الإســرائيلية قائمة على مفهوم ديموغرافي عن مستوطنات تشمل ٨٠% من المــستوطنين. وقــد وَضَــعَ الطرفُ الإسرائيلي خريطةً تُمَثِّلُ ضم ٦% من الأراضي الفلسطينية، وفق الحد الأقصى الذي طرحته مقترحات كلينتون. وارتأت الخريطةُ الفلسطينية ضم إســرائيل ٣,١% مــن الــضفة الغربية، وذلك في إطار تبادلِ لأراضٍ.

وقد وافق الطرفان على مبدأ تبادلِ لأراضٍ، إلاَّ أنه لم يجر تحديد حجــم هــذا التبــادل [...]. وقد طالب الإسرائيليون بأراضٍ إضافية نسبتها ٢% فــي إطــار اتفــاق تــأجير. وردَّ الفلسطينيون بأن ذلك ليس من شأنه أن يكون موضع نقاشٍ إلاَّ بعد قيام دولة فلسطينية ونقــل الأرض إلى السيادة الفلسطينية.

١ – ٢ – [...] بالنسبة للطرفين، من المفهوم ضمنيًا أن من شأن قطاع غزة الانتقال إلى سيادة الفلسطينيين التامة والكاملة. ومن شأن جميع المستوطنات أن تُخلى. وقد تحدث الفلسطينيون عن جدول زمني للجلاء على ستة أشهر، ما رَفَضَهُ الإسرائيليون.

٢ – القدس

٢ – ١ – السيادة. وافق الطرفان من حيث المبدأ على اقتراح كلينتون الذي يذهب إلى أن الأحياء العربية من المفترض انتقالها إلى السيادة الفلسطينية وأن الأحياء اليهودية من المفترض انتقالها إلى السيادة الإسرائيلية.

وقد أعلن الطرف الفلسطيني استعداده لمناقشة طلب إسرائيل السيادة على الأحياء اليهودية المبنية في القدس الشرقية بعد ١٩٦٧، ولكن ليس جبل أبو غنيم وراس العامود. وعند قطع المفاوضات، لم يوافق الطرف الفلسطيني على مبدأ سيادة إسرائيلية على المستوطنات الموجودة في القدس الكبرى، خاصة معالي أدوميم وجيڤات زئيف.

وقد فهم الفلسطينيون أن إسرائيل مستعدة لقبول سيادة فلسطينية على الأحياء العربية في القدس الشرقية، إلى جانب جزءٍ من المدينة العتيقة. وفهم الطرف الإسرائيلي أن الفلسطينيين مستعدون لقبول سيادة إسرائيلية على الحي اليهودي في المدينة العتيقة إلى جانب جزءٍ من الحي الأرمني.

٢ – ٢ – مدينة مفتوحة. يحبذ الطرفان فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة [...].

٢ – ٣ – عاصمة لدولتين. يوافق الطرفان على مبدأ أن تكون القدس عاصمة لدولتين: يروشالايم، عاصمة إسرائيل، والقدس، عاصمة الدولة الفلسطينية.

٢ – ٤ – الحوض المقدَّس. [...] أعرب الطرف الإسرائيلي عن اهتمامه وقلقه بشأن القطاع المحدَّد بأنه الحوض المقدَّس (الذي يشمل جبانة جبل الزيتون اليهودية ومدينة داوود ووادي كيدرون). وأكَّد الطرف الفلسطيني استعداده لأن يأخذ في الحسبان الاهتمامات الإسرائيلية شريطة أن تظل هذه الأماكن تحت السيادة الفلسطينية. وقد اقترح الإسرائيليون لهذا الحوض المقدَّس نظامًا خاصًا، شكلاً من أشكال التدويل أو نظامًا مُشْتَرَكًا يستند إلى التعاون والتنسيق. ولم يقبل الفلسطينيون هذه الأفكار. ويمكن للنقاش أن يستمر.

٢ – ٥ – الأماكن المقدَّسة، الحائط الغربي وحائط المبكى. وافق الطرفان على مبدأ سيطرة كل طرف من الطرفين على ما يخصه من هذه الأماكن المقدَّسة (السيطرة الدينية والإدارة). وبحسب هذا المبدأ، فمن شأن السيادة الإسرائيلية أن يتم الاعتراف بها، على الرغم من أن خلافًا لا يزال قائمًا بشأن تحديد القطاع الذي يمثله الحائط الغربي وخاصة الصلة بما تصفه محدَّدات كلينتون بالفضاء المقدَّس للديانة اليهودية والذي يشكِّل الحائط جزءًا منه.

وقد أخَذَ الطرفُ الفلسطيني علمًا بطلب إسرائيل إيجاد صلة بالجزء المقدّس من الحائط الغربي لكنه أعرب عن تحفظات فيما يتعلق بالحائط الغربي/ حائط المبكى. ولم تلق هذه المسألة حلاً كاملاً.

٢ – ٦ – اتفق الطرفان على اعتبار أن مسألة الحرم الشريف/ جبل الهيكل لم تلق حلاً [...]. وقد طُرِحَ اقتراح شبه رسمي: لفترة يُتّفَقُ عليها مدتها ثلاث سنوات، من شأن الحرم الشريف/ جبل الهيكل أن ينتقل إلى السيادة الدولية للأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى المغرب (أو وجودٍ إسلاميٍّ آخر). وخلال تلك الفترة، من شأن الفلسطينيين أن يكونوا الأوصياء على الأماكن المقدّسة. ثم، إذا لم يتوصل الطرفان إلى إيجاد حلٍّ جديد أو إلى تمديد الترتيب القائم، فمن شأنهما العودة إلى تطبيق صيغة بل كلينتون. وهذا الاقتراح لم يقبله كما لم يرفضه الطرفان.

٣ – اللاجئون

جرى تبادل وثائق عمل، تعتبر أساسًا جيدًا للنقاش [...]. وقد رأي الطرفان أن عليهما قبول الصيغة التي تذهب إلى أن تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين بما يتماشى مع القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن من المفترض أن عليها أن تؤدي إلى تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وقد احتفظ الطرفان بموقفهما فيما يتعلق بتفسير القرار رقم ١٩٤، ألا وهو حق العودة في مقابل تمني العودة.

وتتمثل نقطة مهمة في أنه، لأول مرة، يجري طرح مسألة تناول الماضي عبر مشروع مرويةٍ (*narrative*) مشتركة. ويمكن القول بأن هذا يشكل إحدى جِدات القرن الحادي والعشرين، وهي جِدة تستلهم نظرية المروية التي استُحدِثت في أواخر القرن العشرين.

٣ – ١ – المروية

قدّم الطرف الإسرائيلي مشروع مروية مشتركة فيما يخص مأساة اللاجئين الفلسطينيين. وقد درسه الطرفُ الفلسطيني، وجرى إحراز تقدم، على الرغم من أنه لم يتم عقد أي اتفاق.

٣ – ٢ – العودة وإعادة التوطين وإعادة التمكين وإعادة التأهيل. ناقش الطرفان الجوانب العملية لحلٍّ لمشكلة اللاجئين، بحيث يمكن تطبيق القرار رقم ١٩٤ في إطار البرامج التالية:

أ – العودة وإعادة التوطين:

١ – في إسرائيل.

٢ – في أراض إسرائيلية تُسلَّمُ لفلسطين في إطار تبادل.

٣ – في الدولة الفلسطينية.

ب – إعادة التأهيل وإعادة التسكين: في بلدٍ مضيف أو في بلدٍ ثالث. على أن تُولى الأولوية للاّجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان.

وقد شدّد الطرف الفلسطيني على ضرورة اختيارٍ حُرٍّ فردي من جانب اللاجئين.

وقد اقترح الإسرائيليون برنامج استيعاب على ثلاثة مستويات. ويتعلق المستوى الأول بالاستيعاب في إسرائيل. ولم تتم الموافقة على أي رقم لكن وثيقة عملٍ تحدثت عن الرقم ٢٥ ٠٠٠ خلال الأعوام الثلاثة الأولى للبرنامج (لم يُذكر الرقم ٤٠ ٠٠٠ خلال خمسة أعوام في الوثيقة لكنه طُرِحَ شفاهةً). وتعلقت الإمكانية الثانية بالاستيعاب في الأرض الإسرائيلية التي قد تُنقَلُ إلى السيادة الفلسطينية، وتعلقت الإمكانية الثالثة باستيعاب اللاجئين في إطار لمّ شمل العائلات.

٤ – الأمن

٤ – ١ – أعرب الطرف الإسرائيلي عن رغبته في حيازة ثلاث محطات إنذارٍ في الأرض الفلسطينية. ووافق الفلسطينيون على مبدأ مثل هذه المحطات، ولكن بشروط معينة: إذ يبقى تحديد آلية عملها.

٤ – ٢ – القدرة العسكرية لدولة فلسطين. رأي الطرف الإسرائيلي أن دولة فلسطين يجب أن تكونَ منزوعة السلاح، بما يتماشى مع محدّدات كلينتون. وقد أبدى الطرف الفلسطيني استعداده لقبول [...] أن يتم تعريف فلسطين بأنها دولة ذات تسلح محدود. ولم يصل النقاش إلى نتيجة [...].

٤ – ٣ – الجدول الزمني للانسحاب من الضفة الغربية ومن وادي نهر الأردن.

على أساس مقترحات كلينتون، وافق الطرف الإسرائيلي على مبدأ انسحابٍ من الضفة الغربية على ستة وثلاثين شهرًا، مع فترة إضافية تمتد ستة وثلاثين شهرًا بالنسبة لوادي نهر الأردن بالتنسيق مع القوة الدولية [...].

وقد رَفَضَ الطرف الفلسطيني انسحابًا على ستة وثلاثين شهرًا، معتبرًا أن مدة كهذه ليس من شأنها سوى مفاقمة التوترات الإسرائيلية – الفلسطينية. واقتراح انسحابًا على ثمانية عشر شهرًا، تحت إشراف قوات دولية. وفيما يتعلق بوادي نهر الأردن، أبدى الطرف الفلسطيني استعداده للموافقة على انسحابٍ للقوات المسلّحة الإسرائيلية على فترة عشرة أشهر إضافية. وإذا كان الفلسطينيون قد أبدوا استعدادهم للتفكير في وجود قوة دولية في الضفة الغربية لفترة أطول، فإنهم يرفضون بقاء قوات إسرائيلية.

والحال أن وثيقة موراتينوس، ذات الصلاحية المشكوك فيها وذات القيمة المؤقتة، إنما تمثل النقطة النهائية للعملية التي بدأت في أوسلو. وهي ترمز في آنٍ واحد إلى اتساع التقدم الذي تم إحرازه ودرجة نقصانه. ومع محدِّدات كلينتون، تُشكِّلُ الوثيقة مرجعًا للمفاوضات التالية، التي سوف تواصل الدوران حول محاورها الرئيسية.

الأيام الأخيرة لحكومة باراك

يبدو بيان طابا المشترك بوصفه دعمًا فلسطينيًّا لترشح باراك، وهو دعمٌ موجَّهٌ إلى معسكر السلام في إسرائيل وإلى العرب الإسرائيليين. وقد جرى تفسيره بهذه الصفة على أي حال. وعلى الفور، يوضح آرئيل شارون أن هذه المقترحات لن يتم اعتبارها ذات راهنية في حالة ما إذا تم انتخابه رئيسًا للوزراء.

ولا يراعي عرفات مركز باراك. فخلال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، في سويسرا، يهاجمه من دون تلطيفٍ للنبرة في حضور شيمون بيريز:

منذ أربعة أشهر والحكومة الإسرائيلية الحالية تخوض حربًا وحشيةً وهمجية، إلى جانب خوضها عدوانًا سافرًا، فاشيًّا وعسكريًّا، ضد شعبنا الفلسطيني[×]

فيُلغي باراك في التوّ والحال أي مشروع للقاء قمة مع عرفات قبل إجراء الانتخابات في ٦ فبراير/ شباط، ويعيد التأكيد على المواقف الإسرائيلية بشأن حق العودة وجبل الهيكل وكتل المستوطنات. والحاصل أن الواقعة[××] إنما تختزل إلى الصفر النتائج الإيجابية المباشرة التي تحققت في طابا.

ويتواصل العنف على مستوى عالٍ. ومع تكاثر عمليات السطو المسلَّح وعمليات الخطف الدنيئة، بل واغتيالات شخصيات فلسطينية يُوشى بها بوصفها فاسدة، وكل ذلك باسم قضية الكفاح المسلح، يصبح من الواضح أن عرفات بعيد عن السيطرة الصارمة على زمام الموقف في الساحة. وفيما يتعلق بقادة فتح، فإنهم يتحدثون عن تصعيد للمعركة، غير مؤمنين إلاً باختبار القوة لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

(×) ترجمة عن الفرنسية. – م.
(××) كلمة عرفات في دافوس، بالطبع. – م.

ويكمن الأمل الأخير عند باراك في أن بيريز لم يعد بوسعه الآن أن يحل محله كمرشحٍ وأن الناخبين سوف يفضّلونه على المتطرف شارون. والحال أن هذا الأخير قد أدرك الخطر جيدًا فأخذ يتحدث عن حكومة وحدة وطنية وعن سلام على أساس المصالح الاستراتيجية لإسرائيل، «السلام في الأمن».

وعلى الرغم من الجهود الأخيرة المبذولة في اتجاه كسب أصوات الناخبين العرب، فليس بوسع أي شيء درء الكارثة الانتخابية التي يواجهها باراك. ويفوز آرئيل شارون بنسبة ٦٢,٥% من الأصوات في مقابل ٣٧,٤% لمرشّحٍ حزب العمل. ونسبة المشاركة في التصويت ٦٢%، ما يترجم الامتناعَ الهائل من جانب الناخبين العرب عن الإدلاء بأصواتهم وحيرة من خيَّبت آمالهم عمليةُ السلام.

خاتمة

الانطباعُ السائدُ على أثر انتخاب آرئيل شارون وتجذُّر الانتفاضة الثانية هـو انطباعُ بلبلة جسيمة. فمنذ ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ والشجار بشأن المسؤوليات عن فشل عملية السلام يزداد استعارًا.

وفي مقابلة صحافية أجراها المؤرخ بينّي موريس ونشرت في الـ *New York Review of Books* في ٩ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، يقدم باراك روايته لما جرى:

لقد رفضَ عرفاتُ في كامب ديفيد عرضًا أميركيًا قائمًا على القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ وقريبًا من المطالب الفلسطينية ؛ بل إن الزعيم الفلسطيني لم يشأ اتخاذه كأساس للمفاوضات. فهو قد اختار الإرهاب عامدًا. تلك هي الحقيقة، وماعدا ذلك لا يعدو أن يكون هذرًا.

إن عرفات بقوله لا بشكل منهجي، قد سعى إلى انتزاع أقصى حدٍّ من التنازلات من جانب الإسرائيليين من دون أن يتنازل عن أي شيء من جانبه هو. وهو لم يقدّم أيَّ اقتراحٍ مضاد. فهو، في حقيقة الأمر، يريدُ دولة فلسطينية على [أرض] فلسطين كلها، لا دولتين لشعبين. وهو يدفع في اتجاه أن تصبح إسرائيل دولةً لجميع مواطنيها، بحيث يصبح اليهود شيئًا فشيئًا أقليةً فيها، ما من شأنه أن يعني دمار إسرائيل من حيث كونها دولة يهودية. وهذا هو معنى الإلحاح على حق اللاجئين في العودة.

إن عرفات يرفض قبول الشعب اليهودي بوصفه أمّةً تَملكُ حقوقًا تاريخية، ومن هنا عدم اعترافه بوجود الهيكل اليهودي في يروشالايم.

ويستطرد باراك زاعمًا أن عرفات ورفاقه نتاجات ثقافةٍ لا يؤدي فيها قولُ أكذوبةٍ إلى انعدامٍ للانسجام. وهم لا يعانون من المشكلةِ الكامنة في قول الأكاذيب، وهي المشكلة الموجودة في الثقافة اليهودية – المسيحية. فهم يعتبرون الحقيقةَ مقولةً عديمة الأهمية. إذ ليس عندهم إلاّ ما يخدم الهدف وما لا يخدمه. وهم يعتبرون أنفسهم رُسل حركة قوميةٍ كُلُّ شيءٍ مُباحٌ في سبيلها. وليس عندهم البتة أي شيء اسمه «الحقيقة»[1].

ويقدّم باركُ أمثلة لانعدامات الانسجام هذه والتي يفضحها راصدُ الأكاذيب. لقد كان عرفات عاجزًا عن الارتفاع إلى سموقِ واحدٍ كالسادات أو واحدٍ كالملك حسين. ويعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بأن الاستيطانَ كان عاملَ تفاقم، لكنه يؤكد أنه لم ينشئ مستوطنات جديدة، بل احترمَ لا أكثرَ التزامات الحكومات السابقة. وعلى أي حال، فإن هذه البناءات الجديدة كان من المفترض إمَّا أن تندرج في الأراضي المتنازل عنها لإسرائيل أو أن تُعطى للفلسطينيين، الذين كان من شأنهم أن يتمكنوا من إسكان اللاجئين فيها. وهو يعترف بأن الفلسطينيين كان بوسعهم أن يروا في ذلك توسعًا مستديمًا وبأنه تَصرَّفَ لأجل تهدئة اليمين الإسرائيلي، الذي كان بحاجة إلى تهدئته بينما كان يتقدم نحو السلام وفي نهاية المطاف نحو الانسحاب من الأراضي[٢].

أمّا تحويل الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات ممزّقة فهو أكذوبة: فمن المؤكد أن انفصال غزة والضفة الغربية لا مفرٌ منه، لكن الضفة الغربية ما كان ليتم قطعها إلاّ في جهة واحدة عن طريق خطٍّ مستقيم يمتد من يروشالايم إلى نهر الأردن. ومن المفترض أنه كان بالإمكان تأمين الاتصال [الجغرافي] عبر جسرٍ أو نفق.

ويرى باراك أن السلام لا يزال ممكنًا على أساس مقترحاته، إلاّ أنه لا بُدَّ من انتظار جيل جديد من الفلسطينيين لم يمر بتجربة ١٩٤٨ ولا يشكو من «متلازمة السلمون» (*salmon syndrome*) الذي يريد العودة إلى مسقط رأسه.

وبوسعنا فهم غضب باراك، الذي كان يَعتبر نفسه الرجل الذي من شأنه إنهاء النزاع، لكننا نرصد انعدامات الانسجام في منطق خطابه: ألاَ يَعترف بأنه كذب على اليمين الإسرائيلي فيما يخص المستوطنات؟ ألاَ يرى أن عرفات لم يطلب لا أكثر ولا أقل ممّا طلبه السادات والملك حسين: العودة إلى خطوط ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧؟ ألاَ يُدرك أن «متلازمة السلمون» هي أساس الصهيونية بعد انقضاء ٢٠٠٠ عام من التاريخ؟

نرصدُ في كلامه انعدام الأمن الوجودي الذي تستشعره دولة إسرائيل جرّاء عجز مشروعيتها في الشرق الأوسط. وبكل بساطة، لا يملك الفلسطينيون الاعتراف بمشروعية دولة إسرائيل كدولة يهودية إن كان ذلك يعني مشروعية طردهم. فبوسعهم الاعتراف بها كواقع قائم، وليس كواقع مشروع. ولا يمكن قيام

سلام حقيقي إلاَّ بتهديد جانبٍ من أسس الصهيونية، أي بالاعتراف بأن هذا المشروع ما كان بإمكانه أن يتحقق إلاَّ بإلحاق الضرر بسكان فلسطين، بإجبارهم في الحدّ الأدنى على «الانتقال» إلى أماكن أخرى، إن لم يكن على التعرض للعيش في كانتونات يُحشرون فيها. والحال أن عنف النزاع إنما يكمن في هذه الحقيقة الأولية، لا في خبث طوية الناس.

ومنذ البداية، سعت كل محاولات التوصل إلى حلٍّ وسط إلى تجاوز هذه اللعبة الصفرية، حيث لا وجود هناك إلاَّ لخاسر ورابح، للوصول إلى حلٍّ «يعود بالربح على الطرفين»، إلاَّ أنه لم يتم الوصول إلى ذلك قطّ. ومن المفترض أن أوسلو كانت لتستحق الثناء لو دخلنا في سيرورةِ نزعٍ للاستيطان، لكننا مضينا على العكس من ذلك في اتجاه استيطانٍ وتمزيقٍ إلى كانتونات عززتهما الاتفاقات المرحلية والطرق الالتفافية. وكانت خيبة الأمل الفلسطينية كُلّيّةً، وبسرعة بالغة، أحسَّ المعنيون بأن الحكم الذاتي تأبيد للاحتلال بأساليب أخرى. ولم يكن تجريدهم مما يملكون على هذه الدرجة من القوة إلاَّ خلال تطبيق الاتفاقات.

وهنا يكمن التناقض الرئيسي للعملية. فبإرجاء تسوية المسائل الأساسية – القدس والأماكن المقدّسة والتعريف الترابي ومسألة اللاجئين- بات جوهر المشروع مستحيلاً: توفير أجواء ثقة من المفترض أنها كان لا بُدَّ لها من السماح بحل تناقضات المشروع. وقد سعت إسرائيل منذ ذلك الحين إلى تعزيز الأمور الواقعة، ككتل الاستيطان، سعيًا إلى التمكن من ترجمة ما جرى كسبه في الساحة إلى حق. وفي الوقت نفسه، فإن كل ردٍّ لأرض إلى الفلسطينيين قد عاشته إسرائيل بوصفه تخليًا من دون مقابل.

وقد وجدت البراجماتية الإسرائيلية حدودها هنا. فخارج الشرعنة الفلسطينية [الإسرائيل]، والتي سيتم كسبها بإعلان انتهاء النزاع، من المفترض الاتجاه إلى فصل بين الجماعتين السكانيتين من شأنه إنهاء التهديد الديموغرافي العربي. وحتى نستعيد التعبير المنسوب إلى ليفي إشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، فمن المفترض التضحية بجزء من الدوطة مع الاحتفاظ بالجزء الآخر والتخلص من الخطيبة. وبالنسبة لأنصار إسرائيل الكبرى، وضمن منطق المشروع الصهيوني، فقد كان هذا التخلي فوق القدرة على تحمله بالفعل، لأنه شكّل تخليًا عن المطلب

التاريخي – الديني لصالح ضمانات أمنية راسخة. وكان التخلي عن الرمزي لنيل الملموس غير مقبول، وهو الذي كلّف رابين حياته. وكان بالإمكان الاعتراض بأن من غير المفترض كسب شيء فيما يخص الأمن في مقايضة كهذه. وبعد اغتيال رابين، أدت ضرورة الحفاظ على شكل معين من الوحدة الوطنية إلى تهميش العرب الإسرائيليين، بينما انحاز اليمين، بالأقوال على الأقل، إلى عملية سلام، وإن كان قد جرى تصورها بوصفها أقصى حدٍّ من حشرٍ للفلسطينيين في كانتونات.

ويكمن صميم المشكلة في أن الخطيبة إيّاها تطالب بكلّ دوطتها، أو ما يعادلها على الأقل. ولما فيه عظيم ضيق الشركاء الآخرين في عملية السلام، لا يود الفلسطينيون الدخول في أكذوبة تجريدٍ لهم ممّا يملكون يتم تصويره على أنه انتصار لهم. وهم يرفضون التسليم بأن بوسع علاقة القوى الساحقة في غير صالحهم أن تجد ترجمة لها على مستوى القانون بشكل نهائي. وهم يرفضون إطار «إعطاءٍ متبادل» ظاهريٍّ يجب أن يكون عليه التفاوض، ذلك أنهم أعطوا بالفعل بتخليهم عن ٧٨% من فلسطين التاريخية. وهم مقتنعون بأنهم يمسكون بالورقة الأخيرة، فانتهاء النزاع يتوقف عليهم حصريًّا.

وتتصادم رؤيتان حقوقيتان. فالفلسطينيون يرون أن القانون إلى صفهم، لأن قرارات الأمم المتحدة، ومن بينها قرارات مجلس الأمن، قد قرَّرت أن الاستيطان كله، بما في ذلك استيطان القدس، لا مشروعية له: ومن ثم فإنهم لا يفعلون سوى التفاوض في إطار تطبيق هذا القانون، والذي يُضاف إليه المبدأ الأساسي الخاص بالحق في تقرير المصير. والحال أن الأميركيين قد حذوا حذو الإسرائيليين بتنحيتهم جانبًا هذه القوانين والحقوق لصالح تفاوضٍ جرى تعريفه بأنه براجماتي. وما يرمي إليه الأميركيون والإسرائيليون، مع تنحيتهم لهذا الأساس القانوني، هو إيجاد قانون جديد قائم على الاتفاقات التي من المفترض أن تُنهي النزاع. وبشكلٍ ما، فمن المفترض ألا ينال الفلسطينيون حقًّا إلاَّ شريطة تخليهم عن جزء من حقوقهم.

وجوانب الضعف الفلسطينية عديدة. فسلطوية عرفات وممارسته للإفساد والزبائنية وفوضاه الإدارية المنظّمة تتلاقى مع الممارسات الدولتية العربية وضرورات عملية السلام. فلكي يتسنّى إرساء أسس السلطة الفلسطينية وتوطيدها،

لا بُدَّ من خلق سلسلة من الجماعات المستفيدة من العملية تشمل الأشخاص البارزين «VIP»، السّاسة ورجال الأعمال، أو من غادروا المدارس من شبيبة الانتفاضة الأولى والذين التحقوا في معظمهم بالأجهزة الأمنية. لكن عرفات، بحكم طبعه كما بحكم الضرورة السياسية، قد امتنع دومًا عن خوض حرب أهلية، كان من شأنها القضاء جسديًّا على المعارضة المسلَّحة لعملية السلام باسم مكافحة الإرهاب. ومن المفترض أن محاوريه كان بمقدورهم أن يتذكروا أن زعماء حركات الخلاص القومي لم يقرروا ذلك إلاّ بعد نيل الدولة، سواء كان هذا الزعيم هو مايكل كولنز(×) أم بن جوريون. وإذا كان عرفات ليس مانديلا، فإنه لا يمكن القول أيضًا أن رؤساء الوزراء الإسرائيليين من أمثال دي كليرك(××)، على الرغم من جوائز نوبل للسلام الممنوحة لهؤلاء وأولئك.

والحال أن عرفات، شأنه في ذلك شان غالبية القادة العرب من جيله، قد وجد نفسه عاجزًا عن إدارة جمهور ثنائي أو ثلاثي: شعبه وسكان إسرائيل والمجتمع الدولي، الذي يسيطر الأميركيون عليه. فهو بإسرافه في استخدام لغة السلام والتهدئة المنشودة من جانب الدولة العبرية وبقية العالم، أعطى الانطباع لدى الشعب الفلسطيني، الخاضع لمشاقٍّ الممارسات الأمنية الإسرائيلية، بأنه يخونه. لكنه لو اتخذ نبرة مسرفة في كفاحيتها، لبدا للآخرين وكأنه يتحرك ضد روح عملية السلام. ثم إن التغيرات البسيطة في اللغة والقائمة على إحالات ثقافية مختلفة قد وضعته في موضع الاتهام بأنه يمارس خطابًا مزدوجًا أو ثلاثي الوجوه. ومن المفترض أن مانديلا نفسه ما كان ليمكنه التصرُّف لولا أن سياسة الفصل العنصري كانت تُزَالُ في تواز مع تصرُّفه.

ومن الواضح تمامًا أن عنف حماس وحركة الجهاد الإسلامي قد أثَّرَ على الأحداث. فقد جرَّ إلى سقوط شيمون بيريز وإلى وصول نيتانياهو إلى السلطة، لكن هذا العنف لعبَ فيما بعد دورًا هامشيًّا. فالأعوام الأخيرة لعملية السلام كانت الأقل عنفًا في تلك الفترة. وقد نجح عرفات في تحييد حماس، التي قامت بالتشخيص الصحيح، على أي حال، والذي يرى أن السياسة الإسرائيلية من شأنها أن تؤدي

(×) مايكل كولينز (١٨٩٠-١٩٢٢)، أحد زعماء الكفاح من أجل استقلال أيرلنده. – م.

(××) دي كليرك (ولد عام ١٩٣٦)، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الأسبق. وقّع، في أغسطس/ آب ١٩٩٠، اتفاقًا أدى إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري. – م.

إلى إفشال العملية. ومن المؤكد أن التأخر قد أثَّرَ على مسلسل الأحداث، لكن العجز الإسرائيلي عن الوفاء بالتعهدات المتَّخَذَة كان، بالأخص، الأهمَّ، وهو المسؤول عن الفشل. والحال أن الشجار المستديم بشأن عدم الوفاء بالتعهدات قد أفضى إلى فقدان الفلسطينيين للأمل. ولو كان شيمون بيريز بقيَ في السلطة، لكانَ للعودة إلى الواقع، والتي كان لا بُدَّ لباراك من القيام بها على ما فيها من ألم، أن تحدث بشكل أسبق وربما في سياقٍ أفضل.

وفي المرحلة النهائية للمفاوضات، أجادَ عرفـاتُ المناورة في الإجمال، بتجريفه مواقع الطرف الآخر من دون أن يتنازل عن شيء فيما هو جوهري. ومع بداية الانتفاضة الثانية، سعى إلى ركوب الموجة بأكثر مما سعى إلى صرفها. وكان عليه أن يدرك مبكرًا جدًّا أنها كانت أيضًا انتفاضة ضد أسلوبه في الحكم وضد «العائدين» الذين عادوا معه. ولا يرجع فشل عملية السلام إلى فساد السلطة الفلسطينية، بل إلى عجز هذا الفساد عن الحيلولة دون نشوب انتفاضة ثانية. وقد أزاحت الحركةُ «المستفيدين» أو دفعتهم إلى الانجرار إليها حتى لا تكنسهم. وأبو عباس وحده هو الذي اعترض على «عسكرة» الانتفاضة.

والحال أن هذه الأخيرة كانت تظاهرة غضب منبثقة من القاعدة الاجتماعية والكفاحية لحركة فتح، والتي سار السكان في أثرها. لكن النموذج اللبناني كان غوايةً خطرة. فالجنوب اللبناني لا يمثل الطابع الحيوي الذي تمثله الضفةُ الغربية بالنسبة لإسرائيل، وحركة فتح، بفوضاها المؤسَّسية، كانت عاجزة عن امتلاك فكر استراتيجي متماسك ومتعدد الدرجات، خلافًا لحزب الله، الذي يتصرف دومًا بحسابٍ عليمٍ (في تلك المرحلة على الأقل). ولم يكن البرغوثي نصر الله، الذي نجح في أن يقلب على إسرائيل منطق الردع.

وكان المشروع الصهيوني مستحيلاً من دون الأرض المقدَّسة. وما كان بإمكان أي أرض أخرى أن تنجح في تعبئة كل هذه الطاقة والدعم على الرغم ممَّا تعرَّض له اليهود من مآسٍ في القرن العشرين. لكننا هنا يكمن استعصاء النزاع على الحل. فقد تحطمت قمةُ كامب ديفيد على صخرة مسألة القدس، وخاصة على صخرة مسألة جبل الهيكل/ ساحة المساجد. ومع خلطٍ كُلِّيٍّ بين القومي والديني عند الإسرائيليين كما عند الفلسطينيين ونزعةٍ إنجيلية أميركية لا يسع المسلمين

استيعابها، استقطبَ النزاع حول المكان المقدَّس بامتياز، ومن هنا وقوع الانفجار النهائي في جانب منه بعد ذلك. ومن المؤكد أن مسألة اللاجئين كانت لها أهميتها، إلاّ أنه لم يجر التفاوض حقًّا على هذا الموضوع، الذي رُؤِيَ له خليط من الرموز والبراجماتية.

على أن دبلوماسيًا فرنسيًا قُدِّرَ له الحضور في طابا قد أكد على الفور أن ما حَدَثَ ليس فشلاً، بل «عدم إنجاز». وقد رأى أن المرحلة التالية من المفاوضات قد تضطر إلى المرور عبر محدِّدات كلينتون وبيان موراتينوس، ما إن يتم بيان هذه المعطيات على خرائط وتحديد كمياتها. وبالمثل، فإن العودة إلى التاريخ كانت قد فُرضت، جرَّاء ضرورة طرح «مروية» مقبولة عن عام ١٩٤٨.

ولو تم التوصل إلى حل في القرن الحادي والعشرين، فسوف يكون ذلك على هذا الأساس لا محالة.

الهوامش

الفصل الثامن
أوسلو I

١. حديث في

Revue d'études palestiniennes, n° 45, automne 1992, p. 3-12.

٢. ورد في

Eisenberg (Laura Zittran) et Caplan (Neil), *Negotiating Arab-Israeli Peace. Patterns, Problems, Possibilities*, 2e édition, Indiana University Press, 2010, p. 102.

٣. حديث نُشِرَ في ١٧ يوليو/ تموز ١٩٩٢ في صحيفة يديعوت أحارونوت، الترجمة في

Revue d'études palestiniennes, n° 45, automne 1992, p. 76.

4. Segev (Samuel), *Crossing the Jordan*, p. 152-153.

٥. انظر

Http://www.orienthouse.org/.

6. Baker (James), *The Politics of Diplomacy*, p. 557: «The government of Israel would not create or sanction any new settlements and would prevent settlements by private individuals. Arab lands in the territories would no longer be expropriated for settlements. Moreover, Israel agreed to our insistence that any money spent to complete construction already under way in the territories would be deducted against any guarantees.»

7. Bentsur (Elyan), *Making Peace*, chapitre 5.

٨. حول مجمل المفاوضات، انظر

Rabinovich (Itamar), *The Brink of Peace. The Israeli-Syrian Negotiations*, Princeton, Princeton University Press, 1998, et Cobban (Helena), *The Israeli-Syrian Peace Talks*, Washington, United States Peace Press, 1999.

٩. بالإنجليزية،

«the depth of withdrawal will reflect the depth of peace».

10. Agha (Hussein), Feldman (Shai), Khalidi (Ahmad) et Schiff (Zeev), *Track II Diplomacy. Lessons from the Middle East*, Cambridge, Mass., MIT Press, 2003.

١١. فيما يتعلق بأوسلو وقناة المحادثات النرويجية، الكتابان الأهم هما الشهادتان الفلسطينيتان:

Abbas (Mahmoud), *Through Secret Channels*, Garnet Publishing, 1995, et Qurei (Ahmed), *From Oslo to Jerusalem. The Palestinian Story of the Secret Negotiations*, I. B. Tauris, 2006.

أنظر أيضًا

Makovsky (David), *Making Peace with the PLO. The Rabin Government's Road to the Oslo Accord*, Westview Press, 1996, et Corbin (Jane), *Gaza First. The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the PLO*, Bloomsbury Publishing, 1994.

ويتمثل بحثٌ مضمونه نظري أكثر وأقل تركيزًا على الوقائع في بحث

Buchanan (Andrew S.), *Peace with Justice. A History of the Israeli-Palestinian Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements*, MacMillan Press Limited, 2000.

١٢. ٤١٥ بحسب المصادر الإسرائيلية الرسمية.

13. Boutros-Ghali (Boutros), *Mes années à la maison de verre*, Paris, Fayard, 1999, p. 298 *sq*.

١٤. انظر مذكراته،

Indyk (Martin), *Innocent Abroad. An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East*, New York, Simon & Schuster, 2009.

15. Christopher (Warren), *Chances of a Lifetime. A Memoir*, New York, Scribner, 2001, p. 194 *sq*.

١٦. مقابلة مع صحيفة الحياة، ٦ مارس/ آذار ١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٣، ص ص ٢٢٧ – ٢٢٩.

١٧. انظر تقريره عن المفاوضات:

Savir (Uri), *The Process. 1100 Days that Changed the Middle East*, New York, Random House, 1998 (traduction français: *Les 1100 Jours qui ont change la Moyen-Orient*, Paris, Odile Jacob, 1998).

١٨. أعيد نشر النص في

Journal of Palestine Studies, 89, vol. XXIII, n° 1, automne 1993, p. 111-113.

19. Ashrawi, *This Side of Peace*, p. 252-253.

يجب ملاحظة أن هذا الكتاب قد نُشر في عام ١٩٩٥.

٢٠. بالإنجليزية،

«full peace for full withdrawal». Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 109.

21. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 112: «He could not mandate trade or tourism, but he would not block them either.»

٢٢. يتناقض هذا مع تأكيدات رابينوفيتش، التي تذهب إلى أن رابين فَقَدَ الأمل فورًا في الخيار السوري.

٢٣. يزعم سافير أنه لم يكن على علم بتبادل الرسائل، إلاّ أنه لا بد أنه قد اطلع على الأقل على صحافة بلاده. أمّا أحمد قريع فهو يتحدث عن انزعاج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من تقدم المفاوضات الإسرائيلية – السورية.

24. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 116: «only the United States can sell this agreement to the world and mobilize the resources necessary to meet the economic needs of the Platestinians.»

25. Ashrawi (Hanan al-), *This Side of Peace*: «It's clear that the ones who initialed this agreement have not lived under occupation. You postponed the settlement issue and Jerusalem without even getting guarantees that Israel would not continue to create facts on the ground that would preempt and prejudge the final outcome. And what about human rights ? There's constituency at home, a people in captivity, whose rights must be protected and whose suffering must be alleviated. What about all our red lines ? Territorial jurisdiction and integrity are negated in substance and the transfer of authority is purely functional.»

26. «In order that the Palestinian people in the West Bank and Gaza Strip may govern themselves according to democratic principles».

تتوافق كلمة «People» مع صيغة الجمع، ما يمكن أن يعني «الفلسطينيين». وهذا التوافق مع صيغة الجمع يتكرر في مجمل النص.

٢٧. تحليل للتفسيرات المختلفة في

Weinberger (Peter Ezra), *Co-opting the PLO. A Critical Reconstruction of the Oslo Accords, 1993-1995*, New York, Lexington Books, 2006.

٢٨. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ص ٨٤ – ٩١.

Parsons (Nigel), *The Politics of the Palestinian Authority. From Oslo to al-Aqsa*, Londres, Routledge, 2005, p. 80.

29. Khatib (Ghassan), *Palestinian Politics and the Middle East Process. Consensus and Competition in the Palestinian Negatiating Team*, Londres, Routledge, 2010, p. 90.

٣٠. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ص ١٩ – ٢٦.

٣١. أورده

Weinberger (Peter Eara), *Co-opting the PLO*, p. 88,

بتاريخ ٩ سبتمبر/ أيلول المغلوط:

«I prefer the Palestinians to cope with the problem of enforcing order in the Gaza Strip. The Palestinians will be better at it than we were because they will allow no appeals to the Supreme Court and will prevent the Israeli Association for Civil Rights from criticizing the conditions there by denying it access to the area. They will rule by their own methods, freeing, and this is the most important, the Israeli army soldiers from having to do what they will do.»

32. Seliktar (Ofira), *Doomed to Failure ? The Politics and Intelligence of the Oslo Peace Process*, Santa Barbara, Praeger Security International, 2009, p.53.

33. Tyler (Patrick), *Fortress Israel*, p. 366.

34. Grinberg (Lev Luis), *Politics and Violence in Israel/Palestine. Democracy versus Military Rule*, Londres, Routledge, 2010, p. 48.

٣٥. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ص ٢١٠ – ٢١٣.

الفصل التاسع
غزة – أريحا

١. النص الإنجليزي:

http:/www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%Foreign%20 Relations%20since%201947/1992-1994/179%20Statement%20by%20the%20 Prime%20Minister%20Rebin%20at%20the%20O.

٢. انظر الكتاب الرائع من تأليف

Lia (Brynjar), *A Police Force without a State. A History of the Palestinian Security Forces in the West Bank and Gaza,* Ny, Ithaca Press, 2006 ;

و، للمؤلف نفسه،

Building Arafat's Police, The Politics of International Police Assistance in the Palestinian Territories after the Oslo Agreement, Ithaca, NY, Ithaca Press, 2007.

وقد استخدمنا هذين العملين هنا استخدامًا واسعًا.

٣. حول أسلوب المفاوضات، أنظر المؤلَّف الجماعي الصغير الممتاز:

Cofman Wittes (Tamara) (éd.), *How Israelis and Palestinians Negotiate. A Cross-cultural Analysis of the Oslo Peace Process*, Washington, DC, United States Institute of Peace, 2005.

٤. أستعيدُ هنا مقالي «Le Vatican et la question de Palestine» في

Laurens (Henry), *Orientals III*, Paris, CNRS Éditions, 2004 et 2007, p. 305-331

5. Eyal Zisser, «Asad Inches toward Peace», *Middle East Quarterly*, septembre 1994, http://www.meforum.org/152/asad-inches-toward-peace.

٦. النص الفرنسي:

Revue d'études palestiniennes, n° 51, printemps 1994, p. 31-41.

للنص الإنجليزي:

Journal of Palestine Studies, vol. 23, n° 3, spring 1994, p. 148-151.

7. Roy (Sara), «"The Seed of Chaos, and of Night": The Gaza Strip after the Agreement», *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, n° 3, spring 1994. p. 85-98.

8. Grinberg (Lev Luis), *Politics and Violence in Israel/Palestine*, p. 55.

٩. انظر الموقع /http://www.tiph.org

10. Tamimi (Azzam). *Hamas, Unwritten Chapters*. Londres, Hurst & Company, 2009, p. 71 *sq*.

١١. النص متاحٌ على العنوان:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guide%20to%20the%20Peace%20Process/Gaza-Jericho%20Agreement%20Annex%20IV%20-%20Economic%20Protoco.

12. Rabinovich (Itamar). *The Brink of Peace*, p. 144 : «This was a classic instance of the stark difference between the perspective of a small state holding on to every square inch of Land and any iota of dignity and that of a vast superpower seeking compromise and agreement and treating the petty concerns of the local parties with a mixture of impatience and condescension.»

١٣. النص متاحٌ على العنوان:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guide%20to%20the%20Peace%20Process/Agreement%20on%20Gaza%20Strip%20and%20Jericho%20Area.

14. Brynen (Rex). *A Very Political Economy. Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, United States Institute of Peace, 2000, p. 39-40.

١٥. انظر إفادة روبرت بيليترو أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب في ١٤ يونيو/ حزيران ١٩٩٤،

Journal of Palestine Studies, vol. XXIV, n° 1, automne 1994, p. 149-151.

أو إفادة مارتن إندايك، في ٢ فبراير/ شباط ١٩٩٥، لتصديق مجلس الشيوخ على تعيينه كسفير في إسرائيل:

«My view is that settlements are a problem that complicates the negotiations.» Foundation for Middle East Peace. Settlement Report, Vol. 5, n° 2, mars-avril 1995. http://fmep.org/reports/archive/vol.-5/no.-2/indyk-testifies-on-settlements.

١٦. مقابلة صحافية منشورة في *Le Figaro*, 11 juillet 1994.

١٧. النص متاحٌ على العنوان: http://www.kinghussein.gov.jo/w-declaration.html.

18. Ross (Dennis). *The Missing Peace*, p. 147

أمّا رابينوفيتش، في كتابه *The Brink of Peace*، فهو لا يأتي على ذكر هذا الموقف.

19. «You can say you have all the reasons to believe this is the result, but Israel will not spell this out before Knowing that our needs will be fulfilled.»

20. «In any case, this is in our pocket, not yours. It is our understanding, and you will not hear it from them until their needs have been met».

٢١. انظر تصريح زعيم حركة الجهاد الإسلامي، في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٩٤، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ص ٢١١ – ٢١٢.

٢٢. انظر بيان الـ ١٧١ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ومن شخصيات فلسطينية بارزة، في ٢٣ أغسطس/ آب ١٩٩٤، **المصدر السابق**، ص ص ٢١٣ – ٢١٥.

23. «The lady from Pakistan should be taught some manners.»

24. Grinberg (Lev Luis), *Politics and Violence*, p. 60.

25. «For their efforts to create peace in the Middle East».

٢٦. النص الإنجليزي الأصلي متاحٌ على العنوان:

http://www.kinghussein.gov.jo/peacetreaty.html أو
http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guid%20to%20the%20Peace%20Process/Israel-Jordan%20Peace%20Treaty.

27. «They further believe that within their control, involuntary movements of persons in such a way as to adversely prejudice the security of either Party should not be permitted.»

28. Valadou (Simon), *La Jordanie et la paix avec Israël*, Paris, L'Harmattan, 2012, p. 108 *sq*.

٢٩. النص الفرنسي متاحٌ على العنوان:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/436/20/PDF/N9443620.pdf ?OpenElement:

النص الإنجليزي متاحٌ على العنوان:

http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/EAA320D2440AA9C78525610B00672ED6.

الفصل العاشر
أوسلو II

1. McLaughlin (John), Fabrizio (Tony), «Opinion Poll : American Troops on the Golan Heights ?», *Middle East Quarterly*, mars 1995, p. 61-66.

٢. يزعم رابينوفيتش، خلافًا لكل أرجحية، أن التسريب جاء من الجانب السوري. والحال أن قراءة صحافة ذلك الزمن إنما تبيِّنُ أن وسائل الإعلام الإسرائيلية هي أول من تحدث عن هذا اللقاء.

٣. حول هذا الموضوع، انظر مؤلَّفي

Kumaraswamy (P.R.), *India's Israel Policy*, New York, Columbia University Press, 2010, et *Beyod the Veil, Israel-Pakistan Relations*, Jaffee Center for Strategic Studies, memorandum n° 55, mars 2000, http://www.inss.ort.il/upload/(FILE)1190278291.pdf.

٤. الترجمة الإنجليزية موجودة على العنوان:
http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relation/Israels%20Foreign%20Relations%since%201947//1995-1996/Remarks%20by%20Prime%20Minister%20Rabin%20on520Israel%20Televisi.

5. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 194.

6. «Reluctantly, but without hesitation».

7. «With the support of the international community, but without its interference».

٨. الـ «non-paper» هي وثيقة غير موقّعة لا يترتب عليها التزام ما: والمقابلات الفرنسية لها هي «document de travail», «aide-mémoire», «document officieux» أو أيضًا «non-document».

9. Savir (Uri), *Les 1100 jours qui ont change le Moyen-Orient*, p. 209-210.

النص الإنجليزي:

«We are prepared to implement the Declaration of Principles in collaboration with you, he began. But what you are proposing deviates from the agreements we have signed. You want ninety percent of the territory and almost one hundred percent of the responsibility for security. You do not commit yourself to what you will do in the future, and you are limiting our freedom of movement. We will not accept this. Essentially, you're trying to legitimize the status quo with minute changes on the ground. Now you're exercising control as occupiers, and we can resist you as such. But you will not obtain our consent to perpetuate this situation by slightly different means. We are proposing the genuine change promised by the Declaration of Principles.»

10. «The mistrust is mutual, I assure you. You may try to force your approach on Afafat. And if you use your strength to push him into a corner, he may have no choice but to accept your approach. But remember : if you do that, you will isolate him. A 0ne-sided agreement will not stand. You must find a way to protect your security and balance the agreement – if security is indeed your only interest. On land, we will not yield.»

11. Savir (Uri), *Les 1100 jours qui ont changé le Moyen-Orient*, p. 231-232.

النص الإنجليزي:

«These negotiations, over the powers Israel had exercised for a whole generation, opened an entire world before me. Over the years Israelis had cultivated a self-serving myth that ours was an "enlightened occupation". I knew this was a contradiction in terms, but I did not know – and I think few other Israelis did – how thoroughly we had invaded the lives of our Palestinian neighbors. We repressed this knowledge as we may have been the first conquerors in history who felt themselves conquered. Our self-image as a

humane society and history's eternal victim, as well as Arab antagonism, blinded us to what was going on in the territories. What I discovered [...] was that a West Bank Palestinian could not build, work, study, purchase land, grow produce, start a business, take a walk at night, enter Israel, go abroad, or visit his family in Gaza or Jordan without a permit from us. The apparatus for managing this octopus was huge.

«Some of these restrictions stemmed from legitimate security concerns. But many were the products of inertia and a burgeoning bureaucratic monster with a bottomless budget to feed on. During twenty-eight years of occupation, about a third of the Palestinians in the territories had, at one time or another, been detained or imprisoned by Israel. And the whole of the population had, at some time, been grossly humiliated by us. Some wounds may never heal. Now the bureaucrats and officers who ruled the Palestinians had been asked to pass on their "wards". This proved excruciating for them, both conceptually and emotionally. In Eilat we were dismantling the occupation, but some of our people could hardly bring themselves to change.

«Some of these administrators found it almost unbearable to sit down in Eilat with representatives of their "Subjects". We had been engaged in dehumanization for so long that we really thought ourselves "more equal" – and at the same time the threatened side, therefore justifiably hesitant. The group negotiating the transfer of civil powers did not rebel against their mandate, but whenever we offered a concession or a compromise, our people tended to begin by saying : "We have decided to allow you..."»

١٢. نلتزم هنا بالترجمة [الفرنسية] الممتازة المتضمنة لشروح والتي قام بها إيلان هاليفي والمنشورة في

Revue d'études palestiniennes, nouvelle série, n° 6, hiver 1996, p. 41-58.

ويمكن العثور على النص الأصلي الإنجليزي على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/THE+ISRAELI-PALESTINIAN+INTERIM+AGREEMENT.htm.

١٣. يجري الامتناع عن منح عرفات مصطلح الـ *president*، الذي يتضمن الكثير من دلالات السيادة والدولتية ؛ والرجل لا يوافق على مصطلح الـ *chairman* (من يرأس اجتماعًا) ؛ ومن باب الحل الوسط، يجري استخدام كلمة الرئيس العربية، ذات الدلالات القوية، ذلك أن من كان الرئيس بامتياز هو عبد الناصر. إلا أنه، عندما يتعلق الأمر بالإشارة إلى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، يجري استخدام مصطلح الـ *chairman*.

١٤. استخدام مصطلح الـ «West Bank»، وهو ترجمة حرفية للمصطلح العربي المستخدم للإشارة إلى «الضفة الغربية» لنهر الأردن، يمثّل تحولاً رئيسيًا إذا عرفنا إصرار اليمين الإسرائيلي على استخدام مصطلح «يهودا والسامرة» أو إصرار اليسار الإسرائيلي على استخدام مصطلح «الأراضي». وقد قال إعلان المبادئ «الأراضي التي لم تكن خاضعة

للسيادة الإسرائيلية قبل الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧». وخلافًا للاستخدام السائد في الزمن الأردني، لا تشمل هذه الضفة الغربية «القدس الكبرى».

15. *Israel Wins U.S. Concessions on Loan Guarantees*, settlement Report, vol. 5, n° 6, novembre-décembre 1995 : http://fmep.org/reports/archive/vol.-5/no.-6/israel-wins-u.s.-conessions-on-loan-guarantees.

١٦. كلمة رابين في الكنيست، ٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥:

http://www.mfa.gov.il/MFA/MFAAr-chive/1990_1999/1995/10/PM+Rabin+in+Knesset -+Ratification+of+Interim+Agree.htm.

17. Khatib (Ghassan), *Palestinian Politics and the Middle East Process*, p. 134-135.

18. Peres (Shimon), «Unplugged», *Middle East Quarterly*, mars 1995, p. 75-78. http://www.meforum.org/245/shimon-peres-unplugged.

19. Cobban (Helena), *The Israeli-Syrian Peace Talks*, p. 115-116.

٢٠. انظر

Beilin (Yossi), *Touching Peace. From the Oslo Accord to a Final Agreement*, New York, Weidenfeld & Nicolson, 1999.

21. http://www.mfa.gov.il/MFA/Foreign%20Relations/Israels%20Relation%20since%201947/1995-1996/Statement%20to%20the%20Knesset%20by%20Foreign%20Minister%20Peres.

22. http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/beilinmazen.html أو http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7BA18696D92A8B6A85256CD3005A6E48.

23. Peri (Yoram) (éd.), *The Assassination of Yitzhak Rabin*, Stanford, Standford University Press, 2000.Horovitz (David) (éd.), *The Jerusalem Report. Rabin, mission inachevée*, Paris, Bayard, 1996.

24. Hass (Amira), *Drinking the Sea*, p. 23-24.

25. Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé. Histoire de l'échec du processus du paix au Proche-Orient (1995-2002)*, Paris, Fayard, 2002, p. 33.

٢٦. حول موضوع الانتخابات، انظر الكتاب جد الاستثنائي من تأليف جان – فرانسوا لوجران والذي يحلل النتائج على مستوى كل دائرة من الدوائر الانتخابية:

Legrain (Jean-François), *Les Palestines du quotidian. Les elections de l'autonomie, janvier 1996*, Beyrouth, Les Cahiers du Cermoc, n° 22, 1999.

27. Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé*, p. 36.

٢٨. حول العلاقات الإسرائيلية – التركية، انظر

Abadi (Jacob), *Israel's Quest for Recognition and Acceptance in Asia. Garrison State Diplomacy*, Londres, Frank Cass, 2004 ; Sever (Aysegul), «Turkey and the

Syrian-Israeli Peace Talks in the 1990s», *Middle East Review of International Affairs*, vol. 5, n° 3, septembre, 2001,

http://meria.idc.ac.il/journal/2001/issue3/jv5n3a7.html.

٢٩. النص العربي للإعلان منشورٌ في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ٢٠٩.

30. *Le Monde*, 5 mars 1996.

٣١. نص التبني منشورٌ في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ص ٢١٣ – ٢١٤.

32. *L'Orient-Le Jour*, 12 mars 1996.

33. http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Summit+of+Peacemakers+-+Sharm+el-Cheikn-+March+13-.htm

٣٤. علاوة على المصادر المعتادة، نجد ملفًا مهمًا في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

35. Tyler (Patrick). *Fortress Israel*, p. 390.

36. *L'Orient-Le Jour*, 14 avril 1996.

٣٧. ممّا يدعو إلى الاستغراب أن دينيس روس، يقدم، في مذكراته، تاريخ ١٦ أبريل/ نيسان. ولا يمكن تبرير الفارق الزمني بفارق التوقيت، لكن الكاتب معتاد على ارتكاب هذا النوع من الأخطاء.

38. http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/62d5aa740c14293b85256324005179be?OpenDocumen : «The Israeli officers stated that the Israeli forces were not aware at the time of the shelling that a large number of Lebanese civilians had taken refuge in the Qana compound. I did not pursue this question since I considered it irrelevant because the United Nations compound was not a legitimate target, whether or not civilians were in it» ; «While the possibility cannot be ruled out completely, it is unlikely that the shelling of the United Nations compound was the result of gross technical and/or procedural errors.»

39. http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-%20Obstacle%20to%20Peace/Terrorism%20from%20Lebanon-%20Hizbullah/RESPONSE%20TO%20UN%20SECRETARY-S%20REPORT%20ON%20KANA%20INCIDENT.

40. http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Proccess/Israel-Lebanon+Cease-fire+Understanding.htm.

٤١. يجد القارئ الوثائق في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

٤٢. مروان كنفاني، سنوات الأمل، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٧، ص ٣٧٧: «ولماذا أفعل ذلك، إنهم جميعًا سواء».

الفصل الحادي عشر
نيتانياهو في السلطة

1. Washington Report on Middle East Affairs, novembre-décembre 1996, p. 19 et 106. «Personality Prime Minister Binyamin Netanyahu by Israel Shahak», http://www.wrmea.org/component/content/article/174-1996-november-december / 2337-personality-prime-minister-binyamin-natanyahu-html : «Netanyahu's real policy toward Palestinians in the territories is not so different from Peres'real policy. For both, Olso II represents the permanent solution. The difference is in their attitude to Arafat. While both consider him as a tool to be used to rule the Palestinians, Peres wants to flatter Arafat while Netanyahu wants to frighten him. The second method appeals more to the tastes of "Israel B."

   «It can be expected that the situation of Israeli Palestinians will much improve under Netanyahu, although equality for non-Jews is out of the question under Zionism. It was Begin, after all, who stopped the massive confiscation of Arab land in Israel, carried out under the first Rabin government, which caused the first Land Day in 1976.

   «Finally, one can expect a series of privatizations and an economic policy in accord with the tastes of the World Bank, but with a greater regard to keeping some residue of welfare than Peres would have exhibited. In general, it can be asserted that (except for demagogic phrases) Israeli policy under Netanyahu will probably show a great degree of continuity with the real policies carried out by Rabin and Peres.»

2. Enderlin (Charles). *Au nom du Temple. Israël et l'irrésisitble ascension du messianisme juif (1976-2013)*, Paris, Seuil, 2013, p. 131. *sq.*

3. Netanyahou (Benyamin) (éd.). *International Terrorism, Challenge and Response*, Piscataway, NJ, Transaction Publishers, 1989 (1[re] édition, 1981).

٤. انظر كتاب ليزا ستامبنيتزكي الرائع، والذي يحلل بشكل مناسب تاريخ المعاداة الأميركية للإرهاب في الحقبة الأخيرة بوصفه خطابًا يتميز بادعاءات علموية:

Stampnitzky (Lisa), *Disciplining Terror. How Experts Invented Terrorism*, Cambridge, Cambridge University Press, 2013

٥. حول الصياغات المختلفة لمفاهيم عن الإرهاب، انظر

Laurens (Henry) et Delmas-Marty (Mireille) (éd), *Terrorismes. Histoire et droit*, Paris, CNRS Éditions, 2010.

6. Netanyahou (Benyamin), *International Terrorism*, p. 142-143 : «Otherwise, proliferation may turn out to be a somewhat lesser hazard because a country in possession of atomic weapons will be reluctant to use them in open warfare

which would have unpredictable, and in all probability very dreadful, consequences to the very country that used the atomic weapons. This is the reason I am particularly afraid of the linkage between proliferation of atomic weapons and internation terrorism.

«The participants in this conference will not have any difficulty imagining occasions where a rich country and a radical country might make such weapons available to terrorists.»

٧. انظر،

Naftali (Timothy). *Blind Spot. The secret History of American Counterterrorism*. Londres. Basic Books. 2005.

8. Netanyahou (Benyamin), *Terrorism, How the West Can Win*, New York. Farrar, Straus and Giroux, 1986 ; *Fighting Terrorism. How Democracies Can Defeat the International Terrorist Network*. New York. Farrar. Straus and Giroux, 1995.

9. «Terrorism is the deliberate and systematic assault on civilians to inspire fear for political ends.»

10. «The soldiers of militant Islam and Pan-Arabism do not hate the West because of Israel : they hate Israel because of the West.»

11. Netanyahou (Benyamin). *A Place Among the Nations. Israel and the World*. New York. Bantam Books. 1993.

12. Page 25 : «Unlike previous conquerors. the Arab poured in a steady stream of colonists, often composed of military battalion and their families. with the intention of permanently Arabizing the land. In order to execute this policy of armed settlement. the Arabs relied on the regular expropriation of land. houses. and Jewish labor. In combination with the turmoil introduced into the land by the Arab conquest, these policies finallly succeeded in doing what the might of Rome had not achieved : the uprooting of the Jewish farmer from his soil. *Thus it was not the Jews' who usurped the land from the Arabs. but the Arabs who usurped the land from the Jews.*»

التشديد من عند المؤلف.

١٣. يستشهد نيتانياهو لدعم هذه الأطروحة برجل السياسة والمؤرخ الاشتراكي الإسرائيلي بنزايون دينور.

14. Laurens (Henry). *La Question de Palestine*. t. 1 : *L'invention de la Terre sainte*. Paris. Fayard. 1999. p. 329.

15. Page 149 : «The real root of the conflict is the persistent Arab refusal to recognize Israel *within* any boundaries.»

16. Filiu (Jean-Pierre). *Les Neuf Vies d'Al-Qaida*. Paris. Fayard, 2009, p. 75-77.

١٧. أحمد قريع (أبو علاء)، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق**، المجلد ٢: ١٩٩٥ – ٢٠٠٠، بيروت، معهد الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦.

18. Branch (Taylor). *The Clinton Tapes. Wrestling History in the White House*, Londres, Simon & Schuster, 2009, p. 345.

19. *Ibid.*, p. 376-377.

20. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 261 : «He thinks he is the superpower and we are here to do whatever he requires.»

يقدم Miller(Aron) في *The Much Too Promised Land*, p. 273 صيغة أكثر بذاءة:

«Who the fuck does he think he is ? Who's the fuking superpower here?»

21. Pazner (Avi). *Les Secrets d'un diplomate*, p. 315-316.

يعرض المؤلف المسألة بانعدام تماسك للتسلسل الزمني، ما من شأنه الإيحاء بأنها تحدث في ربيع عام ١٩٩٨.

٢٢. كنفاني (مروان)، **سنوات الأمل**، ص ٣٧٩.

23. *Washington Report on Middle East Affairs*. novembre-décembre 1996, p. 14. «The Internet, The Middle East, and You. Intifada II Was No Surprise to Cybernauts, by James M. Ennes, Jr.», http://www.wrmea.org/component /content/article/174-1996-november-december/2360-the-internet-the-middle-east-and-you-Intifada-ii-was-no-surprise-to-cybernauts-html.

24. Branch (Taylor). *The Clinton Tapes*, p. 388-389.

تستحق سعة بصيرة كلينتون مقارنتها بالرواية التي يقدمها روس، الذي يتحدث عن خطأ (*misstep*) من جانب نيتانياهو وتلاعب من جانب عرفات

(*The Missing Peace*, p. 265).

25. Enderlin (Charles). *Le Rêve brisé*, p. 71.

يتميز هذا الكتاب بأهمية جوهرية بالنسبة لمجمل الفترة محل النظر

26. Grinberg (Lev Luis), *Politics and Violence*, p. 112-113.

٢٧. كنفاني (مروان)، **سنوات الأمل**، ص ص ٣٨٢ – ٣٨٣.

٢٨. وهكذا، لا تعدو مذكراته أن تكون سوى رواية لهذه التفاعلات، لا تعريفاً للرهانات. فهو، على سبيل المثال، لا يتحدث عن انزلاق الموقف الأميركي بشأن الاستيطان، الموصوف بأنه «عقبة في طريق السلام»، والذي يوصف بعد ذلك بأنه «عامل من عوامل التعقيد». وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، نجد أن جيمس بيكر، سوف يقوم، في أحد المؤتمرات، بتوجيه النقد إلى خلفائه لتخليهم عن مبدأ مدريد، أي الأرض في مقابل السلام، وعن تعريف المستوطنات بأنها عقبة في طريق السلام.

Washington Report on Middle East Affairs, Janvier-février 1997, p. 15 et 100-102. http://www.wrmea.org/component/content/article/184-1997-january-february/2381-middle-east-shuttler-christopher-hangs-up-his-track-shoes-html.

29. Aeschiman (Éric) et Boltanski (Christophe), *Chirac d'Arabie. Les mirages d'une politique française*, Paris, Grasset, 2006, p. 212 *sq*.

٣٠. بشكل أدق:

«What do you want? Me to go back to my plane, and go back to France? Is that what you want? Then let them go. Let them do. No, that's... no danger, no problem. This is not a method. This is provocation. That is provocation. Please you stop now !»

وفيديو الواقعة موجود على الإنترنت.

31. «Clinton Administration Sharpens Focus on Settlements», Settlement Report, vol. 7, n° 1, janvier-février 1997 : «Referring to Israel's decision to increase benefits to settlers, Clinton said, "It just stands to reason that anything that preempts the outcome [of the negotiations] cannot be helpful in making peace. I don't think anything should be done that would be seen as preempting the outcome. " Asked if he viewed the settlements as an obstacle to peace, Clinton replied, "Absolutely. Absolutely." http://fmep.org/reports/archive/vol.-7/no.-1/clinton-administration-sharpens-focus-on-settlements.

32. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 403.

٣٣. النص الفرنسي:

Revue d'études palestiniennes, nouvelle série, n° 11, printemps 1997, p. 75 *sq*.

والنص الإنجليزي:

http://www.mfa.gov.el/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Protocol+Concerning+the+Redeployment+in+Hebron.htm.

٣٤. *Inorclad*، حرفيًا «مدرَّع».

٣٥. في حديثه مع آندرلان، يتحدث نيتانياهو عن «نسخة الخطاب» الموجَّهة إلى الإسرائيليين:

Le Rêve brisé, p. 78.

36. *Ibid.*

٣٧. كنفاني (مروان)، **سنوات الأمل**، ص ٣٨٦.

38. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 322.

39. Brynen (Rex), *A Very Political Economy*, p. 114.

٤٠. انظر العمل المرجعي:

Le More (Anne), *International Assistance to the Palestinians after Oslo, Political Guilt, Wasted Money*, Londres, Routledge, 2008, p. 57.

٤١. المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية، ٣ مارس/ آذار ١٩٩٧:

«Frankly, the United States would have preferred a different decision. It would have preferred that this decision not have been taken».

http://secretary.state.gov/www/briefings/ 9702/970226.html.

٤٢. المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية، ٣ مارس/ آذار ١٩٧٧:

«We believe the decision to construct housing at jabal Abu Ghunaim undercuts that progress As the President said, we wish that this decision had not been taken. Now we're faced with a challenge. We need to work with the Palestinians and Israelis to try to restore that sense of trust and confidence, because progress in the negotiations will not accur if the negotiationg partners do not have an even minimal level of trust in each other, and they don't have a certain confidence that the other side is going to take steps that are commensurate with their obligations of the negotiating partner»,

http://secretary.state.gov/www/briefings/9703/970303.html.

٤٣. يزعم دينيس روس أن دور وزيرة الخارجية كان أقل بحكم أن كلينتون كان منخرطًا في الملف بشكل مباشر أكثر (*The Missing Peace*, p. 326). وهو لا يأتي على ذكر زيارة عرفات إلى واشنطون.

44. Rosen (Jacob), *Crossing the Jordan River. The Journeys of an Israeli Diplomat*, Atlanta, Humanix Books, 2004 (Kindle).

45. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 439.

46. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 438.

٤٧. المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية، ٣١ مارس/ آذار ١٩٩٧:

«We have asked the Palestinian Authority and Chairman Arafat to send a clear signal that there is no room for violence, to make sure that the light is red», http://1997-2001.state.gov/www/briefings/9703/970331.html.

٤٨. أحمد قريع (أبو علاء)، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق، المجلد ٢، ص ٥٠.

49. «Very specific, frank, candid and long talk».

50. *Le Monde*, 22 juin 1997.

51. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 466 : «Anyone who replaced Netanyahou would be better for the peace process – and anyone who replaced Arafat would be worse.»

52. http://1997-2001.state.gov/www/statements/970806.html.

53. «Let me be clear. There is no moral equivalency between suicide bombers and bulldozers, between killing innocent people and building houses. It is simply not possible to address political issues seriously in a climate of intimidation and terror.»

وهي تستعيد الصيغة في مذكراتها:

Albright (Madeleine), *Madam Secretary*, New York, Miramax Books, 2003, p. 294 (trad. Fr. «*Madame le Secrétaire d'État...*» *Mémoires*, Paris, Albin Michel, 2003).

54. *Le Monde*, 5 septembre 1997.

النص الإنجليزي في

Saïd (Edward), *The End of the Peace Process. Oslo and After*, New York, Pantheon Books, 2000, p. 187 : «When Bill Clinton and Madeleine Albright repeat the formula now used as frontline propaganda by the Israeli lobby, "there is no equivalent between bombs and bulldozers," they need to explain to a recently evicted Palestinian family or Palestinians under curfew or Palestinians whose houses have been destroyed or whose young men and women languish in Israeli jails or who are strip-searched by Israeli soldiers or driven out of Jerusalem so that Russian Jews can be settled in their homes or Killed in massacres or deprived of any right to resist Israeli occupation policies, what is the equivalent of an Israeli-American bulldozer in such a context ?»

55. http://1997-2001.state.gov/www/statements/970910a.html.

56. «There is no moral equivalence between killing people and building houses.»

57. http://1997-2001.state.gov/www/statements/970911.html.

58. *Ibid*. «Israel should refrain from unilateral acts including what Palestinians perceive as the provocative expansion of settlements, land confiscation, home demolitions, and confiscation of I.D.'s. We believe that a time-out from this kind of unilateral actions will create a climate in which accelerated negotiations can succeed in achieving a final Israeli-Palestinian peace agreement.»

59. http://1997-2001.state.gov/www/statements/970912a.html : «We never hear about the terror resulting from the midnight arrests of innocent people, pointed weapons, and humiliation remarks at road blocks, attacks on our religion, destruction of homes and of dreams.»

صدمت الملاحظةُ وزيرة الخارجية الأميركية بما يكفي بحيث إنها تستعيدها في مذكراتها.

60. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 356.

61. *New York Times*, 26 septembre 1997 : «I must say that this kind of action does not help. When I was there I called for a "time out," and I am calling on Prime Minister Netanyahu to honor that "time out".»

62. Daily Press Briefing, 30 septembre 1997 : «It is the Administration's view that the final-status talks will have a real, real hard time succeeding in the absence of a time-out. We are very clear in our minds that, in the absence of a time-out, the prospect for success in the final-status negotiations would be greatly reduced». http://secretary.state.gov/www/briefings/9709/970930db.html.

٦٣. حول هذه الحادثة، انظر الكتاب الموثّق إلى حد بعيد من تأليف

McGeough (Paul). *Kill Khalid. The Failed Mossad Assassination of Khalid Mishal and the Rise of the Hamas*. New York, The New Press, 2009.

٦٤. من المفترض أن الأمر يتعلق بالمادة التي استخدمها الروس في عام ٢٠٠٢ خلال احتجاز شيشانيين لرهائن في مسرحٍ في موسكو، والذي أسفر عن مصرع ١٢٩ رهينة.

الفصل الثاني عشر
واي بلانتيشن

١. النص الأصلي بالإنجليزية في

Ahram Weekly. n° 401, 29 octobre 1998. http://weekly.ahram.org.eg/1998/401/op2.htm.

٢. كنفاني (مروان)، **سنوات الأمل**، ص ٣٩٣ وما بعدها. لا يُشار إلى تواريخ لسلسلة اللقاءات هذه.

٣. المؤتمر الصحافي:

«I made clear that for the sake of the Middle East peace process and for our broader mutual interests in the region, it is time for us to move on the peace process.»

4. Branch (Taylor). *The Clinton Tapes*. p. 488-490 : «The iron logic of occupation demanded a servile psychology, but it also drove popular support from Arafat toward Hamas» ; «He said it was not in the interest of the United States to dignify phony negotiations».
5. Pazner (Avi). *Les Secrets d'un diplomate*. p. 310 *sq*.
6. Ross (Dennis). *The Missing Peace*, p. 365.
7. Enderlin (Charles). *Le Rêve brisé*. p. 92.
8. Tenet (George). *At the Center of the Storm. My Years at the CIA*, New York, Harper, 2007, p. 88-89.

٩. الرواية التفصيلية الوحيدة هي رواية

Ross (Dennis). *The Missing Peace*. p. 415 *sq*..

ويجب استكمالها برواية

Albright (Madeleine). *Madam Secretary*. p. 306 *sq*.,

ورواية

Tenet (George). *At the Center of the Storm*. p. 90 *sq*.

١٠. الاسم الدقيق لمكان الاجتماع هو

Wye River Plantation.

أمّا مكان اللقاء مع الوفد السوري فهو

Aspen Institute's Wye River Plantation

والمكانان جزء من مجمل واحد، هو مزرعة مترامية الأطراف كانت تستخدم، في القرن التاسع عشر، ما يصل إلى ألف عبد. واجتماع عام ١٩٩٨ يحتل مكانا أوسع من المكان الذي استخدم لإجراء المحادثات الإسرائيلية – السورية.

11. Albright (Madeleine), *Madam Secretary*, p. 314-315 : «He said that history judge us all, and that the issues now separating the parties were small compared to the stakes. "After agreement", he continued, "both sides will look back and not even recall the issues. It is now time to finish, and to fulfill the responsibility you have to your peoples and especially to your children."»

12. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 450. «That SOB doesn't want a deal. He is trying to humiliate Arafat and me in the process. What the hell does he expect Arafat to do in that situation ?»

١٣. النص الإنجليزي متاح على العنوان:

http://www.state.gov/www/regions/nea/981023_interim_agmt.html.

والترجمة الفرنسية وتعليق إيلانِ هاليڤي موجودان في

Revue d'études palestiniennes, vol. 18, n° 70, nouvelle série, hiver 1999, p. 20-28.

وقد أدخلتُ على الترجمة بضعة تعديلات.

١٤. النص الإنجليزي متاح على العنوان:

http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Year-book12/Pages/91%20Cabinet%20resolution-%2011%20November%201998.aspx.

١٥. انظر كنفاني (مروان)، **سنوات الأمل**، ص ٤١٢. هو الممثل الفلسطيني. وتجب الإشارة إلى أن الممثل الإسرائيلي هو الصحافي اليميني المتشدّد أورنيل دان، الصديق الحميم لأرنيل شارون.

16. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 521.

17. http://clinton6.nara.gov/1998/12/1998-12-13-remarks-by-the-president-in-arrival-ceremony-in-israel.html.

18. http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/MFADocuments/Yearbook12/Pages/117%20Press%20conference%20with%20Prime%20Minister%20Netanyahu.aspx.

19. http://clinton6.nara.gov/1998/12/1998-12-14-remarks-by-the-president-to-the-palestinian-council.html.

20. *Le Monde*, 14 janvier 1999.

٢١. على الرغم من عدم تسجيله في النصوص. وكان حمزة قد سُمّيَ بصورة مؤقتة وليًا للعهد، ثم حل محله الابن الأكبر لعبد الله الثاني.

22. *Jerusalem Post*, 2 mars 1999 : «I promise you that – if we create the next government – by June 2000 we will be out of Lebanon, with security assurances, and deep into talks with the Syrians.»

٢٣. كنفاني (مروان)، **سنوات الأمل**، ص ص ٣٨٢ – ٣٨٣.

24. Swisher (Clayton E.). *The Truth about Camp David. The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace Process.* New York. Nation Books. 2004, p. 9 *sq.*

٢٥. المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأميركية، ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٩٩:

«We urge both sides to avoid steps that further complicate an already volatile issue». http://secretary.state.gov/www/briefings/9904/990426db.html.

26. «I am asking that you continue to rely on the peace process as the way to fulfill the aspirations of you people. Indeed, negotiations are the only realistic way to fulfill those aspirations. In this context, and in the spirit of my remarks in Gaza, we support the aspirations of the Palestinian people to determine their own future on their own land». http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/ Assurances. Html.

٢٧. مقابلة مع الشيخ ياسين في

Al-Ahram Weekly. n° 428. 6 mai 1999 : «In fact the general trend among Israeli voters is towards the right and extremism. [...] And even if Barak succeeds he will be unable to move the peace process forward because the many right-wing parties will make it difficult for him to form a government and they will seek to impose limits on his actions. Netanyahu has been telling the Israeli public that he was the one who brought them security and prevented suicide attacks, and that he. unlike Labour. would not make any concessions to the Palestinians. [...] My own opinion is that neither Barak nor Netanyahu will give any concessions to Palestinians.»

28. *Libération*. 19 mai 1999.

الفصل الثالث عشر
إيهود باراك في السلطة

1. Branch (Taylor). *The Clinton Tapes*. p. 555 *sq.*
2. Swisher (Clayton E.). *The Truth about Camp David*. New York. Nation Books. 2004. p. 42-43.

٣. حول المفاوضات منظوراً إليها من الجانب الإسرائيلي، انظر

http://www.mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/1999/Pages/Sharm%20el-Cheikh%20Memorandum%20on%20Implementation%20Timel.aspx.

٤. النص الأصلي

www.mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/1999/Pages/Sharm%20el-Cheikh%20 Memorandum%20on%20Implementation%20Timel.aspx.

5. Enderlin (Charles). *Le Rêve brisé*. p. 113.

انظر أيضًا

Jerusalem Post du 9 november 1999.

٦. تلخيص الوثيقة في Ross (Dennis), *The Missing Peace*. p. 512.

النص الكامل: http://www.imra.org.il/story.php3 ?id=6061.

7. «Too good to be true».
8. Indyk (Martin), *Innocent Abroad*, p. 249.
9. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 572-573.
10. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 591.

١١. انظر، على سبيل المثال، الإيجاز الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية، في ١٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠:

«QUESTION : you've spoken a lot in the last week about Israeli democracy and public opinion. I wondered what assessment the United States had made about the state of Syrian public opinion and how flexible they would be to compromise on these issues, and whether you were taking this into account as a factor when you mediate between these two sides.

«MR RUBIN : Well, we do not regard Syria as a democracy. We don't expect the Syrian Government to submit any potential agreement to the people of Syria for a referendum in the same kind of way the Israeli Government does so.» http://1997-2001. state.gov/www/briefings/0001/000112db.html.

12. «In the past half century the vision of the Arabs and their suffering were totally ignored, due to the lack of media opportunity for them which conveys their opinion».
13. Indyk (Martin), *Innocent Abroad*, p. 263 : «You've gained from this round but another round like this and it will be a wholesale disaster for you, and for me.»
14. Branch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 581.
15. Miller (Aaron), *The Much Too Promised Land*, p. 286.

١٦. بحسب باراك، ربما جاء التسريب من عضو في الوفد الأميركي - قد يكون روبرت مالي أو أرون ميلر- معاد لإعطاء الأولوية للملف السوري على حساب الملف الفلسطيني. ومن المفترض أنه أبلغ بالنصّ صديقًا إسرائيليًا من المحيطين ببيلين الذي من المفترض أنه أذاعه ضمن مجموعة صغيرة من المدافعين عن عملية السلام. ومن المفترض أن أحد أفراد هذه المجموعة قام بعد ذلك بنقل النص إلى الصحافة. وقد نفى مالي وميلر هذه الرواية لما جرى. ويجب التذكير بأن المعنيين قد انتقدا بقوة، بعد ٢٠٠١، مسلك باراك في عملية السلام، وأنه جرى اتهام باراك بأنه المسؤول عن التسريب: إذ من المفترض أنه أراد بذلك أن يثبت للرأي العام الإسرائيلي إلى أي مدىً دافعَ عن المصالح الحيوية لبلده.

17. Ross (Dennis). *The Missinng Peace*. p. 568 : «He asked Bandar to reassure Asad that a deal was possible and that he would want to see Asad when we had what we needed from Barak. Bandar understood the President to be telling him that he knew what Asad needed and that he would not meet with Asad until he had that from Barak.»

18. *Ibid.*, p. 569-570.

١٩. تلك هي الرواية التي قدمتها مادلين أولبرايت (*Madam Secretary*, p. 481). ويقدم روس رواية أكثر مراوغة

(*The Missing Peace*, p. 583) : «With great drama the President read that Barak, based "on a commonly agreed border", was prepared to withdraw to the June 4 line as part of a peace agreement.»

20. «I went to Switzerland to meet President Assad, to clarify to him what I thought the options were and to hear from him what his needs are. I asked him to come back to me with what he thought ought to be done, So the ball is in his court now and I'm going to look forward to hearing from him and we're going to talk about what else I can do, what else we can do together.» http://clinton6.nara.gov/2000/03/2000-03-26-remarks-by-president-and-president-mubarak-of-egypt.html.

٢١. هنا أيضًا، الجميع يردون الكُرَة. فيندر يرى أن كلينتون لم يلتزم بتعهداته. انظر

Ottaway (David B.), *The King's Messenger*, p. 140.

٢٢. علاوة على كتابات أبو علاء، فإن المصدر الرئيسي هو

Sher (Gilead), *The Israeli-Palestinian Negotiations, 1990-2001*, Londres, Routledge, 2006.

٢٣. أورده Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé*, p. 159

24. Swisher (Clayton E). *The Truth about Camp David*, p. 228-229.

25. Ross (Dennis). *The Missing Peace*, p. 643-644.
يلقي روس المسؤولية عن التسريب على عرفات، لكننا، لو قرأنا جيدًا ما قال، سنجد أنه يؤكد أن من المفترض وجوب موافقة الفلسطينيين على أسس انطلاق الإسرائيليين حتى يتسنى انبثاق دينامية إيجابية.

26. «It we let our fears prevent us from trying to go to the last miles».

الفصل الرابع عشر
الفشل

1. *Revue d'études palestiniennes*, nouvelle série, n° 25 automne 2000, p. 5.

٢. يصعب تحديد الروزنامة الدقيقة لكامب ديفيد II، حيث تشتمل مذكرات المشاركين على تباينات مهمة في المواعيد وإغفالات للحظات مهمة، خاصة عند دينيس روس. وهذه

النصوص كلها ذات قيمة تبريرية: فهي ترمي إلى إلقاء المسؤولية عن الفشل على الطرف الآخر. وسوف يتعين انتظار نشر المحاضر الأميركية لامتلاك أساس أدق. وتقدّم مواعيد كلينتون الرسمية مؤشرات غير كافية

(http://www.clintonlibrary.gov/assets/storage/Research%20-%20Digital %20 Library/ wjcschedules/2000-07.pdf).

3. Swisher (Clayton E.), *The Truth about Camp David*, p. 266-267.

4. «a) The western border of the Palestinian State [I : will be delineated taking into account the 1967 lines, the realities on the ground and the strategic needs of Israel] [P : will be the June 4, 1967, lines].»

5. «The expanded area of Jerusalem will host the national capitals of both Israel and the Palestinian State.»

الكتابة الأولى: «municipal area».

٦. بحسب أبو علاء؛ الساعة ٢ و ٢٠ دقيقة بحسب روس.

7. «Sir, I know you'd like the whole map to be yellow. But that's not possible. This isn't the Security Council here. This isn't the UN General Assembly. If you want to give a lecture, go over there and don't make me waste time. I'm the president of the United States. I'm ready to pack my bags and leave. I also risk a lot here. You're obstructing the negotiation. You're not acting in good faith.»

8. Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé*, p. 206-207.

9. Granch (Taylor), *The Clinton Tapes*, p. 612 : «"Arafat went bersek", said the president, and his fellow Palestinians cried that Jews never before had dared such blasphemy.»

10. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 677 : «Only a sharp shaking of Arafat by the President will give a chance to the process. Only if Arafat comes to understand that this is the moment of truth will he move. He has to see that he has a chance to achieve a Palestinian State... or the alternative of a tragedy where th US will stand with Israel. Only if Arafat understands this will there be a chance to save the summit.»

11. Bregman (Ahron), *Elusive Peace. How the Holy Land Defeated America*, Londres et New York, Penguin, 2005, p. 104-105 : «This is not serious. I went to Shepherdstown and was told nothing by you for four days. I went to Geneva and felt like a puppet doing your bidding. I will not let it happen here. I will simply not to do it.»

الصيغة عند روس: «wooden Indian» بدلاً من «puppet».

12. Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé*, p. 231.

١٣. من المؤكد تمامًا أنه كانت هناك معابد في هذا المكان منذ فجر العصر القديم، لكن فكرة الهيكل بوصفه المكان المركزي للديانة اليهودية يبدو أنها ترجع إلى القرن السادس (قبل

يسوع المسيح)، بل إلى ما بعد النفي إلى بابل. ولا يوجد أثرٌ أركيولوجي لـ«الهيكل الأول» (الذي جرى هدمه في عام ٥١٦ قبل يسوع المسيح)، خلافًا لـ«الثاني» (الذي جرى هدمه في عام ٧٠ بعد يسوع المسيح).

14. Salibi (Kamal), *Bible Came from Arabia*, Londres. Jonathan Cape, 1985.

15. Firestone (Reuven), «Les rites religieux : similitudes, influences et processus de différenciation», *in* Meddeb (Abdelwahab) et Stora (Benjamin), *Histoire des relations entre juifs et musulmans*, Paris, Ablin Michel, 2013, p. 708.

١٦. بدلاً من المصطلح *continuous* («متصل، غير منقطع»، يستخدم الموقف الإسرائيلي والأميركي المصطلحين الأكثر غموضًا *contiguous* و *contiguity* («متواصل» ؛ «مجاور»، وإن كان أيضًا «متاخم»، «متجاور»)، واللذين قد يعنيان شكلاً من أشكال الانفصال. وما لا لبس فيه هو أن شير يتحدث، في النص نفسه، عن «الاتصال» الترابي للقدس اليهودية بين الغرب والأحياء اليهودية في القدس الشرقية وكتل المستوطنات القريبة (معالي أدوميم، جوش إتزيون). والأمر كذلك حين يتعلق الأمر بكتل الاستيطان. انظر

Qurei (Ahmed), *beyond Oslo. The Struggle for Palestine : Inside the Middle East Peace Process from Robin's Death to Camp David*, I.B. Tquris $ Co Ltd. 2008, p. 224.

17. Sher (Gilead), *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999-2001*, p. 105.

18. Swisher (Clayton E.), *The Truth about Camp David*, p. 328.

19. Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé*, p. 253-255.

20. «Between July 11 and 24, under the auspices of President Clinton, Prime Minister Barak and Chairman Arafat met at Camp David in an effort to reach an agreement on permanent status. While they were not able to bridge the gaps and reach agreement, their negotiations were unprecedented in both scope and detail.

Building on the progress achieved at Camp David, the two leaders agreed on the following principles to guide their negotiations :

1) The two sides agreed that the aim of their negotiations is to put an end to decades of conflict and achieve a just and lasting peace.

2) The two sides commit themselves to continue their efforts to conclude an agreement on all permanent status issues as soon as possible.

3) Both sides agree that negotiations based on U.N. Security Council Resolutions 242 and 338 are the only way to achieve such an agreement and they undertake to create an environment for negotiations free from pressure, intimidation and threats of violence.

4) The two sides understand the importance of avoiding actions that prejudge the outcome of negotiations and that their differences will be resolved only by good faith negotiations.

5) Both sides agee that the United States remains a vital partner in the search for peace and will continue to consult closely with President Clinton and Secretary Albright in the period ahead.»

21. http://clinton6.nara.gov/2000/07/2000-07-25-remarks-by-president-on-middle-east-peace-talks-at-camp-david.html : «Prime Minister Barak showed particular courage, vision, and an understanding of the historical importance of this moment. Chairman Arafat made it clear that he, too, remains committed to the path of peace. The trilateral statement we issued affirms both leaders' commitment to avoid violence or unilateral actions which will make peace more difficult and to keep the peace process going until it reaches a successful conclusion.»
22. http://clinton6.nara.gov/2000/07/2000-07-28-transcript-on-interview-of-president-by-israeli-tele-vision.html.
23. «Arafat did the right thing by not signing», *Al Ahram Weekly*, n° 493, 3 août 2000.
24. «The only democracy in a very tough neighborhood».
25. Wasserstein (Bernard), «The four quarters», *Jerusalem Post*, 28 août 2000.

٢٦. من الواضح تمامًا أن الأماكن المقدّسة الإسلامية كانت في العصر العثماني خارج أي نزاع. والبريطانيون هم الذين طبّقوا عليها، في مستهل الانتداب، قانون الوضع القائم. كما بتّت عصبة الأمم المتحدة في الأمر في عام ١٩٣١ مُقرِّرَةً أن الحائط الغربي يشكل جزءًا من وقف الحرم. النص في

Laurens (Henry), *Le Retour des exilés*, Paris, Robert Laffont, 1998, p. 436-438.

27. http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/0009/08/mn.09.html.
28. Sher (Gilead), *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999-2001*, p. 137 : «How can you raise the idea that Israel will give up sovereignty over the site where the Great Temple stood ? — A lot happens in history, this still does not mean sovereignty. Can Italy demand sovereignty over Gaza because of archeological remains from Roman times ?»
29. *Jerusalem Post*, ler juil 1er 2004 ; Dan (Uri), *Clinton Tells All* : «Visit the Mount and arouse the Jews from their slumber so that they will take notice of what their government is doing.»
30. Swisher (Clayton E.), *The Truth about Camp David*, p. 378.

٣١. كان نيتانياهو قد اتُّهِم، بعد انسحابه من الحياة السياسية، بارتكاب اختلاسات مالية، لكن المدعي العام يعلن، في ٢٧ سبتمبر/ أيلول، التخلي عن الملاحقات القضائية.

32. Clinton (Bill), *My Life*, New York, Random House, 2005 (Kindle, emplacement 73 %).
33. Laurens (Henry), *La Question de Palestine*, t. III : *L'accomplissement des prophéties*, Paris, Fayard, 2007, p. 357 *sq*.

34. Etgar Lefkovits, «34 injured after Sharon tours Temple Mt», *Jerusalem Post*, 28 septembre 2000.

٣٥. فيما يتعلق بمجمل الملف، انظر

Enderlin (Charles). *Un enfant est mort. Netzarim, 30 septembre 2000*, Paris. Don Quichotte Éditions, 2000.

٣٦. فيما يتعلق بهذه النقطة، تعد شهادة دينيس روس كاشفةً

(The Missing Peace, p. 730-731) : «Shaul Mofaz [...] worried that the Israelis had largely lost their ability to deter Palestinian violence after the more than a week of violence back in May – when Fatah activists and Palestinian security forces had fired on the IDF but had been met with a relatively weak response. He vowed the IDF would be much stronger in response next time. If they were not, the Palestinian would lose all respect for the IDF and act accordingly. Mofaz told me that only an immediate. strong, and preemptory response would reestablish the Israeli deterrent.»

٣٧. معروضة في كتاب

La Sablière (Jean-Marc de). *Dans les coulisses du monde. Du Rwanda à la guerre d'Irak, un grand négociateur révèle le dessous des cartes*, Paris. Robert Laffont, 2013.

38. Ross (Dennis), *The Missing Peace*, p. 734-735.
39. Sher (Gilead). *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999-2001*. p. 158-164.

يشدّد على عنف النقاش بين شيراك وباراك أثناء الاجتماع الأول.

40. http://1997-2001.state.gov/www/statements/2000/00108.html : «SECRETARY ALBRIGHT : Well, I think, clearly Tim, this was a very difficult issue, because we tried very hard to get this resolution to be more even-handed. The problem, as I said, is that the Palestinians in many ways are putting the Israelis under siege. We are concerned about excessive use of force. but also about this siege mentality that is being really provoked in a way by all the stone-throwers.

«But we have a very important role to play in the peace process. We have to be the honest broker, the negotiator in this. I think that by abstaining, we allow ourselves to continue that role. Clearly there were parts of this resolution that we thought were wrong and unacceptable, but I think it is very important that we be able to maintain that negotiating, mediating role.»

٤١. سوف يُخلى سبيله في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ في إطار تبادل للأسرى. وقد اعترف بجرمه في تجارة المخدرات، و، في المقابل، لم يُحكم عليه بشيء.

42. «Second, the United States will develop with the Israelis and Palestinians, as well as in consultation with the United Nation' secretary general, a committee

of fact-finding on the events of the past several weeks and how to prevent their recurrence. The committee's report will be shared by the U.S. president with the U.N. secretary general and the parties prior to publication. A final report shall be submitted under the auspices of the U.S. president for publication.»

43. Sher (Gilead), *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999-2001*, p. 178.

44. *Ibid.*, p. 179 : «It's clear that we will eventually make peace with the Palestinians, but, it's possible that it will not happen under their current corrupt leadership. We've worked with them over the past decade under the assumption that they will be responsible enough to bring forth an end of conflict, But they've rejected all our and your advances toward a fair solution based on mutual compromises. We have no intention of commiting suicide.»

٤٥. أتّبعُ هنا الترجمة الفرنسية الجزئية التي قدمها شارل أندرلان في

Le Rêve brisé, p. 329-334.

النص الإنجليزي موجود في

Ross (Dennis), *The Missing Peace*, annexes

ونجد نسخة مختلفة اختلافًا طفيفًا في

Qurei (Ahmed), *Beyond Oslo*, p. 280-284.

وترجع الاختلافات إلى أن النص قد أُملي ولم يجر تسليمه.

٤٦. استشهد بخطاب عرفات كُتّابٌ مختلفون، مثل

Swisher (*The Truth about Camp David*)

و

Enderlin (*Le Rêve brisé*)

أمّا المذكرة الداخلية المدقّقة لمضمونه فهي موجودة بالإنجليزية في

Qurei (Ahmed), *Beyond Oslo*, p. 285 *sq.*

٤٧. تتحدث بعض الشخصيات الفلسطينية عن إمكانية احتفاظ اللاجئين العائدين إلى إسرائيل بالجنسية الفلسطينية، ومن ثم لا يحصلون على الجنسية الإسرائيلية.

48. Sher (Gilead), *The Israeli-Palestinian Peace Negotiations, 1999-2001*, p. 206.

قد تكون هذه إحدى الخريطتين اللتين عرضهما دينيس روس في *The Missing Peace*.
وفي الحالتين، لا يوجد اتصال ترابي بين القدس الشرقية والدولة الفلسطينية القادمة.

٤٩. في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول، تنشر صحيفة ها آرتس النص الكامل للتصريح الذي أدلى به كلينتون في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول.

٥٠. هذا ما يقوله روس لشير. وهو يقول العكس في مذكراته.

51. http://clinton6.nara.gov/2001/01/2001-01-07-remarks-by-the-president-at-israel-policy-dinner.html : «The paramenters I put forward contemplate a settlement in response to each sid's essential needs, if not to their utmost

desires. A settlement based on sovereign homelands, security, peace and degnity for both Israelis and Palestinians. These parameters don't begin to answer every question, they just narrow the questions that have to be answered.»

52. «Ross acknowledged that it was upsetting for him as a Jew when the Palestinians questioned the jewish historical connection with the Temple Mount during negotiations over Jerusalem.»

53. «My feeling is that he has always had in mind certain bottom lines and the question is being able to reconcile his bottom lines with Israel's bottm lines. What the president did was present our best judgment of what was fair, what responded to the central needs of each side – not to the desires – and what was feasible. And it was the outer limit. This is something at this point obviously Chairman Arafat could accept only with reservations. The president's ideas leave [the White House] with the president.»

54. http://www.nad-plo.org/inner.php ?view=nego_taba_ntaba2p ; http:// www.mfa.gov.il/MFA/MFAArchive/2000_2009/1/Israeli-Palestinian+Joint+-+27-Jan-2001.htm ;traductionfrançaise : http://www. Monde-diplomatique.fr/cahier/proche-orient/taba-intro.

٥٥. المصدر:

Haaretz, 14 février 2002 ; http://www.mideastweb.org/moratinos.htm.

الترجمة الفرنسية في

Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé*, p. 346-351,

استنادًا إلى نصٍ يُقدّمُ تباينات طفيفة وردت بالإنجليزية في

Enderlin (Charles), *Shattered Dreams*, New York, Other Press, 2003, p. 351-357.

خاتمة

1. «They are products of a culture in which to tell a lie [...] creates no dissonance. They don't suffer from the problem of telling lies that exists in Judeo-Christian culture. Truth is seen as an irrelevant category. There is only that which serves your purpose and that which doesn't. They see themselves as emissaries of a national movement for whom everything is permissible. There is no such thing as "the truth".»

2. «He agrees that he allowed the expansion of existing settlements in part to mollify the Israeli right, which he needed quiescent as he pushed forward toward peace and, ultimately, a withdrawal from the territories.»

ببليوجرافيا

1) Périodiques

Al Ahram Weekly
Al-Hayât
Les Cahiers de l'Orient
Les Cahiers du Cermoc
Foreign Policy Research Institute
International Security
International [illegible]
Jerusalem Post
Journal of Palestine Studies
Libération
Maghreb-Machrek
Majallat al-dirâsât al filistiniyat
The Middle East Journal
Middle East Quarterly
Middle East Review of International Affairs
Le Monde
New York Times
Rapport de la commission d'enquête israélienne sur les massacres de Sabra et Chatila dit Rapport Kahane
Revue d'études palestiniennes
Settlement Report
Time Magazine
Washington Report on Middle East Affairs
Yediot Aharonot

2) Site Internet

http://bushlibrary.tamu.edu/research/pdfs/

3) Ouvrages

Abadi (Jacob), *Israel's Quest for Recognition and Acceptance in Asia. Garrison State Diplomacy*, Londres, Frank Cass, 2004
Abbas (Mahmoud), *Through Secret Channels*, Reading, Garnet Publishing, 1995
Abu Ala (Ahmad Qurei), *Beyond Oslo. The Struggle for Palestine: Inside the Middle East Peace Process from Rabin's Death to Camp David*, Londres, I. B. Tauris, 2008
Abu Sharif (Bassam), *Yâsir 'arafât*, Beyrouth, Riad al Rayyes Book, 2005

Aeschimann (Eric) et Boltanski (Christophe), *Chirac d'Arabie. Les mirages d'une politique française*, Paris, Grasset, 2006
Agha (Hussein), Feldman (Shai), Khalidi (Ahmad) et Schiff (Zeev), *Track II Diplomacy: Lessons from the Middle East*, Cambridge, MIT Press, 2003
Akeyh (Ray), *Guardians of the Revolution. Iran and the World in the Age of the Ayatollahs*, Oxford, Oxford University Press, 2009
Al Madfai (Madiha Rashid), *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process, 1974-1991*, Cambridge, Cambridge University Press, 1993
Alagha (Joseph), *The Shifts in Hizbullah's Ideology*, Amsterdam, Amsterdam University Press, 2006
Al-Arabi (Nabil), *Tâba, Kâmb Dîvid, al-jidâr al-'âzil. Sirâ' al-diblûmâsiyya min majlis al-amn ila al-mahkama al-dawliyya* (Taba, Camp David, le mur de séparation, le combat de la diplomatie du Conseil de sécurité au Tribunal international), Le Caire, 2011
Albright (Madeleine), *Madam Secretary*, New York, Miramax Books, 2003
Al-Hout (Bayan Nuwayhed), *Sabra and Shatila, September 1982*, Londres, Pluto Press, 2004
Arens (Moshe), *Broken Covenant. American Foreign Policy and the Crisis Between the US and Israel*, New York, Simon & Schuster, 1995
Ashrawi (Hanan), *This Side of Peace*, New York, A Touchstone Book, 1995
Avner (Yehuda), *The Prime Ministers. An Intimate Narrative of Israeli Leadership*, Londres, Toby Press, 2010
Baker (James), *The Politics of Diplomacy. Revolution, War and Peace, 1989-1992*, New York, G.P. Putnam's Sons, 1995
Barak (Oren), *The Lebanese Army. A National Institution in a Divided Society*, New York, State University of New York Press, 2009
Barari (Hassan A.), *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2002*, Londres, Routledge, 2004
Bar-On (Mordechai), éd., *Never-Ending Conflict. Israeli Military History*, Stackpole Books, 2004
Beilin (Yossi), *Touching Peace. From the Oslo Accord to a Final Agreement*, New York, Weidenfeld & Nicolson, 1999
Bentsur (Eytan), *Making Peace. A First-Hand Account of the Arab-Israeli Process*, New York, Praeger, 2000
Blanford (Nicolas), *Warriors of God. Inside Hezbollah's Thirty-Year Struggle Against Israel*, New York, Random House, 2011
Boutros-Ghali (Boutros), *Mes années à la maison de verre*, Paris, Fayard, 1999
Boykin (John), *Cursed is the Peacemaker. The American Diplomat Versus the Israeli General. Beirut 1982*, Applegate Press, 2002
Branch (Taylor), *The Clinton Tapes. Wrestling History in the White House*, Londres, Simon & Schuster, 2009
Bregman (Ahron), *Elusive Peace. How the Holy Land defeated America*, Londres, Penguin, 2005
Brynen (Rex), *A Very Political Economy. Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*, Washington, United States Institute of Peace, 2000
Buchanan (Andrew S.), *Peace with Justice. A History of the Israeli-Palestinian Declaration of Principles on Interim Self Government Arrangements*, MacMillan Press Limited, 2000
Butrus (Fu'âd), *Al-Mudhakkirât*, Beyrouth, Dâr al-Nahâr, 2009
Cannon (Lou), *President Reagan. The Role of a Lifetime*, New York, Public Affairs, 2000
Cheney (Dick), *In my Time. A Personal and Political Memoir*, New York, Threshold Editions, 2011
Christopher (Warren), *Chances of a Lifetime. A Memoir*, New York, Scribner, 2001
Clancy (Tom) et Stiner (général Carl), *Shadow Warriors. Inside the Special Forces*, New York, Berkley Books, 2002

Clinton (Bill), *My Life*, New York, Random House, 2005
Cloud (David) et Jaffe (Greg), *Four Generals and the Epic Struggle for the Future of the United States Army*, New York, Crown Publishers, 2009
Cobban (Helena), *The Israeli-Syrian Peace Talks*, Washington, United States Peace Press, 1999
Cofman Wittes (Tamara) (éd.), *How Israelis and Palestinians Negotiate. A Cross-cultural Analysis of the Oslo Peace Process*, Washington, United States Institute of Peace, 2005
Corbin (Jane), *Gaza First. The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the PLO*, Londres, Bloomsbury Publishing, 1994
Daher (Aurélie), *Le Hezbollah. Mobilisation et pouvoir*, Paris, Presses universitaires de France, 2014
Djerejian (Edward P.), *Danger and Opportunity. An American Ambassador's Journey through the Middle East*, New York, Threshold Editions, 2008
Draper (Theodore), *A Very Thin Line. The Iran-Contra Affairs*, New York, A Touchstone Book, 1991
Eisenberg (Laura Zittrain) et Caplan (Neil), *Negotiating Arab-Israeli Peace. Patterns, Problems, Possibilities*, 2e édition, Bloomington, Indiana University Press, 2010
Enderlin (Charles), *Un enfant est mort. Netzarim, 30 septembre 2000*, Paris, Don Quichotte Éditions, 2010
Enderlin (Charles), *Le Rêve brisé. Histoire de l'échec du processus de paix au Proche-Orient (1995-2002)*, Paris, Fayard, 2002
Enderlin (Charles), *Shattered Dreams*, New York, Other Press, 2003
Enderlin (Charles), *Paix ou guerres. Les secrets des négociations israélo-arabes 1917-1995*, Paris, Fayard, 2004
Enderlin (Charles), *Le Grand Aveuglement. Israël et l'irrésistible ascension de l'islam radical*, Paris, Albin Michel, 2009
Enderlin (Charles), *Au nom du Temple. Israël et l'irrésistible ascension du messianisme juif (1967-2013)*, Paris, Seuil, 2013
Filiu (Jean-Pierre), *Mitterrand et la Palestine*, Paris, Fayard, 2005
Filiu (Jean-Pierre), *Les Neuf Vies d'Al-Qaïda*, Paris, Fayard, 2009
Fisk (Robert), *Pity the Nation*, Oxford, Oxford University Press, 2001
Gazit (Shlomo), *Trapped Fools. Thirty Years of Israeli Policy in the Territories*, Londres, Frank Cass, 2003
Gemayel (Amine), *L'Offense et le pardon*, Paris, Gallimard, 1988
Geraghty (Col. Timothy J.), *Peacekeepers at War. Beirut 1983. The Marine Commander Tells His Story*, Sterling, VA, Potomac Books, 2009
Golan (Matti), *The Road to Peace. A Biography of Shimon Peres*, New York, Warner Books, 1990
Gordon (Haim), Gordon (Rivca) et Shriteh (Taher), *Beyond Intifada. Narratives of Freedom Fighters in the Gaza Strip*, Westport, Praeger, 2003
Cockburn (Andrew), *Rumsfeld. His Rise, Fall and Catastrophic Legacy*, Londres, Scribner, 2007
Graham (Bradley), *By His Own Rules. The Ambitions, Successes, and Ultimate Failures of Donald Rumsfeld*, New York, Public Affairs, 2009
Grinberg (Lev Luis), *Politics and Violence in Israel/Palestine. Democracy versus Military Rule*, Londres, Routledge, 2010
Habache (Georges), *Les révolutionnaires ne meurent jamais. Conversations avec Georges Malbrunot*, Paris, Fayard, 2008
Halevy (Efraim), *Man in the Shadows. Inside the Middle East Crisis with a Man who Led the Mossad*, New York, St. Martin's Press, 2006
Hass (Amira), *Drinking the Sea at Gaza. Days and Nights in a Land Under Siege*, New York, A Holt Paperback, 1999
Horovitz (David) (éd.), *The Jerusalem Report. Rabin. Mission inachevée*, Paris, Bayard, 1996
Inbar (Efraim), *Rabin and Israel's National Security*, Washington, Woodrow Wilson Center, 1999

Indyk (Martyn), *Innocent Abroad. An Intimate Account of American Peace Diplomacy in the Middle East*, New York, Simon & Schuster, 2009
Goodarzi (Jubin M.), *Syria and Iran. Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East*, Londres, I. B. Tauris, 2009
Kanafâni (Marwan), *Sanawât al-amal*, Le Caire, Dar al-Shuruq, 2007
Kaye (Dalia Dassa), *Beyond the Handshake. Multilateral Cooperation in the Arab-Israeli Peace Process, 1991-1996*, New York, Columbia University Press, 2001
Kerr Van de Ven (Susan), *One Family's Response to Terrorism. A Daughter's Memoir*, Syracuse University Press, 2008
Khalidi (Rashid), *Under Siege. PLO Decisionmaking During the 1982 War*, New York, Columbia University Press, 1986
Khatib (Ghassan), *Palestinian Politics and the Middle East Process. Consensus and Competition in the Palestinian Negotiating Team*, Londres, Routledge, 2010
Kimche (David), *The Last Option. After Nasser, Arafat and Saddam Hussein. The Quest for Peace in the Middle East*, New York, Charles Scribner's Sons, 1991
King (Mary Elisabeth), *A Quiet Revolution. The First Palestinian Intifada and Nonviolent Resistance*, New York, Nationbooks, 2007
Kornbluh (Peter) et Byrne (Malcom), *The Iran-Contra Scandal. The Declassified History*, New York, The New Press, 1993
Kumaraswamy (P.R.), *Beyond the Veil. Israel-Pakistan Relations*, Jaffee Center for Strategic Studies, mémorandum n° 55, mars 2000
Kumaraswamy (P.R.), *India's Israel Policy*, New York, Columbia University Press, 2010
Kurzman (Dan), *Yitzhak Rabin. Soldier of Peace*, New York, HarperCollins, 1998
La Sablière (Jean-Marc de), *Dans les coulisses du monde. Du Rwanda à la guerre d'Irak, un grand négociateur révèle le dessous des cartes*, Paris, Robert Laffont, 2013
Laurens (Henry), *Le Retour des exilés*, Paris, Robert Laffont, 1998
Laurens (Henry), *La Question de Palestine*, t. I : *L'invention de la Terre sainte*, Paris, Fayard, 1999
Laurens (Henry), *La Question de Palestine*, t. III : *L'accomplissement des prophéties*, Paris, Fayard, 2007
Laurens (Henry), *Le Vatican et la question de Palestine*, in Laurens (Henry), *Orientales III*, Paris, CNRS Éditions, 2004 et 2007
Laurens (Henry) et Delmas-Marty (Mireille) (éd.), *Terrorismes. Histoire et droit*, Paris, CNRS Éditions, 2010
Le More (Anne), *International Assistance to the Palestinians after Oslo. Political Guilt, Wasted Money*, Londres, Routledge, 2008
Legrain (Jean-François), en collaboration avec Chenard (Pierre), *Les Voix du soulèvement palestinien*, Le Caire, CEDEJ, 1991
Levin (Aryeh), *Envoy to Moscow. Memoirs of an Israeli Ambassador 1988-92*, Londres, Frank Cass, 1996
Lia (Brynjar), *A Police Force without a State. A History of the Palestinian Security Forces in the West Bank and Gaza*, New York, Ithaca Press, 2006
Lia (Brynjar), *Building Arafat's Police. The Politics of International Police Assistance in the Palestinian Territories after the Oslo Agreement*, New York, Ithaca Press, 2007
Ma'oz (Moshe) (éd.), *Muslim Attitudes to Jews and Israel. The Ambivalences of Rejection, Antagonism, Tolerance and Cooperation*, Eastbourne, Sussex Academic Press, 2010
Majali (Abdul Salam), Anani (Jawad A.) et Haddadin (Munther J.), *Peacemaking. The Inside Story of 1994 Jordanian-Israeli Treaty*, Norman, University of Oklahoma Press, 2006
Makovsky (David), *Making Peace with the PLO. The Rabin Government's Road to the Oslo Accord*, Boulder, Westview Press, 1996
McFarlane (Robert), *Special Trust*, New York, Cadell & Davies, 1994
McGeough (Paul), *Kill Khalid. The Failed Mossad Assassination of Khaled Mechaal and the Rise of the Hamas*, New York, The New Press, 2009

Meddeb (Abdelwahab) et Stora (Benjamin), *Histoire des relations entre juifs et musulmans*, Paris, Albin Michel, 2013

Ménargues (Alain), *Les Secrets de la guerre du Liban. I : Du coup d'État de Bachir Gemayel aux massacres des camps palestiniens*, Paris, Albin Michel, 2004

Ménargues (Alain), *Les Secrets de la guerre du Liban. II : Des massacres de Sabra et Chatila au voyage d'Amine Gemayel à Damas*, Beyrouth, Librairie internationale, 2012

Mermier (Franck) et Varin (Christophe), *Mémoires de guerres au Liban*, Paris, Sindbad, 2010

Miller (Aaron David), *The Much Too Promised Land. America's Elusive Search for Arab-Israeli Peace*, New York, Bantam Books, 2008

Morris (Benny), *Israel's Secret Wars. A History of Israel's Intelligence Services*, New York, Grove Weidenfeld, 1991

Naftali (Timothy), *Blind Spot. The Secret History of American Counterterrorism*, Londres, Basic Books, 2005

Netanyahou (Benyamin), *International Terrorism. Challenge and Response*, Piscataway, NJ, Transaction Publishers, 1989 (1re édition 1981)

Netanyahou (Benyamin), *A Place Among the Nations. Israel and the World*, New York, Bantam Books, 1993

Netanyahou (Benyamin), *Terrorism. How the West Can Win*, New York, Farrar, Straus and Giroux, 1986

Netanyahou (Benyamin), *Fighting Terrorism. How Democracies Can Defeat the International Terrorist Network*, New York, Farrar, Straus and Giroux, 1995

Nisan (Mordechai), *The Conscience of Lebanon. A Political Biography of Etienne Sakr*, Londres, Frank Cass, 2003

Norton (Augustus Richard), *Amal and the Shi'a. Struggle for the Soul of Lebanon*, Austin, University of Texas Press, 1987

Nusseibeh (Sari) et David (Anthony), *Once Upon A Country. A Palestinian Life*, Londres, Halban Publishers, 2009

Ottaway (David B.), *The King's Messenger. Prince Bandar bin Sultan and America's Tangled Relationship with Saudi Arabia*, New York, Walker & Company, 2008

Pakradouni (Karim), *La Paix manquée. Le mandat d'Elias Sarkis*, Beyrouth, Éditions FMA, 1983

Pakradouni (Karim), *Le Piège. De la malédiction libanaise à la guerre du Golfe*, Paris/Beyrouth, Grasset/FMA, 1991

Parsi (Trita), *Treacherous Alliance. The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States*, Yale, Yale University Press, 2008

Pazner (Avi), *Les Secrets d'un diplomate*, Paris, Éditions du Rocher, 2005

Peri (Yoram) (éd.), *The Assassination of Yitzhak Rabin*, Stanford, Stanford University Press, 2000

Peters (Joel), *The Multilateral Arab Israeli Peace Talks*, Londres, The Royal Institute of International Affairs, 1996

Qassem (Naim), *Hizbullah. The Story from Within*, Londres, Saqi, 2005

Qurei (Ahmed) (Abu 'Ala'), *Al-riwaya al filastiniyya al-kamila lil-mufawadat min Uslu ila kharitat al-tariq* (récit complet palestinien des négociations, d'Oslo à la feuille de route), t. II, 1995-2000, Beyrouth, Institut d'études palestiniennes, 2006

Qurei (Ahmed), *From Oslo to Jerusalem. The Palestinian Story of the Secret Negotiations*, Londres, I. B. Tauris, 2006

Qurei (Ahmed), *Beyond Oslo. The Struggle for Palestine. Inside the Middle East Peace Process from Rabin's Death to Camp David*, Londres, I. B. Tauris, 2008.

Rabie (Mohamed), *US-PLO Dialogue. Secret Diplomacy and Conflict Resolution*, Gainesville, University Press of Florida, 1995

Rabinovich (Itamar), *The War for Lebanon, 1970-1985*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1985

Rabinovich (Itamar), *The Brink of Peace. The Israeli-Syrian Negotiations*, Princeton, Princeton University Press, 1998

Ramet (Pedro), *The Soviet-Syrian Relationship since 1955. A Troubled Alliance*, Boulder (Colorado), Westview Press, 1990

Reagan (Ronald), *The Reagan Diaries*, New York, HarperCollins, 2007

Rosen (Jacob), *Crossing the Jordan River. The Journeys of an Israeli Diplomat*, Atlanta, Humanics, 2004

Ross (Dennis), *The Missing Peace. The Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, New York, Farrar, Straus and Giroux, 2004

Saïd (Edward), *The End of the Peace Process. Oslo and After*, New York, Pantheon Books, 2000

Salibi (Kamal), *The Bible Came from Arabia*, Londres, Jonathan Cape, 1985

Sankari (Jamal), *Fadlallah. The Making of a Radical Shi'ite Leader*, Londres, Saqi, 2005

Savir (Uri), *The Process. 1100 Days that Changed the Middle East*, New York, Random House, 1998 (traduction française *Les 1 100 jours qui ont changé le Moyen-Orient*, Paris, Odile Jacob, 1998)

Sayigh (Yezid), *Armed Struggle and the Search for State. The Palestinian National Movement, 1949-1993*, Oxford, Clarendon Press, 1997

Schiff (Ze'ev) et Ya'ari (Ehud), *Israel's Lebanon War*, Londres, Counterpoint, 1986

Schiff (Ze'ev) et Ya'ari (Ehud), *Intifada*, Paris, Stock, 1991

Shlaim (Avi), *Lion of Jordan. The Life of King Hussein in War and Peace*, New York, Random House, 2009

Schubert (Frank) et Kraus (Theresa L.), *The Whirlwind War. The United States Army in Operation Desert Shield and Desert Storm*, Center of Military History, US Department of the Army, 1992

Seale (Patrick), *Abu Nidal. A Gun for Hire*, Londres, Hutchinson, 1992

Segev (Samuel), *Crossing the Jordan. Israel's Hard Road to Peace*, New York, St. Martin Press, 1998

Seliktar (Ofira), *Doomed to Failure? The Politics and Intelligence of the Oslo Peace Process*, Santa Barbara, Praeger Security International, 2009

Shamir (Yitzhak), *Summing Up. An Autobiography*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1994

Sharon (Ariel), *Mémoires*, Paris, Stock, 1990

Sher (Gilead), *The Israeli-Palestinian Negotiations, 1999-2001*, Londres, Routledge, 2006

Shiffer (Shimon), *Opération boule de neige. Les secrets de l'intervention israélienne au Liban*, Paris, JC Lattès, 1984

Shultz (George P.), *Turmoil and Triumph. My Years as Secretary of State*, New York, Charles Scribner's Sons, 1993

Simon (Merrill), *Moshe Arens, Statesman and Scientist Speaks Out*, New York, Dean House, 1988

Simpson (William), *The Prince. The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*, New York, HarperCollins, 2006

Stampnitzky (Lisa), *Disciplining Terror. How Experts Invented Terrorism*, Cambridge, Cambridge University Press, 2013

Swisher (Clayton E.), *The Truth about Camp David. The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace Process*, New York, Nation Books, 2004

Tamimi (Azzam), *Hamas. Unwritten Chapters*, Londres, Hurst & Company, 2009

Teicher (Howard) et Radley (Gayle), *Twin Pillars to Desert Storm. America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush*, New York, William Morrow and Company Inc., 1993

Tenet (George), *At the Center of the Storm. My Years at the CIA*, New York, Harper, 2007

Tueni (Ghassan), *Une guerre pour les autres*, Paris, JC Lattès, 1985

Tyler (Patrick), *Fortress Israel. The Inside Story of the Military Elite Who Run the Country and Why They Can't Make Peace*, New York, Farrar, Straus and Giroux, 2012
Valadou (Simon), *La Jordanie et la paix avec Israël*, Paris, L'Harmattan, 2012
Walker (Tony) et Gowers (Andrew), *Arafat. The Biography*, Londres, Virgin Books, 2003
Walsh (Laurence), *Firewall. The Iran-Contra Conspiracy and Cover-up*, New York, W. W. Norton & Company, 1997.
Weinberger (Caspar), *Fighting for Peace. Seven Critical Years in the Pentagon*, New York, Warner Books, 1991
Weinberger (Peter Ezra), *Co-opting the PLO. A Critical Reconstruction of the Oslo Accords. 1993-1995*, Lanham, Lexington Books, 2006
Woodward (Bob), *Veil. The Secret Wars of the CIA*, New York, Simon & Schuster, 1987
Woodward (Bob), *The Commanders*, New York, Simon & Schuster, 1991
Zertal (Idith) et Eldar (Akiva), *Lords of the Land. The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967 2007*, New York, Nation Books, 2007

خرائط



تحديد مناطق فلسطين
بعد أوسلو II (١٩٩٥)



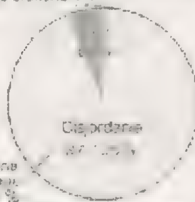
الحدود في منطقة الجولان، ٢٠٠٠

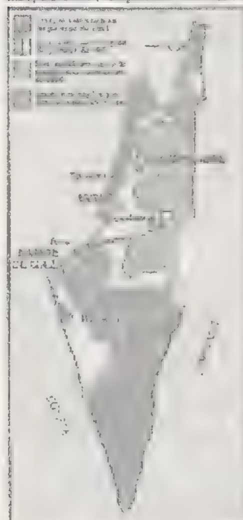
ACCORDS DE WYE RIVER, 2000

اتفاقات واي ريفر، ٢٠٠٠

LE STATUT FINAL PRÉSENTÉ PAR ISRAËL À TABA, JANVIER 2001

Zone blanche 5 %



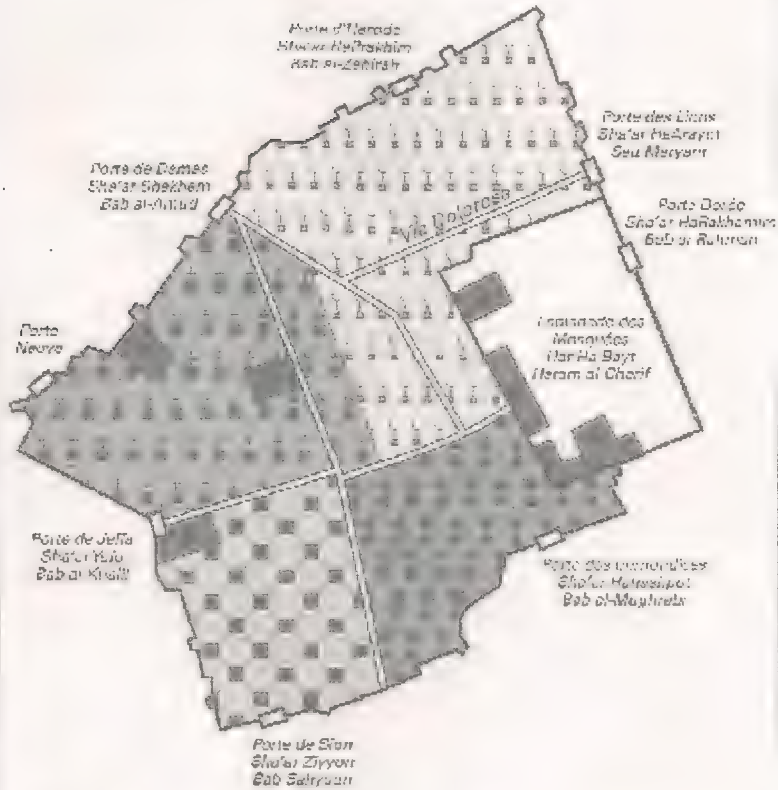




الوضع النهائي الذي طرحته إسرائيل

في طابا، يناير/ كانون الأول ٢٠٠١

LA VIEILLE VILLE DE JÉRUSALEM ET SES QUARTIERS



 Quartier chrétien

 Quartier musulman

 Quartier juif

 Quartier arménien

1- Église Saint-Sauveur
2- Saint-Sépulcre
3- Citadelle
4- Dôme du Rocher
5- Mur des Lamentations
6- Mosquée Al-Aqsa

مدينة وأحياء القدس العتيقة

هذا العمل

في عام ١٩٩٨، نشر هنري لورنس عملاً توثيقيًا تحليليًا ضخمًا تحت عنوان **عودة المنفيين. الصراع على فلسطين من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٩٩٧**، وهو ثمرة جهود بحثية تندرج في إطار شواغل المؤلف الرئيسية المتصلة بإشكاليات عصر الاستعمار والإمبريالية في الشرق الأوسط.

أما الخماسية التي تحمل عنوان **مسألة فلسطين** [بدأت كثلاثية]، فقد صدرت بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٥، وهي تغطي الفترة الممتدة من عام ١٧٩٩ إلى الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠١، لتصبح بذلك عملاً استثنائيًا لا مثيل له في موضوعه بأي لغة.

وبالنظر إلى ضخامة العمل، رأيتُ لعددٍ من الاعتبارات، وبالاتفاق مع المؤلف، إصدار كلّ مجلد من المجلدات الخمسة في كتابين، استنادًا إلى تحقيب متّفق عليه مع المؤلف، كما أن العناوين التي اخترتها لعددٍ من هذه الكتب قد نالت موافقة مسبقة من طرفه.

وفي حقل الكتابة التاريخية الفرنسية، يُعَدُّ هذا العملُ أضخمَ عملٍ أنجَزَهُ مؤرخٌ واحد خلال الأعوام المائة الأخيرة.

أمّا في حقل الترجمة إلى العربية، فإن ترجمة هذا العمل، والتي صدرت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، قد تكون أضخم ترجمةٍ لعملٍ واحدٍ لمؤلفٍ واحد من جانب مترجم واحد منذ عصر المأمون، أي منذ بدء حركة الترجمة إلى العربية قبل نحو ألفٍ ومائتي عام.

القاهرة، ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦ — **بشير السباعي**

المحتويات

الكتاب العاشر
مصائرُ عملية السلام
١٩٩٢ - ٢٠٠١

المؤلف في سطور:

هنري لورنس

مؤرّخ فرنسيٌّ بارز. أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي بالكوليج دو فرانس.

من أعماله:

- *Aux sources de l'orientalisme*, 1978
- *Les Origines intellectuelles de l'expédition d'Égypte : l'orientalisme islamisant en France (1698-1798)*, 1987
- *Kléber en Égypte : Kléber et Bonaparte*, 1988
- *L'Expédition d'Égypte, Paris*, 1989
- *Le Royaume impossible : la France et la genèse du monde arabe* 1990
- *Le Grand Jeu : Orient arabe et rivalités internationales*, 1991
- *Lawrence en Arabie*, 1992
- *L'Orient arabe : arabisme et islamisme de 1798 à 1945*, 1993, réédition en 2000.
- *Kléber en Égypte : Kléber commandant en chef*, 1995
- (éd.), *Campagnes d'Égypte et de Syrie de Napoléon Bonaparte*, 1998
- *Le Retour des exilés, la lutte pour la Palestine de 1869 à 1997*, 1998
- *Paix et Guerre au Moyen-Orient, l'Orient arabe et le monde de 1945 à nos jours*, 1999
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 1 - L'invention de la Terre sainte (1799-1922)*, t. 1, Fayard, 7 avril 1999, 722 p. (ISBN 9782213603490)
- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 2 - Une mission sacrée de civilisation (1922-1947)*, t. 2, Fayard, 27 mars 2002, 704 p. (ISBN 9782213612515)

- Henry Laurens, *La Question de Palestine : Tome 3 - L'accomplissement des prophéties (1947-1967)*, t. 3, Fayard, 13 juin 2007, 838 p. (ISBN 9782213633589)
- *L'Orient arabe à l'heure américaine*, 2004
- *Orientales I : autour de l'expédition d'Égypte*, 2004
- *Orientales II : la IIIe République et l'Islam*, 2004
- *Orientales III : parcours et situations*, 2004
- *La Question de Palestine*, tome 3 : *L'Accomplissement des prophéties 1947-1967*, 2007
- *L'Empire et ses ennemis*, 2009
- *L'Europe et l'Islam : quinze siècles d'histoire*, avec Gilles Veinstein et John Tolan, 2009
- *Terrorismes : histoire et droit*, en collaboration avec Mireille Delmas-Marty, CNRS Éditions, 2010.

المترجم في سطور:

بشير السباعي

شاعر ومؤرخ ومترجم مصري.

من أعماله:

تأليف:

. مرايا الانتلجنتسيا، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

. فوق الأرصفة المنسية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

ترجمة:

- ز. إ. ليفين: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

  ط٢ تحت عنوان: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.
- باجرات سيرانيان: الوفد والإخوان المسلمون، مكتبة مدبولي، القاهرة - دار آزال، بيروت، ١٩٨٦.
- ز. إ. ليفين: التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.
- تيموثي ميتشل، استعمار مصر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
- ك. پ. كافافي: قصائد، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

  ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: آه يا لون بشرة من ياسمين! ، العلاقات الثقافية الخارجية، القاهرة، ٢٠١١.
- تيموثي ميتشل، مصر في الخطاب الأميركي، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.
- تزفيتان تودوروف، فتح أمريكا، مسألة الآخر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

  ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

- روبير مانتران (إشراف): تاريخ الدولة العثمانية، جــزءان، دار الفكــر، القــاهرة، ١٩٩٣.
- فيليب فارج ويوسف كرباج: المسيحيون واليهود في التــاريخ الإســلامي العربـي والتركي، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

- إدواردو جاليانو: الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تــاريخ مــضاد، دار النيــل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
- توماش ماستناك: الإسلام وخلق الهوية الأوروبية، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.

- هنري لورنس وآخرون: الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- توماش ماستناك: أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوســنويون، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- تيموثي ميتشل: الديموقراطية والدولة في العالم العربي، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

ط٢، ٢٠٠٥.

- زكاري لوكمان: خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤، دار مــصر العربيــة، القاهرة، ١٩٩٧.
- چان-كلود جارسان: ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص، سينا للنشر، القــاهرة، ١٩٩٧.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.

- هنري لورنس: المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
- هنري لورنس: بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية، دار مصر العربيــة، القاهرة، ١٩٩٨.

ط٢، تحت عنوان بونابرت بين الإسلام والدولة اليهودية، مؤســسة أخبــار اليــوم، القاهرة، ٢٠١٦.

- جويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.
- عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

  ط٢، ٢٠١٥.
- برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

  ط٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.
- هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
- چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.
- برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.
- نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).
- شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

  ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.
- ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.

- آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.
- هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- جاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ريشار جاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٨-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
- ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
- ميكائيل لووي وأوليڤيه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانية**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
- تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط ٢، ٢٠١٦.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦، المركز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧، المركز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- جلبير الأشقر: العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّات العربيــةُ - الإســرائيليةُ، المركز القومي للترجمة، القاهرة – دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.

- هنري لورنس: الإمبراطورية وأعداؤها، المسألة الإمبراطورية في التاريخ، المركـز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

- تيموثي ميتشل: حكمُ الخبراء، مصر، التكنو- سياسة، الحداثة، [التمهيـد والمـدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧]، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

- ليون تروتسكي: الفاشية: ما هي؟ كيف نهزمها؟ ، الحوار المتمدن ، ٢٠١١.

- إرنست ماندل: النظرية الماركسية في الدولة، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢.

- إرنست ماندل: الحركة الطلابية الثورية، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢.

- أغنية الغريب ، أصواتٌ فرانكوفونية مصرية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السابع، ١٩٦٧-١٩٧٣، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

- جورج حنين: بلاء السديم (مختارات من أعمال كاتب سوريالي)، بيت الياسمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢ [بالاشتراك مع آخرين].

- آلان روسيّون: الهوية والحداثة-الرحالة المصريون في اليابــان، المركــز القــومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.

- تيموثي ميتشل: ديموقراطية الكربون – السلطة السياسية في عصر النفط ، المركـز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤ [بالاشتراك مع شريف يونس].

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الثامن، ١٩٧٣-١٩٨٢، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- برنار لايير: عالم متعدد الأبعاد. تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية، المركز القومي للترجمة، القاهرة - آفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥.
- هنري لورنس، چون تولان، چيل ڤاينشتاين، أوروبا والعالم الإسـلامي، تـاريخ بـلا أساطير، المركز القوي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب التاسع، ١٩٨٢-١٩٩٢، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.

المشرف الفنى: حســن كــامل